التكشيف الاقتصادي للتراث

الصيرفة (٢)

موضوع رقم (١١٦) إعداد الدكتور / أحمد جابر بدران إشراف أ. د / على جمعة محمد

فهرس محتویات ملف (۱٤۲) الصیر فة (۲)

موضوع (۱۱۲)

| | موضوع (۱۱۲) |
|--------|---|
| الصفحة | الموضوع |
| | * السرخسي ، كتاب المبسوط |
| | ١ - الرسول (ص) يقرر أن الذهب بـالذهب والفضة بالفضة مثـلا بمثـل ويـدا بيـد |
| | - ۱۱۲ ما ۱۱۲ ج ۱۸ م۳ - ۵ ، ۱۹۹ - ۱۱۲ ما ۱۱۱ م |
| | ج المس المرابع الخطاب من الصرف ج ١٢ ص ١١١ |
| | - |
| | ٣ - موقف بن عباس من الصرف ج١٢ ص١٢ ، ج١٤ ص٤ ، ٥ |
| | ٤ - الرسول (ص) ينهي عن أن يبلـع اندرهــم بـالدرهمين أو الصـاع بالصـاعين |
| | ج۲ اص۱۲ ۲ |
| | ٥ - تعريف الصرف ح١٤ ص٢ ، ٣ |
| | ٦ – حواز التوكيل في الصرف ج١٤ ص٤ |
| | ٧ - مقدار صرف الدراهم الحجازية المثقال بالدراهم الشامية الخفيفة أيام عمر بن |
| | الخطاب ج٤ ١ ص٤ |
| | ٨ - قيمة الصنعة في الفضة والذهب والأساس الوزن ولا اعتبار للجودة في الدراهم بل |
| | الأساس الوزن في الصرف ج١٤ ص٤ ، ٥٥ ، ٥٩ |
| | ٩ - أشكال الصرف ج١٤ ص٤ - ٢٣ |
| | ١٠ - الخيار في الصرف ج١٤ ص٢٤ ، ٢٤ |
| | ١١ - الموقف من الصرف بالفلوس ج١٤ ص٢٤ - ٣٥ |
| | ١٢ - الصرف في القرض ج١٤ ص٣٥ - ٤١ |
| | ١٣ - الرهن في الصرف ج١٤ ص ٤١ ، ٤٢ |
| | |
| | ١٤ - الصرف في المعادن وتراب الصاغة ج١٤ ص٤٢ - ٤٦ |
| | ١٥ - الصرف في الوديعة ج١٤ ص٥٥ ، ١٥ |
| | ١٦ - الصرف في دار الحرب ج١٤ ص ٥٦ - ٥٩ |
| | ١٧ - الصرف بين المولى وعبده ج١٤ ص٩٥ ، ٦٠ |

| - الوكالة في الصرف ج١٤ ص٣٠ - ٦٦ ، ٦٩ |
|---|
| – العيب في الصرف ج١٤ ص٦٦ – ٧٣ |
| – الموقف من مريض يتفق على الصرف ثم يتوفى ج١٤ ص٧٣ – ٧٦ |
| – الاجارة (والصرف) في عمل التموية ج١٤ ص٧٦ – ٩٠ |

" عليش ، فتح العلى المالك

- ١ بيع الذهب بالفضة ج٢ ص١٣١
- ٢ عدم تأخير استلام العوضين شرط لصحة الصرف ج٢ ص١٣١
 - ٣ حواز بيع الدراهم والدنانير المشوبه بالنحاس ج٢ ص١٣١
 - ٤ عدم جواز شرط رد القروش بدل الريالات ج٢ ص١٣١
- ه عدم جواز صرف الريالات بالقروش الاسطنبوليات ج٢ ص١٣٢
- ٦ عدم حواز بيع الدراهم بالفضة وصياغتها بأجرة ج٢ ص١٣٢ ، ١٣٣

" ابن فرجون ، تيصرة الحكام

١ - استشارة الصيرفي في معرفة الدينار من حيث الرداءة والحودة ج٢ ص٢١٥

* مالك بن أنس، المدونة الكبري

۱ - يتم الصرف يدا بيداج٣ ص٣٩٣ - ٣٩٩ ، ٤١١ ، ٤١١ / ٤١١
 ۲ - الرسول (ص)ينهى يوم خيبر عن بيع الذهب بالورق ج٣ ص٤٣١ ، ٣٩٧ ، ٤٢٢٠ .

- ٣ ما يفسد الصرف ج٣ ص٣٩٤ * ``
- ٤ صرف الفل بالدنانير أو الدراهم ج٣ ص٣٩٤ ، ٤٠٠
 - د الوكالة في الصرف ج٣ ص٩٩٩ ، ٤٠٠
- ٦ الصرف من النصارى والعبيد ج٣ ص٤٠٢ ج 🕺 🕦
 - ٧ صرف الدراهم بالفضة ج٣ ص٤٠٣
- ٨-الرجل يصرف من رجل له عليه دين بمقدار دينه ج٣ ص٠٠٠ -٢٠٠٤١٩،٤٢٠
 - ٩ الرحل يصرف دنانير بدراهم من رحل ثم يصرفها منه بدنانير ج٣ ص٤٠٣
- ١٠ الرجل يستودع رجلا آخر مالا ثم يرده له بصرف إلى دنانير أو إلى دراهــــم
 ٣٠ ٤٠٥ ، ٤٠٤

" المرغيناني ، الهداية ١-لا يجوز الصرف الاّ بقبض العوضين قبل التفرق من مجلس البيع ج٣ ص٨١ – ٨٢ ٢ - حواز صرف الذهب بالفضة ج٣ ص٨٢ ٣ - جواز بيع الدراهم بالدنانير ج٣ ص٨٤ ، ٨٤ ٤ - جواز صرف درهمين ودينارا واحدا بدرهم ودينارين ج٣ ص٨٣٠ ٥ - جواز صرف الدراهم المغشوشة بجنسها متفاضلا ج٣ ص٨٥ ٦ - صرف الدراهم العدائي ج٣ ص٨٥ ٧ - الدراهم الغطارفة (الغطريفية) ج٣ ص٨٥ ۸ – جواز بیع درهم صحبح و درهمی غلة بدرهمین و درهم غلة ج۳ ص۸۵ ٩ - جواز صرف الدراهم بالفلوس ج٣ ص٨٦ * الونشريسي ، المعيار المعرب ١ - رأى الفقهاء في الصرف لأغراض الزكاة ج٥ ص١٤ ، ١٥ ٢ - رأى الفقهاء في الصرافين وأعمال الصيرفة ج٦ ص٣٠٥ - ٣٠٨ ، ٣١٢ ، T1V - T10 * الكتاني ، نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية ١ - موقف الرسول (ص) من الصرف ج٢ ص٣٦ * السيوطي، اللر المنثور ر می اسر اور اصر الصرف ج۲ ص۱۱۱ ج۳ ص۳۲۱ اسر کا ۲۸۸ مردی اسر کا ۲۸۸ من الصرف ج۲ ص۱۱۱ ج۳ ص۳۲۱ اسر کا ۲۸۸ مردی اسر ٢ - موقف عمر بن الخطاب من الصرف ج٢ ص١١٠ ، ١١١ ٪ ٪ ﴿ لَـ بَـ ۳ – على بن أبي طالب يبيع دينارا بعشرة زمن الرسول (ص) جمُّ ص ٨٤ ، ١٨ ، هـ * عالمكير ، الفتاوى الهندية ١ - الصرف بيم ما هـو مـن جنـس الأثمان بعضها ببعـض وركنـه ركـن كـل بيـم

١١ - صرف الذهب بالفضة وسلعة أخرى ج٣ ص٢٩، ٤١٠، ٤٤٣ ج٤ ص٢٥ ١٢ – الرجل يصرف الدينار دراهم على أن يأخذ بالدراهم سلعة ج٣ ص٤١١ – ٤١٣ ١٣ - كره حواز الصرف والبيم في صفقة واحدة ج٣ ص٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٤٠٥ -A.3 . 13 - 113, 373 - 773 ١٤ - بيع السيوف والأدوات الأخرى المحلاة بالذهب والفضــة بالدنــانير أو الدراهــم ج٣ ص٤١٣ - ٤١٧ ١٥ - الصرف في حالة المتلاف النقود من بعد لآخر ج٣ ص٤١٧ ١٦ – صرف قسم من الدينار أو صرفه من رحلين ج٣ ص٤١٨ ١٧ - الرجل يصرف دينارا ثم يطلب فيما بعد الاستزادة في مقدار الصرف 101/101/107 \$14, EHOME ١٨ - الرحمل يصمرف دينمارا بدراهمم فيجمد بعمد ذلك زيوف فسي الدراهمم ج٣ص٠٤٢١ ٢١٠٤٢٠ ٨٠٠٠ ۱۹ - استرداد الدين أو القروض اذا كانت دنائير بدراهم ج٣ ص٤٢٣ ١١١ . ٢ - بيع الفضة بالذهب والذهب بالفضة عنى ألا تكون مضروبة نقودا ج٣ ص٣٢٤ ٢١ - تسليف الدراهم بوزن ومعيار أو نوعية معينة واعادتها بوزن ومعيار ونوعية الام مرابع مرابع مرابع المرابع الم ٢٢ – صرف النقود المجموعة والنقود الفرادي بالنقود القائمة ج٣ ص٤٢٨ – ٤٣٦ ٢٣ – الرسول (ص) يقرر أن الذهب بالذهب وزنا بوزن والـورق بـالورق وزنــا بـوزن | ج٣ ص٤٣٣ ١٠١ 24 - المراطلة في الصرف ج٣ ص٣٩ - ٤٤٣ ج٤ ص110 V ٢٥ - صرف الدرهم الجياد بالدراهم الرديئة ج٣ ص ١٤٠٠ ٢٦ – الرجل يبيع إلى أجل بدوانيق أو أجزء من الدينار والدرهم واسترداد الثمــن بعــد أن تغيرت قيمة النقود ج٣ ص٤٤٧--٤٤٧ ٢٧ – الاقالة في الصرف ج؛ ص٦٩ ۲۸ - صرف الفلوس بالفلوس ج٣ ص ١١٠٠ 🐧 ٢٩ - الخيار في الصرف ج٣ ص١٨٩ ١ ي ٣٠ - وجود صيارفة من أهل الحرب في أسواق المسلمين ج٣ ص٢٧٠ ، ٢٧١

٠ , ٤

٢ - حكم الصرف وشروطه ج٣ ص ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٨ - ٢٣٩

| * ابن حيب ، كتاب المنعق | ī | ٣ - لا يجوز بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة الا مثلا بمثل تبرا كان أو مصوغا أو |
|--|--|--|
| | | مضروبا ج٣ ص٢١٨ - ٢٢١ ، ٢٢٦ – ٢٢٨ |
| ١ – صيرفي يفلس في المدينة وللناس عليه تسعة آلاف درهم ص٦٨ ٤ | | ع - الحكم في بيع السيوف المحلاة وما شابهها ، مما بيع فيه الفضة أو الذهب مع |
| -III i all ii ce | | غيره ج٣ ص ٢٢١ – ٢٢٣ |
| * ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري | | ٥ – مسائل في بيع الفلوس بالدراهم ج٣ ص٢٢٤ – ٢٢٦ |
| ۱ - من وجوه الصرف أيام الرسول (ص) ج٤ ص ٣٤٧ ، ٣٤٧ ، ٣٧٧ – ٣٨٨ | | 7 - أحكام المرابحة والزيادة والحط في الصرف ج٢ ص٢٣٠ - ٢٢٣ |
| ٢ - المراطلة والعرض والمقابضة والصرف ج٤ ص٣٨٢ | | ٧ - أحكام الصلح في الصرف في حالة وجود العيب ج٣ ص٣٣٣ - ٢٣٥ |
| ٣ - الوكالة في الصرف ج٤ ص٤٨١ | | ٨ - أحكام العيارات في الصرف وشروطه ج٣ ص٥٣٦ - ٢٣٩ |
| | | ١ - احكام العيارات في القدرت والمرافع ج القريات الما المناس القياضي ٩ - أحكام صرف العري والمملوك والقرابة والشريك والمضارب ، وصرف القياضي |
| * الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد | A: | |
| ١ - النهمي عسن بيسع الدينسار بالدينسارين والدرهسم بسالدرهمين ج٣ ص٣٩٣ | 5 3 | وأمينة ووكيلة وصرف الوصى ج٣ ص٣٩٧ - ٢٤٢ |
| ج٦ص٢٩ <i>٢</i> | | ١٠ - أحكام الوكالة في الصرف ج٣ ص ٢٤٦ - ٢٤٦ |
| ٢ - النهى عن صرف الذهب بالفضة حجه ص٢٣٠ | | ١١ - الرهن والحوالة والكفالة في الصرف ج٣ ص ٢٤٧ ، ٢٤٧ |
| ٣ - موقف الرسول (ص) من الصرف ج١٣ ص١١٦ ، ١٤٧ | | ١٢ - أحكام الصرف في الغصب والوديعة في دار الحرب ج٣ ص٢٤٩ - ٢٤٩ |
| | | |
| * الزبير بن بكار ، الأخبار الموفقيات | | * ابن الأثير ، جامع الأصول عن أحاديث الرسول |
| ۱ – صیرفی بصری فی مکة ۳۱۳ | | ١ - وجوه الصرف ج١ ص٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ – ٤٧٢ |
| | : | |
| * ابن عبد ربه ، العقد الفريد | 4 | * البخارى ; كتاب التاريخ الكبير |
| ١ - امكانيات الصيرفي المالية ج٥ ص٣٠٣ | 4 | ١ - من وجوه الصرف ج١ ق١ ص٤٦ |
| | ************************************** | ٢ - النهى عن الصرف ج٣ ق٢ ص٢٧٣ |
| * الفسوى ، كتاب المعرفة والتاريخ | | ٣ - موقف عائشة من الصرف ج٤ ق١ ص٥٦٠ |
| ١ - الصيارفة وعقود الزواج في الحجاز ج١ ص٢٧٤ ، ٤٣٩ | | ٤ – الموقف من الصرف أهو حلال أم حرام ج٤ ق٢ ص٦ ، ٣٥٩ |
| ۲ – عمر بن الخطاب وموقفه من صراف ج١ هـ ٤٤٠ . | | |
| ٣ - صرف الفضة بالفضة ج1 ص21 | K | * ابن حبيب ، كتاب المحبر |
| , The state of the | | ١ - أحد صرافي مكة كان مديناً للناس بتسعة آلاف درهم وكان يعطى كل رجــل لــه |
| * القلقشندي ، صبح الأعثى | | عليه دين صكاً بذلك ص١٤٦ |
| ۱ - العهبذ هو الصيرفي ج٥ ص٤٦٦ | | |
| ۱ - الجهبد هو الصيرفي ج٠٠ ص١٠ ٤ | €, | |
| | | |
| • •7 | | • 6 |
| | | • |
| | and the second of the second s | a mangangangangangangangangangangangan ng terminggan mangang ng terminggang pengangangan na panangan mangangan |

| مهرد ، الكامل في اللغة والأدب - الصيرفي له أموال على الناس ، والناس لهم عنده أموال ج١ ص٢٠٩ ، ٢٠٩ |
|---|
| و تعيم الأصفهاني ، حلية الأولياء |
| - الصيرفى والدراهم الزيوف والبهرجة ج٥ ص١٠٣ - من وجوه الصرف ج٩ ص٥٥ |

خَابِنَ الْمِنْ الْمِن الْمِنْ الْمِن

المحتوى على كتب ظاهر الرواية للامام محمد بن الحسن الشيبان عن الامام الاعظم أبي حنيفة رحمهم الله تعالى ونفع ٢٠٠

هذا الكتاب رقى علا وبجمعه * فاق السرخسي سائر الافران وتكاملت فيه قواعد مذهب * لابي حنيفة ذى التق النمان

و حاصت عيه مواعد مدعب ما مبي حيفه دي اسي العيال الشر التمامل والعبادة نشره ما في كل آونة وكل مكان لم لا ومشمد القضاة مقاله ما وأثمة الافتاء والعرفان

ر نميه) قد باشر حضرة العلامة الغاضل الجهيد الشهر الشيخ محمد راضى الحنفي تصحيح همذا الكتاب بمساعدة حماعة من ذوى الدقة من أهل العسلم والله المستمان وعليه النكلان

وَالْرِرُالِكُونَ مَا اللهُ ا

الطبعة الثانية

بعضاً وفي حديث بمبادة بن الصَّامَت رضي الله عنه قال تهره وعينه سواء فهذا تنصيص على ا أن المراد المائلة في الوزن دون الصفة لان النسبر لايساري العين في الصفة واتما يساويه من حيث المقدار وقوله بدا بيد بجوزاً في يكون المراه به عين بعين لان التعيين يكون فإلا نسارة إليه ويجوزأن يكون الراد تبض بقبض لان القبض يكون باليد وزعم بعض أصمالنارحهم الله أن المراد به القبض هنا لبيانه في حديث عمر رضي أنَّه أنمالي عنه فانه قال في الصرف من بدك الى يده وان استنظرك الى خاف السادية فلا تنتظره وانوث من السطح فشب ممه ولكن الاصح أن المراد النميين لانه لو كاف المؤاد به النبض لقال من يد الى يد لاز منيض من يدغيره فعرفنا أن المراد النميين الأأن التميين في النقودلا جم الأب سبض لا.. لا تعين في المقود بالاشارة فكان اشتراط القبض لنحقيق النمين المنسوس عليه وال أشار في حــديث عمر رضي الله تعالى عنــه بقوله ها وها أي هذا بهذا وتوا. والفضا ربا ختمل الفغال في التسدر ومحتمل الفضل في الحال بان يكون أحدهما تقدا والآخ أنسيئة وكل واحد ماهدا مراد باللفظ وقراه ربا أي حرام أي فضال خال عن الموض والمقابلة اما متيقنا به عند فضل القدر أو موهيهم الوجودعادة لتفاوت بين النقدين والنس أتي الالبية ركذلك تفسير توله النصة بالنطة فأما قوله الحنطة بالحنطة متسل بمثل بحت الماثلة في الكيل ومحتمل الماثلة في الصفة ولكنه في كتاب الصرف ذكر مكان قوله مـ بمثل كيلا بكيَّن فتبين به أن المراد المائلة من حيث القدر وفي حديث عبادة بن الصام رضى الله تمالى عنه قال جيسدها ورديها سواء فهو بيان أن المراد الماتلة فىالقدر وقوله يد مناه عندنا عين بعين ولهذا لا يشترط النقابض في بيع الحنطة بالحنطة لان التم فيها يتم بالاشارة وقوله والفضل ربا يحتمل الفضل في القسدر ويحتمل الفضل في الحسال و واحد مهما مرأد وقعد فسر ذلك في حديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه ف من زاد أوازداد فقد أربي وكذلك الشمير والتمركزاللج فأما الحكم فني الحمديث حمَّ حرمة النساء في هذه الاموال عند المباينة مجنسها وهو متفق عليه وحرمة التفاضل و قول الجمهور من الصحابة رضي الله تعالىء عمم الا البتي روي عن ابن عباس رضي الله: عهما أنه كان محسور الفؤاصل في هذه الاموال ولا مشير بهذا الفول فان الع رض الله تمالي عهم لم يسوغوا له هذا الاجهاد على ما روى ان أبا سعيدالحدوى وضح

الطريق والغراءة بالفصر اعلموا أن أكمة الرباحوبالله ورسوله ﴿ وَالرَابِمِ) الكفرقال الله أَمَالَ ﴿ وَذُرُوا مَا بِي مِن الرِّا أَنْ كَنْمَ مؤْمَنِينَ ﴾ وقال تعالى (والله لا يحب كُل كفار أثيم) أي كفاد باستعدل الربا أثم فاجر بأكل الربا(والخامس) الخودق انتارقال المة لعالى روس الم فاؤلئك أصحاب النار هم فيها خالدون) والسنةجاءت بتأييد مافننا النالنبي صلى الله عليه وسلم ا قال أكل درهم واحد من الربا أشد من ثلاث وثلاثين زيَّة يزنِّها الرجل من نبت لحمَّه من أ حرامةالنار أولى به والمفصود من هذا الكتاب بيان الحـلال الذي هو بيع شرعا والحرام 🖟 الذي هو ربا ولهذا قيل لمحمد لا تصف في الزهدشيث قال قدصنفت كتاب البيوع ومراده 📗 يينت فيه - جمل وبحرم وليس الزهد آلا الاجتناب عن الحرام والرغبة في الجلال ولهـــذا 🛙 مَا أَ الكَتَابِ مُدِينَ رَوَاهُ مِن أَبِي حَنْيَفَةً عَنْ عَضَةَ الْعَوْفَ عِنْ أَنِي سَيْدُ أَخَذُري رَضَي اللهُ عنه عن رسول إلنة صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب مثل بمثل بدا بيد والفضــل ربا | والفضة بالنشة حس عثل يدا بيد والفضل ربا والحنالة بالحنطة مثل تشايدا بيد والفضل ربا والملح بالملح مثاريمتل يدايهي والفضل وبا والشمير فانشمير مثل عثاريدا بيدوالفضل وباوالتمرأ بالتمر مثل بمثل يدا بيد والفضل ربا وهذا حديث مشهورتلقته العلماء رحهم الله تعالىبالقبول والعمل به واشهرته بدأ محمد بعضه كتابالبيوع وببعضه كتاب الاجارات وبعضه كتاب الصرف ومثله حجة فى الاحكام تجوز به الزيادة على الكتاب عندنا ودار هذا الحديث على ا أربعة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين عمر بُّنَّ الخطابِ وعبادة بنالصامت وأبي سعيد الخدرى ومعاوية بن أبي سفيان رضى الله عنهم مع اختلاَّفَ أَلفاظهم ثم الحديث يشتمل على تفسير وحكم ومعنى يتعلق به الحكم في الفرع أما تفسير قوله صلى الله عليــه وسلم الذهب بالذهب أي يسم الذهب بالذهب أو يبعوا الذهب بالذهب لان البياء تصحب الاعواض والابدال فانه للالصاق فهو دايل فعل مضمر كقولنا بسم الله وقوله مثل بمثل روى بالرفع | والنصب فمني الرواية بالرفع بيع الذهب بالذهب مثدل بمثل ومعنى الرواية بالنصب بيموا الذهب بالذهب مثل بمثل والمراد به الماثلة في القدر دون الصفة وان كان مُعَلَّقُ أَسَمُ المَاثَلَةُ يتناولهما ولكنه ذكر هذا الحديث في أول كتاب الصرف ولا كر مكان قولهمثل بمثل وزن وزن فبذلك اللفظ يتبين أن المراد من هذا اللفظ الماتلة في الوزن وجذا اللفظ يتبين أن المراد توله وزن بوزن الماثلة تدرآ لاوصة وكلام رسول الله صلى الله عليهوسلم يفسر بعضه

١

۔ ﷺ كتاب الصرف كا⊸

قال الشيخ الامام الاجل الزاهـــد شمس الأعمة وفخر الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي املاء الصرف اسم لنوع يبع وهو مبادلة الاعمان بعض والاموال أنواع ثلاثة موع مها في المقد تمن على كلُّ حال وهوالدراهم والدنانير صحهاحرفالباء أو لم يصحباسوا. كان مانقالمها من جنسها أو من غير جنسهاه ونوع مها ماهو مبيع على كل حال وهو ما لدس من دوات لامثال من العروض كالتياب والدواب والماليك، ونوع هو ثمن من وجـ، مبيع من وجه كالمكيل والموزون فانها اذا كانت ممينة فى العقد تكون مبيعه وان لم تكن معينة فان صحبها حرف البا. وقالمها مبيع فهو ثمن وان لم يصحبها حرف البا. وقابلها عن فعي مبيعة وهذا لأن الثمن ما يثبت دينا في الذمة قال الله تعالى وشروه ثمن بخس دراهم ممدودة قال الفرادفي ممناه الثمن عند العرب مايثبت دينا في الذمة والنقود لانستحق بالمقد الا دينا في الذمة ولهـــذا قلنا أنها لاتمين بالنمين وكان تمنها على كل حال والمروض لاتستحق بالمقد الاعينا فكانت مبيعة والسلم في بمضها رخصة شرعية لا تخرج به من أن تكون مبيمة والمكيل والموزون يستحق عينا بالعقد نارة ودينا أعرى فيكون تمنا في حال مبيما في حال والثمن فيالمرف ماهو المقود به وهو مايصحبه حرف الباء فاذا صحبــه حرف البا. وكان دينا في الذمة وقابله مبيع عرف أنه تمن واذا كان عينا قابله تمن كان مبيماً لانه عِوزِ أَنْ كُونَ مبيمًا محال بخلاف ماهو ثمن بكل حال ومن حكم الثمن أنَّ وجوده في ملك العاقمد عند العقد لبس بشرط لصحة العقد وأنما يشترط ذلك في ألمبيع وكذلك فوات التسليم فيا هو ثمن لا يبطل المقد بخلاف المبيع والاستبدال بالثمن قبل المبض جائز بخلاف المبيع والأصل فيه حديث ان عمر رضى الله عنه حيث سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال | اتى أبيع الابل بالبقيع فربما أبيمه بالدنانير وآخذ مكالما الدراهم أوعلى عكس ذلك فقال صلى الله

عليه وسلم لاباً من اذا افترقها وليس ينكما عمل واذا ثبت جواز الاستبدال بالتميز قبل الفيض ثبت أن فوات النسليم فيـه لا ببطل العقد لان في الاستبدال تفويت النسليم فيها استحق بالمتدومة أثبت أن لمسكرعت المتدليس بشرط لان اعتراط الله من الدر إدا لخالك المين والثمن دين في اللممة أو للقدرة على النسسليم ولا أثر للمجز عن تسليم الثمن في المقد والحكم الذي مختص به الصرف من بين سائر البيوع وجوب قبض البدلين في المجلس وأنه لا يكون فيه شرط خيار أو أجل وذلك ثابكا الحدث الذي رويناه فانه قال النبي صلى الله عليـه وسلم لا بأس اذا افترقها وليس بينكما عمل أى مطالبـة بالنسليم لوجود النبض قبل الافتراق ولأن هذا المقد اختص باسم فبخنص محكم يقتضيه ذلك الاسم وليس ذلك صرف مافي ملك كل واحد منهما لى ملك صاحبه لأن البدل من الجانيين بحب ابتداء بهذا المقد لا أن يكون مملوكاً لكل واحدمها قبله ولأن ذلك ثابت في سائر البيوع عرفنا أنه يسمى صرفا لما فيه من صرف ماني بدكل واحد مهما الى بد صاحبه ولم يسم به لوجوب التسليم . طالةًا لأن ذلك يثبت في سائر البيوع عرفنا أنه أنما سمى به لاستحقاق قبض البدلين في الحبلس ولأن هذا المقــد مبادلة النمن بالثمن والثمن يثبت بالمقــد دينا فى الذمة والدين بالدبن حرام في الشرع لهي النبي صلى الةعليه وسلم عن يعم الكالي بالسكالي فما يحصل به التميين وهو القبض لا بدمنه في هذا العقد وكان ينبني أن يشترط مقرونا بالعقد لأن حالة المجلس تقام مقام حالة المقد شرعا للتبسير واذا وجد التميين بالقبض في المجلس بجعل ذلك كالموجود عند الدَّمَد وليس أحد البدلين في ذلك بأولى من الآخر فشرطنا القبض فيهما لهـــذا المعنى ولسنانسي بالحبلس موضع جلوسهما بل المتبر وجود القبض قبل أن يتفرقا حتى لوقاما أومشيا فرسخاتم تغايضه بخل أن تتمرقا أي غارق أحدهما صاحبه حال المقد وكذلك لو ماما في الحباس أو أغى عليهماتم تقابضا قبل الافتراق روى ذلك بشر عن أبي يوسف ولهذا لابجوز شرط الخيار في هذا المقد لان الخيار بعدم الملك فيكوز أكثر تأثيرا من عدمالقبض قبل الافتراق وبشرط الحيار عسع استحقاق مابه نحصل التعيين وهو القبض ما بقى الحيار وكدلك شرط الأجل ينعدم استحقاق القبض الذي يثبت به التميين فلهذا كان مبطلا لهـــذا المقدوقد دل مانلنا على الاخبار التي بدئ الكتاب بها فنها حديث أبي سعيد الحدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الفضة بالعضة وزن موزن يد بيــــد والفضل ربا الى

يده وإن استنظرك الى خلف هــذه اتسارية فلا تعمل وانمــا كني بهذا اللفظ عن مفارقة احدهما صاحبـه قبل الفيض لأن بالمفارفة بنيب عن بصره وبالاستتار بالسارية ينيب عن || بصره أيضاً فذكر ذلك على وجه الكتابة عن المفارقة لا أن يكون حقيقة السارية ينهما أ موجباً للافتراق فان ابتداه المقد بينهما صحيح في هــذه الحالة وكون السارية يينهما لايمــد امتراق عرفا وعن محمد بنسيرين أمه كان يكهم أن بباع السيف الحملي بالقضة بالنقرة مخافة أن تكون الفضة التي أعطى أقل مما فيـه وبكّره أن يَبيعه بالنسيثة ولا يرى بأسا بأن ببيعه بالذهب وبه نأخذ فنقول بيمه بالذهب جائز بالنقد لقوله صسلى اقمه عليه وسلم اذ اختلفت النوعان فبيموا كيف شئم بصد أن يكون بدا بيد ولا يجوز بيمه بالنسينة سوا. باعه بالذهب أو بالفضة لأن النقد في حصة الحلية صرف فاشتراط الأجل فيــه مفـــد ولا ينزع الحلية | من السيف إلا بضرر فنساد العقد فيها ينسد في السكل دفعا للضرر أما بيمها بالفضة فعلى أربعة أوجه ان كان يطم أن فضة الحلية أكثر فهو فاسد وكذلك ان كانت الحلية مثل النقد ف الوزن لان الجفن والحمـال نضــل خال عن الموض فان مقابلة الفضــة باتمضــة في البيع تكون بالاجزاء وانكان يعلم أن انفضة في الحلية أقل جاز العقىد على أن يجعل المثل بالمثل والبافى بازاء الجفن والحماثل عنسدنا خلافا للشافعي وان كان لابدري أبهما أقل ذابيع فاسد عندنا لمدم الطم بالمساونة عند المقد وتوهم الفضل وعند زفر هذا مجوز فان الأصل الجواز والمفسدهو الفضل الحالى عن الموض فما لم يعلم به يكون المقد مملوكاً بجوازه وقد بينا هذا في البيوع وعن أبي بصرة قال سألت ان عمر رضي الله عهما عن الصرف قال لا أس به مدا | يدوسألت ابن عباس رضي الله عنهما فقال مثل ذلك فتمدت في حلقة فيها أبو سعيد الخدري رضى الله عنــه فأمر في رجــل فقال سله عن الصرف فقلت ان هذا يأمر في أن أسئلك عن إ الصرف فتال لى الفضل ربا فقال سله أمن قبل رأبه يقول أو شئ سمعه من رسول الله صلى | الله عليه وسلم فد كرت ذلك له فتال أبو سميد رضى الله عنه بل سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمرجل مكون في نخله برطب طب فقال صلى الله عليه وسلم من أبن هذافقال أعطبت صاعبن من تمر ردى، وأخذت هــدا فقال صلى الله عليه وسلم أريبت فقال ان سعر | هذا في السوق كذا وسعر هذا كذا فقال صلى الله عليه وسلم أربيت نم قال صلوات الله عليه | هــل لابنه بســلمة ثم اسْمت بــلمنك تمرا فنال أبو ســيـد رضي الله عنه الفضل في التمر ربا المخره وقد بدأ بهذا الحديث كتاب اليوع وبينا تمام شرحه في كتاب البيوع ومن ذلك | حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال أَقى عمر بن الخطاب رضى الله عنـــه بآلما.خـــرواني ﴿ قد احكمت صنعته فبعثني به لا بيمه فاعطيت به وزبه وزيادة فذكرت ذلك لعمر رضي الله ﴿ عنه فقال اما الزيادة فلا وهذا الآنا. كان من ذهبأو فضة وفيه دليل على أنه لاقيمة الصنمة | فىالذهب والفضةعند المقابلة نجنسها لانه لم بجوز الاعنياض عها وما كان مالامتقوما شرعا فالاعتياض عنـه جائز فعرفنا انه انمــا لم يجوز لانه لاتيمة للصنمة في هــذه الحالة شرعا كما ا لا قيمةالصنمة في الممارف والملاهى شرعا وفيسه دليل أن الذهب والفضة بالصنمة لا تخرج || من ان تكون وزيسة وان اعتاد الناس بيمها بنير وزن بخلاف سائر الموزومات لأن صنمة | الوزن فيها مات بالنص فلا تغير بالدرف مخلاف سائر الاشياء والى ذلك أشار ان سيرين حين سئل عن بيم المه من حديد باما من فقال قد كانوا يبيمون لدرع بالادرع يدني ان مالا يعتاد الناس وزَّبُه مَن هذا الجنس لا يكون موزونًا ثم ذلك الآناء كان ليبت المال وأنما قصد عمر رضى الله عنه ببيمه أن يصرف الثمن الى حاجة المسامين ثم وكل به أنس بن مالك رضى ا الله عنه وفيه دليل على جواز النوكيل بالصرفوعن أبي جبلة قال سألت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وللت أنا تقدم أوض الشام ومعنى الورق النقال النافقية وعضدهم الورق الخفاف الكاسدة فبتاع ورقهم العشرة بآسمة ونصف فقال لا غمل ولكن بع ورنك بدهب واشتر ورقهم بالذهب ولا تفارنه حتى تستوفى وان وثب من مطح فنسمعه وفيه دليل رجوع ابن 🎚 عمررضي الله عنهما عن قوله في جواز النفاضــلكما هو مدهــــ ابن عباس رضي الله عنهما إ وأنه لا قيمة للجودة فيالنقود واز المنتى اذا تبين جواب ما شل عنه فلا بأس ازسين للسائل | الطريق الذي يحصل بممقصوده مع التحرز عن الحرام ولا يكون هـــذا نما هو مذموم من تعليم الحيل لرهو اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال لعامل خيبر هلا بعت تمرك ا بسامة تم اشتريت بسلمتك هذا النمر وفيه دليل أن الناليل من الفضل والكثير في كونه ربا | سوا، اظاهر قوله صلى الله عنيه وسلم والفضل ربا وان التقابض قبل الافتراق في الصرف ا مستحق وان القيام عن المجلس من غدير افتراق لا عنع بقاء المقد فانه قال وان وثب من ا سطح فتب معالمتحرز عن مفارقة احدهماصاحبه قبل النبض وعليه دل حديث كلبب بن واثل ا قال سألت ابن عمر رضي المدّعنها عن الصرف فقال من هذه الى هـذه يني من يدك الى ||

تعرة فضة بمائة درهم على أن فيها مائة درهم وتقابضا فاذا فيهاما تنادرهم كال للمشترى لصفها لا خيارله فيها وكذلك لو اشتراها بمشرة دنانيرلان النقرة لا يضرها التبعيض فالوزن فيها يكون فدرا لأصفة فأنما ينعله العلدعلي القدرالمسمى من وزيها بخلاف الابريق فأنه يضر التبعيض فالوزن يكون صفة فيه ألا ترى أن باختلاف الوزن تختلف صفته فيكون أتقل نارة وأخف تارة ا ولا يتبدل المم الدين وهو الابريق فكان ذلك كالذرع في النوب يكون صفة والبيع يتملن بالدين دون الذرعان المذكورة وعن أبي رافع قال خرجت بخلخال فضة لامرأتي أبيعة فلقيني أبو بكر رضى الله عنه فاشـــتراد منى فوضعت فى كـنة الميزان ووضع أبو بكر رضي الله عنه دراهمه في كنَّة البران وكان الخلخال أثقل مما قليـــلا فدعا بمقراصَ لِفَطَّه ومَّات يا خليفة رـــول الله هو لك فغال يا أبا رافع انى سمت رـــول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب وزنا بوزن والزائد والمستريدفي النار وفيه دايل تحريم الفضل عند اتحاد الجنس وان التليل من الفضل والكثير فيايضره التبعيض أولا يضره سواء وفيه دليل ان مبادلة الفضة بالفضة الكفة بالكفة تجوز واذلم يعلم قدارهما لوجود المساواة فى الوزن واذا اشتري الرجل عشرة دراهم فضة بمشرة دراهم فضة فزادتعليما دانقا فوهبه له هبةولم يدخله فيالبيع فهو جائز لان المحرمالفضل الحالى عن القابلة اذا كان مستحقا بالبيع وهذا مستحق بعقد التبرع وهو غير مشروط في البيمولا يؤثر في البيع فان قبل فلماذا لم يَقبَلهُ أبو بكر رضي الله قلنا كأنه احتاط في ذلك أو علم أنأبًا رافع رضي الله عنه كن وكيلا في بيع الخلخال والوكيل بالبيع لا علك الحبة وان كان السيف الحلَّى بين رجاين فباع أصدهما نصيبه وهو النصف بدينار من شريكه أو من غيره وتقايضا فهو جائز لإن عقــد البيـع على خالص ملكه وان كان باعه من شريكه وتقده الديناروالسيف في الديث تم افترقا قبل أن يقبض السيف انتقض البيع لان البيع فيحصة الحلية صرف وقد افترةا قبل النقابض لان حصة البائع ماكان في بد المشتري فلا يُصير قابضًا له بالشراء مالم يسلمهااليه ولا بأس ببيعالفضة جزافاً بالذهب أو بالفلوسأو بالدروض لاندام الربا بسبب اختلاف الجنس هواذا آشترى سيفا على فضته خسون درهما بمائة درهموقبض السيفوتقده من النمن خمسين درهما ثم افترقا فالبيعجا ثو لانالمنقود ثمن الفضةخاصة فان قبض حصة الحلية في المجلس مستحق وقبض حصة الجفن غير مستحق والمعاوضةلاتقع بين المستحق وغير المستحق بل بجمل النقرد ثمن المستحق خاصة فالافتراق كتصرف الأب والومي في مال الصغير ولهذا استرده سمد رضي الله عنـه لما ظهر أن باع بذبن فاحش وفيه دليل على ان الإمام اذ بانمه عن عامله مارضي به من عـــدل أو هيية | فَسَلَهُ فَاللَّهِ بِنَائِلُ لَهُ أَذْ يَشَكُرُ النَّ تَبَالَ عَلَى ذَلِكَ نَانَ ذَلِكَ لَعَمَّ لَهُ مِن اللّه تَبَالَى وَكَانَ عَمْرُ ا رضي الله عنمه بهدده الصفة تبابه تما له في آفاق الأرض وذلك لحسن سريرته على ما جاه في الحديث من خاف الله خف منه كل شي هواذا اشترى الرجل طشتا أو الما لا يدري ماهو ولم يشترط له صاحبه شيئا فهو جائز لان العنمد تناول العين والمشار اليه معلوم العين مقدور التسليم فيجوز بينه ودل على صحة هذا حديث السور بن غرمة، وإذا اشتري إنا. فضة فاذا هو غيرفضة فلا بيم يلهما لان المشار اليه ليس من جنس المسمى والعقد اعا تملق بالمسمى لان انتقاده بالتسمية والمسمى ممدوم فلا يبع ببنهما ولوكانت فضة سوداء أو حراء فيها رصاص أو صغر وهو الذي أفسدها فهو بالخيار ان شاء أخذها وان شا. ردها لان المشار اليه ليس.من جنس السمى فان مثله يسمى أنا، فضة في الناس إلا أنه معيب لما فيه من النش فيجوز الدقد على المشار اليه بالتسمية ويتخير الشترى للميب وان كانت رديثة من غير غش فها لم يكن له أن يردها لان الرداءة ليست بعيب فالعيب ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة وصفة الرداءة بأصل الخلقة ألا ترى ان بالرداءة نندم صفة الجودة وعطلق المقد لا يستحق صفة الجودة وانما تستحق السلامة ه ولو اشترى سيفا محلي على أن فيه مائة درهم بمائة درهم وتقايضا وتغرقا فاذا في السيف ماثنا درهم فانه يرد السيف لفساد المقد بالفضل الخالي عن القبابلة وهو الجفن والحائل وان اشترى ابريق فضة بالف درهم على ان فيه ألف درهم وتقايضا وتفرقا فاذافيه ألنا درهم كان الخيار للمشترى ازشاء قبض نصفه بألف درهم لانه اعًا يكون مشتريًا مقدار ماسمي منه وقد نيين أن ذلك نصف الأبربق ولا يمكن أن نجمل | مشربا للككل بألف درهم لانه ربا ولا بألفين لانه ما النزم الا ألف درهم فجلناه مشتريا | نصفه بالااف وأثبتنا له الخيار لتبعيض الملك عايه فبايضره التبعيض بخلاف السيف فهناك لا يمكن تصحيح المقد في نصف الحلية مع السيف لأماو صرح بذلك لم بجز العقد لان الحلية صفة لا نجوز بيع بعضها دون البعض بخلاف الابريق ولو كان اشترى الابريق بمائة دينار كان جائزا له كله بالدنانير لان الربا ينعدم عند اختلاف الجنس والابريق مما يضره التبعيض فيكون الوزن فيه صفة دانما شلق العقد بسينه اذا أمكن دون الوزن المذكور •واناشترى

استحسال ذهب اليه أموحنينة (وفي النباس) لايجوز بيمه الا في نه يــــ الصنير خاصة أو إ بقدر الدين ولوصية اعتبارا للبعض بالكل (ولكن استحسن) أبو حنيفة فقال الولاية بالوصاية لا تُعبزي فاذا ثبت في بعض الدار ثبت في كلها وفي ببع الكل سفمـة لجميع الورثة فالجل ا يشترى بما لا يشتري به الاشقاص واذا بلغ الشفيع شراء نصف الدار فسلم الشفعة ثم علمانه أ اشعري جميما كانله الشفعة لان سلم النصف وكانحقه في آخذ الكل والكل غير النصف ولا يكون القاط النصف القاطا للكل ولو أخبر بيع الكل فسلم ثم علم اله انما اشترى النصف فلاشفعة له لان من ضرورة تسليم البكل تسليم النصف الذي هو حقه يوضع الفرق ان الاشقاس لابرغب فيها كما يرغب في الجمل وانما ــــلم حين أخبر بشيراء النصف لانه لم | يرغب فيه مع عيب الشركة فهو على حده اذا تبين له أنه لم يكن معيبافاما اذا سلم ولم يرغب في الاخد بدون عيب الشركة فأولى أن لايكون راغبا فيه مع عيب الشركة وذكر عن أبي يوسف على ضد هذا فتال اذا أجبر بشراء انصف فسلمتم علم أنه اشتري الجميع فلا شفمة له | واذا أخر بشراء الجميعةم علم أنه اشترى النصف فسله الشفعة لأنه قديمًكن من تحصيل نمن أ النصف ولا يتمكن من تحصيل نمن الجميع وقد يكون له حاجة الىالنصف ليم بدمرافق ملكه ولا محتاج الى الجميع واذا اشترى الرجل دارا فطم الشفيع وقال قد سلمها أو سلمت نصف الشفعة كان مسلما لجميعها أما اذا سملم الكل فلانه أسقط آلحق بممدالوجوب وأما اذا سملم النصف فلان حق الشفعة لا يتجزى ثبونا واسيفاء فملا يتجزي اسقاطا أيضا ومالايتجزي ا فذكر بعضه كذكر كله كما لوطاق نصف امرأته وعن أبي يوسف أن تسليم النصف لا يصح لانه لاحق له في أخذ النصف وانما يستبر اسقاطه فيما له حق الاستيفا. فيه ولا ن هذامنه اظهارا لرغبة فيما محتاج اليه من الدار وهو النصف وانحيا يسقط شفعته باعراضه عن الطاب لا باظهارالرغبة فيه ولكن هذه الرواية فيما اذا كان طلب أولا ثم سلم النصف أما اذا قال كما سمم سلمت نصف الشفمة فلاشك أنه تسقط شفمته كما لوسكت عن الطاب واذا اشترى الرجل دارا فغرق بناؤها أو احترق وبقيت الارض لم يكن للشفيع أن يأخذها الا بجميع الثمن ولو أحرق البناء بيده فلاشفيام أن يأخذ الارض بحصها من الثمن اذا قسم النمن على ا قيمة الارض وقيمة البناء وقت العقد وللشافعي في الفصاين جميما قولان في أحد الفولين لا يأخذ الابجميع الثمن وفي القول الآخر يأخسذ الارض بحصما في الوجهين وأصل المسئلة أ

صار الشترى في منى الوكيل له واقالة الوكل.م البائع صحيحة فـكذلك اقالة الشفيع مع البائع وكذلك لوكانت في يدى المشترى فقفي بهاعليه تمردها الشفيع على الباثم فهو جائز والشفيم والمشترى بريان. * في تول أبي سنينة الماعلي الطربق الثاني قد بينا ان الصفيع كالموكل واللَّهَ الموكل مع أباثع صحيحة في حق برا ة الشمرى فكذلك اقلة الشفيع مع البائع وال كان أخذها من بدالمُشترى وأما على الطربق الاولةنيه بمض الاشكال لان أخذَ الشفيم من بد المشترى | بمنزلة عند ببندإ فيما ينهم اوله فداكات عهدته على المشترى فينبنى أن لا تجوز اقالة الشغيم ا معالبالم في حق براءة المشتري حنى قال بمض شايخ ا هذه الاقلة بينهما في حكم البيم المبتدإ فجوزتى تول أبى حنينةرضي الله عنه هذه الاقالة بينهما فيحكم البيىم المبتدا فيجوز في قول أبى حنيفة وأبى يوسف الآخر وفى تول محمد وأبى يوــف الأول لابجوز بناءعلى اختلافهم | ف بيم المقار قبل القبض وننك المسئلة استشهد في المكتاب وقديبناها في كتاب البيوع | ومهم من قول بل اقالة الشفيع مع البائع صحيحة في حق السكل لان عند الفاقهم على هذه الاقالة بتبمض حق المشترى ويصير كان الشفيم أخذهامن يد البائم ولان حق الشفيع يثبت أ ساتقا على ملك المشترى عنده فاذا قضي القاضي محقه فملكه لا ينسى على ملك المشترى بل هو يقوم مقام المشترى في الاقالة مع الباثع وملك الاقالة بملك المبيع لا بالدَّمَّد ألارَى أنَّ الوارث علك الاقلة بمد موت المورث لآنه نخانه في ماكمه فاذا قام الشفيع مقام المشترى | في الملك بقضاء الناضي ملك الاقالة مع البائم غيير أن للمشترى لا يخرجها من يده حتى يرد عليه البائع النمن كمالو كان هو الذي آقاله غسهوهذا لانه بمد ماانفسخ عقده يكون حاله في الحبس كحال البائع عند العقد وقدكان للبائع أن يحبس المبيع حتى يستوفي الثمن فكذلك المشترى بمدالنسخ حتى يرد عليه النمن واذا آشترى دارالرجل غائب فللشفيخ في يأخهما منه بالشفعة لانها في يده وهو ناثب عن الموكل فيهائم العاقد لنيره فيما هو من حقوق العقد عَزَلَةَ المائد لنفسه وكذلك ان كان البائع وكبلا لنائب فهو بمنزلة المائد لنفسه فللشفيسم أن أُخذ الدارمنه بالشفعة اذا كانت في يدُّ وكذلك ان كان البائع وصياً للسيت لان الورثة اذا كانوا كبارا كلهم وابس على اليت دينولم يوص بشئ تباع فيه الدار حتى غدذلك لم يجزييع الوصى لان الملك للورثة وهممتمكنون من النظر بانفسهم وان كان فيهم صبي صغير جاز بيبع الوصى فى جميــم الدار وكذلك ان كان عليــه دين أو أوسى بوصيــة من نمن الدار وهو

[(۸_رانع عثم مسمط]

مده وإن أسدَظركُ الى خلف هــده السارية فلا ضمل وانمــا كني سِدًا اللَّفظ عن مفارقة احدهما صاحب قبل الفبض لأن بالمفارفة ينبب عن بصره وبالاستتار بالسارية ينيب عن || بسره أيضاً فذكر ذلك على وجه الكتابة عن المفارقة لا أن يكون حقيقة الـــارية ينهما | ووجبا للافتراق فان المداه المقد ينهما صحيح في همذه الحالة وكون السارية يعهما لايسد امتراق عرفا وعن محمد بنسيرين أيه كان يكره أن بباع السيف الحلي بالفضة بالنقرة مخافة أن تكون الفضة التي أعطى أقل تما فيه ويكره أن يَبِيعه بالنسيثة ولا برى بأسا بأن يبيعه بالذهب وبه نأخذ فنقول بيمه بالذهب جائز بالنقد لقوله صسلى الله عليه وسلم اذ اختلفت النوعان فبيموا كيف شئم بعــد أن يكون بدا بيد ولا يجوز بيمه بالنسينة سوا. باعه بالذهب أو بالفضة لأن النقد في حصة الحلية صرف فاشتراط الأجل فيــه مفـــد ولا ينزع الحلية | من السيف إلا بضرر فنساد المقد فها نسمه في السكل دفعًا للفرر أما بيمها بالنصة فعلى أربعة أوجه ان كان يطم أن فضة الحلية أكثر فهو فاسد وكذلك ان كانت الحلية مثل النقد فى الوزن لان الجفن وألحمـائل نضــل خال عن الموض فان مقابلة الفضــة بالهضــة في البيع | تكون بالاجزاء وانكان بعلم أن انفضة في الحلية أقل جاز النف دعلي أن مجمل المثل بالمثل والبافى بازاء الجفن والحمائل عنسدما خلافا للشافعي وان كان لامدري أيهما أقل فالبيع فاسد عندنا لمدم الطم بالمساوة عند العقد وتوهم الفضل وعند زفر هذا نجوز فان الأصل الجواز والمنسد هو الفضل الحالى عن الموض فما لم يطم به يكون المقد مملوكاً بجوازه وقد بينا هذا ً في البيوع وعن أبي بصرة قال سألت ان عمر رضي الله عهما عن الصرف قال لا أس مه يدا يدوسألت ان عباس رضي الله عنهما فقال مثل ذلك فتمدت في حلقة فيها أبو سعيد الخدري رضي أنه عنه فأمرني رجــل فقال سله عن الصرف فقلت ان هذا يأمرني أن أسثلك عن الصرف فقال لى الفضل ربا فقال سله أمن قبل رأبه يقول أو شيَّ سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فذ كرت ذلك له فقال أبو سميه رضى الله عنه بل سمعته من رسول القمصلي الله عليه وسلم الأهرجل يكون في نخله برعب طيب فقال صلى الله عليه وسلم من أبن هذافقال | أعطيت صاعين من تمر ردى. وأخذت هــذا فقال صلى الله عليه وسلم أربيت فقال ان سعر ا هذا في السوق كذا وسعر هذا كذا فقال صلى الله عليه وسلم أربيت ثم قال صلوات الله عليه | هــل لابنته بــــلمة ثم اسمت بـــلمتك نمرا فقال أبو سعيد رضي الله عنه الفضل في الممر ربا آخره وقد بدأ بهذا الحديث كتاب اليوع وبينا نمام شرحه في كتاب البيوع ومن ذلك | حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال أنى تمر بن الخطاب رضى الله عنــه بالماخـــرواني تد احكمت صنعته فبعثني به لا بيمه فاعطيت به وزبه وزبادة فذكرت ذلك لدمر رضي التم عنه فقال اما الزيادة قلا وهذا الآناء كان من ذهبأو فضة وفيه دليل على أنه لاقيمة للصنمة | فىالذهب والفضةعند المنابلة نجنسها لانه لم بجوز الاعنياض عها وما كان مالامتقوما شرعا فالاعتياض عنـه جائز فعرفنا انه انمــا لم يجوز لانه لاتيمة للصنمة في هـــذه الحالة شرعا كما | لا قيمةالصنمة في الممارف والملاهى شرعا وفيمه دليل أن الذهب والفضة بالصنمة لا تخرج | من ان تكون وزيسة وان اعتاد الناس بيمها بغير وزن بخلاف سائر الموزونات لأن صنمة الوزن فيها نابتة بالنص فلا تنغير بالدرف بخلاف سائر الاشياء والى ذلك أشار ابن سيربن 🏿 حين سئل عن بيم اماه من حديد باماء بن فقال قد كانوا يبيمون لدرع بالادرع يدني أن مالا | يعتاد الناس وزنه من هذا الجنس لا يكون موزونا ثم ذلك الآناء كان لبيت المال وأعا قصد عمر رضى الله عنه ببيمه أن يصرف الثمن الى حاجة المسامين ثم وكل به أنس بن مالك رضى الله عنه وفيه دليل على جواز النوكيل بالصرفوعن أبى جبلة قال سألت عبد الله بن عمر رضي الله عهما فنلت أنا نقدم أرض الشام ومعنى الورق النقال النافقية وعسدهم الورق الخفاف الكاحدة فبتاع ورقهم المشرة بآحة ونصف فقال لاغمل ولكن بعورنك بدهب واشتر ورقهم بالذهب ولا تفارقه حتى تستوفى وان ونب من سطح فسيممه وفيه دليل وجوع ابن عمررضي الله عنهما عن قوله في جواز النفاضــل كما هو مذهب ان عباس رضي الله عنبـما | وأملا قيمة للجودة فيالنقرد والزالمقى اذا تبين جواب ما شل عنه فلا بأس الربيين للسائل الطريق الذي يحصل بعمقصوده مع التحرز عن الحرام ولا يكون هــذا نما هو مذموم من تعليم الحيل بل هو اقتدا. برسول الله على الله عليه وسلم حيث قال لعامل خبير هلا بمت تمرك إ السالمة تم اختريت بسلمتك هذا النمر وفيه دليل أن النايل من الفضل والكثير في كونه ربا | سوا. الظاهر قوله صلى الله عنيه وسلم والفضل ربا وان النقابض قبل الافتراق في الصرف مستحق وان القيام عن المجلس من غــٰير افتراق لا يمنع بقا. المقد فانه قال وان و ثب من ا سطح فنب معالمتحرز عن مفارقة احدهماصاحبه قبل النبض وعليه دل حديث كلبب بن واثل قال سألت ابن عمر رضى المُتَعنبها عن الصرف فقال من هذه الى هـــذه يمنى من يدك الى ||

وسعدا آخر رضي الله عنهما ليبيعا غنائم بذهب فباعاهاكل أربعة مثاقيل ذهب تبرا بثلاث مثاقيل عنا فعال لمما رسول الله صلى الله عليه وسلم اربيما فردا وفيه دليل ان للامام ولاية بيع | المنائم وقسمة النمن بينالنائين اذا رأى النظر فيه واللهأن يوكل غيره في ذلك وال النماصل حرام في بيم الغنائم ومال بيت المال كغيرها وان العقــد الفاـــد يستحق فـــخ، ورده لان مباشرته معصية والاصرارعلى المعصية ،مصية فلهذا قال صلى الله عليه وســلم أربيتما فردا ولم يعاتبهما على ماصنعا لأن نرول بحريم الرباكان يومنذ لم يكن اشهر بعد فنذرهما بالجهل به وعن سـلیمان بن شیر قال آنانی الاســود بن یزید فصرفت له الدراهم وافیــة بدنانیر ثم دخل المسجد فصلى ركستين فيما أظن تمجاءني فقال اشترسها غلة فجملت أطلب الرجل الذي صرفت عنسه. فقال لا عليك ان لا تجد. وان وجــدته فلا أباليوفيه دليل جواز التوكيل بالصرف وان التفاضل حرام عنــد انفاق الجنس لأنه كان مقصود الاسود ان يشترى بالدراهمالجياد الغلة وعلم أن الفضــل حرام فأمره ان يشترى مها دنانير ثم أمره أن يشترى أ بالدنانير الغلة وكان هــذا الوكيـل اشــتغل بطلب ذلك الرجـل لانه ظهر عنــده أماتـــه ومساعته في الماملة وبين له الأسود أنه كنيره فيما هو مفصودىفلا يتكلف في طابه وعن أباذبن عباسءن أنس بن مالك رضى الله عنــه قال بمتجام فضـــة بورق باقل من تمنه فبلغ ذلك عمر رضى الله عنــه فقال ما حملك على ذلك قلت الحــاجة قال رد الورق الى أهـلهــا وخذ أماءك وعارض، فقيمه دليل حرمة الفضل وجوب الردعن فساد المقد وأن بسبب الحاجة لا يحل الربا لان الحاجة ترنفع من غير ارتكاب الحرام كما هداه عمر رضي الله عنه بقوله وخذ اناءك وعارض ه ولكنه عذر مللحاجة ولم يؤد به وكان قصده بالسؤال في الابتداء | أن يعلم سبب|فدامه على هذا العقد حتى إذا بإشره مع العلم به من غير حاجة ادبه عليــه وقد | كان مؤدبا يؤدبعلي ماهو دون ذلك وعن أبيرافم قال سألت عمر من الخطاب رضي اللّمعنه عن الصوغ أصوعه فأبيم قال وزا يوزن فقلت الى أبيمه وزا بوزن ولكن آخذ فيه أجر عمل فقال انما عملك لنفسك ولاتردد شيئا فاذرسول الله صلى الله عليه وسلم نهاما أن نبيع الفضة الاوزنا بوزنثم قال يا أبا رافع ان الآخذ والمعلى والشاهد والكاب شركا، وفيه دليل حرمة الفضــل وانه لا تيمة للصنعة فيها هو مال الربا فان عمر رضى الله عنــه بين له أنه في الابتداء عمل لنفسه فلا يستوجب الاجر به على غيره ثم ما يأخذه من الزيادة عوضاعن الصنعة

والدراهم مثله مقال أبو بصرة فلفيت بعسد ذلك ابن عمر رضى الله عهما فقال لا خير فيمه رأمرت أبا الصهباء فسأل ان عباس رضي الله عهما عن الصرف فقال لاخير فيه وفي هذا | دلیل رجوع ابن عمر ابن عباس رضی اللہ عنعا عن فقواهما بجواز النفاضل وقد روی أز عَيْا رَمِي اللَّهُ عَنْهُ لَمَا سَمَعَ هُــده الفَّتَوى عَنْ ابن عباس رضى الله عَهما فقال الك رجل ناثه وعن الشمي قال حدثني بضمة عشر نفرا من أصحاب ابن عباس وضي الله عنعما الحبر فالخبر اله رجع عن فنواه فقال الفضل حرام وقال جابر بن زبد رضى الله عنه منخرج ابن عباس رضى اقه عنه من الدنيا حتى رجع عن قوله في الصرف والمنعة فيلم أن حرمة التفاصل بجمع عليه في الصدرالاول وان قضاه النّاضي بخلافه باطل وفيه دلسل الهم كانوا يسممون حكما في حادثه فيلحقونها مافي معناها فان أبا سعيد رضي الله عنه ذكر أنه سمعمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم روى الحديث في التمر ويين ان الدراهم مثله وفيه دليل على ان النص في شئ يكون | نصافياً هو في مناه من كل وجه لانه لو كان هذا تياسا فالقياس|سـننباط بالرأي وما كان يقول بل سمعته منرسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه دليل انه لابأس(للمستفتى أن يطالب المفي الدليسل اذا كان أهــــلا لدلك فان أبا سميد رضى الله عنه لم ينكر عليه ذلك والعلابأس للانسان أن يأمر غيره بالاستفتاء وان كان هو المتاج اليه كما فملة هذا الرجل وانكان احتشم أبا سعيد رضي الله عنه فلم يدأله مفسه كما روى الالصحابة رضوان الله عليهم كانوا بجلمون حول رسول الله صلى الله عليه وســـلم كان على رؤسهم العلير وكان يسعبهم ان بدخل اعر ابي يمجبه أن يظهر الانكار عليهما فأمر غيره حتى أل أبا سميدالخدرى رضى الله عنه فيطالبه إ بالدليل ليتبين ماهو الصواب فيحصل المقصود من نحيير أن يستوحش أحد وهذا أقربالي حسن المشرة وعن شريح ال رجلا باع طوق ذهب مفضض بمائة دينار فاغتصها الى شريح رضى الله عنه فأفسد البيع وهذا عندنا لانه لم يكن بدرى مقدار الذهب الذي في الطوق أو علم انه مانة مقال أو أكثر أما اذا علم انه دون مانة منقال فالبيع جائز على أن تكون الزيادة بمقابلة الفضة إلا أن تكون الفضة نموجها فيه محيث لا يستخلص فحينند لايدتبرذلك ولا محصل عقالها شيء فيكون عقابلة الصنعة ولا قيمة للصنعة عند أعماد الجنس وعن عبدالله ابن أبي سلمة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث يوم خيير -مد بن سعد بن مالك

بينة المشترى لاثبات الزيادة في قيمة البناء كما هو مذهبه فها اذا اختلفا في مقدار الثمن وعلى 📕 الطريقة التي حكاها أبو يوسف عن أبي حنيفة هناك البينة بينة الشفيعهنا لانها ملزمة دون 🏿 بينة المشترى وعلى الطريقة الق حكاها محمله هناك المنة بعنة المشترى وهو قول محمد لان هناك اعا جملنا البينة بينة الشفيع باسبار أن المشتري صدر منه اقرار ان ولا وجد ذلك المني هنا فبق الاختلاف بينهما في قبـة البناء وفيينة المشترىائبات الزيادة فكات أولى كذلك وان اختلفا في قيمة الارض يوم وقع الشراء نظر الى قيمته اليوم فية سم النمن عليهما لان الظاهر شاهد لمن وافق قوله القيمة في الحال ولان تميز الصادق من الكاذب بالرجوع الىقيمته في الحال ممكن فيستدل بقيمها في الحال على قيمها فيا مضي واذا اشترى دارا فوهب بنامها لرجل أو باعهامنه أو تزوج عليها وهدم لم يكن للشفيع على البناء سبيل لانه زايل الارضوهو في نفسه منقول فلا يستحق بالشفعة ولـكن يأخــذالارض محصهامن الثمن لان هدم البناء كانبتسايط من الشيري فروكا لوهدم نفسه وان كان لم يهدم فله أن يبطل تصرف المشتري وأخذ الداركاها بجميع الثمن لانحقه في البناء مادام متصلابالارض أابت والشفيمحق نقض تصرفات الشتري ألا ترى أنه لونصرف في الاصل والهبة كان الشفيع أن ينقض ذلك إ ويأخــ ذ بالشفعة فــكذلك اذا تصرف في البناء ولانه يأخذالكل بالشفعة بحق نقدم ثبوت تصرف المشترى فهو بمنزلة الاستحتاق في إطال تصرف المشترى فيه وأذا سلم النفيع الشفعة للمشترى وهو لايملم بالشراء فهو تسليم وان صدقه المشترى أنه لم يدلم لانه صرح باسقاط حقه بدد الوجوبوعامه محمه لبس بشرط في صحة الاسقاط باللفظ الموضوع له كالابراء عن الدين وابقاع الطلاق والعتاق والعفو عن القصاص وهــذابخلاف مااذا ساومه وهو لايعلم اله اشتراه (لان المساومة)غير ، وضوعة لاسقاط الشفعة وانما تسقط الشفعة بها لما فيالمن دليل الرضا من الشفيع ولا يتحقق ذلك اذا لم يعلم الشفيع به واذا أتخذ المشترى الدار مسجدا أتم حضر الشفيع كانله أن ينقض المسجد ويأخذ الدار بالشفعة (وروى الحسن) عن أبي حنيفة اله لبس له ذلك وهو مذهب الحســن ووجهه أن السجد يتحرر عن حتوق العباد فيكون يمزلة اعتاق العبد وحق الشفيع لا يكون أتوى من حقالرين فيالمرهون ثم حق المرسن لاعنع حق الراهن فمكد لك حق الشفيع لاعنع صحةجمل الدار مسجدا ووجه ظاهر الرواية ان لاشفيم في هذه البقمة حقامةدما على حق المشترى وذلك يمنع صحة جمــله مسجدا لان

في البيوع فان المذهب عندنا أن الثمن بمقابلة الاصل دون الاوصاف حتى أزفوات الوصف في مد البائم من غير صنم أحد لا يسقط شيئا من الثمن وعند الشانعي يسقط في أحدالةو ابن | فكذلك فوات الوصف في يد المذتري من غير صنع أحد لا يتنه من البيع مرابحة على جميع الثمن منداوعند الشافعي عنمه من ذلك ثمالبناء وصف وبيم ولهدادخل في بيم الارض من غير ذكر وهذا لان قوام البناء بالارض كتميام الوصف بالوصوف فاذا فات البناء من غيرصنم أحد فقد فآنه ماهو بهم فلا يسقط شئ من۞ن فاذا فرته الشتري تقد صار مقصو دايتناوله فلا مدمن أن يكون بعض التمن تقابلته كما لو فوت البائه طرف المبيم قبل النسايم فيسقط | حقه من اثمن عن الشفيع قال ألا ترى أنه لو احترق مما جدّع أو بآب أو وهي ممها حائط كان له أن ببيمها مرابحة فكذلك للشفيع أن يأخذها بجميع الثمن ان شاء وان هدم البناء بيده ثم جاء الشفيع قسم الثمن على قيمة الارض وقيمة البناء يوم وقع الشرا.فيأخذ الارض محصها من اثمن ولاحق له في البناء لانه قد زايل الارض وهو في نفسه منقول لايستحق بالشفمة وانما كان ثبوت حقبه فيه لاتصاله بالارض فاذا زال ذلك لم يكن له في البناء حقولو 🏿 الهدم البناء بنفسه فاله يقسم الثمن على قيمة الارض يوم وقع المتدوقيمة النقص لان الانهدام ا لم كن بصنع المشتري فالمتبر هو الاحتباس عدد والمحتبس هو النص لابه زايل البناء يخلاف الاول فهناك الشترى هو الذي قسم البناء فاهذا قسمناالثمن على قيمة الارض وقيمة البناء يوم وقع الشراء حتى لو كانت الدار تساوي ألفا والثمن ألف وقيمة النقص ماثة وقيمة الارض خمائه وتيمة التأليف أربيانة فني الالهدام يسقط عنه قيمة النقص وفي الهدم يأخذ بحصة الارضلاغير وذلك خميانة وكذلك انكان المشترى قداسهلك البناه وكذاك لواستهلكه أجنى فاخذ المشتري فيمتعنان سلامة بدل البناء للمشتري بمزلة سلامه البناء له أن لو هدم ا بيــده ولم يذكر ما اذا نوى النيــة على الذي هــدم البناء وروى الحسن عن أبي حنيفة أن الشفيم يأخـــذ الدار بجميم الثمن ان شاءكما لو احترق البناء منغير صنع أحد فان خرج بمد ذلك ما على الذي هدم البناء من القيمة رجم الشفيم على المشتري بحصة البناء من الثمن فان اختلفا في قيمت ه فالقول قول المشعري لان الشفيع بدعي عليـه حقا عملك الارض بثلث الثمن والمشتري ينكر ذلك ويزعم أن له حق التملك بنصف الثمن والقمول في مشل هذا | قول المشترى مع يمينه كمالو اختلفا في مقدار الثمن فان أقاما البينة فيلى قول أبي يو ـ ف البينة |

مده وإن أستنظركُ الى خلف هــــذه السارية فلا تعمل وأعمــا كني سهذا اللفظ عن مفارقة احدهما صاحب قبل القبض لأن بالمفارقة ينب عن بصره وبالاستتار بالسارية ينب عن بصره أيضاً فدكر ذلك على وجه الكتابة عن المفارقة لا أن يكون حقيقة الـــارية ينهما موجبا للافتراق فان ابتداء العقد بينهما صحيح في هــذه الحالة وكون السارية يينهما لايســد إ امتراق عرفا وعن محمد بن سيرين أنه كان يكره أن يباع السيف الحلى بالفضة بالنقرة مخافة أن تكون الفضــة التي أعظَّى أقل مما فيــه ويكره أن يبيعه بالنسيثة ولا يرى بأسا بأن يبيعه الذهب ومه نأخذ فنقول بيعه بالذهب جائز بالنقد لقوله صبلي الله عليه وسلم اذ اختلفت النوعان فبيموا كيف شئتم بعبد أن يكون بدا بيد ولا يجوز بيمه بالنسينة سواء باعه بالذهب أو بالفضة لأن المقد في حصة الحلية صرف فاشتراط الأجل فيــه مفسد ولا ينزع الحلية من السيف إلا بضرر فنساد العقد فيها ينسد في الكل دفعا للضرر أما بيعها بالفضة فعلى أربعة أوجه انكان يطم أن فضة الحلية أكثر فهو فاسد وكذلك ان كانت الحلية مثل النقد في الوزن لان الجفن وألحمال نضل خال عن العوض فان مقابلة الفضة بالقضة في البيم تكون بالاجزاء وانكان يعلم أن انفضة في الحلية أقل جاز العقــد على أن يجمل المثل بالمثلُّ | والبافي بازاء الجفن والحائل عنسدنا خلافا للشافعي وان كان لابدري أيهما أقل فالبيع فاسد عندنا لمدم العلم بالمساواة عند العقد وتوهم الفضل وعند زفر هذا يجوز فان الأصل الجواز أ والمفسد هو الفضل الحالى عن الموض فما لم يعلم به يكون المقد مملوكاً بجوازه وقد بينا هذا أ في البيوع وعن أبي يصره قال سألت ان عمر رضي الله عهما عن الصرف قال لا بأس به بدا بيدوسألت ابن عباس رضي الله عنهما فقال مثل ذلك فقعدت في حلقة فها أبو سعيد الخدري رضّى الله عنه فأمرني رجل فقال سله عن الصرف فقات أن هذا يأمرني أن أسئلك عن الصرف فقال لى الفضل ربا فقال سله أمن قبل رأيه يقول أو شئ سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فد كرت ذلك له فعال أبو سميد رضي الله عنه بل سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم الامرجل يكون في نخله برطب طيب فقال صلى الله عليه وسلم من أبن هذافقال أعطيت صاعين من تمر ردى. وأخذت هـــذا فقال صلى الله عليه وسلمأر بيت فقال ان سعر هذا في السوق كذا وسعر هذا كذا فقال صلى الله عليه وسلم أربيت ثم قال صلوات الله عليه هــل لابعته بــــلمة ثم اشعت بسلمتك نمرا فقال أبو سعيد رضي الله عنه الفضل في التمر ربا

آخره وقد بدأ مهذا الحديث كتاب اليوع وبينا تمام شرحه في كتاب البيوع ومن ذلك حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال أبي عمر بن الخطاب رضي الله عنــه بالماخــــرواني قد احكمت صنعته فبعثني به لا بيمه فاعطيت به وزنه وزبادة فذكرت ذاك المهر رضي الله عنه فقال اما الزيادة فلا وهذا الانا، كان من ذهبأو فضة وفيه دليل على أملاقيمة للصنمة فىالذهب والفضة عند المذالمة تجنسها لانه لم يجوز الاعتباض عها وما كان مالامتقوما شرعا لا قيمةللصنمة في الممارف والملاهى شرعا وفيه دليل أن الذهب والفضة بالصنمة لا تخرج منان تكون وزنيـة وان اعتاد الناس يمها بغير وزن مخلاف ــائر الموزومات لأن صنية الوزن فيها مايتة بالنص فلا تتغير بالمرف بخلاف سائر الاشياء والى ذلك أشار ابن سيرين حين سئل عن بيع اماء من حديد باماءين فقال قد كانوا يبيمون لدرع بالادرع بدي ان مالا يعتاد الناس وزنه من هذا الجنس لا يكون موزونا ثم ذلك الاناء كانابيت المال وانما قصد عمر رضى الله عنه ببيمه ان يصرف النمن الى حاجة المسامين نم وكل به أنس بن مالك رسى الله عنه وفيه دليل على جواز النوكيل بالصرف وعن أبي جبلة قال سألت عبد الله بن عمر رضي الله عهما فنلت أنا نقدم أرض الشام ومعنى الورق النقال النافقية وعنسدهم الورق الخفاف الكاسدة فنتاع ورقهمالنشرة بآسمة ونصف فنال لا نممل ولكن بعورنك بذهب واشتر ورقهم بالذهب ولا تفارقه حتى تستوفى وان وتب من سطح فنب معه وفيه دليل وجوع ابن عمررضي الله عهما عن قوله في جواز النفاضــلكما هو مدهب ان عباس رضي الله عبهما وأنهلا قيمة للجودة فيالنقود وازالمفتى اذا سين جواب ما ثل عنه فلا بأس ازسين للسائل الطريق الذي يحصل بهمقصوده مع التحرز عن الحرام ولا يكون هــذا مما هو مذموم من تعليم الحيل لرهو اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال لعامل خبير هلا بمت تمرك بسامة نم اشتريت بسلمتك هذا النمر وفيه دليل أن النَّليل من الفضل والكثير في كونه ربا سواء الظاهر قوله صلى انة عليه وسلم والفضل وبا وان التقابض قبل الافتراق في الصرف مستعق وأن القيام عن المجلس من غسير أفتراق لا يمنع بقاء المقد فأنه قال وأن و ب من سطح فنب معاللتحرز عزمفارقة احدهماصاحبه قبل القبض وعليه دل حديث كلبب بن واثل قال سألت ابن عمر رضي انةعنهما عن الصرف فقال من هذه الى هــذه يني من بدك الى |

في البيوم فأن المذهب عندنًا أن النمن تقالمة الاصل دون الاوصاف حتى أن فوات الوصف فَي يِدِ البَائِمِ مِن غَبِرِ صَنَّمَ أَحَدُ لَا يَسْفَطُ شَيْئًا مِن الْنَمْنِ وَعَنْدُ الشَّالْعِي يَسْفَطُ في أَحَدُالنَّوَالِمِنْ ذكذلك فوات الوصف في مدالما ترى من غير صنع أحد لا تقديق البيع مرابحة على جميه الخن وندروعند الشافعي تنمعون ذلك تماليناه وحضوبهم ولهذا دخل في بيعم الارض من غير ذكر وهذ لان قولم البناء بالارض كتيام الوصف بالوصوف فأ فات البناء من غيرصنع أحد فقد فأنه ماهو يهم فلا يسقط شيء والنمن فذا فوته الشتري فقد صار مقصو دايتناوله فلا مد من أن بكون أمن النمن وذاك كم أله فرت البائه طرف المبيم قبل النسام فيسقط حقه من النمين عن الشفسع قال ألا ترى أنه لو إحترق منها جذع أو باب أو وهي منها حائدا كان له أن ببيمها مرابحة فَكُلُنك للشُّفهم أن يأخذها بجبيم الثمن ان شاء وان هدم البناء يده ثم جا. الشفيع تسم اننس على قيمة الارض وقيمة البنا. يوم وتم الشرا. فيأخذ الارض محصتها من اثمن ولاحق له في البناء لانه قد زاين الارض وهر في نسه منقول لايستعني بالنفية وانما كان ثبوت حقه فيه لاتصاله بالارض فاذا زال ذلك لم يكن له في البنا، حق ولو لمهم البناء ينف فأنه بقسم النهن على قيمة الارض يرم وتع المتدونيمة التص لان الالمهام لم كن بصنع المشتري فالمتبر هو الاحتباس ء عده والحتبس هو النقص لأنه زايل البناء بخلاف الاول فيناك الشترى هو الذي قسم البناه فلهذا تبيمنا لثمن على تيمة الارض وقيمة البناء يوم وقع اشراء حتى لو كانت الدار تساوي ألفا والثمن ألف وقيمة النقص ماثة وقيمة الارض خمائه وقيمة التأليف أربيانة فني الانهدام يسقط عنه قيمة النقص وفي الهدم يأخذ بحصة الاوض لاغير وذلك خممانة وكذلك أنكان المشترى قداسمان البناه وكذاك لواستهلكه أجنى فاخذ المشترى قيمته فان سلامة بدل البناء للمشتري بنمزلة سلامه البناء له أن لو هدم يهــده ولم مذكر ما اذا نوى النّيمة على الذي هــدم البناء وروى الحــن عن أبي حنيفة أنّ الشفيم بأخد الداو بجميم الثمن ان شاء كما لو احترق البناء من غير صنع أحد فان خرج بعد ذلك ما على الذي هذم البناء من القيمة رجع الشفيم على المشتري محصة البناء من التعلق فان اختلفا في قيمت فالقول قول المشقري لأنَّ الشفيع بدعي عليمه حقاعلك الارض بناث الثمن والمشترى ينكر ذلك ويزعم أن له حق التملك بنصف الثمن والفدول في مشل هذا قول المشترى مع عينه كمالو اختلفا في مقدار النمن فان أقاما البينة فعلى قول أبي يوجب البينة

ينة المشترى لابات الزيادة في تبعة البناء كما هو مذهبه فها اذا اعتلفا في مقدار النمن وعلى الطريقة التي حكاما أبو بوسف عن أبي حنيقة هناك البينة بينة الشقيع هنا لانها ملزمة دون بينة الشرى وعلى الطرقة التي حكاها محمله هناك البينة بينة المشترى وهو قول محمد لان هناك اتما جملنا البينة بينة الشفيع باشار أن المشتري صدر منه اقرار أن ولا وجد ذلك المني هنا فيق لاختلاف يتهما في قبمة البناء وفي ينة المشترى اثبات الزيادة فكانت أولى كذلك وان اختلفا في قيمة الارض يوم وتعالشراء نظر الى قيمته اليوم فيقدم الثمن عليهما لان الظاهر | شاهد لمن مِوافق قوله النِّمية في الحال ولان تَحْيَرُ الصادق من الكاذب بالرجوع الىقيمته في ا الحال ممكن فيستنفل تقييمها في الحالم على تيمنها فيها منعي واذا اشترى دارا فوهب بناءها الرجل أو باعهامته أو تزوج عليها وهدم لم يكن للشفيع على البناء سبين لانه وايل الارضوه و في نسمه مقول فلا يستحق بالشفعة ولكن يأخيذ الارض محصمامن الثمن لان هدم البناء كالزباسايط من الشيري فهو كما لوهدم نفسه وان كان لم يدم فلدأن يبطل تصرف المشتري و أخذ الدار كاما بجميع النمن لان حقمه في البناء مادام منصلاً إلا رض أابت والشفيم حق تقض تصرفات الشتري ألا تري أنه لوتصرف في الاصل والحبة كان للشفيع أن يتفض ذلك وأخدذ بالشفعة فمكذلك اذا تصرف في البناء ولانه بأخذ الكل بالشفعة تجني نقدم نبوت تصرف المشترى فهو بمزلة الاستحدان في إطال لسرف المشترى فيه وأذا سلم الشفيع الشفية المشتري وهو لايعلم بالشراء فهو تسليم وان صدقه الشتري أنه لم يعلم لانه صرح باسقاط حقه بعد الوجوبوعامه يحمه ليس بشرط فيصحة الاسقاط باللفظ الموضوع له كالابراء عن الدين واقاع الطلاق والنتاق والعفو عن القصاص وهمة انخلاف مااذا ساومه وهو لايعلم أنه اشتراه (لان المساومة) غير . وضوعة لاسقاط الشفعة وإنما قسقط الشفعة بها لما قبَّها من دليل الرضا من الشفيع ولا يتحقق ذلك اذا لم يطم الشفيع به واذا اتخذ المشترىالدار مسجدا ثم حضر الشفيع كانله أن يتمض السجد ويأخذ الدار بالشفعة (وروى الحسن) عن أبي حنيفة أنه لبس له ذلك وهو مذهب الحسن ووجهه أن السجد تحرر عن حقوق العباد فيكون عَمْرَلَةَ اعْنَاقَ العَبْدُ وحق الشَّفْيِعِ لا يكونَ أَقُوى من حقَّ الرَّمْنِ فِي الرَّهُونَ ثُمَّ حقَّ المرَّمَن لاعتم حتى الراهن فسكد لك حتى الشفيع لاتنع صحة جمل الدار مسجدا ووجه ظاهر الرواية ان للشفيع في هذه البقمة حقامة مما على حق المشترى وذلك يمنع صحة جدله مسجداً لأن

٩

جيج ڪال السرن ۾ -

قال الشيخ الامام الاجل الزادب شمس الأنمية وغو الاسلام أبو بكر محمد بن أبي ا سهل السرخسي املاه الصرف اسم لتوع يع وهو سياسة أد عسال بعض والاموال أثواع ثلاثة وع منها في العقد يُمن على يكل حال وهوالدراهم والدنانير صحبها حرف الباء أولم أ يصحبها سواء كان مايقابلها من جنسها أو من غير جنسها هونوع مها ماهو مبيع على كل حال وهو ما ليس من ذوات لا شال من المروض كالنياب والدواب والماليك، ونوع مو غن صه مبيع من وجه كالكيل والمرزوق فانها اذ**كات مد**ينة في المتند ككرن مهيمه وان لم نكن معينة فان صحبها حرف الباء وقايلها مبيع فهو ثمن وان لم يصحبها حرف الباء وقابلهانمن في مبيمة وهذا لأن النمن ما يُتبَكُّه ينا في الذمة قال الله تعالى وشروه ثمن بخس دراهم ممدودة قالالفراء في مناه الثمن عند العرب ما ثبت دينا في الذمة والنقود لانستحق بالمقد الا دينا في الذَّة ولهــذا ثلنا أنها لاتعين بالتعين وكان نمها على كل حال والمروض لانستعق بالمقد الاعينا فكانت مبيعة والسلم في بمضها رخصة شرعية لا نخرج به من أن تكون مبيمة والمكيل والموزون يستحق عينا بالمقد نارة ودينا أعرى فيكون تمنا في حال مبيعا في حال والتمن في المرف ماهو المقود به وهو مايصحبه حرف الباء فأدا عجسه حرف البا. وكان دينا في الذمة وقابله مبيع عرف أنه نمن واذا كان عينا قابله نمن كان مبيماً لانه بجوز أن بكون مبيما محال مخلاف ماهو ثمن بكل حال ومن حكم الثمن أن وجوده في ملك العاقد عند العقد للملل بشرط لصحة العقد واتما يشترط ذلك في ألميم وكذلك فوات التسليم فيا هو ثمن لا ببطل العقد بخلاف المبيع والاستبدال بالنمن قبل القبض جائز بخلاف المبيع والأصل فيه حديث ابن عمر رضي الله عنه حيث سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أني أبيع الابل بالبقيع وجما أبيمه بالدانير وآخذ مكام الدرام أوعلي عكس ذلك فقال صلى الله

علية وسلم لا بأن اذا افترقها ولس ينكما عمل وافائيت جواز الاستدال بالسن قبل القبض بت أن فوات النسليم فيه لا يبطل العقد لان في الاستبدال تفويت التسليم فيا استحق بالمقد وبهذا نبت أن ملكه عند المقد ليس بشرط لان اشتراط الملك عند المقد إما لتمليك البين والثمن دبن في النمة أو للقدرة على النسليم ولا أثر للمجزعن تسليم الثمن في المقد والحكم الذي يختص به الصرف من بين سائر البيوع وجوب قيض البدلين في أعجلس وأنه لا يكون فيه شرط خيار أو أجل وذلك ثابت بالحديث الذي رويناه فاله قال النبي صلى الت عليه وسلم لا بأس اذا امرقها وليس بينكما عمل أى مطالبة بالتسليم لوجود النبض قبل | الافر قولان هذا المقد اختص باسرفيعتص عكم متنف ذلك الاسم وليس ذلك صرف ماني ملك كل واحد مهما لي ملك صاحبه لأن البدل من الجامين بحب أنَّدا، مهذا العند لا أن يكون مملوكاً لكل واحدمهما قبله ولأن ذلك نابت في سائر البيوع عرفنا أنه يسمى صرفا لما فيه من صرف ماني بدكل واحد مهما الى مد صاحبه ولم سم مه لرجوب النسليم . طاماً لان ذلك بثبت في سائر اليوع عرفنا أنه أنما سمى به لاستحقاق قبنس البدلين في ا المجلس ولأن هذا المصدمبادلة النمن بالثمن والثمن يثبت بالعقبة هيئة في الذمة والدين بالدبن حرام في الشرع لهي النبي صلى المقطبه وسلم عن يع الكالى والسكالي فا يحصل به التميين وهو القبض لا بدمنه في هذا العدُّد وكان بنبغي أن يشترط مقرونا بالنقد لأن حالة المجلس تقام مقام حالة المقد شرعا للتيسير واذا وجد التعيين النبض في الحجلس بجمل ذلك كالموجود عند الدَّمَد وليس أحد البدلين في ذلك بأولى من الآخر فشرطنا النَّبض فيهما لهــذا المنى ولسنانعني بالحبلس موضع جلوسهما بل الممتبر وجود التبض قبل أذيتفرقا حتىلوقاما أومشيا فر ـ خاتم تفايضا قبل أن يتمرقا أى يفارق أحدهما صاحبه حال المقد وكذلك لو قاما في المجلس أو أغمى عليهام تقايضا قبل الافتراق روى ذلك بشرعن أبي يوسف ولهذا لابجوز شرط الخيار فى هذا النقد لان الخيار بعدم الملك فبكوز أكثر تأثيرا من عدم النبض قبل الافتراق وبشرط الحيار عنهم استعقاق مابه نحصل التعيين وهو القبض ما بتى الحيار وكدلك شرط الأجل خدم استحتاق القبض الذي ينجت به النميين فلهذا كان مبطلا لحيذا المقدوقد دل ماقلنا على الاخبار التي بدئ الكتاب بها فنها حديث أبي سعيد الحدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الفضة بالمضة وزن بوزرت بدييـــد والفضل ربا الى

بده وإن استنظركُ الى خلف هـــــذه السارية فلا تقمل وانحـــا كني عبدًا اللفظ عن مفارقة | أحدهما صاحبه قبل القبض لأن بالمفارقة بنب عن بصره وبالاستنار بالسارية بنيب عن ا بصره أيضاً فدكر ذلك على وجه الكتابة عن المفارقة لا أن يكون حقيقة السارية ينهما وجبا الافتراق فان ابتداء النقد بينهما صحيح في هذه الحالة وكون السارية بينهما لايصد امتراق عرفا وعن محمد بن سيرين أنه كان يكره أن بباع السيف الحلي بالفضة بالنقرة عنافة أن تكون الفضة التي أعطى أقل ثما فيـه ويكره أن يبيعه بالنسيثة ولا يرى بأسا بأن ببيعه بالذهب وبه نأخذ فنقول بيمه بالذهب جائز بالنقد لقوله صلى الله عليه وسلم اذ اختلفت النوعان فبيموا كيف شئتم بعــد أن يكون بدا بيد ولا بجوز بيمه بالنسيئةسوا. باعه بالذهب أو بالفضة لأن العقد في حصة الحلية صرف فاشتراط الأجل فيـه مفسد ولا ينزع الحلية | من السيف إلا بضرر فنساد العقد فها ضد في السكل دفعا للضرر أما يعما بالفضة فعلى أربعة أوجه ان كان يط أن فضة الحلية أكثر فهو فاسد وكذلك ان كانت الحلية مثل النقد في الوزن لان الجِمْن وألحمـاثل نضـل خال عن الموض فان مقابلة الفضــة باتمضــة في البيع تكون بالاجزاء وانكان يطم أن انفضة في الحلية أقل جاز العقــد على أن يجمل المثل بالمثل والباقي بازاء الجفن والحائل عنسدنا خلافا للشافعي وان كان لابدري أبهما أقل فالبيع فاسد عندنا لمدم الطم بالمساواة عند المقد وتوهم الفضل وعند زفر هذا مجوز فان الأصل الجواز والمُنسد هو الفضل الحالي عن الموض فما لم يملم به يكون المقد مملوكاً بجوازه وقد بينا هذا ا في البيوع وعن أبي بصرة قال سألت ان عمر رضي الله عنهما عن الصرف قال لا بأس مه مدا ا يدوسألت ابن عباس رضي الله عنهما فقال مثل ذلك فقمدت في حلقة فها أبو سعيد الخدري رضي الله عنه فأمرني رجل فقال سله عن الصرف فقلت ان هذا يأمرني أن أسثلك عن الصرف فقال لى الفضل ربا فقال سله أمن قبل رأبه يقول أو شئ سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فتال أبو سميد رضى الله عنه بل سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم الأورجل يكون في نخله برطب طيب فقال صلى الله عليه وسلم من أبن هذافقال أعطيت صاعبن من تمر ردى. وأخذت هــذا فقال صلى الله عليه وسلم أربيت فقال ان سعر هذا في السوق كذا وسعر هذا كذا فقال صلى الله عليه وسلم أربيت تم قال صلوات الله عليه هــل لابعته بســلعة ثم ابتعت بــلعنك تمرا فقال أبو سعيد رضي الله عنه الفضل في الخمر ربا

آخره وتد بدأ بهذا الحديث كتاب البيوع وبينا تمام شرحه في كتاب البيوع ومن ذلك حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال أنى تمر بن الخطاب رضي الله عنــه بأما.خسرواني قد احكمت صنعته فبعثني به لا بيمه فاعطيت به وزنه وزبادة فذكرت ذلك لعمر وض الله عنه فَمَانَ اما الزيادة فلا وهذا الآنا، كان من ذهب أو فضة وفيه دليل على أملاقيمة للصنمة فىالذهب والفضةعند المتابلة نجنسها لانه لم بجوز الاعتباض عها وما كان مالامتقوما شرعا فالاعتياض عنـه جائز فعرفنا أنه أنمـا لم يجوز لانه لاقيمة للصنمة في هــذه الحالة شرعا كما لا تيمة للصنمة في المارف والملاهي شرعا وفيه دليل أن الذهب والفضة بالصنمة لا تخرج من ان تكون وزنيـة وان اعتاد الناس بيمها بغير وزن بخلاف سائر الموزومات لأن صنمة الوزن فيها ثابتة بالنص فلا تنفير بالدرف بخلاف سائر الاشياء والى ذلك أشار ابن سيرين حين سئل عن بيم اماء من حديد باماء بن فقال قد كانوا بيبيون لدرع بالادرع يسني أن مالا يعتاد الناس وزئه من هذا الجنس لا يكون موزونا نم ذلك الائه كان ليبت المال وانما قصد عمر وضى الله عنه ببيمه أن يصرف النمن الى حاجة المسامين ثم وكل به أنس بن مالك رضى الله عنه وفيه دليل على جواز التوكيل بالصرف وعن أبي جبلة قال سألت عبد الله بنعمر رضي الله عَمِما فنلت أما تقدم أرض الشام ومعنى الورق النقال النافقية وعندهم الورق الخفاف الكاسدة فبتاع ورقهم المشرة بآسمة ونصف فقال لا عمل ولكن بعروزنك بذهب واشتر ورقهم بالذهب ولا تفارقه حتى تستوفي والدونب من مطح فس معه وفيه دليل وجوع ابن عمررضي الله عهما عن قوله في حواز النفاضــل كما هو مدهـــ ابن عباس رضي الله عـبــا وأنه لا قيمة للجودة في النقرد واز المفتى اذا تبين جراب ما على عنه فلا بأس انسيين للسائل الطريق الذي بحصل بمنقصوده مع التحرز عن الحرام ولا يكون همذا بما هو مذموم من تعليم الحبل بل هو اقتدا. برسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال لعامل خيبر هلا بمت تمرك ا بسامة نم اشتريت بسلمتك هذا النمر وفيه دليل أن الناليل من الفضل والكثير في كونه ربا سواء الظاهر قوله صلى الله عنيه وسلم والفضل ربا وان التقابض قبل الافتراق في الصرف مستحق وان القيام عن المجلس من غمير افتراق لا يمنع بقاء العقد فاله قال وان وأب من سطح فشب معه للتحرز عن مفارقة احدهماصاحبه قبل القبض وعليه دل حديث كليب بن واثل قال سألت ابن عمر رضي السّعنهما عن الصرف قبال من هذه الي هـــذه يعني من بدك الي راضيا بعيب التبديض فلهذا لاخبار لمما في ذلك والله أعلم بالصواب

- ﴿ بَابِ الصرف في الوزنيان ﴿ وَ

قالوحمهاللمرجل اشتري من رجل درهما معه لايدلم وزنه بدرهم مثل وزنه أجود منه أوأردأ منه فهو جائز لان شرط الجواز الساواة فى الوزن دون العلم بمقدار الوزن ولا معتبر أ بالجودة والرداءة في المساواة المشروطة في المقد وكذلك لو قال بعني بهذا الدرهم فضة مثل وزبه لان الفضة تثبت دينا في الذمة وشرط جواز المقــد وهو المـــاواة وزنا موجود . ولو اشترى منمال فضة ومثقال محاس بمثقال فضة والانة مثافيل حديدكان جائزا بطربق أن الفضة عنابا وزنا وما بتى من الفضة والنحاس بالحديد فلا يمكن فيه الربا وكذلك مثقال صفر ومنفال حديد يمقال صفر ومثقال رصاص فالصفر بمثله والرصاص بما بتي لأن الصفر موزون وقد بينــا أن الحكم في مال الربا أنه يقابل الشيُّ مثله من جنســه فالحاصــل أن حكم الربا في | الفروع بنبت على ألوجه الذي ينبت في الاصل لانه أغا يتعدى الى الفرع حكم الأصــل فكما أن في الدهب والنصة تنبت المقابلة بهذه الصفة عند اطلاق العقد فكذلك في الغروع | وعلى هذا نقول الحديد كله نوع واحد ما يصلح أن يصنع منه السيف وما لا يصلح كذلك ولا يجوز الا وزنا بوزن لان الحكم في الفرع شبت على ألوجهالذي شبت في الأصل وفي الذهب والفضة تجمل أنواع النفرة جاسا واحد البيضاء والسودا. في ذلك سوا. وأنواع ا الذهب كذلك فكمذلك الحديدوان افترقا قبل التقابض لم يبطل البييع لأن الحديد تعمين بالنميين بخلاف الذهب والفضة وقد بينا في البيوع الغرق بين الصرف وغيره من البيوع في ا الأموال الربوية في اشتراط النبض وكذلك الرحماص القلمي بالاسرب فهذا رصاص كله يوزن ولكن بمضه أجود من بمض وبالجودة والرداءة لايختلف الجنس ولا بأس بالنحاس الاحمر بالشبه والشبه واحسد والنحاس النان يدا بيد من قبيل أن الشبه قد زاد فيه الصبغ فيجمل زيادة النحاس من أحدالجانين بزيادة الصبغ الذي في الشبه، قال ولا خير فيه نسينة لأنه نوع واحد وبزيادة الصبغ في الشبه لا يتبدل الجنس ولانه موزون منفق في أمسني والوزن بهذه الصفة بحرم النسآء ولابأس بالشبه بالصفر الابيض يدا بيدالشبه واحد والصفر أثنان لمسافى الشسبه من الصبخ ولاخير فيه نسسيثة لانه موزون متنق في المسنى وكمذلك تميز البعض من البعض في التسليم من الضرر . وكذلك لو اشتراه بسيف على فدفهه اليه ولم تقبض الوديمة من بينه حتى افترقا فان حلية السيف الملية السيف لا بجوز لانه صرف وقد | انتَّقَصْ ذلك كله لانه شيُّ واحد ه قال وكان ينبني أن يكون نصل الــيف وحماثه وجه: ه ينصل الآخر وحالابر بَنْك نان كان فيحلية أحدهما فضل أضيف دلك الى النصل والحماثل وكازذلك كله بحمائل هذا ونصله ولكن دع هذا وافسد البيع كله ه وحاصل هذا الكلام ان الحلية بمثل وزيها من الحلية ولاتجمل الحليَّة بمقابلة النصل في المقد لان العقد في الوجهين | صحيح وصرف الجنس الى خلاف الجنس لترجيح جمة الجواز على جهة الفساد واذا جاز المقد في الوجيين فانما بقابل النصة مثل وزنها وهنا المقد جائز ولكن بالافتراق قبل القبض يفسد | وأغانحتال لتصحيح العقود لا لالغائها بمدصحها واذا فسد العقدف حصة الصرف يفسد فبا بتى أيضا لما يكونعلى كل واحد مهما من الضرر في تميز البمض من البمض في التسليم ولو قبض كل واحد مهما قبل أن يفترقا كان جائرا وتكون فضة كل واحد مهما بفضة الآخر وحمائل كل واحد منهماونصله بحمائل الآخر ونصله فان كان في الحلية فضل أضيفالفضل الى الحمائل من الجانب[لاخر والنصل وهذا مثل رجل باع لرجــل نوبا ونقرة فضة بنوب ونقرة فضة فالثوب بالثوب والفضة بالفضة لان الفضة بقالها فى العقد مثل وزنهامن الفضة وذلك حكم ثابت بالنص فيكمون أقوى من شرط المتعاقسدين فان كان فيه فضل من أحسد الجانيين فهو مع النوببالنوب الآخر كرجــل اشتري نفرة وزن عشرة دراهم ونوبا بشاة وأحد عشر درهما فعشرة بعشرة ودرهم ومساواة بالنوب فان تفرقا قبل النبض أنتقض من ذلك عشرة بمشرة وجاز في الشاة والدرهم والنوب لان المقد في ذلك ليس بصرف وتمييز البعض عن البعض ممكن من غير ضرر فالقساد لمني طارئ في البعض لا يتعدى الى مابتي | ولو باع ثوبا ودينارا بنوب ودرهم فالنوب بحصة منالنوب والدرهم والنوب الآخر بحصة من التوب والدينار لانهما جنسان قو بلا بجنسين فليس صرف البعض الى البعض بأولى من | البعض فلامعاوضة ينبت الانتسام باعتبار القيمة فاذا افترفاقبل التقايض بطات حصة الذهب من الفضة وحصة الفضة من الذهب لان العقــد فى ذلك الجزء صرف وجاز البيع فى كل واحمد من النوبين بصاحبه بالحصمة التي سميت له ولاخيار له في ذلك لازعيب التبعيض بغمل كل واحد منهما وهو ترك التبض والنسليم في بدل الصرف فيكون كل واحمد مهما

الصفر الابيض لا بأس به واحدا منه بأنين من النحاس الاحرلان الصفر الابيض فيــه رصاص قد اختاط مافياعتباره تجوز المقد ولا خير فيه نسينة لا به موزون كله .وان افترقا فى جميع ذلك وهو قائم بعينه ولم يتغابضا لم يفسد البيع لانهما افترقاءن عين بعين وكلمالم بخرج بالصنعة من الوزن في المعاملات لم يبع بجنسه الا وزنابوزن سواء لان المصوغ الذي يباع وزناً عنزلة التبر. وان اشترى انا. من نحاس برطل من حديد بنير عينه ولم يضرب له أجلا وقبض الانا. فهو جائز ان دفع اليه الحديد قبل ان يتفرقا لان الحديد موزون فاذا صجه حرف الباء وعتالته عين كان تُمَّنَّا وبرك التدين فى النمن عند المقد لايصر وان تفرقا قبل أن يدفع اليه الحديد فان كان ذلك الانا. لا يباع في العادة وزنا فلا بأس به لانهما افترةا عن عين بدين وان كان الانا. بوزن فلا خير فيه لانه بيـم موزون بموزون والدينية فيه عفو في المجلس لابعده واذا افترقا وأحد الموضين دين فسد المقدكما لوكان أحدهما مؤجلا فلو قبض الحديد في المجلس ولم تقبض الانا، حتى افترقا لم يفسيد المتقد لان ما كان دينا قد تمين بالقبض قبل الافتراق والاناء عين فترك القبض في المجلس فيه لايضر وكذلك ان اشترى رطلا من حديد بعينه برطلين من رصاص جيد بغير عينه فالعقد فاســـد تقابضا في المجلس أولم يتقابضا لان أحد الموضين مبيع وهو مالم يصحبه حرف الباء فيكون بالماماليس عنده لا على وجه السلم ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيم ماليس عند الانسان ومطلق النهي يوجب الفــاد والله أعلم - ﷺ باب الصرف في دار الحرب ﷺ -

قال رحمه القد كرعن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاربابين المسلمين وبين أهمل دار الحرب في دار الحرب وهمذا الحديث وان كان مرسلا فكحول فقيه ثقة والمرسل من مثله مقبول وهو دليسل لايي حنيفة ومحمد رحمها الله في جواز بيم المسلم الدرهم بالدرهمين من الحربي في دار الحرب وعند أبي بوسف والشافي رحمها الله لا مجوز وكذلك لو باعهم منة أو قامرهم وأخذ منهم مالا بالقهار فذلك المال طيب له عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لاي بوسف والشافي رحمهما الله ومع للمشر كن جيفة في الخندق فاعطوا بذلك للمسلمين مالا فقهي رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولا منى لفول من يقول كانموضع الخندق من دار الاسلام لانا نقول عندكم هذا بجوز بين المسلم والحربي الذي لاأمانله سوآ.كان في دار الاسلام أو في دار الحرب والممني فيه أن المسلم من أهل دار الاسلام فهو ممنوع من الربا محكم الاسلام حيث كان ولابجوز أن محمل فعله على أخذ مال الكافر بطيبة نفسه لامه قد أخذه بمكم العقد ولان الكافر غير راض باخذهذا المال منه الا بطريق المتدمنه ولو جازهذا في دارالحرب كا لجاز مثله في دار الاسلام بين المسلمين على أن مجمل الدرهم بالدرهم والدرهم الآخرهبة ه وحجتنا فی ذلك ما روینا وما ذكر عن ابن عباس رضی الله عنه وغیره ان رســول الله صلی الله علیه | وسلم قال في خطبته كل رباكان فى الجاهلية فهو موضوع وأول ربا يوضع رباالعباس بن عبدالمطلب وهذا لان العباس رضي الله عنه بمدمأأسلم رجع الى مكم وكان يربى وكان يخنى فعله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فما لم ينهه عنه دَلَ أَنَّ ذَلِكَ جَاءُزُ وَانْمَا جَعَلَ المُوضوع من ذلك ما لم يقبض حتيجاء الفتحويه نقول وفيه نزل قوله تمالى وذروا مابقي من الربا قال محمد وبلغنا ان أبا بكر الصديق رضي الله عنه قبل الهجرة حين أنزل الله تعالى ألم غلبت الروم قال له مشركو تريش يرون أن الروم نفلب فارس فقال نم فتالوا هل لك أن تخاطرنا على أن نضع بينا وبينك خطرا فان غلب الروم أخذت خطرنا وان غلبت فارس أخذ ناخطرك فخاطرهم أنو بكر رضي الله عنه على ذلك ثم أنى النبي صلى اللَّاعليه وسلم وأخبره نقال اذهب اليهم فزد في الخطر وأبعد في الأجل ففعل أبو بكر رضي الله عنــه وظهرت الروم على فارس فبمث الى أبي بكر رضي الله عنمه أن تمال نفذ خطرك فذهب واخذه فأتى النبي صلى الله عليه وسلم به فأمره بأكله وهذا التمار لانجل بين أهل الاسلاموقد أجازه رسول الله صلى الله عليه حيث لا مجرى أحكام المسلمين، ولتي رسول الله صلى الله عليه وسلم ركانة باعلى مكة فقال له ركانة هل لك أن تصارعني على ثلث غنمي فقال صلوات الله عليه نم وصارعه فصرعه الحديث الى أن أخذ منه جميع غنمه ثم ردها عليه تكرما وهذا دليل على جواز مثله في دار الحرب بينالمسلم والحربى وهذا لان مال الحربى مباح ولكن المسلم بالاستثمان ضمن كحم أن لابخوسهم وان لا يأخذ منهم شبكاً الا بطية أنفسهم فهو يتحرز عن الندر بهذه الأسباب ثم يملك المال عليهم بالأخذ لابهذه الأسباب وهذا لان فعل المسلم بجب حمله على أحسن

وسعدا آخر رضى الله عنهما ايبيما غنائم بذهب نباعاهاكل أربعة مناقيل ذهب سرا بثلاث مثاقيل عينا فقال لهمارسول الله صلى الله عليه وسلماريتما فردا وفيه دليل ان للامام ولاية بيع | الفنائم وقسمة الشمن بينالغالمين اذا وأي النظر ميه واللهأن يوكل غيره فيذلكوان التفاضل حرام في ييم الغنائم ومال بيت المال كغيرها وان العقــد الفاسد يستحق فــخ، ورد. لان مباشرته معصية والاصرار على المعصية ،مصية فلهذا قال صلى الله عليه وســلم أربيثها فردا | ولم يعاتبهما على ماصنعا لا ف نزول تحريم الرَّباكان يومنذ لم يكن اشتهر بعد فعذرهما بالجهل أ به وعن سـلمان بن شير قال أناني الاســود بن يريد فصرفت له الدراهم وافيــة بدنانير نم | دخل المسجد فصلي ركمتين فيها أظن تمجاءني فقال اشسترسا غلة فجملت أطلب الرجل الذي بالصرف وان التفاضل حرام عنــد انفاق الجنس لأنه كان مقصود الاسود ان يشتري بالدراهم الجياد الغلة وعلم أن الفضــل حرام فأمره ان يشترى بها دنانير ثم أمره بأن يشترى بالدنانير الغسلة وكان هسذا الوكيسل اشتغل بطلب ذلك الرجسل لامه ظهر عنده أماتسه ومساعته في المعاملة وبين له الأسود أنه كنيره فبما هو مقصودىفلا يتكلف في طابه وعن أبادبن عباسعن أنس بن مالك رضى الله عنــه قال بمتجام فضــة بورق باقل من تمنه فبلغ ذلك عمر رضي الله عنـه فقال ما حملك على ذلك قلت الحــاجة قال رد الورق الى أهـلمــا وخذ اماءك وعارض، فقيمه دليل حرمة الفضل وجوب الرد عن فساد العقد وان بسبب الحاجة لا يحل الربا لان الحاجة ترتفع من غير ارتكاب الحرام كما هداه عمر رضي الله عنه ا بقوله وخذ اناه لله وعارض مولكنه عنَّر مللحاجة ولم يؤد به وكان قصده بالسؤال في الابتداء أن بطم سبب العاهه على هذا المقدحتي اذا باشره مع الملم به من غير حاجة ادبه عليــه وقد كان مؤدبا يؤدب على ماهو دون ذلك وعن أبىرافع قال سألت عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن الصوغ أصـوعه فأبيعـه قال وزنا يوزن فقلت ابى أبيمـه وزنا يوزن ولكن آخذ فيه أجر عمل فقال انما عملك لنفسك ولاتردد شيئا فانررسولاللة صلىاللة عليه وسلم لهاما أن ببيع الفضةالا وزنا بوزن ثم قال يا أبا رافع ان الآخذ والمعلى والشاهد والكاب شركا، وفيه دليل حرمة الفضــل وانه لا تيمة للصنعة فيها هو مال الربا فان عمر رضى الله عنــه بين له أنه في أ الابتداء عمل لنفسه فلا يستوجب الاجر به على غيره ثم ما يأخده من الزيادة عوضاعن الصنعة

والدراهم مثله همال أبو بصرة فلفيت بعسد ذلك ابن عمر رضى الله عهما فعال لاخير فيسه وأمرت أبا الديباء فسأل إن عباس رضي الله عهما عن الصرف فقال لاخير فيه وفي هذا دليل رجوع ابن عمر ابن عباس رضى الله عنها عن فقواهما بجواز النفاضل وقد روى أن 🏿 علياً رسي الله عنه لما سمع هــــذه الفتوى عن ابن عباس رضي الله عنهما فتال الك رجل نافه وعن الشميي قال حدثني بضمة عشر نفرا من أصحاب ابن عباس رضي الله عندها الحبر فالخبر انه رجع عن فنواه فقال الفضل حرام وقال جار بن زبد رضي الله عنه ماخرج ابن عباس رضي الله عنه من الدنيا حتى رجع عن قوله في الصرف والمنتة فعلم أن حرمة النفاضل مجمع عليه في | الصدرالاول وان قضاه القاضي بخلافه باطل وفيه دليـل الهم كانوا يسمونحكما في حادثه فيلحقونها مافي معناها فان أبا سعيد رضي الله عنه ذكر أنه سمعه من رسول الهصلي الله عليه وسلمُم روى الحديث في الخمر وين أن الدراهم مثله وفيه دليل على أن النص في شيّ يكون | نصافيا هو في ممناه من كل وجه لانه لو كان هذا قياسا فالتياس|سستنباط بالرأي وما كان يقول بل سمعته من رسول الله صلى القاعليه وسلم وفيه دليل انه لابأس(للمستفتى أن يطالب المفى بالدليسل اذا كان أهملا لدلك فان أبا سميد رضى الله عنه لم شكر عليه ذلك والهلابأس للانسان أن يأمر غيره بالاستفتاء وان كان هو المحتاج اليه كما فعله هذا الرجل وانكان احتشم أبا سميد رضي الله عنه فلم يدأله غسه كما روى الالصحابة رضوان الله عليهم كانوا بجلسون حول رسول الله صلى الله عليه وســلم كان على رؤسهم الطير وكان يمجهم ان بدخل اعرابي ليسأله ليستفيدوا بسؤاله أو علم هذا الرجل بقول ابن عمر وابن عباس وضي اقد عنعما ولم يمجبه ان يظهر الانكار عليهما فأمر غيره حتى أل أبا سميدالخدرى رضى الله عنه فيطالبه بالدليل ليتبين ماهو الصواب فيحصل المقصود من غمير أن يستوحش أحد وهذا أقربالي حسن المشرة وعن شريح الدرجلا باع طوق ذهب مفضض عالة دينار فاختصما الى شريح رضى الله عنه فأف د اليم وهذا عندنا لأنه لم يكن بدرى مقدار الذهب الذي في الطوق أو عَلَم انه مائة مثقال أو أكثر أما اذا علم انه دون مائة مثقال فالبيع جائز على أن تكون ۗ الزيادة عمالة الفضة إلا أن تكون النضة تموجا فيه محيث لا يستخلص فحينند لايتبر ذلك ولا محصل عقالمها شيء فيكون بمقابلة الصنمة ولا قيمةللصنمة عند اتحاد الجنسوعن عبداقه ابن أبي سلمة رضى افته عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث يوم خيير -مد بن سعد بن مالك

وقال صلى الله عليه وسلم الفضة بالفضة مثل بمثل بدا بيد والفضــل وبا فرجع ابن مســمود 🏿 الى قوله لانه بين له الحق في مقالته ومن هذا تمال عالم ال كموفة كان محتاج الى عالم المدينة | براد به ابن مسعود رضي الله عنها وقد نقل محو هذا عن على بن أبي طالب رضي الله عنه فان ا أبا صالح السهان يقول ســألت عليا رضي الله عنه عن الدراهم تكون ممى لا تنفق فيحاجتي فأشترى مها دراهم ننفق في حاجتى واهضم سها قال لا ولكن يع دراهمك بدنا يرثم اشتر إ بالدنانير دراهم سفق في حاجنك وفيه دليل على أن الجياد كل يوف نوع واحد غرم التفاصل بيهما وهذا لانه لاقيمة للجودة هنا مع قول رسول الله صلى الله عليمه وسلم جيــدها ورد ثها سواء فلا يجوز الاعتباض عهاوعن القاسم من صفوان قال أكريت عبــد لله بن عمر رضي اقمنعها ابلا مدنانير فأنيته أشاصاه وبين يديه دراهم فباللوليله انطلق ممهالى السوق فاذا قامت على سعر فان أحب أن يأخذوالا فاشتر له دنانير فاعطها اياه فقلت يا أبا عبد الرحمن أيصلح همذا قال لم لابأس بهذاالك ولدتوأنت صغير وفيه دليل جواز استبدال الاخر قبل القبض والآخر كالمن وقديينا ان ان عمر وضي الله عنــه سأل رسول الله عليه الله عليه وسلمعن استبدال الممن قبل القبض فجوز له ذلك فلهذا جوازا بنعمر الاستبدال بالأجر والكن بشرط أن برضي به صاحب الحق ولكن لماأشكل على صاحب الحق سأله بقوله أيصلح هذا فقال نيم الك ولدت وأنت صغير أي جاهل لاتملم حتى تعلم وهكذا حال كل واحد منا فانه لايملمحتى بىلم فكا مهمازحه مهذه الكلمة وكنى بالصغر عن الجهلثم ذكر حديث عبادة من الصامت رضي الله عنه في الرباعن رسول الله صلى الله عايه وسلم في الاشياء السنة وقال في آخره اذا اشتريم بعضه بعض فاشتروه كيف شئيم بدا بيد يعنىبدلك اذا اختلفالنوعان لم نسمها فقال عادة رضي الله عنه أشهد اني سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أماد الحديث ثم قال لاحدثن به وان رغم أنف مناوية وكان مناوية رضى الله عنــه بمن أ بجوز التفاضل في الاشداء ثم رجع الى الحديث فلهذا قال ما قال وقيل انه أراد أن يستثبته في روايسه ومعاوية رضي الله عنه من رواة حمديث الربا فيعتمل أن يكون مراده بقوله أحاديث لم نسمها ما ذكره في آخر الحديث وان اشتريم بعضه ببعض فأكد عبادة رضي الله عنه روايته يسبنه فان قوله أشهد بمني أحلف ثم قال لاحدثن به لاني أنبقن بسماعه من

ولا قيمة للصنعة في البيعثم بينشدة الحرمة في الربا بقوله الآخذوالمعطى والكاتب والشاهد فيه سواه أى فيالمائم وَهُمْ نظير مارزى عن النبي سلى الله عليه و-لم لعن الله في الحرعشرة وقال صلى الله عليه وســـلم الراشي والمرتشي والرابش في النار ولمن الله من أعان الظلمة أو كتب لم والاصل في السُكن توله ولا نماونوا على الأنم والعدوان وعن أبي الوداك عن أبي | سميدُ الخُدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب الكمفة بالكفة والفضة بالفضة الكفة بالكفة ولاخير فيما بنهما فتلت اني سممت ابن عباس رضي الله عنهما تمول ليس في مد بيد ربا فشي اليه أبو سميد رضي الله عنه وأناممه فقال له أسممت من النبي سلى الله عليه وسلم ما لم نسمع فقال لا فحدثه أبو سعيد رضى الله عنه الحديث فقال ابن عباس رضى الله عنهما لا أفتى به أبدا وفيه دليل على أن بيع الذهبوالفضة بجنسهما اذا اعتدل البد لان في كفة الميزان جاز البيع وان لم يعلم مقدار كل واحد مهما لتيقتنابالماثلة وزنا رجوع عبد الله بن عباس رضى الله عهما عن فنواه في الحة النفاضل وان الحديث صحيح عن رسول الله صلى الله عليه و لم فقيد القاد لهم ابن عباس رضي الله عهما وهذا لأن أبا سيدرضي الله عنه كان من كبار الصحابة رضوان الله عليهم معروفا بيسم بالمسدالة والورع وأنمامشي الى ابن عبــاس رضي الله عنهما بطريق الخشية لاظهار الشفقة وان كان لو دعاه الى نفسه لاناه وهــذا هو الاحسن للكبير في معاملة من هو أصغر منه وعن عمر رضي الله رسول الله صلى الله عليه وسلم فانى أخاف عليكما لارباء وعن ابن مسعود رضى الله عنه أنه كان يبيع بقاياً بت المال بدا يـد مفضل فحرج خرجة الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فسأله عن ذلك فقال هو ربا وكان ابن مسمود رضي الله عنــه استخلف على بيت المــال عبــد الله بن سخبرة الأســدى فال قدم ابن مــمود رضى الله عنــه مهاه عن بيع الدراهم بالدراهم بيعهما فضل وكان ابن مسعود رضي الله عنه عامل عمر رضى الله عنه بالكوفة على بيت المال فكان من مذهبه في الابتداء أن أختلاف الصنعة كاختلاف النوع وكان بجمل البقاية مع الجيدو عين | فبجوز النفاضل ينهما عملا بقوله صلى الله عليه وسلماذا اختلفا النوعان فبيموا كبف شثم بمد أن يكون بدا بيد ثم سأل عمر رضى الله عنه بين له أن الكل فوع واحد فان السكل فضة

سمعت عمر رضى الله عنه على المنبر يقول أبها الناس لا تبيموا الدرهم بالدرهمين فان ذلك وبا المجلان ولكن من كان عنده سعق درهم فليخرج به الى السوق وليقل من يبتاع سحق هذا الدرهم فليتم به ماشاء والمراد بقوله فأن ذلك ربا العجلان أي ربا النقد وهمر اشارة الى ان الربا نوعان في النقد والنسبينة والمراد بقوله سحق درهم البقايةالتي لا ننفق في حاجة يقال نوب سعق أي خلق وفيه دليل أمه لا بأس بالشراء بالربوف ولكن بعـــد بيان عنها ليتنى الغرر والتسدليس كما ذكره عمر رضي الله عنسه وعن ابراهيم أنه لم يكن يرى بحكاً باقتضاء الورق من الذهب والذهب من الورق بيماً كان أوقرضا أو كان بسمر يومه ومه نأخذ فبجوز الاستبدال ثمن المبيع وفي بدل القرض قبل القبض وذكر الطحاوى أن الاستبدال قبل النبض لا بجوز وكا^ثنه ذهب بذلك الى انه لماكان لايثبت فيه الاجل فهو بمنزلة مالا | بجوز الاستبدال به قبل القبض و بمنزلة دين لانقبل الأجل كبدل الصرف وهو وهم سه فان الةرض انما لا تقبل الاجل لانه بمنزلة العاربة ومايسترد فيحكم عين المقبوض علىمانيينه في بابه والاستبدال بالمستمار قبل الاسترداد جائز وعن ابراهيم أنه كان يكره أن يشتري الرجل الثوب بدينار الادرهم ومه نأخذ فان الدوهم انميا يستثنى من الدينار بالقيمة وطريق معرفة القيمة الحزر والظن فكان المستنني مجهولا وبجهالته يصير المستثنى منه مجهولا أيسنا والبيع غن مجمول لايجوز واذا اشترىال جل الدراهم بدراهم أجود سها ولا يصلح له إلا وزنا وزن جيدها ورديمًا ومصوعًا وبرها وابيضًا واسودها في ذلك سوا، للأَحادث التي رويناها فقد ذكر فيها صاحب الشرع صلى اللة عليه وسلم مقابلة الفضة بالفضة واسمرالفضة يتناول كلذلك وكذلك النهب بالذهب جيده ورديثه وتبره ومصوغه نافقه وغير نافقه في ذلك سمواء لانه لاقيمة للجودة والصنمة فهاعند مقابلهم يحيسها فوجود ذلك كمدمه ولا عِموز فيه ثيَّ من الأجل لما بينا أن التقابض واجب في مجلس المقد وترك أحد البدلين في المجلس مبطل للمقد فالتأجيل مناف لمما همو مقتضى همذا المقد واشتراط ماينافي مقتضي المقد مبطل له واذا اشتري فضة بيضاء جيدة بفضة سودا، بأكثر منها ومع البيضا.ذهب أو فلوس أو عروض فهو جائز عندنا وعنــد الشافــى رحمه الله لابجوز لان الانقـــام على مذهبه باعتبار القيمة فيصبب البيضاء أكثر من وزيها من الفضة السوداء وعندنا بجمل من السودا، بازاء البيضاء مثل وزمها والباق بازاء مازاد ترجيحا لجمة الجوازعلي جمة الفساد وقد

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتبليغ فلا أدعه مَول معاوية رضي أفي عنه بل أحدث به وان رغم أنف معاوية وعن أبي الاشعث الصنعالي قالخطبنا عبادة بن الصامت رضي الله عنه بالشام فقال أبها الناس انكم أحدثهم بيوءا لايدري ما هي ألا وان الذهب الذهب وزيا بوزن تبره وعينه آلاوان الفضة بالفضة تبرهما وعيها سواء 🛮 ولا بأس بييم الذهب بالفضة بدابيد والفضة أكثر ولا يصلحنسينة ألاوان الحنطة بالحنطة ا مدين عدين ألاوان الشمير بالشمير سدين بمدينولا بأس ببيعالشمير بالحنطة بدا بيدوالشمير أكثرهما رلا يُصلح نسينة ثم ذكر في التمر والملح مثل ذلك ثم قال من زاد أواستراد فقـــد أربى وفيه دليل ان الفاسد بيع فانه قال انكم أحدثتم يوعا ومراده ما كانوا يباشرونه من عقود الربا وفيه دليـل على أن ما يجرى فيه الربا من الأشياء المكيلة نصف صاع لان قوله | مدين بمدين عبارة عن ذلك وفيه دليل أنه كما بحرم أخد الربا بحرم اعطاؤه فالمستزيد آخذ واثرائد معطى وقد سوى بينهما في الوعيد وعن عمر رضى الله عنه أنه قال الذهب بالذهب ا مثل بمثل والورق بالورق مثل بمثل لانفضلوا بمضاعلي بمض لايباع مها غاثب بناجز فانى أخاف عليكم الرما والرما'هو الربا وان استنظرك الىأن تدخل يبته فلا تنتظره وممنى قوله لابباع غائب بناجز أى نسيئة بنقد وفيه، دليل الربا كماينبت بالتفاوت في البدلين في القدر يثبت لتفاولهما بالنقد والنسيئة وان القبض قبل الافتراق لامدمنيه في عقد الصرفوكني أ عنــه يقوله فان استنظرك الى أن يدخل بيته وعن الشعبي رضي الله عنه قال لا بأس ببيع | السيف الحلى بالدراهم لأن فيه حمائله وجفنه ونصله ومراده إذا كان وزن الحلية أقل من وزنَّ الدراهم ليكون الفضل بازاء الجفن والحمائل وعن الحسنأن أصحاب رسول الله صلى اللهعليه وسلم ورضى الله عنهم كانوا يتبعاليمون فيما يينهم السبيف المحلى والمنطقة المفضضة وبه نأخذ 🛮 فنقول بجوز بيع ذلك بالعروض وبالنف د مخلاف الجنس بشرط قبض حصة الحلية فىالمجلس وبالنقمد من جنس لحليمة بشرط أن يكون وزنه أكثر من وزن الحلية وعن ابراهيم قال الاقالة بيع وهكذا عن شريح مصاه كالبيع في الحكم وبه نأخـذ فنقول الاقالة في الصرف كالبيم يمنى يشترط التقابض من الجانيين قبل الأفتراق كما في عقد الصرف وهو مني قول علماننا رحمهم الله ان الاقالة فسخفحق المتعاقدين بيع جديد في حق غيرهما ووجوب التقابض فى المجلس من حتى الشرع فالاقالة فيــه كالبيم وعن عبد الرحمن بن أبى ليـلى قال

انمدم ذلك بالتقابض فى المجس جمل كالمقترن بالمقد فكذلك الملم بالمماثلة وان وزنا بســد الامتراق عن أأجلس جمل كالمقترن بالمقد فكذلك الملم بالمماثلة فالمقد فاسد عندنا وقال زفر ان كانا متساويين فالدةمد جائز لا مه تعد تبين أن شرط الجواز وهي الماثلة كان موجو داعند 🏿 المقد فأنه لا تأثير للوزز في احداث الماثلة وأنما يظهر به مماثلة كانت موجودة وعلم المتعاقدين بوجود شرط جواز المقد ليس بشرط لصحة المقد كما لو نزوج امرأة بمحضر من الشاهدين ولا يعلم بهماالمتماندان ولكناةول قد بيناأن العلم بالماثلة شرط الجواز هنا وذلك لا يحصل الا الوزن فيصير لوزن الذي هو فعل المتعاقدين من شرط جواز العقد كالامجاب والقبول شرط انعقاد العقد فكما يفصل هناك بين المجلس وما بسده فكذلك نمصل هنا ثم الفصل موهوم والموهوم فيها يبنى على الاحتياط كالمتحقق وتأثير الفضل في افساد المقد كتأثير عدم القبض وأقوى فكماأن ترك القبض حتىافنرقا مفسد لحذا النقد فكذلك توهم النضل بترك الوزن حتى الترقا يكون مفسدا وان اشترى سيفاعلى فضة بدراهم بأكثر مما فيه تم تعرقا قبل التقابض فسد البيم كله لأنه شيء واحد لايتبعض ممناه ازاليقد فسدق حصة الحلية بترك النفايض ولا يمكن القاؤم صحيحا في حصة الجفن والحائلكما لا يجوز ابتداء البيع في الجفن والحمايل والنصل دون الفضة فان قبض السيف ونقدمن الثمن حصمة الحلية في المجلس جاز لأز بضحمة الحلية في المعلس مستحق وقبض حصة الجنن والحايل غير مستحق فيصرف القبوض الىماكانالقبض فيه مستحقالان ماليس مستحق لايعارضالستحقواذا الصرف اليه فانما وجدالافتراق بمدالتقابض فبما هو صرف وكذلك ان أجر البقية الى أجمل مملوم فهو جائز لأنه نمن مبيع لايشترط فيه التبض في المجلس فيصح التأجيل فيــه واذا اشترى عشرة دراهم بدينار فتقابضا ثم وجد فبها درهما ستوقا أو رصاصا فان كانا لم يتفرقا استبدله إ لان القبوض لبس من جاس حقه فكانه لم يقبضه أصلا وتأخير القبض الى آخر المجلس لايصير وان كانا فد افترقا فليس له أن يتجوز به لأن الستوق والرصاص ليسا منجنس الدراهم فيكون متبدلاته لامسوفيا ولكن برده وكان شريكا في الدينار بحصة لانه مين أنه كان تبض فى المجلس تسمة دراهم ولم يقبض درهما حتى افترقا طمن عيسي فى هــذا | اللفظ فقال أوله كان شريكا في الدينار بحصته غلط والصحيح انه شريك في مشــل ذلك الدياربالدشر لان النقود عندنا لاتمين في المقود والفسوخ ألا ترى اسما بعد التقايض لو قررنا هذا الفصل في البيوع وعلى هــذا لو اشــتري منطقة أو ســيفا على بدراهم أكثر مهاوزنا بجرز مندنا ولا مجوز عندالشافعي واستدل فيه بحديث فصالة بزعيد قال أصبت قلادة يوم خيبر فيها خرز وذهب فبمتها باثنى عشر دينارا ثم سألت رسول الله صلى المدعليه وسنم فتال لا حتى يفصل وتأويل ذلك عنــدنا ادا كان يسـلم أيهما أكـر وزنا أو يعــلم أن 🎚 وزنُ الذهب الذي في القلادة أكثر أو مثل المنفصل وفي هذه الوجوء عنــدنا لا يجوز | المقد واذا اشترى لجاما بموتما نفضة مدراهم بأقل بما فيمه أو أكثر فهو جائز لأن النمو به لون الفضة وليس بعين الفضة ألا ترى أله لا يتخاص منــه شي فلا يجرى الرباباعتبار دوعلي هـــذا لو اشـــترى دارا مموهة بالذهب بثمن مؤجل فانه مجوز وان كان بستوفهامن التمويه | بالذهب أكثر من الفضة أو الذهب لانه لا يتخلص منه نيَّ فلا يُعتبر ذلك في حركم الرِّيا ولا في وجوب التقابض في المجلس واذا اشترى الرجل عشرة دراهم بدينارمن رجل فانتقد | أحدهما وأخذ الآخر رهنامحقه فيه فهلك لرهن قبل الافتراق فهو جائز والرهن عا فيهلان 🏿 عف د الرهن يثبت يد الاستيفاء ويتم ذلك بهلاك الرهن من المالية دون العين حتى كانت العين هالكة على ملك الراهن فيجمل استيفاؤه قبل الافتراق سهلاك لرهن عمرلة الاستيفاء ﴿ حقيقية وقد بينا في السلم الاختلاف في الرهن والكفالة برأس المال فهو كذلك ببدل في الصرف واذا كان حلى ذهب فيـه لؤلؤ وجوهر لايستطيع أن تخلصه منه الا بضرر فاشتراه رجل بدينار لم يجز حتى يعلم أن الدينارفيه أكثر مما فيه من الذهب وعلى قول زفر اذا لم يعلم أ أبهما أكثر فالمقد جائز أيضا وقد بينا نظيره فيالسيف المحلى فان باعه بدينار نسيئة لمجز فان فحمة الحلية العقدصرف فبفسد شرط الاجل واللؤلؤ والجوهر لايمكن تخليصه وتسليمه أ الابضرر فاذا فسد الىقد في بعضه فسد في كله ولا يجوز شراء الفضة بافضة مجازمة لايمرف وزيها أو وزن هجدهما تنوله صلى الله عليه وسلم الفضية بالفضة مثل عمل والراد الممائة في | الوزن فاما أن يكون الراد أن يكون مثلا عثلاً عنـــد الله أو عنـــد المتعاندين ونحن ندلم أن الاول ليس بمراد فالأحكام لابني على مالاً طريق لنا الى معرفه عرفناأن المراد الم بالماناة عند التماندين فصار هذا شرط جواز المقدوماهو شرجوازالبقداذا لم يقترن بالمقد يفسد المقد فان وزنا بعدالعقد وكانا متساويين فان كانا بعد في عجلس العقد فجواز العقد استحسانا || لان مجلس المقدجمل كحالة العقد ألاترى ان انمدام الدينية فى البدلين شرط جواز العقدىم اذا

الدراهم زالدنانير ينسدم القبض وترك القبض انى آخر المجلس لا يضر أما استحقاق القبض فينمدم بتسليم المعقود عليه وذلك مبطل للعقد ألا برى أن حكم العقد فىالقلب وجوب الملت ولهدأ يتسهرط وجوده في ملك العاقد عنسد العقسد وقدرته على التسليم فعر فنا أنه مبيع أ فباستحقاقه سطل البيع بخلاف النقود على مانبينه وهسدا أذا لم بجز المستحق النقد أما أذا أجازه حاز النقد لان الاجازة في الانتها، كالإذن في الابتداء وعن أبي بوسف قال ان قال المستحقُّ أثبت ملكي لاجيزالمقد فله أن مجيزه وان لم قِل ذلك فاستحقاقه ابطال منه للبيم لانه يطلب من الناضي أزيقضي له علك متور وذلك مناف لسبب الازالة فلبس له أن يجيز | العقد بمد ذلك والنقودلا تتعينفي عقود المعارضات بالتعيين عندنا ويتعين عندزفر والشافعي حتى لو اشترى شيئا بدراهم معينة فحبسها وأعطى البائع مثلها فايس له أن يأتى ذلك عندنا 🏿 ولو هلكت تكالدراهم أو استعقت لا ببطل البيع عندنا ويبطل عند زفر والشافسي رحمهما الله لأن هذا نصرف صدر من أهله ف محله فيصح به انتين كما في السلم وهذا بدل في عند ا مماوضة فينمين بالتمين كالمبيع وبيان الوصف ان النقود تملك أعيامها وموجب عقــد المعاوضة الملك فيما يملك عينه من المال فبكون محلا لموجب العقد وكان هذا التيين مصادفا محله والدليل عليه أن النقودتمين بالقبض حتى ان الغاصب لو أراد حبس الدراهم المنصوبة ورد مثلها لم يكن له ذلك وكذلك في الهبة تمين حثى بكون للواهب الرجوع في عينها وفي الصدة، والوصية كذلك وكذلك في عقود المالوضات وهذا لأن فيالتعبين فائدة لهما أما للبائع فلانه اذا ملك العين كان أحق به من ساثر غرماه المشترى بعد موته ولا بملك المشترى ابطال حقا بالتصرف فيه وربما يكون ذلك من كسب حلال فيرغب فيه مالايرغب في غيره وأما منفعة المشترى فمن حيث أنه لا يطالب بشيء آخر اذا هلـكت تلكالمين في يدووان تكون ذمت خالية عن الدين وبهــذا الطريق تتمين الدراهم في الوكالة حتى لو دفع اليه الدراهم ليشــترى بها شيئاً فهلكت بطلت الوكالة ويتمين في النذر أيضا والدليل على أنها تنمين فيالبيع أن الناصب اذا اشترىبالدراهم المنصوبة بعيها طعاما ونقدها لاباح له تناولها ولو لمتعين لحل له ذلك كالو اشترى بدراهم مطلقة ثم نقد تلك الدراهم وقال في الجامع اذا قال ازبمت هذا الىبد بهذا | الألف وبهذا الكرفيهما صدقة فباعه بهما ينزمه النصدق بالكر فلولم تنيين تلك الدراهمها لزمهالتصدق كما لو باعه بألف مرسلة وبذلك الكر ولاجل هذه المسئلة كان الكرخي بقول

نفاسخا العقد لم بجب على واحد منهارد القبوض من النقد بسينه ولكن ان شاه رده وان شاه رد سنله فكذلك حنالا يسير شريكا في عين ذلك الدينار وآنا له عشر الدينار دينا في ذمته الا أن يتراضيا على أن يرد عليه عشر ذلك الدينار ولكن ماذ كره في الكتاب أصع لان بالد فيراق مبل القيض يصد النقد من الأصل لوجو دشرط الفساد وهو الدينية لان الدين ﴿ بالدين حرام ولكن اذا وجد القبض في الجلس جمل كالموجود عند العقدة ذا لم يوجد كان | المقد فاسدا من أصله فتين أن حصته من الدينار مقبوضة محكم عقد فاسد فبجب رده بسينه لان وجوب الردمن حكم القبض هنا لا من حكم المقد والنقود تتين بالقبض كما في القبض محكم الهبة واذا اشترى الرجل من الرجل ألف درهم عاقة دينار وليس عندكل واحد مهما درهم ولا دينار ثم استقرض كل واحد مهما مثل ماسمي ودفعه الي صاحبه قبل أن يتفرقا جاز لان كل واحد مهما يلتزم المسمى في ذمتــه بالنقد وذمته صالحة للالتزام فصح النقد 🏿 ثم الشرط التقابض قبل الافتراق وقد وجده قال ولايشبه هذا العروض والحيوان وحقيقة المُنى في انمرقأن السلع. ستحقة بالنقد مبيما وحكم البيم في المبيم وجوب اللك والتسليم فما لم يكن موجودا في ملكة لاعكن الباتحكم البيع فيه واضافة السبب الى عل لا غيد حكمه لابجوز وأما النقود فستعقة بالمقد تمنا وحكم المقدفى الثمن وجوبه ووجوده به معا وذلك متحقق بالذمة الصالحة للالتزام وان لم يكن موجودا في ملكه عينا فلهذا كان العقد صحيحا قال وليس هــذا مثل يع الرجل ماليس عــده لان الدراهم والدنانير نمن وهو اشارة الي مايينا وفيه بيان أيضا أن النهى عنه بيع ماليس عند الانسان فالبيع محله المبيع وذلك فىالسلع دون الانمان فلذلك جوزنا الشراء تمن ليس عنــده وكل واحد من المتعاندين بهذه الصفة وكذلك شراءتبر الذهب تبر الفضة أو تبر الفضة تبر الذهب وليس ذلك عند واحدمهما ثم استقرضه كل واحد منهما ودفعه الى صاحبه فهو جائز لان الذهب والفضة ثمن بأصل الخلقة فالتبر والمضروب فى كونه تمنا سـوا. وهــذا إذا كان التبر يروج بين الناس رواج النقود وقد بينا الكلام في الشركة بالنبر في كتاب الشركة ولو اشترى أناء مصوغاأو قلب فضة مذهب أو مفضة تبرئم استحق الاناء أو القاب بطل البيم وان كانا في المجلس مخلاف الدراهم والدنانير فامها اذا استحقت قبل الفرقة فعليه أن يعطى مشتربها مثلها ولا ببطل | الصرفُ لأَن القلب يتمين بالتميين والدراهم والدنانير لا تتمين فباستحقاق المتبوض من

ووجوده ممآ بالمقد نخلاف السلم فحكم المقدفيها وجوب الملك للمشتري فياكان مملوكا البائم ولهذا يشبرط للمقدعلي السلع قيامها في ملك البائع الا في موضع الرخصة وهو السلم فلا نشة ط ذلك في السلم حتى مجرز الشراء بن ن ليس مناه من غير ضرورة ولا يتعين الأن في موضع الرخصة وهو السلم فه ك تمين بالقبض دون النميين حتى لو افترقا بصد تسيين رأس المال قبل القبض لا يجرز ولا ينجبر ذلك النقص بقبض ما يقابله في الجلس وهوالمسلم فيه فعرفنا أن تميين الدراهم هجاك بالفيض باعتبار الضرورة وان ذلك لا يثبت بالتميين فكذلك في باب الصرف بمد التميين من الجالبين بطل بالافتراق قبل القبض وأظهر من هـــذاكا، جواز الاستبدال رأس مال الــلم قبل القبض بخلاف المبيع عيناكان أو دينا فكان التميين في النمن الطالا لحكمه وجملا لماهو الحكم شرطا وهمدأ تنسير محض فيكون مبطلا للمقد وبالاجماع المقد صحيح فعرفنا أن انتميين لغو وبهذا ظهر الجواب عنقوله ان التعيين يصرف في محله والفرق بين الثمن والسلمة واعتبار المقد بالقبض سانط لان القبض لايرد الاعلى العين فكان النميين ركنا فيــه والمقد لابرد على النمن أنما يجب النمن بالمقد ولا يتحقق ذلك الا اذا كان دينا في الذ. ة وفي الوكالة عنــدنا لا يتعين حتى لو اشترى الوكيل بمثل تلك الدراهم في | ذمته كان مشتريا للموكل ولو هلك بعد الشراء رجع على الموكل عثلها ماقبل الشراء اداهلكت فاعا بطلت الوكالة عنمدنا لانها غمير لازمة في نفسها والموكل لم يرض بكون النمز في ذمته عند الشراء فلو بقيت الوكالةلاستوجــ اوكيل بالشراء الدين في ذمة الموكل وهو لمبرض به وفي مسئلة الشراء بالدراهم المنصوب لا تتمين تلك الدراهم حتى لو أخـــذها المفصوب منه كان على الناصب مثابها دينا ولكنه استمان فىالعقد والنقد بما هو حرام فيتمكن فيمه الخابث فلهذا لإعملة عاوله وفى مسئلة الجامع لم تسين الدراهم أيضا بدليل الهلايارمه التصدق مها ولكنه لما أضاف النيذر اليهما مع أنَّ الدراهم لاتنين في عقود الماوضات صار تقدير كلامه كانه قال ان سبيت هـــذه الدرآهم وهـــذا الكر في بيع هـــذا العبد فهما صدقة وقد وجد ذلك وملك الكرينفس العقد والشروط في الانحمان تعتبر بحسب الامكان. قال واذا اشترى الرجل ألف درهم بميها عائة دينار والدراهم بيض فأعطاه مكامها سودا ورضي بها الباتع جاز ذلك لان هذا ليس باستبدال والسود والبيض من الدراهم جنس واحد واعيا أرأه عن الصغة حتى يجوز بالسود فكان مستوفيا بهذا الطريق لامستبدلا ومراده من السود المضروب

النقود تنين في العقود جوازا لااستحقاقا حتى لا علك عيمها بالنقد ولهذا لا يلزمه النصدق بالدراهم ومنتبر بميها حتى تصدق بالكر وحجتنا في ذلك أن الاستبدال بالنقود قبل النبض | عجوز وأن عينت ولو نمينت حتى ملك عينها اصار قبضها مستحقا وفي الاستبدال تفويت القبض المستحق بالمقدفلا بجوز ذلك كما في السلم ولو كان المقد يبطل بهلاكها بمد النميين لم يجز الصرف فيهاقبل القبض لبقاء الغرو فى الملك المطلق للتصرف كما في السلع فان منع الشافعي هذ الفصل يستدل محميث ان عمر رضي الله عنعما حيث قال لرسول الفصلي الله عليه وسلم أنا نبيع الابل بالبقيع فرعا نبيمهابالدراهم ونأخذ مكامها دنانير فقال صلى الله عليه وسلم لا أس اذا افترة باوليس بينكماعمل ولم يستفسره أنهم بييمون بالدراهم المبينة أو غير المينة وفيه طربقان منحيث المني أحدهماأن تسين النقد غير مقيد فيما هر المقصود بالمقد فيكون لنوا كمتميين الصنجات والمكيال وهذا لأنعانما براعي فىالدة د ما يكون مفيد ألا ترى أن أصل المقداذا لم يكن مقيدًا لايمتبر فكذلك الشرط في المقد وبيان الوصف أن التميين لا فيد جواز المقد فان الىقد جائز بتسمية الدراهم المطلقة من غسير تميين والمقصود بالمقد الربح وذلك بقسدر الدراهم لابدينها وليس في غير الدراهم والدنانير مقصود أنما المقصود المالية وما وراء ذلك هي والاحجار سواء والمالية باعتبار الرواج في الأسواق ومثلها وعيما لا تختاف في هـــذا المغي فعرفنا أن التمبين غير مفيد فها هو المطلوببالعقد وبه فارق المكيل والموزون فالتميين هناك مفيد لجواز المقد لان بدونالتميين لا يجوز المقد الا بذكر الوصف وربما يمجز عن اعلام الوصف فيسقط ذلك عن نفسه بالتعيين ولان أعيابها مقصودة وهي تتفاوت في الربع فكان تعييم امفيدا في الجلة اما ماذكر من الفوائد فليس من مقاصد المقد واعا يطلب فائدة التميين فبهاهو المقصود بالنقــد وفيها هو المقصــودوهو ملكالمال الدين أكل من المين لأن بدون التميين لا ينتقد المقص والتميين ينتقض فانه أذا استحق المني أو هلك بطل ملكه فيه واذا ثبت ديافي الذمة لا يتصور هلا كدولا بطلان الملك فيه بالاستحقاق والطريق الاخمر وهو أنالتميين لواعتبر في النقد ببطل به المقد وبالاجماع المقد صحيح فعرفنا أن التميين لفو ويان هــذا من وجهين أحــدهما وهو أن النقود لا تستحق في عقود المماوضات الاثمنا والثمن ما يكون في النمة كما قالهالفراه فاذا اعتبر ثبوت النميين امننع ثبوت المسمى في الذمة غناوذلك ينافى موجب المقد فبكو زمبطلا للمقد والنانىوهو أن حكم المقد فى الثمن وجوبه تة بض السيف زلم بقد الدنانير لم يتعرفا حتى باع المسترى السيف من آخر وقبصه المشسري الآخر ولم ينقسد النمن حتى انترقوا فانه يرد السيف الى انشترى الاول لان كل واحد من 🛙 العقدين صرف فيبطل بالأفهراق نبل النبض، دا بطل العقد الثاني رجع السيف الى المشهري | الاول على الملك الذي كان له قبل البيم وقدف شراؤه بالافتراق أيضًا فازمه رد المقبوض الى البائم ولو لم يفارق الآخر الاوسطّ حتى فارق الاول ثم نقده الآخر جاز بيع الاوسط | فالسيف لانه بأعه بعدم عام لكه بعد أنَّه ض وقد تم العقد الثاني بالتقابض قبل الانتراق وفسد المقــد الاول فوجب على الاوسط رد السيف وقد عجز عن رده باخراجه عن ملكه فيضمن قيمته للبائع واز فارقه الاول ثم ان الاوـط باعالسيف من الآخر جاز بيعه أيضا | لان العقد وان فسد بالافتر ق نقديق ملكه ببقاء القبض لان فساد السبب لا عنع اشداء الملك عنـــد المحبض فلا بمنع شاؤه بطريق الأولى ثم بتقرر بيمه عجز عن رده فيكمون ضامنا | قيمة السيف لصاحبه واز باع الأوسط لصف السيف ثم فارقه الاول ثم قبض من الآخر الثمن ودفع البــه نصف السيف أو لم بدفع حتى جاء الاول وخاصهم فانه بدفع الى الأول نصنه لان ملكه باق في نصف السيف وقد ف د السبب نيه فعليه رده وقد جاز البيع في نصفه فيضمن الأوـــط نصف تبـة السيف للأول من الذهب كيلا يؤدى الى الربا آذا ضمن | قيمته من الدراهم • قال واذا اشترى ألف درهم بمائة دينار فنند الدنانير وقل الآخر اجمل ا الدراهم تصاصاً بالدراهم التي لى عليك فهو جائز وان أبى لم يجبر على ذلك ولم يكن قصاصا والحاصل أزالةاصة بدلاالصرف بدبن سبق وجوبه على عقد الصرف بجوز عندنااستحسانا اذا انفقا عليه وفي القياس لا تجوز وهو قول زفر لان بالنقد المطلق يصير قبض البدلين في 📗 المجلس مستعماً وفي ألقاصة ناويت القبض المستحق بالنقد فلا يجوز بتراضيها كما لا يجوز ا الابراء عن بدل الصرف والاستبدال به وهذا لان في المفاصـة يكون آخر الدينين قضا. عن أولهما ولا يكوز أولهما تضاء عن آخرهما لازالقضا، يتلو الوجوب ولا يسبقه فلو جوزنا | هذه المقاصة صار قاضيا بدل الصرف الدين الذي كان واجبا وبدل الصرف بجب قبضه ولا بجوز قضاء دين آخر بهوالدليل عليه رأس مالالسلم فاسما لو جملاه قصاصا بدين سبق 🏿 وجوبه لم بجز فكدلك مدل الصرف/لازكارواحد.مهما دين مستحق قبضه في المجلس ووجه الاستحسان أنهما لما انفقاعلى القاصة فقد حولا عقدالصرف الى ذلك الدين ولو أضافا العقد من النقرة الســودا، الا الدراهم النجارية حتى أنه لوباع دينارا بدراهم بيض وقبض مكان | الدراهم البيض التجارية فأمه لابحوز لامه يكون استبدالا لاختلاف الجنس وكذلك لوقيض الدراهم فأرادأن يمطيه ضربا آخر من الدنانير سوى ماعنه لم بحز ذلك إلا برضاه فان رضي مه ا كان منتوفيا لامستبدلا لكرن الجنس واحدا وقد بينا أن ماعينه لم تتمينوانما استوجب كل واحد منهما في ذ.ة صاحبه مثل المسمى وقبل هــذا اذا اعطاه ضربا هو دون المسمى فان اعطاه ضربا هو فوق المسمى فلا حاجة الى رضا مشترى الدنانير به لانه أوفاءحقه وزيادة فىالسلم ولو اشترى ألف درهم بمائة دينار ولم يسم كل واحد منهما شيئاً ظكل واحد مهما تعدا لناس في ذلك البلد لان التعارف فيا بين النار. هي الماملة بالنقد الغالب واليه ينصرف مطلق النسمية والنميين بالمرفكالنميين بالنص يقول واذا كاذبالكوفة فهو على دنانير كوفية لان الدراهم والدنانير في البـــادان تختلف وتتفاوت في الىبار والظاهر أن في كل بلدة انمــا يتصرف الأٍ نسان بما هو النقد المروف فيها فاذا كان بلد تقد مختلف متفاضل فالبهع فاسد | إلا أن يسمى ضربا من ذلك معلوما والضرب المعلوم أن يذكر من الدينار نيسابوريا أوكوفيا ونحوه ومن الدراهم عطرينا أو مؤيدياو نحوه اذا كانت النقود في لرواج سوا، لأنه لاعكن ترجيح بمضه عند اطلاق النسمية فيق المسمى مجهولا وهذه الجهالة تفضي الى النازعة فالمطالب بطالب باعلى النقودوالمطلوب بادنى النقود وكل واحدمهما نحتح بمطلق النسمية فلهذا فسد العقد إذا لم يسمياضربا معلوما وان كان تقدا من ذلك معروفاً وشرطا في العقد نقدا آخر فالمقد سقد على النقد المشروط لان مين النقد النااب بالعرف ويسقط اعتبار العرف عند التنصيص نخلافه ألا ترى ان تقديم المائدة بين بدى الانسان اذن بالتناول للعرف ثم يسقط اعتباره اذا قال لاتاً كل فالالخنالها فقال أحــدهما شرطت لى كدا لشيء أفضــل من النقــد | المعروف وقال الآخر لم اشترط لكذلك فعليهما التمن لاذاختلافهمافيصقة النمن كاختلافهما فى مقدار، لان النمن دين والدين يعرف بصفته والجيد منه غير الردى، حتى اذا حضرا كان أحدهما غير الاخر واختلاف المتبايمين فى التمن يوجب النحالف بالنص فأبهما نكل لزمه دعوى صاحبه لان نكوله كافراره وان تحالفا ترادا وان قامت لهما البينة أخذت بينة الذي بدعي الفضل مهما لاتبات الزيادة نبها ه قال واذا ابتاع الرجل سيفا محلي بغضة بمشرة دنانير وكذلك لا يشترى به من غيره شيئا لان التصرف في الدين مع من عليه أقرب الى النقود منه مع غيره فأذا لم بجز الاستبدال بدل الصرف مع من عليه الدين فع غير من عليه الدين أولى أن لا يجوز هواذا اشترى ابريق فضة وزمة أنف درهم وتقدخها ثة وقبض الابريق مُ افترةا فأنه يلزم نصف الاربق وببطل نصفه اعتبارًا للبيض بالكل ولا يتغير في الرد | المباعب عب النبيض لأنه حصل بفعله حين لم يتقد بعض البدل مخلاف ما اذا المتحق نصف الابريق فاله يتغير فيابق منه لان التبعيض في الاملاك المجتمعة ﴿ فَانْ تَقَاحًا قِبْلُ الْافْتُرَاقُ ا ثم وجد بالابربق عيب كثيراً أو هشياغير مافذفله أن برده بالميب لا به بمطان الدةد استحق صفة | السلامة وقد فات ذلك بوجود العب والقلب والطوق والمنطنة والسيف المحلى عفزلة الابريق فيجميع ماذكرنا وان كان حين وجد العيب بالابرين لم يرده حتى انكسر عنسده لم يستطع رده لأنه بالرديدفع الضرر عن نفــه وليس له أن يلحق الضرر بالبائع وفي الرد بدر حدوث العبب الحاق الفرر به ولا برجم تقصان العبب أيضا لان تقصان التيب من الثمن فاذا رجم به يصير المفد ربا لانه بيق بمنابلة الابريق أقل من وزنه من الفضة الا أن يكون الثمن دنانير | فيرجع لحقصان العيب لاله لارباعند اختلاف الجذس وان لمبجد به عيبا ولكنه استحق نصفه ولم يرَّد النصف الباني علي البائم حتى انكسر الابريق لزمه النصف الباتي بالميب الحادث عنده | فيه ورجع نصف الثمن لأثن العقد فيالنصف المستحق قد بطل . واذا اشترى الرجل عشرة دراهم بدينار وتقده الدينارئم اشترى منه ثوبا بعشرة دراهم فتراضيا على أن تـكون العشرة قصاصا بدل الدرف لا بجوز لان هذا دين أخر وجوبه عن عقد الصرف ولابه في معني الاستبدال وان استقرض عشرة دراهم من بائع الدينارثم قضاها اياه بمدما قبضها جاز ذلك لان المقرض صار بمــلوكا له بالفيضية صاركه آثر أمواله فهو كما لو استقرض من غيره سواه لان الافتراق عن مجلس عتد الصرف قدحصل بديد قبض البداين وانما الباق لاحدهماعلي صاحبه بدل الفرض واذا اشــترى عشرة دراهم بدينار وتقابضا الا درهما واحــدا بق من الدرهم فله ذلك لان المقد فــد في عثر الدينار بالافتراق قبل قبض الدر هم وهذه مطمونة عبسي وقد بيناها فان اشتري منه بشرالد بار فلوسا أو عرضامسمي جاز لان ءتدالصرف لما فسد فيه بني ملكا له في بد صاحبه أو دينا له على صاحبه واجبا بسبب النبض دون عقد

اليه في الابتداء جاز بأن يشتري بالمشرة التي عليه دينارا ويقبض الدينار في المجاس فكذلك الناحولا العقد اليه في الإنتها. لأسها قصد تصحيح هذه المقاصة فلا طريق له سوى هذا ومالاتنوصل الى المقصود الابه يكون مقصودال كل واحد ولهذا شرطنا تراضهماعلى الذاصة وأن كان في ساتر الديون المفاصه بقع بدون(لتراضي لان هــذا تحويل العقد ألى دلك الدين والمقدقدتم بهما فالتصرف والتحويل لايكون الابتراضهما وعند التراضي العقد التأثم يلهما حقهما وبملكان استدامته ورفعه فيماكان النصرف فبه بالتحويل من محل الى محل وهذاخير مما يقوله العراقيون رحمهم الله ان عند الفاتهما على المقاصة يجمل كانهما فسخا العقد الاول تم جداده مضافا الىذلك الدين لانه لو كان الطريق هذا لم بجز لانه بالاقالة يصير رد الممبوض مستحقا في المجلس والدليل عليه أعمالوجعلا بدل الصرف قصاصا بدين تأخر وجوبه عن عقدالصرف لابجوز في ظاهر الروابة ولو كان النصحيع بطرق الفسخ للمقد الاول لجاز والدين التقدم والمتأخر فى ذلك سواء واعا الفرق بيحما على الطريق آلاول أسما علىكان تحويل العقد الى ماكان يصلح منهما اضافة العقداليه في الابتدا، وذلك في الدين الذي سبق وجوبه غلى عقــد الصرف دُون ماتأخر وجوبه عنه وأشار في الزيادات الى انالمقاصة أيضا تقع بالدين المتأخر عن عقد الصرف وذكر في رواية أبي سلبان مثل ما ذكر في الزيادات والكن المتسد هو الاول وجدًا فارق رأس مال السلم فأنهما لو اضافا عقد السلم الى رأس مال هو دين على المسلم اليه لم بجز ذلك اذا افترقا قبل قبض وأس المال فكذلك اذا حولا المقد البه في الانتها، بمخلاف عند الصرف وهــذا لأن مايقابل رأس المال هناك دين وبالمقاصة لا يتمين(أس المال فيكون دينا بدين وهنا ما يقابل الدين غير مقبوض في المجلسوالافتراق عن عين بدين جا ثر فات أدى بعض الدراهم ثم فارقه قبل أن يؤدى البقية النقص من الصرف نقدر ما بق اعتبارا البعض بالكل والفساد لمني طاري في بعض العقد لا سعدي الى ما بق ولو وكل 'حــدهما وكيلا بالدفع والفبض جاز بعــد أن يقبض الوكيل قبــل أن بغترق المتماندان ولاممتبر بذهاب الوكيل لان القبض من حقوق المقد فيتملق بالمتماندين وفعل وكيل أحدهماله كفعله بنفسه وليس لواحد منهما أن يشترى من صاحبه شيئا بثمن | الصرف قبل أن يقبضه لما في الاستبدال من تفويت القبض المستجق بالمقد في المجلس ولان القبض متبر التمين ولا بحصال ذلك فيا يتناوله عقمه الصرف بطريق الاستبدال

الصرف فيجوز الاستبدل به كبدل القرض وان كان فبــل الافتراق فالدراهم مستحق له بعقبه الصرف والاستبدال بسدل الصرف قبل الدين لإ مجوز . زادا كان لرجل على ا رجل الف درهم من فرض أو غيره فباع دينه من رجل آخربمائة دينار وقبض الدنانير لم ا م ان ريا الدائير لان البيم لا ريالا على مال منقوم وما في دمقويد لا يكون ما لا متقومًا في حق عمرو فلا يجوز بيمة منـه ولان البائع لا يقدر على تسليمه حتى يستوفى ولا بدرى متى المتنوفي وهذا على فول.ن يقول النقد المضاف اليه يتعين في العقد وكذاك بيع الدين من غير من عليـه الدين والشراء بالدين من غير من عليه الدين سوا. كل ذلك باطل وعلى | فول زفر الشرا. بالدين من غير من عايه الدين صحيح كما يصح ممن عليـه الدين لان الشرا. | لا يتعلق الدين المضاف اليــه ألا ترى أنه لو اشترى بالدين المظنون شيئا تم تصادقا على أن لا دين كان الشراء صحيحا بمثل ذلك النمن في ذمته وكمذلك هنا يصح الشراء بمثل ذلك الدين فى ذمة المشعرى وهذا لانه اذا أضاف العند الى عين فانه انما يتمين ذلك لتتميم الملك فيه ولا يحصل هـ ـ دا المقصود عند اصافةالشراء الىالدين واكنا تقول الله الدين من غير من عليه الدين بالبدلواذا المك يفير بدل لمبجر فأذا ملكه ببدل أولى ثم للفساد هنا طريقان أحدهما أنه ا باضافة الشراء الى ذلك الدين يصمير كأنه شرط لنفسمه الاجل الى أن مخرج ذلك الدين فيتمكن من أداء النمن ولا يدرى متى بخرج وشرط الاجل المجهول مفسد للبيع والثانى اله شرط أن يكون نمن المشرى في ذمة غير المشترى مستحقا بالشراء وذلك لا مجوز وبه فارق مااذا اشترى بالدين ممن عليه أو اشترى بالدين المظنون شيثا و ذاكات الدراهم أو الدنانير وديمة عند رجل فباع الدراهم بالدنانير أو الدنانير بالدراهم وتقابضا فجاء صاحبها فأخدها من البائم فان كانا لم يتفرقا كان له عليـه مثلها لان المتبوض استحق فكأنهما لم يتمايضا الى أ آخر المجلس وانما انمتد النقد بمثل ماعينه دينا في ذمتــه وان كانا قد افترقا ببطل الصرف اذا أخذها المستحق لانتاص الفبض الاستحقاق من الأصل وان لم يقبضها المستحق ولكنه | أجاز البيع جاز ذلك عندنا وكان لهمثلها على المودع وقال زفر الصرف باطل لأن الافتراق حصل قبل الملك فان المستحتى لاعملك قبل الاجازة وقبل نمام النبض فان الموقوف لا يكون |

ماما فلاينه فد العقد بعد ذاك بالاجازة كما لو افترقا ولاحـدهما شرط خبارتم أسقط الخيار

ولكنا نقرل افترقا مد عام السبب وبعد عام النبض لان المقد المرقوف سبب ملك تام

فالقبض الذي ينبني عليه يكون تاماأيضاوا تما فيه خيار حكمي للمستحق وذلك لا يمنع تمام المهمد والقبض كخيار الرؤية والعب فاذا أسقط هذا الخيار بالاجازة بين أن الافتراق حصل عن قبض نام فالاجازة في الانباء كلاذن في الابتداء بخلاف شرط الخيار فاله بجمل العقد في حق الحيم كالمتملق بالشرط على ما يبد في بايه أن شاء الله وأن كانت الوديمة الريق فأنه فياعه عائة دينار وتقابضا فأجاز صاحبه البيم كان الثمن له لان المودع هنا باليم العربيق فائه منظرة العروض ومن باع ملك العبر بغير أمره فأجاز صاحبه كان الثمن له وفي الحول المودع مشرى الدنانير لنفسه بالدراهم ثم تقد دراهم الوديمة دينا عليه فكان مستقرضا فاذا أجازه صاحبه كان له عليه مثل دراهم وأن اشترى رجل عشرة دراهم ودينارا بانبي عشر درهما فهو جائز عندنا استحسانا على أن يصرف الجنس الى خلاف لجنس بدينارين أودر همين فهو جائز عندنا استحسانا على أن يصرف الجنس الى خلاف لجنس وقد بيناه في السلم والله أعلم

- على باب الخيار في الصرف كلاه

قالواذا اشترى الرجل من الرجل أال درهم عائة دينار واشترط الميار فيه يوما فان بطل الخيار قبل أن يتفرقا جاز البيع وان فترقا قبل أن يبطله وقد تعابضا فالبيع فاسد لانهما الخيار قبل عام القبض وهذا لان الميار بدخل على حكم الدقد فيجله متعاقبال شرط لان توله على أنى بالخيار شرط ولا يمكن ادخاله على نفس السبب فالبيع لا محتسل التعليق بالشرط فيجمل داخلا على الحكم وول دخل على السبب كان داخلا على الحكم أيضا ومسنى الفرران ادخاله على الحكم وون السبب أقل والقبض من حكم العقد والحكم المتعاق بالشرط ممدوم قبله فاذا سقط الخيار قبل أن يتمرقا فاعما افترقا المد قبض نام وإذا افترقا قبل اسقاط الخيار فاعا فترقا قبل تحمل القبض وهدف بناه على أصلنا أن المنسداذا زال قبل نقرره يصير كأنه لم يكن خلافا لزفر وقد بيناه في البيوع وكذلك ان كان الخيار للبائع أو لمها طالت المدة أو قصرت وكذلك الاناما الموق بود وجوهر لا يتخلص الا بكسر الطوق لان المقد في حصة الطوق بفسد بشرط الخيار فقد قبل فالسكل لا ينفصل البعض عن البعض في الدام الا بضرو فاما المعام الموق وما أشبه فان شرط

الصرف فيجوز الاستبدل به كبدل القرض وان كان قبسل الافتراق فالدراهم مستعق له بعة ١ الدرف والإستبدال بسدل السرف قبل النبض لا بجوز. واذا كان لرجل على | فالنبض الذى ينبنى عليـه يكون ناماأيضاوانما فيــه خيار حكمي للمستحق وذلك لابمنع تملم إ رجل الف درهم من فرض أو غيره فباع دينه من رجل آخربمائة دينار ونبض الدنانير لم ا يجرَ وطيه أن يردُ الدَّنَائِيرُ لان البِيعِ لا يَرِد الْاعلى مال مُتَنُومُ وَمَا فَى دَمَةُ زِيدُ لا يكونَ ما لا ﴿ العقد والعبض كخيار الرؤبةوالعيب فاذا أسقط هذا الخيار بالاجازة تبين أن الافتراق حصل منَّةُوما في حق عمرو فلا يجوز بيمه منه ولان البائع لا يقدر على آسليمه حتى يستوفى ولا ﴿ عن قبض نام فالاجازة في الانباء كالاذن في الابتداء بخلاف شرط الخيار فاله يحمل المقد | فى حق الحمكم كالمتعلق بالشرط على مابينه في بابه ان شاء الله وان كانت الوديمة ابر بق فضة | بدري متى يستوفى وهذا على قول من يقول النقد المضاف اليه يتعين في العقد وكذلك بيع الدين | فباعه بمانة دينار وتقابضا فأجاز صاحبه البيع كان النمن له لان المودع هنا باثع الابريق فانه مُن غير من عليـه الدين والشراء بالدين من غير من عليه الدين سواء كل ذلك باطل وعلى قول زفر الشراء بالدبن من غير من عليه الدبن صحيح كما يصح ممن عليسه الدين لان الشراء ُ عَنْرَلَةَ اَلْمُرُوضَ وَمِنَ بَاعِ مَلْكَ الْمَيْرِ بَغَيْرِ أَمْرِهِ فَأَجَازَ صَاحِبِهِ كَانَ الشَّمَنَ ۞وفى الأول المودع لاسلق الدين المضاف اليــه ألا ترى أه لو اشترى بالدين المظنون شيئاتم تصادقا على ان لا مشترى الدنانير لنفسه بالدراهم ثم نقد دراهم الوديمة دينا عليه فكان مستقرضا فاذا أجازه 🏿 دين كان النيرا، صحيحاً بمثل ذلك النمن في ذمته وكمذلك هنا يصح الشرا، بمثل ذلك الدين ا صاحبه کان له علیه مثل دراهمه وان اشتری رجل عشرة دراهم ودینارا بانبی ء شر درهما 🏿 فهو جاثز عندناعلى أذ تكون المشرة بالمشرة وانمضل بالدينار ولو اشترى دينارا أو درهما 🏿 فُّ دُمَّةُ المُشْمَرى وهذا لانه اذا أضاف العند الى عَيْنَ فانه أنما يَتْمِينَ ذَلكُ لتتسيم الملك فيه وُلا ﴿ بحصل هـ ذا المقصود عند اضافةالشراء الىالدين والكنا نقول الله الدين من غير من عليه بدينارين أودرهمين فهو جائز عندنا استحسانا على أن يصرف الجنس ال خلاف لجنس ا الدين بالبدل واذا ملك بغير بدل إنجز فاذا ملكه ببدل أولى ثم لافساد هنا طريقان أحدهما أنه ا وقد بيناه فيالسلم والله أعلم باضافة الشراء الى ذلك الدين يصمير كأنه شرط لنفسمه الاجل الى ان بخرج ذلك الدين ﴿ فيتمكن من أداء الممن ولا يدرى متى يخرج وشرط الاجل الحجهول مفسد للبيع والثانى اله شرط أن يكون ثمن الشنري في ذمة غير المشتري مستحقا بالشراء وذلك لا يجوز وبه فارق مااذا اشترى بالدين ممن عليه أو اشترى بالدين المظنون شيئا و'ذاكانت الدراهم أو الدنانير | وديمة عنسد رجل فباع الدراهم بالدنانير أو الدنانير بالدراهم وتقابضا فجاء صاحبها فأخذها أ من البائع فان كانا لم يتفرقا كان له عليـه مثلها لان المتبوض استحق فكأنهما لم يتقايضا الى اذا أخذها المستحق لانتقاس الفبض بالاستحقاق من الأصل وان لم يقبضها المستحق ولكنه أجاز البيع جاز ذلك عندنا وكان لهمثلها على المودع وقال زفر الصرف باطل لأن الافتراق حصل قبل الملك فان المستعق لاعملك قبل الاجازة وقبل تمام القبض فان الموقوف لا يكون || أماما فلا ينفذ العقد بعد ذاك بالأجازة كما لو افترقا ولاحــدهما شرط خيارتم أسقط الخيار 🏿 ولكنا تقرل افترقا بمدتمام السبب وبدله تمام النبض لان المقد المرقوف سبب ملك تام |

مُحْمَرٌ باب الخيار في الصرف ﷺ۔

قالواذا المترى الرجل من الرجل أال درهم بمائة دينار واشترط الخيار فيه يوما فان ُ بطل الخيار قبل أن يتفرقا جاز البيع وان نفرقا قبــل أن بـِطله وقد تقابضا فالبيع فاـــد لانهما |

نفرقاً قبل نمام القبض وهذا لان آغميار بدخل على حكم العقد فيجعله متعلقابالشرط لان قوله على أنى بالحيار شرط ولا بكن ادخاله على نفس السلب فالبيع لا يحتمــل التعليق بالشرط وبعمل داخلا على الحكم ولو دخـل على السبب كان داخــلاعلى الحكم أيضا ومــنى ا الغررأن ادخاله على الحكم دون السبب أفل والقبض من حكم المقد وألحكم المتماق بالشرط ممدوم قبله فاذا سقط الحيار قبل أن يتفرقا فاعما افترقا بعد قبض مام واذا افترقا قبل اسقاط الخيار فأعا نفرقا قبل تمسام القبض وهسذا بناء على أصلنا أن المفسداذا زال قبل تقرره يصير كأنه لم يكن خــــلافا لزفر وقد بيناه في البيوع وكذلك ان كان الخيار للبائع أو لهما طالت |

المدة أو قصرت و كذلك الانا بالصوغ والسيف الحلى والطوق من الذهب فيعلو الو وجوهر لانتخلص الابكسر الطوق لان العقد في حصة الطوق يفسد بشرط الحيار فيفسد في السكل | لأنه لاينفصل البمض عن البعض فى النسايم الا بضرر فاما اللجام الموّ موما أشبهه فال شرط

الفلوس قبل قبض الدراهم وعلىماذكر أبن شجاع عن زفر رحمهما الله لايجوز هــذا المقد 🎚 أصلاً لأن من أصـل زفر أن الغلوس الرائجة عمرلة المكيل والموزون تسمين في العقد إذا || عينت وادا كانت بغير عينها فان لم يصحبها حرف الباء لا يجوز المقد لأنه بيم ماليس عدد الانسان وان صحبها حرف الباء وعقالم اعوض يجوز العقد لانها تمن وان كان عقابتها النقيد لا يجوز العقد لانها نكون مبيعة اذا قابلهاءالا يكون الانمنا اما عندنا فالفلوس الرائجة بمنزلة ♥♡ الأعمال الاصطلاح الناس على كومها عناللاشيا، فاعا يتعلق العقد بالقديدر المسمى منها في الذمة ويكون تمناعين أو لم يمين كمافى الدراهم والدنانير وان لم يتقابضا حتى افترقا بطل المقدلانه | دين بدين والدين بالدين لا يكون عقداً بمد الافتراق وذكر في الاملاء عن محمد لو اشترى | ماثة فاس بدرهم على أنهما بالخيار وتفرقا بعد القبض فالبيع باطل لان المقد لا بهم مع اشتراط الحيار فكأمهما نفرقا قبل التقايض واذاكان الخيار مشروطا لاحمدهما فنفرقا بعمد التقايض فالبيمجائز لانالتسليم يم ممن لم يشهرط الخيار فىالبدل الذي منجأبه وقبض أحدالبدلين 🏿 هنا يكني خلاف الصرف ولكن هذا النفريع أنما يستقيم على قول من بقول المشروط له الخيار علك عرض صاحبه اما عنمد أبي حنيفة فالمشروط له الخياركما لايملك عليه البدل الذي من جانبه لاعملك البدل الذي من جانب صاحبه فاشتراط الخيار لاحدهما يمنع تمام الغبض فيهما جيما وان اشترى خاتم فضة أوخانم ذهب فيه فص أوليس فيه فص بكذاوساً وليست الفلوس عند وفهو جائز أن تقايضا قبل النفرق أو لم تقايضا لازهدا بع وليس بصرف فاءا افترقا عن عين يدين لأن الخاتم تتعين بالنعين بخلاف ماسبق فان الدراهم والدنانير لاتتعين بالتعيين فلهذا | شرط هناك قبض أحد البدلين في الجلسولم يشترط هنا وكذلك و الشترج من المروض بالفلوس لو اشترى بها فاكه أو لحما أو غير ذلك بمـد أن يكون المبيع بعينه لان الفلوس نمن كالدرهم ولو اشترى عينا بدرهم جاز العقد وان قرقا قبل القبض فهذا مثله وسوا. قال أ اختريت مثل كذا فلسا بدرهم أو درهما بكذا فلسا لان النسلوس الرائجة ثمن كالنقد عنسدنا صحبها حرف الباه أولم يصحبها وقيام الملك في المن عند الدقد ليس بشرط وان اشترى متاعا بمشرة أظس بمينها فله أن يمطى تحديرها نما بجوز بين الناس وان أعطاها بمينها نوجد فيها فلسا لاينفق استبدله كما يستبدل الزيف في الدراهم لانه مادام نمنا فانما يثبت في الذمة فلا يتعين التعيين ثم ذكريع فاس بعينه بفلسين بأعيامها وقد تقدم بيان هذه الفصول فيالبيوع إلا

الخيار في بيمه صحيح لاز التمومه لا يخلص ولا يكون الدند باعباره صرفا واشتراط الخيار فباسوى اندمرف والسلم زالبوع صبح و واذا اشترى جاربة وطوق ذهب فيه خمسمون 🎚 دينارا بالف درهم واشترط المار فيها وما فالمقد فاسد كله عند أبي حنيفة وعندهما مجرز في الجارية بحصمًا من المن لأن فساد القدعدهما في باض ما تناوله النقد لا يتعدى الى ما قى ل يقتصر على ما وجدفيه الدلة الفسدة وعند أبي حنيفة يتمدى للي ما قي لاز نبول العقد فيما فسد فيهاامةد شرط لقبركمه فبابتي وهذا شرط فاسد وقد بينا هذا لاصل في اليوع وهما بفرقان بيزهدا والاول فيقولان هناك يتمذر تصحيح النقد في حصة المبيم لما في تميز البعض • نالبه ض · نالفير و ولا يوجد ذلك هنا لانه لا ضرر في تمبيز الجادية ، ن الطوق في التسليم وكذاك لو اشتراهما بممانه دينار وشرط الاجل فأشتراط الاجل هنا كاشتراط الخيار وأبو حنيفة فرق بن هذا وبين مااذا ترك التقابض حتى افترةًا فأنه ببطل العقد في حصــة الطوق | دوزالجارية لاز المهيد هناك طارئ وقد وجدفي البمض وهوحصة الصرف فلا يتمدى الي ا ما بق وءَد اشتراط الخيار أو الاجل المهــد مقارن لامقد وقد تقرر في الكل معني من حيث ان قبول النقد في البعض كون شرطا لقسوله في الباقي وان اشتراهما بحنطـة أو عرض | واشترط الخيــار فهو جائز لان العقــه ينهما يع وليس بصرف وكذلك لو اشترى رطلا من نحاس مدرهم والمترط الخيسار فيه فهو جائز لانه ليس بصرف والخيسار جائز في كل ماليس بصرف يدني كل يم لا يشترط فيه النبض في المجلس فالصرف مبادلة الانمان بمضا ببعض آنفق الجنس أو اختلف وقد يبنا هذا والله أعلم

حى باب البيع بالفلوس ﴿ ص

واذا اشترى الرجل فلوسا بدراهم وتقد النمن ولم تكن الفلوس عند البائع فالبيع جائز لأن الفلوس الرائجة نمن كالفود وقد بينا ان حكم المقد في النمن وجوبها ووجودها معا ولا يشترط قيا بهافي المك بأدمها لصحة المقد كا لا يشترط ذلك في الدراهم والدنانير وان استقرض الفلوس من رجدل ودفع اليه قبسل الافتراق أو بعده فيو جائز اذا كان قد قبض الدراهم في المجلس لانهما قد افترقا عن عبن بدن وذلك جائز في عين العرف وانما تجب التقابض في العرف بمفتضى اسم المقد وبيم الفلوس بالدراهم ليس بصرف و أذلك لو افترقا بعد قبض

الفلوس قبل قبض الدراهم وعلىماذ كر ابن شجاع عن زفر رحمهما الله لامجوز هـــذا المقد أصـــلا لان من أصـــل زفر أن الغلوس الرائجة عَمْرَلَة المكيل والموزون تــــبن في الدقمد إِذَا ا عينت واذا كانت بعير عيها فان لم يصحبها حرف البا، لا يجوز المقد لأنه يع ماليس عنه د الانسان وان صحبها حرف الباء وعقا لمهاعوض يجوز العقد لابها نمن وان كان عقابتها النقسد لا يجوز العقد لانها تكون مبيعة اذا قالمهاالا يكون الاثمنا اما عندنا فالفلوس الرائجة يمزك الأغاذ لاصطلاح الناس على كونها غناللاشيا، فاعا يتعلق العقد بالقد مدر المسمى منها في الذمة ويكون نمنا عين أَو لم يعين كمافي الدراهم والدنانير وان لم يتقابضا حتى افترقا بطل المقدلانه 🏿 دين بدين والدين بالدين لا يكون عقدا بعد الافتراق وذكر في الاملاء عن محمد لو اشترى | ماثة فاس بدرهم على أنهما بالخيار وتفرقا بمدالقبض فالبيع باطل لان العقد لا بم معاشتراط الحيار فكاتهما نفرقا قبل التقابض واذاكان الخيار مشروطا لاحــدهما فنفرقا بســد التقابض فالبيمجانز لانالتسليم يتم ممن لم يشترط الخيار فىالبدل الذي منجابه وقبض أحدالبدلين | هنا يكني خلاف الصرف ولكن هذا النفريع أنما يستقيم على قول من يقول المشروط له الخيار علك عرض صاحبه اما عنــد أبي حنيفة فالمشروط له الخياركما لايملك عليــهالبـدلالذي من جانبه لاعملك البدل الذي من جانب صاحبه فاشتراط الخيار لاحدهما يمنع تمام الفبض فيهما جيما وان اشترى خاتم فضة أوخانم ذهب فيه فص أوليس فيه فص بكذاوساً وليست الفلوس عنده فهو جائز أن تفايضا قبل النفرق أو لم يتقايضا لازهذا بيم وليس بصرف فأءا افهرقا عن عين يدين لأن الخاتم تمين بالنمين بخلاف ماسبق فان الدراهم والدنانير لاتمين بالتميين فلهذا | شرط هناك قبض أحد البدلين في الجلسولم يشترط هنا وكذلائه ما الحرى من العروض بالفلوس لو اشتری سها فاکه أو لحا أو غیر ذلك بسد أن یکون المبیم بسینه لان الفلوس | ثمن كالدر هم ولو اشترى عينا بدرهم جاز العقد وان تفرقا قبل القبض فهذا مثله وسوا. قال | اخترت مثل كذا فاسا بدرهم أو درهما بكذا فاسالان الناوس الرائجة تمن كالنقد عندما صحبها حرف الباء أولم يصحبها وقيام الملك في النمن عند الدقد لبس بشرط وان اشترى متاعا | بعشرة أظس بسيما فله أن يعطى غــيرها نما بجوز بين الناس وان أعطاها بعينها فوجد فيها فلسا لاينفق استبدله كما يستبدل الزيف في الدراهم لانه مادام عنا فاعا يثبت في الذمة فلا يتعين ا بالنميين ثم ذكريع فاس بعينه بفلسين بأعيامهما وقد تقدم بيان هذه الفصول فيالبيوع إلا 🏿 الخيار في بيمه صحيح لاز النمويه لا يخلص ولا يكوز الدند بإعتباره صرفا واشتراط الخبار فباللُّوي العَمْرُفُ وَاللَّمِ مِن البَّوعُ صَبِّحٍ ﴿ وَاذَا النَّتْرَى جَارِبُهُ وَطُونَ ذَهُبِّ فِيه خمسونَ ﴿ دينارا بالف درهم واشعرط المايار فهمآ يوما فالنقد فاسد كله عند أبى حنيقة وعندهما محرز في الجارية عصمًا من المن لان فساد القدعندهما في بض ما تناوله النقد لا يتعدى إلى ما قى ل يُقتصر على ما وجدنيه الدلة الفسدة وعند أبي حنيفة يتمدى الى ما قى لاز نبول النقد ا فيا فسد فيهالمقد شرم هجيوله فبابق وهذا شرط فاسد وقد بينا هذا لاصل في اليوع وهما بفرقان بيزهدا والاول فيقولان هناك يتمذر تصحيح المقد في حصة المييم ال في تهز البعض • نالبهض • نالفرر ولا يوجد ذلك هنا لانه لا ضرر في تمييز الجارية من الطوق في التسليم أ وكذلك لو اشتراهما بمماثة دينار وشرط الاجل فأشتراط الاجل هنا كاشتراط الخيار وأبو دون الجارية لان المةيد هناك طارئ وقد وجدفي البعض وهوحصة الصرف فلا يتمدى الي ما بق وعند اشتراط الخيار أو الاجل المسد مقارن للمقد وتعد تقرر في الكل معني من حيث ان قبول النقد في البنض يكون شرطا لقبدوله في الباقي وان اشتراهما بخنطـة أو عرض ا واشترط الخيــار فهو جائز لان المقــد ينهما بيم وليس بصرف وكذلك لو اشترى رطلا من نحاس مدرهم واخترط الخيسار فيه نهو جائز لانه ليس بصرف والخيسار جائز في كل 🎚 ماليس بصرف يدى كل يم لا يشترط فيه النبض في المجلس فالصرف مبادلة الانمان بمضها ببض آفق الجنس أو اختنف وقد بينا هذا والله أعلم

🙈 باب البيع بالفلوس 🕱 🕳

واذا اشترى الرجل فلوسا بدراهم وتقد النمن ولم تمكن الفلوس عند البائع فالبيع جائز لأن الفلوس الرائجة نمن كالنفود وقد بينا ان حكم المقد في النمن وجوبها ووجودها معا ولا يشترط قبا بهافي المك بائمها لصحة المقد كا لايشترط ذلك في الدراهم والدنانير وان استقر ض الفلوس من رجعل ودفع اليه قبسل الافتراق أو بعده فهو جائز اذا كان قد قبض الدراهم في المجلس لانهما قد افترقا عن عين بدين وذلك جائز في عين العرف وانما بجب التقابض في الصرف بمقتضى اسم المقد وبيم الفلوس بالدراهم لبس بصرف و كذلك لو افترقا بعد قبض وعند زفر لا بجوز مالم بيين عـدد الفـلوس لان المقد لا تملق بالدانق ولا الدرهم وأنما إ يتعلق بالفلوس فلا مدمن أن تكون مملومة العدد ولا محصل ذلك بتسمية الدانق والدرهم لان الناس قد يستقصون في بيع الله لموس وقد يتماعون ولان الدانق والدوم : كَمْ الوزن ا والفلوس عـددى فيلنو اعتبار ذكر الوزن فيـه بنني ذكر الفلوس فلا يجوز النقد الابييان المددولا يحصل ذلك بتسمية الدانق والدراهم وأبو بوسسف يقول بذكر الدانق والدرهم يصير عدد الفلوس معلوما لان قدر ما يوجد بالدرهم من الفلوس معلوم في السوق فتسمية الدرهم كتسمية ذاك المدد في الاعلام على وجهلا تمكن المنازعة فيه بينهما ومحمد يقول فيما دون الدرهم يكثر الاستمال بين الناس للبارة عما يوجد به من عدد الفسلوس فيقام مقام تسمية ذلكالمدد وفى الدرهم ومازاد على ذلك قلإيستممل هـــذا الافـظ . يوضح الفرق أن || الدانق والدانقين لا يكون معلوم الجنس الا بالاضافة وقد يكون ذلك. ن الذهب والفضة [وغيرهمامن الموزونات فانما يصير مملوما بذكر الفلوس فاقناذلك مقام تسمية المددواما الدرهم فملوم سفسه غير مضاف الى شي فلا بجمل عارة عن العدد من القلوس فلهـ ذا قال هو في الدرهم أفحش ﴿ رجل ﴾ أعطى لرجل درهما فتال أعطني بنصفه كذاداً وأعطني بنصفه درهما صنيرا وزنه نصف درهم فهو جائز لانه جمع بين عقدين بصح كل واحد منها بالانفراد وقال فان افترقا قبل أن يقبض الفلوس والدرهمالصغير بطل في الدرهم الصغير لان المقد فيه صرف وقد امترقا قبل قبض أحد البدلين ولم يبطل المقد في الفلوس لان المقد فيه بيع وان | افترةا قبل قبض أحمد البدلين ولم ينقد النمن حتى افترةا بطل الكل لأسما افترقا عن دين بدينوان كان دفع اليه الدرهم وقال أعطى بنصفه كذا فلسا وأعطني بنصفه درهماصنيرا يكون فه نصف درهم الاحبة فني تياس تول أبي حنيفة يفسد البيع كله وفي تول أبي يوسف وجمد رحمها الله بجوز في الفلوس وببطل في حصـة الصرف لآن المقد فى الدرهم الصغير بفـــد فىالبمضلمني الربانفسد في الكل وقد بيناه في البيوع، قال رضي الله عنه الأصع عندي ان العقد مجوزف حصة الغلوس عندهم جمياً على ما وضع عليه المسئلة في الأصل فاله قال وأعطني بنصفه الباقى درهما واذا تمكر والاعطاء بنعرق العقدبه وفساد أحد العقدين لا وجب فساد الآخر ألارى أن على هذا الوضم لا يكون قبول المقد في أحدهما شرطا للتبول في الآخر أنه هناك ذكر قول أبي بوسف رحمه الله وهناذكر قول أبي حنيفةر حمه الله وقول أبي بوسف وعلل لهمافقال لأبوز ومعناه انهمصنوع من النحاس لابعتاد وزنه فيكون بمزلة الاوابي التي لاباع وزنا ويع ققمة أسيها بقىقىتين بأعياتهما بجوز فكذلك الفلوس واذا اشترى مائةفلس بدرهم فنقد 🏿 الدرهم وقبض من الفلوس خسين وكسدت الفلوس بطل البيع في الخسين النافقة لانهالو كسدت قبل أن يقبض مهاشياً وطل العقد في الكل فكذلك اذا كمدت قبل أن يقبض بعضها عتبارا | للبعض بالكل وعلى قول زفر إذا كانكمينة حتى جاز العقد لاببطل العقدبالكساد لان العقد يتناول عينها والمين باقية بمد الكساد وهو مقدور التسليم ولكنا نقول العقد نناو لهابصة فالنمينة لما بينا انها مادامت رائعة فهي نثبت في الذمة عنا وبالكساد تندم مها صفة النمنية فني حصة مالم 🏿 يقبض انمدام أحد النوضين وذلك مفسد للمقد قبسل القبض وكان صفة المخنية في الفلوس كصفة المالية في الاعيان ولوانده مت المالية بهلاك المبيع قبل القبض أو بتخمر العصير فسدالمقد فهذا مناه تميرد البائع النصف درهم الذي قبضه لفساد المقد فيه وللد شتري أن يشتري منه بذلك النصف الدرهم ما أحب لانه دين له في ذمته وجب بسبب القبض فكان مثل بدل القرض ولو لم تكسد ولكنَّما رخصت أو غلت لم يفسد البيع لان صفة الثمنية قائمة في الفلوس وانما تمتبر رغاثبالناس فيها وبذلك لا يفوت البدل ولا يتعبب وللمشترى مابقي من الفلوس ولا خيار له فيذلك ولو اشترى مائةنس بدرهم فلم بقبضها حتى باعها من آخر بدرهم لم يجز لانه استحق الفلوس دينا فاعا باع الدين من غير من عليه وقد بينا أن المبادلة بالدين من غير من عليه لا يجوز وكذا لو باع الآخر الدرهم قبل ازيقبضه منرجل بفلوسأو غيرها لم يجز لهذاللهنيه قال واذا اشترى مائة فلس بدرهم فلم بقبضها حتى باع من رجل تسمين فاسابدرهم تم تبض تلك الناويه يم نقد لهم السين واستفصل عشرة فهو جائز مستقيم كما لو قبض المائة وهذا لابه | بالمقد الثاني يلتزم الفلوس فيذمته ولايضيف المقد الى دين فيذمة غيره فيكون صحيحاوالرعم انما محصل له على ملكه وضابه فيكون طيباله وان اشترى فا كه أو غيرها بدانق فلوس أو بقيراط فاوس فهو جائز لان ذلك معملوم ولو اشترى شيئا من ذلك بدرهم فلوس كان مثل ذلك في القياس وهو فيالدرهم أفحش ولم ينص على حكم الجواز والفساد هنا وروى هشام عن محمد فيا دون الدرهم اله يجوز وان قال بدرهم فلوس أو بدرهمين لا يجوز وهو اختيار الشيخ الامام أبى بكر محمد بن الفضل البخارى وعن أبى يوسف الم مجوز فى الـكلل فينند يكون العقد واحداً لاهم يتكرر مامه ينعقدالمقد وهو قوله أعطى ولو قال أعطني كذا

فلماً ودرهماً صغيرا وزنه نصف درهم الاقبراطاً كان جائزاً كاه اذا تقابضا قبل أن يتفرقا

لانه قابل الدوهم هنا بما سسى من الغلوس ونسنت درتم الانتيراط فيكون مثل وون الدوهم أ

الصغير من الدرهم بمقاباته والياقي كاه بازاه الفلوس، رجل باع درهما زائدا لا سنق من رجل

قدعلم عيبه بخمسة دوانيق فلس فهو جَ تُو لان خمسة دوانيتريخاس إسم لمانة فاس اذ كان كل ا

عشرين بدانى وبيم الدرهم بمائة فلس صحيح وكذلك ان باعــه سنصف درهم فلوس ودرهم

صغير وزمه داغان آذا تقايضا قبل النفرق لآنه غيابل الدرهم الصغير من الدرهم الريف

مثل وزنه والباقى كله بازاء الفلوس وازباعه اياد نخمسة دوانيتي فضة أو بدرهم نمير قيراط |

فضة لم يجز لانه باع الفضة بالفضة متفاضلا في النهرجة والزيوف من جنس الفضة بخلاف إ

الستوق ولو قال بعني مهده الفضة كذا فلسا فهوجا نزلامهما نوعان مختلفان وازباعه إياه بخسسة 🏿

أسداس درهم أو بنصف درهم لم يجز لان حقيقة ماسمي يقع على الفضة دون الفلوس وان 🏿

كان قد يراد به الفلوس خازا ولكن ذاك لا ينبت الا بالتنصيص على الفلوس لان الحاز

لا يمارض الحتيَّية وعلى هذا لو اشترى شيئاً بدانق أوبدانقين أو بنصف درهم فهذا كله ﴿

يقم على الفضة إلا أن يقرن بكلامه ذكر الفلوس فينند تكون عبارة عن عدد من الفلوس

عجازا وان اشترى بدرهم فلوسا وقبضها ولم ينقد الدرهم حتى كسدت الفلوس فالبيع جائز |

والدرهم دين عليه لان العقد فى الفلوس قد النمى بالقبض وصفة الدرهم لم تتغير بكسادالفلوس

فبق دينًا على حاله وان نقدالدرهم ولم يقبض الغلوس حتى كسدت في القياس هو جا ثر أيضاً ﴿

لان بالكسادلات يرعيها ولا تتعدر تسليهاالا بالمقدوق الاستحسان بطل العقد لغوات

صفة التمنية في الفلوس قبل التبضُّ وعليه أن يرد الدوهم لأنه مقبوض في بده بسبب فاسد

وكذلك لو اشترى فاكرة بالفلوس وقبض ما اشترى ثم كسدت الفلوس قبل أن يتقدها فالبيع

ينتقض استحسانا لانها تبدلت معنى حين خرجتءن أن تكون تمنا وماليتها كانت بصفة

المخيةمادامت رائجة فبفوتها تفوت المالية فلهذا ببطل المقدوير دماقبضه ان كان قائحا أوتبيته إ

ان كان هالكا وبدغن التأخرين وحمهم الله يقول . منى قوله البيع ينتقض أنه يخرج من أن ا

يكونلازما ويتخيرالبائم في نقصه لما عليه من الضرر عند كماد الفادس وقد حصل ذلك

قبل قبضه فيخير اما أصــل المالية فلإيندم بالكــاد فييقى العقد كذلك والأول أصــع لاز. | انمقاد هذا العقد لم بكن باعتبار مالية قائمة بعين الفلوس وانما كان باعتبار مالية قائمة بصفة المخنية | فيها وقد المدم ذلك وعن أبي يوسف أن هنا البيع لا ينتقض بخلاف ما ١١١١ وترى بدرسم ا فلوساً لأن هناك بمد الكساد لابجوز ابتداء ذلك المتد لأمها بالكساد تصير مبيعة وبيع ما ليس عند الانسان لا مجوز وهنا ابتداء البيع بعد الكساد مجوز لان ما قابلها من الغاكمة مبيع فالقلوس الكاسدة بمقابلة المبيم بجوز أن تجمسل تمنا باعتبار آمه عـــدي متقارب كالجوز | وغيره وان اشسترى فاكبةبدانق فنس والدانق عشرون فاسا فلم يرد الفلوس حتى غلت أو رخصت فعايه عشرونفلسا لأن بالنلاء والرخص لاينعدم صفة النمنية وصار هو عند المقد بتسمية الدوانق مسميا ما يوجسه به من الفلوس وذلك عشرون ولو صرح بذلك القسدر لم يتغير المدد بمدذلك بفلاء السعر ورخصه فهذا منله . وأن اشترى فلوسا بدرهم فوجد فيها ا فلسا لا ينفق وقد نقد الدرهم فانه يستبدله لانه بمطلق العقد استحق فلوسا نافسة وان لم 🏿 يستبدله حتى افترقا لم يـطل المقدفيه لان ما بازائه من الدرهم مقبوض كما في الصرف لانه لو 🏿 اشترى دينار بمشرة دراهم تموجد بمض الدراهم زيوفا قبل ألافتراق كانالهأن يستبدله وان لم | يستبدله حتى نفرقالم سطل العقد فهذا قياسه وازلم يكن نقد الدراهم استبدله أيضا ما لم يفرقا لاز الدينيةالي آخر المجلس فيالبدلين عفو وال كانا قد تفرقا وهوفلس لا بجوز معالملوس,جع بمحصته من الدراهم كما في الصرف واذا وجد بمض البدل ستوقا بعد الافتراق بنتمَض القبض فيه | من الاصل وما بازانه غير مقبوض فكان دينا بدين بمد المجلس وان كان يجوز ممه إفي حال ولايجوز | ف حال استبدله في المجلس قبل أن ينفرقا لانه بمنزلة الربوف في الدراهم وقد بينا في الصرف والسلم أنه أذا وجد القليل زيو فاستبدل به في مجلس الرد جاز العقد جُمَلُ اجْمَاعِهما في مجلس الردكاجماعهافي مجلس العقد فهذا قياسهوان استحق منها شي رجع بحصتهمن الدرهم يعني ا اذا كان تقد الدرهم بعد الافتراق لانه بالاستحقاق ينتقضالتبضُّ فيه من الاصل فتين ان الافتراق في ذلك القيدركان عن دين بدين وان استقرض عشرة أفلس ثم كسدت تلك إ الفلوس لم يكن عليه الامثلها في قول أبي حنيــفة قياــا وقال أبو يو ــف ومحمد رحمعها الله قيمتها من الفضة استحسانا لان الواجب عليه بالاستقراض مثل المقبوض والمقبوض فلوس هي ثن وبعد الكـاد يفوت صفة النمية بدليل مسئلة البيع فيتحقق عجزه عن ردمثل ماالتزم |

يستقرض إلا المحتاح وقد يتصدق على غير الحتاج ثم الأصل فيه أن ما يكون مضمومًا ﴿ بالمثل على النَّاصب والمستملَّك له بجوز استقراضه لان المقبوض بحكم القرض مضمون بالمثل | ن فم ير الحيال الزيارة والنقصان وما يكون مضموناً بالنيمة لإيجوز الاستقراض فيــه لان طريق معرفة القيمة الحزر والظن فلا نثبت به الماثلة المتسبرة في القرض كما لاتثبت به 🏿 الماثلة المشروطة في مال الربا وأصل آخر وهو أن القرض في منى الدارية لان ما يسترده | المقرض فى الحكم كانه عين ما دفع اذ لو لم يجمل كذلك كان مبادلة الشيء بجنسه نسيئة ا وذلك حرام فكل ما محتمل حقيقة الاعارة تماينتفع به مع بقاء عينه لا مجوز افراضه لان اقراضه لا يثبت ملكا صحيحاً في عيه وكل ما يتأتى فيه الاعارة حقيقة بمالا ينتفع به الامع بقاء عينه فاقراضه واعارته سـواء لان منافعه لا تنفصــل عن عينه فاقراضه واعارته تمليك لىينــه واذا ثبت هــــذا فنقــول الاقراض جائز فى كل مكيــل أو موزون وكذلك فى ﴿ المدديات المتناربة كالجوز والبيض لانها مضمونة بالتلواغا مختلفون في افراض الخبز فالمروى عن أبى حنيفة أن ذلك لا بجوز وزنا ولا عددا وعن أبى يوسف بجوز وزنا ولا بجوز عددا وعند محمد اله بجوز عددا قال هشام فقلت له وزنا فرأيته نفر من ذلك واستعظمه وقال من منمل ذلك وأما السلم فى الخبر فلا بجوز عند أبى حنيفة ولا يحفظ عهما خلاف ذلك ومن أصحابنا رحمهم الله من يقول بجوز عندهما على قياس السلم فى اللحم ومنهم من يقول لايجوز ﴿ لما علل به في النوادر عند أبي حنيفة قال لانه لايوقف على حــده ممناه انه يتفاوت بالعجن || والنضج عند الخبز ويكون منــه الخذيف والثقبل وفى كل فوع عرفلايحصل ذلك بالاخر وما لايوقف على حده لا بجوز السلم فيه ثم لهذه العلة افسد أبُّو حنيفة الاستقراض فيه لان 🏿 السلم أوسع من الفرض حتى مجور السلم في النياب ولا يجوز الاستقراض فاذا لم يجز السلم | فى الخليز لمحمداً المدى فلأن لا يجوز الاستقراض أولى وأبو يوسف بقول الخيز موزون عادة | والاستقراض في الموزونات وزنا بجوز وقسد بينا فى البيوع أن استقراض اللحم وزنايجوز | فكدلك الخبز ولابجوز عدداكانه متفاوت فيه الكبير والصنيرومممدجوز استقراضه عددا لآنه صنع الناس وقد اعتادوه وقد نقل ذلك عن ابراهيم أنه سـْل عمن استقرض رغيفا فرد | أصغرمنــة أو أكبر قال لا بأس به وهو عمــل الناس قال الــكرخي وانما استعظم محمد قول | فيلزمه قيمته كما لو استقرض شيئا .ن ذوات الأمثال فانقطع المثل عن أيدى الناس بخلاف ما اذا غاً . أو رخصت لاز صنة الشية لا تعدم ذلك ولكن تقير تغيروغائب الناس فيها ﴿ وذلك غير معتبركما في البيع وأبو حنيفة يقول الواجب في ذمته مثل ما قبض من الفلوس || رسو تأدر عني تسنيمه فلز يَلْزمه ردتي كاادا غلت أو رخصت وهذا لانجواز الاستقراض] فى الفلوس لم يكن باعتبار صفة النمنية بل لكونها من ذوات الأمثال ألانرى ان الاستقراض جائز في كل مكيل أو موزون أو عددى متقاربكالحوز والبيض وبالكساد لم يخرج من ا ان يكون من ذوات الامثال مخلافاليـع فقد بينا أن دخولما في العقد هناك باعتبار صفة | النميــةوقد فات ذلك بالكســاد يوضعه أنّ بدل القرض في الحـــكم كانه عين المتبوض اذلو لم | بجسل كذلك كان مبادلة الشي مجنسه نسيئة وذلك لا بجوز فيصير ^من هذا الوجه كانه غصب ا منه فلرسا فكسدت وهناك برأ بردعيم افهنا أيضا ببرأ برد مثلها نم عند أبي بوسف اذا وجبت القيمة فانحما تعتبر قيمتها من الفضة من وقت القبض وعند محمد اذا وجبت القيمة فأنما يعتبر فيسها بآخر يوم كانت فيه واثجة فكسدت وهذا بناه على ماذا أناف شيئا من ذوات الامثال فانقطع المثل عن أمدى الناس فهناك عن أبي يوسف يعتبر قيمته وقت الانلاف وعند محمد | بآخر يوم كان موجودا فيه فانقطع وقد يينا هذا في كتابالنصبوان استقرض دانق فلرسا | أونصف درهم فلوس فرخصت أوغلت لم يكن عليـه الامثل عــدد الذي أخذ لازالضاز يلزمه بالقبض والقبوض على وجــه القرض مضمون عشــله وكذلك لو قال أقرضني دانق || حنطة فاقرضه ربمع حنطة فعليه أن برد مثله باعتبار القبض ولا معتبر بتسمية الدانق فيه وكذلك لو قال أترضى عشرة دراهم بدينار فأعطاه عشرة دراهم فعليه مثلها ولا ينظر الى غلاء الدراهم | ولا الى رخصها وكذلك كل ما يكال أو يوزن فالحاصل وهو ان المتبوض عليه وجه الثرض | مضمو ذبالمثل وكل ماكان من ذوات الامثال يجوز فيه الاستقراض والقرض لايتملق بالجائز | من الشروط فالفاسد من الشروط لابيطله ولكن يلنو شرط رد شئ آخر فعليه أذيرد مثل المُقبَوضُ وكذلك مايمد من الجوز والبيض وان افترض الجوز بالكيل فهو جائز لانه يكال | نارة وبمد أخرى وقد بيناجواز السلم في الجوز كيلا وعدداً وما فيه من خلاف; فر فكذلك حكم القرض فيهوالاقراض جائز مندوباليه لقوله صلى الله عليه وسلمالقرض مرتين والصدقة مرةً وقال صلى الله عليه وسلم الصدقة بعشر أمثالها والقرض بْمَانيةْ عشر وقيل ممناه انه لا ﴿

الأقرآن فيه وأما الحديث فانما استقرض رســول الله صلى اللّـعليه وسلم ليبت المــال-حتى أ روى أه نضاد من ابل الصدقة وما كان يقضى ما استقرضه لنفسه من ابل الصدقة وبيت المال ينبت له وعليمه حتوق مجهولة وقبل كان استسلف في الصدقة بكرا فان الاستسلاف والاستقراض يتفاوت نم لم تجب الزكاة علىصاحبه المال فرده بعد ما صار رباعيا وقيل هذا | كان في وقت كان الحيوان مضمونا بالنل نم انتسخ ذلك كما بيناه في أول النصب فان قبض ﴿ الحيوان بحسكم القر ضوجب عليـه رده ولو باعه نفذيمه وعليه ضمان قيمته لان المقبوض بمكم قرض فأحد بنزلة المتبوض بحسكم بيع فاسد اذ الفاسد معتبر بالجائز لاله لا يمكنه أن يجمل الفاسد أصلا في معرفة على لان الشرع لا يرد به فلابد من اعتباره بالجائز وكذلك المقار والنياب الاستقرا ض فيها كالاستقراض في الحيسوان وفرق عاؤنا رحم الله بين السلم أ لا حالاً وحقيقة المني فيه أن المتبر في السنم فيه اعلام المالية على وجه لاستي فيه تفاوت إلا ا يسيرا ليكوز المقصود بالعتد معلوما للعاقدوذلك في انبياب بذكر الوصف ممكن اما في باب القرض فالشرط اعتبار الماالةفي العين المقبوضةوصفةالمالية وذلك لا يوجدفي الثياب بدليل أثها لانضمن بلثل عندالاستهلاك فلهذا لا يجوزالاستقراض فيها وكذلك لا يجوز افراض الخاشب والحطب والقصب والرياحين لرطبة والبقول لانها مضمونة بالقيبة عندالاستهلاك فاما الحناه والوسمة والرباحين اليابسة التي تبكال لابأس باستقراضها لانها مضمونةبالشيل عند الاستهلاك هولا نجوزالاجل في القرض معناه أنه لو أجله عند الإقراض مدة مملومة | أو بمد الاتراض لا ينبت الأجــل وله أن يطالبه به في الحان وعند مالك ينبت الأجل في ا القرض لامه دين لا يستحق قبضه في المجاس فيجوز التأجيل فيه كالمنن والأجرة بدل عليه ﴿ ان اتناجيل احفاط المطالبة الى مدة واحقاط المعالبة ببدل القرض لا الى غابة بالذبرا مصيح فالتأجيــل فيه أولى أن يصع ولنا فيه طربقان أحــدهما أن المقرض متبرع ولهـــذا لايصهم إ الاقراض تمن لا بملك التبرع كالمبد والمكانب فلو لزم الاجل فيه لصار التبرع . از ماللنبرع شيئاً وهو الكف عن المطالبة الى مفى الأجل وذلك يناقض موضوع التبرع وشرط ما ﴿ يناقض موضوع المقدبه لايصح كذلك الحاقه به لايصم فلهذا لايلزم الاجل فيه وان ذكر بمد المقــد والتاني أذالقرض بمنزلة العاربة على ما قرر نا وَالتوقيت في العاربة لا يلزم حتى ان

من يقول لا بجوز استقراضه الا وزمًا لأنه لا بجوز الاستقراض فيهوزمًا وهذا لان إعلامه أ بالوزن أبلغ من إعلامه بذكر المدد فاذا جازعنده الاستقراض فيه عددا فلان بجوز وزنا أولى ومن أصحابنا رحمهم لله من قال بل استعظم جواز استقراضه وزنا لاذ الفرنس فيهما تالم إ أبو حنيفة أنه لا يوقف على حــده وانمــا ترك هذا القياس محــد لتمــارف الناس وذلك في استقراضه عددا فبق استقراضه وزناعلى أصل النياس وأما الحيوان فلإيجوز استقراض شئ منه عندنا وقال الشافعي يجوز ذلك الافي الجوارى لما روى النبي صلى الله عليه وسلمانه | استقرض بكرا ورد رباعيا وقال خيركم أحسنكم قضاء ولان الحيوان نما يتبت دينا في الذمة اما عندى فى السلم وعند الكيل فى النكاح وأخلع والصلح فى دم العبد فيجوز استقراضه كالمكيل والوزون وهذا لان الفرض موجبه مَلك المقبوض بمينه وثبوت مثله فى الذمة | والحيوان محتمل فلماكان ذلك محلا أوجبالقرض كان الاستفر ضجاثرا إلا أزفى الجواري لا أجوز الاـ تقراض كما لا أجوز الــلم على أحد القولين وعلى النول الذي بجوز الــلم نيه القرق أن المقصود في الجواري ملك المتمة وعقد الماوضة مشروع لأسات ملك انتمة وأما] القرض فبمذل بطريق النبرع وملك المنعة لا يثبت بطريق النبرع ولا مدخسل للتبرع فيه فلهذا لايجوز فيهالاستقراض مخلاف سائر الحيوانات فأنماهو المقصود لمايمىل فيهالبدل ويتبت بطريق النبرع فيجوز استقراضه .وحجتنافي ذلك أن هذا غير مضمون بالتيمة على مسملكه فلا مجوز استقراصه كالجوارى ولهذا تبين اله لا يمكن أسات الحيوان دينا في الدمة عقابلةما ا هو مال مم اعتبار الممادلة في المالية لانهلايصار فيالمستهلكات الى القيمة الا عند تعذر ابجاب المثل وموجب القرض بوت المثل في الذمة بشرط الممادلة في المهاثلة فاذا تعذرذلك في الحيو إنِّ أ لم بجز استقراضه وبه فارق ثبوت الحيوان في الذمة بدلاعما ليسبمال لان ذلك لبُّسْ شرطً المادلة في الماثلة مع أنه لا ينبت في الذمة ثبونا صحيحاحتي لو أناها بالنيمة أجبرت على قبوله | ولا مدخل لذلك في القرض ابتداء وعذره في الجوارى فاسد لان المقصود ملك العين والمالية | وذلك يسل فيه البدل ويثبت بطريق التبرع ألا ترى أن المكالمين والمالية يثبت فيهابدون ملك المنفمة وهو ما اذا كانت أخته من الرضاعة أو منكوحة النير ولان الحيوان تنفصل الاعارة فقيما تنفصل المنفعة فيـه عن السين تتأتى حقيقـة الاعارة فلا حاجـة الى تصحيح | وعليه مثلها وهو اشارة لما بينا فأنه اذا اشترى جارية وجب تمنها في ذمته وقد جوز له المعير 🎚 الانفاع تلك الدراهم في حاجته وقضاء الدين من حاجته فكان له أن يقضي الدين بها على ا أن يضمن مثلها فا. الاواني من الذهب والفضة والجواهر وغيرها فلبست بقر ضروا كمنها ا عوار لأنَّ منافعها تنفصل عن عينها ولا يتمذر حكم الاعارة فيها حتى لو باعها المستمير لم 🏿 مجز بيمه فيها وكذلك اللالئ و لا كارع والرؤس لا تجوز اقراضها والله أعلم

- على باب القرض والصرف فيه ﷺ۔

قال رحمه الله روي عن زينب امرأة عبد الله بن مسمود رضى الله عهما قالت أعطاني ا رسول انةصلي الله عليه وسلم أحدا وخمسين وسقا من نمر خيبروعشر بن وسقا.ن شميرفقال لي عاصم بن عدى أعطيك تمرا هنا وآخذ نمرك بخبير فغالت لا حتى أسئل عن ذلك فسألت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فنهانى عنه وقال كيف بالضمان فيما بين ذلك وبه نأخذ فان هذا ان كان بطريق البيع فاشتراط ابفا. بدلله حمل ومؤنة في مكان آخر مبطل للبيع وهو مبادلة | التمر بالنمر نسينة وذلك لايجوز وانكان بطريق الاستعراض فهسذا قرضجر منفعة وهو إ اسقاط خطر الطريق عن نفسه ومؤنة الحل ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرض | جر منفعة وسماه ربا وعن محمد بنسير بن قال أقرض عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبي بن كعب رضي السَّعنه عشرة آلاف درهم وكانت لابىرضي الله عنه نخل بمجل فأهدى أبي بن كعب ا رضى الله عنه رطبا لممر رضى الله عنه فرده عليــه فلقيه أبي فقال أظننت اني أهديت اليك لأجل مالك ابمث الى مالك فخذه فقال عمر لابى رضى الله عهما رد علينا هديتنا وبه نأخذ 🏿 فان عمر رضي الله عنه أغارد الهدية مع أنه كان يقبل الهدايا لانه ظن أنه أهدى اليه لاجل | ماله فكان ذلك منفعة القرض فذا أعلمه أبي رضى الله عنــه انه ما أهـدى اليه لاجـل ماله ا قبل الحدية منهوهذا هو الاصلولهذا ثلنا ان المنفعة اذاكانت مشروطة في الاقراض فهو 🏿 قرض جرمنفعةوان لم تكن مشروطة فلا بأس به حتى لورد المستقرض أجودتما قبضه فان كان 🏿 ذلك عن شرط لم يحــل لأنه منفعة القرض وان لم يكن ذلك عن شرط فلا بأس به لانه | أحسن فى نضاء الدين وهومندوب اليه. بيانه فى حديث عطاء قال استقرض رسول الله ا صلى الله عليه و-لم من رجل دراهم فقضاه وأرجح له فقالوا أرجعت فقال صلى الله عليــه وسلم أ

المدير وان وقته سنة فلهأن يسترده من ساعته فكذلك الأجل في القرض وبه يتبين الجواب عن فوله هو دين لأذبدل القرض في الحكم عين المتبوض اذ لوجعل دينا على الحقيقة كان بدلاً عن المتبوض في الحكم فيكون مبادلة الثي، نجسه نسينة وهــ لما تخلاف الابرا. لابه 🏿 يأتدبراء يزن منكه وارالة أنملات بانتبرع صحيح فاما بالفرض فلايزيل ملكه فلو ازم الأجل فيه لكازيلزمهالكن عن المطالبة علكه الى مضى الأحل وهو مخالف لموضوع التبرع فاما ﴿ التأجيل فى بدل النصب والمستهلك فيجوزعندنا ولا مجوز عند زفر والشانعي رحمها الله أما مع الشافعي فالكلام بنبني على أصل وهو ان عنــده الاجل لا بنت في ثيء من الديون إلاّ بالشرط في عقد المعاوضة حتى قال لو أجــله في النمن بمد البيع لا يثبت الأجل لأن الشرط انما يعتبر في ضمن العقد اللازم إما منفردا عن العقد فلا يتعلق بعالمازوم ولكمنا نفول ما كان دينا على الحقيقة اذا لم يكن مستحق النبض في المجلس فاسقاط القبض فيــه بالابراء صحيح فكذلك بالتأجيل امازفو فهو يقول المستهلك مضمون بالثل كالمستقرض فكما لايلزم الأجل فيالقرض فكذلك في بدل النصب وهذا لأن المتبر فهما المادلة فيصفة المالية وبين الحال والمؤجل تفاوت في المالية معنى فالتأجيل فيه بمنزلة النزام رد أجود ممانبض أو أزيف أو اردأ 🏿 منه وذلك لا يكون ملزماه وجمه تولنا ان بدل السمالك دين في الدمة على الحقيقة فاشتراط الأجل فيه يلزم كسائر الديون بخلاف المستقرض فانه في حكم العين والقرض بمنزلة العارية | كما يبنا ولهذا قال أبو بوسف ان الملك لايثبت للمستقرض في السين بنفس القبض والمقرض | أحق باسترداده مالم يخرجه المستقرض عن ملكه ولكنا تقول المستقرض يملك الدين | بالقبض لانه علك المنفعة وصفعة المكيل والموزون لانفصل عن العين فاذا بملكانعين التحق أ بسائر أملاكه وكان الخيار في تعيين مابرده الى المستقرض وهــذا لانه دبن في ذمته صورة | وقد جمل كالمين حكما فلاعتبار أنه دبن صــورة جملنا اختيار محل القضاء الى من في ذمته ولاعتبار أنه عين حكما قلنا لا يلزم فيه الأجل وعارية الدراهم والدنانير قرض للاصل الذي ماناان القرض بمنزلة العاربة والعاربة في كل مالا تبكن الانتفاع به الا باستهلاك لعينه يكون ا قرضاوهذا لأنَّ المعير مسلط المستميِّر على الانتفاع بالمستمار عَلَى أنْ برده عليه وفيا مجوز فيه **ا** القرضالنفعة لانفصل عن العين فيكون بالاعارة مسلطاً له على استهلاك العين في حاجته على | أن يردُ عليه مثله وذلك انراض ه قال ألا ترى أن المستمير للدّراهم لو اشترى جارية كانت له ﴿

وعليه مثلها وهو اشارة لما بينا فاله اذا اشترى جاربة وجب نمها في دمته وقد جوز له المعير الاستاع بتاك الدراهم فى حاجته وقضاء الدين من حاجته فكان له أن يقضي الدين بها على أن يضمن مثلها فا. الاواني من الذهب والنصة والجواهر وغيرها فلست بقرض، الكشا عوار لا ن منافعها شفصل عن عبها ولا يتمذر حكم الاعارة فيها حتى لو باعها المستعير لم يجز بيمه فيها وكذلك اللالى و لا كارع والرؤس لا يجوز افراضها والله أعلم

- على باب القرض والصرف فيه ﷺ ـــ

قال رحمه الله روي عن زينب امرأة عبد الله من مسمود رضي الله عهما قالت أعطاني رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم أحدا وخمسين وسقا من نمر خيبروعشر بن وسقا.ن شعير فقال | لي عاصم من عدى أعطيك تمراهنا وآخذ تمرك بخيبر فغالت لاحتى أسئل عن ذلك فسألت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فنهاني عنه وقال كيف بالضمان فيما بين ذلك وبه نأخذ فان هذا ان كان بطريق البيع فاشتراط ايفا. بدلله حمل ومؤنة في مكان آخر مبطل للبيع وهو مبادلة | الغمر بالتمر نسينة وذلك لايجوز وانكان بطربق الاستعراض فهسذا قرضجر منفعة وهو إ اسقاط خطر الطريق عن ننسه ومؤنة الحل ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرض جر منفعة وسماه ربا وعن محمد بن سير بن قال أقرض عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبي بن كعب ا رضي اللَّه عنه عشرة آلاف درهم وكانت لا بى رضى الله عنه نخل بمجل فأهدى أبي بن كعب رضى الله عنه رطبا الممر رضى الله عنه فرده عليـه فلتيه أبي فقال أظننت اني أهديت اليك لأجل مالك ابمث الى مالك غذه فقال عمر لابى رضى الله عنهما رد علينا هديتنا وبه نأخذ | فان عمر رضي الله عنه انمارد الهدية مع أنه كان يقبل الهدايا لانه ظن أنه أهدى اليه لاجل ماله فكان ذلك منفعة القرض ظما أعلمه أبي رضي الله عنـه انه ما أهـدي اليه لاجـل ماله | قبل الهدية منهوهذا هو الاصلولهذا قلنا أن النفعة أذا كانت مشروطة في الاتراض فهو | فرض جرمنفىةوان لم تكن مشروطة فلا بأس به حتى لورد المستقرض أجودتما قبضه فان كان 🏿 ذلك عن شرط لم يحسل لا به منفعة القرض وان لم يكن ذلك عن شرط فلا بأس به لانه | أحسن في قضاء الدين وهومندوب اليه . بيانه في حديث عطاء قال استقرض رسول الله ﴿ صلى انة عليه و-لم من رجل دراهم فتضاه وأوجع له فقالوا أرجعت فقال صلى الله عليــه وسلم 🌡 الممير وان وقته سنة فلهأن يسترده من ساعته فكذلك الأجل في القرض وبه يتبين الجواب عن نوا؛ هو دين لأنبدل القرض في الحكم عين المتبوص ادلوجمل دينا على الحقيقة كان مدلاً عن المقبوض في الحكم فيكون مبادلة الشيء نجنسه نسينة وهـ ذا خلاف الابرا. لابه ا بالأبراء يز ل مذكه وأزاله الملك بالتبرع صحيح فاما بالقرض فلانزيل ملكه فلير ثرم الأجل فيه لكاذيلزمهالكن عن المطالبة بملكه الى مضى الأجل وهو مخالف لموضوع النبرع فاما ا التأجيل فى بدل النصب والمسهلك فيجوز عندنا ولا مجوز عند زفر والشانعي رحمها الله أما مع الشافعي فالكلام ينبني على أصل وهو ان عنــده الاجل لا يثبت في ثيء من الديون إلّا بالشرط في عقد المعاوضة حتى قال لو أجــله فىالنمن بعد البيم لا ثبت الأجل لأن الشرط | انما يعتبر في ضمن العقد اللازم إما منفر دا عن العقد فلا يتعلق به اللزوم والكننا نقول ما كان دينا على الحقيقة اذا لم يكن مستحق النبض في المجلس فاسقاط القبض فيمه بالابراء صبيح فكذلك بالتأجيل امازفر فهو يقول المسهلك مضمون بالثل كالمستمرض فكما لايلزم الأجل فيالقرض فكذلك في بدل النصب وهذا لأن المتبر فهما المادلة فيصفة المالية وبين الحال والمؤجل نفاوت في المالية معنى فالتأجيل فيه بمنزلة النزام رد أجود ممانبض أو أزيف أو اردأ 🏿 منه وذلك لا يكون ملزماه وجــه قولنا ان بدلالمسملك دين في الذمة على الحقيقة فاشتراط الأجل فيه بلزم كسائر الديون بخلاف المستقرض فانه في حكم الدين والقرض بمنزلة العارية | كما يبنا ولهذا قال أبو يوسف ازاللك لايثبت للمستقرض في العسين بنفس القبض والمقرض أحق باسترداده ما لم يخرجه المستقرض عن ملكه ولكنا تقول المستقرض بملك المين | بالقبض لانه علك المنمة ومنفعة المكيل والموزون لانفصل عن العين فاذا بملك انمين التحق أبسائر أملاكه وكان الخيار في تعيين مايرده إلى المستقرض وهــذا لانه دين في ذمته صورة وقد جمل كالمين حكمًا فلاعتبار أنه دين صــورة جملنا اختيار محل القضاء الى من في ذمته ولاعتبار أنه عين حكما قلنا لايلزم فيه الأجل وعارية الدراهم والدنانير قرض للاصل الذي علناان القرض بمنزلة المارية والمارية في كل مالا ينكن الانفاع به الا باستهلاك لسينه يكون 🏿 قرضاوهذا لأن المير مسلط المستمير على الانتفاع بالمستمار على أن يرده عليه وفيا يجوز فيه القرض المنفعة لانفصل عن الدين فيكون بالاعارة مسلطا له على استهلاك الدين في حاجته على ا أن يرد عليه مثله وذلك انراض ه قال ألا ترى أن الستمير للدراهم لو اشترى جارية كانت له |

رحمه الله لا بأس بأن يقضي أجود من دراهمه اذا لم يشترط ذلك عليه وقد روى أن ابن عمر | رضي الله عهما كان بضَّلَه وبه نأخــٰذ وتأويل كراهــة ابن مسعود رضي الله عنه ان الرجل أعا فعل ذلك لأجيل الفرض فلهذا كرهه وقد رد عمر رض الله عنه المدية مِثل هذارين || صلة بن زفر قال جاء رجل الى ابن مسمود رضي الله عنه على فرس بلقاء فقال أنه أوصي الى 🏿 فى يتم فنال عبد القرضي الله عنه لا تشتر من ماله شيئا ولا تستّر من منه شيئا وبه تأخذ فقول ليس الكيصي أن يستقرض من مال اليتيم لانه لا يقرض غيره فكيف يستقرضه اغسه وهمذا لانالاتراض برع فلا بحتمله مال البتم ويظاهر الحديث يأخذ محمدرحه القدنيقول اذا اشترى الوصى من مال اليتيم لنفسه شيئاً لا مجوز ولكن أبا حنيفية بقسول مراده اذا | المة ي عنل القيمة أو أقل على وجه لا يكون فيه منفية ظاهرة لليتيم لان مقصوده من هذا الامر له أن بني النهمة عن نفســه وعن عطاء رحمه الله أن ابن الزبير رضي الله عنه كان يأخذ بمكة الورق من التجار فيكتب لهم الى البصرة والى الكوفة فيأخذون أجود من ورقهم قال عطاه فسألت ابن عباس رضي الله عنه عن أخذهم أجود من ورتهم فقال لا بأس بذلك مالم يكن شرطا ومه نأخد فنتول المنهى عنه هي النفية المشروطة اما اذا لم تكن مشروطة 🏿 فذلك جائز لانه مقابلة الإحسان بالإحسان وانما جزاء الإحسانالإحسان وكذلك قبول هدية والجابة دعوته لا بأس به اذا لم يكن مشروطا وعن ابن عباس رضي الله عهماانه كان يأخذ الورق عكة على أن يكتب لهم الى الكوفة بهاو أو يل هذا عندنا الهكان عن غير الشرط فاما اذاكان مشروطا فدلك مكروه والسفانح التي تنعامله الناس على هذا ان أفرضه بغيرشرط وكتب له سفتعة بذلك فـلا بأس به وآن شرط في القرض ذلك فهو مكروه لانه يسـقط بذلك خطر الطريق عن نفسـه فهو قرض جر منفسة ٥ رجل باع من رجل عبدا شن مسمى الى شهر على أن يوفيه اياه عصر آخر عينه فالبيع جائز لان الثن معلوم والاجل معلوم بالمدة الاان فبما لاحمل له ولا مؤنة بطالبه بالنسايم حيث يجمده بمدمضى الاجل وفيما لهحل ومؤنه لا يطالبه مهالا في الموضم الشروط لان الشرط معتبر اذا كان مقيدا غير معتبر اذا لم يكن مقيدا وهذا بخلاف القرضَ فان المستقرض مضمون بالمثل فلا بجوز فيه شرط الايفًا، في مكان آخر ولان اشتراط مكان النسليم كاشتراط زمان النسليم لان النسليم لا يتأتى الا يمكان وزمان وشرط الزمان في القرض للنسايم لا يلزم وهو الأجــل فكذلك ا انا كذلك نزن فاذا جاز الرجحان لهمن غير شرط فكذلك صفة الجودة قالوا وانما يحل ذلك عند عدم الشرط أذا لم يكن فيهعرف ظاهر أما ذاكن يعرف أنه فعل ذلك لاجل الترض فالتحرز عنه أولى لان المروف كالشروط والذي يمكي أنه كان لابي حنيفة على رجل مال | فاناه لمطالمه فام يقف في ظل جدار دو وقف في السرس لا أسال له لإن أو حسيفة كان اقته من ذلك فان الوتون في ظل جدار النسير لا يكون النفاعا بملكه كيف ولم يكن مشر وطا ولا مطاوبا ودكر عن الشــمي آنه كان يكره أن يقول الرجل للرجل أترضى فيقول لاحتي ابمك وانحا أرادبهذا آبات كراهة العينة وهوان يبيعه مايساوي عشرة بخسة عشر ليبمه المستقرض بعشرة فيعصل للمقرض زيادة وهذا ومعنى قرضجر منفعةو لاقراض مندوب اليه في الشرع والفررحرام الا ان البخلاء من الناس تطرقوا بهذا الى الامتناع مما يدنو اليه | والاندام على ملهوا عنه من الغرور وسحوه ورد الانر اذا تبايتم بالمين واسمتم اذباب البقر ذللَّم حتى يطمع فبكم وعن ابن عمرو الحسن رضي اللَّه عسماقال في الرجل يكون له على الرجل دراهم فيمطيه دنانير بأخذها فيمتها فيالسوق وهذا لان عند اختلاف الجنس لا بظهر الربا بخلاف مااذا كان الجاس واحداكما ذكر ذلك عن الشعبي وعن عبد القدس عمر رضي الله عنهما أذرسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عناب بن أسيد رضى الله عنه الى مكم وقال انههم عن شرماين فى بيسع وعن بيع وسلف وعن بيع مالم يقبض وعن ربح مالم يضمن وبه أخذوصفة الشرطين في البيم أن يقول بالنقد بكذا وبالنسائة بكذا وذلك غير جائز والبيم مع الساف أن | يبيم منه شيأ ليقرضه أو يؤجله في النمن ليعطيه على ذلك ربحا وبيم ما لم يقبض عام دخله ا الخصوص في غير المبيع من الصداق وغيره وظهر أن المراد النهى عن البيع مع بقاء الغرور في | الملك المطلق للتصرف وذلك في المنقول دون العقار وقد بيناه في البيع وعن ربح مالم يضمن هو في منى هذا فان المبيع قبل القبض لبس في ضان المشترى فيها يحصل فيه من الربح لا يطب له هوزاد في بعض الزوايات عن يسع مالبس عنده يدى ما ليس في ملكم بياله في حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه أنه قال لرسول الله ني ربمـا أدخل السوق فاستجيد السلمة ثم أذهب فابيم أثم ابناعها فغال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سع ما ليس عندك | وعن الشبي قال أقرض عبدالله بن مسود رضي الله عنه رجلا دراهم فقصاد الرجل من جيد عطائه فكره ذلك ابن مسمود رضى الله عنه فقال لا الامن عرضه مثل دراهمي وعن عامر لان الدين لا يتمين إلا بقبض مال عين وذلك لا تحصل بالنَّمض بالذَّمة فلا يخرِج به من أنَّ ا يكون دينا بدين فيكون هذا افتراقا عن دين بدين وان أقرضه ألف درهم فأخذ بها كفيلا أثم صالح الكفيا, الطالب على عشدة دنانير وقرض البياز لان الكنيل تأثيب المرسن ويثبت فى ذمته ماهو في ذمةالاصيل وصلحه .مالاصيل جائز على الدنانيربشرط التبض في المجلس | فكذلك مع الكفيل ثم الكفيل برجع على الاصيل بالدراهم لأنه بالصلح ملك ما في ذمته ولو ملكه بالاداء أو بالهية رجم به على 9 صــل فكذلك اذا ملكه بالصلح ولو صالحه على | مائة درهم لم يرجع على المكفول عنــه إلا بمائة درهم لان الطالب هنا بتبرأ عمــا زاد على أنة والكفيل لا يتعلك المكفول به بالابراء فلا يرجع الابقـدرما أدى والطالب له أن برجع بتسمائة على المكنول عنه ﴿ قال الشيخ الامام الآجــل أُوبِكُر محمدين الفضل ﴾ لم يذكُّر فضل رجوع الطالب على المطلوب هنا وانما ذكره في موضع آخر . ووجه ذلك أنَّ ا الصلح مع الكفيل على مائة درهم بمنزلة ابراء الطالب عن الباق وبراءة الكفيل لا توجب براءة الآصيل فكان للطالب أن يرجع بالنسمائة الباقية لهذا خلاف الاول فني الصلح هناك منى المبادلة لاختلاف الجنس فيصير به متملكا جميع الالف ولا مبادلة هنا فان مبادلة المائة | . العلالف وباه قال ولو ان المكفول عنمصالح الكنفيل قبل أن يؤدي الكفيل المال الىالطالب أ على عشرة دنانير ودفعها اليه كان جائزا لان بالكفالة كما وجب المال للطالب على الكـفـيل وجب للكفيل على الاصيل ولكمنه مؤجل الى أن يؤدى والصلح عن الدراهم المؤجلة على دنانير صحيح بشرط القبض في المجلس فائ أدى المكفول، والدراهم بعد ذلك رجم به على الكفيل الا أن يشاء الكفيل أن يرد الدنانير التي أخذ لانه انما اعطاً. ليسقط مطالبة | الطالب عنه وخسقط فله أن برجع به عليه كما لوأعطاه جنس المال ثم الكفيل صار مستوفيا | منه الدراهم بطريق الصلح ومبنى الصلح على الانمماض والتجوز بدون الحق فاذا من لزمه الرد نخبر بين أن يرد المقبوض بعينه وبين أن يرد ما صار مستوفيا بالقاصة من الدراهم ولو 🏿 كانصالحه على مائة درهم لم يرجع عليه الا بها لان مازاد على المائة الكفيل مبرئ للاصيل وفى للاثة مستوف فلا يلزمه إلا رد ما استوفى و إذا أقرض الرجل الرجل أان درهم وقبضها منه وأمره أن يصرفها له فصرفهاله بالدنانير فلا مجوز على الطالب لانه لادين عليه فان رضي الطالب أن يأخذ الدنانير ففعل ذلك فهو جائزكما لو اسبدن معه دراهم القرض بالدنانير هكذا

شرط المكان غلاف البيع فان لم بين في البيع.مدة الاجل والمسئلة محالها ففياله حل ومؤنة | العقمة فالمد وصورته أن يبيه العبد بجنعة موصوفة بالكوفة على أن يسلمها بالبصرة فهذا شرط أجل مجهول لأن تميين مكان التسلم فباله حمـل ومؤنة ستبر ولا يلز.ه النسليم | بأتيا ملك المكان واما مالاحملة ولامؤنة فكذلك الجواب فيظاهر الروابة لاشتراطه الأُجل الحِمُول لنفســـه إلا أن يأتى ذلك المكان وعن أبي يوسف انه يجوز العَـــــد ويطالبه | بالنسليم في الحال لأن النسليم فيالاحمل له ولا مؤنَّه لاتقيد بالمكان الذَّكور ومنى الاجل فى ضمنه فاذا لم يثبت كان النمن حالا واذا أترض الرجل الرجل الدراهم ثم صالحه منها على | أقل من وزمها فهو جائز لأنه قبض البعض وابرأه عن البعض وكل واحد منهما صحيح في إ الكل فكذلك في البمض فاز فارقه قبل أن بعطيها لم ببطل الصلح لانه لايتمكن في هذا النصرف منى المادلة وصعةالابراء لانستدى الفبض وهذا بخلاف مالو صالحه على أن أجله | فيها شهرا لأن التأجيل بمدالاقراض كالمقرون بالاقراض والمعنى الذي لاجله لايلزم الأجل اذا اقترن بالاقراض أنه بمنزلة السارية فهو موجود في التأجيل بســـد الاقراض وأن صالحه على عشرة دنانير فهو جائزاذا كان بدا بيد لنمكن معنى المبادلةفي هذا الصلح بسبب اختلاف الجنس فاذاقترقا قبل قبض الدنانير بطل الصلح وان افترقا بمد ماقبض بمضها يبرأ منحصة المقبوض وعليه رد ما بقى من الدراهم اعتبارا للبعض بالسكل وان صالحه منها على ذهب تبر أومصوغ لابعلموز مجازان قبضه قبل الافتراق لأن ربا الفضل ينعدم عند اختلاف الجنس يخلاف ما اذا صالحه على فضــة لا يملم وزنها فهناك لاتحاد الجنس ربا النصل يجرى وتوهم الفضل كتحققه فيما ينبنى أمره على الاحتياط ووقع في بعض نسخ الاصل لو صالحه على ذهب تبرجزافا بمينه أو ورق قبل قوله أو ورق زيادة من الكاتب وقيل بل هو صحيح لان في لفظ الصلح ما بدل على أن ماوقع عليه الصلح من الورق أقل من الدين لأن مبني الصلح على | التجوز بدُّونالحق فيجوز الا أنَّ يعلم أنه أكثر من حتَّه وزنا وان أقرضه درهما ثم اشَّرَى به فلوسابمينها أو بنير عينها فهو جائز أن قبضهافبل أن يتفرقا لان العلوس الرانجة لانتمين عند المقابلة مخلاف جنسها فان فارقه قبل التبض بطل لانه دين بدين فان قبل ليس كذاك لانه قابض للدرهم بذمتــه ولحـــذا يــــقط عنه فكان هـــذا عينا بدين وقد بينا في يـم الفلوس بالدراهم أن قبض أحد البدلين تبل الافتراق يكني قلنا فمرصار فابضا له بذمته والكن دينا لاعينا |

المحجور بسبب الردة ينبني أن لا يكون ضاءنا ما استقرض في ماله الذي هو حق الورثة |

فى رواية أبى سليان من غير تنصيص على الخلاف نبه وفيرروانة أبي حنص قال هذا قول أبي ((1) حنيفة أما على قول أبي يوسف ومحمد رحمها الله فهو جا تز على المجالب سواء صَرَّف الدراهم قلنا العبد يصح منــه النزام الفمان بالاسنقراض في حق نفــه حتى يو اخـــذ به بعد العتق ا الله فانير أو الدفانير بالدراهم وسواء قبضه الطالب في المجلس أو بمدد وهو الصحيح والمسئلة وكذلك من المرتد يصع الالتزام في حق نفسه تم حقه في المال يقدم على حق الورثة ولهذا ﴿ تنبى على ما بينا في كتاب البيوع و إذا قال العالب المطاوب أسلم على سايك في تكر حنفة ا مضى سائر الديون .ن ماله فكذلك هذا الدين وما أقرضه المرتد فبو دين على صاحبه لانه 🎚 وقد قررنا الخلاف في تلك المسئلةَ فكذلك في هذه اذ لا فرق بين أنْ يأمره بالصرف مع نمير قبضه بشرط الفمان وذلك موجب عليه في حق الرند وفي حق ورثه واقراض المرتدة الملين أو الــلم عنــدهما يصع في الوجهينجيعا باعتبار انه أضاف الوكالة الى 1. كمه فالدين في | واستقراضها جاثزكما يجوز سائر تصرفاتها ولابجوز افراض العبد التاجر والمكانب والدي فمة المدون ملك الطالبوعند أبي حنيفة لا يجوز في الوجهين لانه أمر . بدفع الدين الي من | والمتودلانه تبرع وهؤلا. لا علكون التبرع هواذا أقرض كاجل صبيا أو متوها فاستهلكه إنختاره لنفســه وإذا كان لرجــل على رجــل ألف درهم فدفع المطلوب الى الطالب دنانير | لا ضازعًا وهَكُذَا أَطْلَقَ فَى نَسْخُ أَبِّي حَنْصُ وَفِي نَسْخُ أَبِّي سَلْمَانَ قَالَ وَهَذَا تُولُ أَبِّي حَنْيَفَةً وقال اصرفها وخدمها فقبضها فهلكت قبل أن يصرفها هلكت من مال الدافع والمدفوع اليه ومحمدر حمهما لقه أما في قول أبي بوَسف فهو ضاءن لماستهلك وهو الصحيح لانه بمنزلة الوديمة مؤتمن لانه قبض الدنانير بحكم الوكالة والوكيل أمين فيها دفعه الموكل اليه من ماله فان صرفها لأنه سلطه على الاستملاك بشرط الفهان وتسليط الصي على الاستملاك صحيح وشرط ا وقبض الدراهم فهلكت قبل أنْ يأخذ منها حقه هلكت من مال الدافع أيضا لانه في القبض الفيمان عليه باطل وقد قررنا هــذه الطريقة في كتاب الوديية فهي في القرض أظهر . وان 🏿 بمحكم المقد عامل للامر فهلا كه في بده كهلاكه في يد الآمر حتى يأخذ منها حقه فاذا أخذ أقرض عبدا محجورا عليه فاستهلكه لم يأخذه بهحتى يعتق وهو على الخلاف الذي بينا واذلم 🏿 حقه وضاع ما أخذه فهر من ماله لانه في هــذا الاخذ عامل لنفــه وانمــا يصير آخذا حته يـص عليه وعند أبي يوسف يؤاخذ به في الحال كما في الودية . وانّ وجد القرض ماله بمينه | باحداث القبض فيــه لاجل نفسه ولو دفعــه اليه المطلوب قضاء لحمَّه كان داخلا في ضانه عند واحد من هؤلاً، فهو أحق بدلانه عين ملكه . واذا باع الرجل دراهم بدراهم الى أجل | فكذلك اذا قبضه بأمره وان قال بدبا بحتك فباعها بدراهم مثل حقه وأخذها فهو من ماله وقبض فهو فاسدلوجود المجانسة والقدر والنساحر ام عدوجود أحد الوصفين فمند وجودهما لانه بالبيع ممثل أمره واندا يكون ذلك اذا كان في القبض عاملا لنفسه حتى تحقق كونه ﴿ أولى . والمتبوض بمنزلة القرض حال عليه فان وجد دراهمه بميما فللآخر ان رطيه غيرها ا أبابيا محقَّه بخلاف الاول فان هناك أمره بالبيع للأمر فكان في القبض عاملاً للآمر ما لم لإنعترض عليه واختيار محل قضاء بدل القرض الى من عليه وقد بينا فيه خلاف أبي يوسف يستوف حقه من المفبوض وإذا اشــترى بيما على أز تفرضه فهذا فالــد لنهى النبي صلى الله وفي نسخة أبي سلبان ليس للآخر ان يعطيه غيرها وهذا هو الأصح لانها مقبوضة بحكم ۗ عليه وسلم عن بيع وسلف ولنهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط والمراد شرط. فيهمننمة عقد فاســـد فبجب ردهابسيها على مايينا أن الدراهم تتمين بالقبض وان كانت لا تتمين بالمقد لأحد المتعاقدين لا يقتضيه العقد وقد وجد ذلك وأذا أقرض الرتد أو استقرض فقتل على والله أعلم بالصواب ردته فقرضه الذي عليه دين في ماله اما لأن تصرفه قد بطل فبقى هو قايضا مال الغير على أ وجــه التملك وذلك ،وجب الفــان عليه أو لان تصرفه من حبث الاستقراض صحيح فان ا ~ ﴿ باب الرون في الصرف كيه ص توقف تصرفه لحق الورثة واستقراضه لا يلاقى محلافيه حق الورثة فان قبل أليس الىبد المحجور اذا استقرض واستهلك إبزمه ضمانه عندأبي حنيفة ومحمد رحمهما الله مالم يمتق فكذلك أ

قال رحمه الله واذا اشترى عشرة دراهم بدنانير وتقده الدنانير وأخذ بالنشرة رهنا بساويها فهاك الرهن فى يده تبل أن يتفرقا فهو بما فيه وقد بينافى اليبوع حكم الرهن برأس مال السلم فبدلالصرف فيه مثله ثم بقبض الرهن ثبت له يد الاستيفاء ويتم ذلك بمسلاك المرهن وبصير بهلاك الرهن مستوفيا عين حقه من مالية الرهن لامستبدلا ظهذا يق عقد فى رواية أبى سلبان من غير تنصيص على الحلاف نبه وفيررواية أبي حنص قال هذا قول أبي حنيفة أما على قول أبي بوسف ومحمد رحهما الله فهو جا نو على المواقب سواء صرّ في الدراهم بالدنانير أو الدنانير بالدراهم وسواء قبضه الطالب في المجلس أو بمدد وهو الصحيح والسئلة | تنبئى على ما بينا في كتاب البيوع ، اذا قل الطالب المطلوب أسلم على عليك في كر حطة وقد قررنا الخلاف في تلك المسئلة في كذلك في هذه اذ لافرق بين أن يأمر و بالصرف مع غير ﴿ المين أو الــلم عنــدهما يُصح في الوجهين جميعًا باعتبار أنه أضاف الوكلة الى ملـكمه فالديز في ﴿ فمة المديون ملك الطالب وعند أبي حنية لا يجوز في الوجهين لابه أمر ، بدفع الدين الي من يختاره لنفســه وإذا كان لرجــل على رجــل ألف درهم فدفع المطلوب الى الطالب دنانير 🎚 وقال اصرفها وخدمتها فتبضها فهلكت قبل أن يصرفها لهلكت من مال الدافع والمدفوع اليه ا مؤتمن لأنه قبض الدنانير بحكم الوكالة والوكيل أمين فيا دفعه الموكل اليه من ماله فان صرفها وقبض الدواهم فهلكت قبل أن يأخذ منها حقه هلكت من مال الدافع أيضا لأنه في القبض محكم العقد عالمل الامر فهلا كه في بده كهلا كه في بد الآمر حتى يأخذ منها حته فاذا أخذ حقه وضاع ما أخذه فهو من ماله لانه في هـــذا الاخذ عامل لنفـــه وانسا يصير آخذا حيَّه واحداث القبض فيـه لاجل نفسه ولو دفعـه اليه المطلوب قضاً، لحمَّته كان داخلا في ضمانه فكذلك اذا قبضه بأمره وان قال بدلما بحقك فباعها بدراهم مثل حقه وخدها فهو من ماله لانه بالبيع ممتثل أمره وانمـا يكون ذلك اذا كان في النَّبض عاملاً لنسه حتى يتحقق كونه " عابها محقَّه بخلاف الاول فان هناك أمره بالبيع للأُمر فكان في القبض عاملاً للآمر ١٠ إ يستوف حقه من المقبوض وإذا اشــترى يعاَّ على أَدْبقرضه فهذا فاسد لهي النَّهِ على اللهُ عليه وسلم عن بيع وسلف ولميه صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط والمراد شرط فيهمنمة لأحد التماتدين لا يقتضيه العقد وقد وجد ذلك وأذا أقرض الرتد أو استقرض فقتل على أ ردنه فقرضه آلذي عليه دين في ماله اما لأن تصرفه قد يطل فبقى هو قبضًا مال الغير على ﴿ وجــه التملك وذلك .وجب الفيمان عليه أو لان نصرفه من حبث الاستقراض صحيح فان وقف تصرفه لحق الورثة والستقراضه لا يلاق محلافيه حق الورثة فان قبل أليس المبد المحجور اذا استقرض واسهلك لم ازمه ضمانه عندأ في حنيفة ومحمد رحمهما الله مالم يمتق فكذلك

المحجور بسبب الردة ينبني أن لا يكون ضاءنا ما استقرض في ماله الذي هو حق الورثة ا

فلنا العبد يصح منــه النزام الفمان بالاستقراض في حق نفسه حتى يو اخــذ به بمد المتق وكمذلك من آلرتد يصبح الالتزام في حق نفسه ثم حقه في المال يقدم على حق الورثة ولهذا | يقضى سائر الديون من ماله فكذلك هذا الدين وما أقرضه المريد فبو دين على صاحبه لانه ا قبضه بشرط الفيهان وذلك موجب عليه في حق الرَّند وفي حق ورَّته واقراض المرَّندة ﴿ واستقراضها جاثز كما يجوز ساثر تصرفاتها ولا يجوز افراض العبد التاجر والمكانب والدي والمتودلانه تبرع وهؤلا. لا يملكون التبرع ووانت أنرض الرجل صبيا أو متوها فاستهلكه لا ضاذعايه مكذًا أطلق في نسخ أبي حفص وفي نسخ أبي سلبان قال وهذا تول أبي حنيفة | ومحمدر حمهما للة أما في قول أبي توسف فهو ضامن لماستهلك وهو الصحيح لانه بمنزلة الوديمة | لانه سلطه على الاستملاك بشرط الفهان وتسليط الصي على الاستملاك صحيح وشرط أقرض عبدا محجورا عليه فاستهلكه لمرأخذه بهحتى يستق وهو على الخلاف الذي بينا وازلم 🏿 ينص عليه وعند أبي يوسف بؤاخذ به في الحال كما في انودية . وان وجد المقرض ماله بسينه | عند واحد من هؤلاء فهو أحق به لانه عين ملكه . واذا باع الرجل دراهم بدراهم الى أجل | وقبض فهو فاسدلوجود المجانسة والقدر والنساحر امعندوجود أحد الوصفين فمند وجودهما أولى. والمتبوض بمنزلة القرض حال عليه فان وجد دراهمه بسيمًا فللآخر ان يُعلِم غيرها ﴿ لا فتوض عليه واختيار عمل قضاء بدل القرض الى من عليه وقد بينا فيه خلاف أبي بوسف وفي نسخة أبي سليمان ليس للآخر ان يعطيه غيرها وهذا هو الأصح لانها مقبوضة بحكم ا عقد فاسد فبجب ردهابعينها على مابينا أن الدراهم تعين بالقبض وان كانت لا تدمين بالعقد والله أعلم بالصواب ﴿ وَ اللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ مِنْ السَّوَابِ

- على الم الم الم الم الصرف كلي الم

قال رحمه الله واذا اشــترى عشرة دراهم بدنانير وتقده الدنانير وأخذ بالبشرة رهنا بساويها فهلك الرهن في يده قبل أن ينفرقا فهو بما فيه وقد بينا في اليوع حكم الرهن برأس الرهمن ويصير بهلاك الرهن مستوفيا عين حقه من مالية الرهن لامستبدلا فلهذا بتي عقد |

فقدأوجبرسول الله صلى الله عليه وسلم الحمن في الركازنم فسر الركاز بالممدن وهو الذهب المخلوق في الأرض حين خاتمت فان الكنزموضوع العباد واسم الركاز يتناولهما لان الركز | هوالاثبات يقال ركز وعه في الارض وكل واحد سنعا سنبت في الأرض خلسة أو وضما ا وعن عامر رحمه الله قال وجد رجل ألف درهم وخمسائة درهرفي قريةخربة فقال علي رضي الله عنه سأفضى فيها قضا. بينا ان كنت وجدتها في قرية يؤدى خراجها قوم فيم أحق بها منك وان كنت وجدتها في قربة ليس بؤدى خراجها أحد تحمسها لبت المال وبقيتها لك | وسنتمها لك فجمل الكل له وفيه دليل لابى حنيفة ومحمدرحمهما لقمى أن واجد الكنزني ملك النبر لا علكه ولكن بردها على صاحب الخطة وهو أول مالك كان لهذه الارض بعد ما افتتحت وفيه دليل وجوب الحمن في الكنز وان للامام أن يضم ذاك في الواحد اذا رآه محتاجا البه وله أن يضع ذلك في بيت المالكما رواه عن على رضى الله عنه في الحديث الآخر قال ان كانت قرية خربت على عهد فارس فهم أحق به وأن كانت عادية خربت قبل ذلك ا فهو للذي وجده فوجدوها كذلك فأدخل خمسه يبت المال وأعطى الرجل بقيته وعن مسروق ان رجلا وجد كنزا بالمدائن فدفعه الى عامله فأخذه كله فبلغ ذلك عائشة رضى الله عنها فتالت بفيه الكشكث يعني التراب فهل لاأخذ أربعة أخماس المال ودفع اليه خمسه وهذا مش في العرب معروف للجانب المخطئ في عمله وهو مراد عائشة رضي الله عنها بميا قالت يعني انه خاب وخسر لحطته فيا صنع فىدفعه السكل الى العامل فقد كان له أن بخنى مقدار حقه في ذلك ولا مدفع الى العامل الاقدر الحس وعن جبلًا من حميد عن رجل مهم خرج في يوم مطير الى -دير خربة فوقعت فيه ثامة فاذا استوقة أو جرة فيها أردمة آلاف مثقال ذهب قال فأتيت بها | علياً رضى الله عنــه نقال أربعة أخماهما لك والحمِّس الباق منه انسمه في فقراً. أهلك وهذا | دليل على جواز وضع الحس في قرابة الواحــد وان للامام أن يفوض ذلك اليــه كما له أن يفعله خفسه لأن خمس الركاز في معنى خمس الغنيمة ووضع ذلك في قرابة الغانمين جائز اذا كأنوا عتاجيناليهوعن الحارث الازدى قال وجد رجل ركازا فاشتراه منــه أبي بمائة شاة تبيع فلامته امى وقالت اشتربته بثنمائنة أنفسها مائنة وأولادها مائة وكفايتها مائة فندم

الرجــل فاستقا له فأبي أن يقيله فقال لك عشر شياه فأبي فقال لك عشرة أمحرى فأبي فعالج ا الركاز فخرج منه قيمة ألف شاة فأناه الآخر فقال خذ غنمك واعطى مالى فأبي عليــه فقال | الصرف وكذلك لو اشترى سيفا على بدنانير أوبمائة درهم وقبض السيف وأخذ تمنه رهنا فيه وفا، فهلك قبلأن يتفرقا ولو نقده النمن وأخذ رهنا بالسيف وفيه وفا، فهلك الرهن عند. قبل أن يتفرقا فاله تفضى له بالسيف لان أخـــذ الرهن بالأعيان لا يجوز لان موجب عقد | الرهن ثبوت بد الاستيفاء واستيفاء العبن من العين غير تمكن فيبق السيف على ملكه بعد ا هلاك الرهن وبقضي عليه بالاقل من قيمة السيف ومن قيمة الرهن لأم قبض الرهن على جهة | الاستيفاء والمقبوض على جمة الشئ كالمقبوض على حقيقته في حكم الفمان. وكذلك لوكان مكان السيف منطقة أو سرج مفضض أو اله مصوغ أو فضة تبر وهذا دليل على أن التبر يتمين بالتمبين في المقدفي أنه جمله كالسيف في أنه لا يجوز أخذ الرهن بسينه فازهلك الرهن بمد ا ما تغرقا قبل الغبض فتسد بطل عقسد الصرف بالافتراق لان عام الاستيفاء بهلاك الرهن إ فالافتراق فبلهمبطل لعقد الصرف ولكن المرتهن ضامن الأقل من قيمة الرهن وتمارهن به سواء كانرهنا بالثمن أو بالمثمن لان الفعان حكم يثبت بالتبض والتبض باق بعد مابطل عند الصرف بالافتراق فعند هلاك الرهن يتم الاستيفاء فيا انعقد ضانه بالقبض وقد يطل المقدالموجب للاستيفاه فيلزمه رد الستوفى كما لو استوفاد حقيقة والله أعلم - 💥 باب الصرف في المعادن وتراب الصواغين 🔉 ـ

قال رحمه الله ذكر حديث أبي هريرة رضي الله عنــه قال كان أهل الجاهلية اذا هلك الوجل في البئرجملوها عنله وإذا جرحته د بة جملوها عنله وإذا وقع عليه ممدن جملوه عنمله | فسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال المخماء جرحها جبار والبئر جبار والممدن جبار وفي الركاز الحمس قانوا وما الركاز قال لذهبالذي خلقه الله تعالى في الارض يوم خلقها والمراد بالىجماء الدابة لامها بهيمة لا نبطق ألا نرى أن الذي لا يفصح يسمى أعجمها والجبار الهدر وفيه دليل أن فعل الدابة هدر لا هغير صالح بأن يكون موجبًا على صاحبها ولا ذ. ة لها ا فى نسهاو فى بعض الروايات قال والرجل جبار والمراد أن الدابة اذا رمحت برجاما فلاضان فيه 🏿 على السائق والقائد لان ذلك لا يستطاع الامتناع منه بخلاف مالو كدمت الدابة أو ضربت واليد حيث يضمن لان في وسع الراكب أن يمنمه بأن برد لجا. 4 وأماالبثر والمدن فجار لان سقوطه بسل من يُمالجه فبكون كالجاني على نفسه وفيه دليل لناعلي وجوب الحمس في المدن ا

الصرف وكذلك لو اشترى سيفا على بدنانير أوعائة درهم وقبض السيف وأخذ نمنه رهنا فيه وفا، فولك قبل أن يتفرقا ولو نقده النمن وأخذ رهنا بالسيف وفه وفا، فبلك الرفن عده قبل أن يتفرقا وله بالسيف لان أخذ الرهن بالأعيان لا يجوز لان موجب عند الرهن ببوت بد الاستيفاء واستفاء الدين من الدين غير يمكن فيتى السيف على ملك بعد الاستيفاء والمتبوض على جنيته الرهن لا به قبض الرهن على جهة الاستيفاء والمتبوض على جنيته الرهن لا به قبض الرهن على جهة المنان على جنيت بالدين عن حكم الفيان و وكذلك لوكان المنان السيف منطقة أو سرح مفضض أو الماء مصوغ أو فضة تبر وهذا دليل على أن التبر بتعين بالتميين في المتقدف أنه جمله كالمسيف في أنه لا يجوز أخذ الرهن بعينه فان هلك الرهن بعد بتعين بالتميين في المنان الرهن بعد المعرف ولكن المرتن ضامن الأقل من قيمة الرهن وممارهن فالافتراق قبله مبطل لعقد الصرف ولكن المرتن ضامن الأقل من قيمة الرهن وممارهن به سواء كان دهنا بالفن أو بالمنمن لان الفيان حكم بنبت بالقبض والقبض باق بعد مابطل عقد الصرف بالافتراق فعند هلاك الرهن بم الاستيفاء فيا انمقد ضمام بالقبض وقد بطل المتقدا لموجب الاستيفاء فيا امقد ضمام بالقبض وقد بطل المتقدا لموجب الاستيفاء فيازمه رد المستوف كما لو استوفاد حقيقة والقد أعم

قال رحمه الله ذكر حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال كان أهل الجاهلية اذا هلك الرجل في البخرجملوها عقله واذا جرحته دبة جملوها عقله واذا وقع عليه معدن جملوه عقله واذا وسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال الدخما، جرحها جبار والبئر جبار والمدن اجبار وفي الركاز الحس قالوا وما الركاز قال لذهب الذي خلقه الله تعالى والرض يوم خاتها والمراد بالدجماء الدابة لانها جبيعة لا نطق ألا ترى أن الذي لا يضم يسمى أعجميا والجار الهدر وفيه دليل أن فعل الدابة هدر لامه غير صالح بأن يكون موجبا على صاحبها ولا ذ. قالما في فنسهاو في بعض الروايات قال والرجل جبار والمراد أن الدابة أذا رعت برجلها فلاضان فيه على السائق والقائد لان ذلك لا يستطاع الامتناع منه يخلاف مالو كدمت الدابة أو ضربت على السائق والقائد لان ذلك لا يستطاع الامتناع منه يخلاف مالو كدمت الدابة أو ضربت بايد حيث ينضمن لان في وسع الوا كب أن عنيه بأن يرد لجاره وأما البروالمدن فجار لان المقوطة بعمل من يمالجه فيكون كالجاني على ضهه وفيه دايل لناعلى وجوب المخس في المعدن

فقدأوجبرسول الله صلى الله عليه وسلم الخمس في الركاز ثم فسر الركاز بالممدن وهمو الذهب المخلوق في الأرض حين خاتت فان الكنزموضوع العباد واسم الركاز يتناولهما لان الركز | إهوالأنبات بقال وكز وعه في الابض وكل ولعد منها منه بري الأرض واتبة أو رينها وعن عامر رحمه الله قال وجد رجل أاف درهم وخسمائة درهم في قرية خربة فقال علي رضي الله عنه سأفضى فيها قضا، بينا ان كنت وجدتها في قرية يؤدى خراجها قوم فهم أحق مامنك وان كنت وجدم ا في قرية لبس بؤدى خراجه أحد فخمسها لببت المال ويقيّما لك وسنتمها لك فجمل الكل له وفيه دايل لابى حنيفة ومحمدرحمهما لقهى أن وأجد الكنزني ملك النير لا علكه ولكن بردهاعلى صاحب الخطة وهو أول مالك كان لهذه الارض بمد ما افتتحت وفيه دليل وجوب الحمن في الكنز وإنَّ للإمام أن يضم ذاك في اواحد إذا رآه ﴿ محتاجا اليه وله أن يضع ذلك في بيت المال كما رواه عن على رضى الله عنه في الحديث الآخر قال ان كانت قرية خربت على عهد فارس فهم أحق به وآن كانت عادية خربت قبل ذلك فهو للذي وجده فوجدوها كذلك فأدخل خمسه يبت المال وأعطى الرجل بقيتموعن مسروق | ان رجلا وجد كنترا بالمدائن فدفعه الى عامله فأخذه كله فبلغ ذلك عائشة رضى الله عنها فنالت بفيه الكشكت يعنى التراب فهل لاأخذ أربعة أخماس المال ودفع اليه خمسه وهذا مش في المرب معروف للجانب المخطئ في عمله وهو مراد عائشة رضى الله غنها بمــا قالت يعني انه خاب وخسر لخطئه فيا صنع فى دفعه الكل الى العامل فقد كان له أن بخنى مقدار حتَّه في ذلك ولا يدفع الى العامل الاقدر الحس وعن جبلًا بن حميد عن رجل مهم خرج في يوم مطير الى دير خربة فوقعت فيه ثامة فاذا استوقة أو جرة فيها أربعة آلاف مثقال ذهب قال فأتيت بها علياً رضى الله عنــه نقال أربُّه ﴿ أَخَالُمُ ۚ اللَّهِ وَالْحَسِ الباق منه اقسمه في فقراً، أهلك وهذا دليل على جواز وضِع الحمُّس في قرابة الواحــد وان للامام أن يفوض ذلك اليــه كما له أن | يفعله بنفسه لأن خمس الركاز في معنى خمس الغنيمة ووضع ذلك في قرابة الغانمين جائز اذا ا كأنوا محتاجين اليهوعن الحارث الازدى قال وجد رجل ركازا فاشتراه منــه أبي بمائة شاة تبيع فلامت امى وقالت اشتريته عنمائة أنفسها مائة وأولادها مائة وكفايتها مائة فتدم الرجــل فاستقا له فأبى أن يقيله فقال لك عشر شياه فأبي فقال لك عشرة أحرى فأبي فمالج الركاز فخرج منه قيمة أأن شاة فأناه الآخر فقال خذ غنمك وأعطى مالى فأبى عليمه فقال

وذلك لابجوزكما لابجوز البيح فيه عبارنة بحنسه. ولو اشترى معدن فضة بفصة لم يجز لانه ا لا يدرى أن ما في تراب المعدن من الفضة مثل الفضة الاخرى أو أقل أو أكثر والاخـــذ بالاحتياط في باب الربا وأجب فال أبن مـمود رضي الله عنـه كناندع تــــة أعشار الحلال عنانة المرام وقال صلى الله عليه وسلم ما اجتمع الحلال والحرام في شي الا وقد غلب الحرام الحلال وقال في الربا من لم يأكله أصابه من غباره وكذلك ان اشتراه بذهب أوفضة فلمام ما فى التراب من الفضة . ثل المنفصل فيكون الذهب ربالانه فضل خال عن الموض فالتركُّب إ ليس بمتقوم. وأن اشتراه بذهب جازلان ربا الفضـل لا يجوز عند اختلاف الجنس وكان بالخيار اذا خلص ذلك منه ورأى ما فيه لامه اعا كشف لهالحال الآنولا يتمرضاه الابذلك فكان الحيار اليه كمن اشترى شيئا لم يره . وكذلك لو اشتراه بعرض وكذلك براب معدن من النهب اذا اشتراه بذهب لم يجز وان اشتراه بفضة أو عرض جاز لا نمدام الربا بسبب اختلاف الجنس واذا احتمر موضاً من المدن ثم باع تلك الحفرة فان بيعه باطل لانه باع ما ﴿ لاعلك فان تلك الحفرة لم علكها عجرد الحفو لان اللك اعاشيت بالاحراز وهو لم يحرزه فان احرازه فيمارفــع من التراب دون الباقى فى مكانه فهو كبيع صخرة من الجبل قبل أن 🏿 يحرزها وبخرجها وتأويل حديث على رضى الله عنه أز الرجل كان أحرز بعضها فباع ذلك المحرز بما نه شاة وباع له الباقي ولهذا قال على رضى الله عنـه اد خمس ما وجــدت من الركاز يعني ما أحرزته وكذلك ان أعطاها رجلا على أن يعوضه منها عوضا فهوباطل لانه ملك ما لا يملك واشتراط العوض عليه في اخراج المباح وذلك باطل فرجع في عوضه وما احتفر الرجل من الحفرة فأحرزه فهو له بالاحراز وعليه آلحس في ذلك هوان استأجر الرجل الأجير يعمل معه بتراب معدن معروف فهو جائز اذا كان يعلم أن فيـه شينا من الذهب أو الفضة لان جهالة مقداره لا تفضي الى المنازعة لما كانالتراب مينا مدروةا ولهالخيار اذا رأى ما فيه كن أجر | نفسه بعوض لمِرِمَ فهو بالخيار اذا رآه .وان استأجره بوزن من النراب مسمى بنير عينه لم يجز [لان المفصود ما في التراب وذلك لا يصـير مىلوما بذكر وزن التراب فقــد يكـثر ذلك في | البعض وبقل في البعض الآخر وينعدم في البعض وهذه الجهالة تفضي الي المنازعة. وكذلك لو اشترى عرضا بوزن من التراب بغير عينه فهو باطل لما قلنا وان كان لرجل على رجل دين فاعطاه بعتر ابابسينه مدابيد فانكان الدين فضة فاعطاه يراب فضة لميجز لنوهم الفضل فباأعطاءوان لاضرنك فأنى عليارضي الله عنه فذكر ذلك له فقال على رضي الله عنه اد خمر, ماوجدت وقوله عِناقة شاة تبيع أى كل شاة بقعها ولدها وهي حامل بأخرى وهمذا سبى ملاعها الم حيث قالت المسترتبها بثنمائة والمراد بقولها وكفابها حملها وقيل المراد لبنها وفيه دليل على ان النصرف لا ينغي له أن يبغي تصرفه على رأى زوجته فانه مدم بناء على رأبها ثم خرج له 🏿 منه قيمة ألف 🗘 وهو منى قوله صلى الله عليه وسلم شاوروهن وخالفوهن وفيــه دليل الكل فيكون دليلا لناعلى جواز بيع مال الزكاة بمد وجوب الزكاة فيــه وفيه دليل على أنه لا ينبنى لدر. أن يقصد الاضرار بالنسير فيكون ذلك سببا للحوق الضرر به كما التلي به 🏿 هذا الرجل وهذا معنى مايقال من حفر مهواة وفع فيها ويقال المحسن يجزى باحسانه والمسيء ستلقيه مساويه وعن الشمبي قال لاخير في يع ترآب الصواغين وهو غرر مثل السمك في || الماء وبه نأخذ فالمصود مافي التراب من النهب والفضة لاعين النراب فانه ليس بمنقوم وما فيه ليس بملوم الوجود والصفة والقدر فكان هــذا بيع الغرر ونهى رسول اقه صلى الله إ عليـه وسلم عن بيع فيـه غرر ولكن هذا اذا لم يلم هل فيـه شي. من الذهب والفضة أم لا ﴿ فان علم وجود ذلك فبيع شي، منه ممين بالمروض جائز على مايينه انشاء الله وعن عبد الله ابن عمر رضى الله عنه قال سمعت رجلا من مزينة يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم مما | وجد فى الطريق العام فقال صــلوات الله عليه عرفها حولا فانجاء صاحبها والا فهي لك وفيــه دليل على ان الملتمط عليه التمريف في اللقطة ويظاهره يستدل الشافعي ويقول لهان | وتملكها بسـد التعريف وان كان غنيا ولكنا نقول مراده فاصرفها الى حاجتك لانه صلى الله عليه وسلم علمه محتاجاوعندنا للفقير أن ينتفع باللقطة بمد التعريف قال فان وجدها في الخرب المادى فقيها وفى الركاز الجس والمراد بالركاز المدن لانه عطنه على الكنز وانما يسطف الشيء على غيره لاعلى نفسه وكل من احتفر من المدن فطيه خس ماوجد وله أربعة اخماسه لمــارويـنا 🏿 من الاثر قال وأكره أن تقالمموا التراب ولا أجزه وان فعلوا حتى تخلص تقالممو نه على ما || مخلص من ذلك لما يننا ان المقصود ما فى التراب وسقهم فى ذلك سوا، وعند قسمة التراب لا يملم مقدار مايصل من القصودالي كل واحد منهم فهم في معنى قسمة الدّهب والفضة بجازفة

النظرة فادحاجه فيه الى المنفمة الظاهرة لليتم بخلاف الوصي وأن أشهرى تراب الصواغين بذهب أو فضة أو بذهب وفضة 6لاخير فيه لأنه لا بدرى لما, فه من أحد النقدين خاصة ا مثل أندى عقابلته من ذلك النوع فيكون النوع الآخر ربا وان اشتراء بنير النضة والذهب جاز وله الخيار اذا رآه وعلم مافيه لان المقصود الآن صار مملوما له وكذلك اذاكان يعلم إن فيه ذهباوفضة فاشتراه بذهب وفضة بجوز علىان يصرف الجنس الىخلاف الجنس وقديينا ا نظير دفى بسم الجنسين بجنسين وان اشترا وبسيف على أو منطقة مفضضة أو قلادة فيهاذهب ولوالو وجوهر فلا خير فيه لازمن الجائز أن ما فىالتراب،ئله الحلية فيبق السيف,وبا وان علم أن فيه ذهبا وفضة فلا بأس بأن بشتريه بفضة وجوهرا وبذهب وعرض من العروض على مابينا أزنصحيح المقدهنا تمكن بأن بصرف ائن اله الثل والباقي بازاء الدروض والحكم في تراب ممدن فضة وممدن ذهب يشنربهما رجل جميعا على ما بينا في تراب الصواغين لاشتمال النراب على الذهب والفضة جيما وشرط الخيار في ذلك كله مفســد للبيع وكذلك التفوق قبل انتبض لان النقد صرف باعتبار المقصود وهو مانى التراب. ولو اشتري ذهبا وفضة لا يعلم وزنهما بفضة وذهب لا يعلم وزنهما جاز بطريق صرف الجنس الى خلاف الجنس ولا بجوز بيع العطاء والرزق فلرزق إسم لما بخرج للجندمن ببت المال عدراس كل شهر والعطاء اسم لماتخرج/ه في السنة مرة أو مريين وكل ذلك صلة بخرج له فلا علكها قبل الوصولاليهوبيع مالا تملكالمرء لا بجوز وكذلكان زبد في عطائه فباع تلك الزيادةبالمروض أو غيرها فهو بآطل وهو قول الشمبي وبه نأخذ وكان شريح بجوز بيع زيادة العطاء بالعروض ولسنانأخذ بهذا الآن زبادة العطاء كأصله في أنه لا علكه قبل النبض ولو يمني مملوكا له كان دينا وببع الدين من غير من عليه الدين لا بجوز فاذا لم بجز هــذا فيما هو دين حقيقة فكيف بجوز في العطاء ولكن ذكر عن ابراهيم وشربح رحمها القأنهما كانا بجوزان النهراء بالدين من غير من عليه لدين وقد بينا أن زفر أُخذ بقولهما في ذلك والله أعلم

- على باب الاجارة في الصياغة كيوم

قال رحمه الله وان استأجر أجيرا بذهب أو فضة يعمل له في فضة معلومة يصوغها صياغة معلومة نهوجاً نر وكذلك الحلى والآنية وحاية السيف والمناطق وغيرها لانه استأجره لعمل أعطاه تراب ذهب أو تراب جازلاختلاف الجنس وهو بالخيار اذ وأى مافيه ، وإذا استفرس الرجل من الرجل مو المن خوب أو تراب فضة فاتما عليه مثل ما خوج من ذلك التراب من النهب وانفشة بوزنه لان المقسد د ، أنه وا تراب به جائر فيكون مضمو بالمتال والقول فيه تول المستقرض لانه منكر الزيادة التي يدعها المقرض وان كان استقراض التراب على ان يعطيه ترابا مشله لم يجز مناه أن الشرط لا يجوز لأن في هدا الشرط زيادة أو تقصانا فيها استقرضه مما هو المقصود ووم همذا الشرط لا يجوز لأن في هدا الشرط زيادة أو تقصانا فيها واستهلك التراب فيله مثل ما فيه من ذهب أو فضة والقول في متداره قول الضامن لان المقد لا يتناول عين التراب لانه ليس عتقوم وائما يتناول ما فيه وان المستوى تراب فضة يتراب ذهب لم يجز تساويا أو تفاضلا لأن المتود عليه ما في التراب وبالمداواة في وزن التراب لا تحصل المائلة فيها هو المقصود وهو شرط جواز العقد وان اشترى تراب ذهب بتراب فضة جاز كا يجوز بيع الذهب بالفضة عازفة وكل واحد منهما بالخيار اذا رأى مافيه لان المقصود صار معلوما له الآن واللة أعم

حر باب صرف الناضي رهيص

قال رحمه الله وحكم القاضى في الصرف وحكم وكيله وأمينه كحكم سائر الناس لانه فيها باشر من المقود ليس بقاض وان كان قاضيا فباشرة المقدد على وجه القضاء تستدعى من الشرافط ما تستدع مباشرته لاعلى وجه القضاء وان كان الميتم دراهم فصرفها الوصي بدنانير من نفسه بسسر السوق لم بجز لانه ليس في هذا الصرف منفعة ظاهرة اليتيم وهو شرط ولا خو مناسر قد الوصى فيها بعامل نفسه وكذاك لو كان في حجره يتبان لاحدهما دراهم ولا خو دنانير فصرفها الوصي بينهما لم بجز لانه ان نفع أحدها فقد أضربا لآخر وهو لا ينفرد بالنصرف الابشرط منفعة ظاهرة وإذا اشترى من مال الديم شأ انفسه نظرت فيه فإذا كان خيرا الديم امضيت البيع فيه والا فيو باطل وهدنا قول أبي حنيفة وأبي بوسف فإذا كان خرره ما الله وفي قوله الاول وهو قول مجد لا بجوز أصلا للاثر الذي روبنا عن ابن مسود رضى الله عنه والمسئلة مذكورة في كتاب الوساما أما أبو السبي أو جده أبو أبيه بعد موت الاب فلا على التصرف مع نفسه مثل القيمة لان شعفته مجدله على أن لا يترك

المنصوب منه جاز لانه أبراه من صفة الجودة حين رضي بالأردإ ولو أبرأه عن بمض القدر

جازفكذلك عن الصفة وفي الاجود أحسن الناصب في قضاءما عليه وذلك مندوب اليه

كمالو أرجح ولا يشترط رضا المفصوب منه بالأجود إلاعلى قول زفر وقد بيناه في البيوع

وان عصبه أان درهم ثم اشتراها منه عائة دينار وتقده الدنانير والدراهم قائمة في منزل

الغاصب أو مستهلكة فهو سواء وهر جائز أما بمد الاستهلاك فلانه قابض لبدل الدنانير

ينوب عن قبض الشراء وكذلك لوكان الذي غصبه آناه فضة وكذلك لو صالحه عنه على مثل

وزَّه من جنسه وأعطاء جاز وكذلك لو كان الآناء مستبلكما لاز ما اشر أ الدم . ن الذي يم

المفصول فان صالحه من النصةعلى ذهب بتأخير أوعلى فضـة مناها بتأخير كان جائزا عبـــدنا

خلافا لزفر وقمد بينا أنه لافرق بين قضاه القاضي بالقيمة عليه وبين تراضيهما عليمه بالصلح

وهذا لان المنصوب في حكم المستهلك اذا كان لا يتوصل الى عينه فرهم الصلح عليه يكون

بدل المفصوب المستهلك وليس هذا كالشي القائم بعينه بييمه اياه يعنى لوكان قائمــا بعينه قد

أظهره فباعه منه كان هذا صرفاولا يجوز الايدا بيدلان حقه في استرداد المين اذاكان

قائما بسنه فيبيعه منه بخلاف الجنس يكون معاوضة مبندأة وانكان الاناء غانبا عنه فقال

اشتريته منك بنسيئة فاني أكره ذلك اذا وقع عليه اسم البيع كرهت منه ما أكره من |

الصرف لان البيع مبادلة مال بمال قائم فلفظهما دابل على كون الاماه قامًا فلا مختاب الجواب

بكونه حاضرا أوغاثبا والنياس فيالصاح هكذا الا انى استحسن فىالصلح اذا كان الاناه مفيما

عنه لابه ليس في نفس الصلح ما بدل على قيامه ومالا بتوصل الى عينه فهو مسهلك حكما

أمااذا كان ظاهرا أوهو مقر معاني أكره الصلح والبيع في ذلك الاعلى مايجوز في الصرف

فان مابجري بينهما صرف رعمهما فيؤاخذان بأحكام الصرف فيهوالله أعلم

دراهم وانكان بالدنانير فبالدنانيروكذلك السيف والسلاح وكذلك لو كسردأو هشمه هشها فسده فان كان. هشما لا فسده صدنه النقصار أن كان لا أع وزنا لا: ليس عال الرباحتي بجوز بيم الواحــد منه بالأنين بدا يـد مكان كالنوب وند بينا الفرق بين هـــذا أو الاواني | المنخذة من الذهب والفضة از الصنعة هناك لا نخرج من أن نكون موزونه باعتبار النص فهما والمتبر فيا سواهما المرف واذا كسراناه فضة لرجل واستهلكه صاحبه قبل أن يمطيه أباه فلا شيء لصاحبه على الذي كسره لان شرط النضمين تسليم المكسسور اليه وقد فوته بالأسهلاك ولو غصب اناه فضة فكسره وصاغه شيئا آخر فللمفصوب منه أن يأخذه عند أبي حنيفة وعنــدهما لا يأخذه ولكن يضمنه نيمة الاول مصوغا وقد بينا المسئلة في كتاب النصب وان غصبه دراهم أو دنانير فأذا بهاكان لصاحبهاأن يأخذها ان شاء وان شاء ضمن الناصب مشل ما غصبه لانه بالاذابة ما أحــدث فيها صنعة وانداً فوت الصنعة وبه لاتملك المنصوب كما لوقطع الثوب ولم يخطه واذا غصب درهما فالقاه في دراهم له فعليه مثله لانه خلط الممصوب عماله خلطا يتمذر علىصاحبه الوصول الىعينه فيكون مستهلكا ضامنا لمثله والمخلوط يصبر مملوكا له عند أبى حنيفة وعندهمالصاحبه الخاربين النضمين والشركة وكذلك الخلاف فى كل مامخلط وقد بيناه فوالدصبوان غصب فضة وسكما فيفضة له حتى اختلطا فعليه مثل ماغصب وكذلك لوغصب دراهم لرجل ودراهم لآخ يخلطهما خلطالا ممكن تمييزه أوسبك ذلك كله فهو ضامن لمال كل واحدمهما والمخلوط له بالضان وعندهما اكمل واحدمهما الخيار بين النضمين والشركة ولو غصب دراهم أودنانير فجلها عروة فى ةلادة فهذا استملاك وعلى الغاصب مثلها لانه صيرها وصفامن أوصاف مله كه حتى بدخل في يسع ملكه من غير ذكر وقد غصهامقصودا نفسه فاذا صار ذلك مسهلكا نعله وجبعليه ضان المثل فهو نظير أ الساحة اذا أدخلها الناصب في نائه واذا رد الناصب أجود نما غصب أو أردأ منه ورضى به

- ﷺ باب الصرف في الوديعة ﴾ ح

قال رحمه الله واذا استودع رجل رجلا أأن درهم فوضها في بينه نم التقبا في السوق فاشراها منه عائة دينار وتقد الدنانير لم يحولى فارق قبل أن تقبض الوديمة من بينه لان الوديمة أمانة في بينه والقبض المستحق بالمقد قبض ضان فقبض الامانة لا ينوب عنه لانه دونه مخلاف قبض النصب ولان بد المودع كيد المودع ألا ترى أن هلاكها في بد المودع كلا كها في بد المودع للا كها في بد المودع للا كها في بد المودع للا كها في بد المودع القبض فيها لنفسه حتى افترقا فاتما افترقا قبل قبض البدلين، وأن أودعه سيفا على فوضه في بينه ثم النقبافي السوق فاشتراه منه ينوب وعشرة دراهم ودنع اليه النشرة والثرب ثم افترقا انتقض البيم كله لان السيف في حكم شي واحد وقد انتقض المنتد في حصة الحلية برك القبض في الحمل لما في المكل لما في

راضيا بسب التبعيض فلهذا لاخيار لمما في ذلك والله أعم بالصواب

- ﴿ باب الصرف في الوزنيان ﴾ -

قال رحمه التمرجل اشتري من رجل درها معه لابعلم وزنه بدرهم مثل وزنه أجود منه أوأردأ منهفهو جائز لان شرط الجواز الساواة فى الوزن دون الملم بمقدار الوزن ولا معتبر | بالجودة والرداءة في المساواة الشروطة في المقد وكذلك لو قال بدى بهذا الدرهم مضة مثل وزنه لان الفضة تثبت دينا في الذمة وشرط جواز العقبد وهو المساواة وزنا موجود . ولو اشترى منمالى فضة ومثنالى محاس بمثنال فضة وثلانة مناقبل حديدكان جائزا بطريق أن النضة بمثابا وزنا وما بتى من الفضة والنحاس بالحديد فلا يمكن فيه الربا وكذلك مثقال صغر ومنفال حديد يمنقال صفر ومثقال رصاص فالصفر بمثله والرصاص بما بتي لأن الصفر موزون وقد بينــا أن الحكم في مال الربا أنه نقابل الشيء مثله من جنســه فالحاصــل أن حكم الربا في | النروع بنت على ألوجه الذي ينت في الاصل لانه آنا يمدى الى النرع حكم الأصــل فكما أن في الذهب والنضة خبت المقابلة بهذه الصفة عند اطلاق المقد فكذلك في الفروع | وعلى هذا نقول الحديد كله نوع واحد ما يصاح أن يصنع منه السيف وما لا يصلح كذلك ولا بجوز الا وزنا بوزن لان الحكم في الفرع بثبت على آلوجهالذي بثبت في الأصل وفي الذهب والفضة تجمل أنواع النفرة حاسا واحد البيضاء والسودا، في ذلك سواء وأنواع الذهب كذلك فمكذلك الحديدوان افترقا قبل النقابض لم يبطل البيع لأن الحديد يتعمين بالتمين بخلاف الذهب والفضة وقد بينا في البيوع الفرق بين الصرف وغيره من البيوع في 🏿 الأموال الربوية في اشتراط القبض وكذلك الرصامي تقلمي بالاسرب فهذا رصاص كله يوزن ولكن بعضه أجود من بعض وبالجودة والرداءة لايخناف الجنس ولا بأس بالنعاس الاحمر بالشبه والشبه واحمد والنحاس انتان يدا بيد من قبيل أن الشبه قد زاد فيه الصبغ فيجمل زيادة النحاس من أحدالجالبين بزيادة الصبغ الذي في الشبه، قال ولا خير فيه نسينَّة | لأنه نوع واحد وبزيادة الصبغ في الشبه لا يتبعل الجنس ولانه موزون منفق في ممـني | والوزن بهذه الصفة بحرم النسآء ولابأس بالشبه بالصفر الابيض بدا بيدالشبه واحد والصفر أننان لمسافى الشسبه من الصبخ ولاخير فيه نسسيثة لانه موزون متنق في المسنى وكمذلك تميز البمض من البمض في النسليم من الضرر . وكذلك لو اشتراه بسيف محلي فدفيه اليه ولم هَبُصُ الوديمة من بنه حتى فقرقا فال حلية السيف بملية السيف لا بجوز لانه صرفوقد أُتَّمَّضَ ذَلَكَ كَلَّهُ لَانَهُ شَيُّ واحدُهُ قَالَ وَكَانَ يَذِنِّي أَنْ يَكُونَ لِصَلَّ السَّيْف وحمائله وجفنه بنصل الآخر وحماثاء وجَمَنه فان كان فيحلية أحدهما فضل أضيف ذلك الى النصل والحماثل وكان ذلك كله بحمائل هذا ونصله ولكن دع هذا وافسد البيع كله ه وحاصل هذا الكلام ان الحلية بمثل نج زنها من الحلية ولاتجمل الحليَّة بمقابلة النصل في العقد لان العقد في الوجمين | صحيح وصرف خجنس الىخلاف الجنس لترجيح جهة الجواز على جهة الفساد واذا جاز الدةد في الوجهين فانما يقابل الفضة مثل وزنها وهنا المقد جازُ ولكن بالافتراق قبل القبض يفسد أ وأعامحتال لتصحيح العقود لا لالغائها بمدصحها واذا فسد العقدفي حصة الصرف يفسد فبا بتي أيضا لما يكونُ على كل واحد مهما من الضرر في تميز البمض من البمض في التسليم ولو " قبض كل واحد منهما قبل أن يفترقا كان جائزا وتكون فضة كل واحد منهما بفضة الآخر وحمائل كل واحد منهماونصله بحمائل الآخر ونصله فان كان في الحلية فضل أضيف الفضل الى الحمائل من الجانبالاخر والنصل وهذا مثل رجل باع لرجــل ثوبا وتقرة فضة بنوب ونقرة فضة فالثوب بالثوب والفضة بالنصة لان الفضة يقابلها فى العقد مثل وزنهامن الفضة وذلك حكم ثابت بالنص فيكون أقوى من شرط المتعاقب ين فان كان فيه فضل من أحمد الجانين فهو مع النوببالنوب الآخر كرجــل اشتري نفرة وزن عشرة دراهم وثوبا بشاة أ وأحد عشر درهما فعشرة بعشرة ودرهم ومساواة بالنوب فان تفرقا قبل النبض أنتقض من ذلك عشرة بمشرة وجاز في الشاة والدرهم والنوب لان المقد في ذلك ليس مرف وتميز ولو باع ثوبا ودينارا بنوب ودرهم فالنوب بحصة منالنوب والدرهم والنوب الآخر بحصة أ من التوب والدينار لانهما جنسان قو بلا بجنسين فليس صرف البعض الىالبعض بأولى من البعض فللمماوضة ينبت الانقسام باعتبار التيمة فاذا افتر فاقبل التقابض بطات حصة الذهب من الفضة وحصة الفضة من الذهب لان العقــد في ذلك الجزء صرف وجاز البيـع في كل واحمد من النوبين بصاحبه بالحصمة الني سميت له ولاخيار له فيذلك لازعيب التبعيض بغمل كل واحد منهما وهو ترك التبض والنسليم فيبدل الصرف فيكمون كل واحــد منهما

الصفر الابيض لا بأس به واحمدا منه بانين من النحاس الاحرلان الصفر الابيض فيمه رساص قد اختاط به فباعتباره بجوز العقد ولا خير فيه نسينة لانه موزون كله .وان افترقا في جميع ذلك وهو قائم بعينه ولم يتغابضا لم يفسد البيع لانهما افترةا عن عين بعين وكل مالم عرج بالصنعة من الوزن في المعاملات لم يسع مجنسه الآ وزنابوزن سوا، لان المصوغ الذي يباع وزناً عنزلة التبر. وان اشهري اناه من محاس برطل من حديد بنير عينه ولم يضرب له أجَلَّا وتيض الاناء فهن جائز از دفع اله الحديد تبل ان يتفرقا لان الحديد موزون فاذا صحبه حرف الباء وبمتابُّلة عين كان تمنّا وترك النميين فى النمن عند المقد لايضر وان تفرقا قبل أن يدفع اليه الحديد فان كان ذلك الانا. لا بباع في المادة وزنا فلا بأس بهلانهما افترقاً عن عين بدين وان كان الانا، بوزن فلاخير فيه لانه بيــم موزون بموزون والدينية فيه عفو في الحباس لابمده واذا افترةا وأحد الموضين دبن فسد المقدكما لوكان أحدهما مؤجلا فلو تعين بالقبض قبل الافتراق والاناء عين فترك القبض في المجلس فيه لابضر وكذلك ان اشعرى وطلا من حديد بمينه برطلين من رصاص جيد بغير عينه فالمقد فاســد تعايضا في المجلسأولم يتقابضا لازأحد الموضين مبيع وهو مالم بصحبه حرف الباء فيكون بإثما ماليس هنده لا على وجه السلم ومهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيم ماليس عند الانسان ومطلق النمى يوجب الفساد والله أعلم

- ﴿ باب الصرف في دار الحرب ﴾ _

قال رحمه اللهذكر عن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاربايين المسلمين وين أهسل دار الحرب في دار الحرب وهذا الحديث وان كان مرسلا فكحول فقيه ثمة والمرسل من مثله مقبول وهو دليسل لابي حنيفة ومحمد رحمهما الله في جواز بيع المسلم الدرهم بالدرهم بالدرهم بالدرهم بالدرهم مالا بالقار فذلك المال طيب له عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي بوسف والشافى رحمهما الله بحجمهما حديث ابن عباس رضى ومحمد رحمهما أنه وتع للمشركين جيفة في الخندق فاعطوا بذلك المسلمين مالا فنهى رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولا معنى لفول من يقول كاذمو ضع الخندق من دار الاسلام لانا نقول عندكم هذا بجوز بين المــلم والحربي الذي لاأمانله سوآً، كان في دار الاسلام أو في داد الحرب والمعنى فيه أن المسلم من أهل دار الاسلام فير عنوع من الربا محكم الاسلام حيث كان ولايجوز أن يحمل فعله على أخذ مال الكافر بطيبة نفسه لانه قد أخذ. بحكم المقد | ولان الكافر غير راض باخذهذا المال منه الا بطريق المقدمنه ولوجاز هذا في دارا لحرب لجاز مثله فى دار الاسلام بينالمسلمين على أن يجمل الدرهم بالدرهم اللاخر هبةه وحجتناكم فى ذلك ما روينا وما ذكر عن ابن عباس رضى الله عنه وغيره ان رســول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته كل رباكان فى الجاهلية فهو موضوع وأول ربا يوضع رباالعباس بن عبدالمطلب وهذا لان السباس رضى الله عنه بمد ماأسلم رجع الى مكمة وكان تربى وكان يخنى فعله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فما لم يهه عنه دل أنَّ ذلك جائز وأنما جمل الموضوع من ذلك ما لم يقبض حتى جاء الفتح و به نقول وفيه نزل قوله نمالي وذروا مابقي من الربا قال محمد وبلغنا ان أبا بكر الصديق.رضي الله عنه قبل الهجرة حين أنزل الله تمالى ألم غلبت الروم | قال له مشركو قريش يرون أن الروم تناب فارس فقال نم فقالوا هل لك أن تخاطرنا على أن نضم بينا وبينك خطر ا فان غلبت الروم أحدت خطر نا وان غلبت فارس أخذ ناخطرك فخاطرهم أبو بكر رضي اقمه عنه على ذلك تم أتى النبي صلى السَّعليه وسلم وأخبره نقال اذهب البهم فزد فى الخطر وأبعد فى الأجل ففعل أبو بكر رضى الله عنــه وظهرت الروم على فارس فبمث الى أبى بكر رضى الله عنــه أن تعال فخد خطرك فذهب واخذه فأتى النبي ــــلي الله عليه وسلم به فأمره بأكله وهذا النمار لانجل بين أهل الاسلاموقد أجازه رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أبي بكر رضي اللَّاعنه وهو مسلم وبين مشركي قريش لاء كان ﴿ كَمْ فَي دَارِ الشركُ حيثٌ لا يجرى أحكام المسلمين، ولتي رسول الله صلى الله عليه وسلم ركانة باعلى مكة فقال له ركانة هل لك أن تصارعني على ثلث غنمي فقال صلوات الله عليه نم وصارعه فصرعه الحديث الى أن أخذ منه جميع غنمه ثم ردهاعليه تكرما وهذا دليل على جواز مثله فى دار الحرب بينالسلم والحربي وهذا لان مال الحربي مباح ولكن المسلم بالاستثمان ضمن لهم أن لابخوبهم وان لا يأخذ منهم شيئًا الا بطية أنسهم فهو يتحرز عن الندر بهذه الأسباب ثم تملك المال عليهم بالأخذ لامهذه الأسباب وهذا لان فعل المسلم بجب حمله على أحسن

عدنًا أبهم مواعن الربا فال الله أمالي وأخسدهم الربا وقد نهوا عنه فباشرتهم ذلك لا تكون أ عن تدين بل لفسق في الاعتقاد والتماطي فيمنمون من ذلك كما يمنم المسلم .واذا باديم أهل | الحرب بالربافي دار الحرب نم خرجوا فأسلموا أو صاروا ذمة قبل أن تقايضوا أوتعبض أحدهما ثم اختصموا في ذلك أبطاته لان المصمة الناتة بالاحرازكما تمنع ابتدا، المقد تمنع القبض بمكم العقد وفوات القبض المستحق بالعقد مبطل للعقد والأصل فيه قوله تعالى وذروا ا بني من الربا وسببه مروىءن مكحولةال أسلم نفيف بشرط. أن لا يدعوا لربا وكان بنو عمرو بن عوف يأخذون الربا من بني المفيرة وبنو المفـيرة بربون ذلك فلما كان بمد الفتح بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عناب بن أسيد رضى الله عنه الى مكة أميرا فطلب بنو عمرو بن عوف مالقى لهم من الربا وابى ذلك خو المنبرة فاختصموا الى عتاب رضى الله عنه مكتب فيه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله الآية وكتب بها رسول اللهصلي الله عليه وسلم الى عتاب رضى الله عنه وأمره أن يأمرهم بان بدعوا لهممانتي من الربا أو يستمدوا للحرب فعرفنا ان الاسلام عنم القبض كما عنع ابتداء العقد وكذلك لو اختصموا بمد النقابض في دار الاسلام فأنهم يؤمرون برد ذلك لان النقابض بمد العصمة بالاحراز " كان باطلا شرعاً وكذلك المسلم بابع الحربي بذلك في دار الحرب ثم أسلم الحربي وخرج ال دارًا قبل التقايض فأن خاصمه في ذاك الى القاضي أبطله والكاما تقايضاً في دار الحرب م الحتصالم أنظر فيه ويستوي ان كان المسلم أخذ الدرهمين بالدرهمأوالديم بالدرهمين لانه طيب نفس الكافر بما أعطاه قل ذلك أو كثر واخد ماله بطريق الاباحة كما قررنا والله أعلم

- 🎉 باب الصرف بين المولى وعبده 👺 –

قال رحمه الله وليس بين المولي وعبده ربا لقوله صلى الله عليه وسلم لاربا بين العبد وسيده ولان هذا ليس ببيم لان كسب العبد لمولاه واليبيع مبادلة ملك على غيره فأما جمل بعض ماله في بعض فلا يكون بيما فان كان عى العبد دين فليس ينهما ربا أبضا والكن على المولى أن يرد ما أخذه على العبد لان كسبه مشغول محق غرمائه ولا يسلم له ما لم يفرغ من دنه كما لو أخذه لا بجهة المقد وسواء كان اشترى منه درهما بدرهمين أو درهمين بدرم لان ما أعطى ليس بعوض سواء كان أشار أو أكثر فعليه ردما قبض لحق بدرم لان ما أعطى ليس بعوض سواء كان أشار أو أكثر فعليه ردما قبض لحق

الوجوء ماأمكن وأحسن الوجوء ماقلنا والمرافيون يعبرون عنهذا الكلام ويقولون حللنا إ دماؤهم طاق لذا أموالهم فماعدا عذر الأمان بضرب سبما في نمان وتأويل حديث ان عباس أنه نهاهم عن ذلك لما وأى فيه من الكبت والغيظ للمشركين ولئلا نظيرا بنا اناتقاتلهم لطمع ا المال وأما الناجران من المسلمين في دار الحرب فلانجوز بيهما إلاما بجوز في دار الاسلام لان مال كل واحد مهما معصوم متقوم وان ذلك يثبت بالاحراز بدار الاسلام ولا ينمدم منى الاحراز بالاستثان اليهم ولهذا بنن كل واحد مهما مال صاحبه اذا أتلقه وأعاتملك كل واحد مهما على صاحبه بالمقد الذي باشره ولا يجوز آلبات عفد لم بباشراه بنهما من هبة أو غيرها وان كانأساما ولم بخرجاحتي تباينا بالرباكرهته لهماولم أرده له وهو قول أبي حنيفة 🏿 وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يرده والحكم فيها كالحكم في الناجرين أماعلي أصــل آبي | يوسف فنط فظاهر لأنه لابجوز هــذا المقد بين المسلم والحربىفكيف بجوز بين المــامين ومحمد يقول مال كل واحد منهما ممصوم عن التملك بالأخذ ألا ترى أن المسلمين لو ظهروا على الدار لا يما كمون مالهما بطريق الغنيمة وانما يتملك أحدهما مال صاحبه بالعقد بخلاف مال الحربي وأبو حنيفة نقول الاسلام قبل الاحراز تنبت العصمة في حق الامام دون الاحكيام ألا ترى ان أحــدهما لو أنك مال صاحبه أو نفـــه لم يضمن وهو آنم في ذلك وانما ننبت العصمة في حق الاحكام بالاحراز والاحراز بالدار لا بالدين لان الدين مانع لمن يعتقده حقًا لاشرع دون من لا يعتقــده وبقوة الدار بمنع عن ماله من بعتقد حرمته ومن لم يعتقده فلتبوت الدصمة فيحق الاثم قلنا يكره لهماهذا الصنيع ولمدم المصمةفي حق الحكم قلنالا يؤمر أن يرد ما أخــــذه لأن كل واحـــد منهما انما تملك مال صاحبه بالأخــــد فاما أذا ظهر المسلمون على الدارفانما لا يمشكون مال الذي أسلم لانه صار محرزاً ماله بيده ويده أسبق اليه من بد الفانمين فان دخل تجار أهل الحرب دار الاسلام بأمان فاشترى أحدهم من صاحبه درهما بدرهمين لم أجز ذلك الا ما أجيزه بين أهل الاسلام وكذلك أهل الذمة اذا فىلوا ذلك لان -ال كل واحد مهم ممصوم متقوم ولا تجاـكه صاحبه الانجهة المتند وحرمة الربا نَابَةً في حقهم وهمو مــننني من العهد فان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الىنصارى نجران | من أربى فليس بيننا وبينه عهد وكتب الى مجوس هجراما أن تدعوا الربا أو تأذنوا بحرب من الله ورســوله فالنعرض لهم في ذلك بالمنــع لا يكون غدرا بالأمان وهـــذا لانه يثبت

من أربى فليس بيننا وبينه عهد وكتت الى مجوس هجراما أن مدعوا الربا أو تأذبوا بحرب

من الله ورســوله فالتعرض لهم في ذلك بالمنــع لا يكون غدرا بالأمان وهـــذا لانه يثبت

الوجوه ماأمكن وأحسن الوجوه ماقلنا والمراقبون يمبرون عنهذا الكلاموبقولونحل لنا عندنا أنهم نهوا عن الربا فأل ألله تعالى وأخسذهم الربا وقد نهوا ءنه فباشرتهم ذلك لاتكون دماؤهم طلق لنا أموالهم فماعدا عذر الأمان بضرب سبعا في تمان وتأويل حديث ابن عباس عن ندن بل لنسق في الاعتماد والنماطي فيمنمون من ذلك كما يمنع المسلم .واذا بايم أهل أنه ساهم عن ذلك لما رأى فيه من الكبت والنبط للمشركين ولئلا بطنوا بنا اناتقائهم لطمه ا الحرب بالربافي دار الحرب تم خرجوا فأسلموا أو صاروا ذمة قبل أن تقايضوا أوقيض المال وأما التاجران من المسلمين في دار الحرب فلا مجوز بيهما إلاما مجوز في دار الاسلام أحدهما ثم اختصموا في ذلك أبطانه لان العصمة الناتة بالاحرازكما تنع ابتداه العقد تمنع لان مال كل واحد مهما معصوم متوم وان ذلك ئبت بالاحراز بدار الاسلام ولا سعدم الغبض بمكح العتد وفوات الغبض المستحق بالعقد مبطل للعقد والأصل فيه قوله تدالى وذروا معنى الاحراز بالاستثان البهم ولهذا يضن كلواحدمهما مال صاحبه اذا أتلقه وأغا تملك ا بني من آربا وسببه مروىءن مكحولةال أسلم ثقيف بشرط أن لا يدعوا لربا وكان بنو كل واحد مهما علىصاحبه بالمقد الذي باشره ولا يجوز آنبات عند لم بباشراه بنهما من هبة أو غيرها وان كانأسلا ولم بخرجاحتي تباينا بالرباكرهته لهماولم أرده له وهو قول.أبي حنيفة عمرو بن عوف يأخذون لربا من بني المغيرة وبنو المنسيرة بربون ذلك فلما كان بعد الفتح بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عناب بن أسيد رضى الله عنه الى مكة أسيرا فطلب بنو وقال أبو بوسف ومحمد رحمهما الله برده والحكم فبها كالحكم في الناجرين أما على أصل أبي | يُوسف فقط فظاهر لآنه لايجوز هــذا المقد بين المسلم والحربي فكيت بجوز بين المسامين عمرو بن عوف مالقي لهم من الربا وابي ذلك سو المفيرة فاختصموا الى عتاب رضي الله عنه مكتب فيه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله الآية وكتب بها رسول القصلي ومحمد يقول مال كل واحد مهما ممصوم عن التملك بالأخذ ألا برى أن المسلمين لو ظهروا ائم عليه وسلم الى عناب رضى الله عنه وأمره أن يأمرهم بان بدعوا لهممانتي من الربا أو على الدار لا يمليكون مالهما بطريق الغنيمة وانما بتملك أحدهما مال صاحبه بالعقد بخلاف مال الحربى وأبو حنيفة يقول بالاسلام قبلاالاحراز تنبت المصمة فى حقالامام دون الاحكام يستمدوا للحرب فعرفنا ان الاسلام عنع القبض كما عنع ابتداء العقد وكذلك لو اختصموا أ ألا ترى ان أحــدهما لوأتاف مال صاحبه أو نفـــه لم يضمن وهو آثم في ذلك وانما ننبت بمدالتقابض فى دار الاسلام فامهم يؤمرون برد ذلك لان النقابض بمدالمصمة بالاحراز كان باغلا شرعاً وكذلك المسلم يبايع الحربي بذلك في دار الحرب تمأسلم الحربي وخرج العصمة في حق الاحكام بالاحراز والاحراز بالدار لا بالدين لان الدين مانم لمن يعتقده ال دار ا قبل التقايض فان حاصمه في ذلك الى القاضي أبطله وان كانا تقايضاً في دار الحرب حقا لاشرع دون من لا يعتقــده وبقوة الدار يمنم عن ماله من يعتقد حرمته ومن لم يعتقده فلتبوت النصمة فيحقالانم قلنا يكره لهماهذا الصنيع ولمدم المصمة في حق الحكم قلنالا ثم الحتصالم أنظر فيه ويستوي ان كان المسلم أخذ الدرهمين بالدرهمأ والدرهم بالدرهمين لائه طيب نفس الكافر بما أعطاء قل ذلك أو كثر واخد ماله بطريق الاباحة كما قررنا والله أعلم يؤمر أن يرد ما أخــــذه لأن كل واحـــد منهما انما يلك مال صاحبه بالأخـــــذ فاما أذا ظهر المسلمون على الدارفاتما لا يملكون مال الذي أسلم لانه صار محرزاً ماله بيدوريده أسبق اليه - ﷺ باب الصرف بين المولى وعبده ﷺ ۔ من يد الفاعين فان دخل تجار أهل الحرب دار الاسلام بأمان فاشترى أحدهم من صاحبه درهمــا مدرهمــين لم أجز ذلك الا ما أجيزه بين أهل الاسلام وكذلك أهل الدمة اذا فملوا قال رحمـه الله وليس بين المولي وعبده ربا لقولَه صـلى الله عليه وسلم لاربا بين العبد ذلك لان الككل واحد منهم ممصوم بتقوم ولا يتمالك صاحبه الانجهة العقد وحرمة الربا وسيده ولان هذا ليس ببيع لان كسب المبدد لمولاه والبيع مبادلة ملك علك غيره فأما أنابة في حقهم وهمو مستنني من المهد فان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الىنصارى نجران

جمل بعض ماله في بعض فلا يكون بيما فان كان عن العبد دين فليس ينهما ربا أبضا واكن على المولى أن يرد ما أخذه على العبد لان كسبه مشغول بحق غرمائه ولا يسلم له ما لم يفرخ من دينه كما لو أخذه لا بجهة العقد وسواء كان اشسترى منه درهما بدوهمين أو درهمـين بدرهم لاز ما أعطى ليس بعوض ـــوا، كانت أقــل أو أكثر فعليـه ودما قبض لحق

والصحيح أنه اذا حاف ورده على الوكيل فهو لازم للآمر لانه رده عليه بنير اختياره فيما هو حجَّه في حتى الآمر. واذا وكله بان يصرف له هــذه الدراهم بدنانير فصرفها فليس الوكيل أن يتصرف في الدنانيرلان الوكالة قد انتهت والدنانير المقبوضة أمامة في يده للموكل إ فلا يتصرف فيها بنسير أمر. وان وكله أن يشتري له ابريق فضة بعينه من رجل فاشــتراه | بدراهمأودنانير جازٍ على الآمر وجاز ان نواه لنفسه لان مطاق النوكيج بالشراء ينصرف الى الشراء بالنقد فهر بنيته قصدعول نمسه في موافقة أمر الآمر وليس له أن خرج نفسه من الوكالة الابمحضر من الآمر وان اشتراه بشي مما يكال أو يوزن بعينه أو بنير عيـمم بجزعلي الآمر لان مطاق التوكيل بالشراء يتميد بالشراء بالنقد وقد بينا ذلك في البيوع فاذا اشتراه | بشئ آخركان مخالفا وكان مشــتريا الفســـه فان وكله بفضة له بيمها ولم يــم له النمن فباعرا بغضة أكثر مهاالم بجزكالو باعها الموكل سفسمه ولايضمن الوكيل لامه لم نخالف والوكيل أنما يضمن بالخلاف لا بفساد العقد والموكل أحق بهذه الفضة من الوكيل يقبض منها وزن | فضته لان فضته صارت دنا على الفايض وقد ظفر نجنس حقه من مال المديون فكان له أن رجلا ببيع راب فضة فباعه بفضة لم بجز لانه يقوم مقام الموكل في ذلك فبيعه كبيـم الموكل أ فان علم المشتري ان الفضة في التراب مثل الثمن وزنا فرضيه تبسل أن يفترقا جاز ذلك لانه لا فيمــة للتراب والعــلم بالمـــاواة وزنا في المجلس كالعـــا به عنـــد العقد وله الخيار في ذلك ليه كشف الحال له كمن اشترى شيئا لم بره تمرآه فان رده بغير حكم جاز على الآمر عنزلة الرد بخير الشرط والرؤية وال نفرقا قبل أن يعلم ذلك فالبيع فاسمد لان العملم بالمساواة شرط هذا العقد كالقبض وكما أن القبض بعد ألافتراق لايصلح العقد فكذلك العلم بالمساواة ولو وكله أن يزوجه امرأة على هذا التراب وهو تراب ممدن فزوجه بهكان جائزا انكان فيه عشرة دراهم فضة أو أكثر وكذلك انكان تراب ذهب وفيه قيمة عشرة دراهم أوأكثر وان لم يكن فيه عشرة يكمل لهاعشرة كما لوفيل الموكل ذلك بنسه وهذا لان أدى الصداق عندنا عشرة دراهم وان وكله بأن يبيع له سيفا محلي فباعه بنسيئة فالبيع فاســـد للأجل المشروط في الصرفولا ضان على الوكيل لانه لم يخالف فالبيع عادة يكون بالنقد والنسيئة وانما يضمن الوكيل بالخلاف لابالفساد وكذلك إن شرط فيه آلخيار وباعه بأقل بما فيه فقدا النرما، وكمناك أم الولد والمدرلان كسها المولى والانجوزان يشترى من مكاتبه الا مثل ما يجوزان ميشرى من مكاتبه الا مثل ما يجوزان مكاتب على المسلم المسلم

- ﷺ باب الوكالة في الصرف 😹

قال رحمه الله واذا تصارف الوكيلان لم ينبخ لها أن يفترقا حتى يتمابضا كما لو باشرا المقد لانسهمالان حقوق العقد شلق بالعاقد ولا تختلف في ذلك مباشرته لنيره ومباشرته لنفسه ألا تري اله يستغنى عن اضافة المقد الى غيره ولا يضرهما غيبة الموكلين لانهما من حقوق العقد كسائر الاجانب وان وكل رجــل وجاين بالصـرف لم يكن لاحدهما أن ينفرد به لانه فوض البهما ما بحناج فيه الى الرأى ورأى الواحــد لا يكون كرأى المثنى فان عقدا جميعا تم | ذهب أحدهما قبل التبض بطلت حصته وحصـة الباقي جائزة كما لو باشرا العقد لانفسهما وان وكلا جميعارب المــال بالقبض أو الادا. وذهبــا بطل الصرف لوجـــود الافتراق من العاقدين قبل التقابضوربالمال في حقوق العقد كاجني اخر وازوكله في ان يصرف لهدراهم بدنانير فصرفها وتعايضا وأقر الذى قبض الدراهم بالاسستيفاء ثم وجد فيها درهما زائفا فقبله الوكيل وأقرآنه من دراهمه وجحده الموكل فهو لازمللموكل لانه لاقول للقابض فعابدى من الزيافة بـــد ما أقر باستيفاء حقه وانما برده على الوكيل بافراره واقراره لا يكون حجة على الوكل فلهذا كان لازما للوكيل ه قال وان رده القاضي على الوكيسل بيينة أو بأداءيمين ولمُ يكن القابض أقر بالاستيفاء لزم الآمر وفي همـذا نظر فان الغابض أذا لم يقر باسـتيفا. حقه ولا باستيفاء الجياد فالقول قوله فيا بدعى أنه زبوف لانه سكر قبض حقه ولا حاجة له الى اقامة البينة ولا يمين على الوكيل الذي عاقده انما اليمين عليه فان من جمــل القول قوله | شرعاً يتوجه عليه الممين وأنمــا برد إذا حات لا إذا أتى الممين فيرفنا أن هذا الجواب مختل

والصحيح أنه اذا حلف ورده على الوكيل فهو لازم للآمر لانه رده عليه بنير اختياره فما هو حجمة في حق الآمر . واذا وكله بان يصرف له همـذه الدراهم بدنانير فصرفها فليس الوكيل أن ينصرف الدنانيرلان الوكالةقد انتهت والدنانير المقبوضة أمانةفي بده للموكل أ فلا يتصرف فيها بنسير أمر. وان وكله أن يشتري له ابريق فضة بمينه من رجل فاشـــتراه | بدراهم أودنا نير جازٍ على الآمر وجاز ان نواه لنفسه لان مطاق النوكيل بالشراء ينصرف الى الشراء بالنقد فهم بذيته قصدعول غسه في موافقة أمر الآمر وليس له أن يخرج نفسه من الوكالة الابمحضر من الآمر وان اشتراه بشي مما يكان أو يوزن بدينه أو بدير عينه لم يجزعلي الآمر لان مطلق التوكيل بالشراء يتميد بالشراء بالنقد وقد بينا ذلك في البيوع فاذا اشتراه | بشئ آخركان مخالفا وكان مشدتريا النفسمه فان وكله بفضة له بيمها ولم يسم له الثمن فباعرا بغضة أكثر منها لم يجزكما لو باعها الموكل بنفسـه ولا يضمن الوكيل لانه لم يخالف والوكيل أ أنما يضمن بالخلاف لا بفساد العقد والموكل أحق بهذه الفضة من الوكيل بقبض منها وزن أ فضته لان فضته صارت دينا على القابض وقد ظفر نجنس حقه من مال المذيون فسكان له أن رجلا بيسم راب فضة فباعه نفضة لم بجز لانه تقوم مقام الموكل في ذلك فبيعه كبيم الموكل فان علم المشتري ان الفضة في النراب مثل الثمن وزنا فرضيه قبــل أن يفترقا جاز ذلك لانه ' لا قيمة للتراب والعملم بالمساواة وزنا فى المجلس كالعملم به عنميد العقد وله الخيار فى ذلك لينكشف الحال له كمن اشترى شيئا لم بره ثمرآه فان رده بغير حكم جاز على الآمر بمنزلة الرد بخير الشرط والرؤية وان نفرقا تبل أن إيلم ذلك فالبيع فاسمد لان العملم بالمساواة شرط هذا العقد كالقبض وكما أن القبض بعد الأفتراق لا يصلح العقد فكذلك الط بالمساواة ولو وكله أن يزوجه امرأة على هذا التراب وهو تراب معدن فروجه به كان جائزا ان كان فيه عشرة دراهم فضة أو أكثر وكذلك ان كان تراب ذهب وفيه قيمة عشرة دراهم أوأكثر وان لم يكن فيه عشرة يكمل لهاعشرة كما لوفعل الموكل ذلك غسه وهذا لان أدبي الصداق عندنا عشرة دراهم وان وكله بأن يبيع له سيفا محلي فباعه بنسيئة فالبيع فانسد للأجل الشروط في الصرفولا ضان على الوكبل لانه لم يخالف فالبيع عادة يكون بالنقد والنسيثة وانما يضمن الوكيل بالخلاف لابالفساد وكذلك إن شرط فيه الخيار وباعه بأقل بما فيه نقدا

النرماه وكذلك أم الولد والمدرلان كسهما للمولى ولا بجوزاً ويشترى من مكاره الا مثل ما يجوز لهمع مكاتب غيره لا دا وتصرفا في يجوز لهمع مكاتب غيره لا دا وتصرفا في لسبه فيجرى الربايينه وبين مولا ، كانجرى بينه وبين غيره الوالدان والولد والوجان والقرابة وشريك الدنان فيا ليس من بجارهما والوصى في الربا عنزلة الأجاب لان المبايمة تتحقق بين هؤلاه والمماليك عنزلة الأحراد فى ذلك لامهم بخاطبون مذلك كما يخاطب الأحراد فاما المناوه من ما الماكما كما نقل مهما بيما وهو ما لهماكما كان قبل هذا البيم لامهما كشخص واحد في النجارة كما يجرى بينهما لايكون بيما والله أعلم

- عرض إب الوكالة في الصرف 🎇

قال رحمه الله واذا تصارف الوكيلان لم ينبخ لها أن يفترقا حتى يتمابضا كما لو باشرا المقد لانهــهمالانحقوق العقد تتعلق بالعاقد ولانختلف في ذلك مباشرته لنيره ومباشرته لنفــه ألا بري انه يستغني عن اضافة العقد الى غيره ولا يضرهما غيبة الموكلين لامهما من حقوق العقد كسائر الاجانب وان وكل رجــل رجاين بالصرف لم يكن لاحدهما أن ينفرد به لانه فوض البهما ما بحناج فيه الى الرأى ورأى الواحــد لا يكون كر أى المثنى فان عددا جيما تم ذهب أحدهما قبل النبض بطلت حصته وحصة الباقى جائزة كما لو باشرا العقد لانفسهما وان وكلا جميعارب المــال بالفيض أو الادا، وذهبــا بطل الصرف لوجـــود الافتراق من العاندين قبل التقابضورب لنال في حقوق العقد كاجنبي اخر وادوكله في اديصرف لهدراهم بدنانير فصرفها وتعابضا وأتر الذي قبض الدراهم بالاسستيفاء ثم وجد فها درهما زائفا فقبله الوكيل وأقرآنه من دراهمه وجحده الموكل فهو لازمالموكل لانه لاتول للقابض فمابدى من الزبافة بصد ما أقر باستيفاء حقه واعا برده على الوكيل بافراره واقراره لا يكون حجة على الموكل فلهذا كان لازما للوكيل ه قال وان رده القاضي على الوكيــل بيـنة أو بأداءيمين وَلَمْ يَكُنُ القَابِضُ أَثَرَ بِالاَسْتَيْفَاءُ لِنَّمُ الآمَرُ وَفِي هَـٰذَا نَظْرُ فَانَ الغَابِضُ اذَا لم يَقْرُ باستَيْفًا. حقه ولا باســـنيفاه الجياد فالقول فوله فيما بدعى أنه زوف لانه ينكر قبض حقه ولا حاجة له الى أقامة البينة ولا يمين على الوكيل الذي عاقده أنا اليمين عليه فأن من جمـــل القول قوله شرعاً يتوجه عليمه العمين واتحــا برد اذا حات لا اذا أبى اليمين فـبرفنا أن هـذا الجواب مختل

من الوكيل بالشراء ملزم للآمر مخلاف البب الفاحش فكذلك الرضا بالبيب البسير يكون ملزما للآمر مخلاف الرضا بالمب انفاحش الا أن يشاء الآمر وان لم بجد بالعبد عيبا ولكنه قتمال عنده البائم فالركبل بالخياران شراء فسمخ البهيم ران شباء أبنازه كما لو اشتراه لنفسه وهذا لأن المبيم تحول من جنس الى حبس وتأثير ذلك في أبات الخيسار فوق تأثير الميب فان أجازه كانت القيمة له دون الآمر لان مقصودا لآمر تحصيل العبدله ولا يحصل ذلك بالقيمة فرضا الوكيل بها لايلزم حكمر الأأن بشاء أخلف ذلك فيكون أحق به من المشترى لانها مدل ملكه فالملك في العبد بالشراء وقع له فاذا رضى أن | يأخــذه فهو أحق به واذا وكله بطوق ذهب ببيعه فباعه ونقد الثمن وقبض الطوق ثم قال المشترى وجدته صغيراتموهابالذهب فافر نه الوكيل لزم الوكيل لان المشترى غسير مقبول القول فيما يدعى من غير حجة فانه قبض عين مايتناوله المقد ثم ادعي بمد ذلك فساد العقد لمب لا يمرف في مثله لا يقبل قوله الا محجة واقرار الوكيل حجة في حته درن الآمر غير أناه أن يستحف الآمرلان الآمر لو أتر بذلك لزمه فاذا أنكر كان له أن يحلفه عليه وان أنكر الوكيل فرده عليه القاضي بالبينة لزم الآمر لانالبينة حجة في حق الآمر وكذلك ان رد عايــه بابا،الممين عنــدنا خلافا لزفر فانه بجمــل ابا. الوكيل الممين كاقراره مذاك ولكنا تقــول الوكيــل مضطر في هــذا لانه لا عكنه أن يحلف كاذبا وهــذه الضرورةاه يعمل بها للموكل وكاذله أن برجم به عليه فان وكله أنْ يشــترى له به طوق ذهب بعينه فيــه ماثة دينار فاشتراه بألف درهم وتقد الثمن ولم نقبض الطوق حتى كسره رجل قبل أن يتفرقا فاجبار الوكيل تضمين الكاسر قيمته مصوغا من الفضة جاز ذلك على الوكيل لان المعقود عليه فات واختاف بدلا والوكيه في المثنيار قبض البـدل كالماقدانفسه في حقه ولا مجوز ذلك على الآمر لان المقصود للآمر تحصيل الطوق له ولا يحصل ذلك بالقيمة وتصرف الوكيل على الامر أعاينفذ فما رجم الى تحصيل مقصوده . قال وبيرأ منه بانم الطوق لامه حقه نمين في ضان القيمة في ذمة الكاسر فاذا أخذ الوكيراالضان من الكاسر يصمدق بالفضل ان كان فيه لانه غرم في المن حسن ماعاد اليه فيظهر الربح وهو ربح حصل لاعلى ضاله فيازمه النصدق به وأكر و للمسلم توكيل الذي أو الحربي بان يصرف له دراهم أو دنانير وأجنزه ان فعل لان مباشرة هذا العقدمنه تصح لنفسه فكذلك لغيره بأمره ولكنه لاستحرز

فهو فاسدكما لو باعه ااوكل سفسه ولا ضمان على الوكيل لامه لم يخالفه ولو وكله بحلى ذهب فيه نؤلؤ ويأفوت يبيمه له فباعه بدراهم تم نفرقا قبـل قبض النمن فان كان اللؤلؤ والياقوت ينزع منه بنير ضرر بطل البيع في حصة الصرف لعدم القبض في المجلس وجاز في حصة اللؤلؤ لنمكن النسليم فيه من غير ضرر والبيم في حفه بيم عين مدن ولايشترط فيهالقبض في المجلس وان كان لا ينزع إلا بضرر لم يجز شي منه لنمذر تسليم المبيع بنير ضرر ألا برى ان يمه ابتداء في هذا الفصل لانجوز فكذلك لايتي بخلاف الأول وأن وكله أن يشتري له فلوسا بدرهم فاشنراها وقبضها فكسدت قبل أن يسلمها الى الآمر فهي للآمر لانه تقيض الوكبل صار قابضا فان الوكيل في النبض عامل له وبالقبض ينتعي حكم العقد فيه فالكساد بعده لا يؤثر فيه ولو كسدت فبل أن تُعبضها الوكيسل كان الوكيل باغيار ان شاه أخسدُها وان شاء ردها وقد ذكر قبل هذا أن العقد نفسد بكساد الفلوس قبــل القبض استحسانا فتبل التفريم المذكور هنا على جواب القياس وقبل مراده من قوله هناك أن المقد نفسد أنه لا نجبر على قبض الفلوس الكاسدة فاما اذا اختار الاخـــذ فله ذلك كما فسره هنا فقال أ الوكيل بالخيار فإذا أخذها فعي لازمة له دون الآمر الا ان يشاء الآمرمن قبل أنهاليست مالوس حتى كسدت اعاهي الآن صفر ميناه ليست بغلوس رائجة هي نمن وذلك مقصود الآمر . وان وكله أن يشتري لهعبدا بمينه فاشــتراه نم وجد به عيبا قبل أن يقبضه الوكبل فلاوكيل أذ يرده لانالرد بالعيب من حقوق العقد والوكيل فيه كالعاقد لنفسه فادامت المين في يده فهو متمكن من ردهابدون استطلاع رأى الموكل فان أخذه ورضيه وكانالىيــغىر مستهلك له فهو لازم للآمر وان كان العيب فاحشا يستهلك العبد فيه زمالوكيل دون الآمر | ا-تحسن ذلك الا أذيشا، الآمر وذكر في السير الكبير أن على قول أبي حنيفة رضي الله عنه العيب اليسير والفاحش فيه سوا، وهو لازم للآمر ان اشتراه عثل قيمته لان أخذُهمم اللم بالعيب كثيرائه ابتداء مم العلم بالعيب ومن أصل أبي حنيفة رضي الله عنه أن العيب المستملك لا يمنم الوكيل من الشراء للآمر عثل قيمته فكذلك لا يمنعه من القبض والرضا به عند الاخلة ومن أصلهما أن ذلك يمنع شراءه للآمر ابتدا. لان الموكل لم يقصد ذلك وهو مصلوم عرفا فكذلك رضاه عندالآخلة وهمذه مسئلة كتاب الوكالة وقد بيناهناك ولثن كانت المسئلة في قــولمم كما أطلق في الكتاب فوجهــه ان الرضا بالبيب البـــــير

عن الحرام اما لاسستحلاله ذبك أولجها. به أو قصده الى توكيل السلم حراما فابدًا أكره له ذلك واذا وكله أن يصرف له الدراهم فصر فهامع عبد الموكل والوكيل يعلمأو لايعلم فلا ضان على الوكيل سواءكان على العبد دين أولم يكن لانه مال الموكل صرف مضه في مض ولا | يكون الوكيل بتصرفه مفونا على الموكل شيئا واذا وكله ألف درهم يصرفهاله فباعبا مدنانير وحط عنه ما لا يتمان في مثله لم بجز على الآمر لامه في منى الوكبل بالشرا، وكل واحد من المتصارفين في العوض الذي من جمة صاحبه مشتر ولان نصرف الوكيل بالشراء بالمعين أنما لا ينفذ على الموكل للسهمة فأنه من الجائز الهعقد لنفسه فليا علم بالمين أراد أن يلزم ذلك الموكل وهذا المني موجود هنا فان الوكيل مملك عقد العمرفالنفسه وان صرفها يسمرها عنسد مَهَاوض للوكيل أو شريك له في الصرف أو مضارب لهمن المضاربة لم بجز الكوَّله مهما في ذلك كما لو صرفها مع نفسه فان من محصل متصرف من عامله يكون مشتركا يلهما وان صرفها عند تفاوض الآمر لم بجزكما لو صرفها الآمر نفسه وهذا لأنه لا فائدة في هدذا العقد فما يقبض ويعطى يكون مشتركا بينهما وان صرفها عند شريك الآمر في الصرف غير مفاوض فهو جائز وكذلك مضاربه لان الآمر لو فعل ذلك بنفسه جاز لكونه مفيدا وهو أنه يدخل وفي الشركة والمضاربة ما لم بكن فيه ويخرج به منه ما كان فيه فكذلك الوكيل اذا فعل ذلك واذا وكله بالف درهم بصرفها له وهما في الكوفة ولم يسم له مكانا فني أي ناحية من الكوفة صرفها فهو جائز لان نواحي المصر في حكمكان واحد ومقصوده أن التوكيل لا يتقيد بالسوق لان المقصود سعر الكوفة لا سوق ألكوفةوكذلك لو خرج بها الى الحييرة | أو الى البصرة أو الى الشام فصرفها هناك جاز ولا ضمان عليه لان الآمر مطان ولا يتقيد عكان الابدليل نفيده به وفيها لا حمل له ولا مؤية لا وجددليل المقيد لان ماليته لا نختاف باختلاف الامكنة فني أي مكان صرفها له كان ممتثلا أمره ولو وكله ببيـع عبد له أو عرض له حمل ومؤنه فاستأجر وخرج بها من الكوفة الى مكة فباعها هناك أجزت البيم لان الامر بالبيع مطلق فني أى موضع باعه فهو ممتشل ولا ألزم الآمر من الآخر شيئاً لانه لم يأمر | بالاستنجارفهو متبرع فيها النزم من ذلك وقال في رواية أبي حفص أجزت البيـم اذا باعه بمثل ثمنه فيالموضم الذي أمره ببيـه فيه وهذا مستقيم على أصل أبي وسف ومحمدر حمهما الله لان عندهما التوكيل بالبيع مطلقاً يتميد بالبيع عثل القيمة لو باعه في ذلك الموضع فكذلك في موضع

آخر وعندأبي حنيفةلا يتقيد بذلك اذاباعه في ذلك الرضام فكذلك في موسم خر وأساد هذه المسئلة في كتاب الوكالة وقال فيجوابها لم أجز البيع لانه لم يأمره باحروج به انفي على ذلك رواية أبي إليان ورواية أي منس وهو الأصبح لانه لو اعبر مطلق الأمر حتى بجوز بيما في مكان آخر لكانت مؤنَّة النقــل إلى ذلك المكان على الموكاركم لو أمره بالبيع في ذلك ا المكان وهذا لان احضار السلمة على البائم ليستوفى النمن ويسلم البيم ولاتكن انجاب هذد أ المؤنة عليه وربما يبلغ ذلك نمن السلمة أو يزيد عليه فهذا دليل مقيد لمطن الأنر بالصر الذي بباع فيه المتاع فلهداً لابجوز بيعه في مكان آخر نخلاف مالا حمل له ولا •ؤنة وبمثل هــا قال في الكتابين لوضاع أوسرق قبل أن يبيمه فهو ضاءن له وسِدًا نبين أنه لا يكون •أذوه من جهته في الاخراج الى ذلك الوضع وكذلك لوخرج به ولم يتفق له بيعه كات مؤية الردعليه دون الآمر فعرفنا انه كالناصــفي غير ذلك الموضم واندفع اليه دراهم يشتري بها توباساه ولم يسم له المكان فاشترا وبغيرال كموفة كان جانوا اذا لم يكن أحمل ولا وفوله لان الا مر بالشراء وجد مطلقا فان وكله بألف درهم يصرفها لهنم ان الوكل صرف تلك الالف فجاء الوكبل الى يت الموكل فأخذ ألفا غيرها فصرفها فهو جائز لان التوكيل انما حصل بالصرف بدراهم في | الذمة اذالنقود لا تتمين في الدَّود ألا ترى انه لو صرف لك الدراهم كان للموكل أن يمنمها ويمطى غيرها فصرف الموكل تلك الااف ينفسه لا يكون تصرفا منمه فما تتناوله الوكالة فلا يوجب عزل الوكيل وكذلك لو كانت الاولى باقية وأخمه الوكيل غميرها فصرفها لان الصرف المقد بدراهم في ذمته سواء لمضافه الى تلك الالف أوغيرها فيكون ممتثلا أمره في | ذلك وكذلك الدنانير والفلوس ه فان قيل أليس أن تلك الإلف لوهلكت إمد التسليم الى الوكيل قبل أن يصرفها بطلت الوكالة ولو لم تعلق ﴿ وَكَالَةً ﴿ لَا يَطِلْتَ الْوَكَالَةِ بِهِلا كَهَا • قُلْنا الوكالة لا تمان بعينها حتى او صرفها ثم ها كمت قبل النسليم كان له أن يطالب الموكل بألف أخرى فأما اذا هلكت قبل أن يصرفها انما بطات الوكالة لمنى دفع الضرر عن الموكل فريما يشمق عليه أداء ألف أخرى بمد ملاك تلك الالف ولا ضرر على الوكيسل في إبطال الوكالة اذا هلكت قبل أذبصرفها وهذا لانوجد اذا كانت قائمة في يد الموكل أوصارف بها لانه لاضرر عليه في ابقاء الوكالة على الوجه الذي المقدت في الابتداء وهو الصرف بدراهم في الذمــة ولو أمره ببيع فضة بعينها و ذهب بعينه أو عرض من العروض فباع غـيره لمبجزله لان

ونصف الدراهم ثم أجله في الباق من الدراهم فبكون الاحسان كله من جامه وذلك حاثز وقال وان اشترى قلب ذهب فيه عشرة دنانير عائة درهم وتعابضا واستهلا القلب أولم يستهلكه ووجديه عياقد كان داسه له فصالحه على عشر تدراهم أحيثة فهو جائز لان صبة مذا الصلح بطريق الحط أو بطريق أن ماوقع عليه الصلح حصة العيب فيكون ذلك دينا على البائم واجبا بالنبض دون عقــد الصرف والتأجيل صحيح في ثله * ولو صالحه على دنار لم مجز آلا أن يقبضه قبــل التفرق لان الدينار عوض عن حصة السيب وذلك من الدراهم فيكون صرفا فبشترط القبض فيه قبل التفرق وان اشترى قاب فضة فيه عشرة دراهم مدينار وتقابضا ثم وجد في القلب هشما ينقصه فصالحه من ذلك على قيراطى ذهب من الدينار على أن زاده مشترى القلب ربع حنطة وتفايضا فهو جائز لان مازاد مشترى القلب يلتحق باصل العقد وما زاد الآخر منالةيراطين يكون حط بمضالبدل وذلك جائز من كلواحد منهما وبجمل بعض القيراطين ثمن الحنطة وبعضه بحصة العيب وذلك جائز وان كانت الحنطة بسهاوتفرقا قبــل النقابض فهو جائز أيضا لان في حصة الحيطة افترقاعن عين بدين وفي حصة الميب وجوب الرد بمكم القبض دون العقد فلا يضرهما ترك القبض في المجلسوان تقادنا ثم وجد في الحنطة عيباً ردهاورجم ثمنها ومعرفة ذلك أن يقسم القسيراطان على قيمة الحناطة وقيمة السب فما يخص قيمة الحنطة فهو ثمن الجنطة يرجع به والله أعلم

- ﴿ بَابِ الدِّرِفُ فِي المرض ﴾ -

قال رحمه الله مريض عن أبيه دينارا بالف درهم وتعايضا قال لايجوز ذلك عند أبى حنيفة رضي الله عنه لان نفس البيم من وارثه وصية له عند أبى حنيفة رحمه الله ولا ـ كان البيم عمل القيمة أو أكثر فلا وصية فيه ولا سهمة وبيان هــذا يأنى فى كتاب الشفمة | ان شاء الله تعالى، ولو اشترى من أبيه الف درهم بمائتي دينار فان أجار ذلك بقيــة الورثة فهو جائز لان المانع من الوصية للو ارث حتى الورثة فان أجاز وا ذلك جاز وان ردوا فهو مردود كله في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله انشاءالابن أخذمثل تيمة الدراهم من الدنانير وإن شاء نقض البيع لان الوصية عندهما بالمحاباة فيبطل ثمن الحلية ببطل السلح فيه والكل في حكم ثئ واحد فاذا بطل العند في بعضه بطل في كله وشراء النوب فاحد أيضًا لأنه دخل بمضَّ نمن الحلية فيه والاستبدال ببدل الصرف قبل ا النبض لابجوز فاذا بطل فى ذلك الجزء بطل فى الكل وهدا على الاصل الذى قلنا انالصلح على الا نكارمني على زعم المدعى واذا اشتري لرجل ابريق فضة فيه الف درهم عائة دينار وتعايضا عن العيب فان صالحه البائع على دينار وقبض فهو جائر والكان الدينار أقل أو أكثر من قيمة العيب في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد رحهما الله اذا كانالفضل مما لايتنان الناس في مثله فهو غير جائز وهذا ناء على مسئلة كناب الصلح عن المفصوب المسهلك على أكثر من قيمته يجوز عند أبي حنيفة رضي الله عنه ولا يجوز عندهمالان عندهما الحق في ا النيمة وهي مقدرة شرعا فالفضل على ذلك يكون ربا الا أنه لاتيقن بالفضــل فها يتنابن إ الناس في مُشاله لان ذلك يدخل من تقويم المقومين فهنا أيضا حقمه في بدل الجزء الفائت فاذا صالحه على أكثر من ذلك التسدر بما لايتغابن الناس في مثله كان الفضـــل ربا وعنـــد أبى حنيفة رضي الله عنــه يصح الصاح على أن يكون المقبوض عوضا عن أصــل ملـكه وان كان •ــملـكا فـكـدك هنا يصح الصلح صلى أن يكون المتبوض عوضا عن الجز. الفائت الذى استحقه بالممقد ولاربا بين الدراهم والدنانير ولانه بصح الصلح بطريق الحط وهو أن بجمل كانه حط من تمن الابريق هذا المقدار ولكن الاول أصع لان القبض في المجلس شرط وانما ينسمرط ذلك اذا جعلسا بدل الصلح عوضا عن الجز، الفالت حتى لايكون دينا بدين وان صالحه على عشرة دراهم فهو جائز . وانكانت الدراهم أكثر من قيـة العبب عندهم جميعاً لان حصة العبب من الذهب ولا ربا بين الدراهم والدنانير وهذا على تولهما ظاهر وكذلك عند أبي حنيفة رضي الله عنه لانه في النصل الاول انما بجمل بدل الصلح عوضا عن الجزء النائب لنصحيح العند وتصحيح العقدهنا في أن يجمل عوضا تمايخص الجزء الغاثت من الذهب والفضة ويشترط القبض فيه فبل الافتراق فال افترقاقبل التبض أو على شرط أجل أوخياربطل الصاح لكونالمقد صرفا بينهما وان ادعي علي رجل عشرة دراهم وعشرة دنانير فانكر ذلك المدعى عليه أو أقرتم صالحه على خمسة دراهم نقدا أو نسينة فهو جائز لان صحة هذا العقد بطريق الابرا، وهو أنه أبرأه عن جميع الدنانير

الوكالة تماتت بنلك العين فاتها أضيفتاليه بمينه وهو مما يتمسين بالتميين في العقد واذاوكله بانت درهم يصرفها له بدنانير فصرفها الوكيل بدنانير كوفيـة فهو جائز في قول أبي حنيفة لان وزن الكوفية كوفية وقال أبو يوسف ومحد رحمها الله أما الوم فان صرفيا لكوفية مقطمة لم مجز لان وزن الكوفيـة اليوم على الشامية النقال وانما جاز قبل اليوم فان صرفها بكوفية مقطمة إيجز لاذوز ذالكوفية كانعلى الكوفية المقطمة النقصوهذا اختلاف عصرنا فابو حنيفة أفتى بما كانت علىه المماريني عصره وهما كذلك . والحاصل أنه يستبر في كل مكان 🏿 وزمان ماهو المتمارف لانه يعــلم أن.قصود الموكل ذلك بنالب الرأى ولو قال اشتر لي بهذه 🏿 الدنانيرغلة ولميسم لهنملة الكوفة أوبنداد فاشترى له غلة الكوفة جازو ان اشترى له غير ذلك من غلة البصرة أو بنـــداد أو دراهم غير النـــلة لا يجوز الا أن يكون مثل غلة الكوفة لان | الوكيل انما يصير ممتثلااذا حصل مقصود الموكل ومقصوده غلة الكوفة فان كان ما اشتري مثل غلة الكوفة فقدحصل مقصوده وان قال له بِع هذه الألف:درهم بدنانير شامية فباعها بالكوفية فان كانتالكوفية غير مقطمة وكان وزنها شامية فهو جائز على الامر لحصول مقصوددقال وليس الدنانير في هذا كالدراهم فان مقصودهمن شراء الغلة الانفاق في حوائجه ا وأنما محصل ذلك بغلة الكوفة أو مثلها ومقصوده من الدنانير الرمح وذلك يحتلف باختلاف الوزنفان كان وزن الكوفية مثل وزن الشامية فقد حصل مقصوده ولو قال بعها مدنانير عنق فباعها بالشاميةلابجوزعلي الآمر لازالقصود لابحصل بهذا لماللمتق من السرف علىالشامية | والله تمالى أعلم

- 🎉 باب الىيب في الصرف 🏂 🗕

قال رحمه الله واذا اشترى سيفا على بدراهم أكثر مما فيمه وتعابضا ونفر قائم وجد السيف عيا في نصله أو جفته أو حائله أو حلية فله أن يرده لقوات وصف السلامة المستحقة له عطلق المقدفان رده وقبله منه صاحبه بنمير قضاء قاض كالاقالة من حيث اله يستمد التراضى والاقالة في المصرف بمنزلة البيع الجديد في وجوب التعابض به في المجلس لان الاقالة فسسخ في حق المسرف بمنزلة البيع الجديد في حق عقر المتعاقد في حق الشرع واستحقاق المتعاقدين بيع جديد في حق غيرهما فكان بمنزلة البيع الجديد في حق الشرع واستحقاق

التبض في الصرف من حق الشرع فاذا فارقه قبل التقابض انقض الرد في حصة الحلية لانه صرفوفيا ورا، ذلك لان في تميَّز البعض من البعض ضروا وله أن يرده عليه بالبيب كما له | ذلك قبــل الرد لان ما كان منه ليس بدليل الرضا باليب ولو رده بقضاء قاض لم يضره أنَّ ﴿ يفارقه قبل قبض الممن لان الرد بالقضاء فسيخ من الاصــل فان للقاضي ولاية الفسيخ بسبب العيب وليس له ولاية العقد المبت. أ فهو بمنزلة الرد نخيار الرؤية ولا يضر. أن يفارقه قبل قبض الخمن . ألا تري أن البائع لو كان اشتراه من غيره كان لهأن يرده على باشه في هذا الفصل دون الاول، قالوله أن يؤاجره بالثمن لانه دين له في ذمته بسبب النَّبض فان عند الصرف | قد أنسخ والتأجيل صحيح في مثله كبدل النصب والسهلك بخلاف بدل القرض فأنه في حكم المين فانَّ كان حلى ذهب فيه جوهر مفضض فوجد بالجوهر عيبا فان أراد أن يرده دون الحليُّ | لم يكن له ذلك الإ أن يرده كله أو يأخــذه كله لان الــكل كشيُّ واحد لما في تمييز البمض من البعض من الفرر ولان الانتفاع بالبعض متصل بالبعض فهو نظير مالو اشترى زوج خف فوجد باحداهماعيا وهناك ليس الاله أن يردهما أو يمسكهما وكذلك لو اشترىخاتم فضة فيه فص ياقوت فوجد بالفص أو الفضة عيبا ولو اشترى ابريق فضة فيه الف درهم بالف درهم أو بمانة دينار وتقايضا وتفرقائم وجدت الدراهم رصاصا أو ستوقة فردها عليه ا كانله أن يفارقه قبل قبض النمن وقبل استرداد الابريق لان العقد قد انقض من الاصل حين سين افتراقهما قبل قبض أحد البدلين فان السنوقة والرصاص ليسا من جنس الدراهم | وكذلك الزيوف في قول أبي حنيفة لان عنده اذا رد الكبير بعيب الزيافة ينتفض القبض فيه من الأصل وقد بينا ذلك في السلم وعندهما في الزيوف يستبدله قبل أن يتفرقا من مجلس الردود كر عن المسور بن مخرمة قال وجدت في المفتم يوم القادسية طشتاً لأأدري أشهمهمي أو ذهب فابتمتها بالف درهم فأعطانى بها تجار الحيرة ألنى درهم فدعاني سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه فقال لا تلمني وردالطشت فقات لو كان سهاما قبالها مني فقال ابي أخاف أنَّ | يسمع عمر وضى الله عنــه انى بعنك طشتا بالف درهم فأعطيت بها ألني درهم فيرى أبى قد صانعتك فيها قال فأخذها منى فاتبت عمر رضى الله عنـه فد كرت له ذلك فرفع بديه وقال الحمد لله الذي جعـل رعبتي تخانني في آفاق الأرضوما زادني على هــذا وفيه دليـل أن لصاحب الجاش ولاية يبع المناتم وأنه ليس له أن يبيع بندبن فاحش وان تدبرفه فيــه

تقرة فضة عائمة درهم على أن فيها سائة درهم وتقابضا فاذا فيهاما لتادرهم كان للمشترى نصفها لا خيارله فيها وكذلك لو اشتراها بعشرة دنانيرلان النقرة لا يضرها التبعيض فالوزن فيها يكون قدرا لاصفة فأنما سنند المندعلي الفدرالسمي من وزنها مخلاف الابريق فامه يضر التبعيض فالوزن يكون صفة فيه ألا ترى أن إختلاف الوزن تختلف صفته فيكون أتقل الرةوأخف تارة إ ولا يتبدل اسم الدين وهو الابريق فكان ذلك كالنبرع في الثوب يكون صفة والبيم يتملق بالمين دون الذرعان المذكورة وعن أبى رافع قال حرجت بخلخال فضة لامرأتى أبيعة فلقيني أبو بكر رضي الله عنه فاشستراه منى فوضعه فى كهة الميزان ووضع أبو بكر رضي الله عنه دراهمه في كفة المزان وكان الخلخال أثقل منها قليــــلا فدعا عقراض ليقطمه مقلت يا خليفة رســول الله هو لك فقال يا أبا رافع انى سمت رســول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب وزنا بوزن والزائد والمستربدفي النار وفيه دايل تحريم الفضل عند أتحاد الجنس وان القليل من الفضل والكثير فعايضره النبعيض أولا يضره سوا، وفيه دليل ان مبادلة الفضة " بالفضة الكفة بالكفة تجوز والالمبلع تمدارهما لوجود المساواة فى الوزن واذا اشتري الرجل عشرة دراهم فضة بمشرة دراهم فصة فزادتعليها دانقا فوهبه له هبةولم يدخله فيالبيم فهو جائز لان المحرمالفضل الحالى عن المقابلة اذا كان مستحقا بالبيم وهذا مستحق بمقد التبرع وهو غير مشروط فى البيمولا بؤثر في البيمان قيل فلهاذا لم يقبله أبو بكر رضى الله قلنا كأنه | احتاط فى ذلك أو علم أذأبا رافم رضى الله عنه كان وكيلا فى بيـم الخلخال والوكيل بالبيـمالا علك الهبه وأن كان السيف الحلي بين رجاين فباع أحــدهما نصيبه وهو النصف مدنار من شريكه أو من غيره وتقابضا فهو جائز لان عقــد البيـم على خالص ملكه وان كان باعه من شريكه ونقده الديناروأتشيف في البيت ثم افترقا قبل أن نقبض السيف انتقض البيع لان البيع فيحصة الحلية صرف وقد افترقا قبل التقابض لان حصة البائع ماكان في يد المشترى فلا يُصير قابضاً له بالشراء مالم يسلمهااليه ولا بأس ببيـمالفضة جزافاً بالذهب أو بالقلوس أو بالمروض لانمدام الربا بسبب اختلاف الجنس هواذا آشتري سيفا محلي فضته خمسون درهما بمائة درهم وقبض السيف ونقده من الثمن خمسين درهما ثم افترقا فالبيع جائز لان المنقود ثمن الفضة خاصة فان قبض حصة الحلية في المجلس مستحق وقبض حصة الجفن غير مستحق والماوضةلاتهم بين المستحق وغير المستحق بل بجمل النقود نمن المستحق خاصة فالافتراق

كتصرف الأب والومى في مال الصغير ولهذا استرده سمد رضي الله عنيه !! ظهر أنه باع بذبن فاحش وفيه دليل على أن الإمام أذ بنمه عن عامله مارضي به من عبدل أو هيبة | فسله فانه ينبني له أذ يذكر الله تبال مي ذلك ثان ذلك نسة له من الله تعالى وكان ممر رضي الله عنمه بهمدد الصنة تبايه نما له في آفاق الأرض وذلك لحسن سريرته على ما جاء في الحديث من خاف الله عنف منه كل ثني هواذا اشترى الرجل طشتا أو المالا يدري ماهو ولم يشترط له صاحبه شيئا فهو جائز لان الدنمد تناول المين والمشار اليه مملوم المين مقدور التسليم فيجوز بيمه وهل على صحة هذا حديث المسورين غرمة،،واذا اشتري الما، فضة فاذا هو غيرفضة فلا بيع بيمها لان الشار اليه ليس من جنس السمي والعقد اعا تعلق بالمسمى لان النقاده بالتسمية والمسمى معدوم فلا بيع بينهما ولوكانت فضة سوداء أو حراء فيها رصاص أو صفر وهو الذي أفسدها فهو بالخيار ان شاء أخذها وان شا، ردها لان المشار اليه ليس من جنس السمى فان مثله يسمى انا، فضة في الناس إلا أنه معيب لما فيه من النش فيجوز العقدعلي المشار اليه بالتسمية ويتخير الشترى للميب وان كانت رديثة من غيرغش فها لم يكن له أن يردها لان الرداءة ليست بعيب فالعيب ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة ا وصفة الرداءة بأصل الخلقة ألاتري ان بالرداءة ننعدم صفة الجودة وبمطلق العتدلا يستحق صفة الجودة وانما تستحق السلامة ه ولو اشترى سيفا محلي على ان فيه مانة درهم بمائة درهم وتقايضا ونفرقا فاذا في السيف ماتنا درهم فامه يرد السيف لفساد العقد بالفضل الحالي عن المقسابلة وهو الجفن والحمائل وان اشترى ابريق فضة بالف درهم على ان فيه ألف درهم وتقابضا وتفرقا فاذافيه ألفا درهم كان الخيار للمشترى ازشاء قبض نصفه بألف درهم لانه انما يكون مشتريا مقدار ماسمي منه وقد تبين أن ذلك نصف الأبريق ولا يمكن أن نجمل مشتريا للككل بألف درهم لانه ربا ولا بألفين لانه ما التزم الا ألف درهم فجملناه مشـــتريا | نصفه بالااف وأنبتنا له الخيار لتبعيض الملك عايه فيما يضره التبعيض بخلاف السيف فهناك إ لا يمكن تصحيح العقد في نصف الحلية مع السيف لا ماوصرح بذلك لم يجز العقد لا فالحلية صفة لا يجوز بيع بعضها دون البعض بخلاف الابريق ولو كان اشترى الابريق بمائة دينار إ كان جائزا له كله بالدنانير لان الربا ينعدم عند اختلاف الجنس والابريق مما يضره التبعيض فيكون الوزن فيه صفة نائما تملق المقدّ بعينه اذا أمكن دون الوزن المذكور ءواناشترى

الوكالة تعاقت بنلك العين فاتها أضيفت اليه بعينه وهو يما بتعيين بالتعيين في العقد واذا وكله بالف درهم يصرفها له بدنانير فصرفها الوكيل بدنانير كوفية فهو جائز في قول أبى حنيفة لان وزن الكوفة كوفسة وقال أبو يوسف ومحمد رحبما الله أما اليوم فان صرفها بكرفية مقطمة لم يجز لان وزن الكوفية اليوم على الشامية الثقال وانما جاز قبل اليوم فان صرفها بكوفية مقطمة لميجزلان وزن الكوفية كانعلى الكوفية المقطمة النقص وهذا اختلاف عصرنا فابو حنيفة أفتى بما كانت علىه المعاملة في عصره وهما كدلك .والحاصل أنه بعتبر في كل مكان ا وزمان ماهو المتعارف لانه يسلم أن مقصود الموكل ذلك بغالب الرأى ولو قال اشتر لى بهذه الدنانيرغلة ولميسم لهغلة الكوفة أوبنداد فاشترى له غلة الكوفة جازو ان اشترى له غير ذلك من غلة البصرة أو بنسداد أو دراهم غير النسلة لا يجوز الا أن يكون مثل غلة الكوفة لان الوكيل انما يصير ممتثلااذا حصل مقصود الموكل ومتصوده غلة الكوفة فان كان ما اشتري مثل غلة الكوفة فقدحصل مقصوده وان قال له بـع هذه الألف درهم بدنانير شامية فباعها بالكوفية فان كانتالكوفية غير مقطمة وكان وزنها شامية فهو جاثز على الامر لحصول مقصوده قال وليس الدنانير في هذا كالدراهم فان مقصوده من شراء الغلة الانفاق في حوائجه وانما محصل ذلك بغلة الكوفة أو مثلها ومقصهوده منالدنانير الرمح وذلك بختلف باختلاف الوزنفان كان وزن الكوفية مثلوزن الشامية فقد حصل مقصودهولو قال بمها بدنانير عتق فباعها بالشامية لايجوزعلى الآمر لازااتصود لايحصل بهذا لماللمتقءمن السرف علىالشامية والله تعالى أعلم

- ﴿ بَابِ السِّبِ فِي الصَّرْفَ ﴾ -

قال رحمه الله واذا اشترى سيفا على بدراهم أكثر نما فيه وتعابضا ونفرقا ثم وجد السيف عيبا في نصله أو جفته أو حائله أو حليته فله أن يرده لقوات وصف السلامة المستحقة له عطلق المقدفان رده وقبله منه صاحبه بنسير قضاء قاض فلا بنيني له أن يفارقه حتى يقبض المن لان الرد بعد القبض بنير قضاء قاض كالاقالة من حيث أنه يعتبد التراضى والاقالة في المحرف عنزلة البيم الجديد في وجوب القابض به في المجلس لان الاقالة فسسخ في حق المتساقدين بيم جديد في حق غيرهما فكان بمنزلة البيم الجديد في حق الشرع واستحقاق

القبض في الصرف من حق الشرع فاذا فارقه قبل التقابض النقص الرد في حصة الحلية لأنه صرفوفيا ورا، ذلك لان في تميز البعض من البعض ضررا وله أن برده عليه بالعيب كما له 📗 ذلك قبــل الرد لان ما كان منه ليس بدليل الرضا بالعيب ولو رده نقضًا، قاض لم يضره أن ﴿ يفارقه قبل قبض الثمن لان الرد بالقضاء فسخ من الاصــل فان للقاضي ولاية الفــخ بــبـب العبب وليس له ولاية العقد المبتــدُ فهو عنزلة الرد نخيار الرؤية ولا يضره أن يفارقه قبل | قبض الثمن . ألا تري أن الباثم لو كان اشتراه من غيره كان له أن برده على باشه في هذاالفصل | دون الاول، قالوله أن يؤاجره بالنمن لانه دين له فيذمته بسبب القبض فان عقد الصرف | قد أنفسخ والتأجيل صحيح في مثله كبدل الغصب والمسملك بخلاف بدل القرض فأنه في حكم ا المين فان كان حلى ذهب فيه جوهر مفضض فوجد بالجوهرعيبا فانأراد أن يرده دون الخلي لم يكن له ذلك الإ أن يرده كله أو يأخــذه كله لان السكل كشئ واحد لما في تميز البمض مُن البعض من الضرر ولان الانتفاع بالبعض متصل بالبعض فهو نظير مالو اشترى زوج خف فوجد باحداهماعيها وهناك ليس الا له أن يردهما أو يمسكهما وكذلك لو اشترىخاتم أ فضة فيه فص ياقوت فوجد بالفص أو الفضة عيبا ولو اشترى ابريق فضة فيه الف درهم بالف درهم أو عائة دينار وتفايضا وتفرقا ثم وجدت الدراهم رصاصا أو ستوقة فردها عليه كانله أن يفارقه قبل قبض الثمن وقبل استرداد الابريق لان العقد قد انتقضمن الاصل حين سين افتراقهما قبل قبض أحد البدلين فان السنوقة والرصاص ليسا منجنس الدراهم | وكذلك الزيوف في تول أبي حنيفة لان عنده اذا رد الكبير بميب الزيافة ينتقض القبض فيه من الأصل وقد بينا ذلك في السلم وعندهما في الزيوف يستبدله قبل أن يتفرقا من مجلس الرد وذُّكُّرُ عن الْمُسُورِ بن محرمة قال وجدت في المغنم يوم القادسية طشتا لاأدري أشبه هي ا أو ذهب فاسمها بالف درهم فأعطاني بها تجار الحيرة ألني درهم فدعاني سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه فقال لا تلمني وردالطشت فقات لو كان سهاما قباتها مني فقال اني أخاف أن يسمم عمر رضى الله عنــه انى بعنك طشتا بالف درهم فأعطيت بها ألني درهم فيرى أنى قد أ صانمتك فيها قال فأخذها مني فاتيت عمر رضي الله عنــه فذ كرت له ذلك فرفع بديه وقال الحمد لله الذي جمل رعبتي تخاني في آفاق الأرض وما زادني على همذا وفيه دليـل أن لصاحب الجيش ولاية يبع المنانم وأنه ليس له أن يبيع بنسبن فاحش وان تدبرفه فيــه

نفرة فضة عائة درهم على أن فيها مائة درهم وتقائضا فاذا فيهاما تنادرهم كان المسترى نصفها لا خيارله فيها وكذلك لو اشتراها بعشرة دانيرلان النقرة لا يضرها التبعيض فالوزن فيها يكون قدرا لاصفة فانما سنقد المقدعلي القدرالسمي من وزيرا مخلاف الإبرين فان ينسر التبييش | فالوزن يكون صفة فيه ألا ترى أن اختلاف الوزن تحتلف صفته فيكون أقبل نارة وأخف نارة ا ولا يتبدل اسم العين وهو الابربق فكان ذلك كالذرع في النوب يكون صفة والبيـع يتملق بالدبن دون الذرعان المذكورة وعن أبي رافع قال خرجت تخلخال فضة لامرأتي أبيمه فلقيني أ دراهمه في كمَّة البزان وكان الخلخال أقمل منها قليـلا فدعا بمقراض لِقطَّه مقلت يا خليفة ا رســول الله هو لك فنال يا أبا رافع انى سمت رســول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب وزنا بوزن والزائد والمستربدني النار وفيه دليل تحريم الفضل عند أتحاد الجنس وان القليل من الفضل والكثير فعايضره النبعيض أولا يضره سواء وفيه دليل ان مبادلة الفضة | بالفضة الكفة بالكفة تجوز والزلم بعلم قدارهما لوجود الساواة فى الوزن واذا اشتري الرجل عشرة دراهم فضة بمشرة دراهم فضة فزادتعايها دانقا فوهبه له هبةولم بدخله فيالبيع فهو جائز لان المحرمالفضل الخالى عن المقابلة اذا كان مستحقا بالبيع وهذا مستحق بمقد التبرع وهو غير مشروط في البيمولا يؤثر في البيم فان قبل فاباذا لم يقبله أبو بكر رضي الله قلنا كأنه | احناط فى ذلك أو علم أن أبا رافع رضى الله عنه كان وكيلا فى بيع الخلخال والوكيل بالبيـمالا علك الهبة وان كان السيف الحلَّى بين رجاين فباع أحــدهما نصيبه وهو النصف بدينار من ا شريكه أو من غيره وتقابضا فهو جائز لان عقيد البيع على خالص ملكه وان كان باعه من شريكه ونقده الديناروالسيف في البيت ثم افترقا قبل أن يقبض السيف انتقض البيم لان البيع فيحصة الحلية صرف وقد افترقا قبل النقابض لان حصة البائع ماكان في بد المشترى فلا يُصير قابضا له بالشراء مالم يسلمهااليه ولا بأس ببيـعالفضة جزافاً بالذهب أو بالفلوس أو | بالدروض لانمدام الربا يسبب اختلاف الجنس هواذا اشترى سيفا على فضته خمسون درهما عائة درهموقبض السيفوقده من النمن خمسين درهما ثم أفترقا فالبيعجائز لانالمنقود تمن 🏿 النصة خاصة فان قبض حصة الحلية في المجلس مستحق وقبض حصّة الجفن غير مستحق | والماوضةلاتقع بين المستعق وغير المستحق بل بجمل النقود ثمن المستعق خاصةفالافتراق | كتصرف الأب والومى في مال الصغير ولهذا استرده سمدرضي الله عنــه لما ظهر أنه 🏿 باع بدين فاحش وفيه دليل على ان الإمام اذ بغه عن عامله مارضي به من عــدل أو هيبة | فَسَلَهُ فَأَنَّهُ يَنْبَنِي لَهُ أَزْ يَسَكُرُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى ذَلَكَ فَانَ ذَلَكَ نَمِيةً له من اللّه تعالى وكان عمر ا رضى الله عنمه بهداء الصفة تهابه تما له في آفاق الأرض وذلك لحسن سريرته على ما جاء ا فى الحديث من خاف الله حزف منه كارثيي هواذا اشترىالرجل طشنا أو الاولايدرىماهر ﴿ ولم يشترط له صاحبه شيئا قهو جائز لأنَّ العنَّد تناول انعين والمشار اليه معلوم العين مقدور || النسليم فيجوز بيمه ودل على صحة هذا حديث المــورين غرمة،،واذا اشتري آنا، فضة فاذا ا هو غيرفضة فلا بينع بينهما لأن المشار البه ليس من جنس السمى والمقد أنما يتعلق بالمسمى ا لان النقاده بالتسمية والمسمى معدوم فلا يبع بينهما ولو كانت فضة سوداء أو حراء فيها رصاص أو صفر وهو الذي أفسدها فهو بالخيار ان شاء أخذها وان شاء ردها لان المشار اليه ليس من جنس السمى فان مثله يسمى الله فضة في الناس إلا أنه معيب لما فيه من النش فيجوز المقدعلى المشار اليه بالنسمية ويتغير المشترى للميب وان كانت رديثة من نمير غش فيها لم يكن له أن يردها لان الرداءة ليست بعيب فألعيب ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة | وصفة الرداءة بأصل الخلقة ألا ترى ان بالرداءة تندير صفة الجودة وبمطلق المقد لا يستحق أ صفة الجودة وانما تستحق السلامة ه ولو اشترى سيفا على على أن فيه مائة درهم بمائة درهم | ونقابضا ونفرة فاذا في السيف ماثنا درهم فانه يرد السيف لفساد العقد بالفضل ألحالي عن المقسابلة وهو الجفن والحمائل وان اشترى ابريق فضة بالف درهم على ان فيه ألف درهم ا وتقابضا وتفرة فاذا فيه ألقا درهم كان الخيار للمشترى اذشا. قبض نصفه بألف درهم لانه 🏿 انما يكون مشتريا مقدار ماسمي منه وقد نيين أن ذلك نصف الأبريق ولا عمَّن أن بجمل مشتريا للككل بألف درهم لانه ربا ولا بألفين لانه ما النزم الا ألف درهم فجملناه مشتريا | نصفه بالااف وأثبتنا له الحيار لنبعيض الملك عابه فها يضره النبيض بخلاف السيف فهناك لا يمكن تصحيح العقد في نصف الحلية مع السيف لانهاوصرح بذلك لم بجز العقد لان الحلية | صفة لا بجوز بيع بعضها دون البعض بخلاف الابريق ولو كان اشترى الابريق بمائة دينار كان جائزا له كله بالدنانير لان الربا بنعدم عند اختلاف الجنس والابريق نما يضره التبعيض فيكون الوزن فيه صفة ناعا علل المقد بعينه اذا أمكن دون الوزن الذكور •واناشتري

وجديمد التقايض فى المجلس في حصة الصرف وكذلك لو أجله فى الحسين الباقية الى شهر لانه غن مبيع لو أبرأه عنه جاز فكدلك اذا أجله فيه وكذلك لوكان النمن عشرة دنانير فنقد منها حصة الحلية وصالحه من الباقى على دراهم أو على توب وتقايضا فهر جائز لان الباقى تمن المبيع والاستبدال بالنمن قبل القبض جائز والله أعلم

- الصاح في الصرف كا م

قال رحمه الله رجــل اشترى عبدا بمائة دينار وتقابضا ونفرقانم وجــد بالعبد عيـا فاتر البائم به أو أنكره ثم صالحه على د نار ونفرقا قبــل النَّبْض فالصلح جائزلان ماوقع عليه إ الصلح حصة الجزء الفائت بالسب وانما استرده لفساد العقد فيه مَعُوات مانقابله والنبض لابهما فدرا حصة السيب به والبهما ذلك التقديركما كان النقدير في أصل بدل العبــــد البهما ولانه لما صــالحه على دينار فـكان بائع العبــدحـط من نمن العبد الدينار فان الفائت بالعيب وصف والنمن لايقابل الوصف والحط نارة بكون بسبب الىيب ونارة يكون لابسبب السب يثبت على سبيل الالتعاق بأصل العقد وبلزمه رد قدر المحطوط دينافي ذمته ولا يضرهما رُكُ النَّبَصْ فِيهِ فِي المُجلِسِ ويصح التَّاجِيلِ فِيهِ ان أُجِلَهِ وَلَوْ صَالَّمُهُ عَلَى دراهم مسهاة وقبضها قبسل أن يخرقا جاز وان افترقا قبسل القبض التقض الصلح أماعلي الطريق الاول فما وقع عليـه الصاح من الدراهم بكون بدلا عن حصة العيب وذلك من الدنانير ومبادلة الدراهم بالدنانير يكون صرفا وعلى الطربق الثانى أنما يصبح بطريق الحط والحسط من العن وهو أ الدنانير فالدراهم بدل عنه تمماوقع عنه الصلح كان دينا فاذا لم تبيض بدله حتى افترقاكان دينا بدين فاذا بطل الصلح استقبل الخصومة في العبب كما كان عليه قبــل الصلح لأن الصلح مع الانكار لا يتضمن الافرار باليب وكدلك ان ضرب للدراهم أجلام فارقه قبل أن تقبضها أو اشترطا في الصلح خيارا نم افترقا قبل أذ يبطل صاحب الخيار خياره واذاادعي على رجل مانة درهم فأنكر مأو أقر بهنم صالحه مهاعلى عشرة دراهم حالة أو الى أجل أو بشرط خبارتم | افترة فالصاح جائز لان صحةهذا المقد بطريق الابراء دون المبادلة فيكون في الابراء عسنا من وجهين بترك ما زادعلى العشرة وبالتأجيل فيالعشرة وان صالحه على خسة دنانير نم افتر قانبل أن

بقبضا أتقض الصلح لان صحة هذا الصلح باعتبار المبادلة لان ماوقع عليه الصلح لبس من جنس إ الدين ومبادلة الدراهم بالدنانير صحيحة بشرط القبض فى المجلس فيبطل بالافتراق قبل القبض وكدلك اذكانت الى أجل أو فنها شرط خيار وافترقا على ذلك فير فاسد لان المند مرف ا أماعندا ترار المدعى عليه فلا اشكال وكذلك عند جحوده لان صحة الصلحمع الانكار بنا. على زيجالمدعى واذا ماتت المرأة وتركت ميرانا من رقيق وعروض وحلى وذهب وتركت اباها وزُوجِها وميرائها عند أيها فصالح زوجها من ذلك على مائة دينار ولا يعلم مقدار نصيبه من الذهب فالصلح باطل لجواز أن يكون لصيبه من الذهب هذا المقدار أو أكثر فيبق نصيبه من سائر الاشياء خاليا عن المفابلة وكذلك لو صالح على خسمائة درهم ولا يعلم أن نصيبه من الفضة أكثر مها أو أقل وان صالحه على خسمائة درهم وخمسيين ديارا وتعابضا قبسل أن منرقا جاز ذلك لانه وان كاناصيه في كلواحد منالنقدين فوق هذا المدار فصحيح المقد تمكن بان يجمل مأخذمن الذهب بالنضة وحصتمن العروضوما أخذمن النضة بالذهب وحصتهمن النروض وان نفرقا قبل أن يقبض شيئاً انتقض الصلحلوجود الافتراق والميرات قبل القبض فى عقد الصرف فان قبض الزوج الدراهم والدنانير ثم افترقا والميراث فيمنزل الأب التقضمن الصلح حصة الذهب والفضة لان الأب بيده السابقة لايصير قابضا ماكان حصة الزوج من الذهب والفضة لان يده كانت يد أماية والعند فها صرف فيبطل الافتراق قبل النبض وفيا سوى ذلك العقمه يبع فلا ببطل بترك قبض المعقود عليه في ا المجلس وان قبض الأب ذلك وقبض الزوج بمضّ الدراهم والدنانير فانكان ماقبض بقدر حصة النهب والقضة فالصلح ماض لما بينا أن المقبوض بما كان قبضه مستحقا في المجلس وهو حصة الذهب والفضة وان كان النقد أقل من ذلك بطل من الذهب والفصة حصة مالم ينقد وجاز في حصة ما انتقض اعتبارا للبعض بالكل وجاز ماسوي ذلك من غمير الحلي لان العقمة فيه يمع لاصرف واذا ادعى الرجل سيفاعلي بفضة في يد رجل فصالحه منهعلي ا عشرة دنانير وقبض منها خمسة دنانير ثم افترقا أو اشترى بالباق منه ثوبا قبل أن يتفرقا وقبضه فان كان تقد من الدنانير بقدر الحلية وحصها فالصلح ماض لان النقود حصة الحلية فان قبضه مستحق في المجلس والباق حصة السيف وترك القبض فيــه لايضر والاستبدال به قبل القبض صحيح وان كان نقد أقل من حصة الحلية فالصلح فاسد لان بقدرمالم يتقدمن

ونصف الدراهم ثم أجاء في الباقي من الدراهم فيكون الاحسان كا، من باب وذاك جائز وقال وان اشترى قلب ذهب فيه عشرة دانير عائمة درهم و تعايضا واستهلا القلب أولم يستهلكه ووجد به عينا قد كان دلسه له وصالحه على عشر دوراهم نسينة فهو جائز لان صحة هذا الصلح بالنبين الحط أو بطريق أن ماوقع عليه الصلح حصة الديب فيكون ذلك دينا على البائم واجبا بغيض دون عقد الصرف والتأجيل صحبح في منله و ولو صالحه على دينار لم يجز الأ أن بغيضة قبل النفرق لان الدينار عوض عن حصة الديب وذلك من الدراهم فيكون صرفا بغيشترط التبض فيه قبل النفرق وان اشترى قاب فضة فيه عشرة دراهم مدينار و تعابضا في وجد في القلب ديم حنطة و تعابضا فهو جائز لان مازاد مشترى القلب يلتحق باصل الدقد مسترى القلب ديم حنطة و تعابضا فهو جائز لان مازاد مشترى القلب يلتحق باصل الدقد وما زاد الآخر من القيراطين بكون حط بعض البدل وذلك جائز وان كانت الحنطة وبسهاونفر قا بسل النقابض فهو جائز أيضا لان في حصة الديب وذلك جائز وان كانت الحنطة وبسهاونفر قا وجوب الرد محم القبض دون العقد فلا يضر ها رك القبض في المجلس وان تعابدا ثم وجد و جوب الرد محم المنطة فهو عن المخطة فهو عن المخطة عيبا ردهاورجم غمها ومعرفة ذلك أن يسم القديراطان على قيمة الحفظة وقيمة الديب في الحس قبية الحفظة فهو عن المخطة يرجع به والله أعلم الديب قابخس قبية الحفظة فهو عن المخطة يرجع به والله أعلم

حرهم باب الديرف في المرض ﴾ −

قال رحمه الله مريض باع من أيه دينارا بالف درهم وتقابضا قال لايجوز ذلك عند أبى حنيفة رحمه الله ولا أبى حنيفة رضي الله عنه لان فس البيع من وارثه وصية له عند أبى حنيفة رحمه الله ولا وصية للوارث وعنيه هما مضى الوصية في الحط لا في نفس البيع كما في حق الاجنبي فاذا كان البيع بمثل القيمة أو أكثر فلا وصية فيه ولا تهمة ويان همذا يأتى في كتاب الشفمة ان شاء الله تعالى ولو اشترى من أيه الف درهم بما تني دينار فان أجاز ذلك بقيمة الورثة فان أجاز وا ذلك جاز وان ردوا ضو ضو جائز لان المانع من الوصية للوارث حق الورثة فان أجاز وا ذلك جاز وان ردوا ضو مردود كله في قول أبى حنيفة رضى الله عنه وعند أبى بوسف ومحمد رحمها الله ان شاء الله من الدنائير وان شاء نقض البيع لان الوصية عندهما بالحاباة فيطل

نمن الحلية بـطل الصلح فيه والكل في حكم شئ واحدةاذا بطل العند في بعضه بطل في كله | وشراء النوب فاسد أيضا لانه دخل بعض نمن الحلية فيه والاستبدال ببدل الصرف قبل القبض لانجوز فاذا بطل في ذلك الجزء بطل في الكل وهذا على الاصل الذي قانا از الصل ا على الانكارمبني على زعم للدعى وإذا اشتري لرجل ابريق فضة فيدالف درهم عاثة دينارو تغايضا عن السب فان صالحه البائع على دينار وقبض فهو جائز والكان الدينار أقل أو أكثر من قيمة الديب في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد رحهما الله اذا كانالفضل مما لايتمان الناس في منله فهو غير جائز وهذا بناء على مسئلة كناب الصلح عن المفصوب المسملك على ا أكثر ،ن قيمته بجوز عند أبي حنيفة رضي الله عنه ولا بجوز عندهمالان عندهما المق في النيمة وهي مقدرة شرعا فالفضل على ذلك يكون ربا الا أنه لابتيقن بالنضل فعا ينمابن الناس في مشله لان ذلك بدخل من تقويم المقومين فهنا أيضا حقمه في بدل الجز، النات أبى حنيفة رضي الله عنـه يصح الصلح على أن يكون المتبوض عوضاءن أصــل .لـكه وان كان • سَمِلُكَا فَكُذَلِكُ هُنَا يُصِحُ الصَّلَّعُ عَلَى أَنْ يَكُونَ اللَّمُوضُ عُوضًا عَنِ الجز الفائت الذى استحقه بالمسقد ولاربا بين الدراهم والدنانير ولانه بصح الصلح بطربق الحط وهو أن مجمل كانه حط من نمن الابريق هذا المقدار ولكن الاول أصح لآن النبض في الحجاس شرط وانما يشدرط ذلك اذا جعلسا بدل الصلح عوضا عن الحز، الفائت حتى | لايكون دينا بدين وان صالحه على عشرة دراهم فهو جائزً . وانكانت الدراهم أكثر من قيمة العيب عندهم جميعاً لان حصة العب من الذهب ولا ربا بين الدراهم والدنانير وهذا على قولهما ظاهر وكذلك عند أبي حنيفة رضي الله عنه لانه في الفصل الاول انما بجمل بدل الصلح عوضا عن الجزء النائب لنصحيح العند وتصحيح العقدهنا في أن يجمــل عوضا عمليخص الجزء الفائت من الذهب والفضة ويشترط القبض فيه قبل الافتراق فالدافترة اقبل التبض أو على شرط أجل أوخياربطل الصاح لكونالمقد صرفا بينهما وان ادى علي رجل عشرة دراهم وعشرة دنانير فانكر ذلك المدعى عليه أو أقر ثم صالحه على خمسة دراهم تقدا أو نسيئة فهو جائز لان صمة هذا العقد بطريق الابرا. وهو أنه أبرأه عن جميع الدنانير ا فسخ المقد فيه مخلاف الاول فالتبعيض في الالف الاول ليس بميب فلهذا لمجمل له الخيار | بمد ما استهلك الدينار وان كان المشترى أيضا قد استهلك مافيضيه جاز له منه قيمة الدينار وثلث الباقى وغرم ثلثي الباق للورثة لان فسخ العقد تمذر باستبلاك المعقود عليه فعليه ضان حصة الورثة من ذلك وهو قيمة ثلثي البافي وغرم ثلثي الباقي بعـ.د قيمة الدينار لانه لو كان قاعًا كان لهم حق استرداد ذلك منه فاذا كان مستملكا فهو غارم قيمة ذلك لهم ممريض له تسمالة درهم ولا مال له غيرها فباعها مياروقبضه وقبض الآخر مالة درهم وتسمالة ثم افترقا ومات المريض والمال قائم والدينار قيمته تسسمه فاجازة الورثة وردهم هنا سواء وله المائة الدرهم بتسم الدينار وبردعليه ثمانية اتساع الدينار لان عقد الصرف قد يطل في ثمانية اتساع الدينار بترك قبض ما نقابله في المجلس وأعابقي العقد في مقدار الماثة والوصية بالمحاباة كانت في ضمن المقد فأنما بقي فيها يقي فيه المسقد وهو المائة وذلك دون ثلث مال الميت فلا حاجة فيه الى اجازة الورثة فان لم يكن قبض ششارد علمه ديناره لمينه لان العقد قد يطل بالافتراق قبل التقايض فيرد عليه دياره ولا شئ لهمن الوصية لاما بطلت بطلان المقدوان لم تفرقا حتى زاد المشترى يسعة وخمسين دينارا وتقايضا فهو جائز كل لان مازاد يلتحق باصل العقد فيصير كأمه فىالابتداء انما باعه يستين دغارا فتكون المحاباة نقدر الثلث من ماله وذلك جائز . قال الحاكم رحمه الله وانما صح جواب هذه المــثلة اذا زيد في سؤ المما ان قيمة الدينار عشرة دراهم وهو كما قال فان حق الورثة في سمائة درهم لان جملة مال المريض تسمائة وأنما تكون المحاباة مقدر الناث اذا كانت تيمة كل دينار عشرة وان كان المريض وكل وكيلا فباعها من هذا الرجل دنارثم مات المريض قبل أن يتقابضا فقال المشترى أنا آگئتسمائة بتسمين دينارا قبل أن تفرقا فله ذلك لان البيم قد وجب له قبل موت الميت ولم يتفرقا فلم ببطل عوت الموكل بعد ذلك والمعتبر بقاء المتعاقدين في المجلس فاذا أراد المشتري الى تمام تسعين دينارا للحق ذلك باصل المقد وانمدمت المحاباة وكان ذلك سالما له واذا اشتري من المريض ألف درهم عاله درهم وتقابضا ثممات المريض من مرضه فهذا ربا وهو باطل من الصحيح والمريض جميعا وللذي أعطى المائة أن يمسك المائة من الالف عائة ويردا لفضل لان حقمه في المائة التي أعطى وقد صار دينا والذي في مده مال الميت فيكون له أن عملك من ذلك مقدار حقه وبرد الفضل ولا وصية له هنا لان الوصية -

ذلك بالرد من جهــة الورثة وتخبر الابن لانه مارضي بروال ملكه في الدراهم حتى يسلم له الدَّانير كلها فاذا لم يسلم تغير عليه عنده فان شاء رضي به وان شاء غض البيم وسوى هذا رواية أخرىء مماأن أصل العقد بطل اذا حابي المريض وارثه بشي ويأني بيان دلك في الشفعة انشاءهالله أمالي وواذا باع المريضالف درهم مدينار وتقابضا ثم مات المريض والدينار عنده ولا مال له غيرذلكفللورثة أن بردوا مازاد على الناث لان المحاباة في المرض تبرع بما له عنزلة | الوصية فأعابحوز من ثلثه ولا نزمد على الثاث فيبطل ذلك اذا لم بجز الورثة ثم يتخير المشترى فان شاء أُخـــذ ثلث الالف كاملا بطريق الوصية وما بتي قيمة الدينار بطريق المماوضة لان الدينارفي بد الورنة ويرد عليهم مابقي من الالف وان شاه أخد ديناره وبرد الفا لانه ما رضي ان تملك عليه دساره حتى بسلم له جميع الالف ولم يسلم واذا اختار أخذ ديناره فلاشي لهمن فيبطل مه ماني قيمته أيضا وان كانالمريض. السهلك الدينار كان للمشتري أن يأخذ قيمة | الدينار من الالف مجهة المداوضة وثاث ما بقي من الالف بطريق الوصية ولم مجزه هنا لان الدينار مستهلك فلا فأمدة في أنبات الخيار له لانه لا يصوداليه ماخرج من ملكه يبينه | وكذلك لم يمطه بالوصية ثلت الاان كاملا هنا نخــلاف الاول لان هناك الدينار مــــهلك فلو أعطيناه بالوصية ثلث الالف كاملا لا يسلم للورثة ضعف ذلك فلهذا قال يأخــذ قيمة الدينار من الالف أولا تم له بالوصية ثلث ما بتى وكذلك اذا باع المريض سيفا قيمته مائة | درهم وفيه من الفضة مائة درهم وقيمة ذلك كله عشرون دينارا بدينار وتمايضا فابت الورثة | أن بجنزوا كان للمشترى الخيار ان شاء أخــذ قدر قيمة الدينار من الســف وحليته وثاث | السف ناما رمد ذلك وأن شا. رد كله وأخذ د ناره لان المريض حااها كثر من ثلث ماله وهذا وما سبق في التخريج سواء وماتخنص به هذه المسئلة قيمة الدينار له من السيف والحلية جيما لان الكمل كشئ واحد لا تأتي اثبات الماوضة في أحدهما دون الآخر وان كان المريض قد استهلك الدينار كان المشترى بالخيار هنا ان شاء أخـــذ دينارا مثل ديناره ورد البيع فيكون ذلك دينا في تركة الميت وباع السين حتى ينقــد الدينار وان شا. كان له من السيف وحليته قيمة الدينار وثلث ما بني لان السبيف مما يضره التيميض فيثبت الخيار | لما لحقه من عيب التبعيض وان كان الدينار مستهلكا لانالمقود عليه وهو السيف قائم عكن | في ضمن العقد والعقد باطل وانكان أعطى من الماثة ثوبا أو دينارا كان ذلك يما صحيحا على أن تبكون الماثة عائم والباق بازاء النوب والدينار وان مات المريض وأبت الورثة أن يجيزوا نخير صاحب الدينار والنوب فان شاء فضى البيم لتغير شرط عليه وان شاء كان له الوصية اذا كان الدينار والالف قائمة في يد الورث كل يينا واذا كان المربض ابريق فضة فيه الوصية اذا كان الدينار والالف قائمة في يد الورث كل يينا واذا كان المربض ابريق فضة فيه أن يجيزوا فالمشترى بالخيار ان شاء ردهم وقيمها عشرة دنانير شمات وأبت الورثة أن يجيزوا فالمشترى بالخيار ان شاء ردهانير شرط عقده عليه وان شاء أخذ الى الابريق على المائة والمدين الوصية واعتبار المفاوضة فيا بتي لان ذلك يؤدي الى الربا لازميادلة الدراهم بجنسها لا يجوز الا وزنا وزن ولا قيمة لسامة والجودة في هده المبادلة الا أمها متقومة في حق الورثة لان الحاقيمة تما للاصل ولا علك المريض اسقاط حق الورثة عها عالم فاذا نصدة والجودة في على المريض وماله عبانا فاذا نصدة والورقة لان لها الطريض ما قال لان حق الورثة في ثلى مال المريض وماله

- 🍇 باب الاجارة في عمل النمويه 🕦 –

عشرون دينارا وثلثاه ثلانة عشر وثلث فاذا أخذ الورنة ثلث الابريق وقيمةذلك ستة دنانير إ

وثلثا دينار وأخذوا ثلثي المائة وقيمة ذلك ستةدنانير وثلثا دينار حصل لهم ثلاثة عشر دينارا

ونلت كمال حقهم وسلم للمشعرى ثلثا الابريق وقيمته ثلاثة عشر دينارا وثلث بثلثي الماثة

وقيمته ــتة وثلثان فيسلم له بطريق الوصية ثاث مال الريض سنة دنانير وثنثا دينار وقدسلم

للورثة ضمف ذلك فيستقيم الثاث والثلثان والله أعلم

قال رحمه الله واذا دفع لجاما أو حرزا الى رجل ليموهه له بفضة وزنا مصلوما يكون قرضاعلى الدافع ويمطيه أجر امملوما فهو جائز وبلزمه الاجر والقرض لانه استقرض منه الفضة وأمره بان يصرفها الى ملكه فيصمير قابضا لها بإبطاله تملكه وعليه مثلها ثم استأجره لممل معلوم ببدل معلوم وقد أوفى العمل فله الاجر وان اختلفا في مقدار ماصنع من الفضة فالقول قولرب اللجام معينه لان الصائع بدعى زيادة فيما أقرضه وهو يشكر ذلك ومجلف على عمله لانه استحلاف على فدل الغير فان قال موهه عائة درهم فضة على أن اعطيك منها

أجر عملك ذهبا عشرة دنانير بذلك كله ونفرقا على ذلك كله فهو فاسد لان الددفي حصة الفضة صرف ولم بوجد الفرض في المجلس فكان فاسدا فان عمله كان لهفضة مثل وزنها لانه صار قابضا الفضة حين الصلت علكه باذبه بسبب عقد فاسد وقد تعدر ردعها فيا مرد مثلها وكانله أجر مثل عمله ن الدنانير لايجاوز به ماسمي أى تقسم الدنانير على أجر مثله وعلى المائة الدره فتمتبر حصة أجرمثلهمن الدنانير لان العقد واحدو لمافسد فيحصة الصرف فسد فى الاجارة أيضا ويلزمه أجر مثاه وعلى المائة الدرهم فيكبر حصة أجر مثاه هكذاذكر الحاكم رحمه الله وهو مشكل لان فساد العقد في حصة العبرف طارئ بالافتراق قبل الغيض وذلك لايوجب نساد الاجارة ه قال رضي الله عنه و ند تأملت في الاصل فوجدته يستمبر أجر المثل لبيان الحصة فأنه يقول وكان له مقدار أجره من الدنانير لانه اذا قسمت الدنانير على أجر مئله وعلى المائةدرهمفطمتأنه حكم بصحةالعقد فيحصة الاجارة واعتبر أجر المثل للانقسام ثم جعل له بمقابلة العمل المسمى لصحة العقد فى حصة الاجارةواعتبر أجر المثل للانقسام ثم | جعل له عقالة العمل المسمى لصحة العقمـدوان دفع اليه ثوبا يكتب عليه كتابا بذهب معلوم باجر معلوم من الفضة في ذلك فهو فاسد لان العقبد في حصة الذهب صرف وكذلك لو شرط عليه أجرة وثمنه ذهبا فان ذهب الكتابة يكون مبيما لامستقرضا لانه سمي ما تقابله تمنا فيكون المقد فيمه صرفا أيضا فان قال أترضى مثقال ذهب واكتب به على هذا الثوب كذا وكذا على أن أعطيك أجرك نصف درهم أو فيراط ذهب فهو جائز لانه مستقرض للدنار وهو قابضله لاتصاله علكه فكانه قبضه يبده ثم استأجر الممل ملوم سدل مملومه واذا دفع اليه عشرة دراهم فضة وقال اخلط فيها خمسة دراهم فضة تم صقما قلباولك كذا ففعل فهو جائزلانه استقرض منه قدر 🏝 دراهم فضة وقد صار قابضا لها بالاختلاط بملكه ألاترى أنها لو هلكت بدد الخلط هلكت من مال الآمر تماسـتأجره للممل في ملكه بـدل مملوم | وهذا بخلاف ما اذالم يدفع اليه فضة وقال صنے لى من عندك عشرة دراهم فضة تلبا على أن أعطيك أجر كذافهو باطل لان نفية العامل في بده ألاترى أنها لوهلكت تكون مرماله فيكون فيه عاملا لنفسه ولواختلفا فقال الدافع كانت فضتى اثنى عشر درهما وأمرنك أن تزيد فيها ثلاثة فقال المدفوع اليه بل كانت عشرة وأمرتني فزدتخسة وفي القلب خمسة عشر فالقول قول المدفوع اليهأنه زاد خمسة لان الخلاف ف مقدار مادفع اليه من الفضة فالدافع بدعى عليه الزيادة

على أن تركون المائة بمائة والباق بازاء النوب والدينار وان مات المريض وأبت الورثة أن يجيزوا نخير صاحب الدينار والنوب فإن شاء تنفي البيع لنفير شرط عليه وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وفيمة الدينار أو العرض بطريق المماوضة والمث الالف بطريق الموصية اذا كان الدينار والالف قائمة في بد الورثة كما بينا واذا كان للمربض ابريق فضة فيه مائة درهم وقيمتها عشرة دلائير شممات وأبت الورثة أن يجيزوا فالمشترى بالخيار ان شاء دولمنير شرط عقده عليه وان شاء أخذ تافي الابريق بثلثي المائة والله للورثة لان الوصية بالحاباة انحا نفذ في مقدار الثلث وتمدر هنا جمل شئ من الابريق له بطريق الورثة لان الوصية واعتبار المقاوضة فيا بتي لان ذلك يؤدي الى الربا لان مبادلة الا أنها الدراهم بجنسها لا بجوز الا وزنا بوزن ولا فينة للصنمة والمجلودة في هده المبادلة الا أنها متقومة في حق الورثة لان لها قيمة تبا للاصل ولا يملك المريض اسقاط حق الورثة عنها عشرون دينارا والمناه الائم عشر والمت اذا أخذ الورثة في الذي المائم المقرف وماله عشرون دينارا والمناه الائم المقر وقيمة ذلك ستة دائير والمناد وأخذوا المائي المائم وقيمة ذلك ستة دائير والمناد المائم المناد المئة عشر وعبد ذلك المناد عنارة والمناد المؤلة عشر وعبارا المناد عندار والمناد المناد المن المن المناد المن

- ﷺ باب الاجارة في عمل التمويه ﷺ 🕳

وثلث كمال حقهم وسلم للمنسترى ثلثا الابريق وقيمته ثلاثة عشر دينارا وثلث بثلثي الماثة |

وقيمته ستة وثلثان فيسلم له بطريق الوصية ثلث مال الريض ستة دنانير وثنثا دينار وقدسلم

للورثة ضمف ذلك فيستقيم الثاث والثلثان والله أعلم

قال رحمه الله واذا دفع لجاماً أو حرزا الى رجل ليموهه له بفضة وزنا معلوما يكون ورضاعلى الدافع وبعطيه أجرا ملوما فهو جائز ويلزمه الاجر والقرض لانه استقرض منه الفضة وأمره بان يصرفها الى ملكه فيصمير قابضا لها بابطاله تملكه وعليه مثلها ثم استأجره لمملوم بعدل معلوم وقد أوفى العمل فله الاجر وان اختلفا في مقدار ماصنع من الفضة فالقول قول رب اللجام معينه لان الصائم بدعى زيادة فيما أقرضه وهو ينكر ذلك ومحلف على عمله لانه استحلاف على فدل النير فان قال موهه عائمة درهم فضة على أن اعطيك منها

أجر عملك ذهبا عشرة دنانير بذلك كاه ونفرقا على ذلك كله فهو فاسد لان البدرفي حصة 🏿 الفضة صرف ولم توجد القبض في المجلس فكان فاسدا فان عمله كان لهفضةمثل وزنها لانه صار قائضا الفضة حين اتصات عليكه باذنه بسبب عقد فاسد وقد تستذر رد عيرا فيايه رد مثلها وكانله أجر مثل عمله نالدنانير لايجاوز به ماسميأي تقسيمالدنانير على أجر مثله وعلى المائة الدرهرفتمتير حصة أجرمثلهمن الدنانير لان العقد واحدولمافسد فيحصة الصرف فسد في الاجارة أيضا ويلزمه أجر مثاهوعلى المائة الدرِّكم فيمتبر حصة أجر مثله هكذاذ كر الحاكم 🏿 رحمه الله وهو مشكل لان فسادالعقد في حصة العبرف طارئ بالافتراق قبل القبض وذلك لايوجب نساد الاجارة ه قال رضي الله عنه وند تأملت في الاصل فوجدته يستبر أجر المثل لبيان الحصة فانه يقول وكان له مقدار أجره من الدنانير لانه اذا قسمت الدنانير على أجر مثله وعلى المائة درهم فعلمتأنه حكم بصحةالعقد فىحصة الاجارة واعتبر أجر المثل للانقسام تم جمل له عدّابلة العمل المسمى الصحة العقد في حصة الاجارةواعتبر أجر المثل للانفسام ثم جعل له عقابلة العمل السمى لصحة العقــد وان دفع اليه ثوبا يكتب عليه كتابا بذهب معلوم باجر معلوم من الفضة في ذلك فهو فاسد لان العقبد في حصة الذهب صرف وكذلك لو شرط عليه أجرة وثمنه ذهبا فان ذهب الكتابة يكون مبيما لامستقرضا لانه سمي ما تقابله نمنا فيكون المقد فيــه صرفا أيضا فان قال أفرضني مثقال ذهب واكتب به على هذا الثوب إ كذا وكذا على أن أعطيك أجرك نصف درهم أو قيراط ذهب فهو جائز لانه مستقرض إ للدنار وهو قابضله لاتصاله علكه فكانه قبضه يبده ثم استأجر ولممل ملوم ببدل معلومه واذا دفع اليه عشرة دراهم فضة وقال اخلط فها خسة دراهم فضة تم صقها قلباولك كذا فقعل فهو جائزلانه استقرض 🏎 كدر حمدة دراهم فضة وقد صار قابضا لها بالاختلاط علكه ألا ترى أنها لو هلكت بقد الخلط هلكت من مال الآمر ثمانــتأجره للممل في ملكه ببدل معلوم ا وهذا بخلاف ما اذالم يدفع اليه فضة وقال صنر لى من عندك عشرة دراهم فضة تلبا على أن أعطيك أجر كذافهو بإطل لاذنضة العاءل فيبده ألاترى أنها لوهلكت تكون وماله فيكون فيه عاملا لنفسه ولواختلفا فقال الدافع كانت فضتى اثنى عشر درهما وأمرتك أنتزيد فيها ثلاثة فقال المدفوع اليه بل كانت عشرة وأمرتني فزدتخسة وفي القلب خمسة عشر فالقول قول المدفوع اليهأمه زاد خمسة لان الخلاف في مقدار مادفع اليه من الفضة فالدافع يدعى عليه الزيادة

فضل فهوالك أجرالم بجز لجهالة مقدار الاجر فان محله كاناه أجر مثله لاستيفا المنسة يعقد فاسد وما بتي من الذهب فهو مردود علىصاحبه ولو اشرى قلب فضة بدينار ودفع الدينار أنم أن رجـ لا أحرق القلب في المجلس فالمشترى الخيار لنغير المقود عليه فان احتار أمضاء ا العقد وأنباع المحرق بقيمة القلب من الذهب فان قبضه منه قبل أن يفارق المشترى البائع فهو جائز لان قبض بدل الداب في الحباس كقبض عينه و تصدق بالنضل على الدينار وان كان فيه لأنه ربح حصل لا على ضاله وان نفرقا قبل أن بقبض القيمة بطل الصرف وعلى البائم ردالدينار واتباع المحرق بقيمة القلب فيقول محمد وهوقول أبي يوسف الاولءتم رجع وقال لايطل الصرف بافتراقهما بمسد اختيار المشترى تضمين المحرق قبل القبض منه وهو وقول أبي حنيفة كقول أبي يوسف الآخر رحمهاالله وان لم يذ كره هنا فقد نص عليه في نظيره في الجامع اذا قتل المبيع قبــل القبض فان اختار المشترى تضمين القاتل في قول أبي حنيفةوأبي يوسـف الآخر رحمهما الله يصير قابضا ينفس الاختيار حتى لو نوى ذلك على الناتل يكون من مال المشرى وفي قول أن يوسف الاول وهو قول محمد رحمهما الله لا يصير | قابضا بنفس الاختيار ووجه هذا القول أن قبض بدل الصرف لا يكون الا بمين تصل الى أ يده وكذلك قبض المبيع اذا كان عينا وباختياره تضمين المحرق والقاتل لانصل يدهالي شي فلايصير قابضا لان عين الفاب لم تقبضوقيمته دين في ذمة المحرق ولا يتصور أن يكون قابضًا لما في ذمة غيره وليس في اختيــاره أكثر من أن تتوجه له المطالبة على الحرق سِدل إ الصرف وهذه المطالبة نظير المطالبة التي تتوجه بالمقدعلي من عامله فكما لا يصير قايضاه ناك بتوجه المطالبة له فكذلك هنا وصار هذا كما لو أحاله ببدل الصرف على انسان في المجلس فتبل الحوالة لايصير قابضا وان توجهت له المطالبة على المحتال عليه وتحول بدن الصرف الى ذمته وجه قوله الآخر أن المحرق قابض متاف والمشترى حين اختار تضمينه قد صار راضيا تمبضه ملزما اياه الضمان بانلافه ولو كان أمره بالقبض فى الابتــدا، كان يتم عتـــد الصرف ا بقبضه فكذلك اذا رضى نقبضه في الانتهاء بخلاف الحوالة فالمحتال عليه هناك لم نقبض شيأ حتى بجمل قبضه كقبض الطالب والاشكال على هذا الحرف أن على المشتريأن تصدق بالفضل ولوكانت طريق.هذا لم يلزمه التصدق بالفضل لان وجوب الضمان بالانلاف يمدا التبض فبكون ربحاعلي ضاله ولكن أبو يوسف يقول انما يصير قبضه له باختياره تضمينه إ

والمدفوع اليه يذكر فالقول قوله مع بمينه ثم المدفوع اليه يدعى أنه أمره أن يزيد فيها خسة والدافع يـ كمر الامر فيما زاد على التلالة فالقول قوله فيها مع يمينه فتبين آنه زاددرهمين فوق ماأمره و فكان مخالفا لامره ضاءنا للدافع مثل فضته فيكونله ذلك لانه اقام العمل المشه وط عليهوزاد فاذا رضي بالزيادة استوجب المَامل كمال اجره ولو كان القلب يحشوا لايملم وزنه 🏿 ولايعرف واتفقا أنه أعطاه عشرة وأمره أن يزبد فيه خسة فقال الدافع لم نزد فيه شيئاوقال عمامل قد زدت فيه خمـة فالقول قول الدافع لأنه ينكر القبض محكم القرض فان شاءاليامل ُسلم القلب له وأعطاه الآمر من الاجر بحساب ذلك وان شاء أعطاً. فضة مثل فضته لان اليدُله فيه فله أن لا يخرج القلب من بده اذا كان مازاد فيه وهو الحُسة بزعمه لاتصل اليه فاذا احتبس عنمده ضمن للدافع فضة مثل فضته بعمد أن يحلف الآخر ما يعلم انه زاد فيه خمسة لانه لو أقر بذلك لزمه فاذا أنكر فيستحلف عليه ولو انفقا على انه زاد فيه خمسة فقال الآمر كانت فضــتي بيضا. وأمرتك أن تزبد فيها فضــة بيضا. وقال العامل كانت سوداء | وأمرتني أن أزيد فهما فضةسوداء فالقول تول المامل لان الاختلاف في صفة المدفوع اليه إ ولو اختانًا في مقــداره فالقــول قوله فكذلك في صفته وإن اختلفًا في الاجر في المفدار بان قال الدافع عملته بذير أجر فالقول قول الدافع لانكاره وجوب الاجر فيذمته أوالزيادة مآغرقا فاستبدلها منه ثم استحق تلك الدراهم الزيوف لم يبطل العقد لانه حسين استبدلها 🏿 بالجياد قبل أن يستحق فأنما استقر حكم العقــد على الجياد دون الزبوف المردودةواستحقاق ا ما ليس فيه حكم المقد لابؤثر في المقد وهذاانما يَأْتِي على قولهما وكذلك عند أبي حنيفة ان كان الرد بميب الزيافة والاستبدال به قبــل افتراقهما عن مجلس المقــد أو بــــد الافتراق والمردود قليل * رجل استقرض من رجل كر حنطة وقال اطحمًا لى بدرهم فطحمًا قبل أنَّ أ يقبضها كارهمذا باطلا ولا أجر له لان المستقرض لم يصر قابضا وانما طحن صاحب الحنطة حنطة نفسه فلا يستوجب الاجر على غيره والكن ان أعطاه الدقيق فعليه دقيق مثله لانه انما اترضه الدنبق ، ولو دفع اليـه كر حنطة وقال افرضني نصف كر واخلطه به ثم اطعنها لي خصف درم كان هذا جائزا لامه صار قابضًا لما استقرضه بالاختلاط علكه باسره فيكون الطحان عاملاً له في حنطته فيستوجب الاجر ٥ ولو دفع اليه لجاماً وذهبا بقال موهه به وما

السيف ثم فارق الباثع قبل أن يقبض قيمة البكرة فالبيع يننقض فىالبكرة خاصة دون السيف عندعمد لانه باختيار تضمين المحرق لايصير قابضا فالبكرة قد زايلت السيف فأنتماض العقد فيها بالافتراق قبــل القبض لا يوجب الانتفاض فيا بقى وفى قول أبى يوــــف الآخر لا 📕 ينتقض البيع في البكرة أيضا لانه صار قابضا باختياره تضمين المحرق وكذلك القول في السلم إذا استهلك الرجل,أس المال قبل التسليم فاختار المسلم اليه تضمين المستهلك ثم فارق رب السلم قبل القبض بطل البيع.فولمجمد ولم بطل.فول أبي يوسف وهوبناء على الاصل الذي بيناً ه وان اشترى سيفا محلي بمانة درهم وحليته خسون درهماً وتقابضا ثم باعه المشــتري مرابحة بربح عشرين درهما أو بربح ده يازده أو بربح نوب بعينه أوبوصفه نحو ذلك لميجزلان للحلية | في السيف حصة من الرجم والخسران فيكون بمقابلها أكثر من وزيها من الفضة أو أقل وذلك ربا ونفساد المقد في الحلية يفسد في جميع السيف فان قيل كان ينبغي أن يجمل مشــل وزن الحلية من النمن بمقابلتها والباق كله بمقابلةالسيف كما لولم يذكر المرابحة، فلنا لايجوز أن يصح العقد على غير الوجــه الذي صرح به المتعاقدان وقد صرحا بأن العقد فيحصة الحلية مرابحة أووضيمة وذلك ينعدم اذا جعل بمقابلتها مثل وزيها ولاتهما جعلا الربح في بمن السيف ده دوازده فاذا جملنا جميع الربح بازا، السيف يكون الربح فىده دوازده وَلَا يمكن أَن بقال تبت حصة السيف من الربح وبطل حصة الحلية لان البائع لمبرض أن علك عليه السيف حتى يسلم له جميع ما سبى من الربح وان البيع حيننذ يكون تولية في الحلية ولم يقصدا ذلك وان رابحه فيا سَوى الفضة جاز لانهما صرحاً بكون العقد تولية في حصة الحلية مرامحة في حصة السيف وذلك مستقيم فاما اللجام المموّد فلا بأس بالمرابحة فيه لان التمويه لا يتخلص فلا تمكن فيه الربا باعتباره وان اشترى الم فضة فيه عشرة درام مدينار وتقايضا ثم باعه مرامحة برمج نصف دينار أو برمج درهم فلا بأس بذلك أما اذا باعه برمج نصف دينار فان الجنس مختلف فيه والفضل لا بظهر عند اختلاف الجنس فيكون نابع القلب بدينار ونصف درهم وذلك جائز وان باعه بربح درهم فكذلك الجواب في ظاهر ألرواية لانه يصير نادم القلب بدينار ودرهم وذلك جائز وعن أبى يوسف لا يجوز لان الدرهم بقابله مثل وزنه من القلب على ماعليه الاصل فان الفضة عنل وزنها مقابلة ثابتة شرعا ولو جوزناهذا كان الدينار بمقابلة تسمة اعشار القلب والدرهم بمقابلة عشر القاب فيكون بعض ماسمياه رأس المال ربحا

وذلك بعد الانلاف وبعد ماوجب التصدق بالفضل فلا يظهر في ابطال حق الفقراء مع أن إباب النصدق مبني على الاحتياط وهذا شئ بتسدر احبار الاتمام قبضه فيظهر في حمّه لاني حق الفقراء ولان قيمة المبيع صارت دينا على المناف ولا يتصور أن تكون قيمة المبيع دينا | للمشترى على ألاجنبي ألا بعد القبض فلا بدءن ادراج القبض في هذا الاختيار بعرره أمه لاعكن أن يجمل ذمة المتاف قائة مقام ذمة البائع في انجاب ضمان المسيع فبها فان قيمة المبسع لاتجب على البائع قبل القبض إلى ألا ترى أمه لو أنلف المبيع قبل القبض لايلزمه قيمته فمرفنا أنه واجب للمشترى ابتداء في دمة المتلف ولا يكون ذلك الابمد القبض نخلاف الحوالة فدمة المحتال عليه هناك تموم مقام ذمة المحيل فيما كان ثابتا فيه من بدل الصرف وان اشترى سيفا على فيه خــون دينارا بمائة درهم أو بمشرة دنانير فنند النمن ولم يقبض السيف حتى أفـــد رجل شيأ من حائله أو جفنه فاختار المشترى أخذ السيف وتضمين المفسد قيمة ماأفسده فله ذلك لامه جني على ملكه فان قبض السيف ثم فارق البائع قبل أن يقبض من المفسد ضان ما أفده لم يضره ذلك في البيم لان الواجب على المفسد بدل المبيع والنبض فيـه ليس بشرط في المجلس انما ذلك في الصرف خاصة وهذا يمزلة ثوب اشتراد فاحرقه أنسان قبل القبض فاختار الشتري. شاه العد واتباع الحرق لايشترط قبض ذلك في الحِلس وان كان المفسد أفسد السيف كله واختار المشترى امضاء العقد وتضمين المفسد ونفد البائع الممن ثم فارتهم المفدد قبل أن يؤدي التيمة لم ينسد البيم لان المفدد ليس من المقد في شي لايضرهما ذهابه كالحتال عليه وان فارق الباثم المشترى قبل قبض النيمة فهو على الخلاف عند أبي يوسف آخرا لا يبطل الصرف وهو قول أبي حنيفة وعنــد محمد ينتقض البيم كله في حصة الحلية لافتراني وبرالقبض وفي حصة السيف لان الكل شي واحده ولو أسلم ثوبا في كر حنطة أو باع نلبا بدينار فهشم رجـل القلب وشق الثوب بأنين فاختار مشترى القلب والمسلم اليه أخذ النوب والقلب وقال بتبع المسد بضان ذلك وتقابضا قبل أن يفترقا فذلك عاثر وأن لم يقبض القيمة حتى نفرقا فاله نبض القلب بعينه ونبض رأس المال بعينه فلا يضرهما عــدم قبض النقصان من الهاشم في المجلس لانذلك مقابلة الوصف والممقود عليه العين وانما يشترط قبض المقود عليه في المجلس ، وجمل اشترى سيفا على فيه خمسون درهما فضة بماثة درهم فاحرق رجل بكرة من حليته فاختار الشتري إمضاه البيم وتضمين المحرق فنقد الثمن وقبض

الزيادة فيكون عدا اشتفالا عالا نفيد وأبو حنيفة نفسول المعنى الذى لا جله يلتحق الشرط الصحيح والزبادة بأصل العقد موجود هنا وذلك المعني هو أنهما قصدا تغيير وصف العقد | بجمل الخاسر وأمجأ واللازم غير لازم والتصرف في العقد اليهما الاترى أنهما علمكان فسخه 🖟 وإتماءه فكذلك بملكان تفيير وصفه لانصفة الشيء تملك بملك أصله وهسذا المهنى موجود هنا فانهما غيرا وصف العقد من الجواز إلى الفساد واليهماذلك فماوقع عليه الآنفاق بعد العقد يجمل كالمذكور في أصل العقدولو ذكر في أصل العقد ثبت وان فسد به العقد فكذلك اذا ذكر بعد العقد ألا ترى ان أحد المنصارفين اذا وهب مدل الصرف قبل العبض من صاحبه وقبل فانه يفسد به الممقد بالطربق الذي قلنا فكذلك اذا رده في بدل الصرف ومحمدفرق بين الحط والزيادة فقال في الحط ايفاء العقــد الأول مع أن تصحيح الحط ممكن بأن يجعل ذلك هبة مبتدأة فيصار اليه كما لواشترى ثوبا بمشرة فعط البائم عنه الثمن كله بســـد القبض وقبله فاله يصح الحط بطريق الهبة المبتدأة وبجمل البيىع صحيحا بخلاف الزيادة لآنه لا وجه الىذلك فصرف الى الغاء الزيادة وتصعيح العقد الأولولكن هذا ليس بصحيح فانحط جميع الممن يتعذر الحاقه بأصل العقد لانه بخرج به العقد من أن يكون بيعا ويصير همبة ولم | تقصد المتعاقد أن ذلك بأصل السبب فلهذا جماناه هبة وهنا لو ثبت حط البعض على وجه الالتحاق بأصل المقد لم مخرج المقد به من أن يكون صرفا كما باشراه وانما يفسد به العقد والفاسد من جنس الزائد ألا ترى أن الوكيل لا يضمن بالفساد والوكيل بالبيع اذا وهب كان ضامنا يوضع الفرقان الحط لاخر اجالمين من العقد أو لادخال الرخص فيه والانسان لا يصير منبونا بجميم المن فعرفنا أنه محط الجميع قصــد البر المبتدأ فجملناه هبة كذلك وهو يصير منبونا بعض المن في عقد الصرف كما يصير منبونا في عقد البيم فيكون الحط لادخال الرخص فيه ولا يحصل ذلك بجمله هبــة مبتــدأة فلهذا التحق بأصل المقدالا أنه يشترط قبول الآخر هنا مخلاف الحط في سار البيوع لان في صعة هذا الحط افساد هذا المقد ولا ينفرد أحد المتماقدين بافساد المقسد وهناك في تصحيح الحط اسقاط ذلك القدر من النمن والاسقاط يتم بالمسقط وحــده ه ولواشترى قاب فضة وثوبا بمشرين درهما وفي الناب عشرة دراهم وتقايضا تم حط عنه درهما من تمهما جميما فان نصف الحط في النوب وينتقض البيع في القلب في قول أبي حنيفة لانه يثبت الحط فيهما جيما فانه نص على ذلك

فه تسعة اعشار القلب وبعض ماسماه ربحاراً من المال في عشر الغلب وذلك تصحيح على غير الوجمه الذي صرح به المتعاندان ولو كان قام عليه بمشرة دراهم فباعه بريح درهم لم يجز لانه يع المشرة باحد عشر ولو ضميمه ثوبا قد قام مه بشرة دراهم وقال قد قام على هذا بيشوين 🖁 درهما فباعهما بريح درهم أو بريح ده بازده فعلى قول أبي حنيفة النقد نسمد كله لانه فسد في حصة القلب لاجل الربا أو العقد صفقة واحدة وعندهما يجوز فى حصة النوب لان أحدهما منفصل عن الاخر وبنساد العقد في احدهما لآيتمكن المفسد في لآخر وكذلك لو اشترى جارية وطوق فضة عليها فيه مائة درهم بالف درهم وتقابضا تم باعها مرابحة بربح مائة درهم إ أو بربح د. يازده فالمقدفاسد في قول أبي حنيفة وعندهما يجوز في الجارية دون الطوق لان حدها تميز عن الآخربنير ضرر وقد ذكر الكرخي رحمه الله رجوع أبي يوسف رحمه الله الى قول أبي حنيفة رضي الله عنــه في مســنلة الطوق فاســـتدلوا به على رجوءــه في نظائره وقد ذكرنا هــذا في كتاب البيوع « ولو اشــترى ســيفا محلي بمائة درهم وحليته خمــون درهما وتقابضا ثم حط عنه درهما فهو جائز لان الحط ليس من ثمن الفضة فأنه يثبت على سبيل الالتحاق باصل المقدوبخرج قدر المحطوط من أن يكون تمنا فكأمه في الابتداء اشترى السيف بتسعة وتسمين درهما فيكون بمقابلة الحلية مئل وزلها والباقى بمنابلة السيف ولو التاع نلب فضة وزنه عشرة بمشرة دراهمونقا ضائم حط عنمه درهما وقبل الحط وقبضه بمدما افترقا من مقام البيع أوقبل أن يفترقا فسد البيع كله في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف الحط باطل وبرد الدرهم عليــه والمقــد الاولّ صحيح وفي قول محمد رحمه الله المقد الاول صحيح والحلط بمنزلة الهبة المنتدأة له أن يمنعمن مالم يسلمه ولو زاده فى النمن درهما وسلمه اليه فسد المقد في قُولُ أبي حنيفة وفي قول أبي يوسن ومحمد رحمهما الله الزيادة باطلة والمقد الاول صحيح وكذلك لو شرطا بعد العقد لاحدهما خيارا أو أجلا بفسد بهالعقد في قول أبي حنيفة وعدهما ببطل هذا الشرط والعقد الاولصيح وكذلك فيالبيع اذا ذكر فيه شرطا فاسدا يمد العقد وعند أبي حنيفة يلتحق ذلك بأصل العقد حتى يفسد العقد وعندهما يبطل هذا الثه يط وحجتهما في ذلك أن الشرط والزيادة بيع في المقد ولا يجوز أن يكون البيع في الشيُّ مبطلاً لاصلمولان في اثبات الزيادة والشرط َ المذكور ابطاله لان صحة ذلك بصحةً العقد فاذا أنبتنا ذلك على سبيل الالتحاق بأصل العقد سطل العقد به وسطلان العقد سطل

أو قبضه قبل الافتراق جاز وان فارته قبــل أن يقبض انتقض من النمن بحصة الدينار لان الزيادة تلتحق باصل المقد فيصير كانه صارف سيفا على ودينارا بمائة درهم فخمسون درهمامن الثمن بمقابلة الحلية وتمسم الخسون الباتية على قيمة الدينار وقيمة السبف بنسبر حلبة فما يخص الدينار يجب رده لان العقد قد يبطل فيه بترك قبض الدينار في المجلس، ولو المنترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بعشرة واشترى هو أو غيره ثوبا بعشرة ثم باعهما بريح ده يازده أو . وضيعة عشر أحد عشر جازت حصة النوب وQ تجوز حصة القلب لمنى الربا وهذا قولهما أما عنىد أبي حنيفة رضي الله عنــه فيفسد العقد كله لانحاد الصفقة ولو قال أبيمكهما بوضيعة ا درهم من عشرين أو بزيادة درهم على عشرين درهما كان جائزا وكانت الفضة بمثابا والثوب بما بني لانه لم ينسب المشرين الى وأس المال ولا الى ماقام عليه به فكان هذا بيسع مساومة وفي بيع المساومة يقابل الفضة مثل وزنها والباق عقابل الثوب مخلافالاول فهناك نص على بيم المرابحة فهما وفي يبم المرابحة لابد من اعتبار النمن الاول وذلك عنم من أن مجمل جميم الربح بمقابلة الثوب ولو اشترى فضة نخمسين درهما وزيها كذلك واشترى شبأ بخمسين درهما وزَّمها كذلك واشترى سيفا بخسسين درهما بجفنه وحمالله ثم أنفق عليه خسة دراهم وعلى الصياغة خسة دراهمنم قال بقوم على عاثة وعشرة فباعهمرابحة على ذلك ربح عشرة أحد عشر أوبرم عشرين درمها كان ذلك كله فاسدا لامه مرح بجمل بمض الريم عقابلة الفضة والمكل ف حكم شئ واحدفاذا فسد العقد في بعضه فسد في كله ولوكان الثمن والنفقة دنانير جاز لانءند اختلاف الجنس لايظهر الفضل الخالى عن المقابلة ولو اشترى فلسا بمشرة دراهم وفيه عشرة دراهموقيضالقلب وغصبه الآخر عشرة دراهم أو استقرضمنه ذلك ثم افترقا فهو صامن ين القلب لانشرطهم العقة قبض البدل في المجلس وقد وجد فانه مستوف لحته وان أخذ على سبيل النصب والقرض لانه ظنر من جنس حقه .ن مال غربمه فيكون بالقبض مستوفيا لحقه لامستقرضا ولا قابضا ولا يشترط انفافهما على المقاصة هنا مخلاف الدن الواجب قبل عتد الصرف اذا جملا بدل الصرف قصاصا بهوقد بيناه هولوا شترى القلب معنوب بمشربن درهما وقبض القلب ونقد عشرة دراهم ثم افترقا كان المنقود من القلب خاصة استحسانا لان قبضه مستحق في المجلس وقبض نمن النوب ليس عستحق وفي سائر البيوع اعا بجمل المنقود من تمهما لاجل المعاوضة والمساواة ولا معاوضة بين المستحق وبين ماليس بمستحق ولان في

تقوله حططت عنــك درهما من نمهما جميعا فينـــد المنَّد في حصة القلب لانه يكون عقابلته أتمل من وزنه ولكن هذا فساد طارئ فلا بنسد به العقبد في حصة التوب بخلاف المقترن بالمقد وهــذا نخلاف الأول عنــد أبى حنيفة فان الحط هناك لما ثبت على سبيل الالتحاق بأصل النقد يظهر الفصل الحالى عن المفابلة والكيل وهنا انما يظهر الفضل الخالي عنالمقابلة في القلب دون الثوب فلهذا جاز البيع في النوب مع نصف الحط ولو كان المبيع سيفا على أ بمائة درهم وحليته خمسون درهما فحط عنه من ثمنه درهما أجزت ذلك وجملت الحط على غير الفضة لان الحط يلتعق بأصل المقد وبخرج القسدر المحطوط من أن يكون تمنا فيكون البيع كان في الابتداء بتسمة وتسمين درهما وهــذا بخلاف الأول فان القلب مع النوب شيثان مختلفان وقد جعل الحط من تمهما والسيف مع الحلية كشيء واحد وقد جعل الحلط من ثمنه فلو جملنا ذلك في حصة السيف خاصة لايكون في هذا تنيير مانص عليه المتصرف • ولو باع قلب فضة بمشرين دينارا وتقابضا ثمحط عنه بمد ما افترقا عشرة دنانير فهو جائز سواءتبضها أو فارقه قبل الحط لانه بالتحاق القبض بأصل المقدلايظهر الرباهنا لاختلاف الجنس والقدر المحطوط بخرج من أن يكون تمنا فيجب رده باعتبار انه قبض فوق حقمه قبله فمند أتحادالجنس ببطل العقد عند أبي حنيفة اذا قبــل الآخر الزيادة وعنــدهما الزيادة ُبطل وعند اختـٰلاف الجنس الزيادة تثبت على سبيل الالتحاق بأصل العقد لانه ليس في ا اثبات الزيادة في هذا الموضع افساد أصل العقد لان الزيادة ان كانت ثوبا فتفرقا قبل قبضه لم يضرهما شيئا كما لوكان مذكورا في أصل العقد لان العقــد فيــه يــم وان كانت الزيادة من النقود يشــترط قبضها في المجلس لانه وجب في هــذا المجلس والنعق باصــل المقــد فكان بدل الصرف فشرط قبضه في المجلس الا ان اجهاعهما في مجلس العقد في أصل بدل الصرف وان افترقا قبل قبض الزيادة بطل العقد في حصة الزيادة خاصة كما لو كان مذكورا فى أصل العقد ولم يقبض حتى افترقاه ولو اشترى سيفا محلى بمائة درهم وحليت خمســون | درهما وتقابضا ثم زاد مشترى السيف درهما أودينارا فهو جائز وان نفرقا قبل القبض لان الزيادة ليست في الحلية أنما هي في ثمن السيف فان الزيادة تانحق باصل العقم و لو كانت | مذكورة فى العقــدكانت بمنابلة الـــيف دون الحليــة ولوكان بائع السين زاده دينارا |

البيع صفقة واحدة ثم نقد المشترى صاحب القاب عشرة فهى له خاصة لان كل واحـــد مهما تولى بيم ملكه بنفسه فاليدقيض تميه ولا شركة بإنهما في المقبوض لانه لمريكن بينهما شركة في المبيم ولا ينتقض البيم ان تفرقا قبــل أن ينقد الباق لان الباقي ثمن النوب ولو باعا جميعا الثوب وباعا جميما الفلب فنقد صاحبالقلب عشرة تم نفرقا أنتقض البيم في نصف القلب نخلاف ماتقدم اذاكان باثعهما واحدا لازهناك جملنا المنقود استحسانا لعدم التسؤية بين المستحق وغير المستحق وهذا لا بوجد هنالان كل واحد منهما استحق قبض نصف ثمن القلب فان استحقاق القبض للماقد سواءباشره لنفسهأو لغيره وقد باعا جيما القلب والقابض أحــدهما فلا يمكن جـــل نصف المنقود عوض ما باءه الآخر من القلب فان قالا كذلك فان قبض الموكل من ثمن القلب كةبض الوكيل فصاحب القلب اذا قبض ثمن القلب وهو في النصف عاقد وفي النصف موكل أمكن جعــل المنــقود كله ثمن القلب قلنا نيم ولكن الترجيح باعتبار الاستحقاق وقبض الوكل غير مستحق له بالمقد فالمدم المني الذي لاجله رجحنا تمن القلب ولو باع لؤلؤة ممائة دىنار على أن فيها مثقالا فاذا فها مثقالان كان البيم جائزاً لان الوزن في اللؤلؤ صفة والمقد انما سنقد على عنه لاعلى صفته وكذلك لو باع دارا بالف درهم على أنها ألف ذراع فاذا هي الف وخممائة ذراع كان البيع جائزا على جميم الان الذرعان في الدار صفة ألا ترى أن باختلافها تختاف صفة الدين في الصِّيق والسعة ولا يتبدل وخمائة وان شــاء ترك لانه صرح بحــل كل درهم بمتــابلة كل ذراع وقــد تفــير على المشترى شرط عقــده فأنه اشــتراها على أن تسلم له بالف درهم والآن لاتسلم له الا بالف وخمسا مه فلزمه زيادة في الثمن ولم يرض بالغرامه فيثبت له الخياره وكذلك قلب فهزيج اشتواه بشرة دراهم على أن فيه عشرة فاذا فيه عشرون درهما فهذا كله درهم بدرهم سواء قال درهم بدرهم أولم يقل فلم يأخذه بعشرين درهما ان لم يكن نفرةا عن المجلس وان شاء تركه عندنا وقال الحسن بن زياد وزفر رحمها الله البيع باطل لامها نصاعلى عقد الربا بتسمية العشرة | بمقابلة فلب وزنه عشرون درهما ولكنا نقول مثل وزنها فى البينع وذلك حكم ثابت بالشرع فيكون بمقابلة كل درهم درهما صرحا بذلك أولم يصرحا وعند النصريح بذلك جاز البيم في جميم القاب عثل وزنه فكذلك عند الاطلاق لان المستحق شرعاً يكون أتوي من

جِعل ذلك من تمهما هنا نفض البيع في نصف التلب ولما كان يستحسن لتصحيح المقدفيه في الابتداء فالاستحساذ المتحرز عن فساده بمدااصحة أول ولو ترده الدشرة وقال هي ، ن عُمهما جيمانهو مثل الاول لازالشي يضاف الى الشيئين والمراد أحدهما قال الله نمالي يخرج مهما الثؤلؤ والمرجان والمراد أحضمها وهو المالح وقال تعانى يامصر الجن والانس أم يأنكم وسل منكم فالمراد به الانس خاصة فهنا وان قال هومن تمهما فقد قصد إبفاء الحق المستحق عليه والفاء ثمن القلب في مجلس المقد مستحتى بخسلاف بمن الثوب فيصرف ذلك الى ثمن القلب وأن قال هي من ثمنالنوب خاصة وقال الآخر نم أو قال لا ونفرقا على ذلك انتقض البيع | في القلب لان الترجيح بالاستحقاق عند المساواة في النقد أو الاضافة ولا مساواة بعــد تصريح الدافع بكون المدفوع من عن الثوب خاصة والقــول في ذلك قوله لأنه هو المملك أ فالقول فييان جهته تولهه ولوكان اشترىسيفا على بمائة درهم وحليته خمسون رهما وقبض السيف ونقده خمسين وقالهي من بمن السيف دون الحلية ورضي بذلك القابض أولم برض فهو سواء وفى التياس هو لما صرح به يبطل العقب بافتر نهما كما فى الفصل الاول ولكنه استحسن فجعل المنقود من الجاهلية هنا لانالو جعلنا المنقود نمن الحلية يصع التبض والدفع ولو جملناه ثمن السيف ببطل ذلك كله لان العقد في حصة الحلية ببطل بالافتراق قبل القبض وبطل العقد ببطلانه في حصة السيف فيجب رد المتبوض فكان همذا تصرمحا بما لانفيد فيسقط اعتباره بخلاف النوب فان هناك لو جملنا المنقود من عن النوب سلم للمابض بذلك الطريق. يوضحه أن الحلية والسيف شي واحــد وفي الشي الواحدلا يمتبر تسيينه في المنقود | أنه تمن هذا الجانب دون الجانب الآخر بخلاف الفلب والثوب وكذلك لوكان الثمن دنانير ولو اشترى فضة تخمسة دنانير واشترى سيفا وجفنا وحائل بخمسة دنانير وأنفق على صناعته وتركيبه ديناراً ثم باعة مرامحة على ذلك بريح ده يازده وتقابضا كان ذلك جائزا لان الجنس مختلف لايظهر الفضل الحالى عن المقابلة وكَذلك لو كان قلب فضة يقوم عليه بدينار و ورب لآخر يقسوم بدينارين فباعاهما مرابحسة بربح دينار أو بربح ده بازده فان الربح بينهما على قدر رأس كل واحد مهما لان النمن الباق في بيع المرابحة منسوم على المن الاول وقد كان الممن الاول ينهما أثلاثا وان كان تلب فضة لرّجـل وعشرة دراهم ونوب لاخر قيمته عشرة دراهم فساعاه من رجــل بمشرين درهمــا باع كل واحــد منهمــا الذي له الا أن

والثوب فسد البيع أيضافي قول أبي حنيفة رضي الله عنــه وعندهما بجوز في الثوب وقد تَمَدَم نظائره ٥ ولو اشترى سيفا بمانة درهم على ان حليته خمسون درهما وتقابضا فاذا حليته ستون درهما ولم يتفرقا فالمشترى بالخيار ان شاه زاده عشرة دراهم وأعمد السيف وان شا. نقض البيع لانه لماسى وزن الحلية خمسين درهما فتسد صرح بتسمية الخمسين بمقابلة السيف فاذاً ظهر أن الحلية ستون درهما وبمقابلة كل درهم درهم شرعا ظهر أن نمن الحلية ستون درهما ويكون ثمنها مائة وعشرة ويتخير المشسترى لانه ثرمه زيادة فى النمن وان كانا تَعَرفا فالبيع منتقض لان ثمن ـــدس الحلية لم يَقبض في الحِبلس وبانتماض العقد في الحلية ينتقض في جميع السيف وكذلك لو كان في حلية السيف مائة درهم فان لم يتفرقا فان شا. زاده خمسين درهما وأخسذ السيف وان شاء ترك لان بمقابلة السيف خمسين وبمقابلة الحلية مثل وزنها وهذا بخلاف الابريق لان يبع نصف الابريق جائز فيمكن إنفاء المقد في نصف الابريق بسند الافتراق وبيع نصف الحلية لايجوز وكذلك بيع السيف مع نصف الحلية لابجوز لان فيمه ضررا في التسليم فاذا بطل العقد في البعض بطل في الكلّ وولو اشـــتري سيفا محلىوزن حليته خمسون درهما بعشرة داانير وتعابضا وافترقا فاذا فى السيف مائة درهم فالبيع جائز لانه يصير بتسمية وزن الحلية مسميا بمقابلة السيف خسة دنانير وبمقابلة الحلية خمـة دنانير فلا يضره زيادة وزن الحلية بعد ذلكوقع بينا في الناب نظيره ولو اشترى قلب فضة بدينار على أن فيه عشرة دراهم فاذا نيه عشرون درهما كان البيع جائزا في الكل ولو كان مكان التلب نقرة رد نصفها لان النقرة لا يضرها النبعيض والمقد انما يتملق بالمسمى من الوزن ألا ترى أنه لو قال بعت منك وزن عشرة دراهم من هذه النقرة بجوز ولو قال | من هذا القلب لابجوز ولو باع قلب فضة لرجل وكله ببيعه ووكاه آخر ببيع النوب فباعهما جيمًا صفَّة واحدة بدينار أو عشرة دراهم على أن ثمن الثوب الدينار وثمن القلب الدراهم كان جائزًا وان دفع القاب وقبض عنه فهو جائز ولا يشركه صاحب النوب في نمن القلب لان كل واحد مهما مسمى على حدة وبيع الوكيل بمن منفصل كبيع الموكل بنفسه وكذلك لو كان النمن عشرين درهما عشرة يبض نمن القلب وعشرة سود نمن النوب فهذا التفصيل وتفصيل العشرة والدينار سواء. وتو باعهما بعشرين درهما صفقة واحدة ولم يبين إ

أحدهما من صاحبه ثم نقسده عشرة دراهم كان المنتود نمن القلب لان البائع واحسد وهو

تنصيص المتماقدين عليه بخــلاف الذرعاز في الدارنم از لم يتـفرقانخير لانه لزمه زيادة في تمن القلب لم يرض بها فان كان غرقا ببازله نست القلب لانه ما قبض الاثمن نصف الفلب فكأه باعه القلب بمشر يزدرهما وتقد في الجلس عشرة ولهذا لا يتغير لان البيب بفعاوهي الفارقة قبل أن تبيض بعص الممن فن كان اشتراء بديار فهو كله بديار لان المسمى هنيا عَمَا لَهُ عِينَ الْمُلْسُولُوزُونُ فِي القالِ صَفَّةَ فَانَ النَّالِ بَمَا يَضُرُهُ النَّمِيضُ وَفِيا يَضُرهُ النَّمِيضُ الوزن صَّة فان باختلاف الوزن تحتاف سفته نيكون أنَّين أو أخف ولـكن لا يتبدل المم العمين ولو كان قال كل درهم بمشر دينار أخذه بدينارين ان شا. لانه أعقب منهم كلامه تفسميرا فيكون الحكم لذلك النفسير ويصير باثماكل درهم من القلب بعشر دينار فيتغير أ المشتري لما يلزمه من الزيادةوعلى هذا لو كان القلب أنقص وزنا في الفصلين جميعا وسوت الجواز هنا وال انتص عنه النمن لنغير شرط عقسده وقد يرغب الانسان في قلب وزمه شرة مناقيل ولا يرغب فيها اذاكان وزنه خمسة مثاقيل دولو باع نلب فضة فيه عشرة وثوبابعشرين درهما فنقده مها عشرةوقال لصفهامن نمن القاب ولصفها منعن النوب ونفرقا المقض البيم فى نصف القلب لانه نص على أن نصف المناود من عمن الثوب ولو نص على أن جميم المناود 🏿 من ثمن الثوب جعل من تمنه خاصة فكذلك لصفه وهذا بخلاف ما لو قال المنقود من تمهما جيمافانه بجمــل كله من عن القلب لازهناك ماصرح به بق فيه بـض الاحمال فقد يضاف النبئ الى شينينوالمرادأحــدهماكما في نوله تمالى بخرج مهما اللؤلؤ والمرجان ونوله تمالى ألم يأتكم رسل منكم أما هنا بعد النصريح على الننصيف لايتي احمال جعل السكل بمقابلة | القلب وأما في السيفاذا سمى فقال نصفها من ثمن الحلية ونصفها من ثمن السيف ثم نقرةا لم يفسد البيع لأنه لوصرح باز البكل في البة السيف لم يستبر تصريحه اما لأن السيف مع الحلية | شئ واحدوتصريحه على أن النَّقُود عُوض جانب منه دونجانب غير معتبر أو لان القَّبوض لابسلمه بالطريق الذي نص عليه لان المند ببطل في السيف ببطلانه في الحلية أو في بعضها ونحن نسلم أن قصدهما أن يسلم المقبوض للقابض ولا وجه لذلك الا أن يجمل بمقابلة الحلية هولو قال أبيمك السيف عانة درهم وخمسين نقدا من عن السيف والحلية وخمسين نسيئة من ثمن السين والحلية ثم تفرقاكان البيع فاسدا لانه شرط الاجل في بمض بمن الحلية وذلك مفسد للمقد والسيف شي. واحدفاذا فسد العقد في بعضه فسدفي كلهولوكان هذا في الغلب عنه نصف الممن لتحقيق هذا المنى وقبل لاعام الاحسان وان تمام الاحسان أن يحط الشطر الما روى أن الحسن بن على رضى الله عنه كان له دين على انسان فطالب غربمه فقال أحسن الى يا بنرسول القصلي الله عليه وسلم فقال وأبن أن خدم توله تمالي واحسنوا الله عليه وسلم فقد نقل والما توله تمالي واحسنوا الله عليه وسلم الحسان أن يحط الشطر فاما قوله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بسقبه فقد روي هذا الحدث بالسين والمراد القرب وبالصاد والمراد الاخذ والا نتراع بنى لما جمله الشرع أبضا وهو دليل لنا على ان الشفمة أحق بالمجوز فانهذ كر اسها مشتقا من منى والحكم متى علق باسم مشتق فذلك الممنى هو الموجب للحكم خصوصا اذا كان مؤثر افيه كانى قوله تمالي الزائية والزنى وقوله تمالي الوجب للحكم خصوصا اذا كان مؤثر افنه الاخذ بالشفمة لدفع الضرر فان الضرر مدفوع والسارق والسارقة وهذا المصنى مؤثر لان الاخذ بالشفمة لدفع الضرر فان الضرر مدفوع البادى الم ورد على المجاورة بنى الضرر ولا ضرار فى الاسلام واعلاء الجدار وإثارة النبار ومنع البادى الدوام من حيث العاد النار واعلاء الجدار وإثارة النبار ومنع صوء الهار والشافى يقول المراد على الشريك فقد يطاق اسم الجدار على الشريك قال الاعشى صوء الهار الديك نقد يطاق اسم المجارة على الدوام من حيث العاد النار واعلاء الجدار على الشريك قال الاعشى صوء الهار والشافى يقول المراد والشافى يقول المراد والمنافى يقول المراد والمنافى يقول المراد والشافى يقول المراد والمنافى والمراد والمنافى والمراد والمراد

أيا جارتي بيني فالح طالق م كذك أمورالناس عادوطارته والمراد زوجته وهي شريكته في الغراش ولكنا نقول في هذا ترك الحقيقة الى المجاز من غير دليل ثم الزوجة تسمي جارة لاجا بجاورة في الغراش تصرف عنه لا لاجا نشاركه وفي الحديث ما يدل على بطلان هذا التأويل وأن سمدا رضى الله عنه عرض بيتا له على جار له وروى الحديث فذلك دليل على أن جميع البيت كان له وأنه فهم من الحديث الجار دون الشربك حين استممل الحديث فيه وعن الحسن في الشامة لليتم قال وصيه بمنزلة أييه ان شاء أخذوالفائب على شفعته وفيه دليل أن الشفعة تنبت للصفير وأن وليه تموم مقامه في الاخذ أمام الشرع وليه مقامه وفيه دليل أن الشفعة تنبت للنائب لان السبب المبت لحقة قائم مع غيته ولا تأثير للنيبة في ابطال حق تقرر سببه فاذا حضر وعلم بمكان على شفعته لان الحق بعد ما يبت لا يسقط الا بالم قاطه والرضا بسقوطه صر محاف ودلالة و بترك الطلب عند الجمل بعد ما يبت لا يستحق هذا المطنى لا نسب المناس عند الجمل بعد ما ينبت لا يستحق هذا المله في لا نسبد الم تكنه عن الطاب وعن أبي سيد المادي أن النبي به والنيبة لا يتحقق هذا المله في لا نسبد الم النبي المناسبة لا يستحقق هذا المفي لا نسبد الم تكنه عن الطاب وعن أبي سيد المحدي أن النبي به والنيبة لا يتحقق هذا المغي لا نسبد الم تكنه عن الطاب وعن أبي سيد المحدور أن النبي به والنيبة لا يتحقق هذا الملي لا نسبد المناسبة لا يستحقق هذا الملن لا نسبة على المناسبة لا يستحقق هذا المني لا نسبد المناسبة لا يستحقق هذا المني لا نسبد الم يسبد المناسبة لا يستحق هذا المدى لا نسبد المناسبة لا يستحق هذا المني لا نسبد المناسبة لا يستحق هذا المني لا نسبة المناسبة لا يستحق هذا المني لا نسبة المناسبة ا

المستحق بقبض جميع المن فهمذا وما لو باعبها لنصه سوا، واذا كان المنقود من عن الغلب شرعا كان دلك لصاحب النوب فيها لا نسط كان اليد عملك الاصل ولا يشرك صاحب النوب فيها لا نمدام الشركة يسمها في أصل الغلب ألا ترى أنه لو كان البيم بمشرين درهما عشرة تقد وعشرة نسينة فقيض النقد وقبض النوب والقاب كان جائزا وكان المنقود من الغلب خاصة والنسينة في عن النوب فكذلك اذا قبض البعض في الجيل دون البعض والله أعلم بالصواب

حى كتابالشفة كاب

قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الأنمة وفخر الاسلام أبو بكر محمدبن أبي سول السرخسي رحمه الله املاء الشفمة مأخوذة من الشفع الذي هو ضــد الوثر لما فـــه من ضم 🏿 عدد الى عدد أو شي الىشي ومنه شاعة النبي صلى الله عليه وسلم للمدَّ بين فانه يضمهم بها الى العامدين وكذلك الشفيم بالخذه يضم المأخوذ الى ملكه فبسمى لذلك شفعةوزعم بعض أصحابنا رحمهمالله أن النياس أبي نبوت حقّ النفعة لانه تملك على المشترى ملكا صحيحاً له يغير رضاه وذلك لايجوز فأم من نوع الاكل بالباطل وتأبدهذا بقوله صلى القعليه وسلم لابحل مال امرى مسلم الا بطيب نفس منه ولانه بالاخذ بدفع الضررعن نفسه علىوجه يلحق الضرر المانة بي في ابطال ملكه عليه وليس لاحد أن بدفع الضرر عن نفسه بالاضرار بغيره ولكنا نقول تركنا هذا القياس بالاخبار المشهورة في الباب، والاصح أن نقول الشفعة أصل في الشرع فلا يجوز أن يقال انه مستحسن من الفياس بل هو ثابت وقد دلت على ثبوته الاحاديث المشهورة عن رسول الله صلى التمعليه وسلم وعن أصحابه رضوان الله عليهم.من ذلك ماروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفمة في كل شئ عقلها لوربع ومن ذلك مابدأ لمحمد ابن الحسن الكتاب به ورواه عن المسور بن خرمة عن رافع بن خديم أن سعد بن مالك رضىالله عنه عرض ييناله على جار له فقال خذه بأربعها ئة أما آنى قد أعطيت به عماعات ولكني أعطيكه باربممائة لانى سمعت رسول اقمه صلى الله عليه وسسلم بقول الجار أحق بصقبهوفيه إ دليل على أن من أراد بيم ملكه فانه ينبغي له أن يمرضه على جاره لمراعاة حق المجاورة قال صلى الله عليــه وســـلم ما زال جبريل يوصبنى بالجار حتى ظننت أنه ســيور*، ولانه أتر ب الي حسن المشرة وألتحرز عن الخصومة والمنازعة فلهذا فعله سمد رضي الله عنــه وحط

بمضاً وفي حديث عرادة بن الصامت رضي الله عنه قال تبره وعينه سواه فهذا تنصيص على أ أن المراد المائلة في الوزن دون الصفة لان النــبر لايساوى المبن في الصفةوانما يـــاويه من ً | حيث المقدار وقوله بغا بيد بجوزان يكون المراد به عين بعين لان التميين يكون بالاشسارة فإليه وبجوزأن يكون المراد قبض بقبض لان القبض يكون باليد وزعم بعض أصحابناوحهم الله أن المراد به القبض هنا لبيانه في حديث عمر رضي الله تمالى عنه فانه قال في الصرف ا من يدلُتُ الى بده وان استنظركُ الى خلف السارية فلا تنتظره وانوث من السطح فثب ا ممه ولكن الاصح أن المراد النعيين لانه لو كان المراد به الفبض لقال من يد الى يد لانه يَّقِبضَ من يد غيره فعرفنا أن المراد النميين إلا أن النميين في النقودلاجِيم الآبائجيض لانها ا لا تمين في المقود بالاشارة فكان اشتراط القبض لتحقيق التعبين النصوص عليه واليه | أشار في حــديث عمر رضي الله تعالى عنــه بقوله ها وها أي هذا بهذا وتوله والفضل ربا محتمل الفضل في القسدر ومحتمل الفضل في الحال بان يكون أحدهما تقدآ والآخر نسيئة وكل واحــد منهما مراد باللفظ وتوله ربا أى حرام أى فضــل خال عن الموض والمقابلة اما متيقنا به عند فضل القدر أو موهوم الوجودعادة لنفاوت بين النقدين والنسبة في المالِسة وكذلك تفسير قوله الفضة بالفضة فأما قوله الحنطة بالحنطة مشل بمثل يحتمل | المائلة فى الكيل وبحتمل المائلة في الصغة ولكنه في كتاب الصرف ذكر مكان توله منلا عثل كيلا بكيل فتبين به أن المراد الماثلة من حيث القدر وفي حديث ءبادة بن الصامت رضى الله تمالى عنه قال جيــدها ورديها سواء فهو بيان أن المراد الماثلة فىالقدر وقوله بدا يدممناه عندنا عين بعين ولهذا لا يشترط النقابض في يبع الحنطة بالحنطة لان التميين ا فيها يتم بالاشارة وقولهوالفضل ربا يحتمل الفضل فى القسدر ويحتمل الفضل فى الحمال وكل إ واحد منهما مراد وقد فسر ذلك في حديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه فقال من زاد أوازداد فقد أربى وكذلك الشــعبر والتمركوالملح فأما الحكم فني الحــديث حكمان حرمة النساء في هذه الاموال عندالمايعة مجنسها وهو منفق عليه وحرمة النفاضل وهو قول الجمهور من الصحابة رضى الله تعالى عهم الا البنى روي عن ابن عباس رضى المدتمالي عَهِمَا أَنَّهُ كَانَ مِحْوَّزُ التَّفَاضُلُ في هَـذُهُ الْأَمُوالُ وَلا مُسْبِرُ بِهِـذَا الْقُولُ فإن الصحابة رضي الله تمالى عنهم لم يسوغوا له هذا الاجتهاد على ما روى ان أبا سعيدالخدرى رضى الله الطريق والفراءة بالفصر اعلموا ان أكلة الرباحربالله ورسوله (والرابع) الكفر قال الله | تعالى (وذروا مابق من الربا ان كنتم مؤمنين)وقال تعالى (والله لا عب كل كفار أثيم)أى كفار بالمتحلال الرما أثم فاحرياً كل الربا(والخامس) الخلد دفي الناريّال الترتبال (يدر عاد ا فاؤلنك أصحاب النار هم فيها خالدون) والسنة جاءت بتأييد ماقلنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أكل درهم واحد من الربا أشد من ثلاث وثلاثين زنية يزنيها الرجل من نبت لحم من حرام فالنار أولى به والمفصود من هذا الكتاب بيان الحلال الذي هو بيع شرعا والحرام الذي هو ربا ولهذا قيل لمحمد لا تصف في الزهدشيث كال قدصنفت كتاب البيوع ومراده يست فيه ﴿ هِمْلُ وَبَحْرُمُ وَلِيسُ الزَّهُدُ إِلَّا الاجتنابُ عِنْ الحرامُ وَالرُّغَبُّ فِي الحَلال ولهـ ذا بدأ الكتاب بمديث رواه عن أبي حنيفة عن عطة العوفي عن أبي سعيد الخدري رضي الله ا عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب الذهب مثل بمثل بدا بيد والفضــل ربا والفضة بالفضة مثل بمثل بدا يبد والفضل ربا والحنطة بالحنطة مثل بمثل بدا يبد والفضل ربا والملح بالملح مثل عثل بدا بيد والقضل وبا والشمير بالشميرمثل بمثل بدا يبدوالفضل وباوالتمر بالتمر مثل بمثل بدا بيد والفضل ربا وهذا حديث مشهورتلقته الملماء رحمهم الله تعالى بالغبول والممل به واشهرته بدأ محمد بعضه كتاب البيوع وبنضه كتاب الاجارات وببعضه كتاب الصرف ومثله حعة في الاحكام تجوز به الزيادة على الكتاب عندنا ودار هذا الحديث على أربعة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمين عمر بن الخطاب وعبادة بنالصامت وأبي سميد الحدرى ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم مع اختلاف ألفاظهم ثم الحديث يشتمل على ا تفسير وحكم ومعنى يتعلق به الحكم في الغرع أما تفسير قوله صلى الله عليــه وسلم الذهب بالذهب أى يسع الذهب بالذهب أو يبعوا الذهب بالذهب لان البيا. تصحب الاعواض والابدال فانه للالصاق فهو دليل فعل مضمر كقولنا بسم الله وقوله مثل عمل روى بالرفع والنسب فمنى الرواية بالرفع بيع الذهب بالذهب مثــل بمثل ومعنى الرواية بالنصب بيموا الذهب بالذهب مثل بمثل والمراد به الماثلة في القدر دون الصفة وان كان مطلق اسم المهائلة | يتناولهما ولكنه ذكر هذا الحديث في أول كتاب الصرفوذكر مكان تولهمثل عثل وزن وزن فبذلك اللفظ يتبين أن المراد من هذا اللفظ المائلة في الوزن وبهذا اللفظ يتبين أن . المراد توله وزن بوزن الماثلة فدرآ لاوصف وكلام رسول الله صلى الله عليهوسلم يفسربمضه | فَخُ إِنْ إِنَّالِكُ الْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ الْمُؤْلِدُ الْمُؤْلِدُ اللَّهِ لِلْمُؤْلِدُ اللَّهِ لِلْمُؤْلِدُ اللَّهِ الْمُؤْلِدُ اللَّهِ الْمُؤْلِدُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ لَلْمُؤْلِدُ اللّهِ اللَّهِ اللَّهِ لَلْمُؤْلِدُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ لِلْمُؤْلِ اللَّهِ لِلْمُؤْلِدُ اللَّهِ لِلْمُؤْلِدُ اللَّهِ لِلْمُؤْلِدُ اللَّهِ لِلْمُؤْلِدُ اللَّهِ لِلْمُؤْلِدُ اللَّهِ لِلْمُؤْلِدُ لِللْمُؤْلِدُ لِللْمُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِللْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِللْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤِلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُلِمِ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِلِلْمُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِلِلْمُ لِلْمُؤْلِلِلِلِلْمُؤْلِلِ لِلْمُؤْلِلِلِلْمُؤْلِلِ لِلْمُؤْلِلِ لِللْمُلِلِلِلْ

الفنوى على فرهب الإم ممالك

رضى الله عنت تأنيف تأنيف

سلالة سيد تريش أبى عبد الله الشيخ محمد أحمد عليش المنوف سنة ١٢٩٩ ﻫ

وبهاشه :

للقاضي برهان الدين إبراهيم بن على بن أبي القاسم

صی برهمال الدین إبراهیم بن علی بن ا بی این عمد بن فرحون المـالـکی المدنی المترفی سنة ۷۹۹ ه

> الطبعة الآخ 1844 هـ =

> > nace (C)(A

لمغ ربها فأعلمه بذلك فسكت فم طالبه بعد فإنه تجانب المهره فلان بقبضه وماكان سكوته وضابقيف فم يغومهو لوعلم بقيضة فجاء إلى الدافة برقال له كلم فلانا تقايض محمال لى قالمال كالنرف القبضه والداف برى من ابن سهل في باب الاقرار . (فرع) (۱۳۰) عن سحنون فيمن قال لرجّل وكاني فالان على قبض دينه منان وعدده وفى المنبطية وحكى ان حبيب كذا فصدقه في الوكالة

رواه آبن ماجه فأقام

(وَصَالَ فِيهَا ذُكَّرُ وَقِي الْفُرَّاسَةُ

والمنع من الحكم بها)

والأصار فرانداسةقوله

تعالى , إنَّ في ذلك لآيات

المتوسمين ۽ فسر ذلك

رسول الله صلى اللهعليه

وسارفقال للمتفرسين ذكره

الحبأيم الترمذي في نوادر

الأصولوقال عليه العملاة

والسلامانقوا فراسةالمؤمزأ

فإنه ينظر بنور الله وقال

عليه الصلاة والسلام إن لله

عبادا يعرفون الناس

بالتوسيرذكرهماالترمذي

الفكر وقدروي عن عمر من الخطاب رضي الله عنه أنه دخل عليه

العلامة مقام البينة .

فأجبت بما نصه : الحمدلة والصلاة والسلام على سيدنامحمد رسول الله إن كان البالع عالما بالعيب وكتمه حيناليب فله الرجوع عليه جميع النمارولا فالأرش ففطو بص الخامس كمهارك وأهرباندين أمديارم الدفع مز التدليس تمقال والخرج عن المفصو دمفيت فالأرش والقدنعالي أعلم وصلى القدعلي سيدنا محمد إليمغان قدم فلان وأنكر وآلموسلم . (ماهرادالشارحين) بالحاضر فيشرحقولالمختصرودخلت فيضمان الباق إن رضى التوكيل غرم المقر لأن بالقبض أوثبث العيب عند حاكموإن لمبحكم فالواكلام المصنف بالنسبة للحاضر وأما الغائب الحكم كان بإقراره وهذه فلابد مزالقضاء عليهالرد ومامعني النبوت الذي يدخلبه المعيب فيضهان البائع الحاضر أفيدوا مذكورة في باب التصديق الجواب (فأجبت بمانصه) الحمدلة والصلاة والسلام على سيدنا محمدرسول الله مرادهم والله أعلم (تابيه) والأصل في الأمارة بعمقابل الغائب غيبة بعيدة أوقريبة فيشعل الحاضر فيمجلس الحكم والغائب عنه فىالبلد بدليل .اروى أن رسول الله صلى الله يمليه وسلم قال كلاء ومن شرح قولدفإن غاب باثعه أشهدفإن عجز أعلوالذاضي فنلوم في بعيد الغيبة إن رجي قدومه ومعنى الثبوت شهادةبينةمعتبرة بالعبب وقدمه عند ألحاكم وانثه سيحانه وتعالى أعلم وصلى الله لجابر من عبد الله حين أراد المفرال خيبراذا أتيت وكبلي فخذمنه خمسة (ماقولكم) في بيع نحو ازيت بوءاله بالوزن وإسقاط للشازنة للجموع في تظير زنة الوعامع جهلها عثم وسقافإذ طاب منك آية فضه يدكعلي ترقوته

المتبايعان واحترلها للزيادة والنقص عنه وقدجرى بلناك العرف فهل يصحوبجوز أفيدوا لجراب قَاجِيتَ بَائْصَهُ : تعديصح ويجوزلانغرز يسيرمغنفر للحاجة إليَّه وماجرى به العرف إلَّا بعد تجربته مرارا ووجرده كذلك غالبا وإن ندر فيه تفاوت فبشيءيسير تسامح فيه لنفرس ولا لنفتاليه فنيالمختصروغيره واغتفرغور يسيرالحاجة لم يقصدا الخرشي يعني أنالغرواليسير يغتفر إجداءاحيث لم يقصدكا سأس الدار المبيعة وإجارتها مشاهرة مع احتمال نقصان الشهر وكجبة محشوة ولخاف محشوبه شومغيب وشرب من سقاه ودخول حمام مع الحنلاف الاستعمال فخرجيبسير اكثيركبيع طير فيالهواء فلا يغتفر إجماعا ومنه بيع نحو الطراحة محشوة بمغيب فلا بحرز إلا بالوزادويتحرى ظرفه أويو زناأرباني كامر فيبيع السمن بظروفه وبعدم قصادهييع الأالي يشرط حملهاو قوله تحاجة لبيانا لواقع انتهى والقسيحانه ونعالى أعلم وصلى القعلى سيدنا محمدوآ لموسل بسم الله الرحمن الرحيم

مسائل الخبار

(١٠ أقولكم) فيمن اشترى جملا يلمن معلوم وشرط الخيار للمشترى ثلاثة أيامعلي أن يربه لاهل المعرفة فإن وجدفيه عبيسوي الكرافالهر برده على بالعد وقبض الشبري الجمل فات

بسهاوي في المدة المذكورة فهال فيهانه من بالعه وليس على مشتريه شيء . فأجبت تمانصه: الحمداللو الصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم ضائعه في العدوليس على مشتريه شيء مالم يظهر كذبه وللبال تعاينه على عدم تفريطه فيه قال في المجموع والراجح أزملك المبيع بالخيارات إلع فله وابوهب للمبد والمهشرف المشرى الدوائلة وأرش جنابة الأجنو أ كالولاوالصرف تم أولا فللمشترى والفهان على البائع إلاأن يقبضه المشترى فكالرهن يضعز أ والفراسة ناشئةعنجودة القر يحةوحدة النظروصفاء

قرمهن مذحج فهم الأشهر فصعدعمر فيه النظرو صويه وقال أمهم هذا فقالوا اللذين الحرث نقال والدقالله الله إلى لأوى للمسلمة

الوفاء وقالوا الممر هل تعرف هدافقال لعلمسوادين قارب فبكان للاتك وكان عمر رضي الفاعته يطوف بالبيت فسمع أحراه تنشد في الطواف : فمنهن من تــ في بعذب مبرد نقاح فتلكم عند ذلك قرت ومنهن من التي رأخضر آجن أجاج ولولا خشية الله رنت فنفرس عمر رضى الله عنه ماتشكوه فبعث إلى (١٣١)

> إذاظه كذبه وغب عليه و لابينة وحلف المدنري إن لميضين مافرطت وزاد اللي وقله فراع والمفسمون الثمن إلاأن نخبر البائع ويأني المشترى الحلف على التلف فالأكثر من الثمن والقيمة والظاهر حيث كان الخيار لهما آعتبار البائع انهمي والله تعالى أعلم .

بسم الله للمحمن الرحيم مسائل العبر ف والمبادلة والمراطلة

(ماقولكم) في رجل اشترىمن آخر جانباه علوما من الذهب مصوغابثمن معلوم من القروش ودنع له المشترى بعض الثمن في المجلس وواعده البائع بإحضارالذهب ثم بعد أيام أحضر البائع له الذهب وقبضه المشترى منه بحكم البيع الأول وبتي على المشترى باقي الثمن فهل لايصح هذاً ا البيع حيث تفرقا من غير قبض البيم آولا ولا بجبر المشترى على دفع باقى الثمن ويكون له رد الممبحيث كاذباقيابعينه ويرجه مادفع من بعض الثمن أولاقبل إحضار الذهب أفيدوا الجواب فأجبت بمانصه: الحمدندوانصلاتوالسلام علىسيدنامحمد رسول الله نعم لايصح هذا البيم لافراقهماقبل قبض المبيع لأنابيع الذهب ولومصوغا بالفضة ولومغشوشة صرف والصرف يشترط أر محنه عدم التأخير للعرضين لآلأحدها كلاأو بعضا لأن التأخير لهما أولأحدها كذلك وبانساء رهر محرم بنص الكتاب فلما تفرقا قبل قبض الذهب كله وبعض القروش تحقق الربا وفسد الخدفيجبعلي كل من التصارفين فسخه وردكل منهما لصاحبه ماقبضه منه مادام باقيا بيده ﴿ قَ لَفَسَادُو إِذَا امْتَنَعَا أُوأَحَدُهُمَا وَعَلَمْ بِهِ الْحَاكُمُ وَجِبُ عَلَيْهِ فَسَخَهُ جَبَرًا عَلى المُمتَنَعُ وَلاَيْجِبْر المشترى على دفع باقى القروش بل محرم عليه ذاك لأنه تتميم للفاسد وبجب رد الذهب حيث كان إأترا بعينه وله أذيرجع بمادفع من القروش قال ان سلمون ولايجوز بيعالذهب بالذهب ولا تَفَقَة بِالْفَصَة إلامِثَارَ بِمثل يَدَابِيدِ ولابِيعِ أحدهما بِالآخرِ الانقداوسواء كانامضر وبندراهم ودنانير أومصوغين حايا أوغيرذلك الحبكم فيذلكواحد : واختلف فيالدراهموالدنانيرالمشوبة مزالنحاس فنهم من حكوفا بحكم الذهب والفضة الخالصين ورأى مافهمامن النحاس ملغي لاحكمله

ومهومن لم كيتك وأعتبر افهما من الذهب والفضة الخالصين دون التحاس في جميع الأحكام فالا تجوز المراطلة فهما قال ان رشد وهو الصحيح الذي لايصح القول بخلافه انتهي . ـ (•اقولكم) في رجل دفع لآخر قدرا من الريالات الفرانسة على أن بردها له قروشا عن كارزال سنة عشرقرشا فهلَ هذا الشرطفاسد ويقضى بردمثلها فرانسةعددا أفيدوا الجواب . فُجابِشيخنا حسن الأبطحيرحمه الله تعالى بقوله: الحمدلله حيث اشترطا عندالدفعأن برد الآخذ بدل الذرانسة قروشا سواء عن كل ريال ستة عشر قرشا أو أقل أوأكثر كان ذلك خرط فاسدا لأنهمن بابالربا فيالنقدبل جبردها فرانسة مثل عددهاو لاعبرة بذلك الشرطوإذا أ عناه الآخذردله شيئاهن الفروش فالارجع بهاويجبر على الدفع فرانسة بعد دما أخذمنهو الله أعلم . (٥/ قولكم) فيمن اشترى طوق فضة بعشرين ريالا ودفع عنها عشرة زكالب ذرة عن كل

· حدم كثيرة بطريق الفراسة قال ان العربي وكان شيخنا فخر الإسلام أبوبكر انشاشي صنف جزءا بالرد عليه كتبه لي محقه مشابه وذنك صحيح فالنامدارك الأحكام معلومة شرعامدركة قطه اوليست الفراسة منهااتهي والحكربالفراسة مثل الحكربالفان و لحززوالتخمين وذلك فسق وجورمن الحاكموالظن بخطئ ويصبب وإنماأجيزت شهادة النوسم في محل مخصوص للضرورة

زوجها فاستنكهه فإذاهو أمخر النبه فأعطاه خمدمالة درهم وجارية على أن یطلقها ففعل (روی) أن بعض الصحابة دخل على عثمان رضى الله عنه وكان قدم بالسه ق فنظر إلى امرأة فلمالظر إليه عثمان قال له بدخا أحدكم علينا وفى عينيه أثر الزنافقال لهالرجل أوحي يعدرسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاولكن برهان وفراسة ومثلى هـذا كابر عن على رضى الله عنه (فإن قلت) هل تدو من هذا الباب ليكونها مبليةعلى الحدس فالجو ب

معمول بهلىالشرعونتان القرطبي في تفسيره عن القاضي أنىبكر بنالعرني أنهقال الفراسة لايترنب علماحكمو قدكان قافني القصاة الشاشي المالكي سغداد أمام كوفي الشامي يحكم بالفراسة جريا عبي طربق القاضي إياس ن معاوية وكان إياسه قافسا ا في أيام عمر من عبد العزيز

أنها ليست من هـٰـــا

الباب بل هي من ؛ ب

قياس الشبه وهو أصار

منه يوما عصيرافكان منه في نتنةما كان ودخل المدينة وقد من البدن وكان عمر مع الصحابة في المسجد فأشاروا إلى وحلما

لمغ ربها وأعلمه بذلك فكت ثم طالبه بعد فإنه خواف وأمره فلان يقبضه وماكان سكوته رف ابقبضه ثم يغرمه و لوعلم بقبضه فجه إلى الدافه وقال له كالم فلان القابل في المال كان رضا بقبضه به والدافع برى " من ان سهل في باب الاقرار ، (فرع) وفي الخطية وحكى ان حبيب (١٣٠٠) عن سحنون فيسن قال لرجل وكاني ولان على قبض دينه ونك رعاده كذا فصدقه في الوكان الله المنظمة والمنظمة والمنظمة المنظمة والمنظمة والمنظمة المنظمة والمنظمة المنظمة المنظم

> وأفريالدين أمديارم الدنع إليمانان قدم فلان وأنكر

التوكيل غرم المقر لأن

الحكم كان إقراره وهذه

مذكورة فيبابالتصديق

(تايه) والأصل في الأمارة

ماروى أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال

خار من عبدالله حس

أراد السفر إلى خيبر أذا

أتيت وكيني فخذمنه خمسة

عشروسقافإذ طلب منك

آية فضه بدلاعلى ترقوته

رواه أن ماجه فأقام

(فصل فها ذكر دفىالفراسة

والمنه من الحكميها)

والآصل في غراسةُ قوله

تعالى , إن فى ذلك لآيات

النمتوسمين ۽ فسر ذلك

رسول الله صلى اللهعايه

وسلم فقال للمتفرسين ذكره

الخبأيم الترمذي في نوادر

الأصولوقال عليهالصلاد

والسلاماتقوا فراسةالمؤمز

فإنه ينظر بنور الله وقال

عليه الصلاة والسلام إن لله

عبادا بعرفون الناس

بالتوسيرذكرهماالترمذي

والفراسة ناشئةعنجودة

القرعة وحدة النظروصفاء

العلامة مقام البينة

فأجب بما نصه : خمد شوانسلاه والسلام على سبدنا محمد رسول الله إن كان اليان عالما بالمحبوب كنمه حين البيه فعالرجوع عليه جميع الله زوالا فالأرس قطون سن شهر كوالا كم من الندليس ثمة ال والخرج عن المقصود مفيت فالأرش والمتعلق الموصل المدعل سبدنا محمد وآلموسلم. (مامر ادانشار جن) بالحاضر في المحافظ من حول المختصر ودخلت في فهان البائع إن رضى بالنبي أوثبث العيب عند حاكم إن لم تحكم قالوا كلام المصنف بالنسبة للحاضر وأما الغالب فلابد من القضاء عليه بالرد ومامعني اللبوت الذي يدخل به المعيب في فهان البائع الحاضر وأما الغالب المجال (فأجب بمانته) الحمد الله والصلاة والسلام على سبدنا محمد وله الله مواجمه والشاعل بعمقابل الغالب عنه في البلد بدليل كلامهم في شرح قوله فإن غاب بالعه أشهد فإن عجر أعام القاضي فعلوم في بعيد الغيبة إن رجى قدوم ومهي النبوت شهادة بينة معتبرة بالعيب وقدمه عند الحاكم والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سبدنا محمد وآله وسل.

(ماقولك) في يع نحو الريت يوعاله بالوزن وإسقاط للشاز نقالمجموع في نفيرانة موعاه مجهلها المتبايعان واحتالها في يدو الخواب المتبايعان واحتالها في المتبايعات واحتالها في المتبايعات واحتالها في المتبايعات والمتبايعات والمتبايعات والمتبايعات والمتبايعات والمتبايعات والمتبايعات والمتبايعات المتبايعات والمتبايعات المتبايعات المتبايعات والمتبايعات والمتبايعات

بسم الله الرحمن الرحيم مسائل الخبار

(ماقولكم) فيمن اشترىجملا بنمن معلوم وشرط الخيار المشترى ثلاثة أبامعل أن بربه لاهل المعرفة فإن وجدفيه عيب سوى الكيالظاهر برده على بانعه وقبض المشترى الجمل فمات بسهارى في المدة المذكورة فهل فيانه من بالعه وليس على مشتريه شيء .

بسارى فى المدة المد هوره الها صحابه من به سه رئيس كى . وأجبت تمازسه : الحمد تشوالسلانو السلام على سيدنا عمدرسول التدمم فهانه من بالعموليس على مشتريه شىء ما لم يظهر كذبه والبائ تحايثه على عدم تفريطه فيه قال فى المجموع والراحج أن لمك المبيع بالخيارات في قد ما يو هيانديد ما لم يشترط المشترى ما له واختلة وأوش جناية الأجنب لا الولدوالعموف تم أو لا فللمشترى والخيان على البائع الإلان يقبضه المشترى فكذارهن يفضون

الشكو وقدووى عن عمرين الخطاب وضى الدعاء أنه دخل عليه قرمهن مذحجفهم الأشتر فصمدعمرفيه النظرو صوبه وقال أمهم هذا فقالو امالاه برالحرث نقال الدفاتله الدين لأوى المسلمة منه يوما عصبيا فكان منه في اغتناما كان ودخل المدينة وفد من البعن وكان عدر مع الصحابة في المسجد الشاروا إلى وخل

اتوفد والمار العمر هل تعرف هدافقال لعلمسوا دين قارب فكان قدلك وكان عمر رضى اللهنته يضوف بالبيت فسمع العراد تنشذ فى الطواف : فمنهن من تسبى بعذب مهرد نقاح فظكم عند ذلك قرت ومنه، من تسقى المخضر آجن أجماح ولولا خشية الله رنت النفرس عمر رضى الله عنه ماتشكوه فيعشاليل (١٣٨) زوجها فاستشكه فإذا هو

> إذا ظهر كذبه أوغب عليه و لاينة وحلف المشرى إن لم نضمه مافرطت و (اد المسم وقد ضاع والمفسون الثمن إلاآن غير البائع و بأن المشرى الحلف على انتلف فالأكثر من الثمن والقيمة وانظاهر حيث كان الخيار لهما اعتبار البائع النهى والله تعالى أعلى .

بسم الله الرحم الرحيم مسائل الصرف والبادلة والمراطلة

(ماتولكم) في رجل اشترىمن آخر جانبامعلوما من الذهب،مصوغابثمن معلوم،ن القروش ودام له المشرى بعض الثمن في المجلس وواعده البائع بإحضارالذهب ثم بعد أيام أحضر البائع له الذهب وقبضه المشتري منه يحكم البيم الأول وبقي على المشترى باقي الثمن فهل لايصع هذا لبيه حيث تفرقا من غير قبض البيم أولا ولا بجبر المشترى على دفع باقي النمن ويكون له رد الذهب حيث كاذباقيابعينه وبرجه تمادفع من بعض النمن أولاقبل إحضار الذهب أفيدوا الجواب فأجبت بمانصه : الحمدلة والصلاة والسلام على سيدنامحمد رسول الذنعم لايصح هذا البيم لافتراقهماقيل قبض المبيع لأذبيع الذهب ولومصوغا بالنضة ولومغشوشة صرف وتصرف يشترط لى محتمده التأخيرالعوضين لآلأحدهما كلاأوبعضا لأن التأخيرلهما أولأحده كذلك ربانساء رهر محرم بنص الكتاب فلما تفرقا قبل قبض الذهبكله وبعض القروش تحقق الربا وفسد فتذفيجب على كل من المصارفين فسخه وردكل منهما لصاحبه ماقبضه منه مادام باقيا بيده ﴿ لَا لَهُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَمُ إِلَّهُ الْحَاكُمُ وَجِبُ عَلَيْهُ فَسَخَهُ جَبِّرًا على المُعتَنَّعُ وَلاَّ يجبُّر أشترى على دفع باقىالقروش بلءرم عليه ذلك لأنه تتميم للفاسد وبجب ود الذهب حيث كان باتبا بعينه وله أذيرجع بمادفع من القروش قال ان سلمون ولابجوز بيعالذهب بالذهب ولا أنف بالفضة إلاه الاجتل بدابيد ولابيع أحدهما بالآخر الانقداوسواء كانامضروبين دراهم ودنانير أومصوغين حايا أوغيرذلك الحكم فيذلكواحد ; واختلف فيالدراهموالدنانيرالمشوبة مزانحاس فمنهمون حكوفاخكا الدهب والفضة الخالصين ورأى مافهمامن النحاس ملغي لاحكاله ومنهم من لم رفاك و عنبر ما وسما من الذهب والنضة الخالصين دون النحاس ف جميع الأحكام

فلانجوز المراطلة فيما قال أن رشد وهر الصحيح الذي لايصح القول بخلافه انتهى .

(اقولكم) فى رجل دفع لآخر قدرا من الريالات الفرانسة على أن يردها له قروشا عن كريال سنة عشرقوشا فها فيلم الشرط قاسد ويقضى بردشالها فرانسة عددا أفيدوا الجواب .

ترد الآخذ بدل النم الله تقروشا سواء عن كل ريال سنة عشر قرشا أو أتل أو أكثر كان ذلك شر فالساد لأنعه ن باب الريا في انتقديل بجبردها فرانسة مثل عددها و لاعبر قبلك الشرط وإذا الشرط وإذا المنظفة المنطقة على المنطقة بعددها أخذت والمنافقة على المنطقة على

ن كنام كنبرة بطريق الفراسة قال إن العربي وكان شيخنا فخر الإسلام أبوبكر الشاشي صنف جزءا والرد عليه كنبه لى مخطه • عند به وذنك صحيحة فإن مدارك الأحكام معاومة شرعامداركة قطءا وليست الفراسة منها انتهى والحسكم بالفراسة مثل الحسكم اللفان و غرزوا تتخمن وذلك فعق وجورمن الحاكم والظن مخطئ ويصيب وإنما أجيزت شهادة التوسيم في محل مخصوص للفهرورة

رف بالبیت قسم امراد از تسق ناخضر آجن اروجها فاستنکهه فإذاهر انجرالنم فاعطاد خسیاله درهم وجاریة علی آن بطلقها فقعل (روی)

أن يعض الصحابة دخل على عثمان رضى الله عنه وكان قدمر بالسوق فنظر إلى امرأة فلمانظر إليه عثمان قال له مدخا أحدكم علينا وفي عينيه أثر الزنافقال لهالرجل أوحي بعدرسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاولكن برهان وفراسة ومثل هــذا كٺير عن على رضى الله عنه (فإن قلت) هل القافة من هذا الباب ليكونها مبليةعلى الحدس فالحواب أنها ليست من هـُــــ الباب بل هي من باب قياس الشبه وهو أصا معمول بهقىالشرعونقل القرطبي في تفسيره عن القاضي أني بكر منالعربي أنهقال الفراسة لايترتب علماحكم وقدكان قاذي القضاة الشاشي المالكي ببغداد أيام كوفي الشامي بحكم بالفراسة جريا على

طريق القاضى إياس من

معاوية وكان إياس قاضا

4 L

لمغ ربها فأعلمه بذلك فسكت ثم طالبه بعد فإنه مجالت اأمره فلان بقبضه وماكان سكوته وضابقيفه ثم يغرمهو لوعلم بقيفة فجاء إلى الداف وقال له كالم فلان تنابض خال لي في المال كان رضابقيضه والدافع برى من ابن سهل في باب الاقرار . (فرع) (١٣٠) ﴿ عَنْ سَجَنُونَ فَيِمِنَ قَالَ لَرْجِلُ وَكَنِّي فَارَنْ عَلَى قَبْضَ دَيْنَهُ مَنْكُ رَجَادُهُ وفى النبطية وحكى ان حبيب

كذا فصدقه في الوكالة

وأهربالدي أمميارم الدفع

إليهفإن قدم فلان وأنكر

التوكيل غرم المقر لأن

الحكاكان إقرارهوهذه

مذكورة في باب التصديق

ماروى أن رسول الله

آرة فضه بدلاعلى ترقوته

رواه آبن ماجه فأقام

(فصل فها ذكر وفي الفراسة

والمنه من الحكم بها)

والأصا فالفراسة قوله

تعانى وإن فى ذنك لآيات

لهمته سمين ، فسم ذلك

رسول آلله صلى اللهعاليه

وسلافقال لمتفرسين ذكروا

الحبكم الترمذي في نوادر

الأصولوقال عليهالصلاه

والسلاماتقوا فراسةالمؤمن

فإنه ينظر بنور الله وقال

عليه الصلاة والسلام إن لله

عبادا يعرفون الناس

بالتوميرذكرهماالترمذي

والفراسة ناشة عنجودة

الفرخةوحدة النظروصفاء

العلامة مقام البينة .

فأجبت بما نصه : الحمدشوالصلاة والسلامعلى سيدنامحمد رسولالله إنكان البائع عالما بالعيب وكتمه حيزاليم فلالرجوع عليه بجميع اللمزوالا فالأرض فقطونس أناسر كيلاك منالندليس تمقال والخرج عن المذصود مفيت فالأرش واللذتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآلموسلم . (مامرادالشارحين) بالحاضر فيشرحقولالمختصرودخلت فيضان الباقع إن رضي بالقبض أوثبث العيب عند حاكموإن لمبحكم قالواكلام المصنف بالنسبة للحاضر وأما الغائب فلابد مزالقضاء عليهبالرد ومامعنى الثبوت آلذي يدخلبه المعيب فيضمان البائع الحاضر أفيدوا (تايه) والأصل في الأمارة انجراب (فأجبت بمانصه) الحمدللة والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله مرادهم والتداعلم بعمقابل الغائب غيبةبعيدة أوقريبة فيشمل الحاضر فبجلس الحكم والغائب عنه فىالبلد بدليل صلى الله عليه وسلم قال كبردي وفي شرح قوادفان غاببائعه أشهدفإن عجزأعا القاضي فتلوم فيبعيد الغيبةإن رجي قدومه لجابر من عبد الله حن ومعنى النبوت شهادةبينةمعتبرة بالعيب وقدمه عند الحاكم والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله راد السفر إلى خيبر إذا على سيدنا محمد وآله وسلم . أتيت وكيلي فخذمنه خمسة (ماقرلكم) في بيع نحو الزيت بوعائه بالوزن وإسقاط ثلث زنة المجموع في نظير زنة الوعاء، عجهلها عشه وسقافإذ طلب منك

المبايعان واحتمالها لازيادة والنقص عنه وقدجري بذلك العرف فهل يصح ويجرز أفيدوا لجواب فأجبت بمانصه : تعميصح وجوزلاندغرر يسيرمنتفر للحاجة إليه وماجرى به تعرف إلّا بعد تجربته مرارا ووجرده كذلك غالبا وإن ندر فيه تفاوت فبشيءيسير تسامح فيه لنفوس ولا تلتفت إليه فني المختصر وغمره واغتفرغور يسيرللحاجة لم يقصدالخرشي يعني أن الغرواليسر يغتفر إجماعاحيث لميقصد كأساس اندار المبيعة وإجارتها شاهرةمع احتمال تقصانا الشهر وكجبة محشوة ولحاف محشوبمشومغيب وشربءن سقاء ودخول حمام مع اختلاف الاستعمال فخرجيبسيرا اكتبركبيم طير فيالهواء فلا يغتفر إجهاعا ومنه بيم نحو الطراحة محشوة بمغيب فلا بجرز إلا الوززويتحرى ظرفه أويو زنأوينغي كمامر فيهيع ألسمن بظروفهوبعدم قصدهبيع الأثني يشرط حملها وقوله تلحاجة ليبانانواقع التهيى والتسبحانه وتعالى أعلم وصلى القعلى سيدنا محمدوآ لعوسلم.

بسم الله الرحمن الرحيم مسائل الخياد

(، اقولكم) فيمن اشترى جملا بلمن معلوم وشرط الخيار للمشترى ثلانة أباءعلى أن يربه لاهل المعرفة فإن وجدافيه عبب سوى الكي الظاهر يرده على بالعه وقبض الشمري الجمل فمات بسهاوي في المدة المذكورة فهال ضمانه من بائعه وليس على مشتريه شيء .

فأجبت تنافصه: الحمدتموالصلاتوالسلام علىسيدنا محمدرسول القانعم ضيائه من بالعدوليس على مشتريه شيء مالم يظهر كذبه والبائع تعايفه على عدم تفريطه فيه قال في المجموع والواجح أزملك المبيع بالحيارالباق فله مايرهب تعبد مالم يشترط المشترىءاله والخلة وأرشرجناية الأجج أ الالولدوالصوف تم أولا فللمشتري والفهان على اليائع إلاأن يقبضه المشتري فكالرهن يضعر

الفكر وقدروي عن غمر بن تخطاب رضي الله عنه أنه دخل عليه قومدن مذحج فهم الأشتر فصعدهم فيه النظرو صوبه وقال أسم هذا فقالوا مالك ين الحرث فقال بالدقائله الله إلى لأوى للصلج منه يوما عصيبافكانامنه في تنتفعا كالدودخل المدينة وفد من البدروكان عمر مع الصحابة في المسجد فستاروا إذ، وحلى ا

الوقله وقالوا الممر هل تعرف هدافقال لعلمسوا دين قارب فسكان للدلك وكان عمر رضى انتبعته يطوف بالبيت فسمع امراه تَشْدُ فِي الطُّوافَ : فَمَهِنَ مِن تَسَقِّي بَعَدْبِ مِبْرِدَ نَقَاحٍ فَتَلَّكُمُ عَنْدُ ذَلْكُ قُوت ومنهن من تسق بأخضه آجن أُجاج ولولا خشية الله رنت فنفرس عمر رضى الله عنه ماتشكوه فبعث إلى (١٣١)

> إذا ظهر كذبه أوغرب عليه ولابنة وحلف المشتري إن لم يضمن ماذ طت و زاد الملسم وقد ضاع والمضمون الثمن إلاأن نخبر البائع ويأني المشترى الحلف على التلف فالأكثر من الثمن والقيمة والظاهر حيث كان الخيار لهما أعتبار البائع انهمي والله تعالى أعلم

بي الله الرحمن الرحيم ماثل تصرف والمبادلة والمراطلة

(ماقولكم) في رجل اشترى من آخر جانباه علوما من الذهب مصوغابثمن معلوم من القروش ودام لدالمشترى بعض الثمن في المجلس وواعده البائع بإحضارالذهب ثم يعد أيام أحضر الباثع له الذهب وقبضه المشتري منه بحكم البيع الأول وبق على المشتري باقي النمن فهل لايصح هذاً البيع حيث تفرقا من غير قبض البيع أولا ولا نجبر المشترى على دفع باقي الثمن ويكون له رد المهدحيث كانباقيابعينه ويرجه بمادَّفع من بعض الشن أولاقبل إحضار الذهب أفيدوا الجواب . فأجبت بمانصه : الحمدلة وإلصلاة والسلام على سيدنامحمد رسول الله نعم لا يصح هذا البيع افتراقهماقيل قبضاللبيع لأنابيع الذهب ولومصوغابا الفضة ولومغشوشة صرف واصر ف يشترط ل صحنه عدم التأخيراله وأضعن لألاحدهم كلاأو بعضا لأن التأخير لهما أولأحدهم كذلك وبانساء رهر محرم بنص الكتاب فلما تفرقا قبل قبض الذهبكله وبعض القروش تحقق الربا وفسد متمذفيجبعلي كل من التصارفين فسخه وردكل منهما لصاحبه ماقبضه منه مادام باقيا بيده 💥 ة للفسادوإذا امتنعا أوأحدهما وعلم به الحاكم وجب عليه فسخه جبرا على الممتنع ولايجير أشترى على دفع باقى القروش بل محرم عليه ذلك لأنه تتميم الفاسد وبجب ود الذهب حيث كان آبًا بعينه وله أنايرجع بمادفع من القروش قال ان سلمون ولايجوز بيعالذهب بالذهب ولا أنفة بالفضة إلاهائه يمثل يدابيد ولابيع أحدهما بالآخر الانقداوسواء كانامضروبين دراهم ودنانير أومصوغين حايا أوغيرذك الحبكم فيذلكواحد : واختلف فيالدراهموالدنانير المشوية ا مزالحاس فمنهم من حكوفا بحكم الذهب والفضة الخالصين ورأي مافهما مزالنحاس ملغي لاحكمله ومنه وللم يردك واعتبرهافهما من الذهب والفضة الخالصيندون النحاس فيجميع الأحكام

وَلا تَجْوِزُ الْمُرَاطِلَةَ فَهُمَا قَالَ انْ رَشْدُ وَهُوَ الصَّحِيْجُ الذِّي لايضِيْجُ القُولُ بخلافه انتَّهَى . (•اقولكم) في رجل دفع لآخر قدرا من الربالات الفرانسة على أن يردها له قروشا عـــــ كرريال ستة عشرقرشا فهارهذا الشرطفاسد ويقضى بردمثلها فرانسةعددا أفيدوا الجواب فأجاب شبخنا حسن الأبطحي رحمه الةتعالى بقوله : الحمدللة حيث اشترطا عندالدفه أن برد الآخذ بدل الفرانسة قروشا سواء عن كل ربال ستة عشر قرشا أو أقل أوأكثر كان ذلك خرطة اسدا لأنهمن باب الربافي النقدال بجبر دهافرانسة مثل عددهاو لاعبرة بذلك الشرطوإذا ا دفات الآخذردله شيئاه ن القروش الارّج بهاو بجبر على الدفع فرانسة بعد دما أخذه نمو القائملي (ماقرلكم) فيعناشتري طوق فضة بعشرين ربالا ودفع عنها عشرة زكالب ذرة عن كُل

أ فىأيام عمرين عبد العزيز ٠ حكم كنبرة بطربق الفراسة قالمان العرى وكان شيخنا فخر الإسلام أبوبكر الشاشي صنف جزًّ ا بالرد عليه كنبه لي مخطه أعطابه وفائك صحبيح فإن مداوك الأحكام ملومة شرعامد وكقافه اوليست الفراسة منها انتهى والحكم بالفراسة مثل الحبكة والفان * خرزوا تنخمن وذلك فسق وجورمن الحاكموالظن نخطى* ويصيب وإنماأجيزت شهادة النوسم في عمل محصوص للضرورة

زوجها فاستنكه فإذاهو أمخر الفم فأعطاه خميهانة درهم وجارية على أن یطلقها ففعل (روی) أن بعض الصحابة دخل عنه وكان قدمر بالسوق إليه عثمان قال له بدخل

على عثمان رضى الله فنظر إلى امرأة فلمانظر أحدكم علينا وفي عينيه أثر الزنافقال لهالرجل أوحي بعدرسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاولكن برهان وفراسة ومثل هــذا كثبر عن على رفنى الله عنه (فإن قلت) ها القافة من هذا الباب لكونها مبنية على الحدس فالحو ـــ أنها ليست من هلنا الباب بل هي من باب قياس الشبه وهو أصا معمول بهفىالشرعونقل القرطبي في تفسيره عن القاضي أن بكر بن العرف أنهقال الفراسة لايمرتب علماحكم وقدكان قاضي التفاة الشاشي المالكي ببغداد أيام كوفى الشامى عكم بالفراسة جريا على طربل الذاضي إباس ت

معاوية وكان إياس قاضيا

لمغ وبها فأعلمه بذلك فسكت فم طالبه بعد فإنه محالب الدره فلان بقبضه وماكان سكوته وضابقيف ثم بغرمه ولوعلم بقبضه فجاء إلى الدافع وقال له كلم فلان تذابض حتال في المال كالدرضا بقيضه به والدافع برى من ان سهل في باب الاقرار . (فرع) (١٣٠) عن سحنون فيمن قال لرجل وكاني فلان على قبض دينه منك رعاده وفى المنبطية وحكى ان حبيب كذا فصدقه في الوكالة

وأفربائدي أنديارم الدفع إليه فإن قدم فلان وأنكر

التوكيل غرم المقر لأن

الحكان إقراره وهذه

مذكورة فيباب التصديق

(تبيه) والأصابق الأمارة

ماروى أن رسول الله

صلى الله عايه وسلم قال

لجار بن عبد الله أحين

أراد السفر إلى خبير إذا

أتيت وكيلي فخذه نهخمسة

عشروسقافإذ طلبءنك

آية فضه بدلةعلى ترقوته

رواه أن ماجه فأقام

(فصل فها ذكر دفى الفراسة

واله من الحكم بها)

والأصل فرالمأقوله

تعالى وإن فى ذلك لآبات

للمتوسمين 1 فسر ذلك

رسول الله صلى اللهعاليه

وسلم فقال لنمتفر سين ذكره

الحكم الترمذي في نوادر

الأصولوقال عليهالصلاءأ

والسلاماتقوا فراسةالمؤمز

فإنه ينظر بنور الله وقال

عليه الصلاذو السلام إن لله

عبادا يعرفون الناس

مالتو سيذكرهما الترمذي

والفراسة ناشئة عن جودة

القرعة وحدة النظروصفاء

العلامة مقام البينة .

فأجبت بما نصه: الحمدندوالصلاة والسلام على سيدنامحمد وسول الله إن كان لياق عالما بالعيب وكتفه حيزالبيع فمالرجوع عليه بجميع النمازوإلا فالأرض فقطونس النصر كهالاكه مزالندليس ثمجال والمحرج عن المقصوده فيت فالأرش والفاتعالى أعلم وصلى المدعل سيدنا محمد وآلموسلم . (مامرًادالشَّارِحين) بالحاضر فيشرِحقولاالمختصرودخَلَتْ فيضهان البانع إن رضي بالقبض أوثبث العيب عندحاكموإن لمريحكم قالواكلام المصنف بالنسبة للحاضر وأما الغائب فلابد مزالقضاء عليهبالرد ومامعني الثبوتالذي يدخلبه المعيب فيضمانالبالع الخاضر أفيدوا لجواب (فأجبت بمانصه) الحمدلة والصلاةوالسلامعلى سيدنامحمدرسولالقه مرادهم والقدأعلم بعمقابل الغاثب غيبة بعيدة أوقريبة فيشمل الحاضر فيمجلس الحكم والغاثب عنه في البلد بدليل كلاءو وفيشرح قولدفإن غاببائعه أشهدفإنءجزأعلمالقاضي فنلوم فيبعيد الغبيةإن رجىقدومه ومعنى الثبوت شهادةبينةمعتبرة بالعيب وقدمه عند ألحاكم والله سبحانه وتعالىأعام وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(ماقولكم) في بيم نحو الزيت بوعاله بالوزاز وإسقاط ثلث زنة المجموع في نظير زنة الرعامة جهلها لمتبايعان واحتمالها للزيادة والنقص عنه وقلدجري بذلك العرف فهال يصح وبجوز أثيدوا الجوابي فأجبت بمانصه : نعم يصح ونجوز لأده غرر يسبره فتفر للحاجة إليه وماجرى به العرف إلّا بعد تجربته مرارا ووجوده كذلك غالبا وإن ندر فيه تفاوت فبشيءيسير تسامح فيه لنفوس ولا تتفتإليه فغىالمختصر وغبره واغتفرغور يسيرللحاجة لم يقصدالخرشي يعنيأن لذراليسبر يغتفر إجماعاحيث لميقصد كأساس لدار المبيعةو إجارتها مشاهرةمع احتمال نقصان الشهر وكجبة محشوة رخاف محشوبمشومغيب وشربءن سقاء ودخول حمام مع اختلاف الاستعال فخرج بيسير كثبر كبيع طير فيالهواء فلا يعتفر إجاءا ومنه بيع نحو الطراحة محشوة بمغيب فلا بجرز إلا الوزناويتحري فلرفه أويو زناأوياني كمامر فيبيع إآسمن بظروفه وبعده قصدهبيع الأنئي بشرط حملها وقوله فاحاجة لبيانا نواقع انتهبي والتسبحانه ونعاني أعلم وصلى الشعلى سيدنا محمدوآ لاوسلم.

بسم الله الرحمن الرحم مسائل الخيار

(،اقولكم) فيمن اشترىجملا بثمن معلوم وشرط الخيار للمشترى ثلاثة أيامعلى أن يربه لأهل المعرفة فإن وجدفيه عبب سوى الكي الظاهر يرده على بائعه وقبض الشتري الجمل فمات بسهاوي في المدة المذكورة فهل ضهانه من بائعه وليس على مشتريه شيء .

فأجبت تمانصه: الحمدلة والصلاة والسلام على سيدنا محمدرسول الدنعم فهانعمن بالعدوليس على مشريه شيء مالم يظهر كذبه والباله تخليفه على عدم تفريطه فيه قال في المجموع والواجع أزملك المبيع بالخياراتياته فلده ايرهب تعبد مالميشترط المشترىءالدو اغلة وأرشرجناية الأجنى لالولدوالصوف تم أولاً فللمشتري والفيان على البالغ إلاأن يقبضه المشتري فكالرهن يضحنا

الفكر وقدروي عن عمر من الخطاب رضي الله عنه أنه دخل عاليه قومهن مفحج فيهم الأشتر فصعدعمر فيه النظرو صوبه وقال أيهم هذا فقالوا الماثاتين الحرث فقال مالدقاتلدات إلى لأوى للمسلمة منه يوما عصيبافكانمنه في ننتقما كالاودخل المدينة وقد من اليمنوكان عمر مع الصحابة في المسجد فأشاروا إلى وحل م

الوقد وقالم العمر هل تعرف هدافقال لعلمسوادين قارب فسكان للالك وكالناعمر وضي انتاعته يطوف بالبيت فم تنشد في الطواف : فمنهن من تستى بعذب معرد نقاح فتلكم عند ذلك قرت منهن من تسوّر بأخضر أجاج ولولا خشية انه رنت 💎 فنفرس عمر رضى الله عنه ماتشكوه فبعث إلى 🔍 (١٣١) زوجها فاستنكههفإد

إذاظهر كذبةأوغيت عليه ولابينة وحلف المشترى إن لمهضمج مافرطت وزاد المهم وقد ضاع والمُضمون الثمن إلا أن نحير البائع ويأني المشترى الحلف على التلف فالأكثر من الثمن والقيمة والظاهر حيث كان الخيار لهما أعتبار البائع انتهى والله تعالى أعلم .

 بسم الله الرحمن الرحيم
 مسائل العرف والمبادلة والمراطلة (ماقولكم) في رجل اشترى من آخر جانباه بالوما من الذهب مصوغا بشمن معلوم من القروش وداع لدالمشرىبعض الثمن في المجلس وواعده البائع بإحضارالذهب ثم بعد أيام أحضر البائع له الذهب وقبضه المشرى منه بحكم البيم الأول وبق على المشرى باق الثمن فهل لايصح هذاً البيع حيث تفرقا من غير قبض البيم أولا ولا مجبر المشترى على دفع باقي النمن ويكون له رد الذهب حيث كان اتبا بعينه ويرجه بمادفع من بعض الثمن أولاقبل إحضار الذهب أفيدوا الجواب . فأجبت بمانصه : الحمدندوانصلاةوالسلام علىسيدنامحمد رسول اللذنعم لايصح هذا البيم لاقتراقهماقيل قبض لبيع لأذبيع الذهب ولومصوغا بالفضة ولومغثوشة صرف والصرف يشترط لى صحته عدم التأخير. موضىن لالأحدهما كلاأو بعضا لأن التأخير لهما أولاحدهما كذلك ربانساء وهو محرم بنص اكتاب فلما تفرقا قبل قبض الذهبكله وبعض القروش تحقق الربا وفسد تعقدفيجبعلي كو من التصارفين فسخه وردكل منهما لصاحبه ماقبضه منه مادام باقيا بيده ﴿ * لَا لَنْسَادُو إِذَا آمَنُهُ * أُو أَحَدُهُمَا وَعَلَمُ بِهِ الْحَاكُمُ وَجَبِ عَلَيْهُ فَسَخَهُ جَبِرا على المُمتنعُ ولانجِبر لشترىعلى دفع بأتى تذروش بل محرم عليه ذلك لأنه تتميم الفاسد وبجب رد الذهب حيث كان آرًا بعينه وله أنايرجع بمادفع من القروش قال إن سلمون ولايجوز بيع الذهب بالذهب ولا لفضة بالفضة إلامت بمثل يدابيد ولابيع أحدهما بالآخر إلانقداوسواء كانامضرو بين دراهم ودنانير أومصوغين حربا أوغيرذلك الحبكم فيذلكواحد واختلف فيالدراهم والدنانير المشوبة مزالنحاس فمنهم من حكم ذابحكم الذهب والفضة الخالصين ورأى مافهما من النحاس ملغي لاحكم له المعنيم والمرابع والمتبره والمتباه والفضة الخالصين دون النحاس فيجميع الأحكام قَارْ أَخْوَرْ المراطلة فَسِما قال ابن رشد وهو الصحيح الذي لايصح القوَّل بخلافه انتهمي . (ماقولكم) في رجل دفع لآخر قلوا من الربالات الفرانسة على أن يردها له قروشا عن كرريال سنة عشرقرشا فهل هذا الشرطافاسد ويقضى بردمثلها فرانسةعددا أفيدوا الجواب . فأجاب شيخنا حدن الأبطحي رحمه الله تعالى بقوله: الحمدلله حيث اشترطا عندالذفه أن برد الآخذ بدل الدر تسة قروشا سواء عن كل ريال ستة عشر قرشا أو أقل أوأكثر كان ذلك شرط فاسدا لأزمعن بالبالربا في النقديل جبردها فرانسة مثل عددها ولاعبرة بذلك الشرطو إذا الذك الآخذردك شيئاهن القروش الارجع بهاويج برعلى الدفع فرانسة بعددما أخذمته والفأعلي (ماقولکم) فیسر شاتری طوق فضة بعشرین ریالاودفع عنها عشرة زکائب ذرة عن کل فرأبام عمرين عبد العزيز م حكام كثيرة بطريق لفراسة قال ابن العرق وكان شيخنا فخر الإسلام أبوبكر الشاشي صنف جزءا بالرد عليه كنبه في نخفه

وعضابه وفلا صحبية فإزامه اراثا الأحكام معلومة شرعاملوكة فطاءار ليست الفراسة منهاانتهي والحكربالفراسة مثل الحكر بالفان

و خرروانتخمين وذت فسق وجورمن الحاكموالظن نحطئ ويصيب وإنماجيزت شهادة النوسم في محل محصوص للضرورة

فنظر إلى امرأة فلمانظر إليه عثمان قال له يدخل أحدكم علينا وفى عينيه أثر الزنافقال لهالرجا أوحى بعدرسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاولكن برهان وفراسة ومثل هــذا كئير عن على رضى الله عنه (فإن قلت) ها القاف من هذا الباب ليكونها مبلية على الحدس فالجراب أنها ليست من هذا الباب بل هي من باب قياس الشبه وهو أصال معمول بهقىالشرعونقل القرطبي في تفسيره عن القاضي أنءبكر مزالعربي أنهقال الفراسة لايترتب علماحكمو قدكان قاضي القصاة الشاشي المالكي ببغداد أيام كوفى الشامى يحكم بالفراسة جريا على طريق القاضي إياس من

معاوية وكان إياس قاضيا

أبخرالفم فأعطاه خمالة

درهم وجارية على أن

یطلقها ففعل (روی)

أن بعض الصحابة دخل

على عثمان رضى الله

عنه وكان قدمر بالسوق

(القسم الثالث من الكتاب في القضاء بالسياسة الشرعية) والسياسة نوعان سياسة ظالمة فالشرع يحرمها وسياسة عادلة تخرج الحقرمن الفنالم وقدفع كثيرامن المظالم وتردم أهل النسادوبمو صاريماإلى المقاب الشرعية فالشرائية توجب التدير إليها والاعتمام (١٣٢) - باب وال تضل فيه الأفهام وتزل فيه الأقدام وإهاله يضيع الحقوق ويعطل فىإفانهار الحق عليها وهي

الفساد ويعبن أهل العناد

والتوسع فيه يفتح أبواب

المظالم الشنيعة ويوجب

سفائالده اءو أخذالاموال

بغبر الشريعة وبهذا

سلكت فبه طائفة مسلك

التفريط المذموم فقطعوا

النظر عن هذا الباب

إلا فيما قل ظنا منهم أن

تعاصي ذبك مذاف للقواعد

الشرعية فسدوا من

طرق الحق سبيلا واضحة

وعدلوا إلى طريق العناد

، فحة لأن فإنكارالساسا

لشرعية والنصوص

الشريفة تغايطا للخلفاء

الراشدن وطائفة

سلكت هذا الباب مسلك

الافراط فتعدواحدودالة

تعالى وخرجوا عزقانون

الشرع في أنوع من

الفلم والبدع والسياسة

وتوهموا أن السياسة

الشرعية قاصرة عن

سياسة الخلق ومصلحة

لأمة وهو جهل وغاط

فاحش فقد ناك عز من

قاتل اليوم أكملت لكم

دينكم فدخل في هذأ

جميع مصالح اعبادالدينية

الحدود ونجزى أهل [كيبة ريالان ثم ظهر في لطوق غش فرده المشكري على البائن فيال إيب عليه رد اثل الذرة. قدرا وصفة أويلزمه عشرون ريالا سعر الذرة يوم أخذها أفيدوا الجواب .

فأجاب الشيخ بوسف الزرقاني المالكي بقوله : الحمد للهبينع الطوق الفضة بالعشرين ريالا . فاسدفيجس ده على البائع وبرد مثل الذرة التي قبضها قدرا وصفة ولا يلزمه العشرون ريالا هذا هو الحن الذي بِجب آتباعه وعلىالحاكم وجهاعة المسلمين العمل به والله أعلم وهو ظاهر إن خالفوزن الطوقروزن العشرى ريالا لأنه ربافضل أما إناتفق وزنهمافالعقد صحيح ويجب على البائع قبول الطوق لغشه ورد مثل الذرة التي قبضها والله سبحانه وتعالى أعلم :

(ماقولكم) في صرف الربالات بالقروش الاسطنبوليات هل يجوز أولا وهل هي من

فأجبت بمانصه : الحمدللة والصلاة والسلام علىسيدنامحمدرسول الله هذه مبادلة لاصرف إذهى بيع فضة بفضة عدداوذهب بذهب عدداوهو بيع ذهب بفضة رهىغبرجا أزلعدم استيفائها شروط المبادلة المشار لهابقول المجموع كستةفأقل تعومل بها عددا دفعت فىمثانها واحد بواحد بلفظ البدل ولم يرد تفاضلهما على السدس/انهبي وهي من قبيل النقد المغشوش الذي لايروج رواج النقد الخالص من الغش لامن قبيل العروض والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على

﴿ مَاقُولُكُمْ ﴾ فيبيع الحلي النصوغ مراطلة بمسكوك من جلسه هل نجوز لمشتريه أن يدفع لبائعه شيه زائداً على وزَّنه من جلسه أومن غبر جنسه في نظير صياغته أوجودة جرهريته وإنَّ قَلَّمُ بِالنَّهِ فَهَالِ بِاللَّمَاقُ أَوْ فَيَهُ خَلَافٌ أَفْيِدُوا الْجُوابِ : ﴿

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول المنعم لانجوزدفع. شيء زائدا علىوزنه فينظير صياغته أوجودة جرهره سواءكان الزائدمن جنسه أوغير جنسه لقداكان أوطعاما أوعرضالأنه وبافضل قال العلامة بهرام ولاخلافعلمته فيذك وقدنصان حبيبعلي عدمالخلاف قال فيالواضحة لانجوزأن يتراطل الصائغ دراهم بفضةعن أن يصوغها نَتْ بِأَجِرةَ وهُوْ كَالِذَىوجِدهَا مَصَوْعَةَ فَرَاطُلهُ إِمَا وَأَعْطَاهُ أَجِرةً ثُمَّةِ الْوَلَاجُوز لصائغ أُوسَكَاكُ أن يعمل لك إلافضتك أوذهبك وأماعمل أهل السكة فيجمعهم لذهب الناس فإذ فرغت أعطوا كل واحد بقدر ذهبه وقد عرفوا ماخرج من ذلك فلا بجوز هكذا قاله من لقيته من أصحاب مالئاتهمي قالعبدالباقي فيمسألة الجمع قولان الجواز وعدمه وصوبان يونس الأولكا كحافى المواق والله سبحانه وتعالى أعلم وصلىالله علىسيدنا محمد وآله وسلم ، وقال أخرشي في شرح إ المختصر وصائغ يعطى الزنةوالأجرةهذا صادق بصورتين إحداهما أن يشتري شخص منصانع فضة بوزنهادراهم ويدفعهاله يصوغها وبربيه الأجرة عن صراغته كانت نقدا أوغبرهالناليةأن أ مراطله الشيءالمصوغ بجنسه من الدراهم وتزيده الأجرة والحمكم في الأولى المنع وإن لم يزده أجرنا لمافيه من وباالساء ، وأمالالية فالحكم فمها الجوازإن لم يزده أجرة فلو وقع الشراءبنقد نخ لفَ أ

والدنبوية على وجه الـكمال وقال صلى الله عايه وسلم تركت فيسكم ماإن تمسكتم به لن نضلوا كتاب اللهوساتي. وطائفة توسطت وسلكت فيهمساك الحق وجمعوا بين السياسة والشرع فقمعوا الباطل ودحضوه ونصب الشرع وتصروه والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقم وهذا القسم يشتمل على فصول ت

(الفصل الاول : فىالدلالة على مشروعية ذلك من الكتاب والسنة) اعلم أن الله سبحانه شرع الأحكام بحكم منها ما أدركناه ومنها ماخفي علينارعيا لمصالح العبادودرها لمفاسدهم تفضلا لاواجبا وهي تناسم إلى خمسة أقسام (انقسم الأول) شرع لكسر النفس كالعبادات (القسم الثاني) شرع لجلب بقاء الإنسان كالاذن في الباحات المحصلة للراحة (177)

> . الصانع جنسا المنعب الصوره الأولى للساء وجارت الثانية لاحتلاف الجلس والقسيحانة وتعالى أعلمَ وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم :

> (ماقولكم) في بيع حلىالفضة بغير جنسه كطعام هل يشترط فيه مساومة الحلى بالطعام من أولالأمر أوبجوز مساومته بدراهم على شرط أن يدفع المشترىعنها قدرا معملوما من الطعام

فأجبت بما نصه: الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمدرسولالله لايشترط في بيع حلىالفضة بغير جنسه كالطعام مساومته به ابتداء بل بجوز مساومته بدراهم قدروز نهأوأقل أوأكثر على شرط أن المشرى يدفع عنها قدرا معلوما من الطعام بحسب سعر دالجاري بن النام في الوقف إذن المثمن الحلي والثمن الطعام والدراهم المساومهما إنما هي آلة لمعرفة قدرالطعام وقيمته فلابأس بذكرها فيالعقدابتداء لحروجها عن الثمن والمثمن ولا تؤدىالمساومةبها على الوجه المذكور لربا الفضل والمسبحالة وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

(ما أولكم) في زجل أسلم دراهم لرجل في أردب من النمح إلى أجل معلوم وعند الأجل عجز المملم إليه عن دفع الأردب فأقاله منه المسلم وأخذ مندخلا فينظيرالدراهم حال الإقالة على جهة البيع هل بصح ذلك ؟

فاجاب الشيخ عبد العلم النيومي رحمه الله تعالى بقوله : الحمد للموحده حيث عجز المسلم أجه عن الأردب النمح ليس المسلم إلادراهمه وإن كان عجز عن الدراهم ودفع إليه شيئا في نظيرها حَازُواللَّهُ أَعْلَمُ . قلت وهذا الجواب غير صحيح من وجهين الأول أنَّالقميحليس من الثمرات كاها إبان يتعذرتحصيلها فيغبره فلكيف يتصورعجزه عنالقمح معقدرتمعلىالدراهم فمتي قدر على الدراهم فهو قادر على القمح فيكلف بشرائه على أيوجه وتوفيته للمسلم الثاني كذنك إذ سراهم ليستمن ذوات الإبان فمي كان عنده مقوم أومثلي فهوقادرعابهاببيعه فلوفرض وجوبها سابه لم يتصور عجزه عنها وعنده ماذكر وأيضا يازمعلي أخذ النخل بيع طعام المعاوضة قبل فبضاءة لصوابأن أخذالنخل ممنوع والجائز أحدأمرين إما أخذ الأردب وإمآ الإقالة على الدراهير قُرُكُ الْحِمُوعُ وإنَّ القَطِّعُ ماله إبانَ من المسلم الحقيقي أو من قرية مأمونة صغيرة أوكبيرة خير خَشْرَى ۚ فَالْفُسَخُ وَالْإِبْقَاءُ لَقَابِلُ وَإِنْ قَبْضُ الْبَعْضُ وَجِبُ النَّاخِرِ إِلَّا أَنْ مُرضَيَا بِالْخَاسِبَةُ وَإِنْ كن وأس المال مقوما خلافا لسحنمون ولا يأخذ بدل القيمة في سلم الطعام كما هو السياق لشلا . * بن الطعاء قبل قبضه بخلاف الإقالة على نفسرالنمن فقد سبق جرازها وإن غفل لقابل فلا منح أذن سكت المشترى حتى فات الإبان لتهمة البيع والسلف اه والشاهد في قوله ولا بأخذ أستحقيقانخ وفى الخرشي وإذا ترافيها بالحاسبة فلايجوزأن يأخذبيقيةرأسءالهعرضاولاغيره نرترع فمصاص وإيانة الغرض منه وقال قتادة جعل المدنوالل هذا الفصاص حياة ونكالا وعظة لأهل أجهل فحكم رجل

مسم لأنهم أصحاب العقول الذين ينظرون في العواقب ثم قال لعلمكم تتقون يعنى الدماء وأما القصاص في الأضراف فقو لدتمالي

والوطء وشبه ذلك . (القسم الثالث)شرع لدفع الضرور اتكالبياعات والإجارات والقراض والمساقات لافتقار الإنسان إلى ماليس عنمده من الأعيان واحتياجه إلى استخدام غبره في تحصيل مصالحه (القسيم الرابه) شرع تنبسها عملى مكارم لأخلاق كالخض عبلي المواساة وعتق الرقاب والهبات والأحباس والصدقات ونحو ذلكمن كارم الأخلاق (القسم الخامس) وهوالقضود مرع للسياسةوالزجروهو ستة أصناف الصنف الأول: شرع لفسيانة الوجود كالقصاص في احفوس والأطراف فمن فينك قوله تعالى و ولكم في القصاص حياة ياأولى الألباب لعلمكم تتتون معناه أنالقصاص الذي كتبته عايكم إذا أقيم از دجر الناس عن القتل فال ابزالفرسوفي أحكام القدرآن في هذه الآبة الكرتمة تنبيه على الحكمة ومستونة لولا تخافة القصاص لوقع بها ولكن القصاص حجز بعضهم عزيعض وخص أولى الالياب وإنكان الخطاب

مزائطعام والاباس والمسكن

(القسم الثالث من الكتاب في الفضاء بالسياسة الشرعية) والسياسة نوعان سياسة ظالمة فالشرع بحرمها وسياسة عادلة تخرج الحترمن الظالموتدف كثيرامن المظالموتردع أهل الفسادويتوصل باالى المقاص الشرعية فاشرعية توجب المصبر إليها والاعتاد (١٣٢) - باب والم تضلُّ فيه الأفهام ونزل فيه الاقدام وإدااً م يضربُ المُتَّرَقُ ربِّمناً فىإظهار الحق علمها وهي الحدود وبجزى أهل ً زكيبة ربالان ثم ظهر فىالفلوق غش فرده المشترى على البائع فهل بجب عليه رد مثل الذرة الفساد ويعين أهل العناد قدرا وصفة أوبلا مه عشرون وبالأسع الذرة بدم أحذها أفيده الله اب والنوسع فيه يفنح أبواب فأجاب الشيخ يوسف الزرقاني المالكي بقوله : الحمد للهبيع الطوق الفضة بالعشر ينريالا المظالم الشنيعة ويوجب فاسدفيجب رده على الباثع ومرد مثل الذرة التي قبضها قدرا وصفة ولا يلزمه العشرون ربالا سفك الدماءو أخذالأمواز هذا هو الحق الذي بجب آتباعه وعلى الحاكم وجاعة المسلمين العمل به والله أعلم وهو ظاهر إن بغىر الشريعة وبهذا خالف وزن الطوق وزن العشرين ريالا لأنه ربافضل أما إناتفق وزنهما فالعقد صحيح ويجب سلكت فيه طائفة مسلك على البان قبول الطوق لغشه ورد مثل الذرة التي قبضها والله سبحانه وتعالى أعلم :-أنتفريط المذموم فقطعوا (مَأْتُولُكُمْ) في صرف الربالات بالقروش الاسطنبوليات هل يجوز أولا وهل هي من النظر عن هذا الباب إلا فيما قل ظنا منهم أن ٰ فأجيت بمانصه : الحمدلة والصلاة والسلام علىسيدنامحمدرسولالله هذه مبادلة لاصرف تعاطى ذلك مناف للقواعد إذهى بيع فضة بفضة عدداو ذهب بذهب عدداوهو بيع ذهب بفضة وهي غرجاز لعدم استيفائها الشرعية فسدوا من شروط النبادلة المشار لهابقول المجموع كستةفأقل تعومل بها عددا دفعت فيمثلها واحد بواحد طرق الحق سبيلا و اضحة بغنظ البدل ولم يرد تفاضلهما على السدسانتهى وهي من قبيل النقد المغشوش الذي لايروج وعدلوا إلى طريق العناد رواج النفذ الخالص من الغش لامن قبيل العروض والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على فاضحة لأن في إنكار السياسا سيدنآمحمدوآله وسلم : الشرعية والنصوص (ماقولكم) في بيع الحلى المصوغ مراطلة بمسكوك من جنسه هل بجوز لمشتريه أن يدفع لبائعه شيدزاندا على وزنه من جنسه آومن غير جنسه فينظير صياغته أوجودة جوهريته وإن الشريفة تغليطا للخلفاء قلَّم بالمُنَّع فَهُلَّ بَاتْفَاقَ أَوْ فَيْهُ خَلَافَ أَفِيدُوا الْجُوابِ : الراشدن وطائف سلكت هذا الباب مسلك فأجبت بما نصه: الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول اللهنعم لامجوز دفع شيء زائدا على وزنه في نظير صياغته أوجودة جوهره سواءكان الرائدمن جنسه أوغير جنسه الافراط فتعدواحدودالة نقداكان أوطعاما أوعرضالأنه ربافضل قال العلامة بهرام ولاخلاف علمته فىذلك وقدنصان أ تعالى وخرجوا عن قانون حبيبعلى عدمالخلاف قال والواضحة لاجوزأن براطل الصانغ دراهم ينضةعلي أن يصوغها الشرع إلى أنواع من لث بأجرة وهو كالذي وجدها مصوغة فراطلهها وأعطاه أجرة تممةال ولاجوز لصائغ أوكنك الظلم والبدع والسياسة أنابعمالك إلافضتك أوذهبك وأماعمل أهل السكة فيجمعهم لذهب الناس فإذا فرغت أعطوا وتوهموا أن السياسة كل واُحد بقدر ذهبه وقد عرفوا ماغرج من ذلك فلا بجوز هكذا قاله من لقيته من أصحاب الشرعية قاصرة عن مالكانتهي قال عبدالباقي في مسألة الجمع قولان الجواز وعدمه وصوب إن يونس الأول كما في أ سياسة الخلق ومصلحة المواق والله سبحانه وتعالى أعلم وصلَّ الله علىسبدنا محمد وآله وسلم ، وقال الحرشي في شرح | الأمة وهو جهل وغلط المختصر وصائة يعطى الزنةوالأجرةهذا صادق بصورتين إحداهما أن يشتري شخص من صانع فاحش فقد نال عز من فضة بوزنهادراهم ويدفعهاله يصوغها وبربيه الأجرة عن صاغته كانت نقدا أوغيرهالنانية أنَّ قاتل اليوم أكملت لكم

راطله الشيءالمصوغ بجنسه من الدراهم وتريده الأجرة والحكم في الأولى المنع وإن لم زده أجرة

لَمَافِهِ مِن وَبِاالسَّاءُ ، وأَمَاالنَّاليَّةِ فَالحُكُمْ أَمَّا الجُوازَانَ لَمْ يَرْدُهُ أَجْرَةُ فَلُو وَقَ الشَّرَاءِينَذَكُ لَكُ

كتاب الدوساني. وطائفة توسطت وسلكت فيعسلك الحق وجمعوا بين السياسة والشرع فقمعوا الباطل ودحضوه ونصبوان

٠٠٠ ١٠٠ ١١. صراط مستقم وهذا القسم يشتمل على فصول :

والدنبوية على وجه الكذار وقال صلى الله عايه وسلم تركت فينكم ماإن تمسكتم به لن تضارا

دينكم فدخل في هذأ

جميه مصالحالعبادالدينية

فاجَابِالسَّبِعْ عَبِد العلمِ النَّيومِي رحمه الله تعالى بقوله : الحمد للموحد،حيث عجز المسلم إليه عن الأردب النمح لبس المسلم إلادراهمه وإن كانعجزعناللدراهم ودفع إليهشيثاني نظيرها جازواته أعلم. قلت وهذا الجواب غير صحيح من وجهين الأول أنالفمجليس من النعرات الىلها إبان يتعذرتحصيلها فيغيره فكيف يتصورعجزه عزالقمح مع قدرتعلىالدراهم فمتي قدر على الدراهم فهو قادر على النمح فيكلف بشرائه على أيوجه وتوفيته للمسلم الثاني كذلك إذ الدراهم ليستمن ذوات الإبان فخي كان عنده مقوم أومثلي فهوقادرعايها ببيعه فلوفرض وجوبها عليه لم ينصور عجزه عنها وعنده ماذكر وأيضا يلزمعلي أخذ النخل بيع صام المعاوضة قبل قبضه والصواب أن أخذ النخل ممنوع والجائز أحدامريناما أخذ الأردب وإما الإنالة على الدراهم قال في الخيموع وإن انقطع ماله آبان من المسلم الحقيقي أو من قرية مأمونة صغيرة أوكبيرة خبر المشترى فيانفسخ والإنقاء لذابل وإن قبض ألبعض وجب التأخير إلا أن برضيا بالمحاسبة وإن كان رأسرالمال مقوما خلافا لسحنمون ولا يأخذ بدل القيمة في ألم الطعام كما هو السياق لشلا بازم بيح الصام قبل قبضه بخلاف الإقالة على نفسوالنمن فقد سبق جوازها وإنخفل لقابل فلا از دجر الناس عن القتل فسخ كأن سكت المشترى حتى فات الإبان للهمة البيع والسلف ادوالشاهد في قوله ولا بأخذ قال ابزالفرس فيأحكمام بدل التيمةالخ وفى الخرشى وإذا تراضيا بالمحاسبة فلآبجوزأن بأخذبيتية رأسءاله عرضاو لاغيره القسرآن في هذه الآية ك شرع اقصاص وإبانة الغرض منه وقال قتادة جعل الله تعالى هذا اقصاص حياة ونكالا وعظة لأهل الجهل فنكم رجل هم بداهية لولا محافة النصاص لرقع بها ولكن القصاص حجز بعضه عن يعض وخص أولى الألباب وإنكان الخطاب عامًا لابهم أصحاب العقول الذن ينظرون فى العواقب ثم قال لعلسكم نقون يعنى الدماء وأ.ا القصاص فى الأطراف فقو لدتمالي

(الفصل|الاول : فىالدلالة على مشروعية ذلك من الكتاب والسنة) اعلم أن الله سبحانه شرع الأحكام بحكم منها ما أدركناه

النفس كالعبادات (القسم الثان) شرع لحلب بقاء الإنسان كالاذن

لربا الفضل والقسبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

جهة البيع هل يصح ذلك ؟

بسم الله الرجمن الرحيم

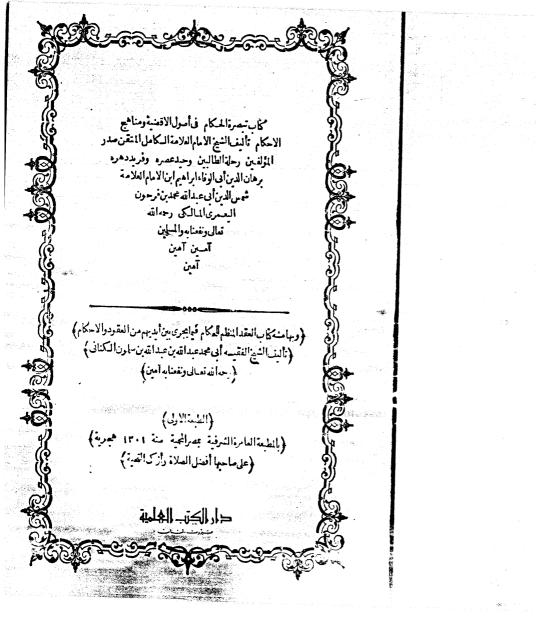
(ماأولكم) في زجل أسلم دراهم لرجل في أردب من القمح إلى أجل معلوم وعند الأجل

عجز السلم إليه عن دفع الأردب فأقاله منه المسلم وأخذ منه نخلا في نظيرالدراهم حال الإقالة على

وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآنه وسلم ؟

ومنها ماخفي علينارعيا لمصالح العرادو درما لمفاسدهم تفضلا لاواجبا وهي انتهم إلى خمسة أقسام (القسم الأول) شرع لكسه ف المباحات المحصلة للراحة ت الصانع جنسا امتنعت الصورة الأولى للنساء وجازت الثانية لاختلاف الجنس والقسيحانه منالطعامواللباس والمسكز والوطء رئبه ذلك . (ماقولكم) في بيع حلىالفضة بغير جنسه كطعام هل يشترط فيه مساومة الحلى بالطعام من (انقسم الثالث)شرع أولىالأمر أوبجوز مسآومته بدراهم على شرط أن يدفع المشترىعتها قدرا معملوما من الطعام دفع الضرور اتكالبياعات وآلإجارات والقراض فأجبت بما نصه: الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمدرسول الله لايشترط في بيع والمساقات لافتقار الإنسان حلى الفضة بغير جنسه كالطعام مساومته به ابتداء بل يجوز مساومته بدراهم قدروز نهأوأقل أوأكر إلى ماليس عنــده من على شرط أن المشهري يدفع عنها قدرا معلوما من الطعام بحسب معر والجاري بن الناس في الوقف الأعيان واحتياجه إلى إذن المشمن الحلى والثمن أألطعام والدراهم المساومهما إنما هيآلة لمعرفةقدرالطعام وقيمته فلابأس استخدام غىرەفى تحصيل بذكرها فىالعقدابتداء لخروجها عن الثمن والمثمن ولا تؤدىالمساومةبها على الوجه المذكور مصالحه (القسم الرابع) شرع تنبسها عملى مكارم الأخلاق كالحض عملي المواساة وعتق الرقاب والهبات والأحباس والصدقات ونحو ذلكمن مكارم الأخلاق (القسم الخامس) وهوالمقضود

شرع للسياسةوالزجروهو ستة أصناف . الصنف الأول: شرع لضيانة الوجود كالقصاص في النفوس والأطراف فمن ذلك قوله تعالى و ولكم فى القصاص حياة باأولى الألباب لعلمكم تتتمون معناه أناقصاص الذي كتبته عليكم إدا أقيم



فان لم ينته آخرجه وآكر اهاعليه ولا ينسخ السكراء وقاله مالك، والفاسق يعلن مثل ذلك في دار نفسه آنه يعاقبه على **ذلك فال الم** لم ينته باغ عليماللدار ان شاس وإذا رأى أن يكريها عليه فعل نم لا يُروفف ذلك على حضور من يكويها بل يخرجه ويؤدى الأمرة وينتظر حضور الراغب (۲۱٤) (مسألة) ولو استأجر عبدا للخدمة فوجرد سارة اقله الرديخلاف الساق يوجلسارة ا

(مىألة) ومسن اكترى أرضاسنة فتبضيانم غصهامنه السلطان فعست مزاريها ولاكراءله فيها يؤ فادان انفاسم وسوآء غصب الدارمن أصلهاأو أخرجه نهاو تكنهالام مد الاالسكني حتى مرتحا قال وكذلك الحواليت يأمر الساطان أن يغاقبها وقيل المصيبة من المتكثري وقيل بالفرق بن أن يغصب أصا الدار فحصيبها من رسا وإن غصب السكني فمن المكترى وهواختيارابن حارث والأول أصبح. (١- ألة) وفي مختصر الواضحة فيأجبر الفراء يبيع الفرو مدعيا أنه له مماعمل لنفسه وينكر ذاك المدنأجر له فالذكان مثاه يعمل لنفسه ويبيم وهو أجبركم هرفالتمن له كان الذي استأجيره حاضرا أو غاثبا بعد أن الله أن الذي ادعاه الأجر لبسكا آدعي . (مُسَأَنَّةُ حَارِسُ الْأَنْدَرِ والدور لا ضمان عليه فيما سرق إلاأن تلجي * قومًا أ ضرورة اليون غرفء الطعام منه فيستأجروه لشره أو ليدفع شر قوم

ذنك العدد وإن كان بجزء قد نقضها في القوم والباع كل بما زاد على ما يستحقه مما بدد في المائل وبالجملة فه آنان مسئلان الأولى قسمة الوردة الزكرة ثم تنازعهم فها وصلحهم وهذه تم فها الأمر بالحساس والنفط الغراق فهاموالغالبة دعوى الوردة الزكرة ثم تنازعهم فها وصلحهم وهذه تم فها لاطاخصوص المنافعة الغراق فهاموالغالبة دعوى الوردة المنافعة تنفض في قول مائنو من المونزا فالسم الردة منز طرفت من أن المائم إلا أن يددى الورثة المدن أوالوضية فلا تنفض القسمة اله الخرشي المعتمدة صورطوغرم أو موصى أن يعدد على وارث فقط أو عليه وعلى موصى له بجزء نقض القسمة مطلقا سوامكان المقسم مقوما أومث الموسى المعتمدة الخرشي الكان المقسم وارث أو موصى له على مقارما القسمة مثل المنافقة وموصى له باللفث أو موصى له باللفث أو عرصى له بالمعدد على وارث أو موصى له باللفث أو غرم وارث أعرم وارث أو موصى له باللفث أو غرم على والمنافق عن موصى له باللفذ نقضت القسمة وإن مثليا تم نال وإن طرأ غرم أو وارث أو موصى له بالمعدد على وارث نقضت في المقدم وارث أو موصى له بالمعدد على وارث نقضت في المقدم وارث على وصى له بالمعدد على وارث نقضت في المقدم وارب على المنافقة والمنافقة على وارث نقضت في المقدم واربع كلا بحصة في الشي اله .

(مانولكم) في شريكين التّسيا عقارا وغيره وظهر فيها جور انقضاها وأراد آنتسمة 'اليا ثم انتي أحدهما من نقضها وأراد الآخر تجديدها فهل يجاب إذبال

فأجبت بما نصه : الحمد لله والعسلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم خواب لذلك إذ تتسمة الواقعة ابتداء إن كانت قرعة فحكمها النقض بشهور الجور أوالناطره إلكانت و إفاة فئد اصطلحا على نفضها وعردهما لمشركة والله سبحانه وتعالى أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد . تندر ا

(مأفولكم) في أخور بالخين الاحدهما ان بالغ وهم في معيشة واحدة جددوا موالابسعم، ما من مواش وأطبان واقتسيرها مثالثة بمراض عليد فاض وأخذكل تصيبوكت بينهم وثبقة بنات وأداد أحد الآخور فقض القسمة الآن فيل الإعبران على ذلك الاسيا ولم ينفير في قسم حيث ولا غن وإن اتهم من كان متصر فا من الأخور بالخفاء نقد فيل يصدق في عدمه بيعيث في اخبير عائض القسمة ورجوعهما للاشتراك الآن القسمة من المغود اللازمة كالبيع في المجفر ورجوعهما للاشتراك الآن القسمة من المغود اللازمة كالبيع في المجفر ومرحى علي فق ما معلوم المنازة المهابأة والمراضاة والفرع ولأنه انقال من معلوم صحيح لل والحدهما تشهيه والرجوع عنها لأنما كبيع من البيرع ولأنه انقال من معلوم المؤتل المواصلة في الخدم المهما اقتساه المنازة المهابة القساه المنازة المهابة المنازة المهابة القساه المنازة المهابة التساء المنازة والمعارف المنازة والمنازة المهابة القساه المنازة جوادى القرل قول مدى البنا قول المور القول قول مدى البنازة وللم من عيسى ومحمد بناؤا بنوع عدد المهابة والمنازة المهابة المنازة المهابة والمنازة والمنازة المنازة المنازة والمنازة وللمنازة المنازة وللمنازة المنازة المنازة والمنازة المنازة والمنازة والمنا

آخرين فيزوم الفيان أودة ما منطق في منطق قبله المخمى (مسانة) وفي البيان فالبان وشدواة اعتراعي إجارة مثل وفي الزمار والعود وما أشبدة لك فسخت لإجارة فالاكان دفع الأجرة قليل قرد على المسأجروقيل الوخلويتصدق إوان لمعترط ذلك حتى فاقت الأجرة بالعمل فيؤديان جميعا ويتصدق بالأجرة على كل حال قبضت أولم تقيض أدياف (مسأنة) إذا استرشه

رجل صبرفيا في دينار أو درهم فأخبره أنه طببوهو يه لم أنه ردىء أو أراد شراه نوب فسأل الخياط هل يكفيه فقال تسهره و يهل أنه لايكنيه فاشتراه أو دله على جرة زيت فصب زيته وهو بعثم أنها سكمورة وكذلك من دل رجلاعل مال رجل مدفون تو ضائم أو لان والأدب والعقوبة لازمة لمم على كل حال والمعلم بريد (٧١٥) إن دل على المال بالقول وأما إن وفي مسائل ابن الحاج إذا اختلف الشريكان وزعر أحدها أنه قريد من درة المريد المحمد المواقبة وأشارال وقالم

وقى مسائل ابرالحاج إذا اختلف الشريكان ؤدى أحدها أنه قاسم نريك قسمة منعة والآخر فسمة منعة والآخر فسمة بنده المتابع فيها أقال أحدها بعد منك بدع بت والآخر بيح خيار فإن التراق المداعى المتابعة المتابعة إذا ألم أحدها بعد منك بدع بين الرجاء من كن الرف المتابعة المتابعة المتابعة الأخر قسمة منعة واعتار قائل القرل قول مدى البار في الاستفاء قال المشاور إذا تسم المتابعة والآخر قسمة منعة فياس فم ذائل القرل المتابعة المتابعة والمائقة منابعة المتابعة فياس فم ذائل الإقرار مم بالنسم وادعاتهم المتفيد فلا بعد قون في ذلك الأن القدم عند المائل بيه من البيوع والقولة ولى مدى قسمة البيلا المتابعة في ذلك المتابعة فقد نصبه الأقل والا أكثر كالمتابعة بقرانا بالبيع والمتابعة المتابعة والمتابعة بقراء بالنسم وقال بعضهم المتابعة في المدار المتابعة في المدى قسمة المتابعة بعدها المتابعة والمتابعة بعدها المتابعة المتنا والمتابعة بقدم فعلى مدى المتم المتناولة في الأخر المتابعة فالمدن ويقتسمون (ما قولة كم) في أرض زراعة لوجل خمها والمتنا والمتابعة في المتابعة في ا

راون المسلمة المعم الانتفاء شرط جبره وهو النقاعة بما غرج كالتفاعة قبل القسمة قال في غنصر وأجبر لهاكل إن انتفع كل الخرشي بجانية به لقسمة انتفاعا قاماكالانتفاع قبل القسمة والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(ماتولیکم) فیمن باغ نصف دارد و تامم المشتری و صار آلباب فی تعدف المشتری واستمر الترجمومه إلی و تدنم ار ادالمشتری من ورفقه آباق من المرور منه و لایمکنهم فتح باب من تصفیم لاحافظه عقارات غیرهم بعفهل مجرا اشتری علی تمکینهموش المرورمن انباب الذی صارفی قسمه او تنقض النسمة ویقسم الباب مع باقی الدار قسمة ثانیة افیدوا الجواب

فأجبت بمانصه : الحمدانة والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، إن كانو اسكتو الواقسمة عن الواب فهي صحيحة ونجير المشترى على بمكيز ورثة الباقيه من المرور منه قال في الختصر وصحت إن سكت عنه ولشر يكه الانتفاع به اه وإن كانوا قسموا على أن الباب محتص بمن وقع الباب في قسمة فهي فالمدة في جب فسخها وإعادتها بحيث بصيراكم وسيسمن الباب بمرمنه لحصيبه من الدار قال في المختصر عاصفا على ماقسمته فاسلة تفسخ أوقسمو الاعرج مطالة عرض عالية عرض بالاعرب من قدم المناز على المناز والله الإمور المناز المناز والله المناز والمناز وعاوابينه بشرط الله المناز على الاخر فاله الإمور المناز عنه أوغيرها الانه ليس من قدم الملدين وعلى المنع إدام يكن لصاحب الحصة الذي لا شيء له في الخرج ما عمكن أن جماله في عفرجا والله سيمانه وتعالى أعلم وصلى المناذ عمل سيدنا محدولة وسلى المناطقة الله وسلى المناطقة المناطقة الله وسلى المناطقة الله وسلى المناطقة الله وسلى المناطقة الله وسلى المناطقة المناطقة المناطقة الله وسلى المناطقة المناطقة الله وسلى الناطقة الله والله وسلى المناطقة الله وسلى المناطقة المناطقة

(مانولكم) في رجل تداخلُ من آخر قلمرا معلوما وشاركه بمال وبعد مدة أرسل رب المال قبضه له بأمر القاضى وكبلان طرفه وقامم شربكه وكتب حجة على نفه و بقطع الشركة بخطه وخدمه ثم إن المركل

(فصل) ۞قع في باب الفسمة . (مسألة) في الشريكين بطاب أحدها القسمة ويتغيب الآخر قال ان لبابة و ان وليد وانغالب إذاتورك أحد الشركاء عن الحضور للقسمةوظهرذلك للقاذبي باتصال توركه أوبطول التردد في طلبه لحضور ذلك فلريحضر أمرالقاضي بالقسمعليه وأقام لهوكملا يقبض له نصيبه فبعث القاضي قاسما برضاه ورجلن ممن تقبل شهادتهما على الشريكين محضران القسم ووكيلا يقيمه وبوكاءالغائب وكالةيشهد له القاضي مها ويذكر في كتاب القسم المعنى الذي وكله لأجله من ثبوت التورك عنده فما حصل للغائب قبضه وكيله وكان

إنه بضمه: وهو في زادات

معين الحكام وكذا م.

تصدى لدلالة الطريق

وهو جاهل فإنه بلزمه

الأدب و لا شيء له .

حَرَراً . (•سألة) إذاقسم الماءين الشركاءبالقدر فقال أحدهم إنمائيجب لى قدر أوقدران وأرضى بعيدة عن غرج الماء فإذا سرح القدر الىأرضىشرب ذلك أسفل السواق وماذاباناتها وهى جنبام نقبل أن يصل الىأرضى فاخروا نصبى فالعدل فى ذن * لايقدم صاحب هذا النصيب حتى روى أسفل السواق وجنباتها وقبل إنما بأخذكا, واحد منهما الماء فىأدنى رأس أرضه



رواية الامام سعنون بن سبيد النوخي عن الامام عبد الرحمن بن القاسم العتقى ردي الله تعالى عهـــم أجمعين

من تمدى على ذلك يكون مسؤلا أمام الفضاء حيث أننا لم تحصل مُنْ على أمول هـ د النسخة الا بعد تحمل المشقات الرائدة و كبد

الصاريف الباهظة واصاعمة الاوقات النفيسة وقد سجلناها رسميا بالحاكم الحناطة فكل من يتجارى على الطبغ من هذه النبحه يدش عن الاصول التي طبع مها ويكاف بابرازها في محل الافتضاء والله

﴿ طعت عطيعة السعادة بجوار محافظة مصرسة ١٣٢٣ عجريه كا

ـــــ في الشهادة على الولا، ولا يشهدون على البتق ﴾ –

مروز في الشهادة على الولا ، ولا يسهدون ين بسك المراف المرافق المرافق

فان! بقدروا على ذلك من قبل موت الشهود رأيته مولاد وقضى له بالمال وغيره و فراية مولاد وقضى له بالمال وغيره و فراية م كتاب الولاء والموارث محمد الله وعونه ، وصلم الله على محمد النبي الاي وآله وصحبه وسلم).

﴿ ويليه كتاب الصرف ﴾

ANI DINK

الْمُنْ الْحُدْثِينَ الْمُنْ الْحُدْثِينَ الْمُنْ الْمِنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمِنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمِنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ لِلْمِنْ الْمُنْ الْمُنْ الْ

﴿ الحمد لله ربي العالمين ﴾ وصلى الله على سيدنا محمد النبيّ الارّ وعل آله وصحبه وسلم

- ﴿ كَتَابِالْصِرِفِ ﴾ --

﴿ التأخر والنظرة في الصرف ﴾

واللغرو والطرق في العرب

﴿ وَلَتَ ﴾ أَوْ أَنِ اللَّهِ مِننا (قال) لَم وهو عندمالك صرف ﴿ فَلَتَ ﴾ أَوْ أَنِدُ لِمِنْهُ أَنْفُسِدُ الصفقة كلما ويبطل البيع بيننا (قال) لَم وهو عندمالك صرف ﴿ فَلَتَ ﴾ أَوْ أَيْتِ لُو

أن لرجل على مائة دينار فقلت بدى المائة الدينار التى لك على بألف درهم أدفعها اليك نفعل فدفعت اليه تسمائة ثم فارقته قبل أن أدفع اليه المائة البانية (قال) قال مالك لا يصلح ذلك ويرد الدراهم وتكون الدنائير عليه على حالها (قال مالك) ولو قبضها

كلها كان ذلك جائراً وقلت ﴾ وكذلك لوأن رجلا له على ألف درهم من ثمن متاع الى أجل فلها حل الاجل بمتهما طوقا من ذهب فافترقنا قبل أن يقبض الطوق (قال) قالمالك لاخير في ذلك وبرد الطوق ويأخذ دراهمه لانهما افترقاً قبل أن يأخذ الطوق

(قال مالك) والحلى في هذا والدنانير والذهب سوا؛ لان تبر الذهب والفضة بمنزلة الدنانير والدراهم في البيع لا يصلح في شئ من ذلك تأخير ولا نظرة الا أن يكون ذلك بداً بيد فو فلت ﴾ أوأيت ان صرفت مأنة دينار بألني درهم كل عشرين درهما بدينار فقبضت ألف درهم ودفعت خمسين ديناراً ثم افترقنا أبيطل الصرف كله أم يجوز من ذلك حصة الدنائير النقد (قال) قال مالك يبطل ذلك كله ولا مجوز منه

(١٤ _ المدونة _ ثامن)

لو صرف رجل قنبض صرفه كله ثم شرط أن ماكان فها النساكان مليه به يُكَّان ذلك ربا ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان صرفت ديناوا عند رجل بمشرين درهما فقلت له أعطني عشرة دراهم وأعطى بالعشرة الأخرى عشرة أوطال لح كل يوم رطارَلجم (قال) قال مالك لا خير في ذلك من قبَّل أنه اذا وقع مع الدراهم شئ يصرف هذا الدينارلم بجزأن إِينَاخِرِ ثَنَىٰ مَن ذَلِكَ وَتَأْخِيرِه فَى ذَلِكَ بَمَنزِلَةً تَأْخِيرِ بَمْضِ الدراهم فان كانت السلمة مع إ الدراهم بدآييد فلا بأس به (قال مالك) ولو أن رجلا التاع من رجل سلمة الى أجل إ لنصف دينار مقدد النمات الديني السعة إلى أجل فلا وجب البيع بينهما ذهب به ليصرف ديناره وينقده النصف ففال البائع عندى دراهم فادفع الى الدينار وألاأرد اليك النصف دراهم ولم يكن ذلك شرطاً بينهما (قال) مالك لاخيرفيه ﴿ قات ﴾ لم كرههمالك (قُال) لانه رآه صرفا وسلمة تأخرت السلمة لماكات الى أجل فلا يجوز ذلك ﴿ فَلْتَ ﴾ أليس قد قلت لا يجوز بيع وصرف في تول مالك قال بلي ﴿ قلت ﴾ فهذابع وصرف في المسئلة الاولى وقدجوزه مالك في لدى يأخذ عشرة دراهم بدينار وسلمة مع الدراهم بدآ بيد (قال) ألم أقل لك أنما ذلك في الثين اليسير في العشرة دراهم أ ونحوها بجيزه فاذاكان ذلك كثيراً فاجتمع الصرف والبيع لم يجز ذلك كذلك قال مالك فيهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صرفت ديناراً فأخذت نصفه دراهم ونصفه فلوسا (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت ثوبا وذهبا صفقة واحدة بدراهم فيقدت بمض الدراهم أوكل الدراهم الا درهماواحداً ثم افترقنا قبل أن أنقده الدرهم الباقي (قال) البيع باطل عند مالك لانه لم يتقده جميع الدراهم وانما تجوز الصفقة في هذا عند مالك اذا كانت الذهب التي مع النوب شبِّناً يسيراً لا يكون صرفا وأما اذا كانت الذهب كثيرة فسلاخير فيها وأن انتقد جميع الصفقة ـه ﴿ التَّاخِيرِ فِي صرف الفلوس ﴾ ح

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت فلوسا بدرهم فافترقنا قبل أن يقبض كل واحد منا (قال) لا يصلح هذا في قول مالك وهذا فاسد قال لى مالك في الفلوس لاخير فيها نظرةً

حصة الحسين النفد ﴿قلتَ﴾ أوأيت ان كنت قد دفعت اليه المائة الدينار وقبضت منه الالني الدره ثم أصاب بعد ذلك من الدنانير خسين منها ردينة فردها أستقض الصرف كله في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا ينتقض من الصرف الاحسة ما أصاب من الرديثة ﴿ قلت ﴾ قا فرق بين هذا حين أصاب خيسين رديثة جوزت الحسين الحياد ويين الذي صيف فلم ينقد الاخسين ثمافترقا أبطل مالك هذا وأجازه اذا أصاب خسين منها ردينة بدالتقدأجازم، الجياد وأبطل الردية (تال) لان الدي اً ! يتقد الا الحسين وقمت الصفقة فاسدة فيه كله وهذا الذي انتقد المائة كلها وقعت ا الصفقة صحيحة ألا ترىأنه انشاء قال ألأنبل هذه الرديثة ولا أردها فيكون ذلك له فهو لما أصاب ودشة انتفض من الصرف بحساب ما أصاب فيها ودشة ﴿ قَالَ المحنون ﴾ ألا ترى أن مخرمة بن بكير ذكر عن أبيه قال سمت عمرو بن شعب قول قال مبد الله بن عمرو بن العاص فال لنا وسول الله صلى الله عليه وسلم يرم خيبر لا تبيعوا الذهب بالورق الاهاء وهلم ﴿ وَالْ سَحْنُونَ ﴾ فاذا افترقا من قبل تمام القبض كانا قد فعلا خلاف ماقال رسول الله صلى الله عليه ولــلم ألا ترى أزعمر بن الخطاب قال وان استنظرك الى أن لج بيته فلا نظره فكيف بمن فارقه ممن حديث ابن وهب وان عبدالجبار بنعمر قال عمن أدرك من أهل العلم ان الرجل اذا صرف دينارا بدراهم فوجدنها شيئا لاخيرف فأراد رده انتقض صرفه كله ولابدل ذلك الذام ويده ألا ترى أنه لولم يرد رده لكان على صرفه الاول ألا ويأن ان شهاب قَنْدُكَانَ بْجُوزَ البدل اذاكان على غير شرط وان كان لا يقول مالك بقوله ولكنه دليل على أنهما إذا تعابضا وافترقائم أصاب رديناأن ذلك ليس مما يبطل عقدهما ألا ترى أن عطاء بن أبي رباح كان يقول في رجل اصطرف ورقا فقال له اذهب بها فاردوا علك فأنا أبدله قال لا ولكن لقبضها منه وقاله سميد بن المسيب وربيعة ويحي بنشيد قالوا لا بنبني لهماأن ينترقا حتى يبرأكل واحدمهما من صاحبه ﴿ إِنْ وَهِبِ ﴾ أَذَ ابْنُ لَمِيهَ ذَكُرُ عَنْ يُزِيدُ بِنَّ أَبِي حِيبِ أَنَّ ابْنَ حُرَثُ كَانْ بَقُولُ

بالذهب ولا بالورق ولو أن الناس أجازوا بينهم الجالود حتى يكون لها سكة وعين الكرهم الم الورق ولو أن الناس أجازوا بينهم الجالود حتى يكون لها سكة وعين الكرهم الن تباع بالذهب والورق نظرة ﴿ قُلْتُ كُلْ الله يجوز هذا في قول مالك (فَالَ) لا يجوز هذا في قول مالك لا يجوز الس بقلسين ولا يجوز الناس بالناس بالناس بالناس بنهما فضل فيو لا يصاح في عاجل ويمه بن أبي عبد الرحم أنه فال النالوس بالناوس بنهما فضل فيو لا يصاح في عاجل الما الما الله الله و هات الما وهب الما الله الما الله الما الما الله بن سعد عن يحيى بن سعيد ورسمة أنهما كرها الناوس بالناوس بينهما فضل أو نظرة وقالا أنها صارت سكة مثل سكة الدانير والدراهم ﴿ إن وهب ﴾ عن أو نظرة وقال ابن وهب ﴾ عن الله عن بن عن بن بديب وعبد الله بن أبي حبيب وعبد الله بن أبي جيب وعبد الله بن أبي حبيب وعبد الله بن أبي جيب والدراهم الا بدايت وشار ابن وهب ﴾ وقال يحي بن أبوب قال يحي بن سعيد اذا صرف درهما فلوسا فلا تفارة حتى تأخذها كاما

ــه ﴿ فِي مناجزة الصرف ﴾⊸

وقت ﴾ أوأيت ان قلت لرجل ونحن جلوس في مجلس بعنى عشرين درهما بدينار فقال نم قد فعلت وقلت أنا أيضا في حلس بعنى عشرين درهما بدينار فقال أقوضنى عشرين درهما والنفت أنا الى انسان آخر الى هيئني فقلت أقرضني ديناراً فقعل فدفعت اليه الدينار ودفع الى الشرين الدرهم أيحـوز هذا أم لا (قال) لاغير في هذا ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان نظرت الى دواهم بين بدى رجل فقلت بعنى من دراهك هذه عشرين درهما بدينار فقال قد فعلت وقلت قد قبلت فواجبته الصرف ثم التفت الى رجل أجنبي فقلت له أقرضنى ديناراً فقمل فدفعت اليه الدينار وقبضت الدراهم منه أيجوز هذا الصرف في قول مالك أم لا (قال) سألت مالكا عن الرجل بدفع الدينار الى الصراف وبدخله تابوته عن الرجل بدفع الدينار الى الصراف وبدخله تابوته

ويخرج در همله فيعطيه (قال) لا يعجبني همالة وليترك الدينار على حاله حتى بخرج دراهمه فيزنهائم يأخله الدينار وبعطي الدراهم فانكان هذا الذى انسترى هلله الدرهم كان ما استقرض شيئاً متصلا قرباً بمزلة النفقة محلها من كمه ولا بعث رسولاً بأنيه الذهب ولا يقوم الى موضع بزيها ويتنافسهان في مجلس سوى المجلس الذي تصارفا فيه وانما زمها مكانه ويعطيه ديناره مكانه فلا بأس بذلك لان مالك قال ا لو أن رجلاً لتى رجــلاً في سوق فواجبه على دراهم منه ثم بيار معه الى الصيارف. أ لبنقده قال مالك لاخبر في ذلك (فقيل له) فلو قال له ان ممي دراهم فقال له المبتاء أ ذهب بنا الى السوق حتى نربها ثم راها وننظر الى وجوهها فان كانت جياداً أحذتها منك كذا وكذا درهما بدينار (قال) لاخير في هذا أيضاً ولكن بسير ممه على غير موعد فان أعجبه شئ أخذه والا تركه ﴿ فَلْتَ ﴾ أَكُانَ مَالَكُ يَكُرُهُ لَلْسُرِجَايِنَ إِنْ تِصَارِفًا فِي مُجلِسَ ثُمُ يَقُومًا فَسَهِرُهَا فِي مُجلسَ آخَرُ قَالَ لَهُمْ ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك ولو أن قوما حضروا ميرانًا فبيع فيه حلى فاشتراه رجل ثم قام به الى السوق الى الصيارفة ليدفع اليه نقده ولم يتفرقاً (قال) لا خبر فيه ورأيته منتفضًا انما بيع الذهب والورق أن يأخــذ ويعطى محضرة البيم ولا تأخر شئ من ذلك عن حضور البيه ﴿ ابْ وهب كه عن غرمة بن بكير عن أبيه قال سمعت عمرو بن شعب يقول قال عبدالله ابن عمرو بن العاص قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيير لا تبيعوا الذهب بالذهب الا عينا بمين ولا الورق الورق الا عينا بمين أنى أخشى عليكم الرماء ^(۱) ولا تبيموا الذهب بالورق الاهاء وهلم ولا الورق بالذهب الاهاء وهام ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت لو أني صرفت من رجل ديناراً بعشرين درهما فلا قبضت الدينار منه قلت له أسلفني عشرين درهما فأسلفني فـدفعتها اليه صرف ديناره (قال مالك) لا خبر في هــذا وهذا رجل أخذ عشرين درهما ثم ردها الى صاحبها وصار اليه دينار فاتما هو رجسل ا أخذ ديناراً في عشرين درهما ولا يجوز هذا وقد كره مالك ما هو أبعد من هذا ألا

(١) _ (الرماء) بزنة سماد هو الرفاه

ترى أن مالكي قال لو أن رجلا بادل رجلا دنانىر تنقص خروبة خروبة بدنانىر قائمة فراطله بها وزنا بوزن فلما فرغ أخمذ وأعطى فأراد أحدهماأن يصطرف من صاحبه دينارآ تما أخذمنه (قال مالك) لا خير في هذا مولو أن رجلاكان يسأل رجلا ذهبا فأتاه بها فقضاه فردها إليه مكانه في طعام الى أجل (قال مالك) لا يعجبني هذا وهو عندى مثل الصرف (قال مالك) أو يكون الرجل على الرجل الدنانير فيسلم أاليه في طعام اني أجل بغيرشرط أن يقضيه اياها فلمافيض ذهبه ووجب البيع بيعهماقال هذه فضاء من ذهبك التي نسألني (قال مالك) لا خبر في ذلك وهذا كله عندي وجه واحد ا أكرد ذلك بحدثاله ﴿ قَلْتُ ﴾ أرأيت لو أن لى على رجل دراهم الى أجل فلما حلت بمتها من رجل بدنانير نقسداً أيصاح دلك (قال) قال مالك لا يصلح ذلك الا أن يأخذ الدنانير وينقده الذي عليه الدين الدراهم مكانه بدأيك لان هذا صرف وانه بجوزيع الدين في قول مالك بالمروض نقداً قأما اذا وقعت الدنانير والدراهم حتى تصير صرفا فلا يصلح حتى يكون يدابيد ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث أن يحيي بن سميد حدثهم قال اني أكره أن آني رجلاعنده ذهب نواقص بذهب وازنة فأصرف منه بذهبي الوازنة دراهم ثم أصرف منه دراهبي التي أخذت منه بذهبه النوانس (قال) نافع مولى ان عمر تلك المدالسة (وقال) عبد العزيز بن أبي سلمة اذا أردت أن تبيع ذهبانقصا بوازنة فلم تجد من يراطلك فبع نقصك بورق ثم ابتع بالورق وازنة ولا تجمل ذلك من رجل وأحد فان ذلك ذهب بذهب وزيادة ألا ترى أنك قد رددت اليه ورقه وأخذت منه ذهبا وازنة بنقصك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صرفت ديناراً من رجل وكلانا في مجلس ثم جلسنا ساعة فنقدني ونقدته ولم نفترق أبجوز هذا الصرف في قول مالك (قال) لا يجوز هذا الصرف في قول مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا يصلح اذا صارفت الرجل الا أن يأخذ ويعطى (قال مالك) ولا يصلح أن تدفع البه الدينار فيخلطه بدنانيره ثم يخرج الدرام فيدفعها اليك والمته أرأيت أن اشتريت سيفا على كثير الفضة نصله تبع لفضته بعشرة دنانير فتبضته ثم بعته من انسان الى

جانبي ثم قدت الدنانير (قال) لا يصلح لصاحب السيف أن يدفع السيف حتى ينتقم ولا يصلح للمشترى أذ يقبض السيف حتى يدفع الثمن فأما البيع اذا وقع بينهما في ا مسئنتك وكان نقده اياه معامضي ولم أر أن ينقض ورأيته جائزاً ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت سيفا محلي نصله تبع لفضته بدنانيرثم افترفنا قبل أن أنقده الدبانير وقد قبضت السيف منه ثم بدت السيف فسلم يعلم بنسخ ذلك (قال) أرى أن بسم الثاني للسيف ا جائز وأرى للبائع الاول على النالي نيمة السيف من الذهب يوم قبضه وانما كان هذا 🛚 هكذا من قبل أن ربيعة (* كان مجوز انخاذه ولانَ في نزعه مضرة ﴿ قلت ﴾ وحملت هذا محمل البيوع الفاسدة (قال) لعم ﴿ قلت ﴾ فان تغيرت أسواقه عندى قبل أن أبيع السيف أتحمله محمل البيوع الفاسدة وتضمني قيمته ولا تجعل لي رده وان كان لم يخرَّج من يدى (قال) أذا لم يخرج من يدك فالا أجعله مثل البيع الذا-مد وأرى لك أن ترده لان الفضة ليس فيها تنيير أسواق وانما هي ما لم يخرج من يُديك عنزلة الدراهم فلكأن ردها هرقلت كوفان أصاب السيف عندي عيب انقطع أوانكسر الجفن (قال) فأنت ضامن اقيمته يوم قبضه ﴿ قال سحنون ﴾ هذا من الربا وينقض فيه البياعات كلها حتى رد الى ربه الا أن يتلف البتة ويذهب فيكون على مشتر به قيمة الجفن والنصل ووزن مافيه من النضة وليس القول كما قال ان القاءم ان عليه قيمته من الذهب واذا كانت حلية السيف الثلث فأدنى حتى تكون الحلية بعاً بيع السيف بالدَّنانير والدراهم نقداً وإلى أجل ولو استحقت حلية السيف في أكل ما فصت فيه يما ولا أرجمته بشئ من قبل أنه لا حصة له من الثمن كمال المبيد

-ه ﴿ الحوالة في الصرف ﴾ -

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صرفت ديناراً عند رجل بمشرين درهما فدفعت اليه الدينار واشتريت من رجل سلمة بمشرين درهما فقلت للذى صرفت الدينار عنده ادفع اليه هذه المشرين الدرهم وذلك كله مما ﴿قال﴾ سألت مالكا عن الرجل يصرف عند

بمشرة وكذك اذاكانت مع الفضة الكثيرة سلمة من السلع يسيرة ﴿فَلَتُ ﴾ يداً بيد وبالمروض لي أجل ولا تباع بالورق بداً بيــد ولا الي أجــل ﴿ أَشهِ ﴾ ا وكذلك ان كان مع الذهب سامة من السام أوكان مع الذهب والفضة مع كل عن ابن لهيعة عن يحيي بن أبي أسيَّد أن أبا البلاط المكي حدثه أنه قال لامن عمرياأبا أ واحد منهما سامة من السلع (قال) أما الذهب بالفضة اذاكان مع الذهب العرض ا عبمه الرحمن أنا تتجر في البحرين ولهم دراهم صنار فنشترى البيع هنالك فنعطى اليسير فلا أنس به بجوز من ذلك ما يجوز مع الفضــة ويكره من ذلك مايكره مع الدراهم فيرد الينا من تلك الدراهم الصفار قال لا يصلح (قال) أبو البلاط فقلت له ان الفضة وانركان معكل واحد مثيثا عرض وكانكل واحدة منهمامع صاحبتها تبعا الدراهم الصفار لو وزنت كانت سواء فلما أكثرت عليه أخذ بيدى حتى دخل في فلا أرى به بأسا ولا يكون صرفا وبيعا ذكان تبعا وكانت يسيرة وكذلك اذاكان المسجد فقال ان هذا الذي ترون يويد أن آمر. بأكل الربا ﴿ مالك ﴾ عن محمد بن مع الذهب والورق مع كل راء ١٠٠٨ عرض فان كان دلك من تنسب وتورف إ عبدالله عن ابن أبي مريم أنه سأل ابن المسبب فقال أي رجل ابتاع الطعام فربنا ابتعت يسيراً أوكان المرضاف يسميرين فلا أرى به بأسا فان كانت الذهب والورق منه بديثار ولصف درهم فأعطى بالنصف درهم طعاما قال له سميد بن المسبب لا والمرصان كثيراً فلا خير فيه ﴿ قات ﴾ أوأيت ان إشتريت دراهم وثويا بدنانير فقلت ولكن أعط أنت درهم! وخـــنــ بقيته طعاما (قال) قال مالك وانماكره له سعيد بن إ البائع نتمك من لذهب حصة الدراهم وأجمل حصة الثوب الى أجل (قال) لا يصلح السبب أن يعنى دينارا ونصف درهم لان النصف درهم اتما هو طعام فكره ال ذنك لا رَّه عـرف وبيع لايتأخر منه شيَّ ﴿ قاتَ ﴾ فانكان مع الثوب دراهم قليلًا أن يمطى ديناراً وطعاما بطمام (قال مالك) ولوكان نصف درهم ورقا أو فلوسا أ. أقل من الدينار حتى لا يكون أربد به الصرف في قول مالك فقال المشتري أنا أنقدك عير طعام ما كان بذلك بأس.

حيك الرجل يصرف الدينار دراهم على أن يأخذ بالدراهم سلمة ﷺ ﴿ قات ﴾ أرأيت ان صرفت ديناراً بعشرين درها فأخذت من عشرة دراه. وأخــذت بـشرة منها سلمة (قال مالك) لا بأس بذلك . وكــذلك لوصرفت ديناراً

بدراهم فلم أقبض الدراهي حتى أخذت ما سلعة من السلم (قال مالك) لا بأس مذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ فَانَ أَصَابَ بِالسَّلَمَةُ عَبَّا فِيهُ لِيرَدُهَا ثُم يَرْجُمُ عَلَى صَاحِبُهَا أَبِالدِينَارِ أَم بِالدَرَاهِمُ (قال) بالدينار ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان صرفت عند رجل دراهم بدانير على أن آخذ بنه منه سمنا أو زيتا (قال) قال مالك ذلك جائز نقدا أو الى أجل (قال) وكلامهما لغو انما ينظر مالك ألي فعلهما ولا ينظر الى قولهما ﴿ قَلْتَ ﴾ أُوأَيْتِ ان قال اصرف عندك هذا الدينار على أن آخذ منك الدراهم ثم ا آخذ بها منك هذِه السلمة ففمل (قال) قول مالك في ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فان إ

أصاب السلمة عيا فردها على صاحبها ثم يرجع علية أبالدناد أم بالدراهم (قال) يرجع

أن المُحرِ مِنْ الدهب في اذا قدمت الفضة - ﴿ في الصرف والبيع كا

من دينار الذهب حصة هذه الدراهم وهي خمسة دراهم أو ستة وأؤخر قيمة الثوب

الى أجل (قال) لا يصاح هـ ذا في قول مالك اذا وقعت الذهب والنصة مع سلمة

ولوكانت النضة قليلة حتى لا يكون صرفًا لم يصلح التأخير في ذلك في قول مالك

ألا رى أن النضة عجلت مع المروض وقد صارلها حصة من جميع الذهب فلايصلح

﴿ قَلْتَ ﴾ أيجمع في قول مالك صرف وسِم في صفقة واحدة (قال) قال مالك لا ﴿ قَلْتَ ﴾ فان كانت هذه السلمة معها دراهم قليلة لم يجز أن أسِمها مدراهم لمكان تلك الدرام الفليـــلة قال نم ﴿ قلت ﴾ ولا يجوز أن أبيمها بدنانير تسيئة في قول مالك لتلك الدراهم قال نم ﴿ قلت ﴾ ولم يره مالك صرفا اذا باع بالدنايير بدآ يــــــ (قال) نم جوزه مالك واستحسنه اذا كانت دراهم قليلة مع السلم أن تباع بالذهب

رَّ حَسَةُ الحَسِينِ النقد ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَايِتُ ان كُنتَ قد دفعتَ اليه المائة الدينار وقبضت منه الالني الدرهم ثم أصاب بعد ذلك من الدنانير خسين منها رديئة فردها أمنتقض الصرف كله في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا ينتقض من الصرف الاحصة ما أصاب من الرديثة ﴿ قلت ﴾ فما فرق بين هذا حين أصاب خمسين رديثة جوزت الخسين الجياد وبين الذي صرف فلم ينقد الأخسين ثمافترقا أبطل مالك هذا وأجازه و إذا أصاب خمسين منها ردينة بمدالنقدا جازمنها الجياد وأبطل الرديثة (قال) لان الذي للم يتقد الا الحسين وقعت الصفقة فاسدة فيه كاه رهذا الذي التبد النائة كالما وقعت إل السننة صحيحة ألا ترىأنه النشاء قال أنا أقبل هذه الرديثة ولا أردها فيكون ذلك ا إله فهـو كما أصابها رديشة انتفض من الصرف بحساب ما أصاب فيها رديشة ﴿ قَالَ سحنون ﴾ ألا ترى أن مخرمة بن بكير ذكر من أبيه قال سمعت عمرو بن شمير. يقول قال عبد الله بن عمرو بن العاص قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يرم خيبر لا تبيموا الذهب بالورق الإهاء وهلم وقال سحنون ﴾ فاذا افترقا من قبل تمام النبض كانا قد فعلا خلاف ماقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا ترى أنعمر بن الخطاب قال وان استنظرك الىأن يلج بيته فلانظره فكيف عن هارته ممن حديث ان وهب وان عبد الجبار بن عمر قال عمن أدرك من أهل العلم إن الرجل إذا صرف ديناراً مدراهم فوجدفها شيئاً لاخيرفيه فأراد رده انتقض صرفه كله ولابيدل ذلك الدرهم وحده ألا ترى أنه لولم يرد رده لكان على صرفه الاول ألاري أن ابن شهاب ق له كان بجوز البدل اذا كان على غير شرط وان كان لا قول مالك تقوله ولكنه دليل على أنهما اذا تقابضا وافترقائم أصاب رديناأن ذلك ليس مما يبطل عقدهما ألا رى أن عطاء بن أبي رباح كان يقول في رجل اصطرف ورقا فقال له اذهب بها ا فاردوا عليك فأنا أبدله قال لا ولكن ليقبضها منه وقاله سعيد بن المسيب وربيعة وبحي بن سعيد قالوا لا ينبني لهما أن يفترقا حتى يبرأ كل واحدمهما من صاحبه ﴿ اِن وَهِبِ ﴾ أَنَّ اِن لَمُمِعَةً ذَكُرُ عَن يَزِيدُ بِنَ أَبِي حِيبِ أَنَّ اِن حُرِيثُ كَانْ بِقُولُ

ألو صرف رجل فقبض صرفه كله ثم شرط أن ماكان فيها ناقصا كازعايه بدلهكان غَلْتُ رَا ﴿ قَلْتَ ﴾ أُرأيت ال صرفت ديناواً عندرجل بمشرين درهما فقلت له أعضى عشرة دراهم وأعطى بالنشرة الأخرى عشرة أوطال لحم كل يوم رطان لحم (قال) قال. مَنْكُ لَا خَيْرُ فَى ذَلْكُمْنَ قَبَلَ أَنَّهُ ذَا وقع مع الدراهم شيٌّ بصرف هذا الدينارلم يجزأنْ | يَّا خَرَ شَيْ مِن ذَلِكَ وَتَحْدِره في ذلك عَذِلة تَأْخِيرِ أَمْضِ الدَّواهِمِ فان كانت السلمة مَع الدراهم بدآ بيد فلا بأس به (قال مالك) ولو أن رجلا ابتاع من رجل سلمة الى أجل إندار الإرتضاء النصف الدينار والسلمة الى أجل فالأوجب البيع بيهما ذهب مه اليصرف ديناره وينفده النصف فقال البائم عندى دواهم فادفع الى الدينار وأماأوه اليك النصف دراهم ولم يكن ذلك شرحًا بليهما (قال) مالك لاخيرفيه ﴿ قَاتَ ﴾ لم ا كرهه مالك (قال) لانه رآه صرفا وسلمة تأخرت السلمة لماكانت الىأجل فلا مجوز | ذلك ﴿ قلت ﴾ أليس قد قلت لا يجوز بيع وصرفٍ في قول مالك قال بي ﴿ قلت ﴾ فهذابيع وصرف في المسئلة الاولى وقدجوزه مالك في الذي يأخذ عشرة دراهم بدينار وسلعة مع الدراهم يداً بيد (قال) ألم أقل لك أمّا ذلك في الشي اليسير في المشرة در هم ونحوها يجيزه فاذا كان ذلك كثيراً فاجتمع الصرف والبيع لم يجز ذلك كذلك قال مالك فيهما ﴿ قلت ﴾ أوأيت ال صرفت ديناراً فأخذت نصفه دراهم و نصفه فلوسا (قال) لابأس بذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت ثوبا وذهبا صفقة واحدة بدراهم فيقدت بعض الدراهم أوكل الدراهم الا درهماواحداً ثم افترتنا قبل أن أنقده الدرهم الباقي (قال) البيع باطلُّ عند مآلك لانه لم يقده جميع الدراهم وانما تجوز الصفقة في أ هذا عند مالك اذاً كانت الذهب التي مع الثوب شيئًا يسيراً لا يكون صرفا وأما اذا كانت الذهب كثيرة فسلاخير فيها وان أنتقد جميع الصفقة

۔ ﷺ التأخير في صرف الفلوس ﷺ۔

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأَيت ان اشـــتريت فلوسا بدرهم فافترقنا قبل أن يقبض كل واحد منا (قال) لايصلح هذا في قول مالك وهذا فاسد قال لى مالك في النارس لاخير فم انظرةً بالدمب ولا بالورق ولو أن الناس أجازوا بينهم الجاود حتى يكون لها سكة وعين الكرهمها أن تباع بالذهب والورق نظرة فرقات ﴾ أوأرت ان اشتريت خانم فضة أو خاتم ذهب أو تبر ذهب بغلوس فافترتنا قبل أن تقابض أيجوزهذا في قول مالك الفلوس بالذهب والفضة ولا بالدنانير نظرة فو ابن وهب ﴾ من يونس بن يزيد عن الفلوس بالذهب والفضة ولا بالدنانير نظرة فو ابن وهب ﴾ من يونس بن يزيد عن المجاور بيمة بن أي عبد الرحمن أنه قال الفلوس بالفلوس بينهما فضل فهو لا يصاح في عاجل المجاور لاعاجل لعاجل ولاعاجل لعاجل ولاعاجل لعاجل ولاعاجل لعاجل المحاجل المح

- ﴿ فِي مناجزة الصرف ﴿ مِ

و قلت ﴾ أرأيت ان قلت لرجل و عن جلوس في مجلس بدني عشرين درهما بديار فقال نم قد فعلت وقلت أنا أيضا قد فعلت فتصارفنا ثم النفت الى انسان الى جاب فقال أقرضني عشرين درهما والنفت أنا الى انسان آخره في جائب فقلت أو ضني دياراً ففعل فدفعت اليه الديار ودفع الى الدشرين الدرهم أيح وزهدا أم لا (قال) لا خير في هذا و قلت ﴾ أوأيت ان نظرت الى دراهم بين بدى رجل فقلت بدى من دراهمك هذه عشرين درهما بديار فقال قد فعلت وقلت قد قبلت فواجبته العرف ثم النفت الى رجل أجنبي فقلت له أقرضني دياراً ففعل فدفعت اليه الديار وقبضت الدراهم منه أبحوز هذا الصرف في قول مالك أم لا (قال) سألت مالكا عن الرجل بدفع الدينار الى الصراف وبدخله تابوته

والخرج دراهمه فيعطيه زقال لا يعجبني همذا وليترك الدينارعلي حاله حتى مخرج دراهمه فيزنها ثم يأخــ فم الدينار ويعطى الدراهم فان كان هذا الذي اشــتري هـــ فـ د الدراهم كان ما استقرض شيئاً متصلا قريباً عَمْرَلَة النفقة بحلها من كمه ولا يبعث ا رسولًا يأنيه بالذهب ولا يقوم الى موضع يزنها ويتناف دان في مجلس سوى المجلس الذي تصارفاً فيه وانما يزنها مكانه ويعطيه ديناره مكانه فلا بأس مذلك لان مالكا قال لو أن رجلا لق رجـــلا في سوق فواجبه على دراهم ممه نم سار ممه الى الصيارفـــة ً لينقده قال مالك لاخبر في ذلك (فقيل له) فلو قال له ان معي دراهم فقال له الميتاع ا اذهب بنا الى السول حتى نزم انم زاها وننظر الى وجوهها ذان كانت جياداً أخذتها منك كذا وكذ درهما بدينار (قال) لا خير في هذا أيدًا ولكن يسير معه على غير مواعد فإن أتجبه شي أخداد والا تركه ﴿ قلت ﴾ أكن مالك يكره المرجلين أَنْ يَتَّمَارُواْ فِي مُجِلِّس نَمْ يَقُوما فَسَرُواْ فِي مُجِلِّس آخر قال نَمْ ﴿ قَالَ مَا اللَّهُ وَلُو أن قوما حضروا ميرانا فبيع فيه حلى فاشتراه رجل ثم قام به الى السوق الى الصيارفة ليدفع اليه نقده ولم يتفرقا (قال) لا خير فيه ورأيته منتقضا انما بيع الذهب والورق أن يأخذ ويعطى بحضرة البيم ولا يتأخر شيُّ من ذلك عن مضور البيم ﴿ ابْ وهب ﴾ عن مخرمة بن بكير عن أيه قال سمعت عمرو بن شعب يقول قال عبدالله ان عمرو من العاص قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موم خيبر لا تبيعوا الذهب يالذهب الاعينا بمين ولا الورق بالورق الاعينا بمين أني أخشى عليكم الرماء (١٠) ولا تبيعوا الذهب بالورق الاهاء وهلم ولا الورق بالذهب الاهاء وهلم ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت لو أني صرفت من رجل ديناراً بعشر بن درهما فلما قبضت الدينار منه قلت له أسلفني عشرين درهما فأسلفني فدفعتها اليه صرف ديناره (قال مالك) لا خير في هـذا وهذا رجل أخذ عشرين درهما ثم ردها الى صاحبها وصار اليه دينار فانما هو رجه ل أخذ ديناراً في عشرين درهما ولا مجوز هذا وقد كره مالك ما هو ألمد من هذا ألا (١) _ (الرماء) بزنة ساد هو الربااه

وان عمر قال وان استنظرك إلى أن يلج بيت فلا تنظره انى أخاف عليكم الزَّماء وَالرُّماءُ هو الربا ﴿ قِلْتَ ﴾ أَرأيت ان اشتريت بذينار مائة درهم أو ديناراً بدرهمين أو بدرهم أبجوز هذا الصرف في تول الله قال نبر قالهَ ولفدستان مالله عن رجل كان يسأل رجلا ذهبا فلها حل أجلها قال الذي عابه الدين خد من بدهاك دراهم وقال الذي له الدين لا أقيل ذك الأكذاء كذا ذلادة على الصرف (قال) مالك له بأس بذلك ﴿ وَلِلَّ ﴾ أرأيت ان أقرضت رجلا ديناراً فوهبت له نصف ذلك الدينار ثم أردت أن آخذ منه نسف الدينار الذي بتي لي عليه فأتاني بنصف دينار دراهم فقات لا أقبل الدراهم اتا لى عليهاك ذهب ولا أبيع ذهبي إلا بمائة درهم (قال) اذا أعطاه صرف الناس أجهر على أن يأخذ ذلك ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك في رجل باع من رجل سلمة بنصف أفرض دينارآ ووهب نصفه وبتي نصفههو بمنزلة هذا سواة ح ﴿ فِي بِيعِ الفضة بالذهب جزافا ﴾ٍ≶⊸ ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشـــتريت سوار ذهب لا أعلم ما وزنه بفضة لا أعلم ما وزنها أيجوز هذا في قول مالك (قال) نم اذاكان شراؤه اياها بنير دراهم مضروبة ﴿ قِلْتَ ﴾ أيصل أن أيتم الذهب جزافا بالنصة جزافا (قال) قال مالك لا بأس بذلك ما لم يكن سكة مضروبة دراهم ودنانير فلا خسير في ذلك لان ذلك يصسير مخاطرة وقماراً اذا كان ذلك سكة مضروبة دراهم أو دنانير

حى﴿ فِي الرَّجِلِ مِسْلَفُ الدِّرَاهُمُ بُوزَنَ وعدد فِيقَضَى بُوزَنَ أَفَلُ أَوْ أَكْثُرُ ﴾ و ﴿ ويدد أقل أو أكثر ﴾ ﴿ تلت ﴾ أرأيت ان تسلفت من رجل مَّأَنَّة درهم عدداً وزنها نصف درهم نصف

عشرين درهما والتفت أما الى رجل الى جنبي فقلت له أقرضني ديناراً ففعل فدفعت اليه الدينار ودفع الى العشرين الدرهم أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا خــير فيه ﴿ ثَلْتَ ﴾ أَرأيت أن نظرت إلى دراهم بين بدى رجل فقلت بدى من دراهمك هذه عشرين درهما بدينار فقال قد فعلت وقلت قد قبلت فواحبته الصرف ثم النفت الى رجـل الى جنبي فقلت أقرضني دينارآ ففعل فدفعت اليـه الدينار وقبضت الدراهم أجوز هذ الصرف في قول مالك أم لا (قال) سالت مالكا عن الرجل بدفع الدنانير الل الصراف فيشتري بها دراهم فيزمه الصراف تم يدخلها أبونه وحرج دراهم لعظيه إ [أقال) ما يعجبني وليترك الدنائير على حالها حتى يخرج الدواهم فبزنها ثم يأخذ الدنائير ويعطى الدواهم فان كانهذا الذي اشترى هذه الدواهم كان مااستقرض نسقا متصلا قَرِيا تِعْزَلَةُ النَفْقَةُ مِحَالًا مِن كَمْهُ ، لا يبعث رسولا يأتيه بذهب ولا يقوم ألى موضع يزمها ويتنافدان في الحجلس الذي تصارفا فيه وأعما يزمها مكانه ثم يعطيه تناثيره مكانه فلا بأس بذلك (وقد قال) أشهب لاخير فيه لانكها عقدتما يمكما على أمر لا يجوز السوق فواجبه على دراهم معه ثم سار معه الى الصيارفة لينقده (قال) مالك لاخير في ذلك (فقيل له) فلو قال له ان معي دراهم فقال المبتاع اذهب بنا الى السوق حتى أ نرى وجوهما ثم نزنها فان كانت جياداً أخذتها منك كذا وكذا درها بدينار (قال) لاخير في هذا أيضا ولكن يسير معه على غير موعد فان أعيه شي أخذ والا تُركُ ﴿ قات ﴾ وكان مالك يكره للقوم أن يتصارفوا في عجاس ثم يقوموا الى عجلس

آخر قال نم (قال) مالك ولو أن قوما حضروا ميراثا فبيع فيه حلي اشتراه رجل ثم

قام به الىالسوق أو الى الصيارفة ليدفع اليه نقده ولم يتفرقاً (قال) لا خير في ذلك انما

ياع الورق بالذهب أن يأخــذ ويعطى بحضرة البيع ولا يتأخر شئ من ذلك تن

حضرة اليم فاله لا خير فيه وأراه منتفضا ألا ترى أن عبد الله بن عمرو بن العاص

قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وســام ولا تبيعوا الذهب بالورق الاهاء وهم ۗ

ر سرب رجل نقبض صرفه كله ثم شرط أن ماكان فيها لاقصا كان عيه بدله كان ذلك ربا ﴿ قلت ﴾ أرأيت الأصرفت ديناراً عندرجل بعشرين درهما فقات له أعطني عشرة دراهم وأعطني بالمشرة الأخرى عشرة أرطال لح كل يوم رطال لح (قال) قال مالك لا خير فى ذلك من قبّل أنه اذا وقع مع الدراهم شئ بصرف هذا الدينارلم يجزأن يَأْخِر شَىٰ مِن ذَلِكَ وَأَخِيرِه فَى ذَلِكَ بَمْزَلَةً تَأْخِيرٍ بِدَعْنِ الدِرَاهِمْ فَانْ كَانْت السلمة مع الدراهم بِدَأَ بِيدَ فالا بأس به (قال مالك) ولو أن رجلا ابتاع من رجل سلمة إلى أجل بنصف دينار ينقسده النصف الدينار والسلمة الى أجل فلما وجبُّ البيع بنهما ذهب به ليصرف ديناره وينقده النصف فقال البائم عندى دراهم فادفع الى الدينار وآماأرد اليك النصف دراهم ولم يكن ذلك شرطا بإيهما (قال) مالك لاخيرفيه هر قلت كه لم كرهه مالك (قال) لانه رآه صرفا وسلمة تأخزت السلمة لماكانت الىأجل فلا يجوز ذلك ﴿ قَالَ ﴾ أليس قد قلت لا بجوز بيع وسرف في قول مالك قال بلي ﴿ قات ﴾ فهذابيع وصرف في المسئلة الاولى وقدجوزه مالك في الذي يأخذ عشرة دراهم بدينار وسلمة مع الدراهم بداً بيد (قال) ألم أقل لك أنما ذلك في الشي البسير في العشرة دراهم ونحوها يجيزه فاذاكان ذلك كثيراً فاجتمع الصرف والبيع لم يجز ذلك كذلك قال مالك فيهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن صرفت ديناراً فأخذت نصفه دراهم ونصفه فلوسا (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اشتريت ثوبا وذهبا صفقة واحدة بدراهم فينقدت بعض الدراهم أوكل الدراهم الا درهاواحداً ثم افترتنا قبل أن أنقده الدرهم الباقي (قال) البيع باطل عند مالك لانه لم ينقده جميع الدراهم وأنما تجوز الصفقة في هذا عند مالك اذا كانت الذهب التي مع التوب شبثاً يسيراً لا يكون صرفا وأما اذا كانت الذهب كثيرة فسلاخير فيها وان انتقد جميع الصفقة

-ه﴿ التَّاخِيرُ فِي صَرَفَ الفَلُوسُ ﴾.

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت فلوسا بدرهم فاقترقنا قبل أن يقبض كل واحد منا (قال) لايصلح هذا في قول مالك وهذا فاسد قال في مالك في الدارس لاخير فيها نظرةً

حصة الحسين النقد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كنت قد دفعت اليه المائة الدينار وقبضت منه الاله الدره ثم أصاب بعد ذلك من الدنانير خمسين منها رديثة فردها أينتقض الصَّرْف كله في قول مالك أم لا ﴿ قَالَ ﴾ قال مالك لا ينتقض من الصرف الاحصة ما أصاب من الرديثة ﴿ قلت ﴾ فما فرق بين هذا حين أصاب خسين رديثة جوزت الجسين الجياد ويين الذي صرف فلم ينقد الاخسين ثمافترةا أبطر مالك هذا وأجازه اذا أصاب خميين منها رديئة بعدالنقدأ جازمها الحياد وأقطا, الرديثة (قال) لان الذي أ الم سند الا الحسين وقعت الصفقة فاسدة فيه كله وهذا الذي انتقد المائة كالما وقعت والصففة عسيمة ألا ترىأن ازغاء قال أناأقبل هذه الرديثة رلا أردها فيكون ذلك له فهـ و لما أصابها رديمة انتقض من الصرف نجساب ما أصاب فيها رديشة ﴿ قَالَ سحنون ﴾ ألا ترى أن غرمة من بكير ذكر عن أيه قال سمت عمرو من شعيب يقول قال عبد الله بن عمرو بن العاص قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيير لا نبيعوا الدهب بالورق الاهاء وهلم ﴿ قَالَ سَحْنُونَ ﴾ فاذا افترقا من قبل تمام القبض كانا قد فعلا خلاف ماقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا ترى أنعمر بن الخطاب قال وان استنظرك الى أن يلج بيته فلا نظره فكيف بمن تفارقه ممن حديث إن وهب وان عبدالجبار بن عمر قال عمن أدرك من أهل العلم أن الرجل اذا صرف دينارآ بدراهم فوجدفها شبئاً لاخيرفيه فأراد رده انتقض صرفه كله ولاببدل ذلك الدرم وحده ألا ترى أنه لولم يرد ردو لكان على صرفه الاول ألارى أن ان شهاب ق د كان بجوز البدل اذا كان على غير شرط وان كان لا يقول مالك بقوله ولكنة دليل على أنهما إذا تقابضا وافترقا ثم أصاب رديناأن ذلك ليس مما ببطل عقدهما ألا ري أن عطاء بن أبي رباح كان يقول في رجل اصطرف ورةا فقال له اذهب بها فماردوا عليك فأما أبدله قال لا ولكن ليقبضها منه وقاله سميد بن المسيب وربيعة ويحي بن سعيد قالوا لا ينبني لهماأن يفترقا حتى يبرأ كل واحد منهما من صاحبه ﴿ اَنْ وَهُبَ ﴾ أَنَّ ابْنَ لَمِيمَةُ ذَكُرُ عَنْ يَزِيدُ بِنَ أَبِي حِيبِ أَنَّ ابْنَ حُرِيثُ كَانْ بِقُولُ

1,500

حصة الحين النفد (قلت) أرأت ان كنت قد دفت اليه المائة المسار وقبضت منه الالني الدره ثم أصاب بعد ذلك من الدنانير خمسين منها رديئة فردها أينتقض الصرف كله في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا ينتف من الصرف الاحصة ما أصاب من الردينة ﴿ قلت ﴾ فما فرق بين هذا حين أصاب خسين ردينة جوزت الحسين الجياد وبين الذي صرف فلم ينقد الاخسين ثمافترقا أبرئل مالك هذا وأجازه إذا أبداب خسين منها ردينة بمدالنقداً جازمنها الحياد وأبطل الأدينة (قال) لان الذي ا لم نقد الا الحسين وقدت الصفقة فاسدة فيه كله وهذا الذي انتقد المائة كلها وقعت السح السنةة صيرة ألا ري أنه ازشاه قال أنا أقبل هذه الرديثة ولا أردها فيكرن ذلك له فهو لما أصابها رديشة انتقض من الصرف محساب ما أصاب فيها رديشة ﴿ قَالَ سيدون ﴾ ألا ترى أن مخرمة من بكير ذكر عن أبيه قال سمت عمرو من شعب شول قال عبد الله بن عمرو بن العاص قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيير لا تيموا الذهب بالورق الاهاء وهلمَّ ﴿ قَالَ سَحَنُونَ ﴾ فأذا افترقا من قبل تمام القبض كانا قد فعلا خلاف ماقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا ترى أن عمر بن الخطاب قال وان استنظرك الى أن يلج بيته فلا نظره فكيف بمن هارقه من حديث ان وهي وان عبد الجبار بن عمر قال عمن أدرك من أهل العلم ان الرجل اذا صرف دينارآ بدراهم فوجدفها شبئاً لاخيرفيه فأراد رده انتقض صرفه كله ولايبدل ذلك الدرهم وحده ألا ترى أنه لولم يرد ردد لكان على صرفه الاول الارى أن ان شراب ق د كان بجوز البدل اذا كان على غير شرط وان كان لا يقول مالك بقوله ولكنه دليل على أنهما اذا تقايضا وافترقائم أصاب رديثاأن ذلك ليس مما يبطل عقدهما ألا ترى أن عطاء بن أبي رباح كان يقول في رجل اصـطرف ورقا فقال له اذهب بها فماردوا عليك فأنا أمدله قال لا ولكن ليقبضها منه وقاله سعيد بن المسيب ودبيمة ويحي بن سعيد قالوا لا ينبني لهماأن ينترقا حتى يبرأكل واحدمهما من صاحبه ﴿ ابن وهب ﴾ أن ابن لهيمة ذكر عن يزيد بن أبي حبيب أن ابن حُرَيث كان يقول

ً لو صرف رجل فتبض سريِّه كه ثم شرط أن ماكان فيها لافصا كازعليه بدلهكان ِ ذلك ربا ﴿ قلت ﴾ أُرأيت از صرفت ديناراً عندرجال بىشىرىن درهما فقات له أعطني عشرة دراهم وأعطني بالعشرة الأخرى عشرة أرطال لح كل يوم رطاعً لح (قال) قال مالك لاخير في ذلكمن قبَل أنهاذا وقع مع الدراه. ثبيُّ بندرف هذا الدينارا بجزأن يتآخر شئ من ذلك وتأخيره فى ذلك بمنزلة تأخير بعض الدراهم فالكانت السلمة مع ُ الدراهم بدأ بيد فلا بأس به (قال مالك) ولو أن ربـاد الناع من رجل سلمة الى أجل ينصف دينار مضده النصف الدينار والسلمة الى أجل نايا ربب البيح يربدا في ليصرف ديناره وينقده ألنصف فقال البائع عندى دراهم فادمع الى الدينار وأعااره اليك النصف دراهم ولم يكن ذلك شرطاً بينهما (قال) مالك لاخيرفيه ﴿ قلت ﴾ لم كرهه،الك (قال) لانه رآه صرفا وسلعة تأخزت السلمة لما كانت الىأجل فلا مجوز ذلك ﴿ فَلْتَ ﴾ أليس قد قلت لا يجوز بيع وصرت فى فول مالك قال بني ﴿ قلت ﴾ فهذابيع وصرف في المسئلة الاولى وقدجوزه مالك في الذي يأخذ عشرة دراهم بدينار وسلمة مع الدراهم يداّ بيد (قال) ألم أقل لك أمّا ذلك في الشي البسير في العشرة دراهم ونحوها بجيزه فاذاكان ذلك كثيراً فاجتمع الصرف والبيم لم بجز ذلك كذلك قال مالك فيهما وقلت ﴾ أرأيت ان صرفت ديناراً فأخذت نصفه دراهم ونصفه فلوسا (قالْ) لا بأس بذلك عند مالك ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت أنَّ اشتريت ثوبا وذهبا صفقة واحدة بدراهم فيتقدت بمض الدراهم أوكل الدراهم الا درهماواحداً ثم افترقنا قبل أن أتقده الدرهم الباقي (قال) البيع باطل عند مالك لانه لم ينقده جميع الدراهم وانما تجوز الصفقة في

؎﴿ التأخير في صرف الفلوس ﴾. –

هذا عند مالك اذاً كانت الذهب التي مع الثوب شيئاً يسيراً لا يكون صرفا وأما اذا

كانت الذهب كثيرة فسلاخير فيها وأن انتقد جميم الصفقة

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت فلوسا بدرهم فافترتنا قبل أن تقبض كل واحد منا (قال) لا يصلح هذا في قول مالك وهذا فاسد قال لى مالك في الفلوس لاخير فيها نظرةً

بالذهب رلا باورق ولو أن الناس أجازوا بينهم الجملود حتى يكون لهاسكة وعين الكرهمًا أن تباع بالذهب والورق نظرةً ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان اشتريت خاتم فضة ۗ أو خاتم ذهب أو تبر ذهب بفلوس فافترفنا قبل أن نتة ابض أيجوزهذا في قول مالك (قال) لا مجوز هذا في قول مالك لان مالكا قال لا يجوز فاس بناسين ولا تجرز الفلوس بالذهب والفضة ولا بالدنانير نظرة ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد مرحمن أنه قال الذلوس بالفلوس بينهما فضل فهو لايصاح في عاجل سابل ولايسلم بنس ذلك بعض الا الاهاء وهات ﴿ إِن وهب ﴾ [إقال اللبث بن سعد عن يحيي بن سعيد وربيعة انهما كرها الفلوس بالفلوس بين النفل أو نظرة وقالا انهـا صارت سكة مثل سكة الدنانير والدرامم ﴿ ابن وهـب ﴾ عن ا اللبث عن يزيد بن أبي حبيب وعبد الله بن أبي حبيب وعبيد الله بن أبي جعفر قال ﴿ قَالَ ابن وهب كه وقال يحيى بن أبوب قال يحيى بن سعيد اذا صرفت درهما فلوسا فلا تفارقه حتى تأخذها كلما - ﴿ فِي مناجزة الصرف ﴾-﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأيت ان قلت لرجل ونحن جلوس في مجلس بعني عشرين درهما بدينار فقال نم قد فعلت وقلت أنا أيضا قـ فعلت فتصارفنا ثم النفت الى انسان الى جاب

فقال أقرضني عشرين درهما والنفت أنا الى انسان آخر الله تحماني فقلت أقرضني دينارآ ففعل فدفعت اليه الدينار ودفع الى العشرين الدرهم أيجــوز هذا أم لا (قال) لاخیر فی هـ ذا ﴿ قات ﴾ أوأیت ان نظرت الی دراهم بین بدی رجل فقلت بعنی من دراهمك هـ نمه عشرين درهما بدينار فقال قـ ه فعلت وقلت قـ ه قبلت فواجبته الصرف ثم النفت الى رجل أجنبي فقلت له أفرضني ديناراً ففمل فدفمت اليه الدينار وقبضت الدراهم منه أبجوز هذا الصرف في قول مالك أم لا (قال) سألت مالكا عن الرجل بدفع الدينار الى الصراف يشتري به دراهم فيزنه الصراف وبدخله تابونه

ولخرج دراهمه فيعطيه (قال) لا يعجبي همذا وليترك الدينار على حاله حتى يخرج دراهمه فبزنها ثم يأخيذ الدينار ويعطى الدراهم فأن كان هذا الذي اشترى هند الدراهم كان ما استقرض شبئاً متصلا قريباً عَدَلَة النفقة بحلها من كمه ولا بعث رسولا يأنيه بالذهب ولا يقوم الى موضع يزنها ويتناقسدان في مجلس سوى المجلس الذي تصارفا فيه وانحا يزنها مكانه ويعطيه ديناره مكانه فلا بأس بذلك لان مالكا قال لو أن رجلا نق رجبار في ساق فواجبه على دراهم معه ثم سار معه الى الصيارقية لينقده قال مانك لاحير في خاك (فقيل له) فلو قال له اللَّ معي دُواهم فقال له المبتاع | اذهب بنا الى السوق حتى أرام أثم راها وننظر الى وَجُوهُما **فان كانت** جياداً أُخفَتْهَا أ منك كذا وكذا درهما بدينار (قال) لا خير في هذا أيضاً ولكن يسير مه على غير موعد فان أعجبه شي أخده والاتركه ﴿ قَلْتَ ﴾ أكن مالك يكره الدرجلين أن يتصارفا في مجلس ثم يقوما فسيزًا في مجلس آخر قال نعم ﴿وَالَ ﴾ وقال مالك ولو ا أن قوما حضروا ميرانًا فبيع فيه حلى فاشتراه رجل ثم قام به الى السوق الى الصيارفة

ليدفع اليه نقده ولم يتفرقا (قال) لا خير فيه ورأيته منتقضا انما بيع الذهب والورق أن يأخمة ويدطى بحضرة البيم ولا يتأخر شئ من ذلك عن حضور البيم ﴿ ابْ وهب ﴾ عن مخرمة بن بكير عن أيه قال سمعت عمرو بن شعيب يقول قال عبدالله ابن عمرو بن الماص قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر لا تبيعوا الذهب بالذهب الاعينا بمين ولا الورق بالورق الاعينا بمين أبي أخشى عليكم الرماء ('' ولا تبيموا الذهب بالوَرق الاهاء وهلم ولا الورق بالذهب الاهاء وهلم﴿قَلْتُ﴾ أَرَأُيتُ لُو أبي صرفت من رجل ديناراً بمشرين درهما فا البضت الدينار منه قلت له أسلفني عشرين درهما فأسلفني ف دفعتها اليه صرف ديناره (قال مالك) لا خير في هـ ذا وهذا رجل أخذ عشرين درهما ثم ردها الى صاحبها وصار اليه دينار فأنما هو رجل أخذ ديناراً في عشرين درهما ولا بجوز هذا وقد كره مالك ما هو أبعد من هذا ألا

(١) _ (الرماء) بزية سهاد هو الربا اه

التي استقرضت وددتها ﴿ قلت ﴾ فإن أسافني دراهم أيصلح لي أن أشترى منه بنك الدراهم سلمة من السلم مكاني حنطة أو أيابا (فقال) أن كان أسلفك اياها إلى أجل واشتريت ما الحنطة مدا بيد فلا بأس مذلك وال كان أسلفك اياها حالة واشتريت بها منه حنطة بدَّ يبـد أوالى أجل فلا بأس بذلك وان كان أسلفك اياها الى أجل واشتريت بها منه حنطة مكانك الى أجـل فلا خير في ذلك وذلك الكالى الكالى لانك اذا رددت اليه دراهمه بأعبالها كمانك وصارله عليك دنانير الى أجل بطمام

حري في الرجل يدفع إلى الرجل الدواهم يصرفها يقبضها من دينا كالحاب

﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت لو أن لرجل على ألف درهم فدفت اليه عروضا بعد ما حل أجل دينه فتَلَت بع هذِه العروض أو طعاما فقلت له بع هذا الطعام فاستوف حقك (قال) قال مالك لا بأس بذلك (قال) الا أز يكون الذي باعك بالالف الدرهم مما لا يجوز إ تسليفه في العروض التي أعطيته بيمها وليستوفحقه مها لما يدخل ذلك من الهوة في أن يأخذ ذلك لنفسه فيكون قد أخذ عروضًا الى أجل بدروض مثلها من صنفها سلفاً فتصير المروض بالمروض من صنف واحمد الى أجل الا أن يكوز من صنف غرضه في صفته وجودته وعدده أو أفل عدداً أو أدنى صفة لانه لا تهمة عليه فيه لو احتبسه لنفسه ان كان أدني وان كان مثلاصار عنزلة الاقالة ﴿ فلت ﴾ فلو أن لرجل ا على أنف درهم فدفعت اليه دنانير فقلت صرفها وخذ حقك (قال) سألت مالكاعثًا غيرمرة فقاللا يعجني ذلك اذادفع اليهدانير هفقال لهصرفها وخذحقك منها وقلت، ولم كرهه مالك (قال) قال مالك أخاف أن محتبس الدمانير لنفسه واستثقله وكرهه غير مرة لانه يكون مصرفا لهـا من نفسه ﴿ قلت ﴾ فلو أن لرجل على ألف درهم فدفعت اليه فلوساً فقلت صرفها وخذ حقك منها (قال) لاخير فيه وهذا مكروه

→ﷺ فی الرجل یصرف دانیر بدراهم من رجل ثم یصرفها منه بدانیر ﷺ ﴿ فَلْتَ ﴾ أَرأَيت هل كان مالك يكره أن يصرف الرجل عند الرجل دراهم مدنانهرهم يشتري منه بتك الدنانيردراهم سوى دراهمه وسوى عيونها (قال) لمركان يكره ذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ فَانْ جَنَّتُه بِعَدْ يُومُ أُونُومِينَ فَصَرِفْتُهَا مِنْهُ ﴿ قَالَ ﴾ كَانْ مَالِكُ يَكُره أَنْ يَصَرَّفُهَا منه أيضاً بمدَّيوم أو يومين ﴿قلت﴾ فإن كان أبعد من ذلك (تال) لاأدرى ماقوله ولا

→﴿ الصرف من النصاري والعبيد ﴾﴿ –

والما والمناه ومد أم هانه الما المناد الماهذا في موضع

﴿ قَلْتُ ﴾ أَرأَيت عبداً لي صيرفيا نصرنيا أنجوز ليأنأصارفه (قال) نع لا بأس مذلك ا عبدك وغيره منالناس سوالا عندمالك وقد كرد مالك أن يكون انصاري في أسواق المسلمين لعملهم بالربا واستحلالهم له وأرى أن يقاموا من الاسواق

- ﴿ فِي صرف الدراهم بالفلوس وفضة ﴾ ح

﴿ قلت ﴾ أُوأَيت ان اشتريت بدرهم منصفه فلوسا و خصفه فنمة وزن نصف درهم أبجوز هذافي قول مالك (قال) لا بأس بهذا وهو يمنزلة العرض هوقلت). فإن اشتهريت سَصف درهم طعاما وسَصَّفه فضة كل ذلك نقداً أبجوز هذا في قول مالك (قال) نعم هُ إِنَّ قِلْتُ ﴾ فان كان النان فضة والثلث طعاما أبجوز هذا في قول مالك قال لا ﴿ قِلْتُ ﴾ فانكان النلثان طماما والنلث فضة أيجوز هذا في قول مالك (قال) نم يجوز في قولً مالك ﴿ قلت ﴾ لم كرهه مالك أذا كانت الفضة أكثر من الطمام وجوزه أذا كان الطعام أكثر من الفضة (قال) لان الطعام اذا كان أكثر من الفضة لم يرد به الفضة في قول مالك واتما يراديه الطمام وجعله مثل شراء سلمة وفضة بدراهم وجعسل الفضة تبعا للسامة واذا كانت الفضـة أكثر من السلعة حمله مالك محملورق وسلمة نورق أ وجمل السلمة تبما للفضة فلا يصلح أن يكون فضة وعمام فضة وكذلك فسر لى

جانبي ثم تقدت الدنانير (قال) لا يصلح لصاحب السيف أن يدفع السيف حتى ينتقد ولا يسلح للمشترى أن يقبض السيف حتى يدفع النمن فأما البيع اذا وقع بينهما فى مستنك وكن لقده لياه معامضي ولم أو أن ينقض ورأيته جائزاً ﴿ قَلْتُ ﴾ أوأيت ان المتريت سيفاً على نصله تبع لفضته بدلاليرثم افترفنا قبل أن أهده الدلالير وقد قبضت السيف منه تم بدت السيف فيلم إمل بفيخ ذلك (قال) أدى أن يسع التاتي للسيف جَاثُرُ وأَرِي لِنَهِ مِعَ لاول عِي الذِّن تَهِمَة السيف من الذهب يوم قبضة وانما كان هذا مَكَذَا مِن قِبَلِ أَنْ رَبِيعَةً ﴿ كَانَ يَجُورُ آخَاذُهُ وَلَانَ فَى تُرْحَهُ مَصْرَهُ مَوْضَ ﴾ وحملت هذا محمل البيوع الفاسدة (قال) لمم ﴿ قَاتَ ﴾ قَالَ آفيرتُ أَسَرَاتُهُ عَنْدَى ۗ قبل أن أبيع السميف أتحمله محمل البيوع الفاسدة وتضمني قيمته ولا تجمل لي رَّده 📗 وان كان لم يخرج من يدى (قال) اذا لم يخرج من يدلهُ فلا أجعه مثل البيم الفاسد وأرئ لك أن ترده لان النصة ليس فيها تغيير أسواق وانما هي ما لم يخرج من يديك بمنزلة الدراهم فلك أن تردها ﴿ قلت ﴾ قان أصاب السيف عندي عيب انقطع أوانكسر الجنن (قال) فأنت ضامن اقيمته يوم قبضه ﴿ قال ــعنون ﴾ هذا من الربا وينقض فيه البياعات كلها حتى رد الى ربه الا أن يتلف البتة وبذهب فيكون على مشتربه قيمة الجفن والنصل ووزن مافيه من الفضة وليس القول كما قال ابن الفاسم أن عليه قيمته من الذهب واذا كانت حلية السيف الثلث فأدني حتى تكون الحلية تبعاً بيع السيف بالدنانير والدراهم نقداً والى أجل ولو استحقت حلية السيف في مثل ما نقصت فيه يما ولا أرجعته بشيّ من قبل أنه لا حصة له من النمن كمال العبيد

- ﴿ الحوالة في الصرف ﴾ ح

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صرفت ديناراً عند رجل بعشرين درهما فدفعت اليه الدينار واشتريت من رجل سلمة بعشرين درهما فقلت للذي صرفت الدينار عنده ادفع اليه هذد العشرين الدرهم وذلك كله مما ﴿قال﴾ سألت مالكا عن الرجل يصرف عند

ترى أن مالكا قال لو أن رجلا بادل وجلا دنانير تنقص خروبة خروبة بدنانير قائمة فراطه بها وزنا بوزن فلما فرغ أخبذ وأعطى فأراد أحدهماأن يصطرف من صاحبه دينارآمما خدمه (قال مالك) لا خير في هذا ءولو أن رجلاكان يسأل رجلا ذهبا فأتاه مها قفضاه فردها اليه مكانه في طعام الى أجل (قال مالك) لا يعجبي هذا وهو عندى مثل الصرف (قال مالك) أو يكون الرجل على الرجل الدنانير فيسلمها اليه في طمام اني أجل بعيرتمرط أن يقصيه أياها فلمانبض ذهبه ووجب البيع يلهماقال هذه قضاء من ذهبك التي تسألني (قال مالك) لا خبر في نالك وسنا تُله عندي وجه واحد أكر. ذلك بحدثانه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن لى على رجل دراهم الى أجل ظما حلت | ا دتها من رجـل بدنانير نقـــة أيصاح ذلك (قال) قال مالك لا يصاح ذلك الاأن أ بأخذ الدانير وينقده الذي عليه الدين الدراهم مكانه يدآبيــد لأن هذا صرف واننا بمجوز بيع الدين في قول مالك بالعروض تقداً فأما إذا وقعت الدنانير والدراهم حتى تصر صرفا فلا يصلح حتى يكون بدأب د ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث أن يحي بن سعيد حدثهم قال انى أكره أن آنى رجلاعنده ذهب نواقص بذهبوازنة فأصرف منه بذهبي الوازنة دراهم ثم أصرف منه دراهمي التي أخذت منه بذهبه النواقص (قال) نافع مولى ان عمر تلك المدالسة (وقال) عبد العزيز من أبي سلمة اذا أردت أن تبيع ذهبآنقصا بوازنة فلم تجد من براطلك فبع نقصك بورق ثم ابتع بالورق وازنة ولا تجمل ذلك من رجل واحد فان ذلك ذهب بذهب وزيادة ألا برى ألمك قند ردون اليه ورته وأخذت منه ذهبا وازنة بنقصك ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأيت ان صرفت ديناراً من رجل وكلانا في مجلس ثم جلسنا ساعة فنقدني ونقدته ولم نفترق أيجوز هذا الصرف فى قول مالك (قال) لا يجوز هذا الصرف فى قول مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا يصلح اذا صارفت الرجل الا أن يأخذ ويعطى (قال مالك) ولا يصلح أن تدفع اليه الدينار فيخلطه بدنانيره ثم يخرج الدرام فيدفعها اليك ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اشتريت سيفا محلى كثير الفضة نصله بع لفضة بمشرة دنانير فقبضته ثم بعته من انسان الى

الرجل السرة الاخرى الى هذا الرجل (قال) مالك لا بعجبى حتى بقبضهاهو منه ثم يدفها المشرة الاخرى الى هذا الرجل (قال) مالك لا بعجبى حتى بقبضهاهو منه ثم يدفها الى من أحب فهذا مشل ذلك ثلا ترى أنهما فقرقا بسل أن يتم بسنهما هو تلت كه أوأيت ان وكلت رجلا بصرف لى ديناراً بدراهم فلاصرفه أيته قبل أن يقبض فقال لى اقبض الدراهم من هذا الرجل فقد صوف لك دينارك عنده وقه فذهب (فقال) لا حسير في مدا لان بالك قال لابه اله أن بسرت تم يوكل من يقبض له ولكن وكل من بصرف له فهدا الماصرف الوكل السرب المائير ثم وكل الركيا رب الدانير بأن يقبض الدراهم فلا يصاح ذلك (قال مالك) لا أحب للرجل أن يصرف ويوكل من يقبض له ولكن يوكل من يصرف له هوان وهب كه عن مخرمة من بكير عن أبيه قال سمعت ابن نسيط يقول واستفتى فى رجل صرف ديناراً ففضل له منه عن أبيه قال سمعت ابن نسيط يقول واستفتى فى رجل صرف ديناراً ففضل له منه فضلة هل يتحول بفضله على آخر (قال) لا ٠ من حديث ابن وهب (وقاله) عبد فضلة هل يتحول بفضله على آخر (قال) كل ٠ من حديث ابن وهب (وقاله) عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق قال بكير وقال أيما رجل صرف ديناراً المراحم فلا يتحول به

۔ ﴿ فِي رَجِلُ يُصرف مِن رَجِلُ دِينًا عَلِيهُ ﴾ -

و قلت ﴾ أوأبت لو أن لى على رجل دراهم فقلت له صرفها لى بدانير وجئى بذلك (قال) مالك لا خير فى ذلك ﴿ قلت ﴾ ولم كرهه (قال) لا به اعا بنسخ دراهم فى دنانير يأخذها بها ليس ليس بدا بيد فلا خير فى ذلك لا نه يتهم أن يكون انما ترك له الدراهم بوما أو يومين على أن يسطيه بها كذا وكذا ديناراً ويكون أيضاً تأخيره الى أن يشترى له سلفاجر منفعة وكأنك أوجبت عليه فى دراهمك دنانير حتى يعطاها فصار صرفا مستأخراً ولا لك اذا قلت لرجل لك عليه طعام من شراء بعه لى وجشى بأثمن ثم بهاءك بالتمن دراهم والذى دفعت اليه دنانير في سلمة أو باءك بدنانير والذى دفعت اليه دراهم الى أجل أو دراهم ودفعت اليه دراهم كنت قد أخرجت دنانير أخذت بها دراهم الى أجل أو دراهم

أخدت به درير في جم من الذي ستريت منه الطعام فكان ذلك صرفا متأخراً أو المناه أو أقل أو دراهم ويم المنعاء وبيا المنعاء وبالم المنعاء وان جات بدلاير أكثر من دانيرك أو أقل أو دراهم أن لرجل على ديناراً فأيته ومعى عشرون درها فقال في أو قلت له أتصارفني الدرهم قال المنظر الدينار الذي في عليك فافيضه من الدينار تمطيعه ففعلت فلا قبض العشرين الدرهم قال المنظر الدينار الذي في عليك فافيضه من الدينار بذاك أن بذاك اذا تراضيا بذاك التا هر ربيل أخذ عشرين درها بدينار كان له عليه فالرأس بدئك وما تسكاما به قبل ذاك فيو لغو هو قلت كه درها بدينار كان له عليه فالرأس بدئك وما تسكاما به قبل ذاك فيو لغو هو قلت كه فاذ كان المناز وقد حل فأيته بمشرين درها أصرفها عنده فصرفها عنده الدينار فا قبض الدراهم قال في افضر الدينار الذي في عليناك فاحسه بهذا الدينار الدينار فا قبض الدراهم قال في افضر الدينار الذي في عليناك فاحسه بهذا الدينار

الدينار فيا قبض الدراهم قال لى انظر الدينار الذي لى علينك فاحسه بهذا الدينار الذي رجب لك من الصرف فقلت لا أفعل انما أعطيتك دراهم على أن آخذ منك ديناراً الساعة (قال) لم أسمع من مالك هذا ولكن اذا تناكر ارأيته أن لا يجوز ولا يجمل هذه الدراهم من ديناره ولكن يدفع اليه الدينار صرف دراهمه ثم يتبمه بديناره

الا أن يتراضيا كم وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن لى على رجل عشرة دراهم أو كان استقرض مني نصف دينار دراهم ونصف الدينار عشرة دراهم فأناني بدينار فصرفه عندي ثم فضاني مكاه دراهمي التي لى عليه أو قال هذا الدينار فخذ مني نصفه مدراهمك التي لك على ونصفه فأعلني به دراهم (قال) لا بأس بذلك ﴿ فلت ﴾ وهذا قول مالك قال نم ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان أقرضي رجل دراهم أيصلح لي أن أشتري

منه تنك الداهم سلمة من السلع مكانى حنطة أو ثيابا فى قول مالك (قال) نم لا بأس بدلك ﴿ فلت ﴾ فان صرفت بتلك الدراهم التى أقرضنى عنسده ديناراً مكانى قبل أن أبرح (قال) لا خير فى أن تستقرض منه ورقاً فتجملها مكانك فى ورق ألا ترى أنك

رد ما استقرضت مكانك اليه فيها تأخمه منمه فصرت ان كنت تسلفت دنانير فاشتريت بها دراهم الك أخذت دراهم بدنانير تكون عليك الي أجل لان الدنانيز

التي استقرضت وددتها ﴿ قُلْتَ ﴾ فإن أسانني در هم أيصلح لي أن أشترى منه بثلك الدراهم سلمة من السلم مكانى حنطة أو ثيابا (فقال) أن كان أسلفك اإها الى أجل واشترت بها الحنطة بدآ بيد فلا بأس بذلك وانكان أسلفك اياها حالة واشتريت إبها منه حنطة بدا يسد أوالي أجل فلا بأس بذلك وان كان أسلفك اليما الى أجل واشترت بها منه حنطة مكانك الى أجـل فلا خير في ذلك وذلك الكالي: بالكالي لاك اذا رددت اليه دراهم بأعيامها مكانك وصارله عليك دنانير الى أجل يضام الميه الى أجل فسار ذلك ويا باين

حَجَيْرٌ فِي الرَّجِلُ مِدْفِعِ الى الرَّجِلُ الدُّواهُمُ يُصَرِّفُهُمْ قَبْضُهُمْ مِن دَيْهُ ﴾ ﴿

دينه فقات بع هذه الدروض أوطعاما فقلت له بع هذا الطعام فاستوف حقك (قاً.) قال مالك لا بأس بذلك (قال) الا أن يكون الذي باعك بالالف الدرد مما لا يجوز تسليفه في العروض التي أعطيته بيمها وليستوف حقه منها لما يدخل ذلك من المهمة فى أن يأخذ ذلك لنفسه فيكون قد أخذ عروضا الى أجل بمروض مثلها من صنفها سلفاً فتصير العروض بالعروض من صنف واحد الى أجل الا أن يكون من صنف

عرضه في صفته وجودته وعدده أو أقل عدداً أو أدنى صفة لانه لا تهمة عليه فيه لو احتب لنفسه ال كان أدني وانكان مثلاصار بمنزلة الاقالة ﴿ قَالَ ﴾ قال أن لرجل على أنف درهم فدفعت اليه دنانير فقلت صرفها وخذ حقك (قال) سألت مالكاعبها غيرمرة فقال لايعجبي ذلك اذادفع اليه دانير دفقال المصرفها وخدحقك منها وقلت ولم كرهه مالك (قال) قال مالك أخاف أن يحتبس الدنانير لنفسه واستثقله وكرهه غير مرة لانه يكون مصرة الهـا من نفسه ﴿ قلت ﴾ فلو أن لرجل على ألف درهم فدفت اليه فلوساً فقلت صرفها وخذ حقك منها (قال) لاخير فيه وهذا مكروه

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيْتُ لَو أَنْ لُرِجَلِ عَلَى أَلْفَ دَرَهُمْ فَدَفَعَتَ اللَّهِ عَرُوضًا بَعْدُ مَا حَلَّ أَجل

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيْتُ عَبِداً لَى صَيْرِفِيا نَصْرِنِيا أَيْجُورُ لَىأَنْأُصَارِفَهُ (قَالَ) نَمْ لَا بأس بذلك عبدك وغيره من الناس سواء عندمالك وقد كرد مالك أن يكون النصاري في أسواق المسلمين لعملهم بالربا واستحلالهم له وأرى أن يقاموا من الاسواق

-ه ﴿ فِي صرف الدراهم بالفلوس وفضة ۗ ﴾ -

حَجَيْرٌ فِي الرَّجِلِّ يُصرف دَنَالِير بدراهم من رَّجَلُ ثُم يُصرفُها منه بدُّنالِير ﷺ

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأيت هل كان مالك يكره أن يصرف الرجل عند الرجل دراهم بدنانيرهم

يشتري منه بتلك الدنانيردراهم سوى دراهمه وسوى عيونها (قال) نعم كان يكره ذلك

﴿ نَلْتَ ﴾ فانجنه بعد يوم أو يومين فصرفتها منه (قال)كان مالك يكره أن يصرفها

منه أيناً بمديوء أو يومين توقلت، فإن كان أبعد من ذلك (قال) لاأدري ماقوله ولا

أرى أنابه بأسا اذا تطاول زمان ذلك وصح أمرهما فيه (وّال) وقد بينا هذا في موضع

- الصرف من النداري والعبيد ١١٥٠

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتُ أَنَ اشْتَرِيتُ بَدِرِهُمْ بَصْفَهُ فَلُوسًا وَبَصْفَهُ فَضَةً وَزَنَ نَصَفَ دِرَهُمْ أبجوز هذافي قول مالك (قال) لا بأس هذا وهو عنزلة العرض ﴿فَلَتُ﴾ فأن اشتريت ينصف درهم طعاماً وينصفه فضة كل ذلك نقداً أيجوز هذا في قول مالك (قال) لعم ﴿ قَلَتُ ﴾ فَانَ كَانَ الثَّنَانَ فَضَةُ وَالثَّلْتُ طَعَامًا أَبْحُوزُ هَذًا فَى قُولُ مَالَكُ قَالَ لا ﴿ قَاتَ ﴾ فانكان الثلثان طعاما والثلث فضة أيجوز هذا في قول مالك (قال) نم يجوز في قول

مالك ﴿ قَلْتَ ﴾ لم كرهه مالك أذا كانت الفضة أكثر من الطمام وجوزه اذا كان الطمام أكثر من الفضة (قال) لان الطعام اذا كان أكثر من الفضة لم يرد به الفضة في قول مالك وأنما يراد به الطمام وجعله مثل شراء سلمة وفضة بدراهم وجعــل الفضة تبعاً للسامة واذا كانت النضــة أكثر من السلمة حمله مالك محملورق وسلمة بورق وجمل السلمة تبما للفضة فلا يصلح أن يكون فضة وطعام بفضة وكذلك فسركى

حير الصرف من النصاري راايراً کيج

﴿ قَاتَ ﴾ أرأيت عبداً لى صيرفيا نصر نيا أيجوز لى أن أصارفه (قال) نيم لا بأس بذلك عبدك وغيرد من الناس سو ؛ عندمالك وقد كرد مالك أن يكون النصارى فى أسواق المسلمين لعملهم بالربا واستحارلهم له وأرى أن يقاموا من الاسواق

-ه﴿ فِي صرف الدراهم بالفلوس وفضة ۗ﴾⊸

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت بدرهم خصفه فلوسا وخصفه فضة وزن نصف درهم أيجوز هذافي قول مالك (قال) لا بأس بهذا وهو بمنزلة العرض ﴿ قلت ﴾ فان اشتريت خصف درهم طعاما وخصفه فضة كل ذلك تقدّاً أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ﴿ هَانَ كُمْ ﴿ اَنْ كَانَ النّانَ فَضِة وَالنّاتُ طَعَاماً أَنْجُوزُ هذا في قول مالك قال لا ﴿ قَلْتَ ﴾

فانكان الثلثان طماماً والنك فضة أيجوز هذا في قول مالك (قال) نم بجوز في قول

مالك ﴿ قلت ﴾ لم كرهه مالك أذاكانت الفضة أكثر من الطعام وجوزه أذا كان الطعام أكثر من الفضة لم يرد به الفضة في قول مالك وانما يراد به الطعام وجعله مثل شراء سلمة وفضة بدراهم وجعل الفضة تبما لليامة وأذا كانت الفضة أكثر من السلمة حمله مالك محمل ورق وسلمة بورق وجعل السلمة تبعا لليامة قاركان فضة وطعام فضة وكذلك فسرلى

التي استقرضت ودومها ﴿ قلت ﴾ فإن أسانني دراهم أيصاح لي أن أشترى منه بنك الدراهم سلمة من السلع مكنى حنطة أو ثبايا (فقال) ان كان أسلفك اياها الى أجل واشتريت بها الحنطة بدآ بيد فلا بأس بذلك وان كان أسلفك آياها حالة واشتريت بها منه حنطة بدآ بيد أوالى أجل فلا بأس بذلك وان كان أسلفك اياها الى أجل واشتريت بها منه حنطة مكانك الى أجل فلا خير في ذلك وذلك الكالى بالكالى الكانت ذا وددت الى دراه في المسلم المنات ذا وددت الى دراه في المسلم المنات ذا ودال ذلك ديا المنات الله المسلم المنات ذا ودلك ديا المنات المسلم المنات الى أجل نطام المنات الى أجل نطام المنات الى أجل نطام المنات الى أجل نطار ذلك ديا المنات المنات الى أجل نطام المنات الى أجل نطام المنات الى أجل نطال المنات الى أجل نطال المنات ا

صير في الرجل يدنع الى الرجل الدراهم يصرفها يقبضها من دينه كاف ... وقلت وأن لرجل على ألف درهم فدفعت اليه عروضا بعد ما حل أجل

ديه فقلت بع هذه العروض أو طماما فقلت له بع هذا الطمام فاستوف حقك (قال) فال مالك لا بأس بذلك (قال) الا أن يكون الذي باعك بالالف الدرهم مما لا يجوز قد أخذ عروضا الى أجل بعروض التي أعطيته بيمها وليستوف حقه مها لما يدخل ذلك من الهمة في أن يأخذ ذلك لنفسه فيكون قد أخذ عروضا الى أجل المروض مثلها من صنف سنفها عرضه في سفته وجودته وعدده أو أقل عدداً أو أدنى صفة لانه لا بهمة عليه فيه لو احتسبه لنفسه ال كان أدنى وان كان مثلا صار بمزلة الاقالة وقلت في فو أن لرجل على ألف درهم فدفيت اليه دنانير فقلت صرفها وخذ حقك (قال) سألت مالكاعنها

غير مرة فقال لا بمجنى ذلك اذا دفع اليه دنانير دفقال له صرفها وخد حقك منها ﴿ قلت ﴾ ولم كرهه مالك (قال) قال مالك أخاف أن يحبس الدنانير لنفسه و استثقاه وكرهه غير مرة لانه يكون مصرفا لحسا من نفسه ﴿ قلت ﴾ فلو أن لرجل على ألف درهم فدفعت اليه فلوساً فقلت صرفها وخذ حقك منها (قال) لاخير فيه وهذا مكروه

الرجال العرف الدينار بعشرين درهما فيقتضى منه عشرة دراهم وتقول له ادفع المشرة الاخرى الى هذا الرجل (قال) مالك لا بعجبنى حتى بقبضها فو تلت محل المن أحب فهذا مشل ذلك ألا ترى أنهما افترقا قبل أن يتم قبضها فو تلت محل أرأيت ان وكلت رجلا يصرف لى ديناراً بدراهم فلما صرفه أينته قبل أن يقبض فقال لى اقبض الدراهم من هذا الرجل فقد صرفت لك دينارك عنده وقام فذهب (فقال) لاخبر في هذا لان مالكا قال لايصلح أن يصرف ثم يوكن من يقبض له ولنكن لوكل بس بالدانير بأن يقبض الدراهم فلا يسلح ذلك (قال مالك) لا أحب الرجل أن يصرف ويوكل من يقبض الدراهم فلا يسلح ذلك (قال مالك) لا أحب الرجل أن يصرف ويوكل من يقبض الدراهم فلا يسلح قول واستفتى في رجل صرف دينار فقضل له منه الرحن بن القاسم بن محمد بن أبي بكرالصديق قال بكير وقال أيما رجل صرف ديناراً فدراهم فلا يتحول به

و قلت كه أرأيت لو أن لى على رجل دراهم فقلت له صرفها لى بدانير وجنى بذلك (قال) مالك لا خير فى ذلك (قلت كه ولم كرهه (قال) لا نه اعا بنسخ دراهم فى دنانير يأخذها بها ليس ليس بدا يد فلا خير فى ذلك لا نه يتهم أن يكون انما ترك له الدراهم يوما أو يومين على أن يعطيه بها كذا وكذا ديناراً ويكون أيضاً تأخيره الى أن يشترى له سلفاجر منفمة وكأنك أوجبت عليه فى دراهك دنانير حتى يعطاها فصار صرفا مستأخراً ولالك اذا فلت لرجل لك عليه طعام من شراء لمه لى وجنى بالمن ثم جاءك بالمن دراهم والذى دفت اليه دنانير في سلمة أو جاءك بدنانير والذى دفت اليه دنانير في سلمة أو جاءك بدنانير والذى دفت اليه دراهم كنت قد أخرجت دنانير أخذت بها دراهم الى أجل أو دراهم

أُخَبُتَ بِهَا دَنَائِيرِ إلى أَجِلِ مِن الذي اشتريت منه الصَّامِ فكان ذلك صَرفا متأخراً وب الصام قبسل استيفائه وان جاءك بدنانير أكثر من دنانيرك أو أقل أو دراهم كَثِرُ أَرَ أَقَلَ مِن دَرَاهُمَكُ كَانَ رَبَّا وَبِيعِ الطَّمَامِ قِسِلِ اسْتِيفَالُهُ ﴿قَلْتُ﴾ أَرأيت لو أن ارجىل على ديناراً فأنينـه ومني عشرون درهما فقال لي أو قلت له أتصارفني هذه النشرات الدرهم بدلنار تعطيليه فلملت فلما قبض المشران الدرهم قال افظر الدلئاول الذي لى عليك فاقبضه من الدينار الذي وجب لك من صرف هذه العشوين الدوهم ا التي قبضت منك ﴿ قَالَ ﴾ لا بأس بذلك إذا تراضياً بذلك أنما هو رجل أخذ عشرين درهَا بديناركان له عليه فلا بأس بذلك وما تكاماً به قبل ذلك فهو لغو ﴿ قلت ﴾ فالكال المسرفي على دينار وقد حل فأتيته بمشرين درهما أصرفها عنده فصر فتها عنده بدياً في تبض الدراهم قال لي انظر الدينار الذي لي علينك فاحبسه بهذا الدينار الذي وجب لك من العمرف فقلت لا أفعل أنما أعطيتك دراهم على أن آخذ منك ديناراً الساعة (قال) لم أسمع من مالك هذا ولكن اذا تناكرا رأيته أن لا بجوز ولا | يجمل هذه الدراهم من ديناره ولكن يدفع اليه الدينار صرف دراهمه ثم متيمه بديناره الا أن يتراضيا كما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن لي على رجل عشرة دراهم أو كان استقرض مني نصف دينار دراهم ونصف الدينار عشرة دراهم فأناني بدينــــار فصرفه عندي ثم قضاني مكانه دراهي التي لي عليه أو قال هذا الدينار فخذ مني نصفه أ بدراهمك التي لك على ونصفه فأعطى به دراهم (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلتَ ﴾ وهذا قول مالك قال نم ﴿ قات ﴾ أوأيت ان أقرضني رجل دراهم أيصلح لىأن أشترى منه بتلك الداهم سلمة من السلع مكانى حنطة أو ثيابا في قول مالك (قال) نعم لا بأس أبرح (قال) لا خير في أن تستقرض منه ورقاً فتجملها مكانك في ورق ألا ترى أنك رد ما استقرضت مكانك اليه فها تأخذ منه فصرت ان كنت تسلفت دنانهر فاشتریت بها دراهم المك أخذت دراهم بدنانیر تکون علیك الی أجل لان الدنانیر

(١٥ _ المدونة _ نامن)

ح€ في الرجل يصرف داير بدر هم من رجن ثم يصرفها منه بدلالير ڮ؎ ﴿ قلتَ ﴾ أوأيت هل كان مالك يكره أن يصرف الرجل عند الرجل دراهم بدنانيرهم يشتري منه تلك الدنانيردراهم سوى دراهمه وسوى عيومها (قال) لم كان يكره ذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ قَانَ جَنْنَه بعد يوم أُوبُومِينَ فَصَرْفُهَا مَنْهُ ﴿ قَالَ ﴾ كَانَ مَالِكَ يَكُرُهُ أَنْ يَصَرُّفُهَا ىنه أيضاً بعديوم أو يومين ﴿ فَتَنَّ ﴾ فان كان أبعد منذلك (قال) لاأدرى ماقوله ولا | رى أنابه بأسا اذا تطاول زمان ذلك وصح أمره؛ فيه (قال) . قد بينا هذا في موضع 🏿

حهي الصرف من النصاري والعبيد ١٠٠٠ ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتَ عَبِداً لَى صَبِرَ فِيا نَصَرِنِيا أَنجُوزَ لِيأَزَ أَصَارِفُهُ (قَالَ) لَعُم لا بأس مذلك عبدك وغيره من الناس سواله عندمالك وقد كرد مالك أن يكون النصاري في أسواق

-ه ﴿ فِي صرف الدراهم بالفلوس وفضة ۗۗ۞ صـــ

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت بدرهم بنصفه فلوسا وبنصفه فضة وزن نصف درهم

أبجوز هذافى قول مالك (قال) لا بأس بهذا وهو بمنزلة العرض ﴿وَلَتُ﴾ فإن اشتريت ينصف درهم طعاما وينصفه فضة كل ذلك نقداً أنجوز هذا في قول مالك (قال) لعم أ ﴿ فَعُنَّ ﴾ فَي كان الثانان فضة والثاث طماما أبجوز هذا في قول مالك قال لا ﴿ قِلْتَ ﴾

المسلمين لمماير بالربا واستحلالهم له وأري أن يقاموا من الاسواق

فانكان الثلثان طعاما والثلث فضة أيجوز هذاً في قول مالك (قال) نعم مجوز في قولِ ا مالك ﴿ قُلْتُ ﴾ لم كرهه مالك أذا كانت الفضة أكثر من الطمام وجوزه إذا كان الطمام أكثر من الفضة (قال) لان الطعام اذا كان أكثر من الفضة لم يرد به الفضة في قول مالك وأنما يراد به الطمام وجعله مثل شراء سلمة وفضة بدراهم وجعسل الفضة

تبما للسامة واذا كانت النصة أكثر من السلمة حمله مالك مملورق وسلمة يورق وجمل السلمة تبما للفضة فلا يصلح أن يكون فضة وطعام بفضة وكذلك فسركى

التي أَسْتَمْرَ صَبْ رددم الحر تست كه فإن أساني دراهم أيصاح لي أن أشتري منه بنك الدراهم سلمة من السلم مكانى حنطة أو ثيابًا (فقال) ان كان أسلفك اياها الى أجل واشترت بها الحنطة بدأ بيد فلا بأس بذلك والكان أسلفك اياها حالة واشتربت بها منه حنطة بدآب أوالي أجل فلا بأس بذلك والكان أسلفك اياها الى أجل واشتريت بهامنه حنطة مكانك الى أجـال فلا خير في ذلك وذلك الكالى، بالكالى لألك اذا ردرت آليه دُراقعةً بأسياتها مكانك وصار له عليك ونانير الى أجل بطعام اعليه الى أجل فصار ذلك دينا بدن

حجي في الرجل يدفع إلى الرجل الدراهم يصرفوا يُتبنئها من ديد ١٠٠٠ ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأيت لو أَنْ لرجل على ألف درهم فدفعت اليه عروضاً بعد ما حل أجل

دينه فقَلت بع هذِه العروض أو طِعامًا فقلت له بِع هذا الطَّعام فاستوف حقك (قال)

قال مالك لا بأس بذلك (قال) الا أن يكون الذي باءك بالالف الدرهم مما لا يجوز تسليفه في العروض التي أعطيته بيمها وليستوف حقه منها لما يدخل ذلك من اللهدة في أن يأخذ ذلك لنفسه فيكون قد أخذ عروضًا الى أجل بمروض مثلها من صنفهًا سلفًا فتصير المروض بالمروض من صنف واحد الى أجل الا أن يكون من صنف عرضه في صفته وجودته وعدده أو أقل عدداً أو أدنى صفة لانه لا تهمة حلية فيه لو احتب لنف إن كان أدنى وان كان مثلاصار بمزلة الاقالة ﴿ قَلْتَ ﴾ فلو أن لرجل ا

على ألف درهم فدفعت اليه دنانير فقلت صرفها وخذ حقك (قال) سألت مالكاعنها

غيرمرة فقال لايمجني ذلك اذادفع اليه دنانير دفقال له صرفها وخدحفك مها ﴿ قَلْتَ ﴾ ولم كرهه مالك (قال) قال مالك أخاف أن يحتبس الدنانير لنفسه واستثقله وكرهه غير مرة لانه يكون مصرفا لهـا من نفسه ﴿ قلت ﴾ فلو أن لرجل على ألف درهم فدفت اليه فلوساً فقلت صرفها وخذ حقك منها (قال) لاخير فيه وهذا مكروه

حهير في الرجل يصرف بمض الدينار أو يصرفه من رجاين ڮ۞

مسك الدينار في بيمه قال نم ﴿ قلت ﴾ فان كانت نقرة بينى وبين رجل فبمت نصبي منه (قال) ذلك جائز اذا انتقدت ﴿ قلت ﴾ فان بمت نصيبي من غيد (قال أشهب) ان قبض المشترى جميع النقرة رأسه جائزاً وان لم تعبض لم يكن فيه خبر

مرز في الرجل يصرف الدينار دراهم فيقبضها ثم يرجع اليه كره-﴿ فيستريد في الصرف فنريد، ﴾

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَايْتَ انْ صَرَفْتُ دِينَاراً عَنْدُ رَجِلَ بِنْشُرِينَ دَرَهَا ثَمْ لَفَيْتُهُ بِعَدُ ذَلْكُ فَقَلْتَ لَهُ الْكُ فَدَ اسْتَرْخَصْتُ مَنِي الدِينَارُ فَرْدَنِي فَرَادَنِي دَرِهَا أَمِنْتُضَ الْصَرَفُ فِي قُولُ مالك أَمْ لا (قَالَ) لم أسمع منه فيه شَيْئاً وأرى أَنْ لا مِنْتَقْضَ بِينَكَما ﴿ قَلْتَ ﴾ وكَذَلْكُ

رَ رَدُو المَرْدُمَ فَي سَهِرَ أُو الى شهرين (قال) لَم لا أَرَى بِدَلِتُ بِسَا ولا يَنْتَصَ السرف السرف بِنكا هُ فَتَ بِهُ لمَ (قال) لا في لا أَرى هـذا الدوهم عما قع عليه السرف فو قات به فاز أصاب بهذا الدوهم الحبة عيا أيكون له أن يرده (قال) لا لأن السرف لم يقع عليه أصاب بهذا الدوهم عندي هبة هو قلت به فان أصاب صاحبه بالدينار عبا فرده أبرجع عندك الدوهم عندي هبة الوائد مع الدواهم قال لهم هو قلت به في فان أصاب صاحبه الدينار عبا فرده أبرجع عندك هبة (قال) لأنه الحارهم الزائد الدول السرف فالما التقض الصرف المناف الما المناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف قال هذا لموضع ما يعنى سلمتك فقبات هبته ثم أصاب المسلمة عبدا فردها في قال هذا لموضع ما يعنى سلمتك فقبات هبته ثم أصاب بالمسلمة عبدا فردها في قال هذا لموضع ما يعنى سلمتك فقبات هبته ثم أصاب بالمسلمة عبدا فردها في قال هذا لموضع ما يعنى سلمتك فقبات هبته ثم أصاب بالمسلمة عبدا فردها في أبرجم على بالهبية مع المنان (قال) في لأنه انما وهب الك

حیر فی الرجل بکون له علی الرجل دراهم دینا الی أجل کی≈۔ ﴿ فیرید أن يصرفها منه بدینار نقداً ﴾

الهبة من أجل البيع فالم انتقضّ البيع لم يترك آلهبة لان الذي لمكانه كانت الهبة قد

انتقض حتى صار غير جائز ﴿ فلت ﴾ فان كان أسلم اليه في طعام أو سامة الي أجــال

فزاده بسد ماافترقا ومكنا شهراً أو شهرين زاده المشترى في السلم ديناراً أو درهما

أبجوز هذا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا بأس به

﴿ وَلَتَ ﴾ أُرأَيتُ لُوأَن لَى على رجل دراهم دينامن قرض أومن سِع الى أجل فأخذت بها منه دنانير نقداً أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) لا بجوز هذا ولا يحل هذا وهومن سِع الدراهم الى أجل بدنانير نقداً ولو كانت الله لم يه بأسا ﴿ وَلَتَ ﴾ أُرأَيت ان صارفته قبل محل الاجل على دينارين وشرطت عليه أن يدفعها الى مع محل أجل الدراهم أيجوزهذا أملا (قال) هذا حرام في قول مالك (قال) وكذلك لوكان في مكان هذه الدنانير عرض من الدروض بعينه أو موصوفاً أوضصونا الى ذلك الاجل لم يحل لانه دين بدين ولوكان الدرض نقداً ماكان به بأس في اتبيع والسلف الا أن يكون أ

المرض الذي يعطيه من صنف العرض الذي كان باع ويكون أجود منه أو أكثر حل أجل الدين في ذلك أولم محل ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيمـة عن خالد بن أبي ا عمران وبكير بن عبد الله عن سليمان بن يسار قال ان كان لرجل على رجل ذهب كالنة فلا يصاح له أن يقاطعه على ورق وينقده ﴿ قَالَ ابْ وَهُبٍ ﴾ وقال الليث عن يحى ابن سديد مناه وقال يحيي بن سعيد ولا فلوس (قال يحيي) وان أعطاه عرضاً قبل محله فار باس به مؤان ومب كه عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني سالم من ا عبد الله عن أبيه أنه كان بيناع الله ها فاذا تقاضاه أصحابه قال ان شدم أعطيتكم الورق بصرفها ران شئتم صرفتها لكم فقضيتكم الذهب فأي ذلك اختار الرجل أعطاه أأ اليا. ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع أن رجلا كانله على عبد الله بن تمر ذهب سلفا فجاءه يتقاضاه فقال بانافع المعب فصرف له أو أعطه بصرف الناس ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ أَرَادُ أَنْ يَأْخُــذُهَا مَنِي ﴿ قَالِ ﴾ اذا قامت على سَــعر فأراد أنَّ يأخذها فأعطه اياها (وقال) مثل ذلك القاسم بن محمد وسالم وسسلمان بن يسار وبشر ابن سعيد ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رماح وبكير بن الاشج ﴿ إِسْوهب ﴾ عن ابن لهيمة وحيوة بن شريح عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالما عن الرجل يسلف الرجل عشرة دنانير سلفا فأراد أن يأخذ بها منه زبتا أو طعاما أو ورقا بصرف الناس قال لا بأس به ﴿ ابن وهب ﴾ وقاله جابر بن عبــــــــــ الله وعمر بن عبــــــــ العزيز وابن المسبب وربيعة أنه لا بأس باقتضاء الطعام والعروض في السلف

> حیر فی الرجل یصرف بدینار دراهم فیجدها زیوفا ﷺ -میر فیرضاها ولا یردها ﷺ-ت که آرأیت ان صرفت دیناراً مدراهم فلما افترتنا أصبتها زیوفا فره

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صرفت ديناراً بدراهم فلها افترقنا أصبتها زيوفا فرضيتها أيجوز ذلك في قول مالك أملا (قال) لا بأس بذلك ان رضيت في قول مالك ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان وجدت الدراهم نقصا فرضيتها (قال) قالمالك اذا وجدتها نقصا فرضيتها فهو جائز وهومثل الزيوف﴿قال﴾ قالمالك وان كان تأخرمن المدد درهم فرضى أن

1

يأخذ لم يجزدنك له لان السننة وقعت على ما لا خير فيه (وقالأشهب) فيالزلل مثل أ قول ابن القاسم ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان الشخريت فلوسا بدرهم فلها افترقنا أصبت فيها عشرة أقلس رديثة لا تجوز أينتفض الصرف أم يبدلها في قول مانك (قال) نما قال مالك في الفلوس أكرهما ولم يرها في جميع الاشياء بنزلة الدراهم بالدنالير ولم أسمع من مالك في هـ ذا شيئًا وقوله في الصرف أن الصرف ينتقض وأرجو أن يكون ا خفيفا ألا ترى أن ابن شهاب بمجيز البدل في صرف الدنانير والكان لا يؤخذ بقوله ا فكيف به في الفلوس مع كثرة اختــلاف الناس فيها وقولي مانك وليست أدخرام ا البين ولكني أكره التأخير فيهاوهو قول أشهب ﴿ قَلْتُ ﴾ أوأيت أن صرفت ا دينارآ عند رجل فأصبت درهما فى الدراهم مردود العيبه وهو فضة طيبة أيكون ني أن أرده في قول ماك قال نبر ﴿ قات ﴾ وينتقض الصرف فيما بيننا قال نعم ﴿ قلت له ﴾ اله فضة طيبة ﴿ قال ﴾ ذلك سواء اذا كان فضة طيبة الا أنه مردود لعيب أوكان لا يجوز بجواز الدراهم عنىد الناس أو أصاب فيها درهما زالفا إ فذلك كله عند مالك سوا، رده إن أحب وسنقص الصرف بيهما الا أن يشا، أن إ يقبل الدراهم بعيديها فيكون ذلك له ﴿ قات ﴾ أرأيت ان صرفت ديناراً عند رجل ﴿ بدراهم فأخذت منه الدراهم ثم أصبت بالدراهم عيباً فرددت الدراهم أيصلح لى أن أؤخره بالدينار (قال) اذا ثبت الفسخ بينهــما فلا أرى بأساً أن يؤخره بالدينار وان إ لم يثبت النسخ بينهما كرهته ورأيته صرفا مستقبلا ﴿ قَالَ سَحَنُونَ ﴾ عَدَا الربا قد

كتب فى الرسم الاول مابدل على هذا - ﷺ فى الرجل يصرف الدينار من رجل بدراهم فاذا وجب الصرف سأل ﷺ -﴿ رجلا أن يقرضه الدينار فيدفعه اليه أويقوما من مجلسهما ذلك ﴾ ﴿ وجلا أن يقرضه الدينار في ويتوازنان فى مجلس آخر ﴾

﴿ قَالَ ﴾ أَرأَيت ان قلت لرجــل ونحن جلوس في مجلس بدي عشرين درهما بدينار فقال نم قدقمك وقلت أنا أيضا قد فعلت فتصارفنا ثمالتفت الى انسان فقال أ قرضني

التي استقرضت رددتها ﴿ فلت ﴾ فإن أسلتني دراهم أيصلح لي أن أشترى منه بتلك حييرٌ في الرجل يصرف دانير بدراهم من رجل ثم يصرفها منه بدالير يَهِيدٍ الدراهم سلمة من السلم مكانى حنطة أو ثيابًا (فقال) ان كان أسلفك اياها الى أجل ﴿ وَلَتَ ﴾ أَرَأَتِ هَلَ كَانَ مَالِكَ يَكُرُهُ أَنْ يُصَرِّفَ الرَّجَلِّ عَنْدَ الرَّجَلِّ دَرَاهُم بدنالبرثم أ واشتريت مها الحنطة بدأ بيد فلا بأس بذلك وانكان أسلفك آياها حالة وانستريث يشتري منه بنك الدنانيردراهم سوى دراهمه وسوى عيومها (قال) ليم كان يكره ذلك بها منه حنطة بدآيــد أوالى أجل فلا بأس بذلك وانكان أسلفك اإها الى أجل ﴿ قَلْتُهُ فَانْجِنَّهُ بِعَدْ بِهِ أُوبِومِينَ فَصَرْفَهَا مَنَّهُ (قَالَ)كَانَ مَالِكُ يُكُرُّهُ أَنْ يُصّرفها واشترت بها منه حنطة مكانك الى أجل فلا خير في ذلك وذلك الكالى؛ إلكالي ت أيضًا بمديرم أو يومين هزنت، فإنكان أبند من ذلك (قال) لاأدري ماقوله ولا إ لاَمْكَ أَذَا رَدُدْتَ اللَّهِ دَرَاهُمْهُ بِأَعِيامًا مَكَانِكُ وَصَارَ لَهُ عَلِيكُ دَنَاتِهِ إِلَى أَجِلَ بطِّمًا. أرى أنابه بأسا اذا تطاءل منه ذاك . - أمرها فيه (قال) وقد بينا هذا في موضع الدانالير النفص يالوارلة سيكي في الرجل يدفع الى الرجل الدراهم يصرفها يقبضها من دينه ڮ۞ - الصرف من النصاري والعبيد كالح ﴿ فَتَ ﴾ أَوْأَيْتُ لُو أَنْ لُوجِلُ عَلَى أَلْكَ درهم فَدَفَعَتَ اللَّهِ عَرُوضًا بَعْدُ مَا حَلُ أَجِلُ أَهْ ِقَلَتَ ﴾ أَرأيت عبداً لي صاير فيا نصر نيا أبجوز لي أنه أصارفه (قال) فيم لا بأس بذلك دينه فقلت بع هذه العروض أو طعاما فقلت له بع هذا الطعام فستوف حقك (قال) عبدك وغيرد من الناس سواله عندمالك وقدكره مناك أن يكون النصاري في أسواق قال مالك لا بأس بدلك (قال) الا أن يكون الذي باعك بالالف الدرهم تما لا يجوز ا المسلمين لعملهم بالربا واستحلالهم له وأرى أن يقاموا من الاسواق تسليفه في العروض التي أعطيته بيمها وليستوفحقه مها لما يدخل ذلك من المهمة -ه ﴿ فِي صرف الدراهم بالفلوس وفضةً ﴾ -

﴿ قلت ﴾ أَرَأْيت ان اشتريت بدرهم عِسفه فاسا وينصفه فضة وزن نصف درهم

أبجوز هذافي قول مالك (قال) لا بأس بهذا وهو تمنزلة العرض ﴿وَقَلَ ﴾ فأن اشتريت بنصف درهم طعاما وبنصفه فضة كل ذلك نقداً أيجوز هذا في قول مالك (قال) لعم ﴿ قلُّ ﴾ فان كان الثانان فضة والثلث طعاما أيجوز هذا في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾

فانكان الثلثان طعاما والثلث فضة أيجوز هذا في قول مالك (قال) نم يجوز في قول إ مالك ﴿ قَلْتُ ﴾ لم كرهه مالك اذا كانت الفضة أكثر من الطمام وجوزه اذا كان الطمام أكثر من الفضة (قال) لان الطعام اذا كان أكثر من الفضة لم يرد به الفضة في أ

قول مالك واتما يراد به الطمام وجعله مثل شراء سلمة وفضة بدراهم وجعــل الفضة تبعا للسامة واذاكات النصة أكثر من السلمة حمله مالك محملورق وسلمة بورق

وجمل السلمة تبما للفضة فلا يصاح أن يكون فضة وطعام فنضة وكذلك فسر لى

في أن يأخذ ذلك لنفسه فيكون قد أخذ عروضا الى أجل بمروض مثلها من صنفها سلناً فتصير المروض بالعروض من صنف واحمد أني أجل الا أن يكون من صنف عرضه في صفته وجودته وعدده أو أقل عدداً أو أدنى صفة لانه لا تهمة عليه فيه لو احتب لنفسه ان كان أدنى وان كان مثلاصار عنزلة الاقالة ﴿ قَلْتَ ﴾ فلو أن لرجــل على ألف درهم فدفت اليه دنانير فقلت صرفها وخذ حقك (قال) سألت مالكاعبها غيرمرة فقاللا يعجني ذلك اذادفع اليه دنانير دفقالله صرفها وخذحقك منها وقلت ولم كرهه مالك (قال) قال مالك أخاف أن يحتبس الدنانير لنفسه واستثقله وكرهه غير مرة لانه يكون مصرفا لهـا من نفسه ﴿ قَلْتَ ﴾ فلو أن لرجل على ألف درهم

فدفت اليه فلوساً قتلت صرفها وخذ حقك منها (قال) لاخير فيه وهذا مكروه

من الذهب والفطة للفيني بعدم ذلك نقال بعني الرديمة التي عندي وهي فضة مهذه ا مالك ولما للناس في ذلك من الرفق بهم والمتفناهم عنه لانها لفقات لاتكاد لنقطع ألا الدَّانير أو هي ذهب سِنَّاه الدَّر هم (قال) لانجوز ذلك عنه مالك الأأنب تكون ا الوديمة حاضرة لان هذا ذهب نفضة ليس بدأ يبد مز قلت كم فلو زهنت عند رجل وغيرهم لكثرة تردادهم عليها وأمهم لاغني بهم عن ادامة ذلك ولمنافع الناس بهم أن دَالَيْنَ فَلْقَيْنِي بِعَـد ذَلِكَ فَقَـالَ لِي الدَّالَيْرِ التِي رَهْنَتْنِهَا فِي البَيْتِ فَصَارَفْنِها بَدْرَاهُم أُخـٰذَها مني (قال) قال لي مالك لاخـير فيه_﴿ قلت ﴾ أرأيت إن اســتودءت ا رجلا دنانير فصرفها بدراهم ثم أنيت فأردت أن أجيز ماسنع وآخه الدراهم (قال) أيس خَلْكُ لَكُ فِي قُولُ مَالِكُ وَنَمَا لِكَ مَتِ إِدَانِيرِكَ لان مَالُكُما قَالَ لُو أَن رَجِـلاً استودع رجلا دنانير فاشبتري للستودء بتك الدنانع سامة لمن السلمكانت السلمة له وكان عليه مشل الدنانير التي أخذها ﴿ قَالَتُ كُمْ ذَانَ استُودَءَتَ رَجَازُ حَنْضَةً ً فاشـــتري مِا تمراً ثم حِئت فعلمت عــا صنع فأجزت ما صنع وأردت أن آخذ النمر (قَالَ) ذلك جانز ﴿ قات ﴾ ولا يكون منه بيع الطمام بالطعاّم الى أجل(قال) لا لان مالكا قال في كلِّ من استودع طعاما أو سلعة فباعها المستودع ثمن فأراد رب السلمة أن بجير البيغ ويقبض الثمن فذلك له وهذا مثل ذلك ﴿قَالَ ﴾ وقال في مالك في الطمام لو أن رجــالا استودع رجلا طماما فباعه المستودع (قال) هذا بالخيار انأخب أن يأخذ الثمن أخذِه وان أحب أن يأخذ مثل طفامه أخذه لانه لما تمدى على الحنطة "

-مر﴿ فِي الرجل يستودع الرجل الدراهم ثم يلقاه فيصرفها منه وهي في يبته ك∞-

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة بعيبها بدنارالا درهما أنجوز هذا في قول مالك ﴿ قَالَ ﴾ ازكان ذلك كله نقداً فَلا بأس به عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان الدينار نقداً ﴿ والسلمة تقدآ والدرهم الى أجل (قال) لا يصلح ذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان كانت السلمة الى أجـل والدرهم الى أجل والدينار نقداً (قال) لا يصاح ذلك عنــد مالك أيضاً ﴿ فَلَتَ ﴾ فَانَ كَانِتُ السلمة والدرهم نَصْداً والدينار الى أجل (قال) لايصلح

ضمنها فصرت نحيراً في أخــذك إياه بماضمن لك أو أخذ ثمن حنطتك كان تمرآ أو

-∞ﷺ في الرجل بنتاع الثوب بدينار الا درهما ﷺ-

تدخلوها يغير احرام - ﴿ فِي الرجل بُغتصب الدنانير فيصر فها قبل أن يقبضها ﴿ المُحاسم له قلت كه أرأت از اغتصبت وحلا دنانه فلقمته مد ذلك فقات له هذـ الدنانور التي ♥ غسبتك في بيتي نبمنيها بني إذ الدراهم ففعل ودفعت آليه أندراهم أبجوز هذا في أ قول مالك أم لا (قال) أراه جائزاً لانه كان ضامنا للدنانير حين غصبها ذانه اشترى منه دينا عليه فلا بأس بذلك وقوله الدنانير في بيتي وسكونه عنها سوا. لا به قد غاب علمها وهي دين عليه ﴿ قلت ﴾ وكذلك لوغصبت من رجل جارية فالطانت بها الى أ لمض البلدان فأبيته فقلتله انجارينك عندي في بلدكذا وكذا فبعنيها ففعل أيجوز هذا أم لا (قال) أواه جائزاً اذا وصفها لانه ضامن لما أصاب الجمارية من عود أو إ شلل أو نقصان بدن بعد وجوب البيع مسما ونبل الوجوب لان ضامها حين غصبها منه فلا بأن يشتري جاوية قد ضمن ما أصابها (قال) والدنانير عندي أوضح من

وتلت أرأيت ان استودعت رجلا دراهم ثم لقيته بمدذلك فصارفته والدراهم في ييته أيجوز ذلك أم لا في قول مالك قال لا ﴿ قَالَ ﴾ أرأيت ان استودءت رجلا مائتي درهم ثم لفيته بعد ذلك فقلت له أعطني مائة درهم وأهضم عنك مائة درهم فأعطاني مائه درهم من غير المائتين والمائتان في بينه أبجوز هذا أم لا (قال) لا يحجني وَإِنَّا مِجْوِزَانَ أَعْطَاهُ مِنْهَا عَنْدَى أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزَ صَرْفًا فَكَيْفَ يَجُوزَ البَّدَلُ فَيْهَا وهي غير ما نمزة ﴿ قلت ﴾ فان استودعت رجلا دنانير أو دراهم أو حليا مصوغا

أتحمد والن شبهاب أنهما قالا اذا الفتريت من رجل بيعا ببعض دينار ثم دفعت اليه [الدينار فنضل لك عند دثات أونصف ذلا عليمه أعجله لك أو أخره وانما معناه اذا قبض السلمة ﴿ إِنَّ وَهُبِ ﴾ وقال مالك واذا قال له المشترى بعدً ، أَجِبُ البيعِ وَشَبُّتُ هـ ذا دينار فيه ثلثاك وأمسـك ثاثي عندك والتفعُ به ان ذلك لا بأس به اذا صح القاسم كه وسألت مالكا عن الرجــل يقدم البلد من البلدان ومعه الدرهم مثل أهل الويقية يقدمون من الفَسطاط رحم الدراهم فيكون مع الناحر عشره آه ب درهم ا أوأكثر ورقيق وأمتمة رنقر نفة نيقول لرجل قدابلعب منك درهمك ونقرك ورقيقك هذه بألني دىنارنقداً واستوجبذلك منه صفقة واحدة وينقده (قال مالك) | لاخير في ذلك لا يكون مع الصرف بيع شئ من السلع ﴿ قَالَ ﴾ قلت ألك قالرجل يشتري الثوب وعشرة دراهم بدينار (قال) لا بأس مهذا ولم مرد مثل لا خررفال) فرأيت ا مالكا يرى أن هذا تبع للدينار ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني ابن الدراوردي عن ريعة وغـيره من على المدينة ممن مغبى انهم كانوا يكرهون ذلك ويقولون لا يكون صرف وبيع ﴿ قَالَ ابْنَ القاسم ﴾ وسمعت مالكا يقول لا يكُون صرف ويع ولا نكاح وييم ولا شرك ويم ولا فراض وييم ولا مساقاة وييم ولا جعل وييع ﴿ قَالَ ابْنِ القالِمِ ﴾ وأخبرني ابن الدراوردي أن غيير واحد من علماتهم أو بعض عليَّهُم كانوا يقولون مشل قول مالك في هذا الا في النكاح لم أحفظه عن أين الدراوردي لا يكون صرف ويبع

- ﷺ فى الرجل بتاع السلمة نخسة دنانير الا درهما فيدفع ﷺ-﴿ بعضا ويحبُس ديناراً حتى بدفع اليه الدرهم ويأخذ الدينار ﴾

﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك فى الرجل. يشترى السلمة نخمسة دنانير الا درهما أو درهمين أو ثلاثة فيدفع اليه أربمة دنانير ويؤخر الدينار الباقي حتى يلفاد فيدفع اليه الدرهم أو والدرهمين أوالثلاثة ويأخذ الدينار(قال) قال مالك لاخير فى ذلك ﴿فقيل﴾ كالك فان

أدفع دينارآ واحدآ وأخذالدرهم وأخرالا ربعةحق بقضه بإهاإقل المخيرفيه أيضكرهو بمنزلة لاول ﴿ فقيل ﴾ لملك فان كانتخسة دنانيزالا خسَّا أوربما فنقد الاربعة وأخر الديار الباقي حتى يأتيه بخمس أوبريع ويدفع البيه الدينار (قال) لا بأس بهذا ليس هذا مثل الدرهم ﴿ قِيلَ لَهُ ﴾ فإن دفع اليه ديناراً واحداً. من الحسة وأخذ خسه وكانت الاربعة نبله (قال) لا أس بذلك (قال ابن القاسم) لأن الدراهم عند مالك لماوقت ا عَىٰ السَّلَّمَةُ صَارَ لِلْهُ رَاهُمُ حَسَّةً مِنَ الذَّهِبِ كُلَّهَا ۚ فَلَذَلِكَ كُرُهُ مَالُكُ أَن يَقْبُدُ بِمِضَ الذهب ويؤخر المرازيل إلى إنه الدواه ويؤخر بعض الذهب (تال) بران نقد الدواه ي 📗 وأخر الذهب فالاخبر في دلت و لد حوز مالك الحمس وانربع لان ذلك الما هم حرَّءً إ من دينار واحمله ليس للخمس والربع حصة من الدنانير كلها فلا بأس بأن يعجل ا الدنانير الصحيحة ويؤخر الدينار الكسر أويقىدم الدينار ويأخبذ فضله دراهم عشرة دراهم (قال) ان كانت الدراهم النشرة لقداً فالربأس به وان كانت الى أجل فلاخيرفيه لأنه يدخله بيعالذهب بالورق الىأجل كانه رجل اشترى ثوباوعشرة دراهم بدينار فلا يصلح في ذلك أن يؤخر الدراهم وهــذه محاطرة لأنه لا يدري ما تبلغ النشرة الدراهم من الدينار ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن بمت هـ ذا النوب بدينار الا قفير حنطة أبجوز هــذا البيع ان كان نقدا أو الى أجل (قال) لا بأس بذلك لأنه كانه باعه الثوب وقفيز حنطة بدينار فلابأس أن يكون ذلك الدينار نقداً أوالي أجل ﴿أَشْهِبِ﴾ الا أن يكون الثوب أو التفير ليس عنده وقد باعهما اياه ﴿ فَصَدَ قُلْ يُصَالُّحُ وَلَكُ لأنه يشتريهما ثم ييمه اياهما بتحدأو الى أجل فيكون ذلك من بيع ما ليس عنـــده وهو من وجه العينة الكروهة

- ﷺ في الرجل ببتاع الورق والعرض بالذهب ﷺ –

﴿ قَاتَ ﴾ أَرْأَيْتِ انْ أَعْطَاهُ ذَهِبَافِشَةً وَسَلَمَةً مِعَ الْفَشَـةُ أَيْجُوزَ ذَلَكُ فِي قُولَ مَالَكُ (قال) نَمْ ذَلَكُ جَائزُ اذَاكَانَتِ الفَضَةَ نَلْبَلَةً فَذَلَكُ جَائزُ لانَ الذَّهِبِ بِالفَضَةَ جَائزُ واحدُ

(١٦ _ المدونة _ نامن)

يدآييد وبالمروض لي أجل ولا تباع بالورق يداّييــــــــ ولا الي أجـــل ﴿ نَـــٰهُ ﴾ عنَ ابن لهيمة عن يحيى بن أبي أسيَّد أن أبا البلاط المكي حدثه أنه قال لابن عمرياً با عب الرحن الانتجر في البحرين ولهم دراهم صفار فنشترى البيع هنالك فنعطى الدراهم فيرد الينا من تلك الدراهم الصغار قال لا يصلح (قال) أبو البلاط فقلت له ان الدراهم السنار لو وزنت كانت سواة فلما أكثرت عليه أخذيدي حتى دخل في المسجد فقال ان هذ الذي ترون بريد أن آمره بأكل الربا ﴿ مَالِكُ ﴾. عن محمد من عبدالله عن ابن أبي مريم أنه سأن ابن المسيب فقال أي رجل ابتاع الطَّمَامُ فريما استمت إ منه بنيار ولصف درهم فاعطى بالنصف درهم طعاما قال له سعيد بن السيب لا ولكن أعط أنت درهما وخــــــــــ بقيته طعاما (قال) قال مالك وانتأكره له سعيد بن السبب أن يبطى ديارا ولصف درهم لان النصف درهم اتما هو طعام فكره له أن يمطى دبناراً وطعاما يطعام (قال مالك) ولوكان نصف درهم ورقا أو فلوسا أو . أغير طعام ما كان بذلك بأس.

حير في الرجل يصرف الدينار دراهم على أن يأخذ بالدراهم سلمة كانت

﴿ قات ﴾ أَرأيت ان صرفت ديناراً بشرين درهما فأخبذت منيه عشرة دراهـم وأخـذت بشرة منها سلمة (قال مالك) لا بأس بذلك . وكـذلك لوصرفت ديناراً " بدراهم فلم أقبض الدراهم حتى أخذت بها سلمة من السلم (قال مالك) لا بأس بذلك ﴿ قَالَ إِنَّ اللَّهِ السَّلَّمَةُ عَبَّا جَاءُ لِيرَدَهَا ثُم يرجَعُ عَلَى صَاحِبُهَا أَبِالدِينَارَ في بالدراجُم (قال) بالدنار ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان صرفت عند رجل دراهم مدنانير على أن آخذ ثمنه منه سمنا أو زيتا (قال) قال مالك ذلك جائز نقدا أو الى أجل (قال) وكلامهما لغو أنما ننظر مالك الى فعلهما ولا ينظر الى قولهما ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأيت ان قال اصرف عندكُ هذا الدينار على أن آخذ منك الدراهم ثم أ آخذ بها منك هذه السلمة ففمل (قال) قول مالك في ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فان أصاب السلمة عيبا فردها على صاحبها ثم يرجع عليه أبالدينار أم بالدراهم (قال) يرجع

يشرة وكذلك اذاكات مع الفضة الكثيرة سلمة من السلم يسيرة ﴿ قَالَ ﴾ وكذلك ان كان مم الذهب سامة من السام أوكان مع الذهب والفضة مع كل واحد منهما سلمة من السلم (قال) أما الذهب بالفضــة اذا كان مع الذهب العرض البسير فلا بأس به بجوز من ذلك ما بجوز مع الفضة ويكرد من ذلك مايكره مع الفضة وانكان مع كل واحد منهما عرض وكان كل واحدة منهما مع صاحبتها نبعاً فلا أرى به بأسا ولا يكون سرة وبيما اذا كان تبما وكانت يسيرة وكذلك اذاكان مه الذهب والورق مع ٥ واحــد منهما عرض فان كان ذلك من الدهب والورن يسيراً أوكن المرضات المسيمين ذلا أرى به أسا ذان كانت الذهب والورق ا والمرضان كشراً فلا خير فيه ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان اشتريت دراهم وثويا بدنانير فقلت البالع أتقدك من الذهب مصة الدراهم وأجمل حصة الثوب الى أجل (قال) لا يصلح ذلك لأنه صرف وبيع لايتأخر منه شي ﴿ قات ﴾ فان كان مع الثوب دراهم قليلة أقل من الدينار حتى لا يكون أريد به الصرف في قول مالك فقال المشتري أنا أنقدك من دينار الذهب حصة هذه الدراهم وهي خمسة دراهم أو َسنة وأوْخر قيمة الثوب الى أجل (تال) لا يصاح هـ ذا في قول مالك اذا وقعت الذهب والفضة مع سلمة أ ولوكانت الفضة قليلة حتى لا يكون صرفًا لم يصاح التأخير في ذلك في قول مالك ألا ترى أن الفضة عبلت مع المروض وقد صارلها حصة من جميع الذهب فلايصلح أن تأخر من الذهب شي اذا قدمت الفضة

ــــ في الصرف والبيع ك≫⊸ ﴿ قَلْتَ ﴾ أيجمع في قول مالك صرف وبسِع في صفقة وأحدة (قال) قال مالك

لا ﴿ قلت ﴾ فأن كانت هذه السلمة معها درآهم قليلة لم يجز أن أبيعها مدراهم لمكان تلك الدراهم الفلسلة قال نم ﴿ قلت ﴾ ولا يجوز أن أسمهما بدنانير نسيتة في قول مالك لنلك الدواهم قال نم ﴿ قلت ﴾ ولم يره مالك صرفا اذا ياع بالدالير مدا يد (قال) نم جوزه مالك واستعسنه اذا كانت دراهم قليلة مع السلم أن تباع بالذهب

رِزِن نَمْنِي أَبِسَلِم ذَبِّكَ قَالَ لَمْ مَوْ قَلْتَ ﴾ قان أرجح لي شيئًا قيسال (قال) لا يجوز ذلك هر فات ﴾ أن قبلت منه أقل من وزن فضتي (قال) لا بأس بذلك هر قلت ﴾ ولم كرهته في اناضة السوداء أن يرجعها (قال) لانك تأخذ جودة فضتك البيضاء في زيادة وزن ففنته السودا، ﴿ قلت ﴾ ذان أفرضته فضة سودا، فقضالي بيضاء أقل من وزنها (دَّالَ) لا يصلح فزقلن ﴾ فان فضائي بيضاء فأرجح لي (قال) لا بأس بذلك وهذ كله في هذه المسائل مالم يكن من ينهما عادة والكان بينهما عادة فلا خير في ُ ذَلِكَ هَا إِنَّاكُ وَازْ مَنَا أَنْ قَلْ وَزِنْ فَصْلَتِي مِضَاءَ وَالذِّنْ لَمِ عَلَيْهِ سَوْدًاء (قَال) لإ يأس أ بدن فرُفت ﴿ وَهَذَ قُولَ مَانَكَ ﴿ قَالَ ﴾ لَعْمِ الْأَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ عَادَةً

حميرٌ في الرجل يكون له الدينار فيقتضيه منه مقطعا ﴿ ﴿ حَالَ

﴿ وَلَنَّ لِهِ أُولَٰ يَتَ الْ أَمْرَفْتَ رَجَالَ دِينَارًا ۖ فَأَخَذَتَ مِنْهُ سَدْسَ دِينَالُو دَوَاهُم أَجِوزُ فِي قول مالك أم لا (قال) لا بأس مذلك اذا حل الاجل ﴿ قلت ﴾ وكذلك اذا كان الى أجل فَن أجله جَاز لى أن آخذ شك الدينار دراهم أو نصفه أو بشتيه (قال) نعم لا بأس بذلك (قال) وكذلك قال مالك اذا حال الاجل ﴿ فلت ﴾ وكذلك ان أَخْذَت بنصفه أو بثلثه عرضا من العروض (قال) نعم لا بأس بذلك وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ فان أخذ بما بني من الدينار ذهبا (قال) لاخير فيه كذلك قال مانك ﴿ فَلَتَ ﴾ لم (قال) لانه نِصير ذهبا وورقا بذهب أو ذهبا وعرضا بذهب فلاخير في وَلَلْهُ ﴿ قَلْتُ ﴾ قان أخذ بما بني عرضاً أو دراهم (قال) قال مالك لا بأس بذلك وان اجتمع الورق والعرض فلا بأس به اذا حل الأجل وان لم محل فلا خير فيــه ﴿ ابْنَ وهب ﴾ عن ابن لهيمة عن خالد بن يزيد عن ربيمـة أنه قال في رجــل كان له على

رجل دينار فقال قطعه على دراهم بسعر الناس اليوم أعطيكه درهما درهما حتى أؤدى

فتال لا يصاح ذلك تدعاد صرفا وبيعا في الدين عاجلا وآجلا فهو بمنزلة الربا في البيم

وهو بمنزلة الصرف المكروه الا أن يقول الذي عليــه الدين أقضيك ثلث دينار

أو ربع دينار مسمى فيأخذ منه بصرف الناس يومنذ ويبتى على الغريم مابتي ليس بينه

فضل العنفة ولا يرد البائع على المشترى لان الريادة التي يزيدها المشترى البائم خ دخلت في فضل الجودة أذا لم تكن زيادة في الوزن والكيل وان كانت الزيادة في الكيل والوزن فقمه دخلت الزيادة في فمدر حقه وفي فضل الطعام فصاربيع الطعام عِبل أَن يستونى واذا كان أدنىمن صفته وكان فى وزنه أخذ بذلك فضلا وهو بيع الطعام قبل أن يستوفى وان كان فيه فضــل من الوزن وهو أدنى منه فأقره وأعطاه فضل ذلك فاله لاخير فيه لانه باع صفة أجود ما أخذ بما أخذ ، تم أعطى فهذا بيع الطعام تبل أن يستنزني رنوكان الساء ان الدرين انتي انكانا أو توزن وليس من ا ﴿ الطعام لم يكن مذلك بأس او غيرها من الثياب والحيوان فا ٢ إس بداك ﴿ تُلْتَ ﴾ [ا فلو أقرينت رجلا دراهم نزيدية عبدداً فقضاني تحمدية عدداً أرجح لي في كل درهم مَهَا (تَالَ) لا بأس مَذَلَكُ مَا لم يكن بينهما عادة ﴿ قَلْتَ ﴾ وَكَذَلِكَ لو قضاني بزيدية عدداً برزن دراهمي فجعل برجح لي في كل درهم منها (قال) لا بأس بذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ فلو قدان محمدية عددا أقل من وزن دراهمي (قال) لا يصلح ذلك لامه انما يأخذ فضل النزيدية في عيون المحمدية فلاخير في هذا ﴿ قَلْتُ ﴾ وكذلك لو أفرضت رجلا ورها يزيديا فابا حل الاجل أنانى بدرهم محمدى أنقص من وزن البزيدى فأردت أن أنيله (قال) لا مجوز لالك تأخذ ما نقصت في النزيدي في عين هـذا الحمدي ﴿ قَلْتَ ﴾ وقولكم في الفرض فرادي انما هو على معرفة وزن درهم درهم على حدة ليست بمجموعة ضربة واحدة قال نم ﴿ قلت ﴾ وعيون الدراهم ها هنا مثل جودة النبر المكسوركما لا بحوزلي أن آخذ في التبرالمكسور أجود من تبرى الذي أسلفت أقل من وزن ما أسلفت فكذلك لا بجوز لي أن آخــــذ دون وزن دراهمي أجود من عيونها قال نم ﴿ قلت ﴾ وهذا الذي سألتك عنه من الدراهم المجموعة بالدراهم المجموعة والدراهم الفراد بالدراهم الفراد هوقول مالك قال نعم ﴿وَلَتُ﴾ وهذه المسائل التي سألتك عنها اذا كانت لي على أحـد قرضا أو نيما فهو سوا، قال نم ﴿ فلت ﴾

أرأيت ان أفرضت رجلا تبر فضة بيضاً، فلما حل الأجل قضاني فضة سوداً، مثل

ابن شهاب بقول في ثوب بتوبيين دينا (ذال) لا يصلح الا أن يختلف ذلك (فال عن ربيعة في السلمتين احسدهما بالاخرى عبسه بعبد أو دابة بدابة أو نحو ذلك إ يتعجلانه ويزيده فضل در هم على الاخرى الى أجبل مسمى (قال ربيعة) ذا باعه

أعرفما إمرض واشترط أخدهما على فاحبته زيادة دراهم أو دنالير كاللة فهو حلال و قال ان وهب } قال ترنس را ألت ان شهاب عن السلمتين احداهما بالاخرى عبية بعبد أو يابة بذات بتديرتها رلاً بها نيال دراه على الاخرى الرأحل مسمى (قال) لا أرى بعلك بأسا هر ابن وهب كم قال وقال في مالك لا بأس بالجل "بالجمل مثله وزيادة دراهم يد آبيد ولا بأس بالجمل بالجمل مثله وزيادة دراهم الجمل بالجمل يداً بيد والدراهم لى أجل رلا خير في لجمل الجمل مثلة وزيادة دراهم الدراهم نقداً

والجل نشيئة توان أخرت الجمل والدراهم فلزخير فى ذلك وذلك أن هذا يكون ربالان كل شي أعطيته الى أجل فرد اليك مثله وزيادة فهو ربا هرقال ابن وهب ، وأخبرني

حنظلة بن أبي سفيان عن طاوس بنحو ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ قال وأخبرني عقبة بن الفع عن خالد بن يزيد أن عطا، بن أبي رباح كان يقول جنحو ذلك أيضاً ے ﷺ تسلیف الطمام فی الطمام والعروض ﷺ۔

﴿ فَلَتَ ﴾ أُوأَيِتِ انْ أُسلم حنطة في شعير وثوب موصوف أيبطل السلم كاه أُم بجوز منه بحصة النوب (قال) قال مالك سطل ذلك كله ﴿ قلت ﴾ فما قول مالك فيمن أسلم عدساً في ثوب الى أجل وشمير معجل (قال) قال مالك لا يصلح

﴿ قَاتَ ﴾ ولم أيطله مالك (قال) لان الطمام بالطمام لا يصلح الآجال فيه فاذا يم الطمام بالطمام فكل شئ يضم مع أحد الصنفين أو مع الصنفين جيما حتى يكون في صفقة واحدة مع الطعام فلا يصلح أن يؤخر السلمة التي مع الطعام في الصفقة كما لا يصابح أن يؤخر الطعام (قال مالك) وكذلك الدنانير والدراهم اذا صرف الرجل الدَّنانير بالدراهم ومع الدراهم توب أو سلمة من السلم لم يصلح أنْ يؤخر السَّلمة وأنَّ

(٤ _ المدونة _ تاسم):

مروية المأقرضته فرنبالا يصلح خوفات ﴾ أرأيت ف أسلمت ثور فسطاطيا في ثوب فسطاطي الى أجل (قال) أنما ينظر في هذا في نول مالك الى الذي أسلم فان كان انما أراد بذلك المنفعة لنفسه فالسلم باطل وانكان انبا أسلفه اياد سلفا لله ومنفعة الساحبه المنسلف كان ذلك جأثراً على وجه القرض

۔ ﷺ باب جامع القرض ﴾۔

له قات به ،انفسرض جائز في قدول مالك في الجمه الاشباء النطبخ والنفاح والرمان 🕯 والنباب والحيوان وجميع الاشبياء والرقيسق كآبا حأنزالا فى الحوارى وحدهن وقال) نم القرض جائز عندمالك في جميع الاشياء الالجلواري وحدمن رقال ابن وهب ال وأخبرني يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أبه قال الذي يحرم من ذلك اثوب بالثوبين من ضربه كالرايضة من نسيح الولايد بالرايطتين من نسج الولايد وكالسابرية بالسابريتين وأشياد ذلك فهذا الذي يتبين فصله على كل حلل وتخشى دخلته

فيا أدخل اليه.ن الشبهة في المراحاة نذلك أدنى ما أدخل الناس فيه من الفسخ والحلال

إمنه كالرابطة السابرية بالرابطتين من نسيج الولايد عاجل وآجل فهذا الذي تختلف فيه لاسواق والحاجة اليه وعني أن بيور مرة الساري وينفق نسج الولايد ويبور نسج الولايد ويعمل السابري فهـ ألذي لايعرف فضله الابالرجاء ولا يثبت سات الرماً. فكان هـــذا الذي اقتاس الناس به ثم رأى فقهاء المسلمين وعلماؤهم أن نهوا عما ا قارب ما ذكرت لك من هذا واقتاسوه به وشبه به ﴿ وأخبرني ﴾ ان وهه عن

ا براهيم بن نَشِيط أنه سأل بكيراً عن النوب بالنويين فقال اذا اختلف الثياب فلا بأس به وانكان البيع فقداً أوكالنا وان كانت التياب شيئًا واحداً فلا يصلح بيمها الاسفد التوب بالتويين لا يؤخر من أتمانهما شي ﴿ أَشْهِبٍ ﴾ عن ابن لهيمة أن بكيراً حدثه أنه سمع الفاسم بن محمد وابن شهاب يقولان لا يصلح بيع الثوب بالثوبين الا أن

يختلفاً ﴿ ابن وهب ﴾ قال وأخبرني عمرو بن الحارث والليث عن بكير عن سلمان ابن يسار أنه قل لا يصلح ثوبان بنوب الا بدآبيد ﴿ عُرْمَةٌ ﴾ عن أيه قال سمت

أماب بالسلمة عيا فردها على صاحبها ثم يرجع عليه أبالدينار أم بالدراهم (قال) يرجع ا

يداً يبد وبالعروض الى أجل ولا تباع بالورق بداً يبيد ولا الى أجبل ﴿ أَشْهِبَ ﴾ بمشرة وكذلك اذاكات مع الفضة الكثيرة سلمة من السلع يسيرة ﴿ قَالَ ﴾ عنَ ابن لهيمة عن بحبي بن أبي أسيَّد أن أبا البلاط المكي حدثه أنه قال لابن عمريا أبا عبد الرحن المانتجر فى البحرين ولهم دراهم صنار فنشترى البيع هنالك فنعطى الدراهم فيرد الينا من تلك الدراهم الصفار قال لا يصلح (قال) أبو البلاط فقلت له ان إ **D** الدراهم الصفار لو وزنت كات سواء فلما أكثرت عليه أخذ يبدى حتى دخل في المسجد فقال ان هذا الذي رون يريد أن آمره بأكل الربا ﴿ مَالَكُ ﴾ عن محمد بن عبدالله عن ان أبي مربم أنه سأل ابن المسبب فقال أي رجل ابتاع الطمام فربما است منه بدينار ونصف درهم فأعطى بالنصف درهم طماما قال له سميد بن السيب لأ ولكن أعط أنت درهما وخــــذ بقيته طعاما (قال) قال مالك وانماكره له سعيد بن السيب أن يعطى دينارا ونصف درهم لان النصف درهم انما هو طعام فسكره له | أن بعطى دينارآ وطعاما بطام (قال مالك) ولوكان نصف درهم ورقا أو فلوسا أو عبر طعام ما كان بذلك بأس حى الرجل يصرف الدينار دراهم على أن يأخذ بالدراهم سلمة ۗڮ۞ ﴿ قات ﴾ أوأيت ان صرفت ديناراً بعشرين درها فأخدفت منه عشرة دراهم بدراهم فلم أقبض الدراهم حتى أخذت بها سلمة من السلم (قال مالك) لا بأس بذلك ﴿ قَلْتُ ﴾ فَانْ أَصَابُ بِالسَّلَمَةُ عَمَا جَاء ليردها ثم يرجع على صاحبها أبادينار أم بالسَّه بمم (قال) بالدينار ﴿ قلت ﴾ وهذا قول ماك قال أمم ﴿ قلت ﴾ أوأبت ان صرفت عنداً رجل دراهم بدلانير على أن آخذ ثمنه منه سمنا أو زيتا (قال) قال مالك ذلك جائر نقدا أو الى أجل (قال) وكلامهما لغو انما ينظر مالك الي فعلهما ولا ينظر الى قولحما ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيت ان قال اصرف عندك هذا الدينار على أن آخذ منك الدراهم ثم آخذ بها منك هذه السلمة فقعل (قال) قول مالك في ذلك جائز ﴿ فلت ﴾ فان

وكذلك ان كان مع الذهب سلمة من السلع أوكان مع الذهب والفضـة مع كل واحد منهما سلمة من السلم (قال) أما الذهب بالفضية اذا كان مع الذهب العرض اليسير فلا بأس به بجوز من ذلك ما بجوز مع الفضــة ويكره من ذلك مايكره مم إ الفضة وانكان معكل واحد فنهما عرض وكانكل واحدة منهما مع صاحبها سما فلا أرى به بأسا ولا يكون صرفا وبيما اذاكان تبما وكانت يسيرة وكذلك اذاكان مع الذهب والورق مم كل واحد منهما عرض فان كان ذلك من الذهب والورق والمرضان كثيراً فلا خير فيه ﴿ قَلْتَ ﴾ أُرأيت ان اشتريت دراهم وثوبا بدنانير فقلت إ للبالم أقدك مِن الذهب حصة الدراهم وأجعل حصة الثوب اني أجل (قال) لا يصلح ذلك لأنه صرف وبيع لايتأخر منه شي ﴿ قات ﴾ فانكان مع الثوب دراهم قليلة ﴿ أقل مِن الدينار حتى لا يكون أربد به الصرف في قول مالك فقال المشتري أنا أنَّقدكُ إ من دينار الذهب حصة عده الدراهم وهي خمسة دراهم أونستة وأؤخر قيمة النوب ل إلى أجل (قال) لا يصلح عمد في قول مالك اذا وقعت الدهب والفضة مع سلمة ولوكانت الفضة قليلة حتى لا يكون صرفا لم يصاح التأخير في ذلك في قول مالك ألا ترى أن الفضة خبت مع العروض وقد صارلها حصة من جميع للدعب فلايصلح أُو يَتَأْخِرُ مِن الذهبِ شي اذا قدمت الفضة ﴿ قَالَ ﴾ أَنجِمَعَ فِي قُولُ مَالَكَ صَرِفَ وَسِمَ فِي صَفَيْهُ وَأَحَـدَةً ﴿ قَالَ ﴾ قال مالك لا ﴿ قَلْتُ ﴾ فَانَ كَانْتُ هَذَهُ السَّلْعَةُ مَمَّهَا دُواهُمْ قَلِيلَةً لِمْ يَجِزُ أَنْ أَبِيمًا بدُواهُم لمكان تلك الدراهم الفليسة قال لمم ﴿ قات ﴾ ولا يجوز أن أبيعهما بدلانير نسيئة في قول مالك لتلك الدراهم قال نع ﴿ قلت ﴾ ولم يره مالك صرفا اذا باع بالداليو يدا يعد ا

(قال) لم جوزه مالك و ستحسنه اذ كانت دراهم قلية مع السلم أن تباع بالذهب

(171) السلمة عياً فيا، ليردها انقض الصرف فلذلك كرهه ربيمة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أوأيت ال بعت ثوبا ودرهم بعبد ودرهم فتقابضنا قبــل أن يفترق (قال) لا يجوز فلك عنــد مالك لان الفضة لاتجوز الامثلا بمثل فهذا لماكان مع هــذه الفضة غيرها ومع هذه الفضة غيرها لم يجز ذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ وسواء ان كانت الفضة نافية يسيرة والسَّلْمَتَانَ كَثِيرًا الْهُنِّ (قال) لَمْ ذلك سواء ويبطل البيع بينها عند مالك لما ذكرت لك ﴿ فَاتْ ﴾ فأصل قول مالك أن الفضة بالفضة مع أحدى الفضتين سلعة أومع الفضتين جيماً مع كل واحدة مهما سلمة من السلع أنذلك باطل ولا يجوز قال لم ﴿ قاتَ ﴾ وأصل قول مالك انكانت سلمة وذهب بسلمة وفضة اذاكان ا الذهب والفضة شيئاً يسيراً أجازه ولم بجعله صرفا ولا بجوز فيمه النسيئة وانكانت الذهب والفضة قليلة (قال) نعم وقد بينا هذا قبل هذا - الله المراث باع فيه الحلي من الذهب والفضة فيمن يزيد فيشتريه كال ﴿ بعض الورثة أو غيرهم فيكتب عليه الثمن ﴾ ﴿ قَالَ ﴾ أَواْ بِدَ لُواْنَ وَجِلاَ هَلْكُ فَاعْ وَرَبُّهُ مِيرَانُهُ فَكَانُوا آذا بِلغِ الشَّيُّ فيمن فريد أخذه بعضهم وكتب على هده المن حر يحسب ذلك عليه في حظه فبيع في البراث حلى ذهب وقصة أو يعض مافيه الذهب والنصة مثل السيف ومأأشبه والفضة أقل من الداء في ذلك فاشتراه بعض الورية وكتب عليه (قال) قال مالك لا يباع من من مافية المدعب والفشاة الاستمد من الورثة أو غيرهم ولا يكتب ذلك عليهم ولا إ يؤخر النقيد (قال) لان مالكا احتج وقال أرأيت ان تلف بقية المال أليس برجه ال عليهم فيما صار عليهم فيقتسموه فلا مجوز الا بالنف (قال) مالك والوارث في بيع الحلى تنزلة الاجنبى -مي﴿ في بِم السيف المفضض بالفضة الى أجل ﴾<<

﴿ قَلْتَ ﴾ أُواْنِتَ السيفُ الحَلَى مُكُونَ حَلِيْهِ فَضَةَ النَّكُ فَأَدَى أَكُونَ لِي أَنْ أَسِمَهُ

(14.) .. عليه بالدينار ﴿ قَلْتَ ﴾ لم وقد قبض منه الدراهم ثم دفعها اليه في هذه السلمة (قالَ) لان الدراهم قبضها حين قبضها على شرط أن لا يذهب بها اعما قبضها على شرط أن يأخذ بهاهذه السلمة فقبضه الدراهم وغير قبضه سواء وانما وقع تمن هذه السلمة بالدينو ليس بالدراهم وكلامهما فى الدراهم وما شرطا من ذلك وكومهما عنه سواء اعا نظر يبعتين في بيعة (قال) لا أنما البيعتان في بيعة أذا ملك الرجل السيلية ثمن عاجل وآجل ﴿ ابن وهب ﴾ وقد ذكر يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة ماصفة البيعتين اللتين تجممهما بيعة (قال) ابن وهب هما الصفقة الواحدة قال يملك الرجل السلعة بالثمنين عاجل وآجل وقد وجب عليه بأحدهما كالدينار النقد والدينارين الى أجل فكأنه انما يليع أحــد الثمنين بالآخر (قال) فهذا مما يقارب الربا . وكذلك قال الليث عن يحيى بن سعيد قال البيعتان اللئان لا يختلف الناس فيهما ثم فسره من نحو ما قال ربيعة أيضاً وكذلك فسره مالك وقد كره ذلك القاسم وسالم وسليان بن يسار حى الذهب والورق والذهب والعروض بالذهب ۗۗ ﴿ فَلَتَ ﴾ هل تجوز النَّفَة والذهب بالذهب في نول مالك (قال) قال مالك لا تجوز ﴿ فَلَتُ ﴾ وكذلك لوكان إنا مصوغا من ذهب اشتريته بذهب وفضة لم يصلح ذلك في قول مالك (قال) نم لا يصلح ذلك عند مالك ﴿ فَلْتَ ﴾ أرأيت أن اشتحيت ا وصة وسلمة بذَّعب (قال) از كات الفضة فليسلة حتى لا يكون صرفا العشرة أ دراهم وما أشبهها فملا بأس بذاك وانركات النضية كشيرة فلا يصلح ذلك لان مالكا قال لا يصلح بيع وصرف (قال بن الفاسم) وأخبريـــه ابن الدراوددي عن

ربيعة وغيره ﴿ فَاتَ ﴾ لم كره مالك البيع والصرف في صفقة واحــدة ﴿ فَقَالَ ﴾ أما مالك فقال لا يصلح أن يكون الصرف والبيع في صفقة واحمدة (قال) وأما الدراوردي فأخبرني عن ربيعة وغيره أنه قال انماكرهه ربيعة من قبل أبه لو أصاب ؎﴿ فِي الشهادة على الولاء ولا يشهدون على العتق ﴾ −

وَلَلْتُ ﴾ أرأيت ان ماترجل فشهدرجلان أنهذا الميت مولى هذا الرجل لايعلمون

المبيت وارثاغير مولاه هذاولايشهدون على عقه اياه (قال) لا تجوزهذه الشهادة على ا الولا، حتى يشهدوا ان هذا الرجل أعتق الميت أويشهدواعلى أنه أعتق أبا هذا الميت

وأنهم لا يعلمون للميت وارثا غير هذا أو أتر الميت ان هــذا مولاً أو شهدوا على شهادة أحدلان هذا مولاه فأما أن يقولوا هو مولاه ولا يشهدون على عقه ولاعلى اقراره ولا على شبادة أحد فلا أرى ذلك شيئًا ﴿قالسحنون﴾ وقد قال أشهب ان

قدر على كشف الشهود لم أر أن يقضي للمشهود له بشي أن يكشفوا عن شهادتهم فان لم يقدروا على ذلك من قبل موت الشهود رأيته مولاه وقضى له بالمال وغيره

> ﴿ تُم كتاب الولا، والمواريث بحمد الله وعونه ﴾ (وصلى الله على محمد النبي الاي وآله وصحبه وسلم).

﴿ ولله كتأب السرف ﴾

﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ وصلى الله على سيدنا محمد النبيّ الامنّ وعلى آله وصحبه وسلم

- ﴿ كتاب الصرف ﴿ حَالِ

﴿ التأخير والنظرة في الصرف ﴾

﴿ وَلَلَّ ﴾ أَرأيت ان اشتريت حليا مصوغا فنقدت بعض ثمنه ولم أنقد بعضه أنفسد

الصفقة كلها وببطل البيع بيننا (قال) نم وهو عندمالك صرف ﴿ قلتَ ﴾ أرأيت لو أن لرجل علىّ مائة دينار فقلت بُرني المائة الدينار التي لك علىّ بألف درهم أدفعها اليك

ففمل فدفعت اليه تسمائة ثم فارفته قبل أن أدفع اليه المائة الباقية (قال) قال مالك لا يصلح ذلك ويرد الدراهم وتكون الدنانير عليه على حالها (قال مالك) ولو قبضها

كلها كان ذلك جازاً ﴿ لَلْتَ ﴾ وكذلك لوأن رجاز له على ألف درهم من ثمن متاع الى أجل منها حلَّ الاجل بعنه بها طوقا من ذعب فافترتنا قبل أن قبض الطوق (قال) | قال مالك لاخبر في ذلك وبرد الصوق ويأخذ سراحمه له نما الخبرقاً قبل أن يأخذ الطوق

﴿ وَالْ مَالِكُ ﴾ والحليِّ في هذا والدَّنائِير و لذهب سواء لان تهر الذهب والفضة عمرلة ﴿ الدَّانير والدراهم في البيع لا يصاح في ثنى من ذلك تأخير ولا نظرة الا أن يكون ا ذلك بدآ بيد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صرفت مأنه دينار بأاني درهم كل عشرين درهم

بدينار فقبضت ألف درهم ودفعت خمسين ديناراً ثم افترقنا أبيطل الصرف كله أم بحوز من ذلك حصة الدنانير النقد (قال) قال مالك ببطل ذلك كله ولا يجوز منه

(١٤ _ المدونة _ ثامن)

حصة الحسين النقد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كنت قد دفعت اليه الماثة الدينار وقبضت

منه الالني الدرهم ثم أصاب بعد ذلك من الدنانير خسين مها رديثة فردها أيتقض

الصرف كله في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا ينتفض من الصرف الاحصة

(1.4) لو صرف رجل نقبض صرفه كله ثم شرط أن ما كان فيها نافصا كان عليه بدله كان ذلك ربا ﴿ فلت ﴾ أرأت انصرفت ديناوا عندرجل بمشرين درهما فقات له أعطى عشرة دراهم وأعطني بالعشرة الأخرى عشرة أرطال لحم كل يوم رطل لحم (قال) قال مالك لا خير في ذلك من قبَل أمهاذا وقع مع الدراهم شيٌّ يصرف هذا الدينارلم بحزأن يتأخر شي من ذلك وتأخيره في ذلك بمنزلة تأخير بعض الدراهم فان كانت السلمة مع الدراهم مدآيد فلا بأس مه (قال مالك) ولو أن رجلا ابتاع من رجل سلمة الى أجل بنصف دينار سقده النصف الدينار والسلمة الى أجل فلما وجب البيع بيهما ذهب به ليصرف ديناره وينقده النصف فقال البائع عندى دراهم فادفع الى الدينار وأناأرد اليك النصف دراهم ولم يكن ذلك شرطاً بينهما (قال) مالك لاخيرفيه ﴿ قات ﴾ لم كرههمالك (قال) لانه رآه صرفا وسلمة تأخرت السلمة لما كانت الى أجل فلا يجوز ذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ أليس قد قات لا يجوز بيع وصرف في قول مالك قال بني ﴿ قلتَ ﴾ فهذابيع وصرف في المسئلة الاولى وتدجوزه مالك في الذي يأخذ عشرة دراهم بدينار وسلمة مع الدراهم بدآ بيد (قال) ألم أفل لك انما ذلك في الشي اليسير في المشرة دراهم ومحوها تجيره فاذاكان ذلك كنيراً فاجتمع الصرف والبيم! بجز ذلك كذلك قال مالك فيهما ﴿ قِلْتَ ﴾ أرأيت ان صرفت ديناوا فأخنت نصر دراهم ونصفه فلوسا (قال) لابأس بدلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اشتريت ثوبا وذهبا صفقة واحدة بدراهم فنقدت بعض الدراهم أوكل الدراهم الا درغارا هدآئم افترفنا فبن أن أنقده الدرهم

الياقي (قال) البيع باطل عند مالك لا م المنده حمم الد اه. وأما تحوز الصفقة في " هذا عند مالك اذآ كانت الدعب التي مع النوب حيثًا يسيرً ﴿ يَكُونَ صَرَفًا وَأَمَا اذَا كانت الذهب كثيرة فبالرخير فيها وأن انتقد جميع الصفقة

ــه ﷺ التأخير في صرف الفلوس ۗ

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأَيتَ انَ اشْـتَريتَ فَلُوسًا بِدُوهِم فَاقْتَرْفَنَا قَبْلُ أَنْ يَمْبِضَ كُلُّ وَاحْدُ مِنَا

(قال) لا يصابح هذا في قول مالك وهذا فاسد قال لي مالك في الفلوس لاخير فيها نظرةً

ما أصاب من الرديثة ﴿ قلت ﴾ فما فرق بين هذا حين أصاب خسين رديثة جوزت الحسين الجياد ويين الذي صرف فلم ينقد الاخسين ثم افترقا أبطل مائث هذا وأجازه اذا أصاب خمين منها ردينة بمدالنفدأجازمنها الجياد وأبطل الردينة (قال) لان الذي

لم يتقد الا الحسين وقعت الصفقة فاسدة فيه كله وهذا الذي انتقد المائة كلها وقعت الصفقة صحيحة ألا ترىأنه ازشاء قال أنا أقبل هذه الرديثة ولا أردها فيكون ذلك له فهـ و لما أصابها رديمة انتفض منالصرف بحساب ما أصاب فيها وديمة ﴿ قَالَ سحنون ﴾ الا رى أن مخرسة بن بكير ذكر عن أبيه قال سمعت عمره بن شعيب يقول قال عبد الله بن عمرو بن العاص قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أ خيبر لا تبيعوا الذهب بالورق الاها، وهلمّ ﴿قَالَ سَحَنُونَ ﴾ فاذا افترقا من قبلُ تمام ۗ

القبض كانا قد فعلا خلاف ماقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا ترى أن عمر بن الخطاب قال وإن استنظرك الى أن يلج بيته فلانتظره فكيف بمن هارقه ممن حديث ابن وهب وان عبدالجبار بن عمر قال عمن أدرك من أهل العلم ان الرجل اذا صرفًا ديناراً بدراهم فوجدفيها شيئاً لاخيرفيه فأراد ردّه انتقض صرفه كله ولايبدل ذلك

الدرهم وحده ألا ترى أنه لولم يرد رده كيان عي سرنه لاول ألارى أن ان شهاب قَــُدَكَانَ بِجُورُ البِدَلُ اذَاكَانَ عَلَى غَيْرِ شُرَطُ وَ نَ كَانَ ذَا يَقُولُ مِالَكَ بَقُولُهُ ولَكُنّهُ دليل على أنهما إذا تقايضا وافترقا ثم أصاب ردية أن ذبك ابس مما يبطن مند فعا ألا رى أن عطاء بن أبي رباح كان يقول في رجل صيطرف ورقا فقال له اذهب بها

فماردوا عليك فأناأبدله قال لا ولكن ليقبضها منه وقاله سميد بن المسيب وربيعة

ويمحبي بنسميد قالوا لاينبغي لهماأن يفترقا حتى يبرأكر واحدمهما من صاحبه ﴿ ابن وهب ﴾ ان ابن لهيعة ذكر عن يزيد بن أبي حبيب أن ابن حرَيث كان قول

من الذهب والفضة فلقيني بعــد ذلك فقال بعني الوديعة التي عندي وهي فضة مهذه ا

مالك ولما للناس فى ذلك من الرفق بهم وقلة غناهم عنه لانها نفقات لاتكاد تقطع ألا ترى أنه لايجوز لاحــد دخول مكم الابالاحرام وقد جــوز لمن قاربها من الحطايين وغيرهم لكترة تردادهم عليها وأنهم لاغنى بهم عن ادامة ذلك ولمنافغ الناس بهم أن يدخلوها بنير احرام

مع﴿ فِي الرجلِ يُنتصبِ الدنانيرِ فيصرفها قبل أن يقبضها ﴾>-

وقلت ﴾ أرأيت ان اغتصبت رجلا دنانير فلقيته بعد ذلك فقات له هذه الدنانير التي غصبتك في بيتي فبعنها مني جده الدراهم ففعل ودفعت الية الدراهم أمجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) أراه جائزاً لانه كان ضامنا للدنانير حين غصبها فاتما اشترى منه دينا عليه فلا بأس بذلك وقوله الدنانير في بيتي وسكو به عنها سواء لانه قد غاب عليها وهي دن عليه ﴿ قلت ﴾ وكذلك لوغصبت من رجل جارية فانطلقت بها الى

بعض البلدان فأنيته فقلت له ان جاريتك عندى فى بلدكذا وكذا فبمنيها ففعل أيجوز هذا أم لا (قال) أراء جائزاً أذا وصفها لا به ضامن لمما أصاب الجارية من عور أو شئل أو نقصان بدن بعد وجوب البيع منهما وقبل الوجوب لان ضامها حين غصبها من فلا بأس بأن يشتري جارية قد ضمن ما أصابها (قال) والدنائير عندى أوضع من

- منظر في الرجل يستودع الرجل الدراهم ثم يقاه فيصرفها منه وهي في بيته 🅦 -

﴿ قَاتَ ﴾ أَرَأَيْتَ انَّ استودعت رجلاً دراهم تُم لَفَيْتُه بعددُ لَكُ فَصَارِفَتُهُ وَالعَرَاهُمُ فَيَ يَتِهُ أَنِجُوزَ ذَلِكُ أَمْ لا فِي قُولُ مَالِكَ قَالَ لا ﴿ قَاتَ ﴾ أَرَأَيْتَ انَّ استودعت وجلاً مائني درهم ثم لفيته يُصَد ذلك فقلت له أعطني مائة درهم وأهضم عنك مائة درهم

الدنانير أو هي ذهب بهذه الدراهم (قال) لايجوز ذلك عند مالك الا أن تكون الوديمة حاضرة لان هذا ذهب بفضة ليس بدا يد فو قات ﴾ فلو رهنت عند رجل دنانير فلقيني دميد ذلك فقيال في الدنانير التي رهنتنيها في البيت فصارفنيها بدراهم تأخيذها مني (قال) قال في مالك لاخير في فوقلت ﴾ أرأيت ان استودعت رجلا دنانير فصرفها بدراهم ثم أثبت فأردت أن أجيز ماصنع وآخية الدراهم (قال)

وجاد عامير فطر فها بدر تم م ايك فارت أن جير ماضع والحداد الدوام (فان) ليس ذلك لك في قول مالك وأنما لك مشل دنانيرك لان مالكا قال لو أن رجلا استودع رجلا دنانير فاشترى للستودع بتلك الدنانير سامة من السلم كانت السلمة له وكان عليه مشل الدنانير التي أخدها هو قلت » فإن استودعت وجلا حنطة فاشترى مبا تمراً ثم جئت فعلمت بما صنع فأجزت ما صنع وأردت أن آخذ المركف قال كان لا لان

فاشترى بها تمراً ثم جئت فعلمت بما صنع فأجزت ما صنع وأردت أن آخذ المراً وقال ذلك جائر فو فلت مج ولا يكون هذا بع الطعام بالطعام الى أجل (قال) لا لان مالكا قال فى كل مرف استودع طعاما أو سلمة فباعها المستودع بثمن فأراد رب السلمة أن مجيز البيع وبقبض الممن فذلك له وهذا مثل ذلك فوقال به وقال لى مالك فى الطعام لو أن رجلا استودع رجلا طعاما فياء المستودع (قال) عذا بالخيار ان أحد أن يأخذ الممن أخذه وان أحب أن يأخذ مثل طعامه أنجذه لانه لما تعدى على الحنصة ضمنها فصرت نغيراً في أخذاك اباء عاضمن لك أو أخذ ثمن حنطاك كان تمراً أو

حمیر فی الرجل مناع الله مدینار الا درهما کرد.

﴿ قَلْتَ ﴾ آرآیت آن اشتریت سلمهٔ بعینها بدینارالا درهما کیوز هذا فی قول مانات

﴿ قَالَ ﴾ آن کان ذلك کاه نقداً قَلا بأس به عند مالك ﴿ قَلْتَ ﴾ قال كان الدینار نقداً

(قال) ان كان ذلك كاه نقدا فلا باس به عند مالك فو قلت كه فان كان الدينار نقد والسلمة نقداً والدرهم الى أجل (قال) لا يصاح ذلك عند مالك فو قلت كه فان كانت السلمة الى أجـل والدرهم الى أجل والدينار نقداً (قال) لا يصلح ذلك عنــد مالك أيضاً هو قلت كه فان كانت السلمة والدرهم نقــداً والدينار إلى أجل (قال) لا يصلح ويمول الصرف الى ذاك الاجـل فهذا مخاطرة وغرر فلذلك لم يجوزه فى الحســة والمشرة وهو في الدرهموالدرهمين اذاكان أجلهما وأجل الدينار واحداً فلبس ذلك بخطر ﴿ ابن وهب ﴾ عن خالد بن حميد عن عقيلَ عن ابن شماب أنه قال في بسم النوب بدينار الاربما والا درهمين لا بأس به ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبـــد الجبار عن

رسة أنه كان يقول في الرجــل بينع الثني بدينار الا درهمين ويســــــ أخر التمن عليه فكان ربيعة يقول لا بأس بهذا أن يأتي الرجل بالدينار يقضيه ثم يأخذ من البائم درهمين ولا يراه صرفا قال ربيمة وان فيــه لمميزا وليس به بأس ﴿ قال الليث ﴾ قال ربيمة في الرجل يشتري الثوب بدينار الا درهما أو ثلاثة قال ربيعة ما زال هذا من يوع

الناس وأنه لا يكون الرد والنمن الا اليه أيجل واحدوان فيه لما عمزكم من الصرف (قال الليث) قال ربيمة وان باع بدينار الا درهما ورقا فدفع الدينار وأخذ الثوب ولم يجد عنده درهما قال هو مثل أن يأخـــذ الدرهم مع الدينار يخشى أن ينزل بمنزلة الصرف ﴿ قَالَ ابْنُ وَهُبُ ﴾ قَالَ اللَّيْتُ وَقَالَ بِحِي بْنُ سَعِيدَ أَنْ أَشْبِهِ بَعْمَلُ الصَّالَحِينَ أَن

لا يفارقه حتى يأخذ الدرهم ولا يكون في شئ من ذلك نظرة ﴿ ابِّن وهب ﴾ عن الرخمن بن عوف فابتاع أبو سلمة نوبا بدينار الا درهما فأعطاه أبو ســـامة الدينار وقال هلم الدرهم فقال ليس عندي الآن درهم حتى ترجع الى فأنتي اليه أبو سلمة الثوب وقبض الدينارين ريال الابيم يني وبينك (قال الني وهب) قال آليث وكتب ال

إمجي بن سنفيد هول وسالت عن الرجل يشتري فحا أو غير ذلك بصف دينار أه ا بنت فيدنم الى بالمه ديناراً ويأخذ فضله دراهم ويأخذ ما اشترى منه حتى يأيه في يوم آخر فيأخذه منه أو اشترى ملك السلمة بدرهمين أو ثلاثة فيدفع اليه ديناراً وأخذ فضله من صرف الدينار دراهم وأخر السلمة حتى يلقاه فيها من يوم آخر (قال) محيى آ أزل أسمع أنه يكره أن يبتاع سعض الدينار شيئاً ويأخذ فضله ورقا ويترك ما ابتاع لأن ذلك برى صرفا ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيمة عن عقيل عن الفاسم بن

ذلك ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لابه يدخله ذهب بفضة الى أجل ﴿ قلت ﴾ قال كان الديار نقدآ والدرهم نقدآ والسلمة مؤخرة (قال) لايصاح ذلك عند مالك أيضا (وروي) أشهب أنه جائز في قول مالك لانه لم يرد به الصرف فاذا كان الدرهم مع الدينار معجلا أو مؤخراً فهو سوا (وذكر) ان وهب عن مالك عن سالم في بيع صكوك الجار بدينار الا درهما بعجل الدينار ويأخسذ الدرهم والصلك مؤخر يأخسذ الدينار مع الدرهم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم لم كرهنه (قال) لانه يدخله الفضة بالذهب الى أجل ﴿ قلت ﴾ (') فإن كان الدينار نقدا والدرهم نقدا والسلمة إلى أجل (قال) لايصلح

ذلك لانها صفقة واحدة ذهب نفضة وسلعة ولا بصاح أن تكون السلعة مؤخرة

والدرهم نقداً ﴿ قلت ﴾ فان كانت السلمة نقداً والدينار الى أجل والدرهم الى أجل

أبحوز ذلك أم لا (قال) ذلك جائز اذا كان أجل الدينار والدرهم واحداً ﴿ فَلْتَ ﴾

فان كان اشترى سلعة بدينار الا درهمين فهو مثل الذي اشترى السلعة نقداً بدينار الا درهما في جميع ما سأاتك عنه في قول مالك قال فيم ﴿قَالَ ابْ القَاسِمِ ﴾ كان مالك أ يقول الدرهم والدرهمان والذي الخنيف ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك فأما الثلاثة فلا أحبه ولا خسير فيه عندي ﴿ قَالَ ﴾ فإن اشتريت سلمة بدينار الاعشرة دراهم (قال) قال مالك لا خير فيه الى أجل ولا بدينار الاستة دراهم ولا بدينار الا خمــة دراهم الا أن يكون ذنك تقدآ ﴿ قلت ﴾ فانكان الدينار والعشرة دراهم أو الخسة أو السنة الى أَجَلَ واحد والسامة أنجداً (قال/ يساح ذلك عنه مالك ولا يجل العقيمية التي الم ﴿ قَلْتَ ﴾ لم وقعد جوزه في الدرهم والدرهمين أذا كان الدينار والدرهم أو الدرهمان الى أجل واحد (قال) لان الدرهم والدرهمين أنه رلا غرر فيه ولا يقع فيه المخاطئ وان الدينار الى ذلك الاجل أكثر من هدين الدرهمين لا شك فيه (قال) وماجوز مالك الدرهم والدرهمين اذا استثناها الا زحفا لانهما لايكونان أكثر منالدينار

والآثار (قال) والعشرة دراهم لا يدرى المالما أذا حــال الاجل يفترق جل الدينار ﴿

(١) ﴿ قُولُهُ فَانَكَانَ الدِّينَارُ نَقِداً الحُّ ﴾ مكور مع بعض الصور السَّاغة فليحرر أه مصححه "

محمد وابن شبهاب أنهما قالا اذا الفتريت من رجل بيعا بيمض دينار ثم دفعت اليه الدينار ففضل لك عنـــد ثلث أونصف فلإعليــه أعجله لك أو أخره وانمــا ممناه اذا قبض السلمة ﴿ أَن وهِ ﴾ قال مالك واذا قال له المشترى بعد ما يجب البيع ويثبت هـ ذا دينار فيه تلناك وأمــــك كلى عندك والنفغ به ان ذلك لا بأس به اذا صح ذلك والهكن على شرِّط عنـــد البيم ولا وَأَي ولا عادة ولا اضار منهما ﴿ قَالَ ابْنَ القاسم ﴾ وسألت مالكا عن الرجــل يقدم البلد من البلدان ومعه الدراهم مثل أهل افريقية يقدمون من الفسطاط وممهم الدراهم فيكون مع الناجر عشرة آلاف درهم أو أكثر ورقيق وأمتمة ونقر فضة فيقول الرجل قد ابتت منك دراهمك ونقرك ورقيقك هذه بألني دينارنقداً واستوجبذلك منه صفقة واحدة وينقده (قال مالك) | لاخير في ذلك لا يكون مع الصرف بيع شي من السلم ﴿قَالَ ﴾ قلت لمالك فالرجل يشتري الثوب وعشرة دراهم بدينار (قال) لا بأس بهذاوكم نرد مثل الآخر (قال)فرأيت مال كا برى أن هذا بع للدينار ﴿ قَالَ إِنْ القَاسِمِ ﴾ وأخــبرى ان الدراوردي عن أربيعة وغديره من علما المدينة تمن منهى أنهم كانوا يكرهون ذلك ويقولون ﴿ لا يكون صرف وبيع ﴿ قَالَ ابن القاسم ﴾ وسمعت مالكما يقول لا يكُون صرف ويهم ولا نكاخ ويتم ولا شرك ويهم ولا فراض ويهم ولا مساقة ويهم ولا جمل وبيع ﴿ قَالَ ابْنِ القَاسَمِ ﴾ وأخسر في ابن الدراوردي أن غسير واحد من علياتهم أوا عَمْنَ عَلَيْهُمْ كُنُوا يَقُولُونَ مِشْلِ قُولُ مَالِكُ فِي هَذَا اللَّا فِي النَّكَاحِ لَمُ أَحْفَظُهُ عِنْ أَن الدراوردي لا يكون صرف وبيع

حير فى الرجل بنتاع السلمة نخسة دانير الا درهما فيسدفع ﴾ − ﴿ بعضا ومحبِّس ديناراً حتى يدفع اليه الدرهم ويأخذ الدينار ﴾

﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك فى الرجل. يشترى السلمة تخمسة دنانير الا درها أو درهمين و تهزئة فيدفع اليه أربمة دنانير ويؤخر الدينارالباقى حتى يلفاه فيدفع اليه الدرهم أو والمرهمين أوالناژنة ويأخذ الدينار(قال) قال مالك لاخير فى ذلك ﴿ فَقَيْلٍ ﴾ كاللك فان

دفرديناراً واحداً وأخذ الدرهم وأخر الاربعة حتى يقضيه اياها(قال) لاخيرفيه أيضاًوهو عِنْزَلَةَ الْأُولُ ﴿ فَقِيلٍ ﴾ لمالك فان كانت خمــة دنانيرالا خمــاً أوربما فنقد الاربمة وأخر | الدينار الباق حنى أتيه بخمس أوبربع ويدفع اليه الدينار (قال) لابأس بهذا ليس هذا مثل الدرهم ﴿ قِيلَ لَه ﴾ فإن دفع اليه ديناراً واحداً من الخسة وأخذ خسه وكانت الآربية قبله (قال) لا بأس بذلك (قال ابنالقاسم) لأن الدراهم عند مالك لماوقعت على السلمة صار للدراهم حصة من الذهب كلها فلذلك كره مالك أن سف بعض الذهب ويؤخر الدراهم أو بنقد الدراهم ويؤخر بعض الذهب (قال) وان نقد الدراهم وأخر الذهب فلاخير فى ذلك وانما جوز مالك الخمس والربع لان ذلك انما هو جزء من دينار واحــد ليس للخمس والربع حصة من الدنانيركمها فلا بأس بأن يعجل الدنانير الصحيحة ويؤخر الدينار الكسر أو يقسدم الدينار ويأخسذ فضله دراهم عشرة دراهم (قال) ان كانت الدراهم العشرة نقداً فلا بأس به وان كانت الى أجل فلاخيرفيه لانه يدخله بيعالذهببالورق الىأجل كانه رجل اشترى ثوباوعشرة دراهم ُ بديار فلا يصاح في ذلك أن يؤخر الدراهم وهــذه مخاطرة لأنه لا يدري ما تباغُ . العشرة الدراهم من الدينار ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بعت هــذا الثوب بدينار الا قفـــز حنطة أيجوز هــذا البيع انكان نقدا أو الى أجل (قال) لا بأس مذلك لأنه كانه باعه | الثوب وتفترحناة بدينار فلابأس أن يكون ذلك المينار نقداً أوالي أجل ﴿ أَشَهِبَ ﴾ النُّوبُ أو سَفَعَرُ لِيسَ عَنْدُهُ وَقَدْ بَاعِهِمَا آيَاهُ بِالشُّكَّةِ فَلا يُصِياحُ ۖ فَلَكُ ا أَنَّهُ يَشْتَرْبُهِما ثُمَّ بِبِيعَه الِهمَا بِنقدأُو الى أَجَلَّ فِيكُونَ ذَلْكَ مِن بِيعٍ مَا البس عنساء وهومن وجه العينة المكروهة

- ﴿ فِي الرجل بِيتَاعِ الورقِ والعرضِ بِالذهبِ ﴾ ح

﴿ قات ﴾ أرأيت ان أعطاه ذهبابغضة وسلمة مع الفضمة أبجوز ذلك في قول مالك (قال) نم ذلك جائز اذاكانت الفضة نليلة فذلك جائز لان الذهب بالفضة جائز واحدً

(١٦ _ المدونة _ نامن)

رجل دراهم بدنانير على أن آخذ ثمنه منه سمنا أو زيتاً (قال) قال مالك ذلك جائز

نقدا أو الى أجل (قال) وكلامهما لغو الها ينظر مالك الى فعلهما ولا ينظر الى قولهما "

﴿ لَلَّتَ ﴾ أَرأيت ان قال اصرف عندك هذا الدينار على أن آخذ منك الدراهم ثم أ

آخذ بها منك هذه السلمة ففعل (قال) قول مالك في ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فانه

أصاب السلمة عيبا فردها على صاحبها ثم يرجع عليه أبالدينار أم بالدراهم (قالم) يرجع أ

بشرة وكذلك اذاكات مع الفضة الكثيرة سلمة من السلم يسميرة ﴿ قَلْتَ ﴾ يدآ بيد وبالعروض الى أجل ولا تباع بالورق بدآ يهـ ولا الى أجــل ﴿ أَسُهِ ﴾ . وكذلك ان كان مع الذهب سلمة من السام أوكان مع الذهب والفضة مع كل عنَ ابن لهيمة عن يميي بن أبي أسيَّد أن أبا البلاط المكي حدثه أنه قال لابن عمرياأبا واحد منهما سلمة من السلم (قال) أما الذهب بالفضية اذا كان مع الذهب العرض ا عبد الرحن المانتجر في البحرين ولهم دراهم صغار فنشترى البيع هنالك فنعطى اليسير فلا بأس به بجوز من ذلك ما بجوز مع الفضــة ويكره من ذلك مايكره مع ا الدراهم فيرد الينا من تلك الدراهم الصفار قال لا يصلح (قال) أبو البلاط فقلت له ال الفضة وانكان مع كل والجد منهما عرض وكانكل واحدة منهما مع صاحبتها بعا الدراهم الصفار لو وزنت كانت سواء فلما أكثرت عليه أخذ بيدى حتى دخل في فلا أرى به بأسا ولا يكون صرفا وبيما اذاكان تبما وكانت يسيرة وكذلك اذاكان المسجد فقال ان هذا الذي ترون بريد أن آمره بأكل الربا ﴿ مَالِكُ ﴾ عن محمد بن مع الذهب والورق ممكل واحــد منهما عرض فان كان ذلك من الذهب والورق. عبدالله عن ان مرم أنه سأل ان المسبب فقال أي رجل اساع الطمام فر ما اسعت بسيراً أوكان المرضات بسسرين فلا أرى به بأسا فان كانت الذهب والورق منه بدينار ونصف درهم فأعطي بالنصف درهم طعاما قال له سعيد بن السيب لا والعرضان كئيراً فلا خير فيه ﴿ فلت ﴾ أوأيت ان اشتريت دراهم وثوبا بدنانير فقلت | ولكن أعط أنت درهما وخــذ عقبته طعاما (قال) قال مالك وانتاكره له سعيد بن للبالع أنقد الد من الذهب حصة الدراهم وأجمل حصة الثوب الى أجل (قال) لا يصلح السيب أن يعطى دينارا ونصف درهم لان النصف درهم انميا هو طعام فكره له ُ ذلكَ لا مُوسِ وَبِيمِ لا يَأْخُرُ مَنْهُ شَيْ ﴿ قَاتَ ﴾ قَالَكَانَ مِمَ الثوبِ دَرَاهُمُ قَلَيْكُ أن بعطى دينارآ وطعامًا بطعام (قال مالك) ولو كان نصف درهم ورقا أو فلوسا أو أقل من الدينار حتى لآيكون أريد به الصرف في قول مالك فقال المشتري أنا أُنقدكُ غير طمام ما كان بذلك بأس. من دينار الذهب حصة هذه الدراهم وهي خمسة دراهم أو ستة وأؤخر قيمة الثوب حِين أل جل يسرف الدينار دراهم على أن يأخذ بالدراهم سلمة كريس الى أجل (قال) لا يصلح هـ إذا في تول مالك اذا وقعت الذهب والفضة مع سلمة ا ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان صرفت ديناراً يعشرين درهما فأخدنت منيه عشرة دراهم ولوكانت الذَّفة قليلة حنى لا يكون صرفًا لم يصلح التَّأخير في ذلك في فولَّ مانكُ وأخــذت بدشـرة منها سلمة (قال مالك) لا بأس بذلك • وكــذلك لوصرفت دخاراً [ألا ترى أن النينة عبلت مع العروض وقد صارلها حصة من جميع الذهب فلايصلح مدراهم فل أقبض الدراه حي أخذتها سلعة من السلم (قالمالك) لا بأس بذلك ﴿ قَالَتُ ﴾ قَانَ أَصَابِ السَّلَمَةُ عَبِهَا فِجَاءُ لِيرِدُهَا ثُمَّ مَ حَمَّعًا صَاحِبُهَا أَبَالدِينَارِ أَم لِلهُ رُاهُمْ (قال) بالدينار ﴿ قَالَ ﴾ وهذا قول مالك قال لعم ﴿ قَلْتَ ﴾ ارأيت ل صرفت عند

- الراد الي الله -﴿ قَلْتُ ﴾ أيجمع في تول مالك صرف ويسع في صففة واحدة (قال) قال مالك أ لا ﴿ قلت ﴾ قال كانت هذه السلعة معها دراهم قلية لم يجز أن أبيعها بدراهم لمكان تلك الدراهم الفليسلة قال نعم ﴿ فَاتَ ﴾ ولا يجوز أن أبيمها بدنانير نسيثة في فول ا مالك لتلك الدراهم قال نم ﴿ قات ﴾ وأبره مالك صرفا اذ باع بالدالير بدآ يسه (قال) لعم جوزه مالك واستحسنه اذ كانت دراهم قلبلة مع السلع أن تباع بالذهب

نَ يِتَأَخَّرُ مِن الذهبِ شيَّ ذَا قَدَّمَتِ الفَضَّةِ

عليه بالدينار ﴿ قَلْتَ ﴾ لم وقد قبض منه الدراهم ثم دنمها اليه في هذه السلمة (قال)

لان الدرام فبضها حين قبضها على شرط أن لا يذهب بها أنميا فيضها على شرط أن

(171) السلمة عياً فجاء ليردها انتقض الصرف فلذلك كرهه ربيمة ﴿ قُلْتُ ﴾ لابن القاسم أَرَأَيتَ أَنْ بَمِتَ ثُوبًا وَدَرَهَمَا بَمِيدً وَدَرَهُمْ فَتَنَابِضَنَا قِبِـلَ أَنْ يَفْتَرَقَ (قَالَ) لا يجوزُ ذلك عنــد مالك لان الفضة لانجوز الامثلا بمثل فهذا لماكان مع هـــذه الفضة غيرها ومُع هذه الفضة غيرها لم يجز ذلك ﴿ قلت ﴾ وسواء انكآن الفضة نافية يسيرة والسَّلمتان كثيرنا النمن (قال) نم ذلك سواء ويبطل البيع بينهما عند مالك لما ذكرت لك ﴿ قَالَ ﴾ فأصل قول مالك أن الفضة بالفضة مع أحدى الفضين سلمة أوسم الفضتين جميمًا مع كل واحدة منهما سلمة من السلم أنذلك بأطل ولا يجوز قال نم ﴿ قَلْتُ ﴾ وأصل قول مالك ان كانت سلمــة وذهب بسلمة وفضــة اذا كان الذهب والفضة شيئاً يسيراً أجازه ولم يجعله صرفا ولا يجوز فيــه النسيئة وانكات الدهب والفضة قليلة (قال) نم وقد بينا هذا قبل هذا - على في الميرات ساع فيه الحلى من الذهب والفضة فيمن تريد فيشتريه كا ﴿ بعض الورثة أوغيرهم فيكتب عليه الثمن ﴾ ﴿ قَالَ ﴾ أَوَأَيْتَ لُوأَنَّ رَجُلًا هَلَكُ فَيَاعَ وَرَثْتُهُ مِيرَانُهُ فَكَانُوا آذَا بِلْغُ الشي فيمزيزيل أخذه بعضهم وكتب على نفسه المُن حتى محسب ذلك عليه في حظه فبيع في المبراث حلى ذهب وفضة أو بعض مافيه الذهب والفضة مثل السيف وماأشبهه والفضة أقل

مِن الثلث فييع ذلك فاشتراء بمض الورثة وكتب عليه (قال) قال مالك لا يباع من ذلك مافيه الذهب والفضة الا مقد من الوريه أو غيرهم ولا يكتب ذلك عليهم ولا

يؤخر النف.د (قال) دن مانكا احتج ومال أرأيت ال تلف قية المال أليس ترجع عليهم فيا صار عليم فيقت . و فلا مجوز الا بالنف (قال) مالك والوارث في بيع

الحلى بمنزلة الاجنى

-مع﴿ في يع السيف المنتشن بالفضة الى أجل ﴾لا⊸ ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرْأَيْتِ السيف الحلى تكون حليته فضة الثاتِ ذُدني أَ يكون لي أن أبيـه يأخذ بهاهذه السلمة فقبضه الدراهم وغير قبضه سواة وانما وقع ثمن هذه السلعة بالدينلو لبس بالدراهم وكلامهما فى الدراهم وما شرطا من ذلك وسكومهما عنه سواء اعا نظر مالك الى فعلهما ها هناً ولم ينظر الى قول ﴿ قات ﴾ ولا يخاف أن يكون هـ فدا من يمتين في سِمة (قال) لا انما البيمتان في بيمة اذا ملك الرجل السلِمةِ ثمن عاجل وآجل ﴿ ابنوهب ﴾ وقد ذكر يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة ماصفة البيعتين اللتين تجمعهما يعة (قال) ابن وهب هما الصفقة الواحــدة قال يملك الرجــل السلمة بالتمنين عاجل وآجل وقد وجب عليه بأحدهما كالدينار النقد والدينارين الى أجل فكأنه انما يميع أحــد النَّذِينِ بالآخر (قال) فهذا تما يقارب الربا . وكذلك قال الليث عن يحيى بن سعيد قال البيعتان اللتان لا يختلف الناس فيهما ثم فسره من نحو ما قال وبيَّعة أيضاً وكذلك فسره مالك وقد كره ذلك القاسم وسالم وسلمان بن يسار

حى في الذهب والورق والذهب والعروض بالذهب ڰ⊸ ﴿ قَلْتَ ﴾ عِلْ تَجُوزُ النَّصَةُ وَ الدَّهِبِ بِالدَّهِبِ فِي قُولُ مَالِكَ ﴿ قَالَ) قَالَ مَالِكُ لا تَجُوزُ ﴿ فَلَتَ ﴾ وكذلك لو كان إناه مصوعًا من ذهب اشتريته بذهب وفضيةً لم يَضَّلُحُ ال ذلك في قول مالك (قال) نم لا يصلح ذلك عند مالك ﴿ لللهِ ﴾ أوأيت أن اشتريتُ الشخفيفَ ﴿ اللهِ

فضة وسلمة نذهب (قال) ان كانت الفضة قلبيلة حق لا يكون صرفا العشرة دراهم وما أشبهها فسلا بأس بذلك وانكات الفضمة كشرة فلا بصلح ناك لان مالكا قال لا يصلح بيع وصرف (قال ابن القاسم) وأخبريـــه ابن الدراوردي عن ا

ربيعة ونميره ﴿ فَاتَ ﴾ لم كره مالك انبيع والصرف في صفقة واحـــدة ﴿ فَقَالَ ﴾ [

أما مالك فقال لا يصلح أن يكون الصرف والبيع في صفقة واحمدة (قال) وأما

الدراوردي فأخبرني عن رسِعة وغيره أنه قال انماكرهه ربيعة من قبل أنه لو أصاب

عشرين درهما والتفت أما الى رجل الى جنبى فقلت له أفرضني ديناراً ففعل فدفعت

وان عمر قال وان استنظرك إلى أن ياج بيسه فلا تنظره انى أخاف عليكم الرَّمَاء والرَّمَاءُ هو الربا - ﷺ في قليل الصرف وكثيره بالدنانير ﴾-﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان اشتريت مدينار مائة درهم أو ديناراً مدرهمين أو مدرهم أيجوز هذا الصرف في قول مابي قال نع ﴿قال﴾ ولقدسثل مالك عن رجل كان يسأل رجلا ذهبا فلا حل أجلها قال الذي ءايه الدين خذ منى بذهبك دراهم وقال الذي له الدين لا أقبل منك الأكذا وكذا زيادة على الصرف (قال) مالك لا بأس مذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان أقرضت رجلا ديناراً فوهبت له نصف ذلك الدينار ثم أردت أن آخِـــُد منه نصف الدينار الذي بتى لى عليه فأتاني بنصف دينار دراهم فقلت لا أقبل الدراهم انما لي عليك ذهب ولا أبع ذهبي الابمائة درهم (قال) اذا أعطاه صرف الناس أجبر على أن يأخذ ذلك ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل باع من رجل سلعة بنصف | دينار فأناه بنصف دينار دراهم أجبر البائم على أخــذها ولم يكن له غير ذلك فالذي أقرض دينارآ ووهب نصفه وبتي نصفههو بمنزاته هذا سواة - ﴿ فِي سِعِ الفَصَّةِ بِالدَّهِبِ عِزَافًا ﴾ ا و قلت ﴾ أرأيت أن اشبتريت سوار ذهب لا أعلم ما وزله فضة لا أعلم ما وزما أجوز مناني تول مالك (تال) نم تكن عراؤه الأها بغير دراهم مضروبة ﴿ وَلَلَّ ﴾ ا أيصلح أن أبيم الذهب جزافا بالقصة جزافا (قال) قال مالك د بأس بديك ما مدين كه مضروبة دراهم ودنانير فلا خير في ذلك لان ذلك لسير مخاطرة وهارا د كان ذلك سكة مضروبة دراهم أو دنانير

اليه الدينار ودفع الى العشرين الدرهم أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا خــير فيه ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيتُ أَنْ نَظَرتُ إلى دراهم بين بدى رجل فقلت بعني من دراهمك هَذه ا عشرين درهما بدينار فقال قد فعلت وقات قد قبلت فواجبته الصرف ثم التفت الي رجـل الى جنى فقلت أقرضني دـناراً ففمل فدفعت اليـه الدينار وقبضت الدراهم أبجوز هذا الصرف في قول مالك أملا (قال) سألت مالكا عن الرجل بدفع الدَّنانير الى الصراف فيشتري بها دراهم فيزنها الصراف ثم يدخلها تابوته ويخرج دراهم ليعظيه (قال) ما يعجبني وليترك الدنانير على حالها حتى بخرج الدراهم فيزنها ثم يأخذ الدنانير ويعطى الدراهم فان كان هذا الذي اشترى هذه الدراهم كان مااستقرض نسقا متصلا قرباً غنزلة النفقة بحلها من كمه ولا يبعث رسولا يأتيـه بذهب ولا يقوم الى موضع | نزنها ومتناقدان في المجلس الذي تصارفا فيه وانما نزلها مكانه ثم يعطيه دنانيره مكانّه فلا بأس مذلك (وقد قال) أشب لاخير فيه لانكما عقدتما سعكما على أمر لا محوز ا من غيبـة الدلانير (قال ان القاسم) لان مالكا قال لو أن رجــلا لق رجــلا في ا السوق فواجبه على دراهم معه ثم سار معه الى الصيارية لينقده (قال) مالك لا خير في ذلك (فقيل له) فلو قال له أن معي دراهم فقال المبتاع أذهب بنا الى السوق حتى ا نري وجوهبا ثم نزنها فان كانت جياداً أُخذتها منك كذا وكذا درها مدينار (قال/ لاخير في هذا أيضاً ولكرخ يستيامعه على غير موعد نان أعجيه شئ أخذ والا | ترك ﴿ فَاتَ ﴾ وَكَانَ مَالِكَ يَكْرُهُ لِلْقُومُ أَنْ تَتَصَارُفُوا فِي مُحِلِسَ ثُمُ تُقُومُوا الى مجلسَ ا حر قال نع (قال) الله ونو أن قوما حضروا ميراثا فبيع فيه حليٌّ اشتراه رجل ثم ا قام به الى لسوق أو الى الصيارفة ليدفع اليه لقده ولم يتفرقا (قال) لا خبر في ذلك الما يباء الورق بالذهب أن يأخه فريعني محضرة البيع ولا يتأخر شيء من ذلك عن ا حضرة البيع فأله لا خير فيه وأرد منتقضا ألا ترى أن عبد الله من عمرو من العاص قال قال لنا رسول الله صميل الله عليه وسما ولا تبعوا الذهب بالورق الاهاة وهارًا

﴿ وبعدد أقل أو أ كُدُ ﴾ ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تسلفت من رجيل مائة درهم عدداً وزنها نصف درهم سف

حَمْرٌ فِي الرَّجَلُّ بِتَسَلَفُ الدَّرَاهُمُ بُوزَنَ وَعَدْدَ فَيْفَضَى بُوزَنَ أَفْلُ أُو أَكُثُر كَيْرَ

~***

أقل من عددها أو أكثر من عددها اذا كانت في مثل كيلها وهذا قول مالك ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أنم عن عبد الرحمن بن رافع التنوخي عن ابن عمر أنه تسلف ذهبا فوزنها بميارثم قال احفظ هـ ذا الممارحي تقضي صاحبها به وأنه تصي الرجل فتم من عدد الذهب فقال له الرجل أن هذه أخص من عدد ذهبي فقال له أني أنما أعطيتك منل وزن ذهبك سواء فن عمل بنير معذا أثم وقاله ابن المسبب ومحمد ان كه القرطي وأن دخل فها أكثر من عددها ﴿ قلت ﴾ وأن تضاه أقل من وزمًا أو أكثر من وزنها فلا بأس مذلك (قال) نعم قال وهــــــــــا قول مالك فان قضاه أقل من وزنها فلا بأس مذلك اذا لم تختلف عيون الدراهم مثل أن يسلفه مائة درهم نرىدية كيـــلا فيقضيه خمسين أو ستين أو ثمــانين محمدية نقصا فلا بصلح هذا وهو فول مالك ﴿ نلت ﴾ أرأيت أن أقرضت رجلا ما؟ درهم عدداً فقضاني خمسين درهما أقل من وزبها أيجوز هذا في قول مالك قال نعم﴿ قلت ﴾ ولم وقد اختلف الوزنان ألا إ ترى أنه قد قضاني أقل عدداً وأقل وزنا (قال) فلا بأس مذلك عند مالك اذا قضاك أتل وزنا وأقل عدداً لأن هذا رجل قفي أقل من عدد الدراهم وأقل وزنا من وزن الدراهم فلا بأسَ بذلك ﴿ قلت ﴾ فان قضاه أقل عــــُـدَا رَوزن كل درهم منها | مالك ﴿ قات ﴾ لم (قال) لانه قد صار سِما ألا ترى أن الزيادة التي في كل درهم قد صارت بيما بفضل عسدج الترنف وان كان النضاء مبسل وزن المرحم القرضأوا الله إيكن الما عنا شيئ يكون بيماً فلذنك جازوان كانت أقل عدداً ﴿ قلت ﴾ أحسل الراهية هذاعند مالك - بين جمل العددين اذا اختلفا يعا من البيوع اذا تفاصل الوزن ُ فاذا استوى الدـددان وتفاضلت الدراهم في الوزن لم يجعله بيعا لمَ قال مالك ذلكِ وما فرق ما ينها (قال) لان الرجـل لو أنى بستة دنانير الى رجـل تنقص سدسا سدسا فقال أبدلها لى بستة وازنة فانى أحتاج اليها لم يكن بذلك بأس على وجمة المروف ولو قال له أعطني بها خمسة قائمة لم يحل فهمذا يدلك على أن العمدد اذا

درهم عدداً فقضيته مائة درهم وازنة على غير شرط أيجوز هـ ذا أم لا (قال) لا بأس بدلك ﴿ قلت ﴾ فان قضيته تسمين درهما وازنة (قال) لا خسير فيه ﴿ قلت ﴾ ولم والتسعوت أكثر من المائة الدرهم الانصاف (قال) لان هذا بيم اذا كان السلف عدداً ﴿ قلت ﴾ وهمذا فول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ ومن أين جعمل مالك يما (قال) لأن الرجل اذا أسلف الرجل عشرة دنانير تنقص سدساسدساكل دينار أو ربعاً ربعاً كل دينار ثم أعطاه عشرة دنانير قائمة كان انمـــا ترك له الذي قضاهُ ۗ فضل وزنها وهذا لا بأس به اذا لم يكن في ذلك وَأَيْ ولا موعود ولا سنة جرما ا عليها اذا استوى المددان . وإن أعطاه تسعة وكانت أكثر من وزنها فهو بيم الدهب بالذهب متفاضلا فلا خبير فيه لانه لما اختلف العمدد صاربيعا ولا يصلح اذا كانت عدداً بنسير كيل الاأن يستوى الدندان فيكون الفضل في أحدهما فلا بأس بذلك ﴿قَلْتَ﴾ قان كان أقرضني مانة درهم وازنة عدداً فقضيته تمسين درهما أنصافا (قال) لا بأس مذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فلو قضاه مائة ۗ درهم أنصافا (قال) لا أس بذلك ﴿قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم (قال) ولو فضاه إ مائة درعم انصافا ونصف درهم واحد لم بجز ذلك لان المددين قد اختلفا وانكان ذلك أنقص لرب الفرض في الوزن فلا مجور ذلك ولكن لو قضاه أقل من العــدد على وَذِنْ دَرَاهُمُ القَرْضُ أَوْ أَقَلَ مِن وَزَنْهَا فَلَا بَأْسُ بَذَلِكَ ﴿ قَلْتُ ﴾ أصل قول مالك في همذا أنه اذا استقرض دراهم عمدداً فلا بأس أن يقنيه مثل وزنها في عِمدِها فان قضاه أقل من وزمها في مثل عددها فلا بأس بذاك في تول مالك قال لمر ﴿ قَلْتَ ﴾ فَانْ قَضَاه بمثل علمْهَا أَفْضَل من وزَّنَّهَا فَلا بأس به في قول مالك قال لهم ﴿ قلت ﴾ فان قضاه أقل من عددها في أكثر من وزمها (قال) لا خير فيه ﴿قلت﴾ فان قضاه أكثر من عددها في أقل من وزيها (قال) لاخير فيه الا أن يقضيه في مثل عدَّدها أكثر من وزنها أو أقل من وزنها غلا بأس بذلك ﴿قلت ﴾ وهذا قول ا مالك (قال) نم هــذا قوله (قال) وازكان أنرت در شم كيلا فلا بأس أن يقضيه

(١٨_ المدونة _ نامن)

استوى لم يكن ذلك بيعاً من البيوع وإذا اختلف العدد كان ذلك بيعا

-ه ﴿ فِي الرجل بقرض الرجل دراهم يزيدية فيأتيه ﴾

﴿ عحمدية فيأبي أن يأخذها ﴾ كلها والطمام جنوس وانكانت حنطة كلها لأن الحنطة لها أسواق تحول الهافنضمن

﴿ قات ﴾ أوأيت لو أبي أقرضت رجلا مائة درهم بزيدية الى سنة فأتاني بمائة محمدية قبل السنة فقال خذها وقلت لا آخذُها الا يزيدية (قال) ذلك لك أن لا تأخيذها الا نويدية ولو حل الأجل أيضا فجاءه بمحمدية فقال لا أقبل الا يزيدية كان ذلك له لانه يقول لا آخذها الا مثل الذي لي لأن الدراهم والطعام عند مالك سواء ألا ري محمولة كان ذلك له ﴿ قلت ﴾ والدراهم ان كانت من قرض أو من ثمن بيع كان سواتم في مسئاتي حل الأجل أولم يحل إذا رضي أن يأخذ محمديٌّ من يزيدية جاز ذلك له فى فولِمالك (قال) لا أقوم على حفظه ولا أرى بذلك بأساً لأنهاورق كلها وكذلك الدنانير والدراهم وابست جنوساً كجنوس الطعام واننا هي سكك وهي ذهب وفضة الى تلك الأسواق والدراهم لبست لها أسواق تحول البها مشال الطعام فلا يجوز أنَّ يأخذ قبل الأجل سعراء من محمولة وانكانت خيراً منها وانكان أسلفه المحمولة سلفا فلا بجوز . وكذلك قال لي مالك في القمح الحمولة والسمراء وفي الشعيز وقد قال أشهب اله جائز اذا مُركِين في ذلك وأي رلا عادة وهو أحس ان شَاء إليْ تَعَانَى ﴿ قَالَ إِنَّ النَّاسِمِ ﴾ وَالْكَانَ الْكَ سِمْرَاءُ عَلَى رَجِلَ الْيَ أَجِلَ فَأَخِذُتُ مَنْهُ محمولُه ﴿ قبل محل الاجل لم يجز لأن عنا أمن وجه ضم وأمجل ، وكذلك الدراهم أن أخذ ا **ً يُريدية من محمدية قبل أن بحل الاجل لم يصلح وهملذ في الدراهم مثل الطعام فاله أ** أخذ محمدية من تويدية قبل محل الاجل لم يكن بذلك بأس ومثل ذلك أن يكون له دَانير هاشمية فيعطيه عنقاء قبــل محل الاجــل فلايكمون بذلك بأس (قال) ولأن

مالكا قال في الدين يكون على الرجل الى أجدل فيقول ضم عنى وأنجل لك ال ذلك

لا بجوز فهذا بدلك على مسئلتك هذه أيضا ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ال أقرضت رجلا دراهم محمدية مجموعة فلم حل الأجل قضاني يزيدية مجموعة أكثر من وزيها أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز هذا لأن هذا أنما أخذ فضل عيون الحمدية على البزيدية في زيادة وزن البريدية فلا بجوز هذا ﴿ قلت ﴾ فلو قضاني يزيدية مثل وزن المحمدية أو دون وزيها (قال) لا بأس بهـذا ﴿ قَلْتَ ﴾ فلوكت أقرضته بزيدية مجموعـة فقضاني محمدية مجموعة أقل من وزنها (قال) لا يجوز هـ ذا لانه أخـ دّ ما ترك من وزن الدِّيدية في عيون المحمدية ﴿ قال ﴾ فيلو قضاني محمدية مجموعة مشل وزن الزيدية (قال) لا بأس بذلك اذا لم يكن ذلك منهما عادة ﴿ قات ﴾ فاو قضائي محمدية مجموعة أكثر من وزن البزيدية (قال) فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو تضاني يزيدية مجموعة أكثر من وزن البزيدية التي أقرضته (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾

-ه ﴿ فِي الرجل بِسَلْكَ الدراهم فيقضي أوزن أو أكثر ﴿ وَ-﴿ قَاتَ ﴾ أَواليت أن استقرضت مائة درهم يزيدية كيلا فقضيته مائة درهم وعشرين

والدنانير مثل ما وصفت لي في الدراهم (قال) نعم

درهما يزيدية كيلا أنجوز هذا في قبل مالك (قال) سألت مالكا عن الرجل يستلف من الرجل مائة درهم فيعلبه عند الفضاء عشرين ومائة درهم على غير موعد ولا أ مراح أو يتسلف مائة أودب قمح فالمأناه ليقضيه قمد، وحل أجله قضاء عشرين ومائة اردب من حصه ريال مالك) لا يستبني أن يقصيه فضل عدد لا في طعام ولا في ذهب عند ما فضيه ولوكان ذلك بعد ذلك لم أر به بأسا اذا لم يكن في دلك عادة ولا موعود (قال) ومنى قوله بعد ذلك أي بعد مجلس القضاء الذي يقضيه فيه يزيدية

بمد ذلك وأما حين يقضيه فلا يزيده في ذلك المجلس ولكن يزيده بعد ذلك فسئاتك في الدراهم الكيل تشبه هذا لا يصلح أن يزيده عند ما مفيه ولكن أن أراد أن يزيده فليزده بعد ما يقضيه ويتفرقان الا أن يكون رجحانا في الوزن شيئاً يسيماً فلإ بأس بذلك أو نقصانا وان كان كثيراً فلا بأس به وهو قول مالك (قال **مالك) وأنما**

عليه بالدينار ﴿ قات ﴾ لم وقد قبض منه الدراهم ثم دفهها اليه في هذه السلمة (قال)

لان الدراهم قبضها على شرط أن لا يذهب بها انميا قبضها على شرط أن

يأخذ بهاهذه السلمة فقبضه الدراهم وغير قبضه سواد وانما وقع نمن هذه السلمة بالدينلو 🛮

ليس بالدراهم وكلامهما في الدراهم وما شرطا من ذلك وسكوتهما عنه سواه اغا نظر

يمتين في بيمة (قال) لا انما البيمتان في بيمة اذا ملك الرجل السليمة بمن عاجل وآجل

﴿ ابنوهبِ ﴾ وقد ذكر يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة ماصفة البيعتين اللتين تجمعهما

بيعة (قال) ابن وهب هما الصفقة الواحــدة قال عملك الرجـــل السلعة بالثمنين عاجل |

وآجل وقد وجب عليه بأحدهما كالدينار النقد والدينارين الى أجل فكأنه انما هيع

أحـــد الثمنين بالآخر (قال) فهذا نما يقارب الرباء وكذلك قال الليث عن يحيي بنّ إ

سميد قال البيعتان اللتان لا يختلف الناس فيهما نم فسرد من نحو ما قال ربيعة أيضاً

وكذلك فسره مالك وقد كره ذلك القاسم وسالم وسلمان بن يسار

بالسلمة عياً فجاء ليردها انتقض الصرف فلذلك كرهه ربيعة ﴿ قَلْتَ ﴾ لابن القاسم أَوْأَيْتَ الْدَبْمَتُ ثُوبًا ودرهما بمبدُّ ودرهم فتقابضنا قبل أن يُفترق (قال) لا مجوزُ فلك عنــد مالك لان الفضة لاتجوز الا مثلا بمثل فهذا لماكان مع هـــذه الفضة غيرها ومع هذه الفضة غيرها لم يجز ذلك ﴿ قلت ﴾ وسواء انكات الفضة تافية يسيرة والسَّلمتان كثيرنا النُّمن (حَال) نم ذلك سواء ويبطل البيع بينهما عند مالك لما ذَكُرت لك ﴿ قَاتَ ﴾ فأصل قول مالك أن الفضة بالفضة مع احدى الفضتين سلمة أومع الفضتين حميماً مع كل واحـــدة منهما سلمة من السلع انذلك باطل ولا يجوز قال أم ﴿ قَلْتَ ﴾ وأصل قول مالك ان كانت سلمة وذهب بسلمة وفضة اذا كان الذهب والفضة شيئاً يسيراً أجازه ولم يجعله صرفا ولا يجوز فيــه النسينة وانكانت الذهب والفضة فليلة (قال) نم وقد بينا هذا قبل هذا - ﷺ في الميراث ساع فيه الحلي من الذهب والفضة فيمن يزيد فبشتريه ۗ ﴿ بَعْضُ الورْنَةُ أَوْغِيرُهُمْ فِيكُتُبِ عَلَيْهِ الْنُمْنَ ﴾ ﴿ فَلْتَ﴾ أُوأَيت لوأن رجلا هلك نباع ورثته ميرانه فكانوا اذا بلغ الثيُّ فيمن يزيد أخذه بعضهم وكتب على همه انمن حتى بحسب ذلك عليه في حظه مبيع في المبراث حلى ذهب وفضة أو بعض مافيه الذهب والفضة مثل السيف وماأشهه والفضة أقل ا من سنت فبيع ذلك فاشتراه بعض الورثة وكتب عليه (قال) قال مالك لا يباع من ا وذلك مافيه الذهب والفضة الابنف من الورثة أو غدهم ولايكتب ذلك عليهم ولا وخر النقــد (قال) لان مااكما احتج وقال أرأيب ن تلف بقية المال أليس يرجع أ عليهم فعا صار عليهم فيقسموه فلا مجيوز الا بالنف (قال) مالك والوارث في بيع

حى﴿ فِي بِيعِ السيفِ المُفضَّضِ بِالْفَصَّةِ الى أَجِلِ ﴾يخ−

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتِ السيف الحلي تكون حليته فَضَةَ الثلث فأدنى أَ يكون لي أَنْ أَسِمُ

الحلى تمنزلة الاجنبي

صحی في الذهب والورق والذهب والعروض بلذهب كال مالك لا تجوز النفة و لذهب بالذهب في تول مالك (قال) قال مالك لا تجوز النفة ولذهب بالذهب في تول مالك (قال) قال مالك لا تجوز ذهب أشتريته بذهب وفضة لم يصلح ذلك في قول مالك (قال) لا يصلح ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ أوأيت أن اشتريت نفقة وسلمة بذهب (قال) أن كانت النفة قليلة حتى لا يكون صرفا المدرة دراهم وما أشبها في لا بأس بذلك وان كانت الفضة كثيرة فلا يصلح ذلك لان

مالكا قال لا يصلح بيع وصرف (قال ان القاسم) وأخبريه ان الدراوردي عن ربيعة وغيره ﴿ قَلْتَ ﴾ لم كره مالك البيع والصرف في صفقة واحدة ﴿ قَالَ ﴾ أما مالك فقال لا يصلح أن يكون الصرف والبيع في صفقة واحدة (قال) وأما الدراوردي فأخبرني عن ربيعة وغيره أنه قد أنما كره، ربيعة من قبل أنه لو أصاب

رواه عن مالك ﴿ فلت ﴾ أرأيت اللجام الموه أو الجوز الموه أو الفدح المفضض أو السرج الفضض أو ما أسبه هذه الاشياء اذا كان ما فيها من الفضة قيمة المنا ذلك الشي الذي هو فيـه أيصلح لصاحبه أن بيمـه بفضة نقـداً (قال) قول مالك اذا كانت الفضة في القــدح والسكين فلإ مجوز أن بيع ذلك بفضة وان كان ما فيه من الفضة أقل من الثلث (قال) وأرى الركاب واللجام كذلك أيضا لا يصلح أن يباع بالفضة اذاكان بموهاأو محزوزا عليمه ولم يره مشل السيف والمصحف والحلي والذي سألت عنمه من السرج وغيره هو مثل هذه الاشياء التي كرهها مالك وأرى هذه الاشياء انميا فعلما الناس على وجه السرف وتبست عنده بمنزلة الحلى ولا نمنزلة أ السيف الحلى ولا الخاتم ولا بمنزلة المصحف الحلى (قال) وكان مالك لا بري بأسا أن كيلي المصحف ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ورأيت لمالك مصحفًا محلي بفضة ﴿ وسَمَّلُ ﴾ عن الحلي أو السيف المحلى يكون ما فيــه من الحــلى النلث بياع بالفضة أو بالذهب الى أجـل فينقض المشـترى حليتـه ويفرقها (قال) قد نولت بمالك فرأى أن البيم جائز ولم يرد البيع وأناأري ذلك اذا وقم مثل هـذا وقد كان ربيعة يجيز بيع السيف المحلى بالفضة تكون الفضة تبعا بالذهب الى أجــل ولكني أرى ان أدرك ولم ينقضه وهو قائم فسيخ البيع ﴿ قال ﴾ وقلت لمالك أوأيت السيف الحلى أذا كان النصال تبعا لفضته أبجوز أن يباع هــذا السيف محليت. بشي من الفضــة (قال) قال مَانَ لَا بِحِيرًا أَنْ بِياءَ بِشَيٌّ مِنَ الفَضَّةِ وَقِيدَ كُرُهِ أَنْ بَاعٍ بِالْفِضَّةِ غَيْرِ وأحسد ﴿ وَكِيمٍ ﴾ عن محمد من الشهير عن أبي تلابة من أن ين الله علا أثالاً كتاب عمر ان الخطاب رض القالمالي عنه وحن بارض فارس أن لا تبيعوا السيوب ونها حلية الفصة بدواهم ﴿ وَكَيْمٍ ﴾ عَن فضيل بن غزوان عن نافع قال كان ابن عمر لا بيبم سيفا ولا سرجاً فيه فضة حتى ينزعه ثم بيمه وزنا بوزن ﴿ وَكَبِّع ﴾ عن ذكريا عن عآمم النَّم، قال سئل شريح عن طوق ذهب فيه فصوص بناع بالدنانير (قال) بعزع الفصوص تُم ياع الذهب الذهب وزنا بوزن ﴿ قال حـــــون ﴾ فكيف بمن بريد أن بحـــيز

بدراهم نسيئة (قال)لا بجوزعندمالك أن بيبه نسيئة لا بذهب ولا يورق أذاكان فيه من الذهب أوالفضة ثبي قليلا كان ذلك أو كثيراً ﴿ قلت ﴾ (١) أرأيت إن اشتريت سيفا | على نصله تبع لفضته بدنانير ثم افترقنا قبل أن أنقده الدنانير وقد قبضت السيف منه ثم يمت السيف فعلم غسخ ذلك (قال) أرى أن بيم النانى للسيف جائز وللبائع الاول على الثاني قيمة السيف من الذهب يوم قبضه ﴿ قَالَ ﴾ وحملتُهُ هَـذًا محمل البيوعُ الفاسدة قال نم ﴿ قات ﴾ قان تغييرت أسواقه عندى قبل أن أبيم السيف أتحمله محمل البيوع الفاسدة وتضمنني قيمته ولا تجعل لي رده وانكان لم مخرج من لان الفضة ليس فيها تغيير أسواق وإنما هي مالم يخرج من يدك بمـنزلة الدراهم فلك أن تردها ﴿ قات ﴾ فان أصاب السيف عندي عيب القطع أو انكسر الجفن (قال) | فأنت ضامن لقيمته نوم فبضته ﴿ قلتَ ﴾ أرأيت ان اشتريت سيفاً محلي فضة حليته أقل من ثلث السّيف نفضة الى أجــل أو بذهب الى أجل أبجوز هذا في قول مالك ﴿ قَالَ) قَالَ مَالِكُ لَا بِحُوزَ بِعِـه نفضة ولا نذهب الى أجل ﴿ قَلْتَ ﴾ أَفييمه نفضة | أو لدعب نقداً في نول مالك قال نعم ﴿ فَلْتَ ﴾ لماذا جوزه مالك بالنفـــد بالفضة لم يتفت الى الفضة التي في السيف وهي عنده ماماة وجعاماً تبعاً للسيف فلم لا مجوزه نفضة الى أجل وقد جعـل الفضة الني في السيف ملغاة وجعلها تبعاً للسيف ولم لا عيمه فيضة الى أجل (قال) قال هاك لا هذا لم يجز الاعلى وجه النقد (قال) المستمارة فقلنا شمالك فالحلئ يكون فيمه الذهب والورق ولعل الذهب يكون الثلثين والورق يكون الثاث أويكون الورق الثاثير. والذهب الثاث أيباء بأقاهما (قال) لا أرى أن يباعا يشئ مما فيهما ولا بباعا بذهب ولا بورق ولكن بباعان بالعروض والفلوس ﴿ وَقَالَ أَسْهِمَ ﴾ لا بأس أن يشترى انكان الذهب الثلث فأدنى اشترى بالذهب وانكان الورق الثلث فأدنى اشترى بالفضــة (وقال) على بن زياد مثل قول أشهب ١) (قوله أرأيت ان الشُّرَات الى قاله يوم قبضته) تقدم بلفظه في محيفة ١٠٧ مع نمير يسير أهـ

(140) انتفض الصرف ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت خلخالين من رجل بدينار أو بدراهم فاستحقهما رجل في بدى بعــد ما افترننا أنا وباثمي فقال الذي استحق الخلخالين أنا أجيز البيع وأنبع الذي أخذ الثمن (قال) لا يصلح هذا لان هذا صرف لا يصلح أن يعطى الخانخالين ولا منتقــد ﴿ فلت ﴾ فإن كاناً لم يفترقا مشترى الخلخالين وبالمهما حتى استحقهما رجــل فقال المستحق أنا أجيز سِع الخلخالين وآخــذ الدنانير (قال) فذلك جأئز اذا أجاز المستحق البيع والخلخالان حاضران وأخذالدنانير مكانه وقلت فان كان الخلخالان قد بعث بهما مشتريهما الى البيت (قال) لا يجوز ذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ ولاينظر في هذا الى افتراق البائع والمشترى بعد ما اشترى الخلخالين اذا استحقهما رجل والخلخالان حاضران حين استحقهما وأجاز البيع فقال له مشترى الخلخالين أو بانمهما أنا أدفع الثمن حين أجزت البيع وكان ذلك مما (قال) نم ذلك جائز ولا ينظر فى هذا الا الى حضور الخلخالين والنقد مع اجازة هذا المستحق البيع فاذا كان هذا هكذا جاز والا فلا (وقد قال) أشهب مثل قوله وقال انما هو استحسان والقياس فيه ا أنه مفسوخ لانه حين باعك الخلخالين قدكان لصاحبهما فيهما الخيار فقد العقدالسع على خيار فالقياس فيـه أنه غسخ ولكني استحسنت أنه جائز لان هذ عما لا بجد الناسمنه بدآ وانكما لم تعملا على عد باع البائع ما يرى أنه له واشتريت أنتما ترى أنه جائز لك شراؤه فذلك جائز لا بأسبه → ﴿ فِي الرجل بِتاع الدراعم بديار وُنَّمَه دنانيهِ الباد مختلف ﴾ و

﴿ فَلْتُ ﴾ أَوَايِتُ أَنْ اشْتُرِيتُ مِنْ رِجَلَ دَرَاهُمْ بِينَ يَدِيهُ كُلُّ عَشْرِينَ دَرَهُمَا بدينار وأخرجت الدنانير لأدفعها اليـ، فلم تقدّمه قال لا أرضى هذه الدنانير (قال) له تقد البلد في قول مالك ﴿ قلت ﴾ فازكان نقــد البلد في الدنانير مختفا (قال) فلا صرف يينهما الاأز يسميا الدنانير التي يصارفانها

يع ذهب وعرض بذهب ولبس في ذلك مضرة في نفريقه وقد كره من ذكرت لك بيع هـ قده الاشياء حتى تغرع وفى نزعها مضرة وقــد أجاز الناس اتخاذ بعضها وتحليته ﴿ قال سحنون ﴾ وقد أعلمتك بقول ربيعة وما جوز من ذلك وقوله اذا

كانت الفضة تبما وان ذلك انما أجيز لما جاز للناس أتخاذه وان في نزعه مضرة وأنه اذاكان تِما كانت الرغبـة في غيره ولم تكن الرغبـة فية ولا الحاجة اليه وقد جوز ﴿ أهل الملم ما هو أبين من هذا من بيع النوب بدينار الا درهما والا درهمين اذا كان دفع الدرهم مع قبض الدينار لأنهــم لم يروا ذلك رغبــة في الصرف واستحسنوه واستثقلوا ما كثر من ذلك ﴿ قال وكيع ﴾ وكان الربيع قد ذكر عن الحسن أنه | كان لا يرى بأسا بيع السيوف المحلاة بالفضة ﴿ وَكُبِعٍ ﴾ وجوزه أيضا ابراهيم ا النخمي مثل قول الحسن ولم يذكره الا مسجلا فدلك فيا يري للناس فيه من المنافع

- ﷺ في الرجل بيناع الأباريق من الفضة بالدنانير والدراهم ثم تستحق الدراهم ۗ۞ -﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتَ أَنَّ اشْتَرِيْتُ مِن رجل الريق فَضَةُ بَدَنَانِيرِ أَوْ بَدْرَاهُمْ فَاسْتَحْقَتْ الدراهم أو الدنانير أينتفض البيع بيننا في قول مالك وتجمله صرفا (قال) نيم أراه صرفا وينتقض البيع بينكما (قال) وكان مالك يكره هـذه الاشياء التي تصاغ من الفضة والذهب مشل الأباريق وكأن مالك بكره مداعن الفضية والذهب ومجامر الذهب النشئة سنمت تالفامنا والانداح واللج وأكلاكين المفضضة والاكاتث تمالا المفهد أرى أن تشترى ﴿ فَلْتُ ﴾ أوأيت ان صرفت دراهم بدناً بير فاستحقت الدراهم يعيبًا

أينتفض الصرف أم لا (قال) أرى الصرف منتفضاً (وكان)أشهب يقول إن كانت الدراهم بأعيانها أراها اياد فهو منتقض وانكان لم يره اياها وانما باعهمن دراهم عنده

لزمه أن يعطي ما كان عنده تمام صرفه تما بق في كبسه أوالبوته ﴿ قَالَتُ ﴾ لابن القاسم وان استحقت ساعة صارفه فقال له صاحبه خد مكانها مثلها أيصلح هذا (قال) ان كان ذلك مكانه ساعة صارفه فلا أرى بذلك إُسَّا وانت تطاول ذَلك أو افترةًا

راً في نرعه من المضرة ولأنه مأذون لهم في اتخاذ مثله

(140) انتقض الصرف ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن اشتريت خلخالين من رجل بدينار أو بدراهم فاستحقهما رَجَل في يدى يعد ما افترتنا أنا وباثمي فقال الذي استحق الخلخالين أنا أجيز البيع وأنبع الذي أخذ النمن (قال) لا يصلح هذا لان هذا صرف لا يصلح أن || يُعْلَى الْخَانِينَ وَلَا يَنْتَفَـدُ ﴿ قَلْتَ ﴾ فَانْ كَانَا لَمْ يَفْتَرُقَا مَشْتَرَى الْخَلْخَالِين وبالْمهما حتى استحقهما رجــل فقال المستحق أنا أجيز بيع الخلخالين وآخــذ الدنانير (قال) فذلك جأئز اذا أجاز المستحق البيع والخلخالان حاضران وأخذالدنانير مكانه وقلت فان كان الخلخالان قد بعث بهما مشتريهما الى البيت (قال) لا يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ ولاينظر في هذا الى افتراق البائع والمشترى بعد ما اشترى الخلخالين اذا استحقهما رجل والخلخالان حاضران حين استحقهما وأجاز البيع فقال له مشترى الخلخالين أو بالمهما أنا أدفع الثمن حين أجزت البيع وكان ذلك مما (قال) نم ذلك جائز ولا ينظر ﴿ في هذا الا الى حضور الخلخالين والنَّقد مع اجازة هذا المستحق البيع فاذا كان هذا ا هكذا جاز والا فلا (وقد قال) أشهب مثل قوله وتال انما هو استحسان والقياس فيه أنه مفسوخ لانه حين باعك الخلخالين قدكان لصاحبهما فبهما الخيار فقد إنمقدالبيع على خيار فالفياس فيمه أنه يفسخ ولكني استحسنت أنه جائز لان هذا مما لا يجد الناس منه بداً وانكما لم تعملا على هذا باع البائع ما يرى أنه له واشتريت أنتما ترى أنه جأئز لك شراؤه فذلك جائز لا بأسء مُحَكِّرٌ فَى الرجل بِتَاعِ الدواهِم بدينار ونقد دنانير الباد مختلف مُهجِيرٍ -

﴿ فَلَتَ ﴾ أُوأَيت أَنَّ اشْتَرِيت مَنْ رجل دراهم بِينْ يَدِيهُ كُلُّ عَشْرِينَ مُرخًا بديارًا وأخرجت الدنانير لأدفعها اليــه فلما نقدته قال لا أرضى هذه الدنانير (قال) له نقد البلد في قول مالك ﴿ فَلْتَ ﴾ فَانْ كَانْ نَصْـدُ البَلَّدُ فِي الدَّنَائِيرِ مُخْتَلَفًا (قَالَ) فلا صرف ينهما الاأن يسميا الدنانير التي يصارفانها

بيع ذهب وعرض بذهب وليس في ذلك مضرة في تفريقه وقد كره من ذكرت الكُّ بِيعِ هــذه الاشياء حتى تنزع وفي نزعها مضرة وقــد أجاز النان انخاذ بعضها وتحليته ﴿ قال سحنون ﴾ وقد أعلمتك بقول ربيعة وما جو زمن ذلك وقوله إذا كانت الفضة تبما وان ذلك اعا أجبز لما جاز للناس اتخاذه وان في نزعه مضرة وأنه اذاكان تبما كانت الرغيـة في غيره ولم تكن الرغبـة فيه ولا الحاجة اليه وقد جوز أهل ألم ما هو أبين من هذا من بيع النوب بدينار الا درهما والا درهمين اذا كان

دفع الدرهم مع قبض الدينار لأنهـم لم يروا ذلك رغبـة في الصرف واستحسنوه واستثقلوا ما كثر من ذلك ﴿ قال وكيم ﴾ وكان الربيع قد ذكر عن الحسن أنه كان لا يرى بأسا بيع السيوف الحلاة بآلفضة ﴿ وَكَبِّعٍ ﴾ وجوزه أيضًا ابراهميم النخمي مثل قول الحسن ولم يذكره الا مسجلا فدلك فيا يرى للناس فيه من للنافع ولما في نزعه من المضرة ولأنه مأذون لهم في اتخاذ مثله حير في الرجل بِتاع الأباريق من الفضة بالدنانير والدراهم ثم تستحق الدواهم ك∞ ﴿ قَلْتُ ﴾ أَرَأَيْتُ انْ اشْتَرِيْتُ مِنْ رَجِّلْ الرِّيْقُ فَضَةً بِدُنَائِيرٍ أَوْ بِدَرَاهِمُ فاستحقت

الدرَّاهِم أو الدُّنانِير أَيْنتَقِض البِيعِ بِيننا في قول مالك وتجعله صرفا (قال) فيم أراه صرفا وينتقض البيع بينكما (قال) وكان مالك كمره عــذه الاشياء التي تصاغ من الفضة والذهب مشأل الاباديق وكان مالك بكره مداهن الفضة والذهب ومجامر ألدهب والفضة سمعت ذلك منه والانداح واللح والكاكين المفضية وانكانت سماح أَوَى أَنْ تَشْتَرَى ﴿ قَلْتَ ﴾ أَوَأَمْتُ أَنْ صَرَفَتَ دَرَاهُمْ بِذِيَّالَيْهِ فَاسْتَحَقَّتُ الدراهم بقياً إ أَيْنَاشُ السَرِفُ أَرِهِ ﴿ إِنَّالَ ﴾ أرى الصرف منتقضاً (وكان)أشهب يقول إن كَاتَ

الدراهم بأعيالها أراها اياه فهو منتقض وانكان لم يره اياها واتما باعهمن دراهم عنده لزمه أن ينظي ما كان عنده تمام صرفه اسابق في كبسه أوتابوته ﴿ قُلْتُ ﴾ لابن ا القاسم وان استحقت ساعة صارفه فقال له صاحبه خذ مكانها مثلها أيصلح هذا (قال) ان كان ذلك مكانه ساعة صارفه فانز أرى لمثلث بأساً وانت تطاول ذلك أو افترقا

ان زاده الدَّرهم الى شــهر أو لملى شبــين (قال) نم لا أرى بذلك بأمَّا وِلا ينتفض الصرف بينكما ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لاني لا أرى هذا الدرهم مما يقع عليه الصرف ﴿ قلت ﴾ فان قبضه منه صاحبه أثرى الصرف واقعا عليه قال لا ﴿ قلت ﴾ فان أصاب بهذا الدرهم الهبة عيا أيكون له أن يرده (قال) لا لأن الصرف لم يقع عليه وانما ذلك الدرهم عندي هبة ﴿ فلت ﴾ قان أصاب صاحبه بالدينار عيبا فرده أرجم عليــه بالدراهم كلما وبالدرهم الزائد مع الدراهم قال نم ﴿ قلت ﴾ لم والدرهم الزائد عندك هبة (قال) لأنه اعا وهبه له لذلك الصرف فلما استفض الصرف استفضت الهبة التي كانت بينهما الكان ذلك الصرف ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أني بعت من رجل سلمة فجاءني بهبة فوهبها لى فقال هذا لموضع ما بعتني سلمتك فقبلت هبته ثم أصاب بالسلعة عيبا فردها على أيرجع على بالهبـة مع النِّن (قالـ) نعم لأنه انما وهب لك

الهبة من أجل البيع فالم انتقض البيع لم يترك ألهبة لأن الذي لمكانه كانت الهبة قد انتفض حتى صار غير جائز ﴿ قلت ﴾ فان كان أسلم اليه في طعام أو سامة الى أجــل فزاده بمد ماافترقا ومكنا شهراً أو شهرين زاده المسترى في السلم ديناراً أو درهما أيجوز هذا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا بأس به

- ﴿ فِي الرجل يكون له على الرجل دراهم دينا الى أجل ﴿ حَالِ ﴿ فيريد أن يصرفها منه بديثار نقداً ﴾ هُوَا ﴾ أرأيت اوأن لي على وجل دراهم دينامن قرض أ، من بيع اليأحل فأخذت نها منه دنانير نقداً أنجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) لا بجورَ مَذَا وِلا حَارِ هَذَا

وهومن بيع الدراهم الى أجل بدنانير نقداً ولو كانتحالة لم ير به بأسا ﴿ فَلَتَ ﴾ أوأيت ال صارفته قبل محل الأجل على دينارين وشرطت عليه أن يدفعها ألى مع محل أجل الدراهم أيجوزهذا أملا (قال) هذاحرام فى قول مالك (قال) وَكَفَالْكُ لُوكَانَ فَ مَكَانَ

هذه الدنانير عرض من المروض بمينه أو موصوفاً أومضمونا الى ذلك الاجل لم يحلُّ لانه دين بدين ولوكان المرض نقداً ماكان به بأس فى البيع والسلف الا أز يكون

حدير في الرجل يصرف بمض الدينار أو يصرفه من رجاين كي∞ ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان أودت أن أصرف نصف دينار أو ثلثه بمشرة دراهم أبجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز أن يصرف نصف دينار ولا ثلث دينار ولا أ ربغ دينار ولابجوز الاأن يصرف الديناركاه فيدفعه ويأخذ دراهمه فأما اذا صرف نصفه أو ثلثه أو ربعه فهذا لا يستطيع أن يدفع ثلثه ولا ربعه ولا نصفه ﴿ قَلْتَ ﴾ [فان قال بائع نصف الدينار أنا أدفع اليك الديناركله وآخذ منك صرف النصف حتى تكون قابضًا لنصف الدينار (قال) قال مالك لا مجوز ذلك ولا يكون قابضًا لنصف الدينار وان دفع الدينار كله لا نه لا بيين بنصفه منه (وقال أشهب) ألا تَرَى أن الصرف على المناجزة فقد بتي بينهما عمل من سبب اليبيرف وهو شركتهما في الدينار وانهما ان اقتسماد مكاسما فانما اقتسامها اياه دراهم فيكون يطيه دراهم بدراهم

﴿ قَلْتَ ﴾ فإن صرف رجلان من رجل ديناراً فدفعاه اليه أيجوز هذا في قول مالك [قال نعم ﴿قَاتَ﴾ وكذلك لوكان مكان الدينار نقرة ذعب أو فضة كان مسلكة] مسلك الدينار في بيع، قال لم ﴿ فلت ﴾ فان كانت نقرة بإنى وبين رجل فبعث نصبى منه (قال) ذلك جائز اذا التقدت ﴿ قلت ﴾ فان بمت أسبي من نجيره (يا إأشهب) ان قبض المشترى جميع النقرة رأيسه جأبر َّ و ن لم تبيض لم يكن أفيه خيًّا حَيْرٌ فِي الرَّجِلُ يُصرفُ الدِّينَارُ دَرَاهُمْ فَيُقْبِضُهَا ثُمُّ يُرْجِعُ الْهِ ﷺ ﴿ فيستزيد في الصرف فيزيده ﴾

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيْتَ أَنْ صَرَفْتَ دَيْنَاراً عَنْدُ رَجِلَ بِعَشْرِينَ دِرَهَا ثُمَّ لَقَيْنَهُ بِعَدْ ذَلْكُ فَقَلْتَ له الك قد استرخصت مني الدينار فرّدني فرّادني درهما أينتفض الصرف في قول مالك أم لا (قال) ! أسم منه فيه شبئًا وأرى أن لا ينتفض بينكما ﴿ قَاتَ ﴾ وكذلك

فهذا لا يصلح ﴿ قلت ﴾ لا بن القاسم فإن صرف الدينار رجل من رجلين فقبضه إ أحدهما بأمر صاحبه وهو حاضر (قال) قال مالك هو جائز ﴿ قَلْتَ ﴾ فلو أن رَجَلينَ

صرفا ديناراً من وجلـين فنبض الدينار أحــد الرجاين (قال.) قال مالك هذا جائزً

.

ان زاده الدرم الى شهر أو لمل شهرين (قال) نم لا أرى مذلك بأسا ولا منقص ا الصرف بينكما ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لاني لا أرى هـذا الدرهم مما يقم عليه الصرف ﴿ قلت ﴾ فان قبضه منه صاحبه أثرى الصرف واقعا عليه قال لا ﴿ قلت ﴾ فأن أصاب بهذا الدرهم الهبة عيا أيكون له أن يرده (قال) لا لأن الصرف لم يقع عليه واغا ذلك الدرهم عندي هبة ﴿ قلت ﴾ قان أصاب صاَّحبه بالدينار عبيا فرده أبرجم عليــه بالدراهم كلها وبالدرهم الزائد مع الدراهم قال نعم ﴿ قلت ﴾ لم والدرهم الزائد عندك هبة (قال) لأنه اما وهبه له لذلك الصرف فالم انتقض الصرف انتقضت الهبة التي كانت بينهما لمكان ذلك الصرف ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أني بعت من وجل سلمة فجاءني بهبة فوهبها لي فقال هذا لموضع ما بعتني سلمتك فقبلت هبته ثم أصاب بالسنمة عيبا زيدها على أيرجع على بالهبية مع الثمن (قال) نيم لأنه انما وهب لك الهبة من أجل البيع فالم انتقض البيع لم يترك الهبة لان الذي لمكانه كانت الهبة قد انتقض حتى صار غير جائز ﴿ قلتُ ﴾ فان كان أسلم اليه في طعام أو سامة إلى أجــل ا فزاده بمنه ماافترقا ومكنا شهراً أو شهرين زاده المشبترى في السلم ديناراً أو ذرهما أ أيجوز هذا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شَيْئاً ولا بأس به ح ﴿ فِي الرجل يكون له على الرجل دراهم دينا الى أجل ﴾ ﴿ فيرِيدُ أَنْ إِصِرِفِهِ مِنْ يَدِينَارُ نَقِداً ﴾ ﴿ وَلَلَّ ﴾ أَرَأَيْتَ اوَأَنْ لَى عَلَى رَجَلَ دَرَاهُمْ دَيَامِنَ قَرَضَ أَرْمِنَ بِيعِ الْهَأْجَلِ فأُخَذُتِ يا منه دنانير نتماً أنجرز هذا في ترل مألك أم لا (قال) لا بجوز هذا ولا محل هذا وهومن بيع الدراهم الى أجل بدنانير نقداً ولو كانتحالة لم ير به بأسا ﴿فلت﴾ أرأيت > ان صارفته قبل محل الاجل على دينارين وشرطت عليه أن يدفعها الى مم محل أجل ا

الدراهم أبجوزهذا أملا (قال) هذا حراء في قدل مالك (قال) وكذلك لوكان في مكان

هذه الدَّانير عرض من العروض بعينه أو موصوفًا أومضمونًا إلى ذلك الأجل لم يحلُّ ا

لانه دين يدين ولوكان العرض نقداً ما كان به بأس في البيع والسلف الا أن يكون ا

قال نم ﴿ فات ﴾ وكذلك لوكان مكان الدينار نفرة ذهب أو فضة كان مسلكه مسلك الدينار في بيمه قال نم ﴿ فَ بُ ﴾ فان كات نفرة بيني وبين رجل فبعت انصمي منه (قال) ذلك جأنو اذا المتقدت ﴿ فلت ﴾ فان بمت نصب من بغيره إتّال أشهب) ان قبض المشترى جميع النفرة رأيشه جأنوا وان لم يقبض لم يكن فيه خير محير في الرجل يصرف الدينار دراهم فيتبينها ثم يرجع اليه كات ﴿ فيستزيد في الصرف فيزيده ﴾ ﴿ فيستزيد في الصرف فيزيده ﴾ ﴿ فيستزيد في الصرف فيزيده ﴾ أوأيت ان صرفت دينارً عند رجل بعشر بن درها ثم لقيته بعد ذلك فقل له اللك قد استرخصت مني الدينار فيزدني فرادني درها أبنتيض الصرف في قول الهالك قد استرخصت مني الدينار فيزدني فرادني درها أبنتيض الصرف في قول المسرف في قول المنافذة الدينار في الدينار فيزاد في المنافذة ا

صحر في الرجل يصرف بعض الدينار أو يصرفه من رجاين كور هذا في قال مالك (قال) قال مالك لا مجوز أن يصرف نصف دينار أو الله بعشرة دراهم أمجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا مجوز أن يصرف نصف دينار ولا المث دينار ولا أن يصرف الدينار كاله وأخذ دراهمه فأما اذا صرف فان قال بالم نصف الدينار أنا أدفع الله الدينار كله وآخذ منك صرف النصف حتى تكون قابضاً لنصف تكون قابضاً لنصف الدينار وان دفع الدينار (قال) قال مالك لا مجوز ذلك ولا يكون قابضاً لنصف الدينار وان دفع الدينار كله لا مين بصفه منه (وقال أشهب) ألا ترى أن الصرف على المناجزة فقد بني بينهما عمل من سبب الصرف وهو شركتهما في الدينار وان يتسماء مكانهما فا الدينار وان يتسماء مكانهما فا الدينار وانهم فيكون يعظيه دراهم مدراهم

فَهٰذَا لَا يُصَاحِ ﴿ قَلْتَ ﴾ لَا بِنَ القَاسَمُ فَأَنْ صَرَفَ الدِّينَارُ رَجِّلُ مِنْ رَجَّلِينَ فَقَبْضُهُ

أحدهما بأمر صاحبه وهو حاضر (قال) قال مالك هو جائز ﴿فَلَتَ ﴾ فلو أن رجلين

صَرفا ديناراً من رجلـين فقبض الدينار أحــدالرجاين (قال) قال مالك هذا جائز '

﴿ قَلْتَ ﴾ فإن صرف رجلان من رجل ديناراً قدنماه اليه أنجوز هذا في قول مالك

مالك أم لا (قال) لم أسمع منه فيه شبئًا وأرى أن لا بنتفض ينكما ﴿قات﴾ وكذلك

أً يأخذ لم بحزذلك له لان الصفقة وقعت على ما لا خير فيه (وقال أشهب) في الزلل مثل 📕 قول ابن الفاسم ﴿ قلت ﴾. أوأيت ان اشــتريت فلوسا بدرهم فلها افترتنا أصبت فهما ﴿ عشرة أفلس رديئة لا تجوز أمنتفض الصرف أم ببدلها في قول مالك (قال) انما قال | مالك في الفلوس أكرهها ولم يرها في جميع الاشياء تنزلة الدراهم بالدنانير ولم أسمع | من مالك بي هــذا شــيناً وقوله في الصرف ان الصرف ينتقض وأرجو أن يكون | خفيفًا ألا ترى أن ابن شهاب بجنر البدل في صرف الدنانير وان كان لا يؤخذ بقوله فكيف به في الفلوس مع كثرة اخسلاف الناس فيها وقولي مالك وليست كالحرام البين ولكني أكره التأخير فها وهو قول أشهب ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صرفت ديناراً عند رجل فأصبت درهما في الدراهم مردودا لعيبه وهو فضة طيبة أيكون لى أن أرده في نول مالك قال نع ﴿ فلت ﴾ وينتقض الصرف فيما بيننا| قال أم ﴿ قلت له ﴾ أنه فضة طيبة (قال) ذلك سواء اذا كان فضة طيبة الا أنه مردود لعيب أوكان لا يجوز بجواز الدراهم عنــد الناس أو أصاب فها درهما زائنا فذلك كله عند مالك سواء برده ان أحب ومنتقض الصرف منهما الا أن يشاء أن يتبل الدراهم بعيومها فيكون ذلك له ﴿ قات ﴾ أرأيت ان صرفت دياراً عند رجل بدراهم فأخذت منه الدراهم ثم أصبت بالدراهم عباً فرددت الدراهم أيصلح ني أن أوْخره بالدينار (قال) اذا مبت الفسخ بينهــما فلا أرى بأساً أن يؤخره بالدينار وان لم يثبت الفسخ ينهماكرهته ورأته صرفا مستقبلا ﴿ قال سحنون ﴾ هذا الربا قد كتب في الرسم الاول مابدل على هذا - ﷺ في الرجل يصرف الدينار من رجل بدراهم فاذا وجب الصرف سأل ﷺ →

﴿ رجلاً أن تقرضه الدنار فيدفعه اليه أو قوما من مجلسهما ذلك ﴾ ﴿ فِيتُوازَلَانَ فِي مُجْلِسَ آخَرَ ﴾ ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأَيت ان قلت لرجــل ونحن جلوس في مجلس بعني عشرين درهما بدينار

فقال لعم قدفعلت وقلت أنا أيضا قد فعلت فتصارفنا ثمالتفت الىانسان فقال أفرضني

المرض الذي يعطيه من صنف العرض الذي كان باع ويكون أجود منه أو أكثر حل أجل الدين في ذلك أولم يحل ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيمــة عن خالــ بن أبي ا عمران وبكير بن عبد الله عن سليان بن يسار قال ان كان لرجل على رجل ذهب كالة فلا يصاح له أن يقاطعه على ورق وينقده ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال الليث عن يحيى أ ان سعيد مثله وقال يحيي بن سعيد ولا فلوس (قال يحيي) وان أعطاه عرضا قبل عمله فلا بأس به ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن ا عبد الله عن أبيه أنه كان بناع بالذهب فاذا تقاضاه أصحابه قال ان شدتم أعطيتهم إ الورق بصرفها وان شئتم صرفتها لكم فقضيتكم الذهب فأي ذلك اختار الرجل أعطاه الِه ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع أن رجلاكان له على عبد الله بن عمر ذهب سلفًا فجاء متقاضاه فقال بإنافع اذهب فصرف له أو أعطمه يصرف الناس ﴿ فَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ أَرَادُ أَنْ يَأْخُــُدْهَا مَنَى ﴿ قَالَ ﴾ اذا قامت على ســعر فأراد أنْ يأخذها فأعطه اياها (وقال) مثل ذلك القاسم بن محمد وسالم وسسايان بن يسار وبشر 🏿 ابن سعيد ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح وبكير بن الاشج ﴿ إن وهب ﴾ عن ابن لهيمة وحيوة بن شرمج عن خالد بن أبي عمران أنه سأل الفاسم وسالما عن الرجل يسلف الرجل عشرة دنانير سلفا فأراد أن يأخذ بها منه زيتا أو طعاما أو ورقا بصرف وابن المسيب وربيعة أنه لا بأس باقتضاء الطعام والعروض في السلف

∞ﷺ فیرمناها ولا بردها ﷺ۔ ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيتَ انْ صَرَفَتَ دَيَارًا بدراهم فَلَمَا افْتَرْقَنَا أَصِبْهَا زَيُوفَا فَرَضَيْهَا أَبجُوزُ أ ذلك في قول مالك أملا (قال) لا بأس بذلك ان رضيت في قول مالك ﴿ فلت ﴾

وكذلك ان وجدتالدراهم تقصا فرضيتها (قال) قالمالك اذا وجدتها نقصا فرضيتها فهو جائز وهومثل الزيوف﴿قال﴾ قالمالك وانكان تأخرمن العدد درهم فرضي أن

حري في الرجل يصرف بدينار دراهم فيجدها زيوفا كه⊸

(14.) عنىرين درهما والنفت أنا الى رجل الى جنبي فعلت له أقرضني ديناراً ففعل فدفعت اليه الدينار ودفع الى المشرين الدرهم أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا خــير فيه ﴿ قَلْتُ ﴾ أُرأَيتُ ان نظرت الى دراهم بين مدى رجل فقلت بعني من دراهمك هذه عشرين درهما بدينار فقال قد فعلت وقات قد قبلت فواحبته الصرف ثم النفت الى رجـل الى جنبي فقلت أقرضني دىناراً ففعل فدفعت اليـه الدينار وقبضت الدراهم أنجوز هذا الصرف في قول مالك أمرًا (قال) سألت مالكا عن الرجل مدفع الدنانسُ الى الصراف فيشتري بها دراهم فيزنها الصراف تميدخاما مايوته ويخرج دراهم ليعطيه (قال) ما يعجبني وليترك الدنانير على حالها حتى يخرج الدراهم فيزمها ثم يأخذ الدنانير ويعطى الدراهم فان كان هذا الذي اشترى هذه الدراهم كان مااستقرض نسقا متصلا قريبا غنزلة النفقة بحلها من كمه ولا سِمث رسولا يأتيـه بذهب ولا يقوم الى موضع نرنها ومتناقدان في المجلس الذي تصارفا فيه وانمـا نرنها مكانه ثم يعطيه دنانيره مكانه فلا بأس مذلك (وقد قال) أشهب لاخير فيه لانكما عقدتما سُعكما على أمر لا مجوز من غيبة الدنانير (قال ابن القاسم) لان مالكا قال لو أن رجـــلا لق رجـــلا في السوق فواجبه على دراهم معه ثم سار معه الى الصيارفة لينقده (قال) مالك لا خير في ذلك (فقيل له) فلو قال له ان معي دراهم فقال المبتاع اذهب بنا الى السوق حتى نری وجوهها ثم نزنها فان کانت جیاداً أخذتها منك كذا وكذا درهها مدینار (قال) لا خير في هذا أيضا ولكرن يسير معــه على غير موعد فان أعجبه شئ أخذ والا تركُ ﴿ قاتَ ﴾ وكان مالك يكره للقوم أن يتصارفوا في تجلس ثم يقوموا الي مجلس آخر قال نعم (قال) مالك ولو أن قوما حضروا ميراثا فبيع فيه حليٌّ اشتراه رجل ثم ا قام به الىالسوق أو الى الصيارفة ليدفع اليه نقده ولم يتفرقاً (قال) لا خير في ذلك انما ياع الورق بالذهب أن يأخــذ وبدعلي بحضرة البيع ولا يتأخر شي من ذلك من حضرة البيع فاله لا خير فيه وأراد منتقضا ألا ترى أن عبد الله بن عمرو بن الماص

قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسـلم ولا تبيعوا الذهب بالورق الاهاء وهلمّ

وان عمر قال وان استنظرك إلى أن الج بته فلا نظره أنى أخاف عليكم الرَّماء ال وَالرَّماءُ هو الربا - ﴿ فِي قليل الصرف وكثيرد بالدنانير ﴿

﴿ قَلْتُ ﴾ أَرَأَيْتُ انَ اشْتَرِيتُ بِدِينَارِ مَانَةُ دَرِهِمْ أَوْ دِينَارًا ۖ بَدَرِهِمِنَ أَوْ بَدَرِهُمْ أَنجُوزُ هذا الصرف في قول مالك قال مم ﴿قالَ ﴾ ولقد سنل مالك عن رجل كان يسأل رجلًا ذهبا فلم حل أجلها قال الذي ء'يه الدين خذ منى بذهبك دراهم وقال الذي له الدين لا أقبل منك الأكذا وكذا زيادة على الصرف (قال) مالك لا بأس مذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ منه نصف الدينار الذي بتي لي عليه فأ تاني بنصف دينار دراهم فقات لا أقبل الدراهم انما لى عليك ذهب ولا أبيع ذهبي الا بمائة درهم (قال) اذا أعطاه صرف الناس أجبر على أن يأخذ ذلك ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل باع من رجل سلمة بنصف دينار فأناه بنصف دينار دراهم أجبر البائع على أخــذها ولم يكن له غير ذلك فالذي

ــرافا گا⊸ من الفضة بالذهب جزافا گا⊸

أقرض دينارآ ووهب نصفه وبتي نصفههو بمنزلة هذا سواة

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سوار ذهب لا أعلم ما وزنه بفضة لا أعلم ما وزنها أبجوز هذا في قول مالك (قال) نعم إذا كان شراؤه اياها بذير دراهم مضروبة ﴿ قَالَ ﴾ أفسلح أن أبيم الذهب جزافا بالفضة جزافا (قال) قال مالك لا بأس بذلك ما لم يكن سكة مضروبة دراهم ودنانير فلا خمير في ذلك لان ذلك يصمير مخاطرة وتماراً اذا كان ذلك سكة مضروبة دراهم أو دنأنير

؎﴿ فِي الرجل بتسلف الدراهم بوزن وعدد فيفضي بوزن أنل أو أكثر ﴾⊸ ﴿ وللدد أقل أو أكثر ﴾

﴿ قلت ﴾ أوأبت ان تسلفت من رجل مائة درهم عدداً وزنها نصف درهم نصف

عشرين درهما والتفت أما الى رجل الى جنبي فقلت له أقرضني ديناراً ففعل فدفعت

وان عمر قال وان المنظرك إلى أن ياج بيته فلا تنظره أني أخاف. عليكم الرَّمَاءَ ا وَالرَّماءُ هو الربا مري في قليل الصرف وكثيره بالدنانير كالح ﴿ قَلْتُ ﴾ أَرَأَيْتِ إِنَّ اشْتَرِيتِ بدينار مائة درهم أو ديناراً بدرهمين أو بدرهم أيجوزُ هذا الصرف في قول مالك ذي نعم ﴿ قالَهِ وَلَقَدَ سَتَّلَ مَالَكُ عَنْ رَجُّلُ كَانَ يَسَأَلُ رَجُّلًا ذهبا فال حل أجلها قال الذي ءايه الدين خذ منى بذهبك دراهم وقال الذي له الدين لا أقبل منك الأكذا وكذا زيادة على الصرف (فال) مالك لا بأس بذلك ﴿فلتَ﴾ منه لصف الدينار الذي بق لي عليه فأتاني بنصف دينار دراهم فقات لا أقبل الدراهم انما لى عليك ذهب ولا أبيع ذهبي الا بمائه درهم (قال) إذا أعطاد صرف الناس أجبر على أن يأخذ ذلك ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك في رجل باع من رجل سلمة بنصف دينار فأناه بنصف دينار دراهم أجبر البائع على أخــذها ولم يكن له غير ذلك فالذي أقرض دينارآ ووهب نصفه وبتي نصفههو بمنزلة هذا سواة ح ﴿ فِي سِعِ الفضة بالذهب جزافا ﴿ حَ ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سوار ذهب لا أعلم ما وزنه بفضة لا أعلم ما وزنها أبجوز هذا في قول مالك (قال) نعم اذاكان شراؤه اياها بغير دراهم مضروبة ﴿فَلْتَ﴾ المسلح أن أبيم الدهب جرافا بالفضة جرافا (قال) قال مالك لا بأس بدلك ما لم يكن كَمْ مِضْرُوبَةَ دَرَاهُمْ وَدَنَانِيرُ فَلَا خَـيْرُ فِي ذَلْكَ لَانَ ذَلْكَ يُصَـيِّرُ مُخَاطِّرَةً وَثَمَاراً ۖ أَذَا

كان ذلك َّكَةَ مضروبة دراهم أو دنانير حرفي الرجل بتسلف الدراهم بوزن وعدد فيقضى بوزن أقل أو أكثر ك≶∞ ﴿ وبعدد أقل أو أكثر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تسلفت من رجال مائة درهم عدداً وزنها نصف درهم نصف

اليه الدينار ودفع الىّ العشرين الدرهم أنجوز هذا في قول مالك (قال) لا خــير فيه ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيت ان نظرت الى دراهم بين يدى رجل فقلت بعني من دراهمك هذه عشرين درهما بدينار فقال قد فعلت وقات قد قبلت فواحبته الصرف ثم التفت الى رجـل الى جنبي فُقلت أفرضني دىناراً ففعل فدفعت اليـه الدينار وقبضت الدراهم أبجوز هذا الصرف في قول مالك أم لا (قال) سألت مالكا عن الرجل مدفع الدنانير' الى الصراف فيشتري بها دراهم فيزنها الصراف تم بدخلها مابوته وبخرج دراهم ليعطيه (قال) ما يعجبني وليترك الدنانير على حالها حتى بخرج الدراهم فنزمها ثم يأخذ الدنانير ويعطى الدراهم فان كانهذا الذي اشترى هذه الدراهم كان مااستقرض نسقا متصلا قريبا عنرلة النفقة بحلها من كه ولا يبعث رسولا بأيه بذهب ولا يقوم الى موضع نزنها ومتناقدان في المجلس الذي تصارفا فيه وانمـا نزنها مكانه ثم يعطيه دنائبرد مكانه فلا بأس مذلك (وقد قال) أشهب لاخير فيه لانكما عقدتما يعكما على أمر لا يجوز | من غيبة الدنانير (قال ان القاسم) لان مالكا قال لو أن رجلا لقي رجلا في السوق فواجبه على دراهم معه ثم سار معه الى الصيارفة لينقده (قال) مالك لا خير فى ذلك (فقيل له) فلو قال له ان معى دراهم فقال المبتاع اذهب بنا الى السوق حتى أ نري وجوهها ثم نزمها فان كانت جياداً أخذتها منك كذا وكذا درهما مدينار (قال) لا خير في هذا أيضا ولكرن يسير معــه على غير موعد فان أعجبه شئ أخذ والا | ترك ﴿ قات ﴾ وكان مالك يكره للقوم أن يتصارفوا في مجلس ثم يقوموا الى مجلس أ

آخرَ قال نعم (قال) مالك ولو أن قوما حضروا ميراثا فبيع فيه حليُّ اشتراه رجل ثم إ

قام به الىالسوق أو الى الصيارفة ليدفع اليه نقده ولم يتفرقاً (قال) لا خير في ذلك انما

باع الورق بالذهب أن يأخـــذ ويعطى بحضرة البيع ولا يتأخر شي من ذلك عن

حضرة البيع فاله لا خير فيه وأراه منتقضًا ألا ترى أن عبد الله بن عمرو بن العاص

قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تبيموا الذهب بالورق الاهاء وهلمَّ

عشرين درهما والنفت أما الى رجل الى جنبي فقلت له أقرضني ديناراً ففعل فدفعت اليه الدينار ودفع الى العشرين الدرهم أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا خــير فيه ﴿ قَلْتَ ﴾ أُرأَيت ان نظرت الى دراهم بين يدى رجل فقلت بسي من دراهمك هذه أ عشر بن درهما بدينار فقال قد فعلت وقات قد قبلت فواحبته الصرف ثم التفت الى أ رجـل الى جنبي فُقلت أفرضني دىناراً ففعل فدفعت اليـه الدينار وقبضت الدراهر أيجوز هذا الصرف في قول مالك أمرًا (قال) سألت مالكما عن الرجل بدفع الدنانير' الى الصراف فيشتري بها دراهم فيزمها الصراف تم مدخلها مابوته وبخرج دراهم ليعطيه (قال) ما يعجبني وليترك الدنانير على حالها حتى يخرج الدراهم فيزمها ثم يأخذ الدنانير ويمطى الدراهم فان كانهذا الذي اشترى هذه الدراهم كان مااستقرض نسقا متصلا قربا تنزلة النفقة بحلها من كمه ولا ببعث رسولا يأتيمه بذهب ولا يقوم الى موضع يزنها ويتنافدان فى المجلس الذى تصارفا فيه وانمىا يزنها مكانه ثم يعطيه دنانيره مكانه فلا بأس بذلك (وقد قال) أشهب لاخير فيه لانكها عقدتما بيعكما على أمر لا مجوز من غيبة الدنانير (قال ابن القاسم) لان مالكا قال لو أن رجــــلا لقي رجــــلا في السوق فواجبه على دراهم معه ثم سار معه الى الصيارفة لينقده (قال) مالك لا خير في ذلك (فقيل له) فلو قال له ان معي دراهم فقال المبتاع اذهب بنا الى السوق حتى نری وجوهها ثم نزنها فان کانت جیاداً أخذتها منك كذا وكذا دره یا مدینار (قال) لا خير في هذا أيضا ولكن يسير معـ على غير موعد فان أعجبه ثني أخذ والا ترك ﴿ قَاتَ ﴾ وكان مالك يكره للقوم أن يتصارفوا في تجلس ثم يقوموا الي مجلس آخر قال نعم (قال) مالك ولو أن قوما حضروا ميراثا فبيع فيه حليّ اشتراه رجل ثم ا قام به الىالسوق أو الى الصيارفة ليدفع اليه نقده ولم يتفرقاً (قال) لا خير في ذلك انما ياع الورق بالذهب أن يأخــذ ويعطى بحضرة البيع ولا يتأخر شئ من ذلك من حضرة البيع فاله لا خير فيه وأراه منتقضا ألا نرى أن عبد الله بن عمرو بن العاص

قال قال لنا رسول الله صـلى الله عليه وسـلم ولا تبيموا الذهب بالورق الاهاء وهلمَّ

وان ممر قال وان استنظرك إلى أن يلج بيت قلا تنظره الى أخاف عليكم الرَّماء ا وَالرَّماءُ هو الربا

ـه على فليل الصرف وكثيره بالدنانير كا⊸

﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان اشتريت بدينار مائة درهم أو ديناراً بدرهمين أو بدرهم أيجوز هذا الصرف في قول مالا- قال نم ﴿قالَ ﴾ ولقدسنل مالك عن رجل كان يسأل رجلا ذهبا فال حل أجلها قال الذي ءايه الدين خذ مني بذهبك دراهم وقال الذي له الدين لا أقبل منك الأكذا وكذا زيادة على الصرف (فال) مالك لا بأس بذلك ﴿ فلت ﴾ منه نصف الدينار الذي بتى لى عليه فأناني بنصف دينار دراهم فقات لا أقبل الدراهم انمالي عليك ذهب ولا أبع ذهبي الابمائة درهم (قال) اذا أعطاه صرف الناس أجبر على أن يأخذ ذلك ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل باع من رجل سلمة بنصف أقرض دينارا ووهب نصفه وبتي نصفههو بمنزلة هذا سواة

ـه ﷺ في بيع الفضة بالذهب جزافا ﷺ⊸

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سوار ذهب لا أعلم ما وزنه بضة لا أعلم ما وزما أبجوز هذا في قول مالك (قال) نعم اذاكان شراؤه ايأها بغير دراهم مضروبة ﴿ وَلَلَّ ﴾ إ أيصلح أن أبيع الدهب جزافا بالنصة جزافا (قال) قال مالك لا بأس بدلك ما لم يكن كَمْ مَصْرُوبَةَ دَرَاهُمُ وَدَنَانِيرُ فَلَا خَـيرُ فِي ذَلْكَ لَانَ ذَلْكَ بِصَـيرٍ مُخَاطَرَةً وَقَاراً أَذَا كان ذلك سكة مضروبة دراهم أو دنانير

حى﴿ فى الرجل بتسلف الدراهم بوزن وعدد فيقضى بوزن أنل أو أكثر ﴾∞~ ﴿ وللمدد أقل أو أكثر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تسلفت من رجــل مائة درهم عدداً وزمها نصف درهم نصف

أُفل من عددها أو أكثر من عددها اذا كانت في مثل كلبا وهذا قول مالك ﴿ اِنْ وَهِبٍ ﴾ عن ابن أنم عن عبد الرحمٰن بن رافع النوخي عن ابن عمر أنه تسلف ذهبا فوزيها بميارثم قال احفظ هــذا الميمار حتى تقضي صاحبها به وأنه فقني الرجل فنَّص من عدد الذهب فقال له الرجل ان هــذه أنَّ ص من عدد ذهبي فقال له أني انمــا أعطيتك بنثل وزن ذهبك سواء فمن عمل بنير هذا أثن وقاله ابن المسبب ومحمد 🏿 ان كب القرطي وان دخل فيها أكثر من عددها ﴿ قَلْتُ ﴾ وان نضاه أقل من | وزنها أو أكثر من وزنها فلا بأس بذلك (قال) نعم قال وهـــــذا قول مالك فان قضاء أقل من وزمها فلا بأس بذلك اذا لم تختلف عيون الدراهم مثل أن يسلفه مائة درهم | بربدة كمملا فيقضيه خمسين أوستين أوتممانين محمدية نفصا فلا يصلح هذا وهو قول مالك ﴿ فَاتَ ﴾ أرأيت ان أقرضت رجلا مائة درهم عدداً ففضاني خسين درهما أقل من وزنها أنجوز هذا في نول مالك قال نم ﴿ قلت ﴾ ولم وقد اختلف الوزنان ألا ترى أنه قد قضاني أقل عدداً وأقل وزما (قال) فلا بأس بذلك عند مالك اذا قضاك أنل وزنا وأقل عــدداً لان هذا رجل قضى أقل من عــدد الدراهم وأقل وزنا من | وزن الدراهم ذلا بأس بذلك ﴿ قات ﴾ قان قضاه أقل عــدداً ووزن كل درهم منها أكثرَ من وزن كل درهم من الدراهم التي أقرضت (قال) هــذا لا يصلح عند مالك ﴿ قات ﴾ لم (قال) لانه قد صار بيما ألا ترى أن الزيادة التي في كل درهم قد صارت بيما بفضل عــدد القرض وانركان القصاء مشــل وزن الدراهم القرضأو أَقُلُ لَمْ يَكُنُ هَا هَنَا ثَنَّى مِكُونَ بِيِّمَا فَلَذَلْكُ جَازُوانَ كَانَتُ أَقُلُ عَدْداً ﴿ قَلْتَ ﴾ أصل كراهية هذاعند مالك - ين جمل العددين اذا اختلفا بيما من البيوع اذا مذاضل الوزن | فاذا استوى العــددان وتفاصلت الدراهم فى الوزن لم يجعله بيعا لمَ قال مالك ذلك إ وما فرق مايينهما (قال) لان الرجــل لو أتى بستة دنانير الى رجــل تنقص سدسا سدسا فقال أبدلها لى بستة وازمة فانى أحتاج اليها لم يكن بدلك بأس على وجــه المعروف ولو قال له أعطني بها خمسة قائمة لم يحل فهــذا يدلك على أن العــدد اذا درهم عدداً فقضيته مائة درهم وازنة على غمير شرط أيجوز همذا أم لا (قال) لابأس بذلك ﴿ قلت ﴾ فان قضيته تسمين درهما وازية (قال) لا خسير فيه ﴿ قات ﴾ [مرت أكثر من المناقة الدرَّهم الانصاف (قال) لاز هذا بيم اذا كان ا الساف عدداً ﴿ قلت ﴾ وهـ ذا تول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ ومن أين جعــ له مالك ليما (قال) لان الرجــل اذا أسلف الرجــل عشرة دنانير سقص سدساسدسا كل ا دينار أو ربعا ربعا كل دينار ثم أعطاه عشرة دنانير قائمة كان انميا ترك له الذي قضاه فضل وزنها وهذا لا بأس به اذا لم يكن في ذلك وَأَيُّ ولا موعود ولا سـنة جريا | عليها أذا استوى العــددان . وإن أعطاه تــــعة وكانت أكثر من وزنها فهو بيع الذهب بالذهب متفاضلا فلا خير فيه لأنه لما اختلف العدد صاربيما ولا يصلح اذا كانت عدداً بنسير كيل الآأن يستوى العددان فيكون الفضل في أحدهما فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ فان كان أقرضني مائة درهم وازنة عدداً فقضيته خمسين درهما ﴿ أنصاة (قال) لابأس مذلك ﴿فلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ فلت ﴾ فلو فضاه مائة | درهم أنصافاً (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم (قال) ولو قضاه | مائة درمم انصافا ونصف درهم واحد لم يجز ذلك لان المددين قد اختلفا وان كان ذلك أنقص لرب القرض في الوزن فلا مجوز ذلك ولكن لو قضاه أقل من العــدد | على وزن دراهم القرض أو أقل من وزنها فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أصل قول مالك ﴿ في همذا أنه اذا استقرض دراهم عمدداً فلا بأس أن يقضيه مثل وزنها في عمددها فان قضاه أقل من وزنها في مثل عددها فلا بأس بذلك في قول مالك قال نعم ا ﴿ قَلْتَ ﴾ قَانَ قَضَاهُ بَمْنَلُ عَدْتُهَا أَفْضَلُ مِنْ وَزَنَّهَا فَلَا بَأْسُ بِهِ فِي قُولُ مَالك قال نُمْ ﴿ قَلْتَ ﴾ فَانْ قَضَاهُ أَقَلَ مَنْ عَدْدُهَا فِي أَكْثَرُ مِنْ وَزَمُهَا (قَالَ) لا خَيْرِ فَيْهُ ﴿ قَلْتَ ﴾ فأن فضاه أكثر من عددها في أفل من وزنها (قال) لا خير فيه الا أن يقضيه في ا مثل عددها أكثر من وزنها أو أقل من وزنها فلا بأس بذلك ﴿ نَلْتَ ﴾ وهذا قول | مالك (قال) نعم هــذا قوله (قال) وان كان أقرضه دراهم كيلا فلا بأس أن يقضيه |

(١٨ _ المدونة _ نامن)

لا يجوز فهمذا بدنك على مسئلك عدد أيضا ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان أقرضت ربالا دراهم محمدية مجموعة فال حل الأجل قضائي بزيدية مجموعة أكثر من وزمها أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز هذا لا ن هذا أما أخذ فضل عيون المحمدية على البزيدية في زيادة وزن البزيدية فلا مجموعة أقل من وزمها (قال) لا بأس بهذا ﴿ قلت ﴾ فلو كنت أقرضته يزيدية مجموعة قلص به بيا الإيلام فلا كنت أقرضته يزيدية مجموعة وزن البزيدية في عيون المحمدية ﴿ قلت ﴾ فيلو قضائي محمدية مجموعة مشل وزن البزيدية (قال) لا بأس بذلك اذا لم يكن ذلك مهما عادة ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو قضائي محمدية المن يحمدية المورن البزيدية (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو قضائي بدينة مجموعة أكثر من وزن البزيدية (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو قضائي بندية مجموعة أكثر من وزن البزيدية الني أقرضته (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو قضائي بندية مجموعة أكثر من وزن البزيدية الني أقرضته (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك ﴿ وقلت ﴾

والدنانير مثل ما وصفت لى فى الدراهم (قال) نعم معظم فى الرجل بستاف الدراهم فيقضى أوزن أو أكثر ﷺ م

من الرجل و المتقرضت مائة درهم و و المائة درهم و و المائة درهم و عشر من الرجل إستاف الدراهم و و عشر من الرجل إلى المائة درهم و عشر من الرجل مائة درهم و عشر من الرجل مائة درهم و عمل عند القضاء عشر من الرجل مائة درهم و عمل عند القضاء عشر من الرجل مائة درهم على غير موعد و لا اشرط أو يتسلف مائة اردب قمع فلها أناه ليقضيه فقحه و حل أجله قضاه عشر من و مائة اردب مثل حنطته (قال مالك) لا يعجبني أن بقضيه فضل عدد لا في طام و لا في اده حمد عند ما يقضيه و لو كان ذلك المد ذلك لم أر به بأسا اذا لم يكن في ذلك عادة ولا موعود (قال) و معنى قوله بعد ذلك أى بعد بحاس القضاء الذي يقضيه فيه بزيدية بعد ذلك وأما حين يقضيه فلا يزيده في ذلك المجلس و لكن يزيده بعد ذلك في الدراهم الكيل تشبه هذا لا يصلح أن يزيده عند ما يقضيه و لكن ان أراد أن يزيده فليزده بعد ما يقضيه و يتفرقان الا أن يكون رجحانا في الوزن شيئاً بسيراً فلا بريده فليزده بعد ما يقضيه و يتفرقان الا أن يكون رجحانا في الوزن شيئاً بسيراً فلا بأس بذلك أو نقصانا وان كان كثيراً فلا بأس بذلك أو نقصانا وان كان كثيراً فلا بأس بذلك أو نقصانا وان كان كثيراً فلا بأس بدلك أو ما مالك (قال مالك) و نقا

استوى لم يكن ذلك بيماً من البيوع واذا اختلف العددكاني ذلك بيما مختل في الرجل بقرض الرجل دراهم يزيدية فيأتيه ﷺ ﴿ تحمدية فيأبي أن يأخذها ﴾

﴿ قَالَ ﴾ أَرَابُ لُو أَبِي أَقْرَضَتَ رَجَلًا مَائَةُ دَرَهُمْ يَزِيدِيةَ الى سنة فأَتَانَى بَنَائَة مُحَدِّية قبل السنة فقال خذها وقلت لا آخذها الا يزيدية (قال) ذلك لك أن لا تأخيذها الا يزيدية ولو حل الأجل أبضا فجاه بمحمدية فقال لا أقبل الا يزيدية كان ذلك له لانه قول لا آخذها الامثل الذي لي لأن الدراهم والطعام عند مالك سواء ألا ترى أنه لو تساف محمولة فأتاه بسمراء وهي خير من المحمولة فقال لا أقبلها ولا آخـــذ الا محمولة كان ذلك له ﴿ قلت ﴾ والدراهم ان كانت من قرض أو من ثمن بيع كانسواء فى مستنى حل الأجل أولم بحل اذا رضى أن يأخذ محمدية من يزيدية جاز ذلك له فى قولِمالك (قال) لا أقوم على حفظه ولا أرى مذلك بأساً لأنهاورق كلها وكذلك الدنانير والدراهم ولبست جنوساً كجنوس الطعام وانما هي سكك وهي ذهب وفضة كلها والطعام جنوس وانكانت حنطة كلها لأن الحنطةلها أسواق تحول البهافتضمن أ الى تلك الأسواق والدراهم ليست لها أسواق تحول اليها مشل الطمام فلا بجوز أن يأخذ قبل الأجل سعراء من محمولة وانكانت خيراً منها وانكان أسلفه الحمولة سلفًا فلا يجوز . وكمذلك قال لي مالك في القمع المحمولة والسمراء وفي الشمير وقد | قال أشهب انه جائز اذا لم يكن في ذلك وأي ولا عادة وهو أحسن ان شا، الله ثمالي ﴿ قَالَ ابْنَ الْفَامَمِ ﴾ والكانت لك سمراه على رجــل الى أجل فأخذت منه محمولة فبل محل لاجل لم يجز لأن هذا من وجه ضع وتمجل • وكذلك الدراهم ان أخذ يزيدية من محمدية قبل أن يحل الاجل لم يصلح وهــذا في الدراهم مثل الطمام فان 15 أُخذ محمدية من يُزيدية قبل محل الاجل لم يكن بذلك بأس ومثل ذلك أن يكون له دنانير هاشمية فيعطيه عتقاء فبــل محل الاجــل فلايكون بذلك بأس (قال) ولأن مالكا قال في الدين يكون على الرجل الى أجـال فيقول ضع عنى وأعجل لك ان ذلك يجوز من ذلك مثل ما فعلى ابن عمر زاد فى فضل وزن الدراهم التى قضاه وكان محمل قول مالك عندى أن ابن عمسر انما قضى مثل المدد وزاد فى وزن الدراهم التى قضى كانت دراهم ابن عمر أوزن من دراهم صاحبه وعددهما سواء ولم يعطبه عشرين وماثة عائه ولا عشرة وماثة عاثمة

حى﴿ فِي فضاء المجموعة من القائمة ڮڿڡ

﴿ فَاتَ ﴾ سممتك تقول الدَّناتِير المجموعة لاتصاح بالدَّناتِير الفَّاتَة قلت ما المجموعة وما القائمة وما ممنى ذلك القول أنه لايصلح (قال) قال مالك لو أنك أسلفت رجلا مائة دينار قائمة أو بعته بها بيماً فنبت لك عليه مائة دينار قائمة فأراد أن يدفع اليك مائة مجموعة يدخل في عــددها عشرة ومائة أو أفــل من ذلك أوأكثر الأ أن عــدد المجموعة أكثر من الفائمة (قال) لاخير فيه الا أن تكون أسلفت الفائمة تمميار اتخذته عنــدك أو أسلفته اياها بوزن مثانيل جمنها في ذلك الوزن أو اشترطت في البيع الكيل فلا بأس بأن تقتضي مجموعة وانكانت أكثر عدداً اذاكنت حمين أسلنتها فد أخذت لها معياراً من الكيل أووزنها مجموعة فعرفت كيلها أو اشترطت كم أخبرتك الكيل مم الدد فأما ان تسلفتها عدداً فلا خير في ذلك الا أن تأخذ مثل عددها وان كانت كيلا أو أنقص منها في الوزن فلا بأمن بذلك اذا كانت في عددها (قال) وقال مالكوما بعت بفُرَادَ فلا تأخذه كيلا وما بعت به كيلا فلا تأخذه فُراداً وما بعت بفُرَادَ واشترطت كيله مع السدد فلا بأس به أن تأخذه كيلا أفل عدداً أو أكثر عدداً ومن ذلك أن بديم الرجل سلمته بمائة درهم كميلا ويشترط عددها داخل المائة خمــة وكيابا مائة فيكون عددها خمــة ومائة درهم فلا بأس أن يأخذ أكثر من عددها أو أقل من عددها كيلا اذا اشترط العدد مع الكيل (قال) وبلنني أن مالكا قال واذا بدت رجــلا أو أنرضته مائة دينار مجموعة فجا. ليقضيك فدفع اليك مائة دينار قائمة عدداً فقال هذا قضاؤك ولم تكلبا له (قال) فلا بأس بذلك لانه قدعرف أن في كيل القائمة أكثر من مائة كيلا وفضلا فسلا بأس بذلك وهو

بين قدغرفلابأس به (قال) فُتلت لمالك فان قضاه مائة دينار مثاقيل أفراداً والافراد اذا جمت نقصت من مائة دينار مجموعة (قال) لاخير في ذلك لانه انسا بجوزها للضل عيونها على وزن المجموعة لان الافراد محبــة حبة لها فضل في عيونها على المحموعة (قال) فقلت لمالك أفيبيع الرجل السلعة نمائة دينار مجموعة ولا يشترط ما مدخل فها من الوزن وهو يسلم أنه يدخل فيها الدينار بالحبسين والخروبة وبالنصف والثاث والثاثين ولا مدري عدة ما مدخل له من صنوف تلك الدنانير (قال) فلا يأس بذلك مالم بدخل له من الدهب التي لا تجوز بين الناس ﴿ قَلْتُ ﴾ أي شيُّ الدنانيرالحجموعة (قال) المقطوعة النقص تجمع فنوزن فتصير مائة كيلا ﴿ فلت ﴾ فما القائمة (قال) القائمة الجياد ﴿ قَلْتَ ﴾ فــلم أجزت أن يؤخذ من المجموعة القائمة (قال) لان القائمة الجياد أ عدداً تزمد على المجموعــة في المائة الدينار ديناراً لانك لو أخـــذت مائـة دينار عدداً | قائمـة فوزنتها يوزن المجموعـة زادت في الوزن ديناراً فصارت في الوزن مائة دينار ودناراً وهي مائة دينار عدداً ﴿ قلت ﴾ فما الفرادي (قال) المناقيــل قال الفرَّ ادْ اذا أخذت المائة فوزنتها كانت أنقص من المائة المجموعة لاتتمرمانة تصير تسمة وتسمين وزنا وان وزنت مائة قائمـة كيلا زاد عددها على مائة دينار فـرادي ﴿ قَالَ ﴾ لم لا يصلح أن يأخذ من الدرهمين الفرادي اذا كاما لم يجمعا في الوزن وقد عرفت وزن كلُّ واحد مهما على حدة لم لابجوز أن يأخذ يوزنهما تبر فضة مكسورة اذا كان في الجودة مثله أو دونه وقد جوزته في الدرهمين المحموعين وقد جيزة مالك مثل هـــذا في موضع آخر في الطمام ألا ترى أن مالكا قد أجاز لي أن آخذ سمرا، من محولة ومحمولة من سمراء اذا حل الاجل فلم كرهم هذا في الدرهمين الفردين بوزنهما من التبر المكسورة (قال) أما ماذكرت من الطعام أخذه المحمولة من السمراء أوالسمراء أ من المحمولة انما جوزه مالك لان الطعام مجموع كله يكال فانما أخــذ من سمراء كيلا عمولة أو من كيل محمولة سمراء وليس فى الطعام فُرَادُ ولا يباع القمح وزنا وزن | . وأما ما ذكرت من مجموع الفضة بمجموع الفضة فلا بأس بذلك لان هذا يعلم أنه

أن يأخذ السمراء من المحمولة والمحمولة من السمراء (قال) نع الفضة التبر المكسور لا بأس أن يأخذ بعضه قضاء من بعض اذا حل الاجل وان كان بعضه أفضل من بعض اذا أخذ مثل وزن فضته التي كانت له على صاحبه وهو سواء مثل المحمولة من السمراء والسمراء من المحمولة

م ﴿ ما جا، في البدل ﴿ ما جا ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيْتِ الذي يبدل الدراهم كيلا من عند رجل أيجوز له أن يقول زدني في الكيل مشل ما يقول زدني في العـدد أبدل لي هـذا النانص بوازن (قال) لا يجوز وهـــذا الربا وهو تول مالك ﴿ قلتَ﴾ وهو في العدد جاز (قال) نيم ذلك جائز عند مالك فيها قل مثل الديناوين والثلاثة والدرهمين والثلائة اذا استوىالمددان فان كثر العدد لم يصلح ﴿ قلت ﴾ ومجوز لو أبي أفرضت رجلا دراهم كيلا فل قضائي نضاني راجعة أوكانت ناقصـة فتجوّزتها (قال) لا بأس بذلك عنــد مالك اذاكان وجعانا ينبراً وأما النقصان فلا أبالي ماكان ﴿ فلت ﴾ والقرض مخالف لامضاربة اذا بايمته المال مضاربة كفة بكفة (قال) فيم هو مخالف عند مالك لأن الضاربة لاتصلح الا مثلابمثل وان كانت الدنانيرمختلفا وزمها اذا استوى الكنتان سواء فلا بأس بذلك ولا يصلح بيهما رجحان ولا نقصان وهــذا بيع من البيوع والمعروف فيــه لا بجوز ا وانما بجوز المعروف بين الذهبين اذا استلف الرجل الدينار الناقص فيقضيه وازنا وان كان ذلك من ثمن بيع فلا بأس به أيصًا أن يبطيه أفضل من حقه ولا يجوز هذا في أ مضاربة الكيل ﴿ فَلْتَ ﴾ أوأيت لوأني أبيت الى وجل بديار بقص خوبة فقت أبدل لى هذا الدينار بدينار وازن ففعل (قال) لا بأس بذلك عند مالك اذاكان عين الديارين وسكمهما واحدة هزالتك فانكانت سكة الديارالوازن الذي طلبوا أفضل (قال) سألت مالكا عن الرجل يأتى بالدينار الهاشميُّ ينقص خروبة فيسأل رجارًا أن يبدله له مدينار عنيق قائم وازن (قال) قال مالك لا خـير فيه فتعجبت من قوله أ فقال لى طليب بن كامل يتمجب من قوله فان ربيعـة كان يقول قوله فلا أدرى من

قد أخذ مثل وزن فسته وجودة فصته أو دونها في الجودة وانماكره مالك أن يأخذ أ من الفَرَادِ مجموعة لأنه لا يأخذ مثل وزن الفراد اذا أخذ وزن الفراد مجموعة لانه لابدمن أن يزيد وزن المجموعة على الفراد الحبة والحبتين وما أشبه ذلك أو خص فانماكرهه مالك لموضع أنه لا يكون مثلا بمثل فالهذا كرهه مالك ﴿ قلت ﴾ أوأيت انكان لرجل على دريهان مجموعان فأعطيته بوزنهما تبر فضة والتبرا الذي أعطيته أجود من فضة الدرهمين أبجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز ﴿ قلت ﴾ لم لا بجوز هذا وهذا كله مجموع النضتين جيما مجموعتين وأنت قد جوزت مثله في قول مالك في الطعام جوزت لي أن آخذ من محمولة سعرا، ومن سمرا، محمولة فلم لا يجوز لي أن [أعطيه فضة تبرآ أجود من فضة دراهمه (قال) لا يشبه الطمام في هذا الدراهم لان الدراهم لهاعيون وهمذا انا أعطاه جودة فضته بسيون دراهم الآخر فلا بجوزهذا والطعام ليس فيه عبون مثل عيون الدراهم ألا ترىأن المين في الدراهم اعا هوشي غير النَّضة وأنَّ جودة النَّضة انما هي من النَّضة وليس فيها غيرها فلذلك كرهمها له أن يعلى هـذه الفضة الجيدة بفضة دونها مع الفضة الدون شئ غيرها وهي السكة ألا نرى أن السكة التي في الدراهم المضروبة آنما هي شيٌّ غير الدراهم استزاده مع فضة الدراهم الردينة منضته الجيدة فأخذ فضل جودة فضته على فضة صاحبه في عيون دراهمه وهي السكة التي في فضة صاحبه وان الطعام انما جودة المحمولة من الطعام لب من غيرالطعام وجودة السمراء، والطمام أيضاً ليس من شي غيرالطعام فهذا فرق مايِّين الدراهم والطَّمام ﴿ فلتَ ﴾ فلوكان لرجل على تبر فضة مجموعة فصالحته مهاعلى مثل وزنها تبر ففنة الاأن الذي أعطيته أجود من فضته أو دونها أبجوز هذا أم لا ﴿ (قال) لا بأس بهذاوهذا جائز ﴿ قلت ﴾ والفضة!ذا كانت تبرآ مكسوراً كلها فأخذ | بعضها قضاء عن بعض والكان بعضها أجود من بعض فلا بأس بذلك مالم يدخسل ذلك سكة بضروبة (قال) نعم اذا لم يكن في الفضة سكة مضروبة دراهم ولا فضــل فى وزن فلا بأس بذلك ﴿ قات ﴾ ويكون مثل الطمام الذى ذ كرت لى أنه لا بأس Ċ,

فوقيا اذا لم يكن ذلك نشرط وڭان ذلك معروفا يصنعه الرجل إلى أخيبه ﴿ قلت ﴾ ا أرأيت ان بمت رجلادراهم بفضة أو فضة بفضة أو دراهم مدراهم فلما توازنا رجحت فضنى فقات تدوهبت لك (قال) قال مالك لا يصلح ذلك فران وعب كه عن سفيان النوري عن محمد من السائدعن أبي سلمة من عبد الرحمن أو سلمةأن أبا بكر الصديق راطل أبا رافع فوضع الخلخالين في كفة والورق في كفة فرجعت الدراهم فقال أبو رافع هو لك أنا أحله لك قال أبو بكر ان أحللته لى فان الله لم يحله لى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نقول الذهب بالذهب وزنا نوزن والورق بالورق وزنا وزن الزائد والمزاد في النار ﴿ قات ﴾ أرأيت انكان لي تبر فضة مكسور فالم حل الاجل أخذت منه أجود من فضتي وهو أقل من وزن الذي لي عليه (قال) لابجوز | هذا لانه أمَّا أُخِذُ جودة هذه الفضة مَا ترك من فضته لصاحبه ﴿ فَلْتُ ﴾ فإن أُخذت ا أردأمن فضتي أقل من وزن فضتي (قال) لا بأسُ مذلك ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لا نك أخذت أَقُل من حفَّك في جودة الفضة وفي الوزن فلا بأس بذلك ﴿ فَلْتَ ﴾ فلوكان لي على | رجل سمراءُ فاما حيل الإحل أخذت منه محمولة أقل كبلا من حنطتي التي لي عليه من السمراء وقد علم أن السمراء أفضل من المحمولة أبجوز هذا أم لا (قال) لابجوز أ هذا اذاكان أخذ المحمولة من جميع حقه ﴿قال سحنون﴾ وقال أشهب أنه جائز وهو مثل الفضية وكذلك لو اقتضاد دنيقا من قح والدنيق أقل كيلا انه لا بأس به الا أن يكون الدفيق أجود من قمح الدن ﴿ فلت ﴾ لان القاسم لم وقد جوزته في الفضة ا التبر ألا ترى أن ما أخذت من الطعام أفل من كيل طعامي وأدني في الجودة حين أخذت محمولة من سمرا، فلر لاتجوزه لي وقدجوزته لي في الفضة المكسورة اذا أخذت دون وزن فضتي وأدني منها في الجودة فما فرق ما بيهما (قال) لان الطعام المحمولة | والسمراء صنفان مفترقان متباعد ما بيمهما في البيوع واختلاف أسواقهما عند الناس وان كانت حنطة كلها ألا ترى أن الشمير قد جمل مع الحنظة أنه لا يصلح الا مثلا بثل والسلت كذلك وافترافهم في البيع والشراء افتراق شديدو بيهمافي الثمن عندالناس

أن أخذه وأنا لا أرى به بأساً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أبيت بديار ناقص فقلت له أمدله لى مدينار وازن وسكمهما مختلفة وعيونهما مختلفة الا أن جوازهما عندالناس واحد (قال) اذا كانت هأشمية كلم ا فلا بأس بذلك الا أن يكون مثل الدينار المصري والعتيق الهاشمي يقص فيراطا أوحبة فيأخذ به دينارآ دمشيقيا قثنا أوبارا أوكوفيا خبيث الذهب فلا يصاح ذلك وهذه كالما هان بية وانما برضي صاحب همذا الفائم أن يمطيه بهذا النانصُ الهاشمي لفضل ذهبه وجودته على ديناره ولكن لوكان الديناران دمشــقـين أو مصريين أو عتيقــين أو هاشميين لم يكن بذلك بأس أن يكون الوازن بالناقص والناقص بالوازن على وجه المروف وهذا تفســير مافــر لي مالك ﴿ قات ﴾ أراك قد رددتني الى سكة واحدة وأنا انما أسألك عن سكتين مختلفتين أوأيت انكان الديناوان هاشميين جميعا الاأن أحدهمامما ضرب بدمشق والآخز مما ضرب بمصر وذهبهما ونفاقيما عندالناس سواء الاأن السين والسكة مختلفة هذا دمشق وهمذا مصرى وكلاهما من ضرب بني هاشم فأردت أت بدل لی دیناراً ناقصاً مصریا مدینار وازن هاشمی دمشقی وهما عنـــد الناس محال ما أخبرنك وضافهما واحد (قال) فلا بأس بذلك عند مالك اذا لم يكن للناقص فضل في عينه ونفاته على الوازن وانكان في الناتص فضل في عينه ونفاته عنيد الناس فلا خیر فیه ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت لو أنى أتيت بدينار مرواني مما ضرب في زمان بني أمية وهو نافص أردت أن يبدله في مهاشمي مماضرب في زمان بي هاشم (قال) ان كان بوزنه فلا بأس بدلك وأن كان الهاشمي أنتص فلا بأس بدلك عندي أنا فأما مالك فكرهه بحال ما أخبرتك ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن أنه قال لا نرى بأساً أن يبدل الرجل للرجل الدينار الناقص ويمطيه مكانه أوزن منه على وجه المعروف ﴿ ابن وهب ﴾ وقال عقبــة بن نافع عن ربيعة انه كره | أُن يؤخرها عنـــده الا أن يكون يداّ يد قبل أن يفارقه وقاله الليث بن سعد ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه كان لا يرى بأساً أن يأخذ دونها أو لايجوز ﴿ قَلْتَ ﴾ فان أخدُت منه أجود من فضة الدرهم مثل وزن الدرهم الذي لي عليه (قال) لايجوز ﴿قَاتَ﴾ والدرهم في هذا والدرهمان والمائة درهم سوا، (قال) نعم لابجوز لك أن تأخذ دون وزن دراهمك تبرآ فضة اذا كانت الفضة أجود من فضة الدراهم (قال) ومما يين لك ذلك أن الرجل اذًا أسلف مائة أردب سفراء فأخذ بها خسين محمولة أنه لا خير فيه وأنه لوكان له على رجل مائة أردب سمراء أيتاعها منــه أ فأخـذ منه خمسين محمولة ما حلت له ولكان بيع الطعام قبل أن يستوفى.فان قال قائل فان ذلك من وجه القرض وليس هو من وجبه الميّاع الطعام فقد صــدق فهل بجوز لأحدأن يأخذ مداَّيد مائة أردب سمراء نخمسين محمولة وان كان المروف عندالناس ان السمراء أجودفهو حرام أيضا لابحل فالسمراء من البيضاء اداوقع هكدا لم ينبغ لأحــد أن يأخَذ من سعرا، محمولة الا بمشـل كيلها ولو جاز في المحمولة لجاز في ا الشمير فتتفاحش الكراهية فيـه وتتفاحش على من مجــــــزد ولقد سأات مالكا عن الرجل يستلف مائة أردب محمولة أو شعيراً فيربد أن تنضيه قبل الاجل مائة أردب سمراءً من محمولة وهي خير من المحمولة والشمير فقال لاخير فيه لا سمرا، من محمولة أ ولا صيحاني من عجوة ولا زبيب أحرمن أسودوان كان أجود منه ولا يحوز في كل من استهلك لرجل طعامًا تمدي عليه أو ورقا أو ذهبا دنانير كانت أو دراهم أو فضية في الاقتضاء الا ما بجوز له في القرض عند حلول الاجــل فما جاز له فيها أقرض أن يأخذه اذا حل أجله جازله أن يأخذوفي الفضاء من هذا الذي استهلك لهعلى ماوصفت لك ﴿قال﴾ ولفد سألت مالكا عن الرجل نقرض الرجل مائة أردب قيح فيقضيه إ دقيقاً (قال) ان أخذ منه مثل كيله فلا بأس به وهو يكرد له اذا كان أنل من كيل الحنطة التي له عليه ولو جاز أن يأخذ من سمراء أسلفه اياها خمـــين محمولة لجاز أن يأخذ شعيراً أو دقيقاأو سلتا أقل فيصير بيع الطعام دهنه ببعض بينهما نفاضل ولا يجوز من ذلك اذا اختلف النوعان في نسب الطعام وانكان واحـــدا الا مايجوز من ذَلَكَ بِدَأَ بِيدٍ مِن البدل وهو مثل مثل . ومما سين لك ذلك لو أن رجلا أبي بأردب

تفاوت بعيد والمحمولة من السمراء بمنزلة الشمير من المحمولة ومن السمراء في اقتضاء بمضه من بعض لاختلافهما في الاسواق فان أخذ في قضاء الشمير من الحنطة أفل إ من كيل ما كان له من الشعير أو أخـــذ في قضاء الحنطة من الشــعير أمل من كيل | ماكان له من الحنطة بشرط أن يأخــذ الذي يأخذ بجميع حقه من الآخر لم يصلح ذلك (قال مالك) وكذلك تضاء السلت من الحنطة والشمير وكذلك لمحمولة من السمراه اذاكات بشرط أن بأخذها مجميع حقه من السمراءكان بيع الطمام بالطمام أ متفاضلا وان كان من قرض أو تعدى(" فهوسوالوالسمرا، من المحمولة لا يصلح له أن يأخذ أقل من كيل ماكان له من السمَرا، بمعمولة وأما الفضة التبر فكما إعسد الناس نوع واحمد وأمر قريب بعضه من بعض ليس في الاسمواق بين الناس في الفضة المكسورة اختلاف في الجودة ان يعضها أجود من يعض وانه وان كان في الفضة مابعضه أردأ من بعض عندالناس فلا يكون الردى، على حال أجود من ذلك فلذلك جاز للذي أخذ فضة دون فضته في الجودة وأخذ دون وزنها جاز له ذلك ولم يقل له بمت فضنك بفضة أقل من وزلها لانتراب النضة بعضها من بعض واتما هو رجل ترك بعض فضته وأخذ بمضها وقيل للذي أخذالمحمولة من السعراء بشرط على ما وصفت لك حين أخذ أقل من كيلها انما أنت رجل بعت سعراء بمحمولة أقل من كيلها لافتراق مابين السمراء وبين المحمولة عند الناس وفي أسواقهم لانه قد تكون إ السمراء أجود ورتماكات المحمولة أجود فاذا وجدنا هذا هكذا دخلت النهمة بلهما فاذا دخلت الهمة فيما بنهما فسد ما صنعا ولم يحل فصار بيع الطعام بالطعام متفاضلا وأما ماوصفت لك من أمر الفضة فبمضها قريسة من بعض وأسواقها كذلك فلا تدخل في ذلك النهمة فالم سلما من النهمة جاز ما صنعا الا أن يكون الذي أخــذ من الفضة هو أجود من فضته وأقل وزما فلإخير فيه ﴿ قَلْتَ ﴾ والذهب مثــل الفضــة في جميع ما سألنك عنه قال نم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الدرهم الواحـــد اذاكان لي على رجل فأخذت منه فضة تبراً أجود من فضته أقل من وزنه أبجوز هذا أم لا (قال)

123

سمرا، الى رجل فقال له أعطني ساخمس ويبات محمولة على وجه النطاول من صاحب

من رجل حلياً مصوعًا الى أجل فلا حل الأجل أنيته تتبر مكسوراً جود من تبرحليه الذي استقرضت منه مثل وزن حليه فقصيته أبحوزذلك أم لارقال) لانجوز هذا لأنه يَّاخِذُ فَضَلَّ صَيَانَةً الحَلِي الذِي أَقْرَضَ فِي فَضَلَ جَوْدَةً ذَهَبَكُ الذِي تَقَسِيهِ ﴿ فَكَ فالصياغة تنزلة السكة المضروبة فى الدنانير والدراهم محملها واحــد يكره فى الحلى المصوغ في القرض أن يستوفي منه ذهبا أجود منه مثل وزنه أوأقرض ذهبا مكسورا ا ارزآجيداً فاستوفى منه حليا مصوغا بوزن ذهبه ذهب العمل أصــفر (قال) نم | لا يصاح ذلك لانه يأخذ فضل جودة ذهبه في صناعة هذا الذهب الآخر ﴿ فَلْتَ ﴾ . فيكرهه في القرض وبجيزه في البيع بدآيد قال نم ﴿ تلت ﴾ فلم كرهنه في الفرض وجملته بيع الذهب بالذهب منفات لا وأجزته في البيع اذا كان الذهبان جميعا بداً بيد ولم تجمله بيع الذهب بالذهب متفاصلا (قال) لأن الدهبين اذا حضرنا جيما وانكان فيهما صناعة وسكة كانت الصناعة والسكة ملفاتين جيما وانما يقع البيع بينهما على الذهبين ولا يقع على الصياغة ولا على السكة بيع فاذا كان قرضاً أقرض ذهبا جيدا الرنزا وأخلذ ذهبا دون ذهبه حليامصوغا أو سكة مضروبة كان انميا ترك جودة ذهبه للسكة أو للصناعة التي أخذ فها هذا الذهب الردينة فانكان انما أفرض ذهباً مصوغاً أو سكة مضروبة وأخذ أجود من ذهبه تبراً مسكوراً انهمناه أن يكون انما ترك الصياعة والسكة لجودة الذهب الذأخذ فلا يجوز هذا في القرضوهو في البيع جأز والذي وصفت لك فرق ما بين البيع والقرض واذا دخلت المهمة في الفسرض وقع الذهب بالذهب متفاضلاً لمكان المين والسكة وجملنا المين والسكة شيئاً غمير الذَّهب لما خفنا أن يكون انما طلبا ذلك ألا ترى أنه اذا أســان حايا من ذهب مصوغا فأتى بذهب مكسور في قضائه مثل ذهبه ليأخذه منه فقال لاأقبله الامصوغا كان ذلك له فلم كان النبر الذي يقضيه مكسوراً خبيراً من ذهبه عرفنا أنه انما ترك الصاغة لمكان ما ازداد في جودة الذهب فصار جودة الذهب في مكان الصياغة فصار الذهب بالذهب متفاضلا وان الذهبين اذا حضرنا لم تكن احداهما قضاء من

السمراء عليه أو خمس ويبات شعيراً وساتا ما جاز ذلك وكان بيع الطعام بعضه بعض متفاضلا ولو أتى وجرل ببدل دنانير بأنقص مهما رزنا أو أجس منها عيونا ماكاني بذلك بأس على وجه النحاوز اذا كان على وجه المعروف ولم يكن على وجه المكاسبة ولوكان هذا في الطعام فجاه رجل الى رجل ليبدل له طعاما جيداً بأردأمنه ماجاز بأكثر من كيله الامثلا بمثل وهو بجوز في الذهب فهذا فرق بين ما سألت عنــه من النبر | والفيفة بدينه ببعض والطعام بعضه ببعض متفاصلا وجل مافسرت لك فى هـــذه | المسئلة من حلالها وحرامها نول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أنى اشتريت حليا مصوعًا ۗ من الذهب بوزنه من الذهب أيجوز هـذا في قِول مالك (قال) نم لا بأس به عنــد ا مالك بدنانير مثل وزن الحلي أو بذهب تبر مكسور ﴿ قَلْتَ ﴾ وهذا قول مالك (قال) أخذه فوزناه فعرفا كيله ثم كال أحدهما لصاحبه قدر نصفه ذهبا أو دنانير فأخلذ وأعطى كان ذلك جائزا اذاكان ذلك مدآمه والنفرة تكون بين الرجلين كذلك [ووروى) أشهب في النقرة انها تقسم لأنها لا مضرة في قسمها ولو جاز هذا في النقرة | لجازأن يكون كيس يزيها فيه ألف درهم مطبوع فيقول أحدهما لصاحبه لا تكسر الطابع وخدمني مثل نصفه دراهم فتكون الفضة بالفضة ليسكفة بكفة وانما جاز في الحلي لما يدخيله من الفساد وأنه لموضع استحسان ﴿ قلت ﴾ أرأبت ان بمت حليا مصوغاً من الذهب يوزنه من الذهب تبرآ مكسورا والتبر ألمكسورا الذي بمت به الحليِّ خير من ذهب الحـلمي (قال) لا بأس بذلك بدأ َّسِد ﴿ قَلْتَ ﴾ وكـذلك لو يمت هذا الحلي مدنانير مضرونة تبر\الدنانير خــير من تبر الحلي أو دون تبر الحلي أبجوز هذا قال نع ﴿ قاتَ ﴾ ولا بأس اذاكان بدأ بيد أن تشترى الحلى الذهب بوزنه من الذهب أو يوزنه من الدنانير وان كان بدض الذهب أفضل من بعض كان ذلك جائزاً في فولمالك (قال) فم إذا كان بداً بيد فذلك جائز ﴿ قلت ﴾ ولو أبي استقرضت

يشترى تبر مكسور بدنانير مضروبة على وجه الاشتراء والمكاسبة كيالا بكيل ولا أجازحلي مصوغ تبر مكسور بوزه ولا بالدراهم بوزنها ولا بالدنانبر بوزيها انكان الحلى من الذهب ولا بجوز اذاً قَح مدنيق لان معرفة الناس أن القمح يزيد واعما يعطى ممطى القمح بالدقيق لمكانما كني ولمنفعته بالدقيق فلو وجدنا بالفمح عيبا أوبالدقيق عيبا لرد كل واحد مهما فكذلك الحلى اذا وجد به عيبا رده ﴿ قَلْتَ ﴾ فما بال الدنانير التي أصبت بها عيها لا تجوز لعيبها لم لا تجمل لمشتريها أن يردها (قال) لأنّ القمح اذا كان معيبا لم يكن دقيقه كدقيق الصحيح ولان الحلى اذا كان معيبا لم يكن تبره كالدراهم المضروبة وان الدنانير التي وجدبها عيبا لا يجوز ولم تكن منشوشة كان تبره مشل التبر الذي أعطى أو أفضل فلبس له أن يرده وكذلك لو باع الخلخالين من ذهب أو فضة تبرّ من ذهب أو فضة فوجمد في الخلخالين عبيا فردهما منه وكان ذهمهما أو فضمها متويين أوكان الخلخالان أجود ذهبا أو ورقامن الفضة أو الذهب التي دفع فيهمالم يكن له أن يرده ولم يكن له حجة ان قال أنا أرد تبرى يقال له مافي بديك مثل تبرَّكُ أو أفضل فـــلا حجة لك فيما ترد وانحــا برد من ذلك العيب في الحلي وانكانت الدنانير التي باعها به مثله أو أجود لان الناس يعلمون أنه انما أعطاد دنانيره أودراهمه لمكان صياغة هذا ولكنه أمرجوزه الناس وأجازه أهل الىلم ولم يروه زيادة في الصياغة ولا في صرف الدنانير واذا وقعت العيوب لم يكن بد من الرد وعلى هذا محمل جميع ما يشبه هذه الوجوم

ـه ﷺ ما جا، في المراطلة ﴾ ⊸

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيتَ لُو أَنِّي صَارَفَتَ رَجَلًا دَنَانِيرِ سَكَيَّةً مَضَرُوبَةً ذَهَبًا أَصْـَفُر بذهب

تبر مكسور إبريز أحمر وزنا بوزن (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ فلوكانت دنانيرى ذهبا أصفركالها سكية مضروبة فبعها منه بذهب تبرأ بريز أحمر ومعها دنانير ذهب

أصفر سكية ميضروبة نصفها تبر ونصفها سكية مثل سكة الدنانير الاخرى (قال) اذا كانت السكتان نفاقهما عندالناس سواءالتي مع الابريز التبر والتي لبس ممها شئ

صاحبتها وانمأ يقع البيع بينهما على الذهبين جيماً وتلني السكة والصياغة فيا بينهما | ﴿ قَلَتَ ﴾ ويجوز التبر الاحسر الابريز الهرقلي الجيد بالذهب الاصفر ذهب العمل واحد من هذا بواحد من هذا وفضل (قال مالك) لا يصلح الا مثلا بنال بدآييد ﴿ وَلَكَ ﴾ فلو اشِترى دانير منقوشة مضروبة ذهبا ابريزاً أحرَّ جيداً يبر ذهب أصفر للعمل وزنا بوزن (قال) قال مالك ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فان أصاب في الدنانير |

ما لا تجوز عينه في السوق وذهبه أحر جيد أمنقض الصرف بينهما أم لا (قال) لم ا أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن ينتقض الصرف بينهما ولا أرى له أن يرد لما دخل الدنانير من نقصان الدين لان ذهبه مثل الذهب الّتي أعطى وأفضل قايس له | أن يرجع بشي الاأن يصمب ذهب الدناسير ذهبا منشوشا فينتفض من الذهب

بوزن الدنانير التي أصابها دون ذهبه ولا ينتقض الصرف كله ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان

اشتريت خلخالين فضة بوزنهما من الدراهم أبجوز هذا في قول مالك قال نم ﴿ قات ﴾ | فان أصاب مشترى الخلخالين سمها عيماكسرا أو شقالم يملم به حين اشتراهما أله أن يردهما (قال) لم أسمع من مالك في هــذا شيئًا الا أني أرى أن يردهما بالسيب الذي وجــد فيهما ويأخــذُ دراهمه التي دفع في الخلخالين ﴿ فَلْتَ ﴾ لم جعلت لصاحب أ الخلخالين أن يرد ولم تجمل ذلك اصاحب الدنانير الذي اشترى بدنانيره تبرآ مكسورآ

(فقال) لان الخلخالين بمنزلة سلمة من السلع في هذا الموضع ولا بد للناس أذيبابموا ذلك بينهم ولا يصلح لهم أن يدلسوا العيب فيما بينهم في الآنية والحلي أنما هو عنزلة مالو اشتراه بسلمة أو بذهب فإذا أصاب عيباً رده فهووان كان إنما اشتراه بمثل وزقة من الرقة فأصاب به عبياً فلا بدَّ له من الرد أيضاً ولا يكون الخلخالان في يديه عوضاً

مما دفع فيهما من وزنهما من الدراهم اذا لم يرض الخلخالين اذا أصاب عيباً لان الذي ا رضى به من دفع دراهمه لموضع صياغة الخلخالين ولكنه جاً نُر في البيع حين أخذهما

مثلا عشـل ولم ينظر في صياءًــة الحلي ولا في عيون الدراهم والدنانير لانه لوكان في واحدة منهما زيادة لموضع الصياغة في الحلي أو السكة في الدنانير والدراهم ماجاز أن وبينه فيه صرف فهذا غير مكرود ﴿ ابن وهب ﴾ قال قال الليث ان ربيعة كان يقول في أجزاء الدينار ذلك وقاله عمرو من الحارث

حيرٌ في الدراهم الجياد بالدراهم الرديثة ﴿يرا

وقت به الجوز أن أبيم درها زائفا أو ستوقا (الدرهم فضة وزنا بوزن (قال) لا يعجبني الحلك ولا ينبي أن يتاع بعرض لان ذلك داعية الى ادخال النش على المسلمين وقد كان عمر يفعل باللبن أنه أذا غش طرحه في الارض أدبا لصاحبه فاجازة شرائه اجازة المنته و فساد لاسواق المسلمين فو وقال أشب كه ان كان مردوداً من غش فيه فلا أرى أن باع بعرض ولا يفقة حتى تكمر خوفا من أن يغش به غيره ولا أرى به بأساً في وجه الصرف أن ببعه موازنة الدراهم الستوق بالدراهم الجاد وزنا بوزن لانه لم يرد مبدا الفضل بين الفضة والفضة وانا هذا يشبه البدل هوفلت كه لاشب أرأيت اذا كسر الستوق أبيمه (فقال) لى ان لم يخف أن يسبك فيجمل درهما أو يسيل فياع وجه الفضة فلا قات كه لابن القاسم أرأيت لوأني بعت نصف درهم زافداً في حادة ونحاسه على حدة فرقات كه لابن القاسم أرأيت لوأني بعت نصف درهم زافداً في فعالم ولكن قطعه فرقات كه فاذا قطعه أ يبعه في قول مانك (قال) نم اذا لم يغر به الناس ولم كن يجوز بيهم

🗝 ﴿ فِي رَجِلُ أَقْرَضَ فِلُوسًا فِنسدتِ أَوْ دَرَاهِمْ فِطْرِحْتَ 🎉 🗝

﴿ فَلَتَ ﴾ أوأيت ان استقرضت فلوسا ففسدت الفلوس فما الذي أود على صاحبي أوقال) قال مالك ترد عليه مثل تلك الفلوس التي استقرضت منه وان كانت قدفسدت هر فلت ﴾ فأن بعته سلمة بفلوس ففسدت الفلوس قبل أن أفرضها (قال) قالمالك لك مثل فلوسك التي بعت بها السلمة الجائزة بين الناس يو مثذوان كانت الفلوس قدفسدت

(١) (أو-نوقا) قال فى الغاموس متوق كشور وقدوس وتستوق بضم الناءين زيف بهرج السلطة الهاب ويشب النادين ويف بهرج السلطة الهاب النادية المسلطة المس

فليس لك الا ذلك مُوقال ﴾ وقال مالك في الفرض والبيع في الفلوس إذا فسدت فايس له الا الفلوس التي كانت ذلك اليوم وان كانت فاسدة ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لرجل أقرضني ديناراً دراهم أو نصف دينار دراهم أو ثلث دينار دراهم فأعطاه الدراهم ماالذي نقضيه في قول مالك (قال) نقضيه مثل دراهمه التي أخذمنه رخصت أوغات فليس عليه الا مثل الذي أخذ ﴿ إن و ,بِ ﴾ عن ابن لهيعة أن بكيربن عبد الله بن الاشج حدثه أن سعيدبن المسيب أساف عمرو بن عمان دراهم فلم يقضه حتى ضربت دراهم أخرى غير ضربها فأبي ابن المسبب أن يقبلها حتى مات فقضاها الله من بعده ﴿ ابن لهيمة ﴾ عن عبد الله بن أبي جعفر عن سميد بن المسيب أنه قال ان أسلفت رجــــلا دراهم ثم دخل فــــاد الدراهم فايس لك عليه الامثل ما أعطيت وان كان قد أنفقها وجازت عنه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال يحيي بن سعيد وربيعة مثله ﴿ قَالَ اللَّهِ ﴾ كتب الي محى من سعيد يقول سألت عن رجل أسلفه أخ له نصف ديار فالطلقا جميماً الى الصراف بدينار فدفعه الى الصراف وأخذ منه عشرة دراهم ودفع خمية الى لذى استسلفه نصف د نارخال الصرف برخص أو غلاء (قال) فلإساللذي دفع خممة دراهم زيادة علمها ولانقصان ممها ولوأن رجلا استسلف رجلا نصف ديار فدفع اليه الديار فانطاق به فكسره فأخذنصف دينار ودفع اليه النصف الباق كانءليه يوم بقبضه أن يدفع اليه ديناراً فيكسره فيأخذ نصفه ويرداليه نصفه (وقال) لي مالك يرد اليه مثل ما أخذ منه لانه لا ينبي له أن يسلف أربعة ويأخذ خمسة وليس الذي أعطاه ذهبا انما أعطادورقا ولكن لو أعطاه ديناراً فصرفه المستسلف فأخذنصفه ورد نصفه

مين في الاشتراء بالدانق والدانقين والثلث والنصف من الذهب والورق ﷺ
﴿ قَالَ ﴾ أرأيت ان بعت بيما بدانق أو دانقين أو ثلاثة دوانق أو أربعة دوانق أو
خمسة دوانق أو بنصف درهم أو بسمدس درهم أو بثلث درهم على أي شئ يقع المضاه المنطقة أم على الناوس في قول مالك (قال) يقع على النضة همذا البيع

كان عليه نصف دينار ان غلا الصرف أو رخص

بين قدغر فلابأس به (قال) فتلت لمالك فان قضاه مائة دينار مثافيل أفراداً والافراد اذا جمت نقست عن مائة دينار مجموعة (قال) لا نير في ذلك لانه اندا م رزه الفضل عبونها على وزن المجموعة لان الافراد محبــة حبة لها فضل في عبونها على المجموعة (قال) فقلت لمالك أفيديم الرجل السلمة عائة دينار مجموعة ولا يشترط ما مدخل فهما من الوزن وهو يسلم أنه يدخل فيها الدينار بالحبتـين والخروبة وبالنصف والثلت والنائين ولا بدري عدة ما مدخل له من صنوف تلك الدنانير (قال) فلا بأس بذلك مالم يدخل له من الذهب التي لا تجوز بين الناس ﴿ قَلْتَ ﴾ أي شيُّ الدنانيرالمجموعة (قال) المقطوعة النقص تجمع فنوزن فنصير مائة كيلا ﴿فلت ﴾ فما الفائمة (قال) الفائمة الجياد ﴿ قلت ﴾ فــا أجزت أن يؤخذ من المجموعة الفائمة (قال) لان الفائمة الحياد ا عدداً نز مد على المجموعة في المائة الدينار ديناراً لأنك لو أخيذت مائة دينار عدداً قائمة فوزتها يوزن المجموعة زادت في الوزن ديناراً فصارت في الوزن مائة دينار وديناراً وهي مائة دينار عدداً ﴿ قلت ﴾ فما الفرادي (قال) المثاقيل قالَ الفرَادُ اذا أخذت المائة فوزنتها كانت أنقص من المائية المجموعة لاتيم مأنة نصير تسعة وتسعين وزنا وان وزنت مائة قائمـة كيلا زاد عددها على مائة دىنار فــرادى ﴿ قلت ﴾ لم لا يصلح أن يأخذ من الدرهمين الفرادي اذا كانا لم مجمعاً في الوزن وقد عرفت وزن كل واحد منهما على حدة لم لامجوز أن يأخذ بوزنهما تبر فضة مكسورة اذا كاذفي الجودة مثله أو دونه وقد جوزته في الدرهمين المجموعين، تبد جود مالك مثل هــــذا في موضع آخر في الطمام ألا ترى أن مالكا قد أجاز لي أن آخذ سمرا، من محمولة ومحمولة من سمرا، اذا حل الاجل فلم كرهتم هذا في الدرهمين الفردين بوزتهما من التبر المكسورة (قال) أماماذ كرت من الطعام أخذه المحمولة من السمراء أوالسمراء من المحمولة انما جوزه مالك لان الطعام مجموع كله يكال فانما أخــذ من سـمـرا. كيلا عمولة أو من كيل محمولة سمراء وليس فى الطعام فُرَادُ ولا يباع القمح وزنا بوزن

. وأما ما ذكرت من مجموع الفضة بمجموع الفضة فلا بأس بذلك لان هذا بعلم أنه

يجوز من ذلك مثل ما فعل ابن عمر زاد في فضل وزن الدراهم التي فضاه وكان محمل قول مالك عندي أن ابن عمسر انما قضي مثل المدد وزاد في وزز الدراهم التي قضي كانت دراهم ابن عمر أوزن من دراهم صاحبه وعددهما سواة ولم يعطمه عشرين ومأنة بمأنة ولا عشرة ومائة عائة حى في قضاً، المجموعة من الفائمة كيح⊸ ﴿ فَاتَ ﴾ سمعتك تقول الدَّانير المجموعة لانصاح بالدَّانير الفائة فلت ما المجموعة وما القائمة وما ممنى ذلك القول أنه لايصلح (قال) قال مالك لو أنك أسلفت رجلا مائة دينار قائمة أو بمته بها بيماً فنبت لك عليه مائة دينار قائمة فأراد أن يدفع اليك مائة مجموعة بدخل في عــددها عشرة ومائة أو أفــل من ذلك أوأكثر الآ أن عــدد المجموعة أكثر من الفائمـة (قال) لاخير فيه الا أن تكون أسلفت النائمـة عميار | اتخذته عنــدك أو أسلفته اياها يوزن مثافيل جملها في ذلك الوزن أو اشترطت في ا البيع الكيل فلا بأس بأن تقتضي مجموعة وانكانت أكثر عدداً اذاكنت حمين أسلفها فدأخذت لها معياراكمن الكيل أووزنها مجموعة فعرفت كيلها أو اشترطت كم أخبرتك الكيل مع المدد فأما ان تسلفتها عدداً فلا خير في ذلك الا أن تأخذ مثل عددها وان كانت كيلا أو أنقص منها في الوزن فلا بأسْ بذلك اذا كانت في ا عددها (قال) وقال مالكوما بمت بفُرَادَ فلا تأخذه كيلا وما بمت به كيلا فلا تأخذه فُراداً وما بعت بفُرَادَ واشترطت كيله مع العـدد فلا بأس به أن تأخذه كيلا أفل عددها داخل المائة خمسة وكيابا مائة فيكون عددها خمسة ومائة درهم فلا بأس أن يأخذ أكثر من عددها أو أقل من عددها كيلا اذا اشترط العدد مع الكيل (قال)

وبلنني أن مالكا قال واذا بدت رجــلا أو أقرضته مالة دينار مجموعة فجاء ليقضيك

فدفع اليك مائة دينار قائمة عدداً فقال هذا فضاؤك ولم تكليا له (قال) فلا بأس بذلك لانه قدعرف أن في كيل القائمـة أكثر من مائة كيلا وفضلا فـــلا بأس بذلك وهو قد أخذ مثل وزن فينته وجودة فضته أو دونها في الحودة وإنماكر به مالك أن يألينه

من الفُرَادِ مجموعة لانه لا يأخذ مثل وزن الفراد اذا أخذ وزن الفراد محموعة لانه

لا بدمن أن نزيد وزن المجموعة على الفراد الحبة والحبتين وما أشبه دلك أو ينقص

أن يأخذ السمراء من المحمولة والمحمولة من السمراء (قال) نم الفضةالتبر المكسور ا لا بأس أن يأخذ بعضه قضاء من بعض اذا حل الاجل وان كان بعضه أفضل من بهض اذا أنها. مثل وزن فضتهالتي كانت له على صاحبه وهو سواء مثل المحمولة من السمرا، والسمرا، من المحمولة _ه ﴿ ما جا، في البدل ﴾ ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأْيْتِ الذي بِبدل الدراهم كيلا من عند رجل أبجوزله أن يقول زدني

في الكيل مشل ما يقول زدني في المدد أبدل لي هــذا النافص بوازن (قال) لا يجوز وهــذا الربا وهو تول مالك ﴿ قلتَ﴾ وهو في المدد جائز ﴿ قالَ ﴾ نيم ذلك جائر عند مالك فيما قل مثل الدينارين والثلاثة والدرهمين والثلاثة اذا استوى المددان

فان كثر العدد لم يصلح ﴿ قلت ﴾ وبجوز لو أني أفرضت رجلا دراهم كيلا فالفضالي نضاني راجعة أوكانت نافصة فنجوّ زّبها (قال) لا بأس بذلك عنـــد مالك اذاكان وجعانا يسيراً وأما النقصان فلا أبالي ماكان ﴿ قلت ﴾ والقرض مخالف للمضاربة اذا

بايمته المال مضاربة كفة بكفة (قال) لعم هو مخالف عند مالك لأن الصاربة لاتعماح الا مثلابمثل وان كانت الدنانير عتلفا وزلمها اذا استوى الكفتان سواء فلا بأس بذلك ولا يصاح بيهما رجعان ولا نقصان وهــذا بيع من البوع والمعروف فـــه لا بجوز |

وأنما يجوز المعروف يين الذهبين اذا استلف الرجل الدينار الناقص فيقضيه وازنا وان كان ذلك من نمن بيع فلا بأس به أيضا أن يعطيه أفضل من حقه ولا يجوز هذا في ا مضاربة الكيل ﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت لو أنى أنيت الى وجل بدينار ينقص خروبة فقات | أبدل لي هذا الدينار بدينار وازن ففعل (قال) لا بأس بذلك عند مالك اذاكان عين

الدينارين وسكنهما واحدة هزفاتكج فانكانت سكة الدينارالوازن الذي طلبوا أفضل (قال) سألت مالكا عن الرجل يأتى بالدينار الهاشميُّ ينقص خروبة فيسأل رجار أن يبدله له بدينار عتيق قائم وازن (قال) قال مالك لا خــير فيه فتحبت من قوله فقال لى طليب بن كامل يتعجب من قوله فان ربيمة كان يقول قوله فلا أدرى من

فأنماكرهه مالك لموضع أنه لا يكون مثلا بمثل فالهذا كرهه مالك ﴿ فَلَتُ ﴾ أوأيت ان كان لرجل علىَّ درهمان * .وعان فأعطيت بوزنهما تبر فضـة والنبر الذي أعطيته ا أجود من فضة الدرهمين أبجوز هذا أم لا (قال) لا بجوز ﴿ قلت ﴾ لم لا بجوز هذا وهذا كله مجموع الفضنين جميعا مجموعتين وأنت قد جوزت مثله في قول مالك في الطعام جوزت لي أن آخذ من محمولة سمراً، ومن سمراً، محمولة فلم لا يجوز لي أن أ أعطيه فضة تبرآ أجود من فضة دراهمه (قال) لا يشبه الطعام في هذا الدراهم لان | الدراهم لهاعيون وهمذا أنمأ أعطاه جودة نضته بعيون دراهم الآخر فلابجوز هذا والطعام لس فيه عيون مثل عيون الدراهم ألا ترىأن المين في الدراهم انما هوشي غير الفضة وأن جودة الفضة أنما هي من الفضة وليس فيها غيرها فلذلك كرهمها له

أن يمطى هـ ذه الفضة الجيدة بفضة دونها مع الفضة الدون شي غيرها وهي السكة

ألا مَرى أن السكة التي في الدراهم المضروبة أنما هي شيٌّ غير الدراهم إستزاده مع فضة الدراهم الرديئة بفضته الجيدة فأخذ فضل جودة فضته على فضة صاحبه في عيون دراهمه وهي السكة التي في فضية صاحبه وان الطعام إنميا جودة المحمولة من الطعام | ليس من غيرالطعام وجودة السمراء، نالطعام أيصاً ليس من شيء غيرالطعام فهذا فرق مأين الدرَّاهم والطَّمام ﴿ فَلُلُّ ﴾ فلوكان لرجل على تبر فضة مجموعة فصالحته منهاعلى مثل وزنها تبر فضة الاأن الذي أعطيته أجود من فضته أو دونها أبجوز هذا أم لا

(قال) لا بأس بهذاوهذا جائز ﴿ قات ﴾ والفضة إذا كانت تبرآ مكسوراً كلها فأخذ ۗ بعضها قضاء عن بعض وان كان بمضها أجود من بعض فلا بأس بذلك ما لم يدخل ذلك سكة مضروبة (قال) لم اذا لم يكن في الفضة سكة مضروبة دراهم ولا فضـــل

فى وزن فلا بأس بذلك ﴿ قات ﴾ ويكون مثل الطعام الذى ذ كرت لى أنه لا بأس

و فوقها ادا لم يكن ذلك يشرط وكان ذلك معروفا يصنعه الرجل الى أحيسه ﴿ قُلْتَ ﴾ أرأيت ان بمت رجلادراهم بفضة أو فضة بفضة أو دراهم بدراهم فلما توازنا رجحت فضتى فقات ند وهبتــه لك (قال) قال مالك لا يصاح ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيان الثوري عن محمد بن السائب عن أبي سلمة بن عبد الرحن أو سلمة أن أبا بكر الصديق راطل أبا رافع فوضع الخلخالين في كفة والورق في كفة فرجحت الدراهم فقال أبو رافع هو لك أنا أحله لك قال أبو بكر ان أحللته لى فان الله لم يحله لى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الذهب بالذهب وزنا بوزن والورق بالورق وزنا وزن الزائد والمزاد في النار ﴿ قات ﴾ أرأيت انكان لي تبر فضة مكسور فلما حل الاجل أخذت منه أجود من فضتي وهو أقل من وزن الذي لي عليه (قال) لايجوز ا هذا لأنه أمَا أخذ جودة هذه الفضة بما ترك من فضته لصاحبه ﴿ قَلْتَ ﴾ فان أخذت أرداً من فضتى أقل من وزن فضتى (قال) لا أمن بدلك ﴿ قَلْتَ ﴾ لم (قال) لأ لك أخدت أَوْلَ مِن حَفَكَ فِي جَوْدَةَ الفَصْةَ وَفِي الوَزْنَ فَلاَ بأَسْ بَدَلْكَ ﴿ فَلَتَ﴾ فَلُوكَانَ لِي على ا رجل سمرا؛ فالم حـل الاجل أخذت منه محمولة أقل كيلا من حنطتي التي لي عليه من السمرا، وقد علم أن السمراء أفضل من المحمولة أبجوز هذا أم لا (قال) لا بجوز هذا اذاكان أخذ المحمولة من جميع حقه ﴿قال سحنون﴾ وقال أشهب أنه جائز وهو مثل الفضبة وكذلك لو اقتضاه دقيقا من قمح والدفيق أقل كيلا أنه لا بأس به الا أن يكون الدقيق أجود من قمح الدين ﴿ قلتَ ﴾ لان القاسمُ لمَ وقد جوزٌ ۚ فِي الفضَّةُ ا التبر ألا ترى أن ما أخــــذت من الطعام أقل من كيل طعامي وأدني في الجودة حين أخذت محولة من سمراه فلم لاتجوزه لي وقدجوزته لي في الفضة المكسورة اذا أخذت وون وزن فضتي وأدنى منها في الجودة فما فرق ما بينهما (قال) لان الطعام المحمولة والسمراء صنفان مفترقان متباعد ما ينهما في البيوع واختلاف أسواقهما عند الناس وانكانت حنطة كلها ألا ترى أن الشمير قد جعل مع الحنظة أنه لا يصاح الا مثلا بثل والسلت كذلك واقتراقهم في البيع والشراء افتراق شديدوبيهمافي الثمنءندالناس

أن أَصَادُه وأَنَا لا أَرَى له بأَسَأَ هُو قلتَ ﴾ أرأيت ان أنيت لدينار نافص فنلت له إ أبدله لي بدينار وازن وسكتهما مختلفة وعيونهما مختلفة الا أن جوازهما عند الناس واحد (قال) اذا كانت هاشمية كلها فلا بأس بذلك الا أن يكون مثل الدينار المصرى والعتيق الهاشمي ينمص نيراطا أوحبة فيأخذ مه دينارآ دمشيقيا قثما أوبارا أوكوفيا خبيث الذهب فلا يصلح ذلك وهذه كلم إماشمية وانما يرضى صاحب همذا القائم أن يعطيه بهذا الناتص الهاشمي لفضل ذهبه وجودته على ديناردولكن لوكان الديناران دمشــقـين أو مصريين أو عتيقـين أو هاشميين لم يكن بذلك بأس أن ا يكون الوازن بالناقص والناقص بالوازن على وجه المروف وهذا تفسير مافسر لي مالك ﴿ قات ﴾ أراك قد رددتني الى سكة واحدة وأنا انما أسألك عن سكتين مختلفتين أرأيت ان كان الديناران هاشميين جميما الا أن أحدهمامما ضرب مدمشق والآخز نما ضرب تمصر وذهمهما ونفاقهما عندالناس سواءالا أن العدين والسكة | مختلفة هذا دمشق وهمذا مصرى وكلاهمامن ضرب بني هاشم فأردت أن يبدل لى ديناراً نانصا مصريا بدينار وازن هاشمي دمشــقي وهما عنـــد الناس محال ما أخبرتك ونفاقهما واحد (قال) فلا بأس مذلك عند مالك اذا لم يكن للنانص فضل في عينه ونفاته على الوازن وانكان في النانص فضل في عينه ونفاقه عنــــد الناس فلا خیر فیه ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت لو أنى أنيت بدينار مروانى مما ضرب فى زمان بنى أمية ا وهو نافص أردت أن يبدله لي مهاشمي مماضرب في زمان بني هاشم (قال) ان كان بوزنه فلا بأس بدلك والأكان الهاشمي أنتص فلا بأس بذلك عندي أنا فأما مالك فكرهه بحال ما أخبرتك ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن أنه قال لا نرى بأساً أن يبدل الرجل للرجل الدينار الناقص وبمطيه مكانه أوزن منه على وجه المعروف ﴿ ابن وهب ﴾ وقال عقبــة بن نافع عن ربيعة انه كره | أن يؤخرها عنـــده الا أن يكون يداَّيد قبل أن يفارقه وقاله الليث من سعد ﴿ امْ وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه كان لا برى بأساً أن يأخذ دونها أو

ė,

يشتري تبر مكسور بدنانير مضروبة على وجه الاشتراء والمكاسبة كيدلا بكيل ولا جاز حلى مصوغ يتبر مكسور بوزنه ولا بالدراهم بوزيها ولا بالدنانير بوزيها ان كان الحلي من الدهب ولا بجوز اذاً قمح بدفيق لان معرف الناس أن القمح يزيد وانما يعطى معطى القمح بالدقيق لمكانما كني ولمنفعته بالدقيق فلو وجدنا بالقمح عيبا أوبالذقيق عِيبًا لَرَدَ كُلُّ وَاحْدَ مَنْهِمَا فَكَذَلْكُ الْحَلِّي إذَا وَجَدَ لَهُ عَيْبًا رَدَّهُ ﴿ قَلْتَ ﴾ فما بالالدنانير التي أصبت بِهَا عيباً لا تجوز لعيبها لم لا تجمـل لمشتريها أن يردها (قال) لإنَّ القمح اذا كان معيباً لم يكن دقيقه كدقيق الصحيح ولان الحلى اذا كان معيباً لم يكن تبره كالدراهم المضروية وان الدنانير التي وجد لها عيبا لا نجوز ولم تكن منشوشة كان ا تبره مشل التبر الذي أعطى أو أفضـل فليس له أن برده وكـذلك لو باع الخلخالين من ذهب أو فضة تسبر من ذهب أو فضة فوجــد في الخلخالين عببا فردهما منــه وكان ذهبه ما أو فضهما مستويسين أوكان الخلخالان أجبود ذهبا أو ورقامن الفضــة أو الذهب التي دفع فيهمالم يكن له أن يرده ولم يكن له حجة ان قال أنا أرد تبرى قال له مافي مدلك مثل تبرُّك أو أفضل فــلا حجة لك فما ترد وانمــا ترد من ذلك العيب في الحلي وانكانت الدنانير التي باعها مه مثله أو أجود لان الناس يعلمون أنه انما أعطاه دنانيره أو دراهمه لمكان صاغة هذا ولكنه أمرجو زوالناس وأجازه أهل العلم ولم يروه زيادة في الصياغة ولا في صرف الدنانير واذا وقعت العيوب لم يكن مد من الرد وعلى هذا محمل جميع ما يشبه هذه الوجوم

؎ﷺ ما جا، في المراطلة ۗ۞

﴿ فلت ﴾ أرأيت لو أي صارفت رجلا دنانير سكية مضروبة ذهبا أصفر بذهب تبر مكسور إبريز أحمر وزنا بوزن (قال) لا بأس بذلك ﴿ فلت ﴾ فلوكانت دنانيرى ذهبا أصفر كلها سكية مضروبة فيمتها منه بذهب تبرأ بريز أحمر ومعها دنانير ذهب أصفر سكية ميضروبة نصفها تبر ونصفها سكية مثل سكة الدنانير الاخرى (قال) اذا كانت السكتان نفاقهما عندالناس سواء التي مع الابريز التبر والتي ليس معها شئ صاحبتها وأنمسأ بقع البيع بليهماعلى الذهبين جميعاً وتلنى السكة والصياغمة فيها بينهما ا ﴿ قَاتَ ﴾ وبجوز التبر الاحمـر الابريز الهرقلي الجيد بالذهب الاصفر ذهب السمل والمِدَّمن هذا بوالعد من هذا وفضل (قال مالك) لايصلح الا مناز تتل بدأ يسد ﴿ فَلَتَ ﴾ فَلُو اشِـترى دَنَانِير مَنْتُوشَـة مَضَرُوبَة ذَهْبَا ابْرِيزاً أَحْرُ جَبِيداً يَبْرِ ذَهِب أصفر العمل وزنا وزن (قال) قال مالك ذلك جائز ﴿ قَلْتَ ﴾ فان أصاب في الدنانير ما لا تجوز عينه في السوق وذهبه أحمر جيد أبنتفض الصرف بينهما أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئًا ولا أرى أن ينتقض الصرف بيسهما ولا أرى له أن يرد لما دخل الدنانير من نقصان المدين لان ذهبه مثل الذهب الّتي أعطى وأفضل فليس له أن يرجع بشي الا أن يصــيب ذهب الدنانـير ذهبا منشوشا فيننقض من الذهب وزن الدنير التي أصابها دون ذهبه ولا ينتقض الصرف كله ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأَيتِ انْ اشتريت خلخالين فضة بوزنهما من الدراهم أيجوز هذا في قول مالك قال نعم ﴿ قَالَ ﴾ [فان أصاب مشترى الخلخالين سما عيا كسرا أو شقالم يعلم به حين اشتراها أله أن يردهما (قَالَ) لم أسمع من مالك في هــذا شيئًا الا أني أرى أن يردهما بالسب الذي وجــد فهما ويأخــــــ دراهمه التي دفع في الخلخالين ﴿ فَلَتَ ﴾ لم جملت لصاحب الخلخالين أن يرد ولم تجمل ذلك لصاحب الدنانير الذي اشترى بدنانيره تبرآ مكسوراً (فقال) لان الخلخالين بمنزلة سلمة من السلم في هذا الموضع ولا بد للناس أزيتبايموا ذلك بينهم ولا يصاح لهم أن يدلسوا العيب فيما بينهم في الآبية والحلي انتا. هو بمنزلة مالو اشتراه بسلمة أو بذهب فاذا أصاب عيباً رده فهووان كان انما اشتراه مثل ورنه من الرقة فأصاب به عيباً فلا بدله من الرد أيضاً ولا يكون الخلخالان في يديه عوضاً مما دفع فيهما من وزنهما من الدراهم اذا لم يرض الخلخالين اذا أصاب عيباً لان الذي رضى به من دفع دراهمه لموضع صياغة الخلخالين ولكنه جائز في البيع حين أخذهما

مثلا تمشل ولم ينظر في صياغــة الحلي ولا في عيون الدراهم والدنانير لانه لمركان في

واحدة منهما زيادة لموضع الصياغة في الحلى أو السكة في الدنانير والدراهم ماجاز أن

أدخل مع ذهبي الهاشمية أسر عبونامن اللُّنْقُ فلا خير فيه ﴿ وَكِيمٍ ﴾ عن زَّ كريا عن عامر قال سمعت النماز بن بشير بخطب وأهوى بإصبعيه إلى أذبه قال سمعت رحول الله صلى الله عليه وحلم يقول الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات فمن اتق المشتبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وفعرفي المشتبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حوا بهلجي فيوشك أن يرتم فيه ألا وانّ ليكل ملك حي آلا وان حمي الله محارمه ألا وان في الجسد مضغة اذا صاحت صاح الجسدكله واذا فسدت فسد إ الجسد كله لا وهو القلب ﴿ وَكِيم ﴾ عن ان أبي عروبة عن قادة عن سـعيد بن المسابُ قال قال عمر آخر ما أنزل آلة على رسوله آية الربا فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يفسر فما لنا فدعوا الربا والربية الزركيميَّ، عن المسعودي عن القاسم قال قال عمر انكم تزعمون أنه تعلمأمواب الرما ولأن أكون أعلمها أحسالي من أن يكون لى مثل مصر ومثل كورها ولكن من ذلك أبواب لا تكاد خني على أحــد أن تباع الممرة وهي غضة لم تطب وأن يساع الذهب بالورق والورق بالذهب نسيئاً ﴿ قَالَ ﴾ وسئل مالك عن رجل باع سلمة بعشرة دانير مجموعة فوزنها ليقضيه اإها فوجد في وزيها فضلا على حقه فأعطاه بذلك ورقا أو عرضا في ثمن الذهب (قال) لا أس بذلك وهو مما بجوزه بعض أهل العلم ولم يشببوه بنثل من جاء بذهب فصارف سها ذهبا فكانت أوزن من ذهبه فأعطاه في ذلك فضلا لان هذا مراطلة وتلك قضاء فهــذا فرق ما بينهما ومثل ذلك اللحم والحيتان انماكان حقه في اللحم وألحيتان والجبن وأشباه ذلك شرطاكان له على صاحبه وقد وجبت له عليه فاذا وجد فضار عن وزنه وكان مشل شرطه فلا بأس أن يأخذ ذلك ثمن وهذا بين أن تأخذ فضل وزنك تقدأو الى أجل فلا بأس به اذاكان أجل الطمام قد حل فان لم محل فلا خير فيه وان اختلفت الصفة فلا يصلح الا أن تأخذ بنتل وزلك أوكيلك يترك البائم ذلك للمشترى أو يتجوز المشتري عن البائع دون شرطه فان اختافت الصفة فكان مثل الوزن أو أكثر من الوزن أو أفل فلا خير فيـه في أن يزيد المشترى البائم في قهو جائزكان النبر أرفع من الدنانير أو دون الدنانير ﴿ قلت ﴾ قان كانت الدنانير التي مع التبر الابريز دون الدنانير الاخرى (قال) لا خــــــر في ذلك لأن صاحب الدنانير التي لا تبر ممها أخذ فنسل عيون دنانيره على دنانير صاحب في جودة التبر لابريز ﴿ قات ﴾ فان كان الابريز وما معــه من الدنانير دون الدنانير الاخرى في نفاقهما عند الناس (قال) لا أس بذلك لانه لم يعترها هنا شي ﴿ قات ﴾ وكذلك لو كانت الدنانير التي لا تبر ممها هي كايا دون التبر ودون الدنانير التي التبر ممها (قال) لا بأس نذلك أيضاً لأنه لم يعترها هنا شئ وانما هورجل أعطى ذهبا بذهب أحـــد الذهبين كابا أنفق عند الناس فهذا معروف منه صنمه لصاحبه ﴿ فَلَتَ ﴾ فاذا كانت إحدى الذهبين كامها أنفى عند الناس لم يكن بذلك بأس قال ذم ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كانت احدى الذهبين نصفها مثل الذهب الاخرى ونصفها أنفق منها لم يكن بذلك بأس قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان كانت احــــدى الذهبين نصفها أنفق مــــــ لذهب الاخرى ونصفها دون الذهب الاخرى لم مجز هذا لانه إنما يأخل فضل النصف الذهب الذي هو أنفق من ذهبه بما يضع في نصف ذهبه التي يأخذ دونها فلا خير في هـ ذا قال نعم ﴿ فلت ﴾ ويدخل في هذا الذهب بالذهب ليس مثلا بمثل لانه ليس تعروف قال نعم ﴿ قات ﴾ فلو كانت جودة الذهب من أحــدهما كان ا جائزاً لأنه معروف قال نعم ﴿ فلت ﴾ وان كانت احـــدى الذهبين نصفها أنفق ا من الذهب الاخرى ونصفها دومها لم يصاح ذلك لأن هذا على غير وجه المروف وهذا على وجه المكايسة والبيع فصارت الذهب بالذهب ليست مثلا تثل (قال) نعم ٓ قال وهذا كنه قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن أتى مذهب له هاشمية ألى صراف فقال له راطانی مها بذهب عتیق هی أكثر عدداً من عددها وأنقص وزنا من الهاشمية فكان انما أعطاه فضل عيون القائمة الهاشمية لمكانعدد العتيق وفضل عيونها (قال) لا بأس به فاذا دخل مع الهاشمية ذهب أخرى هي أسر عيونا من العتيق مثل النفص بالنلاث خروبات ونحوه يقول لا أرضى أن أعطيك هــذه بهذه حتى

(۲۰ _ المدونة _ ثامن)

حِيْرٌ في الرجل يكون له الدينار فيفتضيه منه مقطما ﴿ ﴿ قَالَ ﴾ أوأيت أن أقرضت رجلا ديناواً فأخذت منه مدس دينار دواهم أبجوز في قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك اذا حل الاجل ﴿ قَلْتَ ﴾ وكذاك اذا كان الى أجل فحل أجله جاز لى أن آخذ شك الدينار دراهم أو نصفه أو شنيه (قال) نعم لا بأس بذلك (قال) وكذلك قال مالك اذا حــل الأجل ﴿ قَلْتَ ﴾ وكـذلك ان أخذت بنصفه أو بثلثه عرضا من العروض (قال) لعم لا بأس بذلك وكذلك قال مالك وفلت ﴾ فان أخذ بما بق من الدينار ذهبا (قال) لاخير فيه كذلك قال مالك ا ﴿ وَلَلَّ ﴾ لم (قال) لأنه يصير ذهبا وورقا بذهب أو ذهبا وعرضا بذهب فلإخبر في ا ذلك ﴿ مِنْ تَ ﴾ قان أخذ بما بني عرضاً أو دراهم (قال) قال مالك لا بأس بذلك وان اجتمع الورق والعرض فلا بأس به اذا حل الأجل وان لم يحل فلا خير فيــه ﴿ ابْ وهب ﴾ عن ابن لهيمة عن خالد بن يزيد عن ربيمية أنه قال في رجــال كان له على | رجل دينار فقال قطعه على دراهم بسعر الناس اليوم أعطيكه درهما درهما حتى أؤدى فتال لا يصاح ذلك قد عاد صرفا وبيعا في الدين عاجلا وآجلا فهو تمنزلة الربا في البيم وهو عمرلة الصرف المكرود الا أن يقول الذي عليه الدين أقضيك ثلث دينار أو ربع دينار مسمى فيأخذ منه يصرف الناس يومنذ وستى على الغريم مابق ليس بينه إ

فنسال العنة ولا يرد البالم على الشترى لان الويادة التي زيدها المشترى البالم أتما دخلت في نضل الجودة آذا لم تكن زيادة في الوزن والكيل وان كانت الريادة في الكيل والوزن فقمد دخلت الزيادة في قمدر حقه وفي فضل الطعام فصار بيع الطعام قبل أن يستوفى واذا كان أدنىمن صفته وكان فى وزنه أخذ بذلك فضلا وهو بيع أ الطعام قبل أن يستوفى وانكان فيه فضل من الوزن وهو أدنى منه فأقره وأعطاه فضال ذلك فانه لاخير فيه لانه باع صفة أجود نما أخذ تنا أخذ وبما أعطى فهذا سيع الطعام قبل أن يستقوفي ولوكان هــذا من العروض التي تكال أو توزن وليس من الطعام لم يكن بذلك بأس أو غيرها من النياب والحيوان فلا بأس بذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ فلو أفرضت رجلا دراهم يزيدية عـدداً فقضاني محمدية عدداً أرجح لي في كل درهم مها (قال) لا بأس مذلك ما لم يكن بينهما عادة ﴿ قاتَ﴾ وكذلك لو قضاني نزيدية عدداً بوزن دراهمی فجمل برجح لی فی کل درهم منها (قال) لا بأس بذلك ﴿فَلْتَ﴾ فلو قضاني محمدية عددا أقل من وزن دراهمي (قال) لا يصلح ذلك لابه اتما يأخذ فضل اليزيدية في عيون المحمدية فلا خير في هذا هرِفلت﴾ وكذلك لو أقرضت رجلا درهما يزيديا فلما حل الاجل أنانى بدرهم محمدى أنقص من وزن اليزيدي فأردت أن أنباه (قال) لا مجوز لانك تأخذ ما نقصت في النزيدي في عين هــــذا الحمدي ﴿ فَلَتَ ﴾ وقولكم في القرض فرادي انما هو على معرفة وزن درهم درهم على حدة أ ليست تجموعة ضربة واحدة قال نم ﴿ فلت ﴾ وعيون الدراهم ها هنا مثل جودة التبر المكسوركم الانجوزلي أن آخذ في التبرالمكسور أجود من تبري الذي أسلفت أُقل من وزن ما أسلفت فكذلك لا يجوز لى أنآخـــذ دون وزن دراهـــى أجود ا من عيومًا قال نعم هر قلت ﴾ وهذا الذي سألنك عنه من الدراهم المجموعة بالدراهم الحموعة والدراهم انفراد بالدراهم الفراد هوقول مانك قال نعم هرقاتكه وهذه المسائل التي سألنك عنها اذا كانت لي على أحـد قرضا أو نيما فهو سوا، قال لم ﴿ قَلْتَ ﴾ أُوأَتِ انْ أَقْرَضَتَ رَجَلًا تَهِرْ فَفْسَةً بِيضًا، فَلَمَا حَلَ الْآجِلِ فَضَالَى فَضَمَ سُودًا، مثل

أو مع كل صنف سلمة فهذا ليس مثلا بثل وهذا ترك للاثر الذي جا، فيه ألا ترى ألمك ادا بعت عشرة دنائير وسلمة مع العشرة بعشرين شياراً فلم أي الدهب بالله . مثلابتل فهذا تما لا يجوز وهذا خلاف الاثر وهذا نول مالك كله فى الطعام وقال لى مالك يجرى مجرى الذهب بالذهب والورق بالورق

ــــــر في الفلوس بالفلوس ﴾≼⊸

﴿ قَالَ ابْنَ القَاسَمُ ﴾. قال مالك لا يصلح الفيلوس بالفلوس جزافا ولا وزنا مثلًا بمثل ولا كيلا مثلا عثل بدآيد ولا الى أجــل ولا بأس بها عدداً فلسا ففلس ولا يصلح فلمان بفلس بدآيد ولا الى أجمل والفلوس هاهنا في المدد بمنزلة الدراهم والدنانير في الورق (وقال مالك) أكره ذلك في الفيلوس ولا أراه حراما كتحريم الدنانير والدراهم ﴿ قَلْتُ ﴾ أرأيت أن اشتريت فلسا غلسين أبجوز هذا عند مالك (قال) لا يجوز فلسا مفلسين هُ قات ﴾ فمراطلة الفلوسبالنجاس واحداً بأنين بداً يبد (قال) لا خير في ذاك (قال)لان مالكا قال الفلس بالفلسين لا خير فيه لان الفلوس لا تباخ لا عدداً فاذاباعها وزناكان من وجه المخاطرة فلا يجوز بيع الفلوس جزافا فلذلك كره مالك ر لمل فلوس برطلين من النجاس(قال) ولواشتري رجل رطل فلوس مدرهم لم يجر ذلك (قال) وقال مالك كل ثبي يجوز واحد بأنين من صنفه اذا كايله أو راطله أوعاده فلايجوز الجزاف فيه بليهم لامهما جميعا ولا من أحدهما لانهمن المزاينة الا أن يكون الذي يعطى أحدهما متفاونا يعلم أنه أكثر من الذي أخذ من ذلك الصنف بشي كثير فلا بأس بذلك ولا يجوز أن يكون أحــدهما كبلا ولا وزنا ولا عدداً والآخر جزافا وانكان ثما يصلح اثنان بواحد الا أن يتفاوت ما بليهما تفاونا بميداً فلا بأس بذلك وهو اذا تقارب عند مالك ما بينهماكان من الزاينة والكان ترابا

ے ﴿ فِي الحديد بالحديد ﴾

هزنات به أيصاح الحديد بالحديد واحد بأننين بيدا بيد وما أشبه الحديد من النحاس

مثلا مثار ﴿ قات ﴾ أرأيت ان اشتريت أردب حنطة وأردب شعير بأردب حنطة وأردب شعير أنجوز ذلك وتجمل الحنطة بالحنطة والشسير بالشعير فيقول بالك (تال) أ ما سمعت من مالك فيه شيئًا وما يعجبني هذا ولا أرادجائزاً لا نُفلا يصلح عند مالك إ مدّ من حنطةومدّ من دفيق عدّ من حنطة ومدّ من دفيق كانت بيضاء كلها أو سمراء كابها وكذلك أبضا ان كانت سمراء أو بيضاء لم يجز أيضا وهذا لو فرقته لجاز لأن أ الحنطة بالدقيق جائر والحنطة بالحنطة جائز فالماجتمما كرهه مالك وكذلك الشمير والحنطة بالشمير والحنطة فهو مثله ولا يحوز إذا اجتمعا في صفقة واحدة (قال)وانما ! خشى مالك في هــذا الدريمة لمـا يكون بين القمحين من الجودة أو الفضــا, ما بين أ الشميرين فيأخذ فضل شميره في حنطة صاحبه ويأخذ صاحبه فضل حنطته في شمير ا صاحبه (قال) وانما منله في قول مالك كمثل ما لو أن رجــالا باع مانة دسار كيلا بمانة د ناركيلا ومع كل و'حدة من الدنانير مأنة درهم كيلا مع هذه مائة درهم ومع هذه مائة درهم فلا خسير في ذلك وهذا لو فرقته لجساز الدراهم بالدراهم والدَّالير بالدَّالير وهذا أناكرهه مالك لأنه لا يصلح أن يكون الذهب بالذهب مع احدى الذهبين شئ عرض ولا ورق وكذلك الورق بالورق مشال الذهب بالذهب وكذلك جميع الطمام الذي يدخر ويؤكل ويشرب مما لا بصاح منه أنان بواحد بدأ بيد ﴿ قات ﴾ أرأيت من أعطى قفيزين من حنطة بقفيزمن حنطة ودراهم هل يجوز في قول مالك أو شيئ منه أم لا (قال) لا يجوز عند مالك شيئ منه ﴿ قَلْتَ ﴾ ولم لا يجبزه مالك ا ويجمله قفيزاً لقفيز والقفيز الآخر بالدراهم (قال) ألا ترىأن مالكا قال لا يجوز أن ياع الذهب بالذهب مع احــدي الذهبين شيُّ أو مع الذهبين جميماً مع كل واحــدة مهماساءة من السلع فكذاك الحنطة وجميع الاشياء من الطعام مما لايجوز أن يؤخذ منه واحــد بأنين من نوعـه بدأ بيد أنما يحمل محمل الذهب والفضة في هــذا لا يجوز أن يباع بعضه بعض مع أحــد الصنفين سلمة أخرى أو مع كل صنف

وبينه فيه صرف فهذ غير مكرود هزان وهب بُه قال قال لليث أن ربيعة كان يقول في أجزاء الدينار ذلك وقاله عمرو بن الحارث

مَعْمَرٌ فِي الدراهم الجياد بالدراهم الرديثة ﷺ

وقلت به أبجوز أن أبع درها زائدا أو ستو قا الدره فضة وزا بوزن (قال) لا يعجبني ذلك ولا ينبني أن يباع بمرض لان ذلك داعية لى ادخال النش على السامين وقد كان عمر يفول اللبن أنه اذا غش طرحه في الارض أدبا لساحيه فاجازة شرائه اجازة أوى أن باع بمرض ولا بفشة و قال أشب في نكان مردوداً من غش فيه فلا أرى أنه أن باع بمرض ولا بفشة حتى تكمر خوفا من أن ينش به غيره ولا أرى به بأساً في وجه الصرف أن بيمه موازنة لدراهم الستوق بالدراهم الجياد وزنا بوزنا لا أم أم أو أكمر الستوق أبيمه (فتال) لى اذ لم نخف أن يسبك فيجمل درهما أو يسبل فياع على وجه الفضة حتى باع فضته على المباع على وجه الفضة مر قات به لان القاسم أرأيت لو أنى بعت نصف درهم زائماً فيه محال بدرهم وأشاً فيه محال بالمه في قات به لان القاسم أرأيت لو أنى بعت نصف درهم زائماً فيه محال بنر به الناس فيه محال بنر به الناس ولكن يقطعه هؤللت به فاذا قطعه أبيعه في قول مانك (قال) فيم أذا لم يغر به الناس ولكن يقطعه هؤللت به فاذا قطعه أبيعه في قول مانك (قال) فيم أذا لم يغر به الناس ولكن يقطعه هؤللت به فاذا قطعه أبيعه في قول مانك (قال) فيم أذا لم يغر به الناس

- ﷺ في زجل أقرض فلوسا فنسدت أو دراهم فطرحت كليزه-

هر قلت به أوأيت ان استقرضت فلوساً ففسدت الفلوس فما الذي أود على صاحبي (قال) قال ولك ترد عليه ومال الفلوس التي استقرضت ونه وان كانت قدفسدت هر قلت به قان بعته سامة بفلوس ففسدت الفلوس قبل أن أقبضها (قال) قال مالك لك ومثل فلوسك التي بعت بها السامة لجائزة بين الناس يو ونذوان كانت الفلوس قدفسدت

(١) (أوستوق) قال في الفاموس ستوقى كشور وقدوس ونستوقى بشم الناءين زيف بهرج
 مابس بالنفئة اهـ

فليس لك الا ذلك عُوقال مَه وقال مالك في القرض والبيع في الفلوس اذا فسدت فايس له الا الفلوس التي كانت ذلك اليوم وان كانت فاسدة ﴿ قلت ﴾ أرأت لو أن رجلاً قال لرجل أقرضني ديناراً دراهم أو نصف دينار دراهم أو ثلث دينار دراهم فأعطاه الدراهم مالذي نقضيه في قول مالك (قال) نقضيه مثل دراهمه التي أخذمنه رخصت أوغات فابس عليه الا مثل الذي أخذ ﴿ الله وهب ﴾ عن ابن لهيمة أن بكيرين عبد الله بن الأشج حدثه أن سعيدين المسيب أسلف عمرو بن عمان دراهم فلم تقضه حتى ضربت دراهم أخرى غير ضرَّمها فأبي ان المسبب أن تقبلها حتى مات فقضاها ابنه من بعدد ﴿ ان لَهْيِمة ﴾ عن عبد الله بن أبي جعفر عن سميد بن المسبب أنه قال ان أ أسافت رجـــلا دراهم ثم دخل فساد الدراهم فايس لك عليه الامثل ما أعطيت وال كان قد أنفقها وجازت عنه ﴿ قال ان وهب ﴾ وقال محبي بن سعيد وربيعة مثله ـ ﴿ قَالَ اللَّيْثُ ﴾ كتب الي يحيي من سعيد يقول سألت عن رجل أسلفه أخ له نصف د مار فالطانما جيماً الى الصراف بدنار فدفعه الى الصراف وأخذ منه عشرة دراهم ودفع خممة الى لذي استسلفه لصف دينارخال الصرف برخص أوغلاً (قال) فليس للذي أ دفيرخمسة دراهم زيادة علمها ولانقصان مها ولوأن رجلا استسلف رجلا نصف دينار فدفعراليه الدينار فالطلق به فيكسره فأخذنصف دينار ودفعراليه النصف الباقي كانءليه يوم تقبضه أن يدفع اليه ديناراً فيكسره فيأخذ لصفه ويرداليه نصفه (وقال) لي مالك يرد اليه مثل ما أخذ مِنه لانه لا منبغي له أن بسلف أربعة ويأخذ خمسة وليس الذي أعطاه ذهبا انما أعطادورقا ولكن لو أعطاه دناراً فصرفه المستسلف فأخذنصفه ورد نصفه كان عليه نصف دينار ان غلا الصرف أو رخص

صيخ في الاشتراء بالدانق و لدانقين والناث والنصف من الذهب والورق ك≫ مؤقلت ﴾ أوأيت ان بمت بيما بدانق أو دانقين أو ثلاثة دوانق أو أربمة دوانق أو بخمسة دوانق أو بنصف درهم على أي شئ يقع هـذا البيع على الفضة أم على الفلوس في قول مالك (قال) يقع على الفضة هـذا البيع

وبينه فيه صرف فهذا غير مكروه فزان وهب بم قال قال لليث ان ربيمة كان يقول ^ا في أجزا الدينار ذلك وقاله عمرو بن الحارث

حيير في الدراهم الجياد بالدراهم الرديئة ∑ييد−

وقلت في اليجوز أن أبيع درها زائفا أو ستوقا الدرهم نفت وزا بوزن (قال) لا يعجبني ذلك ولا ينبني أن بباع بعرض لان ذلك داعية الى ادخال النش على السامين وقد كان عمر يغمل باللبن أنه اذا غش طرحه في الارض أدبا لصاحبه فاجازة نبراله اجازة لفته وافساد لاسواق المسلمين فروقال أشبب كه ان كان مم دوداً من غش فيه فلا أرى أن باع بعرض ولا بغضة حتى تكمر خوفا من أن يغش به غيره ولا أرى به بأساً في وجه الصرف أن يبعه وازنة الدراهم الستوق بالدراهم الجياد وزا بوزن لانه في رحبه الفضل بين الذخية والنفة وانفة الدراهم السبوق بالدراهم المبتوق أبيمه (فقال) لى ان لم يخف أن يسبك فيجمل درها أو يسيل فباعلى وجه النفقة فلا رى بذلك بأساً وان خاف ذلك فليسفه حتى تباع فيضه على في عام حدة فر قات كه لابن القاسم أرأيت لو أنى بعت نصف درهم زافداً فيه تحال المهمة وقات كه لابن القاسم أرأيت لو أنى بعت نصف درهم زافداً فيه تحال ولكن يقطعه فرقات كه فاذ قطعه أو بعه في قول مالك (قال) أنم أذا لم يغر به الناس ولم يكن بحوز بهم

حَيْلٌ فِي رَجَلِ أَفْرَضَ فَاوِسا فَفَسَدْتَ أَوْ دَرَاهُمْ فَطَرَحْتَ ﴾ إلا ال

هر فلت بج أوأيت أن استقرضت فلوسا ففسدت الفلوس فما ناذى أرد على صاحبي (وال) قال مالك ترد عليه مثال تلك الفلوس التي استقرضت منه وأن كانت قد فسدت فلا به فلت مج فان بعته سلمة بفلوس ففسدت الفلوس قبل أن أفيضها (قال) قامالك لك مثل فلوسك التي بعت بأ السلمة الجائزة بين الناس يومثذوان كانت الفلوس قد فسدت (1) (أمند فا فان في الفارس تدفي كن و فدوس من ترفي الناس التي الناس المناس ا

(١) (أُوسَنُوقاً) قال في الناموس ستوق كنبور وقدوس ونستوق بشم الناءن زيف بهرج مابس بالفشة اه

فايس لك الا ذلك ﴿ قال ﴾ وقال مالك في القرض والبيع في الفلوس اذا فسدت فايس له الا الفلوس التي كانت ذلك اليوم وإن كانت فاسدة ﴿ فَلْتَ ﴾ أرأيت لو أن رجلا ا قال لرجل أقرضني ديناراً دراهم أو نصف دينار دراهم أو ثلث دينار دراهم فأعطاه الدراهم ماالذي نقضيه في قول مالك (قال) نقضيه مثل دراهمه التي أخذمنه رخصت أوغات فليس عليه الا مثل الذي أخذ ﴿ ان وهب ﴾ بن ان لهيمة أن بكيرين عبد الله بن الأشج حدثه أن سعيدين المسيب أسلف عمرو بن عمان دراهم فلم نقضه حتى ضربت دراهم أخرى غير ضرَّمها فأبي ان المسيب أن نقبلها حتى مات فقضاها النه من بعدد ﴿ ابن لهيمة ﴾ عن عبد الله بن أبي جعفر عن سعيد بن المديب أنه قال ان أ ُسلفت رجـلا دراهم ثم دخل فساد الدراهم فايس لك عليه الامثل ما أعطيت وان كان قد أُنفقها وجازت عنه ﴿ قال ان وهب ﴾ وقال محبى من سعيد وربيعة مثله ا ﴿ قَالَ اللَّيْثَ ﴾ كتب الى محيى من سعيديقول سألت عن رجل أسلفه أخ له نصف د نار ا فالطانما جميماً الى الصراف بدينار فدفعه الى الصراف وأخذ منه عشرة دراهم ودفع خسة الى لذي استسلفه نصف دخارفال الصرف برخص أوغلاء (قال) فليس للذي دفع خمسة دراهم زيادة علمها ولانقصان ملها ولوأن رجلا استسلف رجلا نصف دينار فدفعاليه الدينار فانطاق به فكسره فأخذنصف دينار ودفعاليه النصف الباقي كانءايه يوم يقبضه أن يدفع اليه ديناراً فيكسره فيأخذ نصفه ويرداليه نصفه (وقال) لي مالك يرد اليه مثل ما أخذ منه لانه لإينهني له أن يسلف أربعة ويأخذ خمسة وليس الذي أعطاه ذهما إنما أعطاه ورقا ولكن لو أعطاه دياراً فصر فه المستساف فأخذ نصفه ورد نصفه كان عله نصف دينار ان غلا الصه ف أو رخص

حير في الاشتراء بالدانق والدانقين والثلث والنصف من الذهب والورق گخنسه والدائق أو دانقين أو ثلاثة دوانق أو أربعة دوانق أو خفسة دوانق أو بنصف درهم أو بسدس درهم أو بثلث درهم على أي شئ يقع هذا البيع على الفضة أم على الفاوس في قول مالك (قال) يقع على الفضة هدا البيع

الدراهم وم يطلبه بحقه على صرف يوم يأخذه بحقه ﴿ قلت ﴾ فلم كرد مالك الشرط ينهما وهو اذا طلبه محقه وتشاحاً أخذ منه الدراهم (قال) لانه اذا وقع الشرط عل أن يأخذ بالنصف الدينار دراهم فـكمأنه انمـا وقع البيع على الدراهم وهي لا يعرف ما هي لان البيع أنما يقع على ما يكون من صرف نصف دينار بالدراهم يوم يحل الاجل فهذ لا يعرف ما باع به سلمته ﴿ قال سحنون ﴾ قال أشهب وان كان انمــا وجب له | ذهب وشرط أن يأخذ فيه دراهم فذلك أحرم له لأنه ذهب بورق الى أجل وورق أيضاً لايعرف كم عــددها ولا وزنها وليس ما نرل به القضاء اذا حل الاجل تمنزلة ما يوجبان على أنفسهما ﴿ قال أشهب ﴾ ولو قال أبيمك هذا الشيُّ بنصف دينار الى شهر آخذ به منك ثمانية دراهم كان بيعاجائزاً وكانت المانية لازمة لكما إلى الاجل ولم يكن هــذا صرفا وكان ذكر النصف لغواً وكان ثمن السلمة دراهم معــدودة الى أجل معلوم (قال مالك) ومن باع سلعة بنصف دينار الى أجل أو بثلث دينار الى أجل لم ينبغ له أن يأخذ قبل محل الاجل في ذلك دراهم وليأخذ في ذلك عوضا ان أحبا قبل الاجل فاذا حل الاجل فليأخذ بما أحب اه ﴿ تَم كَتَابِ الصرف من المدونة الكبرى مجمد الله وعونه. وبه يتم الجز، الثامن ﴾ (وصلى الله على سيدنا محمد النبيّ الاميّ وعلى آله وصحبه وسلم) ﴿ ويتلوه كتاب السلم الاول وهو أول الجزء التاسع ﴾ `

﴿ فَالَّهُ وَأَي شَى، يُعطِّيهِ بِالنَّصَةَ فِي قُولَ مَالِكَ (قَالَ) مَا تَرَاضَيَا عَلَيْهِ ﴿ قَلْتَ ﴾ فأن تشاحاً فأي شيء بمطيــه بذلك (قال) الفلوس في قول مالك في الموضع الذي فيــه الفَلُوسِ ﴿ قَالَتُ ﴾ أَرأيت الناشتريت سلمة بدانق فلوس فرخصت الفَلُوس أو غلت كيف أفضيه أعلى ما كان .ن -مر النلوس يوم يقع البيع أم على سعر الفــلوس يوم | أقضيه في قول مالك (قال) على سعر النلوس يوم تقضيه فيما قال مالك ﴿ قَلْتَ ﴾ قان كان باع سماته مدانق الموسا تقدآ أيصاح هـذا في قول مالك أم لا (قال) اذا كان الدانق من الفـــلوس ممروفاكم هو في عَــد الفلوس فلا بأس بذلك وانمــا وفع البيم بيسهما على النلوس ﴿ قات ﴾ فان باع سلمة بدانق فلوس الى أجل (قال) فلا بأس بذلك اذا كان الدُّ نَقَ قد سميًّما ما له منَّ الفلوس أو كنَّما عارفين بعدد الفلوس وإنَّ البيم أنما وقع الناوس إلى أجل •وال كانت مجهولة العدد أولا يعرفان ذلك فلاخير في ذلك لانه غَرر ﴿ قَلْتَ ﴾ قَانَ قَالَ أَبِيمكُ هَذَا النَّوبِ بنصف دينار على أن آخــذ به منك دراهم نقداً بداً بيد (قال) قال مالك اذا كان الصرف معروفا يعرفانه جميعا فلا بأس بذلك أذا الشيرطاكم الدراهم من الدينار ﴿ قات ﴾ فأن بعت سلمة بنصف دينار أو بثاث دينار أو بربع دينار أو بخمس دينار على أى شئ يقع البيع أعلى الذهب أم على عـدد الدراهم من صرف الدينار (قال) قال مالك انمـا يقع على الذهب ولا يقع على ا الدراهم من صُرف الدينار ﴿ قات ﴾ فما يأخذ منه بتلك الَّذهب التي وقع البيع عليها | فى قول مالك (قال) ما تراضيا علمه ﴿ قلت ﴾ فان تشاحًا (قال) قال مالك اذا تشاحًا أُخذ منه ما سميا من الدينار دراهم ان كان نصفا فنصفا وان كان ثلثا فثاتا ﴿ قلت ﴾ | فهل ينظر في صرف الدينار بيهما يوم وقع البيع بينهما أم يوم يريد أن يأخذ منه حقه (قال) نعم يوم يربد أن يأخذ منه حقه كذلك قال مالك وليس يوم وقع البيع لان البيع آناً وقع على الذهب ولم يزل الذهب على صاحبه حتى يوم يقضيه آياه (قال مالك) وان باءه مذهب بسدس أو بنصف الى أجل وشرط أن يأخذ مذلك النصف الدينار اذا حل الاجل دراهم فلا خير في ذلك وهما اذا تشاحا اذا حل الاجل أنه يأخذ منه أ معير في الاةلة في الصرف ڮ٥٠٠

﴿ قلت ﴾ أوأيت ان صارفت رجلا دانير بدراهم ثم لهيته بعد ذلك نتال أنلي من الصرف فدفعتاليه دنانيره وافترننا قبل أن أقبض دراهمي (قال) لا يحوز هذا عند مالك ﴿ قَالَ ﴾ قَانَ اشتريت سيفًا محلى كثير الفضة النصلُ للفضة تبع بدنانير ثم أنا النقينا بعد ذلك فتقايلنا فرفعت اليه السيف وافترقنا قبل أن أفرض الدَّنَانِير أَيجُوزُهُمُّا الْ

أم لا (قال) لا يجوز هذا لأن مالكا قال لا ياع هــذا الايدا بـد فالاقالة هاهنا بــع أمستقبل فلا يصاح له أن يقيله وغترقا قبل أنَّ يقبض دنانيره لأن مالكا قال لى في ا الاقلة هي بيع من البيوع محلها ما محل البيوع ويحرمها ما محرم البيوع

_ ﴿ الاقالة في الطمام ٪ ~

﴿ فَلَتَ ﴾ أُواْبِتَ لُو أَنِي أَسَامِتَ فِي طَمَامِ أَلِيسَ لَا يَجُوزُ لِي الْأَأَنِ آخَذُ وأَسِ مَالِي أُو الطعام الذي أسلمت فيه ولا يجوز في قول مالك غير ذلك قال نعم ﴿ قات ﴾ أرأ ت لو أني أسلمت الى رجل ثيابا في طعام الى أجل فأفاته من نصف الطعام الذي لي عليه | قبل محل الاجل أو بعد ما حل الاجل على أن يرد على نصف النياب التي دفعتها اليه بينها أبجـوز هـذا وكيف ان كان قد حالت أسولق النياب أو لم تحــل افترقاً ﴿ أولم يفسترقا (قال) لا بأس بذلك ولا تشسبه الثياب الدراهم لان الدراهم ينتفسع | بهما والثياب لا منفمة فسهما اذا ردت بأعيانها والدراهم لا تعسرف بأعيانها لانه لو سلف دراهم في طمام الى أجل فأقاله من نصف ذلك الطعام قبل أن يفترقا على أن ردّ اليه نصف دراهمه لم يكن بدلك أس فكذلك الثباب وقد قاله مالك (وقال) انا مالك | فيمن أسلم دابة أو غلاما في طعام فلم يتغير الفلام ولا العابة في يديه بنما. ولا نقصان | غَلَ الاجل فأراد أن يقيله (قال) لا بأس أن يقيله ويأخذ دايته أو غلامه ويقيله من أ

سلمه ﴿ قَالَتَ ﴾ فإن أُوَّلُه قبل محل الاجل (قال) لا بأس بذلك أيضاً في قول مالك ا

﴿ فِرْ قَالَتَ ﴾ وَإِنْ تَفْيَرِتَ أَسُواتُهِ فَلَا بأَسْ بِذَلِكَ مَا لَمْ يَتْفِيرُ فِى بَدْنَهُ (قَالَ) اتما قال لنا

أواد الذواء ﴿ قات ﴾ أولا تراه من التغرير إن هو مات قبل هذا الاجل لم يعرف ا الذي أَسارَكَيف يأخذ سامه (قال) لبس ذلك تنفر بر وليأخذوا فياس ذراعه فليكن ا دلك عنــدهم فاذا حل الاجل أخذوه بذلك ﴿ فَاتَ ﴾ أرأيت من أســـلم في ثوب حرير اشترط طوله وعرضه ولم شترط وزبه أنجوز ذلك أم لا (قال) لا بأس أ مذلك ذا وصفه ووصف صفاقته وخفته ﴿قات﴾ وهو قول مالك (قال) لم أسمع مالكا يقول فى السلم في الثياب توزن فى حرير ولا خر ولا غير ذلك وانماكان قولً مالك بصفة معلومة وذراع معلوم طوله وعرضه وصفاقته وخفته ونحوه ولقد سئال مالك عن السملم في الثياب اذا أراد الرجل أن يسلم فيها أعليه أن يأتيه بثوب فيقول على صفة هــذا أو يجمّري بالصــفة ولا يريه ثوبا ويقول على صفة هذا (قال) ان أراه | ځــن وان لم برد أجزت عنه الصفة ﴿قات﴾ أبجوز في قول مالك ان أسلم في ثوب ^ا فسطاطي صفيق رفيق طوله كيذا وعرضه كيذا جيداً (قال) ما أعرف جيداً في قول ا مالك أنمـا السلم فى الثياب على الصفة وكذلك الحيوان قال مالك أنما يسلم فيها على الصفة (قال) ولا أعرف من قول مالك فارها (قال) فاذا أتى سما على الصفة لم يكن للمشترى أن بأبي ذلك

- على في الرجل بساف في الطعام الى أجل ثم يزيد المسلم اليه عليه -🛴 🎍 المسان في طعامه الى الأجل أو أبعد أو أدنى 🦫

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأَيت لو أني أسلمت الى رجل مائة درهم في مائة أردب حنطة ثم لقينه ا المد ذلك فاستردته فزادني مائة أردب الى محل أجل الطمام أو قبل محل أجل الطمام أو الى أبعد من أجل الطعام أنجوز هذا (قال) لا بأس بذلك أن نزيد الرجل الرجل أ في الله لو اشترطه في أصل السلف لم يكن به بأس اتنا هذا رجل استغلى شراءه أ فاستراد بالمه فزاده ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم مثنل ﴿ قات ﴾ أرأيت إن اشتريت أردب حنطة وأردب شعير بأردب حنطة وب شعير أبردب حنطة وب شعير أبحوز ذلك وتجمل الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير في قول مالك (قال) من حنطة ومد من مالك فيه شبئاً وما يمجني هذا ولا أرادجائزاً لا نه لا يصلح عند مالك وكذلك أيضا أن كانت سعرا أو يضاء لم يجز أيضا وهذا لو فرقته لجاز لأن طة بالدفيق جائز والحنطة بالحنطة جائز فا اجتما في صفقة واحدة (قال) واتنا علم بالله في هدا الذرية لما يكون بين القمحين من الجودة أو الفضل ما بين في أخذ فضل شعيره في حنطة صاحبه وبأخذ صاحبه فضل حنطته في شعير بين فيأخذ فضل شعيره في حنطة صاحبه وبأخذ صاحبه فضل حنطته في شعير بين فيأخذ فضل شعيره في حالة صاحبه وبأخذ صاحبة فضل عالم ين أحير كيلا ومع هذه و ركيلا ومع هذه و كيلا ومع الله و الدائير ما أنه دراهم ومع هذه و كيلا ومع الدائير ما أنه وراهم والدائير وا

درهم فلا خدير فى ذلك وهذا لو فرقته لجداز الدراهم بالدراهم والدنانير بالدنانير الماناكرهه مالك لأنه لا يصلح أن يكون الذهب بالذهب مع احدى الذهبين عرض ولا ورق وكذلك الورق بالورق مشل الذهب بالذهب وكذلك جميع لم الذى يدخر ويؤكل ويشرب ثما لا يصلح منه أنان بواحد بدأ بيد ﴿ فَلَتَ ﴾

ت من أعطى ففيزين من حنطة لففيزمن حنطة ودراهم هل جوز فى قول مالك بئ منه أم لا (قال) لا يجوز عند مالك شئ منه ﴿ قات ﴾ ولم لا يجيزه مالك مله ففيزاً لقفيز والففيز الآخر بالدراهم (قال) ألا ترى أن مالكما قال لا يجوز أن

مله قفيزاً بقفير والقفير الآخر بالدراهم (قال) ألا برى أن مالكما قال لا يجوز أن الذهب بالذهب مع احسدى الذهبين شئ أو مع الذهبين جميعاً مع كل واحسدة السامة من السلع فكذاك الحنطة وجميع الاشياء من الطعام مما لا يجوز أن يؤخذ

واحد باثنين من نوء به بدأيد الما محمل الذهب والفضة في همذا

و . جوز أن باع بعضه بعض مع أحد الصنفين سلمة أخرى أو مع كل صنف ق أخرى لابها اذا بابعا مالا بجوز الا مثلا تثل فحداً مع أحد الصنفين سلمة

أو مع كل صنف سلمة فهذا ليس مثلا تثنل وهذا ترك للاثر الذي جاء فيه ألا ترى ألك أذا بمت عشرة دنانير وسلمة مع العشرة بعشرين ديناراً فلم سبع الذهب بالذهب مثلاتئل فهذا مما لا مجوز وهذا خلاف الاثر وهذا قول مالك كا، في الطعام وقال لي مالك جرى مجرى الذهب بالذهب والورق بالورق

۔ﷺ فی الفلوس بالفلوس کھ⊸ ۔ ﴿ قَالَ ابْنَ القَاسِمِ ﴾ قال مالك لا يصلح الفيلوس بالفلوس جزافًا ولا وزمَّا مثلاً عثل ولا كيلا مثل عداً بيد ولا الى أجــل ولا بأس بها عدداً فلسا فلس ولا يصلح فلسان بفلس يدآييد ولا الى أجــل والفلوس هاهنا في العدد بمنزلة الدراهم والدنانير في الورق (وقال مالك) أكره ذلك في الفيلوس ولا أراد حراما كتحريم الدنانير والدراهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اشتريت فلسا بناسين أبجوز هذا عند مالك (قال) لا يجوز فاسا علسين ﴿ قات كه فمراطلة الفلوس بالنجاس واحداً بأخين بداً بيد (قال) لاخير فيذاك (قال)لان مالكا قال الفلس الفلسين لا خير فيه لان الفلوس لا ساع الاعدداً فاذا إعبا وزناكان من وجه المحاطرة فلا يجوز بيع الفلوس جزافا فلذلك كره مالك رطل فلوس برطلين من النجاس(قال) ولواشترى رجل رطل فلوس مدرهم لم يجر ذلك (قال) وقال مالك كل شيّ بجوز واحد بأنين من صنفه اذاكايله أو راطله أوعاده فلايجوز الجزاف فيه بيهما لامهما جميعا ولامن أحدهما لانهمن المزاينة الا أن يكون الذي يعطى أحدهما منفاونًا يعلم أنه أكثر من الذي أخذ من ذلك الصنف بشئ كثير فلا بأس بذلك ولا بجوز أن يكون أحــدهما كيلا ولا وزنا ولا عدداً والآخر جزافا وانكان مما يصاح اثنان بواحد الاأن يتفاوت ما بيمهما تفاوتا بديداً فلا بأس بذلك وهو اذا تقارب عند مالك ما بينهماكان من الزابنة وان كان ترابا

مريخ في الحديد بالحديد كرد المعالم ا

دراهم فند وجب على احدهما فذهبت سهما لأربهما فضاعا في بدي أو صناع احدهما

بخمسة دنانير آنه يقال للبائع إن شئت فأعط المشترى بما قال وان شئت فاحلف بالله البائع واما أن تحلف بالله ما اشتربتها الا بمـا قلت فان حلف برى منها وذلك ان

كل واحد منهما مدع على صاحبه ﴿وَكَيْمِ﴾ عن سفيان عن هشام عن ابن سيرين

عن شريح قال اذا اختلف البيمان وليست بينهما بينة (قال) ان حلفا ترادا وان نكار ترادا وان حاف أحـدهما ونكل الآخر لزمه البيع -ه والخيار في الصرف كرا ﴿ فَلَتَ ﴾ لا من الفاسم هـ ل بجو ز مالك الخيار في الصرف قال لا ﴿ فَلَتْ ﴾ فهـ ل بجنز مالك الخيار في التسليف (قال) اذا كان أجلا فرسا يوما أو يومين ولم يقدم رأس المـال فلا أرى به بأساً وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان أبطل الذي له الخيار خيــاره ا قبل أن يتفرقا أو بمدما تفرقا وقد كان الخيار في السلم أجلا بعيداً (قال) لا مجوز وان أبطل الذي له الخيار خياره من قبل أن الصفقة وقعت فاسدة فلا يصلح وان أبطل خياره ﴿ قَاتَ ﴾ وكنذلك الخيار في الصرف اذا كان أحدهما بالخيار قبيل أن يتفرقا (قال) نيم لا بجوز ذلك الا أن يستقبلا صرفا جديداً لأن الصفقة وقعت فاستدة أ ﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَيت ان صرفت دراهم بدنانير على أن أحدنا بالخيار (قال) قال مالك لا بجوز هـ ذا في الصرف وهـ ذا بأطل ولا بجوز الخيارفي الصرف (قال مالك) ولاحوالة ولاكفالة ولاشرط ولارهن ولانجوز في الصرف لا المناجزة حتى لا يكون بين واحد وبين صاحبه عمل ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى الى حديث مخرمة الذي قال لنا رسول الله صملي الله عليه وسملم يوم خيبر لا تبيموا الذهب بالذهب الاعينا بمين ولا الورق بالورق الاعينايمين اني أخشى عايكم الرَّماً، ولاتبيموا الذهب الورق ً الاها، وهـــا, ولا الورق بالذهب الاها، وها, وان عمر بن الخطاب قال في الصرف فأن استنظرك إلى أن يلج بيته فلا ننظره . لا ين وهب هذه الآثار

من بدي (قال) ان صاعا جيما رأيت عليك الثمن في احدهما وأنت في الآخر مؤتمن - ﴿ فِي البيمينِ بِالْحَيَارِ مَا لَمْ يَتْمُرُوا ﴾ حجير ﴿ فَلَتَ ﴾ لا بن الفاسم هل يكون البيعان بالخيار مالم يتفرقا في قول مالك (قال) قال مالك لاخيــار لهما وان لم يتفرقا (قال) قال مالك البيم كلا. كذا أوجباً البيع بالـكلام وجب البيم ولم يكن لاحدهما أن يتنع مما قد لزمه (وقال) مالك في حديث ان عمر أ البيمان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار مالم يفترقا الابيع الخيار (قال) مالك ليس لهذا عنــدنا حدّ معروف ولا أمر معــمول به فيه ﴿ ان وهب ﴾ وقــدكان انَ مسمود مُحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلر قال أنما يِمين تبايما فالقول ما قال أ البائع أو يترادان ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقد ذكر اسماعيـل بن عياش عن اسماعيل ابن أمية عن عبــد الملك بن عبيدة عن ابن لعبد الله بن مسمود حــدتُه عن أبيه قال ا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان استحلف البائع ثم كان المبتاع بالخيار ان شاء أخــذ وان شاء ترك (وقال أشهب) الذي اجتمع عليه أهل العلم من ا أهل الحجاز أن البيعين اذا أوجبا البيع بيسهما فقد لزم ولاخيار لواحد مسهما الأأن ا يكون احدهما اشترط الخيار فيكون ذلك لمشترط الخيارعلي صاحبه وليس العمل على أ الحديث الذي جاء البيعان بالخيارمالم فترقا فوقال أشهبكه ونرى والله أعام أنه منسوخ لقول رسول الله صلى الله عليه وكب المسلمون على شروطهم ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف البيمان استحلف البائع (وقال غيره) فلوكان الخيار بينهما لما كلف الباثع اليمين وانمال هب الامركما قال المبتاع أليس لي أن لا أقبل أو أن أفسخ عني البيع فاذا صادقت على البيع كان لى أن لا يلزمني فاذا خالفته فذلك أومد من أن يلزمني - يَزْ فِي اختلاف المتبايمين في الثمن ١٥٥ -

﴿ قَالَ انْ وَهِ ﴾ وقد قال مالك الأمر عندنا في الذي يشتري السلمة من الرجل

فيختلفان فى الثمن فيقول له البائع بعتكها بعشرة دنانير ويقول المشترى اشتريتها إ

ٳؙڶێؙؖٲٳڿٳڷۄٚؾٛ ڛؚڝ

-عﷺ الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي ٌ الأمّى ﷺ ﴿ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

- ﷺ كتاب النجارة بأرض المدو ﷺ -

﴿ فَاتَ ﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره أن يتجر الرجل الى بلاد الحرب (قال) نعم كان مالك يكرهه كراهية شديدة ويقول لا يخرج الى بلادهم حيث تجري أحكام الشرك عليه

- ﷺ في بيع الكراع والسلاح والعروض لأهل الحرب ﴿ ﴿

و قلت كه لابن القاسم أرأيت أهمل الحرب هل يباعون شيئاً من الاشياء كراعا أو عروضا أو سلاحا أو سروجا أو نحاسا أو غير ذلك في قول مالك (قال) قال مالك أما كل ماهو قوة على أهل الاسلام نما يتقوون به في حروبهم من كراع أو سلاح أو خرثي "أوشى مما يعلم أنه قوة في الحرب من نحاس أو غيره فانه لاساعون ذلك

- على في الاشتراء من أهل الحرب وأهل الذمة بالدنانير والدراهم المنقوشة ﷺ ﴿

وقال به وسئل مالك عن القوم بغرون فينزلون قبرس فيشعرون من أغنامهم وعسلم وسمهم بالدنانير والدراهم فكره ذلك مالك ثم قال لنا ابتداء من عنده الى لأعظم أن يسمد الى دراهم فيها ذكر الله وكتابه فيمطاها نجس وأعظم ذلك اعظاما شديداً وكرهمه ﴿ قلت ﴾ فهؤلا، الذين يغزلون بساحلنا منهم وأهمل ذمتنا أيمسلح انا أن في نشسترى منهم بالدنانير والدراهم (فقال) مالك أكره ذلك (قال) فقيمل له ان في

و تنا صارفة منهم أفنصرف منهم (قال) مالك أكرد ذلك

م ين إلى الربا بين المسلم والحربي وبيع المجوسيّ من النصراني ﴾<-

ونن که هل سمت مال عقول بین المدن اذا دخل بلاد الحرب و بین الحربی ربا ان) اسم من مالك فیه شبئاً ولا أرى مسلم أن يعمد لذلك فرفلت به أرأيت لو أن عبداً لى نصارى أردت أن أبيمهم من النصارى أيصاح لى ذلك (قال) لا بأس بهذا عندى وهو قول مالك (قال) ولقد وقفت مالكا غير مرة فقلت له يا أبا عبد الله ان

عدى وسو وق الله ركال ولي من الصقالية فيشتريهم أهل الاسلام فيبيعونهم مؤلا، التجار الذين ينزلون بالرقيق من الصقالية فيشتريهم أهل الاسلام فيبيعونهم مكالهم عند مايشترونهم من أهل الذمة أبجوز ذلك (قال) قال مالك ماعلمته حراما وغيره أحسن منه (قال ابن القاسم) وأرى أن تنعوا من شرائهم و يحال بينهم و بين ذلك (قال) وقد قال مالك في الرجل بشترى الصقلبية من هؤلاء الروم فيصيب بها عبا

له لا بأس بأن يردها على الرومى اذا أصاب بها عيباً (قال) فقيل لماك أفيردها عليه وقد اشتراها وهو اثنا اشتراها ليجملها على دينه فلم ير مالك بذلك بأسا وقال يردها (وقال ابن نافع) قالمالك المجوساذا ملكوا أجبروا على الاسلام قيل له وتنع النصراني من شرائهم قال فم هر قيل كه له فأهل الكتاب تنع النصراني من شرائهم (قال) أما

الأطفال فنعم وأما الكيار فلا

ــه ﷺ في اشتراء المـــام الخر ڰ۪−

وقات كالا بالتاسم أوأت لوأن رجلاء الما دفع الى نصراني دراهم يشترى له بها خمراً فغما النصراني فاشترى الحمر من فقم النصراني فاشترى الحمر من فقم النصراني فاشترى الحمر أن ينسخ المن وقصد قت بمنها ان كان لم يقبض النمن وقصد قت بمنها حتى لا يعود هذا النصراني أن ينبع من المسلمين خمراً وقال) فالذي سألت عنه اتما هو فصراني باع من فصراني فأرى الثمن النصراني البائم أنه اتما المستراها النصراني منه العسلم فان كان علم تصدق بالثمن ان

النائيات على المنائية المنائية

تصحیح المولوی محکی تبدغمر الشهیر بناصر الاستالام الزامفوري

حارالفتكر

ولأنه لا بد من قبض أحده اليغوج العقد عن الكالى، بالكالى، ، ثم لا بد من قبض الآخر تحقيقاً للصاواة فلا يتحقق الربا. ولأن أحدهما ليس بأولى من الآخر فوجب قبضهما سوا، كانا يتعينات كالمصوغ ، أو لا يتعينان كالمضروب أو يتعين أحدهما ولا يتعين الآخر لإطلاق ما روينا.

الكرخي وعن ابن عمر إنه قال إن وثب من سطح فثب معه . وقال الاترازى الربا الما بالمديني الربا وهسنة الذي د د د د دا دليا على رحم التقايض قبل الاقتال أن ي فوائد القدورى المراد بالقبص هنا القبض بالتراحم لا بالتخلية ، وهذا القبض شرط بقاء المقد على الصحة لا شرط انعقاده صحيحاً بدل عليه قوله فإن افترقا بطل العقد والمشي إنما بعد وحودد .

(ولأنه) أي ولأن الشأن (لابد من قبض أحدها ليخرج العقد عن بيع الكاني، بالكالي، والسيئة بالنسيئة ونهى النبي والتي عن يبع الكالى، والكالى، وواهابن أبي شبية وإسحاق بن والهوية والبزار في مسانيدهم من حديث ابن عمر رضي الله عنها قال نهى النبي والتي أبيلة أن يباع كالى، بكالى، يعنى دينًا بدين .

(ثم لابد من قبض الآخر تحقيقاً الصاواة فلا يتحقق) بالنصب لأنه جواب النفي ، وهو قوله لابد ، والمعنى كيلا يتحقق (الربا) إذ في عدم قبل الآخر شبهة بسع النقد بالنسينة فيتحقق شبهة الربا وقد نفى النبي يتلقي عن فلك، وقسال الكاكي رحمه الله فإن قبل يشكل على هذا التعليل ما إذا باعا المصوغ بالمصروب ، فإن المصوغ ما يتعين بالتعيين ، ومع ذلك يشترط قبضها إذ النسينة بالنسينة أن ما تكون باعتبار عدم النمين، ومع ذلك يشترط قبضها ، لكن فيه شبهة عدم التعيين لكونه غناً خلقه فيشترط قبضه اعتباراً الشمية في باب الربا .

(أو لأن أحدهم) دليل آخر، أو لأن أحد العوضين (ليس بأولى) بالقبض (منالآخر فوجب قبضهما سواء كانا يتعينان كالمصوغ) والتبر (أو لايتمينان كالمضروب أو يتعين أحدهما ولا يتعين الآخر لإطلاق ما دوينا) وهو قوله عليه الصلاة والسلام الذهب بالذهب

ولأنه إن كان يتعين ففيه شبهة عدم التعيين لكوله ثمناً خلقة فيشترط قبضه اعتباراً للشبهة في الربا ، والمراد مند الافتراق بالأبدان حتى لو ذهبا عن المجلس يمشيان معاً في جهة واحدة أو ناما في المجلس أو أغمي عليهما لا يبطل الصرف لقول ابن عمر • رض ، وإن وثب من سطح فئب معه ،

مثلا بشل ، وهو بتناول المضروب وغيره (ولأنه) أي ولأن بسع المصوغ بالمصوغ (إن من الله الله المنظف (إن من الله التعليف (الله كان يتعلق) أي لكونه خلق المثنا ، فإذا كان كذلك (فيشاترط اعتباراً الشبهة في الربا) حاصل هذا أن قوله ولأنه إن كان يتعبن جواب مما يقال بسع المضروب بالمضروب بلا قبض لايصح لأنه كالى بكاليء، وبسع المصوف ليس كذلك لتعبنه بالتعبيف فأجاب بقوله ولأنه إلى آخر، .

وقال الاكمل رحمه الله ، فإن قبل عمل هذا أي على الذي ذكره الصنف بإزم في بسع المضروب بالصوغ نسيئة وهو مما يتعين المضروب بالصوغ نسيئة وهو مما يتعين كان بالنظر إلى كونه خلق ثمناً شهمة عدم التعين وتلك شهمة زائدة على الشهمة الأولى ، والشبهة هي المعتبر دون النازل عنها . أجيب بان عدم الجواز في المضروب نسيئة بقوله ينا بيد لا بالشبهة ، لأن الحكم في موضع النص يضاف إليه لا إلى العلة فتكون الحرمة في حذه الصورة باعتبار الشبهة .

(قال) أي القدوري (والمراد منه) أي من قوله قبل الافتراق (الافتراق بالأبدان) درن المكان (حق لو ذهبا عن المجلس) أي المتعاقدان بالصرف حال كوخها إعشيان مما في جهة واحدة) قيد بهما لأنها لو مشيا في جهتين مختلفتين يبطل الصرف لوجود الافتراق بالأبدان (أو ناما في المجلس أو أغمي عليها لايبطل الصرف لقول ابن عمر) أي لقول عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنها (وإن وثب من السطح فثب معه) وقد مسر الكلام في قول ابن عمر هذا عن قريب . قوله فثب بكسر الثار المنة وسكون الباء أمر من وثب يشب ، وأصل يثب بوثب فحذفت الواو لوقوعها بين الباء والكسرة والامر منه

ولأنه لا يطلب منه إلا الزيادة إد را ينتفع بعينه . والصرف هو الزيادة لغة ، كذا قاله الخليل ، ومنه سميت العبادة النافلة صرفاً ، قـــال حفإن باع فضة بفضة أو ذهباً بذهب لا يجوزه مثلاً بمثل وإن اختلفت في الجودة والصياغة لقوله عليه السلام

الخليل ، ومنه سميت العبادة النافلة صرفا المؤدّة كر في كتاب العين للغليل الصرف فضل الد. هم على الدرم في القيمة . وقال ابن دريد في الجمهرة وقال بعض أهل الفيسة الصرف مصرف عقد ر لا يصب منه إلا الزيادة) لأنه عقد يرد على مال لا يطلب منه ذات ، بل يطلب منه الفضل (إذ لا يتتفع بعينه) أي بعين ما يكون ثمنا خلقة فسيان غير الدرام والدائير ينتفع بعينه كالمدم والثوب رغيرهما من اشيساء غير اللقدين فيجوز أن تكون الفائدة والمقصود في بيمها الانتفاع بها لا الزيادة ، أما في بيمع الصرف لو لم يكون المطلوب الزيادة فيخلو عن الفائدة (والصرف هو الزيادة لفة ، كذا قاله الخليل) فكانت إرادة مطلوبة في بيمها ، فلهذا اختص هذا البيع بلفظ الصرف ، وعن هذا قبل لمن يعرف هذا الفضل والزيادة صراف وصرفي .

(ومنه) أي ومن القول بأن الصرف لغة الزيادة (سميت العبادة النافلة صرفاً) لأنها زائدة على الفرائض . وقال الاترازي وأبها قوله سميت العبادة النافلة صرفاً ففيه نظر ، لأن الزنخشري أورد في فائفه في حديث النبي مَنْ الله في ذكر المدينة من أحدث فيها حدثاً أو آمري محدثاً فعليه لعنة الله إلي يوم القيامة ، لا يقبل منه صرف ولا عدل ، فقال السرف التوبة لأنه صرف للنفس إلى البر عن الفجور والعدل العديدة من المعادلة انتهى . قلت لا وجه في هذا النظر أصلا ، لأن الصرف ورد لمعاني كثيرة وقد ذكرناه الآن .

(قال) أي القدوري (قإن باع فشة بفشة أو ذهباً بذهب لا يجوز إلا مثلا بمثل وإن اختلفت) أي العوضان (في الجودة والصياغة) أما في الجودة بأن يكون أحدهم أجود من الآخِر في ذاته ، وأما في الصياغة بأن يكون أحدهما أحسن صياغة من الآخر (لملوله

الذهب بالذهب مثلاً بمثل وزناً بوزن بدأ بيـــد والفضل رباً ... الحديث، وقال عليه السلام جيدها وردينها سواء وقد ذكرناه في البيوع · قال ولا بد من قبض العوضين قبل الإفتراق لما روينا، ولقول عمر رضي الله عنه وإن استنظرك أن يدخل بيته فلا تنظره .

(وقال بين على جيدها و ديسانوا،) أي قال الذي على جيد الأموال الربيسة ورديثها سواء في حرمة الزبادة ، وهذا الحديث غريب ومعناه يؤخذ من العلاق حديث أي سميد الحدري المنقدم وهو ما رواه مسلم عنه قسال رسول الله على الذهب بالذهب والنشة بالفضة والبر بالبر والشمير بالشمير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل بدأ بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الأخذ والعطاء فيه سواء في حديث عبادة بن الصامت الذهب بالذهب إلى قوله سواء بسواء بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيموا كيف شتم إذا كان بداً بيسد (وقد ذكرناه) أي الحديث بالمذكور (في البيوع) أي في كتاب الدوع .

(قال) أي القدوري (ولا بد من قبض العوضين قبل الافتراق) يعني قبل الاغتراق بالأبدان بإجماع العلماء (كما روينا) وهو قوله يداً بيد (ولقول هم رضي الله عنه وإن استنظرك أن يدخل بيته قلا تنظر من هذا رواه محمد بن الحسن في أوائل كتاب الصرف، وقال حدثنا عبيد الله بن هم عن العجن عبد الله بن هم بن الخطاب رضي الله عنها عن هم رضي الله عنه الذهب بالذهب مثل بعثل والورق بالورق مثلاً بعثل لاتفضاو ابعضها على بعض لا يباع منها غائب بناجز ، فإني أخاف عليكم الربا وإن استنظرك إلى أن يدخل بيته فلا تنظره ، انتهى . قوله استنظرك اليخاطب به أحد عاقدي الصرف بعني ان سألك صاحبك أن يدخل صاحبك أن يدخل يشرحه لمختصر

وكذا المعتبر ما ذكرناه في قبض رأس مال السلم. بخلاف خيار المغيرة لأنه يبطل بالإعراض. وإن باع الذهب بالفضة جاز التفاضل لعدم المجانسة ووجب التقابض لقوله عليه السلام الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء، فإن افترقا في الصرف قبل قبض العوضين

يجيء أثب على وزن أعل ؛ لأن المحذوف منه فاء النمل (وكذا المعتبر ما ذكرتاد) أي وكذا الذي يعتبر ما ذكرتاه وهو الافتراق بالابدان (في قبض رأس مال السلم) أراد أن فيض رأس ألمال قدل الافتراق بالأبدان في السلم شط.

(خلاف خيار الخيرة) هذا يربيط بقوله لا يبطن سبرت يعني أن الصوف لايبطل بلذهاب العاقدين معاً وخيار الخيرة ببطل (لأنه) أي لأن خيارها (يبطل بالاعراض) لأن اشتقالها بالشي وإن كان مع زوجها دليل الإعراض شما جمل إليها فيبطل خيارها وإن لم تفارق الروج ، كذا قال القدوري في شرحه . وعن محمد رحمه الله في رواية أنه جمل الصرف بمنوات الخيرة حتى قال يبطل بماهو دليل الإعراض كالقيام عن الجلس ، كذا في الذخير . .

(وإن باع الذهب بالفضة جاز التفاضل لعدم المجانسة ووجب التقايض المولة علمه السلام) أي لقول الذي بطائح (الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء) هذا الحديث رواء الأثمة السلام) أي لقول الذي بطائح (الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء الحرق نا خطاب رضي الله عنه عن الذي يحسر المسلمة في كتبهم عن مالك بن أوس بن الحدثان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن الذي بطويق المنهم بالمربق ربا إلاهاء وهاء والرق بكسر الواء الفضة . قوله ربا أي حسرام بطويق اطلاق اسم الملاوم على اللازم مجازاً ، وذلك لأن الربا يستلزم الحرام . قوله هاء وهاء مقصوران ومعدودان ومعنى ها خذ ، ومنه قوله تعالى هاء ماؤوا كتابية كلا الحاقة ، وقال الكاكم وفي بعض الروبات إلا يدا بيد المنه وهاء وهو تأكيد لقوله بدأ بيد ، كأنه قال إلا بداً مع التقابض ، كذا في المغرب قلت ولم أقف على هذه الرواية في كتب الحديث .

(فإن افترقا في الصرف قبل قبض الموضين)هذا متعلق بقولهو لابدمن قبض المعوضين

أو أحدهما بطرالعقد لفوات الشرط وهو القبض، ولهذا لا يصح شرط الخيار فيه ولا الأجل، لأن بأحدهما لا يبقى القبض مستحقاً، وبالثاني يفوت القبض المستحق، إلاإذا أسقط الخيار في المجلس فيعود إلى الجواز لارتفاعه قبل تقرره، وفيه خلاف زفر ورح، قال ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه ، حتى لو باع دينارا بعشرة دراهم ولم يقبض العشرة حتى اشترى بها ثوباً فالبيع في الثوب فاسد ، لأن القبض

لبقاء العقد (أو أحده) أي أو أحد المتعاقدين (بطل العقد لفوات الشرط وهوالقبض، ولحذا) أي ولأن الافتراق بلا قبض فبطل (الايصح شرط الخيار فياً) أي في الصرف. قيد بشرط الخيار ألان خيار العبب وخيار الرؤية يشتان في الصرف كما في سائر الدهود، إلا أن خيار الرؤية لا يشبت إلا في العين وقد من ذلك في أول كتاب الصرف (ولا الأجل) أي لايصح الأجل فيه أيضا (الان بأحدها) وهو شرط الخيار (الايبقى القبض مستحقاً) لأن الخيار يمنع الملك (وبالثاني) أي الأجل (يفوت القبض المستحق) بالمقد (إلا إذا أسقط الخيار في الجلس) يمني منها إن كان الخيار لهما أو ممن له ذلك فيمو، إلى الجواز) أي جواز العقد (الارتفاع، قبل تقرره، وفيه خلاف زفر) أي لارتفاع سبب الفساد قبل تقرره، وهذا عند أصحابنا الثلاثة بالاستحسان والقياس أن لايجوز العقد بعد وقوعه على فساد وهو قول زفر.

(قال ولايجور التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه) هـــذا لفظ القدوري . قال الاترازي إعلم أن أحد المتعاقدين في الصرف إذا أبرأ صاحبه مما عليه قبل القبض أووهبه أو تصدق به عليه وقبل الآخــر بطل الدين وانتقض الصرف ولم يقبل من عليه لم يبطل (حتى لو باع ديناراً) إيضاح لمـــا قبله ، يعني لو باع شخص ديناراً لرجل آخر (يعشرة دراهم ولم يقبض العشرة ، حق لو اشترى بها ثوياً فالبيع في الثوب فاسد ، لأن القبض مستحق بالعقد حقاً لله تعالى وفي تجويزه فواته ، وكان ينبغي أن يجوز العقد في الثنوب كما نقل عن زفر ، لأن الدراهم لا تتعين فينصرف العقد في الثنوب المحللقها ، ولكنا نقول الثمن في باب الصرف مبيع ، لأن البيع لا بد له منه ولا شيء سوى الثمنين فيجعل كل واحد منهما مبيعاً لعدم الأولوية . وبيع المبيع قبل التبنن لا يجوز رايس من ضرورة كونه مبيعاً أن يكون متعيناً

كا في المسلم اللية .

مستحق) أي واجب (بالعقد حقاً لله تعالى) حق لا يسقط بإسقاط المتعاقب دين (رفي تجويز يسع الثوب (فواته) أي فوات حق الله عز وجل .

فإن قبل في عـــدم تجويزه فوات حق العبد وحق العبد مقدم على حقـــ تعالى ، قلنا إنما يكون حتى العبد مقدماً بمدما ثبت حقة ، وهاهنا لم يجز ببعه في الثوب فكيف يكون حقه مقدماً .

(وبيع المبيع قبل القبض لايجوز) كما قانا في القايضة (وليس من ضرورة كون م منيعاً أن يكون متميناً كما في المسلم فيه) هذا جواب عن سؤال مقدر تقدير. بأن يقال

ويجوز بيع الذهب بالنفنة مجازفة ، لأن المساواة غير مشروطة فيه ،
ولكن يشترط القبض في المجلس لما ذكرنا ، يخلاف بيعه بجنسه
مجازفة لما فيه من احتمال الربا . قــال ومن باع جارية قيمتها ألف
مشقال فضة وفي عنقها

لوكان كل واحد من بدلي الصوف مبيعاً لكان متميناً . فأجاب عنه منع الملازمة كما في السلم فيه ، لأنه مبيع وأجب في الذمة وليس معين .

(ويحوز بسع الذهب بالفضة مجازفة) هذا لفظ القدوري رحمه الله واعلم أن بسع الذهب بالفضة أو الفضة بالذهب يجوز مجازفة سواء كان متساوبين في الوزن أقسل كان أحدهما أكثر من الآخر لأن المساواة ليست بشروطة عند اختلاف الجنسين لما روي من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه عن الذي يتينج قال إذا اختلفت هذه الأصناف فيموا كيف شئم ، فإذا كان يداً يعد ، فلما لم تكن المساواة مشروطة لم تكن المجازفة لاحتمال التفاصل وهو معنى قوله (لأن المساواة غير مشروطة فيه) أي في بسع الذهب بالفضة (ولكن يشترط القبض في المجلس) أي يشترط التقابض قبل الافتراق بالأبدان لهذا الحديث ، وهو معنى قوله (لما ذكرة) أي الحديث الذي ذكره فيا مضى وي البيوع أيضاً .

(بخلاف بيمه) أي بيم الذهب (بجنه) أي بالذهب (بجازفة لما فيه) أي في هذا البيم (من احتمال الربا) حاصل المسالة أن بيم الذهب أو الفضة بالجنس لا يجوز إذا لم يمرف المعاقدان وزن واحد منهما أو كانا يعرفان وزن واحد منهما ولا يعرفان وزن الآخر أو كان أحدهما يعرف الوزن دون الآخر . وقال زفر رحمه الله إذا وزنا فوجد أحدهما سواء عرف في المجلس أو بعد التفرق ، عندنا إذا وزنا في المجلس فكانا سواء جاز ، وإن وزنا بعد التفرق فوجدا سواء فسد .

(قال) أي محمد في الجامع الصغير (ومن وباع جارية قيمتها ألف مثقال فضة وفي عنقها

وكذا المعتبر ما ذكرناه في قبض رأس مال السلم. بخلاف خيار المغيرة لأنه يبطل بالإعراض. وإن باع الذهب بالفضة جاز التفاضل لعدم المجانسة ووجب التقابض لقوله عليه السلام الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء، فإن افترقا في الصرف قبل قبض العوضين

يجيء اثب على وزن أعل ؛ لأن المحذوف منه فاء الفعل (وكذا المعتبر ما ذكرناه) أي وكذا الذي يعتبر ما ذكرناه وهو الافتراق بالابدان (في قبض رأس مال السلم) أراد أن قبض رأس المال قبل الافتراق بالأبدان في السلم شرط .

(بخلاف خيار الخيرة) هذا يرتبط بقوله لا يبطل الصرف يعني ان الصرف لايبطل بذهاب العاقدين معا وخيار المخيرة يبطل (لأنه) أي لأن خيارها (يبطل بالاعراض) لأن اشتغالها بالمشي وإن كان مع زوجها دليل الإعراض عما جعل إليها فيبطل خيارها وإن لم تفارق الزوج ، كذا قال القدوري في شرحه . وعن محمد رحمه الله في رواية أنه جمل الصرف بمنزلة خيار الخيرة حتى قال يبطل بماهو دليل الإعراض كالقيام عن المجلس ، كذا في الذخيره .

(وإن باع الذهب بالفضة جاز التفاضل لعدم المجانسة ووجب التقابض لقوله عليه السلام) أي لقول النبي بيلي (الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء) هذا الحديث رواء الأنمة السلام) أي لقول النبي بيلي (الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء) هذا الحديث رواء الأنمة في كتبهم عن مالك بن أوس بن الحدثان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي بيلي الدهب بالورق ربا إلاهاء وهاء . الورق بكسر الراء الفضة . قوله ربا أي حسرام بطريق اطلاق اسم الملاوم على اللازم بجازاً ، وذلك لأن الربا يستلزم الحرام . قوله هاء وهاء مقصوران ومعدودان ومعنى هاء خذ ، ومنه قوله تمالي هاؤم اقرأوا كتابية كلى الحاقة ، وقال الكاكي وفي بعض الروبات إلا يداً بيدهاء وهاء وهو تأكيد لقوله بداً بيد ، كأنه قال إلا بداً مع التقابض ، كذا في المغرب قلت ولم أقف على هذه الرواية في كتب الحديث .

(فإن افترقا في الصرف قبل قبض العوضين)هذا متعلق بقوله ولابدمن قبض المعوضين

أو أحدهما بطل العقد لفوات الشرط وهو القبض، ولهذا لا يصح شرط الخيار فيه ولا الأجل، لأن بأحدهما لا يبقى القبض مستحقاً، وبالثاني ينوت النبض المستحق، إلا إذا أسقط الخيار في المجلس فيحود إلى الجواز لارتفاعه قبل تقرره، وفيه خلاف زفر ورح، قال ولا يجوز النصرف في ثمن الصرف قبل قبضه ، حتى لو باع دينارا بعشرة دراهم ولم يقبض العشرة حتى اشترى بها ثوباً فالبيع في الثوب فاسد ، لأن القبض

لبقاء المقد (أو أحدهما) أي أو أحد المتعاقدين (بطل العقد لفوات الشرط وهوالقيض، ولهذا) أي ولأن الافتراق بلا قبض فبطل (لايصح شرط الخيار فيه) أي في الصرف قيد بشرط الخيار لأنخيار المعيب وخيار الرؤية يثبتان في الصرف كما في سائر العقود، إلا أنخيار الرؤية لا يثبت إلا في المين وقد مر ذلك في أول كتاب الصرف (ولا الأجل) أي لايصح الأجل فيه أيضا (لأن بأحدهما) وهو شرط الخيار (لايبقى القبض مستحقاً) لأن الخيار يمنع الملك (وبالثاني) أي الأجل (يفو ت القبض المستحق) بالعقد (إلا إذا أسقط الخيار في الجملس) يعني منها إن كان الخيار لهمها أو ممن له ذلك (فيمود إلى الجواز) أي جواز العقد (لارتفاع، قبل تقرره ، وفيه خلاف زفر) أي لارتفاع سبب الفساء قبل تقرره ، وهذا عند أصحابنا الثلاثة بالاستحسان والقباس أن لايجوز العقد بعد وقوع في فساد وهو قول زفو.

(قال ولايجوز النصرف في ثمن الصرف قبل قبضه) هـــذا لفظ القدوري. قال الاترازي إعلم أن أحد المتعاقدين في الصرف إذا أبرأ صاحبه مها عليه قبل القبض أووهب أو تصدق به عليه وقبل الآخــر بطل الدين وانتقض الصرف ولم يقبل من عليه لم يبطل (حتى لو باع ديناراً لرجل آخر (بعشر دراهم ولم يقبض العشرة ، حتى لو اشترى بها ثوباً فالبيع في الثوب فاسد ، لأن القبض دراهم ولم يقبض العشرة ، حتى لو اشترى بها ثوباً فالبيع في الثوب فاسد ، لأن القبض

وفي النالغة أضيف البيع إلى المنكر وهو ليس بمحل المبيع والمعين ضده. وفي الاخيرة انعقد العقد صحيحاً والفساد في حالة البقاء وكلامنا في الإبتداء. قال ومن باع أحد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار جاز البيع ويكون العشرة بمثلها والدينار بدرهم، لانه شرط البيع في الدراهم الغائل على ما روينا، فالظاهر أنه أراد به ذلك نبتى الدرهم بالدينار ، هما جنسان ولا يعتبر النسار، فيا

(وفي الثالثة) أي وفي المسألة الثالثة (أضيف البيع إلى المنكر) وهو قولة وكذا إذا المترى عبداً (رسر ليس بحل لمسح) أي المنكر لجمالته (والمعين ضده) أي المنكر والشيء لا يتناول ضده ، ويشكل مليه مسألة عبدي أو حماري حر ، فإن عند أبي حنيفة يعتني العبد لاستعارة المنكر المعرفة .

وافترقا من غير قبض (المقد العدد صحيحاً) سواء كان الجنس مقابلا بالجنس أو ثوباً بـــدرهم وثوب وافترقا من غير قبض (الفقد العدد صحيحاً) سواء كان الجنس مقابلا بالجنس أو بخلاف (والفساد في حالة البقاء) يعني الفساد وقع في حالة البقساء بالإفاتراق من غير قبض (وكلامنا في الابتداء) يعني الذي نحن فيه لا يصح العقد فيه ابتداء بدون صرف الجنس إلى خلاف الجنس فافترقاً .

(قال) أي القدوري رحمه الله (ومن باع أحد عشر درهما بمشرة دراهم ودينار جاز البيع ، ويكون المشرة بمثلها والدينار بدره ، لأن شوط البيع في الدراهم الماثل على ما روينا) من الحديث المشهور (فالظاهر أنه أراد به) أي بالبيع (قلك) أي الماثل (فيقي الدرهم بالدينار وهما جنسان فلا يعتبر التساوي فيها) لاختلاف الجنسين ، وإنحا جوزنا على هذا الوجه حملاً لأمور المملمين على الصلاح ، ولأرث كل عين جاز بيعها يجنسها جاز بفير جنسها كالشاب .

ولو تبايعا فضة بفضة أو ذهباً بذهب وأحدهما أقل ومع أقلهما شيء آخر يبلغ قيمته باقي الفضة جاز البيع من غير كداهيسة وإن لم تبلغ فسب الكراهة وإن لم يكن له قيمة كالتراب لا يجوز البيع لتحتق الربا ، إذ الزيادة لا يقابلهما عوض فيكون ربا . ومن كان له على آخر عشرة دراهم فباعه الذي عليه العشرة ديناراً بعشرة دراهم ودفع الدينار وتقاصا العشرة بالعترة فهو جائز . ومعنى المسألة إذا باع

(ولو تبايعاً فضة بفضة) ذكر هذه المسألة تفريعاً وليست مذكررة في الجامع الصغير ولا في القدوري (أو ذهباً بذهب وأحدهما أقل ومع أقلهما شيء آخر) أي والحسال أن مع أقل الوزنين منها شيء آخر من خلاف جنسه (يبلغ قيمت) أي قيمسة ذلك الشيء من غير كراهية وإن لم يبلغ قيمت الكراهية)أي يجوز مع الكراهية وذكر هذه المسألة في الإيضاح على الحلاف فقال روي عن عدد رحمه الله أنه إذا باع السراهم وفي أحدهما فضل من حيث الوزن وفي الجانب الذي لا فضل فيه فلر قال هسو جائز في الحكم ولكني أكره حتى روي عن محد رحمه الله أنه قبل له كيف تجد ذلك في جائز في الحبل و وقال أبو حنيفة رحمه الله لا بأس مه لأنه أمكن تصحيحه أن يحمل الجنس بالجنس والزيادة بإزاء الغاوس .

يعن به من ببس و ربيد بود الله و الله الله الم يكن الشيء الآخر قيمة (كالتراب) ونحوه (لا و ان لم يكن له قيمة) أي وإن لم يكن الشيء الآخر قيمة (كالتراب) ونحوه (لا يجوز البيع لتحقق الريا إذ الزيادة لا يقابلها عوض فيكون ربا ، ومن كان له على آخر عشوه درام ودفع الدينار وتقاصا العشرة بالعشرة فهو جائز) هذه من مسائل الجامع الصغير ، وهذه المسألة على وجهين ، أما إن باع العينار بالعشرة التي عليه أو باعه بعشرة مطلقة وقبض الدينار وحلى ثمن الدينار قصاصاً بالمشرة فالأول جائز بلا خلاف والثاني جائز استحساناً ، والقياس أن لا يجوز وهو قول زفر والشافي وأحد رحمهم الله .

(رمعنى المسألة) هذامن كلام المصنف رحمه الله ، أي هعنى المسألة المذكورة (إذا باع

ومن باع قطعة نقرة ثم استحق بعضها أخذ ما بقي بحصته ولا خيار له، لأنه لا يضر دالتبعيض قال ومن باع درهمين وديناراً بدرهم ودينارين حجاز البيع وجعل كل جنس منهما بخلافه. وقسال زفر والشافعي ورح، لا يجوز، وعلى هذا الخلاف إذا باع كر شعير وكري حنطة بكر حنطة وكري شعير. لهما أن في الصرف إلى خلاف الجنس تغيير تصرفه لأنسه قابل الحملة بالجلة ومن قضيته الانقسام على الشيوع لا على التعيين والتغيير لا يجرز، وإن كان فيه

والإناء ينقبض بالنبميض ، بخلاف مامر ، لأن الشركة فيه وقعت بصنعه . وقال زفر والشافعي «رح ، لا يجوز رهو القياس وهو قول أحمد أيضاً (ومن باع قطعة نقرة) وهي قطعة فضة مدابة كنذا في تهذيب الديوان . قال الأتوازي رحمه الله فعل هذا تكون الإضافة في قوله قطعة نقرة من قبيل إضافة الجنس إلى النوع (ثم استحق يعضها أخن مابقي بحصته ولا خيار له ، لأنبه لايضره التبعيض) مجلاف الإناء فإذا لم يكن عباً لم يثبت الخيار لأن الخيار لا يثبت بلاسب .

(قاله) أي القدورى رحمه الله (ومن باع درهمين وديناراً بدرهم ودينارين جاز السبح وجعل كل جنس منها بخلافه) تصحيحاً للمقد ، وكذا على هذا إذا بأع كرحنطة وكم شعير بكري حنطة وكري شعير أو باع السبف المحلى بفضة بسبف محلى بفضة ولا بملم حكمها يصح البيع عندنا (وقال زفر والشافعي رحمها الله لايجوز) وبه قال أحمد رحمه الله (وعلى هذا الحلاف) أي الحلاف المذكور بيننا وبين الشافعي وزفر (إذا باع كر حنطة وكم شعير بكري شعير وكري حنطة) يصح عندنا خلافاً (فم) أي لوفر والشافعي و ن ان في الصرف إلى خلاف الجنس تغيير تصرف) أي تصرف البائع (لأنه قابل الجنة بالجنة ومن قضيته) أي ومن قضية التقابل (الانقام على الشيوع لا على التعيين) ومعنى الشيوع هو أن يكون الكل واحد من البدلين حظ من جمة الآخر (والتغيير لا يجوز و إن كان فيه

تصحيح النصرف كما إذا اشترى قلباً بعشرة وثوراً بعشرة ثم باعهما وابحة لا يجوز وإن أمكن صرف الربح إلى الثوب. وكذا إذا اشترى عبداً بألف درهم ثم باعه قبل نقد الثمن من البائع مع عبد آخر بألف وخسمائة لا يجوز في المشترى بألف وإن أمكن تصحيحه بصرف الألف إليه ، وكذا إذا جمع بين عبده وعبد غيره وقال بعتك أحدهما لا يجوز وإن أمكن تصحيحه بصرفه إلى عبده ، وكذا إذا باع ثوباً بدرهم وثوب وافترقا من غير

تصحيح التصرف) لأنه يمتبر المقابلة غير الأولى، ويكون التصرف تصرفاً آخر. والواجب تصحيح تصرف العاقل على الوجه الذي باشرد وقصده لا على خلاف ذلك والداقد إن قصد المقابلة المطلقة لا مقابلة الجنس إلى خسطاف الجنس، وهي إنشاء نصرف آخر وفسخ التصوف الأول.

(كما إذا اشترى قلباً) بضم القاف وسكون اللام وبالياء الموحدة وهو السوار ذكر هذه المئالة دليلا على صحة وقوع المئالة المذكورة صورتها إذا اشترى قلباً (بعشرة) بعني سوار أو زنة عشرة دراهم (وثوباً بعشرة) أى ثوباً قيمته عشرة دراهم بعشرية دراهم (ثم باعها مرابحة) يعني بعشرين درهما (لا يجوز وإن أمكن صرف الربح إلى التوب) خاصة تصحيحا لتصرفه (وكذا) أى نظيرها (إذا اشترى عبداً بالف درهم ثم باعه قبل نقد الثمن من البائع مع عبد آخر بالف وخمانة يجوز) أى العقد (في المشترى) بنتج الراء (بالف) درهم لأنه شراء ما باع باقل مما باع ، وهذا لا يجوز عندكم أيضاً (وإن أمكن تصحيحه) أى تصحيح العقد (بصرف الألف إليه) أي إلى المشتري والباقي إلى المبد الآخر .

(وكذا إذا جمع بين عددوعمدغيرد وقال بعتك أحدهما لايجوز وإن أمكن تصحيحه بصرفه إلى عبده) في نظيرها (وكذا إذا باع درهما وثوباً بدرهم وتوب وافترقا من غير

قلنا لا نسلم إنه يثبت بطريق الإقتضاء بل يثبت بطريق الداا " را الله يثبت بطريق الداا أو على الدند (فله كان) من النقاس والنسخ والإنسان في السين (الدائل الدين حبثاً) أي على الدند (فله كان) أي الدين (لاحقاً) بأن اشترى ديناراً بعشرة دراهم وقبص الدينار في الدينار في المتدرة دراهم ثم أراد أن يتقاصا (فكذلك) يقع المقاصة (في أصح الروابتين) وهي رواية أبي حقص سليان ، وهي التي اختارها شمس الألمة والمصنف رحم، لذ وفي رواية أبي حقص لا تقع المقاصة في دين ابنى اختارها شمس الألمة وقاضي خان ، لأن الدين لاحق والنبي يتلي جوز المقاصة في دين سابق ... الحديث عن ابن عمر رضي الشعنها فإنه روي أنه قال رسول الشيئ أبي أكري ابلا بالبقيع إلى مكة عبه الدراهم وآخذ مكانها دانير أو قال بالمكن ، فقال بيالي لا بأس بذلك إذا افغرقتها منكما عمل.

وأثار المصنف رحمه الله إلى وجه الأصح بقوله (لتضمنه إنفساخ الأول) أي لتضمن التقاصص إنفساخ الصرف الأول وإن شاء صرف أخر ، لانها لما تقاصا صار كأنها جدها عقداً آخر جديداً ، فكان الدين سابقاً على المقاصة ، وهو معنى قوله (والإضافة) أي إضافة عقدالصرف (الى دين قائم) أي ثابت (وقت تحويل العقد) فيكون الدين حينئذ سابقاً على المقاصة (فكفى ذلك للجواز) أي الإضافة إلى الدين كان للجواز) لانه دين منقط لا خطر فه .

(قال) أي القدوري رحمه الله (ويجوز بيح درهم صحيح ودرهمين غلتين بدرهمين صحيحين ودرهم غلة) بفتح الغير المعجمة وتشديد اللام ، قال في المغرب الغلة من الدراهم المقطعة التي في القطمة منها قيراط أو طــوج أو حته وِنقله المطرزي هكذاعن أبي يوسف

والغلة ما يرده بيت المسال ويأخذه التجار ووجه تحقيق المساواة في الوزن وما عرف من سقوط اعتبار الجودة . قال وإذا كان الغالب على الدراهم الفضة فهي فضة، وإذا كان الغالب على الدراهم ويعتبر فيهما من تحريم التفاضل ما يعتبر في الجياد حتى لا يجوز بيع الخالصة بها ولا بيع بعضها ببعض الله متساوياً في الوزن،

في رسالته وفي بعض الحواشي دراهم غلة أي منكسرة . وفي زاد الفتهاء الغلة من العاول وهي الخيسانة ، يقال غل وأغلا أي خان ، وقال المصنف (والغلة ما يرده بيت المال وياخذه التجار) أي يردها بيت المال لكونها قطعاً لا لزيافتها . وغلا الشافعي رحمه الله لا يجوز هذا البيع .

و وجهه) أي وجه جراز هذا البيع (تحقيق المساواة في الوزي) لان المساواة مي الوزي) لان المساواة مي شرط الجواز ، فإذا وجدت فلا مانع أصلا (وما عرف من سقوط اعتبار الجودة)هذا عطق على قوله تحقيق المساواة بقوله عليه السلام جيدها ورديشها سواء .

(قال) أي القدوري رحمه الله (وإذا كان الغالب على الدراهم الفضة) والنصب لانه خبر كان (فهي قضة) أي حكمها حكم الدراهم الاصل أن النقود لا تخلو عن قليل غش خلقة أو عادة ، فالاول كما في الرهيم، والثاني ما يخلط للانطباع فإنها بدونه تنقت ، فإذا كان كذلك يعتبر الغالب ، لان المغلوب في مقابلة الغالب كاستهلك (وإذا كان الغالب على الدنائير الذهب فهي ذهب ، ويعتبر فيها) وفي بعض النسخ ريعتبر فيها ، وعلى التقديرين الضمير يرجع إلى الدراهم والدنائير (من تحريم التقداضل ما يعتبر في الجياد ، حتى لا يجوز بسع الخالصة بها) أي بالغشوشة (ولابسع بعضها ببعض إلا متساويا في الوزن) وقيال الشافعي رحمه الله لا يجوز بسع الخالصة بها الدراهم المغشوشة بعضها ببعض راء كان النش غالياً أو النقرة ، ويجوز أن يشتري بها سلمة في أظهر الوجهين ، كذا في الخلية .

وكذا لا يجوز الاستفراض بها إلا وزناً ، لأت النقود لا تخلو عن قليل غش عاده لأنها لا تنظب إلا مع الغش. وقد يكون الغش خلقياً كما في الردى منه فيلحق القليل بالرداءة والجيد والردى سواء . وإن كان الغالب عليهما الغش فليسا في حكم الدراهم والدنانير اعتباراً للغالب ، فإن اشترى بها فضة خالصة فهو على الوجوه التي ذكرناها في حلية السف : فإن بيت بعضاها كلا

(فإن كان الغالب عليها الغش فليسا في حكم الدراهم والدنائير اعتباراً للغالب) هــذا أيضاً لفظ القدورى ، غير أن قوله اعتباراً للغالب من كلام المصنف . وقـــال الاقطع المراد به إذا كانت الفضة لا تتخلص من الغش لانها صارت مستهلكة فلا اعتبار بها ، فأما إذا كانت تتخلص من الغش فليست مستهلكة ، فإذا بيمت بفضة خالصة في كبيع نحاس وفضة بغضة ، فيجوز على هذا الاعتبار (فإن اشترى بها) أي بالمشوشة (فضة خالصة فهو على الرجوه التي ذكرناها في حلية السيف) يعني إن كانت الفضة الخالصة مثل تلك الفضة التي في الدراهم المنشوشة أو أقل ، أو لا يسدرى لا يصح . وإن كانت أكثر بصح

جاز صرفاً للجنس إلى خلاف الجنس فهي في حكم شيئين فضة وسسر، ولكنه صرف حتى يشترط القبض في المجلس بوجود الفضة من الجانبين فإذا شرط القبض في الفضة يشتر ط في الصفر ، لأنه لا يتميز عنه إلا بضرر . وقال رضي الله عنه ومشايخنا ، رح ، لم يفتوا بجوازذلك في العدالي والغطارة

روإن بيمت) أى الدرام المفدوشة (يجنسها) أى بالدرام المفدوشة (متفاضلا) أى بيما متفاضلا (جاز) أى البيم (صرفا) أى من حيث الصرف (للجنس إلى خلاف الجنس) تحرزاً عن الربا (وهي) أى الدرام المفدوثة التي بيمت بالدرام المفدوثة التي بيمت بالدرام المفدوثة بين فضة وصفر) وبيم الفضة بالصفر أو المكس متفاضلا يجور فكذلك بيم الدرام المفدوثة بطريق صرف الجنس إلى خلاف الجنس (ولكنه صرف) هست جواب إشكال ، وهو أن يقال ينبغي أن لا يشترط القبض في هذه الصورة ، لأنه لما التقابض . فأجاب بقول ، ولكنه صرف ، تقريره أن هذا البيم صرف (حق يشترط القبض في الجلس لوجود الفضة من الجانبين) أى من جانب الثمن ، لأن الاصل في المفابلة المطلقة الشيوع (وإذا شرط القبض في الفضة يشترط في المعفر ، لان لا يتميز عند ، إلا يضرر) لأن صرف الجنس إلى خلاف جنسه كان لضرورة تصحيح التصرف فيأ وزاءه يكون المعقد عقد صرف ، فيشترط القبض فيه .

(قال) المصنف رحمه الله (ومشايخنا ورح،) يربد به علماء ما وراء النهي فدعى لهم بقوله (رحمهم الله تعالى ، لم يفتوا بجواز ذلك) أي بجواز التفاضل (في العدالي) بفتح المعين المهملة وتخفيف الدال المهملة وباللام المكسورة ، أي المعرام المنسوب إلى العسدالي وكأنه اسم ملك نسب إليه درهم فيت غش (والفطارفة) أي الدراهم الفطرفية وهمي المنسوبة إلى غطريف بكسر الفين المجمة وسكون الطاء وكسر الراء بعدهما الياء آخر الحروف الساكنة ، وفي آخره تا، وهو ابن عطاء الكندي أمير خراسان أيام هاروب

لأنها أعز الأموال في ديارنا ، فلو أبيح التفاصل فيه ينفتح باب الربا. ثم إن كانت تروج بالوزن فالتبايع والاستقراض فيهما بالوزن، وإن كانت تروج بالعد فبالعد ، وإن كانت تروج بهما فبكل واحد منهما ، لأن المعتبر هو المعتاد فيهما إذا لم يكن فيهما نص. ثم هي ما دامت تروج تكون اثماً فلا تنعين بالتعيين . وإذا كانت وإذا كانت يتعاين بالتعيين . وإذا كانت يتعايل البعض

الرشيد . وقبل هو خال هارون الرشيد (الإنجاع) أي لأن العدالي والفطارفة (أعز الأموال في ديارنا) أي في البخاري وحم قند (فنو أبيح التفاضل فيه) أي في المذكور من العدالي والفطارفة (ينفتح باب الرأ) ريندرجون إلى الذهب. والفضة بالقياس

(ثم إن كانت) أي الدرام والدنانير التي علب الفش عليه والدنانير التي كذلك (تروج بالوزن فالتبايع والاستقراض فيها) أي في الدرام والدنانير التي غلب الفش عليها (بالوزن ، وإن كانت تروج بالمعد فبالمعد) أي يعتبران بالمعد (وإن كانت تروج بها) أي بلوزن وبالمعد (فبكل واحد منها) أي فيعتبر بكل واحد منها (لأن المتبر هو المتاد فيها إذا لم يكن فيها نص) قال الأكمل حيث لم يكن منصوصاً عليها ، فهذا المتنبر يعدل على أن قوله إذا لم يكن ليس هكذا ، بل إذا لم يكن بدون الألف بعدالذال ولكن غالب النسخ إذا بالألف بعدالذال ، والذي يظهر في أن الصواب مع الأكمل.

(ثم هيّ) أي الدراهم المفشوشة والدنانير المفشوشة (ما دامت تروج) فيقبلها الناس (تكون أثماناً) يعني يكون حكمها حكم الآثمان (لا تتعين بالتعيين) فإن هلكت قبل النسليم لا يبطل العقد بينها ويجب عليه مثلها (وإذا كانت لا تروج فهي سلمة)أي حكمها حكم السلمة (تتعين بالتعيين) كالرصاص والستوقة (فإن كانت يقبلها البعض) أي بعض

دون البحص فهي كالريوف لا يتعلق العقد بعينها بـــل بجنسها زيوف إن كان البائع بعلم بحالها لتحقق الرضاء منه وبجنسها من الجياد. وإن كان لا يعلم لعدم الرضاء منه. وإذا اشترى بها سلعة فكسدت وترك الثاش المعاملة بها بطل البيع عند أبي حنيفة (رح، وقال أبو يوسف (رح، عليه قيمتها يوم البيع. وقال محمد (رح، قيمتها أخر ما تعامل الناس بها .

الناس (دون البعض فهو كالزيرف لا يتعلق العقد بعينها بل يجنسها) حال كونها (زيرفا إن كان البائع يعلم بحالها) أي بحال الدراهم والدنانير المنشوشة (لتحقق الرضامية) أي مز البائع (ويجنسها) أي ويتعلق العقد بجنسها (من الجياد إن كان لا يعلم لعدم الرضاء منه) أي بالزيوف .

ر وإذا احترى بها) أي بالدراهم التي غشها غالب (سلمة فكسدت وترك النساس المعاملة بها بطل البيع عند أبي حنيفة رحمه الله) وتفسير الكساد المذكور في البيوع أنها لا تزوج في جميع البلدان بحفها على قول محمد ، أما عندهما الكساد في بلد يكفي لفساد البيع في تلك المدة . وفي العيون إن عدم الزواج إنما يوجب فساد البيم إذا كان لا يزوج في جميع البلدان ، لانه حيننذ يصير هالكا ويبقى البيم بلا ثمن ، فأما إذا كان لا يزوج في عبرها لا يفسد البيم ، لانه لم يلك ولكنه تعبيب ، فكان البائع الخيار إن شاء قال أعط مثل النقد الذي وقع عليه العقد ، وإن شاء أخذ قيست ذلك دنانه .

(وقال أبو برسف و رح ، عليه قيمتها برم البسع) لانها كانت مضمونة أوقال محدوره ، عليه قيمتها آخر ما الناس بها) أي بالدراهم المنتوثة والبسع لا يبطل عندها ، وكذا عند الشافعي و أحمد و رح ، ولكن عند الشافعي و رح ، يجب ذلك السكامد لانسه مال عنده في وجه يخير البائع إن شاء أجاز البسع بذلك ، وإن شاء فسخه لتعنسه . وعند أحمد يجب النقد الجديد بالقيمة .

وكذا لا يجوز الاستقراض بها إلا وزناً ، لأن النقود لا تخلو عن قليل غش عاده لأنها لا تنطبع إلا مع الغش. وقد يكون الغش خلقياً كما في الردى، منه فيلحق القليل بالرداءة والجيد والردى، سواء . وإن كان الغالب عليهما الغش فليسا في حكم الدراهم والدنانبر اعتباراً للغالب ، فإن اشترى ما فضة خالصة فهو على الوسود التي ذكرناها في حلبة السف، فإن بيعت خالصة فهو على الوسود التي ذكرناها في حلبة السف، فإن بيعت

(وكذا لا يجوز الاستقراض بهمه إلا وزناً) أي إلا متساوياً في الرزن. وقال رحمه الله إلا رزنه المجاوياً في الرزن. وقال رحمه الله إلا رزنه المجاوياً الإعداد كما في الفلوس (لان النقود لا تخلو عن فليل غش عادة ، لانها لا تنظيع إلا مع الفش) لان قد ذكرة الآن أنهها بدرن بعض الفش قد تنفتت ولا يجتمع بعضها ببعض (وقد يكون الفش خلقياً) أي من حيث الحلقة وذلك (كما في الرديء منه) أي من كل واحد من الذهب والفشة (فيلحق القليل بالرداءة) أي يلحق القليل من الفش والرداءة الفطر به والمتساوي كفالب الفشة في التبايع والاستقراض وفي الصرف كفالب الفش (والجيد والرديء سواء) بالنص .

(فإن كان الغالب عليها الغش فليها في حكم الدراهم والدنانير اعتباراً للغالب) هذا أيضاً لفظ القدورى ، غير أن قوله اعتباراً للغالب من كلام المصنف . وقهال الأقطع المراد به إذا كانت الفضة لا تتخلص من الغش لأنها صارت مستهلكة فلا اعتبارها ، فأما إذا كانت تتخلص من الغش فليست مستهلكة ، فإذا بيعت بفضة خالصة فهي كبيع نحاس وفضة بفضة ، فيجوز على هذا الاعتبار (فإن اشترى بها) أي بالمنشوثة (فضة خالصة فهو على الرجوه التي ذكر الها في حلية السيف) يعني إن كانت الفضة الحالصة مثل تلك الفضة التي في الدراهم المعشوشة أو أقل ، أو لا يسدرى لا يقسع . وإن كانت النصع .

جاز صرفاً للجنس إلى خلاف الجنس فهي في حكم شيئين فضة وصفر، ولكنه صرف حتى يشترط القبض في المجلس بوجود الفضة من الجانبين فإذا شرط القبض في الفضة يشترط في الصفر، لأنه لا يتعيز عنه إلا بضرد. وقال رضي الله عنه ومشايخنا « رح ، لم يفتوا بجواز ذلك في العدالي والغطارفة

(رإن بيمت) أى الدرام المفتوشة (يجنسها) أى بالدرام المفتوشة (تناضلا) في بيت متفاضلة (جاز) أى البيم (صرت) أى من حيث الصوف (للجنس إلى خلاف الجنس) تحرزاً عن الربا (وهي) أى الدرام المفتوشة التي بيمت بالدرام المفتوشة (في حكم شيئين فضة وصفر) وبيم الفضة بالصفر أو المكس متفاضلا يجوز فكذلك بيم الدرام المفتوشة بضريق صرف الجنس إلى خلاف الجنس (ولكنه صرف) مسذا جواب إشكال ، وهو أن يقال ينبغي أن لا يشترط القبض في هذه الصورة ، لأنه لما التقابض . فأجاب بقول ولكنه صوف ؛ تقريره أن هذا البيم صرف (حتى يشترط القبض في المجلس لوجود الفضة من الجانبين) أى من جانب الثمن ، لأن الاصل في المقابة المطلقة الشيوع (وإذا شرط القبض في الفضة يشترط في الصورة تصحيح التصرف فيا وراء، يضرر) لأن صرف الجنس إلى خلاف جنسه كان لضرورة تصحيح التصرف فيا وراء، يكون المقد عقد صرف المجنس إلى خلاف جنسه كان لضرورة تصحيح التصرف فيا وراء،

(قال) المصنف رحمه الله (ومشايخنا و رح) بريد به علماء ما وراء النهر فدعو لهم بقوله (رحمهم الله تعانى) لم يفتوا بجواز ذلك) أي بجواز التفاضل (في العدالي) بفته العين المهملة وتخفيف الدال المهملة وباللام المكسورة ، أي الدرام المنسوب إلى العسمال وكأنه اسم ملك نسب إليه درهم فيسه غش (والغطارفة) أي الدرام الغطرفية وهم المنسوبة إلى غطريف بكسر الغين المجمة وسكون الطاء وكسر الراء بعدهما الياء آخراون الطاء وكسر الراء بعدهما الياء المحدون الطاء وكسر الراء بعدهما الياء الكندي أمير ضراسان أيام هارون

أنها أعز الأمرال في دارنا ، فلو أبيح التفاصل فيسه مخفقح باب الربا. ثم إن كانت تروج بالوزن فالتبايع والاستقراص فيهما بالوزن، وإن كانت تروج بالعد فبالعد ، وإن كانت تروج بهما فبكل واحد منهما ، لأن المعتبر هو المعتاد فيهما إذا لم يكن فيهما نص . ثم هي ما دامت تروج تكون اثماً فلا تتعين بالتعيين . وإذا كانت لا تروج فهي سلمة تنعين بالتعيين . وإذا كانت

ينتبه ابس

الرشيد . وقيل هو خال هارون الرشيد (لأنهـــا) أي لأن العدالي والغطاؤفة (أعز الأموال في ديارتا) أي في البخارى وسمرقند (فلو أبيح التفاضل فيه) أي في المذكور من العدالي والفطارفة (ينفتح باب الربا) ويندرجون إلى الذهب. والفضة بالقيـــاس على ذلك .

(ثم إن كانت) أي الدراهم والدنانير التي غلب الغش عليها والدنانير التي كذلك (تروج بالوزن فالتبابع والاستقراض فيها) أي في الدراهم والدنانير التي غلب الغش عليها (بالوزن ، وإن كانت تروج بالمد فبالمد) أي يعتبران بالمد (وإن كانت تروج بها) أي بالوزن وبالمد (فبكل واحد منها) أي فيعتبر بكل واحد منها (لأن المعتبر هو المعتاد فيها إذا لم يكن فيها نص) قال الأكمل حيث لم يكن منصوصاً عليها ، فهذا التفسير يدل على أن قوله إذا لم يكن ليس هكذا ، بل إذا لم يكن بدون الألف بمد الذال ولكن غالب النسخ إذا بالألف بعد الذال ، والذي يظهر لي أن الصواب مع الأكمل .

(ثم هي) أي الدراهم المفشوشة والدنانير المفشوشة (ما دامت تروج) فيقبلها الناس (تكون أثماناً) يعني بكون حكمها حكم الآنيان (لا تتعين بالتعبين) فإن هلكت قبل النسليم لا يبطل العقد بينها ويجب عليه مثلها (وإذا كانت لا تروج فهي سلمة)أي حكمها حكم السلمة (تتعين بالتعين) كالرصاص والستوقة (فإن كانت يقبلها البعض) أي بعض

دون البعض فهي كالزيوف لا يتعلق العقد بعيب بسل جسم زيوف أن كان البائع يعلم بحالها لتحقق الرضاء منه وبجنسها من الجياد. وإن كان لا يعلم لعدم الرضاء منه. وإذا اشترى بها سلعة فكسدت وترك الناس المعاملة بها بطل البيع عند أبي حنيفة (دح ، وقال أبو يوسف (رح ، عليه قيمتها يوم البيع . وقال محمد (رح ، قيمتها أخر ما تعامل الناس بها .

الناس (دون البعض بهو كالزيوف لا بشعلة العقد بعينها بل بحنسها) حال كونها (زيوفاً إن كان البائع يعلم بحالها) أي بحال الدراهم والدذئير المغشوشة (لتحقق الرضاء منه) أي من البائع (ويجنسها) أي ويتعلق العقد يجنسها (من الجياد إن كان لا يعلم لعدم الرضم منه) أي بالزيوف .

(وإذا اشترى بها) أي بالدرام التي غشها خالب (سلمة فكسدت وترك النساس المعاملة بها بطل البيع عند أبي حنيفة رحمه الله) وتفسير الكساد المذكور في البيوع أنها لا تزوج في جميع البلدان ، هذا على قول محمد ، أسا عندهما الكساد في بلد يكفي لفساد البيع في تلك المدة . وفي العيون إن عدم الزواج إنما يوجب فساد البيع إذا كان لا يزوج في جميع البلدان ، لانه حيثذ يصير مالكا ربيقي البيع بلا ثمن ، فأما إذا كان لا يزوج في هذه البلدة ويزوج في غيرها لا يفسد البيع ، لانه م يللك ولكنه تعبيب ، فكان المائع الحيار إن شاء قال أعط مثل النقد الذي وقع عليه المقسد ، وإن شاء أخذ قبعسة ذلك دنانير .

(وقال أبر يوسف و رح ، عليه قيمتها يوم البسع) لانها كانت مضمونة اوقال محدور عليه قيمتها آخر ما تعامل الناس بها) أي باليرام المنشوشة والبسع لا يبطل عندها ، وكذا عند الشافعي و أحد و رح ، ولكن عند الشافعي و رح ، يجب ذلك السكاسد لانسه مال عنده في وجه يخير البائع إن شاء أجاز البسع بذلك ، وإن شاء فسخه لتعنسه وعند أحمد يجب النقد الجديد بالقيمة .

وكذا لا يجوز الاستقراض بها إلا وزناً ، لأن النقود لا تخلو عن قليل غش عاده لأنها لا تنطبع إلا مع الغش. وقد يكون الغش خلقياً كما في الردى، منه فيلحق القليل بالرداءة والجيد والردى، سواء . وإن كان الغالب عليها الغش فليسا في حكم الدراهم والدنائير اعتباراً للغالب ، فإن اشترى بها فضة خالصة فهو على الوجو، التي ذكرناها في له السف، فإن بعت حسما متفاضاً

(ركذا لا يجوز الاستقراض بهللا وزنا) أي إلا متساريا في الوزن . وقال رحمه الله إلا وزنسا ، الإعداد كا في الفاوس (لان النقود لا تخلو عن قليل غش عادة ، لانها لا تنظيع إلا مع الفش) لان قد ذكرة الآن أنها بدرن بعض الفش قد تنفتت ولا يجتمع بعضها ببعض (وقد يكون الفش خلقيا) أي من حيث الخلقة وذلك (كما في الردي، منه) أى من كل واحد من الذهب والفضة (فيلحق القليل بالرداءة) أى يلحق القليل من الغش بالرداءة الفطر به والمتساري كغالب الفضة في التبابع والاستقراض وفي الصوف كغالب الفش (والجيد والردى، مواه) بالنص .

(فإن كان الغالب عليها الفش فليسا في حكم الدراهم والدنائير اعتباراً للغالب) هذا أيضاً لفظ الفدورى ، غير أن قوله اعتباراً للغالب من كلام المصنف . وقسال الأقطع المراد به إذا كانت الفشة لا تتخلص من الفش لأنها صارت مستهلكة فلا اعتباريها ، فأما إذا كانت تتخلص من الفش فليست مستهلكة ، فإذا يبعت بفضة خالصة فهي كبيع نحاس وفشة بفشة ، فيجوز على هذا الاعتبار (فإن اشترى بها) أي بالمنشوشة (فضة خالصة فهو على الرجوه التي ذكرناها في حلية السيف) يعني إن كانت الفضة الخالصة مثل تلك النفشة التي في الدراهم المنشوشة أو أقل ، أو لا يسدرى لا يصح وإن كانت الخريصح.

جاز صرفاً للجنس إلى خلاف الجنس فهي في حكم شيئين فضة وصفر، ولكنه صرف حتى يشترطالقبض في المجلس بوجود الفضة من الجانبين فإذا شرط القبض في الفضة يشتر ط في الصفر ، لأنه لا يتميز عنه إلا بضورة وقال رضي الله عنه ومشايخنا « رح ، لم يفتوا بجوازذلك في العدالي والغطارفة

(وإن بيعت) أى الله والم المنشوثة (يجسم) أن والدواهم المنشرثة (مثقاضا) أن بيعت عنفاذ 9 (جاز) أن السي (سرفا) أي من حيث السرار و البيس المخاف الجنس) تحوذاً عن الربا (وهي) أي الدراهم المنشوثة التي بيعت بالدراهم المنشوثة وفي حكم شيئين فضة وصفر) وبيع الفضة بالصفر أو المكس متفاضلا يجوز فكذلك بيع الدراهم المفشوشة بطريق صرف الجنس إلى خلاف الجنس (ولكنه صرف) هسندا جواب إشكال ، وهو أن يقال يندني أن لا يشترط القبض في هذه الصورة ، لأن بد لما التقابض . فأجاب بقول ، فكيف يشترط التقابض . فأجاب بقول ، ولكنه صرف ، تقريره أن هذا البيع صرف (حق يشترط القبض في الجلس لوجود النفذة من الجانبين) أي من جانب الثمن ، لأن الاصل في المفايلة المطلقة الشيوع (وإذا شرط التبض في الفضة يشترط في الصفر ، لان لا يتميز عنب الإن بضرو) لأن صوف الجنس إلى خلاف جنب كان لضرورة تصحيح التصرف فيا وراءه يكون المقد عقد صوف ، فيشترط فيه .

(قال) المصنف رحمه الله (ومشايخنا و رح ،) يريد به علماء ما وراء النهر فدعى لم بقوله (رحمم الله تعالى ؛ لم يفتوا بجواز ذلك) أي بجواز التفاضل (في العدالي) بفتح العين المهملة وتخفيف الدال المهملة وباللام المكسورة ، أي الدراهم المنسوب إلى العسدالي وكانه اسم ملك نسب إليه درهم في غش (والفطارفة) أي الدراهم الفطرفية وهي المنسوبة إلى غطريف بكسر الغين المجمة وسكون الطاء وكسر الراء بعدهما الياء آخر الخروف الساكفة ، وفي آخره تاء وهو ابن عطاء الكندي أمير خراسان أبام هاروب

الله المسلم إنه يتبت بطريق الاقتضاء بل يتبت بصرين الدلالة (وهذا) أي ما دكرة من التقاص والفسخ والإضافة إلى الدين (إذا كان الدين سابقاً) أي على العقد (فإن كان) أي الدين (حقاً) بأن اشترى ديناراً بعشرة دراهم وقبض الدينار ثم أن مشترى الدينار باع ثوباً من بائع الدينار بيعشرة دراهم ثم أراد أن يتقاصا (فكفاله) يقع المقاصة (في أس الروايتين) وهي رواية أبي حفص سليان ، وهي التي اختارها شمس الأفعة والمصنف رحمه الله وفي رواية أبي حفص لا تقع المقاصة وهي التي اختارها شمس الأفعة وقاضي خان ، لأن الدين لاحق والنبي يتبايخ جوز المقاصة في دين سابق ... الحديث عن ابن عمر رضي الله عنها فإنه روي أنه قال رسول الله يتبايخ أبي أكري ابلاً بالمقبع إلى مكة بالدراهم وآخذ مكافها دناير أو قال بالمكس ، فقال شيائج لا بأس بذيلك إذا افترقتها بينكما عمل .

وأشار المصنف رحمه الله إلى وجه الأصح بقوله (لتضمنه إنفساخ الأول) أي لتضمن التقاصص إنفساخ الصرف الأول وإن شاء صرف أخر ، لانها لما تقاصا صار كأنها جددا عقداً آخر جديداً ، فكن الدين سابقا على المقاصة ، وهو معنى قوله (والإضافة) أي إضافة عقدالصرف (الى دين قائم) أي كابت (وقت تحويل المقد) فيكون الدين حينئذ سابقا على المقاصة (فكفى ذلك للجواز) أي الإضافة إلى الدين كان للجواز ، لانه دين يسقط لا خطر فعه .

(قال) أي القدوري رحمه الله (وبجوز بيع درهم صحيح ودرهمين غلتين بدرمهين صحيحين ودرهم غلة) بفتح الغير المجمة وتشديد اللام ؛ قال في المفرب الغلة من الدراهم المقطعة التي في القطعة منها قيراط أو طــوج أو حته ونقله المطرزي هكذاعن أبي يرسف

والغلة ما يرده بيت المسال ويأخذه التجار ووجه تحقيق المسلولة في الوزن وما عرف من سقوط اعتبار الجودة . قال وإذا كان الغالب على الدراهم الفضة في فضة، وإذا كان الغالب على الدنانير الذهب في ذهب ، ويعتبر فيهما من تحريم التفاضل ما يعتبر في الجياد حتى لا يجوز بيع الخالصة بها ولا بيع بعضها ببعض إلا متساوياً في الوزن،

في رسالته وفي بعض الحواشي دراهم غلة أي منكسرة. وفي زاد الغنباء الغلة من الغلول وهي الحيسانة ، يقال غل وأغلا أي خان ، وفان المصنف (والغلة ما يرده بيت المال ويأخذه النجار) أي يردها بيت المال لكونها قطعاً لا الريافتها. وعند الشافعي رحمه الله لا يحدد هذا النسه

(ووجهه) أي وجه جواز هذا البيع (تحقيق المسساواة في الوزن) لان المساواة هي شرط الجواز ، فإذا وجدت فلا مانع أصلا (وما عرف من سقوط اعتبار الجودة)هذا عطق على قوله تحقيق المساواة بقوله عليه السلام جيدها ورديثها سواء .

(قال) أي القدوري رحمه الله (وإذا كان الفالب على الدرام الفضة) بالنصب لانه خبر كان (فهي فضة) أي حكمها حكم الدرام الاصل أن النقود لا تخلو عن قليل غش خلفة أو عادة ، فالاول كما في الردى، ، والثاني ما يخلط للانطباع فإنها بدونه تنفتت ، فإذا كان كذلك يعتبر الفالب ، لان المفلوب في مقابلة الفالب كالمستهلك (وإذا كان الفالب على الدنانير الذهب فهي ذهب ، وبعتبر فهم) وفي بعض النسخ ويعتبر فيها ، وعلى التقديرين الضعير يرجع إلى الدرام والدنانير (من تحريم التفساضل ما يعتبر في الجياد ، حتى لا يجوز بيم الخالصة بها) أي بالمفرثة (ولابسع بعضها ببعض إلا متساوياً في الوزن) وقسال الشافعي رحمه الله لا يجوز بيم الخالصة بها الدراهم المغثوثة بعضها ببعض مواء كان النش غالباً أو النقرة ، ويجوز أن يشتري بها سلعة في أظهر الوجهين ، كذا في الحلية .

يجوز، وعلى قباس قول أبي حنيفة بطل في الكل، لأن الصفقة متحدة والفساد قري فيشيع وقد مر نظيره. ولو كرر لفظ الإعطاء كان جوابه كجوابها هو الصحيح، لأنهما يعان. ولر قال أعطني نصف درهم فلوساً وتصفاً إلا حبة جاز، لأنه قابل الدرهم بما يباع من الفلوس بنصف درهم وينصف درهم إلا حبة فتكون نصف درهم إلا حبة بنتله، وما وراءه بإزاء الفلوس قال رضي الله عنه وفي أكثر سسخ بنثله، وما وراءه بإزاء الفلوس قال رضي الله عنه وفي أكثر سسخ

يجوز ، وعلى قياس قول أبي حنيفة بطل في الكل ، لأن الصفقة متحدة والفساد قوي) لأن متمكن في صلب العقد ، ولأن يجمع عليه لمعنى الربا (فيشيع وقد مر نظيره) أي في البيع ، وهو ما إذا جمع بين حر وعبد في البيع يبطل البيع عنده في الكل .

(ولو كرر لفظ الإعطاء) بأن قال أعطنى فلوساً وأعطني بنصفه نصفا إلا حسة (كلن جوابه) أي جواب أبي حنيفة (كجوابها هو الصحيح) أي كجواب أبي بوسف ومحمد درح ، في الأصح لتفرق الصفقة بتكرر لفظ الإعطاء وفساد أحسد البيمين لا لا يوجب فساد الآخر ، وأشار إليه المصنف بقوله (لأنهسا بيمان) يعني بتكرر أنظ الإعطاء .

(ولو قال أعطني نصف درهم فلوساً ونصفا إلا حبة جاز ، لأنه قابل الدرهم بسا يباع من الفلوس بنصف درهم وبنصف درهم إلا حبة فيكون نصف درهم إلا حبة بيئله ، وما وراءه بإزاء الفلوس) وفي الأصل ولو شار فقال أعطني كذا كلنا فلسا ودرهما صغيراً وزنسه نصف درهم إلا قبراطا كان هذا جائز كله إذا تقابضا قبل

(قال) أي المصنف رحمه الله (وفي أكثر نسخ الهنصر) أي القدوري رحمه الله (ذكر المألة الثانية) وهي قوله أعطني نصف درهم فلوس ونصفا إلا حمة جاز ، يعني

لم يذكر في أكثر نسخ الختصر المسألة الأولى ، وهو قوله من أعطى الصبر في درهما وقسال أعطني بنصفه فلوب وبنصفه فصفا إلا حبة جاز البيح في الفلوس وبطل فيا يقي ، ولهذا قال في شرح الأقطع وهو غلط من الناسخ . وقال الكاكي إنما ذكر المصنف همذا يعني قوله نسخ المختصر دفعا المؤاخذة ترد على صاحب القدوري وحمه الله ، فإنه ذكر في يعض النسخ المألة وأجاب إلجواز مطلقا وليس كدلك بالاجماع ، أما عنده فظاهر لأنه يبطله في الكل . وأما عندهما يجوز في الفلوس ويبس بي جبي حسم أن يجوار ليس يعصن في المالة الأولى ، فذكر الجواب مطلة في يعض النسخ محمول على خطأ من الكاتب ، والدليل عليه مأن أكثر النسخ ذكر المالة الثانية وأجاب بالجواز مطلقه إواهة أعلى الكاتب ،

* * *

قال ومن اشترى شيئاً بنصف درهم فلوس جاز وعليه ما يباع بنصف درهم من الفلوس، وكذا إذا قال بدانق فلوس أو بقيراط فلوس جاز . وقال زفر ورح ، لا يجوز في جميسع ذلك لأنه شترى بالفلوس، وإنما تقدر بالعدد لا بالدانق ونصف الدرهم فلا بيد من بيان عددها ، رنحن نقول ما يباع بالدانق ونصف الدرهم مع الفلوس معلوم عند الناس، والكلام فيه فأغنى عن بيان العسدد.

الإنقطاع تشتب على الناس ومختلفون فيها ؛ فكان قول أبي يرسف أيسر .

(قال) أي القدوري (ومن اشترى شيئاً بنصف درهم فاوس جاز) قيدبنصف درهم، لأنه لو قال بدرهم فاوس لا يجوز عند محمد على ما يجيء (وعليه) أي وعلى المشتري (ما يباع بنصف درهم من الفلوس) لأن ذلك النصف بين الدراهم فلوس لا نقرة ، وذلك معلوم عند الناس وقت العقد فيجب عليه الوفاء بذلك (وكذا) أي وكذا الحكم (إذا قسال بدائق فلوس أو بقيراط فلوس جاز) الدائق سدس الدرهم والقيراط ست حبات .

(وقال زفر لا يجوز في جميع ذلك ، لأنه اشترى بالفاوس والقها تقدر بالمدد لا بالدانق وضعف الدرم) فإذا لم يبين عدد الفاوس كان جهولاً فلا يجوز ، وهو معنى قوله (فلا بد من بيان عددها) لنفي الجهالة (وغن نقول ما يباع بالدانق ونصف الدرم من الفاوس معلوم عند الناس والكلام فيه) أي فيا إذا كان معلوماً ، يعني فرض المسألة فيا إذا كان ما يباع بنصف ما يباع بنصف درم من الفاوس معلوماً ، يعني فرض المسألة فيا إذا كان ما يباع بنصف درم من الفاوس معلوماً ، يعني فرض المسألة فيا إذا كان ما يباع بنصف من من الفاوس معلوماً حين المقد ، فكان مفنياً عن ذكر العدد . وقال الإمام الحلواني هذا إذا كان الدانق والقبر اط معلوماً ، فإن عند الناس لا تختلف معاملتهم فيه ، فأما إذا كان عثلها فكما قاله زفر لمكان المنازعة . (فأغنى عن بيان العدد) يعني إذا كان معلوماً أغنى عن بيان العدد) يعني ياذا كان معلوماً

ولو قال بدرهم فلوس أو بدرهمين فلوس فكذلك عند أبي يوسف و رح ، لأن ما بباع بالدرهم من الفلوس معلوم وهو المراد لا وزن الدرهم من الفلوس . وعن محمد و رح ، أند لا يجوز بالدرهم ويجوز فيما دون الدرهم لأن في العادة المبايعة بالفلوس فيا دون الدرهم فصار معلوماً بحكم العادة ولا كذلك الدرهم . قالوا وقول أبي يوسف و رح ، أصح لا سيا في ديارنا . قال ومن أعطى صيرفياً درهماً وقال أعطني بنصفه فلوساً ويتصفه نصفاً إلا حبة جاز البيع في الفلوس وبطل فيما بقي عندهما ، لأن بيسع نصف درهم بالفلوس جائز وبيع النصف ينصف إلا حبة وبا فلا

(ولو قال بدرهم فلوس أو بدرهمين فلوس فكذلك عقد أبي يوسف) يجوز (لأن ... ما يباع بالدرهم من الفلوس معلوم وهو المراد) أي كونه معلوماً هو المراد (لا وزن الدرم من الفلوس (وعن محدد و رح » أنه لا يجوز بالدرهم) أي أن الشراء بدرهم فلوس أو بدرهمين لا يجوز (ويجوز فيا دون الدرهم ، لأن في العادة المبايعة بالفلوس فيا دون الدرهم ، فصار معلوماً مجكم العادة ولا كذلك الد،هم).

(قالوا) أي مشايخنا (وقول أبي يوسف أصح لا سيا) أي خصوصا (في ديارة) بجا وراء النهر ، لأن ما يباع بالدرهم من الفلوس معلوم . وقال الأترازي قوله لا سيا في ديارة مذا تركيب عجيب ، فينبغي أن يقال لا سياكا قسال امرؤ القيس : - ولا سيا يوم بدار جليحل .

(قال) أي القدوري (ومن أعطى صيرفياً درهماً وقال أعطني بنصفه فلوساً وبنصفه نصفاً إلا حبة جاز البيح في الفلوس وبطل فيا بقي عندهما) أي عند أبي يوسف ومحمد «رح» (لأن بيسم نصف درهم بالفلوس جائز ، وبيع النصف بنصف إلا حبة ربا فلا أمر صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني بطبع هذا الكتاب بمناسبة مطلع القرن الخامس عشر الهجري

المعيار المعرب

والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والاندلس والمغرب

> تأليف أبى العباس أحمد بن يحي الونشريسي المتوفى بفاس سنة 1914 هـ

> > خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي

نشر وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية للمملكة المغربية

ما حوى الحبل المدار على الأصل؟ وهل ما ذكرت لكم من الحبل عن الفقهاء صحيح أم لا؟

فأجاب: وقفت على السؤال فوقه، ومن له شجرة ثابتة في ملك الغير فإنه يملك موضع الشجرة وحربمها، وهو مقدار من الأرض يدور بها يحرم ما يدور بالشجرة ويسقي الشجرة إذا جلب إليها الماء في الحريم المذكور، وهذا الحريم يختلف باختلاف الشجرة ويرجع في ذلك إلى ما يقوله أهل المعرفة من أهل الفلاحة، فهم يعينون للشجرة حربماً يملكه رب الأرض، فإن كانت الشجرة سقطت جعل مكانها عوضه منها، أون مالت واحتاجت إلى التدعيم وأمكن جعل الدعامة في حريم الشجرة فعل ذلك، وليس لرب الأرض أن يمنعه من ذلك لأنه جعل الدعامة في ملكه، وهو حريم شجرته، فإن مالت الشجرة حتى خرجت عن حربمها وكان لا يتأنى جعل الدعامة بحيث لا ينتفع بها إلا أن يرضيه في ملكه، وأما ما ذكر في السؤال من أن يدار حبل على أصل الشجرة فلا أذكره من كلام الفقهاء، لكنه يدور على الألسنة، وهو مشكل، لأن أصل الشجرة يزيد غلظه بطول السنين، فكان الحريم على هذا يختلف، فالمعتمد من هذا ما قال الفقهاء من أنه يرجع في ذلك إلى قول أهل المعرفة بالشجرة، والسلام على من أنه يرجع في ذلك إلى قول أهل المعرفة بالشجرة، والسلام على من

[ثلاث مسائل في الصرف والزكاة]

وسئل ابن سراج عن هذه المسائل الثلاث:

الأولى هل يجوز رد القيراط على الدرهم الصغير إذا وزن الدرهم ولم يوزن القيراط؟

والثانية: إن بعض فقهاء الوقت يُفْتِي بمنع صرف الدرهم الكبير بدرهمين صغيرين أو درهم صغير على درهم كبير أو قيراط على درهم صغير بالميزان المعروف بالقلسطون، ويعلل بأن التساوي بعد الوزن بالقلسطون غير حاصل، إذ بعض الدراهم أوزن من بعض

فالمسرع فيه في الهبوط أثقل من البطيء، قال: فيجب على الإنسان أن يتمل شاهناً ويزن فيه بالصنجة.

الثالثة: الرجل يعطيه الناس من زكاة أموالهم ليفرِّقها على الفقراء والمساكين فيجيء منهم من يحتاج إلى كسوة أو طعام، أو يرى هو أن المسكين عتاج، فهل يجوز أن يشتري هو ذلك بنفسه للمسكين ويدفعها له أو لا يجوز ذلك؟ بل يفرق الدراهم عليهم، وكذلك إذا رأى أن يتيمة ضعيفة تتزوج هل يدفع لها من الزكاة برسم شُورَةٍ لدخولها بزوجها؟

فأجاب: أما المسألة الأولى فهي جائزة للضرورة، لأن الأصل في المسألة المنع، وإن كان بالميزان، لأنه فضة بفضة وسلعة، وأصل المذهب المنع في ذلك، وقد كان مالك يمنع الرد مطلقاً، ثم قال: كنا نمنعه ويخالفنا فيه أهل العراق، ثم أجزناه للضرورة، ولأن الناس لا يقصدون به صرفاً، فتعليل مالك بهذا يقتضي جواز ما ذكر في الرد إذا غلب على ظنه وزن القيراط، لكونه لا يظهر فيه أثر كسر ونحو ذلك.

وأما الثانية فإنها جائزة، ومنعها غلو وتنطع، وقد قال تعالى: ﴿لا تَغْلُوا في دِينكُم﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم: (هَلَكَ الْمُتَنَظِّعُونَ).

هذا في الرد بالقلبطون، وأما مبادلة الكبير بالصغيرين على القول بجوازه فالذي يترجح جوازه.

وأما الثالثة فإن مفرق الزكاة يخبر المسكين ويقول له: لك عندي زكاة، فانظر ما تريد أن أشتري لك، فيأمره بما أراد، ويأخذ منها ما يحتاج لنفقته ونحو ذلك.

وأما الرابعة فإن كان ما تشور به اليتيمة يسيراً لا يبلغ النصاب فيجوز أن يعطيها من الزكاة ما تشتري به ثوباً تلبسه أو فراشاً وما أشبه ذلك، لا ما يتخذ به حلى وزخرف.

قال ابن القاسم: رجع مالك عن ذلك وقال: لا يباع كله إلا بعرض أو فلوس وقوله الذي رجع إليه أحب ما فيه إلى ابن رشد قوله الأول هو قوله في المهدونة في رواية على بن زياد عنه واختيار أشهب. وقوله الثاني هو قوله في المهدونة في رواية ابن القاسم عنه: وفي اختيار ابن القاسم هاهنا وهو أقيس وأحوط لأن الذهب والورق لما كان كل واحد منهما أصلاً في نفسه مضبوط القيمة إذ هما أصول الأشياء وقيم المتلفات، لم يكن أحدهما تبعأ لصاحبه، وإن كان أقل من الثلث من أجل أن قيمته مضبوطة، والغرض فيهما جميعاً سواء. إلا أن يكون الذي مع الفضة من الذهب أو مع الذهب من الفضة الشيء اليسير الذي لا يوبه له، فحيتلذ يكون تبعاً له. وروى ذلك زياد عن مالك، بخلاف السيف والمصحف وما أشبههما يحليان بالذهب والفضة فتكون حليتهما الثلث فأقل، لأن الغرض حينئذ إنما يكون في شراء والفضة فتكون كل واحد من الذهب والورق. وذهب أبو إسحاق التونسي إلى أن القياس أن يكون كل واحد من الذهب والفضة ملغي مع صاحبه إذا كان الثلث فأقل، كما يكون ملغي مع العروض. وقد بينا الفرق بين ذلك.

وقوله وإن كان على غير ذلك لم يبع إلا بعرض أو بفلوس أو بشيء غير الذهب والفضة بين أنه لا يجوز أن يباع بأقلهما إذا كان أقلهما أكثر من الثلث على قول مالك الأول ومذهب أشهب ، وإن كان ابن أبي زيد قد اختصره على ذلك فهو غلط والله أعلم .

. [الحكم فيمن اشترى تبرأ ودنانير بدراهم فوجد فيها درهما زائفاً] وسئل ابن القاسم عمن اشترى ذهباً يعني التبر والقراضة والذهب المسكوك وزّناً بدراهم إذا كانت الدراهم تعد والذهب يوزن مجموعة كانت أو غير مجموعة ثم وجد في الدراهم درهماً زائفاً.

فأجاب : ينقص منها وزن دينار. ابن رشد : هذه مسألة فيها نظر الذ لا

يجوز أن يشتري النبر والقراضة والذهب المسكوك في صنفة وامدة وزنأ بدراهم دون أن يعلم وزن كل صنف من ذلك على حدته. فالمعنى في المسألة أنه أراد فيها بقوله يعني النبر والقراضة والذهب. وفونه: إنه إدا وجد فيها درهما زائفاً انتقص منها وزن دينار، إنما يعود على شراء الذهب المسكوك وحده بالدراهم. وأما إذا اشترى تبرأ أو قراضة بدراهم فوجد فيها درهما زائفاً، فإنما ينتقص من التبر أو القراضة ما يجب من الدرهم لا أكثر وهذا ما لا إشكال فيه.

[لا تباع الدراهم المختلفة الوزن عدداً] وسئل عن الرجل ابتاع دراهم عدداً .

فَأَجَابِ : لا خير فيه ، إلا أن يختلف وزنها قال : فإنْ كانت كذلك فلا بأس به .

قيل له: فإن كانت الدراهم في بلد لا ميزان فيه أترى أن تباع عدداً ؟ قال لا . ابن رشد هذا بيَّن على ما قال : إن الدراهم لا تباع عدداً إلا أن لا يختلف وزنها . فإن كان يختلف وزنها لم يجز أن تباع عدداً ، وإن كان ذلك في بلد لا ميزان فيه لأن ذلك غرر . وقد نهى رسول الله يحجَّ عن بيع الغرر وهذه أسئلة سئل عنها الإمام أبو عبدالله محمد ابن على المازري رحمه الله تعالى ورضي عنه ونفعنا ببركاته وعلْمِه .

[حلى الصبيان وسقوط الزكاة فيه⁽¹⁾]

وسئل رحمه الله عن حلي الصبيان من الذهب والفضة هل عنده رخصة في سقوط الزكاة فيه؟ وفي جواز تحليتهم به . وفي جلود الذهب الذي يعد ويغزل هل يجوز بيعها بالذهب المسكوك نقداً أو بالدراهم نسيئة؟ وفي الدنانير السفاقسية التي تسمى الربعية ودنانيركم بإفريقية التي تسمى البلية واللوانية والسداسية . هل يجوز بيعها بالدنانير المرابطية والطرابلسية على وجه

Ö

⁽¹⁾ أُدمجت ضمن هذا السؤال أسئلة متعددة .

التفاضل نقدأ لقلة ما فيها من الذهب وكونه تبَعأ على غير قول ابن القاسم في سع الحلي المختلط من الذهب والفضة في كتاب الصرف؟ وكيف يعتبر الأقل منها على قوله قيمة أو وزناً؟ وهل يجوز بيع الطرطار والتجارة فيه . وهو النبات⁽¹⁾ الذي ينبت في الخمر وبه يتم صباغ الصوف أحمر للضرورة إلى غير ذلك؟ وفي الحوالة على الصيارفة والذي في أيديهم عقودهم فيه على الربي، لأن أصحاب الأسواق من الكتانين والقطانين والزياتين والجزارين والحناطين وغيرهم يدفعون غلاتهم من الدراهم إليهم ويكتبونها عندهم دنانير ويحيلون من يشترون منه من التجار عليهم بالدنانير ويخاف بعض من يتبع منه من التجار إن لم يقبل حوالتهم بثمن ما يبيعه منهم ذهباً على الصيارفة أن يضيع منه عليهم وماله عندهم لكون أكثرهم فقراء ولضعف الحق عندنا وعدم من يمنعهم من جميع ذلك ، وفي الحوالة عليهم إذا نزلت ثم فلسوا هل يبرأ المحيل عليهمُ من المحال لعموم ذلك في الناس، وكثرة المصاب به من الأملياء والمستورين والمتماعشين والمنتعشين؟ وفيما يجري في صقلية للناس بالسكة وذلك أن الناس عند سفر المراكب إليها : أهل العلم والقرآن والنجار والمستورين يبعثون إليها الدنانير الطرابلسية والمرابطية ()(2) الأقوات فيدخل بها هناك للسكة فيزيد عليها صاحب السكة من عنده مثل ربع وزنها فضة ليرجع مثل عيار سكتهم فإذا أخرجها لهم رباعية أخذ منها ثمن ما زاد كل واحد من الفضة على ذهبه ثم إذا وصلوا بالقمح في المركب إلينا ربما تفاضل قمح المركب الواحد في الجودة على حكم الأشرية ، وتختلف قيمتهم على قدر حضور بعض الشركاء عند القبض وغيبة بعضهم ، وربما قدم بعضهم بعضاً اختياراً أو ربما حفزهم عن الوصول خوف النوء في البحر ، ومن المطر ومن نقلة الحمالين ، فيغتنم من حضر من الأشراك كثرة القبض لنفسه للسرعة والتخفيف عن التغرير فتختلف قسمتهم أبدأ في جودة القمح ودناءته وكثرة

(1) في هامش المطبوعة الحجرية: وغليظ جوهر الخمر الذي يرسب أسفلها،

القبض وقلته حتى ربعا قبض بعضهم نصيبه كله ، وبعضهم بعض نصيبه ، وبعضهم لم يقبض شيئاً ثم يعتدلون في الحساب في آخر أمدهم في استيفاء حقوقهم . وهذا كله على الأسباب المبسوطة والأعذار الموصوفة ، هل يستحب ذلك لهم على القول بأن القسمة تمييز حق وأنها لا تحمل في كل وجوهها محمل البيوع ؟ وفي شراء اللحم من المجزرة لمن ابتلى بالعيال والأطفال وبغير ذلك من غلبة الحرام والغصوب على أصحاب المواشي . ومن كان منهم غير غاصب لم يستنكف على مبايعة الغاصب ومخالطته فيما بيده من الماشية المغصوبة أيمًا أخف وأحسنُ شراء الحم المجراف أو الشراء من فقراء المجزادين أو من الشاة التي فات أكثرها بالبيع والتقطيع ؟

وما يذهب إليه في احتكار الطعام على ما ذكر في كتاب ابن المواز وما روي عن أشهب وغيره فيه ، وعلى مساواة مالك وابن القاسم بينه وبين غيره من العروض .

وما تقول فيما ابتلي به المسلمون من هؤلاء العرب الذين اقتطعوا أرضهم ورباعهم ومنازلهم واقتسموها بالسيف وحالوا بينهم وبينها ؟ ولا كيف يريدون منهم فيخرج الناس إلى الحرث والحصاد وجمع الزيتون مستوفدين الى الرجوع إلى مدائنهم يخاف كل واحد منهم إن تأخر عن أصحابه على نفسه وعلى ماله يتركون في الحرث أرضهم ويحرثون غيرها بحكم ري المطر وقسم العرب ، ويتركون كثيراً من زيتونهم عند جمعه لبعد عهدهم عنه وعدم تمكنهم من الأسباب فيه والمخاصمة عليه ، فيحتاجون لمضرورتهم أن يستأجروا على جمع الزيتون قبل طيبه بأيديهم وعبيدهم . بضفه ، ولو وجدوا العافية ألجمعوه على مهل بعد طيبه بأيديهم وعبيدهم . ويستأجرون على حصاد الزرع سبعة أيام بدينار كل حمل فربما بلغ كراؤ ، وحصاده للضرورة المتقدمة قدر نصف الزرع وأكثر من ذلك . ولو وجدوا العافية لتولوا بأنفسهم وعبيدهم كما تقدم والمساكين شركاؤ هم فيه بعشرة . العافية لتولوا بأنفسهم وعبيدهم كما تقدم والمساكين شركاؤ هم فيه بعشرة .

⁽²⁾ في هامش المطبوعة الحجرية: وهذا البياض اتفقت عليه ست نسخ . .

يلزمه من أجرة وكراء ونفقة ، ثم يكون لنمساكين عشر ما بقي ؟ كما يلزم جميع الشركاء فيما اشتركوا فيه ، لا سيما مع ما جاء فيما هو أوكد من هذا من التخفيف عن أرباب الثمار في خرص الزكاة بأن يترك لهم قدر ما ياكلون كما جاء عن سهل بن أبي حثمة أن رسول الله على قال : إذا خَرصُتُم فخُذُوا ودَعُوا فِنْ لَمْ تَذَعُوا الزُّبُهُ .

وكذلك رُوي عن جابر عنه ﷺ أنه أمر بالتَّخفِيفِ وأمر به بعده عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فإذا خفف عنهم ما كانوا يأكلون فكيف ما ينفقونه من أموالهم عنه إذ يُزدُّونه ضرورة بغير اختيارهم ؟ وقد احتج بعض من أسقط الزكاة عنهم في الخرص لما يأكلونه بقوله تعالى : ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَره إِذَا أَثْمَرَ وَاتُوا حَقّهُ يَوْمَ حِصادِه﴾.

[ما يشتريه أهل البادية من الطعام بالدين إلى الحصاد]

وما تقول فيما أخطر الناس إليه من هذا الزمان . والضرورات تبيح المحظورات من معاملة البدويين الفقراء المحتاجين في سني الجدب . وذلك أنهم يحتاجون إلى الأقوات من الطعام ويشترونه بالدين إلى الحصاد والجداد ، فإذا حل الأجل قالوا لغرمائهم ما عندنا إلا الطعام وما نقدر على ذهب . وربما كانوا صادقين في ذلك فيلتجىء أرباب الديون إلى أخذه منهم خوفاً إن تركوه في أيديهم أن يذهب منهم بالأكل وغيره لفقرهم ، ولاضطرار من كان من أرباب الديون حضرياً من الرجوع إلى حاضرته ولعدم الحكام منا أيضاً مع ما في المذهب في ذلك من الرخصة إن لم يكن في ذلك شرط ولا عادة . وأباحه كثير من فقهاء الأمصار لذلك وغيره من بيوع الأجال خلافاً لما في الغول بحماية الذرائع . ؟

[حكم زكاة الحلى]

فأجاب _ رحمه الله : أما مسألة زكاة الحلي فقد استقصينا الكلام في كتابنا المترجم بشرح التلقين وذكرت فيه اختلاف فقهاء الأمصار في ثبوت

الزكاة أو نفيها إذا ملكه الكبار من النسوان للزينة به والتجمل وأوعبنا سبب الخلاف في ذلك واسرار الفقهاء فيه ، وما يتعلق بذلك من مسألتك هذه وغيرها ، فليطالع هناك

وقد أشار ابن شعبان إلى تزكيته إذا كان حلياً ملكه الذكران من الصبيان بناء على منع تحليتهم بذلك قياساً على الكبار لأنهم وإن لم يكونوا متعبدين في أنفسهم فالبالغون الذين يملكون أمرهم مخاطبون فيهم على إجرائهم على حكم المكلفين وتعرينهم عليه في مثل هذه المعاني . كما أمرنا أن نخاطبهم بالصلاة ونضربهم عليها وإن كانوا غير مكلفين بها .

وبعض شيوخنا يرى أن المدونة يتنضي ظاهرها خلاف ذلك لقوله في كتاب الحج منها أنه لا بأس أن يُحرِم الصبيان وفي أيديهم الأسورة . وإذا جاز تمكينه من لباسه والتجمل به نسقطت الزكاة فيه لكونه مما يقتني اقتناء مباحا .

وكشف الغطاء عن هذه المسألة وما يتعلق بها من الأسرار كشفناها في كتابنا شرح التلقين لما ذكراً مذهبنا فيه ومذهب المخالط وبالله تعالى التوفيق .

وأجاب أبو الفرج عن هذه المسألة بعينها فقال: فأما حلي الصبيان المذكور فالظاهر عندي أن تحليتهم بما يكره للذكور المكلفين لباسهم أو يحرم لا يسوغ من لباس الحرير والتحلي بالذهب والفضة من الأقرطة والاخراص والأسورة وأشباه ذلك. لأنه وإن كان الصبيان غير مخاطبين ولا مكلفين فالآباء والأولياء مخاطبون بذلك، إذ كل ما يؤمر به البالغون من العبادات الظاهرة على الأجساد، وما نهوا عنه يؤمر به الأطفال ويضربون عليه، إذ في ذلك تصون لهم ومنفعة عند البلوغ، مع أنه قد اختلف فيما يُغعلونه من التحرب هل لهم فيه أجر أم لا إذا كانوا يفعلون ؟ وظاهر الأحاديث الإثبات. وعلى هذا أيضاً فيجتنب الأطفال المنهي عنه من المطعم والمشرب والملبس الحرام منه والمكروه على الكبار ويتفصّل حكم الملبس في الذكور والإناث. فما أبيخ

ذلك في ذهب السمنطر المستهلك في الجلود. وهذا الوصف إنها هو في الجلود المعمولة الآن بافريقية وصقلية وأشباء هذه المواضع. وأما الثياب العراقية القديمة والمعاحر والعمائم فإنها بخلاف ذلك لأن ما فيها من الذهب يقدر على نزعه والانتفاع به عيناً وإذا كان ذلك اعتبر في حكمه في ثياب النساء والمعاجر هل هو تبع أم لا ؟ كما يعتبر في السيف المحلى والخاتم وما وقع في ذلك من تفصيل واختلاف فيتخرج في هذا.

وأما ما كان في ذلك من العمائم والنياب التي يلبسها الرجل فيكون حكمه حكم ما لا يجوز اتخاذه إذا حلي بالذهب والفضة وإنما كا و ذلك أنه إذا قدُمت هذه الأشياء أو حرقت خرج منها الذهب الكثير . وإنما كان حكم السمنطر ما ذكرناه لاستهلاكه وعدم تمييزه وزوال ما ينفع به من الذهب فيه فأشبه الذهب الموجود في الحيطان الذي لو يتكلف إخراجه لم يخرج منه كثير شيء وربما استغرقته الإجارة فإنه يسقط حكمه ولا يلزم مالكه فيه الزكاة ، وإن مما لا يجوز استعماله واقتناؤه وبالله تعالى التوفيق .

[كيف يتصور الربا في السكك المغشوشة؟]

وأما سؤالك عن تصور الربى في هذه السكك المغشوشة فإنه يتصور فيها . فأما على القول الذي يمنع من بيع الحلي المركب من ذهب وفضة بأحد النوعين الذي ركب عنهما فلا خفاء في منعه للتفاصل بين السكك التي سميتها في سؤالك. وأما المجيز لذلك وهو الذي ظننت به أنه يجيزُها هنا التفاصل في هذه السكك على معنى إلغاء الأقل الذي هو الثلث فأذنى، فإنه قد لا يلزم هذا ها هنا فأما في بعض السكك التي يكون ظاهرها وباطنها ما لا كبير ثمن له ولا منفعة فيه ، فإنه ها هنا يعتبر الذهب قل أو كثر ، لكون ما ركب معه لا ثمن له ، فالمقصود في المعاوضة هذا الذهب المشار إليه ، فيجتنب فيه ما يجتنب في بيع الذهب بالذهب .

وأما غير ذلك من السكك المشتملة على ذهب وفضة خاصة فانهم يغرقون ها هنا بأن المقصود عند الناس منها الذهب قل أو كثر، لأنهم إنما يترايعون على تسبيها ذهباً ، وأن الذهب هو المراد منها وأن النقش الذي ينقشه فيها مَلِك المدينة الذي يتبايع بذلك أهلها هو المطلوب والمشترى وبه يقم التعاوض ولو أبصروا تغيراً في ذلك النقش استرابوه ولما تبايعوا به فظهر أن المراد في هذا ما حصل في السكة من الذهب وهو المنقوش وباسمه تعرف السكة ، فيقال: دنائير بلد كذا ولايقال: دراهم بلد كذا وإن كانت الفضة فيها هي الأكثر . وهذا المعنى أشير إليه في بعض الروايات في مبادلة المغشوشة من الدراهم بالخالص . وقد تقرر أن المقصود تغير أحكام العقود ولا شك أن القصد ها هنا على ما ذكرنا فلا يقال: إن الذهب الذي أشرت إليه يلزم عليه ولا بد من إجازة الربى بين هذه السكك التي أشرت إليها . وقد قدمنا لك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذروا الربى والربية وبالله تعالى التوفيق .

وأجاب أبو الفرج عن هذه أيضاً فقال: وأما الدنانير السفاقسية الربعية والناشية ، فهل يجوز بيعها بالرزن لما فيه من الفضة ، أو بيعها بالذهب مراطلة ومفاضلة ؟ ففيها نظر ، والأمر فيها يحتمل والحكم متردد ، فيجوز أن يقال: لا تباع بشيء من الذهب والفضة قياساً على الحلي الذي فيه الذهب والفضة على مذهب ابن القاسم ، ويجوز أن يقال فيها: إنها تباع بالأقل منهما والتبع إذا كان الثلث فأذنى على قول علي بن أبي زياد وغيره . ويجوز أيضاً على مذهب أشهب في الدراهم المبهرجة أنها تباع مراطلة بالفضة على وجه البدل والصرف إذا أمن أن يغش بها ، قال: لأن الناس لا يقصدون بذلك التفاضل وإذا كان كذلك وكانت هذه السكة يعملها السلطان وللناس حاجة الى التصرف بها وضورورة إلى النبائع بها ، جاز بيعها بالدراهم لأن الفضة فيها في حكم التبع وضرورة إلى النبائع بها ، جاز بيعها بالدراهم لأن الفضة فيها في حكم التبع قيمة ، وكذلك الذهب مراطلة . وبهذا كان يفتي من أذركناه من أهل العلم المحتقين وخالف في ذلك غيرهم من أهل العلم . وأما المفاضلة فالأظهر المنع وبالله تعالى التوفيق .

[حكم بيع الطرطار والتجارة فيه]

وأما ما سألت عنه من بيع الطرطار⁽¹⁾ فإن هذه مسألة نكلم فيها الأشياخ ، ووقع فيها تنازع . والكلام فيها من وجهين : أحدُهما نجاسة الطرطار وطهارته والثاني إجازة بيعه ولو كان نجساً .

فأما طهارته فإنه إذا كانتُ سلافة العنب إذا عصرت خالطها أجزاء غليظة من مائية العنب، فإذا صارت هذه السلافة في الدن وطالت أيامها حتى تستحيل إلى أن تصير خمراً فإنه يتميز الجوهر الغليظ من الرقيق، فيطفو الرقيق ويرسب الغليظ. ولهذا كلما عتقت الخمرة رقت. فهذه الجواهر الراسبة إما أن تكون رسبت وتكاثفت بعد أن صارت خمراً، وإما أن تكون رسبت قبل أن تصير خمراً. ومن الخمر يتحلل أجزاؤها شيئاً شيئاً حتى يصير نجساً.

فإذا كان الأمر هكذا ، فإن كانت لو حلت وشربت أسكرت فإنها خمر نجسة ، لأن الإسكار علة في تحريمها ونجاستها . وإن كانت لا تشكر ولكنها تبدلت أعراضها حتى صارت جنساً آخر غير الخمر ، وهذا المعنى هو الذي يعبر عنه الفقهاء فيقولون : إذا استحال عين النجاسة نظر في طهارتها لاستحالة عينها ، أو في نجاستها لبقاء جوهرها ، وهذا مما تدور عليه مسائل كثيرة مشهور ما وقع فيها من الاضطراب بين العلماء مع اتفاقهم أن الخمر إذا استحالت وصارت خلاً من قبل الله عز وجل من غير أن يخللها أحد فإنها تطهر . والطرطار قد يدخل إذا أثبتنا استحالته واستحالة ما تخلله من أجزاء الخمر في هذا النوع الذي أشرنا إليه .

[يجوز بيع الأزبال للتسميد]

فإذا قضينا بطهارته فلا شكّ في جواز بيعه ، وإن قضينا بنجاسته كان حكم ذلك حكم ما جرى بيانه في المدونة وفي كتاب ابن المواز في بيع

 (1) في المثل المغربي الدارج و تُلافي الشُّهُ معَ الطُّرطارُ وخرجتُ صباغة هندية، يضرب لنجانس الشيئين وتوافقهما .

الأزبال لتكرم بها الأرض للضرورة إلى ذلك ، وبيع العذرة وقد قال فيها المشتري اعذر في ذلك من البائع . فيجري في الطرطار إذ قبل بنجاسته ووقعت الضرورة للحاجة إليه ما ذكر في المدونة وغيرها في بيع النجاسات عند الحاجة إليها وبالله تعالى التوفيق .

وأجاب أبو الفرج عن هذا السؤال فقال: وأما الطرطار فقد اختلف فيه الشيوخ على ثلاثة مذاهب: فمنهم من كره التجر فيه. ومنهم من أجاز حالة، وفصًل الجواب فيه فقال: ينظر، فإن كان إذا حُلَّ ظهرت فيه شدة الخمر. وما يُسكر حرم التجر فيه، وإن لم تكن فيه أوصاف الخمر انتقل حكمه وصار كالخمر يصير خلاً بغير علاج ولا مداواة، فيجلُّ بغير خلاف. وكرماد الميتة أنه ليس بنجس. وهذا الأظهر عندي والأصح وبالله تعالى التدفق.

[حكم الحوالة على الصيارفة]

وأما ما سألت عنه من الحوالة على الصيارفة وأموالهم مكتسبة من الربى فإنه إذا تحقق أن جميع ما في أيديهم قد استحقه عليهم المساكين والصرف في مصالح المسلمين ، فإن معاملتهم فيها اختلاف في المذهب إذا عوملوا بالقيمة وأعطوا مثل ما أخذ منهم من غير أن يحابوا أو يُرهبوا فقيل لا تجوز معاملتهم لأنهم لا يستحقون المال الذي يعاملون به ، بل هو لغيرهم من مسكين أو غيره . وإذا كان ذلك لغيرهم لم يصح التعاوض بملك الغير دون إذنه أو إذن الشرع في ذلك .

وقيل بل تجوز معاملتهم من غير محاباة ، لأن المساكين لم يستحقوا أعيان ما بأيديهم ، وإنما استحقوا مقداره ، ولو وجدوا سبيلًا إلى أذاء كل ما صار في ذمتهم من الربى لحل لهم هذا المال . ولم يبق للمساكين فيه حق . وإذا كان إنما يستحق المساكين مقداره لا عينه فبدلوه بعرض يساويه ، ولا مضرة على المساكين فيه ، جازت معاوضتهم ، بخلاف ما أشير إليه في توجيه

القول الآخر من أن مال الغير لا تصح المعاوضة به ،وإن أذن مستحقه ، لأن ذلك إنما يكون في مال استحق الغير عينه ، وهذا لم يستحق عينه . فإذا وقعت المعاوضة بالقيمة على وجه لا ضرورة فيه على المساكين ، بل ربما كان خيراً ليهم بأن يعطوا مالاً ظاهراً إن تمكن منهم إمام عادل لم يقدروا على إخفائه ، وما كان من المال خفياً قد لا يتمكن منه الإمام فإن المعاوضة حينئذ

فهذا حكم معاملتهم بما في أيديهم من أموال الربى والحوالة عليهم جائزة على هذا الأصل.

وأجاب أبو الفرج عنها بعينها أيضاً بما نصه: وأما الصيارفة يدفع إليهم التجار الدراهم ويقاطعونهم عليها بدنانير. لا يتعجلون ثم يشترون الطعام والسلع بدنانير ثم يحيلونهم على الصيارفة المذكورة فذلك مما لا يسوغ ولا يحل بإجماع والحوالة فاسدة مفسوخة. وإذا شاع ذلك في البلد وذاع وجب على الإمام العدل قطعه والتغدم إلى من يعود إلى ذلك والعقوبة فيه على قدر اجتهاد الحاكم. وكذلك يجب على كل من له يد وبسطة ولا يسوغ التخلف عن قطع ذلك وإزالته، وذلك من الربى المجموع عليه وإن لم ينجهم هذا وجب أن يحمل الناس على التبايع بالدراهم في السلع والأطعمة وسائر المبيعات. وهذا مما يحسم مادة الربى فيما ذكر وعمل وبالله التوفيق.

[الحكم إذ فلس الصيارفة]

وأما ما سألت عنه من فلسهم بعد صحة الحوالة عليهم ، هل يرجع المحال عليه على المحيل أم لا ؟ هذا يعتبر فيه هل وقعت الحوالة عليهم على ما صار في ذمتهم للمحيل ؟ فإن كانت الحوالة عليهم وقعت على دين ثابت صار في ذمتهم فإن المحيل يبرأ بالحوالة ولا يرجع إليهم إلا أن يقر من فلس أو فقر ينفرد بعلمه دون المحال ، فيكون للمحال حجة لأجل التدليس

عليه ، كما يكون لمشتري السلعة التي دلس عليه فيها بعيب فقال في المدونة: له رد البيع . وهذا إذا وقع ذلك بلفظ يتضمن الأمر بالاقتضاء والطلب فإنه لا يبرأ المحيل بذلك .

وقد وقع في كتاب المكاتب من المدونة ما يدل على التفوقة بين هذه الألفاظ التي أشرنا إليها وأيضاً إن كانت الحوالة على غير دين ثابت بل على الألفاظ التي أشرنا إليها وأيضاً إن كانت الحوالة على الجملة إلا أن يقع ذلك بلفظ يتضمن أن المحال قد أبرأ المحيل والتزم إسقاط الطلب عنه. فهذا الذي يسقط الطلب عن المحيل وقد أحال على أمانة ومذكور في المدونة وغيرها أحكام الحوالة على غير دين ثابت في اللذمة. والفقه فيها ينحصر إلى ما أشرنا إليه من اعتبار لفظ المحيل والمحال ، وما يتضمن من التزام وإبراء لغة أو مستدلاً عليه بقرائن الأحوال وبالله تعالى التوفيق.

[لا يجوز سفر المسلم لبلاد الكفار إذا كانت أحكامهم تجري عليه] وأما ما سألت عنه من الدخول إلى صقلية بالدنانير المسكوكة لشراء الأقوات فياخذها صاحب السكة يزيد عليها وزناً من الفضة ، فإذا صارت مسكوكة أخذ منها ثمن ما زاد . فإن هذا ينظر فيه أولاً هل يجوز السفر إلى صقلية أم لا ؟ .

والذي تقدمت أجوبتي فيه أنه إذا كانت أحكام الكفر جارية على من دخلها من المسلمين ، فإن السفر إليها لا يجوز . وقد كان قديماً أمر السلطان بجمع أهل الفتوى عندنا وسألنا عن السفر إليها ووقع في ذلك اضطراب لأجل ضهرة الناس إلى الأقوات فقلت لجماعة المفتين رحمة الله على جميعهم .

الذي أراه أن السفر إليها إذا كانت أحكام الكفر جارية على من دخل اليها لا يجوز ولا عذر بالحاجة إلى القوت . والدليل على هذا قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلاَ يَقْرَبُوا الْمَشْجِدَ الْحَرَام بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَلْمَةً فَي يُعْمَدُ اللّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ . فنبًه تعالى على أن حرمة المسجد

نظف التراثيب الادارية التراثيب الادارية التراثيب الادارية

6

تأليف العلامة الشيخ عبدالحي الكتّابي رحمه لرسّدتعالي الله عليه وسلم يستجمر وفيها في ترجة أم حبيبة ذوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النجاشي لما ذوجها من النبي صلى الله عليه وسلم أمر نساء أن يبعدو الما بكل ما عندهن من العطر قالت فلما كان من الغد أتتي بعود وورس و عنبر وزباد كثير فقدمت بذلك كله على دسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يراه عندي وعلي فلا ينكر وفي شفا الغليل للخفاجي نقل أن الغالية وقع ذكرها في الحديث وعن عائشة كنت أغلل لحية دسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجاحظ ومعجز نات العطر كلها عربية مثل الغالية والشاهرية والخلوق واللخاخة والقطر وهو العود المطري والدرية هع ترجم في الاصابمة لعمرو بن كزيب الطابي فذكر أن له ادراكا وابنه هو الشاعر المشهور الذي أغاد على الدواجين وهي ابل ادراكا وابنه هو الشاعر المنابر والزئيق وغير ذلك في ذمن الحجاج كانت تحمل امتمة التجار من المنبر والزئيق وغير ذلك في ذمن الحجاج بالكوفة ذكر ذلك ابن الكبي ثم ترجم لعمرو بن كلاب فقال له ادر اك

اذا الناجر الهندي عاد بفارة من المسك راجت في مفارقهم تجري ذكره الراهبم بن الحسن في غريه من طريق ابن اسحاق عن يعقوب ابن عتبة عن الحكوتر بن زفر حدثني ابو الختار حدثني عمدرو بذلك (زقلت)

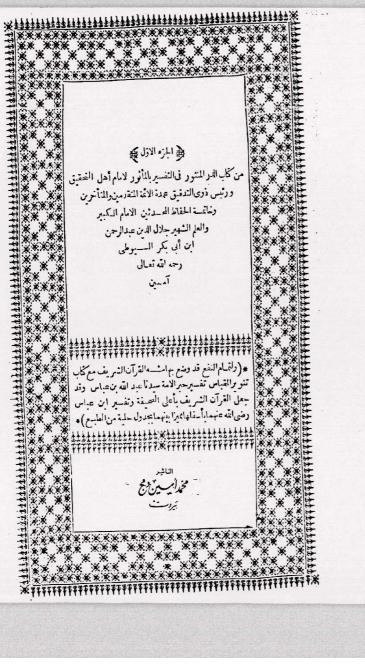
حَمَّلُ حَفَرَ مَعَدَنَ الذَّهِبِ ﷺ

ُرْجِم في الإصابة لابي حصين السلمي فقال ذكره البنوي وذكر ان الواددي اخرج عن عبد الله بن يحبى عن عمر بن الحكم عن جابر وسلم عن الصرف فقال إن كان يدا بيد فلا باس وان كان نسينا فلا يصلح والصرف بع الذهب الفضة والنسأ التاخير .

(زقلت) وفي زمن سيدنا عثمان كبر هذا السوق واحتيج الى مراقب فنمي تاديخ المخيس للديادبكري لما تعرض لما نقم على سيدنا عثمان وأما دعواهم أنه جعل للعادث ن الحكم سوق المدينة ليراعي الرالمئاقيل والمواذن فتسلط بعد يومين او ثلاثة على باعة النوى واشتراه لنفسه فلها دفع ذلك لعثمان أنكره عليه وعزله وقد روي أنه جعله على سوق المدينة وجعل له كل يوم درهين في .

🎏 النجارة في العنبر والزئبق 🌬

ذكر صاحب عون المعبود على سنن ابي داوود أن الزعفر والعنبر والمسك والمود هذه الاربعة كانت موجودة في زمنه عليه السلام واستعملها الصحابة في حضرته وكذا بعده ثم ذكر أن النساءي أخرج عن محمد بن علي قال سأل عائمة أكان النبي صلى الله عليه وسلم يتطيب قالت نعم بدكارة بالكر مايصل الرجال كالمسك والعنبر والعود انظر ص ٣٤٨ من ج ٣ وفي طبقات ابن سعد عن حمد بن علي قال قلت لعائشة بأماه أكان وسول الله صلى الله عليه وسلم يتطيب قالت نعم بدكارة العليب قالت المسك والعنبر وفيها ايضا عن ابي سعيد الحدري قال ذكروا المسك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقسال سعيد الحدري قال ذكروا المسك لرسول الله صلى الذكية وسلم فقسال الوليس من اطيب الطيب وفيها عن ابن عمر كان الماستجسر بجعل الكافود على العود ثم يستجدر بجعل الكافود على العود ثم يستجدر به ويقول هيكذا كان وسول الله صلى الذا استجسر بجعل الكافود على العود ثم يستجدر به ويقول هيكذا كان وسول المؤسط



وان كاندرعسرة فنظرة

الىمنسرةوان تصدقوا

خدرانكان كندم

تعلمون

الىالله م توف كل نف كبتوهم لانظلم **** وات كات أنتي لم تنتف انساسنها بشئ غونفاذا ماتت كا حال والناه اكلون حمعتاوان کان ذکر رأنث سطن واحدق وصلت أغاهافسر كأ واندامافلادعا كانال الدون الند حتى عو تافاذاما تاائة في أكلهما الرحا والنساء وأماا لحامفه الفعل اذارك و والدقسلجي ظهر فستراز ولاعدماعا ي ولارك ولاعنوه ما ولا ري وأعلا أدركه الهبرم أوما أكله لل حال والنس

والقوالوما ترجعون

أكاهما يغبرب فهد يخليب وبينهافا وعافذال قراه تعا المعمل المعان ولاسالية ولاوسية مام إولڪن الذ كفر وا) نعني عرو ال وأعداله (بفترون مختلقون (عمليا لكذب) في تحرء (وا كردم) كاي-(لانع قاون) أمرا

عاله وعر عاوا

قِيل لهم) قَال لهم التر

مسلى الله علية وسي

انہ ڪي أهل ك

إتعالوا لحماأ تركاقه

احدد عنع ران بنحصي فالمقال رسول المصلى المعطمود إمن كان له على وحل حق فالحو كان له وكل ومسدقة ، وأخرج أحد وابن أى الدنساق كال اصطناع المعروف عن ابز عمر قال قالبو - ولا الله صلى الله على والم من أوادان تستدار دعوته وان تمكشف كر شعلفر جعن معسر ، وأحر ج الطيراني عن إن عباس قال قال وسول المصل الله عليه وسلمن انظره عسرا الى مسرته أنظره المعدّنية الوقع * وأخرج أحددوان ماحدوا لحاكم وصعدوالهمق في معد الاعلاء في مدة قال قالدسول المعملي الله على والمدارين أنظر معسرا كانه بكا ومماله صدقة فالغ معدمة ولمن أنفار معسرانا وبكا ومماله صدانة ققات باوسول الله انى بمعتل تقول فله مكل موم شاله صدقة وقلت الآن فاله مكل موم شلب سدقة فقال انه ماله يحل الحدث ذله بكل مومداله صدقة واذاحل الدين فانظر وذله بكل فوم ملد صدقة ووأخرج ألوالشيخ في الثواب وألو فعمر في الحلية والبهق في الشعد والطسي في الترغيب والمثلال في مكاوم الأخلاق عن أبي مكر الصديق قال قال وسول الله صلى الله عليه وسلم من أحسان يسمم الله دعوته ويفرج كريته في الا خوة فا فلر معسر الوليدع له ومن مره أن نظله القه من فو رجهتم وم القدامة و عدله في ظله فلا يكون على المؤمنين غلسطا وليكن جم وحما ووأخرج مساعن أي فنادة جعت وسول الله صلى الله على موسارة ولهن سرمان بنعيه اللهمن كرب نوم الفسامة فلنفس عن مسراو بصع مده وأخر بالحدوالداري والسيق فالشعب عن أبي قنادة معترسول المصلى الله على وسلم يقولهن فير عن غرعه و عاعده كان في ظل العرش ومالفدامة وأخر بالرمذي وصعه والسبق عن في هر و قال قال وول الله صل الله على وما من أنظر معسرا أو وضع له أمله الله وم القدامة تعت طل عرشه وملاطل الاطله ، وأخر ج عبدالله من أحدث روائد السندعن ممان من عفان معت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أطل الله عبداتي خله وملاخل الاخله من انفاره مسرا أوثرك نفاره وواحر بالعامراني ف الاوسطاعن شدادين أوس معت وسول الله صلى الله على وسل قول من أنظر معسرا أوتصدق على وأطله الله في ظله وم القيامة وأحرج الطبراني والاوساعن أي تنادة و عام من عبداته أن الني صلى الله على وسلم فالسن سر أن ينعده الله من كرب وم القدامة وأن نظاله تحت عرف واستظر معمر ا * وأخر ب الطعراني ف الاوسط عن عائشة أن وولالله صلى الله عليه ولم قال من أنظر معسرا أطله الله في طله يوم القيامة ، وأخرج الطيراني في الاوسط عن كعب مع عرة قال قال وسول القه صلى الله على موسل أنظر معسر أو اسرعاب أطله الله في ظله نوم : ظلالاظله ﴿ وَأَخْوِ جِالْطَعِرَ فِي فِي الدَّهِ مِنْ أَيِي الدَّرِدُ الذِي اللهُ عَلْمِهِ وَاخْوِ جا الطعز في في الدَّهِ مِنْ أَنْ الدَّرِيْ عَلَى الذَّهِ عَلَى اللهِ عَلى اللهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى الللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى ال وضع عنه أضاراته في ظار وم القيامة وأخرج الطبراني عن أحد من ورادة قال قالد حول المصلى التعطيموسلم منسره ان يقله المعنوم لا على الا على فليسرعلى معسر اوليضع عنه وراخ جالطيرانى عن أب اليسران وسول لله مسلى الله على وسلم قال ان أول الناس مستقل في طل الله يوم القياء غلر حل أنظر معسرا حتى يحدث أو أحدق عليه عماطليه بقبل والعلارا فتارخاه حراقيه عنقصفته ورأخر برأحدوان أي الدنياق كال صطناع المعروف عن الن عباس قال قال وسول الله صلى الله على مراسل أنظر معسرا أو وضع له وقاء ألله من فيم جهنم وأخوج عبد الرؤاق ومساروأ بوداودوالترمذي والنسائر بالمجمعين أفي هر ومعن الني صلى على معسر في الدنيا بسراته علمه على الدنيا والا خوتومن سترعلي مسارق الدنيا ستراته عليه في الدنيا والا خوة والله في عون العبد ما كان العبد في عود أخده وأخرج العرى وسلم والنسائي من أبي هر والدرول الله صلى المه عليه وسلم قال ان وحلالم بعمل حيرا قعا وكان عائن الناس وكان يقول لفناه اذا فأنت معسر افتداورعنه المراقه يتح ورعنافلي الدفخاو زعنه * وأخر سمساروا نرمذي عن أبي مسعود البدري فال فالرسول الله صلى الله على وسلم حوس وحل من كان قبل كي ما يو حداد من الخبر عن الأله كان عالط الناس وكان موسرا وكان بامرغلمانه أن يحاوزواءن المعسرةال الله نحن أحق بذلك يحاو زاعنه وقوله نعالي (والقوانوما) الاس أنوع توعد ووعد من حددوالساع وان حرو وابنالنذر وابنالابدارى في المعاحف والعام أفي وابن

(v) = (الدرالنثور) - اول)

فاللاته عواالذهب الدهب الامثلاء أل ولاتفوا بعض ولاتسعواالورق بالورق الامت العدلولا تشفوا بعضهاعلى بعض ولاتبيه واغالبابنا يزي وأخرج الشافعي ومسلم وأنوداودوالنساف وابن ماجموا لبهني الترسول اللمصلي الله عليه وسلم فالبلاتينع الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولاالير مالير ولاالشعير بالشعير ولاالتمر بالتمر ولاالمخ بالخوالا واعب واعتنابعين بداسند ولكن سعواالذهب بالورق والورف بالذهب والبربال عير والشدعير بالبروالقر بالمغ والمؤبالقر بداسد كنف شنتم من زاد أوارد ادافقد وفي * وأخرج ماك ومدارواليم في عن عمان من عفان أن رسول المدصل الله على وسلم قال لا تدعه الله مناد الدينار بنولاالدوهم العرهمينة وأخرج مالك وسلم والنسائي والبهق عن أى هر موقال فالدرسول المهملي المعاد موسلوا الدينار بالدينارلا فضل بينهما والدرهم بالدوهم لافضل بينهما وواحر يحمد إوالبهة عن أى سعدا الحدرى عن الني على المه على مولم قال الدسار بالدسار والدرهم بالدرهم ورن ورن لافصل سم ماولا يباع عاجل المحبل ووأخرج المحارى وسار والنساق والبهق عن أبي المهال قال سأل المراء بعارب وزيد ابخارقم عن الصرف فقالا كنا تاحر بن على عهد درسول القصلي الله على موسلة ف ألنارسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصرف فقالها كان منه يدايد فلاباس وما كان منه نسستنفلا وأخرج مالك والشافع وأود اود والترمذى وصعه والنساق والنماحه والبهق عن مدرين أي وفاص اندرول المصلي المعلم وسلم سل عن اشتراءالرطب بالتمر فقال ينغص الرطب اذابيس قالوالع فتهسىءن ذلك بدوأ خرج العزارعن أبي مكمر الصيديق سمعت رسول المهسسلي المه عليموسسلم يغول الذهب بالذهب والفضة بالنفضة بالاعتل الزائد والمستزيد في النار * وأخوج البزارعن أي بكرة النان صلى الله على والم من عن الصرف قدل موته بشهر من يقوله تعالى (وانكان دوعسرة منظرة الحميسرة) الآمة وأخرج سعد تنمنص روان حريروان أي عاتم من طريق مجاهد عن اين عباس في قوله وان كان ذوعسرة فظرة الى مسرة فالتراث في الريا بهوائر براين حريروان أبياتم من طريق العوفى عن إبن عباس وان كان ذوعسرة وظره قال اغدائس في الريان ينظر المعسر وليدت النظيرة في الامانة والكن تودي الامانة الي أهلها 🐙 وأخرج ابن المسذومن طريق عطاء عن ابن عباس وال كان فرُّوعسرة فنفارة الى مسرة هذا في شأن الرما وان تعدقوا ما المعسر فترَّر كوهاله ، وأخرج عيد الرزاق وسعدت منه ووعد و مدوانها سافا المنه وان مرعن السرين أن و على احتصماال شريع الدميسرة قال اغاذات في الرياات الرياكات في هسدا الحيمن الانصارة نزل المدوات كان دوعسرة فنفاسرة الى مسروقال الله امر كان تؤدوا الامانات الى أهلها وأخروان حرروان أي ماتم من طريق على عن عليهم باتم ومن حيس معسرا في السعن فهو آثم اقوله فنذرة الى منسم قومين كان عنسده ما استطلع الناودي عندينه فلم يغفل كتب ظالما ، وأخربم أحدوعد من حدق مسنده ومدار واسماحتين أى السران ومول القه صلى الله غليمو الم فالمن أنظر مصررا أورضع عنه أخابه الله في خابة تو ملاخل الاطابه يه وأخرج أحدر المخارى ومسلمان حسد يفتان وحداد أفي به الله عز و - ل نقال ماذاعات في الدنسانقال له الرحل ماع لمت مثقال ذوة من - ير فقالله ثلاثارة ال في الذائة الى كنت أعط تني فينسال من السال في الدنياة كنت أباسع النياس فكنت بسرعلى الموسر وأنظر المسرفة ال تبدار لذو همالى نحن أولى بذلك سنك تحاوز عن عبدى فعَفَر له 🛊 وأخرج

****** ماحرم الله عدرة ولا سائمة ولا رصلة ولا اسافاما العبرة فين الابل كانوا اذا نغث الناقة خمة أبطن نظر وا في المطن الخامس قان كأن مقاواله الذكر نحسر ومفاكله الرحال والتماعجمعا وان كانت أنني شقوا أدنهافتاك انعسرة وكأن لنها ومنافعها ا, حال خاصة دون النساء حمي غوث فاذامات اشترك في أكاها الرحال والنساء وأما السائبة مكان الرجل يسيب من مأله مايشاء من الحوان وغبره فتعيء مهالى الدنة والدنة خزنة آلهتم فدنعه الهم فيقبضونه مذره فيطعمون منسه الناء السلل الرحال دون النساء ويطعمون منه لآ لهتهمالذ كوردون الانات حدث عودان كانحيدواتا فاذامات المدردة فده الرحال والنساء وأما لوه-لة فهي الشاة كان اذا ولدت سعة أنطن عدوا

الى المعلن السابع فاذا

كأنذكر اذعوه فأكله

الرطال والساء حما

فرعون) منفرعون واستغدام النساء إلاء ما و مقال و في ذلك في انعاء الله الكراي مزر كعطم تعمشن (واذناذن ريكي قال ريك وأعدار لك في مالتو فنق والعصمية والكرامة والنعمة (لاز دنكي) توفيقا وعصمة وكرامة واهمة (وائن كفر تم) ما أو شعمتي (ان عـدابي اشديد)لمنكفر (وقال موسى ان تشكف وا إ ملته (أنتم ومن في الارض جمعا فاتالله لفيني عن ساسخ (حسد) انوحده (الماتكي اأهمل مكة (با)خم (الذنءن قبلكم قوء نو سروعاد) معسني فوه هرد(رغود) سن تو. مساخ (والذن مسود بعدهم) من بعد قو حالم تسوم شدعي وغيرهم كف أهلكه المه عنسد التكذب

التجوم وواحر بالعلب عن عكوم اله مال والاعن حساب النحوم وحعل الرجل بغر م ان عنره فقال عكرمة الوقوم مالقبعا (مسوموت عمدا بنعباس يقول عاعر السعنه وددن في علته فالداخط بمراده الضرب المباح الدي كانت العرب الموالهذاب) مدنون تخصيه وأخرج الزعرين كارق الموضات عن عداقه بن مص قال حصد العرب عص لبالكه اتفوالقداف المدالعذاب وفد عود والعافةوالنحوم والمسابقه دم الاسلام الكها غوث ل القريع مدد المناه وأخرج استام وأوالشيرق | أشاء كم) صغارا العظمتين القرطى قال والممالا عدمن أعل الارض في المهامين عم ولسكن متبعون الكهاسة و يقدون الروسفون) وخدموا النجومعلة جوانوج أبوداودوا لمطبعن سمرة ب دراية على فلكر حديثاعن رسول القصلي المهاء [انساء كم كارا (وق و- لمائة قال أما يعدقان الما يزعون ان كوف الشعس وكسوف هذا القعر وزوال هذه النحوم عن مواضعها الم ذلكم) في ذع الانساء اوتدمال عالماءمن أهل الارض والهم قدكد واولكنها آباتمن آبات الديد برم اعباده النظر من عدت لممهر فربة عوا فرج المطب عن عرف المطاب معترسول العصل العطب وسل موللات الواعن النعوم ولا فسروا القرآن وأبكروا وأحدامن أصابي فاندال الاعان الحض وزاحج امنمردو به والحطب المرو يك عظمة الدلاك عن على قالم الدرسول الله صلى الله على موسل عن النظر في النحوم وأمرى باسداع العمور وأخرج المن مردويه والرهبي والخطب عن أفي هر موقال من وسول الله صلى الله على وسلمان النظر في النعوم والتوج الحط ب عن عائشة قالت على وولا المصلى المتعلمة وساعن النظر في النجوم هوا توج الطامراني وأبونعسم في الحليسة والحطب عن ابرمس ودقال قالى ولا المصلى المه على وله اداد كراصار فاسكو واذاذ كرالقدر فاسكواواذاذكر الصوم فاسكوا وزأخوج أبو يعلى وان مردويه واللماس عن أنس فال قالرسول القعلى المعطم وسرأناف على أمنى مدلين تكذيب القدر وتصديقا النحوم وفي الفظ وحسد فالمانحوم وأحرج ان أي شية والوداودوان مردوبه عن ابن عباس قال قال الذي صلى القعلية وسلمن اقتبى علمامن النعوم الدالمان الناف شكرتم) اقتب تعينوا المعروادماواد والرجعد لرزاق فالمستفران أي مد موالطب عن انعيام قال انقوما ينظرون فى النعوم ومحسون المادوراأرى الذين يفعلون دالسن حدان درأ وراطط سعن مجون بنمهران فالمقسلاب عاس وسي قال أوسي في يتقوى اله إلا وعز النحوم فأنه يدعوالى الكهانة واللذان فدكر أحدان أعداب وسولوا فمحلي المه عامه وساالا مغير فكلما الله على وجهان في جهم فانا فه أطهر جهم هذا الدن وإمالنا والكلام في القدوفاته ما تكام في النمان الاتحاقر أمّ احدهدا وأخرج الحطيب في كاب لنجوم يسند منعف عن عطامة المنعل لعلى من أبي طالب هل كان المنجوم أصل قال نع كان نبي من الانساء يقال له وشع را نوب فالله قومة الالاؤمن للحق تعلمنا بدعا خلق وآسة فارسي الله تعالى الدغمامة فالمعارج مواحقه على الجبل ماء مسافيا تم أوحى الله الى الشمس والقعر والمنجوم ان تحرى في ذلك السامة م أوحى الى يوت ع من تون ان والفي هو وفومه على الجب لفار تقوا الحيل فقدموا على الماحني عرفوا بدها خلق رآمية عماري الشيمس والقمو والغيوم وساعات للدل والنهار فكان أحدهم معلمي عوق ومتى عرض ومن ذا الذي بولدله ومن ذا الذي لا تولدله فالفقوا كذلك وهامن دهرهم تمان داودعله السيدام فأتلهم على المكفرة حرجوالي داودي الفتال وال عضراجا ومن حضراجله خلفوه في يوجم فكان يقتل من العظاب داودرا يقتل من دراهما مد نقالدا ودرب هاأناأفاتل على طاعتلاو يقاتل هؤلاءعلى معصيتك يقال أصحابي ولايقتل من هؤلاه أحدة أوحى المهالسماني كتعلنهم ووالحلق وآساله والماآخر حواال لنمن اعضراحاه ومن حضراً عله خلفوه في ومهم فن م يقتل من أصابك ولا يقتل منهم أحد قالد اود بارب على ماذاعاتهم قال على معادى الشمس والقد مر والتحوم وساعات الليل والنهارة دعالقه فيست الشمس علمهم فزادفي النهاوفا متلطت الزيادة بالليل والنهارة فربعرفوا ودرالزيادة فاخذاها عليهم حساجهم فالعلى وضي المهعة مفن تم كره النظر في العوم ووأسرح المرهبي في فضل العلم عن المسن النعلى رضى الله عصمة اللمائع المعلى بدعمل المعلموس معردعا مقومعوا تكاعلى ميتهاوحداله وذكر مافع الله على ندب وعد ورضى عن خصال عن مهر البيني وعن عالم الدهب وعن الما الرالم وعن لسن شاب القسى وعن عمى الكاروعن أكل لحوم الخر الاها متوعن الصرف الدهب والفضة والفضة بالفضة بينهما

فالوخاق الله عندا الشرق يحامان الفالمة وضعهاعلى العرال ابع مقدارعد الهالى فالدنساء تدخلفها قه الى يوم القيامة فاذا كان عند غروب الشمس أقب ل الذفدوكل الله ل فقبض قبضة ون طلعة ذلك الحاب ثم ستقيل الغرب ولاترل ترسل تلك الظلمتمن علل أصابعه فللافللاوه ومراع الشفق فاذاعاب الشفق أرم النالمة كلهاغ ينشر حناحب فسلغان أعلرى الارض وكنؤ السماء فنشرق ظامة السل عضاحه فأذاحان المع ضرجناه وثريضم الغالمة كلها وغسهاالي بعض مكفيهمن الشرق وصدعهاعلى العرال ادم بالغرب * وأخوج أوالشيخ سندوا عن مل إن قال الليل موكل به الله مقالية شراه ل فاذا مانون السل أحذ خروة وداء ولاها منقبل الغرب فاذا نظرت الهاالشعس وحسف أسرع منطر فذالعن وقد أمرت الشمس اف لا تفربدي ترى الحروة فاذاغر بنساءالال فلاتوال الحروة معلقتمي عيى ملاء آخر مقال هراهيل عروة بيضاء فيعلقهامن قبل المطلع فأذارآها شراهيل مداليضورته وتوى أأشبس المر وفاليضاء وتطلع وقد أحرت اللانطلع حتى تواها واذا طأم ساء النهارية وأخرج الحاكم وصحه عن أي هر موقال فالبرسول الله مسلى الله علمو مراحب والمعالى العالفان واعون الشمس القمراذ كرامه واخرج المعاسف كاب التعوم عن أن هر موقال الذي سلى الله علموسلم أحديد داق الى القوعاء الشمس والقمر الذي عبون عباد الله ال الله وعبيون الله الى عدادم وأخرج استاهين والعامراني والحاكم والخط معن عندالله بن أف أوفر قال قال وسول المهصلي المه على موساران خدار عداد المه الذي وامون الشهر والقعر والعوم والاطلة الدكر المدوق تريح أحدق الزهد والخطب عن أبي الدرداء قالدان أحث عباداته الى المدروة الشمس والقمر ووأخرج الحاكم في المكم بالاخلال والهدى النارعة والديلي بمندف فسعن أواهر مرة فالنالو ولالمصلى الله على مرسم الانتظام المتعق طله توم لاطل الاطله الناحوالامين والامام المقنصدو واعى الشمس بالنهار وأخوج عبداله من أحدين حنيل فحاز وأثد الزهدعن سلمان العارسي فالسبعة في طل الله يوم لا طل الإطله رحل التي أمنا. فقد له الن أحد الفي الله و فال الاستخر مثل ذلا ورحل ذكراله ففامت عناهمن مخافة الهورجل مصدق بعينه محقم امن شعبة ورحل دعته امرأة اذات حسد وحمال الى نفسها فقال ان أخاف المهور حل فليمعلق بالساحسد من حم او وجهل واعى الشمس والضفادع والدم والسني الواقب الصلافورجا إن سكام تسكام بعادوان سك سكت على حلوه وأخرج إبن أي شيبة عن مسارين اساوقال كان ودعاء النير ولي أمتمت ومرااله وفالق الاصام وحاعل السل مكنا والمجمس والقمر حساما أضعي الدينونة بني من أغير وأستعني سمور ومرى ونوني في سالمانه فواه تعالى (دهوالذي حقل لـ كم النحوم) [الا به وأخرج من أي مام عن الن عماس في قوله وهو الذي معدل المج النحوم أنه مدوام الى طلعات السعر إدالحر قال بعل الرحد ل وهوا افالمة والحد رعن العاريق ووأخرجا من أبي تستوامن النذر والخطيب في كأب التحوم عن عربن المطاب قال تعلوا من التحوم ما تهتسد ون به في مركم وعركم ثم اسكوا فاضا والقعلة المت بالماته بابام مدناب الازينة المعادور وبالشياخ بروعلامات متعج اوتعاوامن السيدات اونيه أرمدكم وتعلوا ماعمل له و قالبالمرحة الكمنالة ماه وعرم علكم سكوا وراح عدالوران وعد بحدوان وروان المندروان أوسام ك را ل ذال الله فيها (و بوسج و خطيب في كرب حوم عن فنادة قال ان الله الحاجة والتحوم السلام المعالم و بدية وعيا وجعابها بهتدى براوحداءا وجوما للشباط يزفن تعاطى فماغيرفان نقد فالرزامه وأخطأ مناسرا بني أصيبه وأسكاف الاعفراه به وانالما جهالة بالراشة قدأحد ثواف هذه النحوم كهاتنسن أعرس بتحم كذا وكذاكات كداوكذاومن سافر بنجم كذاوكذاكان كذاوكذا ولعرى مامن عهما لابولسه الاحروالا سودوالعلو بإوالقصر والحسن والدمير ولوأن أحداء إالفب اهاءآدم الذي خاقه المسده وأحدله ملائكته وعلمة ممامكل سي وأخوج النصردوية والخضاعين أمزع وفالفالدسول المصلي المعامدو لمقاوان النحوم ماتهدوريه في خلمان البروالعرم الجواء وأحرج الحطب عن محاهد فاللاباس ان ينه في الحرم ما التحويم فليه تدي يعق الهروالعور يتعلومنازل القدر ورأحوج إن أي هانموالمرهي في دخل العار عن حيد الشابي قال النعوم هي علم الدم عليه السلام عواسوح الرهيءن الحسن بنصالح قال-معتدن النصاسانة فالذقائ علمسيعه الناص

وهواأذى حصل لكم الغوم انهنسدوابهاني ظلمات البرواليعرقد فصلنا الآلات لقوم رماون

***** ان معلوامنه (فيضل الله)عن دسمه (من دشاه) من كان هلالذاك (و بهدى لدينه (من منام) من كان أهـ لا لذلك (وعوالعسرزير) فرملكه وسلطانه والقال العزار بالنقمة لمن لا اومن مه (الم كمم) فيأمره وقضائه ويقال (راقدأرسلناموسي مآ باتنا) النسع السد و العصا والطَّـو قان والحسراد والعسمل ويقص من المرات زان أخر ج قرمك) انادع قومال (من القلمات الى النور) من الدكفر الى الاعمان (وذكرهم د-رسره مد اعلامات (لكل صبار) على العالمة (شكور) على النعدمة (وادقال مومى لقومة) وقدة ل موسى اقومه بي اسر ثين (اذكر وا نعمت الله عاركم) مناح المعاركم (اذ عا ڪيمن آل

مامنهم رسلهم بالسنات)

مالامر والنهى والعلامات

(فسردوا أدبيسمى

أفواههم)على أدواههم

يغول ردواعلي الرسل

ماماؤاه واقالدونعوا

أجهم على أتواههم رغلها للرجل أوجء

ودروالذي أتشاكم فضل وعن النظر فى النحوم ووأحرج المرهى عن مكه ولقال فالدان عباس تعلم النحوم فانم الدعو الى السكهانة من نفش واحدة أستقر * وأخرج ان مردويه من طريق الحسن عن العباس بعدد المطاب قال فالرسول المصلى الله عليه والمقد وستودع قدنصلنا طهرانه هذه المز رتمن الشرا مالرتفاع العوم وواخرجا نمردويه عن ابنعاس قال قالدسول القعل الا بان المرم مفتهون الله على وسد ذانمة إحرف أى عادورا وف العوم ايس اعتداله خلاق وم القيامة وقوله تعالى (وهوالذي وهر الذي أرزلم-ن أنشأ كمين نفس واحدة عدا حران مردويه عن أى امامت ورسول المه صلى الله على وسلوا المنس آدم بن السماءماء فانوسنا ادده مُمْرِب كنفهاليسرى غرمنفريتمن صليمتي ماؤا لارض، قوله تعالى (فسنقروه منودع)، أخرج مه نیان کلنی معد منسودوا بالى د موعد ن حدوا ن مر روان الدفروان أب ما مروا والسيروا لما كم وصعه فانوحنا منسمنضرا منطرق عن ابن عداس في قوله فستقر وسدودع قال الستقر ماكان في الرحم والسنودع مآسنودع في أصلاب تغرجمنه حباستراكا الرحال والدواب وفي افظ المنقر ماف الرحم وعلى ظهر الارض و سانها عماه وحد ومما قدمات وفي افظ المستقر ومن النفل من طلعها ما كان فى الارض والمتودعما كان فى الصلب والوجهد الرزاق وابن أب عام والواشيخ عن ابنامسعود فى قنواندانسترحنات ا قوله نستة روستودع فالمستقره في الدنياومستودعه في الاستوا والوج الفريابي وسعد من منصور من عناب والرسون والومان منتها وغيين وعدن حدوان أوساترو لوالشجوا طعران عن ان مسعود فالمالسنقر الرحم والسدود عالمكان الذى عوتف ووأخ بعد لرزان وسعد تندسو ووان المنفرون المسهود قال اذا كان أحل الرحل ارض متشابه انظر والىغره أتعت الهاا لحاحة فاذا لغ أنصى أنروفيض فتقول الارض وم القدامة هذا مااستودعتني ووأخرج أو اذائم وينعسه ادفى الشيمة عن الحسن وقدادة في قوله فيسقو ومستودع فالامسستقرق القرومسة ودع في الدنسا أوشيان المقتى ذا كولا مات لقسرم يؤمنون وجعساوالله | بصاحبه والنرج أنوااسم عن وف فالبلغني الدرول الله سلى العاعلم ومروال أنشت عكل مستقروسة ودع شمركاء الجن وخلفهم أ منهده الامة الى يوم القرآمة كاعلم آدم الاسماء كالها هواخرج الوالسيخ عن الناعباس فال من اشتكل ضرمه فليضع يدعله وليقرأ وهوالذى أنشا كممن نفس واحدة الآبه بواسرج دين حسدين عاصم فستقر وخرقواله منبرو سنات بنصب القاف ورأخ جعبد الرزاق عن معدين جيرة الرقال الى ابن عباس أتروحت قلت الاوماد الذي نفسي يغبرعل حعاله وتعالى البوم قالمان كان في صليك وديعة فستخرج ووأخوج إين المنظر وإين أي حاتم عن قدادة في فوله قد فصلنا الاسمات عما بصفون بديع يقول بناالا بالناقوم يفقهون توله تعالى (وهوالذي أتولهمن السميامياء) الا به ﴿أَخْرِجُ ابْنَالِي مَامُ المه الدوالارض أني وأوالشيخ عن السدى في وله بحرجه مدحدامترا كبافال عذاالسفل ووأخرج عبدالرزاق والفريابي وعبسد مكون له وا وار تكن المصاحبة وحلق كل المن حدوا محروان للناروان أيسام والوالسية عن الدامن عازب فنوان دانسة قال قريمة ووأحرج مي دهو بكل شي علم النصور وابن المنذر وابن أن عام عن ابن عماس قنوان دانسة فالقصار الخسل الارسد متعدود فها بالارض ذلك الهوريج الاله الا | * وأخرج إن أي الم والوالشيخ عن إن عداس قدوان السكدائي والدائمة النصوية ووأخرج إن أي المعن إ منصاس في قوله فنه الدارة قال شدل الدارق من الطلع عرائع جعيد الرواق وعيد ب حسد وامت المنذر ه خالة كا يم فاعدوه وهوعلى كل عن وكيل ا وابن أي حام وأبو الشج عن ننادة في فوان قال عذوف آفيز دانية فالمتهدلة بعن منداية هوأخرج عدين ا ****** (الانعلمم)الانعزعددهم ما وأخرج إن أبي عاتم عن محدين كعب في وله الفر والى غراف أثر قالر المدرد وعذاجم أحد (الاالله] عاصمانه قرأ انظر والى غرونت الناه والمرد منعنت الماء يواخوج أبو الشياع انجد ن معرقال فرضا على الناس اذا أخوجت الدماوان عفر حواو مفطر واالهاقال الفالظر والدعر وادا أغره واخوج أبوعب دوامن

المنفروان أي المءن العاءو ينعه فال اضعه وأخرج الزحوروا بناللذروان أي منم وأبوالشيع عن إن عماس وينعه قال تفخه موواخوج الطستي عن ابن عماس آن نافع بن الاز رق قال له أخبرني عن قوله و ينتعمه قال صعمو بلاغه فالوول تعرف العرب ذاك فالنع أما معت التاعر وهو يقول اذامام توسط النساء تازدن ، كا متر غص ناعم النبت بانع

عقوله تعلى وجعلوا لله شركام) الآنية وأحرج التحرم والتالمنذروا برأى المعاتم عن التعباس في قوله وجعلوا بمسركا داخن وخلفهم فالدوانه خلقهم وخرقواله بنيروبنات بعبره إمال تحرسوا هواخرج اجتأبي عاتم عنامن

عباس في قوله وعرقواله بنيزو بنات قال جعاواله بنين و بنات وأخر جعيد بن حيدوا بن المندو وابن أي الم عن عاهد في قوله وخرقوا قال كذبوا ووأخر براين أي عام عن الدرى في قوله وحرفواله بنيز وبنات قال قالت العرب الملائكة منات اللهوة والنصاري المسعوع وامناقه وأخر معدد والألاسام عن منادة في وله وحر واله بنسير وبنات قال كذبوالة أما لهود والنصارى فقالوا عن أساه الله وأحداؤه وأما مشركوالعر بفكانوا بعدون الاتوالعزى فقرلون العزى منات المه سحانه وتعنالي عمال فون أي عما مكذون ، وأخر برالماسة عن النعاس التأفر بالازرة قاله أخمف عن قوله وخوة وله نفرو شات قال وصفوالله نندو بدن افتراء عليه قال وهل تعرف العرب ذلك قال نعراما - معت حسان بن ثابت يقول اخترق الغول بهالاها و مستقبلاً شعث عذب الكلام

و واحرج أموالسم عن يعيى من مصرانه كان مر وهاو حعاواته شركاه الجن وخلقه مدخه فية يتول معاوا اله خلقهم وأخرج الوالشيخ عن الحسن اله فراد خلقهم مثقلة بقول هو خلقهم وأخرج أوالشيخ عن المسن فيالا به فالخرة والماه وانعاه وخرة والعقيقة كان الرجل اذا كذب الكذبة في نادى القوم قبل حوقها «أوله تعالى (لاندركمالابصار)الاية « أخو بها بن أي المرالعة لي وابن عدى وأنوال فروان مردو به بنده عف عن أبي مداخذوى عن زمول المصلى الله على وسلف ولا لا تدرك الاصارة الدوال الدائد الانس الرسل (الا كفرنا) عدا والجنوا لشاطرو للائكتسنة خاتواالي ان فنواصفوا صفواصفا واستاما أماء والماقه أمد قالنالفه وبهذا حديث الرعما أوساته مه اسكا منكر * وأخرجا أي مذى وان حرم وابن المنسذر وابن أي مانم والعاسماني والحاكم وصعه وابن مردويه والذلكائي فاسسنة عران عباس قالراس معدويه قال: فرمة ففلتله أليس الله يقول لانوك الاصاروه مدرن الابصارة الاام الدول فوره الذي هوفورها واتعلى بنوره لايدركمشي وفي لفظ اعداده والتعلى مكتفته لم قبله يصر وأحوج ان حروين ان عباس لاندركه الاسار والاعدا صراحدمالله وأحرج ان حروا (مرس) ظاهر السل وان أن عام والزمردو به عن عكرمة عن نعباس قال الني صلى الله على وسلوا عربه فعال فرحل عندذاك أليس فالانقلا مركمالا إصار فقال اعكره تأسب ترى السماء فالعلى فال فسكلها ترى وواحر يرعمد ان حدد وأنوالشيز عن قتاد قلام ركه الايصار قال موأ - ل من ذلك وأعظم ان مدركه الايصار عوا مرح أنوالشيخ والسهق فكأسال ويقعن المسن فيقوله لاندركه انسارقان فالدنها وفالدالمس وادأهل الجنة فألمنسة يقول الله وجوه تومنذ ناضرة اليمرم اناظرة فال ينظر وناك وجهالله * وأخرج استأنى عاتم عن المسدى في قهلاندركمالايصاروه ومدرك الايسارية وللارامشي رهو وياخلان بدواس برائن الاسام وأنوالي عن اجعيل من علية في قول لامر كمالا بصار فالمداف الدنياء وأخرج ابن أف المروا والشيم والداكاني من لمريق عبدالرجن بنامهدى قالرجعت ابالخصين نحي بنالحصينة ارى أهل مكة قول لاسركه الابصار قال على والمانة ليحل فدون على من استشفه بن المسارة "ترسيد". وحد أون ثم جاء كل أو بع أصابع ثم قال الله أطراما كالمراسا إنها أنها أثاث أو الانسوكمانية تبلغ أرجاء السماء رعواان ولمن وارة الإساعة الجن نده فاذا اوجاؤها قدمة مات الأعدمة فذا تذهب ف الشرق والمغر مواليم والشامية وله تعالى (فدماء كرصائر) الآمة وأخرج عدد ين حدوان المنفروان المام وأبوالشيغ عن فدادة في وله قدما كريما أو أى بينة فن الصرفلنة ما عامن اهتسدى فاعماج تسدى لنفسه ومن عي او من صل وطلم اواله اعلى و له تعالى (والقولوادارت) وأخرج معد منصور وعدم حدوان المنسذر وان مردويه والضباء في المنارة عن ابن عباس انه كان غراهسذا الحرف دارست بالااف محرومة السير منتصة الناء فالقارات ، وأخرج الفرياد وعد بنحدوا بحر و وابن أب عام وأبواله علم وابن مردوره عن ابن عباس درست قال فرأت وتعلت مواخر جسعيد بنسف وروعبد الرواق وعبد بنحيد وابنالمتذر وابن أي المرائو شيخ والعاسم اني وابن مردويه عن ابن عباس واوت قال خاص سيادات الوت

لانركه الاسارره بدرك الإصاروه الطف الليوقد جاءكم بسائر من ربكم قدن أنصر فلنم وروع فعلها وماأناعلك عفظ وكذك نصرف الا مات والعولوادر وانسسه لقوم بعلون اتدمماأو ماللنسن

عما تدعونيا اليه) من الكاتاب والتوحسد فهمانة .. و لون (قالم رسلهم أقي الله شك) أو وحدائماله شارفاط السموات) خاليق المبيوات (والارض بدء - وكم) الحالتورة والتوحد (لغفر ايك) مالتوية والتوحدي من أنو كمال الحاملة (داو مركم) و ملك الاعذاب إلى أحسل سمى)الى وقتسعاوه يعدى المروت (قالوا) ارط (انائم)دائم (الاشر)آدى منا و دون أن تعدونا أصرفونا إعسا كاندهد آباؤنا) من الاسينا (قاتونا إساطان مسن

مكاروهة إقالتاله

مأيها الذن آسنوا انغوا

المودر وأمايق من الربوا

ان كريم مؤمنين فان لم

من المور--وله وان

تن فاكم رؤس

أمنا وقواما (الناس)

في العمادة (والسمر

وهوالذي بردي الي

البتأمنالأرفقةالي

الهدى فها (والقلائد)

أمنا وهي المني علما

غملادة من لحي شخر

الحرم جعلها الله أمنا

للرفقة التيهي فهما

(ذلك) الذي ذكرت

(التعلوا) لمتى تعلموا

(ان الله بعدلم ماني

السموات) بصلاحاتى

وانالله بكل شين) من

ملاحها ومن صلاح

أهلها (علم اعلواان

الله شديدااعقاب) ان

تظهر ونمسن الخسير

والنم (وماتكتمون)

من الخروالشرو غال

والله معسلم ما تبدوت

تظهرون فمما لينكم

وما تكتمون تسرون

بعضكم ون بعض بالحد

مالدنري (ال) اعد

ولانظامون

لاهل السرح الذي ساق شريم ولايستوى شريخ (والطب)الدلال الذى ساق شريح (ولو أعبل كرة الليث) الحرام (فاتقوا الله) فاخشواالله فأخد ام (اأولىالالباب) أهل والعقل (العلكم تفلون)لتى تنعوا مسن السعطة والددار (مانسالدين آمنوا) رات في ارت ان ودسالالنيملي اللهعلموسلم حنازل والمعلى الناس بعاليت فقال أفي كل عام ارسول الله فنها والله عن ذلك وفالمائيها اذن آمنوا (لانسألوا) نسيم (عن فاء/المعنك النسدلكي تؤمه لكم إلىؤكم - في دلك (وانتسالواءم) عن الاشساء التي تد المعفالله عنها (حن يتزل الفرآن/ حسريل احامر) عن حهام

إقد-ألهاقومسن فالكر) نسيم أساء (غم اصعدا بها كافرين) فلمارن لهم يسم صاروا بها كافرىن (ماحمل الله من عبرة ولاسائمة ولاوصلة ولامام) عول

أوعدهم الله بالقتل وأخرج أبوداودوالترمذي وصععوالنساق واسماحه واستأو حام والبهتي في سننه عن عرو بنالاحوصانه شهد حمة الوداع معرسول القصلي الله علمارسلم فقال الاان كلير بافي الحاهل تسوضوع أ ا كروس أموا الكالتظاون ولا تظلون وأولى بالموضوع وبالعباس، وأخوج الاصلاد عن العماس فال والماهد الآبة في ربعة بنعر وواصابه فانتج فلكروس أموالكم الآبة هوانوج والبهق عن ماو منعيدالله فال اعن رسول الله صلى الله على ورزاً كل أل ماوسوكا، وشاهديه وكانبعوقال هم سواء عواضر عدالر زاق والبهق في معد الاعمان عن على قال العزر سول اقتصل القعام وسلم عشرة آخل الر اوسوكاه وشاهديه وكاتبه والواشعة والستوشمة وماتوالصدقة والحالوا غلله وأس براليمق عن أم الدوداء قالت فالدوسي مزعران علمال الإمارد من سكن غدا في حفارة القدس واستغل بظل عرشان يوم لاطل الاطلا فالماءوسي أوائس لذالذ والانتظر اعتهم فالزا ولاستغوث أموالهم الرباولا احدون على أحكامهم الرشاطوي اهم وحسن مآت وأخرج مساروأ تود والترمذي والنساقي وان حسان والسهق عن ان معود قاللعن رسول الله صلى الله على موسلم آكل الر باوموكله وشاهد به وكاتبه ، وأخرج العارى وألود اودعن أى عنفة قال اعن وسول المصلى المصلم وسالوا معنوا استوسمة وآكل الرياو وكله ومهى عن عن الكاب وكسب البغي واعن المحقورين هوأخرج أحسدوا يوامعلى واستخر عقواس حيان عن اسمعود فال آكل الريا وموكاء وشاهده وكانباه اذاعلوا بهوالواسمة والمستوسمة العسن ولارى الصدقة والمرندأ عراسا يعسدالهمرة ماهو نون على اسان محدصلي الله على موسال موم القدامة وأخربها الما كوصعه عن أي هر موعن النبي صلى الله عامو سلفال أربعت على الله اللاستاهم المنه ولايذ بقهم تعمه الممن الخروآ كل الرباوآ كل مال المتم بفسيرحق والعاقلوالديه ووأخر والعاراى عن عدالله تسالام عن وسول القصلي الله على وسلوال الدرهم وصيدال حسل من الرباأ عظم عنسد القدمن الانتوزلان وزنية وتنهافي الاسلام ووأشوج أحد والعامراني عن عبدالله من حفظاله عسل الملائكة قال قال وول الله صلى الله على و- إدرهم رياما كله الرحل وهو معلم أشد من من وثلاث يزريد وأخرج الطيراني في الاوسط عن البراء بن عادب قال قالد سول الله صلى الله على وسل الربا المنان ومسيعون بالاأدناه امثل أن أن الرحل أمه وان أرى الرياا منالة الرحل في عرض الرجل وأخرج الماكره صحدين الناعياس فالشب وسول المصلي القصليوسل أن تشترى المتمرضيني تطعروفال اذاطهر الزنا ول بافي قرية نفسد أحلوابانف هم عذاب لله * وأخرج أبو يعلى عن ابن معود عن النبي صلى الله علموسلم فالماطهر في وم الزاوال بالاأحلوا بانفسهم عقاساته وأحربه أحدعن عمرو من العامي معترسولاته على الله علمه ولي يقول ملمن قوم مغله رفيهم الرياالا أشذوا بالسنة ومامن قوم بغلهر فعهم الرشالا أخذوا بالرس إ العسادة أيشروا قالوا بشرك الله بالجنب في تيشرنا قال قال ورول المصلى الله عليه و لاوالله لاتفارقه حتى تستوقى مندسرفك فاني جعشو سول الله صلى المعطمة وسفر يقول الذهب بالورق رباالاهاء وهادوالبر البروبا الاهادوهاه والشعير الشعير وبالاهاموها والنمر بالتمروبا الاهاموها ويوشوج عبدين حد ومدا والنساق والبعق عن أي مد والخدري فالقالومول المصلى الله عا موم إلا هد بالذه مدل ال مددوالفضة بالفضة مثل عل عدد والقر بالقرش لعال دسدوالبربالير عل عددوالمعير بالمعير فساعتل دسدواللم الليمشل على دردمن واداواسير دفقد أوي الاسدوالعطى سواء ووانوج مالا والشافغ والعاوى ومسلووالترمدي والنساق والبهق عن أي معدا فدرى ان رسول المصلى المه على وسلم

فىنوادر الاسول عن إبن عرفال فالدسول إنته صلى المتعلم وسلمان المؤمن تصدف بالنمرة أو بعدله امن العلب ولايقبل الله الاالطاب فنقع في بداله فيرسهاله كأوى أحد كنصل حتى تكون مثل التل العظيم عمر والعق الله تفعاوا فأذنوا عسرب الرباو وفالصدقات ووأخرج إمنالنسنون الفعال فالآية فالأماعيق القالر باقات الرياؤ بداف الدنسا ويكثرو عمقه الله فيالا حرة ولايبق منهلاه له شي وأماة بله و برى الصدة الناه بأخذه المن المتصدق قبل أنتصل الى المتصدق عليه فسامزال المه وبهاحتى يلق صاحبهارية فعطها الدور كون الصدقة التمرة أونعوها أموال التطاعمون فساوالالله وبهاحي تكون الدل العظم وأخرج الطبيراني عن أي و والاسلى قال قالوسول الله صلى الله على وسلم ان العدامة مدى الكسرة تر وعند الله من تمكون مسل أحديد قوله تعالى (ما أجمالة من 4444444444 آمنوا اتقوالله)الآية وأخر بران حروات المنفووات أى انها السدى في قول ما البهاالذي آمذوا اتقوا الله وقر وامايق من الرياالا تقال ترات هذه الا يقى العماس من عبد الطاب ورحل من بني الغيرة كاناشر مكن الحرام)أمناً(والهدى) عفلهمة فىالر بافاترل الله وذر وامابق من فضل كان في الجاهلسة من الرباء وأخرج إبن حرير عن إبن حريج في من رباعلى الناص ومأكان للناس علمهمن وبافه وموضوع فلما كان الفتر أسعمل عناب بن أسدعلى مكة الاسلام ولهم الهم مال كثيرفا باهم منوعم ويطلبون باهم فأي سو الفيرة ال يعلوهم في الاسلام ورفعوا ذاك لى عاب في مسدف كتب عناب الحور مول المعملي الله على ومرا فترات ما أجدالذ ف آمنوا القوالله وفروا عرب وأحرب عمد من حد دوامن و روعن الفعال في في القه وذو واما يو من الر ما فال كان وما [تمانعون في الجاها ... : فل أسلوا أمروا أن احددوار وس أموالهم مواضر م آدم وعدين حدوان أي عاتم والبه- في في سنه عن محاهد في قوله انفوا الله وذر واما بق من الرباقال كانوا في الجاهليسة يكون الرجل على الرجسل الدن فيقول للناكذا وكذاو توخرعني فيؤخرعنه وأخربه مالان والبهتي في مانه عن زيدين أحسل السموات (ومافي الارض قال كان الربا في الحاهلة أن يكون الرحل على الرحل الحق الى أحسل فاذاحسل الحق قال القضي أم ترب ان اضاء أخد فموالازاده في حقيه وواده الاآخر في الاحدل و وأخرج أو أعمر في المعرف فقيه ندواه عن اس عباس وعبدبالبلود مينوعم ومزعم مزعوف الثقفي وفي في المفرند وفر لله يبوأخوجوا مزافي ماتماء ومقاتل أ استعلماً ومالله (وان الله غفور) متحاوز (رحم)لن اب (ماعلى الرسول الاالبلاغ)عن الله (والله معرما تبدون) بنجبل اناعرض علم سمه مذهالاته فانذه اوافلهم رؤس أموالهم وان أبوافاذتهم يحرب من الله ورسوله وأخرج عدن حدد وان حرير وان المنذر وان أبي ماتم عن ان عماس قال مال ومالق امة لا كل الرياخ المسلاحل العرب ، وأحرج أن حربر وان المنذروان أن عام عن ان عماس في قوله فاذ فوا بحرب قال المتيقنوا بحرب و رائع جعبد بن جيدوا بن حرير وابن الى ماتم عن قنادة في فوله فاذ فوا محرب قال

ناأب الذن آسوااذا مناحم فالانتناجوا 🙀 أخربهان المنسذر عن مساهد في قوله ألم ترالي الذين تمواعن النعوى فالدالهود 🛊 وأخرج ابن أبسام عن الرمول وتناجوا بالبر والتقوى واتقدوا ألله الذىالله تعشرون اغا العوى من السطان لعزنالذن آمنواولس وضارهم شيأالاباذن الله وعدلي الله فلمتوكل الومنونما ببالذن آمنسوااذا قسلاكم تفسعواني الممالس فانسد وايفسم الله لك واذاقيل انشروا فانشر والرفع اللمالدين آمنوامنكروآلذن أوتوا العداردر حات وألله عما تعماون خسر *****

وجعدل فسمالروح (قعلمنه) بعد ذلك (الزوجينالذكر والانثى) وكانله ان عكرمةن أبي-هـل والندةج ووالناك حهل(أاس ذلك)الدي فهن الله والمادر على أرجه الدراها ملى قادر رينا على ذلك انتحى المولى با حمق آدم من النراب * (ومن السورة التي يذكر فها الانسان وميكاء أسكة آلاتها مدلانوداله وكالما

ماثنان وأربعون كمة

وحروفها الفواريع

وخمون)*

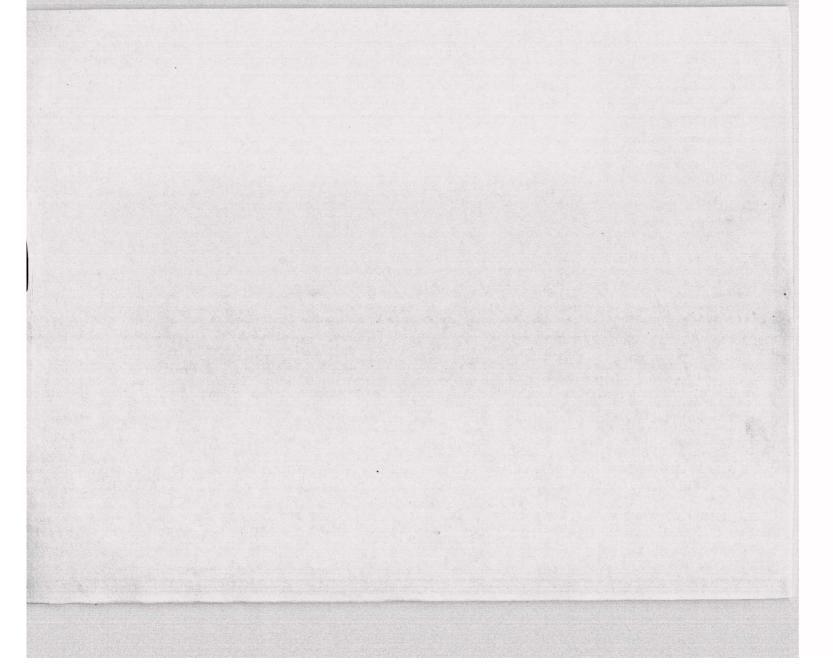
مالانموالعدوان ومعسيت المقاتل منسان فال كانس بهود وسنالني صلى ألله علموسهم وادعة فكافوا اذام بهم وجل من أصحاب النبي صلى الله على موسلم جلسوا يتناجون مينهم حتى نظن المؤمن أخرم متناجون مقتله أو عما يكر والومن فأذلرات الة من ذلك خشسهم فترك طريقه علهم فنهاهم الذي صلى الله على مراعن النحوى فرينتهو افاترك الله ألم تراك الذن مواعن الفوى الاستوانوج أحدوعدن حدوالمزاروا بالنذر والطراني والممردوه والبهق في تعب الاعان أسف ذك وعن أن عرو أن المهود كانوارة ولون لرسول الله صلى الله عليه و-- لم سام عليان رمدون مذاك شنه مريقولون فيأنفسهم لولادهذ مناالقه عانقول ونزات هذه الآمة واذا اولا حبول عالم عل والله وأخوج المسدوعدن حدوالخارى والترودى وصعه عن أنس ان جوديا أن على الني مسلى الله على وسلوا تعماله فق ل السام على ورعلسه القوم فقال الني سلى المعليه وساره للمروب ما قال هذا ا قاوا الله ورسوله أعلم الم ماني المه قال لا والكنه قال كذا وكذار دو على فردو قال قلت السام عليكم قال نعم قال الني مل المعلموس إعدد قاناذا سلوعا كم أحدمن أهل الكتاب فتولوا علما ماقلت فالدواذا مأول حول عالمعلنه الله وأخرج عبددالرزاذ ومعدن منصور وعدين حدوالعارى وسلوان المنذروان أى المروان مردو به والمهق فالشماعن عائدة فالدخل على رسول المصلى المعلمه وسليهودفعالواالسام عالمن باأبا القاسم فقالت عاثثة وعلسكم السام واللعنة فقال باعائشسة إن التهلاعب الفحش ولاالتفيمش فلت آلا تسمعهم بقولون السام علل فقالور وللاقصل القعالم وسلرأ وماحمعت ماأقول وعاسكم فالزل القواذ الماؤك حدول عالم عدالمة وأخرج عدالرزاق والأأى الموائن مردويه عن الاعداس في هذه الا يقال كان المنافقون بقولون لرسول المصلى المه على موسلم اذاحدوه سام على فنزلت بدوأخر بعدون حدون عداهدواذا عاؤل حدول عمالم عدائمه الله عولون مام عالما هم أنضا بهود وقوله تعالى (ما جوالذين آمنو الذاتفاجيم) الا متن يوأخر سان مراد ويدعن ان عباس قال كأن النبي صلى الله على وسيارا ذا بعث سرية وأغزاهها التعلى لمنافقور فانغضوار ومد همالي لسلين و هولون قدل القوم داذارا وارسول لله صلى الله على وسنلم تناحوا وأظهروا المزن فيلغ ذلك والنياصلي المعطيه وملرون السلينة تزل الهماأ بهاالذي آمنوا اذاتنا حيتم فلا تتناجوا الاغ والعدوان الاستهوش جعدن حسدوان حرار وان المنذر وان أى عام عن قادة قال كأن المنافقون يتناجون بينهم فكان ذلك بغيظ المؤرب زوركم عاسم فانزل لدفي ذلا انحا المحوي من السمان لاكه وأخرج العنارى ومسلم وان مردويه والناسد وقال فالرسول مليالله على وسلماذا كنتم ثلاثة فلارتناح النان دون الثالث فانذلك عزية بورحرج اسردويه عن أي عد قال كناتنا وبوسول الله صلى المعلمة والطرقة أمرأو بامريشي فسكفرا هل النوب والحنسون الدحى افاك المحدث غرجه نارول القصل المعلم موسلم من الليل فقال معد الجرى أم تفواعن الجوى وقوله تعالى بالبها الذي آمنوا اذاقيل الكر تفسعوا) الاينه أخرج مدبن ويسده والحسن اله كان بقر وها تفسعوا في المجالس بالالف فانسعوا بفسعوالله ليكر وفال فالقذال واذاقيل انشر وافائشه واتال اذاقيل الهدوالي الصدر فأجدوا وا حدوا والمنذرين اهدف والاعالى الماالان آمنوا اذاقيل كم تفسعوا في المحاس فالمعلس الني صلى المه علمه ومرا فنزلت بالمها الذين منوااذاة والكر تفسعوا في الحلس فافسع والفسم المه الكريخ جواحر جعمد من في محالس الذكر وذلك الم مكانواذ وأوا أحدهم معالات والعاسيم عدارسول المصلي المعلم وسل فامرهم المهأن يفسم بعضه ولبعض هواخرج اعاللنذرعن الحسناني لاتهان كانوابح يؤن فتعلسون ركاما بعضهم خلف وعض فامر واأن يتفسعواني الجملس فالفسد عضهم إعض والخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل من حيان قال أ تزات هذه الاتية يوم جعة وحلس رسول الله صلى الله على عوسا يومناني الصفة وأن المكان ضدق وكان يكرم أهل

بدومن المهاجر بنوالا صارفاه بالمرمن أهسل مدروندسيقوا الرالحلس فقاموا سال وسول التهملي التهعامة وسلم فقىالوا السلام علىك أبهاالني ورحة الهو وكانه فرد الني صلى اله علمو المعامهم مراعل القوم بعد ذلك فردواعلهم فقاه واعلى أوحلهم ينتظرون أن وسواهم فعرف النيملي اقدعك وسارما عماهم على القدام فليقسع لهم فشق ذاك عليه فقال ان حوام من الماس ن والانصار من عبرا على در قر بافلان وأنت بافلان فل زل يقدمهم بعد والنفو الدين هم قيامهن أهل بدون وذاك على من أقيم من عليه وتزات هذه الارة ووأخوج لعفادى ومسلم عنعر الدرسول المصلى المعالموسل فاللاهم الرحل الرحل من علسه فعلس فيه ولكن نفسعوا وتوسعوا * وأخرج ابن وعن ابن عبساس في قوله اذا في للم تفسعوا في الجلس فالذلا في علس القتال واذاقيل انشرواقل الحالليروال لافواش عءبدين حدوابن المنذعن عاهدني قواه واذاقيل انشروا قال الى كل خبر قنال عدر وأمر عمروف أوحق ما كان وانو جعد الرزاق وعد بن حد عن قنادة في قوله واذا قل انشروافانش والعول ادادعتم الى ويراحسوا يراض بان المنفروا لما كموصعه والسمق فالدخل عن ابن عساس في قوله مرفع الله الذين آمنوامن كوالذين أوتواالعل در مات فال مرفع الدالذي أوتواالعل والمؤمنين على الذي لموقوا العلود مات موانو برمعدي منصور والالذروان أي ماتم عن ابن عباس أنه فال تفسير هذه الآته وفع الله الذين آمنه امنكر واوقوا العلاعل الذين آمنه اولون قوا العلود مان بهوأخوج ابن المنذوعي ابن مسعودة الماس الله العلاء وشي من القرآن ماسمهم في در الآية فقد الله الدين آسوار وتوالعلم على الذن آمنواولم وقواالعلم وقوله تعالى (ماليهاالذين آمنوا اذانا حسم الرسول) الاسمن و أخرج إن المنذروان أب الم وابن مردويه عن ابن عباس في فوله اذا تأجيم الرسول الآية قال ان السابن أكثروا المسائل على وسول للمسلى الله عليه وسلمحنى فقواعلسه فارادالله ان عفف عن نيه قلما فالذلك امتنع كثير من الناس وكفواعن المسئلة فاترل الله بعده فاأأ شفقتم الآكه فوسع المعطم وارضان وأحرج آئ أي شيبة وعبد بنحيد والترمذى وحسنهوا واعلى وابنسر ووابن المندروان مردويه والمعاس عن على ما المال الدارات بأج االنام آمنو الذانا حيتم الوحول فقدموا بين مدى تحوا كمصدفة الآبة قال لى الذي صلى المده المواري ا ديناراقات لاسا غوبه فالدنسف دينارقات لاسليفونه فالدكرقات شعيرة فالالزهد فال فنزلت أأشفقتم أن تقدموا بين مدى نعوا كرصد قات قال في خفف الله عن عده الامته وأخرج عبد لهر وعد وعد محدوا من النذر والزاف عام والعمروريه عن على قال ماعلها أحد عبرى حق سعد والانتفالا ساعة بعسني آلة لنحوى وأخر بمعدين منصور والدراه والوان أى مينوعدين حدوان المدر والنالى عاموان مردويه والحا كرصعه عنعلى فالدان في كتاب الله لا يه ماعل مهاأ حدقيلي ولا يعمل ماأحد عددي آية النحوى مأأيها الذن آمنوااذ المحتم الرسول أغدموا من مدى نعوا كمصدقة كان عندى دراوف عنه معتمرة دراهم فكت كلاناه تالني صلى الماعا مورودمت سندى درهما تمسخت فإيعمل ماأحد فترات معممان تقدموا بين يدى تحواكم صدقات الآية بوواخر جعد ينحدوا بالدوروان أي ماتري بعاهد سي سي سه عليدوم حي يعدموا صدفه فل مناجه الاعلى ن أي خالب فاله فد قدم دناوا فتصدقه غماس الني صلى المه علموسا فسأله عن عشر خصال غموات الرخصة وأخرج معد والمنصورة محاهد قال كان من الحي الني صلى الله علمة والم تصدق مد سار وكان أول من صنع ذلك على من أي طالب مرات رخصة فاذام تفعلوا وناب المعليكي وأخربها من أي الم عن مقاتل قال الاغساء كانوا بالون الذي ملي الله علموسل فبكثر ونمناجاته ويغلبون الفقراء على الجساس ستى كردانني مسلى الدعا موسد لمطول جاوسهم ومناحاتهم فامراله بالصدقة عند المناحة فاماأهل العسرة فإعدوا شأو كانذال عشر لبال وأمااهل المسر فننع بعضهماله وميس نفسمالا لموالفسم وعلوا يقدون الصدقة بندى النحوى ويزعون الهلم يفعل ذاك غرر حل من الماحرين من أهل مدوفاتر لا الله أأ تفقتم الا ته * وأحرج العامراني وابن مردو يه يسدونه شعفءن معدين أبيرة اص فالنولت بالبهاالذين آمنوا اذانا بدتم لرسول فقدموا بيثريني فيجوا كم مسددة

(٢٤ - (الدرالمثور) - سادس)

ناأبها الذن أمنوااذا ناجتم الرسول فعدموا بندى نحوا كمدنة النعرلكوراطهر فانام عدوا فانالله غفور رسماأ شفتنم أن المدوا سدى نعوا كرصدفات فان وتفعلواو تابالله علكم فاقموا الماوة وآثوا لزكوة وأطمعوا الله وربوله والمخسرعا تعماون

44444444444444 سم الله الرجن الرحم) و ماسناده عن انعياس في وله تعالى (هل أنى على الانسان) يقول أني علىآدم (حسينس الدهر) أربعون سنة مخاوقامصورا (لميكن شامد كورا)يد كرولا بدرى ماهو ومااحمه وما وادم الاله الا خلفناالانسان) بعني ولدآدم (من نطفــة أمناج) من نطقة آدم وحواء ويقال أمشاج نعبز الالوان مختلطاراء الرحسل أسضغلظ وماءا اراهاضفر رفيق فالواد عكون منهدما (نشله)غنر، الد: والرغاه و مقال تغتره ماغير والشر (غعلداء مع داومرا) فعلناله المسمولكي سيمويه المقرالهدى والممر لك يبصره الحسقه



الفت إلى المعلم المعنوب المعتمان في مَذَهَب المؤام المعظم المنطعة النعمان

وَبِهَامشِهِ فتاوَى قاضِغان وَالفتارَى البَرَازيَة

> دارالمترفة للطباعة والنشد تيروت المنان

صاحب الذارصا حساجري بالسلاحة قال أو نصر رحما لقد تعالى لا يعبر ساحب الجرى على اصلاحه خال وهذا كرحساله يحوى ماه على معطور حل غوب السطح لم يكن الصاحب النهم وسلطح المتعارضات المت

صاحبُ الاعلى حتى ينني الى موضع بيت الا خراج عنزلة سفل وعلو . مانط لر - ل ماء نصفه فأراد المشترى أن مقد للفيه في النهر العاممقصا كانه ذاك اذا فعلذلك فيملكه ولايضر مالعامة وانأضر وأنشكسر النهرليس افظ والله أعلم • (فصل في كرى الانهار وعارة الجارى والمالك) الانهار ثلاثة متهاما كدون كربه على السلطان ومنها مألكون كر مه على أصمال النهر فاذا امتعوا بحسرون ال ذلك ومنهاماً یکون کر به عملی أصحاب النهر واذا امتنعوا لايجرون ، اماالاول فهو التهوالعظم الذي لمدخل في المقاسر عاة اتوالدران والحصون والسعون والنيل وهونم وفالروم * وأذا احتاج الى الكرى فاصلاح شطه يكون على السلطان أن ستالمال

له كذا في فتاوي قاضحنان . قال مجد رجه الله تعالى لا بحينا أن مدخل الرجل السوق المسترى فاكهة أن ا ما كل منهاماله فعمة حتى وسنة أف كذا في التنارخانية ع التفريق بن الصغيروالكيروين الصغير من ا المحارم الرحم السع والهمة ونحوهما مكروه والسعجائز في الحكم ولوكان أحدهما له والآخراواني اصغيرأولعده أولمكاتمه لابكره ولوكان كالاهماله فماع أحدهما ولده الصغير بكره كذافي الخلاصة و وكذلك ان كان كل واحدمنه مالولد من أولادمله أن يفرق سنهما بالبيع ولو كان له من كل واحدهمنهما شَفْص أَوْ كُرِمُهُ أَن سِيعِ شَفْصَهُ مِن أَحَدِهُ هَادُونَ الْآخَرُ فَكُذَا فَالْسَوْطُ . وَلَا بكرواذَ المتكن سُهما محرمسة كابنىءم والغيخال أوكانت بمنهسما محرمسة من الرضاءة والصهرية ولايكره النفريق معزا الزوحيز وله ردّاً حيده والالعب والدفع بالخناية والدين فان استبولداً حده ما أوديره لا يكره سيع الاتنبر ولاءاس أن بكاتب أحدهما أو سعه تفسه أن قال ان اشتر شاؤ فانت حرف عمنه حاز كذافي عداً ا المسرخيبي وواذا كانأحدالملوكين لدوالا خراروحت وأواكاته فلابأس بالنفريق متهما وكذلا نكانأ حددهمالعيدلة تاجر وعليهدين وان كانتاشاريه فسلاماس مأن سمع المضارب وعسد منه_ماكذا في المسوط * ولو باء الام على أنه مالخسار ثم اشترى الوائد كره النقريق ولوائسترى الام الخمار والولد في ملكه كان له رقيفا تفاقا كذا في النهرا نفائق * حرفياً خرج أخو سُمن دارا لحرف فيلم التقر بقريتهما وإدائستراه مامرزفي لويجزله النفرية وأحبرعل معهمامعا كذافي محمط الممرخيني يه وان كان مالكه ماك قرا لا يكوه النفر بق سواه كان المائك الومكات الومادوناعل وديرا أولادين عليسه صغيراأوكييرا وسواء كأن المأوكان مسلمن أوكافرين أوأحسده مامسلما وولودغل حرى دارالاسلام المان ومعده عيدان صغيران أوأحدهما مغيروالا توكييرا واستراهما في الرا السلامين صاحبه الذى دخسل معمدامان فأوادان بيسع أحدد عما فلابأس السلم أن يشتريه ولو اشتراهمامن مسافى داوالاسلام أوحرى دخل بأمان من ولاية أحرى غسروا بنسه يكره للسلم أن يشترن المستحققة حدهما فكذافي البدائع يولوكان في مذنه أهزاة أحده مدعيب رسع أحمد ليكسرين كذف الهرا لَقَالُق، ولواجِمْ عمع لصغرفر بنائله فاناستوياق القربان كالخذات في اللهاء وُلا و بأ وكالعمة والخيالة لاسعسهما لاجعا كفارا كانو أوسلمن وكذاذ الاغت لاسوالاغت لام والتكالم متساوين فيانقرب والجهة كالاخوين والاختمالات وأمجاز مع أحدهما سنتسانا أحدهماأقرب كذلاث أخوات متذرقات أوأم وعمة أوغاة فلابأس بيرم الاعدود وغرالام وغدالاخت لاب وأم وكذاح تبروعته وخالته لابأس ببسع العمة واخابة بياذ عماولد حررة منهما ومركز بارز وأراخرب

من الم يكن وسال المال المجرال المنعلي كريه وغرجه ولا المال الوادا حدمن السادان لكري منها نهرا من م الارت كانه دنيا ذا الإنشر والعامة فان أن رااهامة بان شكس شط الهر و فعاف منه الفرق بنع من ذنك و وأما الذي يكون و والمساد المنافق المناسر عليها وي فان فعد واحتاج المن والمساد المنافق المناسر عليها وي فان فعد واحتاج المنافق المناسر كان والمنافق المناسر عليها وي فان فعد واحتاج المنافق المناسر كان والمنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المناسر كل المنافق المناسرة والمنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة المنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة ا

ما وفيها فه وخرخاص بصحته الشقعة وان كان النهر القوق العشرة فهو خرجام وقال بعضهم ان كان النهر لمادون الادمين فهوخ وخاص وان كان النهر المدون المستخدم التهديد وان المستخدم التهديد المستخدم التهديد المستخدم التهديد المستخدم التهديد المستخدم التهديد المستخدم التهديد المستخدم ا

مُ المرواوملكوالاياع أحدالابون ، امرأنمههاصية فقال هي ولاي كروالنفريق وان لم يشت السبحة في شخط السرخسي، ويكرو للكانب والعبدالنا برمن النفريق ما يكرو للمركذا في لماوي وواذا كانا لمالك كافرا فلا يكرو النفريق مكذا في العناية ،

﴿ كذاب الصرف ﴾

ونيه منة أنواب

﴿ الباب الاول في تعريفه وركنه وحكه وشرائطه ﴾

أماتمر بفعة فهو يعم ماهومن بمس الانمان بعض ابعض كذافي فتمااة مدير و(وأماركنه) فاهو ركن تل مع كذاف البحرالرانن ﴿ (وأماحكم) شريعة فوقوع الملا لكل واحد من المتسارة من فعما اشترى من صاحبه إبنداء كافى سع العمل كذافي محيط السرخسي وروأ ماشرا قطه كفهاتمض المدلين قبل الافتراق كداني الدائع يسواء كالاستعنان كالمصوغ أولا يتعنان كالمضروب أويتعن أحدهما ولايتعن الاخر كذاني الهداية يوفي فواثدالقدوري المرادبالقبض ههتاا لقبض بالبراجم لابالنخلسة تريد بالبدكذافي فتير لغدير ووتف والافتراق دوأن يفترق العاقدان بالدائه ماءن محك هما مأن بأخذ هذا في جهة وهـ ذا في جهمة أوبذه أحده ماويمة إلا خرحتي لوكاناف مجلسه مالم برحاعت البكونامنفرقين وانطال مجلسهما الادمد الافستراق بأبدائهما وكذا اذاناماني الجلس أوأغي عليهما وكذااذا فاساعن مجلسهما مه ارتفداني - بدة واحدة وطريق واحدومشناسلا أوأ كثرولم بفارق أحدهماصاحبه اليساعتفرفين لدال البدائع ولو كانلاحدهما على صاحبه ألف دوهم والا تخرعليه دنا تمرقنادي أحده ماصاحب من ورا والمسدآرأ ومن معسد فقدال معتلامالي علسان بمالك على المييز وكذَّ والصارة بالرسالة لانم ها مَنْرَوْنَ بَابِدَانُهِمَا كَذَاقَ مَحْيِطَ السَرْخُسِي ۖ هُ ۖ وْلِاعْتِبَارُوالْجُلْسُ الْأَقْ مَسْتُ رَدِي مَالْذَاقَالَ الْأَبِ اسهدوا أف التربت هذا الدينارمن ابني المعابر بعشرة دراهم ثم قام مبدل أن ين العشرة فيمر باطل أذا ويعن ورحالة تعالى لان الاب وبالعاقد ولايكن اعتماراك وقبالا بان احتمرا فجأس كذافي الجعرار أنفء تم فرق من سع الدراهم بالدراهم والدناة بربالدنا نبرويين سع الفاوس الدراهم أوبالدنان برأ حيث بيتستراني سع انفاوس بالدراهم أوبالدنا سرقيض البدلين قسل الافتراق ويكنني يعبص أحمد المان كدافى الحيط و (ومنها) أن لا يكون ق هذا العقد خيار الشرط لا حدهما (ومنها) أن لا يكون في ه العند أجل عكذ في النهاية ، وأذ اشرطا الاجل م تقايضا قبل الانتراق كان ذال القاط اللاجل وصيم

مكون الكرى علمه جمعا من أول النهسوالي آخره بحصص الشرب والاراشي وليسعلي أهمل الشمفه مين الكرن في الانها لاعدون يو لاي توسف ومجمدرجهما الله تعالى انصاحب الاعلى كأينتفع بكرى الاعلى منتنع بكرى الاسفل بصالما ولاني خنفة رحماته تعالىان الكرى مؤنة الملافكون على المالك ولاملا الصاحب الاعلى فسأجأ وزمليكه وأنما منشع علائا الغرف لايلزمه ألؤنة بحكم المنفعة كمزاه مسيل ماءعلى سطيم جاره لاكون علمه عمارة سطع المأروالهذالا يجب الكرى عز أصار الشينه عكم النفعة والقول أبي منعقة

أعلاه فاذاه الرواأرض

رحل رفع عنه مؤلة الكرى

وكادعلى من بني وقال أبو

بوسف ومحمدرجهماالله

(70 - فساوى الله) وجهائف تعالى أخذوا في الفتوى ، فن كان فوة النهرائية فوصة أوضه فكرى الى فوهة الشرك والده شهد التهريقة وسه أوضه فكرى الى فوهة الشرك والده تعدد التهريقة والمنطقة والمن

صاحب الداوصا حسالجرى ماصلاحه فالأبونصرر حهالله نعالى لايجرصاحب المجرى على اصلاحه فالوهذا كرجل المعجري مامع مطير حل في بالسطير لمكن لصاحب السفير أن مأخذ صاحب الجرى ماصلاح سطيره فكذلك ههذا وفان كان النهر مل كالصاحب التر أخذ ماصلاحه فال الفقية أواللث رحه الله والدوقة فالبعضهمان اصلاح النهر بكون على ماحب المحرى واس هدا كاسطيلان الماءالذى فالنهر يكون ملكة وحقهوه والذى بتعمل النهر علكه فكان اصلاحه عليه وهكذاعن أي بكر البلخي وحدالته تعالى فيمثل هذاوهوالختار وحدار منز رجلين وتأحدهماأ سفل ومشالا تخرأعلي ندراع أوبذراعين فالمدم الحدار فقال صاحب الاعلى لصاحب الاسفل ان أنت الى حديثي ثم بني جمعا قال الفقية أبو بكر البلخي وجهانة تعالى ليس له ذلا ولكن ينيا له جيعامن أعلاه الى أسفله موقال الفقيه أبوالليث رجمانه تقالى أن كان بيت (٢١٦) أحدهما أحفل بأربعة أذرع أو نحومه قدار ما بكون أن بتخذ منا فاصلاحه على

صاحب الاعلى حي سمى

له كذا في فتاوى قاضفان ، قال محدرحه الله تعالى لا يحينا أن يدخل الرجل السوق استرى فا كهدأن الىموضع بت الا خرلانه ماً كل منهاماله فعة حتى يستأذن كذافي التنارغانية ، النفريق بن الصغيروالكيرويين الصغيرين من عنزلة سفل وعلو ، حاتط لمحارم بالرحم بالبيع والهبية ونح وهمامكروه والبيع جائزنى الحبكم ولوكان أحده مأله والا تزلوله أ اربل باع نصفه فأراد المشترى الصغيرأ ولعيده أولم كاتبه لايكره ولوكان كالاهماله فياع أحدهما لواده الصغير بكره كذافي الخلاصة أن عَدلنف فالنهر · وكذَّاك أن كان كل واحدمن مالولد من أولاده له أن نفر ق منهما بالسع ولو كان له من كل واحسد منهما ا العاممة تعاكان ادادا شقص لم كرمه أن يسع شقصه من أحسده ما دون الا حرفكذا في السوط . ولا يكرما دالم تكن سهما فعلذلك فيملكه ولايضر محرمية كابنىءم وابنى خال أوكانت بينهم امحرمسة من الرضاءة والصهرية ولايكره النفريق بن بالعامة وانأضر وأنشكسر الزوحن ولورذ أحسدهما بالعب والدفع بالخنامة والدس فإن استولد أحده ماأ وديره لايكره سعالات التهرليس له ذلك والقهأعلم ولاباس أن يكاتب أحددهما أو مععة نفسه أن قال اناشه تريثك فانت حراراء ممنه دار كذا في محيطاً * (فصل في كرى الانهار السرخسي واذا كانأ حدالملوكين لهوالا خرازوجت وأولمكاتبه فلابأس النفريق بننهما وكذلن أ وعارة المجارى والمسالك)* انكان أحدهما لعدلة تاجر وعلمه مدين وانكان لمضاربه فسلامأس بأن يسع المضارب مرعتمد منهـ ماكذا في المبسوط . ولو باع الام على أنه ما لخيسار ثم الشترى الواد كمره النفر بني ولوائد ترى الام الانهاو ثلاثة متباما يكون كربه الحمار والولد في ملكه كان له رقعا تفاقا كذا في النهرالفائق ، حربي أخرج أخو ينهمن دارا لحرف في ا على السلطان ورمنها مالكون ألتقر يق بنهما ولوائستراه مامن في ليتحزك النفريق وأجبرعلي معيمامها كذافي محمط السرخسي كر مه على أصماب النهر فاذا • وان كان مالكهماكافرا لا يكره النفرية بـ الاين المائدُ ما أومكن أساؤوما ذوناعات دين أ المتعوا محسرون المرذلك أولادين علسه صغيرا أوكبرا وسواء كالالماوكان مسلمن أوكافرين وأحسدهما مسلمان ولودخل ومنهاما يكون كريه عملي حرف دارالاسلام أمان ومعمه عيسدان صغيران أوأحدهما عفروالا خركييرأ واشتراهماني الرا أصحاب النهر وإذا استنعوا الاسلامين صاحبه الذي دخيل معمدات فأرادأن بسع حددهما ألا بأس السيران سرريه ووا لاعتبرون ، اماالاول فهو اشتراهمامن مسلم في دارالاسلام أوجرى دخل بأمان عن ولاية أخرى غسرولا ينسه بكر السار أن يشتري النهر العظمر الذي لمدخل في حدهما فكذا في أله المع ولو تان في مذكر ثلاثة أحده مرصفير حازية أحدد الكبري كذا في النبي الم المقاسم كالقرات والدحسان انفانوه وواجمه مع الصغيرة بياناه فان استوباني القرب ان كالمحاذ استرقى المهمة كالاوين ا وكاهمة والخياة لا يبعمهم الاجمع اكفرا كانو الوصلين وكذائذ الاغتراب والاخترام وان الأ والمصسون والسعون والنال وهونهموفي الروم متساويين فىالقرب والحية كالأخوين والاختسين لاب والمجازسه أحده ماستصانا وأمااذا كان 🏿 📆 * وأذا احتاج الى الكرى أحدهماأ فرب كثلاث أخوات متنرقات أوأم وعمة أونماة فلابأس بيع الابعد وهوغهرا لام وغيرالاخ فاصلاح شطه يكون على لاسوأم وكذاجات وعته وماته لابأس بيمع العمة والخالة وادعيا ولدجر يستهما وهم كذارق دارالحرب المسلطان من متالمال

ة أن ليكن في يعتب المدل الم<mark>تعمول لمدن على كوري و يعزج به ا</mark>لاجهة فان أوادوا حدمن المسلمان أن يكري منها خوا الارت مين المؤلف أقالم يعلم والعالمية فان أنسر والعالمية مان منك مرشط النهر و يعاف منه المؤرق بنا من وأما الذي يكون كرم واصلاحه الي أهل النهر واذا امته عوا أجرهم الامام على ذلة وهوالانهار العظام التي دخلت في المتسر علما قرى فأن فسدوا حتاج اف الكرى والاصلاح كالذفلاعلى أهل التهروافا امتنعوا أجرهم الاماملان فسادفنك رجع الى العامة ولمه تناسأ الماءي أهسل التفه وعسى أن وقدى ذلك الى عزة العام غاذا كان منافعة الما تعود اليه وضروراله الكرى رجم الى العامة أحر عدي كرى وإس لاخف أن بكرى من هذا الفرغور الارض أخر ذلك إخل الهرأولم يضرونا ليستحق بهـ ذا لما الكفائد ﴿ وَأَمَا نَهُ لَذَى كَمَ عَلَى الْعَمْلُ النهروان استغوالا يجبرون فيبواك إلى اص زندكه وافي الهراخاص قال بعضهم ان كان الهواه شرتك برنها أرديد أن يارا سنأبط

ماؤه فيهافه وخبرخاص بسقعق به الشقعة وانكان النور لمافوق العشرة فه ونهرعام وقال معضه مان كان النهر لمادون الارمعين فهونيوز شاص وان تأن لاربعين فهوتم رعام ووقال بعضهم ان كان لمادون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لمادون الالف فهو حاص وأصرماقيل ف،أن مفوض الدرأى الجمهد حتى يعتاراًى الاقاويل شاء م في النهرا خاص لوأداد بعض الشركا الكرى وامتنع الباقون قال أو حكر من ودالغ وجهاته تعالى لايحرهم الامام ولوحفره الذين طلبوا الحفر كالوامتطوعين وقال أبو مكرالاسكاف رجه القه تعالى عمرون على ذلك وذكر الخصاف رحه الله تعالى في النفقات ان القاضي بأمر الذين طلبو الكرى الكرى فاذ افعالواذ لا كان الهم منع الاستخرى مر الاتفاع به حتى يدفعوا اليهم حصصهم من مؤته الكريمه وحكدار ويعن أند يوسف رحما للدقع الى، وال أراد كالهم ترك الكرى في غاه الروا ولا يجرهم الامام . وقال بعض المتأخر من يحيرهم الامام وإذا إجعوا (٢١٧) على كرى النهر قال أو حنف قد حدالله

تَنْ واوملكوالا عام حدالانون ، امرأة مهاصية فقالت هي ولدى كروالتفريق وان لم يثبت النب هكذافي محيط السرخسي، وبكره للكاتب والعبدالتا برمن النفريق ما يكره للحركذا في 1 اوى واذا كان المالك كافرافلا يكره النفريق «كذا في العناية »

﴿ كذاب الصرف ﴿

وفيه ستة أبواب

﴿الباب الاول في نعر مفه وركته وحكمه وشرائطه ي

أماتمر بفدائهو سعماهومن حمّس الاثمان بعضها بعض كذاف فقوالقسدير ﴿ (وأماركنه)فاهو ركن كل سع كذا في الصّرالراثق ﴿ وأماحكه)شريعة فوقوع الملك لمكل واحد من المتصار في في الشَّه ي من صاحبه إندا كافى بع العين كذافى محيط المسرخوى و(وأماشرا نطه) فتها تبض الدلان قبل الانتراق لذافي البدائع يسواء كاناب عمثان كالمصوغ أولا يتعمثان كالمضروب أو يتعن أحدهما ولايتعن الآخر كذافي اليداية ووفى فوائدالقدورى المراد بالقبض ههناالقبض بالبراحم لابالخلسة مريد بالبدكذافي فنم لغدير وونف برالافتراق هوأن يفترق العاقدان بإيدانهماءن مجلسهما بأن بأخذ هذاني سهة وهلذاتي جهمة أويذهبأحده ماوسة إلا خرحتي لوكانافي محلب بهمالم برحاءنه ماكر واستفرقهن والزطال جسمه الامدالانستراق بأبدانهما وكذا اذانامانى المجلس أوأغي عليهما وكذااذا فاماعن مجلسهما معاونه همافي حهيمة واحدة وطريق واحدومت ماصلا أوأكثرولم نفارق أحده بالماحية فلمسابت نفرقين كذافي البدائع وإو كان لاحدهماعلى صاحمه ألف درهم والا خرعليه دفانع وشادى أحدهما صاحب من ورا الحسدار أومن بعيد وقصال عنائه الى علسك عالا على المصر وكذَّلنا وتصار فالارسالة لانهما متفرقان بأبدائهما كذافي يجيدا اسرخدى يراداعتمار الجلس الافي مستناز وهي مااذا فال الاب السهدوا أفي المتبيت هذا الدينارس إلى الصغير بعشرة دراهم تم فام فبسل أنايرنا العشرة لهمر باطل كذا العِمرالرائق * ثمرة. قامن سعال اهمالدراهموالده مساندرويين ب أناس الدراهم وبالدنان م حبث أيشة إفراء الفاوس الدراهم أوبالدانا وفيض الدلان قسل الاراق ويكتفي فيض أحدا البداين كذافي المحيط 🖁 (ومنها) أن لايكون في هذا ألعة دخيارا لشرط لاحدهما إومنها)أن لايكون في هذاله قدا جل مكذافي المرايد أو واذا شرطا الاجل تم قابضاقهل الانتراق كالذلك الحاطا فلاجل وسير

(٢٨ - فتاوى ثالث) ﴿ وجه له تعالى أخذوا في الفتوى ﴿ فَانَ كَانْ فُوحَةُ الْهُورَادُونَهُ فَي وَسَطّ أَرضه فكرى الى فوهة أترطل بسقط عنه الكرى في قول أي حديثة رجه الته تعالى اختلفوافيه ول مصيم يستنط ورفع عنه الكرى والمر عضهم الابسقط عالم بج فرارضه وهوالعصفرلان فأن يفقر للا في أرضه في أوله وفي آخر دواخذا فواأ بضاأن المكرى اداجاد زارت ، هزله أن يفتح الما الارضة أو " سَنْ حَيْ بِفَرْغُ الْكُلُّ عَنْ الْكُرِي قَالْ بِعضِمِهُ أَنْ يُفتَى . وقال بعضهم لا يفتح حتى بفرغ الكلانه لوفته قبل المانيخيص بالمخبل ولهذا خارالتا غرون المداءة مالكرى من أسفل آلهر ، خر يجرى في كذيه فرفي لا سنة من تيز ويجتمع تراب كنيرف السكة النكا التراب على مر مراليه لم يكر لاهدل المكة مكلف أد ماب النهر على التراب و وان كان التراب وورسر بم النهر كان اوم ال شري رئ أرض رجل حذر واالمهر والقواالتراب في أرضه ان كان التراب في حريم المروم بكن لصاحب الارض ان الحذاص

تعالى البداءة بالكرى من أعلاه فاذاحاو زواأرض رحل رفع عنهمونة الكرى وكادعلى مزيقي وقالبأنو نوسف ومحمدر جهماالله بكون الكرى عليهم حمعا من أول النهسرالي آخره بحصص الشرب والاراذى وليس على أهل الشفه من الكرى في النهم لاعصون ، لاى نوسف ومحمدرجهما الموتعالي

الاسفل بصب المآ ولاي خننة رجهالله تعالىان الكرىمؤنة الملافكون على المالك ولاملا الصاحب الاءلى فماجاوزمل كدوانما منتفع علائا الغبرف لامازمه المؤنة محكم المنفعة كرا مسيل ماه على سطيح جاره لاكون المسهماره مع الحارواهذالاعب الكري عل أحماب النفه عكم

نصاحب الاءلى كإ منفع

بكرى الاعلى متنع كرى

النهر وفع التراب لان الهم حق القاء التراب في حريم النهرة أن ألقوا التراب في غرير م النهر كان له أن ما خذهم وفع التراب . مرا الملط في مكة عنه دياب داريحل امثلا واصاحب الدار ضرر بذلك قال وصهماه أن يكيس البلر ﴿ قَالَ مُولِانَارِ حَه الله أه الدوينيعي أن مكونَّ الحواب على التفصيل ان كان المترقد عمالم مكن لوذلة وان كان محدثا كان لوذلك ، وترار حل في دارغة برولم مكن لصاحب المترجة القراه الطفر في داره اداحة رالبتر * احراة لهاتسعة أجرية من الاراضي فياء السيل وخرب مرى هذه الاراضي فاستأجرت أقواماليعم وا الجرى على أن تعطيهم ثلاثة أجربة مر هده الاراضي والبعضهم أرجوأت تمكون الاجارة جائزة وعليها ثلاثة أجربة من الاراضي ووقال الفقمة أبواللث رجه الله تعالى هذا الحواب وافق قول أبي بوسف ومحمد رجهما الله تعالى أماعلى قول أبي حنيفة فرجه الله تعالى لاتمي إ هذرالا عارة فان عند واوع كذاذراعا (١٨) من هذه الاراضي لا يحورف كذلك الاجارة والنتوى على قول أي حنيفة رحماق تعالى ووعلى هذا لوعينت

للا جرالاجر بةالسلائة

فالعةدجازعندالكل

و غور كبر نشسعامنه

غير صغير نفر تفوهة النهر

العنفر وأرادوا اصلاحه

مالاتم والخص فالوااصلاح

الدرقة على أصعاب النهدر

الصعرلان منفعة الدرقة

أعوداليم خاصة مزرقة

عخرج متهاالما وقسدمل في

محر من وبن المحر من حال

من خنب السدأ حالا

فقال أهل المجرى الذى لامق

فيدالما عندفدادالحائل

لآهل اأمرىالا أخرتهن

فالوالس الهم تعمن آلة

اصلا المجرى الأراجب

بسدعي يتنع شولاحق

غمرهم اليهم ومازادعلى ذفك

فهونشمه وتمن ومسناة

بن نهرصفروكسرفرت

واحتاحت الحالاصلاح

ع عليهم مصن الموضع الذي

ولوشرطا الخبارثم أبطلاه قبل الافتراق أوأبطله الذى له الخيار جازاله بعاستحسانا ولوكان فيه أجل فالطلم و وليشرط الناه و الما المنافع الما الله الحاوى ، ولوشرط النساء في أحد السدار في المرافع المالية في الم الدراهم بالدنا بروأشما وذلك نمان المشر وطاه النسئة نقسد المعض دون المعض فسد المسعرفي اليكافي قول أى حشفة رحمالة تعالى وذلك مأن يشترى دسارا معشرة دراهم الى شهرفنقد خدة ثم افترقالا عموز بحصة الخمة فانا أبرا مخمسة تقدوف أستة فنقداله مقافتر قافالصرف فاسدكاه ولونف العشرة جاز كذا في الذخيرة ، ثم شرط الخيار والاجل بفسد الصرف من الاصل لانه فسادم قترن مالعقد وفوات القيض فيسد العدد مدالعجة لان القيض شرط لبدة العدد على العجة عند بعضهم وعند بعنهم رط الصمة ابتدا والذرّل أسم . وغرة الخلاف تفهر فيما اذا فسد العقد فيما وصرف لعدم القبط ا المسدقة أالس اصرف عندأتي حشفة رجمه الله تعالى على قول الآخرين ولا المسدعلي قرل الاوليزوه لاصبح حتى لوائد تمرئ جارية وفي عنقها طوق فضة بغضة وتفرقا فبل القبض بطل السع في حصة الصرل أ لعدم انقمض واءتسدق الحاربة ولواشتراهامع طوق فضة يفضة بشرط الخيار والاجسل قسدالصرف والسع عندأى حذنته رحمالته تعالى وعندهما لايفسدالبيع كذاني تحيط السرخسي واذا فسدالصرف _مَا الأَوْرَاقُ عَنْ أَجُلِي قِبِلِ القِيضِ لا يَعْرِجِ المُشْتِرَى عَنْ مِنْ المُسْتَرَى قِبِلَ الرَّعْلِي البائع (بِيلَةٍ) ليمسئلان كرهامجدرجمه المهتعالي في الحامع الشترى الريق فضة بدلنارين وقبض الابريق وتقدد شارا وإحددا ثم تفر فاقبل أن مقدالد سازالا تخرف دالبيع في نصف الابر بني ولا يتعدى النسادالي النصف أ آخرا فالغالبالوفاذي السائلصف الاربق لنفسه كالنالمشتري فعماله كدالي الذخسرة فيفعل المتفرقات ومحتاج تيشرط والمعرق عقدالصرف اذا كان المعقود علمه من جنس واحدوهوا اتسارت في الوزن كذا في خزانة المفتدن و وان لم يكونا من حنس واحد مان ماء الذهب مالفضات بشسترط التشايض أ فمه ولايشترط التساوى كدفي لتسنء

هِ البابالة لَى لَيْ حَكِم العقد بالتقلول العقود عليه وإفار وحسة فعرل)

﴿ الفصل الأوِّلُ مِن لِمُعِهِ وَالفَصَّةُ ﴾ الدراهم والدنامولا تعمان في عفود المداوضات عند لأولاج وأ وأبعرفاورتهما وعردوزنا أحدهما دون لاآخرأ وعرفأ حمالت رفين دونا لاحرتم تفرقانم وزالكم سواه فالبيع فأسد فأما فاوزناق المجلس قبل الافتراق وكالأسواء بزاأ بيمع استحدانا كذافي الحاوقه

فلهالماء وكالرناكجدار برزجار بركولة أحدهما غلما كثر كانت لفتة أحدارعا بإساله لمأنى وبخلاف المرفقة فاخر بث فأن ففتها قكون على قدره ماهه ولانتهوت عملون المزرقة لمماه ع وفيكن اصلاحها على قدرهما ويماسكون مؤتة الله على فدرالمال ويحل فعصيات السفع على سفرجاره خوب سطح الحاونقال صاحب السفر لصاحب المسل ضع ناوقت في موضع المسدمل حتى يسدل الما الي مصبه محث اصلاح المسال عن صاحب السطوالذي عليه المسل ومنه في دار رجل تعدى ضروعاته الى دوليز الداوخ متعدى من الدهار الدوارجل حروشفه يريدن شرافاحشا كالالفقية أيوبكم البغني وحداثه تعالى انام يكن النهوملكا صاحب الداريل الما الاهل الشفه يجرى ف هذا الواله قال من تنشر بالمله كان عليه اصلاح الهرودة ع الضروعن نفسه وقال أبوالقلم رجه أنَّه تعمال اصلاح النهر يكون على

إعمال المرى و مداخذ الفقية أوالليث رجدا تعد تعالى لانه لاملاء هو نالاحد فقام صاحب المنسعة مقام المالك يد وقف على مرمضور ب ينكذا وكان الما ونصمن النهر الاعظم في درقة ترسيل الى سكة ثريسل من تلك السكة التي الوقف علم افاحتاج النهرالي الم من في السكة الاولى قالوالا تجوز من مه النهر في السكة الاولى من غلة الوقف وانمار من ثلاث الغالة الموضع الذي يكون من النهر في السكة المرة وف المها ، ولوكان الماء تصبحن النهر الاعظم ف فضاه ليس الشفه ولاشار بقم يسيل من الفضاء الى السكة الموقوف علم افأندرم مرغلة الونف من أعلى النهرال أن يخرج من السكة الموقوف عليهالان في الوجه الاول النهر مسالي الكنين جيعا وفي الوجه الناني الندم أعلاه الىأسفة فسيالى السكة الموقوف علما و ولواحتاج الهرال الحفرلا يعقر من عله الوقف لان الخوراس من المرمة و والالتقية أوالليث رحمالة تعالى ان كان يخاف تخريب المسئة لولم عقر (٢١٩) النهر يحوزان عقر من غلة الوقد لان مندخوف تخر سالمسناة

ويحوز سع الفضة بالقضة والذهب بالذهب اذا اعتدل المدلان في كفة المزان وان ابعام مقدار كل واحد منهما كذافي النخسرة في فصل المنفرقات ويجوز سع الذهب الفضة تجاز فقومفاضلة كذاف محيط السرحي وان ماعة عن أبي توسف وحده الله تعالى اشترى من آخراً لف درهم عائد د سار وصد ف كل مهماصاحه بالوزن وتقايضا يعني قبل الوزن فهذا جائزو ينتفع كل واحدمنهماء بالشتراء ولوقان بعني هذه لدراهم الني فيدل جده الدفاتد انتي فيدى ولم يسماعددا ولأوز فاوتقا بضاجاز لسكل واحدمتهما أن متقع مانترى قد الوزن والعدد (هذا مع مجازفة)وان قال معي ألف مرحم الف درهم وباعموتقا نضا بفروزن وصدق كل واحدمنه مناصا حدة أنهذا المقموض ألف درهم غوزن كل واحد منه ماقسل النفرق أوبعده فوحداهما وامسوا فهذا عائن ولولم يصذق كل واحدد منهماا لآخر وتفرقا ثموزنا فكانا سوا الميجزمن قدل أنهما قد تفرقا على غسره الرانه ما قداستوف امكذا في المحيط في فصل المتفرقات ولوماع فلب فصمة عشؤار داهم إيصارون أفالهم ماطل كذاف الحاوى و وسع التهرج فوارتوف الحياد لابرودالا مناوا ولواع المتوقة المادلا يحوزالاأن تكون المادأ كثرمن الذغة في السنوقة كذاف محيط السرخسي، وإذا بيعث الفضة السوداء اوالجرا والسضاء كانت المماثلة شرطا كذا في الحاوي • وإذا كان الغالب لح الدراه فالفضة فهي فضة وانكان الغالب على الدنائير الذهب فهي ذهب ويعتبر فيهمامن فريمالنفانسل ماعترفي الحادج ولاعوز معانغالصة بهاولا مع بعضها يعض الامتساويا في الوزن وكدالا يجونا ستقراضها الاوزنالاعدرا وانكان الغالب عليهما أأغش فلساق حكم الدراهم والدفانع وتنانى حكم العروض و قال في المستصفى وهذا اذا كانت لاتخلص من الغش لانما صارت مستملكة أما والكان تخلص منه فليدت بمستم لكذ فأذا سعت بقضة خالصة فيموكم يسع نحاس وفضة فيهرز الي رجه الاعتبارة اذا يعت بجنسها متذاف لا مازوهم في حكم شنتن فضة وصفر ولكنه صرف حتى بشد ترط لغبض فالمجلس لوجودا لفضة فاذاشرط لقمض في الفط تشرط في العفر وان كانت الفضة أوالغش مراهم بجزيته بهابالغضة الاوزنا كذافي السراج الوساج ولواشترى ميثارا ودرهمت ف بدره ميز رمينارين مهوب ترويكون الديناد بالدوه ميزمن ذلك ألحانب والدينا دان بالده ميزمن هذا ألحانب كذافي الخدي وبدور - عدرهم صحير ودرهمان غاله مدرهمان صحصان ودرهم غاله كداف الهداية ، ومن باع أحد عشره رهما بعشرة دراهم ودينار جاز وكانت العشرة يمنك والدينار بالدرهم كياني السراج الرهاج 🔹 ولو خنزى توباوخرة فضة شوب ونقرة فضة فالنوب الشوب والنضة بالفضة فالاكان في احدى النقر تعنفضل مهوم التوب بذالثالثوب فان تفرقا قبسل النقايض انتقض من ذلك حصدة الصرف وجازمن الثوب بما

• وكذااذاحوطهاأوسنها يحت بعصرالما مكون احامه وانوضع الاعداد حولهاأ وحصد مافيامن المتسش والشوك وجعلها

مول الارص يربدا حياده أمكرن ذلك تصييراولا مكرن احياء فازنعل ذال كان هوأحق باحياتها ماذير جدع عن ذاله القول عروضي القه

تساس استحمر بعد ثلاث سترحق فبعد التعمر لاتكون لغيرمان يشتغل احبائها بل ينتظراني أن والدتركة احبامها والتقدير بثلاث

مستناعرف خول عروضي الله عنه وافامضت تلك المدة عرف بعاريق لفاهراه ترك احياها فدكات فيره احياؤه ارهد بضريق السالة

لاسمسور غير فكان هوأولى ممزغمره كرسمة عكان قي المستعدأ وقي الرماط أوفى الفازة كان عواولي مر الفسر و أمافي الحكم

ماذن الامام ملكها ووان احماها بفسيراذن الامام لاعلاف تولأبي خفة رجمه الله تعمالي وقال ساحباه تلكها واختلفوا فىالمواتءن محدرجمالله اهمالي أرض الموات أرض لاءلكهاأحدوا تقطع عنها الماءوارتفاقأهمل المصر والقربة بهاسواء كاشترسة من العمران أولم تكن وسواء كانت من أرض لعوب أومن غبره في المفاوز أوبقرب مسنالجيال ي وأصمانسانسهأن المار حال على طرف والقرية فسنادى أعلى صوله فالح أي موضع الي المه صونه مكون من فناه العمران لانأهل القرية محتاحون الىذلك الموضع الع المواني وغره وماوراً • هٔ نتیکون من الموات اذا ام مورف ابهادان و ونفسه الاحداء عن محدرجه النه نعال في الموادران احداء الارض لايکون السق والکراپ واتعبکون النه البذر والزراعة حتى لو کو بها و ارسة بها أوسة اها و ايکر ب ايکن احداد في خلا هرال و اين اذا حقر له النهر و صفا ه ايکون

يكون حرالنهر من المرمة

فه فصل في احياه الموات كا

اذاأحاأرضامتةان كأن

في دلئة القدرمن الزمان فلا بأس به و والعديم ما قال في الكتاب أنه اذا أعيد النار بعدما غلى العصير وحرم لا يحل شربه العصيران اطهزه مآغلى والمنتدوة زقى بالزيد فدهب ثلثاه ماطية وتبع المشاه لانهدا طية بعد شوت الحرمة فالإبقيد فالنبر جهاوله يسكر فالواشي أأدبك يحدلاه إرسرب المرستية مدوذكر الكتابان فعاسوى المرمن الاشر بدلاعدما إسكر واذاصب الماعلى المناسحي وقعادام لتغلص لى أأف درهمة فضد تمن التراب ولم يشرالى التراب فاله لا يجوزاً بيضا عنزلة مالواستا برواجيها له قيصا

بدرهم ولبعين الكرباس كذافي المحيط و واذادفع لحاماأ وجرزاالي رجل ليموهه بنضه وزنامعارماكين

أرضاعلى الدافع ويعطيه أجراما لومافهوجا ترويذبه الاجر والقرض وان اختلفا في مقدار ماصنعمن

محددلك حتى يحل قال في

الكتاب بطيغ الماقيدي

يسق ثلاثة دوارق وهوثلث

الفضة فالقول قول رب اللعامع بمسنه ويحافء ليءاله فان قال مؤهمين تدره مفسمة على أن أعطيك الباقى عدالدورق الذي أحد عنها وأجرع للناذهباء شرة دنامر بذلك كله وتفرقاعلي ذلك فهو فاسدوقد تعسدرردي نهافعليسه وتمثلها أ من الريدلان ماأ حدّمن الزيد جعل کا تن لم مکن لان الزید وكاناه أجرمة لءلهمن الدنانهر لإيجاوز بهماسمي كذافي المسوط ﴿ انفصل الله من في استملاك المشترى في عقد الصرف قبل القيض ﴾ اشترى قلب فضه تبدينا روهنمه ليسر بعصرفصاركا يدمس انسان قبل قبض المشترى فقال أناآ خذانقاب وأشع الفسد بضمان الغلب فلدذلك كذا في المحمط و ولوا فيعدور فامن ماءرغمة لادونهر الما وانسابعت مرأن دهب خترى قلب فضة بدينا رودةع الديناوخ الارجلا أحرق أأقلب في انجلس فلامشترى الخيار فالناخنا دامية ا من العصر للنادف طيح حتى العه قندوانساع المحرق بقعمة آلقك من الذهب ذان قدمت منه وقبل أن بفارق المشه نمري السائع فهورياز ال بذهب ثلناه كإلو كآرانلقي ويتصددة بالفصل على الديناران كان فسه وان تذرقا فبل أن يقيض القيمة بطل الصرف وعلى البالعورة تسعةدوارة عصبر ويطبخ المسارواتماع المحرق بقعة الفلم في قول محمد رحماله نعالى وهوقول أبي توسف رحمه الله نعمالي الآول - تى ذهب ثلثا السيمة تجرجع وقال لايطل الصرف بأنترانه مايعدا خسارا لمشترى نضمن الحرق قسل انقبض منه وتولألي أ و يبني ثلاثة دوارق كذلك حندة قرحه القانعالي كقول أي يوسف رحه الله تعالى الاتخر كذافي المسوط والشبتري سيفاهي فع ههناً وهكدذا انأخرج خسون درهماعيا ية درهم أو بعيثه مرّد كالهروا قدالهن ولم يقبض السيف حتى أفسدانسيان شيأمن حياته مسه دورقس تمطيعه حتى أوجفت فاختيارالمشترى أخذالسف ونضين المفسد فيتماأف دفاردلك فانقيض السيف تمالون مدهب ثلثاالباقى وذلث خسة لبالع قبل أن يقبض من المنسد ضمان ما أفسد ولا بضرو ذلك وان لم يقيض السيف وفارق البائع والعدد وثلث ويبؤ دور قان وثلثا يفسدفى المكل عندهم حيعا هدااذا أفسد شامنه وأمااذا أفسدالكل بادأحرقه بالنبارفاختارالمنترى دورق لانماأخرج منالزند تباع المحرق ان خذمنه قعة المكل أوقعة حصة الحلمة قبل أن بفارق البائع فانعتد جائر في المكل وان جعلكا دامكن فكانه إ بيقبض فيمة الحلبة حتى فأرق البائع فالمسئلة على الخلاف في قول أي يوسف رجمه الله تصالى آخر اوهو يصب في القدرمن العصر قول أبي حندة مرحمالله نعالى لا ينظل العقد أصلا وعلى قول أبي يوسف رحمالله نعالى أولاوهوقول محذ إ الاثمامة دوارقءصم يحدالله نعالى بطل كذافي المحيط ورحل اشترى سفاتحلي فيه مسون درهما فضت بماثه درهم فأحرق ولوكان كذاك بطبخ حدتي جل بكرة من حليته فاختارا لمشترى أمضاه ليسع وتضمين المحرق ونفدا انهن وقبض السيف ثم فارقاقبل مذهب ثلنائم انسه دوارق وبقبض فيمالبكرة فالبسع ينتقض فيالبكرة خاصة دون السيف عند مجدرجه الله نعيال وفي قول إلى وذلك خسة وثلث فيستي

يوسف رحمه أنه نعالى الا أخر لا ينتقض البرح في الكرة أيضا كذا في المسوط * ورقان وثلنادروق وان خرج دور قامن الرب ودهب في غلباله دور وعصر فاله يطبح الحدهاب التي ماية بعد اخراج الربد ودار أملا ته دوارق لان ماذهب من الزبد بصيركان أبكن أمدني تسعة والطباحق مردب الناه وذلا تستة ويهني تلته وهو ثلاثة لان ماذهب الفليان من العمج معتبر ومااخذمن الزبدغ برمعتبرعنداي بوسف ومحدر حيماانة تعالى ورحل مسافي قدره عشرة دوارق عصروعنسرين دور قاما والادحجه فانه اغران كان بعران المارزه فأولاو قد بكون المام عدة هالمن العصر والدارانة أوق وأسف من العصد بروان كان كفائل المناحي يذهبكل الداولانم يذمب أنناأ مشهرة وذلك تتة وثلثان وببقى فالتعوه وثلا فتوثلث فذلك تسع إلجارت والخابع أوف ذاك بانج على كأعشرة دوارؤمر الماعلي الانذأ دوم اجتنااني أنجعل عشرة دواوق صرعلي للانة أسهم لماجتنالي اللشوالثلثين فيكون الماسنة أسهم والعصير الاندوالكل تسمدأمهم وذاذهب الماءأولافقد ذهب سندمن تسمة ابجعار ذالا كالرابكن بتي الباقيمر العديروه والانداسهم

ف من من يذهب ثلناه نقد ذهب من الجلة مر استة ومرة النان فقد ذهب عمانية أمهريق مهم واحد وهو وسع الجلة وهوفي الحاصل اللاثة دوارتكو المالان العصرصارعلي الانه أسهم كل سهم منه للانه دوارق وثلث وانكانا العصروالمامد همان معايجب ن بطيخ حي يدهب : تنا وذال عشرون و يني تلنه وذلك عشرة الاسمى بي عشرة كان الناء الراا معصوا اذا كالذهبان معافكون الانه والمتعصراوقد والمصرعشرة ولميقوآ لائلانه فعل وفكا لاعمدارجه القانعالي المأن العصر على نوعين منه مالوص فيه المياه ويطييز فصالما وأولا بهاذاب فده الما مذهبان معافقصل الحواب تفصيلا ووحاصل الحواب أن الماستي كان أسرع دها بالالنار يطيخ حتى يبقي ثلث العصير والجالية وبان معافاته بطيخ حتى يتي ثلث المكل وجدا بحرج الترمسانل طهالعصره واداصه أرجل عصراحتي سيستسويق التأ نهدا يدنه مشهدافان كان سعل قبل أن يغلى وينفعر بأن كان حلوا أو فارسالا بأسر يذلك لان (٢٢٩) الطبخ وحدقبل ثبوت الحرمة ووات كان

﴿ الباب النالث في احكام تصرفات المتصارفين بعد العقد ﴾

وندأرهة فصول لخ النصل الاول في التصرف في بدل الصرف قبل الذبض وفيما بكون قصاصا ببدله ومالا بكون كالشين | العد تسوت الحرصة الاستفاح بذل الصرف شيامف أومن غره أواستبدل وفبسل قبضه لايحوز وبني الصرف على حاله يعبضه موبتم احتد كذافى عمط السرخسي وإذااشترى الرجل عشرود راهم بدينارونة ابضاالا درهما واحدابق من بمنبرة وليس عنديالعها المدوحم العاشر فاواد الذى اشترى الدواحة أن يأخد وعشرا لديدا وفاد دات وحدا المرابءلي هذا الاطلاق الذي فالدمحد وجه القاتعالي يستقيره عسدما نفرقا عن مجلس العقد قدل نقسد أا المديد إنعاشر فالماذبل النفرق اذاأوادأن بأخسف غشرد بساره من مسترعة فليس له ذلا الأأن يرضى به سنرى الدينار فامااذا فالله يعنى بعشرالدينار فارسامهماة أوعرضامهمي فياعه به كاند تراسواناعه قبل النفرق أمهعدا النفرق وهسدا بخلاف مالوقال بالعوالدينار بعني بالدرهسم سأفياعه فالدلايجو رسوام . ع. من قبل النفر ق أم بعدد كذا في المحيط و وإذا اشترى الرجل ألف درهم بعض إعدائه و بساروالد والعمر يص وعدادمك مساموداووني سالمانع ماردال ومرادهمن السودا المتروب منالة وة السودالا لدراهم الحدار بدستي لوماج ديدارا بدراهم بيض وقبض كمان الدراهما سيض البحارية فاله لايحور وكدانا لوقيص لراحه فرادأ ويعطمه نمر ماآخر من الدنانيرسوى ماءسه لمعردات الارضاه فاندوني وكارمسوف لاستبدلا فيلرهذااذا أعطادضر يادون المسمى فانأعط ادنير باهوفوق المسمى فلاحاج ماليرضا منني المينار بهلانه أوفاه حقه وزيادة كذافي المسوط، ولوأخسذ الدراهم أجوداً وأردأ بمايحالفه في إ ومعه ودائه المقسوص محرى مجرى الدراه مالواحية بالعقد في معاملات الناس جار وكان اقتضام لاستدالاكذافي الحيط * وفي كاب الصرف اذااشتري ألف درهم منهاع العد يارو الدراهم عض فاراد منسترى المرادم أن سبريع على ما تعدما لحود دواتي ما تعد سبرعه ذلات ﴿ قَالَ سِيمُ الْاسْلَامِ رَجَّهُ الله تعالى وموضيرمالوا برأه عن شي من القداروردمن عليه كان له ذلك قال رجه الله أيضا وهوتطبرماذ كرفي الحامع الماكن المراجل على آخر ألف درهم فأثاه بالف حماد وأي صاحب الران يقب دان الا يحمر عليه وان الى عبس حنسه وزيادة لايه تبرع علمه وكانله أن لا قبل تبرعه ومنة فكذا ههنا قال وكذالوا شترى مدمه ضروامن الدنانيرو قال للبائع أعطني ديبارا غسرها ابكن لددان وان كان ماطاب دون حقب الأأن يرضى ومره وفى المننى ولذى عليه السودان يؤتى سفاهي مثل السودا وأجودمنه او يجبر من العلى القبول وكدامن عليه البيض اداأتك سودامناه ايجسرعلي القبول عنداعلما تنااللا تدرحهم اقداهالي كذا فيه الماء ثم يطي قسل الغلبان عوبه حب المناء ويبق نانه فبكون الماهم من العصر أقل من الثلث بعل شريه مادام حاوا واذاغلي واشتد وقذف بالزيد يحرم فللهوكثيره

وهرو لجهوري سواء ووقال بعضهم العقيره والحمدي وموأن بص المهاميل الملك ويقرك حتى يستمدو يقال له أمار ستي ككره مااستعمله أبو

برمضراحه اقه تعالى وهل شترط لاماءة هذا أن يطيئ أدني طبحة بعدماصب علىه للما قبل الغلبان والشدّة اختأذ وافيه على نحوماذ كرنا

ق الشات فان غلى واشد حل شريه ما أم يكرمنه فانسكرمنه عدم وقال الشاأمي رجه القاتمالي بحد بشاول اطرومها في أما الجهوري

مهمو لني من ماه العنب اذاصب عليه الما موطبيم أدنى طبخة مادام - ادا يحل شربه عندا ليكل وان غلى واشد وقدف بالزيد فهو والهاذ ق سواء ترابي

فالمكم فانصب الماعلي نفوله بعددلا وعصروا سفرح الما فغلي واستدقال بعضهم دويكون بمناة الجرف جدع الاحكام وقال

ومنهم كمهلا بكون حكم الخرية وأما الخفذمن الزيب شيدان ننسع ونبيذا مانقسع الزبيب أن ينع في الماويترك الماحسي يستفرح

لان الطيخ وحديعد سوت المرمة وقدد كرناأن الطيخ . والمشم_{س هو}الذىوضع فىالشمس-تى دەب ئلناه بالشمس فهو بمنزلة المنلث الذى دهب أناء مالنارع ذرنا وولوطيع العنب حتى نضيم نمعسروترك حنىاشسد ر وي الحسين عن أبي حننة رحمالله تعالىأنه لابأس بشربه * وقال الشميخ الامام المعروف بحواهرزاده رحمالله تعالى العنب ع نزلة الزيب اذا طي أدنى طعه لاماس به وفال أنو نوسف رحمالته تعالى لايحل شرب المنستد منده حتى بذهب ثلثا الماء الذى كارفى العنب وعليه النتوى والمعذا للمس مزاله نب العنبي واخلتفوا في تفسيره قال الحاكم أبو محسدالكعي رجمالته تعالى هوعصر العنب بصب

الما احلاوته مادام-أوا يحل شره بلاخلاف واداغلي واستدوقذف بالزيد فحكم عندنا حكم الباذق في جبيع الاحكام . وأمانسة الزوب فهوالني ممن ماه الزياب بطية أدنى طحة مادام - الوابحل شربه عند دالكل واذاعل واشتقوقذ ف بالزيد فك حكم الملامعة المنب في جيع الاحكام ، وان صح القيار بي أدنى طحة فعادام حلاي لتربه واذا على واستدوقد ف بالزيد يحرم فل الموكليريل قول محمدوالشأفي رحيماالله نعالى ودوكالعصره وقال أويوسف رحدالله نعالى يحل شربه مالم يسكر فادا أسكر يحرم القدم المكرولس هذا كالنصير بدليل أذ لاياس الرب النقسع ولاعدما لم بسكر به وروى هشام عن أن سنيفه وأبي يوسف رسهما المدندال أن تعيير التمروالز بب اذاغلي واستدوقه ف بالزبد مالميذ هـ ثلثاء بالطخ لايحل . قال الفقيه أبو جعفررجه آلله تعالى يحتمل أن يكون في المسنين رواينات ويحقل أن بكون فيهاروا به واحدة (٢٣٠) وأتمايخ ناف المواب لاختلاف الوضوع وموضوع ماذ كرفي ظاهر الرواية إذا كان الماء الذي ألقي فيسيه . الزبيب والقرقا للارتكون

في الفلطة قسيا الطينمثل

المنصف فاداطيخ أدنى طيخة

بلنحق المنك وموضوع

ماذكر في النوادراذا كان

فلا المام كثيرافيكون في

النطافة والرقة قبلالطبخ

مثل العصير فيشترط فسه

دهاب الملشر فيوأما المنفذ

منالتمر ثلاثة السكر

والفضيخ والنسفة فالسكر

هو الني من ماء النمـــر

ه و المضيخ هوالني من ماه

السيرالمكذنب مادام حاوا

يحلشربه بلاخلاف واذا

غلى وانسندوقدف الزيد

فحكمه عكم الباذق فيحمع

مانلنا . وأماالنسدنهو

ما التمر أوالد مرالمذاب

طيخ أدنى طبخة مادام حاد

بحلشر مه الاخلاف فادا

غلى واشتد وقدف بالزبد

فكمحكم المتلان وجع

ماقلنا . وع_لي قول أبي

فى الذخرة ولوأ رأ احدالمنصارفين صاحبه أووجه منسه فقبسل المقض الصرف وان لم يقسل بنفسة ولووهب فلم يقبل وأبي الواهب أن بأخذا لموهوب أجبرعلي انقبض كذا في محيط السرخسي و في المسير رجل باعمن آخرقل فضةورنه عشرة دراهم بعشر قدراهم فدفع القلب ولم يقبض الدراهم -تي وهـ [ا مسترى القلب القلب منه ينظران دفع مشترى القلب ثمن القلب قبل أن يتفر قاصر البسع وجازت الهيأ وان تقر فاقبل أن يدفع عندا مقض البه عويطات الهية ورجع القلب الى ما تعدوصار دلا مناقضة 😱 وفي 🛮 نوادران ماعةر جل استرىمن آخر دينارابعشرين درو ماوقيض الدينار ولمدفع الدرادم حتى وه المياوليانعه ثم فارقه قبل أن يدفع المه الدراهم قال الهية في الدينارجائرة ولبائع الدينارعلي مشتر مدينار منسله كلذافى المحيطيه استرى ديناراوله على العهالدينار عشرة دراهسم فجعسلاه قصاصا جازاستمسآما كلذا في محيط السرخسي * ومعنى المسئلة اذا بأع بعثمرة مطلقة كذافي الهداية * وان حدث الدين بعد لصرف فان لم يتقاصالم تتع المقامسة وان تشاصالا تصيفي رواية وفي رواية تصيير وهوالاسعر كذافي الجزأ والحسن بززياءي أي بوسف رجه الله تعالى رحيل ادعل آخر ألف دره مرفائب ترى منه مائه دينار الصدرهــم ثم نفاصابماعلمــه كال أبويوسف رجه الله تعالى ان نفاصا قبل أن ينذر قاحاز وان تفرفاقيل أن يتقاصا بطل وعوقول أبي حنيف ةرجه مالله تصالي كذا في المحمط في فصل المنفر قات ، وقال الفقيه أبوالليث رحمه الله تعمالي فيشرح الجامع الصغيراذ استقرض باثع الدينارع شرتمن المشمتري أوغمب منه فقد دصارة ما ماولا يحتاج الى التراضي لأنه قدوج دمنه والقبض كذا في الحرال التي و(وتبايتصل بمسائل المقاصية واز لم يكن من هدا الباب ماذ كرفي المنتقى). وصورتها رجيل اعتد بجسل وديعمة وللودع على صاحب الوديعة دين هومن حنس الوديعة لم تصر الوديعة قصاصا بدين قبل أن ا يجتمعاعليه وبمدما جمعاعليه لانصيرقصاصاأ يصامانيرجع الىأ درونيا خذهاوان كانت فيده فاجتمعاعلى جعلها قصاصالا يحتاج الىشي غبرذلك ومتي صاردينا صارقصاصاه يروحكم المفصوب اذاكانا المغصوب فاغماني يدرب الدبر وحكم الوديعة سواء وحكم الدينعي اداكست المؤجد وأبدلا تفع المفامة بينهـ ما مالم يتقاصا وكذااذا كانأ حـده مامؤجلا والآخر حالاأ وكانأ حـدهماغلة والآخر صحا (اأنصل الثانى فى المرابحة فى الصرف) . اذا اشترى ذهبا بعشرة درا هم فياعه بربح درهم جازكة الحاليا

اخاوی و داداباع قلب فضة وزنه عشرة دراهم دینارونقابضائم باعمبر بے درهم أو بر بع نصف دینار از

أمااذا ماعمر ع نصف دينار فلا ته بسير ما تعاقل ففة ورنه ع شرة دراهم بدينار و نصف دينار لانا السي حسفةوأبي يوسف الاسخر يحل شربه للتداوى والنقوى واستمرا الطعام دون اللهوو النعب والمكر وعلى قول محدوا شافعي رجيما القمتعالى لايحل لانه مسكرولاني حنيفة وأي وسف رحهماالقه فعالى الأثارالتي وردت في الماحة الندذ الشديد قولاو فعلاذ كرهامجدرجه القاقعال فالكابوع أيى منه فرحة الدنعالي عليه اله فالمنشرا أط المنة والجاعة ان لاعترم النبيذ الحرلان في عريمه نفسيق كبارالعمام رضى القدعم وعندأته فاللاأحرم النبدال ديدداله ولاأشر معمروه أجع كمارالعدامة رضى القدعم على الاحدالنيد واحتاطوا شربه لاجهل الاختلاف وكذا السلف بعدهم كانوابشر يون النبيذا لمرجكم الضرورة لاسترا مالطعام ، وأما المخد شما وعالنر والعنب تحوالفماروال كروالفاب والحبوب والعسال كاشعم والمنطقوا لذرة وماأشه فلتمالم شامديه والمريه بلاخلاف فالناغي واشتذونذف الزبدفان كاناطخ أدنى ابيمة يحلق قول أب حسفة وأب بوسف رحزماا ته نعالى ، واحتار المتأخرون في توليجمه

بعداته نعالى منهم من قال يحل شر به ما دون السكرومنهم من قال لايحل اصلا ، وحكى عن القاضي الامام أبي جعفر رحمه الله ومالي أترة الوحدن روامة عن محدوجه القدتمالي أنه قال أكرهم هذااذا طبخت هذه الاشرية أدني طبخة و فاذا لم يطبغ وغلى واستدفيه رواسان ير أي حنوة وأبي وسف رحهما الله تعالى في روايه وشترط الاماحة أدني طبخة وفي رواية لايشترط ذلك وان سكرهن هذه الاسرية والسكر واختلف المرحرام بالاجماع واختلفوا في وجوب الحداد الكرقال الفقية أبوجعفر رجه الله تعالى لا يحدفهم السرمن أصل الخر وم الغرزاله نب كالأبحد من آلينيه وليزال مالة ومكذأذ كرشمير الأنفة السرخدي رحه ألقه نعالى وقال بعد مهم يحدوقيل هو ول المس وبزادرجهانة نعالى وأماالالبان فانالما كول-الالولد الرماك كذلك في قول أب يوسف ومحدرجهما القدتعالى، ويكره في قول أي العرم وذكرهم الاغة من ذرحه الله تعالى، واختلفوا في كراهته قال بعضهم كمروء كراهمة التنزه لا كراهمة (٢٣١)

عنل فلا بطهرال بح وأما اذاباعمر بح درهم في خرمن الجواب ظاهرالرو اية لا، يصدير بالعاللة ل يشار ودرهم وانهجائز لانه يجعل بازاءالدرهم من القلب مثلا والباقيمن القلب بازاءالديبار وعن أبى مندرجها بقداها ليأند لايحوزلان الدرهم يقابله مثل وزمه من القلب على ماعليسه الاصل ولوحوز والداليا كن الهينارية بالمدتد عدةًا عشارا لقلب والدره يتقاطه عشرالقلب فيكون بعض ما حماه رأس المال عانى فسعة أعشار القلب وبعض ماسمياه رمحارأس ألمال في عشرالقلب وذلك تصحير على غسرالوجه كمسرطه كذافي الحيط وفي مختصر خواهر زاده وانا شرى دهبابذهب أوفضة بفضة لم يحزم البحة الدهز كذافي الشارحانية ولواشتري قلب فضة فيه عشرودراهم بعشرة وضم معه ثو بافد قام عليسه بعشرة راد. وقال يتوم على بعشر من درهما وباعهما بر يحدرهما وبر بح (١) دوبارده فأنه يجوزف النوب بندنه ولايجوزني انتاب في قول أبي لوسف ومحمدر جمهما الله تعالى ولأبجوز شئ من ذلك في قياس قول ﴿ فصر في حد الشرب وسندرجهانه تعالى كذافي شرح الطعاوى، وكذاك لواشترى حاريه وطوق فضدة فيمه تقدرهم الدوردم وتشابضا ثمهاعهما مرابحة بربح دمازده فالعقدفاسدفي قول أيحدثه رحمالة متعالى وعنده مايجورتي الحاريد دون الطوق وقددكرالكرخي رجوع أبي وسمضرحه الله تعالى الى قول أبي حددةرجه الدنعاني فيمسئله الطوق واسدل معلى رجوعه فيظائر كذافي المحيط ووان استري سفا على يداندرد موحليته خسون درهماوتقابضا ثماعه المشتري مرابحة رمح عشر ين درهما أور بح ورازه أور بي توب مينه أو بوصيعة نحود الله يجر كذافي البسوط * ولو ماع السيف بربح دره وفياً مرى الحلية جازكذا في محيط السرخسي * وأماالج الملمز فلا بأس بالمرابحة فيسم كذا في الحــاوي| ولوانسترى ناب فضية فيه عشرة دراهم بعشرة والسترى هوأ وغيردنو بالعشيرة دراهم ثم اعهامابر مح

دبازده ورتحصة النوب ولاتحور حصة القلب وهداة قولهما أماعندأ بيحند فدرجه القدتعالى

فبغسد العتدكاء كذافي المسوط 😹 ولوباعهما يوضعة دمارده فالحواب فيسه كالحواب قعما ذا

واعهمامرابحة كذافي المحيطء ولواشتري فصة بخمسين درهما وزنها كذلك واشترى سيذابخمسين درهما

بجسه وحماله تمأنفني عليه خسة دراهم وعلى الصياغه خسة دراهم تم فال بقوم على بمالة وعشرة وباعه

مرابحــة برخ دمازده أوبر بم عشرين درهــما كانـذاك كله فاسدا كـذافى الحاوى * ولواشترى

نسة بحمسة دناسر واشترى سيفاو جفناو حبائل بحمسة دنانبروأ نفق عنى صياعته وتركسه دينارا ثمباعه

مربجحة على ذلا يربح دمازده وتقايضا كانجائزا وكذلا لوكان قلب فحصة يقوم عليه يدناروثوب

(١) العشرة احدى عشرة

سكرمن الاشربة التي ذكرناأ لهنو حبالحدقاله عدمانن سوطافي ازار واحد والمرأة تغدف ثيابها ويضربالعبدفىالشرب والكر نصف مايضرب الحرواذا شهدشاهدان على

رحل أنه شرب الخرورانحة القاذى يقب لأمهادتهما ويالهماعن ماهية الخر وءن كيفية الشرب وعن زمان الشرب وعن مكانه

عن ماهية الحر حتى يعد إنها خرد تبقة فان كل مسكر إسمى خرامجازا ﴿ وَيُسْأَلُونَ كُنْفُهُ السَّرِي حَيْ يعد لم أنه شرب مندا ومكرها وعرزمان الشربحتي معلم أن الدود استقادم فاله لومضي شهرمن وقت الشرب لامتسل نهادتهما على الشرب وانوا بمن مكان بعد وفان تفادم العهد وانقط اء الرائعة لاء تع قبول الشهادة . ويسأل عن المكان لا ولوشر ب في دارا لحرب لإسلام علمه الحدفيستقصى القانعي في السؤال عاذ كرا حسالااد والمقد فأد استواد المحسمة القاضي حتى بالعن العدالة ولا يقضى بضاه رانعداله فيحدتما وبحسمالي أن تظهر عدالة الشهود فإداظهرت عدالتهم بقير علىمالمد هذا ادا أني ه وريح الخر وجدمته فالهوج ونداني بهمن مكان قريب لايقام علسه الحذفي قول أب حندقة وأب يوسف رحهما الله نعالى لان عندهم أقيام الراتحة شرط ه ومنه حدرجه اندَنعالي ليس بشرط لقبول الشهادة وانا قديد من كان بعيد تنقطع الراجحة في تلك المسافة لايت ترط الرائحة ، وإذا

المرخدي رجمانته تعالى في اثنيا الكلام أنه مساح كالبنير * وعامـة المشاخ رحهم الله تعالى فالواهو مكروه كراهية التعريم الا

أندلاعهد وانزال ءقله مذلك كالوتناول البنج وارتفع الىرأسه حنىزال عقمله يحرمداك ولايحدفيه

اذاشرب قطسرة من الجرأو

أفيرجدل وهوعاتل فقال شروشاء رأوقال أقرد وزاشرا والمصدفي قوليا فيحشف فرأي يوسف رجهما الدتعال ولايسي اقرارولان عند دحما وجود آل أتحت فشرط وعند مجدد رحمه انه تعالى ليس بشرط . ولا يحسد الا خرس سوا مهدعليه الشهود أوأشاره وبالمارة مسهورة ككوندلة افرارامنه في الهماملات لانالط خلايت بالتيمان ، ويحدالا على ، ولوقال المنهود علم يشرب الحسرطنانها السأ وقال لمأعد لأنها خرلا يقب ل ذلا عنه لا مديم وله الأرائحة والذوق من غسيرا بتلاع . وان قال طننم انسلا قدا منسه لان غيراله, بعسد الغلمان والشدة بشاول الهرق الذوق والرائحة ، ولوقال أكرهت عليه الايقبل منه لان الشهود شدواعلم مانسربطانعاولولمية بدوابدلك (٢٣٢) لاتدل شهادتم فالوقبلنا فوله لكان لكل من يشهدعليه الشهود والشرب أن مدول كن

مكرهافيرتفع الحذه ولايتام لا تر دوم بديناد بن فباء هما ربح دينارفان الربح على قدررأس مال كل واحدمتهما كذا في للسوط الحدة على المريض مالم يمرأ « (انفصل السالث في الريادة والحط في الصرف). ولواساع قلب فضة وزنه عشر بعشرة درادم وتقايد الر ويحسالىأن يبرأ فاذابرأ يذام مط عنه درهما وتسل الحط وقيضه بعدما افترقا ومقام السع أوقبل أن يتفرق افسد السع كاه في قول أن ا عابما لحدفان كانمأنوس حنيفة رجه الله تعالى وفي قول أي يوسف رجه الله تعالى الحط باطل و يرد الدرهم عليب والعند الاول المرورة امء لمسه الحدّ للعال حييم وفي قول محدد رحه الله تعالى العقد الاول صيح والحط بمنزلة الهيدة المبندأة فاله أن يستع من معالم سيا | الى وجه لايحاف منه الناف ولوراده في النمن درهمما وسلمه المه فسد العقد في قول أبي حنيفة رجمه الله تعمالي وعندهما الزيارة الماليا ولايةام الحد على الحامل والعندالاول صحيم كداف المسوط و ولواشترى قلب فضه وثو بالمشرين درهماوفي القلب عشر وراهرا مالم نضع حلها وتمخرج عن وتقابصانم حط المأقع درهم مامن عنهما جيعافان المحطوط بكون عنهما نصيفه في الثوب فيصم السعق النفاس وإذاأقرال كران النوب بحسنة من العشرين وبحطاء نفنه اصف درهم وهذا بلاخلاف وكذلك يصرفص أخماني أفد مكرعن الشرب لايصم حدة القابعندة وحدفة رحدانه تعالىحتى يفسد العقدفى كل القلب الأن هدد اقساد طارئ فلا اقراره وان كان وحدمته يغسسه العقدفي حصة الثوب وعلى قولهسما لابصيم الحطفي حصة القلب الاأن محمدار حمدتمانال داله مقاللهر لاتاقسرار يجعه لدهبه مبندأة وهذا يحلاف مالوقال حططنك درهماء نأتهماولم يقسل جمعا فان الحط صركه ا المكران بالحدود الخاصة ويصرف الحالثوب وينق العقد في الفلب جائزا كذا في الذخيرة . واذا اشترى الرجل سسيما محلي بمثاث تدنعالى باطل وتكاموافي درهم وحليته خسون وتقابضا مان بالع السيف حط عن تمنه درهما حاز كذافي الحيط و ولوسا بعا الجنس السكران، وأصمماقيل بخلاف اخنس النصار فادينارا بعشرة دراهم زادأ حدهما صاحبه درهما وقبل الاسر أوحط عنه درهما فيه ماذكرمجمدرجيهالله من فن الدينارجازت الزيادة والحط بالاجاع الاأن في الزيادة يشترط قبضهما قبل الافتراق حيى لوافترة انبا أهالى فى الكتاب الهادا كان القبض بطل السعف حصة الزيادة وأماالحط فجالزسواء كان قبل التذرق أوبعده ووجب عليه رة المحظوم كلامه مختلط الايستنم ولوحط مسترى أأد خارة براطاسته فبسائع الديناريكون شريكاله فيالديناركذا في البدائع، وإذا اشترى قل! مطلقاً لا جـــوا ما ولا فضة فيه عشرة دراهم دينار ثم ان أحدهما زادصاحبه شيأ ينظران زاد بانع القلب وكانت الزيادة تو ماورسي ومشترى الفاب فالزيادة جاثرة ولاينسترط قدمن النوب في الجملس وان كانت الزيادة ذهباو كانت نقبل الدداءفهوسكران ومه البانع يتطران كانسار بإدة دينارا أوأكر صحت الزيادة عندأبي حنيفة رجه القه تصالى وبطل العظ تخاما أُفْتِي المشايخ ، وان على قولهما فلا نصح الريادة ويبنى العندعلى الصمة وان كانت الزيادة نصف دينارفه وجائز الأنه يشترا كان يعض كالرمه مستقيا قبض الزيادة في مجلس الزيادة همذا اذا كانت الزيادة من بالع انقلب في باأوذهبا وان كانت الزيادة من وبعضب غبرمسية تهم مائع الناب فضة فانه تحور الريادة وان كثرت وان كانت الزيادتمين قبل مشترى القاب فان كانت ازبانة ا وان كان النصف مستقيراً أورنصح ولايشترط قبضها في المجلس وان كانت الزيادة دهبا فان كاستدينا راأوأ كترجارت الزيادة الاأه والنصف غيرمسينقير

لايقام علىمالمة لانالكرلميتم وانكانا كتركارمه غيرمستقيم لهذكر محدوحه الدنعيال هذافي الكاب وعنأ في وسف رحمه المه تعالى أنه قال دوسكران والم عليه ما الحق واعتبرالغا البي ظف كا قال في المحنون إذا كان أكثر. كلامه غسبر مستقيم بحكم بجنونه وواذاتهد أحدالشاه ديزاله سكران منالخروشه دالا خرائه سكران من السكرأومن النييذ لانفبل وانشروف حال اقاقت معمد و قوم يشر ون النسدة أق بهم فكرال عض دون العص فشهد عليهم الشهود وللذ فن كانتهم سكران يحبس حتى بعدو غميفام علي الحد * ومن لم يكن سكران لاحد تعليه ولكنه بعرروذ كرفي الكذاب رجل من أهل الكوفة ورجده ف پیشده الحروه وفاست أو رجد النوم ترخعین علی الشرب و ایرم أحد بشر بوم اغرام سر قد جلسوا بجلس من شریرا

إلى المدودني ودّنه بعدماأ خدمالامام وصار بحال لا يمكنه الذهاب الحداد الرسم الرسم على الحدود الاحدالشرب فنرزور ازنادة في مجلسها وان لم يقبضها بطل العقد في الدلم بحصة الزيادة وان كان مشترى الفل وننب كأن الفضة مشبل القلب أوأكثر لابحوز والأكات الفضة أقل من القلب يحوز كذافي المندز وواشترى سيفاهجلى عانة درهم وحليته خسون درهما وتقابضاتم زادمشترى السيف درهما ُردنْــارافهوجائز وان تفرقاقبلالقبض ولوكانعائع السيف زايديناراأ وفضة قبل الافتراق جاز وان , رنه قبل أن يقبص النفص من التمن يحصه الديناركذ آفي المبسوط ، ولوأنه حط عنه شيأمن الدراهم فهو | ـِ أَرُ وَالْحَطَّ لِيسِ مِنَ النَّصَةَ كَذَافَى الْحَاوِي * قَالَ فِي الْجَامِعُ وَانَ أَسْتَرَى الربق فضة بمالة دينارو تقايضا ونفرذا نمالنقيا فزادا لمشترى الباثع في الثمن عشرة د نانعرتصم الزيادة ويشدته ط قبضها في مجلسها ولايشترط فبغرالابر بقفا خال وانكآات الزيادة تقابل الابريق فألحال الاأنها لاتقابل الابريق حقيفة

وكندحدمعه ركوة من خرفاله يعزر لانه ظهرمنم مامارات العزم على الفسادواله معصية لاحدّ فيد فيعزر وكذا الفيم اذاأ فطرفى رمضان

مهدانه زرويحس بعددلا اذاكان يخاف منه عوده الى الافطار ثانيا وكذاالسلم بيسع الحرأويا كل الرباولا يرجع عنه فاله يعرر ويحس

وكذا المغنى والخنث والنائحة تعززو تحبس-تي محدث وبه وكذاالمه الماشتم فعيا يعزر لامه ارتبك معصمة لم بجب فيها الحد

أيمزري واداشرب المسلم الخرأ وسكرمن غبرخرثم ارتدوالعياذ بالنه ثمأسلم فأنه بقام على محدالز باوحد السرقة وجميع أنواع الحدالاحد ورالكنولوكان مقار بالنسر بعنع حدالشرب فاذاعترض أولى علاف سالوا لحدود وانعاشه أسباب الحدفي رديه لاتقام علده در

ن آروال كرلما فلناوماسوى حدالشرب والسكران باشرسيا في ردّنه قبل ان بأخذه الامام لا يقام عليه محدثما الاحدالقذف وان باشر

واساتفاط تسمه كذافي المحسط والنسا الرابع في الصلح في الصرف). اشترى الريق فضة ورد ألف درهم عمالة دينار وتقايضا فوجد ابر بن عسا والله فائم يقيمه حتى كاناله ردّه فصالحه البائع على دنا نيروقبت ه المشه ترى أولم يتبض حيني شرقاه لعلم ماض ذكرا استلدفي الاصلمن غيرذ كرخلاف وهوعلي قولهما مستقيم وكذاك على قول أوحسفة رحمالله نعالى على قول من يقول من المشايخ رحهم الله : عمال بأن الصلم وقع عن حصة العيب مرالنمزلان حصته منه دنانبر وبدل الصلح دينارأ يضافيكمون هذا الصلح وافعاع تى حنس حقه فلا يكون إ صرفا واناوقع الصلح على عشرة دراهم فآن قبضها المشترى قبل أن يتقرقا فالصلح جائز وان لم بقبضها حنى نفرفا حل الصآرلانه وقع على خلاف جنس الحق فيعتبر صرفا فان كانت الدراهم التي وقع عليها الصلم كترمن حدة العب فالصلح جارلان الصلح وقع عن حصة العب عند الكل عند عض المسابح وحمة نعببديناروشرا الدينار بدراهم أكثرمن قيمة الدينارجائز وعندبعض المشايخ التسلم وقع على الجزء الماث وشرا الجز الذائت بدراهمأ كنرمن فعيته يجوز كذافي المحيط واشسترى ابريي فضة تماثه دينه فوحد معيبا فصالح من العيب على دينار وقيمة العبب أقل منه بمالا يتغابن الناس فيه جازعند أبي حنيفة رحاله نعالى وعندهمالا يحوزالا بقدرما يغابن الناس عثله أكذافي محيط السرحسي واشترى عبداعاته دبنا دوتنابضاخ رجد بالعبدع يباوخاصم بالعه فيه فأقرالبائع بالعبب أوجدده وصالح المشترى عن العيب عى داليرواله على وجهين والاول أن يكون بدل الصلح أقل من حصة اعسمن الثمن بأن كانت حصة أهبسمن النمنء شرددانير ووقع الصلم على أقل منء شرة دانيروانتر فاقبل التذابض فالصلم جامر ومن سابخنار حهم الله تعالى من والمماذ كرمن الجواب على قولهما أماعلى قول أبى حنيفة رحمالله تعالى

۲ والمكرلانه كافرلاعكـــه الذهاب الى دارا لحرب فسكان عنزلة الذمي ومقام على الذمي سالرا لحدودالاحدالشرب والسكر فيقول أي بوسف رحممالله تعالى وقال ألوحندنة ومحدرجهما الله تعالى لا إمام عليه حدثا الاحدالنذف ﴿ فصل في تصرفات

الكرادي الكرادس الخروالاشربة المتخذةمن النمروالز مسنحوالنسد والمثلث وغمرهماء تمدنا تفد تصرفاته كالطلاق والمناق والاقسرار ماندين والعسن وتزوييج الانسة اسمعرة والابنالسفر والافراض والاستقراض والهمة والصدق أداقمها الموهو بله والمتعدق علمه ومه أخسذعامة المنساجخ رجهه مالله تعالى و قال مالكرجمه الله تعالى ودو أحدقولى الشافعي رجمالله تعالىلايصم تصرفاته وبه

أحذالطعاوى والكرخي رجهما الله تعالى وعن أبي بكر من أحيد رجه الله تعالى أنه قال يتنش المسكران كل تصرف يتفذع الهزل ولايبطاه الشروط الغاسدة فلاينفذمنه البسع والشراء وينفذمنه الطلاق والعناق والاقرار بمتراك مراليبة والصدقة والوصية وتروج الصغروالصغرة وأمارة نه فلانصح عند ماستحساما ونصر فياسالان الكفرواج بالنفي وتنعداملاواج بالنحقيق ولهذالوجرى على لسانه كلمة الكفوخة الإيكة رهذاآذا كان السكرمن الشرآب المخذمن أصل الخرنح والغر ومنسوالز سبه فاماأا كرانهن المخدمن العسل والشارو الحبوب اختلف المشاين رجهم القدامالي فسموهو كاختلافهمي وجوب لمنته من قال بجب المدمال كرعن هذه الاشربة بقول تنفذ تصرفانه أبكون ذبراله ومن قال لا بجب الحدق هذه الاشربة وهوالفاتيم المجعمة وشمس الاغة السرخسي وجهما المعتعالى يقول لاتنفذ تصرفاته لان نفاذ النصرف كان الزير فادالم يجب الحدعف دهما زجرا

لاينفذنصرهاته ووان زال عقاربالبغ أوليز الرمال لانفذنصرهاته ووعن أبي منية ورزيان النوري وجهماا فدنعالي فالذي زال عقا مالبني فعللوان كان علم حدرتناول المبنيانه بنح يقع الطلاق وان لهبكر عالمىالأيقع وعن أي ويسف وعمدر-هيما اقدتعمالي لانقعمن غر فعدر وهوالعصيره وكذالوشور شراباحلوا الريافقه فذاب عقله غطلق تال مجدر سدانة نسألى لابقع طلاقه وعلىماننسوى و هذاكة فالكران ادائر بطائعاه وازشرب مكر دافطل اخذف المشاخ رجهم اقد تعالى فيه والعصيان لا مع كالابحب عليه المده وعن عد رجه المدنعا في تمه يقع والعديد والدق فرب على رأسه حتى زال عقد فطاق وأعنى الأنفذ تصرفانه وان رال عقد مالعصدة لد الميد المراج الربر مكاليب عندا فدلا تنفذ تصرواه ﴿ ﴿ كَابِ العَسِبِ ﴿ وَتَعَالَ فِي الْعِرِهِ الرَّ عاصبا وضاماتِ وبالرجل فيده نشبت مدرجل فحذه (٢٣٤) صاحب النوب فتقرق قال محدرجه الله نعال بينهن المتستنصف فينه وان ي الذي حدثيه هوالمشث

فينبغي أنالايجوزالصا اذاافترقاقه ل التقابض ومن مشايخنامن فاللابل ماذكره هنافول الكلء والتأني الذىليس لاالنوب يضمن أن بقع السلم على أكثر من حصبة العب من الثمن فإن كانت الزيادة بجيث يتغان الياس في مثلها لتي . حبع القبية . ولوعض وان كَانتَ بحيث لا يتغام الناس في مناها وأن وقع الصلح على الني عشر دينا را فعلى قول أ في مشفة رجه ا وبحل ذواع انسان فسذت الدنمالي تحوز وعلى قولهم والاتحوز كدافي المحمط ولوصاخه على دراهم مسمياة وقيضها قبل أن تذنوا صاحب السديدة فسننقط واز وانافترقاقه لا القبض انتقض الصلح فاذا يطل الصلي استقبل الخصومة في العب كاكان علمه مّا ال اسنان ذلا الرجل وذهب العسيا وكذلك ان شرب المدراه م أحد الآنم فارقع قبل أن تشيفها أوشرط في الصارخيا دائم افتروا تبارا وا طمذراع هذافد ماالاسنان حطل صاحب الخيار خيار كذافي المسوط، وإذا ادعى على رجل مائة درهم فأنكر المدعى عليهذال أواتوا هدرو بضمن ألعاض ارش تمصالح مهاعلى عشرة دراهم حالة أوالى أجل ثم افترقاقبل القبض فالصارجائز وكدال لوكان فيعضارا ذراع هذاء ولوجاس رحل الشرط لواحدمتم ما فافتر واقبل النقائص لا يبطل العسدا وان كان صالحه على خسسة دنا مروافة والزرا على توبرجــلوصاـب التقايض بطار الصلي وان افترقا معدالشيض فالصلي صحيح كذافي الذخيرة وان فارقه بعدما تذا لمعفيرا النوب لايعاره فقام صاحب الثوب فانشىق النويسن ابرئ من حصة مأنقد وتلزمه حصة مانة , وان صالم من المائة على ذهب تبرأ ومصوغ لا يعارونه حزال جلاس الجالس كانءلى فمضه تبل الافتراق كذافي الحاري في السح للخامس في القرض والصرف فيه ، وادامات امرأ: الحالس نصف ضميان الشق وتركت مرا المن رقسق وثياب وذهب وفضة وحلى فيمجوا هرولا لوغ مردلا وتركت روج ادالا وعن محدرجه المتعالى ومعراتها كأه عندأ مهانصالح الاب وحهاعلى مائة دينار فهذاعلى وجهين والاقل أن والمنصب الزوج فى روابة بعنهن نفصان الشق من الذهب المرواد وفيهم في الوحدان كان بدل الصلم أكثر من نصب الروج من الذهب يجوزوان كان والاعتمىلاعلى ظاهرالرواية سنهأ وأقل لايحوزه النانىأن لايعواذلك فلايحوزانسلم وكذلك اداصا لمهءلى خسم أيدرهم نهوعي * وعن أبي يوسف رجه الله هدذين الوجهين أينا وانكان صاحعهم مائه درهم وخسين دينا راجاز الصلير كيفماكان فانعجمه تعالى فىرواية لايضمن لنقاض بزالصلوق الكراعلى الصدون أوجدالنقابض يطل العلوهكذاذ كرق الكاب وبجب تقصان الشدق مرجلان أن شال بأنَّ العسلم في حصة الصرف مطل وكذات في حصة الذَّ لي والحو اهرالتي لا يمكن برعها الابتغرر! وضعكل واحسدمتهماجرة وأمافناعدادلائه والنباب والمناع والمروض فالصليب على الصحة وان قيض الروح الدراهم والمالي فالطمرين تسدحت المي هي بدل الصلح وكان المراث في من الاب ولم يكن حاضرا في مجلس الصلح فأن الصلح يسطل بحصة النيفي أحداهما على الاخرى والفضة فكذاذ كرفي الكأل وهذااذا كان الاسعترالة وجماعند متى بكون تصد الزوح أماذني فانكسرتا حمعاقال بغرم لمدوقه ض الامانة لاسوب عن قبص النمراء فيصل الافتراق وغيرقبض فتبعل حصة الصرف وخية للواحدمنهماجرةصاحم مالاتكن الممه الانضرر كالحوهر المرصع واللؤاؤ المرصع فأمااذا كانجاحه داللزوج ماءنده كانالاب * وعن مجدر حمالته نعالى عاصباته بالزوج وقبض الغصب ينوبءن قبض الشراء فاذا قبض بدل الصلح فالافتراق حصل بعد رحلوضعحرة فيالطربق

فبهاريت أولس فيهاشي ورجل آخر وضع مروأ مرى في الطريق فندحر جت احداهما فأصابت الاخرى فانكسر تاجيعا النقابض فالربضمن صاحب لمبرة القبائمة التي لمتندس برقيمة الحرة التي ندسو بتسومت لدما كان فيهامن الزبت لانع إينزكه حجروضع في الطربق فما عطب يغنمن . فأمااني تدرجت فأنه احين زال عن موضه افتدخر بحصاحها عن النامان ، رحل في مده دراهم ينظر البه وفي بعضها فيدرأهم غيره واختلطت كانالذي وقع الدراهم من بدونيات اضامنا وحدو حناية مندوان استعد ورجل غصب من رجل منة وأودعه المفصوب منه مضة فحضات وجاحة عاجما فحرجت فرختان فقرح الوديعة اصاحب الوديعة وفرخ الغصب الغاصر وعلده ضمانا السفة التى غصب، رحل المحرانسان وصفيها خلافصارا للرخلاوه مانصفان قال اصاحب الخرآن مأخذ نصف اخل وون أي الغلم محهالله تصالى رجل غصب خراوجعلها اف حبه وصب فيهاخلا من عنده حتى صارا للمرخلا قال بكون الخل للغاصب قباساه وقال المتدقية

والمنارجة الله تعالى قيل بأن الحل يكون منهما على قدر المهمالاه صاركا منهما خلطا خلهما قال و مناحد ، ولو تحلل خرالفس في مد أرب والأنو مكرالبلني رحه الله تعالى الل يكون للغاص . ولوأن رجلا أراداً ب بصب خرزة مه فأخذها آخر فتخلل فيده كأن ويه الأكر و رجل قمد على ظهرد ابةرجل ولم يحركها ولم يحولها عن موصعها حتى جاور حل آحر وعسر الدابة فالصمان على الذي عفردون المندك اذالم ملك مركوبه وانكانا اذى ركسالدا بتجدد داومنه وامن صاحباتيل ان بعقر ولم يحركها فحاءآ خروء وها فلعاحب وررة أيران وكذا والدخل رحل دارانسان وأخذمناعا وحدفهوضامن وانالمعوله والمجمد فلاضمان علم الأأن من المدارة و محرجه من الدار وان أخذ المتاع من بيت وحواه الى بيت آخر من تلا الدارأ والى صحن الدار وصاحب الدار مع علماته يسكن إن الدار فهال الماع في القياس بكون صامناوفي الاستحسان ان كان حد اللوضع (٢٣٥) في الحرز مثل الاول لا يقين ورحل نام

يذاخ فلاحال الصلي حصة الصرف وكذلك اذا كان الاستقرائاز وجماعنده الاأن المراثكان ينه أو محلم كسلو فالصط بالزق الكل هكذا في المحيط ، واذا دعى الرجل سيفا يحلى بفضة في بدى رحمل فصالحه مندعلي عشرة دناندر وقبض منها خسسة دناندغ افترفا أواشترى بالباق منه ثو مافيل أن ينهر واوقيضيه فانكان قدمن الدناسريق درالحاسة وحستها والصلح ماض وانكان نقدأ فلرمن حصة يَلْ وَالْصَلِ فَاسِدُوسُوا النَّوبُ فَاسِداً بِضَا كَذَا فِي الْمُسُوطُ * أَذَا أَذْ عَي عليه عشرة دراهم وعشرة دنا فير وأكرالة عليه أوأقرتم صالحه الدع علمه على خسة دراهم من ذلك كله فهذا حائر سواه كان نقدا أرنسنة كذافي المحيطية والزائميري قلب ذهب فسمعنه برة مثاقيل بمبائه درهم وتقايضا واستهلك القالب أولم أ بناكه نموحده عسافدداسه الفصالم معلى عشرة نسشة فهوما ترولوه الحمعلى وسالراء والاأن مذينه قدل النذرق كذافي الحاوى يه وان اشسترى قلب فضية فيه عشر تدراهم بدينا ووثقا بضائم وجدفي أ الذلب وشميا ينقصه فصاخه وزفائه على قسواطي وهسمن الدينارعلي أن واوومشه ترى القلب وبع كرحنك وتقابضانه وجائر وان كانت الحنطة بعينها ونفر فاقبل التقايض فهوجا ترأيضا وان تفايضا نموسد في المشطة عيداردها ورجع بثمنها ومعهرة ذلك أن يقسم النبراطان على فعمة الحنطة وقعمة العسا فابحص فتمة الحنطة فهوغن الحنطة برجاع بهكذافي المسوطه وفي المنتق إذاكان أرجل على رحل دراهم بخارم واصطلماماء لي دراهم لا يعرف ورتم أوال اني أنظر البحارية فان كان الغالب فيها المحاس فيهوجا ر مى الذلمل والكنير وان كان الغالب فيها الفصة لايحبوزالصليخ الاعلى مشل وزنها وان صالح على أقل ا الابجر زمن قبل أن هذا ليسر على وجه الحط الابرى لوكان له عليه ألف درهم غله صالح منها على تسميا أة يعر انيجوز ولوكانالدين ألفيا يضا فصالح على تسعما تفسود جاز وكان همذا حطآ ولوصالح معلى أسمىائة ولم يشترط مضافأ عطاه مضاجاز ذلك وقال أبو يوسدف رجمه الله تعالى ان كان السود أفضل لم بجزالعساعلى سودأ فلمن ورن السيصر وان كاما سواء جازالعساء من أحده معاعلى الآخر مأ فل من ورته

• (أنباب الرابع في أنواع الخيارات في الصرف) * اذا اشترى الرجل من رجل ألف درهم عالة ديناروا شعرط لنبارفيه بوما فانأ اهال الخيار قبل أن يتذر فاجاز البدم وان تذر فاقبل أن يبطله وقد تقابضا فالسع فاسد وكذلذاذاكان الحيارالمائع أوليماطالت المتذأ وقصرت وكذلذ الاما المصوغ والسيف المحلى واطوقهن ذهب فيهاؤنؤ وجوهرلا بتفلص الابكسرالطوق وأما اللجام الممؤدوماأشهمه فانشرط الخيار فيعه ضحيم كنافي المسوط و واذاانسترى جارية وطوقده بفيه خدون دينارا بالفدرهم واشترط المه قال الفقيه أومكرا الملني

رحه أته نعالى يضيئ الغاصب فيدة العجول ونقصان الاملان هلأ الولدة وحب نقصان الام وانام بفعل الغاصب في الام فعلا ورجل جزموف عم اسان عدما قال أونصروحه الله تعالى ان لم منقص قمة الغيرشا كان على الغاصب مثل صوفه وإن تقص كان للسائد المساران شاء أخذ مسالاتم والصوف الغامب وانشاه أحدمتل وقدوقد رنقصان الغيرلان جهة الصوف ورجل حل على ظهر دابة أأسان مغرافة وَنُورَمُ طُهُ رَالُهَا بِهَ فَشَقِهَا صَاحِهَا قَالَ الدَّقِيمَ أَنِواللِّيثَ رجه اللَّهُ تَعَالَى يَتَاوَمُ ان آلدُمُ للانتَحَانَ عَلَى واحد وأن تقص فان كان من السَّق فمكذا وانكائمن الورم بضمن الغاصب وكذااذامات واناختافافالة ولاقول المكاستم الدابهمع يينه ان حلف رئ عن ضمك تم به ولا برأين منه أن النقصان و رجل صلى فوقعت قلنسوته بيزيدمه فتعادر جل من بيزيد بهان وضعه حيث يناله فسرق لم يضمن وأن كرأ كترم ذار فنه وروا معدو الالل مائسيته ليأقي بها فركب المامورد ابة الاسمرة مابت المابة قال الذقية أو يكر البلني وحمالته

على فراس انسان أوحلس على بساط انسان لايكون غامسالان في قول أبي حشفة جهالله تعالى غصب المنقول لانعقت مدون النقسل والصومل فسلايضمن إذا لميها فعله ، وكذاك رحل سأحرأ رض انسان بحنطسة فزرعالمستأجر الارض حنطة وحصدها وداسها كنعهاالآجران برفعهاحتي يعطيه الاجر فهلكت الحنطة في موضعها لايضهن الأحرلانه لم محولها عن مكانما ، وذكر الناطق رجه الله تعالى رجل ركب دا بەرجىل بغىرادنە ئىزل فماتت قال بضمن في موامة الاصدل ووعن أى يوسف رجه الله تعالى أنه لا يضمن

وعندأنه يضمن وقال الناطني رحداتمة آلى لعمم ان بلى قول أبي حضفة رحة الله تعالى لايضمن حتى يحول عن موضعها ورحل عصب عولا فاستهلكه ويدسالن

ثمالى ان كان يتهما البساط في أن يذمل في مالهمثل هذا لايضنهن والله يكن ضمن 🍖 رجل وجد في فر رعمة و رين فساقه ما الدمر بسم يظر أشهمالاهل أرينه فأذاهما لغبرأه أرقريمة الرادان يربطهما المدخل أحدهما المربط وفرب الاخرفتيمه فابتلفريه فالرالشيخ الامامالو بكرهج وبزالة خل وحداقه تعالى الأم فسدوعلى أل يشهدعني نفسه أنه أخذهما ليروقسماعلى صاحب فالإعتمر الالان يكون ليته وأذ الإخذائه ينعه عن ساحيه فيضمن و هذااذا كانفاليل وفان كانفائف التهادان كان الورانم أهل قريمه كان حكم مكم القطفان ترك الانهادمع القسدوة على أه بأخذ مابرده على صاحبه نسيمن والعزع نالانهاد كان مدوراه وأن كانالترولاهل القرية فالخرجعم زرعمه واقد ضمن لان ما يكون لاهل القريد لا يكور له حكم القطة في النبار والما يكورن في حكم القطة في الإسل أرف الهرار في يكم حكم الغصب فيضمن أشهدا والميشهد وال (٢٣٦) ومقدارما يحرجه عن ملكه لا يكون مضمو ماعليه وان ساقهمار وامدال

ينفس الدوق يصمرغاصا

فلع نالة من أرض رخيل

الخبارفيهما ومافسدفي الكل في قول أي حديقة رجمالته تعالى وقال أبو يوسف ومحسدرجهما الته تعالى ويصرمضموناعلب الااذا أيجوزفي الحاربه بحصتهامن النمن وكذلك اذا اشتراهها بمائه ديناركذا في الحاوى ولواشتراهما بمائة دينارأ ساقه الى موضع مأمن فيه وتبرط الاحدل فانستراط الاجل كاشتراط الخيار كذافي المسبوط و وان اشراهما بحنطة أوعرض بباز * رجل وحمه جارمه الى اشتراط الخيار بوماأوأ كثر كذافي الخاوى وواناشترى وطلامن تحاس درهم واشترط الخيارة يدفهو النفاس ليومها فدمشها جانزلاه لدير بصرف كذاني المسوط ه وفي وادرابن سماعة عن محدوجه القديمالي اذا شتري فالرساندراهم امرأة النحاس الي حاجية على أن الع الدراهم بالخيارة دفع الدراهم ولم يقيض الله لوس حتى افترقا فالسع فاسد وان كان الخيار لهافهر بتقال الشية الامأم العالفاؤس وقدقيص الدراهم فالبسع جامروعلى قول أف منطفة رجمه القدتماتي منعي أن لايحوزهذا أوبكرالبلغي زحسه الله العسقد كذافي الهيط ف فصل المتفرقات وليس في الدراهم والدنان وصائر الدون خيار الروبة وله ميار أمالي الضمان يكونعلي ازؤيه فعماتيع مبن كالتبروالحلى كذافي محيط المرخسيء وأحامنا لاستعقاق فان كالعقدور دعلي امرأه النفاس لاغيرفي قول لدراهم والدناتير نحوأن يشترى دينارا معشرة دراهم فاستحق نصف الدينا ورجع مصف الدراهم والمنصف أبى حندمة رحمالله نعالى المينارولاخيارله كذا في الحاوى ﴿ وَانَاسَتُهُ مَنَا الدَّرَاهُ مُواَخَذُهُ الْسَصَّى بِطَا السَّمَعُ ولا أن يرجعُ ا وقالأنوبوسف ومحسد بمناياولا يطل انعمقد وادأجازالم تحق ذلك فانه ينظران حصلت اجازه بعدالقبض جازالقبض وليس رجهما شدتعالى صاحب مصتحق على المفبونس سيرا وله أثير جمع على الناقد وان حصلت اجازته قبل الفيض فوجود الاجازة الحارمة بالحدارات امتمن وعدممسواء فلهأن أخدد راهمه ولايطل العفد ولهأن بأخذمنا باهذااذا كانقبل الانتراق كذافي الصاس وان شباه نمن سر ح الطيعاوي . وأمااذا وجددا او بعشه استحقة وكانذلك بعدا لافتراق بأبدا مهماان أجاز المتمق ا أمرأته لأن التعاس أحسر كانت الدراهم فائمه جاز واذارد وطل الصرف كاءان كان الكل مستمققا وإن كان اليعض مستمقا طل مشترك ومن مددماي الصرف بقدده قل أوكثر كذافي الخبيط و المترىء شرقدراهم بدينار وتقابضا تموجدر يوفايعد الافتراق حنىفة رخمه القداما أي أن سبدل فاستعفت تلا الدراهم الرموف لم منتقض الصرف عندهما وكذلك عندأى منسفة رحه الله تعالى ا لأجرلك ترك لايصرضامنا المالف في ده نفرفه له . انوردالعسقدعلى ثي بعينه نحوأن بشنزى قابا فالمحق بعضه كان المشتزى ماخياران شاورد الباق وانوا وعدماحيه رجهماالله شاء أمد كم بحصيته فان استحق فل يحكم به للمستحق حدى أجازالبسع جازالسيم وكان التمن فيما أجاوا إليه أملل كونضامنا درجل بعسقيق بأخد فداليائع ويسلمالسه كذافي الحاوى ولواشترى اناممصوعا أوقاب فضفذه بأو وخمة تعرنما حقق الاناه أوانة تسبطل المبيع وانكناني المجلس وهذا اذالم يجزآ المتحق العقد وأمااذ أأجانوا وغرسهاق باحبه أخرىفي جازالعقد كذاف المسوط و رجله على آخراً الدورهم على فأخلبها أسم الدوسيم وسارا فافترقام المراجع المتحق الدينارفانه برجع على الغر بمعالة درهم غلة وان استحق الدينارقبل أن يتفر فالرجع عليه مدينا إ

قال السيخ الامام أونصر رحسه الله أهالى الشيمر بكونتالغارس عليه فجمة النالة فلسالله فوجائع فالكان قلع الشجر ويضر والاوض كأنالصاحب الارض أن بعطى فيه الشهرة الغاص فيت نيمرة لدر لهاحق الفراد ، رجل وطي أمرأة أسم كرهاوقال علمة أنهاعل حرام ومدن انساد الذكاح وكالفال فبل أديدخل لابدالم أذو جسالرأة على الابنصف المير قال أويوسف رحمالته نعالى لايرجع الابدعلى الابزيمانين لانه وجب عليه مد الزنافلا بغرمنيا ، ولو أن الابر قبلها بنام وتوقل مهدت افساد النكاح على الاب وجب على الاب نصف الهوتم يرجع بذلة على الابرلاده اكدما كان على شرف المدوط أهد باندرج مه عليه ورجل بعث غلاماً صفيراً في حاجمة بفيراون أهمل الفلامفراي الفلام غلمنا بالمه ون فانتهى الهم وأرنق سطع بالمدوق ومات نهن الذي بعده وحاجته لاندصار عاصبا بالاستعمال ورحسل فالمغدينة ارنق هذه الشحرة وانفرالت بش لذاكه أنت أذه ل ووقع من المتحرّ لما لايسنهن الاتمر لاه ما استعما في أمر زاسه ਫ وان كان الاتعم

ولله ارتق الشعرة والترالشين لا تل أنافه ول ووقع ومات ضمن الآمر لاه استعلى في أمر نفسيه ، المرتهن الداحل خاتم الرهن في ينهم ونصاع نعن لاه ليس ليسامعناد افيصير عاصبا وخنصراايمي والبسري فيه مسوا ولان من الناس من يحمد لاية في المهيد وان جعله في المنصر لا يضي لان ذلك حفظ واسي ملس وان جعل ف خصره قوق حائما حر لا بضين ذالوالحدرجه المعمد ال ان بعض السلاطين يبعان نفاتم فوقا الخاتم فقال محدوجه القدفعالى اعما لمسر المغتم أشاوالي أن هذا ليس عقد ويقصديه التزين وفأحاصل أن الوسل أذا كأب مدوؤا بلس النيز لاتزين بكون ضامنا ورجسل وفع فلنسوقهن رأمر انسان ووضعها على رأس رجا إآخر فطيحه ارجارهن رأسه فضاعت وران كتانقات وتبرأى العزمن صاحبها بحيث أمكنه وفعها وذلك الموضع لايضن الطارح لان خلك بمزلة الردعلي المالك وانام كِن كَذَلْتُ يَكُونْ فَامْنَاوَقَدْمَ وَيَرْهَذَا فَامْنَالُهُ أَنَّهُ اذَا كَانْ فِيهُ وَخِيعٍ مُكْنَ صَاحِبَهُمْ ن (٢٣٧) أَنْ عِلْدِيدَ وَفِيا فَالْمِنْ عَلَى عَلَى صَاحِبُهُمْ نَا وَالْمِنْ عَلَى عَل

نه وكدن الجراب فعيااذا كانعكان الدينارمائه فلس كذافي المحيط فيفصل المتفرقات وأماخيارا بردالعي فالدينك لم يجدعها فيمامارله بعقدالصرف كذافي الحاوى وواداماع دينارا بعشر دراهم ومسوءات الذهب وتقايضاتهان فابض الدراهم وجمدهاز يوفاأ وتهرجة فلا أنيردها فان ردهابعد زنتراق بطل الصرف عنسدأى حنسفة وزفر رحهما الله تعالى ودال أبويوسف ومحمسدرجه. الله تعالى الماسيدلهافي مجلس الردجاز والناسيدلهاق الافتراق جازا جماعا والنوج دالبعض ربودان كالت بـ مرالا يبطل العندالستحسانا كذافي السراج الوهاج هوان وجدها ستوقة وكأن ذلافي مجملس العقد ليس . رينيوزجا فانردهاوتبض اخيادق المجلس جازوجعــلكا نه أخرالةبضالى آخرالمجلس كدافى غميه ووكذا الوعلمذلذ وقت القبض وقبضها لايجو زوله أن يرذهاو بأخذالدراهم الجباد ولوعلمأنها سونة أورصاص وقت العقد فالديتظرأن علم بالبيان والتسمية نحوأن يقول اشتريت منك ف في الدناتير بهذه الدراهم الستوقة والرصاص ولببع جائزو يتعلق العقده مينها وان لم يسم أنهاستوقة أورصاص لكنه والمانة يتسنلاهذه الدنانير بهذه المراهم وأشارالي الستوقة والرصاص فان كانابعلمان أنها مستوقة أو بماسرو بعلمكل واحددمنهماأن صاحبه يعلم فان العدقند يتعلق بمابعينها وان كالالإعلمان ذلتأو يعلم أحدهماولايعلإالا خرأو يعلمان جيعاولايعلم كلرواحدمنهماأن صاحب يعلمذلك فالعمقدلا يتعاقبهما بعبنها ولكن يتعلق العدة دبذلة انقذر من الدراهم الجياد كذافى شرح الطعاوى ﴿ وأَما اذَا وجده أَو بعشهاستونة وكادذك بعدالافتراق بايدانهماان وجدالكل ستوقة بطل الصيرفكاءوان وجدالبعض سنوقة بطل الديرف بقدر بحور مدأورد واستبدل مكانه آخراً ولم يستبدل كدافي المحيط * ولووجد الدراهم ستوقة بعدالافتراق وقدهلكت في يدالمشترى فعليه فيتما والصرف باطل ويرجع بالدنانير كذافي اشتار خابية نافه لاعن التعريد يوحدنا كلهاذا كانبدل الديناردراهم لانتعين للهقد وأمااذا كانبدله ممانيعينالمعتد نحوأن يشترى ذنب فضة بديناوا واناءفضة أونبرامن فضة بدينا وفنقابضا تموجدالمصوغ أوالتبرمعيبا فالارضى بنعييه جازوان لميرض ورد وبطهل العقدسواء كالأقبرالافتراق أوبعد وقابض أمبشار بالخياران شامردعين المقبوض وإن شامرد مثله الااذا ظهرف ادالعقد من الاصل نحوأن يستعنى سبع ووجده بخلاف منس ماءءا وفليا فسدالعقدا ستردمنه عين الدينا واذا كان فاعيا ومشله اذا كان هاكا كذافي شرح الطعاوي واشتري سيفاعيلي دراهم فوجد في شي منه عسام دالكل دون البعض فنهنى واحسد والعب في المعض بؤثر في السكل فان ردالسكل بغير قضاء ثم افتر قاقبل القبض بطل الردلان رديتوانبي عجد ديدفي حق ثالث والقبض في الصرف و حب حقاللشرع وهو ثالث فكان افترافا

دخل منزل رجل باذنه وأخذ ماحب المتلاند مأذون أنءوقيا بيماناه فاخذه انسان نغسراذنه لمنظرفه دلالة على فالاول لان مذلك دلالة ، ولوأن رجلا الخزف فأخد غضارة ماذنه لمنظر وبهاا وقعت من يده عيل غضارات أخرى لابضى فمة الأخوذة لانه أخذه الأنه ويضمن قممة ماسوا هالانبانافت فعلد ىغىرادنە 🛊 زقانشقىفر بە رجل فاخذه غمتر كه قالوا ان م مكن المالك ماسرا

بالونخاسة لاهالنزم الحذظ فالانزلاضين وانكان المبالك حاضرا لايضين لان هذاليس بتضييع هذا أذأ خذالزق فاذالم بأخذه ولمهدن منه أينن والام بكن المائلة عادم او وعلى هذا اداسقط شي من انسان فرآه رجل ولوشق رحل زق عه ووفيه من حامد فأصابعه الشمس اس اختار افيه ذكرشمس الائنة لسرخسي رجمالله تعانى أبه لايضهن ورجل قال العبره كل هـ داالطعام قاله طب فأ كل فاذا هوسموم مساله المناه والمالية والماريق واله آمن فسلد فاخذه النصوص فاله لايضمن ورجل أقام المبنة على رحل أنه غصصه مستطارية اليوم وأفام رجل آخر البينة أنه اغتصهامني منذشهر والمحدرجه اقدتعالى في قياس قول أبي حندة مرجعا لله تعالى في للذي فالسنة على الوقت الأكرو يضمن المدعى عليه فيمها تذول وفي قياس قول أبي يوسف رجمه الله تعالى هي للذي أفام السنة على الوقت مراه بسنهن لا تعرشياه رجل عليه عشرة دراه مراجل فأوفا ونوجدها انقابض الني عشرذ كرفي النوادران على قول أبي حنيفة وأبي

اناسن سه بعسرادته لسطر نيمه فرقع من يده فانكسر والالناطق رجه الله تعالى لايضم ن مالم يحمر علمه دلالة * ولوانه أخذ كورا لشرب فسقط من مد،وانكسرلايضمن، ولو فسقط من بده وانكسركان ضامنا لاندغرمأذون بذلاك الاذن مدخول المنزل اذن تقدم الى خزاف يبيع

بوسف رحهما الله نعالي الزيادة امانة اذاهلكت لايلزم ضمالها وعلى تحدو وزور وجهما الله تعالى تكون مضفونه وهوالقياس فالمأن القابض دفع منها درهميز لبرده ماعلى صاحبهما فهلكاني الطريق والواان المديون بشارك القابض فعماني فيكون له سدم مايق رفائ دوهم وللنادرهسم لان كل درهم من المتبوض - ١ - الدانج و تسعة المداسة للقابض وسل دفع الدراهم أن القليلة دفع الدراهم وكر قالوا يكون ضامنا الااذافال المالة عالية انجزوه فداذا كان المكسورلاير وجرواج العماج وينقص بالكسر وأرجل المان على رسل أ - دمصراى باب أوأ حدز و بي خف أومكعب كان لل الذ أن بساله المصراع الآخر ويضي فيتهما ، ورجل أخذم أوض انسان الأ والوات تامانات التراب عمة في ذات الوصع بصمن فهمة التراب سواء في كن به النقصان بالارض أولم بمكن وان لم يكن التراب قبمة فيذين الموضع بنظران المقص بدالارش (٣٣٨) خين النقصان والافلارلا يؤمر بالكسى و قال بعضهم يؤمر بدائده الراعي اذالمان علىشاة فسذبحها ذكرفي

لاعن قبض في حدّ و ردنما الاسطل لادفسي في حق الكل كذافي محيط السرخسي ووان تقاير الاصه لأنه يضمن فيمتهايوم والمبسع أنا فباعد مالذى ملكه بالافالة من المشستري أوغيره قبل القبض لم يحزف قول أبي يوسف رحداق الذبح وقال الشيخ الامام نعالي وفالمحمدرحه لتداهالي في الحامع الكمران اعمن المشترى جاز وان ما عمن غرولم يحزكذا في ا الزاقد دالمعروف بخواهر الماوي ولواسري ابريق نصة فيه ألف درهم الف درهم أوبدائه دينار فيقانصا وتذرقاع وجدالدراهم زاددرجهاته تعالىانما رصاصاً ومسوقة فردها علمه كاناه أن دارقه قبل قبض النبن وقبل استرداد الابريق وكذال الزيوف يسمن اداذ مح شاة برجي فيقول أب حسف ةرحمه الله ته الى وعندهماني الريوف يستبدله قبل أن يتفرقا من مجلس الردكذاني حياتها والبه أشار في البسوط ولواشترى حلى ذهب فيسه جوه رفوجد بالجوهر عسافأ رادأن بردودون الحلي لم يكن لاأن يردوالا الكتاب فأنه قال وخاف المرده كله أوبأخدكاه وكذلا لواشترى خاتم فضة فيه فص اقوت فوجد ماانص أوبالفضة عساكدا الراعىءلى شاةولم يذل تيقن فى الحاوىء وإذا اشترى الرجـــل طستاأ وانا الايدرى ماهو ولميشترط لهصاحبه شيافهوجائر والناشري بموتها ولابرجي حياتها ذأما انافضة فاذا هوغيرفضة فلابع يشهما ولوكان فضة سودا أوجرا فيهارصاص أوصفروه والذى أفسدها أذا تبقن عوتها ولابرجي جو والخياران شاه مخدهاوان شامركها كذافي المسوط وولواسترى فلب فضة بذهب فوجد فيميا حياتها لايضمن لاندمامه ر له أن يرده فان هلك في يده أو حدث في معيب آخر كان له أن يرجع منفصات العب والبائع أن يقول أما فيل من الماثار بحدظها وذبحها كنات وانكانا الهن فضة لمرجع بالنقصان كذافي الحاوى وان لميجسد به عساولكن استعن نصفه وا فىهددالحالة حفظه وهو تنزلة يردانصف الباقى حتى انكسراره آلذمف الباقي ورجع خصف النهن كذافي للبسوط وولوائتري دبنارا القصاب اذائسدر جلشاة بمسرد دراهم ونقابضا والدراهم زيوف فأنفتها المشتري وهولايع فلاشي ادعلي السانع في قول أي حنفة وأضعها فحاه انسان رحمالته تعالى وفال أبو يوسف رحمالله تمالى يردمشل ماقبض ويرجع بالحياد وقال القدوري في شرح وذبحهالايضين وولومر وانظاهرمن قول محمدرجه الله تعالى أندمع أبي وسف رجه الله نعالي وذكراً والحسن الكرخي رجه اقه رجل بشاة لغبره وقدأشرفت نعالى قول محمدرحه الله تعالى مع أبي حسفة رجه الله تعالى كدافي الدخيرة و وذكر فحرالا ـــ الإم وغيوان على الهلاك فذبحها يكون قولهما قياس وقول أبي يوسف رحه الله نعالى استحسان كذا في فتح القدر . وعلى هذا الاختلاف الما نساءتنا لانه غسيرمأمور كانت العشرة من قرض أوغن مسم كذا في الحاوى ولوائسترى فضة فوجدها ردينة بغيرعب لاردها مالحفظ **.**وذكرفي النوازل كذاني محيط السرخدي و ولوقال باثع الدراهم لمشتريه إبرأت البلامن كل عبب تم وجده استوقة إبدا شاةلانسان سقطت وخنف وان بعدها زمو فابري كذافي الحاوى ووعن محمد رحه الله نعالي فين قال أسعث هذه الدراهم وأراها إفال عليهاالموت فديحهاائهان نموجه ماريوفا قال يستلهاالاأن يقول في زيوف أو بيرأ عن عيها كذافي الجيط وعن محدرجه افه كى لاغوت لا بضير استعداما تعالى فيمن اشديرى دنانعريد واحم وقبض الدنانعر فساعها من ثالث ثمو جدبها عسافر تعاعلى الاوسط بغنها لانهماذوندلالةوهو كالوقدم قضاء كانالاوسط أن يردهاعلى الاول ولايشبه دذا العروض كذافي محيط السرخسي وانستري تتا شادلال نصمة وربط رجابها

للذيح فيه آخروذ عهاءنه جاراً تحساناه وكذالوطمين وجل جوالن عيره في الطاحون، وكذا لوسد الورع (١) يسيق به زرعم فيه من وحل وفنح فوهه أرضه وسنى الارض لابضعن و كذاالرجل اذاجه ل اللهم في القلروهب فيها لملط فياء تتم وأوقد الناروط خلايضن والو كان العمر في المصاد قدف آخروا نفادق القدر وطبخه كان ضامناه الفاسب اذااستهال المفصوب وهومن دوات الذبرجي ضمن فيندا ينظران كاندنث الذي ياع في السوق بالدراهم يقرم بالدراهم وان كان ياع بالدناند بقوم بالدناند وان كان يباع بهما كان الرأى فسه ال الغاضي فضي علماءما كالأأنفر الفصو بصفه ورجل غصب الدية فزني بهام ردها على المولى فظهر بها حبل عند اللولي فوات وماست الولادة أوفي النفاس ذان على قول أب سنسفة رحسه القدة والى أن كان طهو والعبل عند المولى لا فل من سنة أشهر من وقت والفاحب منهن الفاسب قبيم ايومانفه ، ﴿ لاف مالورَق بحرة فبلت ومانت في الولادة أوفي النفاس فانتم لا يسمن الرافي شبأ ورجسل عصب

رحل عبدانم انا لمغصوب منمه فال الغامب اذهب، العموضع كذا فيعموذهب، الغاصب الدخلة الموضع فوطب في الطريق كان أينب شامناعلى عاله وولوأن الفاصب أستاج العبدس المفصوب سندليني له حانطاه الوما فان العبد بكون ف ضماله ستى بأخذ في عل المانة وإذا أخذق والطانط برى عن القم التوكذ الذا استاجوه ن المائل العدم وبحله كران من حفظة عصب رجل أحدهما وببدئه الغصوب منسه أودع الغاصب الكوالثاني فحلطه الغاصب كموالغصب مضاع الكل ذكى الثوا درأن الغاصب وضعن الكر أرى غصولا يعتم الوديعة ووكدال وطرا أخد لمعن كوس وجل فدأان دردم خدانة قنضبها ترتسا بعند أوووضعها فالمكيس ي خدهامه فاله يضم الحسمالة التي كان أخده الاغرة ورحل غصب داية مردها الى مربط المالة لا يعراعن الضمان وقال زفر رجه ت درية . ولورك داية غير تم زل وتركها في مكانها كان ضاسا في قول أبي وسف (٢٣٩) رحمه القطف الدولا بكون ضاماً

رخسة فدوفص دراهسمأ ودنانه وتقايضا تم قلع المشترى الفص من الفصة والقلع لايضر بواحد متهما ترد المدهما عبان وأخذ بحسمه كالنن وكذلك وحد المدهما عباقبل أن بقلع النصمن منة وأرادردهما جمع السي له ذلك ولكنه يتلع الفص من الفصة ثمرد الذي به العسب منهما وان كان نسنرى فدقيضهما ولمهدفع النمن حتى وجديا حدهماعسا فانشاه أخذهما وانشاه ردهما وانالم يحد مدهماء سا وككمهماا فترقاقب لقبض النمن بطل السع في الفضة ولزم المسترى الفس بحصته لان سرسل فيه السيع انصاطل بترك المشترى دفع المن وذلا آلابو جسله الخيار ثم فال والفص والفضية كالمزا لمنشر ذلا بواحد منهما بمزلة الممن في الرق بياعات معاو بمزلة الدق في الحراب وكذلك سنسالحلي أوالمنطقة المحلاة أوما شيمذلك من الجوهر يكون في الذهب فيكل عنى من ذلك يكون رعه ا سروحهمهما فكأنم ماشينان متياينان فيجيع ماوصفتان كذاف الحيط فيفسل المنزوات ﴿ وَمَا يَسُولُ مِنَا الْبِيابِ ﴾ اذا أُمَّرَى دينا وابعشرة ورآهم وتقابضا مُجامِاتُع الدينا وبدواهم ويوف وقال أحدثها في تلك الدراهم وأسكر مشترى الديناران تسكون هدفه الدراهم من دراهمه فالمسئلة على وجوة أما نأفر بالم السيار قبسل ذلك فقال قبضت الحياد أوقيضت حنى أوقال قبضت رأس المال أوقال مندنيت الدراهمأ وفال قبضت الدراهمأ وقال قبضت ولم يردعليه وفو الوجه الاول والثاني والنالث وارام لاسمدءوي العالد بنارحتي لايستحلف حشسترى الديناد على ذلك وفي الوحدا لحامس وهوما اذا فتد فبغنث أقدراهم القول قول بالع الديشار وعلى مشسترى الدينادا لينسة أندأ عطاها لجياداستعساما وركنه المواب في الوجد والسادس وهوما أذا قال قبضت ولم يزدعلى هددا ، ولوقال وجددتها متوقة ورمامالانسال أنلايقيسل قوله فىالوجوه الاربعية وكذا فىالوجه الخامس لايتبل قوله وفى الوجه أسلاس بتبل قوله كذافي المحط

﴿ الباب الخامس في أحكام العقد بالنظر الى أحوال العاذرين ﴾ (وفيه ستة فصول)

الحاصبعه قبسلأن ستبه (هستن الاول في الصرف في المرض كي قال مجدر - الله تعالى واذا باع المريض من وار مدينا را بألف درهم وتغالسا لايجوزق قول أيي حسفة رجما للدتعالى الاماجارة باقى الورثة وتعتبر وصدمالوارث بالعين وتنشا الاء عنل فينه أوأقل وعندهمااذا اعدعتل فيمه أوباكثر يحو زمن غيراء وتبقب الورثة ووشني المر بعنوس اخة ألف درهم عمالتي دينار وتفاحفاواه ورثة كبارفعلي فولى أي حنيضة رجه الله مه منعود الاماجازة الورقة سواء كانت فيقدنانيره أافسدوه بالواكثير أوأ فل وعندهما ان كانت فيمة دناميره

معسومي توب فاستهاعد غسة المائت تم أعادها الى سكانها فهوعلى هذا الغلاف أيضا هذا اذالس ليسامعة ادافا كماأذا كان فيصا فوضعه ترعمه تأعاد ألى موضعه لأنعنون قولوسم وكذااخام اذاأدخل فيضمر وبكون استعالاتيكون ضامنا السرى واليي فيمسواه اسبع أخرى لايكون ضامنا وانأدخله على ناتم فيحنصره فهوعلى مافلنا مناهاذا كان معروفا للبس ماتين للترين يكون مس ونزفزه ولوندادالسف غهزع وأعادهض عندان بوغ رحمه الله تعالى وكذالو كان مقاد استف فتقادم ذا السيف والتكنمند البيد بنا فتقلد بهذا السقي أيضا تماءاد الانكون ضامنا . وعن محدرجه أقه نعال في المنتي إذا اخذر جل الماس مسيقان وروه المن كسد أوخفامن رجسله مأعاده الحمكان وهونام أوار ومدحتي انتيهمن نومه مزام ومما خرى فأعاده الي موضده و عنون استخدار المستنان لأنهنه والإسمنية وكذالواء النام الماصيع أخرى والمذكر فدهد السال قول أب حنيفة

فى قول زفر رحمه الله تعلل ولوأخذلقطة ليعرفهام أعادهما المالمكان الذي أخذهامنه برئ عن الضمان حَتى لوهلكت لايضين ولم يفصل فى الكاب سمااذا تحسول عن ذلك المكان ثم أغاد الى ذلك المكان وبين مااذالم بتعول وذكرا لمآكم الجلم لوتأو بلدادا أعادها قبل التعوّل فالمآمد التعوّل لابرأمن الضمان والم مالالتقيه أنوجعتم رجه الله تعالى هذا أذا أخد المقطمة ليعزفها فأنكان

قولهم ولوانتبهالنائم ثمنام وأعاده الى اصبعه لايبرأ في قول أبي بوسفيرجمهالله تعالى يسرأني قول زفسر رحمه الله تعالى، ولورقع

أخدد هالمأكلهانم أعادها

لابىرأ منالضمانمالميردها

الىصاحها ، رجــلنزغ

خاتماس اصبعنائم تمأعاده

النائم برئي من الضمان في

البرروفع التراب لان المهمحق القاه التراب في حريم النهروان ألفوا التراب في غير عم النهر كانه أن باخدهم برفع التراب ، يترا الملط في مكة عند ماب دار رجل امتلا ولصاحب الدار ضرر بدالا قال وعضهم له أن يكس البئر ، قال مولانار حداقة تعالى و ينبغي أن يكون الحواب على التقصيل أن كان الدرد عمام بكن له ذلك وإن كان يحد ما كان له ذلك . متراجل في دارغ مرد أبكن لصاحب المرحق القاء العائر فيداره اداحذرالبري امرأة لهاتسعة أجريه من الارانبي فيا السيمل وخرب محرى هذه الاراضي فاستأجرت أفوامالي ممروا انفقيه أبوالانشرجه القدتعالى هذااخواب وافق قول ابي وسفوته درجهما الذتمالي أماعلي قول أبي حسنة رجه القدتمالي لاتموز هذه الاجارة فان عنده لوماع كذادراعا (٢١٨) من هذه الاران يليجو زفكذا الاجارة والفتوى على قول أى حنيفة رحدات تعالى ووعلى هذا لوءينت ولوشرطا الخيازم أبطلاء قبالا فتراق أوأبطله الذي له الخيار جازالييع استحسانا ولوكان فيه أجل فأبطله للا جرالاجر بةالنسلانة صاحب الاجل قبل النفرز جازاستحداما كذافي الحاوى ، ولوشرط النساق أحد السدلين في فى العدة دجاز عند الكل الدراهمالدنا بروأ سباددك تمان المنسر وطاه النسية نقسد البعض دون البعض فسد البيع في الكل في ا * شركير نشعامنه قول أى حنيفة رحمالله أهالى وذلك أن يشترى دينارا بعشرة دراهم الىشهر فنقد خسة ثم افتر والاعم غهرصغىر فحربت فوهة النهر بحدية الجية فأن استرا مخمسة نقدوخسة نسية فنقد الجسة فافترقا فالصرف فاسدكاه ولونقيد الصغير وأرادوا اصلاحه العشرة جاز كذا فى الذخيرة * ثم شرط الخيار والاجل إنسدالصرف من الاصل لانه فسادمقترن ماتعقد بالا تحروا إص فالوااصلاح وفوات الفبض بفسد العتدوء دالعجه لان القيض شرط لبذا العقدعيي العجة عند دعضهم وعنديعنسها الدرقمة على أصحاب النهمر شرط الصحة اشدا والأول أمنت ، وغرة الخلاف نظهر فعيا دانسدالعقد فيما ووسرف لعدم النسفر الصفرلان منفعة الدرقة بفسدفهاايس بصرف عندأتي حنيفة رجمه الله تعالى على قول الآخرين ولاية سدعلي قول الاؤليز وهرأ أعوداأ بهمخاصة ومزرقة لاصيم حيىلواند ترىجار فوفي عنقها طوق فضة فضفة وتسرفا فبل القمض بطل السع في حصة الصرف يحرح منوالما ووسيمل في عدم القبض والميسدفي الجارية ولواشتراهامع طوق فضة بفضة بشيرط الخيار والاجسل فسدالصرف مجر مناومن المحر ساء ال والبسع عندأ وحنينة زحه الله تعالى وعندهما لايفسد السع كذاني محيط السرخسيء اذاف دالمسرف من خشب نسسداً - مانا -بب الافتراق عن المجلب قبل القبض لا يحرج المشدّرى عن من المشترى قبل الرقعلي البائع (١٠٦٠) فقال أهل المجرى الذى لأسق فمسئلة ذكرهامحمدرجمه القاتعالى في الجامع اشترى ابريق فضة بدينارين وقبض الابريق وتقدديناوا فيهالما عندفسادالحائل واحددا نم نفر فافدل أن ينقدالد يبارا لا تتوفسدالبيع في نصف الابريق ولا يتعدى الفسادالي النصف أ لأهل البمرىالا خرنتن الآخر فالاغاب البائع فادعى انسان لصف الابريق لنفسه كان المشترى خصماله كذافي الذخسرة في فصل أ نريدأن تجعلزامجرا كممن المنفرقات ويحتاح تيشرط داءع فيعقدالصرفادا كابالمعقود عليهمن جنس واحدوهوالتساوي النورةوالا تجرلممك الماء ف الوزن كذا في خزانة المفتين، وان لم يكونامن جنس واحدد بأنباع الذهب بالفضية بشبترط التقابض فالواليس الهم تعمن آلة ف ولايشترط التساوي كذافي السيره اصلاح المجرى اغا الواحب ﴿ الباب الذاني في أحكام العند بالنظر الى المعقود عليه ، (وفيه خسة فصول) عابهم تعصن الموضع الذي بفسدحتي يمتنع تحوّل حق والفصل الاول في سع الذهب والفضة كي الدراهم والدنامرلا تنعينان في عقود المعاوضات عندنا والاعجوز عرهم اليهم ومارادعل ذلك كالذهب فالذهب والقضة مالله غذالا مذلاعذل تعرا كانأ ومصوعاأ ومضروبا ولوسع ني من ذلا بجنسه فهونشم وتمن ومسناة بن مرصغروكبر فرت

ولمعرفا وزمماأ وعرفاوزن أحدهمادون الآخرأ وعرف أحدالمت اوفن دون الآخر تم تفرقا تموزناوكا سواء فالسع فاسد فأمااذا ورناق الجلس قبل الافتراق وكأماسواء جازالسيع استعساما كذافي الحاوى

واحتاحت الىالاصلاح فالوااصلاح المسناذ بكون على أهل النهرين ونفئة ذلك عليهم نصفان ان كان كل المسناة حريمالانهرين ولايعته في ذلك قلة ألماه وكثره وكمدار برحولة أحده ماعلمة كثر كات نفته المدارعا بمانصفاره بحلاف المزوقة اذاخر بت فان نفتها تكون على قدره ياههم لانهم يستعملون المزوقة لمناههم فسكان اصلاحها على قدرمناه فهم اسكون مؤمنا اللناعلي قدرالملل ورجل لهمسيات الطيع على سطم جاره فحرب سطم الجاونقال صاحب السطم لصاحب المسيل ضع باوقة في موضع المسيل حتى بسيل الما المعصبه كأن المالا حالما والمتحال عنى صاحب السحاح الذي عليه المسول خرقي دار رجل يتعدى ضررمانه الى ده لمزالدار ثم يتمدي من الدهليزالي دار رجل آخرو بتضرو بدلا فروافاحشا كالالفذية أو بكراالخي وحداته تعالى انم يكن النهرملكا صاحب الدار ولا الما وهل الشفه يحرى فحده الدارفكل من يتضرر بالماء كانعلمه اصلاح النهرودة م الضروعن نفسه وقال أنوا نفاج رحمالة تعمال اصلاح النهر يكونك

أعمال المحرى وبدا خدالفقية أبوالليث رجدالله تعمالى لاد لاملاء ههنا لاحد فقام صاحب المنسعة مقام المالك و وقف على مرمت شور كذكذا وكانالما ينصمن النهوالاعظم فدرقة ترسيل الحسكة ترسيل من طال السكة الى السكة التي الوقف عليها فاحتاج الهرالي المرماني الدول كالوالا تحورهم مقالته وقالك الاول منغلة الوقف واعارجس تلاه الفلة الموضع المن يحون من العرف السكة المؤنوف المبها * ولوكان المله بنصب من النهر الاعظم في فضاء ليس له شفه ولاشار بع ثم يسيل من الفضا الى السكة الموقوف علم الخاتم يرم مرغن الوقف من أعلى النهرالي أن يخرج من المسكة الموقوف عليهالان في الوجه الاول النهر مسب الى السكنين حيعا وفي الوجه الناني البرمن أعلاه الى أسفله فسب الحالسكة الموقوف عليها ، ولواحناج الهرالي الحفر لا يعفر من غلة الوقف لان المفرلس من المرمة و والله في النب وحدالله تعالىات كان يخاف غرب المستاة لولي عشر (٢١٩) النبر معوداً نعفر من الدالوق لان عندخوف تخربب المسناة

ويجوز سع الفضة بالفضة والذهب بالذهب اذا اعتدل البدلان في كفة الميزان وان لم يعلم مقدار كل واحد إ يكونحفرالنهرمن المرمة مهما كدن الذخسرة في فصل المنفرقات. ويجوز سع الذهب الفضة مجاز فقومفاصلة كذا في محمط لسرخسيء ابز يماعةعن أبي يوسف وحسه الله تعالى اشترى من آخرا لف درهم بما ته د بنار وصدّ ف كل سماسا حبه بالورن وتقابضا يعني قبل الورن فهذا جائزو ينتفع كل واحدمنهما يمااشتراء ولوقال دمني هذه أ لمزاهم التي فيبدك بهذه الدنانيزلتي في يدى ولم يسمها عددا ولآوز ماوتقا ضاحاز لسكل واحدمتهما أن منتفع أ مانترى قبل الورن والعدد (هذا سع مجارفة) وان قال بعني ألف درهم أالف درهم وماعه وتقايضا غيرورن ا

ومذف كل واحدمنه ماصاحبه أنحذا المقبوض ألف درهم ثموزن كل واحدمنه ماقبل النفرق أودعده وحداهما واسوا فهذاجان ولولم يصدق كل واحدمنهما الاخرو نفرقا غروزناف كاناء والم يحزمن فبالأنهماقد هرفاعلي غسيرعه بالهواقداستوفهاه كذافي المحيط في فصل المتذرفات، ولوماع قلب فصية أ مسرا واهم لميه مع وزنم افالبسع باطل كذافي الحاوى و مع النهر حدة والربوف الحياد لا بحوزالا سروا ولواع الستوقة الجياد لايجوزالاأن تكون الجيادأ كثرمن الغذة في الستوقة كذا في محيط سرخسيه وأذا بعث الفصة السوداه اوالحرا والبيضاء كانت المائلة شيرطا كذافي الحاوى وواذا كان تعسبالي الدراهم الفضة فهي فضة وانكان الغالب على الدنان والذهب فهي ذهب ويعتبر فيهمامن فرع النفاصل مايعترفي الحيادحتي لايحوز سع الخالصة مهاولا سع بعضها ببعض الامتساويا في الوزن وكذالا بحوزا ستقراضها الأورنالاعددا وانكان الغالب عليهما ألغش فلسافي حكم الدراهم والدناسر وسواه كانت من أرض وتتنفيحكم العروض و قال في المستصفى وهذا اذا كانت لاتخلص من الغش لانم اصارت ستملك أما ا العرب ومن غبره في المفاوز أنا كانت تخاص منه فلست بمستهلكة فأذا سعت بفضة خالصة فيوكب ع نحاسر وفضة فيجوز على وجه أوبقسرب مسرا لحسال الاغسارة لاسعت بجنسه استفاض لاجازوهي في حكم شيشر فضية وصفر والكنه صرف حتى بشب ترط * وأصيرماف لفسهأن المبغر في المحاس لوجود الفضة فاذا شرط المقبض في الدن تمشرط فيال غير وان كانت الفضة أوالغش ينف الرجل على طرف سرام بخريه هابانه منه الاوزنا كدافي السراج الوهاج، ولواشتري ديناراو درهم من بدره مين ودينارين عران القرية فينادى أعلى مهوج ترويكون الدينارياك وهمين من ذلك الحانب والديناوان بالدرجمين من هذا الحانب كذافي الخاوي صونه فالىأى موضع بذنهي

• ويجوز معدرهم صحيم ودرهم من علا مدرهمين صحيصين ودرهم غله كدافي الهداية ، ومن باع أحد

عشردرهما بمشرة دراهم ودينار بـ روكانت العشرة علها والدينار بالدرهم كذا في السراج الوهاج ، ولو

شترى ثو باوغرة فضه شوب ونقرة فضة فالنوب بالنوب والذشة بالنضة فانكان في احدى النقرين فضل

مهرم النوب ذائا النوب فان تفرقاقب التقابض انتقض من ذلت حصة الصرف وجارم الثوب بما كون والموات اذالم بعرف لهامالا وقصرالاحيام والمحدرجه الله تعالى في النوادران احياء الارض لا يكون السيق والكراب وعبكون الناءالدر والزراعة حى لوكر بهاولم أسقها أوسقاها وليكر بالمبكن احباءوفي ظاهرالر وابداذا سفرلها النهر وسقاها بكون حنه وكذااذا حوطها أوسمهابحبث بعصم المما يكون احياء وانوضع الاججار حولها أوحصد مافيها من الحشيش والشوك وجعلها سورا لاوض بريد احداده أيكون داك في مداولا يكون احدا، فأذا فعل ذلك كان هوأ حق باحداثها مالم برجع عن ذلك المتول عروضي الله غنائبس تستمجر اهدثلات سني حق فبعدأ التحير لآيكون أفعروان يشتغل باحبائها ال ينتظرا لحالايه فإمارته احياءها والتذدير بثلاث مستوعرف متول عمر رضي الله عنه والمامت تلك المدة عرف بطريق الظاهراء ترك احياها فيكان لغيره احياؤها وهذا بطريق الديانة لمسسوغير فكان هُواُ وَلَى مِن غَيرٍ مَن سبو يَمَان في السجد أُول الرباط أُوف المفارة كاندو أولى من الغسر . أما في الحكم

في فصل في احيا المواتكي اذاأحماأرضامتةان كان ماذنالامام ملكها دوان احساها بغسيراذن الامام لاعلك في قول أبي حسفة رجسه الله تعمالي وقال صاحبادتيلكها واختلفوا فىالمواتءن محمدرجمالله تعالى أرس الموات أرس لايلكهاأحدوا نقطعءنها الماءوارتفاقأهمل ألمصر والقرية بهاسواء كانت قريسة من العمران أولم تكن

العمران لانأهل القرية يحتاجون الىذلك الموضع لرعى الموانق وغيره وماوراه

المدمسونه بكون منفناه

اذا احياها غير بعد التجعير بأذن الامام كانسله و واوستو رقرافي الفاوزا وفي موضع لا يلد كما حددان الامام كانله والمسلول البرق أربع وتذراعا من من الدين بخسما لتذراع وجر به برالعطن أو بعون أراع وسرم الناضع. وينافل المستورية والمسلول المعمد المتداول المستورية والمسلول المستورية والمسلول المستورية والمستورية وال

لانالشاني تصرف فسلك بقابله كذاني الحاوى واشترى فوباود بناوا بثوب ودرهم ثماف ترفاقيل التقابض بطل في الصرف وجازفها الاول فكانالاول أن أخذه بقالان شياه مختلفة فأبيح اعتبار المعانلة فانقسم الدينار والثوب على الدرهم والتوب اعتبارالقيمة في أ بكس مااحتفر * وكذالو أصاب سينادمن الدرهسم بكون صرفاو ودال اعدم القسض والباقي يكون سعاف لم يفسد بترك القيض كذا بنى الشانى في حريم الاول فى محيط السرخدي *ولوباع سدة المحلي يفضة بشوب وعشرة دراهه م وقبض العشرة والشوب ولم يشيض بناءأوزرع زرعا كانالاول السفُّ حتى افتر وادمال السع كله كذافي الحاوى * وادا اشترى الرجل من الرجل ألف درهم عالة دينار أن ينعه عن دلا وماعط وليس عندوا حدمنه مادرهم ولاد ننارتم استفرض كل واحدمنهماه شلماءي ودفعه الىصاحب قبل أن فى البرالاول لائمان على يفرقاجاز وكدلك شرا توالذهب شراالصة أوتبرالفضة شرالدهب وهذااذا كانالنبريروج سالناس رواج النقودكذا في المسوط ، وإذا اشترى دينا رابدراهم ولس عندهما دراهم ولادينا رفنقد أحسدهما الشاني يضمن الشاني لان وتقرقا ميجز * ومناشترى شبأدين وهما يعلمان أدلادين على الايجوزا اشراء ويكون هذا بمزلة الشراء اندانى متعديه ولوكان الثاني بغبرتن ولواشتري سين مظنون ترتسادقاعلي أمالادين عليه فالشراه صحيم بمل ذلك الدين كدافي الهيطو حفر بتراباذن الامام في غير واذا المترى الرحسل أأف درهم بعنهاي تدريار والدراجم مض فأعطاه مكام اسود اورنسي ماالياقه جاز حريم الاول لكنها قرية وكذالوقيض الدراهم فأراد أن يعطيه ضربا آخرمن الدنا يرسوي ماعينه لم يجزا لابرضاد كذافي المبسوط و من الاول فذهب ما البيار تصارفا ولميذكرا النقدفان كان في البادنقد واحد بصرف الينقد البلدووريه وان كانت تقود البلد مختلفة فانكاناك في الرواج واءولاصرف ليعدم اعلى البعض جازالسع وان كان ليعضها صرف على الاولدوء فذهباه بجنبر البعض لايحورالسع وانكان لمعضها فصلعلي البعض الأأن واحدامهماأ روح فاديجوز كذاني الناني فلانبي للاولء لي محيط السرخسي ، وان كان نقدس ذلتُ معروفًا وشرطاني العقد نقيدًا آخر فالعندية عقد على النقد الشاني لانه غبرمتعد بل دو لمشروط فان اختلفا وةال أحددهما شرطت لى كذاأ فضل من النقد المعروف وقال الاتخرلم أشسترط ذاته أ محق فبمناصنة فلريكن لدأن فعلم االعين فأيهما لكل ارمته دعوى صاحبه وانتحالفا تراذا وان قامت لهما سنة أخدت سنةالفي بحامه كن أتحذ وانوتائم مدعى الديس منهما كذافي السوطي جاءآخر واتخسذ حانونا ومما يتصل بهذا الفصل بع الحديد الحديد والصفر بالصفر) و وما يجرى فيدار باعتراة الذهب والفضة | بجنب الاول لتلك التحارة فاعتبارالماثلة لافي وحوب التقابض كذاف يحيط السرخسي دوالحديد كامنوع واحدجيده ورديثه فكا يدت فعرة الاول مذلك والايجوزالسع الاوزاوزن فانا تترقاقيل التقابض لايطل السع ولكن يشترط أن بكون عنابعن لم تكن أنعادم الثاني وكذال هذا الحكم في الرالموروبات كذافي الدخيرة ، والرصاص والقلعي (١) والاسرب رصاص كلممن ا ولوحدرر جـــلقنادىغىر الوزني ولكن البعض أجودمن البعض فلايجوز بيع البعض بالبعض الامتلاء ثل كذاتي المحيطه ولامأس اذن الامام في مذارة وساق (١) قوله والاسرب ورزن فنفد الا تلاءته الهمرة الرصاص الاسص قوله والقلعي نسمة الى القلع وهومعدن المادحين في مدأرضا

فاحدادافاند يحمد ل المتاتد السلسلية الرصاص الميد فامرس الاصحيمة عبواري المستعدة عبداله تعالى الفعل فلك التعاس وضم ما المستعدة عبداله تعالى الفعل فلك التعاس المدس عبداله من عبداله المستعدة عبداله المستعدة عبداله المستعدة المستعد

و نسل في فد النما يتولد من المباح والمالوك كل و رساسة ارضا أورزعالا سـقيامعتادا من بحرى له وقعدى الى أرضياره دركوني الأول المبادئ الم

وأختاص الاحر بانشيع الشسبه واحدوالفحاس الثان يداحد من قبل أن الشيه قد زادف والصنع فتععل زبادة النحاس من أحدا خانسن بزيادة الصنع الذي في الشبه ولا خبرفيه نسبتة لانه نوع واحد ويزيادة المدنع فالشاه لانتبذل الخنس ولانه موزون في المعني منذق والوزن مرده الصيفة يحترم النساء ولايأس بالشمة لتمفرالا-ضيداليد الشبهواحدوالصفراثنان لماقياتسبه منالصنع ولاخرف فسنثة كذافي لمسوط ووكذلك لابأس الصفرالاسصر بالتحاس الاجرالصة برواحيد واآنيحاس أثنان بدأ بدولاخير وهذانسشة لانالخنس والوزن محمقهما وباحدالوصفين عرم النساء فمعموعهما أولي كذافي المحمط و ولوائسة برى منقالي فضة ومنقال فحاس بمنقال فضية وثلاثة مناقبل حديد كان جائزا بطريق أن الفضة أ نثنها وزناومانة منالفضةوالنحاس الحسد دقلا بتمكن فسه الرما وكذلك مثقال صيفرومثقال حدمد بنقال صفر ومنقال رصاص فالصفر عظ والرصاص بمايتي كذافي المسوط * وفي التحريد الاوالي المُحَدَّة من العسفروالجديدتصرعادةعدد مة بالتعامل يجوز سع بعض إحفض كمذه اكان كذا في التنارخانمة ي لرمارفوا بسع هذه الاوانى باوزن لاباله سدّلا يجوز به تما يجنسها لامتساويا كذافى النهرالفائق 🗴 وان أسترى المامين نحاس برطل مر حديد بغير عشه ولم يضرب له أجه لاوقيض الاناء أنهو بالزال دفع اليه الخسديد قبل أن يتفرّ قا وان تفرقاقبل أن مفع المسمالخدمدفان كان ذلك الاناملا يباع في العادة و زنافلا أ أسء وأن كانالانا تورن فلاخبرفيه ولوقيض الحديدفي انجلب ولم يتبض الاناءحتي تذرّ والم نسسيد عشد وكذائان اشترى وطلامن حديديعت برطلين من وصاص جيد يغترعت وقبض الحديدوسوقا تسارقيين الرصاص فسدد البسع فان كآن كل وأحدمنه مابغيرعينه فالعقد فأسدتها بضافي المجلس أوم

بدائها لدافي السوط و (انسرا النافي مع ما يباع (والنام و الدافي السوط و (انسرا النافي سع ما يباع (والسرا النافي سع ما يباع (والسرا النافي سع ما يباع و (النام و النافي سع ما يباع و (النام و النافي الله و والنام و النافي النافية الذي و النافية الذي و النافية النافية التي السيط المعالمة و النافية التي السيط النافية التي و النافية التي السيط النافية النافية التي و النافية النافية النافية النافية النافية و النافي

بعض الدوارة أوارضه كانتضاما ولوسق أوضه فاستلا أأرضه وترج المامن أرضه الدوارة أوض جاره كانت امناوان كان عامها أو بعض الدوارد أوارض جاره ورجل أوقد النارق أرضه فاستلا أأرضه وترج المامن أرضه الدوارة بالامام أوالقائم رجمه المتماه الدوارة والتاريق ورجمه أنه تماما الدوارة والتاريق ورجمه المتماه الدوارة والتاريق ورجم و تعنى المناه والمرافق و المناه والمناه فارفق مناه المناه والمناه فارفق مناه المناه فارفق المناه فارفق المناه فارفق المناه فارفق المناه المناه فارفق المناه فارفق المناه والمناه والمناه والمناه المناه والمناه والمناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه والمناه المناه والمناه المناه والمناه المناه المناء المناه الم

0

لامكون ضامنا ولم يفصال

و والعديد أندعل النفصل

الذىذ كرناء رحل أرادسه

أرضه ورر عمس محرىاه

فجاءرجل ومذمه الماءففسد

زرعه فألو لانيء لميسه كالو

منع الراعي حيق ضاءت

المواشي ورجلله نوبة ماءفي

نوم معن من أسبو عجاء

رجلوسني أرضه في نويته

كرالشيب الامام على بنعجد

المزدوى رحمالله تعالىأن

فاصب الماء مكون ضامنيا

و ودرف الاصل أعدلا مكون

ضامنا، رحله محرىماء

بقرب داررجل فأجرى الماء

فىالنهرفدخلالماسنجر

الددارجاره قالوا انأجري

مأيحةله النهر وكان الثقب

خفيا بإلاالنق لابدخل

الماءفي دارجاره لايضمين

* وانأحرىما الايحمــاله

النهر فتعدى الى دارجاره

منهن * وكذالوكانالنف

يسكر . وجل المعالى نفسه من العطش ومع وفي قه ما كثير وأبي أن يعطيه فأنه بقاتله عاد ون السد لاح ولا يقاتل السلاح كالوضع منه الطعام الذانخصة هذا فاكال المعارض كنبرا فأرابكن كنيرافهوعلى وجهينا حده ، أن يكون المستدار ما يرومهما أوكان لأبكني الارمق أحدهماقان كان يكنى أردرمة وما كالليفطر أن بالمناسة والمعض ويفرك البعض وأن كالالكماني الالاحدهما فالديمل الماعلى المالاء ورجل عاء دين مقضامين عن الغران كان الغرج مسلم لاعل أخذذ الدمن وان كان لغرج وساعسلان الغريم اذا كانمسلمالاعالث فن الخرالا يحل ه قضاء الدين وأمااذا كان دسامال عن الخرف صحيه فضاء الدين ، خروقع في سناء كر. أكلما أنها أن نفسل المنها تعيت فان غست وطعنتان كان الاوجد فده طع الخروالار يحه الأباس بأكلها هسذ الذالم تمكن المندنة منافية فإن كانت منتفية قال أوبوسف (٢٦٦) رحمالله للعالى نفسل الاشمرات وتحفف كل مرة فتطهر ووقال مجدرجه • واللحماذاتجس قالأبو

فانكانت مقبوضة فردانني لاينغى واستبدل أولم يستبدل فالعندباق على العحمة وكذلا لووجدالكل فيهده المورة لاسفق وردها واستبدل أولم ستبدل فالعمقد بان على العجة وانام مكن الدراهم مقبوضة بوسىف رحده الله تعيالي الوجدكل الناوس لإينفن فردها وطل العقدفي قول أي حندمة ورفورجهما القدامالي استبدل فيجس بغلى ألداث مراتها لردا وإستدل وفالااناسندل فيمجلس الردفهو صحيع علىحاله وان إستبدل تنص العقد وان طاهـرو يسردفى كلمرة كانالبهض لايندو فردها فالقياس أن يذمض ألعسقد يقدره قليلا كان أوكشيرا استبدل فيجلس فيطهر ۽ وقالمحمدرجه اردأوا يستدلني قول أيحشفة رحمالله تعالى وهوقول زفروحه الله تعالى لكن أباحد فقرمه الله تعالى لايطهرأبدا وكره القافعالي استحسن في القلل اذار دواستبدل في مجلس الردَّأن لا ينقض العقد أصلا واختلفت الروايات الاحتقان والاكفيال عن أب منفة رجمه الله نعالي تحسد والقليل فقال في وابعاداراد على المصف فهو كنسر ومادوه بالخروكذا الاقطارق فليل وفيروا بدافا المغالنسف فهوكنسير وفيروا بة قال اذارادعلى النلث وقالااذارتعا واستبدليق الاحلسل وأديحمراني مجلسالرة لاسفض أنعمة والمسلاكان المردودأوكتمرا وهسدااذا كانت الفلوس الوسافدتروج واد السعوط فالحاصل أن لاروح فاماذا كانت الناوس الموسالاروج يحال وقسد نفر فافرذا انسلوس منقض العدة داستملاني لا ينتفع ما لحسر الاأنوااذا مجلس الرة أولب تبدل فان وحديعض الفلوس بهذه المسفة فرزه منتقض العقد بقسدره استدلق مجلس الردأ وإبستبدل كدافى الدخيرة والواشترى فالوسابدرهم وافترقا تم وحدشيا من الفالوس مستمناول عبزه المستحق فان كان مشترى الفلوس نقد الدرهم فانه يستبدل مثله ويحوو العقد وان ليكن نقد الدرهم فالعدد منقض بقدد والمستحقان كالماحق بعض الفلاس وفي الكل أن كان المستحق جمع الفارس

وللفصل أرابع في الصرف في المعادن وتراب المواغيز ويدخل فيه الاستضار لتخليص الذهب والفنت منتراب المعدن كالوانسري تراب ذهب ذهب أوتراب فضة يفضة لايحو والا داعلم أن مافيه مثل ما يعطي إ وكذالوباعه بدهب واضة لابحوز ولوائترى تراب الذهب بنضة أوالفضة بذهب جاز بعدد أن يكون بدايد وهوبالداداداراى مانه والالمخاص عي من الذهب لم يحزال يع ويسترد الهن كدافي محيط السرخسي وولواسترى ففيزامن التراب بغيرعسه يعرض أوذهب أواسترى عرضاء نفيزمن التراب بغيرعت لايجونها البييعلان المقودة المصميمول كداني خزانة المفتين ، ولواشيتري نصفة أوربعه بإزو يكون ماخلص مسيركا ينهساعلى فدوهل كمهما كذافى محيط السرخيني وانكان التراب تراب دهب وفنسة انسع بذهب وسنه لايوزوان سع بذهب وفضة يحوذو يصرف الجنس الحمد لف المنس وان كان لايدي أن ف دهباً الإلارك ان كليه اأوا عدهماان سعدهب أواصة لا بحور وكذلا أذا سعدهب واضة

فطرمتها واختلفت الرقابات عزايهما بالوجهم الله نسال فيتحاسه أنهاعلىفة أمخضفه فالإمجدرجه الله نسال كل ما يحرم شر مه الفاأصاب النوب أكر من قد والدره من حروا والسلاف أسكون الباذق عبد النفاف و ومكذ اروى هشام عن أب منينة وأوبوسف ومهاأله تعيلك وسكع الشيخ لأمام بحدير الفضول وحداته تعللان فالعل قيلس وول أوسنة أواى بوسف رجهماأته أنه بالي بكون تنحسانجات منشفة بعنبرف الكنوالفاحق وهكذا دوى المعلى وأبي وسفر رجماله نعال ووأما بيَّع الباذر يحورني قول أي منه في وجه الله لعمال ولا يجو رفي قول أي يوسف وعمدر حوما الله لعمال وأنه أعدلم ﴿ والنال من أشرة أأمنب المنصف وهوماه المنب إذاطبخ حتى فعب تصفد مادام حلوايحل شره وإذاغلي واشندوون فسار بدلايحل شربه عندناه وقال أصماب الفواهر عجل وحكمه حكم ألبادق ، وكذا إذا وادعل النصف فيكمه حكم المنصف فالاورار وابد ، وعن أب بوس

تخلل فينذنع بهسسوامصار

خىلابالمعالجةأو ىغيسهر

المالحةعندناخلا فاللشافع

رحمة الله نعمالي 🐞 وأما

الشراب الثانى من العنب

فهوالباذق وهوماءالعنب

اذاطيخ أدنى طيف يحيل

شريه مادام حاوا عندالكا

واناغلىوائت دوق ذف

بازبد يحرم قليله وكشرمولا

يفسسق شارمه ولا مكذ.

مستعل ولاعددشاريه مألم

يسكرمنه ووقال الشاذمي

وحداله ندكى يحذيشر ب

رحماته تعالى فى النوادراذا كان الذاهب أكثر من النصد ف في كمه حكم المثلث إلى والشراب الرابع من العنب ه وعصر العنب اذاطيخ ين أهب للنامعادام حساط بحسل شريه عنسدالكل واذاغل واشت يعل شريعه في قول أو، حندف قو أي يوسف الاتنج لأسقى أوالطعام والتداوي والتقوى لطاعة الله تعالى دون اللهو واللعب . و يحرم القدح المسكرمنه وهوالذي بعد إنقينا أو بفال الرأي أنه بسكره وعلى قول محددوالشافعي رحهماالقه تعمال لايحل شربه الاان عندمحدرجه الله تعمال لايحدمالم يسمكرمه وعلى قول الشافعي رجه الله تمان بحديث برب قطرتمها كافي الخرى فلمحدوالشافعي رحهما الله ثماني قوله عليه السادم تلمسكر سرام وقوله عليه المسادم ماأسكر ك. و فغلبا حرام * ولاني حفيفة وأبي يوسف رجه ما الله تعالى ماروى أن رجلا أني عمر رضي الله عند عثلث قال عمر رضي الله عنه ما أشبه ه الطلا الابل كيف تصنعونه قال الرحل يطبح العصير حتى يذهب المثاه وبيقى (٢٣٧) الله فصب عمر رضى الله عنه عليه الما

مكذانى المحيط وولوانترا وبتراب مثله لايجوز ولواشتراه بتراب خلاف جنسه جازو كرين صرفاان خلص منهانئ واناليخلصمنهما ومنأحدهماشي طل البسع كذافى محيط السرحسي ولواشسرا دبنوب و مرض من الدووض فالشراء = ترولا يراعي فيسمشرا له الصرف كذا فيشرح الطعباوي * وكذلك زابالدواغين كذا في محيط السرخدي * عن الشعبي فاللاخير في سع تراب الصوّاغين وهوغررمنسل أَحَدُ فِي لَمُ وَمِهِ مَأَخَذَ وَلَكُن هذا اذالم بعلم هل فيه شيَّ من الذَّهب والفَّضَة أولا كذا في المسوط * ابن سماءةءن أبيوسف رحه الله نعالى اذااشترى تراب المسوّا عين بعرض فلم يكن فيعذهب ولافضية فالسع لمندمر قبلأنه اشترى مافيعوليس البيبع على التراب بدون مافيه واذا كان فيهذهب أوفضة جازالبيع إ وليس بنبني للصائغ أنبأ كلمن عن ماماع من تراب الصياغة من قبل أن مافيد ممتاع الناس الاأن يكون فدرا فمساعهم حين أوفادم بقدرماسقط من مالهم فى التراب فاذا كان كذلك طاب له الاكل من عنه وال واكوالمشترى أن يستريه حتى يخبره العائغ أنه قدأوفي الناس متاعهم من قبل أن علم المشترى محيط بأن السائع لايلك ذلك كذافى الحيط فى فصل المتفرقات واشترى دارا فيهامعدن ذهب بذهب لايجوز وبفضة - ركذا في محيط السرخسي ولوكان تراب معدن الذهب والفضة بين رجلين فاقتسم امجارفة بينه مما لاعبر زلان انقدمة كالبسع ولايدرى تساويهما مالم يخلص فاذاخلص فاقتسما بالوزن جاز كذافي شرح الغماوى دواذا كانار حلعلى رجل دين فأعطاه ترا بابعينه بداييد فان كانالدين فضة وأعطاء تراب فضة لمبجز وانأعطاء تراب ذهب جازوله الخيارا دارأى مافيه كذاني الحروى ووادا استقرض الرجل من آخر ترابدهب وتراب فضة فاعماعله مثل ماخرج من التراب لاه هوالمقصود والقول للمنقرض في مقمدار العرج ولواستقرضه على أن يعطيه ترابا مثلا لايجوز كذافي المحيط * ولوحفر في المعدن تماع ظل الحفيرة أيجود لانه باع مالاعلكه لانه لم يقصد غلث لل الخفيرة بل قصد غلك مانيها فلم تصرا لحف برة ملكاله يخلاف مأواحتفرحفيرة في الارص الموات فاله يملكها فأنه بالاحتفارة صدغلكها واستاجرأ جيرا بتراب معسدن بسينه باز وهو بالخياراذا الم مافيه فان ردوره بعلى المؤجر بأجرمثله فان استأجر بوزن من التراب بغيرا ميشه لايجود واستأجره لعذرله في المعدد رخص مايخر بمستمايجزوله أبرمشيله كذافي عجيط تسرمنسي ومراستأبر انسانا يخلص لد ذهباأ وفصة من تراب المعيادن أومن تراب الصواغي فهذاعلي إ لملانة أوجه اماأن بقول التيأمر تك لتخاص لى أنف درهم فضة من هذا التراب أوقال ألف منقبار ذهب من هذاالتراب ولايدرى ان هذا المقداره ويضر جم هذا التراب المشار الب أو لا يخرج فأنه لا يحوز واما أنبقول استأجرتك لتفاصل الذهب أوالفضة من هذا التراب تكذاكانه جائز واماأن بقول استأجرتك فنتوعه النارود ماذهب المتدفقلي العصرولغيز تم أعادعليه الطيخ لاخبرفيه لاينالطيخ الناني وجديعد نبوت الحرمة فلايفيد الطيخ كالوطيخ

انتره والوطيخ العدم جنى فحب للافة اخاسه وبق خساو نقطع عنه الناوة إبدوهني مقص تمام النافين فلاباس ووال الشيخ الامام الزاهد

المروف يخوا ورناده وحداقه تعالى لانماذ حب مدقعم النارقبل أن بيردد هب عوارة النادومادتم اوولود هب عرارة الشمر لا بالنادي ل

وما والمناسة المشمس وهوأن يجعل العصرف طست أوآنية ويوشع في الشمس - في منتقص منه الثانات عرا الشمس يجوز شربه لان

المنسودة عاب الثانين ولا فرق فيه من أديده ب مثلا المصر الناد أو بحر النهمين وين أو يوسف مرحه الله تعالى اذا طبح العصروي ذهب منه

ألمامن الته وقطع عنه ألنارو وردتم عليم حتى تمذهاب النشون لاخرقيه ووقال محدرجه أنته تعالى لابأس مدون محدرجه أنته تعالى لاباطيخ المعد فإبذهب تثله تقطع عدالنارو بروتم أعد والطيخان كان بعد ماقطع عده النار زمان يغلى العصدر ن غير فاد فلا خدوب وان كان لا يفتى

وشر ب ثم ناولء سادة من الصامت نم قال عمه ررضي الله عنم اذاراتكم مرابكم فاكسروه بالماه ، وعن عرردى الله عنه اذاذهب ثلثا العصمردهب حرامه وربح جنونه وماروى من الحديثين روىءن ابراهيم النحعي رحممه الله تعمالي مارو مەالناس كلمسيكر مرام خطأ أم بنت اعالنات كل سكرحرام وكذا مابر و به الناس ماأسكر كثيره فقذله حرام لديثات وابراهم إلفعي رجمالله تعالى كان صرفي الحديث « ولوطهخ العصير - تى ذهب ثلنه وبتي ثلثاه نمقطع عنه النارحتي يبردنمأ عادعلمه الطين حتى ذهب نصف مابقي فسأرالذاهب من العصر ثلناء فالفالاصل انعاد عليه الطبخ قبالأن يغلى العصر ويغرلا بأس بدلانه ذهب ثلثاه بالطهزوتم الطبير

فى ذلك القدرمن الزمان فلابأس به ، والعديم ما قال في الكناب أنه إذا أعيد النار بعدما غلى العصروحرم لا يحل شر به العصران اطمينعد ماغلى واشتدوون فسالز بدفدهب نائاه مالعاجروني المثهلا خبرنيه لانهدا واجابعد نبوت الحرمة فلا بفيدفان شربها والمسكرة الواسفي أنلا يحداله فريشر بالخرا فيقهه وودكؤ الكتابان فيماسوى الجرمن الاشربة لايحدمالم بسكر واذاصب الماعلى المثاث حتى وقعادام حلاايه ل شربه في قولهم فان غلى واشتدوقذف الزيد فان طير أدني طيخة بعد ماصب عليه الماء ثرغلي واشتد حل شربه في قول أي حنيفة وأو بوسف رحهماالله تعالى بلاخلاف من المناية وأن أربطه أدنى طهة عدمامي عليه المارخ المنالث المنفيد حكم عن الشهالامار أرغم محمد بزالفهنل وحمه الله تعالىانه فالريشتره أت بطيخ أدنى طبخة وغيره والمشاهي قال لابنه ترط ذلمه والأفضل أن يعاجأ دني طبخة ليكين قول كل المشايخ رحهم القعنعالي ورجل صب (٢٦٨)عشرة دوارق عصر في قدروط في فغلي وقدف بالزبد فيعل بأخذذك أنزبه وجعه في قدر آخر فكان دور فأثم يطه إلىاقي

ىعىددلاك حتى يحل قال في

الكتاب بطيخ الماقيدي

سق ثلاثة دوارق وهو ثلث

الماقى عدالدورق الذى أخذ

من الزندلان ماأخذ من الزيد

حعل کا ن لم یک لان از بد

لىر ھىدۇھاركا ئەھى

فيه دور فأمن ماء دغمة لا يعتبر

الما واعايعت مرأن بدهب

من العصر ثلثاه فيطبخ حتى

مذهب ثلثاه كالوكان الملقي

تسعةدوارق عصبر ويطبخ

حتى بذهب للثا النسسعة

و يبغ ثلاثة دوارق كذاك

ههنا وهكدذا انأخرج

مه دورون مطعه حتى

بذهب ثلث الباقى وذلك خسة

ونلت و سو دورقان وثلث

دورق لانماأخرج منااربد

جعلكا نالميكن فكالمهار

يصب في القدرمن العصر

الانمانية دوارقءسسبر

ولوكان كذلك بطبير حيتى

مذهب ثلثا غمانسه دوارق

وذلان خسة وثلث فسبى

لتخلص لى أاف درهم فضدة من التراب وأبيشرالى التراب فاله لا يجوزاً بضاء بزلة مالواسن والمضيط له فيسا بدرهم ولم يعيدا لكرباس كذافي المحيط ، وادادفع لحاماً وجرزاالي رجل لمجوه، بنسمةٌ وزمامعا مايكون قرضاعلى الدافع ويعطيه أجراء الزمافه وجائزو يآنء الاجر والقرض واناختاهافى مقدار ماصنعم الفضة فالقوار قول رب اللعام مع تينه ويحافء ليءاله فان قال مؤهم بمائة درهم فضية على أن أعطيك عنه اوأجرع لك ذهباء شرة د ناتير بدلك كامو تفرقاعلي ذلك فهو فاسدو قد تعسد رردّ عنها فعلسه ردّ مثلها أ وكأن له أجرمة ل علامن الدنائير لا يجاوز به ماسمي كذافي المسوط

﴿ الْفُصِلَ الْمُامِنِ فِي اسْتِهَ لِللَّهُ مِنْ عَقَدَ الصِرفَ قَبِلَ الْقَبِضَ ﴾ اشترى قلب فضه بدينا روهنه، انسان قبل قبض المشترى فقال أماآ خذالقاب وأشبع المفسد بضمان القلب فلدخلك كذافي المحيط ولوالج اشترى قلب فمنة بدينارودفع الدينارخ الارجلا أحرق آلقلت في المجلس فلامشترى الخيار فالناخة رامضام لعد تندوالباع المحرق بقيمة القلب من الذهب فان قد ضده منده قبل أن يفارق المشد ترى البالع فهو منز ويتصددو بالفضل على الديناران كأن فده أوان تفرقا فسل أن يقبض القمة بطل الصرف وعلى البائه رد لدينارواتنا تانحرق بقمةاانلك فيقول مجدرجمالله تعالى وهوقول أبيهوسف رحمهالله تعالىالأول ترجع وقاللا مطل الصرف بانترانهما بعدا خسارالمشتري الممرق قسل القبض منه وقوله البا مندة قرحه الله تعالى كقول أبي وسف رحه الله تعالى الا تخركذا في المسوط واشترى سيشامحل فيه خسون درهماعيانة درهم أويعشرة دنابه واقدالنمن ولميقيض السيف حتى أفسدانسيان شأمن حمائه أوحفف فاختيادالمشترى أخذال فيونض مزالمف دفيهماأف دفاه ذلك فانقيض السيف ثموارفيا البانع قبل أن مقبض من المنسد فنهمان ما فسيده لايضر دخلات وان لم مقبض السيف وفارف البانع فأعفد بفسدفىالمكل عندهم جميعا هذااذا أفسدشامنه وأمااذا أفسداا كلمان أحرقه بالنبارواختارالمنسي الماع المحرق الأخذمنه قيمة البكل أوقعة حصة الحليبة قبل أن يفارق البائع فالعقد حائر في البكل والأ مقبض فعة الحلبة حتى فارق البالع فالمسئلة عنها تفلاف ول أبي يوسف رحمه الله تصالى آخرادهم قول أي حنه فه رحمالله فعالى لا يطل العقد أصلا وعلى قول أبي يرسف رحمالله فعالى أولاوهوقول محمد رحه الله تعالى ببطل كذابى المحيطه رجل اشدترى سيفاعيلى فيه خدون ودهما فصندة بما ته ودهم فأحرق رجل بكرة من حلينه قاختارالم ترى امضاه المسع وتضمين الحرق والقدالين وقبض السيف م فارق قبل ال أب قبض فيما لبكرة فالبسع ينتنض في البكرة لماصة دون السيف عند مجدرجه الله تعمال وفي قول الع بوسف رحماً أنه الحال المُحرِّل منقض السيع في البكرة أيضًا كذا في المبسوط *

ورتمان وثلثادروق وان خرج دورقامن الزيدودهب في غلياله دورق عصروا له بطبخ الحد هاب التي ماية يعد اخراج الزبدود لا تدافر القاد والوق لان ماذهب من الزيد بصبركا تعالم بكن فدي أسعة وإصباحتي يدهب للناه وذنانا ستقاوسي للته وهواللا فمالان ساذهب الغلمان من المصعومة ال ومااخدمن الزيدغيرمعتىرعنداي يوسف ومحدرجيمات تعالىء رحل مب في قدره عشر دوارق عصروعشرين دور فاماموان دمخه فاله باغران كان بعلمان المائيذ هبأ ولاوقد بكون الماشرع فعالمن العصر بالناولان أرق وأعف من العصد وذان كان كفالك بمخاصى يذهبكل الماأ الانميذهب أنناأ مشرة وذلك تدوللنان وسبئ ثلثه وموثلا أنه والمت فذلك تسع إلجالة والخاومرف ذلك بأعجال كالحضرة دوارقس المداعلي ألاثة أروم واجتنا لى أن يجعل عشرة دوارق عصرعلى ألاثة أسبوم لحاجتنا الى الثلث والشلتين فيكون المساسنة أسهم والعصيراللانة والمكل تسمدأ سهم واذادهب المنه أولافقد ذهب سنة من تسعد فيهموز ذائه كاز أيكن بني الباقي مرز العديروه وشلان أسهم

ضه ضعير فعي المناه فقد فعمه من الجلاهر وستة ومرة النان فقد هي عمانية أسهم بق مهم واحدوهو تسع الجله وهوفي الحاصل اللافة وارتي المنالان المصرصارعلي فلانه أسهم كل مهم منه فلانه دوارق والمناه وان كان العصروالمامدة بان معايجب أن بطيخ حق يذهب نه، وذلك مشرون و يق ثلا موذلا عشرة لانعمل بق عشرة كان للنامها وثلة عصيرا أذا كتابذهبان معافيكون الاقه وتلت عصرًا وقد ين العصيرة والميق الانلانة فصل و فيكان يحد الرحه القاتعالي الم أن العصير على نوعين منه مالوص فيه الماء ويطين ذهب المأء أولا وسه اذاص فيه المائيذ هبان معانفصل المواب تفصيلا ووحاصل المواب أن الماستي كأن أسرع ذها بالانار يطبغ حتى بيتي للت العصير ون كالمذهبان معافاة بطبخ حتى يقى للت الكل وبهد اعرج أ كرف أنو للخال صدره والدالخ ألو بالسر والتي و والماسون الأم نه وايت منه والخال كان معل قبل أن يغلى ويتغير بأن كان -لوا أوفار صالا بأمن بذلك لان (٢٢٩) الطيخ وجد قبل ثبوت الحرمة ووان كان

والباب النالث في احكام تصرفات المتصارفين بعد العقد كي

تندل الاول في التصرف في بدل الصرف قبل القيض وفيه يكون قداصا يبدله ومالا يكون كالشرى بكالنصرف شيامنسه أومن غيره أواستبدل فوقيل فيسل قبضه لايجوزو بني الصرف على حله يتبضيه ويتم مند كذانى محيط السرخسيء وإذااشترى الرجل عشرة دراهم بدينارونقا بضاالا درهما واحسدابتي من يعنبر ولسرع تدالعها المدرح العاشر فارادالذي اشترى الدراهم أن بأخد لأعشر الدشارفل دلث وهذا المراب على هذا الاطلاق الذي فالدمح درجه الله تعالى يستقير بعسد ما نفر فاعن مجلس العقد قبل نفسد اسرهم إنعانمهر فالمافيل التفرق المأأوادأ وبأخ لمنعشر ويسارومن متستريه فليس له ذلك الاأ ويرضى به سنبى لدينار فالمااذا فالله يعنى يعشيرالدينا والوسام يماة أوعرضام يمي فياعه به كاندم واسواساعه نرا تذرقأم بعدالندرق وهمدا يخلاف مالوقال بالعالدينار بعنى بالدرهم مشافياعه فالدلايجو رسواء . . . قبل النفرق أم بعدد كذا في المحيط و وادا استرى آلوسل أنف دوم بعينها بمثالة دمساروالد راهم يص وعداورك مهامودا ودون بهاالياقع جازداك ومرادومن السودالمشروب والتارة السودا الانادرادم أحذار ماستي لومانة دينارا بدراهم بيض وقبض مكان الدراهم الميض المفارية فاله لايحور وكذانا لوقيض لدرا هرادا أديعط منسر باآخر من الدنانير سوى ماسيته ليجزدن الابرضاء فاندوني به كارمستوفيا الاستمدلا قبل هذااذاأعطاه ضريادون المسمى فانأعطاه شرياهوفوق المسمى فلاحاجمة الدرضا منبرى المسار ملانه أوفاء حقدوزيادة كذافى المسوط، ولوأحيذالدراهم أجودأو ررائميا يخالفه في وصد وذلذا المقبوض يعرى بحرى الدواهم الواحبة بالعقد في معاملات الناس جاذ وكان اقتضاء لاستبدالا كذافي الممط ، وفي كاب الصرف اذااشتري ألف درهم بعنها بما تعد بارو الدراهم حض فأراد مسترى الدرادم أن يتبرع على ماتعه ما لحودة وأبي العد سبرعه فادلك * قال سيخ الاسلام رحم المدنعالي وموضيما لوأبرأه عن بني من الفدار وردّمن عليه كان إدلك قال رجه الله أيضا وهوزظير ماذكرف الجامع ما كالرجل على آخر ألف درهم فأناه بالف حياد وأبي صاحب الدين أن يقسل ذال الا يعبر عليه وان أتى بجنس حسه وريادة لاندتبرع علمه وكانله أن لا تسل مرعه ومنه فكذا فهما قال وكدالوا شرى مسمه ضرامن الدنامروفال للبانع أعطى دساوا غسرها إبكن لدذلك وانكان ماطلب دون حقب الأأن يرضى لأخره وفي المنتنى ولذي عليه السود أن يؤدى بيضاهي مثل السود أوأجود منها ويحير من الدعلي القبول وكدامن علىه السيض اذاأذى سودام الهابح سرعلى القسول عنداع كاشاال للا فهرجهم المدنع للى كذا العبدال أمر مطيخ قبل الغليان

وسرحه لته نعالى وهل شترط الإمامة هذا أن بطهرأ وفي طبغت على السب عليه الما قبل الغلبان والشدة اختاأ واقد على نحوماذ كرنا

ف نلك فان غلى واشتد حل شربه ما لم يسكرمنه فانسكرمنه عده و وال الشافعي رجه المستمالي بعد بشاول قطرة شها في رأما الجههوري

فهواني من ما العنب اذاصب لما به الماءوطيخ أدنى طبخة مادام - ادا يحل شربه عندا المكل وان غلى واشند وقذف بالزيد فهوواله اذف سواء المراكز

فاءكم فانصب الماءعل تفواه بعددان وعصروا سفرح الما فغلى واسند قال بعضهم هو يكون بمنزلة الخوف حديم الاحكام وقال

وموسي محدالا كمرن مكم الفرز في وأما المقدم الريب سفان فديع وسيدا ما نفسع الريب أن يقع في المامويد الأمام ويستفرج

طيخ بعدماصارخرالابحل لان الطيرو حديد ببوت المرمة وقدذ كرناأن الطيم بعد نسوت الحرمة لايندع • والمشمس هوالذي وضع فى الشمس حتى ذهب ثلثاه بالشمس فهو بمنزلة المنلث الذى دهب ثلثاه مالنارعة دما وولوطه العنب حتى نضيح نم عسر وترك حنى اشتد ر وي الحـــن عن أبي حسنة رحمانه تعالىأنه لابأس بشريه * وقال الشهيخ الامام المعدروف بخوا درزاده رحمالله تعالى العنب عمه نزلة الزبيب اذا طد أدنى طعدة لاباسبه • و فال أبو يو - ف رحمالله والىلايحل مرب المستد منهدى بذهب للنالماء الدىكارق العنب وعليه النسوى فيوالمتخذا ظامس

محسدالكعي رجمالته ويدوب المنادوييق المتدونكون الذاهب من العصم أقل من الثلثين يحل شربه مادام سلوا وأذاعلى واشتدونذف بالزيديين والمله وكثيره وهوالجه وريمواء وفان بعضهم العنتي هوالحمدي ووأن بصب الماءيي التلف ويتراحي يستسو يقالها المايسني ككروها استعمارا أبو

من العنب العنبروا خليفوا

في تفسيره فال الحاكم أبو

الناأحماهاغ برديعدالتمعمر بادنالامام كانتله 🔹 ولوحفر بترافى المفاوزأوفي موضع لابتلكه أحديادن الامام كانتله 🛮 ولعماحول البغر أ أر دهون ذراعاً حريما للبيتر لماروى الزهرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلماً فه قال حريم العسن خسمها تذراع وحريم بترالعطن أردهون ذراعا وحريم الناخم ستونذ داعاته وقال أويحنينة رض القعنه حريم برالنا مه لايز: ادعل الاربعيز وقال صاحبا وجهما الله زمال ـــ:ونذراءا ۾ ولوحفرنهرافي فنارداً وفي موضع لايلكا حدياذن الامام قال أنو حيفة رجبه الله أهالي لايستحق النهر حريما ۾ وقال صاحباه رجه مالقه تعالى يستحق مقدار عرض النهرحتى اذا كانمة دارعرض النهر تلاثة أذرع كان لهمن الحريم مقدار ثلاثة أذرع من اجالبين من كلاج أب ذراع ونصف في قول الطعاوي رجمه لله تعالى وعن المكرخي رجمالله تعالى مقدار عرض الهرمن كل جاب 🕝 ولو حفرر حِل بِمُرا في أرض موات لا يملكه (٣٣٠) أحدماذ ن الامام ثم جاءغيره وحفر في حريم الاول بنرا كان الاول أن يسددو مكت لانالشاني تصرف فحماك

يقا له كذافي الحاوى واشترى توماود مارا بثو بودرهم ثماف رفاقيل النقابض بطل في الصرف وجاز فعما ا الاول فكانالاول أن أخذه بني لانواأشاه محتلفة فزيج اعتباد المهائلة فانقسم الدسار والنوب على الدرهم والنوب باعتمارالقهة في ال بكيس مااحتفر * وكذار أصاب الدينارمن الدرهب يكون صرفاو بطال اعدم القدض والماقي مكون سعاف أريف ديترك القيض كذا بني الشاني في حر م الاول فى محيط السرخسي ، ولوباع سيدا محلى بفضة بثوب وعشرة دراهم وقبض العشرة والثوب ولم يقيف بناءأ وزرع زرعا كانالاول اسيف حتى افترة إدمال البيع كله كذافي الطاؤي * وإذا اشترى الرجل من الرجل ألف درهبره المدنياراً أنتنعه عر دلك وماعطب وليس عندوا حدمنه مادرهم ولاد سارتم استقرص كل واحدمنه ماه شل ماءي ودفعه الى صاحبه قبل أن فى المترالا وللائمان على بتفرقاجان وكذلك شرا تمرالذهب تبرالفضة أوتبرالفضة شرالذهب وهذااذا كانالنبريروج من الناس الاول وماعط فىالم ثر رواح النقودكذا في المسبوط * واذا اشترى دسارا بدراهم وليه عندهما دراهم ولاد سارفنندأ حيدهما وتذرقا لميجزيه ومزاشترى شابدين وهمايعلمان أدلادين على لايجوزا اشبراءو يكون هذابمنزلة الشراء الشاني يضمن الشاني لان الثانى متمديه ولوكأن الثاني غبرغن ولواشترى بدين مظمون غرقصاد فاعلى أبدلا دين علمه فالشبراه صحيح بمثل ذلك الدين كذافي الحبيط وادا انترىالرجيه ألف درهم بعنهاي تهديبار والدراهم بيض فأعطاه مكانما سوداوريني بهااليانع جاز حفر بتراماذن الامام في عبر وكذالوقيض الدراه وفأراد أن يقطبه ضربا آخرمن الدنا مرشوي ماعينه لم يجزالا رضاه كذافي المبسوط وأ حر ممالاول لكنها قر سة تصارفاولمذ كراالنقدفان كانفي المدنقدوا حديصرف الينقد البلدووريه وانكاتت نقودا لبلدمخنلنة من الاول فذهب ماه الهـــ أمر فانكانالكل فيالرواح سواءولاصرف لمعتمهاعلى البعض جازالسع وان كانالبعض اصرفعلي الاولى وء, ف ذهباه بجفر لبعض لايجوزالسع وانكان لبعضها فضملءلي البعض الاأن واحمدامنهماأروج فالدبيجوز كدائي الناني فلانبي للاولء لي محيط السرخسي * وان كان نقده ن ذلك معروفا وشرطا في العقد نقيدا آخر فالعقد ينعقد على النقة ا النانىلانه غبرمتعدبل دو لمشروط فان اختلفا ومتال أحسده ماشرطت لي كذاأ فضل من النقد المعروف وقال الآخر لم أشسترط فك [محق فيماصنع فلربك إدأن فعليهمااليين فأيهمانكل لرمتعدعوى صاحبه وانتحالفاتراذا وانقامتالهما سفأخذت سنالمك بخادمه كن أتحذ انوانم يدعى النسل منهما كذافي المسوطي جاءآخر واتخسذ حانوتا * (ويما يتصل بهذا الفصل سع الحديد الحديد والصفر بالصدر). وما يحرى فيه الربانيزلة الذهب والفضة بجنسالاول لتلك التصارة في اعتبارالمماثلة لافي وجوب التقابض كذافي محيط السرخسي والحديد كامنوع واحدجيده ورديث فكسدت تحارة الاول دائ سواءلايجوزالسع الاوزبابوزن وان انترقاقبل التقابض لايبطن السع ولكن يشترط أن يكون عيالية لمتكزله أنحادم الثاني وكذاذ هذا الحدكم في ما ترالموزونات كذا في الذخيرة «وارصاص والقلعي (١) والاسرب رصاص كلمن ا ۽ ولوحدرر جـــلقماديغير الوزني ولبكن البعضر أجودمن البعض فلايجوز ببع البعض بالبعض الامثلاثثل كذاني المحيطه ولاياس

اذن الامام في مذارة وساق

المادحية في مدأرضا

إنسباليه الرصاص الجيد قاموس الا مصحعه بحراوى فأحماهافالديحه الالشاله ونخرج مائه حريما بقدرما يسلم ووهذا قول أي بوسف ومحمد رجيما شه نعالي وأماعند أبي حسفة رجه الله نعالى اذافعل ذلك والتعاس باذن الامام يستمق اطرم للوت بالذي بقع المأه فيدعلى وجه الارض ووان كان بغيراذن ألامام لاشئ له لان عندأى سنسفه وضي المه عنعت احتفرغهرا لابسقيق لالطريم والفتاة لكأن يقع المباءعي وجعالارض بمسترلة النهرالأن فيالفناة يجرى المبانيحت الارض فالتابقع عملى وجه الارض يصددك الموضع بمنزلة العيدلان في العين يحرج المباهن الارض ويسل على وجه الارض ومن استفرج عسا بالذن الأمام بستعق الحرمء ولهذا قال يستحق الحريم للوضع الذي وتع الماضية على وجه الارض الا أن في الكتاب أم يبن مقداو ذلك للكن فالريستمن حريماعلى فدرما يصلح لاندلم بحدفي هذانصا حولوكان النباءعلى وجه الارض بين رحلين والارض بينه ماتم استعدث أحدهما أرضاأ خرى وأوادان يسقيها بهسد والقنادلم يكن لدفلا بترانتهر ميزوجلين ادا استعدت أحده ماأرضا الشريسة لم بكن له أن يستقيها الامان النمريك

(١) قوله والاسرب يورن قنفدالا كذابة آله مرة الرصاص الاييض قوله والقامي نسبة الى القام وهومعان

﴿ فعل في دور المعالم الماح والمعاول ﴾ ﴿ ورجل من ارضا أورز عاله سدة بامعناد المن مجرى له واهدَى الم أوض بياره د كرفي ر الله المن والدها، والدها والما و الله على الله و ويستراك فيأرضه طريسة ترفيأ وضهاره ضمن وانكان وستغرف أرضيه تم بتعدى الدأوض حاروفان كالحاره بتعدم البسه والسكر وزيكم فله من المحسانا ويكون فالد بنمالة الاشهاد في الحالط الما أل وان ابينة دم الديدال كروالا حكام فنعدى الى أرض يراديسن ، وانكان أرض في صعد قوارض جاره في مطه وهو مع أنه اذاستي أرضه بتعدى الى أرض جاره ضمن و بؤمر يوضع المسناة ية على منه و بين التعدي قبيع عن السنى * وإن كان في أرصه تقب أو حجر أن علم ما لله و بين التعدي فسند أرس جاره أوكر الد - بين رَجْنَ وَالْمِلاسِمْنِ كُنْ صِالْمَا فَاللَّهِ اللَّهِ وَاللَّهُ وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الله والمُلاسِمِينَ وَذَكَّر

ت امر الاحر بالشيه الشب واحدوا المحاس النان يدايد من قبل أن الشبه قدراد فيه الصنع فتحعل إرزة انتعاس أحدا خانسين بريادة الصنع الذي في الشبه ولا خبرفيه نسبته لانه نوع واحد وبزيادة الصنع والندلا ينبذل الجنس ولامه موزون في المعنى منذق والوزن بهذه العسفة يحزم النساء ولامأس بالشمة بمدنر لايض يدابيد الشميهواحدوالصفرائنان لممانى السحمن الصنع ولاخرفيه نسشة كذانى لمسوط ووكذلك لابأس بالصفرالا حص فالتحاس الاحرالص فرواحد دوالمحاس النان بدأ يدولا خبر وهدانسينة لانالحنس والورن يجمعهما وباحدالوصفين يحرم النساء فمعموعهماأولي كذافي الممط و ووات برى متفالى فضة ومتدال تحماس عشقال فضمة و ألا نه مشاقدل حديد كان جا تراويلر بق أن الفيدة بننيا وزناومابة من الفضة والنحاس الحديدفلا تمكن فمه الربأ وكذلك مثقال صفرومثقال حديد لنذل منه ومنقال رصاص فالصفر بمناه والرصاص بمابق كذا في المسوط، وفي التجريد الاواني المتعذَّة ا مز المدفروالحديدتصرعادةعددية بالتعامل يجوز يمعضها يبعض كيفما كان كذافي التنارخانية ما و ارنوا سع دنه الاواني الوزن لاياله ـ قالا يجوز ـ مها يجنسها لامتساويا كذافي النهوالفائق . وان ت ى الامن نحاس رطل من حديد بغير عينه ولم يضرب له أحد الاوقيض الالاه الهو جارات دوم اليه اخمديد قبل أن يتدرقا وان نفر قاقبل أن مفع السمه الخديد فان كان ذلك الانا الاساع في الهادة و زمانلا مربه وانكانالانا يوزن فلاخبرفيه ولوقبض الحديدفى انجلس ولم يتبض الاناءحي تذرقالم يتسسد نعند وكدلانان اشترى رطلامن حديد بعينه برطلين من رصاص حد ديغيرعينه وقبض الحديدووسوقا فسارقيض الرصاب فسيد المستعفان كأن كل وأحدمتهما بغيرعييه فالعقد فاسدتنا بضافي المحلس أولم

وإنفسل الناني فيسع السبوف الحلاة وماشاج وامما يسع فيه الفضة أوالدهب مع غيروفي سع مايياع إ وزنام بدأو ينص), لواشترى سيناهجلي بانفضة أوجا مامنف الفصة عالصة وزنهاأ كثرمن الحله تحياز و فاكت و الما والمالية أومثلها أولايدرى لا يحوز كذا في محيطا السرخسي ﴿ وَانْهُ لِعَامُ مُقَدَّارُ المزاهم وقت البيسع تمءلم بعد ذلك فريحانث أكثرهن الفضة التي في السيف فأنءلم وهما في مجلس العقد جازاب وانعلم مدما فترقاءن المجلس لمبحزالبه وقال انقدوري وكذلك لواختاف أهال العلم فيه فذال بعضهم أنفن أكثرمن النصة التي في المستق وقال بعضهم لابل هومثلها لايجوز البسع كذافي انبياه واذا كانت الدراهم كثرفافتر فافتل التقابض فان كانت الحلية لاتخلص من السيب الانضرر أتنفر فبالمكل وانكانت تنعاص بغيرضرر بطل في الحلية وجازف السيف وانكانت الحلية ذهبا والثمن مراصه جازالسع كمندماكان ولوشرط تأجيل الهن وهومن حس الملية أومن غير جنسها اطل البدع

بنعزيمة الدوارجادة وأرضه كانضلمناه ولوسة أوضه فامثلا أوضه وحرج المامس أوضهالى أرض جارد كان ضامناوان كان عالباأ ولم يعنبه كزوس المامق أرض جاره ورحل أوقد النارقي أرضه فذهب النارالي حصائد غروفا حترق فال الامام أبوالقاءم رجه اندته اليحدا مارمني أرضه سواء . انأرسل ما أوأوقد نارا يحتملا أرضه لايضمن والاضمن . ومن المشاعيم من قال ان أوقد النارفي يومر يحضمن ورميكن كدنية الايضين ه ومنهمين فرق بعزالمها والناروقال في النارلا يضمن على كالدن من طبيع السارا الجود فريكن الغالب فيه العدى ومرطبع الما السلان فأن أرسل مالايحتمام الارض كان ضامنا واذاوقع الحريق في محلة فهدم رجل دارغره بغيراً مرهدي بمنض الحريق فالوآبكون صامناكر فرم شاة لغيروكي لاتموت كان صامنا 🔹 ولوان هـ خا الذي هدم الدارعند وقوع الحريق ه دم الذن الامام لاينسن ﴿ رَجُلُ مِنْ أَرْضُهُ مَنْ مِرَالِعَامَةُ وَعَلَى مِرَالِعَامَةُ أَمْ ارْصَعَارُونَهُ و

في الاصل أن في النتب لانكونضامنا ولمشصل * والعدو أندعل النفصل الذىذ كرناه رجل أرادسقي أرضه أوزر عهم جحرىله فجاءرحل ومنعه الماء ففسد زرعه فالولائئ علسه كالو منع الراعي حـ تي ضاءت المواشى رجلله نوبه مامي بوممعين منأسبوع فحماء رحلوستي أرصه في نوسه كرالشيخ الامام على بن محمد البزدوي رحمالله تعالىأن غاصب الماء مكون ضامنا . وذكرفي الاصل أعالا مكون ضامنا؛ رحله محرىماء بقرب داررجل فأحرى الماء فىالنهرفدخلالماسحر الددارحاره قالوا انأحرى

مابحتمله النهر وكان النقب

خفا ولولا الثقب لامدخل

الماه في دار حاره لا يضمن

النهر فتعدى الىدارجاره

منهن وكدالوكان النقب

ظاهرا وهو يعمل أنالماء

رم الكافئي انسان متعداوهو براه أهطب كان ضمائه على الذي رش . ولومشي أحد على ذلك الموضع ولا يبصر فان كان اعمى أو كان يردو ملى الذي رش كان المدين المساب كان دمائه على المائيرة ولم المواقعة المائيرة ولم المواقعة الكردو ولم المواقعة الكردو ولم المواقعة الكردو والمواقعة الكردو والمواقعة الكردو والمواقعة المواقعة والمحتولة المواقعة والمحتولة المواقعة المواقعة المواقعة المواقعة المواقعة المواقعة والمحتولة المواقعة والمحتولة المواقعة والمحتولة المواقعة والمحتولة المواقعة المواقعة والمحتولة المواقعة والمحتولة المواقعة والمحتولة المواقعة والمحتولة المواقعة والمحتولة المواقعة والمحتولة والمحتو

ماءالعنب اذاغلا واشبند زينه نم افترقابطل في الطوق كذا في البحر الرائق ولواشترى الفلب مع ثوب بعشر بن دره ما وقبض القلب وقذف بالزبدوصارأ سذله وتندع نسرة دراهم تم افترقاكان المنقودتين أرضب خاصة استصمانا ولونقده العشرة وقال من تمنهما جيما أعلاءفهوخر بلاخلاف مهرمنل الاول والأقال هيمن تمن النوب مت وقال الآخرنع أوقال لاوتفر قاعلى ذلك منتقض السع وانغلاوا شندولم يقذف واخل وان كان قلب فضة لرجل قعيته عشرة دراهم وثوب لآخر قعيته عشرة دراهم فباعامن رجل بعشرين الزيدفلاس بخسمرف تول درهما فباع كل واحدمنه ماالذى له الاأن البسع صفقة واحده نم نقد المشترى صاحب القلب عشرة فهوله أبى حنيفة رئىي الله عنيه نده ولانبركه منهمافي المنبوس ولوباعا جمعاالثوب وباعاجيعا القاب فنقد دصاحب القلب عشبرة ثم دلموا كانأوحاضا وفي نغ ذاتفض السع في مصف القلب كلافي المسوط السترى سفائح لي مدان يروقبضه وباعد من آخرقبل قولصاحمه رجهماالله بينده الدنانيروقيضه الثاني ولم ينقدالنمن حتى افترقوا بطل البيعان ورجع السبيف الحالاول وان تعالى بصرخرا وعن الشيخ ندخى الاوسط والمثالث دون الاول صحالب عالشاني وغرم المشترى الاول لبائعه فيمة السيف وكذلك الامام أيحنص الكسر وعادوسط نصفهص في نصفه وردّنصف الحالاالاول وليسلاول أن يتنسع عن التبول بعيب التعارى رجه الله تعالى أنه تبميض وينمن قيمةالنصف الثاني كدافي محيط السرخسي ، وان كان السييف الحلي بين رجلين خذبةولهما واذاصارخرا فيغ أحدده الصبيه وهوالنصف بدينارمن شريكه أومن غسيره وتفايضا فهوجا لروان باعمس شريكم ابتأحكامهالايحلشرجا و مداله بنار والسيف في البيث ثما فترقاقيل أن يقيض السبيف انتقض البيع كذا في المسوط * وإذا وبحدد بتناول قطسرة منها اندى منامحلي فيه مائه: رهم من الحلية بما تى درهم ثم عماراً ن فيه ما ئني درهم فيه ذا على وجيهن فان طائما، وانشر بهافي نهار عردنه بعدماتفايضاوتذ وقابطل العقدفي الكل وانعلمذلك قبل أن يتفزقا فالمشترى الحياران شاءزاد رمضان يحديشر بهاويعزر وانتهامائة أخرى وانشاءفسم المسقد فحالسكل وانعلماني الابتداءأن وزنا لحليتها تادرهم وقسد الجنابة على الصوم، ومن نه بعاالسف بمائتي درهم ثم أوآدالمشترى أن يزيدائة أخرى قبسل أن يتفرقا فان العقد لايجو ذهكذا في حكامهاأن كمفرمستعلها المندوق واذاباع قلب فضة على أنه مائة درهيرها فه قوز فودقيل الاعتراق فوجدوداً كثر فالمشترى بالخيارات ولايضم نمتلفهااذا كأن غامران الدراهم فأخذمتل وربهوان شاترك وانكان اقصافكدلك ولوافتر فافوجدوه ماله وخسين إساروسطل سعها اداباعها فهر باخبارانشاءأخذ تشبهجائة وانشاءترك وكذائنان كاناقصاانشاءأخذ مبمثلوزنه وانشاء المسالم ولاعلك تمنها * وهي رَكُ كَمْ الْجَاحُاوِ * وَانْ اسْتَرَى نَقْرَهُ فَضَةِ عَالَةُ دَرُهُمُ عَلَى أَنْ فَهَامَالُهُ وَتَقَابِضَا فَأَذَا فِيهَامَا تَنْادَرُهُمْ كَانَ نحسدة نحاسة غلظة اذا مسرى نسنهالاخياراه كذافي المسوط ودااذاحصل السراءبالجنس أمااذاحصل بخلاف الجنس أن أصات الثوبأ كثرمن سنرى سيذامحلي على أن حلينه ما أقدرهم ومشرة دفانعرأ واشترى الريق فضة على أن فيه ألف درهم بمالة قدرالدرمم منعت جواز دينار فاذافيه ألفان أواشترى نقرة فضة على أنها ألف درهم عالة دينار فاذافيه ألفان فالعدقد حائرتي الملاة واذاصت في ظرف أسائل كنها واذاجازالعقدفازيادة على المسمى من الوزن في مسئلة النقرة لاتسلم للمسترى من غيرشي

سرجانغر مرالفتر في فسل الشرف المداه مقهران كان الفرق عدمًا ﴿ وان كان نزواج مدداه ب فيه الجراختافوافيه والما أو فرضرجه القد لعمالي فسل إدار الوجفف في كل مرة فسلهر ﴿ والما محدوجه القد تعالى إلى هم وقال بعض المشاخ على قول أو يوسف رجه القد تعالى الم يحيف في كل مرة لكن ملا مطالمة مواهداً شرى في ادام الما يحقر وجمد منعم الفوراد المرج م الما غير تعامل المراجع الفتوى ﴿ وان الفضل الفرق ويق الحرفيه حتى صارخلا لهذ كرمحدوجه القد تعالى في الكاب مكم انترف ﴿ وسكو عن الحاكم أي نفسر المهروبية أنه قال ما وازى الاناسن الخلل بطهر أما أعلى الحب الذي انتقص من المحرف على المناسبة عنه الموسف ولما وتنفيل العدولا على شريع المناسبة عنه من المناسبة عنه من الموسود عنه الموسود عنه الموسود ولما وتنفيل العدولا على شريع المناسبة عنه من المناسبة عنه الموسود عنه الموسود ومكون المنافسة الموسود عنه من الموسود ومكون النافس عنه الموسود ومكون النافسية المناسبة عنه من المناسبة عنه الموسود والمناسبة عنه الموسود ومكون النافسة الموسود والمناسبة عنه المناسبة عنه عنه المناسبة عنه عنه المناسبة عنه المناسبة عنه المناسبة عنه عنه المناسبة عنه عنه المناسبة عنه عنه المناسبة عنه عنه عنه عنه عنه المناسبة عنه المناسبة عنه المناسبة عنه المناسبة عنه المناسبة عنه عنه المناسبة عنه عنه عنه المناسبة عنه المناسبة عنه عنه المناسبة عنه عنه المناسبة عنه المناسبة عنه عنه المناسبة عنه عنه عنه المناسبة عنه عنه عنه المناسبة عنه عنه عنه عنه عنه عنه المناسبة عنه عنه عنه المناسبة عنه عنه عنه عنه عنه عنه ا

كالدرجل أسفل منه طرح في الهرترا بإغبال المياعن الهرحتي غرقه قصرانسان فالوالايضين الرسل لانه أرسل الميافي الهرؤهوعير متعدق ذنه وبيجب الضمان على من طرح التراب في النهر ومنع المياء عن السيلان لانه متمده رجل رى شاتميتة في نهر طاحونة فسال المياه والم انطاحونه فربنها فالاالنقيه أبوجه فررحه القافعالى انكان النهرغيرمحتاج الى الكرى فلاضمان عليه والافعليسه الضمان اذاعران خربت من ذلك ورجل ستى أرضه فلا أرضه بقدرما محتمله فنزالما وانشق أرضه فتعدّى الى رس جاره لايضمن وقبل أداعا بذلا ولم غز جاره فنماره ولوفته المبايلارضه قدوما يحتمله (٣٧٣) الهروترالمافا ذدادالميا وبعد ذلالا بغنمن وكذالوفته النهروليس فيعمأ ثم جامعاً معة ذلك لابضمن ان فخير مرسوما فيالسف كامسواه كانت الحلية تنمز بضررا وبغرضرر وكذلك لوتفرقا ولاحدهما خيار الشرط وانكل بمناد وانزاد عـلى الفتح الممتاد بحيث لوجا الما لا فىالسع أجل ننقد المشترى فدرا فلية من النمن جاز استحساناوان لم ينص أن المقبوض من حسة الملة كذاني الحاوى والدارف اصفائح ذهبأ وفضة يبعها بجنسها كالسيف المحلي كذاني محيط السرنسي أ يحتمله النهر كان ضامنا . وإذاباع الرجسل من آخر حلى دهب فيه الولووجوهر بدناندوة بض المشترى الحلي فان كانت الدنامومل ال ولومني أرضه ثمانقطع الماء الذهبالذى في الحلي أوأقل أولايدرى لا يجوز البيع أصلالا في الذهب ولا في الجوهرسوا • أمكن تخليص ال ولمرفع السكرالذي كأنعند الجوهرمن غسيرنسررأ ملهتكن وأمااءا كانت المآمانيرالني هيءمنأ كثرمن ذهب الحسلي فاله يجوزالب إ أرضه أنكان الرسم أن يسكر فى المُدب والجوهر ثم بعد ذلك ان نقد النمن كاء قبل أن يَدْرَ قاذ العسقد ماص على العجمة وكذلك ان نشدً لاديمان علمه ، ولواتم حمة الذهب الذي في الحلي وان لم ينقد شيأ حتى تفرقا فالعند فيما يخص الحلي من الذهب يقسم موفعيا | فوهةالنهر وأرسلماءقدر يحدر الجوهران كانالجوهر بحبث لاتكن تتعليصه الابضرر بفسيد وان أمكن تتخليصه من غيرنه ر مامحتمله النهرفدخلالماء لابنسد دالعندفي الجوهر هكذا في المحيط ، وانباعه بدينا رئسينة لم يجزلان في صد الحلية العنديد في أ من فوره في أرض عروقيل لفسند نشرط الاجل والاؤلؤوا لجوه ولايتكن تخليصه وتسلمه الايضرر فاذا فسدالع لتدني بعنه نسد أنيدخــلف أرضه ذكرفي باكله كذاني الميسوطة وانأمكن نحليصه من غسيرنسر ويجب أن نكون المستثلة على الخلاف على قوله حمالتفاريق أندلاتكون ى حدة ذرج الله تعالى لا يحوز البيع في الحوهر وعند دهما لا بفيد العقد في حصة الحوهر كذا في الحمد سامناه رحل ي في الدربق والمترى سيفامحلي بفضة وزنهاأ كثرمن الحلمة ونقدمن المثن قدرحصة الحلمة وقال هدامن تمنهما ومزا الاعضم خاميغمرادن الامام م السيف ولم بين فهومن عن الحلية وجازالبسع في الكل كذا في محيط السرخسي، ولوقال هذا من أ فانكان ذاك يعشر بالطربق تمن النصل خاصسة ينظران لهميكن القيميزا لانضرر يكون المنقودةين الصرف ويعمان جمعا والتأمكن مكون أثماتماصنع وان تميزها بغيرضرر بطل الصرف كذاني النهرالفا نؤ فاقلاعن المحيطة ولوقال خدهمذا نصفهمن تمن الخنبة كان لايضر لا يكون أغماالا ونصفه وزغن السيف لايبطل أيضاويج عل المقبوض مرغن الحلية كذافي التبيين وهشام قال أبويوسف أنه لوعــ تربه أنـــان أودامة رحه الله تعالى اذاباع حلية السييف بدونه لم يجزا الأأن بييمه على أن يقلعه المشترى فيقلعه قبل أن يتفرق فعطب كانضامناو كمون وانباعه ولم يقل على أن ينلعه ثم قال له البائع قبل أن يتفر قاف وأذنت لك في قلعه فاقلعه قال ان تلعه قبل إ لكل واحدمن آحاد الناس أن تفرقا جازوان نفرقاقيل أن يقلعه فهو ماطل قال قلت اوان كان المشترى قدقيص السف فالدانج حقالمنع والمطالبة بالرفع كان لايه لا يكون قابضا لحلية محتى بقاء هامن السف كذا في المحمط .. ومن باعجار به فعم أألم منفاله إ * وكذالونسب، لي مر فضة وفى عنقها طوق فضة فيمأ أفسشقال فضة بألني منقال فيسة ونقدمن التمن ألف مثقال تم افترقا فألك العامة طاحونة بغيراذن نفدتمن الفضة وكذالوانستراهما بألني منقال الفانسينة وألنا نقدا فالنقدعن الطوق وكذالوقال خمثه الامام فانكأن لايضر بالنهر أ مهماه مرف الى الطوق ومسح السع فيهما بخلاف مأنوصرح فقال خذهد مآلااف من ثمن الحارجة فالأ لمكن آغما كإفي الطسريق ولكل واحدحق المنع والرفع وآن تأنيضر بالنهر يكون أثمافها صنعه ولوجعل على نهرالعامة بغيران الامام قنطرة أوعلى النهر الخاص بفيرادن الشركة واستوقى في العمل ولم يرل الناس وآلدواب يرون عليه ثم المكسرة ووهن فعطب وانسان أوداه نعمن ا

وان مربه انسان متعدا ودويراه أوساق دابه عليه متعدالا بضين الذي اتحذا الفقط ولان مافعل كان حسية وقدر شيء الناس حسن أغفظ

ذنت وترافئ له فعل بإذن الامام فلا يضمن ما تلف بذلك و ولووضع رجل في طريق المسلمن بالفضى عليه انسان متعدا فأنكسر الباب وعيم

أنسني فضمان الباب يكون على الدى كسروولا يجب مهمان المكشيء في الذي وضع الباب لان الواضع وان كان متعديا في الوضع للمن

المنتى لما أمدا ارورعابيه فقد طرأت المباشرة على التسب كن حضر بقرافي طريق المسلمان فحاسر والتي فيدان مدالسلام وكفا

لورش ما افى الطريق فحاء السان ومدى عليه منع دافزلق رجله وعطب لا يعتمل الدى رش الدويق قبل هذا الدارس بعض الطريق

كراب غبرة ومبطخة غيره فالبالشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهيرالدين رحه الله تعالى يكون ضامنا كأله أجرى المبافيها وقال مولانا رمه

الله تعالى وينبغي ان بفصل بين العرد والجهل ان علم بذلك كان ضامنا والافلاء رجل سفى أرضه ثم أرسل الما في النهر حتى جاوز عن أرضه وقد

وأمواري

النكف . وبه أخذ الفقية الوالمشارجه الله تعالى واختاره الصدرالشهد درجه الله تعالى وعلمه الفقوى لان بحارا نفل يرتفع الهاعل الظرف فيطهركاه ولوالتي في الحرسمكاوملحاواتحذ من ذلا مرى ذكرفي الكتاب أندلاباس به الماتحولت الخرفصارت خلالان مالمنظر السهائس أجزا الخرسارخلافيطه والنهائ الهسماز وباباخل وعن أبي وسقوحه الهاتفاني غيروا بةالاصول الجواب فمعل التفصيل انكان السمك والملم مفاورا الخروصارا الحرح لا يطهر ووانكان السمك والمله ووالعااب لا يطهروان صارت واصد مكذا معا الجواب على النف مل (١) في الأسكة وهوالرشناف اذاصار خلا قالوا ان كان الماه موالغالب بكون نفي اوان صار خلاوان كان العسدو الغائب بطهراد اصارخلاه فالعجم ما فالعجمد رجه القانعاني أنه بطهر في الحالين لان ما أنني في الجرصار يحسالجما وروا لجر فالاطهر وال وصارخلاصارالما اطاهرا . وإذا وقعت (٢٢٤) فأرة في حب الخرف ات ورميت الذارة تم صارت الخرخلا كان طاهرا . وإن منسحت الذأرة فيهاكان وفيه مسئلة الابريق نسلم للشنري من غيرشي كذافي المحيطه ولؤكان النمن دنالهرفوجد الانا وانصافا لمشتري آ الحلنجسا لانمافهامن بالخياران شاه أحدبكل النمن وان شاء تركية هكذا في الماوي واشترى لؤلؤة بدرهم على أن وزنها منة النزايين أ أجزا الفأرة لميصر خسلا

« مرقة وقعت فيهاخس

لاساح أكلها لانوا تنعست

رجـــدالله تعالى . وقال

صاحبادتكره ، وقبل، لي

قول أبىحنىفة رجمهانقه

تعالى انمالا مكره اذاماء

من ذمي بنن لايث تربه ألمه إ

بذلك أمااذاو جدد مسلما

بحصتها ولم نسلم لدالزيادة كذاني محيط السرخسي ولوكان السيف وهابالذهب أوالنصة فاشترا بجنب وأوع الجركالووقع فمالول جازالبدع بكل - لـ ولاعبرة التمو يدلكونه مستهلكافيه كذا في المنتمرات * واذا اشترى لجاما عموها بعنية فارأته حساهد دالمرقة وال لبداهم بأقل ممانيه أوأ كترفهوجائز وكدلائ لواشترى دارايمزهة بالذهب بثمن مؤجل فالديجوزوان كانا لاعد مالم يكرلانها ليست استوفهامزالتمو يعالذهبأ كثرمن الثمن كذافي الحاوى ﴿ الْفُصَالَ النَّالَّتُ فَي مِنْ الفَالْوَسِ بَهِ إِنَّا الدَّرَاهِ مِنْ الْمُجْمَلِينَ مِنْ الْعَالْمَ وانْ عِنْتُ مسوخية حال ماشرب ولاينفسخ العقدم لاكها كذافي الحاوى واذااشترى الرجل فلزسابدراهم ونقسدا لثن ولم تكن الذلوس أ والخرهي التي من ما العذب عندالبالع فالبيع جائز واناستقرض الفادس من رجل ودفع اليدقبل الافتراق أو بعد فهو جائزاذا كانا و یکروشرب دردی آلله بر قدقبض الدراهم فيالمجلس وكذلك لوافتر فابعدقيض انذادس قبل قبض الدراهم كذافي المسبوط ورويأ لانفيه أجراءا لحرفلا سنفع الحسنءن أبى حنيفة رحمه الدنعالي اذااشترى فاوسابدراهم وليس عند عدا فاوس ولاعندالا تخر دراهم تذي منسه وانجعل ذاك نمانآ - دهمادفع وتفرقا جازوان لم يتقدوا حدمته ماحتي ننر والم يحزك دافي الحبط ولرماع الفادس أ فىحل فلا مأس به لان مافسه بالفسلوس ثمافته فاقبل النفائض بطل المسبع ولوقبض أحدهما ولم يقبض الاخر أوتنابضا تماسختي ماني من أحزا الجريد مرخلا يدى أحده ابعد الافراق فالعقد صحيع على حاله كذافي الحاوى وان شترى خاتم فضة أوخاتر ذهب فيم وله بأس بيسع العنسترمن فصرأولاس فيدفص بكذا فاساوليت الفالوس عند دفهوج تريفا بضاقبل التذرق أولم يتقابضا لاذهما يتحذوخرافي قول أيحسنة سع وليس بصرف كذافي المسوط، ولوباع تبرفضة بذائيس بغيراً عبائها وتذرّ فاقبل أن يتفايضا فهو جائراً ا وانالم يكن التبرعند دلريجيز كذافي المحبط ولواشتري شيأ ينصف دردم فلوس صحوعليه فلوس ساع سعف درهم وعلى هذالوقال بنلث درهمأ وبربعم كذافى النسين واذااشترى بدآنق فلمرأو بقيراط فلها فهمذاجأ راستعمانا هكذاذ كرفي الاصرل قال شمس الائمة الحلواني رجما لله تعالى همدااذا كان المانق والقيراط معادمين فيماين الناس لايحتلفان في معاملاتهم وان كالمختلفين بأخسذ بعضهم عشرة وبعضهم تسعة لايجوزالعقد لمكان المنازعة ولهيذ كرشيخ الاسلام خواهرزاده وشمس الأغة السرخسي رجهمالة أأخيت نعالى هذاالتفديل فيشرحهما كذافي المحبطة ولوقال بدرهم فلوس أوبدرهمين فلوسافكذاك عنداب يشتريه بذلث النمن يكرواذا بوسف رحمه الله تعالى يجوز وعندمج درجمه المه تعالى أنه لا يجوز ويجو زفيما دون الدردم فالواوقول

فهى سالمةله ولوباع كل منقال بكذا فزادت ردّالكل أوأخه ذالزيادة بحصتها كالذراع في النوب أ

والدار ولوباع فلسفضه براهم وقال كل درهم كمذاأ ولم بقهل فزا دولم يتفرقافه الخيارفي أخذاز مارة

ماعه ممن بتخذه خمرا وهوكا لو باع المكرم وهو يعلم أن المشتري يتحذ العنب خرالاباس به اذا كان قصدممن البيدع تحصير الغن، وان كان قصده تحصيل الخريكره . وأغراس الكرم على هذا أذا كان يغرس بنية تحصيل الخريكر دوان كان الحصيل العنب لايكره ، والافصل أن لابيسع العصرين بتخذم خراه خاسة من خرصت في خرعظم مثل الفرات أواً مغرمنه ورجل أسد فل منه توضايدان الما اوبشرب مندان كان لا و حدم الما اطم الحرولالونم اولار يها ياح الشرب والنوضو . وان كان و جدني من ذلك لا يساح كالووقعت عامة أخرى في ما حاران كانت النجالة على الماه بأن تغير لونه أوطء وأوريحه مكون تحسالة وأه عليه السلام المياه طهو رلا بتعسمه عي الا ماغرلونه أوطعه أوريحه والالبجدت أمندال كانت المحاسة مغادبة ووصب الخرقى قدحمن الما أوفى مامرا كديخاص ومنه اليعض لايحل شرب ذائدالماء لانهما المل وقعت فيما انجاسية فيتجس كالروقع فيسه بول فانشربه فان كان لايوجد فيمطم الخرولا بوجدوح

ولار يحهالا يحذ وانكان وجدشي من ذلك يحدلان الماسفاد بذكان هوشارب الجرولان الفسقة بشريون الحرهكدا فلوابحد متنع هذا الشرب فيعادة الفسقة وولوطرح في الخرر بحان بقال له سوس حتى بأخذا لخرر والمحته ثم بياع فاله لايدهن بما ولا يتعليب باولا يحوز مهاوان لميق دائحة الخرلانه خرفلا منفع بهاولا يجوز يعهاولا تالدغنها ووجوز يعع ورق الريحان كايح وزبيع النوب النعس ويكره قرة النشط بخمرلان الانتفاع الغر مرام بحمع الوجوء فالعليه الصلاة والسدام أن الذي مرم سرب الخر مرم يعها والانتفاع بها وتينا لابسينيالا والبيها ولاييل بهاالطونالانها التغناع بهافان سيزناة وذهران اعتدا كل لمهالانا المرفية وأوفرو نهم و ولواعنادت شهرب الخروصارت بحال بو جدر بدالخرفي لحها وتبكون ولالة فتدس عشرة أيام والدجاجة الانة أيام والمعسير غېراوالبغرغشر بربوما نهيد يوفيوكل . ود كرفي بعض الروايات أن الشاناذا (٢٢٥) كانت تاكل التحاسات يحسن أربعــة أماموالبقسر والبعدعشرة

أيويف رجه القانعالى أسع هكذافي الهداية واداأعطى رجار رجي ودماو فال أعداني سفله كذا فسأر خصفه وهماصغيرافهذا جائرفان تفر فاقبل قبص الدرهم الصغه وللفارس فالعقد فاتم في الفادس يتمنر فيحصة الدرهم واناليكن دفع الدرهم الكسرحي افترفايه لي السعف الكل كذافي الذخيرة ولوذال أعطى بنصفه كذافلوساو بنصفة الباقي دره وأصغيرا وزه نصف درهم الاحبة فسدال كلعند المصنية رجمالله نعيالي وعنده ممابطل في الدرهم الصفيرة اصة كذافي محيط السرحسي وولوكروا لمنه الأعطاء كانحوا مدكموا بهماوهوا لعجم كذافي الهداية هرجل باع درهمارا تفالا يفق من رجل وفدعل عنه بخمسة دوانق فلس فهوجائز وكدلك انعاعه بصف درهم فلاس ودرهم صغيروريه دانقان المانغانها قبل التفارق وانعاعه الماميخمسة دوانق فضة أو بدرهم غبرقبراط فضة لميجز ولوقال بعني بهذه المذنه كذافلسافه وجالر وانعاعه ابادبخمسة أسداس درهمأ والمعضدرهم ليجز كدافى المسوط وأ ترنسنري مالة فلسيدوهم فقبض الدرهم ولم يقبض الفلوس حتى كسدت لم يبطل البسع قياسا وبتخبر استرىان اقبضها كاسدة واناشا فسنزالسع وهوقول زفررحمه اللدتعالى يبطل السيع استحسانا وونيف خسين المسا فكسدت الناوس بطل البيع في النصف وردّنه ف الدرهم كذا في محيط السر-سي . ولونم تكدوا يكنهارخصت أوغلت لم يفسد آلبيسع وللشنرى ما بني من الفاوس كذا في الحاوى وان أ استرى بدرهم فاوساوقه ضهاولم مقدالدرهم حتى كسدت الذاوس فالبسع بالروالدرهم دين كدافي لمسرط واشترى بالدراهم التي علب عليها الغش أو مالفاوس وكان كل منهما نافقا -تى جازا استع ولم يسلها اشتيىالىالبائع ثم كسدبطلالبيع والانقطاع عنأيدىالناس كالبكساد ويجبءلى المشترىوة المبع لنكان فاغداوم الدان كان هالكاو كان مثليا والافقمته وان لمكن مقبوضا فلاحكم لهذا البيع أمساد وهدذاعندالامام وفالالابيطل البييع واذالم يبطل البسع وتعذر تسليمه وجبت قيمته لكنعند أي يسف رجه الله تعالى ومالسيع وعندتح درجه الله تعالى وم الكسادوه وآخر ما يتعامل الناس بما ولالمذبرة الننوى على قول أي يسف رحمية تعالى وفي المحمو المتمه واحقائق بقول محدرجه الله خاني فتى وفقابالناس كدافي اليحرالراثق واشدتري متاعابعينه أوعرضابعينه أوفأ كهة بعيتها بذارس مستعسد دفهو حائر واداات ترىمتاعا بعسه بذاوس بعينها فسادأن يعطى غيرها مماييجرى بن الناس ولوأعطى تلك الذلوس وافترقا ثمو جدفيها فلسالا ينفق فردد فاستبدله هل ينتفض العقد فغي هذه الصورة ومى ما أذا كانت الناوس تمن مناع لا يبطل العقد سواه كان المردود قليلاأو كثيرا المتبدل أولم يستبدل أ والكانة الفاوس تمن الدراهم فهمداعلي وجهين اماان كانت الدراهم مقدوضة أولم تكن مقبوضة (٢٩ - فناوى الله) عن بخمر وخرفانه كون غياولا يطهر لان ماني العين من أبرا الحر لريصر خلاما لخرفلا بطهر

ورجار خاف على نف معن العطش بياحله أن يشرب الخرر مقدر ما يندفع به ذلا العطش عند ذلان كان الخرير د ذلك العطش كأبياح للضطور

تنوالله والله فراخل ربه وكذالوأ كروعلى شرب الخريباج أنتشر باولوصرولم بشرب الجرحي فتسلكان آعما وكذالوعص وخاف

عن نسسه من ذاله ولا يجدما يزيله الاآخر بياح له شربها و وكذا اذا شرب لا عطش المهلال بياح لدفع العطش وان كان يزيد به العطش

فالخاف الاأملان شرب الامقدار مابكذيه وبرويه ولايشرب الزيادة على الكفاية كلضط راذا وجدميتة بباح لهمنها مقدار مأيسد رمقه

ونواكل أنواده على ذال فلوأن المضطر وشرب من الخرمة دارمارويه فكولا - دعليه لان الكرحه ولللا المسرب منهامقداد

وبنسمياح فلإيجب واخد فانشر بمقدارمارو موز يادةوم بسكرقانوا نبغي أن بازمه الحد كالوشر ب هذا القدرحاة الاختيارولم

أمام *وذكرالكرخيرجه المتعالىءن أصحاساأته لايحـــلالانــان أن ينظر الىانلېرعلى وجــه التلهى رأن يـلمنهاالطن ويسقى بها الحموان * وكذلك المندة لايطمها كلابه لان دلالا تفاعما ، قطرمن خروقعت في عاسة فيهاما م صدد الأالماه في دنمن الخل قال أبونصرالدبوسي رحه الله تعالى فداخل وقوعالماه النعس والماه لايتخالفسة نجساء وقال ومضهم لايفسدالخل وهو الصعيم لان الماء ما كان نحسآلعنه بل لجاورة الخر فاذاتخال الخر يوقوعه فى الذلزالتالجاورة فيعود الما: طاهرا كالرغنف أذا وقع في خرنم في خـــ ل يطهر

• وكذا الرغيف اداخبر

بخمرتم وقع في الخل والشوب

اذاوقعرفي خرثم في خلفانه

بطهر بخ لاف الدقيق اذا

يسكر و رحل خاف على تفسسه من العاطل ومع وقيقه ما كتبروا أي أن بعطمه فأنه بينة المهمنادون المسلاح ولا يقالها السلاح كالوضع منه الطعام حالة المختصة هذا افزا كان الماسعة الرفيق كتبرا فأن أيمكن كنرافه وعلى وجهن أحده ما أن يكون المستدار عار ورفقها أو يجان لاين العرب المستدار على ويترك المعتمد وان كان لا يكفي الالاحدهما فانه بقرل المعتمد المنه المحتمد وان كان لغر برفر ما يحسل لان فانه بقرل المعتمد وان كان لغر برفر ما يحسل لان الغرب المسلمات والموان المعتمد وان كان لغر برفر ما يحسل المنافقة والمنافقة والمنافقة على المنافقة على المنافقة والمنافقة و

• واللعماذاتجس فالأنو

بوسف رجمه الله تعالى

يغلى ندلاث مراتها.

طاهمرو يسردف كلمرة

فبطهر ۽ وقال محدرجه

الله تعالى لايطهرأ بدا ويكره

الاحتقان والاكفيال

بالخروكذا الاقطيارني

الاحلسل وأذبحما في

السموط فالحاصلاأن

لاينتفع بالخسر الاأنوااذا

تخال فينتذع به مسواءسار

خىلابالمعالجةأو بغسير

الممالحة عندناخلا فاللشافع

رجمه الله نعمالي 🐞 وأما

الشراب الثانى من العنب

فهوالباذق وهوماءالعنب

اداطع أدنى طعمة بعمل

سريه مادام حاواعندالكل

واناغلىوائستدوقيذف

بار بديحرم قلمله وكشر ولا

يفســـــقشار به ولاَكمفر

مستعله ولابحد شارمه مألم

يسكرمنه ، وقال الشاذمي

رحالة تعكلى يحد بشرب

فانكانت متبوضة فردالذي لاينق واستبدل أوابستيد فاستدباق بالسحمة وكدلك لووجدالكل في هذه الصورة لا ينفق ورقه هاواستبدل أولم بستبدل فالعسقد ماق على الستنم وان لم تكن الدراهم مقبوضة انوجدكل النادس لاسفن فردها مال العقدفي قول أبى مسنة وزفررجهما القدامالي استبدل فيجلس الردة وإستبدل وفالااناستدل فبمحلس الرذفهو صحييم لمحاله وانام يستبدل تنض العقد وإنا كانالبعض لاينغ فودها فالقياس أن ينذمض العيفد بقدره فايلا كان أوكشيرا استبدل فيجلس أ الرذأولم يستدل في قول أي حنيفة رحـــ ما لله تعالى وهوقول زفر وحمالله تعالى لكن أباحنيفة رحه القه تعالى استحسن في القليل اذارة مواستبدل في مجلس الردَّان لاينقض العقد أصلا واختلفت الروايات عن أبي حسفة رجمه الله تعالى يحمد بدالقابل فقال في وابدادا رادعلي المسف فهو كشهرومادونا نليل وفى روايةاذا المغالنصف فهوكنسير وفى رواية قال اذاراءعلى النلث وقالااذار قداوا ستبدل في مجلس الرذ لاننقض العسقدةلسلا كانالمردودأوكنبرا وهسدااذا كانت الفابس الرساقدتروج وتد لاتروج فالمااذا كانت الفلوس فلوسالاتروج يحال وتسدنفة كافردالف لوس ينتقض العسفداستبدل ف مجلس الردأولم يستمدل فان وحمد يعض الفلزس مده الصفة فرده منقض العقد يقسدره استبداني مجلس الردأولم ستبدل كذافي الذخيرة والواشترى فالوساندرهم وافترقائم وحدشيامن الفاوس مستعناولم يحزه المستحق فانكار مشترى الفاوس نقدا لدرهم فاله يستبدل مثله ويحورالعقد وانهاركن يقدالدرهم والعقد سنقص بقددرالمستحقان كالمالمستحق بعض الفلاس وفى المكل أن كان المستعق حسع انفادس كذافي المحيط والقه أعلم

معنى الفصل الراسع في المسرف في المعادن وراب الموراغين و يدكل فيه الاستضار اغتلاص الذهب والنشف الفصل الراسع في المسرف في المعادن و يدكل فيه الاستضار اغتراب المام من من الموران المام في من الموران المام في الموران المام في الموران الموران

قطرومها واختلف الوايات من المحمد ناوجهم الله تصالى عجاسة الما غلطة الم خفيفة والمحدوجه الله بقعال حكما المحاجر من به اذا أصاب النوب أكثر من قد والدوم من جواز الصلاف كم كما بحريشر به اذا أصاب النوب أكثر من قد والدوم من جواز الصلاف كم كما بالدون عياسة على المحاجر بالدون عياسة المحاجر المحاجر النفسة الدون المحاجر المحا

رجهانة العالى في النوادراذا كان الذاهب الكرمن النصد قد فكمه حكم الملك في والشراب الرابط من العنب هو عصر العنب اذاطيخ عن ره بشامه ادام سلوا يحت له من عند ما الكل واذا غلى واستد يحل شربه في قول أي حضه الم يقينا أو بعال الآخر الاستم المالهام وإنداوي والتقوى الذاعة المعالى والعل من ويحرم الفدح المسكر منه وطائدي هم الم يقينا أو بعال الرأي أنه يسكر وي قول مجد والنافي رجهما القد قد الى الايكل شربه الاان عند مجدر حدالله تعالى الايحد ما الرسكرمة وعلى قول الشافي وحدالله ندل يحدد مرب فعر رضا كافي اخر و خدو الشافي وجهما المنعد الى قول عليه السلام الشكر تشربه فذا له طرام و ولاي حدف قول أي بوسف وجهما الله تعدال ماروي أن وجلا أن عروض التونع من المنافسة عند ما أشبه هذا بطلاء الابل كف تضاعونه قال الرسل بطي العصد و يذهب المناو بيق (٢٧٧) الشاف عسر عروض الله عند عليه المياه

مكذا في الحيط و ولواشترا وبتراب مثل لا يجوز ولواشتراه بتراب خلاف مند مجازو يكون صرفا ان خلص بنهمانئ وانام يخلص منهما أومن أحدهماشي بطل البيع كذافي محبط السرخسي ولوانستراه بثوب وعرض من اامروض فالشراء جائزولا يراعي فيه مشرائط الصرف كذافي شرح الطعماري * وكذلك راباله واغين كدا في محيط السرخسي * عن الشعبي قال لاخيرف بيع تراب الصوّاغين وهوغررمنسل المائية الماءوبه نأخذ ولكن هذا اذالم يعلم هل فيه شيَّ من الذهب والفضة أولا كذافي المبسوط * ابنَّ ا ماءة عن أبي يوسف رحه الله تعالى اذااشترى تراب الصوّا عين بعرض فلم يكن فيه ذهب ولافضية فالبيع إ لمددمر قبلأنه اشترى مافيه وليس البيع على التراب دون مافيه واذا كان فيه ذهب وفضه جازالبيع إلى ببغى للمائغ أن يأكل من عن ماياع من تراب الصياغة من قبل أن ما فيسه متاع الناس الأأن يكون ندراء فيمت عهم حيناً وفاهم بقدرماسقط من مالهم في التراب فاذا كان كذلاً طاب له الأكل من عمنه قال إ وأكرهاك ترىأن يشتر يدحتي يحبره العائغ أفه قدأوفي الناس متاعهم من قبل أن عم المشدتري محيط بأن سالغ لاتيانكذلك كذانى المحيط في فصل المتفرقات واشترى دارا فيهامعدن ذهب بذهب لايجوز وبفضة وزكذاني محيط السرخسيء ولوكان ترابسع لدن الذهب والفضة بيزرجلين فاقتسمنامج بازفة بينه مما المنبورلان القدمة كالسعولايدري تساويهما مالم مخلص فاذاخلص فاقتسما بالوزن حاز كذافي شرح المعاوى واذا كانار جلعلي رجل دمن فأعطاه ترابا بمينه يداييد فان كانا لدين فضة وأعطاه تراب فصة لميجز وانأعطاه تراب ذهب جاز وله الخيارا ذارأى مافيه كذافي الخاوى واذا استقرض الرجل من آخر نرابيذهبأ وتراب فضة فانمياعليه مثل ماخرج من التراب لامه هوالمفصود والقول للستقرض في مقسدار مآخرج ولواستقرض على أن يعطيه ترابامثله لايحوز كذافي المحيط وولوحفرق المعدن تهاع تلك الحفهرة لأبعور لانه باع مالاعلىك لانه لم يقصد علك تلك الحقيرة بل قصد تلك ما يها فل تصرا المنسبرة ملكاله بخلاف الواحتفرحفيرة في الاوض الموات فاله يبلكها فاله بالاحتفارة صدنلكها واستأجر أجعرا بتراب معسدن مبنه باز وهو ماخياراذاءلم مافيه فان رده رجع على المؤاجر وأجرمثله عان استأجره يوزن من التراب بغيرا عيسه لايجوذ واستنابره ليعذراه في المعدد تسنصف حايخر بيمنسه لم يحزوله أبرمشساله كذا في محبط سرخسيء ومراستأجر انسانا يخلص له ذهباأ وفضة من تراب المعيادن أومن تراب الصواغية فهذاعلى إ للانفة وجه اماأن يقول استيابرتك لتفلص لى أتلف درهم فضة من هذا التراب أوفال ألف منصار ذهبًا مر مدالتراب ولايدرى ان هذا المقدار هل يخرج من هذا التراب المشار الب والايخرج فالا اليجوز واما أنبغول استأجرتك لتفلص لى الذهب أوالفضة من هذا التراب بكذا فاله جائز واماأن بقول استأجرتك

فاكسر وه مالماء ۽ وعن عمررتى الله عنه اذاذهب ثلثا العصمردهب حرامه وريح جنونه وماروى من الحديثين روىءن ابراهيم مارومه الناس كلمسكر مرام خطأ لم يشت انما الثارت كل-كوحرام وكذا بابر و يدالناس ماأسكر كثيره فقلمله حرام اسس شاءت وابراهم يمالفعي رحمالله نعالى كان صبرفي الحديث • ولوطيخ العصرحي دهب ثلنه ويق ثلثاه نمقطع عنه النارحتي بمردثم أعادعلمه لطيخ حتى ذهب نصف مايو فصارالذاهب من العصر ثلناه فالفالاصلانعاد عليه الطيخ قبدل أن يغلى العصير ويغيرلا بأسهلانه ذهب ثلناه مالطهخ وتم الطبيح

الصامت ثم فالءمه ررضي

اللهءن أذارابكم شرابكم

ضع نه الناديد ماذهب ثلثه فق العصرون فيرم أعاد عليه الطيخ لاخبرة به لانا الطيخ الناق و جديعد نبوت الحرمة فلا يفعد الطيخ كالوطيخ المواطيخ ا

الزوب فهوالني من ماءالز وب بطبح أدني طبحة مادام حاوا يحل شربه عندالكل واذا غل واشتذوقذف بالزرق فحك حكم المتلث فأبر اله أب في جدم الاحكام * وان طَيْمَ نفيع الزيب أوني طهنة فسادام -الوايعة ل شربه واذا غلى واستدّوقد ف بالزيد يحرم فليه الوكثور في قول محمدوالشافعي رحيما الله نعالى وهوكأنعصيره وقال أبويسف رحما لله نعالى يحل شربه مالم يسكر فادا أسكر يحرم القدح المسكروليس هذا كالعصم بدليل أندلابف تشارب النشاع ولايحدما أباسكر به وروى هشامعن أب حنيفة وأبي وسف رحمهما القه تعالى أزنشي التمروالزبيب اذاغلى واشتذوقذف بالزبدمالهيذهب ثلثاء بالطبز لابحل 🔹 فال الفقيه أبوجعة ررحه الله تعالى يحتمل أن يكون في المسئلة رواينان ويحتمل أن يكون فيهاروا بغواحدة (٣٣٠) وأتمايخ ناف الجواب لاختلاف الموضوع وموضوع مأذ كرفي ظاهرالرواية اذا ولووهب الم مقبل وأبي الواهب أن بأخذا الوهوب أجبرعلي القبض كذا فيحيط السرخسي و في السني رجل باعمن آخرقلب فضةوره عشرة درا هم بعشرتدراهم فدفع القلب ولم يقبض الدراهـــم-تى وهيًا المنصف فاذاطي أدنى طعنة شسترى القلب القلبعنه ينظرا ندفع مشترى القلب عن القلب قبل أن يتفرقا صراليسع وجازت الهبة وان نفر قاقبل أن يدفع عندا سقض البسع وبطلت الهية ورجع القلب الى بالعدوصار دلك مناقضة . وفي ا نوادراين ماءة رجل أشسري من آخر دينارا بعشرين دروسما وقبض الدينار ولهدفع الدراهم حتى وهب فلا المام كثيرافكون في الدينا دليائعه ثم فارته قبل أن يدفع اليه الدراهم فال الهية في الدينا رجائرة ولبالع الدينار على مشتر بعدينارا المعافة والرقة قبل الطبغ مندله كذافى الحيط وانترى ديناراوله على ماتع الدينار عشرة دراهم فعسلاه قصاصا جازا محساما كذا مثل العصير فيشترط فسه في محيط السرخسي * ومعنى المسئلة أداماً عشرة مطلقة كذا في الهداية * وأن حدث الدين بعد إ دهاب الذلشر فيوأما المفذ الصرف فابلم يتقاصا لمنتع المقاصية وان تفاصالا نصفى رواية وفى رواية تصم وهوالاسم كذاف الكاف منالتمر ثلاثة السكر الحسن برزياد عن أبي بوسف رحد الله تعالى رحل له على آخر ألف درهم فالسنرى منه مائه ديناراً والنصخ والنمذه فالمكر المدرهم ثم نفاصانا تلممه قال أويومف رحمانته تعالىان نقاصا قبل أن يتفرقا جاروان نفرقاقل أ هو التي من ماء النمـــر أن تقاصا بطل وعوقول أبي حسف قرحمه الله تصالى كذافي المحمط في فصل المتفرقات * وقال الفقيه يهو المصدر هوالبي من ماه لواللث رحمه الله أمالى فسرح المامع الصغه إذا استقرض بالع الدينارع شرة من المشستري أوغمب السيرالمكذب مادام حاوا منة فقيد حارفها صاولا يحتاج الحالتر آمني لأنه فدوج مدمنية القبض كذافي الحرال التي يحل شريه بلاخلاف واذا ه (ويما يتصل عما أل القاصمة واز لم يكن من همدا الباب ماذ كرفي المنتق)* وصورتهار حماله عند غلى وانستدوقدف الزيد رجمل وديعمة وللودع على صاحب الوديعة دين هومن جنس الوديعة لم تصر الوديعة فصاصا بدين قبل أن [فمحم البادق فيجبع يجتمعاعليه وبمدمآ جمماعل ملانف رقصاصاأ بسامالم رجيع الى أهلافيا خذهاوان كأسفيد فاجمعاعلى جعلهاقمه اصالابحناج الىشي غبرذلك ومتى صارديناصارقصاصاه ووحكم المغصوب اذاكك ما التمر أوالسرالدني المفصوب فاتمانى يدرب الدبز وحكم الوديه نمسواء وحكم الدينين اذاك اماءؤ جلين أندلا نفع المفامة منزأدن طبخة مادامحاد ينهم مامالم يتناصا وكذااذا كانأ حدده الموحلا والآخر حالاأ وكانأ حدهماغله والآخر صحيحا يحكشريه الاخلاف فادا غلى واشتند وقذف بالزيد (اانصل النانى فى المرابعة فى الصرف). اذا اشترى ذهبا بعشرة درا هم فياعه بر يح درهم جاز كذافي إلى فحكمه حكم المتلث فرجيع الحاوى، واذاباع قلب فضة وزنه عشرة دراهم دينار وتقابضام باعهر بح درهم أوبر بح نصف دينار جازا ماقلنا ، وع_لي قول أنى أمااذا باعمبر بح نصف دينارفلا ته بصريا تعاقل فضة وزنهء شرة دراهم دينار ونصف دينارلان المنس

الما حلاوته مادام حلوا يحل شربه بلاخلاف واداغلي واشتدوقذف بالزيد فحكه عنسدنا حكم البادق في حسيع الإحكام ، وأمنسة

فىالفلطة قسـلالطينومثل

بلنحق المثلث. وموضوع

ماذكر في النوادراذا كان

حنىفةوأبي يوسفالا سنر يحل شربه للنداوي والنقوى واستمرا الطاءام دون اللهو والاعب والكر وعلى قول محدو الشافعي رجهما الله تعالى لايحل لانه مسكرولابي حنيفة وأي يوسف رحهماالة نعالي الأمارالتي وردت في اماحة النيد الشديد قولا وفعلاذ كرهامج درحه الله تعالى فىالىكاب وعنأى سنفة رحة القدتمالي علمه انه قال من شرائط السنة والجاعة ان لاعترم النسذ الجرلان في تحريمه تفسيق كبارالعمامة رمني القه عنهم وعنهأبه فاللاأحرم النبيذاك ديديانه ولاأشر مدمروه أجمع كبارالعمابة رضي القه عنهم على اباحة النبيسة واحتاطراف شربه لا جل الاختلاف وكذا الساف بعدهم كافوايشر بون النبيد الحريج كم الضرورة لاستمراء الطعام ، وأما المتحد عما وي النر والعنب نحوا لثماروا لمكروالفانيدوا لحبوب والعمال كالشعبروا لمنطة والمرة وماأشبه ذلك مالم يشمتد يحل شريه بلاحلاف فأناغى واشتذوقذف بالزيدفان كاناطبغ أدنى طبخة يحلرنى قول أب حنيفة وأبي يوسف رحز ماالله تعالى به واختار المتأخرون في قول محسله

رجهانة تعالىمهم من قال يحلم مر معمادون الكرومهم من قال لايحل اصلا ه وكي عن القاضي الاعام أن جعفر رجمانة تعالى أتذلار بدن رواية من عملوحه القدتعالى أنه قال أكرهه هذااذاطبخت هذا لانبرية أدنى طبخة و قاذا ليطبخ وغلى واستدف روايتان عن المحددة وأبيار مصرحهماالله تعالى في والمتبشّرة الإماسة أدني عندو في دراية لايشترط ذال والسكر من هذه الاشرية والسكر والفدح المسكرير أم بالاجماع . واختلفوا في وسوب الحداد أسكر فالوالفية وأوجعفر رحمالة تعالى لا يحد فيم السرس أصل الحمر وواند والعنب كالاعدمن آلبنج ولبزالرمان ومكذأذ كرشمس الأغة السرخسي رحماقه تعالى وفال بعذم بحدوق لوقول المسن إرزيادرجمالة أتمال وأماالالبان فارتلا كول-لالوليزالرماك لمدلك وقول ويوسس ومحدرجهما انتدنعافي ويكرمني قول أي منة وجهالة تعالى، واختلفوافي كراهته قال بعضهم مكروه كراهية التنزولا كراهية (٢٣١)

عنف فلا يظهرال بح وأما اداباعمر بح درهم فعالا كرمن الجواب فاهرالرواية لامايت- بريا تعالل فلم منارردرهم وانه جائز لاه يجعل بازاءالدرهم من القلب مثلا والباق من القلب بازاءالدينار وعن أبي وسدرجه القداعالي أند لاعوز لان الدرهم يقابل مثل وزمه من القلب على ماعلمة الاصل ولوحوز ناذلك كالدينارة فالمدتسعة أعشارالقلب والدرهم يتعاط عشرالقل فمكون بعض ماحما وأسالمال عان دعداء شارالفل و بعض ماسمياه ربحاراً سالمال في عشرالفل ودلك تعميم على غسرالوجه ... ي دسرها به كذا في المحمط * وفي محتصر خوا هرزاد دوان استرى دهبا لدهب أو اصفه فضة لم يحزم مراجحة إدلا كذافي المذارخانية ولواشتري قلب فضة فيه عشرة دراهم بعشرة وضم معه ثو بافد قام علسه بعشر دراهم وقال بقوم على تعشرين درهما وباعهما بر مصدرهما وبربح (١) دمازده فأله يحوز في النوب بندته ولابحورني الغلب فيقول أي يوسف ومحمدر جهماا لمه نعماتي ولابحور يني من دال في قباس قول

يحرمذاك ولايحدف أيحدنة رجمانه تمالي كذا فيشرح الطعاوى، وكذا الواشتري عار به وطوق فضية فيمه تهدرهم اندوره وتقالضاتها عهمامرا يحقرع دمازده فالعقدفا لمذق تول أيحد فقرحه افتدنعالى ومنده _ اليحوزق الحارية دون الطوق وقدد كرالكرخي رجوع أب يو ـ ـ ـ صرحه القدامالي الي قول أبي حدنةرحهانه تعالى فيمسئلة الطوق واستدليه على رجوعه فينظائر كذافي المحيط ووان اشترى سيفا على المتدره وحليته خسون درهما وتقايضا تهاعه المشترى مرابحة رجح عشر يرددها أورج ررازه أوبر بح نوب معنه أو بوضيعة نحوذلك إيجار كذافي المسوط، ولوباع السيف بربح دره وفياً ـرىالملية بازكذا في عيط السرحسي * وأماالعام المؤوفلا أمر بالرابحة فيــه كذا في الحاوي و ولوانسترى قلب فعيسة فيه عشرة دراهم بعشرة وانسترى هوأوغيره ثو بابعشيرة دراهم تمهاعه مابر بح مازده مارت حصة النوب ولاتحور حصة القلب وهمذا فولهما أماعندأ بي حنياته رحما لله تعالى وزـــدالعة دكاء كذافي المسوط ۽ ولوباعهما يوضعه دمازده فالحواب فيــه كالحواب فيما دا اعهمامرابحة كذافي المحمط وولواشتري فصة بخمست درهماوزنما كذلك واشترى سذابخمسين درهما بجننه وحياثله تمأنفق عليه خسمة دراهم وعلى الصياغة خسة دراهم تم قال يقوم على بمياني حشرو ورهمه مرابحة بريخ دمازده أوبر يح عشرين درهما كانذك كلمفاسدا كذافي الحاوى * ولواشرى فسديخمسة ذالبر واشترى سفاوحفناو حبالل بخمسة دنانبروا نفيءي صياعته وتركسه ديناراتم باعه مراجحة على ذلا بربح دمأزوه وتغابضا كانجارا وكذلا لوكان فالمخضة يقوم عليه دينارووب

· أمالِ العن ماهية الخر حتى بعم إنها خرحة يقة فان كل مكر يسمى خرامجازا . ويسأل عن كيفية الشرب حتى بعم المنشرب صعا ومكوها وعرزمان الشريحي يعملهان الهودلم يتقادم فالهلومضي شهرمن وقسال سريلا يقسل مهادتهما على الشرب الأردا أو الهم مكان بعيد فان تقادم العهد وانقطاع الرائحية لاعتم قبول الشهادة . ويسأل عن المكان لانوليترب في دارا لحرب لاشام علىما المدنسة قصى القاضي في السؤال عاد كر الحسالالدرا المذذذ ابسواذ لنحسم القاضي حي بسأل عن العدالة ولا يقضى شاهرالهدالة فيحدما وبحسمه ليأن تظهرعدالة النهود فاذاظهرت عدالتهريه برعليه الحد هذا اذا أفيه ورجمالخر بوحدمته فالبوج مدوقدا فيهمن مكان قرب لايقام علمه المذق قول أبى حدقه وأب يوسف رجهما الله تفالى لان عندهما قيام الراجعة شرط ه وعند مدرجه الله تعالى المرسرط لقبول الشهادة وانا أقيدمن كان بعد منفطع الرائحة في تلك المسافة لايشترط الرائحة . واذا

المرخسي رجهانه تعالى فياثنا الكلامأنه يهاح كالبنم * وعامة أكسابخ رجهم الله تعالى فالواهو مكروه كراهيةالتحريم الا أنه لاعبد وانزال عقله مذلك كالوتناول البنج وارتفع المارأسه حتى زال عقاله

﴿ فصر في حدالشرب، اذاشرب قطسرة من الخرأو

____رمن الاشر مة التي ذكرناأنه نوحا لحدقانه يعدها ينسوط افي اذار واحد والرأة فعدفي ساحا ويضربالعبدق الشرب والسكر نصف مايضرب الحروادا شهدشاهدان على رجل أنه شرب الخرورانحة الخربوج حسدمنه فان القادى يقسل مادتهما ويالهماعن ماهية الخر

وءن كيفية الشرب وعن زمان الشرب وعن مكانه

(١) العشرة احدى عشرة

وكند جدمعه ركونهن خرفاله يعزرانه ظهرمتهم امارات العزم على الفسادواله معصة لاحذف فيعزر وكذا القمراذ افطرفي ومضان مندا لعزرو يحبس بعددال اذاكان يحاف منه عود مالى الافطار فانبا وكذا المسلم يسيع الجرأو بأكل الرياولارجم عنه فالعيمزر ويحس وكذا المنني والمناش والنائصة تعزز وتعبس مي تحدث قربة وكذالك فالآن منسا يعزر لاد ارتك مصمة إسحب باالمد فعزره واداشرب المسلم الخرأ وسكرمن غبرخرتم ارتدوالعياذ بانه تأسلم فأنه بقام علمه حدار باوحد السرقة وحميع أنواع الحدالاحد بنبر لان الكذرلوكان مقار باللشرب عنع حدالشرب فإذااعترض أولى يخلاف سالرا لحدود وانعاشرأ سباب الحدفى رقته لايقام عليه حد شرب والسكر لماقلنا وماسوى حدالشرب والسكران اشرسها فيردنه قبل أن بأحد والامام لابقام عليه محد ماالاحدانسدف وأنعائس يضام علمه الحدود الاحدال سرب الما المدود في ردّة بعدما أخذه الامام وصار بحال لأيمكنه الذهاب الحدار الحرب (٢٣٣)

ز والكرلانه كافرلابكنسه ب ونيض الزياء في مجلمها وان لم يقبضها بطل العقد في الفلب بحصة الزيادة وان كان مشترى الفلب الدهاب الى دا والحرب فسكان ينف ذأن بحى الفضنمش لالقلب أوأكثر لايجوز وانكات الفضة أقل من القلب يحوز كذافي عنزلة الذمي ويقام على الذمي المغرز ولواشتري سيفامحلي بمائة درهم وحلسه خسون درهما وتقايضا ثمرا دمشتري السيف درهما سالرالحدودالاحدالشرب إردنمارا فهوجائز وان تشرقا فبل القبض ولوكانبائع السيف زايديناراأ وفضة قبل الافتراق جاز وان والسكر فيقول أي بوسف ; زَه، قبل أن يقبض المقصمن النمن بحصة الديناركذ آفي المسوط * ولوَّانه حط عنه شيأمن الدراهم فهو و رواخط ليس من النصة كذا في الحاوى * قال في الجامع وان المسترى الربق فضة بما لة دينارو تعايضا أنوحندنة ومحمدرجهماالله ونغروا نمالنقياة زادالمشترى الباثع فىالنمن عشرة دمانيرنصح الزيادة ويشدته طاقبنصها في مجلسها ولايشترط تعالى لارتام عليه حددتا فعرالار بقفاءال وانكانسالز بإدة تقابل الارتيق فمالحال الاأنهالانقابل الابربق حقيقة

الاحد القذف والماتفال تسبية كذافي المحيط ﴿ فصــل في تصرفات ﴾ النسا الراتع في الصلح في الصرف). السترى ابريق فضة وزه ألف درهم بما أنة دينار وتقايضا فوجه له الكرادي الكرانمن لأبر بن عساواته قائم بعسه حتى كاناه ردّه فصالحه البائع على دان روقبت ه المشــ ترى أولم بقبض حــ في الخروالاشربة المنفذةمن سرداه لصايمات ذكرا السذلة في الاصل من غيرذ كرخلاف وهوعلي قوله مامستقيم وكذاك على قول التمروالز ماس نحوالنسدذ ومنفة زحه الله تعالى على قول من يقول من المشاجة رحهم إلله أعمال بأن الصلح وقع عن حصة العبب والمثلث وغمرهماء ندنا مزالنمزلان حصته منهدنانمر ويدل الصلم دينارأ يصافيكون هذاالصلم واقعاعلى جنسحة مفلايكون فهد تصرفاته كالطلاق سرفا وانوقع الصاعلى عشرة دراهه فآن قبضها المشترى قبل أن يتفرقا فالصلح جائز وانام بقبضها والمتاق والاقسرار مالدين مني تذرقابطل الصفرلانه وقعءلي خلاف منس الحق فيعتبر صرفا فان كانت الدراهم التي وقع عليماالصلح والعسن وترويح الاسم كرمن حسة العيب فالصلح جائزلان الصلح وقعءن حصمة العيب عندالكل عند وضالمت يخ وحصة لمسغرة والابنالصغر العبيديناروشراءالدينار بدراههمأ كثرمن قيمه الدينارجائر وعندبعض المشايخ الصلح وقع على الجزو الافراض والاستقراض النات وشرا الجزءالذائت بدراهمأ كنرمن فيته يحيوز كذافي المحيط والمسترى ابريق فصة بمائه دينار والهمة والصدقة اذاقبضها فرحدمعسا فصالح من العب على دينار وقيمة العب أقل منه بمالا يتغان الناس فيه جازعندا أي حنيفة لموهو بله والمنصدق عليه رحه المانعال وعندهما لأيحوز الابقدرما يتغام الناس بثله أكذاف محيط السرحسي واشترى عبداعاته ومهأخم ذعامة المشايخ مبنا روتنا بضائم رجديالعبدعسا وخاصر بالعهفيه فأقرالبا لع بالعيب أوجحده وصالح المشترىء بالعيب رجهـمالله تعالى، وقال على والبروانه على وجهين والاول أن يكون بدل الصلح أقل من حصمة العيب من النمن وأن كانت حصمة مالكرجمه الله تعالى ودو العبيس النمن عشرة دنانعر ووقع الصليءلي أقل من عشرة دنامه وافتر قاقبل التعابض فالصليح بالزومن أحدقولي الشافعي رجمالله شابخنارجهم الله تعالى من والمادكرمن الحواب على قولهما أماعلى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى تعالىلايدير تصرفاته ومه

أخذالطياوي والكرخي رجهما الله تعالى وعن أي بكر من أحمد رجه المه تعالى أنه قال ۳۰ ـ فتاوی مالث) بتنس السكران كل تصرف تفذم الهزل ولا يبطله الشروط الناسدة فلاينفذ مثه المسع والشراءو ينفذمنه العالاق والعتاق والاقراد أمتنواله بذوالهبة والصدقة والوصية وتزويج الصغيروالصغيرة وأمارتنه فلانصح عندنا أستحسانا ونصم فياسالان الكفروا جبالنفي ولأعدام لاواجب النعقيق ولهذالوجرى على لسامة كلة الكفرحة الاتكذر هذاآذا كان السكرمن الشرآب المتحذمن أصل الحرنح والتمر ومنب الزيب، فاماأا كران من المحذمن العدل والثمار والحبوب اختلف المشاغ رجهم الله زمالي فسيه وهو كاحتلافهم ف وجوب لمنه من قال بجب الحديال كرعن هذه الاشربة يقول تنفذ تصرفاته أبكون فرجواله ومن قال لا بجب الحدق هذه الاشربة وهوالفقيه ببعملر وشمس الائمة السرخسي رجهما الله تعالى يقول لاتنفذ نصرفاته لان نفاذ النصرف كان الزجر فأذالم يحب الحدعنسد هما نجرا

أفى رجدل وهوعاتل فقال شربت احرأو فالدكر ويزوش البايت فيقول أب حشيف فوا في يوسف وجهما المدتعالي ولايسم اقرار لان عنده ما وجود الرائحة شرط وعند محدد وحداله تعالى ليس بشرط و ولا يحسد الا خرس سوا مهدعليه الشهرد أرأشاره ريا الزمعة هردة يكون فالداقر ارامن في العاملان لانباط علايثيت بالشبهات ﴿ وَمِعَ الْأَعَى ﴾ ولوقال المشهود علم يشرب الحسرطنة بهالسنا أوقاله أعدلم أنه احرلا يتب لذائمة الاهيعرفها بالرائحة والذوق من غسيرا يتلاع • وان قال ظننته انسا قبل منه لان غيرا الحربعد الغلمان والشدة يشارك الحرفي الذوق والرائحة و ولوقال أكرهت عليها لا يقبل منه لان الشهود شهدوا عليه مانشرب طائعا ولولميشهد وابداك (٢٣٢) لاتقبل شهادتهم فالاقبلناقواه الكان لكل من يشهد عليه الشهود بالشرب أن يقول كت مكرهافيرتفعالحقه ولايتام

ولا. قام الحد على الحامل

أفه مكرعن الشرب لايعتم

اقراره وان كان نوحدمته

وانته مناخر لان اقسراد

المكران بالحدود الخاصة

تدتعال باطل وتكاموافي

السكران، وأصمماقيل

فىه ماذكرمجدرجــهالله

تمالى فى الكتاب المهادا كان

كلامه مختلط الايستنيم

مطلقاً لا جـــوا با ولا

المددا وفهوسكران ومه

أدلى المشاخ ، وان

كان مض كالرمه مستقما

وبعضب ونعضب تتبم

وأن كان النصف مستقيراً

لأخر يتوم ديناد بن فياء هماير بم دينار فأن الربح على قدررأس مال كل واحدمهما كذافي المسوط الحدة على المريض مالم يعرأ ه (الفصل الشالث في الزيادة والحط في الصرف). ولوابتاع قلب فضة وزنه عشرة بعشرة دراهم وتقايد الز ويحسى الى أن سرأ فاذا رأ ، تمام حط عنه درهما نشل الحط وقبضه بعدما افترقال مقام البسع أوقبل أن يتفرقا فسد البسع كاه في قول أن علمها لحدفان كانمأنوس حنبفة رجه الله تعيالي وفي قول أبي يوسف رجه الله تعيالي الحط باطل ويرد الدرهم عليه والعقد الاول المروية ام علمه الحدّ العال صعيم وفيقول محسدرحه الله تعالى المقد الاول صيح والحط بنزلة الهبية المبتدأة فله أن يتنع منعما لهسر الى وجه لايتحاف سنه الناف ولوراده في الثمن درهمه اوسله المه فسدالعقد في قول أبي حسفة رجمه الله تعمالي وعندهما الزيان المراملة والعندالاول صحيح كذاف للبسوط ، ولواشترى قاب فضة وثو بابعشرين درهماوف القلب عشرة درامه أ مالم نضع ملها وتحرجءن وتقائضا محط المأ تعرده ممامن عهما جيعافان المحطوط يكون عهما نصفه في الثوب فيصع السعق النفاس وإذاأقرالسكران النوب يحصنه من العشرين ويحطء نأنمنه نصف درهم وهذا بلاخلاف وكذلك يصرفص الحداق حصة القلب عندأ فحنفة رحهات تعالىحتى بفسيدا لعقدفى كل القلب الاأن هدد آفساد طارئ فلا بغسسديهالعقدفىحصةالثوب وعلىقولهسمالابصيرالحطفيحصةالقلب الأأن محمدارحمالته ثعال يحمداه بدستمأة وهذا يحلاف مالوقال حططنك درهماء نغنهما ولم يقسل جيعا فان الحط صركه ويصرفالىالنوب وينق العقدفى الفلب جائزا كذافى الذخيرة . واذا شترى الرجل سيمنامح لي يمثنا درهم وحليته خسون وتقابضا تمان بأنع السيف حطعن تمنه درهما جاز كذافي المحيط و ولوسايعا الجنس بخلاف الخنس بأن تصارفاد سارابعشره دراهم رادأ حدهماصا حبه درهما وقبل الانتر أوحط عنه درهما منءن الدينارجارت الزيادة والحط بالاجاع الاأن في الزيادة يشترط قبضهما قبل الافتراق حتى لوافترة انبيا لقبض بطل البيع فىحصة الزيادة وأماالحط فجائرسواء كان قبل التفرق أوبعده ووجب عليه رة المحطوط ولوحط مشترى الدينارة براطاسنه فبسائع الدينار بكون شربكاله فىالدينار كذا فى البدائع، وإذا اشترى فلب فضة فيه عشرة دراهم دينارتم ان أحدهما زادصا حبه شيأ ينظران را دبائع القلب وكانت ازبادة تو باورشي إ به مشترى القاب فالزيادة جائزة ولاينسترط قبض النوب في المجلس وان كانت الزيادة ذهبا وكانت من قبل إ البانع تنظران كانت الزيادة دينارا أوأ كثرصت الزيادة عندأ بي منيفة رحمه الله تعمالي وبطل العقد فألمركم على قولهما فلانصح الزيادة ويبقى العندعلى العمة وان كانت الزيادة نصف دينارفه وجائزالاأنه يشغرا إ قبض الزبادة في مجلس الزيادة هدد الذا كانت الزيادة من باتع القلب تو باأودهبا وان كانت الزيادة من إبانع الناب فضفانه تحبورا لزبادة وان كثرت وانكانت الزبادةمن قبل مشترى الفاب فان كانت الزبادة ا تورانصح ولايشترط قبضها في الجملس وان كانت الزيادة ذهبا فان كانت دينا راأوا كترجارت الزبادة الاأه

والنصف غيرمسيقيم لاشام علىما لمتدلان السكرلم يتم وانكان أكثر كلامه غيرمستقيم لهذكر محدوجه الله تعال هذا في الكتاب • وعن أبي وسف رحمه المقتعالي أنه فال دوسكران بقام علم مهالحة واعتبرالغالب ظناكا قال في المحنون اذا كان أكتر كلامه غسيمه سنقهم يحكم بجنوبه وواذاتهم وأحدالشاه دينان مكران من الخروش والاستران من السكرأومن النسد لانقبل شهادتهما . ولاحدة على الصي والمجنون اذا شريب الجرأ وسكراذا كان يجن ويفيسق ان شريب في -ال جنون لاحد عليه كالسبي • وانشرب في حال ا قافت مصد . قوم يشر بون النب ذافي م في كر العض دون البعض فشهد عليه م الشهود بدال فن كانتهم سكران يحبس حتى بعمو غريقام عليه الحذ * ومن لم بكن سكران لاحة عليه ولكنه بعزروذ كرفي الكناب رجل من أهل الكوفة يوجد فيبته المروه وفاسس أوبوج القوم ترتمعن على الشرب ولميرحم أحديشر بوم اغرامهم قدجلسوا عمل من بشرج

أقى رجمل وهوعائل فقال يروشاء رأوفال مكره وزائمرا بالايتماد في قولما بحضيصة فرافيا وسب وحهما المدنعال ولايسم اقرار الان عند دهما وجود آلرا تحسينه شره وعنسد مجدد رحمه النه تعالى ليس بشرط و ولا يحسد الاخر س سوا شهد عليمال بهود أرأشاره و باشارته مهودة بكرن ذائدا قرارات في العاملات لان الم يستبات ، ويحدالاعي ، ولوقال المنهود مل يشرب الخسرطنانها السناأ وقال لمأعد لم أم اخرالا يقب ل دلائمة الامهم وفه الارائحة والذوق من غسيرا بثلاع . وان قال طننة انسفا قدل منه الان غيرا الحرب عد الغلبان والشدة بشارك الحرف الذوق والرائحة ، ولوقال أكرهت عليها لايقيل منه لان الشهودشهدوا على مانشرب طائعا ولولم يشهدوا بذلك (٧٣٦) لانقبل شهادتهم فالاقبلنا قوله لكان لكل من بشهد عليه الشهود بالشرب أن مقول كنت

مكرهافيرتفعالحذه ولايتام لأخر يتوم ديناد بن فياء همابر مح دينارفان الربع على قدررأس مال كل واحدمنهما كذافي المسوط المدة على المريض مالم برأ ه إن السالث في الزيادة والحماقي الصرف). ولوابناع قلب فضة وزنه عشرة بعشرة دراهم وتقايضا في ويحسر الى أن سرأ فاذار أرزام و عندد هما نسل الحط وقبضه بعدما انترقان مقام السيع أوقبل أن يتفر فافسد السيع كله في تول أن عاسما لحدوان كانمأبوس حنيفة رحمالله تصالى وفي قول أبي بوسف رحمالله تعيالي الحط باطل ويرد الدرهم عليه والعقد الاول البرورة ام علمه الحدّ العال تعجير وفي قول محددمه الله تعالى العقد الاول صحيح والحط عنزلة الهبية المبتدأة ذله أن عتنع منعمال بسال على و في وجه لا يتحاف منه الناف ولوراده في النمن درهم اوسله اليه فسد العقد في قول أبي حنيفة رجمه الله تمالي وعندهما الريادة الله ال ولايةام الحدعلي الحامل اءتدالاول صحيح كذاف المسوط و ولواشترى قاب نصة ونو ماده شرين درهماوف القاب عشرة درامر ا مالم تضع حملها وتمخرج عن نقايضا تمحط البألع درهمامن عمما جيعافان المحطوط مكون عمما لصدمه في الثوب فيصم السعق النفاس وإذاأقرالسكران النوب بحصيته والعشرين ويحطء ونمنه نصف درهم وهذا الاخلاف وكذلك بصير نصف المماني أفه مكرعن الشرب لايصم حصة القلب عندأ فحن مفة رحداله تعالى حتى بفسد العقدفى كل القلب الاأن هدد افساد طارى فلا اقراره وان كان وحدمته نسسديهالعقدفيحصةالنوب وعلىقولهسمالايصبمالحطفيحصةالقلب الاأن محمدارحماشتمال أ دائه مقاللم لان اقسراد يجه له دية ميندأة وهذا يحلاف مالوقال حططنك درد ماء رغنه ماولم يقسل جيعا فان الحط سركه السكران بالحدود الخاصة ويصرفالىالنوبويبق العقدفى انتلب جائزا كذانى الذخيرة ، واذا اشترى الرجل سسينامحلي تمانة أ تدتعالى باطل وتكلموافي درهم وحلبته خسون وتقابضانم ان الع السيف حط عن تمند درهما جار كذافي المحيط و ولوبا يعااخس الحران، وأصدماقيل بخلاف اخنس بأن تصارفاد سارا بعشرة دراهم زادأ حدهما صاحبه درهما وقبل الآخر أوحط عنه درهما فى، ماذكرمجدرجـــــــــــالله منةن الدبنار جازت الزيادة والحط بالإجاع الأأن في الزيادة بشترط قبضه ماقبل الافتراف حتى لوافترة افيل تمالى فى الكتاب الهاذا كان القبض بطل السعفى حصة الزيادة وأماالحط فجائر سواءكان قبل التفرق أوبعده ووجب علىه ردا نحطوهم كلامه مختلطا لايستنبح ولوحط مشترى الدينارة براطامنه فبسائع الدينار بكون شريكاله فيالدينار كذافي البدائع وواذاانترى قلب أفضة فيه عشرة دراهم مسارتمان أحدهما زادصاحيه شيأ ينظران زاد بالع القلب وكانت ازيادة تو باورشي مطلقا لا جــــوا ما ولا المداءفهوسكران ومه به مشترى القاب فالزيادة جائزة ولايشسترط قبض الثوب في المجلس وان كانت الزيادة ذهبا وكانت من قبل المساخ . وان الباتع ينظران كانت الزيادة دينارا أوأ كترصت الزيادة عندأبي حنيفة رجمه المدنع الى وبطل العقد فالمال على قولهما فلانصح الزبادة ويبق العندعلى العمة وان كاتت الزيادة نصف دينارفه وجائزالاأه بشغرا كان يعض كالرمه مستقيا ويعضب غيرمسنةم قبض الزيادة في مجلس الزيادة هـ مذااذا كانت الزيادة من بانع الفاب تو ما أودهبا وان كانت الزيادة من المتعالمنات فضفاله يحورالربادة وان كثرت وان كانت الزيادةمن قبل مشترى القلب فان كانت الزبادة وان كان النصف مستقيلاً نو يقصرولا بشترط قبضها في المجلس وان كانت الزيادة ذهبا فان كانت دينا راأوأ كترجارت الزبادة الأأفيا والنصف غبر مسسنقم

لايقام على ما لمذلان السكولية والكان أكثر كلامه غيرمستقيم لميذكر محدوحه الله تعمال هذا في الكتاب « وعن أبي يوسف رحمه المه تعالى أنه قال دوسكران بقام عليهم الحقة واعتبرالغيال ظنا كما قال في المجنون إذا كان أكثر كلامه غسرمستقهم يحكم يجنونه وواداتهمدأ حدالشاهدين الدسكران من الغروش دالات فرالهسكران من السكرأومن النسد لاتنبل شهادتهما . ولاحدة على الصي والمجنون اذا شريب المهرأ وسكراذا كان يجن ويفيسق ان شريب في حال جنونه لاحد عليه كالسبي • وانشرب في حال اقاقت معد . قوم يشر بون النسدة الى بم في كرالعص دون البعض فشهد علم مالشهود بدلان فن كانتهم مسكران يحدس حتى بصحوغ يقام عليه الحد * ومن لم يكن سكران لاحدة عليه ولكنه يعزروذ كرفي الكناب رجل من أ دل الكوفة يوجد فيبتسه الخروه وفاسن أووجد القوم فرتمعن على الشرب ولم يرهم أحديشر بوم اغرامهم قد جلسواميل من وشرجا

وكنوجدمعه ركوة من خرفاته يعزرانه ظهرمنهم امارات العزم على الفسادوانه معصية لاحذفيه فيعزر وكذا الفيم اذأ فطرفي ومشان مدا المزرو يحبس بعددال اذاكان يخاف منه عوده الحالانطار فأبيا وكذاالمسلم يسع الخرأوية كل الرياولا رجع عنه فالهيمزر ويحدس وكذا المغنى والخنث والنائحة تعززو تحسرتي تحدثونه وكذاالم الأأشتر فسايعزراندارتك مقصية ابجب نجاألك مرر و واداشرب المسلم الخرأوسكرمن غيرخرثم ارتدوالعباد بالمه ثم أسلم فأله بقام على محد الزياو حد السرقة و مجمع أنواع الحد الاحد تنه كان الكذرلوكا مقادنا الشرب عنع حدالشرب فاذاا عقرض أولى بخلاف سائرا لحذود وانعاشرا سباب الحدفي وتدملا بقام عليه حد ويرير الكرا فلاوما سوى حدالشرب والسكران باشر سبافي وتدقيل ان باخذ والامام لا بقام عليه ودما الاحدائقدف وان باشر مقسام علمه الحدود الاحدال شرب ميا خدود في ردّته بعدما أخذه الامام وصار بحال لا يمكنه الذهاب الحداد الحرب (٢٣٣) إ والكرلانه كافرلانيكنــه

بزر فبض الزيادة في مجلمها وان لم يقبضها بطل العقد في الفلب بحصة الزيادة وان كان مشترى الفلب ونندذان كانت الفضفت لاالقلب أوأكثر لايحوز وانكانت الفصة أقل من القاب يحوز كذافى الهذبية وولواشترى سيفاهحلي عيانة درهم وحلمته خسون درهما وتقابضا ثمزا دمشترى السيف درهما رد المهوجائز وان تفرقا قبل القبض ولوكان بائع السيف زادد بناراأ وفضة قبل الافتراق جاز وان : رَهُ، قُـل أَن يَتَّبِضُ ا تُنْصَمِنُ النُّن يُحِصَّةِ الديناركذا في المسوط ، ولوأنه حطَّ عَنْهُ شأمن الدراهم فهو إ بـ رُوالْطُهُ اليس من النَّصَة كذا في الحاوى ﴿ قَالَ فِي الْجَامِعُ وَانْ السَّمْرِي الرِّبْقُ فَصَةَ بما لَهُ دينارو تَدَّابِضًا ونغرقا نمالنشاة زادالمشترى البائع في الثمن عشرة د ما نيرتصم الزيادة ويشدته ط قبضها في مجلسها ولايشترط نبغر الاربق في الحال وانك أنت الزيادة نقا بل الابريق في الحمال الاأنها الاتقابل الابريق حقيقة والماتذار نسمه كذافي المحسط

، النسا إلراتُ مِن الصلِّ في الصرف)* اشترى الربق فضة وزَّه ألف درهم بما تُه دينا روتقا بضا فوج ١ ٨. بريز عبيا والدقائم بعمنه حتى كاناله ردّه فصالحه الباتع على دانير وقبرضه المشه ترى أولم يقبض حيى ترواه المحام مانس ذكرا استارافي الاصلمن غيرذ كرخلاف وهوعلي قولهما مستقيم وكذاك الي قول ومنفةرحه القافعالى على قوله ن يقول من المشاجخ رحهم القائمالي بأن الصلح وقع عن حصة العيب مزانمزلانحصه منهدنانمر ويدل الصاردينارأ يضافيكون هذاالصلح واقعاعلى جنسحته فلايكون مرة واناوقع الصليحلى عشرة دراهم فآن قبضها المشترى قبل أن يتفرقا فالصلح جائز وان لم يقبضها حى نذرفا بدل الصقح لانهوقع على خلاف منس الحق فيعتبر صرفا فان كانت الدرآهم التي وقع عليم االصلير كرمن حسه العبب فالصلح جائرلان الصلح وقعءن حصة العب عندالكل عنده ض المشآيخ وحصة حبيد بناروشراه الدينار بدراهم أكثرمن قيمة الدينارجائز وعندبعض المشايخ الصلح وقع على الجزو تنتشه شراءالجز والغائت بدراهمأ كترمن فعيته يحوز كذافى المحيط والمسترى ابريق فضة بمائه دينار فوجنسعيبافصالم من العسء على دينار وقعة العيب أقل منه بمالا يتغان الناس فيه جازعندأ بي حنية رحافه بعالى وعندهمالا يحوزالا بقدرما يتغام الناس تثله أكذافي محيط السرخسي ه اشترى عبداءالك مبنا دوخابضا ثمر بجد بالعبد عساوخا صبرما تعه فيه فأقراليا تع بالعيب أوجده وصالح المشترىءن العيب إ عى دنامبرفائه على وجهين والاول أن يكون بدل الصلح أقل من حصة العيب من الثمن بأن كانت حصة تمب من النمن عشرة دنامير ووقع الصليء لي أقل من عشرة دناميروانتر فاقبل التقابض فالصلي جائز ومن منعنارحهم المهتعالى من والماذكر من الحواب على قولهما أماعلى قول أي حنيفة رحمه الله تعالى

التمروالز مب نحوالسد والمثلث وغسرهماء نسدنا نفد تصرفاته كالطلاق والمتاق والاقسرار مالدين والعسن وترويج الانسة امستغيرة والابنااسة والاقراض والاستقراض والهمة والصدقة اذاقمضها الموهباه والمتمدق عليه ومهأخلة المشايخ رجهم مالله تعالى وقال مالك رجمه الله تعالى ودو أحدقولي الشافعي رجمالله تعالىلايصيم تصرفاته ومه

أخذالطماوى والكرخي رجهما الله تعالى وعن أي بكر س أحمد رجه الله تعالى أنه قال (۳۰ - فناوی مالث) يتشم السكران كل نصرف ينفذه عاله زل ولا يبطله الشروط الفاسدة فلاينفذمثه البسع والشراء وينفذ منه الطلاق والعناق والاقرار أمريواله بذوالهبة والصدقة والوصية وتزويج الصغيروالصغيرة وأمار ذنه فلاقصع عندنا أستحسانا وتصيرفياسالان الكفروا جبالشي وفمنداملاواج بالتحقيق ولهذالوجرى على لسانه كملمة الكفرخة الايكذر هذاآذا كان السكرمن الشرآب المخذمن أصل الخرنم والنمر ومسوار سه فاماال كرائمن المحذمن العسل والثمار والجبوب اختلف المشاع رحهم المدتمالي فسموهو كاختلافهم في وجوب المنت من فال يجب الحدبال كرعن هذه الاشرية يقول تنفذ تصرفانه ليكون فزجراله ومن فال لا يجب الحدف هذه الاشربة وهوالفة به أبعمه وشمم الائمة السرخسي رجهما الته تعالى يقول لاتنفذ نصرة تهلان نفاذ النصرف كان للز برفاذ الم يحب الحدعنسد دماذيرا

الذهاب الى دارا لحرب فسكان منزلة الذمي ومقامءتي الذمي سائرا لحدودالاحدالشرب والسكر فيقول أبي نوسف رحبمالله تعالى وقال لوحنينة ومحدرجهمااته

تعالى لابقام عليه حدثا

الاحدالنذف

﴿ فصل في تصرفات الكرادي الكرادس الجروالاشربة المتحذمين

والبنم فطلق انكان علم حين تناول البنم أندبنم بدع الطلاق وان لبكر عالمالا بذع وعن أب يوسف ومحمدر- به ما القدتع الى لا مع من غر فصرُّ وهوالصحيم . وكذالوشربشرَّ اباحارافارِ افقه فذهب عنا، فعللن قال محدّ رحمالة رقال لابقع طلاقه وعليه النشوى . هذا كل فى السكران أداشر ب طائعاه وان شرب مكرها فطلق اختاف الشابي رجهم الله معالى فيه والعصيم أند لآوشع كالاعجب عليه المده وعرجهم رجه المه تعانى تمه يقع والعصيم هوالاقل . والذي ضرب على رأسه حتى زال عقله فطاق وأعنق لاتنفذ تصرفا ته وان زال عقله بالعصية لا الايمناج الرشر عالمًا وفكم لا يعب عليه المدلات تفد تصرفانه ﴿ كُنَّابِ الْعُصِينَ ﴿ فَعَلَّ فَعِيالِهِ عِلْم المعاصبا وسَامنا ي الذي جدنيه هوالمتشبث أغيفني أنالا بحوزالص إذاافة فاقبل التقابص ومن مشايخنامن فاللابل ماذكره يناقول الكلء والنأي النىليس االنوبيضمن أنبقع العلم علىأ كنرمن حصة العيب من الثمن فان كانت الزيادة بحيث يتغابن الناس في مثلها تموزاً جمعالقمية . ولوعض وان كات بحيث لا يتعام الناس ف سلها أن وقع العسلم على الذي عشر دينا وافعلى قول أب حسفتريدا رسل ذراع انسان فسدت الدنعالي نجوز وعلى قوايده الانجوز كذافي الميطء ولوصاحه على دراهم مسماة وفيض اقبل أن ينزيا صاحب السديدة فستنقط إجاذ والنافترقاقبل القبض النقض الصلح فاذابطل الصلح استقبل الخصومة في العيب كما كان علمة قبا اسنان ذلا الرحل وذهب الصلح وكذلك الأمرب للدراهم أجداتم فارقه قبل أن تقبضها أوشرط في الصلي خيارانم افترة أنيا أن أ المرذراع فذافد ماالاسنان يبطل صاحب الخيارخياره كذافي المبسوط واذاادعي على رجل مائه درهم فأنكر المذعي علىمذان أوثوأ هدرو بضمن العاض ارش ترصالح منهماءلي عشرة دراهسه حالة أوالى أجل ثم افترقاقه ل القبض فالمتدا جاثر وكذلك لوكان فيمضارا دراع مذاء ولوحلس رحل لشرط لواحدمنه وافافترة لقبل النقايض لايبطل الصطوان كانصالحه على خسية دانامروافة وانيا على تو برجدل وصاحب التقابض بطن الصلي وانافتر فالعدالقبض فالصايح يحركذا في الذخيرة يووان فارقه بعدما تقدالمعذا النوب لايعلمه فقام صاحب النوب فانشق النوب من ابرئ من حصة مأتقدوتلزمه حدة مانتي وان سألمه من المائة على ذهب تبرأ ومصوغ لايعا وزند مازر جلوس الحالس كانءلي قبضة قبل الافتراق كذافي الحاوي في النصل الخامس في القرض والصرف فيه ﴿ وَادْامَانْتَ امْرُأَهُ الجالس نصف ضميان الشق تركتمما المن رقيق وثياب وذهب والمسة وحلى فيهجوا هرولا ل وغيردلك وتركت زوجها وأاد وءن محمدرجه الله تعالى ومعرائها كاه عندة أبها اصالح الاب وجهاعلى مائدد سارفهذاعلى وجهين والاقل أن ومراضيا زوج في روايه بعنهن نفصانِ الشق سألذهب المتروك وفيهمه فه آلوجهان كان مدل الصليأ كثرمن نصيب الزوج من الذهب يجوزوان كلنه والاعتمىلاعلىظاه والرواية سلاأوأقل لايجوز و النانىأن لايعلمذك فلايجوزالصلر وكذلك اداصاطه على خسمائه درهم نهوس ه وعن أبي يوسف رجه الله همذين الوجهين أيضا وانكان صالحه على مائة درهم وخسين دينارا جازالصلي كيفما كان فانجمته نعالى فيروابة لابضن النقاض بؤ الصلم فى الكلء لى العندون أم وحدالنقابض يطل الصلم هكذاذ كرفى الكتاب ويجب تقصان الشق ورحلان أن بقىال بأن الصدلح في حصة الصرف يبطل وكذلك في حصة اللا تلى والحو اهرالني لاعكن نزعها الإبضريا وضعكل واحمدمنهما جرة وأمافياعدا ذلكمن النياب والمناع والعروض فالصليبيق على العجمة وان قبض الزوج الدراهم والمناهم فى الطسريق فسدحرحت لني هي دل الصلح وكان المراث في مت الاب ولم يكن حاضرا في مجلس الصلح فان الصلح يبطل بحصة النحب آحداهما على الاخرى والفضة مكذاذ كرفى الكتأب وهذااذا كان الاب مترالة زوج ماعنده حتى بكون تصب الزوج أماة في فانكسر تاجيعا قال يغرم يده وقبض الامانة لاينوب عن قبض النبراء فيعصل الافتراذ من غيرقبض فتبطل حمة الصرف وخية كلءا خدمتهماجرةصاحبه مالاتيكن تسليمه الابضرر كالجوهرالمرصع والذؤاؤالمرصع فأمااذا كانجاحه داللزوج ماءنسده كانالاب • وعن محدرجمالله نمالي عاصبانصة بالزوج وقبض الغصب ينوبءن قبض الشراء فاذاقيض بدل الصلح فالافتراق حصل بعد رجلوضع جرة في الطربق

لاينفذتصرفاته ووانزال عقلوبالبنج أولين الرماك لانفذتصرفاته ووعن أي حنيفة وبدنيان الثوري رجهما القدتعالي في الذي زال عند

فيهاذيت أوليس فيهاشي ورجل أخروضع جرة أخرى في الطربق فندحرجت احداهما فأصابت الاخرى فانتكسم تاجمعا النقابض فالريضهن صاحب لميلرة الفياثمة التي لم نتندسر برقهمة الجرذالتي تدسرجت ومنسل ما كان فيهامن الزنت لانبراغة نتحروضع في الطريق فمأ عطب يغتمن ﴿ فَأَمَا لَنَّى تَدْحَرُ جِثْ فَأَمُ احْدَرُاكُ عَنْ مُوفَّةُ وَافْدَحْرُ جَصَاحْهَا عَنْ الفَدْمَانَ ﴿ وَحَلْ فَيَعْدُوهُ وَافْدُواجُونُ كُ بعضها في دراً هم غيره واختلطت كان الذي وقع الدراه مهن بدونا ميان مان وهذه جنامة منه وان لربتعد ه رحل غصب من رجل يصة وأودعه المفصوب منه بضه فضنت دجاجة عابهما فحرجت فرختان ففرح الوديعة لصاحب الوديعة وفرح الغصب لغاصب وعله منعمان السغة التى غصب، رجل جا الى خرانسان وصب فيها خلافصارا الحرخلاوه مانصفان قال اصاحب الحرآن فأخذ نصف الخل و وعن أبي القليم وحهالله تعالى رجل غصب خراوجه لهانى حبه وصب فيها خلام ن عنده حتى صارا المرخلا وال يكون الخل لفعاصب قباساه وذل التعفية

أوالب رجه القاقعال قبل أن الخل يكون منهما على قدر - الممالاه صاركات مما خلطا خلهما قال و مناخذ و ولوتحال خرالفص فيد إناس دال و بكرالبلني وجه القدنمالي الل بكون للغاص ، ولوان رولا أراد أن يسبخرون من أحدها آخر فتعلل فيد مكان المن المرح رجل قدعلي فلهرد المدوسل ولميحركها والبحولها ونسوضه باحتى بالرجل آخر وعقر الدامة فاله مان على الذي عقر درت اخترك اذالهماك مركوبه وانكان الذي ركسالدا بالمجدد اومنعها من صاحبه اقبل أن يعقرو لم يحركها فجاما حروء وهافله احب المامة أن يسمن أجهاسا وكذااذا دخل رجل دارانسان وأخذمناعا وجدفهوضامن وان ابتعراد والمجمدة فلانصان علب الأأن بين بفعاية أو يحرجه من الداره والتأخذ المناع من بيت وحواه الحبيث آخر من الله الدارة والى محمن الدار وصاحب الدارمع علماء يسكن وَ إِنَّ الْمَارِ فِهِ لِنَّا لِمُمَّاعِ فِي الْقِمَاسِ بَكُونْ صَامَنا وَفِي الْمُرْسِطُ اللَّهِ وَ المُرْسِلُ الأول اللَّهُ عَنْ وَجَلَّ المَّا على فراش انسان أوجلس

تذخي فلايطل العد فيحصه الصرف وكذلك اذا كان الاسعقر الزوج عماعنده الاأن المراث كان ا ينه افي مجلس الصلير حكسلم حائر في الكل هكذا في المحمط و واذا دعى الرحل سفا محلي بفصة في بدى رحيل فصالحه منه على عشرة د فاتدر وقبض منها خسسة د فاندرتم افترفا أواشسترى بالياق منه ثو باقبل أك غروا وقبضه فانكان قدمن الدنامر بقسد رالحالية وحستها والصلماض وانكان نقدأ قلمن حصة وله فالصل فاسدوشراه النوب فاسدأ يضا كذافي المسوط . افاآذى علمه عشرة دواهم وعشرة دناس أكرالة عوعليمه أواقرتم صالحه للذع عليه على خسة دراهم من ذلك كاه فهذا حافر سواه كان نقذاً رسنة كذافي المحيطه واداشتري قلب ذهب فيه عشرومنا قبل عائددرهم وتقايضا واستهلك القاب أولم بتلكه غوجديه عساقدداسمله فصالحه علىعشرة نسشة فهوجا كرولوصا لمدعلي ديناوله يحزالاأك خب قبل التغرق كذا في الحاوى * وإن اشسترى قلب فف عشر قدرا هميد ساو وتقايضا نم وحد في إ فالد وشما ينقصه فصاعاه وزفائه على قسيراطى ذهب من الدينار على أن داده مشترى القلب رسع كرحنف وتفايضانهوجائز والكات الحنطة يعينها ونفر داقيل النقايض فهوجا ترأيضا والانقايضا نه بعدق الحثطة عيداردها ورجع بثمتها ومعرنة ذلك أن يقسم الذبراطان على قيمة الحنطة وفيمة العيب فبندر فيما لمنطة فهوعن الحنطة برجعه كذافي المسوطه وفي المنشق اذاكان لرجل على رجل دراهم جذرية واصطلحامنها على دراهم لايه رف ورتم اقال اني أنظر البضارية فان كان الغالب فيها النحاس فهو جائز ولالنليل والكثير وان كان الغالب فيها الفضة لايحوز الصليا الاعلى مشل ورنها وان صالح على أقل المجررين قبل أندها ليسءلي وجه الحط الابرى لوكانله عكيه ألف درهم غلة صالح منهاعلى تسعمانه يس المجوز ولوكان الدين أنف اسفا فصالم على تسعم المسودجاز وكان هـ ـ ـ احظاً ولوصالحـ ـ على أسعبا بغولم يشترط بيضافأ عطاه بضاجار ذلك وفال أنو يوسدف وحسمالله تعبالحيان كان السود أفصل لم بجزالمسلع على سودأ قل من ورن السصر وان كاناسوام جازالصلام بأحده مماعلي الآخر مأقل من ورته

(الباب الرابع في أنواع الخيارات في الصرف) وإذا اشترى الرجل من رجل ألف ورهم عناقة دينا رواشترط تغيارف يوما قان أبعال الخيارقيل أن يتذرقا جازالهم وان تذرقاقيل أن يبطله وقد تقايضا فالسع فاسد تعالى لابضمن حتى يحول وكذات الاناخار البائع أولهما طالت المتقاوق مرت وكذات الانا الموع والسف الحل وتطوقهن ذهب فيه لؤثؤ وجوهر لايتخلص الابكسرالطوق وأما الجام الممؤه وماأشمه فانشرط الخيار عولا فاستهلكه ويدسان فيعاضيع كذافي المسوط . واداانسترى جاريه وطوق ذهب فيه حدون بنارا بالفيدرهم واسترط أمد قال الفقية أوبكر البقني

رحه انماعالى بعنس الغاصب فعد البحول ونقصان الاملان هلة الولدة وحب نقصان الام وارام يفعل الغاصب في الام فعلا ورجل مزموف عمرانسان غدما فال أونصروحه القدتمالي ان لم يدفس فيمة الغير شياكان على الغاصب مثل صوفه وان تقص كان للسائل الماان المياوات المناع أخذ خعانا لنفر والصوف لغامب وانشاء أخدمثل وفه وقدرة صان الفيرلامن جهة الصوف ورجل حل على ظهردابة أنسان بفيرافته ويرم طهرالنا بغضفهاصاحها فالنافشه أبوالليث وحهانة نعالى شلومان أندمل لاحمان على واحد وان نقص فان كانهم ألشق فمكذك والاكانس الورميضين الفاصب وكذااذامات والناخنافااة وللفول الدياستعمل الدامة مع يستمان حلف برئ عن ضمان ما مارلا برأى ننمان النقصان ورجل ملي فوقت تلسونه يعزيديه فتعادر جل من بديدان وضعه حيث يناله فسرق لم يضمن وان كدأ كدم ذائد فن ورول مصرولال مانسيته لياتي برافرتب المامورد ابة الاحرف مات المابة قال الذقيه أبو يكر البلني رحمالته

على بساط انسان لايكون غاممالان في قول أبي حشفة رجها لله تعالى غصب المنقول لانتعقت مدون النقسل والصوبل فسلايضمن أذا لمبدلك بضعله يو وكذلك رحل استأحرارس انسان بحنطسة فزرع المناجر الارضحنطة وحصدها

وداسها فنعهاالا حران يرفعهاحتي يعطيه الاعجر فهلكت الخنطة في موضعها لايضمن الأحرلانه لم محولها عن مكانما ، وذكر الناطق رجه الله تعالى رحل رك دا بدرجــلىغىرادنە ئىمزل غيات قال بضمن في موامة الاصدل ووءن أى نوسف رجه الله تعالى أنه لا يضمن وعندأنه يضمن فالالناطني رحدانتمتع الىالعميم ان ور قول أبي حسفة رحة الله

عن موضعها ورجل عصب

ع يساط انسان لامكون

غاصمالان في قدل أبى حشفة

رجها لله تعالى غصب المنقول

لانعقت مدون النقسل

والتموحل فسلايضمن إذا

لميهاك غمعله * وكذلك

رحل استأجرا رض انسان

بحنطسة فزرع المستأجر

الارض عنطة وحصدها

وداسها تنعهاالا جران

برفعهاحتي يعطبهالاقبر

فهلكت الحنطة في موضعها

لايضن الا جرلانه لم بحولها

عن مكام ا ، وذكر الناطق

رحه الله تعالى رجل ركب

دا بدرجــلىغىرادە ئىزل

فءات قال بضمن في مواية

الاصدل ووعن أى بوسف

رجه الله تعالى أنه لأيضمن

وعندأمه يضمن فالالناطني

ع موضعها ورحل عسب

والشرحة الله تعالى قيل بأن الطل مكون منهما على قدر الهمالاه صاركا نهما خلطا خلهما قال و مناخذ و ولوتحال خرالفسفيد أنسب قال أو بكرالبلني رجه الله تعالى الخل يكون الفاص . ولوأن رحلاأ رادأن يصب خرزة مه فأحده اآخر فتعلل في مده كان إلا الاحرد رول ومدعلي ظهره المدرس والمعركها والمعتواعا عن موضعها حتى جاموحل آخر وعقر الدامة فالضمان على الذي عقر دون الندك ادالم مهائه مركويه وان كان الذي رك الدابة عدد اومنعها من صاحبه قبل أن يعقر ولم يحركها فحاء آخروء قرها فلها حب الهامأن يضمن أجهمانيا. وكذااذادخارجل دارانسان وأخذمناعا وجمدفهوضامن وانالميحوله ولهيحمد فلاضميان علب الأأن والنفعل أو يخرجه من الدار ووان أخذ المتاعمن بيت وحوله الحيب آخر من ملا الدارا والا بعن الدار وصاحب الدارم علمة ويمكن وْن الدار فها لله المتاع في القيام بكون ضامناو في الاستحسان ان كان هذا الموضع (٢٣٥) في الحروم في الاول الاستعمام ورحل الم على فراش انسان أوحلس

تذايض فلا يطل الصلرف حصة الصرف وكذلك اذا كان الاسعقر الزوج عماعنده الاأن المراث كان غنران بجلس الصلح فالصل جارني الكل هكذا في الحيط ، واذ ادعى الرجل سفامحلي بفضة في بدى رحل فصالحه منه على عشرة دفاتهر وقبض منها خسسة دفائعر ثما فقرقا أواشسترى بالياق منه ثو بافيل أك بغر داوقيضه دانكان تقدمن الدنانبريق درالحلمة وحستها فالسليماض وانكان نقدأ قرمن حصة لله ذالصلي فاحدو شراء النوب فاحدا يضاكذا في المسوط و اذا أذعى علمه عشرة دراهم وعشر قدانعر وأسكرالذى عليمه أوأقرتم صالحه المدى علمهءلي خسة دراهم من ذلك كله فهذا حاكز سواه كان رقدا إونسشة كذافي المحيطة والااشترى قلب ذهب فيه عشرة مثاقيل عيثة درهم وتقايضا واستمالك القالب أولم ال بتلكم وحديه عساقدداسه وصالمه على عشرة نسينة فهوجا فرولوصالحه على ديارا إحزالاأن مَنْ قَبَلَ النَّذِرِقُ كَذَا فِي الحَاوِي * وَإِنَّا أَسْتَرَى قَلْبُ فَفَ عَشْرِ نَدُرا هِمِدِ مَا و وَتَدَابِعَا مُوجِدُ فِي الذلب وشميا وغصده فصائده ن ذلاعلى قسراطى ذهب من الدينار على أن زاده مشد ترى القلب ربع كرحنانة وتقايضا فهوجائز وان كانت الحنطة بعينها ونفر فاقبل النقابض فيهوجا ترأيضا وان تغايضا نهوجد في الحشطة عبدارة هياورج ع بثنها ومعرزة ذلك أن يقسم الذيراطان على قيمة الحنظة وقيمة العيب فانته سرقعة الحنطة فهوتمن الحنطة برجه عرمه كدافي المسوطة وفي المستقى اذاكات ارجل على رحل دراهم بخاربة واصطلهامنهاعلى دراهم لايه رف وزنم أوال انى أنظر البخارية فان كأن الغالب فيها النحاس فهو حائرا ولالللوالكثير وانكان الغالب فهاالفصة لايحوزالصط الاعلى مشلورتها وان صالح على أقل الإيحورس قبل أنهدا ليسرعلي وجه الحط الايرى لوكانله عليه العددهم اله صالح منهاع لي تسميانه يعر انهجوز ولوكان الدين ألفيايضا فصالج على تسعما بهسودجاز وكان در ذاحطا ولوصالح وعلى -ماندولم يشترط بضافأ عطاه ضاجازذال وقال أبو بوسف رحمه الله تعالى ان كان السود فضل يجزاله ليع على سوداً قل من وزن البيض وان كاناسواء جازاله ليامن أحده معاعلي الآخر مأ قل من وزنه

المحمد المتعالى العصير ان • (الباب الرابع في أنواع الخيارات في الصرف) * إذا اشترى الرجل من رجل ألف درهم عائد بناروا شترط على قول ألى حنيفة رجه الله المبارفيه يومآ فانأهال الخبارقبل أن يتغرقا جازالهج وان تذرفاقبل أن يبطاه وقد تفابضا فالسع فاسمه تعالى لايضمن حتى بحوّل وكذلك أذاكان المبارلله أنع أولهما طالت المتذآ وقصرت وكذلك الآنا المصوغ والمستف المحلى وانطوقهن ذهب فيدلونو وجوهر لايتعلص الابكسرالطوق وأما المجام الممؤه وماأشهه فانشرط الخيار عدلا فاستهلكه ومدس لأن

رحه المتعالى بضمن الغاصب فيمة البجول ونقصان الاملان حلله الولدة وحب نقصان الاموان لم يفعل انغاصب في الام فعلا ورجل مزموف عم اسان عديا قال أونصر رجه الله تعالى ان لم منص فعمة الغيرا كان على الغاصب مثل صوفه وان نقص كان المالك الماران شاء أخذ معان الغم والصوف للغامب وادشاه أخدمنل صوفه وقدرنة صان الغم لامن جهة الصوف ورحل حل على ظهر دابة انسان بغيرانية تو ورمظه رالنا به فشفها صاحبها قال الذهبه أوالليث رجه القاتعالي شادم إن الدمل لاضمان على واحد وان تقص فان كالنامن ألشق مكلك وانكان من الورم بضي الغاصب وكذا ادامات وان اختلفافا اذول فول الذي استمل الدابة مع عيشه ان حلف برئ عن ضمان تما مه ولا برأى فيمان النقصان ورجل صلى فوقعت قلنسونه ميز بديه فتحادر حل من بديد بدان وضعه حيث باله فسرو الم يضمن وأن كمأ كنرم ذاتين ورول بعشو بلالي مأشه يتدلياني برانرك الماه وردابة الاتمرؤة مابت المابة قال الذقبية أبو بكوالبطني وحهالقه

رجه الله نعالى أنه يقع والعديم هوالاول . والذي ضرب على رأسه حتى زال عقله فطلق وأعش لا تنفذ تصرفانه وان زال عقله المعسة لا الايمناج الم شرع الرَّاج وفك الله على عاما الحد الانتفان في في فو كتاب النصب ﴾ ﴿ وَفَعَلْ نَعِمْ المرغاص اوضامنا كم الذى حــدنه هوالمنشبث فيذيني أنالايجوزالعيل اذاافترقاق لالتقابض ومن مشايخنامن فالابل ماذكره يهناقول الكلء والباني الذىلس لاالنو سيضمن أن بقع كلع على أكترمن حصدة العب من الثمن فأن كانت الريادة بحيث يتفاين الناس في مثلها تعرز ا حمع القممة ، ولوعض وان كَاتَ بَحِيثُ لا يَعَامِ النَّاسِ في منلها إن وقع الصلح على اثني عشرَد بنا وافعلي قول أبي حنيفقرية [وجل ذراع انسان فسذب الله نعالى تجوز وعلى قولهـ • الانجوز كذا في المحيط، ولوصالحه على دراهم مسماة وقبيضها قبل أن ينذنها صاحب السديدة فستقط باز وادافته فاقبل القبض النقض الصلح فاذابطل الصلر استقبل المسومة في العيب كاكان عله قدًا ا اسنان ذلا الرجل وذهب لمسلح وكذلك الدنرب للدراهم أجد لأثم فارقه قبل أن تقيضها أوشرط في السلم خيارا ثم افترة اقبل أرا المدراع فذاقده الاستأن يطل صاحب الحيار خيار كذافي المسوط ، وإذا ادعى على رجل مائة درهم فأنكر المدعى عليه ذلا أوزد هدرو بضمن العاض ارش ثمصالح منهاءلي عشرة دراهسم حالة أوالى أجل ثم افترقاقبل القبض فالتداج أثر وكذلك لوكان فيعنيه إ ذراع مذاء ولوجاس رحل الشرط لواحدمنهم افافتر قاقبل النقائض لا يعطل العسله وان كان صالحه على خسمة د ما نبروافة وازر على توبرجه ل وصاحب التقابض بطزالسلم وانافتر فابعدالقبض فالصلم صحيح كذافي الذخيرة ووان فارقد بعدما نتداليعض الثوب لايعلمه فقام صاحب الثوب فانشق الثوب من برئ منحصة مآنقدونازمه حصة مابتي وانصآلمه من المائة على ذهب تبرأ ومصوغ لايعلروزنه جازل جلوس الجالس كانءلي قبضة قبل الافتراق كذافي الحاوي في المصل الخامس في القرض والصرف فيه م وادامات امرأ: الجالس نصف ضميان المثن وتركت معا المن رقيق ونياب وذهب وفضة وحلى فمه حواهرولا ل وغسردلا وتركت روح اوالاد وعن محمدرجه الله تعالى معراثها كاه عنسدا بهااصالح الاب روحهاعلى مائة دينارفهذاعلى وحهين والاق لأن ومرنصب الرجع في روامه بضمن نقصانِ الشق ب الدهب المبروك وفيه ـ لما الوحه ان كان مدل الصلم أكثر من نصيب الزوج من الذهب بجوزوان كان] والاعتمىادعلى ظاهرآلروامة خلاأوأقللايجوزه النانىأنلايعلمذلك فلابجوزالطلم وكذلك اذاصالحهءلى خسمائدرهم فبوعلى * وعن أبي يوسف رجه الله همذبن الوحهين أيضا وانكان صالحه على مائة درهم وخسين دينارا جازالصلح كيفماكان فانعوسه تعيالى فىرواية لايضين النقايض بؤالصلح فى الكراءلي العمة و نام وجدالنقايض يبطل السلم هكداد كرف الكتاب وبجب تقصان الئے في ورحلان أن هال بأن الصلَّم في حمة الصرف يبطل وكذاتُ في حصة الازكي والحر اهرالتي لايمكن فرعها الإبضريا وضع كل واحدد منهما جرة أمافياعدا ذلائمن النياب والمتاع والعروض فالصليبي على العيعة وان قبض الزوج الدراهم والمناهم! فيالها بريق فتشدحرحت لتىهى بدل الصلح وكان المراث في من الاب ولم يكن حاضرا في مجلس الصلح فان الصلح يبطل بحصة المعرب أحداهما على الاخرى والفضة فكذاذكر في المكأب وهذااذا كان الاسعترالة زوج عاعنده حتى يكون تصب الزوج أمامكما فانكسر ناحمعاقال بغرم يده وقيض الامانة لاينوب عن قبض النمراء فيصل الأفتراق من غيرقبض فتيطل حمة الصرف وخمة كلوا دمنهما برقصاحيه مالاتيكن تسلمه الابضرر كالجوهرالمرصع والمؤاؤا لمرصع فأمااذا كانجا حدد المزوج ماء نده كانالاب وعن مجدر جمالله نعالى غاصبانص بالزوج وقبض الغصب يتوبءن قبض آلشراه فاذاقبض بدل الصلي فالافتراق حصل معدا رجلوضع جرة فيالطريق

لاينفد تصرفاته وانزال عقا بالبنم أوليرا إرماك لاتنفد تصرفانه ووعن أي حنية فورد بان النوري رجهما الدنعالي في الذي زال عنها

والبنج فطلق انكان علم حيرتناول البنج آه بخرمة ع الطلاق وان لم يكر عالمالا بقع وعن أب يوسف وعمدر- وماالقه تعمالي للمقهم بنجة

فصر وهوالعصيرين وكذالوشريسرآبا حلوافل وافقه فذهب عقله فطلة والمجدرجه الله ثقالى لايقع طلاقه وعليه النسوي و هذا كا فالسكوان اداتشر بطائعاه وان شرب مكرها فطلق أخذاف المشاخ رجهم الله نصال فيه والعصير أدلا بقع كالاعجب عليه اطده وعرجود

فيهازت أوليس فيهاشي ورجل آمروضع جره أحرى في العربق فندحرجت احداهما فأصابت الامرى فانكسر باحيعا النقابص قال يضمن صاحب لمجرة القدائمة التي لمنتدحرج قيمة الجرة التي تدحرجت ومنسل ما كان فيهامن الزيت لانم إيمزاة بحيروضع في الطريق قما عطب به يغمن . فأماالتي تدحر حث فانه احين والتعن موضعها وقدخر برصاحها عن الضميان ، وحل في يده دراهم ينظر البران بعضها فيحرأهم غيره واختلطت كان الذي وقع الدراهم من بدونيام باصامنا وهدو حناية منه وإن له تتعد ورجل غصب من رجل مضة وأددعه المغدوب منه بضة فحضات دجاحة عليهما فرجت فرخنان ففرخ الوديعة اصاحب الوديعة وفرخ الغصب الغاصب وعليه ضمانا البيعه التى غصب، رجل حال خرانسان وصفيها خلافصارا لخرخلا وهمانصفان قال اصاحب الحرآن بأخذ نصف الحل و وعن أبي الفاسم وجهالله تعالى رجل غصب خراوجهله افى حبه وصب فيها خلام وعنده حتى صارا الحرخلا قال يكون اخل الفاصب قباساه ودارا المدور

و المرادن النجرة والغرائسيش لا كما تافقه ل ووقع ومات نسين الاحمر لاه استعراق أعرافه ه المرتهن اذا جعل خاتم الرهن في يندرون فاع نعن لاعدائيس ليسامعنادا فيصرعاصها ومنصرالهي واليسرى فيمسوا ولاناس الناس من يتعالجه في الهيء وان معله و المسلم الاندلاك مفظ ويس ملس وواز جهان خصره وقد الم آخر لانتس الوالم درج التعدال ان يعض السلاطان يمان خام فرق الغام فغال محدرجه الله تعالى عباللس لنعم أشارالي أن هذا المس يعتاد بقصديه النزين وفاخاص أن الرجل إذا كأن وذاللس خاتينالذ منبكون ضامناه وجدل وفع فلنسوة من وأص انسان ووضعها على وأس دحل آخرة طرحها وجل من وأسدفضاعت وران كات انقلا والمرأى العين من صاحبها عست أمكته وفعها وذلك الموضع لابضين الطارح لان فالتبارة الردعلي المالك وانام بكر كدان بكون فاساوقد مرقبل هدافي ماله أنه اذاكان في موضع بمكن صاحبها من (٢٣٧) أن يديد وفياخذ هالاره من ورجل منه وكدنة الحواب فعيماأذا كانعكان الدينارمانه فلس كذافي المحيط فيفصل المدنرقات وأتماضار الاسن يندىغسرادنه لينظر ر دانسي فانه ست ان يحد عسافي اصاراه وهدالصرف كذاف الحاوى واداباع دينارا بعشر دراهم فيه ووقع من يده فالكسر ومموعاس الدهب وتعارضا تمان والمسر الدراهم وجددها وفاأ وتهرجة فلأنردها فالدردهامد والالناطق رجه الله تعالى ونزاؤ بطل الصرف عنسدأى حنيفة وزفر رجهما الله تعالى ووال أبويوسف ومجسد رجهما المه تعالى لايضمن مالم محموعاسه الماسيدلهاق محلس الردجار واناسيدلهاقيل الانتراق جازا جماعا وأنوج دالبعض ربوطان كان ب احب المدت لاندمأذون بمرالا يطل العندا التحساما كذافي السراج الوهاج هوان وحدها ستوقذ وكان ذلافي مجلس العقدليس دلالة * ولوأنه أخذ كورا وأربعوزيها فانردهاوقبض الجيادق المجلس جازوجعماركا تهأخرالقبضالى آخرالمجلس كذافي شرب مده فسيقط من نبط ووكذائ لوعاذلا وقت القبض وقبضها لايجو زواه أن يردهاو باخذالدراهم الحباد ولوعام أنها مد، وانكسرلا يضمن ولو سرفة أورصاص وقت العقد فأله ينظران علماليميان والنسمية تحوأن يقول اشتر بتحملك همذ الدناتير أن وقماً مسعالاً، فأحده بداله والمالمة وقةوالرصاص فالمع جائرو يتعلق العقداه بنها والالم يسم أنهاسة وقة أورصاص لكنه انسان غمرادنه لمنظرفه مال المتربت مثل هذه الدنانير بهذه الدراهم وأشارالي الستوقة والرصاص فان كانابعل الأنها سستوقة أو فيقط من يده وانكسركان ماس و يعلم كل واحد منهما أن صاحبه يعلم فإن العد قد يتعلق بها يعينها وان كانالا يعلمان ذائ أو يعلم ضامنا لانه غيرمأ دون بداك اسدهماولايهإالا حرأو يعلمان جمعاولايعلم كل واحدمتهما أنصاحب يعلم داك فالعصدلا يتعاربها الا العسلاف الاول لان مبناولكن يتعلق العد خدمذال القدرمن الدراهم الحياد كذافي شرح الطيعاوي ه وأحااذا وجده أو لاذن مدخول المنزل اذن مسهاستونة وكازذا بعدالافتراق بالدانهماان وحدالكل ستوقة بطل الصرف كاموان وحدالمعض زلك دلاله ولوأن رجلا سنوقة بعال الديرف بقدره تتجوّز به أورده واستبدل مكانه آخراً ولم يستبدل كدافي المحيط * ولووجد نقددم الى خزاف بيسع اهراهم ستوقة بعدالافتراق وقدهلكت في يدالمشترى فعليه فيتها والصرف باطل ويرجع بالدناسركذاني للزف فأخد غضارة باذنه استارضه فانسلاعن التعريد وهسدا كلهادا كانبدل السناردراهسم لانتعين للهقد وأمااذا كانبدله المنظر ومهافو قعت من يده مبنعين اعقد نحوأن يشترى واب فضة بدينارا وانا افضة أونبرامن فضة بدينار فنقائضانم وجدالمصوغ م_لي غضارات أخرى والشرمعيا فانرضى بتعييه جازوان لمريض ورة وبط لالفقدسواء كان قبل الافتراق أوبعد موقايض لابض فيمة المخودة لانه اسيسار بالخياران شامرد عين المتبوض وإن شاهرده ثلها لااذاطهر فساد العقدمن الاصل نحوأن يستحق اخذه الذبه ويعنمن قممه المبع اووجده يخلاف جنس ماء عاه فلمافسد العقد استردت عين الدينا دادا كان قاعما ومسله اذا كان ماسه اها لانبانافت فعلد هاكما كذافي نمرح العايداوي وانستري سيفامحلي بدراهم فوجدفي في منه عسام دالسكل دون البعض ىغىرادنە ، زقانشقىغر بە أه منى واحد والعيب في المعض بؤثر في الكل فان ردالكل بغير قضاء ثم افتر قاقبل القبض بطل الردلان رحلفاخذه نمتركه فأوا رديائواني معدد بدق حق الف والقبض في الصرف وجب مالل عوهو النفكان افتراقا ان لم مكن المالك حاسرا بغوينساسنالاهالتزم أطاننا فاذترك شمن وانكان المالك حاشرالايضمن لان هذالس تتضيع هذااذا أخذالوق فاذالم بالخذء ولمهدت ت ديد بن وان لم يكن المالة عائم الدوعلي هذا اداسقط شي من أنسان فرآورجل ولوشق رجل زوعه ووفيه من عامد قاصا بمالتمس م اختاران و كرشيس الانة السرخسي وجدالله تعالى أيدلا يضمن ورجل قال المقرد كل هـ ذا الطعا ، قاله ماس فا كل فالأاهو سهوم فسناريسين كأوفال لغيرواساك هذااالمرون فاله آمن فسلد فأخذه الاصوص فأه لايضمن ورجل أفام البينة على رجل أنه غصب مي هنظرية الرووا فامرحل آغرالسنة أنه اغتصهامي مندشير قال محدرجه انه تعلى فياس قول أي حديقة رجمانه تعالى هي الذي أفوانسناعل الوفت الاكرو يعنهن المدعى علمه فعينها لذول وفي قياس قول أبي يوسف رحسه الله تعالى هي المدي أقام البينة على الوقت ورود يستهن فلا ترشيا مرجل عليه عشرة دراهم أرجل فأوفاه فوجده أنتابض انني عشرة كرفي النواد رأت على قول أي حنيفة فراق

ترك الانهادمع القسدرة على أه بأخذه لمرده على صاحبه ضيمن وان عزع الانهاد كان معذورا ووأن كانالنور لاهل القرية فأخر جعمن زرعمه وساقه ضملان سأيكون لادل افرية لايكور له حكم الاقطاء في النهار وانما كدينة حكم الاقطة في السيل أما في الزارف كمعكم الغصب فيضمن أشهد أولم يشهد وال (٢٣٦) ومقدارمايخرجه عن ملكه لا يكون مضمونا عليه وان ساقهمار وامزان بنفساك وقايصمرغاصا الخبارفهما ومافسدفي الكرفي قول أي حنيفة رجه القانعالي وقال أنو نوسف ومحسدر جهما القدتعالي ويصرمضموناعلية الااذا بجورني الحاربة بحصتهام الفن وكذلك اذا اشتراهما بمائة ديناركذا في الحاوى ولواشراهما بمائة دينارا ماقه الىموضع يأمن فيسه وشرط الاحك فالمستراط الاجل كاشمتراط الخبار كذافي المسوط، واناشتراهما بحنطة أوعرض من الم * رحل وحمه جارية ال شمراط الخيار لوماً وأكثر كذافي الحاوى * واناشترى رطلامن نحاس بدرهم واشترط الخيار فيه فهو | النماس لنتحها فدمثتها والزلاله لدر بصرف كذافي المسوط ووفي وادرا بنسماعة عن محدرجه القدنعالي اذا استرى فلوسا بدراهم امرأة النعاس اليحاحية على أنبائع الدراهمالخيارود فع الدراه ــمولم بقبض الفيه اوس حتى افترقا فالسيم فاسد وان كان الخيار ا الهافهر بتقال الشية الامأم بانع الفادس وقدقبض الدراهم فالبسع جائر وعلى قول أف منفقة رحمه المقدّما ألى منعي أن لايجوزهذا أنوبكرالبلغي زحمه الله لعمقد كذاني الميط في فصل المتفرقات والسرف الدراهم والدنانيروسا ترالديون خيار الرؤية ولمخيار ا تعالى الضمان بكون على وبه فعما يتعمن كالتبروا خلى كداف محيط المرحسيء وأماخيارا لاستحقاق فان كان العقد وردعلي ا امرأة النحاس لاغترف قول الدراهم والدنانيرنحوان يشترى دينارا بعشرة دراهم فاستحق نصف الدينا ورجع بصف الدراهم وله نصف إ أبى حنىفة رجه الله تعالى الدينار ولاخيارله كذا في الحاوى » وان المحقت الدراهم وأخذه المستحق بطل القبض وله أن يرجم وقالأنونيت ومجسد بمناه اولايه طل العدقد وان أجازا لمستحق ذلك فاله ينظران حصلت اجازته بعد القبض جازالقبض وليس رجهما شأنعالي صاحب مستعقع المقبوض سيروله أنير جععلى الناقد وانحصلت اجازته قبل الفيض فوجود الاجازة الخارمة بالخماران شاونهن وعدمه سواء فلهأن أخدنه راهمه ولايبطل العقد ولهأن بأخذمنا لهاهذااذا كانقبل الافتراق كلاني الصاس وان شاه نمن ر ح الطعاوى * وأمااذاوجدها!و بعضه استحة، وكانذلك بعدالافتراق بأبدام ماان أجازا المتمن ا امرأبه لان النعاس أحسه وكانت الدراهم فائمه جاز واذارد بطل الصرف كاءان كان الكل مستعقا وان كان البعض مستمقاطل مشترك ومرمدذماي الصرف بقسدره قل أوكثر كذافي المحيط * المترىء شرة دراهم بدينار وتقايضا ثمو حدر يوفا بعد الافترافي حسفة رجمه القدامالي ان فأسندل فاستحقت تلا الدراهم الزيوف لم منتقض الصرف عندهما وكذلك عندأى حنيفة وحدالله تعالى إ لأحرلك ترك لابصرصامنا ن كانت الزيوف قليران ولووجد المكل زيوفا انتفض الصرف استبدل أملا كذا في محيط السرخسي و لماتلف فى دەنغىرفە_لە 🛊 وانورد العسقدعلي شي بعيث خوان بشهرى قابا والمتحق بعده كان المشترى ما لحيادان شاورد الباقعوان وعندصاحسه رجهماالله شا أمسكه بحصيمه فالناسفي ولم يحكم وللمستفق حدى أجازالسد عجازالسع وكانالنن فيماأ جالها أهلك بكو شامنا أرجل الموسقى بأخد دالمانع ويسلم السمكذاني الحاوى ولواشترى المامصوعا أوقل فضف دهبأو بغضة فلع الةمن أرض رحسل عبرثما حتى الانا أوالفلب بطل البيه عوان كانافي المجلس وهذا اذالم يحزآ لمستحق العقد وأمااذا أجاز وغرسهاق ناحية أخرىفي جازالعقد كذافي المبسوط ، رجله على آخر أاف درهم غلة فأخذ بهانسم الهوضيم ودينارا فانترفام قلك الارض قال السيغ استحق الدينارقانه برجع على الغريم عائده دهم غلة وان استحق الدينارقبل أن يتفرقا يرجع عليه بدينار الامام أبونصر رجمه الله تعالى الشعر بكون للغارس وعليه فيمة المالة للسالة يوم فلع فأن كان قلع الشعر ويضر بالارض كان لصاحب الارض أن بعطى فية الشيرة الغاص فيه شيرة لبر لهاحق الفرارية رجل وطئ امرأة أسد كرداو قال علت أنهاعل مرام وتعدن انساد الذكاح وكان دلا فبل أن يدخل الاب المرأة أو وجب المرأة تلى الاب نصف المهر قال ألويوسف رجه الله العالم الابناء النام على الابناء المنام لانه وجب عليه - قال افلا بغرمنيا ، ولوأن الا بر قبلوانم و وقال مدت افساد النكاع على الاب وجب على الاب نصف المهرم يرج بدائه على الابرلامه اكدما كن على شرف السقوط المديافيرجه به عليه ورجل بعث غلاماصغرافي حاجمة بفيراذن أهسل الغلام فرأى الفلام غلمنا بامبون فأنهى الهم وارتق سطع مبته فوقع ومات تهن الذي بعثه وساحته لاندصار عاصبابالاستعمال ورجسل والاله بدائعد

ارنق هذه الشعيرة وانفرالمشمش لناكله أت وذهل ووقع والشهر في الليضين الآمر لاه مااستعما في أمر أنسه ، و وان كان الأهمو

ته الى ان كان عنه ما انساط في أن يفعل قي ماله مثل هذا لا يشمن وان إيكن ضمن ، وجل وحد في زرعم ورين مساته ما الى مرسد يلن

أشهمالاهل قريمه فاداهما لفيرأهل قريته فأرادأ نبر بطهما ندخل أحدهما المربط ودرب الاخر فتبعه فليظفريه فال الشيخ الاملماق

بكرعمد مزالة ملوحه القدتمالي ان لهضدوعلى أن بشهدعلى نفسه أندأ خدهما ليردهم عاعلى صاحب الايضمن الأأن بكون نشدي الاشدأته بينمه عنصاحيه نسنعن وهذاذا كان في النيل وفال كان ذلك في النهارات كان النورافعرا فل يقه كان حكم حكم القصة ان وسف وجهمااته تعالى الزيادة المائة اذا هلك الإنماضة الموعل قول محذورة روجهمااته تعالى تكون مضفورة ووالشائي فالأن التنابض دفع متهادرهمين لرده ما على صاحبها فهلكا في الطريق فالواان المدون شارا القابض في المؤقف اسدم مها في وقل دوم و للذاد وسم الان كل دوم من الذو صداحه الدافع و خسطة المداحمة القادرة والدواهم المافلة للتدفير المراوم وكسر فالوا يكون شاسا الااذا فال المائمات الفروحية الفراع الميكور و بحرواج العمام و يعتقب المرحل أخدى أوصال المائمة أحدم عمرائي باب أواحد و بي خف أو يكمب كان المائلة أن سم المداع الآخر و بعني فيتها و رحل أخذى أوصال الدائرة الم الرائ كان الذات الراب قدة في المنظمة المائمة المائمة المنظمة المنظ

لاعن قبض في حقم ، و ودنما الا يبطل لا ه فسيخ في حق السكل كذا في محيط السرخسي، وان نقا ملا أ الاصدل أنه يضمن فبمتهانوم والمسع الافياء مالذى ملكه الافالة من المشستري أوغره قبل القبص لم يحزف قول أبي وسف رجه الد الذيح وقال الشيخ الامام نعالي وفالمحمدرحه لتدنعاني في الحامع الكيمران اعمن المشتري حار وانعاعمن غرم ابجز كذاني ا الزاهـدالمعروف بخواهر الخاوى ولواشتري ابريق فضة فيه ألف درهم الف درهم أوعمائه دينا وفيقا بضاوة نبرقام وجدالدراهم زادور - مالله تعالى انما صاصاً وسنوقة فردداعلم كان له أن هارقه قبل قبض النمن وقبل استردادا لابريق وكذلك الزوق ينومن أداد بح شياة مرحى فيقول آب سنف ةرحمه القدة الى وعندهما في الزيوف يستبدله قبل أن يتفرقا من مجلس الدكذان إ حماتها والمده أشار في المسوط ولواشترى حلى دهب فيسه جوهر فوجد بالجوهر عسافا رادأن يردودون الملي لم يكن لأنبرد الإ الكتاب فانه فال وخاف أنبرده كله أوبأخلدكاء وكذلا لواشترى خاتم فضة فيه فص باقوت فوجد مبالفص أوبالفضة عبيا كذا الراعىءلى شاةولم يذل نيقن فألحاوى واذااشترى الرجــلطستا أوانا الايدرى مادوولم يشترط لهصاحبه شيأنهوجائز واناشتري بموتها ولامر جي حياتها أدما نافضة فاذا هوغبرفضة فلاسع مثهما ولوكان فضقسودا أوجرا ففيهارصاص أوصفروهوالك أفسدها اذا يقن عوتها ولارسي يهو بالخياران شاه مخدهاوان شامركها كذافي المسوط وولواسترى فلي فضة بذهب فوجد في عيا حياتها لايضمن لاندمامور الدأن يرددفان دلك فيددأو حدث فيمعيب آخركاناه أن يرجع ينفصان العب والبائع أن بقول أناافيذا منالمالذ بحفظها وذبعها كذائ وادكانا انمن فصدام رجع بالنقصان كذافي الحاوى وأن المجسديه عساولكن استحق لصفعوا فىهذه الحالة حفظه وهو بنزلة إ بردانه ضالباقي حتى انكسراره النصف الباقي ورجع سصف النمن كذافي المسوط وولوانتري ديناوا القصاب اذاشدر جلشاة مشرد راهم ونقابطا والدراهم زبوف فأنستها المشتري وهولا يعلم فلاشي لدعلي السائع في دول أي حنينة وأضيعها فحاه انسان رجهالمة نعالى وفال أبويوسف رحمالله تعمالى يردمشل ماقبض ويرجع بالحباد وفال الفدورى في شرح ودبحهالاضين . ولومر الظاهرمن قول محمدرحه الله تعالى أنهمع أبي يوسف رحمالله تعالى وذكرا بوالحسن الكرخي رحماله رجل بشاة لغبره وقدأشرفت نعالى قول محمدر مه الله تعالى مع أبي حنية قدر حه الله تعالى كدافي الذخيرة * وذكر فحر الاسلام وغيران ا على الهلاك فدبحها بكون قوله سما قياس وقول أبي نوسف رجه الله تعالى استمسان كذافي فتم القدير ، وعلى هذا الاختلاف انا نسامنيا لانه غسيرمأمو ر كانت العشرة من قرض أوغن مسع كذافي الحاوى ولوائسترى قصة فوجدها ردينة بغيرعب لايده مالحفظ ،وذكرفي النوازل كذاني محيط السرخدي وووقال بانع الدراهملشتر يهار أت البائعن كل عيب تموجد هاستوقة إبدا شاة لانسان سقطت وخلف وان يحدها زبو فابرئ كذافي الحاوى وعن محمد رحه الله نعالي فيمن قال أسعل هذه الدراهم وأراءا إقا عليهاالموت فديحهااتهان ثموجدهاربوقا قال يستلهاالإأن يقول هي زيوق أو بيراءن عيها كذافي لخيط يهوعن مجدرجاله كى لاغوت لا يصون المصاما هالى فيمن اشه تمرى د مانع بدراهم وقبض الدنانعر فساعها من ثالث شمو حدمها عسافر تشاعلي الاوسط بغنه إ لانهماذوندلالة وهوكالوقدم قضاء كانبلا وسط أن يردهاعلى الاول ولايشيه وذاالعروض كذافى محيط السرخسي واسترى اتما شاذللانعية وربط رجلها

للذي خياء آورود عيان والترف الماه وكذا الوطين رجل جوالتي تعرف الطاحون وكذا لوسد الورج () إلسيق بدار على المند على ا

رما عدام انا لمقصوب منه قال الفاصب افحب والمعرض كذا فيعه فقص و الفاصب المذال الموضع فعطب قي العلم بق كان انتخاب المناسا على حالة المناسا على حالة وولون الفاصب استاجراله بعد المناسوب المناسات المناسات المناسات المناسات و الفاضية والمناسات و المناسات و الفاضية والمناسات و المناسات و الفاضية والمناسات و الفاضية والمناسات و المناسات و المناسا

م خندة فيه فص بدراهم أود البروتقايضا ثم قلع المشترى الفص من الفضة والقلع لا يضربوا حدمتهما نروحه باحدهماعسارده وأخذ كحصتهمن الثمن وكذلك وجد بأحدهماعساقبل أن يقلع الفص من منة وأرادرةهماجيعاليس الاطلاولكنه يقلع الفصمن الفضة تمردالذي بهالعيب منهما وانكان نسترىقدقبضهما ولمهدفعالثمن حتى وجدياحدهماعسافان شاءأخذهماوان شاءردهما وانالمهجيد أحدهماءيبا ولكنهماا فترقاقب لقبض الثمن بطل البسع في الفضة ولزم المشترى الفسر بحصته لأن مد سلاف السع انما بطل بترك المشترى دفع النمن وذلك آلاو جبله الخيار نم قال والنص والفضدة لاكرامزا لمنشر ذلا بواحده منهما بمزلة السمن فى الرق يباعان جمعاو بمزلة الدقدق في الحراب وكدلك سيف المحلي أوالمنطقسة المحلاة أوماأ شبه فللثمن الجوهر يكون في الذهب فدكل تئ من ذلا يكون رعه بنبر بزاحدمنهما فكأنهما شيئان متباينان فيجيع ماوصفتان كذافي الحيط في فصل المتفرقات واويما بتدل مذالباب كي اذااشترى دينا وابعشرة درآهم وتقابضا ثمجاءا تعالدينا وبدراهم زيوف وقال بمدتها في تلك الدراهم وأنكر مشترى الديناران تكون همذه الدراهم من دراهمه فالسئلة على وجوم ، أما رأ قر ماهم الدينارفيسل ذلك فقال قبضت الجيادة وقبضت حتى أو قال قبضت رأس المال أو قال أ سنوفيت الدرآهم أوقال قبضت الدراهم أوقال قبضت ولم يزدعليسه وفني الوجه الاول والثاني والنالث أ واراعه اسمدعوى بالعالد ينارحتي لايستعلف مشسترى الدينارعلي ذلك وفي الوحدا للمامس وهوما اذا ة و تعنينا آوراهم التول قول باتع الدينسار وعلى مشسترى الدينادا لبينسة أنه أعطاه الحيادا ستحسامًا وركدنه المواب في الوجدة السادس وهوما أذا قال قبضت ولم يردعلي هددا ، ولوقال وجدم استوقة ورصاصالانسالة أنلا يقبسل قوله فى الوجوه الاربعسة وكذا فى الوجه الخامس لايقبل قوله وفى الوجه سلس بشل قوله كدافي الحيطي

﴿ الباب الخامس في أحكام العقد بالنظر الى أحوال العاقدين ﴾ (وفيه ستة فصول)

معنى الاولى الصرف في المرض في قال محدر مه الله تعالى واذا باع المريض من وارشد بنا داباله المريض من وارشد بنا داباله المرمز من المراسط و تعتبر وصنة الوارث بالعن و تعتبر وصنة الوارث المن المربض و تعتبر المربض و تعتبر

بضنوهى وبو فابسها عندغسة المالاتم اعادها الى مكانها فهوع هذا الخلاف أيضا هذا اذا الدى لسلمة ادا فاما اذا كان قد افوضه في محتم تم اعاده الى موضعه لا يعنى في توليسته وكذا الخام اذا ادخل ف خصره مكون استعالات كون ضامنا السرى والني في مدواه و سبق الرحمة المركا مكون ضامنا وان أدخله على خام في خصوه فهرعلى ما قائنا من أدادا كان معروفا بلسر خاتين الدير من ولافلا ولوثقا المالسية مجمز عوا عاده ضميء غذاف يوسف رحمه القدت عالى وكذا لوكان متقالما السيف فقتله بهذا السيف و الاكانت قالم المنظمة المنظمة المنافقة على المنطقة ا

الفقول زفررجه الله تصالي ولوأخذلقطة لبعروفهام أعادهما الحالمكان الذي أخدهام مرى عن الضمان حنى لوهلكت لايضمن ولم يفصل فحالكاب بنماانا تحسول عن ذلك المكان غ أعاده الىذلك المكان ومن مأاذالم بتعول وذكرا للأتم الحكمه لي تأو بلداذا أعادها قبل التعوّل فالمأنعد التعوّل لايبرأمن الضمان، والمه مال الدّقيم أنو جعفر رحمه لله تعالى هذا اذا أخذ المقطمة لمعرفها فأنكان أخددهاليأ كلهانمأعادها لاسرأ منالضمانمالم يرددا الىصاحها ، رجسلزغ خاتمامن اصبعنائم نمأعاده

الحاصبعه قبسلأن تتمه

النائم برئي من الضمان في

قولهم ولوانتبهالنائمتمام

وأعادهالى اصبعه لايبرأ في

قول أبي يومفرحمه الله

تعالى يسرأني تولزنسر

رحمه الله تعالى ، ولورفع

25.

وسفرجهما القدنعالي الزيادة امانة اذاهلكت لايلزمه ضمانها وعلى قول مجذورة رجهما الله نعالي تكون مضفونة وهوالقياني فليأن القابص دفع متهادرهمة للرده ماعلى صاحبهما فهلكافي الطريق فالؤاان الدبون يشارك القابض فعماني فيكوناه سدم مانة رزيق درهم وتلثا ذرهسم لانكل درهم من المفهوض مدسه للدافع وخسة أسداسه للقابض وجل دفع الدراد مال افدلسة وفمزاله راهم وكسر قالوا يكون ضامنا الااذا قال الدارال اغزوه دااذا كان المكسور لاير وجرواج العماح ينقص الكسر • رجل الدعلي ومرا أ درمصراى باب أوأ حدر وجي خف أوسكعب كان للسال أن بداله المصراع الاسر ويضي فيتهما ورجل أخذمن أرض انسان فرا والمان كان الاراتيان في تفقال الوشم النس المساتراب والمنكن به المصاب الاوض أولم يمكن والممكن التراب فست فذين الموضع ينظران الشقص بالارض (٣٣٨) نحن النقصان والافلا ولايؤمر بالكبس وقال بعضهم يؤمر بذلك والراعي اذالمان

علىشاذ فسديحها دكرفي لاعن قبض في حدّم * و ينينا الايبطل لاه فسيخ في حق الكل كذا في محيط السرخيبي ووان تقاملاً الاصه لأنه يضمن فهمتها يوم الذبح وقال الشيخ الامام الزآه دالمعروف بخواهر زاددرجمهانه تعالىانما يه من اداد مع شاة برسي حباتها والدمه أشار في الكتاب فانه قال وخاف الراعىءلى شاةولم يذل تبعن بموتها ولامر جي حماتها فأما اذا تبقن بموتها ولاتر حي حباتها لايضهن لانه مأمه ر من المالة بحفظها وذبحها فىهذه الحالة حفظه وهو بننزلة القصاب اذات درجلشاة وأذععها فحا انسان وذبحهالانضين وولومر رجل بشاة لغبره وقدأشرفت على الدلال فديحها مكون نساءنا لانه غسيرمأمو ر بالحفظ وذكرفي النوازل شاه لانسان سقطت وخيف عليهاالموت فديحهااكان كى لاءُوت لا يضون المتصدامًا لانه مأذون دلالة وهو كالوقدم شادلاد نعمة وربط رحابها

والمسع آنا ومباء مالذي مله بميلا فالذمن المشستري أوغره قبل القبض لميجزفي قول أبي يوسف رجوان إ نعالى وفال محدرحه المهنعالى في الحامع الكبيران اعمن عالم وان المسترى جاز وان ما عمن عروا بحر كذاني ا الماوي ولواشتري ابريق فصة فيه ألف درهم الف درهم، أو عمالة دينار في قابضاً ومنا أو جدالدراهم رصاصا أوسنوقة فرده اعلمه كان له أن وارقع قبل قبض النمن وقبل استرداد الابريق وكذلك الزوق فى قول آب - نيف درحمه الله أه الى وعندهما في الريوف يستبدله قبل أن يتفرقا من مجلس الردكة ال المسوط ولواشترى حلى دهب فسيه جوهر فوجد بالجوهر عسافأ رادأن يردودون الحلي لم يكن لأن يردوالا ويرده كاه أويأ خددكاه وكذلا لواشترى خاتم فضةفيه فص باقوت فوج دمالفص أوبالفضة عياكذا ف لحاوى، وادااشترى الرجـــلطـــتاأوانا الايدرى مادرولم يشترط لهصاحبه شيأفه وجائز واناشتري نافضة فاذا هوغيرفضة فلاجع يتهما ولوكان فضة سودا اوجرا وفيهارصاص أوصفروهوالذى أفسدها لهو بالخياران شاه أخذهاوان شاه تركها كذافي المبسوط وولوائس ترى قلب فضة بذهب فوجد فبدعيا الدأن برد وقان هلك في يدوأو - دث فيه عيب آخر كان له أن يرجع منفصان العيب والبائع أن بقول أنافها كذات وانكانا المن فمدامرح بالدتسان كذافي الحاوى وان المجيديه عساولكن استعق صفه وا بردالنصف الباقي حتى انكسراره النصف الباقي ورجيع بصف النمن كذافي المبسوط وولواشتري دبنارا عشرة دراهم ونقابضا والدراهم زبوف فأنفقها المشتري وهولا يعلم فلاشي لدعلي السائع في قول أبي حنينة حمالته نعالى وقال أبويوسف رحمالته نعالى يردشل ماقبض ويرجع بالجياد وقال القدورى فيشرح وانظاهرمن قول محمدرجه الله تعالى أنهمع أبي بوسف رجه الله تعالى وذكرا بوالحسن الكرخي رجهاقه نعالى قول محمدرحمالله نعالى مع أبي حني نمة رحمالله تعالى كدافي الذخيرة وذكر فحرالا سلام وغيوان إ قولهــما قباس وقول أبي يوسف رجه الله نعالى استحسان كذافى فتم القدير ، وعلى هذا الاختلاف انا إ كاني العشرةمن قرض أوغن مبيع كذافي الحاوى ولوائسترى فضة فوجدهارد يتقبغ يعب لارديا كذائ محيط المسرخدي و ولوقال مانع الدراهم لمشتريها رئت البلامن كل عيب تموجده استوقة أبيرا إن رجدها زيو فارئ كذافي الحاوى وعن مجدر حدالله تعالى فين قال أيعل هذه الدراهم وأراه الما نهوجه عازيوفا قال يستلهاالاأن يقول هي زيوف أو بعرأ عن عيهما كذافي المحيط يوعن محمد رجعافه إ تعالى فيمن أشدترى دنانير بدراهم وقبض الدنانير فباعهامن ثالث تموجد بهاعيا فرتهاعلى الاوسط بغبرا قضاه كانالاوسط أنبردهاعلى الاول ولايسبه دذاالعروض كذافى محيط السرخسي واسترى تما للذ يه في آخروذ عهاء: مبارات الله وكذالوط عن رجل جوالن عروف العااحون و وكذالوسد الورع (١)ليدني و روعه فيه من

رجل وفئحة فرهة أرضه وسنى الارض لا يضمن وكذا الرجل اذاجعل اللعم في القائد روسب في ما لم لحبظ ا آخر وأوقد النارو طبخ لا يضمن ولو

كن التحمق المصلاق في أخرو القادق القدر وطبعه كان ضامناه الغاص اذااستهل المفصوب وهومن دوات القيم حتى تعين فبخه فأم

ينظران كاندالك الني ياع في السوق بالدراهم بقرم بالدراهم وان كان ساع بالدنانع بقرم بالدنانير وإن كان ساع عما كان الرأى فسه الى

انفاضي قني علمه عاكان أنظر للفصو بمنه ورجل غصب جارية فزنى جائردها على المولى فظهر جاحبل عند المولى فوات ومات

الولادة أوفي المفاس فانعلى قول أي حسفة رجمه الله أهالي أن كان ظهوراً لم عند المولى لا فل مرسته أشهر من وقت رد الفاصب معن

الغامسة تبتها ومالغص ه بملاف مالوزن بحرة فمبلت ومات في الولادة أوفي النفاس فان ثم لايضمن الراني شبأ ه ويسل عصب

ريا عدا أم العصوب منه فال الغامب اذهب الحموضع كذا فبعه فذهب والغامب الحذلك الموضع ومطب في الطريق كان ور سامناعل حاله وولوأن الفاصب استأجرالعبدس المفصوب عنه ليني له حالطامه ادما قان العبد يكون في ضمياته حتى بالخذف عل وادا أخذق عل الحائط برئ من المنمان وكدالذا استأجره من المالك ايفلده و رجلة ران من حفظة عصب رجل احدهما وحب نمان الغصوب منسه أودع الغامب الكوالنابي خلطه الغاصب بكرالغصب تمضاع المكارد كرق النوادران الغاصب يضعن السكر مى غسب ولا بعنهن الوديعة وكذلك رجل أحد ذمن كيس رجل فيه أأف درهم خسمالة قذهب واغرزته فاتعد أيام ووضعها في الكديس ي خدهامنه فانه نضمن الحسمالة التي كان أخدها لاغره رجل عصب دابة ثمردها الى مربط الماللة لا يعرأ عن الضمان وقال زفر رحم

منسة فيه فص بدراهم أودنا تبرو تقابضا ثم قلع المشترى الفص من الفضة والقلع لا يضربوا حدمتهما نرحد احدهماعسارده وأخذبحصته من النمن وكذلك لوجد بأحدهماعساقبل أن يقاع الفص من منة وأرادردهما جيعاليس له فلك ولكنه يقلع الفص من الفضة غريد الذي به العيب منهما وان كان نسبرى قدقيضهما ولمهدفع النمن حتى وجديا حدهما عسافان شاءأ خذهماو ان شاءردهما وانالميجيد أحدهماءييا ولكنهماا فترقاقب لقبض الثمن بطل البسع فى الفضة ولزم المشسترى الفعس بحصنه لان ـ و سال فيه السم انما إطل بترك المشترى دفع النمن و دائلا يوجب له الخيار ثم قال والنص والنضــ ة كاميزا لمبضرة لايواحمدمنهما يمزلة السمن فى الزق يباعان جيعاو بمنزلة الدقه قي في الجراب وكذلك ميف المحلي أوالمنطقة المحلاة أوما أشبه فلك من الجوهر يكون في الذهب فدكل ثبي من ذات يكون نزعه ينبر واحدمنهما فكأنم ماشيثان عتباينان فيجيع ماوصفت ان كذافي المحيط في فصل المتذرقات ﴿ رَمُانِهُ وَاللَّابِ ﴾ أَذَا اشْتَرَى دينا وابعشرة دوآهم وتقابضا ثم جاء يا تع الدينا وبدواهم زيوف وقال وكمستها في ملك الدراهم وأنكرمسترى الدينارأن تبكون هسذه الدراهم من دراهمه فالمستادي وجوة اما رأ فرمانع الدينارقب لذلك فقال قبضت الحبادأ وقبضت حنى أوقال قبضت رأس المال أوقال سنوفيت الدراهم أوقال قبضت الدراهم أوقال قبضت ولم يردعليسه وفؤ الوجه الاول والناني والنالث وأراعه اسمعدءوى العالد ينارحتي لايستعاف مسترى الدينارعلي ذلك وفي الوحه الخامس وهوما اذا ف تبعث الدراهـ م القول قول ما تع الديشار وعلى مشــ ترى الدينارا لبينـــة أمداً عطاما لجيادا ستعـــانا ورك فساخواب في الوحد مالسادس وهوما أذا كال فيضت والمردعلي حددا ، ولو قال وجد متهاستوقة أو صاصالات لأنالا يقيدل قوله في الوجوه الاربعية وكذا في الوجه الخامس لايقيل قوله وفي الوجه أسلاس بشل قوله كدافي المحيط *

﴿ الباب الخامس في أحكام العقد بالنظر الى أحوال العاقدين ﴾ (وفيه سنة فصول)

﴿ تَعْمَلُ الأولَ فَالصرفَ فَي المُرضَ ﴾ قال محدر - حمالله تعالى وإذاماع المريض من وارشه دسارا بألف تهم وتعابضالا يجوزني قول أبى حنىفة رجهالله تعالى الاماجازة باق الورثة وتعتبر وصيته للوارث بالعين وكمنا فاباء بمثل فمته أوأقل وعندهما اذاباعه بمثل فيمنه أوبأ كثر يجو زمن غيراء زقبق الورثة الزعنرى المريض من اندألف درهم عالتي دينارة تفاصاوله ورثة كبارفعلي قول أى حنيف ورحه الله ص في بحوذ الإباجازة الورثة سواء كانت في بدناتهم ألب ورهم أوا كثراً وأقل وعندهما ان كانت فيه ونانيره

رحمه الله تعالى ، ولورقع مسرو توب فاسماعندغسة المالك تماعادها الىمكام انهوعلى هدالاف أيضا هذااداليس لبسامعة ادافأ ماادا كانقيصا فوضعه تيءتمه تمأعاده الى موضعه لابضمن في قولهم وكذااخاتم اذا أدخل ف خنصره مكون استعالا فيكون ضامنا البسرى واليني فيه سواه في السبع أخرى لا يكون ضامنا وان أدخله على خاتم في خنصره فهو على ما قلنا من الدادا كان معروفا بليس خاتمن لاتزين يكون صم والافز و ولوتة لدالسف غُرَر ع وأعاده ضمن عندا ي وسف رحمه الله تعالى وكذالو كان متقلد اسبف فتقلد بهذا السيف و و كنيمنقلدابسيفين فيقلد بهذا السيف أيضام أعاد ملا بكون ضامنا . وعن محمدر حدالله عالى في المتني إذا أخذر جل عالمان مستعانم أودرهمامن كيسه أوخفاهن رجسله تم أعاده الحمكاه وهوفاتم أولم بمدحتي انتبه من فومه تم نام فومة أخرى فأعاده الحموضهم الراعاف المستناسقست أنالا أضفته والاضمنه - وكذالواً عادا المام الماسيع أخرى وإيذكر فدسد السائل قول المحسنيفة

اندليرا ووركبدا بدغيره تم زلاور كهافي كان ضامناني فول أن يوسف (١٩٦) رحد المعلق ولا كون ضامنا إرفي قول زفررجه الله تصالى * ولوأخذلقطة لمع قهام أعادهما المحالمكان الذي أخذهامنه برئ عن الضمان حى لوهلكت لايسمن ولم بفصل فىالكاب بنمااذا فحسول عن ذلك المكان ثم أغادءالىذلكالمكان وعن مااذالم بتعول وذكرا لماتكم الجلميل تأويلداذا أعادها قبل التعول فالمألعد التعول لاسرامن التنمان والمه مال التسم أنو جعامر رحه الله تعالى هذا أذا أخذ اللفطمة لبعرفها فأنكان أخمذهالمأكلهانمأعادها لابيرأ من الضمان مالم يردها الىصاحها . رجىلنزغ خاعامن اصبعنائم ممأعاده الداصعه فسلأن تتسه الماتم رئِ من الضمان ف-قولهم ولواتتبهالنائم تمنام وأعادهالي اصبعه لابيراً في فولأبي ومفرحهالله تعالى وسيرأفئ قول زفسر

رُحب الله تعالى . قالوا التحديم مذهبه أنه لايضمن الابالتحويل ، وذكر في جمع التفاريق اذا ترعمن اصبع الم التمام أعاملها عنداني يوسف رحمالته تعالى يعتبرالنومة الاولى وعندمح درحه القائع الي بعبرالجلس استحسانا ، سكران لايعقل وهوناغ وقوثور في الطريق فأخدر جلوبو به المحفظة لاعتبن ، وإن أخد الشوب من محت رأسة واخد خاتم من يده أوكيسا من وسطه أو درهما ريح أي لعنظه لأمذاف ضياعه ضمن لان المال كن محفوظ الساحيه . السلطان الجائر اذا هدد المودع بحسن عهراً ونسرب لا بناب عضرامه لمدفع اليه الوديعة فدفع ضمن وانخوفه بشافء مولايضمن . ولوسعي رجل الى سلطان ظالم وقال له أن لفلان مالا كشرا أوانه وحلماته أوأصاب ميرانا أوفال غسده مارفلان الغائب أواه يريد العجور بأهلي ذان كان السلطان من بأخد المال بهذه الاسب اب كان ذائسها موجباللفهمان اذا كان كانبافيما (٢٤٠) قال • وان كان صادقافهما قال الأنه لا بكون متغلم اولا محتسما فيذال فيكذف * وان قال آنه ضربني أو فالمنىوهوكاذب فىذلككان

ضامناء رجلتعلقبرجل

وخاصمه فسقط من المتعلق

مه شي وضاع فالوايضمن

التعلق ۽ وقالرشيالله

أمالىءنىــەو سىغىأن

ان سقط بقرب من صاحب

المال وصاحبالمال راه

ويكنه أن بأخسد لايكون

ضامنا ورحل أخدعر تاله

فحه وانسان وانتزعه من بده

حتى هرب الغريم فاله يعزر

بحكمالخسابه ولايضمن

المالا لدى على المسدون

*رجلخرقصادرحلأو

دفترحسابه تكاموافما

يحب عليه وأصيح مافيل انه

بضمن فمة الصلامكنوما

*رحلصماءعلى حنطة

رجل فنقصت ثمجاءآخر

وصبعليها الماه أيضاحتي

زادفي النقصان روى عن

ألف دوماً وأقل يحوز من غراجا زمانى الورقة وان كانت فيمة دريره التكرمن الف درهم وأناً جازمانى الوردة وانت المانية الوردة وانت المانية الموانية والمناورة والمدورة من وانت المانية والموانية والموانية والمناورة والموانية والمناورة والمناور من الدناس مثل فعه دراهمه وردا النصل كذافي المحيط، وأداباع المريض من أحنى ألف درهـ يدن إ وتقايضاتم مات المريض والدينار عنده ولامال له غيرداك فللورثة أن ردوا مازاد على الثلث فاذاردوا كل لمشترى بالخياران شاه أخذذ يناره وردالااف وان شاه أخذمن الالف قيمة الدينار وأخسذ أبضا ثلث الاتفأ كاملا وانكان المريض قداستهلك الدساركان للشترى أن بأخذقمة الدينسارمن الانف والمتمان من الانف كذافي الحاوى وثمان محمدار حوالله تعالى خبروش ترى الدراهم بعضد هلاك الدينار في دالمرين ا بكونالحواب على التفسل وفرق بنهذا وبن مااذا هلائا الالف في يدمشترى الاأف ولم تجزالورثة مأصفعه المريض فأن هنداً. لأعفّراً أ شذى الااف بين النسمة والاجارة بل يأخذ قدرة عة الدينارو ثلث جيسع الالف و يرد الياتي على الورثة كما فيالمحط ۽ وكذلك انتاع المريض سناقته مائة درهم وفيه من الفصة مائة درهم وقيمة ذلك كنه عشرون بنارا بديناروتقابضافأ بسالورثة أن يجبزوا كانالشترى بأخياران شاه أخيذ قذرقمة الدينارمن السف حلمته وثلث السف ناما بعد ذلك والنشاء رده كله وأخذد يناره وهذا وماستى فى التخريم سواه وما تحتص به هذه المسئلة أن قمة الدينا رامن السيف والحلية جمعا وان كان المريض قداسة لما الدينار كأنا لمشترى ما خياره ومناان شاء أخذ دينا رامثل ديناره وردالبسع ويكون ذالك دينافي تركة الميت ياق لسيف حتى ينقدالد يناروان شامكان لهمن السدف وحلبته قيمة الديناروثلث ماية وان كان المشترى أيتنا داستهائه أما قبضه جازله منه قنمة الديناروثلث الباقي وغرم ثلث المباقي لاورثة كذا في المسبوط ومريعنه إ سعائة دروم لامالياء غبرها بأعها بدينا رقعته تسعة دراهم وقبض المشترى الدينا روقيض الاتنر مائة درهم أ وافترقائم مات المربض والدينارقائم في يده والدراهم كذلك فاجازة الورثية ههناو عديم اجازتهم سوا وبسلم ا المشترى الدراهم مائة درهم بتسع الدينار وان كانت قيمة المائة أكثر من تسع الديناروتر دالورثة عليه غثية أنساع الدينار وكذلك لوكايزمة ترىال إهم قبض من الدراهم مائتي درهم أوثانها لة درهم فاجازه الوزمة وعدم اجازتهم سواء ويسلم تسترى ما ثنادره. (١) بتسع الدينارا وثلثما أنه بثلاثة أنساع الديناروان كلف مشهى الدراهم قبض من الدراهم أربعما له فههذا يحتماج الى اجازة الورثة وان أجازت الورثة دلك الم المشترى أربع كة درهم وسلم للودنة أدبعة أنساع اكذينار ولزم الودنة وذخسة أنساع الديني ارعلى المنسقي والنام تحزا لورثة ذاك فالمشترى بالخيارات انقض البسع وردما قبض من الدراهم وأخد دويناد والنطاق أخد ذيما قبض من الدراهم قدراً ربعيه فأقداع الديناً رونات جيسع المال وفلك للثماثة وردالباق على إ

محدرجمه الله تعالى أن النابية من قمتها ومصالما عليها ومرأ الاول . وجل أحرق كدسار جل قال رجه الله تعالى ان كان قعسة العرفي السفيل أقل من قيمة الوكان خارجا عن السندل كان عليه فيمة الكدس • وان كانت قعسة العرفي السندل أكثر كان عليه مثل البروعليب قبمة الحل. • وان غصب كذب افداسه ثمَّ أقام المفصوب منه السنة على الفعب قالة يقضى له بالبروقيمة الحل. • ولوُّ نحمة أنَّا غد بوامن رجل حبة حبة من الخنطة فبلغ ذلك فنمز حنطة قال أبو يوسف رجه الله فعالى اذاغب قوم رحد الاشياله فعه أخمم أفيته ولزجام برجدل منهم بعدرجل لمأ نعمه مشاء ورحل أحمى تنوره بقصب أوحش وأنفي فيه شارجل وصد فيده الما والإينظرال فيأ السورمسجورا وغيرمسجورفبغرمفسل مابينهما ﴿ وَقُبَلْ خَيْرَاكُ أَجْرُهُ مُسْجَوِرَاوَغُومُسْجُو رَفِيغُم الفضل ﴿ وَكُنَّا الرَّجْلَاقًا فَنَقَ قَيْصِ السَّانَ يَنظُوالَ فَمَنْهُ يَخِيطًا وَيَضْمَنُ الْمُمْسِلُ ﴿ وَكَذَا اذَائِزَعُ بِالدا والسَّاد عن موضعه أوباد في بارها وَأَشْرُ

إدايم عانسان وكذا كلما كانسوالفامر كباانانفض اليف . ولواف دعلي مر ناليف حصره فالبالفقية أوالميث رحه انتقاليان أمكن اعادته أمرباعادته كما كانوان ايمكن سلم السه المنقوض وبأخذمنه فمسة الحصرصحما . وكذلك في النعل وكل يُؤينك إمان علىما كان يه ولوحل سلسلة ذهب كان عليه قعتها من الفضة به وكذا الرجل اذا تسبد أسنان عبسه مذهب قرمي بها رحل و ولوحل مدى ما لذ ونشر وينظر الى قميم مدى والى قميم غيرسدى فيضمن الفضل وكذا اذا أخذ تعلى رجل من تعالى العرب غ نيرا كديدوم النعسل مشركة وغيرمشركة فيضمن الفضل . قصاراً وقد دابة في الطريق وعليها لياب فرعلها دا كبومن قد مص الماليان كانت على النابة فأل السيخ الامام أبو بكر البلني رجمه الديدان الراك الراك بالدابه الوادد مصن والدام سعرا يصمن و ورمر رجل على توب موضوع في الطريق و دولا يتصرونك سرف لا تضمن (٢٤١) وكذاالر حلادا حلس على الطريق إ فوقع علمه انسان وأصاب

غرية وانام يقبض مشترى الدراهم شيأمن الدراهم تردالور تقديناره وهل يجبعلى المتسترى رددلك الحالس ان لم رالحالس الهرزار ومينه أملافالمشلة على روايتن ولولم بتفرقا ولمهيت المربض فزاده المشترى تسعة وخسين دينارا الايضمن فال الذهبه أبوالليث وتناجانهو جائز كاءان كانت فعسة كل دينارعشره دراهم وان كارالمريض وكل وكملافياعها من هذا رحدالله تعالى قدروى عن وحل ديداد ثممات المريض قبل أن يتقابضا فقال المشترى أما آخسذ تسحدانه متسعين دينا وافهو جائزاذا يعض أصحا شارجههما لله نه يداوك الواناو يل هذه المسئلة أن المريض وكل هذا الرجل بيسع الدراهم وفوض الرأى اليه بأن نعالى خلاف هـ ذاولكن ويأغ إنهارأيك أودال ماصنعت فبهامن شي فهوجا نرحتي بكون يسعالو كيل جائزا على المريض مع ال اذا أفستي مفت عماقال أبو فدة فكون بمزلة سعالمريض فاذارا دالمشترى ووفع المحايات يجوز فأمااذا ألم نقوض البدالرأى لم يجزوان مكر رجه الله تعالى لاماس زادالمنة برىء لى اختلاف المدهين ، أماء لي قولهما فلا ن الوكيل الصرف وكيل البيع من وجسه بههمت كفن شوب الغبر , النه إسن وجه وبأى ذلك اعتبرناه لا تتعمل منه المحاباتا الفاحشة ولا يجوز بيعه على الريض * وأماعلي فالوا انشاء أخذ صاحب فورا بي منبغة رحمالة تعالى فلانه وكيل بالبيع من وجه وبالشراء من وجه فن حيث انه وكيل بالبيع ان النوب قمة النوب وانشاء يرنب وومع الحماماة على المريض فن حيث انه وكمل مالشيراه أم بجز نصرفه مع المحاماة على المريض فوقع الشك نبش القرفأخلذ ثومة قال ل برازنسرفه على المربض فلا يجوز بالشك هكذا في المحيطة وإذا اشترى من المريض ألف درهم عاتمة درهم الفقيم أبوالليث رحمه وخاسانه مات المريض من مرضه فهذار ما وهو ماظل من المحمد والمريض جمعا وللذي أعطم المائة الله تعالى الكان الميت أنبك الماثة من الالفءائته وبردالفضل ولاوصيقه هنا كذاني المسوط وقالوا وهذاعلى الرواية التي خولفهاان المقبوض من الدراهم بحكم عقد فاسد لايتعب فالرد فأماءلي الروامة التي يقول فيهاان أ من ذلك المال وكذالوضمن تسوس من الدرادم يحكم عقد فاسد يتعين للردفعلي الذي أعطى المائة أن يرد جسع الالف المقسوضة على متبرع قعمة الثوب لايكون رزنة لبت ويرجع عليه مكاتنه ان كانت قائمــة بعينها كذافي المحبط • فان كان أعطى من المـائة ثويا ا لصاحب النوب أن ينبش وبنارا كالأذاك بتعاصحها فالنمات المريض وأبت الورنة أن يجزوا يخبرصا حساله ينار والثوب فالأ وان لم بكن شئ من ذلك فان فننغض البيع وانشاء كانله من الالف مائة مكان ماثته وقعه فالدينا وأوالعرض بطريق المعاوضة تراا صاحب النوب لاتحرته ونشأ لانف بطريق الومسسة اذا كان الدسار والالف فائميز في أبدى الورثة كذا في المسوط * وثلث م أبي انكآما الكين كذا في الحيط * وإذا كان المريض ابريق فضة فيهما تقدرهم وقيمة مبالدنا نبرعشرون فهوأفضل وان مشكاناته وبنارا فباعد بحالة درهسه قعمة اعشرة دناندر غمات المريض وأبت الورثة أن يجسنروا فالمشترى مالخياران ذلك ، فانكان النوب قد شعمداليسع وانشاه أخد ذاتي الابريق شلثى المائة وثلثمالورثة كذافي الحاوى التقص مالنكف مناصمن

را مالابعطى فيمة النوب

الذى كفن المتودفنسه

، قالرسياتة تعالى عنه

والنسل الناني في الصرف مع محاوكه وقرابته وشريكة ومضاربه وصرف القادي وأمينه ووكياه وصرف وس كالس بيزالمولى وعبده ربا فان كان على العبددين فليس حنهما دباأ ينساولكن على المولى أن يرد

وعندى هداادا كفن من غرخياط فوان خيط فلس اصاحب الثوب أن ينش و بأخذ تو به (۳۱ – فتاوی ثالث) وسلاأ دادأن بعر بجماله في مركس عرى فيه الجد كالكون فانشناه فركب بعراواد خلاف النهروسا والحال عقب فسقط معرو والف والشيخ الامام أبوالقاسر وجهالة تعالى ان كان الناس بسلكون النهر في مثل هذا الوقت لا يضمن الجال م رجل بني حافظاف يم الغصب تراب هذه الارض فال الفقية أبو وحي البغني رجه الله تعالى الحائط لصاحب الارض لاسبير للباني عليه لانه لوآمي يتمنى الحالط بصبرتراما كاكان وهكذا فال أوالقاءم رحما اله نصالى ، وعن غيرهمار جل بني حالطانى كرم رجل بغيرا مرصاحب المراف المكر للتراب تعمة فإن الحائط يكون لصاحب الكرم ويكون الباق مترعابه لد ووان كان التراب فعمة فإن الحالط المون اللباق ومستنبة الزاب وعن محدرجه القد تعالى رجل هدم لا تنز سامسا وقية السامسوى أرضه ما تدرهم وقية أرضه سوى السامالة درهم

وقعة التراب الهدوم للاثون دره واقال صاحب البنام الحياران شاو فهنمائة درهسم ويصيرتر أب البنامونقف والفادم وانشامنين سب عين درهما دليس الهادم مرترابه شي وعن أبي مقاتل رجه الله تعالى هدم رجل حائط رجل قال بقوم الحائط مبنيا فان كانت قير الحافط مالةدرهم وفعة ترابه عشرة يضمن الهادم تسمين درهما والنراب لصاحب الحافط . ولوقال صاحب الحائط لاأر يداخذترات الحائط وأدفعت الى الهادم كانة ذلك ويصمنه مائدَدرهم ، رجل غصب ساجةوأدخلها في بناله فأنه بتملك الساجسة وعايمة متريا في كات قيمة الساجة والبنام وافان اصطلحا على عنى جازفان تازعا يراع البناء علب ما وبتسم النمن ينهما على قدر مالهما . وكذا المودع اذاخلط حنطة الوديعسة بشعرر حل وعاب الودع كان الجواب كذلك ، وكذ الجيسال ع شوب انسان وألا تع فرسين تمريك المستع وقيمة النوب والمستع والمستع من (٢٤٦) . ووا ، وكذا الدبياجة أذا ابتلعت الواق وقيمة النوب والعسم عن (٢٤٦) . روا ، وكذا الدبياجة أذا الناطقة الناق والمتعالم والمتعالم والمتعالم والمتعالم والمتعالم والمتعالم والمتعالم المتعالم ال كان لصاحب الاولؤةأن ماأخذه على العبدسواه كان استرى منه درهما بدرهمين أو درهمين بدرهم كدافى السوط و وكذال بتملازالدجاجة بقمتها ولو الوار والمدمركذا في الحاوى ولو ماع من مكاسه درهما بدرهمين أو درهمين بدرهم لا يحور وكان رياومهن أرادصا حسالدجاجسة المص عندالى حنفة رجمه الله تعالى عنزلة المكاتب وعندهما بنزلة حرعلي دين كذافي الهمط ان يعطى قمة اللؤلؤة كان والوالدان والزوجان والقرا بدوشر مك العنان فصاليس من تحارته مافى الرباعة زلة الاجانب، والمماليل لدُلك ، وكـذاالبعـمر عبراة الاحرارف ذلك فأماللتفاوضان اذااشتري أحدهما درهما بدرهم من من صاحبه فلس ذلك منهما معال وهومالهما كاكان قبل هذاالسع كذافي المسوط وقال الفدوري ولا يجوز فعل القاضي وأسنب ويتمرآ اذاا تلعلولؤة وقمة الاؤلؤة أكثر كان لصاحب وفعل الابلانيه الصغيروالودى الامايجو زبين الاجنيين وكذاك ذااشترى الاب ن ماليانه لنفيه اللؤلؤة أن يدفع اليه قيمة أوالمضارب اعمن ربالمال المبجز الامايجوز بين الاجنسين كذافي المحيط وواذا كانالينيم دراهم البعير فانكان ثمن اللؤلؤة فصرفه االوكى يدنا برمن نفسه بسعرال وقالميجز وكذلك لوكان انا فضة فباعمن نفسه وزنه ولوا كانف حره يتمان لاحدهما دراهم والا تردنا نيرفسرفهما الوسى بنهما لم يحز كذافي الحاوى مواد سبياب يرا فلاشي على اشترى من مال اليتم شيأ لنفسه نظرت فيه ان كان خسرا البنيم أمضيت البيدع فيسه والافهو ماظرون صاصب البعد بردوكذالو قولأبى حسفةوأى وسفرحهما لقه تعالى الاخر وفى قوله الاقلوه وقول محمدرجه لقه تصالى لايمور أدخلت داره رحل رأسها أمــــلاللاثرالذيرو باعرا بنمــعودرضي الله تعالى عنــه كذاني المبـــوط 🔹 قال وحكم القانمين في قدر رحل ولاءكن الصرف وحكم وكياد وأمينه كحكمسا رالناس يريدبه الديشترط التقابض في المجلس ويكون التناخر الاخراج الا مالكسر كان اليه اذا فعسل ذلك في مال انفائب أو اليتم ولوماع مال المتيم من نفسه أوصرف دراهمه بدراهم نفسه لصاحب الدامة أن تملك أوريانىرنفسەلايحوز كذافي الحاوى ، التسدر بقمته ونطائرها كشيرة لصاحب أكثرالمالين ولأيضرهماغسة الموكاين عنهما كذافي الحاوى * تصارفاووكلا يقبضه فتقايض الوكيلان قبل اقتراقه ا أن يتملك الاخر بتمتمه الموكلنجاز وبعدافتراقهمالايجو زكذافي محيط السرخسيء واداوكل الرجل رجلن بدراه يصرفاخ فأنكان قيمتهما على السواء فليس لاحدهمماأن بصرف دون الاستروانءة لماجيعا نمدهب أحدهما قدل انتسف بطأت حسنة الذاهبوهوالنصف وبقيت-صةالباتي وهوالنصف كذافي الدخسرة * وان وكلاجيعار بِالحالم يه باع عليهماو يتسمان الماتيض والادا ودهبابطل الصرف كذافي الحاوى . وإن وكلمان بصرف له دراهم دناك وفصرفها النمن وءن أبي يوسف رجه | وتفايضا وأقر الذي قبض الدرا هم بالآسة فاء تروح دفيها درهم الريف افقيله الوكدل وأقر أنعمن وراهمه اته تعالى لؤلؤة وتعتفي وجدالموكل فهولارم على الوكيل كذافي المسوط . ولو جمدالوكيل أن هـ دامن تلك الدراهم فألم دقىق رحل انكان في قلب

الدقيق نسرولا أقلبه وأستلر استخريط بندة أندمها والمكن أقره و بالاستفاء تقبل بنته و برد الدراه معلى الوكيل و بزيالا مم المحتمل من المنافقة من و جدل غصب فيدة وجدها المالية وصدا العرفان المنافقة من المنافقة منافقة منافق

ورسل عصيدن والعداأ وداء وعاب المفصوب منه فعلل الفاصي من القائمي أن يقبل منه المفصوب أو دادنه الانفاق المرجع بذلك على المائة التعديد القائدي المنفاق المرجع بذلك على المائة التعديد القائدي المنفاق المرجع بذلك على المنفوب منه والوضع المنفوب منه والمنفي المنفوب منه والمنفي المنفوب منه والمنفي المنفوب منه المنفوب المنفوب منه والمنفوب المنفوب ال

المنة فالقول المشترى الدراهم استحساما كااذاب السلم البعيدرهم زيف بتين أعمن رأس المال وأمكن محدرجه الله تعالى رحل أز مالاستفاء وكافى يع العدين اداجا السائم بزبف بذى أممن النمن ولم يكن أقر بالاستيفاء فالقول دفع الى آخرعشرة دراهم رَ لَمَا يَعْمُ الْمَالُونُ مُوالُونُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ السَّرْخِينِ ﴿ وَشِيمُ الْاسْلَامُ خُواهُرُ زَادُهُ رَجَّهُ خسة منهاهمة له وخدمة المتدال صيرماد كرمحمدر حمالته تعمالي في الكتاب ووال بالقول للشترى التحسانا ولكن مع العمين منها وديعة عنده فاستهلك نهو بهذهالينة أسقط البمين والبينة لاسقاطاليين مقبولة كااذاأ فامهاا لمودع على الرذأ والهلاك وكان القابض منها خسة وهلكت نسينا لامام الراهدأ بوعيدالله مزاطسين منأحدرجهم الله نعالى يقول ليس في الكناب أن مشسري الخسمة الساقمة فالعلى لمراهبيكاف والمةالينية واغافيه أنه لوأ فامهاقيلت ولهله أقامهالدفع المين عن نفسه فيكان كالمودع لقادض سعة دراهم ونصف واروكذاله اذااستعلف الوكمل على ذلك فنسكل فردعليه شكواه ازم الموكل هكذاذ كرمحمد رحه القه نعالى اناخسة الموهو بة مضمونة ور منس مشايحة افالوا هذا خطأ أيضالانه لايمن على الوكدل في هدده الصورة وانما المهن على المشترى لان علمه والخسة التي استهلكها غزل فوله شرعا ومنجعه لاالقول قوله شرعا تتوجه عليسه اليميز فهوانم أبرقاذا أأنت على فلله أماأته نصفها كانتمن المضمونة علمالوكيل فلا وانماهوالعديهمن الجواب وكللك اذاحلف مشترى الدراهم ردعلي الوكيل ويكون ونصدنهامن الامانة فلهذا ذا ذرداعلى الآمر لاه ودعلى الوكس بغيراخنساره عاهوجه فى حق الاسم وضطهر ذا تأفي حقه والمحتشون يدهن سعة ونصفا درجل مهر يعمعواللذ كورفي الكتاب وقالواه لداالذي ذكرتم على طريق الاستحسان وماذ كرمحمد وحسه الله عليه درهم إرجل فدفع نعالىءلى طريق القياس فان القياس أن يكون القول قول الوك لمعتمينه كافي سع العين كذافي المحيط المدبون الى الطالب درهمين . واداوكامان يصرف له هدده الدرا هدم بدنان رفصر فها فليس للوكيل أن يتصرف في الدنانير كذافي أودرهما ثمدرهما فقال لمسوط واذاوكل الرحل رجلا بأن يشتري له امريق فضة بعينه بدراهم فاشتراه مدراهم كأمره ونوي أن خددرهماك منهمافضاع كمون المشترى لننسم كان المشترى للآمر ولواشتراء سانبرأوءرض كان المشترى للوكسل ولوكات وكانه الدرهمان قدل أن يعس أن بشترى الردق فضة بعينه ولم يسم له الثمن فاشتراه بدراهم ودنا بركان المشترى للوكيل ولواشعراه بعرض درهما فالوايهلا منمال أوبسي من المكيل أوالموزون فالمشترى للوكيل كذانى المحيط 🔹 ولزوكله بيسع فضـة بعينها ولم يسم ثمنا المددون ۽ رجــل کــر فباعها بنسة أكترمنها الميجزوا بضمزها كسل المركل أحق مذه الفضة من الوكيل بقبض منها بوزن درهمر حلفوجدداخله نسته والباقي في يدالو كيل حتى برة والى صاحب مكذا في خزانة الا كمل م قالوا تأويل ما قاله مجمد رجعالله فاسدا أوكسر جوذرجل نعللان الموكل أحق بالفضة التي قبضه االوكيل أن الموكل اذا كان بحال لايقد رعلي أخذ فضته بعينه ابأن فوحدداخله فاسددا قالوا أغاب فابسها أوكان مادرا وقعاسته لكهافتي كانت الحالة هذه كانلة أن باحد بماف يدالو كبل مثل فضته لايضمن أرجل غصب وزم فامااذا كان وادراعلى أخذ فضته بعينها فأنه بأخسدهالاغيركذا في الحيط . واداوكل الرجل رجلا ا من رجل دراهم أودنا نعرف

بد نفاشه المالانفي ملدة أخرى كان علمه قسلها ولير لالله أن بطاله بالقيمة وإن اختاف السعر و ولوغ سبو المفصوب من في للدة أخرى المفهوس في يد الفاصب فان كانسا أقدية في حد ذا المكان المناسات المفافرة والمؤلف الله في علم موكان الفصب أو المناسات المفافية على موكان الفصب المؤلف المناسات المفافية على موكان المفاف المفافية على موكان المفافية والمؤلف المفافية والمفافية والم

وقية التراب المهدوم ثلاثون درهما فالصاحب البنام المياران شاه نعنهما أة درهسم ويصيرتر أب البنامونقف الهادم وانشام نيرير سبعن درهما وليس للهادم ورتراه شي * وعن أي مقاتل رجه الله تعالى هدم رجل حالط رجل قال بقوم الحالط مينيا فان كانت فيرة الحافط ماته درهم وقيمة ترابه عشرة يضمن الهادم تسمه من درهما والتراب لصاحب الحائط ، ولوقال صاحب الحائط لأأر يدأخذ تران الحااك وأدفعت الى الهادم كالناء ذلا ويضمه ماله درهم و رجل عصب اجتواد خلها في بناله فاله بمثل الساجب وعليه قمتهما فإن كات قية الساحة والسامسواء فان اصطلماعل شي بازفان تازعات الساء علهما ويقسم النمن ينهما على قدرما الهما . وكذا المورع اذاخلط حنطة الوديعة تستعبر بحسل وعاب المودع كانا لمواب كذلك و وكذالوهب الرعم شوب انسان والقند في مسيع أخرين الصبغ وقيمة الثوب والسبغ (٢٤٢) -وا • وكذا الساحة أذا اللع الوق وقيم ماسوا وان كانت فيما الزوة اكر كان لصاحب الأولوةأن ماأخذ معلى العسدسواه كان استرى منه درهما مروه من أو درهمين بدرهم كدافي السوط ، وكذاب أم بتملاذالدجاجة بقيمها ولو الواد والمدير كذافي الحاوى ولوياع من مكاتبه درهما بدرهمين أودرهمين بدريم لايحور وكان رباومعتوا الادصاحبالدجاجسة العضعندأ وحنفة رجمه الله تعالى بمنزلة المكاتب وعندهما بمنزلة حريب دين كذافي الهمط ان يعطى قمة اللؤلؤة كان والوالدان والزوجان والقرا بةوشر يك العنان في البس من عارته ما في الرياعة بزلة الاجانب، والمماليل لهذاك ، وكــذاالبعــير أعترلة الاحرارفي ذلك فامالتفاوضان اذااشري أحدهما درهما مرهمين من صاحبه فلمر ذلا منهما ما اذاا تناع لؤلؤة وقيمة الأؤلؤة وهومالهما كاكان قبل هذاالسع كذافي المسوط وفال القدوري ولايجوز فعل القاضي وأسنب الشر أكثر كان لصاحب وفعل الاب لابنه الصغيروالودي الامايجو زبين الاجنبين وكدلك ذااسترى الاب ن مال الممانف اللؤلؤة أن يدفع اليه قيمة أوالمضارب اعمن رب المال لم يجزا لا ما يجوز بين الاجتمين كذاف المحيط وواذا كان السنم درام البعمر فادكان غن النؤلؤة فصرفهاالوصى بدنا برمن نفسه يسمرالسوق لميجز وكذلك لوكان اناءفضة فيناعمن نفسه يوزنه وإ سسبايس يرا فلاشي على كانفى حرويتمان لاحدهما دراهم وللا حردنا برفصرفه ما الوسى سنهما لمعرز كذافي الحاوى مراز اغترى من مال اليتم شيألنفسه نظرت فيه ان كان خيرا الميتم أمضيت البيع فيسه والافهو باطروف صاصب البعدير * وكذالو قول أبي حسفة وأى وسفرحه ماالله نعالي الاخر وفي قوله الاؤل ودوقول محدرجه الله نعال لايرز أدخلت دامة رجل رأسها فىقدر رحل ولاءكن

الصرف وحكم وكيله وأمسه كحكمها رالناس بريدبه انهشترط النقابض فىالمجلس ويكون النقابس الاخراج الا مالكسركان البهاذافع لذلك في مال انغاث أو اليتم ولوباع مال اليتم من نفسه أوصرف دراهمه بدراهم نف لصاحب الدابة أن تملك أوبد بانبرىفى لايجوز كدافي الحاوى 🛊 القدر بقمته ونظارها والفصل النالث فى الوكالة في الصرف كله ادانصارف الوكيلان لم بسع لهـ ماأن ينذر واحتى بتنابث كشرة لصاحب أكثرالمالين ولأبضرهماغسة الموكان عنهما كذافى الحاوى . نصارفاووكلا بقيضة فتقايض الوكيلان قبل انتراقها أن تملك الاخر بتبمت. الموكلن ازويعدافتراقهمالايجو زكذافي محيط السرخسيء واداوكل الرحل رجلين دراهم يصرفها فانكان قمتهما علىالمواء فليس لاحدهما أن يصرف دون الاخروان عقمدا حيعا ثم ذهبأ حدهما قبل القيض يطلت حصة يهاعءلمهماو يتسمان الذاهب وهوالنصف وبقيت حصة الباق هوالنصف كذافي الذخسرة 🔹 وان وكلاجيعار بالمياني

النمن وعن ألى يوسف رحه بالقبض والادا وذهبابطل الصرف كذافي الحاوى * وان وكله بان يصرف له دراهم د نات وضرفه ال اتمه تصالى لؤلؤة وتعتني ونقايصا وآفزالاى قبض الدراه بمالاستهفاء نموجد فيها درهسه ازيف فقبله الوكدل وأقرأ أمهن دراهمه وجدالموكل فهولارم على الوكيل كذاني المبسوط . ولو جمدالوكيل أن هـ دامن لك الدراهـ م فألم ا دقيق رجل ان كان في قلب متستريها بينة أمهمنها ولميكن أفزهو بالاستيفاء تقبسل بينته ويرذ الدراه مءلي الوكيل وبلزم الآحم الدقيق ضرر لاأقلمه وأنتظر

حتى يساع الدقية والاول فالاول وان المكن في قلب مشرراً من موقليه وقال بشر رحمه الله تعمال بقلب الذي يطلب اللؤلوة * رجب ل غصب عبدا وشدّ بدالعبد فحل العبديد. وقتل نف ضمن الغاص قيمة العبد كالوقت ل غرائع ب عندالغاصب كأنه أن يضمن الغامب ، رج ل غص سفية فوجد داالمالك في وسط العرفان المالك لارترد مامن الغامب واكن بوَّاجرهامنه الى الساحل • وكذاالر جه ل أداء صبيدا به قوجدها المالله مع الفاص في المفازة فإن المالك لا بسنينة منسه ولتكن بؤاجرها الحالمأمن • رجب غصب عبيدا فالبيضة عنسه عنه والفاصب فاسترده المالا وضهن الغاصب أرش العبن غمانجلى السياض عندالمالك كان للغاصب أن يسترد من المالك مانهن من أرش العسم وحل غصب عيدا فارنا وخبارا

أوغوذلك فنسى العمل عنسدالغامب فالوابقوم العبسد خبارا أوفارناو يفؤم غدرخبارا وغيزقاري فسضهن الغاص فضه ل مابيتها

ورحل غصب من رحل عداأ وداية وعاب المنصوب منه فطلب الغاصب من القاضي أن بقدل منه المنصوب أو يأدن له بالانفاق الرحع مذال على المان لا يحييه القاضي الى داك و يتركه عند الغاصب ونفقته تكون على الغاصب و ولوقضي القاضي الانفاق على المفصوب منه وتراعل الغصو بمنهمي واندأى القانبي المصلحة فأن بيبع العبدأ والدابة بأن كان الغاصب مخو فاويسك الفن الصاحب الدامة فعا ذال . رجل خدع صية وذهب بم الى موضع لا بعرف قال محمد رجه الله تعالى يحدس الرجل حتى بأتى بها أو بعاراً نها فدما تت . مدون دفع الدوادم الى صاحب دينه وأمره وأن يتقدها فهلكت في يده هلكت من مال المدنون على حاله ، ولود فع الدواهم الى صاحب الدر وأبقل أبأ غمان الطالب فع الدراهم الحالمذيون ليمقسدها فهلك فيده ملك من عال العالب كالودفعها الطالب الحاجبي ليندها ورجل دفع الحدرجل عشرو دراهم فقال ثلاثه منهاف والباقي الهاالي فلان وفلان (٢٤٣) فهلكت العشر وفيده ضمن الثلاثة

و فن مشايخنار - بهمالله تعالى من قال هذا الذي ذكر في الكتاب كالان هذه الصور ليست موضع أقام المنة فالقول لمشترى الدراهم استحساما كااذاجا المسلم اليعبدرهم زيف يذعى أتعمن رأس المسال ولم يكن أذ مالاستبفاء وكمانى سع العسن اذاجا البياة مرزف يذعى أممن النمن ولم يكن أقر بالاستبفاء فالنول زلها لتمسانا فكذاههمنا والى دلمذا مال شمس الائمة السرخسي * وشيخ الاسلام خواهرزاده رجه انه تعالى صحيرماذ كرمجم ورحمالته تعالى في الكتاب وقال بل القول للشترى التحساما ولكن مع المهن نهو بهذه السنة أسقط الممن والبسنة لاسقاط الممن مقبولة كجاذاأ قامها المودع على الردَّأُ والهلاكُ وكان المسيز الامام الزاهدأ وعمدانله من المسسين من أحدر حهم الله نعالى بقول لعمر في الكتاب أن مشستري المراحب يكاف باعامة ألينة واعافيه أنه لوأ فامها فبلتوله له أقامها الدفع الممن عن أفسه فكان كالمودع فالوكذاذا استحلف الوكساء ليذلك فنسكل فردعلمه شكوا لزم الموكل هكذاذ كرمحمدرجه الله نعالى و و معنى مشايحنا قالوا هذا خطأ أيضالانه لايمن على الوكيل في هـ نده الصورة وإنما الممن على المشترى لان لغول فوله شرعا ومنجعه لالغول قوله شرعاتة وجه عليسه اليميز فهوانمه ايرذاذا أتسعى ذلك أماأته بحلمالوكيلفلا وانماهوالعصيمن الجواب وكذلك اذاحلت مشترى الدراهمردعلي الوكيل ويكون فاذرداعلى الآمر لانه ردعلي الوكيل بغيراخشاره بما هوجيه في حق الآمر فيظهر ذلتُ في حقه والمحققون منه صعواللذ كورفي البكتاب وقالواه لمذالذي ذكرتم على طريق الاستعسان وماذ كرمح مدرجه الله نعالء ليطريق التساس فان القساس أن يكون القول قول الوك لمعصنه كإفي سع العن كذافي المحيط واذاوكامبان يصرف له هـ. ذه الدرا هــم بدنانىر فصرفها فليس للوكيل أن يتصرف فى الدنانىر كذا فى المسوط واداوكل الرحل رحلا بأن يشترى له اس به قصة بعينه بدراهم فاشتراه بدراهم كأمره ونوى أن بكون المشترى لنفسه كان المشترى للاتس ولواشتراء بذماته أوءرض كأن المشترى للوكيل ولوكان وكاه أن بشترى ابريق فضة بعمنه ولم يسمرله الثمن فاشتراه بدراهم أود ما بمركان المشترى الموكيل ولواشتراه بعرض وبشي من المكيل أوالموزون فالمشترى الوكيل كذاني انحيط 😨 ولووكه بيسع فضبة يعينها ولم يسم عمنا المددون * رجدل كسر فباعها بنصبةأ كثرمنهالم يحزولم يضمن الوكيسل والموكل أحق بهذه الفضة من الوكيل بقبض منها بورن درهمر جلفوجدداخله نسنه والباق في بدالو كمل حتى مرده الى صاحب كذا في خزانه الا كمل م قالوا نأو بل ما قاله محمد رجمالته فاسدا أوكسرجوذرجل نعالى الماوكل أحق بالفضة التي قبضها الوكيل أن الموكل اذا كان بحال لايقدر على أخذ فضنه بعينه ابأن فوحدداخله فاسدا قالوا أعلب فابشها أوكان مانسرا وقداستهلكهافتي كانت الحالة هذه كاناه أن بأخذيما في يدالو كيل مثل فضته لابضمن أورجل عصب ورَا فأمااذا كان فادراعلى أخذ فضته بعينها فأنه بأحسله الاغيركذا في المحيط * وإذا وكل الرجل رجلا

بلد نطاليه المالك في ملدة أخرى كان علمه تسلمها ولدر لهاله أن بطالبه القيمة وإن خناف السعر . ولوغب عنافلتيه المغصوب منتى بلدة أخرى والمغصوب في بدالغاصب فان كانت القمة في هدذ المكان مثل القمة في مكان الغصب أواً كثر فللمالك أن بأخذ الغصب ولبس أن بطالبه بالقيمة وان كأن السعرق هذا المكان قل من السهرق مكان الفصب كان المساللة بالخياران شاه أخذ القيمة على سعر مكان أغسب وأنضأه أخظرهني بأخذالغصب في بلدة الغصب و ولوأن الممالك وجدالفاصب في بلدة الغصب وقدانتقص مرالعين فاله يأخذ المعين وليس أن يطالبه بقيمته بوم الغصب . ولوكان العين المفصوب قد دلك وهومن وات الامثال فأن كان الدوق المكان الذي النقيا منل السعرف مكان الفصب أواً كترفانه بير أبرد المثل . وإن كان السيعرفي هذا المكان أقل قالميان بالخياران شاه أحذفه العين ف مكان الفصرون الغصب وانشاه انتظر ولوكات القبة في مكانا للصومة أكثر يخرالغا صبان شاءعها ومشادف مكان الخصومة والشاء

لانها مقبوصة بهبة فاسدة والماقى أمانة فىبدم، وعن محمدرجه الله تعالى رحل دفع الى آخرعشرة دراهم خسة منهاهمة له وخسمة منها ودبعة عنده فاستهلك القابض منهاخسة وهلكت

الخسسة الساقمة قالءلي لقابض سبعة دراهم ونصف انالجسة الموهو بةمضمونة عليه واللم التي استهلكها نصفها كانت من المضمونة ونعد فهامن الامانة فلهذا يضمنسبعة ونصفا هرجل عليه درهم إرجل فمدفع المدبون الى الطالب درهمن أودرهما تمدوهما فقال خدددرهمال منهمافضاع الدرهمان قسل أن يعس درهما فالوايهلا منمال

من رجل دراهمأ ودنا نعرف

فية المذوسولات فان أي بياع الحسي عليه على غوما تفاقتان لكون النمن بينها وكذا الحواب قالاتر جة اذا وخلت في فارورة وجل ولو أدخل وجل الترجيل أثر جدة عبره في فارورة رجل آخروت فذا اخراجها فان الذي فعن لصاحب الارجة فيه الاترجة وصاحب القارورة فيه القاروروو تصرا لفارورت والاترجة من كاله السيمان و ولوخت الفرور جل يدقيق آخر المعرسة أحد بيام المختلط ويتسرب كل واحد منها المترجة في المنافذ لا تقد المنافذ ال

قلع الباب فأنه يؤمر صاحب على العبددين بجوز كالوفعل المولحذاك نفسه ولكن لايسام الوكيل المبسع الى العبدحتي يسستوفي منه الفصمل أندفع نقصان المركذاني الحيط مواذاوكله بالف درهم يصرفهاله فباعهاب ناتيروحط عنه مالا يتغامن في مثله لم يجزعلي الدتالي المهودع ويحرح الآمر وان سرفها سعرهاء ندمفاوض الوكسل أوشريك في الصرف ومضارب في الضاربة لم الفصمل وهذا اذاأدخمل يمز وان سرفها عندمذاون الآمر لم يجزكالوسرفها الآمر بنفسه وان سرفها عندشر بكالآم المودع النصل في بنته ولو فالسرف غدم مفاوض فهوجائز وكذلك مضاربه كذافي المسوط و واداوكله بالف درهم يصرفها استعار المودع من غروبيت رد. الأنكرنة ولم يسير مكانانق أي ناحسة من الكوفة بسرفها جاز وانخرج جاالي الحسيرة وصرفها وأدخل فمالفصملفانه مهر باثر ولانسان على الوكيل هسذا أذالم يكن لملوكل به حل ومؤنة أمااذا كان له حل ومؤنة تأميد مقال لصاحب الفصالان وانمعام وأشبا دلك فباعهاني بلدآخرغ والكوفسة انام ينقلها الى دنك البلدجاز البيع قياساوا ستحسانا أمكنه احراح الفعسل والناليال بأدآخرو ماعذكرفي كتاب الصرف فيروابة أي سلمان رجسه الله تعالى أذا نقسل الحمكة فأخرحه والافانحره واجعله وامناجر مذلك فانضاع أومرق منه فهوضامن وانسلحتي ماع أجزت البسع ولمألزم الآحرمن الاجرشيأ اريااريا دفعاللنسر رعسن واكرفى دواية أى حفص أحرت البسع اذاباعه عشيل تمنه في الموضع الذي أحمره فيه ببيعه ووكرهده سأحسالست ، ولوكان لمسندني كابالوكلة وقال أستمسن أن أضمنه ولاأجسزاليسع المفقت عليه رواية أي سليمان ورواية مكان الفصيل حماراً ونغل وحنس فكانماذ كرفي كاب الضرف في رواية أبي سلميان ته أذا ـــــــــــــــي باع أنه يجوز السعجواب فان ڪانشر رقلع انساس لاحواب الاستعسان فصارحاصل المسئلة أن فساله حل ومؤنة اداياءه الوكيل في مصراً حرجاز الماك فاحشافكذلك وان فباساولابلزمالا ممرنى من الاجر وفى الاستمسان لايجوزا بسع كذافى الذخيرة 🕟 وهوالاسم كذافى كانسسرا كان لصاحب بسوط . ومن وكل غيره بالقدرهم بصرفهاله ثمان الموكل صرف ملك الانف فياه الوكد الى بيت الموكل الخار والبغل أن ماع الباب وحدألفاغسيرها وصرفهافهوجائز وكدلا لوكانسالاولى إقبة فأخذالو كميل غيرهاوسرفهافه وجائز وللتزم فمان تقصات المدت وكمل المنانيروالفلوس كذافي الحاوى، ولودفع الموكل تلك الانف الى الوكيل فسرقت منه أوهلكت في لتصل الدامة الىصاحب معطل الوكاة كدافي الحمط * ولوأمر مبيع فضة بعنها أوذهب بعينه فباع غيرذال لم يجز كدافي ويندفع الضررعن صاحب الحاوىه واذاوكاه بدراهم بصرفهاله مدنانبروهما بالكوفة فصرفها بالمركوفية مقطعة فهوجا ترفى قول الست ماعياب الضمان الوسنيفةرجها تقدتعالي وقال ألويوسف ومجدرجه سمااته تعالى لايجوزا لااذا صرفها بذا يرشامية قصار سط أو ب القصارة • واعلمان الوكاة تنصرف الى نقد البلد وقد كان نقد البلد في رمن أى حنيفة رجه الله تعالى الكوفية على حد لفألفته الريح في لنخمة والشامية فأفتى على ماشاهدفى زمنه وفي زمن أبي يوسف وتحمدرجه ماالله تعمالى كان تقد البلذ اجانة صباغ والصبغ بصبغه أشاميه لاغبرنا فتساءلي ماشاهداني زمنهما فهذافي الحقيقة اختلاف عسر ورمان وواداوكاه أن اشترى ذكرالناطني رجهالله فمهما الماتيرد راهم غلة ولميسم غلة الكوفة أوغلة بغداد فهذا على غلة الكوفة يريد به اذاكان

أى وسفرحه المدنعال رجل غصب من رجل - نطق مكة وحله الليعد دوان عليه فيم المكة ، ولوغس غلاما مكذ فامد الي مقدار فالرآن كانصاحه من أها مكة عليه فيته وأن كان من غيراها مكة أنه غلامه ولوآن ريالا حار ببلا الم بعض البلادكره كان على الحامل كراؤه الى الموضع الذي حلمنه . الفاصب اذا أي ضمة المفصوب المستهلك فأي المالذ أن بقيل قال الونصر رجه انه تعماليم في الامرالى الفائدي محى أمره بالقبول وفال نصير رجه المه أمالي كافرا مؤلون في الغصب والوديعة اداوت مع بدي الماك بري وفي المرز لابرأ عنى يستعة فيف أوف جروفان رماه فقديري ولوفيهم صاحب النوب أته ثوبه ورماه تم جادآ حرفر قعه فال أبو بكررجه المدتع الدأخان اللا ببرألانه ربما يتع عند و المرب (٢٤٤) الثوب اله ود بعد ولم يعلم اله و به والمختار النفتوي اله ببرأ لا مدوعك عن ماله وال الغاصب لوأطع المغسوب سعتراب ففسة فباعم بفضة لميجز فانعلم المشترى أن الفضة التى في التراب مثل النمن فردنى والفلترة منه برئ من الضمان وان الحيارفيه فانردد بغير حكم جازعلي الآمروان تذرّ فاقبل أن يعلم ذلك فالسبع فاسدكذا في الحاوى ووار ا كانلايملي وانوضعين باعه بعرس وقدعلمأن في التراب ذهبا أوفضه أوكليهما جازالبيع عندأ بي حنيقة رجه الله أهالي اللها اللها الغصب والوديعة سندى وانهم يعلم أن فيه أخدهما أوكليهما فباعم بالعرض جازعند الكل كذا في الحيط ولووكله بأن سعل المالك يسرأمن الضمان يفامحلي فباعه نسيشة فالبيع فاسد ولاضمان على الوكيل وكمذلك ان اشترط فيه الخيارا وراعه أقل مما · ولوكان المغصوب مستهلكا فيه نقد افهو فاسدولات ممان على الوكيل، ولو وكله يحلى ذهب فيه لؤلؤو باقوت سعه له فيأعه له براهم فاتناه القهمة فسأريتسل ولم ثم نفر فأقبل قبض النمن فان كان اللؤلؤ والهاقوت ينزع منه يغيرنسر دبطل البيسع في حصة الصيرف وله إني ا برفسع الامرالي ألتباذي حمة اللؤلؤ وان كان لا ينزع الانضررام يجزشي منه كذا في المسوط ، ولوو كله مأن يشتري له فارسا درهم ووضع القمة سريدى المالك فاشتراهاوقبضها فكسدت قبلأن بسلمها الحالا آمرفهي للاحمر وانك دت قبلأن يقبضها الوكيل لابيراً .. وانوضعه في د كأنالوكيل بالخياران شاءرتدهاوان شاءأخذها فان أخذهافهي لازمة لدون الاتمر الاأن يشاءالاتمرا المالك أوفي حبره يبرأعن أن بأخذها كذافى الحاوى، واداوكل الرجل رجلا أن يشترى له طوق دهب ومينه بألف درهم ودفع اليه الضمان *ولووضع العسب لالف فاشترى الوكيل الطوق بألف درهم ونقدالنمن فقبل أن يقبض الوكيل الطوق كسررجل الفوق أوالوديعية بيزيدي المالك فيداله أمع كان الوكيل الخياران شاءأمني العندوا سع الكاسر بقيمة الطوق مصوعامن خلاف الجنس برئ فان غصب من صى شيأ وانشا وتسخ العيقد ودفع الده البائم انشاه عن تلك الدراهم وان شاميثلها فان أمضي الوكيل العقد مدفعه المه فانكان المي وخذمن أأيحاسر قعمة ألطوق ليس للوكل أن بأخذ تلك القيمية من الوكيل واعيابا خذمنه مثل تك إ من أهمل الحفظ سيماأرد الدراهماني دفعهااليه كذافي المحيط و فاداأ خذالو كيل الضميان من الكاسرة صدق بالفضل ان كامغه علمهوالافلا ويكون تمنزلة كَذَافَ المِسوط * وَاذَاوَكُلُ رَجِلًا لِطُوقَدُهُ فَ يَبِيعُهُ فَمَاءُ هُ وَلِمُدَالُمُنِ وَسَرُا الطوق الى المُستَرَى فِيْهُ مالورفع السرجءن ظهسر المشترى بعددال وقال وحدت الطوق صدرا بموهما بالذهب فأنكرا لآخر فالمسئلة على وحهين . الاول دابة الغدمرثم اعاده الى ظهر أن يجعدالوك لذلافا قام المشترى علىه الدينة مذلك أولم يكر المشترى سنه فحاف الوكسل فنكل وبة كم الدابة لايصح فانكان الناذى الطوقء ليه وفي هذين الوجهين الطوق يلزم الموكل والوجه الناني أن ية بالوكيل وفي هذا البعالين ال المسئلة على وجهن أيضاء ان ردّعليه بغير قضاء كان ذلك رداعلى الوكيل وليس له أن يتخاصم الموكل في ف الغامب استملك الغمب • وانردَعليه بقضا فاضرر مالوكيل أيصاولكن للوكيل حق مخاسمة الموكل كدافي الحيط • وأكور حبتى ضمن القيمة فدوم

الوجهلا يحوزصرف الوكبل مع العبد كالوفعل الموكل ذلك نفسه ولكن لاضمان على الوكيل وانكف

الدراهم بصرفهاله فصرفهامع عدالوكل فهذاعلي وجهين والاول أن لايكون على العبددين فن همذا

أعطاه فمنمنس غصالان يرشى المغصوب منه بالناخير ووان كانت القهمة في المكانين سواه كان المغصوب منه أن بطالبه بالمثل ووع

لاسبراالفاصب من النصائ لان دفع القيمة يتضمن معنى انفليك . و رجل غصبو با أودابة على الدواه مورا النصائ لا بريالفاصب من النصائ النصائ التعالى النصائية و النصائية النصائية و النص

القمية الى الصيى ان كان

السيمانونافي المحارز يسيه

وبرئ وان لم مكن مأذوما

e sega.

كانت ما تؤكل كالقاقوالمؤور في ظاهرالواية حدّاوالاولسوا الماللة أن يعتم جميع القية وليس له أن يعتمه النفصائ وسال الهاية و هكذاذ كرخمي الأعدالسري و حدد النفسان و سكالها المالية و هذا كرفت السروري و المنافق المالية و المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق و و المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة المن

كالشران ربع القمة والبقرة

ان كاتت بعمل برافكذلك

* ولوقطع رحل حاراً و مده

مُذبحه صاحب لائع

لصاحبه على القاطع في قول

أبىحنفة رجه الله تعالى

وعنأبى يوسف رجمه الله

تعالى في المنتو إذا قتـــل

انسان دساماو كأوأسدا

مملو كالايضمن شبا يخلاف

القيزدلان القسرد يكنس

المتوعدم ورحل غصب

معتفاة نقطمه فالواهبي

ز ىادة فصاحب المعين

ما الساران شاه أعطاه ماراد

ذائافه وانشا منمنه قمته

غيرمنقوط * وذكرالمعل

عزألى وسمفرجمه الله

تعالى أنصاحب الخذه

أرضافسذرها منطهة ثم

اختصماقيل أن سن قال

محد رجمهانته تعالىان

شاءصاحب الاض تركها

حتى منبت ثم يقول الغاصب

🐞 نغرشي . رحلاغتصب

التوكيل الكوفة فأن السنرى جاغلا بغدادأوغلة البصرة فأن كانت مشل غلة الكوفة أوفوقها بإلأ كَنْ كَانْتُ دُونَ عَلَى الْكُوفَةُ لَا يَجُوزُ * ولووكاه بأن يسع هذه الدراهم بكذا دنا البرشامية فباع بدنا البركوفية فأن كاتب الكوفية غيرمة طعة وكان وزنها مثل ردن الشامية بحوزعلي الآمر قال وليست الدنا مرفحذا كالدراهم مريدان في الدراهم لاتعتبر زيادة الوزن بريادة جودة وفي الدنا نبرتعتبرزيادة الوزن بريادة جودة حتى قال لو وكله بأن يبسع هذه الدراهم مكذاد سارا شامية فياع مكذاد سارا كوفية فان كانت الكوفية وزنهامه ألودن الشامية جازعلي الاسمرومالافلا وقال فين وكل رجلاأن ببيبع هسذه المغاند بكذا دراهم غلة الكوفة فياعها بغلة بغداد أو بغلة البصرة قال ان كانت عله البصرة مثل غله الكوفة مازول شسترط أن تكون مشلورن غلة الكوفة ولوقال بعها بالمايرع تق فباعها بشامية لايجو زعلي الاتمرا إذا أقرض الرجل رجلاأاك درهم وقبضها المستقرض ثمان المقرض كالىلاستقرض اصرف الدراهم التىلىعلىك ولمييزمعمر يصرف لايصعرالتوكيل عندأي حنيفة وجمالقه تعالى ويقع السرق اذا ذال اصرفها ولم يردعليه فلا بصحر التوكيل عندهم جمعا كذافي المحيط * رجل عليه ألف درهم لرجل فدفع الى الهااب دانبرفتال اصرفها وخدختك منها فأخذها فهلكت قبل أدبصر فهاهلكت منمال الدافع وكذالوسرفها وقبض الدراهم فهلكت الدراهم فيدوقبل أن بأخذه نهاحة وهلكت منمال لدنقع وانأخذمنها حقمتمضاع كانذلك من مال المدفوع اليه ولودفع المطلوب المى الصالب دنا يروقان لحذهاقصا لحقك فأخذ كان داخلافي ضهانه ولودفع المطلاب الىالطالب دنا نيرفقال بعهابجة لانباعها دراهم مثل-قه وأخذها يصير فابضاحة مالقبض بعدا اسع كذافي نناوي فاضيحان . واذاوكل رجلا يسع فلسله ووكله آخر ببسع ثوب له فباعهدما جمعاصفقة وآحدة بدناتير وعشرقدرا ومعلى أن الدناميني أ لفلب والدراهم ثمن الثوب كانجاثرا فان دفع القلب وقبص تمنسه فهوجا نزولا يشركه صاحب النوب ولوباعه العشر بندره مانم ندعشره دراهم كاستمن ثن الذاب وكان السعب الراويجوز كلهالصاب القلب ولايسركه صاحب النوب فيها كذافى الحاوى

ه (الفصل الرابع في الرمن والحوالة والكفالة في المصرف) • كال محدوجه المقة مسالي أذا النزى الرسل من آمز عشرة دراهم بدينا وضفه الدينا وأحد بالدراهم دهنا فهو جائز كذا في الحصط • فان حلك وهوفي الجلس خلك عافيسه وجازاله سندوان حلك بعد الانتراق بطل الصرف ولا يكون مسسسة وضاهكذا في المجر الراقق ولوانترق المتعاقد ان والرهن فاتم بطل الصرف واذا بطل الصرف بالانتراق بي الرهن سفونا

افله زرعات وأنشاه أعطاما أزد الزرج فيه يقوم الارض وفيها البذر وتقوم وليس فيها الدفرقا عطاد فقل ما ينهما و رجل على المتنسبة المناهمة منه خسيما تدفق مو متناهم المنهما و وجل المتنسبة المناهمة منهما المتناهمة منهما المتناهمة منهما المناهمة منهما المناهمة منهما المناهمة منهما المناهمة منهما المناهمة المناهمة والمناهمة و رجلان مع أحده ما ورود من المناهمة من المناهمة المناهمة

لهي عني الذهاب فه والفاعل • والبيمة لم البيمة فان كان المه الذ ذا هب العقل الإيون أن بلق نفسه في البيرو نحوذ لك قال هرد امن الدون المواقعة في البيرو في والله قال المواقعة في المواقعة في

من والمنه المناس في الصرف في الفص والوديدة و رجل عسر رجلاقا وفعه أوند في المهلكة والمناس في الصرف في الفص والوديدة و رجل عسر رجلاقا و فعه قام لم لكه مناف في المناس في الصرف عنه عندنا والقول في الوزواقة في المناص في معينة كذا في المسوط و مناف في المناس في معين المناف في معين المناف في معين المناف في المنا

مورد كناعي الغاهب نقصان الاناق ، وجل غصب طارية وغيه اواختلفا في القيمة فقال صاحبها كانت قديم الفين و قال الفاص قديما أستف على الفاحب بالفيلا ويقد المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة عمل لمنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة ا

نينجاز و وان لم تراضا بذلك المرز رع من الارض الذي لم رز ع من الارض والمحتمد الذي درعه من الذي درعه من المسلم الذي المسلم المسلم

حنفة رجمه الله تعالى صاحبات وبالخياران شاحبان في ماحبات وراد النوب عليه والمناف خيات والمناف النوب والمناف النوب من الفنام والمناف والمناف النوب والمناف النوب والمناف النوب والمناف المناف المناف على المناف والمناف الناف من من والنام والمناف على الفام والكه والنام والمناف النام والمناف والنام والمناف والمناف

كانت مناتؤكل كالشاة والمزود في ظاهرالرواية حدّاوالاول فروا المائك أن يضفه جبيع القية وليس له أن يضبنه النفصان وعسك الهابة وهكذاذ كرغمس الأعدالسرخسي رحداته تعالى و وكذا اذا بحشاة فاعاجها أن يدفع المذبوحة و يضمنه فيهم اوان شاه أخراً الما وحذه لانس له م ولود بم حارغ ولدر له أد بعضمالنة مان قرل أن حد مقرح الدن الولكن وضعة حسم النهة ، وعلى قول محد رحمه المه تعمال ان دع حمار غرو فللمالك أن عسال الحمار و بعنهمة النقصان وانشاه ضمة مكل المتهم ولاء سلا المدوح وان قتله فابس له أن يضمنه النفصال . و وقال محمد رحسه الله نصاليان كان في معدد قطع الدأوال - ل فان داو منه حسع القيمة وان شاه أمستناسابه والمتدا أناه يمان والاعتمادعي قول أي حسفه رجه اله فعالى . ولوفقاعيني حارفال الوحيفة رجه المعالم المامل اجنة وضنه جيع الفية وليس ال (٢٤٦) أن يسال المنة ويضمنه النقصان وهي مسئلة المئة العمياء وفي عن واحدمن الفصيل كالشران ويعالسمة والمن

ان كات معمل موافكذات

* ولوقطع رجل جارأ ويده

م ذبحه صاحب لائع

لصاحبه على القاطع في قول

أبىحشفة رجه الله تعيالي

وعنأبى يوسف رجمه الله

تعالى في المنتو إذا قتل

انسان نساءاو كاأوأسدا

علو كالابنين شاعلاف

القسزدلان التسرد بكنس

معتقانفقطم فالواهبي

ز ىادة فصاحب المعيف

مالخمارانشاه أعطاه مازاد

ذلنافه وانشاء ضمنه فمنه

غىرمنقوط ، وذكرالمعلى

عزألى وسفرجمه الله

تعالىأنصاحيه بأخذه

أرضافيدرها حنطية ثم

اختصماقيل أن سنت قال

مجد رحمهالله تعالىان

شاءصاحب الاص تركها

−تى شتثم يقول لافاصد

🖜 نفری . رجلاغتصب

النوكيل الكوفة فانانستري بهاغل تغدادأوغله المصرةفان كانت مشل غله الكوفة أوفوقها مازا وان كانت دون غلا الكوفة لا يجوز * ولووكاه مأن يسع هذ دالد رادم بكذا دنا ايرشامية فباع بدنا تركوفية فانكانا الكوفية غيرمة طعة وكان وزنهامثل ردن الشامية يحوزعلى الاسم قال وليست الدناتر فيعذا كالدراهم مريدان في الدراهم لاتعتبر زيادة الوزن بزيادة جودة وفي الدنا نبرتعتبرزيادة الوزن بزيادة جودة حَى قَالَ لُوكِكُهُ بِأَنْ يَسِمُ عِدْهُ الدَّرَاهُ مِكْدَادُ يَنَارَاتُنَامِيةَ فِياعُ بِكَدَادِ يَنَارَا كُوفِيةً ۗ وزنهامشال وزن الشامية جازعلي الاسمرومالافلا وقال فين وكل رجلاأن يبيع هسدوال نانبريكذا واهسم غلة الكوفة فياعها يغله يغداد أويغلة البصرة قال ان كانت غلة البصرة مثل غله الكوفة مازول سترط أن تكون مشلورن غلة الكوفة ولوقال بعها بدنا نبرعتن فباعها بشاسة لايحو زعلى الاتمرا إذا أقرض الرجل رجلاأاك درهم وقبضها المستقرض ثمان المقرض قال للمستقرض اصرف الدراهم لى ل عليك ولم من معمر يصرف لا يصوالتوك ل عند أبي حنيفة وجمالله نعمال ويقع الصرق! -- قرض وعلى قول أبيوس ومحدرجيما لله نصال بصم التوكيل و يقع الصرف الترضوار ذا قال السرفها ولم يردعليه فلا يصد التوكيل عند دم جيعا كذا في المحيط * رجل عليه أان درهم لرجل المت ويحدم ورحل غصب فدفع الى الطالب دنانع فقال اصرفها وخمذحة لمنها فأخذها فهلكت قبل أدبصر فهاهلك تمن مال لداقع وكذالوسرفها وقبض الدراهم فهلكت الدراهم في يدوقبل أن بأخده نها حقه هلكت من مان الدافع وانأخذمنهاحته ثمضاع كانذلك من مال المدفوع البه ولودفع المطلوب الى الطالب دنانيروقان فذهافضا لحقك فاخذ كانداخلاف نعماته ولودفع الطلاب الىالطانب دنانيرفقال بعهابحة لافباعها راهم مثل-هه وأخذها بصرفا بصاحة مالقبض بعدا لسع كذافي نناوي فاضحان . واذاوكل رجلا سبع قلب ادووكاء آخر ببيع ثوب اه فباعه سما جيعاصفقة وآحدة بدنانير وعشرة درا دم على أن الدنانية في انقلب والدراهم عن النوب كان جائزا فان دفع القلب وقبض غنسه فهوجا ترولا يشركه صاحب النوب ولوباعه العشرين درده انم ندعشر ودراهم كأسمن فن الذاب وكان السع بالراويجوز كلهالساب

القلب ولايشركه صاحب النوب فيها كدافي الحاوى (الفصل الرابع فى الرحن والحوالة والكفالة فى الصرف). قال محدرجه المدتم بالى الما اشترى الرجل إلى المنافقة المترى الرجل المنافقة المترك المنافقة المترك المنافقة المترك المنافقة المترك المنافقة المنا من آخرعشره دراهم دسار فنقد الديناروات ذبالدراهم رهنافه وجائز كذافي الحيط ، فان هل وموق المحلس هلك بمافي وجازاله مقدوان هلك مدالافتراق بطل الصرف ولا مكون مستوفيا هكذافي العرا الرائق ولوا فترق المتعاقسدان والرهن فالمرمل الصرف وادابطل الصرف بالافتراق بتي الرهن مضوا

افلم زرعة وإنشاه أعطاه مأزاد الزرع فيم يقوم الارض وفيها البذروة وم وليس فيها البذر فأعطاه فضل مابينهما ورجل اغتصب غلاما وبدء خسيداته خدماء فبرى وصادر ساوى ألف درهم قال صاحب مالليار ان شاه ضمنه خسماته فيتموم خصاه ودفع اله الفلام وانشاه أخذالفلام ولاشي له ولاعلمه ، رحلان مع أحد هماسو يق ومع الا تر زيت أوجن فاصطلما فالعب من هذا وزيت فى وبق دائ قال صاحب السويق يضمن لصاحب الريت أوالم من مثل زيت أو منه لان صاحب السويق التهلك من هذا أوريت ولم يستها أم احسال بنسوية ولنا لان هدا زيادة في السويق ، دابة رجل في مربطه مشدد ودة والباب معاق قيا السان وحل الدامة تمهاوآ خروفته الباب فد دبت الدابة والم محمد رحسه الله نعالى الضمان على الذي فتح الباب وكذلا الغنم . ولوأن رجسلا خذ هماد كرالا بورونيد روأغلق عليه الباب فحل رجل فيد روفق الباب مذهب المه لوك فاللاضمان على الذي فتم الباب وحل القيد لان بين أن

لهءز عدق الذهاب فهوالفاعل . والبهمة ليس لهاءزيمة فان كان المملال ذاهب العقل لايؤ، ن أن يلتي نفسه في البترونحوذ لل فال ور أمن الالالالالالالالالالاله المالومنيفة رحمالة تعالى يقول لايضين الهائم إيشا . وحل غص من آخر كرامن حنطة تم دفعه ال لنسرب منه وقال الغصوب منه اطعنه في وطعنه مع أنها كانت حنطنه فال الفصوب منه أن عسال الدقيق وكذا لوغص عزلاغ دفعه ال الفورسنه وقال انده لى فنسجه معلمه * وكذالوغصداية تم مات المعصوب منه في وارثه واستعار من الغاصد الدلركها والمرافالفاص المعقط منعته بري الفاصيع فسمانها وأوض بمرحلين وعماأ حدهما كالمانف أمر الشريك والمعمد وم ان نمال ان كان الزرع قد طلع فتراضياً أن بعطى الذي لم يزرع المني زرع اصف بذره ويكون الزرع بينهم الصفير جاز و وان لم يتراضيا بذلك وأست الروع بعد الميحز و وأن كان قد نست فاراد الذي المرزوع أن شام الروع فالارض (٢٤٧) نقد م منهما الصفين في أأصاب

على المرتهن بأقل من فيمتسه ومن الدين وان برئ الراهن عن الدين لمافسد الرهن بالافتراق بخلاف ماوأ راالم تهن الراهن عن الدين حث يطل فيمان الرهن وقال وادا اشترى الرحسل من آخر سيفاعلي بناروقيض المستف ودفع بالدينا ررهنا فالحكم ماذكرناني المسئلة المتقدّمة أنه ان حلل الرهن قبل مرافههايني الصرف على القعمة وان افتر فاوالرهن فائم لطل الصرف وبني الرهن مضموما بالاقل من فهمته إ ومزالدين وانحصل الارتهان بالسيف أن نقد المشترى الدينار وأخذ بالسيف رهنا فهلك الرهن عنده ند أن تذرقافان الع السيف بؤمر برد السيف على مشترى السيف ولابص بمشترى السيف مستوفسا ــنب البلاك ويضمن المرتمن للراهن الاقل من فيمة السيف ومن الرهن كذافي المحيط * وكذلا لو [

كنمكا السيف منطقة أوسر جمفضض أوانا مصوغ أوفضة نبركذا في المسوط * وتجوزا لموالة | وكمالة إنن الصرف فان سلم الكذمل أوالحيل أوالحتال عليه في المجلس قب ل افتراق المتعاقدين مهم ممند وادافترق المتعاقدان أوأحدهما ويوالكفيل أوانحنال عاسه بطل الصرف كذاق ، (الفسل الخامس في العسر في الغصب والوديعة). وجل غصب رجلا قاب فضة أو فعب ذا متهلكم إ معبه فينهمصوغا مزخلاف بنسه عندنا والقول فيالوزن والقية قول الغاصب مع بيسه كذا في المسوط ونماذان مالقاني قمت من خلاف جنسه مارالقل ملكاه والنامان فيعددلك ينظران قبض لنسرب منه القمه قبل أن يفرقان التضمن صحيحا الاحاع وان تفرقا قبس القيمة فكذاك ويطل النعنمين عندعلما لناالنسلافة وكذلك ان اصطلحاعلي القمة ولوأخرت القمةعنه شهرا جازعند علانها للانة أيضا كذافي الذخرة ووكذلك الرجل يكسرا فاهضة أوذهب لرجل فعامه فبمته من خلاف جسه سوا قل النقصان الكسرأوكتر كذافي المسوط . واذاغص الرحسل من آخر ألف درهم ثم أستراه المنه بمالة ديناروقيص المائة الديبارقيس أن يندرقا جار وان أم تكن الدراهم في يد، وقت الشراف وكذلا انصالح منهاعلى مائه دينار وقبض مائه دينارقبل أن يتفرقا نم يستوى في هذا أب تكويها أمراهم فأتمني منزل الغاص أوكانت مستهلكة فني الحالند جده المحوز الشراه بالمائه الديناراذ اقبض مُنْهُ في المُلس كذا في المحيط * وكذلك لوكان الذي عَصده الما ومنه ثم المتراه العاصب من المعصوب منه أومالمه على جنس حقه أوعلى خلاف جنس حقه وقبص المفصوب منه البدل قبل أن يتفرقا وأماان مرد فساأن شبض المفصوب منسه الماثة الدسار فالشراء لاعور قياسا واستعسانا مواء كان المغصوب

ولكنهير جعءلى الغاصب وَمَنْ الْوسَهُ لِكُمَّا وَاللَّهِ مِنْ كَانَ المُفسوبِ مستهار كَا-شِيَّةَ مَانَ أَحِرَةَ الفياصِ أَوحِكَها مان كان مرز كرعلى الغاصب نتصان الاباق . وجل غصب اربة وغيها واختلفا في الفجة فقال صاحبها كانت فيمها ألفين وقال الغاصب فبهتها أسخلت على ذلا فقدى الذائي على الغاصب الف لايحل القاصبان وستخدمها ولايطأ هاولا يبعها الاأن ومطء فتها المهة فان منها لغاسبه مدالقصا وانقيمة الناقصة بحوزعته ووعلمه تسام القيمة كالواعنة بهافي الشرأ والفاسدية ولوادى رجول على رجل أخده بعله مساينار بغوامة بمضهامة مواقام على ذلك مهمود وورفضي القاضي الهمالايحل أن بطأها ولانستخدمها ، ولوان رجلاا متودع جارية لجمد الودع تأتا بصادية أخرى وقالد هذه أمتك آلتي استود عنها وترافعه الامرالي القانبي فان أخذرب الوديعة هذه الامة يحل لدي واحد مهاوه والى أخذها ولوله أخذكان على دعواه وبعل غسب من رجل جاربه وغيها فأعام المفصوب منه سنة أنه غصب منه جاريمة ولم . أرد منما لمار بقولا قيم المال في الكتاب يعتب من على مهاو بردها على صاحبها • وفال أبو يكر (١) في نسخة أبوجه نسر

ا الذي لميز رع من الارض يقلع مافيسه من يرع ويضمـــن الذي زرعَله مادخل أرضه من نقصان التلع ورجل أضاف رحلا فنسى الضيف عند، أو ما فأسعمه به صاحب البت اغتصبه غاصب فىالمدسة فلس علمه ضمان وان أخرجه عن المدين في في

فغسب معاصب فالاان و رجلغصب توبافقطعه قيصا ولم يتخطــــه قال أنو حنىفة رجمهالله تعالى صاحب الثوب بالخياران شاء ضمنه قهمته وترك الشوب عليه وانشآه أخم ذالثوب وأخلدمعه نقصان النوب رجلغصبعبدافابق من الغياصب ولم يكن أبق قبسل ذلك قط فسردعلي الغاص من مسرة ثلاثة أيام فالجعل على المولى ولا برجع به عسلي العامب كانت مانؤكل كالقاة والجزور ف ظاهر الرواية هذاوالاول واللمائة أديضمه جيع القية وليس فأن يضمنه النفصان ويسك الداية * وهكذاذ كر عمس الأعمة السرخسي رحه الله أهال * وكذا اذاذ بح شاة فاصاحبا أن يدفع المذبوحة و يضمنه فعمة اوان شاه أخز المذوحة ولاشئ له ۽ ولود بح حاد غير البر أن إيضمه النسان في قول أن حديثة وجمالة انعالي وليكن يضمن صبح القيمة ، وعل قول محدرجه الله تعالى انذ بح حمار غيره والمالذ أن عدل الحارو يضمنه النقصان وان أا ونونه كل المتمه ولايسك المدنوح وان قتلًا فليس له أن يضمنه النفصات . و وقال محدوجه الله نعاليان كان في متعد قطع الدأ والرب ل فان شاه من مجمع القيمة وان شاه أمسك الدابه وصعمه المفصال والاعتماد على قول الى حنيفة رجه المدتعال . ولوفقاعيني جارة الأ أوحسفة رجه المدتعاليان شامير المئة ونسته حسع القيمة وليس له (٢٤٦) أن تسال المنة وبضمنه النقصان وهي مسئلة المئة العيا وفي عين واحدمن القصيل أوالحش وما يعمسل مه النوكيل بالكوفة فان اشترى جاغله بغدادأوغله البصرةفان كانت مشلخله الكوفة أوفوقها بإرآ كالنعران وبعالقمة والبقرة وان كاتب دون غله الكوفة لا يجوز * ولووكله بأن يبيع هذه الدراهم بكذا د ما يرشامية فباع بدنا مركوف أ ان كاتت معمل موافكذلك النكات الكوفية غيرمة طعة وكان وزنها مثل رزن الشامية يجوزعلي الآمر قال وليت الدناته في هذا ا * ولزقطع رجل جارأ ومده كالدراهم مريدأت فى الدراهم لانعتبر زيادة الوزن بريادة جودة وفى الدنا نبرتعتبرزيادة الوزن بزيادة جودة إ م ذيحه صاحب لاشي مى قال لو وكله بأن بيبيع هذه الدراهم بكذا ديبارات اسية فباع بكدادينا راكوفية فان كانت الكوفية إ لصاحمه على القاطع في قول وزنهامشال وزن الشاسية جازعلى الاسمرومالافلا وقال فين وكل رجلاأن يبسع هسذه الدفانه بكذا أبىحنه فذرجه الله تعيالي واهسم غلة الكوفة فياعها بغلة بغداد أو بغلة البصرة قال ان كانت غلة البصرة مثل غلة الكوفة عازول وعن أبي يوسف رجمه الله سترط أن تكون مشال وزن غلة الكوفة ولوقال بعهابه نانبرعتني فباعهابشا مية لايجو زعلي الاتمرإ تعالى في المنتق إذا قتل افا أفرض الرجل رجلاأاف دوهم وقبضها المستقرض ثمان المقرض فالبالمستقرض اصرف الدراحه أ انسان أساماو كأوأسدا لتىل علسان ولمسترمعمر يصرف لايصع التوكمل عمدأ في حنيف ةرجه الله تعمالي ويتع الصرف ا مملو كالابضمن أبحلاف المستقرض وعلى قول أبي ومن ومحمد رجهما الله تصال بصح النوكميل ويقع الصرف النرض وأما القسزدلان القسرد يكنس ادادانا اسرفها ولمردعليه فلابصم التوكيل عندهم جيعا كذافي المحيط * رجل عليه ألف درهم لرجل إ المت ومحدم ورحل عصب مفع الحالطال دنا تبرفقال اصرفها وخمدحة لأمنها فأخذها فهلكت قبل أديصر فهاهلكت من مال أ معمقاننقطمه فالوادى أمافع وكذالوب رفها وقبض الدراهم فهلكت الدراهم فيده قبل أن بأخذه نهاحة، هلكت من مال إ ز بادة فصاحب المعيف لدنع وانأخدمنها حدمثمضاع كانذلك من مال المدفوع اليه ولودفع المطلوب الى الطالب دنا نبروقال مالخمارانشاءأعطاه مازاد خذهاقصا الحقك فأخذ كأن داخلافي ضماله ولودفع المطلاب الىالطالب دنا نبرفقال بعهابحقك فباعها ذلك فمه وانشاء نجنه قمته راهم مثل-قه وأخذها يصير فانضاحة مالقبض بعد السع كذافي نناوي قاضيمان . واذاوكل رجلا غىرمنقوط 🛊 وذكرالمعلى

شاهساحسالان تركيا المجلس هلك عافسه وجازاله مقدوان هلك بعد الاتتراق بطل الصرف ولا يكون مستوفيا هكذا في العبر ال حى سبت م شول قاص المستون ولوا تمرق المتعاقد ان والرهن قام بطال الصرف واذا بطل الصرف بالا تقراق بي الره سعواً ا افاع زرعاث وانشأه أعطاه مازاد الزرع فيه مقوم الارض وفيها البذر ورة مو وليس فيها البذرفا على اعلى المستهدا و وسل المتعادة فقل ما يتهدا و وسل المتعادة المتعادة ومن المتعادة ومن المتعادة والمتعادة والمتعادة

القلب ولايسركه صاحب النوب فيها كذافي ألحاوى

عنأبي وسفرحه الله

تعالى أن صاحب اخذه

ىغىرى . رجلاغتصب

أرضافسذرها حنطسة ثم

اختصماقها أنست قال

محد رحمهالله تعالىان

بيع قلب الاووكاء آخر ببيع ثوب الفباعه حاجيعا صفقة وآحدة بدنانير وعشرة درا ومعلى أن الدنانيرين إ

لقلب والدراهمثمن النوب كانجائزا فحان دفع القلب وقبض تمنسه فهوجائز ولايشركه صاحب النوب

ولوباء والعشرين دره وأنم نقدعشرة دراهم كانت من أن الناب وكان السع والزاو بجوز كلها الصاحب

، (الفصل الرابع في الرحن والحوالة والكفالة في الصرف). ﴿ قَالَ مُحَدِّرُجُهُ اللَّهُ مَا لَكَ السَّرِي الرجل

س آخرعشرة دراهم دينا رفنقد الديناروأخسفهالدراهم رهنافه وجائر كذافي الحيط، فانها وهوف أ

نها من عقالذها بو نهوالفاعل و البهمة لس لها عزية فان كان المالات ذاه بالعقل لا يؤون أن بلق نفسه في البروت وذلك قال عرضات لا من له و بداغ سبعن آخر كامن سنطة تهونداك قال عرضات لا المواقعة المالية و المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة و كذا لوغ سبعن المنافعة المنافعة و كذا لوغ سبعن لا تهونعه النه بين المنافعة والمنافعة و كذا لوغ سبعن لا تهونعه المنافعة و كذا لوغ سبعن لا تهونعه المنافعة و كذا لوغ سبعن المنافعة و المنافعة و

مرأراالم الراهن عن الدين حث وطل مان الرهن وقال واذا استرى الرجل من آخر سيفاعلي ويضمسن الذي ررعاء وأروقيض السيف ودفع بالدينار رهنافا لحكم ماذكرنافي المندلة المتقدمة أدان هلا الرهن قيل مادخل أرضه من نقصان أنذانهمانة الصرف على الصحةوان افترقاوالرهن قائم بطل الصرف وبق الرهن مضمونا بالاقل من قيمته إ القلع ورجل أضاف رحلا ومن الذين وان حصل الارتهان بالسيف بأن نقد المشترى الدينار وأخذ بالسيف رهنا فهلك الرهن عنده إ فنسى الضيف عند، تو ما نبلأن بتفرة أفاننا تعالسسيف يؤمر برة السيف على مشترى السيف ولايصرم شترى السبف مستوفيا فاتنعمه به صاحب البت ــمنى الهلاك ويضمن المرتهن للراهن الاقل من قدة السيف ومن الرهن كذا في المحيط 🗼 وكذلا أو | فغصب معاصب فالأان كَنْكُنْ السيف منطقة أوسر جمفضض أوانا مصوغ أوفضة نبركذا في المسوط * وتجوزا لموالة | اغتصمه غاصب في المدسنة وكفالة بنن الصرف فاندسلم الكذيل أوالحيل أوالحنال عليه في المجلس قب ل افتراق المتعاقد من دحير | فلدر علسه ضمان وان مند وانافترة المتعاقدان أوأحدهما وبع الكفيل أوانحنال علمه مطل الصرفكذاتي إ أخرجه عن الدسية ضمن ورحل غص تو ما فقطعه و(الفسل الخامس في الصرف في الغصب والوديعة). رجل غصب رجلا قاب فضة أونعب فاستهلكم قيصا ولميخطفء قالأنو مسة فينه مصوعا من خلاف جنسه عندنا والذول في الوزن والقيمة قول الغاصب مع بيسنه كذا في المسوط حنىفة رجمهالله تعالى و نماذانهنه القانسي فيمت من خلاف جنسه صارالقلب ملكاه بالضميان فيعتد ذلك ينظران قبض صاحب الثوب بالخياران لمعسر بسمه القممة قبل أن يتفرقان التضمين صححاما لاحماع وان نفرقا قبسل قبض القيمة فكذلك شاء نسمنه قعمته وترك النوب لإطال النغتمين عندع لماثنا الشلاثة وكذلك ان اصطلحاعلي القيمة ولوأخرت القيمة عندتهم اجازعند عليه وانشاءأ خمذالنوب المالنا للانة أيضا كذافي الذخيرة وكذلك الرجل يكسرا فاهضة أوذهب لرجل فعامه فيتممن خلاف وأخلفه نقصان النوب جسم · سوا · قل النقصان الكسرأوكثر كذافي المسوط . واذا غصب الرجل من آخر ألف درهم تم رجلغصبعبدافابق سنراهامنه بمائة ديناروقيض المائة الدينارقيس أن يتفرقاجاز والمن لكن الدراهم فيد وقت الشراء من الغاصب ولم يكن أبق فبسلذلك قط فسردعلي وكذلا أنصالح منها على مائه دينار وقيض مائه دينارقيل أن ينفرقا ثم يستوى في هذا أن تكون | لمراهم فأتمق منزل الغاصب أوكانت مستهلكة فني الحالتين جده المجوز الشراء بالمائه الدينا واداقيض الغناصب منمسيرة ثلاثة مُنتَه في الجملس كذا في المحيط * وكذلك لو كان الذي غصيه المأفضة ثم الشراه العاصب من المغصوب منه أيام فالجعلءلىالمولى ولا يرجع به عدلى الغاسب ومالحه على جنس حقه أوعلى خلاف جنس حقه وقبص المغصوب منه البدل قبل أن يتفرقا وأماان تترك نسل أن يقبض المغصوب منسه المائة الدينار فالشراء لا يجوز قباسا واستحسانا سواء كان المغصوب ولكنهير جعءلي الغاصب وتما وستهلكا وأماالصطون كان المفصوب مستهله كالمقيقة مأن أحرقه الغياصب أوحكما مأن كان الماقيات والماق من قبيته

الالاتراكية والمناسبة من الدائرين و رجل غصب المدوع المائية و المناسبة المناسبة المناسبة و المائية والالاتراكية وجده مرد كناع المناسبة المناسبة و المناسبة

البلني رجمه الدند المائة والمائسة المنافزة المائسة والمائلة المنافزة والاناب البنة كالاتراد مائنة المائلة المن على فعل الفصيلا تقرام جوالة المفصولات القدم ووائبات المائلة تحقى المفصوب ولاوجعائفية الحالجيول و كذا لا يتمن الانام المامونة صويفالد عرف النهام يكون عمله عن المائزة المدسم الانتقال مرحدي رجمة الدنيا الاصحاف الدعوى والسهاة صحيحان لمكان الفير ورة فان الغمام يكون عمله عام اصطار المفصوب عادة والشهود على الفصي فلما فقوت على أوصاف المفصوب عادة والشهود على الفصي فلما فقوت على أوصاف المفسوب المنافزة والمنافزة ويسافر المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة ويصرفون في المنافزة المنافزة المنافزة ويصرفون في المفاولة المنافزة المناف

> الىرأى القاضى ، وهــذا اذالم رض المغصو بعنيه بالقضاء القيمة له فأمااذا ردى فاله يقضى ولايتادم فاناختلفافي قبمها كان القول قول الغاصب مع بسنه فاذا قضى الشانى بألقمية ثمظهرت الحاربة فان كأن القضاء مانقهم بالمنة أو كول الغامب او ماقر ارالغاصب بمادّى المالك من قيمة الحيارية كانت الجيارية للغياصب لاسدل الغصوب متعطيها وانكانا لقضاء بالفمة بزعم الغامب بعسدماحك الفاصب يخبرالمغصوب منه ارشا استردالحارية ورد ماقبض على الغاصب وان شا أمسك تلك القمسة ولاسسل له علمها ، وقال الكرخيرجمه الله تعالى هددًا اذا كانت قمتها بعد ماحان الحاربة أكثرهما والالغاصب أمااذا كات

معساوحان الفاسبوت مرقاقيل قبص السدل القياس أن سطل السط وفي الاستحسان لاسطل ولوكي المفصوب قائما في بدالفاسب وهومقر به ولاينم الماللان أخد لدلا يجوز السط قياسا واستحسانا كمان الفضوت و ولواشترى المودع الوديمة بجلاف جنسها وتفرقاني أن يتجدد المودع قبضافي الوديمة سطل السح في الحاق المنتجدة المودع قبضافي الوديمة سطل الصرف كذافي النهر الفارية والمشروخ افترقا استحلى فوضعه في يشم ثم التنقيل السوق في التراهمة بقول السح وكم وكذاك الواشتراه بسيد على فافق السوق المنتجد المؤتمة على واحداثهما المنتجد الم

ريكة الوالم المادم في السرف في دارا لمراب في دخل المقالسوط و المدروعة المعاملة المراب المدروعة المعاملة المراب في دول المواسلوط و المدروعة المواملة المراب في دول المدروعة المراب المدروعة المرابعة المرابعة

فتتهامثل ما قال الغاصب لاسيل له على الجارية وف الكاب أطلق الجواب و وقال الشيخ الامام شمس الائمة

السرخسى وحه القدنعالي الاصيم مأفال في الكتاب وهذامذه سناوعلى قول الشافعي وجه آلة تعالى الحارية بافية على ملائم ولاها يسترده

ولاهافيردانقمة المتبوضة وبجل عليه ديزار جل الم بؤدحي مات الطالب ان أدى الى الورثة برى وان لم يؤد كان ذلك الميت في الدالا حز

وأمسل فيما يعنفن بارسال الدابة كالسرار الرسل كلباأ وداية أوطهرا فأتلف سال انسان في ورونيم المرسل في الداية الاكانسانة

لهاولايضمن في الكاب والطبر عند محدر حما لله تعالى وعر أن يوسف رحما لله تعالى الدينه بن في الكاب ودكر الناطق رحمانه تعالى

اداأرسل كليه على رجل لايضمن في قول أي حنيفة رحه الله أهالي و يضمن في قول أي يوسف رحمه الله تعالى . ولوالتي يعض الهواممي

ر - ل يكون ضامنا . وان أرسل كليه على شاه ان وقف الكلب تم سارة الله بالايه من وان أخذ بسنا أو ثيم الاان لم يكن لها طريق غريك

فين والافلا . وقد كرفيالاصل لوأرسل كلياولم تكن التفاامذاصاب انسانالاستين . وقيل بنيني أنبكون ضامناه ولوارسل جاوه فنخل فرع انسان وأفسده انسانه الحالور عنبي وان بسقه مان لم يكن خافسه الأن الحيار لم يعطف عندا ولاسمالان اصابال وعان كانه طريق اخر لايضي وان لم يكن ضعي وان روه السان فافسده المنافسة على حلها ، ولوان و حلافي ادار كليا عقو رواطها فرت في راطها قائلة منافسا الأوسان في قام موضع كانها داست في راطها المعتبي حلها ، ولوان و حلافي ادار كليا عقو را وأيف في منافسات المنافسات و فعراف فعمود الكياب أوانك مال انسان لاحق صاحب الدارج وكذا المائم كان من المرابع الالتفاء في الاستنان حاجب الهرق ولواخذ هروا لقاده الحامة أو حياجة فاكتها فالوال المذف رسمه خيروان أخذت مدال مي والالتفاء لا ينخر و رحل أفق شياء من الهوام في طريق الحيارة أصابت انسانا في ذلك الموضع ضعن (و ع) المذاك المساكن فادر حين خالا

وسل تعارآ فل المورد الإنامان وشيرى أحدهم من صاحبه درهما و درهما المجاز الاما أجر بين أهل الاسلام و كذال أهل المنافق و المنافق المنافق و المنافق و وكذا الاسلومان الفراد م كذافي محيط السرخيي ولوأن حر ساباع من حرى درهما و درهما لدوارالاسلام مسلمان أو فقين واختصا المائة الذي وأن كان خلاف هدالتا الفراق الفاق في لا يعمل وان كان الله قبل التقايين والا المنافي والمنافق المنافق المنافق والمنافق المنافق المنافقة والمنافقة والمنافة والمنافقة وا

﴿ الباب السادس في المنذرّ وات كي

والمناذلة أنبر حديد وهم حدة القدام الان كار يناوعش ون في الدراهم وجد الدينارالذي قدمه منقص وزيادا الدينارالذي قدمه منقص وزيادا المناذلة أنبر حديد وهم حدة القدام الان كار يناوعش ون قبراط قال وله أن بردالدينارو بأخيد وزيادة أن المنافسة والمناق ولم أن بردالدينارو بأخيد ورجعة نقس ورجعة تقديم المنافسة من المنافسة والمناق والمنافسة تعدل والمنافسة والمناقبة والمنافسة وال

المناص المناص المناص المناص المناص المناص المناص المناطقة المناص المناطقة المناص المن

المكان فاذابرحتتم أصات لايضه سنطارحها وكذا اذاوضم حرافي الطريق فأحترق ذلك شئ فهوضامن ووان ذهب الزيح عن ذلك الموضع فاصابت ألايضمن كن أوقف دابة فىالطــريق فتعدوّات الدابة من ذلك الموضع *ولورىطدابةفى الطهريق نمياعهافتيال للشمترى خلبتمك واباها فاقبضها كانذاك قبيضا فأنحنت الدامة فيرماطها فالضمان على البائع ، وان جالت في رباطها عن موضعها لابرأ البائع عن ضمانها مالم بحل الرماط وتنتقل عن موضعها فقسل ذلك كلما تلفيها كان خمان ذلك على البائع والناسقط معراب رجمل من سطعه فاصاب انسانافقتله كالواان أصامه

بطرقه الخارج عن السطع

جَافِع الْطِيْولَ مِن الْجَافِي السِّولَ الْمِنْ الْمِلْمِلْ الْمِنْ ا

لَلْهُمَام أَبِي السَّعادات مِبَاركُ بِنُ مِحَدَّ: ابنُ الْأثير اَتَجنررت عهد معادرة معدالة وغرورة

افيف علطيت العلامة الغقية الأستاذ الأكتبر المسيخ عير المجسيد سليم الشيخ عير المجسيد سليم النسيخ عير المجسيد سليم

الطبعة الأولى الطبعة النائية المادر ١٩٥٠ مر ١٩٥٠ مر الطبعة المائية الطبعة المائية الطبعة المائية الما

4

الجاهلية موضوع ، وأول ، رم أَضَمه دمُ الحارث بن عبد المطلب. وكان مسترضًا في بني ايت ، فقتك مُذيل اللهم قد بلنتُ ؛ تأثوا . نم ، ثلاث مراّت ، قال : اللهم أشهد : (الإن مرات ، .

ً أخرجه أبو داود^(۱)

قال الخطابي : هكذا رواه أبو داود « دم الحارثِ بن عبد المطلب » و اعاهو « دم ربيعة بن الحرث بن عبد المطاب » في سائر الروايات .

الغصل الناني

فى أحكامه . وفيه ثلاثة فروع الفرع الأول في المكيل والوزن

٣٦٩ (نح م ط ت ر س ق عمر بن الخطاب رضى الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه و الله ماء و الله ماء و الله ماء و الله بالرُّر بالبُرُّ بالسَّوِيرِ ربًا ، إلَّا هَاء وَهَاء ، والشهير بالشَّوِيرِ ربًا ، إلَّا هَاء

وها: ، والتَّمْرُ بالتَّمْرِ رَبَّ ، إِذَ هَا: وَهَا: ، وَالسَّمَايِّرِ بَالْ مِنْ مِنْ الْمَارِ رَبَّ ، إِذَ وَهَا: ، والتَّمْرُ بالتَّمْرِ رَبَّ ، إِلاَ هَا: وَهَا: ، . في دواية : « الدق بالدق بالدق بالدالة الله على ما الله على ما الله

 الودا و دواسسات و الن عاجد وعده ۱ عباره».
(ق - الوصورة من اللفنه) قال د قال رمول الله على « أسّت ليلة المريبي ع على عقد بطور مرسالليون غروا العيان قرى من خارع فيطوم في قالت من هؤلاء ما جيرا تكيل قال هؤلاء آكلة الربيل ، أورجه النهاجة ، رق - أبوصورة بفت الخنيف عال: قال رمول المله على ١٠ الربا معون توبا

السيرصا أن منكع الرجل إمن ». (قي عبدالله يسعد أيوالريا أكان عوصيين راراً) الإجهال واحد. (ق- عبدالله بن منعود) اعن النبيرة في قال «ما احد الكرمن الربا ألا

ر فى علىدالله يستحدد إلى المرافع المرافع الموران المان الموران المان الموران المرافع الموران المرافع المرافع

 یأ کله أصابه س بخاره ، و بروی «من غباره» أی بصل إلیه أثره ، بأن یکون شاهداً فی عقد الر با ، أو کاتبا أو آکلا من ضیافة آکله ، أو هدیته ، والمعنی : أنه نو فرض أن أحداً سلم من حقیقته لم بسلم عن آثاره ، و إن قلت جدا .

وال الطيبى: الستنى منه أمم ، عام الأوصاف ، ننى جميع أوصاف الآكل ، ويحن نرى كثيرا من الناس لم يأكه حقيقة ، فينبى أن يجرى على عوم الجاز ، فيشمل الحقيقة والحجاز ، فاذلك اتبعه بقوله التفصيلى ، فإن لم يأكله حقيقة يأكله مجازاً ، والبخار والغبار : مستعاران لما يشبه الربا به من النار والغراب على القارى و (١) هو محمد بن عيسى بن بحيح البغدادى أبو جعفر ابن الطباع – شيخ أبى داود – قال أبو حاتم : ما رأيت من المحدثين أحفظ للأبواب منه . اه من من التهذيب . وقال المسدرى الحديث منقطع . لأنه من رواية الحسن عن أبى هر يرة . والحسن لم يسمع من أبى هر يرة .

(۲) سليان بن عمرو بن الاحوص الجنسى ، ويصال : الاردى المحموق روى عن أبيه وأمه أم جندب ، ولها سحبة . ذكره ابن حبان فى النفات . وقال ابن القطان : بجهول . وأبوه عمرو بن الأحوص بن جعفر بن كلاب الجشمى . حديثه عند سلمان ابنه فى حجة الوداع .

⁽۱) قال المندرى : وأخرجه الترمذى والنائى وابن ماجة . وقال الترمذى : حسن صحيح . وهذا مذكور فى حديث جاءر بن عبد الله الطويل فى حجة الوداع وقد أحرجه مسلم وأبو داود فى الحج .

هذا حديث البخاري ومسلم

وفى رواية البخارى والموطأ ، قال مالك بن أوس بن الحدثان النّضرِيّ: إنّهُ النمس صرفاً عائة دبنار ، قال : فدعانى طَلْحَةُ بن عبيدالله ، فتراوضنا حتى اصْطَرَفَ مِنّى ، وأخَذَ الدَّعب بُقلَّبُها فى يدو ، ثم قال : حتى يأتينى خازنى من الغابة ، ومُحرُ بن الخطاب يسمع ، فقال عمر : والله لا تُفَارقُهُ حتى تأخُذَ منه . ثمّ قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : الدَّهَ بُ بالورق ربًا ، إلا عاء وهاء _ وذكر الحديث مثل الرواية الأولى » إلا أنه تَدَمَ التّمرَ على الشّعيد

وق رواية لمسلم والترمذي «قال مالك : أقبلت أقُول : مَنْ يَصْطَوِفُ الدرام؛ فقال طلحة بن عبيد الله وهوعند عمر بن ألخطاب - : أَرْ نَا ذَهَمَكَ . ثُمَّ الله الما إذا جاء خادمنا لله غليث وَرِقَكَ ، فقال عمر : كَرْدُ وَالله ، لَتُعْطِينَة وَرِقَهُ ، أَوْ لَتَرُدُّنَ إليه ذهبه ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الورق بالدَّهب ربًا ، إلاها، وها ، وذكر مثل الأولى .

وأخرج السائى الوائد الأولى . واعمة الهن ما منه مثن المجال المرسي التيمة و ما الأول والما كان منامة واليها لما المرمزين الالتفاقة الآن في أن قال الوالم المرمزية و ما الأول والما المؤرن المنامة ما يورق اعتقال المنامة المؤرن والتي الله عنه) قال المنامة المؤرن والتي الله عنه) قال المنامة المؤرني والتي المؤرني والتي المؤرني والمؤرني والتي المؤرني والتي والتي والتي المؤرني والتي والت

«كُنَّا نُرْزَقُ ثَمَر الْجُمْعُ عَلَى عَهِدُرُ وَلَى اللهُ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمِ : وَعُو الْخُلْطُ مِن التَّمْرِ ، فَكُنَّنَا لَبَيْعُ صَاءَتِنِ بِصَاعِ ، فِبلغ ذلك رَسُولَ اللهُ

صلى الله عليه وسلم ، فقال : لا صاعبن تمرآ بصاع ، ولا صاعبن حنطة بصاع ، ولا درَهما بدرهمين » .

وفى رواية قال : « جاء بلال إلى النبى صلى الله عليه وسلم بتمر بَرْنَي ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : مِنْ أَيْنَ هذا ؟ فقال بلال : كان عندنا تمر رَدِي: فبعتُ منه صاعين بصاع ، لَمِطْمَ النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم عند ذلك : أَوَّهُ () ، عَيْنُ الرَّبَا . عِنِ الرَّبَا ، لا تفعل ، ولكنَ إذا أردتَ أن تشترى فبيع التمر بيعًا آخر ، ثم اشتر به » .

هذه رواية البخاري ومسلم .

ولمسلم عن أبي نَضْرَةَ (١٠ قال : « سألتُ ابنَ عمر وابنَ عباسِ عن الصَّرْفِ ؛ فلم بريا به بأساً ، فإلى لقاعد عند أبي سعيد الحدرى ، فسألنهُ عن الصرفِ ؛ فغال : ما زاد فهو ربّا ، فأنكراتُ ذلك لقولها ، فقال : لا أَحَدُ قَلَكَ إِلَّا ما سمتُ من رسول الله على الله عليه وسلم . جاء صاحبُ تُنَاقَ بسلح مِنْ تَرْضِيّبِ ، وكان تَمُرُ النبي صلى الله عليه وسلم هذا اللهون ، فقال الرائي سلى الله عليه وسلم هذا اللهون ، فقال الرائي سلى الله عليه وسلم هذا في السُوق الطاقتُ بصاغبنِ فاشتَرَيْتُ به هذا الصاع ، فإنَّ سعر هذا في السُوق

⁽۱) قوله « أوه 6 بتشديد الواو ، بلا مد ، والها، ساكنة : كلة يقولها

الرجل عند الشكاية مما يتوجع منه 🛒 مقدمة فتح البارى .

⁽٢) هو المنذر بن مالك العبدى العوفي البصري . مات سنة ثمان ومائة .

قال راويه : « فقلتُ له : فإنَّ انَ عباس لا يقوله ، فقال أبو سميد : سألتُه : فقلتُ : سمنه من النبي صلى الله عليه وسلم ، أو وجدتَه في كتاب الله ؟ قال : كل ذلك لا أقول ، وأنتم أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم مني، ولكنِّي أخبرني أسامةُ بن زيد: أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال: لا ربا إلا في النَّسيئة (١) »

وفى أخرى لمسلم: أَنَّ رسُولَ الله صلى الله عليه وسلم قال: « لا تَسِيعُوا الذَّمَبَ بالدَّمَبِ ، ولا الورق بالورق ، إِنَّا وَزْنَا بَوَزْنِ ، مِثْلًا عَثْلُ ، سواء سواء».

وفي أخرى له وللبخاري والموطأ : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « لا تبيموا الذهب بالذهب، إلا مثلا عثل، ولا تُشفُّوا (** بَعْضَهَا على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلا بثل ، ولا تشفيرا بعضَها على بعض ، ولا تبيعوا منها غائباً بنَاجِز (٢) ».

زاد في رواية البخاري « إلا بَدًا بيدٍ » .

وفي أخرى البخاري عن إن عمر رضي الله عنهما ه أنه لَقّ أباسعيد، فقال: يا أبا سعيد، ما هذا الذي تُحَدِّثُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ا

كذا، وسيمرَ هذا كذا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وَيَلْكَ ، أَرْيَئْتَ ، إِذَا أَرَدْتَ ذلك : فَبِعْ تَمْرَك بِسِلمة ، ثم اشتر بسِلْمَيْكَ أَيُّ نَمْرِ شِيْتَ ، قال أبو سميد : فالتَّمْر بالتَّمْر أَحَقُّ أَن يَكُون ربًّا ، أَمِ الفضَّةُ بالفضَّة ؟ قال : فأتَيْتُ ابنَ عمر بعدُ ، فهاني ، ولم آتِ ابنَ عبَّاسٍ ، قال : كَذَّ تَنِي أَبُو الصَّهْبَاءُ (1): أَنَّهُ سَأَلَ انْ عِبَاسِ عِنهُ مَكَّةً وَفَكُرِهَهُ ٢ ولمسلم من رواية أخرى عن أبي نَضْرَهَ قال: « سألتُ انَ عباس عن الصَّرْف؟ فقال: أَيِّدًا بِيدٍ ؟ فَقُلْتُ: نعم اقال: لا بَأْسَ ، فأخبرتُ أبا سميد ، فقلت : إلى سألتُ إن عباس عن الصرفِ ؟ فقال : بدأ يبد ؟ قلتُ: لهم ؟ قال : فلا بأس به ، قال : أَوْ قال ذلك ؟ إنا سنكتب إليه فلا يُفْتَيكُمُوهُ ، قال : فَوَالله لقد جاء بعض فِتيان رسولِ الله صلى الله عليه وسلم بنمر فأنكره ، قال : كأنَّ هــذا ليس من تمرَّ أرضنا ، قال : كان في عُر أرضاً، أو في تمرناً، العامَ بعضُ الشيء، فأخذتُ عذا وزذتُ

لعضَ الزيادة ، فقال : أَضْعَفْتَ ، أَرْيَئِتَ ، لا تَقْرَبَنَّ عِفا ، إِذَا رَابِكَ مِنْ تَمْ كَ شَيْرٌ فَهِمْ مُ مُم اشْتَرَ الذي تُريدُ مِن النَّسِ ». ٢٥٠

وني رواية للبخاري ومسلم عن أبي سبيد موقُوفًا ، الدينار بالترينار: والدرج بالدرع . .

زاد في أخرى : ٥ مثلاً عثل ، مَنْ زَادَ أَوْ ازْدَادَ فقد أَرْ بَي ٣

⁽١) بفتح فكسر فسكون فهمزة فهاه : أي في البيع النسيئة على التاري. (٢) « الشُّنُّ » الزيادة والنقصان فهو من باب الأضداد : أي لا مِنْصَل واحد منكم ذهبه وينقص ذهب الآخر

⁽٣) الناجز: المعجل الحاضر.

⁽١) هو صهيب اله شمى المدى يولى ان عباس. وثقه أبو زرعة وضعف ـــــ أيد

هذه رواية البخاري ومسلم والموطأ والنسائي

٣٧٢ (ط - عطاء بن بسار رحمه الله ") قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله الله وسلم الله عليه وسلم الله عليه وسلم : ادْعُوه لي ، الصاع بالصاعب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَدْعُوه لي ، فَدَّكِي له ، فقال له رسول الله على الله عليه وسلم : أَتَأْخَذُ الصاع بالصاعب ؟ فقال : يارسول الله ، لا يبيمو ننى الجنيب بالجنع صاعاً بصاع ،

رفى أخرى لمسلم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الذهب المناهب ، والفضة بالفضة ، والبُرُّ بالبر ، والشمير بالشمير ، والنمر بالنمر ، والملح بالملخ ، مِثلا عثل ، يدًا بيد ، فَمَنْ زاد أو ازداد فقد أَرْبَى ، الآخِذ والمنطى فيه سواء » .

وفى رواية الترمذى: قال نافع « انطلقنا أنا وانُ عمر إلى أبي سعيد ، خدَّ ثنا أن رسول الله على الله عليه وسلم قال _ سَمِدَّهُ أذناى هاتان يقول _ : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل ، والفضة بالفضة إلا مثلا بمثل ، لا تُشِيَّفُوا بعضَه على بعض ، ولا تبيعوا منه غائباً بناجز » .

وأخرج النسائى الرواية الأولى والثانية ، وأخرج رواية مسلم المفردة والى بعدها ، وله روايات أخرى نحي ذك ... أخرع عول الرسيس لان عباس ، ورواية النماجة «كان الدي تعرير المولية النماجة «كان الدي تعرير المولية النماجة والموجد المولية النماجة والموجد الموقعة ولم وتريد المولية المولية ولم والديد ولا المولية ولم وتريد والمولية ولم وتريد والمولية ولم وتريد والمولية والمرتبطة والمولية والمرتبطة والمولية وال

ر در با با با با با با با با به را سو سول و عرف السلطة والمعلم . وع من جيد التمر، كأنه لجودته بعزل جانباعن غبره - د.م. الذلك حنيها . ولدلك سمى -أنواع الردى جماء لأمها تجمع مع بعصها .

و ﴿ بَتَمْرُ جَنْيِبٍ ﴾ يقرأ بالإضافة على الضَّمَة - وعلى الصَّمَة أصح .

⁽۱) الجمع: ثمر مختلط من أنواع التمور وما يخلط إلا نرداءته ، فإنه متى كان نوعا جيدا أود على حدته لبرغب فيه، وقال الهروى: كل لون من النخل لا يعرف اسمه فهو جمع ، يقال كذر الجمع فى أرض بنى فلان

⁽٢) أى فيما يوزن من الرَّ ويات .

⁽٣) ما مثل ذلك ما الرابع على أنه مبتدأ مؤخر، وفي بهط السبخ بالنصب ، على أنه صفة مصدر حدوف : أى قال فيه قولا مثل ذلك العول الذي تأله في الكيل: من أن غير الجيد يباع ، ثم يشترى بشنه الجيد ، ولا يؤخذ جيد بردى. مع تفاوتهما في الوزن واتحادها في الجنس على القارى.

^(؛) عند بن بسار الهلالي ، أبو محمد المدنى . أحد الاعلام . روى عن مولا ته ميمونة أم المؤمنين وانن مسعود ، وأبى بن كعب وأبى فر وخلق وضى الله عنهم . مان سنة سبع ونسمين ، أو ثلاث وبائة . . خلاصة .

وفى أخرى قال: « التمر بالتمر ، والحنطة بالحنطة، والشعير بالشفيز، والملح بالملح، مثلا بمثل ، يداً بيد، فن زاد أو استزاد فقد أرْبَى ، إلا ما اختلفت ألوانه » .

أخرجه مسلم .

وفى رواية الموطأ قال : « الدينار بالدينار ، والدرهم بالدره ، لافضل ينهما »

وأخرج النسائي الرواية الأولى ، ورواية الموطأ . ورواية النهاجة النهاجة النهاجة النهاجة النهاجة النهاجة المنهاجة المنطقة بالعظة شلاعقه من المعامد رضى الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « النهب بالنهب ، والفضة بالفضة ، والله بالبرّ ، والشمير بالشمير ، والممر بالتمر ، والملح بالملح ، مِثْلًا عثل ، سراء بسواء ، مُذايد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فَبِيمُو أكيف سَيْنُمُ لهم فان مدّ بيد ، .

في رواية أبي فلاَ بَهُ (ا) فان: «كَنِتُ بِالشَّامِ فِي حَنْقَةٍ فِيها مَسْلُمُ اللهِ عَلَيْ اللهُ مِنْ مَنْ اللهُ مِنْ الرَّسُمِينَ ، أبو الأَسْمِينَ ، أبو الأَسْمِينَ ، أبو الأَسْمِينَ ،

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بع الجمع بالدرام ، ثم ابْتَعُ الدرام جَنبِياً » .

أخرجه الموطأ .

٣٧٣ (س - أبوصالح رحمه الله (أن رجلامن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : «بارسول الله : إنا لانجد الصَّيْحَانِيَّ ولا المَذْقَ بجمع التمر ، حتى نريده ، فقال رسول الله : بعهُ بالورِق ، ثم اشتر لذك » .

أ نوحه النسائي .

٣٧٤ (م ط سرق أبو هريرة رضى الله عنه) قال : فال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الذهب بالذهب وَزْنَا بوزنِ ، مِثلًا عثل ، والفضة بالله عنه ، مثلا عثل ، فمَنْ زاد أو اسْتَزَاد فهو رباً »

وَقَ رَوَايَةً قَالَ : « الدينار بالدينار لاَفَضْلَ بينهما ، والدرهم بالدرهم للفضل بينهما » .

⁽١) هو عبد الله بن زيد بن عر الجرم البصري ، أحد الأعلام .

⁽٢) هـ أبو الأشعث شراحيل بن آدة الصنعانى . روى عن شداد بن أوس وثو إن وأوس بن أوس النقنى وعبادة بن الصامت وغيرهم زضى الله عنهم ، ذكره ابن حبان في النقات - اهمهم بب

⁽۱) هو أبو صالح ذكوان السمان الزيات المدنى، مولى جويرية بنت الأحمس الفطفانى. شهد الدار زمن عثمان . وسأل سعد بن أبى وندس عن سسنة فى الزكاة . وروى عنه وعن أبى هريمة وأبى الدرداء وأبى سعيد الخدرى وعقيل ابن أبى طالب وجابر وابن عمر وابن عباس ومعاوية وعائشة وأم حبيبة وأم سلمة وغيرهم بنس الله عنهم . قال الإمام أحد : اتمة اتمة من أجل الداس وأوتقهم . وكان يجلب الزيت إلى الدكرفة . منت سنه إحدى ومائة .

غلس، فقلت له: حَدَّثُ أَخَاناً حَدِيثَ عُبَادة بن الساءت. فقال: نم ؛ غَرَوْنَا غَرَاةً ، وعلى الناس معاوية ، فَعَيْنَا عَنام كُنيره ، فكان فيها غَيْمِناً آية من فضة ، فأمر معاوية رجلا أن يبيما في أغطيات الناس ، فتسارع الناس في ذلك ، فبلغ عُبادة بن الصامت ، فقام فقال : إلى سممت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن يبع الذهب بالدهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشمير بالشمير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، بالفضة ، والبر بالبر ، والشمير بالشمير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، ما أخذُوا ، فبلغ ذلك معاوية ، فقام خطيباً فقال : ألا ، ما بال رجال وتصحيبه ، فلم نسمها منه ، فقام عبادة بن الصامت ، فأعاد القصة ، وقال : يَتَحدُون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث ، قد كناً نشهدُ وتَصَحَبُهُ ، فلم نسمها منه ، فقام عبادة بن الصامت ، فأعاد القصة ، وقال : لَيْحَدُّنَ بِمَا مِعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن كَرِهَ معاوية ، أو قال : وإنْ رَغِمَ ، ما أَ بالى ألَّا أصبه فى جُنده ليلة سودا ، »

هذه رواية مسلم .

وفى رواية الترمذى: أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « الذهب بالله هب مثلا بمثل ، والفضة بالفضة مثلا بمثل ، والتمر مثلا بمثل ، فالملح بالملح مثلا بمثل ، والشمير بالشمير مثلا بمثل ، فن زاد أو ازداد فقد أربى ، يبعُوا الذهب بالفضة كيف شِنْتُم يدًا بيد ، وبيموا البُرُّ بالتّمر كيف شنتم يدًا بيد ، وبيموا الشمير بالتمركيف شنتم يدًا بيد » . وفروابة أبي داود: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الذهب

سُرالا فيد بالدائير وسرالفضة بالدرائية عقال : ما أربا الناس ازكر تأكون الربا المناس اركم تأكون الربا المناس وله الله على الله يعدد المستاعوا الدفت بالاث الإحكالا بهذا للازيادة بسيرما ولا نظرة المنافعة بنا بالمن المنافعة والمنافعة المنافعة والمنافعة والمنا

أو إلى الحج ، فجاء إلى . فأخبرنى . فقلت : هذا أمْر لايصلُح ، فال : قال البوصورى قد بعثه في السوق ، فل ينكر ذلك على أحد ، قال : فائت البراء بن سوى القصد قد بعثه في السوق ، فلم ينكر ذلك على أحد ، قال : فائت البراء بن سوى القصدة .

عازب ، فأتيته ، فسألته ؟ فقال : قَدِمَ النبي صلى الله عليه وسلم ، ونحن نبيع هذا البيع . فقال : ما كان يدًا بيد فلا بأس به ، وما كان نسيئة فهو ربًا ، وَائْتَ زيدَ بن أرقم ، فإنه أعظُمُ تجارةً منى ، فأتيته فسألته ؟ فقال : مثل ذلك ،

(۱) هو عبد الرحمن بن مطعم البنانى _ بموحدة ونونين _ أبو المنهال المسكى _
 قيل : أصله من البصرة . روى عن ابن عباس والبراء بن عازب وزيد بن أرقم .
 وثقه أبو زرعة . مات ست ومانة .

هذه رواية البخاري ومسلم.

وللبخارى عن سليان بن أبى مسلم قال : « سألت أبا المنهال عن الصرف يدا بيد ، فقال : اشتريتُ أنا وشريك لى شيئاً يدا بيد ونسيئة فجاءنا انبراه بن عازب ، فسألناه ? فقال : فملته أنا وشريكى زيدُ بن أرقم فسألنا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ فقال : أمّا ما كان يدا بيد فغذو ، وما كان نسيئة فردو ه » .

وأخرج النسائى الرواية إلثانية .

وفي أخرى « سألتُ البراء بن عادب وزيد بن أرقم ؟ فقالا : كنا تاجرين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسألنا يبي الله عن المصرف ؟ فقال : إن كان بدأ يبد فلا بأس ، وإن كان نسينة فلا يَصْلُحُ ، المصرف ؟ فقال : إن كان بدأ يبد فلا بأس ، وإن كان نسينة فلا يَصْلُحُ ، والله على الله عليه وسلم وهو بخيبر يقلاده ، فيها خَرَزُ وذهب ، وهى من المنام تباع ، عأمر رسول الله عليه وسلم بالذهب ، فنا عام وحده ، ثم قال عم رسول على الله عليه وسلم الله عليه وسلم بالذهب بالذهب وزنا بوزن

وفى رواية قال «اشتريتُ يوم خيرَ فِلادة باثنى عشر دينارًا، فيها ذهب وخَرَزُ فَنَصَاًها ، فوجدتُ فيها أكثر من اثنى عشر دينارًا ، فذكرتُ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : لا تُبَاءُ حتى تُفَكّلَ ، وفى أخرى قال «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر

نَكَايِحُ الْيَهُودَ الرَّبِيَّةُ الذِهبَ بالدينارين والثلاثة (١٠ ، فقال رسول اللهُ مَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ مَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلِيهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلِيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ ع

وفي أخرى قال حَنَّىنُ الصَّنْمَانِيَ (" لا كَنَامَعُ فَضَالَةً فَي غَزُوةٍ . وفي أخرى قال حَنَّىنُ الصَّنْمَانِيَ (" لا كَنامَعُ فَضَالَةً في غَزُوةٍ . فَطَارَتْ لَى وَلا صَابِى فِلاَدَةٌ ، فيها : ذهبُ ووَرِق وجَوْهُ ر ، فأردتُ أَنْ الشَّرِيمَا ، فَسألتُ فَضالَةً بنَ عُيد؟ فقال: انْزِعْ ذهبها فاجْمَلُهُ في كَفَةً واجْمَلُ دهك في كفة (" ، ثم لا تأخُذَنَّ الاَّمِيْلاً عنل ، فإنَّى سمتُ واجْمَلُ دهك في كفة (") ، ثم لا تأخُذَنَّ الاَّمِيْلاً عنل ، فإنَّى سمتُ

(۱) يحتمل أن مراده : أنهم كانوا يقابعون الأوقية من ذهب رخوز وغيره بدينارين أو ثلاثة ، و إلا فالأوقية وزن أر بعين درهماً ، ومعلوم أن أحداً لا يبتاع هذا القدر من ذهب خالص بدينارين أو ثلاثة ، وهذا سبب مبايعة الصحابة رضى الله عنهم على هذا الوجد ، ظنوا جواز اختلاط الذهب بغيره ، فبين لهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه حرام حتى يميز، وبياع الذهب وزنه ذهبا .

دوقع هنافى النسيخ « الوقية الذهب ، وهي لنة قليلة ، إذ الأشهر « أوقية » الحسر في أرد . . . نووى

(*) موحس بن سبب أنه _ ويين ابن عبدالله _ السَّسِيْمِ ، أو مندين الصنعاني ثم الافريق . روى عن على وابن عباس وفضالة بن عبيد . قال العجل وأبو زرعة : ثقة . وقال أبو حاتم : صالح . مات سنة مائة . خلاصة .

(٣) ٤ كنة ٥ هى بكسر السكاف ، قال أهل اللغة : كفة الميزان وكل مستدير بكسر الكاف ، وكُفة الثوب والصائد بضمها ، وكذلك كل مستطيل ، وقيل : بالوجهين فيهما جميعاً . نووى

م ٢٠ - جامع الأسول - ج ١

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر • فلا يأخُذَنَّ إلا مثلا عنل

هذه روایات مسلم

وأخرج الترمذى الروابة الثانية ، وأبو داود الرواية الثانية والثالثة ولأبى داود أبضا قال " أتى رسول الله صلى الله عليه وسم عام خيبر بقلادة فيها ذهب وخَرَرْ : التّاعها رجل بنسعة دناتير ، أو بسبعة دناتير ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : لا ، حتى تُمَيِّرَ بينه و بينه ، فقال : إنما أردتُ الحجارة وفي رواية : التجارة وفقال النبي ملى الله عليه وسلم : لا ، حتى ميَّرَ بينهما » .

وأخرج النسائى الرواية الثان

وفى أخرى قال : «أصبتُ يوم خيبر فلادةً فيها ذهبُ وخرز ، فأردتُ أن أبيعها ، فذُكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم . فقال : أفْصِلْ بَعْضُها مِن بَعْضِ ، ثُمُّ بِعْهَا » .

۳۷٪ (غ م س – أبو بكرة رضى الله عنه) قال : « نهى رسول الله على الله عنه وسلم عن الفضة بالفضة ، والذهب بالذهب ؟ إلّا سواء بسواء ، وأمرنا أن نشترى الفضة بالذهب كيف شئنا ، ونشترى الذهب كيف شئنا ، قال : فسأله رجل ؟ فقال : بدًا تال: هكذا سَمْنتُ » .

اخرجه البخاري ومسلم. و / فري السُليُ إلى قوله كيف مُنا.

، لا ؟ إلى الله أم الله أبر هربرة رضى الله عنه) أن رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم ذال : د الدينار بالدينار لا فَضْلَ بينهما ، والدرهم بالدرهم لا فضل ينهما » .

أخرجه مسلم والموطأ

۴۸۰ (مم ط - عثمان بن عفان رضى الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال و فى رواية قال لى - « لا تبيموا الدينار بالدينارين، ولا الدره بالدرهمين » .

أخرجه مسلم والموطأ .

٣٨١ (ط- بحبي بن سعبر رحمه الله) قال «أمر وسول الله صلى الله عليه وسلم السَّفْدَ بْنُ (عمر خيبر أَنْ يبينا آيةً من المنهم من ذهب أو فضة ، نباط كلَّ أدبعة عنا ، فقال أو فضة ، نباط كلَّ أدبعة عنا ، فقال لها : أرَيْنًا مَرَادًا » .

أخرجه الموطأ.

٣٨٢ (ط س - مجاهد بن برحمه الله) قال «كنت مع ابن عمر خلاء ما أيغ ، فقال : يا أبا عبد الرحن ، إنى أصوخ النرمب ، فأبيمه بالذهب

⁽۱) الشهور إذا قيل ۵ السعدان ۵ أنه يراد بهما : سعد بن معاذ الأوسى الأنصارى ، وسعد بن عبادة الخرسى الأنصارى ، وهذا بعيدهنا . فإن سعد من معاذ كان قبد استُشْهِد قبل غزوة خيبر ، من سهم أصابه في غزوة الأحزاب . وقد قال محد بن وضاح : يعنى سعد بن عبادة رسعد بن أبي وقاص .

بأ كثر من وَزْيه ، فأستفضل بَدْرَ عَملِ يدى سَنَعْته ، فنهاه عن ذلك ، فيمل الصائع بُرَدُدٌ عليه السَّالَة ، وابنُ مُحَرَ ينهاه ، حتى الله باب المسجد ، أو إلى دابته ، تريد أن يركبها ، فقال له _ آخر ما قال _ . الدينار بالدينار ، والدره بالدره ، لافضل بينهما ، هذا عَهْدُ نَبِينًا إبينا وعهدُنا إليكم »

أخرجه الموطأ .

وأخرج النسائي المسنَّدَ منه فقط، وجعله من مسند عمر .

٣٨٧٠ (ط س - عطاء بن بسار (حمه الله) «أنَّ معاويَةَ بَنَ أَبِي سفيان باع سقايةً من ذهب (١) ، أوْ وَرِقٍ ، بأكثر من وزنها ، فقال أبو الدرداء : سمت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهي عن مثل هذا ، الامثلا عثل ، فقال له معاوية : ما أرى عمل هذا بأسا ، فقال أبو الدرداء : من يعذرنى من معاوية ؟ أنا أخبره عن رسول الله على الله على عن رأيه ، لا أساكنك بأرض كنت بها . ثم قدم أبو الدرداء على عمر بن الخطاب ، فذكر له ذلك ، فكتب عمر بن الخطاب إلى معاوية : أن لاتبع ذلك إلا مثلا عثل ، وزناً وزناً » .

أخرجه الموطأ .

وأخرج النسائى منه إلى قوله : « مثلا بمثل » .

٤ ٣٨ (لح _ عبرالته من عمر دخى الله عنهما) أن عمر بن الحطاب

السفالة: إماء يشرب فيه .

زضى الله عنه قال : « لا تبيعوا الذهب بالذهب ، إلا مثلا عثل ، ولا تُشفُّوا بمضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق ، إلا مثلا بمثل ، ولا تُشفُّرا بعضها على بعض . ولا تبيعوا الوَرق بالذهب ، أحدُها غائب والآخر حاصر . وإن اسْتَنْظَرَكُ إلى أَنْ يَلْمِحَ بِينَهُ فلا تُنْظِره ، إِن اللهَ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى الرَّمَّاء ، والرماة : هو الربا » .

و في رِوَايَّهُ عن التناءَمِ بن محمد قال : تال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، والصاع بالصاع . ولا يُمَاعُ كالِنُّ بناج

أخرجه الموطأ .

٣٨٥ (خ م س - أحام بن زير رضى الله عنهما) أنَّ الذي صلى الله عليه وسلم قال : « الربا في النسيئة » .

وفى رواية : ﴿ إَمَا الرَّبَّا فِي النَّسِينَةِ ﴾ .

وفى أخرى قال: « لاربا فيما كان يدًا بيدٍ » .

أخرجه البخاري ومسلم والنسائي.

۱۳۸۹ تر رس قیر ایر عرض الله عنهما) قال : « کنت أبیع که الإبل بالبقیع ، فأبیع بالدنانیو ، فاخذ مکانها الورق ، وأبیع بالورق ، و آبیع بالورق ، و آبید بالدنانیو ، فأبیت رسول الله صلی الله علیه وسلم ، فوجدته خارجاً من بیت خفصة ، فسأت عن ذلك ؟ فقال : لا بأس به بالقیمة » مده روانة الترمذي . وقد روى موقوفاً علی ا

ای عمر

وفى رواية أبى داود قال ﴿ كُنت أبيع الإبل بالبقيع ، فأبيع بالدنانير وآخذ الدراه ، وأبيع بالدراه وآخذ الدنانير ، آخذ هذه من هذه ، وأغطى هذه من هذه ، فأتبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو فى بيت حفيصة ، فقُلُت ؛ يارسول الله ، رُوَيْدَكَ أَسَأَلْكَ ، إنّى أبيع الدنانير ، آخذ الدرام ، وأبيع بالدرام وآخذ الدرام ، وأبيع بالدرام وآخذ الدنائير ، آخذ عذه من هذه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ، ما لم تفترة وبنكما شيء »

وفي أخرى له بمناه ، والأول أتم ، ولم يذكر «بسعر يومها» .

ه وأخرج النسائي نحواً من هذه الروايات والان افرى المحالالالرى

ما ما في عيفت الدراص من الدناليروالير النيب الدراصه » وروايية
النهاج «ست اليم الأمل فكت التراس من النفقة والعظم في النب والمن النب والدنا نيو من الدالي النب والدنا نيو من الدالي النب التراس من النب التراس المناس والدنا نيو من الدالي المناس والدنا نيو من الدالي المناس والدنا المناس والدنا المناس والدنا المناس والدنا المناس والمناس المناس والمناس والدنا المناس والدنا المناس والدنا المناس والدنا المناس والدنا المناس والمناس وال

٣/٨٧ (مَ - مَعْمَرُ فَي عَبْدُ اللّهِ بِنِ يَافِيرُضِي اللّهُ عَنْهُ (١) ﴿ أَرْسَلُ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مَ عَنْ اللّهِ عَنْهُ إِنَّا اللّهِ مَا فَقَالَ : لِمِنْهُ مَ مُ الشَّتَرِ لِهُ شَمِيًّا ، فَلَقْبُ اللّهُ مَا فَا عَلَى اللّهُ مَا عَنْهُ مَعْمَرَ خَبِّرِهِ الحَلْكُ ، فقال الله معمد : فَيَ فَلِماتُ فَلْكُ ؟ أَنْطَلْقَ فَرُّ مَ ، ولا تَلْخَذَنَّ إِلاَ مِنْلًا بَمْنُلُ مِثْلًا ، فَقَالَ اللهُ عَلَى وَلَا تَلْخَذُنَّ إِلاَ مِنْلًا بَمْنُلُ مَا فَعَلَى فَرَدُ عَلَى اللّهُ عَلَىهُ وسلم يقول : الطمام بالطمام في الله عليه وسلم يقول : الطمام بالطمام

(١) عبر معمو بن عبد الله بن بافع القرشى العدوى . صحابى . هاجر إلى الحبثة .
 له فى الكتب حديثان . بروى عنه ابن السبب . خلاصة .

مثلا عَمْل ، وكان طمامُنا يومنْذ الشَّمِيرَ ، قيل له : فإنه ليس عَمْله . قال : إنى أخاف أن يضارع (') » .

أخرجه مسلم .

٣٨٨ (ط ـ مالك رحمه الله) بَلَمَهُ : أَنَّ سلمان بن يَسَار وَال : لا قَنِىَ عَلَفُ حَمَارِ سَمَدِ بن أَبِي وَوَاَّسِ ، فقال لَمَلامَه : خُذْ من حِنْطَةَ أَهُ عَلَفُ عَالَبْتُمْ به سَمِيراً ، ولا تأخذ إلا مثلَهُ » .

أخرجه الموطأ .

٣٨٩ (طـ - سليمان بن بسار رحمه الله) ﴿ أَنْ عَبْدَ الرَّحَمَٰنَ ٱلْأَسُودُ بِنَ عَبْدُ إِذَ ثُنَّ عَنْفُ أَلْبَتُهُ ، فقالُ لفلامه : خَذْ مَنْ حَنْطَةً أَهْلِكُ طَمَاماً ، فَانْتُمْ بِهُ شَمِيراً ، ولا تَأْخَذَ إِلَّا مِثْلُهُ » .

(١) قوله : إنى أخافأن بضارع: أى يشابه. واحتجمالك بهذا الحديث فى كون الحنطة والشعير صفاً واحداً لابجوز بعد أحدها بالآخر متفاضلا.

ومذهب الهجور : أنهما منتان يجوزالنباض بينهما كالحطم بعالاً من .

ودابلنا : ما سبق س توله صلى الله عليه وسلم ؟ قادًا اختلف الأبيناس فبيعوا كيف شأتم » مع مارواه أبو داود والنسانى ، في حديث عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا بأس بيبع البر بالشمير، والشمير أكثرها ، يداً بيد » .

وأما حديث معمر هذا الاحجة فيه . لأنه لم بصرح بأنهما جنس واحد ، وإنما خاف من ذلك ، فتورع عنه احتياطاً . وفى أخرى له عن مولَى لبنى مخزوم عن سَوْدة رضى الله عنها عن الله عنها عن الله عليه وسلم نحوه .

الفرع الثانى في الحيوان

ا ٢٩١ (م من رس قى مابر بن عبر الله رضى الله عنهما) « جاء عبد فبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهجرة ، ولم يَشُعُر أنه عبد ، فا عبد في الله عبد وسلم على الله عليه وسلم : بعنيه ، فاشتراه بعبد ين أسود فن ، شم لم يبكيع أحدًا بعد ، حتى يسأل : أعَبد عو ؟ ٥ - بعد أخرجه مسلم والترمذي والنسائي والنهاجه

واختصره أبو داود فقال : « إِنَّ النبي صلى الله عليه وسلم اشترى عبدًا يُعبَدُنُ (١٠) » .

٣٩٢ (د - عبر الله بن عمرو بن العاصى رضى الله عنهما) أت رسولَ الله صلى الله علمه وسلم « أَمَرَهُ أَنْ يُجَهِّزُ جِيْشًا ، فَفَهِدَتِ الإِبلُ ، فأمره أَنْ يُجَهِّزُ جِيْشًا ، فَفَهَدَتِ الإِبلُ ، فأمره أَنْ يَأْخُذُ فَى تلاس الصدقة ، فكان يأخُدُ البعير بالبعيرين إلى إلى الصدقة () » .

(۱) قال الشيح ابن القيم : وقد روى مسلم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى صفية من دحية الكابي بسبمة أرؤس » وقال الشافعي : « سئل ابن عباس عن بعير بعير بن ؟ فقال : قد يكون البعير هذا خيرا من البعير بن » .

(٣) القلوص : الناقة ، وتجمع على قلاس وقلانص .

قال الخطابي : وفي إسناد، مقال ، قال المنذَّري : وقد اختلف فيه على محمد بن إسعاق ، ذكر ذلك البخاري وغيره . أخرجه الموطأ .

قال مالك : بلغني عن القاسم بن محمد عن بن مُمَنِقيبٍ مثلُهُ .

و ٣٩٠ (ط من وسق أبو هياشه رضى الله عنه) - واسمه زبد - أنه ه سأل سعد بن أبى وقاص عن البيضاء بالشات ، فقال له سعد أيتهما أفضَلُ ؟ قال : البيضاء ، فنهاه عن ذلك ، وقال سعد : سممت رسول الله طلى الله على الله عنه عنه وسلم يُسألُ عن المتراء التمر بالرُّ طَب، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أينقص (١) الرطب إذا يبس ؟ قالوا : نعم ! فنهاه عن ذلك » . اخرجه الموطأ والترمذي وأبو داود والنسائي وابنها عنه الموطأ والترمذي وأبو داود والنسائي وابنها عنه

وفى أخرى لأبي داود: « أنه سمع سمــدَ بنَ أبي وقَاصَ يقول: سين رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الراطَب بالنّـمر نَسينة (۲).

(۱) قال الخفابي في معالم السنن (ج ٥ ص ٣٣ رتد ٣٣٠٠) هذا تنظه لفظ الاستفهام ، ومعناه : التقرير ، والتنبيه على نكتة الحكم وعلته ، ليكون معتبراً في نظائرها وأخواتها ، فلا يجوز أن يخني مثل مذا على النبي صلى الله عليه وسلم ، ونحو من هذا فوله تعالى (٣٦ : ٣٦ أليس الله بكف عبده) وأمثاله في القرآن كثير ، وكتول جرير :

ألسم خير من ركب الطايا - وأَنْفَى العالين بطونَ راح؟ ولوكان هذا استنهامًا لم يكن فيه مدح .

وهذا الحديث أصل في أبواب كثيرة من مسائل الرباء وانظر شرح العلامة ابن القيم عليه في تهذيب سنن أبي داود .

 (٣) نمأت الشيء، وأنماته إنماء: إذا أخرته، والنّماء الاسم، وبكون في المُهُرُ والدَّين، وبيع النساء: البيم إلى أجل معلوم.



تألنك

الحافظ النقاد شَيْخ الاستلام بَحبَل الْحِفْظ وَإِمَّا مِ الدِيبَا أَلِمْبُ عَبْد اللهُ اسمَاعِيْل مِنْ ابراهِ حِنْمِ الْمُحَمِّنِي الْهِ دَى بِي المَتَوْفِ مَنْهَ آن مُجْرَبُة - ٨٦٩ ميلاةِ

لنا ما لك بن اسمعيل عن شريك عن ابن أبي ليلي (١) عن محمد بن يبا ن خذالدنانه عن ابن عمركره اخذ الدنا نبرعن الدراهم في القرض ولم يرفى البسع

وقال لنا المقرى وآدم حدثنا حماد (بن سلمة ٢٠) عن سماك عن سعيد • ابن جبير عن ابن عمر: كنت ابيع فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا بأس به، وروي داو د عن سعيد عن ابن عمر قوله •

بن الدراهم بأسا، وقال سعيد بن المسيب وغيره عن ابن عمر لا بأس به، وهذا اصح،

٩١ _ محمد بن بكوبن واصل الحضري البغدادي سمع عبدالله ان وهب وعبدالله بن بكبر ٠

٩٢ _ محمد بن أبي بكرين عوف بن رباح الثنني حجازي، ١٠ قال لنا أبو نعيم حدثنا مالك قال حدثني محمد بن أبي بكر المتنفي انه سأل انساوها غاديان الى عرفة كيف كنتم تصنعون مع الني صلى الله عليه وسلم افقال يهل المهل منافلا بنكر عليه و يكر المكرمنا فلا ينكر عليه، و وان لى ابن أبي او يس حد تني محمله من طلحة عن عثمان من عبد الرحمن ان عثمان عن محمد من أبي بكر من عوف بن رباح الثقيلي نحوه دوى عنه اینه عبد الله وموسی بن عقبة ٠

٩٣ يم كل بكرين عمر وين حزم الانصاري المدني سم ا باه روى عنهان عيينة، يقال أبو عبدالملك الكرمن اخيه عبدالله ، قال

() عكمًا في كو و نحوه في كتاب ابن ابي حاتم وغيره و وقع في قط (وا لل ٢ کار یہ ہے(و) من کو ۰

تسم ۱ -- ج ۱ التاديخالكبير أبوعبدالله وآل حزم قضاة، قال لى الاويسى حدثنا ابرا هيم بن سعد قال رأيته يقضى في مؤخر المسجد، وقال لنا على حدثنا يحيي (بن سعيد ١٠٠٠) قال حدثنا سفيان عن محمد بن أبى بكر قال حدثني عبد الملك بن أبى بكر عن ايه عن امسلمة ان النبي صلى الله عليه و سلم تر و جهاو اقام عندها ثلاثا فقال لبس بك على اهماك هو ان ان شنت سبعت الكو سبعت لنسائي، وقال

وكيع عن سفيا ن عن عبدالله بن أبي بكر عن عبداللك بن أبي بكر إن الحارث لما تروج النبي صلى الله عليه وسلم ام سلمة، مثله، وقال لنا اسميل حدثني ما لك عن عبد الله بن ابي بكر عن عبدالملك عن ابی بکر بن عبدالرعمن ان النبی صلی الله علیه وسلم نز وج ام سلمة

فأصبحت عنده فتال لها ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك و درت فقالت ثلث. قال أبو عبدالله والحديث الصحيح هذا عويني سديث اسميل، و قال لي الراهيم بن موسى

اخرنا هشام ان ابن جر مج اخبرهم قال اخبرني حبيب بن ابي أابت ان عبدا لحيد بن عبدالله بن ابی عمرو و القاسم بن محمد بن عبدالرحمن

اخبراه سما ابا بكرين عبد الرحن إن ام سلمة اخبرته قال قالت ثم ١٠ اصبح النبي صلى الله عليه وسلم قال الاشئت سبعت لك وأسبع لنسأ في، وقال لنا عبدالله بن مسلمة حدثنا عبد العزيز بن محمد عن عبد الرحمين

57-73

صُمْرة عن على بن ابى حملة: اتيت بيث المقدس فقال لى زياد بن ابى سودة: يا ابا نصر!

٢٣٧٨ – على من ابي جميد الجندي عن طاوس قوله ' وجند موضع باليمن ؛ روى عنه ان جريج ٰ ٠

٢٣٧٩ – على بن حوشب السلمي ، يعد في الشاميين ، سمع مكحولا قوله؛ روى عنه الوليد بن مسلم .

٢٣٨٠ - على ابو حسين الجمني الكوفى مسمع محاهدا و سويد أن غفلة ؛ روى عنه ابنه الوليد •

٢٣٨١ – على بن حجر أبو الحسن المروزي السابدي؟ مأت ١٠ سنة اربع وأربعين و مائيين في جمادي الأولى؛ سمع شريكما و أباء `٠

٢٣٨٢ – على من خالد الدؤلى عن النضر من سفيان ويقال = رقم 7 بعد ٦ - و الله اعلم؛ قلت و في النهذيب: و كان على دار الضرب بدمشق لعمر بن عبدالعديز و ولى كتاة الماراج الشام بن عبد الملك بفلسطين . (١) قلت و كذا ذكره بمن أبي حاتم (٢) ويحيي بن صالح الوحاظي و أبوتوية الربيع بن نافع – قاله ابن ابي حاتم (٢) قال ابن ابي حاتم: والد حسين ٬ قلت ذكره فى الذين لا ينسبون (؛) قال ابن ابي حاتم: روى عن هقل بن زياد وعلى بن مسهر و شريك وعتاب بن بشير و هشينم و يحيي بن حرة و إسمعيل ابن عياش و فرج بن فضألة روى عنه مسلم بن الحجاج النيسابوري .

عن ابى النضر بن سفيان' روى عنه بكير بن الأشج' و روى الضحاك ابن عثمان عن على بن خالد: سمع ابا هريرة رضى الله عنه •

۲۳۸۳ – على بن خالد عن ابى امامة رضى الله عنه ' روى عنه سميد بن ابي ايوب'٠

٣٣٨٤ – على بن داود ابو المتوكل الناجي من سامة بن لؤي ۖ ه البصري ' / قال محمد بن المثنى حدثني عرعرة سمع سواد بن عبدالله عن ٢٦١ / ب بكر بن عبدالله المرى عن الى المتوكل على بن داود قال: سألت ابا سعيد رضي الله عنه عن الصرف فنهاني فسألت ابن عباس رضي الله عنهما فأمرى ثم عدت الى الى سعيد فسألته فنهاني ثم عدث الى ان عباس فسألته فتال: نهانا عنه من هو خير منا فانتهبنا ٠

> ٢٣٨٥ – على بن ربيعة الوالبي الأسدى الكوفى ابو المفعرة * ص علياً و ان عمراً و أسماء ن الحكم رضى الله عنهم ' روى عنه سسيد

> (١) تال ابن ابي حائم : روى عنه سعيد من ابي هلال (٢) قال ابن ابي حائم : من بنی سامة بن نوی روی عن آنی سعید الحندری و جابر بن عبد الله و ابن عباس روی عنه قتادة و على بن زبد بن جدعان و المثنى بن سعيد (٣) و المغيرة ابن شعبة روى عنه ابو إسحاق الهمدانى رعثهان بن المفيرة و سعيد بن عييد الطائي - قاله ان ابي حاتم و قال : سمعت ابي يقول ذلك و يقول على بن ربيعة هذا هو البجلي الذي روى عنه العلاء بن صالح و هما واحد

سمع مليكة بنت هاني أبن أبي صفرة ابنة أخى المهلب سمست (١) عائشة الفضة بالفضة وزنا بوزن •

٦٩٩ ـ قيس مولى عمر وعن ابن طاوس عن ابيه قوله، روى عنه ابن جر يج يعد في اهل الحجاز •

۷۰۰ قیس بن عبایه أبونها مة الزمانی البصری و قال غندر عن شعبة عن زیدالتیسی، روی عنه الجریری و زیاد بن مخراق و عثمان بن غیاث و را شد ابو مجمد •

۱۰۷ ـ قيس بن سليم العنبري التدييدي الكوفى سنع عمير ابن سعيد عن على قال قليل لأخي احدكم القيام على قبره حتى يدفن ابن للبارك وابو نعم ٠

۷۰۲ مولی سودة بنت سمد مولاة نبی سودة بنت سمد مولاة نبی ساعدة من الانصار بعد فی علی المدیشة عن عبدالله بن الی سکر روی عنه ممن بن عیسی وابن کی اویس •

۱/۰۳ تیس بن حقیص الدارمی مولاهم البصری سمع ه، عبد ابواحد بن زیاد و اباعوانهٔ مات سنهٔ سبع و عشرین (۲) اه نجه ها و

ا کوفی عن ابی حصین قال علی کان و کمیع یضعفه و قال ابو نعیم مات سنسة سبع عن ابی الاصل و سمع مرکز ا رح (۱) می الاصل و سمع مرکز ا رح (۱) ای و ما نتین کم یعلم من التر یخ اصغیر اللواف ص ۲۳۹

وستين (۱) او نحو ها · باب القاسم

۷۰۵ ـ القاسم بن محمد بن ابی بسكر بن ابی تحافیة القرشی التيمي المدنی سمع عمته عائشة و معاوية روی عنه الزهری و نافسع

و ابنه عبدالرحمن، و قال على عن ابن عيينة كان من افضل اهل زمانه، و وقال الحسن عن ضرة مات بعد عدر بن عبد العزيز بسنة - احدى او اثنين و ما ئة، و قال بعضهم مات القاسم وسالم احدهما في سنة ست و الآخر في سنة خمس وما ئية، و قال يحيى بن سلمان عن ابن

وهب قراءة عن مالك عن يحين سعيد قال كان القاسم لا يكاد يردعلى أحد فى مجلسه ولم يعب عليه (٢) فتكلم يوماربيعة 10 فى مجلس القاسم فأكثر فيلما انصرف الناس وهو متوكى عملى النفت إلى فقال إن الناس كانو إغافلين عما يقول ما حينا، وقال

عبدالله بن العلاء بن زبر كنيت الوعبدالرحن . وقال مجد بن الصباح نا عبد الرحمن بن أن الزناد عن ابيه قال ما رأيت أحدا أعلم بالسنة من التاليم و ما كان الرجل يقد رجلاحتي بعرف السنة من من السنة السنة من السنة من السنة السنة من السنة من السنة الس

٧٠٦ _ القاسم بن محمد الثقني عن مدرية روى أويش في مدر مسلم عن عمان بن المنذر، وقال محيين حماد (١) سع اسماء بنت أبي بكر

(;) ای و ما نه کما فی النا رخ الصغیر للؤلف ص ۱۹۱ (۲) کد (۳) یحی بن حما د هو شبخ البخاری ولعله سقط بعده شی، و قد ذکر این ایی حاتم و این حبان القاسم بن عد الشقفی وا نه روی عن معاویة و اسماه روی عنه عثمان بن ۲۰ المنذر وقیس بن الاحنف و افته اعد – ح ۰

التاريخ الكبر ٦ تسم ٢ - ج - ٤

١٩٣٧ ــ مرة الجلي قال اسعاق(١)عن يحيى بن آدم سمع حفصا عن الشيباني عن عمر وبن مرة (الجلي - ٢) عن ابيه سمع عمر يقول

لأردن عليكم (٣) الصدقة •

١٩٣٨ - مرة بن عطية (٤) عن ابيه عن الجو ال(٥) نا ابو العباس

• نا الدارى نا مسلم نا مرة بن عطية الراسبي عن ابيه ان جو ال بن الحارث حج فسمع ابن عباس يخطب فحمدالله واثني عليه وزعم ان الصرف يدا بيدً، فلما كان العام المقبل قال جو ال فحجت فسمعته

يتمول أبي احللت الصرف وأني لتيت من هو احدث : بـ د امر .. و ل الله صلى الله عليه وسلم فزعم انه حرام فليلغ الشاهد الغائب.

١٩٣٩ ــ مرة بن ابي سليمان سمع زيد بن اسلم قال لي اسلم اخذ عبدالله بن عمر بيدي فقال اذهب بنا الى ابن مطبع و بلغه انه

يتجهز الى ابن الزبير يقاتل معه فدخل (٦) عليه (سمع منه عكرمة ان عمار -- ۲) . ۰ : ۱۹۴ ــ مرة من دباب (۷) روى عنه الســـلي بن زياد

10 (نا ابو العباس: الدارمي نا ابو النعان : احماد بن زيد عن المعلى من زياد نا اسحاق » (٢) من قط (٣) قط « عليم » (٤) هذه المرجمة من قط و تد تقد.ت

ترجمة « مرة بن عطية سمع الحسن » فو اجعها – ح (٥) لم اجد الجوال ترجرة فالله اعلم حــــر (ج) قط « فدخانا » (٧) ونع في صف « ذباب » وفي قط « رباب » ٠٠ والصواب « داب » هكيدا ضبطه عبدالفي في المؤتف ص ٥٠ وغير ، - ح

وداعة (السهمي ـ ٢) عن ابيه وذكر اعمامه عن المطلب بن ابي وداعة تال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم ينصلي في حاشيته (يعني حاشية الطواف _ ١) والناس عرون بين يديه ، و قال (محمد _ ١) بن المشنى نايريدين هرون سمع هشام بن حسان قال اخبرني ابن عم

يا ابا ألمذل ذهبت الدنيا والآخرة - ١) •

الناربخ الكبير

(عبد المطلبُ ــ ١) بن ابي و داعة عن كثير بن كثير بن المطلب عن ١٠ أبيه عن جده قال رأيت النبي صلىالله عليه وسلم، بنحوه •

عن مرة بن دباب قال مررت بعقبة بن عبد الغافر وهو صريع فقال

با ب مطلب

١٩٤١ _ مطلب بن ابي و داعة السهمي القرشي عن ايه، قال

قسم ۲ _ ج - ٤

١٩٤٢ ـ مطلب بن عبدالله بن حنطب القرشي وقال بعضهم عبدالله بن المطلب سمع ممر روى عنه محمد بن نباد بن جعفر يعدف اهل 🕝 الحجاز قال (اسحاق نا ۔ ١٠ ٪ .٠ کمر، هو ابو الحکور٣) ٠

١٩٤٣ _ مطلب بن عبدالله بن فيس بن مخرمة المُصلَّى (١٤) القرشي عن أبيه وسعيد بن إلى مندسم منه محمد بن اسحاق القرشي،"

(١) من قط (١) من صف (١) هي كنية الطلب كما في كتاب ابن ابي حاتم والكني للدولابي(١- ١٥٤) وغيرها ووقع في صف ﴿ يحيى بن يكبر وابو الحكم » كذا _ ح (٤) صف « ابن الطلب » _ح .

معاذ و ابی الدرداء و ابی ذر روی عنه خالد بن معدان وعبدالرحمن بن نزید بن جابر .

۳۲۲۳ ـ يزيد بن مقسم عن ميمونــــة بنت كردم كانت

رديف ابيها صممت أباها سأل النبي صلى الله عليه وسلم ، قاله ابو نميم عن عبدالله بن عبدالرحمن الطائني ، وقال ابو عاصم عن عبدالله عن يزيد ابن محمد (١) عن معونة بهذا، وقال عبدالعظيم بن عبد الله (٢) بن يزيد ابن صبحة (٣) قال حدثني ابي عن عمدة سارة بسنت متسم عن ميزنة بهذاء

۲۳۲۴ – يزيد بن مسلم البصرى روى عنه ابنه حماد يروى ٠٠ عن ابن عبر ٠

٣٣٢٥ - يزيد بن مسلم الصنعياني سيم وعب بن منبه سمع منه محمد من ابان البلغي (ع) .

٣٣٢٦ - يزيد بن مسروح بن ميون الطائني، قال عياسَ

و قع في تعلى النهادي . ديها مشهة ﴿ هذا اطنه غلطاني النهدي عبدالرحمن بن ملواله التمايريد عبدالوش بنامل وعوابوعنمان النهدى المخضرم المشهورنانه

مشتبه بهذا في الكنيةوان كليهما من النابعين وان كان يزيد اصغر __. (۱) صف د هند، كذا _ ح (۲) هكذا في قط والهذيب وغيره ولعبدا بقه ابن يزيد وجمة في البذيب (٢ - ٨٠) ووقع في صف د عبد الله ، خطأ _ ح

(r) هو يزيد بن منسيم صاحب القرحمة وضبة المعكمان التبذيب - ر (1) هكذا

. في صف والثقبات وصرح بكنية عدين المان قال « الوبكر» وأبوبكر عدين

البان البلخي مشهور احدالفاظ ووقع في تط ﴿ الْبِمَالُ ، عَمَا حَجَ

.. قسم ۲ - ج ٤ نا عبدالاعلى مهم عبدالله بن عبدالرحمن بن يعلى عن يزيد بن مسرو ح عن عمروً بن شعيب عن ايه عن جده عن النبي صلى الله عليه و سلم قال الذهب با لذهب و الورق بالورق لا فضل بينهما الاهاوها، وقال خليفة بن خياط نا ابى سمع خليفة بن غالب سمع ابا عروة عن عسر و

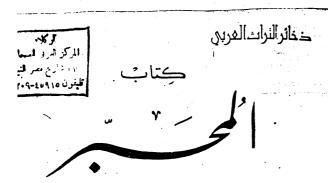
أن اباه حدثه عن عبدالله بن عمر وعن النبي صلى الله عليه وسلم • ٣٣٢٧-يزيدبنمرة الحنفي عن شريح العراق (١) عن سلمة ابن برید ولایصح حدیثه روی عنه جا بر (۲) .

٣٣٢٨ - يزيد بن ابي ما لك (٣) سمع ابا سباع واثلة (٤)

روی عنه ابو جعفرالرازی و (عن ـ ۵)یعقوب (اومعاویة ۱۳۰۰) (ر) هذه الكلمة مشتبهة في قط كأنها « العواني » (r) لفظ ابن ابي حاتج : قريد ، و

ابزمرة الجعفى دوى عناصرين الخطاب مرسلاوعن سلمة بن فيلدوى عنجابر الجلعفى ، ونحو، في التعجيل ص ٥٠١ والله اعلم – ح (٣) هو يزيد بن عبدالرحمن ابن ابی ما الله تقد مت ادار جملة اخرى وقسم (٣٠٧٠) - ح (١) كذا

نى نط وند ذكر أبر أبى حاتم وغيره رواية يزيد عن واثلة بن الاستع وسكن لم ارمن دكر أن كنية وا تلة ابوسياع وانما قالواء ابوالاسقِم ويقال ابوتوصا فة م ويقال ابوعد ويقال ابو احجاب ويقال ابوشداد» ووقع في صف «عن إلى سباع بزواً لله ، كذا وتد يمكن ان يكون الصواب وسم اباه وسم من واثلة، والله اعلم - ح (١) من تسط (٦) من نط وفي ترجمة يزيد من تهذيب المزى «روى عن و مداوية بن بي سفيان و في سما عدمه نظر ، يعني لان موت يزيد سنة به اوقبایما سنة و معاویة تونی سنة ۲٫۰٪ تقدم فی ترجمته رقم (۱٤٠٠) ... واغه اعلم _ ح



للعلامة الاحباري النسابة أبي بحث فرج محتمد برحب يب ابن أمية بن موالها شيئ البندادي المتوفي

تواسي . أبيست عيد الحسَن بالمحسَين السري

وَقَداعَت بَصُعِع هَداالكِاب الدكتورة ايُل ليخت تن شتيتر

المكتب النجاري الطات ا

كتاب المحبر

عبدالله الأصغر بن على بن عبدالله بن عباس . و (محمد) بن جعفر ان عبيدالله بن العباس و (عبدالله) بن جمفر بن أبي طالب و له أحاديث كشيرة عجيبة فنها أنه أتاه رجل، وقدةدمت راحلته ليركب، فقال: « إنى رجل منقطع بي» · فأعطاه الراحلة عا عليها · فقام الفلام لياً خذ سيفه من قرابه فصاح به عبد الله: «دعه ويلك» مم قال للرجل: « يا هذا! لا تخدع عن السيف فأنى اشتريته بألف دينار » ومنها أن امر أة جاءته فقالت له: ﴿ تفديك خالتك ! هذه دجاجة ، ربيتها فروجة وسنتها . فلم / أرأحدا أحق بها منك · » فأخذها منها وأمر لها بألف ٥٣/ب درهم · فقالت : « أبقاك الله و أعانك على ما أنت نيه » · فقال : « زدوها أَلْفَا . وَقَالَمَ : « حَفَظَ الله نفسك الكريمة ٥ . وَغَال : « زدوها أَلِفاه. غَنَات : « أمتعني الله وسائر الناس ببقائك» .فقال « زدوها ألنا» . غَمَّالَت: « جعلني الله فدا هذه الروح الطيبة » فقيال: «زدوها " . ألها ، وهالت : «حسبك يامسرف» وهال ها : «والله لو ثبت لثبت .» رسَهَا أَنْ مُولَى لَعَبِدَ اللهِ بن مطيع بن الأسود العدوى قدم على مولاه عبد الله بالمدينة فتذاكر وايوما جود عبد الله من جعفر فقال المولى: « إنا لنسمع من جود عبد الله بأشياء ماسميناً عثلها عن أحد ، . أ (١) كذا في الأصل أديم مرات . والنحوي لايقول إلا « زيدوعا ، .

و بكعب بن مامة يضرب المثل و قال حرير عدد حمر بن عبد المؤنز:

فياكسبن مامة وابن سعدي أجود منك باعمر الجوادا أجمال الاسلام

بنو هاشم: ﴿ عبيدالله ﴾ بن العباس بن عبد المطلب و له أحاديث في جوده · فنها أنصرافا قاء للناس بسعة آلاف دينار · فلز مه غرماؤ فسأ هم أن ينفسره حتى يضطرب ويقتضى ديونه · فقالو ا · لا برضى منك بكنيل دون أن يضمنك عبيد الله بن البيس » · فأتى بابه فياستأذن عليه ، فدخل و دخل معه غرماؤه ، وعبيد الله جالس يمنوس هنم بين بديه البنر روحى تشرب ، فقص عليه الصيد في قسته · فقال لغرما أنه : « إثنوى بصكوكم » · فأتو ، بها فخر فها و قال : « هي لم على » · فتني عنه تسعة آلاف دينار و لم يكن بينه و بينه خلطة قبل ذلك و لا حرمة ، و (السنام) وعو ولم يكن بينه و بينه خلطة قبل ذلك و لا حرمة ، و (السنام) وعو

ابن أبى خاذم أولايهجو أوس حادثة بن لام وأوس عــذا بمن يضرب به النال فى الكرم والجود يقال له ان سعدى. قال جريره وماكعب بن ما مة وابن سعدى بجود منك يا عمر الجوادا. (٢) وبالها مش بخط تحتف و الحسن بن على عليها السلام كان من أجود بنى هاشر ١٠٠ ـ (١) في الأمار، أني ه. اخبار قریش لمحمد بن حبیب البغدادی (المتونی نــة ۲۶۰م/ ۸۰۹م) بــه والنملیق علیه خورشید احمد فارق أستاذ آداب اللغة العربیة تحت مراقبًا الدكتور محمد عبد المعيد خان استاذ آداب اللغة العربية بالجامعة العثمانية وحدير دائرة المعارف العثمانية

هذا حائظی' بمکان کذا وکذا و قد أعطت به ستاته ألف درم يُراح إلى بالمال العشية فان شنت فالمال وإن شنت فالحائط،

[و - أ] عيدالله عن بن العباس بن عبد المطلب و ذكر عن جوده أن ٢٩٨/ صيرفيا أفلس/ بالمدينة فلزمه غرماؤه، فسألهم النفس° ليحتال لهم فقالوا: ه لسنا ندعك أو يُكفل بك عيدالله " بن العباس ، فأتوا بابــه فاستأذنوا عليه فأذن لهم و يده في حوض يخوض٬ فيه البزر^ للغنم فقال له الصيرفي : إن لهؤلا. القوم على تسعة آلاف دينار و قد سألتهم أن ينفسوني

حتى أضطرب لهم فسألوني كفيلا فأعطبتهمو، فأبوا أن يرضوا إلا يك، فأحب أن تضمني، فقال لهم: هانوا صكاككم، فدفعوها إليه فيخوقها و أمرّ ١٠ بقضائهم من ماله .

و عبدالله من جعفر من أن طالب و كان مما ذكر من جوده عليه السلام (١) في الأصل: حايتاني ـ بالياء الشاة .

(م) في الأصل: الخايط _ بالياء المئدة .

(م) لبست الزيادة في الأصل .

(٤) في الأصل: عبدالله، والتصحيح من المحمر ص ١٠٠٠ ونسب تر ش صرب. . (١) النفر بالتحريك: النهلة و الدمة .

(-) في الأصل: عبد الله .

(٧) يخوض فبه من باب نصر: يخلط و محبك فيه .

(٨) في الأصل: المكسب، والتصحيح من المحبرص ١٤٠، ونص العبارة نيه:

وعبيدالله جالس يخوص (بتشديد الواوو الصاد المهمة) نغنم بين يديم البزروعي نشرب، و معنى العبارة في المحمر ايس بواضح .

() في الأصل : أانم .

(111)

أن مولى لعبدالله بن مطيع بن الاسود العدوى قدم عليه فقال: إنا نسمع عن عبدالله بن جعفر بأشياء لم يسمع بمثلها عن أحد قط ، فقال له عبدالله ان مطيع: صدق 'كل ما ' تسمعه عنه ففيه أكثر مر. _ ذلك ، فقال: إني

لاحب أن أرى بعض ذلك ، فقال: هات صحفة ، فجاء بها فقال: اكتب ذكر حق فلان بن فلان على عبدالله بن جعفر ثلاثمانة دينار حالَّة ثم ه اذهب إليه فسلم عليـه و قل له: [هذا - ٢] ذكر حق لي يا أبا جعفر عليك ، فمضى إليه و فعل ذلك و ألاح له بالصحيفة فقال له عليه السلام: `` لك أنت؟ قال: نعم، قال: كم؟ قال: ثلاثمائة دينار، قال: يا غلام! ادفعها إليه، ولم يأخذ الصحيفة، فجاً مولى عبدالله بن مطيع بالدنانير إليه و سدئه الأمر وقال: والله! ما رأيت أعجب من هذا ٬ فقال له ابن مطيع: ١٠ / احتفظ بالدنانير ٬ ثم تركه عشرا و قال له: اذهب إليه فقل له مثل ما قلت ٬ ﴿ ٢٩٩/ فقال له " المولى: جعلت فــــنـاك توهمني في المرة الأولى الآن أابس.

و هو يكثر التعجب؛ فقأل له ان مطبع: احتفظ بها ؛ فما مضى له شهر ١٥

يعرف أنى صحم، قال: اذهب كم أقول لك، فـذهب فجرى " يينها

ر ﴿ الكِلامِ مثلُ الكِلامِ الأولِ فأمرُ له بها ، فجاء إلى ان مطبعُ

ا المان الحالما المالما

(٢) ليست الزيادة في الأصل .

(م) في الأصل: إلى .

(٤) في الأصل: إلى ، و في المحمر ص ١٤٥ : فقال له المولى: أنا أخاف أن يعرفني فتكون الفضيحة .

(ء) في الأصل: فحرك.



للامتارالمتافظ المحارين علي بن حجيرًع العنفلان

> رقم کنیه وأبوایه وألحایه واستیمی المرانه ، ونیه هل أواهها فی کل حدیث

نام باخراجه ، وتصمیح تجاریه : وآشرف عل طبعه خُرُامِرُآ[ان فر<u>تم [[]</u> ان یغزه

المُطَبِّعَةِ المِنْ لِفَيْنَةً وَفَيْكِينَةً الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ

يخ المال ، وهو من بعض دلائل نبوته الإخبار. بالامور التي لم تسكن في زمته . ووجه الذم من جمة التسوية بين إلامين، وإلا فاخذ المال من الحلال ليس مذموما من حيث هو، واقه أعلم

٨ - إب النجارة في البر وغيرو

وقولهِ عزَّ وجلُّ [٢٧ النور] : ﴿ رِجالَ لا تُلْعِيمِ نِجَارَةٌ وَلا يَمْ عَن ذِكِرِ اللَّهِ ﴾ وقال تَنَادَةُ : كَانَ القَومُ يَلَبَاكِمُونَ وَيَتَّبُرُونَ ؛ وأَسْكَنَّهِمْ إِذَا نَابَهِمْ حَقَّ مِن خُقُوقِ اللهِ لم كُلْبِهِمْ تِجَارَةٌ

ولا تَبِيعٌ عن ذَكِرِ اللهُ حَتَّى بُؤُ ذُوهُ إلى الله ﴾ ٢٠٦١ ، ٢٠٠٠ - حَرَّثُ أَبُو عَلَمَ عِنِ ابْ جُرِيجٍ قال أخبر في عُرُوبُ فِيثارِ مِن أَبِ لِلْهَالِو قالاً

وكنتُ أَنْجِرُ فِي الصَّرْفِ ، فَعَالَتُ زَيْدَ بَنَ أَرْفَمَ وَضَى اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قال النبُّ عَلَيْكُ ع و حَدِثْتُنَ الفضلُ بنُ يَعْوبَ حَدَّتُنَا الْحَبَاجُ بنُ عَمِدَ قال ابن جُرَيجِ أَخَبَرَنَى عَمْرُو بنُ دِينارٍ وعَامَمُ بنُ

مُصَبِ أَنها تَيِما أَبِا المِنهَالِ يقول ﴿ مَأْلَتُ النِّرَاءَ بِنَ عَا زِبِ وَذِيدَ بِنَ أُوقَمَ عن العَرف ِ فالا : كَنَّا تا يَجرَ بِن عَلَى عَهد رسولي اللهِ ﷺ ، فتألنا رسولَ اللهِ ﷺ عن العرف ِ قال : إن كانَ بدأ بيد فلا بأسَ ، وإن كان نَسِينًا

[نشدید ۲۰۹۰ - أطرانه فی : ۲۱۸۰ ، ۲۶۹۷ ، ۱۳۱۳]

[الحديد ٢٠٦١ - أطرافه في : ١٨١١ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٠]

عَينَ (باب التبعارة في اليز وغيره) لم يقع في رواية الأكثر قولة « وغيره » وثبتت عند الاسماعيلي وكرية · واختلف في صبط الز فالأكثر على أنه بالزاي ، وليس في الحديث مايدل عليه يخصومه بل بطريق عموم المسكلسب الباحة . وصوب إن عما كر أنه بالراء وهو أليق بمؤاعاة الرجمة الى بعد هذه بياب وهو والتجارة في البحر ، وكذا ضبطها الدُّما لِلَّن رَازَرُكُ بِعَدْ النَّذِي أَمْهِمْ أَمِيلُ عَلَى أَنْهَا مضبوطة عند إن بطال وقد عنم الموحدة وبالراء ، قال وليس في الباب مايقتضى تعيينه من بين أثواج التجارة (٥ . وقد أشيطاً من وعم أنه بالراء تُصحيف إذ ايس في الآية ولا الحديث ولا الآثر اللاتي أوردها في الباب ما يرجح أحد الفظين . قوله (وقوله عز وجل رجال لاظهيم تجاوة رِلا بِمِ عَنْ ذَكُرُ اللَّهُ ﴾ أي و تفسير ذلك ، وقد دوى على بن أبي طلحة عن ابن عباس أن المعني لانتهيهم عن الصلاة المكتوبة، وتمسك به قوم في مدح ترك النجارات وايس بواضح . قويم أو بأن نشادة : كان القوم بقبايعون الح) أ أتف عليه موصولًا عنه ، وقد وقع لى من كلام أن عمر أخرجه عبد الرزاق عنه أنه كان في السوق فافيست الصلاة فاغلنوا حوانيتهم ودخلوا المسجد فقال ابن عمر وقيهم تولت ، فذكر الآية ، وأخرج " را أن عليم عن ابن مسعود تحوم، وفي و الحلمة ، عن سفيان الثورى : كانوا يتبايلون ولا ينتعون الصلوات المكتوبات في الجناعة . ثم أور د الصنف حديث زيد بن أوقم والبراء بن عادب في الصرف، وسيأتي الكلام عليه في و ماب سي الريز بالنصب فسينه بعد نيف وستين بابا وموضع الترجمة منه قوله قيه وكانا تاجرين على عهد رسول أفه يَرْجُنَّهُ ، وند خبى دلت عل

من دمسند عبد بن حيد ، عاليا ، عن عبد الرذاق عن معمر سمعت حشاماً عن قاطمة عن أسمار ، فلكرت الحديث ، قال و فغال إنسان لحشام أفضوا أم لا؟ قال لا أدرى . ﴿ (تنبيه) : اختصر ابن أبي حفصة هذا المنن اختصارا بجعفا ، فان لقطه يعم ما إذا وقع الشك داخل الصلاة وعارجها ، وزواية غيره من أثبات أصحاب الزهرى تنتخى تخصيص ذلك عن كان داخل الصلاة ، ووجه أن خروج الريح من المصلى هو الذي يقع له غالبا يخلاف غيره من النو أفض فأنه لا يهج عليه إلا نادراً ، وليس المراد حصر نقض الوضو. برجود الرمج . الثانى حديث عائدة في النسمية على الدبيحة ، وقد استدل به على أن التسمية ليست شرطا لصمة الذمح ، وقد استدل به على أن التسمية ليست شرطا في جواز الاكل من الذبيحة ، وسيأتي تغريره والجواب عما أورد عليه وسائر مباحث في كتاب الذبائح مستوفى إن شاء الله تعالى ، وَهُوْ أَصْلُ فِي تَحْسِينِ الظِّنَ بِالمُسْلِمُ وَأَنْ أَمُورَهُ مُحُولًا عَلَى الْكَالُ وَلَا سِيا أَهُلُ ذَلِكَ النسر

٣ - باب رُولِ اللهِ عزَّ وجَلَّ [١١ - الجمعة]: ﴿ وَإِذَا رَأُوا رَجُارَةٌ أَو لَمُوا أَنفَتُوا إليا ﴾ ٢٠٥٨ – مِرْشِينَ مَنْ مَنْ مِنْ مَنْمَامِ حَدَّنَمَا وَالدَّهُ عَنْ حُسَيْنِ عِنْ سَالْمٍ قَالَ حَدَّثَنَى جَابِرٌ وَضَى اللهُ عَنْهُ قَالَ ﴿ بَيْكَ نَحَنُ مُصَلِّيمَ ٱللَّهِ مِنْ إِذَا أَقِبَكُنُّ مِنَ الشَّامِ عِيرِ مُسْتَحِيلٌ كَلَّمَامًا ، فالتَقتوا إليها خَي ما بَقيَ مَ اللهيِّ مَنْ إلا أَنَّا عَشرَ رَجُلاً ، فترَكَتْ ﴿ وَإِذَا رَأَوْا نَجَارَةً أَوْ لَمُواً انْفَضُوا اللها ﴾

قَوْلِه (باب قول الله عز وجل : وإذا وأوا تجارة أُولموا النصوا اليها)كأنه أشار بهذه الترجة إل أن التجارة ، إن كانت تدريحة باعتباركونها من المكاسب الحلال فانها فد الهم إذا قدمت على مايجب تقديمه عليها . وقد أورد في الباب حدث جابر في تصة انفضاض الناس عن النبي ينهج وهو يخطب . ومضى الكلام عليه مبسوطاً في كتاب النامة ، ويأت بعضه في تفسير سورة الجمة أن شاء الله تمال

٧ - إب تن لم ببال إمن حيث كتب المال

١٠٠٨ – مَرْثُنَ آدَمُ حَدَّثُنَا ابنُ أَبِي ذِبْ حَدَّثَنَا سِيدًا لَلْهَ لِينَ عَنْ أَبِي مُرِدَةً رضيَ الله عنهُ عن فانهيَّ وَيُثِيُّ قَالَ ! يأتَى على الناسِ زمانُ لايُبالى المره ما أُخَذَ منه أَ مِنَ الحلالي أم منَ الحرام ؟

قيام (باب من لم يال من حيث كسب المال) في هذه الذبحة إشارة إلى ذم ترك النحرى في المسلماس . فجاله ﴿ بِأَنَّى عَلِ ثَنَاسَ زَمَانَ ﴾ في وواية أحمد عن يزيد عِن ابن أبي ذئب بسنده , ليأتين على الناس زمان , والنسائي من وجد آخر , يأتى على الناس زمان ماييالى الرجل من أين أصاب المال من حل أو حرام ، وهذا أورده النسأئي من طريق عمد بن عبد الرحمن عن الصعي عن أبي هريرة . ووجم المزي في « الأطراف ، قطن أن عمد بن عبد الرحمن هو إن أبي ذلك قترجم به النسائي مع طريق البخاري هذه عن ابن أبي ذلك، و وليس كما طن فاي م أفف عليه في جميع النسخ اتى وقفت عليها من النسائى إلا عن الشعي لا عن سعيت ، ويحث بن عبد الوحن الذكور عند أغنه إن أبي ليل لا ابن أبي ذئب، لاني لا أعرف لابن أبي ذئب ووابة عن لقعى، وقال أبن لتين : أعبر لني يُنْجَعُ بهذا تحليرا من

الرَّسَانِيد . ووقع في رواية اسمأعيل بن عياش عند الطبراني والله (١) عالمه وعند أبن ماجه كلاهما عن يحيي (٢) بن سميد عن خالد بن معدان عن المندام عن أبي أبوب الانصاري زاد فيه أبا أبوب ، وأشار الدارتطني الى رجحان هـذه الزيادة . قوله (يبارك لسكم) كذا في جميع روايات البخاري ، ورواه أكثر من تقدم ذكره فزادوا في آخره وفيه . . قال أن بطال : الكيل مندوب اليه فها ينفقه المر. على عباله ، ومعنى الحديث أخرجوا بكيل معلوم يبلنكم إلى المدة التي قدرتم ، مع ما وضع الله من البركة في مد أهل المدينة مدعوته بَالِثْج . وقال ابن الجوزي : يشبه أن تبكونُ هذه الركة للنسمية عليه عند الكيل . وقال المهلب : ليس بين هذا الحديث وحديث عائشة , كان عندي شطر شعير آكل منه حتى طال على فكلته ففي ، يعني الحديث الآني ذكر . في الرقاق معارضة ، لأن معني حديث عائشة أنها كانت تخرج قوتها - وهو شيء يسير - بغيركيل فبورك لها فيه مع بركة الني برِّلِيُّ ، فلما كالله علمت المدة التي ببلغ الها عند أخصائها أه . وهو صرف لما يتبادر إلى الذهن من معنى البركة ، وقد وقع في حديث عائدة المذكور عند أبن حيان و فما زلنا نأكل منه حتى كالته الجارية فلم نلبت أن فني ، ولو لم تـكله لرجّوت أن ببتي أكثر ، وقال المحب الطبري : لما أمرت عائشة بكيل الطمام ناظرة إلى مقتضى العادة غافة عن طلب البركة في تلك الحالة ردت الى مقتضى العادة ا هـ . والذي يظهر لي أن حديث المقدام محمول على الطعام الذي يشتري . فالبركة تحصل فيه مالكيل لامتثال أمر الشاوع ، ولمنا لم يمتثل الامر فيه بالاكتيال نزعت منه لشؤم العصيان ، وحديث عائدة محمول على أنها كالته للاختيار فلذلك دخله النقص ، وهو شبيه بقول أبي وافع لما قال له الذي برُّقيٌّ في الثالثة , ناو إني الذراع ، قال وهل للشاة الا ذراعان فقال: لو لم نقل هذا لناولتي ما دمت أطلب منك ، لخرج من شؤم المارعة النزاع للركة . ويشهد لما فلته حديث

و لا تحصى فحصى الله عليك ، الآتي . والحاصل أن الكيل بمجرده لا تحصل به البركة ما لم ينضم اليه أمر آخر وهو استأل الامر فعا يشرع فيه الكيل ، ولا تنزع الدكة من المكيل ،جرد الكيل ما لم ينضم اليه أمر آخر كالمادضة والاحتباد والله أعلم . ويحتمل أن يكون معنى قوله مكلوا طعامكم ، أى إذا ادخر بموه طالبين من الله البركة والغين -بالإجابة ، فكان من كاله بعد ذلك إنما يكيله ايتعرف مقداره فيكون ذلك شكا في الإجابة فيعاف بسرعة نفاده ،

ذلك والله أعلم . وقد قيل : ان في • مسند البزار ، أن المراد بكيل الطمام تصفيرالارغفة ، ولم أنحق ذلك ولاخلاله ٥٣ - إلب بركة صاع النبيُّ مَرْتُجُ ومُدَّه . في عاشهُ رضي اللهُ عنها عن النبيُّ مَرَّاتُكُ

قاله الحب الطبرى. ويحتمل أن نكون البركة التي تحصل بالكيل بسبب السلامة من سوء الظن بالخادم لأنه إذا أخرج

بغير حساب أند يفرغ ما يخرجه وهو لايشعر فيتهم من يتولى أمره بالاحذمنه ، وقد يكون بريثا ، وإذا كاله أمن منّ

٢١٢٩ – وَرَشُنَ مُوسَىٰ حَدَّنَنَا وُمَبُ ۚ حَدَّنَنا مُرُو بنُ جِي عَن عَبَّادِ بنِ تَمْبِرِ الانصاريُّ عن عبدِ الله بن زَّبد رضيَ اللهُ عنهُ عن التيَّ مِنْ اللهِ مَنْ أَبراهم مَرَّمَ مَكَّهَ وَدَعا لها ، وحرَّمتُ الدينة كاحرَّم إبراهيمُ مكةً ، ودَعَوتُ لما في مُدِّها وصاعبا مثلَ ما دَعا إبراهمُ عليه السلامُ لمكةً .

(١) كذا ي طبعه بولاق . وامل الصواب • بقية ، وهو أبن الوليد الكلاعي ، فأنه يروى عن بمير بن سعيد (٣) لمله • بحير • بالباء الموحدة والراء ، وهو المذكور في التطبقين السابقين

٢١٣٠ – فَدَثْنَى عِبْدُ اللَّهِ بِنُ مُسَلَّمَةً عِنِ مالك عِن إسعاق بنِ هِدِ اللهِ بِنِ أَبِي طَلْحَةً عَن أَسِ بن مالكِ رضىَ اللهُ عنه أنَّ رسول اللهُ وَيُنْتُقِ قال (اللَّهُم بارِك للم في يكيا لهم ، وبارِك للم في صاعِهم ومُدَّهم . يَعْنَى

أمل المدينة ،

[الحديث ٢١٣٠ _ طرقاء في : ١٧١٤ ، ٢٧٣٠] قَلْهِ ﴿ بَابِ بِهُ مَاعَ اللَّهِ ﷺ ومده ﴾ في دواية النسى ﴿ ومــــهم ، بصينة الجمع وكذا لابي قد عن غير الكشيئ وبه جزم الاسماعيل وأبو سم ، والصير يعود للحذوف في صاح التي أي صاع أهل مدينة التي ﴿ اللَّهِ عَلَى ومدم ، ويحتمل أن يكون الجمع لاوادة النمطيم ، وشرح ابن بطال على الاول . قوله (فيه عاشة عن الني بيك) بشير إلى ما أخرجه موصولاً من حديثها في آخر الحج عَهَا قالت دوعك أبو بكر وبلاّل -الحديث وفيه - اللهم بآرك ثما في صاعنا ومدنا . . قوله (حدثنا موسى) هو آبن اسماعيل ، وقد تقدم الكلام على ما نضمته حديث عبد الله إن زيد وهو ابن عاصم الذَّكور هنا في أواخر الحج، وكذا حديث أنس وسيعاد في كتاب الاعتصام. (تنبيه) إراد المصنف مذه الرجمة عقب الى قبلها يشعر بأن آبركة المذكورة في حديث المقدام مقيدة بما إذا وقع الكيل بمد

التي يَرْالِجُ وصاعه ، ويحتمل أن يتعدى ذلك إلى ماكان موافقًا لها لا إل مايخالفهما . والله أعلم ٤٥ - إب ما بذ كر في بيم الطعام ، والمكرة

٢١٢١ -- قد شنى إسعاق بن إبراهيم أخبرنا الوكلية بن مُسلم عن الأوزاعيَّ عن الزَّهميُّ عن سالم عن أَمِهِ رَضَى اللَّهُ عَنْهُ قَالَ • رأيتُ الذِّينَ بَشَرُّونَ الطَّمَامُ عِلزَّفَةً يُغَرُّونَ عَلَى عهد رَّولِ اللهِ ﷺ أَنْ يَبَيِّعُومُ

حتى أبؤوكوهُ إلى رِحالِمسم، - ٢١٣٢ – مَرْشُنَا موسىٰ بنُ إسماعيلَ حدُّنَنَا وُهَيبٌ عن ابنِ طادسِ عن أبيهِ عنِ ابنِ عبْأُسِ رضَى أفهُ عَهَمَا ﴿ انَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَهَىٰ أَن يَبِعَ الرَجَلُ طَمَامًا حَتَّى بَسُنُونِيَهُ ۚ . فَلَ لابنِ عِبَّاسِ : كَيْفَ ذَاكُ ؟ قال: ذلكَ دراهمُ بدارهمَ والطمامُ مُرْجاً ﴾ . قال أبو عبدِ اللهِ : ﴿ مُرْجَعُونَ ﴾ [التوبة ١٠٦] : مُوخَّرون

٢١٣٣ – مَدْشَىٰ أَبُو الرَّلِيدِ حدَّثَنَا شُبَةً حدثَنَا عِبدُ اللهِ بِنُ دِينَارِ قال سَمِتُ ابنَ عمرَ رضى اللهُ عنهما يقول: قال النبئ ﷺ ﴿ مَنِ ابناعَ مَلماماً فلا بَبغُ حتى يَقبضُهُ ﴾

٢١٣٤ – عَدَّعْنَ عَلَىٰ مُعَدَّنَنَا سُمَانُ كَانَ عَمْرُو بِنْ دِينَارِ كِعَدْثُ مِنِ الرَّهْمِيَّ عَن مالكِ بِنِ أُوسِ أَنْهُ كَالَ وَ مَن عَندَهُ مُسَرِفٌ ؟ فقال طلعةً : أناء حتى يجيء خارِكُنا من النابق . قال سُنيانُ هُوَ الذي خيفناهُ عن الزُّ هرئ ليس فيه زِيادة ، نقال : أخبر كن مالكُ مِنُ أوس سمَّ عمرَ مِنَ الحَفَّاكِ رضَىَ اللهُ عنهُ كينِرُ عن وسوليّ إِنْهِ وَيُطَلِينُهُ قَالَ ﴿ الذَّهِبُ الاَرْدَقِيرِ رِبَّا إِلاَّ هَاءُ وهاه ، والنَّهِ "بِالنَّهِ ربأ إلا هاء ٧٤ - إحب كم الربائر

٢١٧٠ - حَرْثُ أبوالوَلِدِحدُ ثَمَّا اللَّهُ مِن إِن شهابٍ عن مالكِ بنِ أُوسِ سِمَ عَمْرَ رضَى اللهُ عنها عن التي ﷺ قال و البُرُ بالبُرُ رِبّا إلاّ ها، وها، ، والشَّهرُ بالشِّيرِ رِبّا إلا ها، وها، ، والنّرُ بالبّــــر ربّا إلا

قوله (باب بيع التمر بالتمر) أورد فيه حديث عمر محتصراً . وسيأتي السكلام عليه بعد باب

٧٥ - باب بيع الزليب بالزيب، والطمام بالطمام ٢١٧١ - طَرْثُ اللهُ عليكُ حَدَّ أَنَى ماك من نافع عن عبد إلله بن عمر رضى الله عبها وأن رسولَ اللهِ

[الحديث ٢١٧١ _ أطرافه في : ٢١٧٢ ، ٢١٨٥] ٢١٧٢ – مَرْشُنَا أَبُو النمانِ حَدَّنَنَا خَاْدُ بنُ رَبِدٍ عن أَبُوبَ مَن نَافَعٍ مِنِ ابنِ عَرَ رَضَى اللهُ عَلْهما ﴿ انَّ الذِّي عَلِيْكُ عَبِي عَنِ الزابَنةِ . قال : والمزانبةُ أن يَبِيعَ المُّرَ بَكيلٍ : إن زادَ فلي ، وإن تَفْصَ فسلى " ٢١٧٣ – قال: وحدَّ تَني زيدُ مِنُ ثابت ِ ﴿ إِنَّ النِّي مِنْ اللَّهِ رَحُّصَ فِي الصَّرَايا بَحْرْصِها ﴾

[المديث ١١٧٣ - أطرائه في : ١٨٨٤ ، ١٨٨١ ، ١١٩٢ ، ١٢٨٠] قَلِه (باب سِع الربيب بالزبيب والطعام بالطعام) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن المزابنة من طريقين ، وسيأتي الكلام عليه بعد خممة أبواب. وفي الطريق الثانية حديث ابن عمر عن زيد بن ثابت في العرايا ، وسيأتي السكلام عليه بعد سبعة أبواب . وذكر في الترجة الطمام بالمعام وليس في الحديث الذي ذكره الطمام ذكر ، وكذلك ذكر فيها الربيب بالربيب والذي في الحدث الربيب بالكرم ، قال الاسماعيلي : لعله أحد ذلك من جهة المعني ، قال : ولو ترجم للحديث بيح انمر في د.وس الشجر بمثله من جنسه بابسا لسكان أولى انتهى . ولم يخل البخاري بذلك كا سيأتي بعدُستة أبواب، وأما منا فكأنه أشار إلى ماوقع في بعض طرقه من ذكر الطعام، وهو في رواية الليث عن نافع كما سيأتي إن شاء اقه تعالى ، ودوى مسلم مر . حديث معمر بن عبد اقه مرفوعا . الطمام بالطمام

٧٦ - إب بيم الدَّمبر بالنَّمبر

٢١٧٤ - طَرْثُ عِدُ اللهِ بنُ بوركَ أخر مَا ماك عن إبن عهابٍ عن مالكِ بنِ أوسِ أخرَ أو أو التَنَسَ صَرْفاً عانةِ دينارِ ، فدعاني طلحة ُ بنُ عُبيدِ اللهِ فَرَاوَضَنا ، حَتَى اضْطَرَفَ مَنَّى ، فأخذَ الدّهبُ يُقلُّبُها في بده ِثم قال: حتَّى بأنَّى خَازِتِي منَ النابةِ ، وعررُ يَسِعُ ذُلكَ . فنال: واللهِ لاُتفارِقهُ حتَّى تأخُذَ منه ، قال م - ١٨ ج ٤ • فح الباري

كراهة النلق ولو في الطريق ولو على باب البيت حتى تدخل السلمة السوف . قوله (قال أبو عبد أنه) هو المصنف . قوله (هذا في أعلى السوق) أي حديث جوبرية عن نافع بلفظ ,كنا تتلتي الركبان فنشتري منهم الطعام ، الحديث ، قال البخاري : وبينه حديث عبيد الله بن عمر يعني عن نافع أي حيث قال وكانوا يتبايمون الطعام في أعلى السوق ، الحديث مثله ، وأراد البخاري بذلك الرد على من استدل به على جواز ننتي الركبان لإطلاق قول ابن عمر دكت تتلق الركبان ، ولا دلالة فيه ، لأن مناء أثهم كانوا يتلفونهم في أعلى السوقكا في دواية عبيد الله بن عمر عن نافع ، وقد صرح مالك في ووايته عن نافع بقوله ، ولا تلقوا السلع حتى يهبط بها السوق ، فدل على أن التلق الذي لم ينه عنه إنما هو ما بلغ السوق ، والحديث يفسر بعضه بعضا . وأدعى الطحاوي التمارض في ها تين الرو ايتين وجمع بينهما بوقوع الضرر لاسحاب السلع وعدمه ، قال فيحمل حديث النهى على ما إذا حصل الضرر ، وحديث الاباحة على ما إذا لم يحصل ، ولا يخني رجحان الجمع الذي جمع به البخاري واقه أعلم . (تنبيه) : وقع قول البخاري و هذا في أعلى السوق، عقب رواية عبيداته بن عر في دواية أبي ذر ، ووقع في دواية غـــــيره عقب حـديث جويرية

٧٣ - إب إذا اشتَرطَ شروطاً في البيع لا تحمِلُ

٢١٦٨ – مَرْشُنَا عِبدُ اللهِ بِنُ بُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالنَّ عَنْ هِثَامٍ بِنِ عُرُوةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائشةً رضَىَ اللهُ عنها قالت ٥ جاءَتني تربرهُ فقالت: كَا تَنِتُ أهل على نِسعِ أُواني في كل عامٍ أُوقِيةٌ "، فأعِينِيني. فقلتُ: إن أحبُّ أهنُّ إِن أعدُها لم ، ويكونَ وَلاوُك لِي تَعلتُ . فذَ هبَّت بَرِرةُ إلى أهنِها فقالَت لم ، فأبوا ذلك علما ، لجاءَت مِن عندهِم ورسولُ اللهِ بَيْنِجُ جالسٌ فقالت : إنى قد عَرَضتُ دُلكَ عليهم، فأنبو ا إلاَّ أن يكونَ الولاه لم . تَسِعَ اللَّهِ مُ يَرَاتُكُ وَاللَّهُ اللَّهِ مَا يُنْكُ فِعَالَ : خَذْمِها واشْرَطَى لَمُ الوّلاءَ ، فأنما الوّلاء لمن أغْنَق . فَعَمَكَ عَاشَهُ مُمَّ قَامَ رسولُ اللهِ عَنْجُتَةٍ فِي الناسِ تَغْيِدَ اللَّهَ وَأَنَّىٰ عَلِيبَ مُ قَالَ : أما بعدُ ما بالُ رِجالِ بَشْرَطُونَ شُرُوطًا لِسِتْ في كتابِ اللهِ ، ماكان من تَسَرط لِسَ في كتابِ للهِ فهوَ باطلٌ وإن كان مائةً شَرِط، قَضاه اللهِ أحقُّ ، وشَرطُ اللهِ أَوْنَقُ ، وإنما الوَّلاه لِن أُغنقَ ،

٢١٦٦ - حَرَشَتْ عِبدُ اللَّهِ بنُ يوسُكَ أُخبرَ مَا مالكُ عن فافع عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رضَى اللهُ عنهما وانّ عاشةَ أمَّ المؤينينَ أرادَت أن تَشْرَى جارية تُنْمِنِهَا ، فغال أهلها : كَنبيكُكِها على أنَّ وَلاءها لنا . فذكرَت ذلكَ إسول الله سَرُقِيِّ فَقَالَ: لا تَعْمَلُكُ ذَلِكَ ، فَأَمَّا الوَّلَاهِ مَن أَعْنَق ،

قله (باب إذا اشترط في البيع شروطًا لاتحل) أي مل يفسد البيع بذلك أم لا؟ أورد فيه حديثي عائشة وابن عَر في قصة بريرة ، وكأن غرضه بذلك أن النهى يقتضى الفساد فيصَح ما ذهب اليه من أن النهى عن تلـــــنى الركبان برد به البيع ، وسيأتى السكلام عليه في كتاب الشروط إن شاء الله تعالى

٧٤ ـ كتاب اليوع

وأسع بالدائم وأحد الدنائير. نسألت رسول الديني عن ذلك عنال ٧ بأس به إذا كان بصر يومه ، لم نفة قا ويبكا شيء و للدنائير بم النعب بالورق دينا ، لان النبي بقبض الدائم عن الدنائير لم يقسد إلى التأخير في السرف قالد ابن بطال ، واستدل بقوله و مثلا على بطلان البيع بقاعدة مد عجوة وهو أن ببيع مد عجوة ودينارا بدينارين مثلا ، وأصرح من ذلك في الاستدلال على المنع حديث فضالة بن عبيد عند مسلم في دو البيع في التلاوة التي فيها خرز وذهب حتى تفصل أخرجه مسلم ، وفي دواية أبي داود و قلت أنما أودت الحجارة ، فقال : لاحتى تميز بينهما ،

٧٩ - باب تبيع الدِّينارِ مالدَّينارِ نسّاء

قوله (باب بيع الديناد بالديناد نسا.) بفتح النون المهملة والمد والتنوين منصوبا ، أي مؤجلا مؤخرا ، بقال أنسأ. نسا. ونسيتة . قوله (الضحاك بن عله) هو أبو عاصم شيخ البخارى ، وقد حدث في مواضع عنه بواسطة كهذا الموضع . قوله (سمع أبا سعيد الخدي يقول : الديناد بالديناد والدهم بالدهم)كذا وقع في هذه الطريق ، وقد أخرجه مسلم من طريق ان عينة عن عمرو بن ديناو فزاد فيه « مثلا بمثل ، من زاد أو آزداد فقد أوبي ، . قوله (إن ابن عباس لا يقوله) في دواية سلم . يقول غير هذا ، . قوله (فقال أبو سعيد سألته) في دواية سلم , أنمد لنيت ابن عباس ففلت له ، . قوله (فقال كل ذلك لا أقول) بنصب , كل ، على أنه مفعول مقدم ، وهو في المعنى نظير قوله عليه الصلاة واأسلام في حديث ذى البدين ﴿ كُلَّ ذَلْكُ لَمْ يَكُن ۥ فَالمُنْنَى هُو المجموع ، وفي رواية مسلم . فقال لم أسمه من رسول الله ﷺ ولا وجدته في كتاب الله عز وجل ، ولمسلم من طريق عطا. , أن أبا سعيد لني ابن عباس ، فذكر نحو ، وقد . فقال كل ذلك لا أفول ، أما رسول الله فأنتم أعلم به ، وأما كتاب الله فلا أعله ، أى لا أعلم هذا الحسكم فيه ، وإنما قال لابي سعيد وأنتم أعلم برسول الله مَثِّلِيًّا منى ، لكون أبي سعيد وأنظاره كانوا أس منه وأكثر ملازمة لرسول الله يَرْتُجُ ، وفي السياق دليل عل أن أبا سيد وان عباس متفان على أن الأحكام الترعية لا تطلب إلا من الكتاب أو السنة . قوله (لا دبا إلا في النسينة) في دواية سلم ، الربا في النسينة ، ولم من طريق عبيد أنه بن أبي يزيد وعطا. حيما عن ابن عباس . [نما الربا في النسينة ، ذاذ في رواية عطا. . ألا أنما الزبا ، وزاد في رواية طاوس عن ابن عبــــــاس « لا ربا فيها كان بدا بيد ، وروى مسلم من طريق أبي نضرة ثال وصل الله المرت فقال: أبدا بد؟ قلت نم ، قال فلا بأس . فأ عبرت أبا سعد فقال: أو قال ذلك؟ إنا سنكتب البه فلا ينتيكوه ، وله من وجه آخر عن أبي تضرة ، سألت ان عمر وابن عباس عن العرف فلم يربأ به

رسول اللهِ ﷺ قال « لاتَبيموا اللهُ هبِ بالذهبِ إلا أَ مِثلًا ، ولا نُشِفُوا بَعضَما على بعض ، ولا تَبيموا الوَّرِقَ الوَّرَقِ إِلاَّ مِثْلًا مثل ، ولا نَشِنُوا أَبِضَها على سَمْنِ ، ولا تَبِسُوا مَها غالمًا بناجز ﴾ قَلْهِ (بَاب بِع المعنة بَالفعنة) تقدم حمكه أيضا فيله (حدثني عبدالله بن معد) زاد في دوامة المستمل . وهو أن أو أهم بن سعد بن أو أهم بن عبد الرحن بن عوف ، وأن أخي الزهري هو محد بن عبد ألله ابن مسلم . قوله و عن عبد الله بن عمر وضي الله عبدا أن أبا اسعيد الحدري حدثه مثل دلك حديثًا عن وسول الله عليه عبد انه من عرفقال: يا أبا سعيد ماحذا الذي تحدث عن وسول الله ربِّليُّ ؟ فقال أبو سعيد في الصرف -سمت رسول الله مِنْ عَمَول) فذكر الحديث ، مكذا ساقه وقيه اختصار وتقديم وأخير ، وقد أخرجه الإسماعيل من وجهین عن یعقوب بن ابراهیم شیخ شیخ البخاری فیه بلفظ . ان أبا سعید حدثه حدیثا مثل حدیث عمر عن وسول الله يَرْتُطِعُ في الصرف . فقال أبو سعيد ، فذكره ، فظهر بهذه الرواية معنى قوله « مثل ذلك ، أي مثل حديث عر ، أي حديث عر الماضي قريباني قصة طلحة بن عبيد الله ، و تـكاف الـكرماني هنا فقال : قوله و مثل ذلك ، أي مثل حديث أبي بكرة في وجوب المساواة ولو وقت على رواية الاسماعيلي لما عدل عنها . وقوله و فقيه عبد الله ، أي بعد أن كان سمع منهم الحديث فأواد أن يستثبته فيه ، وقد وقع لأبي سعيد مع ابن عمر في هذا الحديث قصة وهي هذه ، ووقعت له فيه مع أبن عباس فصة أخرى كما في الباب الذي بعده ، فأما قصته مع أبن عمر فانفرد بها البخاري من طريق سالم ، واخرجها مسلم من طريق الليث عن نافع ولفظه ﴿ إِنْ أَنِّ عَمْ قَالَ لَهُ رَجِّلُ مِنْ بني ليث : إن أيا سميد الحندري يأثر هذا عن رسول الله رَبُّيُّ ، قال نافع : فذهب عبد الله وأنا معه واللبت حتى دخل على أبي سعيد الحدري فقال : ان هذا أخبرني الله تخبر أن رسول الله بِرَائِيجُ نهي عن بيم الورق بالورق إلا مثلا بمثل ، الحديث ، فأشار أبو سعيد بإصبعيه إلى عينيه وأذنيه فقال ، أبصرت عيناى وسمت أذناى وسول الله بريج الله يتولك نبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، الحديث . ولمسلم من طريق أبي نضرة في هذه القصة لابن عمر مع أبي سعيد . أن أبن

عر نهى عن ذلك بعد أن كان أفق به لما حدثه أبو سعيد بنهى الني يَرَائِكُا ، . وأما قصة أبّ سعيدمع ابن عباس

فأذكر ما في الباب الذي يليه . قوله في الروابة الأولى (النعب بالنعب) يجوز في النعب الرفع والنّعب ، وقد تقدم ترجيه ، ويدخل في النقب جميع أصنافه من مضروب ومنقوش وجيد وددى. وصحيح ومكسر وحلى وتبر وعالص ومدخوش ، ونقل النووى تبعا لغيره في ذلك الإجماع . قوله (مثل بمثل) كذا في دواية أبي فد بالرفع ، مؤكد أي يوزن وزنا بوزن ، ودا مسلد في دواية سهل بن أبي سالم عن أبيه ، إلا وذنا بموزن ، أو مصد مؤكد أي يوزن وزنا بوزن ، ودا مسلم في دواية سهل بن أبي سالم عن أبيه ، إلا وذنا بوزن مثل بمثل سواء بواه . قوله (ولا تنفوا) بعنم أوله وكسر الدين المعجمة وتقديد الفاء أي تفصلوا ، وهو دياعي من أشف ، والنف بالنكسر الريادة ، ونطلق على النقب • قوله (ولا تبغير عالما الناجز) بنون وجيم وذاي مؤجلا بحال ، أي والم الما الناجز الحاضر ، قال ابن جل على من المؤجلة بالمؤجلة بالمؤجلة بالمؤجلة بالناقب أعم من المؤجلة بالمغالق وجلا كان أو حالا والناجز الحاضر ، قال ابن جل حجه الشافعي في قوله : من كان له على وجل دوام ولآخر عليه دنانيه لم يحز أن يقاص أحدما الآخر بما المذيب الذي أخرجه أعاب الدي المؤجد أعاب الذي وخط الديان وأخد الدي أخرجه أعاب الذي أخرجه أعاب الذي المؤخذ الدوام ،

٣٤ ـ كتاب البيوع

رسولُ اللهِ عَلِينَ ؛ لذهبُ بالذهبِ و با ۚ إلاَّ هاء وهاه ، والنُّرِّ با نُبرِّ ربا ۚ إلا َّ هاء وهاه ، والشَّيرُ بالشمير ربا ۗ إلا هاء وهاد. والتمرُ بالتمر رباً إلاّ هاء وهاد ﴾

قله (باب بيع النمير بالنمير) أي ماحكه ؟ قاله (أنه التمس صرفا) بفتح الصاد المهملة أي من الدرام بنعب كان معه ، وبين ذلك الليث في روايته عن ابن شهاب و لفظه ، عن مالك بن أوس بن الحدثان قال : أقبلت أقول من يصطرف الدرام ؟ . . قوله (فتراوضنا) بضاد معجمة أى تجارينا الكلام في قدر العوض بالزيادة والنقص كأن كلامنهما كان يروض صاحبه يسهل خلقه ، وقيل المراوضة هنا المواصفة بالسلمة . وهو أن يصف كل منهما سلمته لرفيقه ﴿ قُولِهِ (فَأَخَذَ الدَّمَبُ يَقَلِهَا) أَي الدَّهَمِ ، والدَّمْبِ يذكر ويؤنَّت فينال فهب وذمبة · أو يحمل على أنه خين الذهب معنى العند المذكور وهو المائة فائته لذلك ، وفي رواية الليك ، فقال طلحة إذا جاء عادمنا تعطيك ورقك ، ولم أقد على تسمية الحازن الذي أشار اليه طلحة . قوله (من الغابة) بالغين المعجمة وبعد الآلف موحدة يأتى شرح أمرها في أواخر الجهاد في قصة تركة الزبير بن العوام ، وكنأن طلح كان له بها مال من مخل وغيره وأشاد إلى ذلك ابر عبد البر . قوله (حتى تأخذ منه) أي عوض النبعب ، في دواية الليك ، والله لنمطينه ودقه أو لتردن اليه ذهب فال رسول الله على قال ، فذكره قوله (الذهب بالورق ربا) قال ابن عبيد البر لم يختلف على مالك فيه وحمله عنه الحفاظ حتى رواه يحيي بن أبي كثير عن الاوزاعي عن مالك ، وتابعه معمر والليث وغيرهما . وكدلك رواه الحفاظ عن ابر عيينة . وشذ أبو نعيم عنه فقال ه الذهب بالذهب ، وكذلك دواه ابر لمحق عن الزهرى • ويجوز و قوله . الذمب بالورق ، الرفع أي بينع الذهب بالورق فحلف المصاف للمسلم به ، أو الم-تي الذهب يباع بالذهب، ويجوز النصب أي بيعوا الذهب. والذهب يطلن على جميع أمواعه المضروبة وغيرها ، والورق الفضة وهو ينتم الوار وكبر الراء وباسكامًا على لشهور ويجود فتحهما . وقيل بكبر الواو المضروبة وبفتحها المال ، والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضروبة وغيرمضروبة . فحله (إلا ها. وها.) بالمدفيهما وفتح الحمزة · وقيل بالكسر · وقيل بالسكون ، وحكى النصر بفير همز وخطأها الحظايي ، ورد عليه النووي وقال : هي صحيحة لكن فليلة والمعني خذ وهات ، وحكى . هاك ، بزيادة كاف مكسورة ويقال . ها. ، بكسر الهمزة بمهنى هات وبفتحها بمعنى خذ بغير تنوين ، وقال ابن الاثير : ما. وها. هو أن يقول كل راحد من البدين ها. فيطيه ما في يده كالحديث الآخر ه إلا يدا بيد » يعني مقابصة في المجلس . وقيل معناه خذ وأعط ، قان وغير الخطابي يجيز فيها السكون على حذف الدوض ويتنزل منزلة . ما . التي للتثبيه . وذل ابن مالك : ما اسم فعل بمعنى خذ . وإن وقعت بعد إلا فيجب تقدير قول قبله يكون به محكما فكأنه قبل: ولا النعب بالنعب إلا منولا عنده من المتبايين ها. وها. . وقال الحليل: كله تستعمل هند المناولة ، والمقصود من قوله و ها. وها. ، أن يقول كل واحد من المنعاقدين لصاحبه ها. فيتقابضان في المجلس قال ابن مالك : حقها أن لانفع بعد إلا كما لايقع بعدها خذ ، قال : فالنقد ر لانبيموا الذهب بالورق إلا مقولا بين المشاقدين ما. وهاه . واستعلُّ به على اشتراط التفايض في الصرف في الجلُّس وهو قول أبي حنيفة والشافعي ، وعن مالك لايجوز الصرف إلا عند الايجاب بالسكلام ، ولو أنتقلا من ذلك الموضع إلى آخر لم يصح تقابضهما ، ومذهبه أنه لايجوز عنده تراخى اتبيض في الصرف سواء كانا في الجلس أو تفرقا ، وحمل قول عمر « لايفارته ، على الغود

حتى لو أخر الصيرف "تمبض حتى يقوم إلى قمو دكانه ثم يفتح صندوقه لمـا جلا . قوله (البر بالبر) بضم الموحدة ثم را. من أسما. الحنطة ، والنعير بفتح أوله معروف وحكى جوازكسره ، واستدل به على أن البر والشعير صنفان وهو قول الجهود ، وخالف في ذلك مالك والليك والأوزاعي فغالوا حما صنف واحد ، قال ابن عبدالبر : في هذا الحديث أن الكبير بل البيم والشراء لنف وان كان له وكلاء وأعوان يكفونه . وفيه الماكنة في البينع والمراوضة وتغليب السلمة ، وفائدته الأمن من النبن ، وأن من العسلم ما يخني على الرجل الكبير القدر حتى يذكره غيره ، وأن الإمام إذا سمع أو رأى شيئًا لايجوز ينهى عنه وبرشد إلى الحق، وأن من أفق بحكم حسن أن يذكر دليله ، وأن يتفقد أحوال رعيته ويتم بمصالحهم . وفيه اليمين لتأكيد الحبر ، وفيه الحجة بخبر الواحد ، وأرب الحجة على من عالف في حكم من الاحكام التي في كــــّاب الله أو حديث وسوله . وفيه أن الفـــيّنة لاتجوز في بيع النعب بالورق ، وإذا لم يمز فيها مع تفاصلها بالنسيئة فأحرى أن لايجوز في النعب بالنعب وهو جنس واحد ، وكذا الورق بالورق . يعني إذا لم نكن رواية ابن اسحق ومن تابعه محفوظة فيؤخذ الحـكم من دلـل الحطاب ، وقد نقل ابن عبد أالبر وغيره الإجماع على هذا الحسكم ، أي التسوية في المنح بين النهب بالنهب وبين الذهب بالورق فيستغنى حينتذ مذلك عن الناس

٧٧ - باب تيع الذُّمبِ بالذُّمب

٢١٧٥ - وَرَشُنَ صَدَقَهُ بِنُ الفَصَلِ أَخْرَنا إسماعيلُ بِنُ عَلَيَّةَ قال حدَّثَنَى بِمِي بِنُ أَبِي إسحاقَ حدُّثنا عِدُ الرَّحْنِ بِنُ أَبِي بَكَرَةً قال: قال أبو بكرةً رضىَ اللهُ عنهُ: قال رسولُ اللهِ ﷺ ﴿ لاَ تَبِيمُوا الذَّهَبَ رُّ بِالدُّ هُبِ إِلاُّ سَوَّاء بسواء، والنِّيفَّةُ بالنفةِ إِلاُّ سَوَاء بسواء، وبيعوا الذهبَ بالنِّفةِ والنفةَ بالذهبِ كيفت شاتم »

قَوْلِهِ (باب بع الذهب بالذهب) تقدم حكمه في الباب الذي قبله ، وذكر المصنف فيه حديث أبي بكرة ، ثم أوده بعد للانه أبَّواب من وجه آخر عن يمي بن أبي إسمق ، ورجال الاسادين بصريون كلهم . وأخذ حكم بيـح النعب بالورق من قوله . و بدوا النعب بالفحة والفضة بالذهب كف شئم ، وق الرواية الآخرى . وأمرنا أنّ نبتاع الذهب بالعضة كيف شنّنا ، الحديث ، وسيأتى السكلام عليه

٧٨ - إب يعر النِصَةِ بالنِصَةِ

٢١٧٦ - حَرْشُ عَبِيدُ اللهِ بِنُ سَمِدٍ حَدَّثَمَا تَقِي حَدَّثَمَا ابنُ أَخِي الزَّهْرِيُّ عِن عَجْهِ قال : حَدَّثَنِي سَالمُ ابنُ عبدِ اللهِ عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنهما أن أبا سعيدِ الخلَّذريُّ حدَّثَهُ مِثلَ ذلكَ حديثًا عن رسولُ اللهِ وَ اللَّهِ مَا لَيْهِ عَدُ اللَّهِ مِنْ عَمرَ ، فقال: يا أبا سعيدٍ ، مأهذا الذي تحدَّثُ عن رسولِ الله وَ وَاللَّهُ ا قال أبوسيد في الصَّرف سمتُ رسولَ الله مَيْكَ يقول و الذَّهبُ بالذَّهب مِثلاً عمل ، والوَرَقُ الوَرَقِ مثلا عمل ،

[الحديث ٢١٧٦ _ طرفاه في : ٢١٧٧ ، ٢١٧٨] ٢١٧٧ – حَرَّشْ عِبْدُ اللهِ بِنُ يُوسُنَ أَخْبَرُ مَا ماك عن نافع عن أبي سَعِيدِ الخَلْدَرَى وَمَى اللهُ عنهُ أن

٣٤ ـ كتاب البيوع

بأسا ، فإنى تقاعد عند أبي سعيد ف أقد عن الصرف ففال : مازاد قهو وبا ، فأنكرت ذلك لقولها ، فذكر الحديث قال و فحدثني أبو الصهاء أنه سَال ابن عباس عنه يمكة فكرمه ، . والصرف بفتح المهملة : دفع ذهب وأخذ نضة وعك ، وله شرطان : منع النسيئة مع اثناق النوع واختلافه وهو المجمع عليه ، ومنع التفاصل في النوع الواحد منهما وهو قول الجهود . وخالف فيه ابن عمر ثم رجع ، وابن عباس واختلف في رجوعه . وقد دوى الحاكم من طريق حيان المددى وهو بالمهملة والتحتانية . سألت أبا بجلز عن الصرف فقال :كان ابن عباس لايرى به بأسا زمانا من عرد ماكان منه عينا بعين بدا بيد ، وكان يقول : إنما الربا في النسيئة ، فلقيه أبو سعيد ، فذكر القصة والحديث ، وقيه . التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعيروالنعب بالنعب والفضة بالفضة يدا بيد مثلا بمثل ، فن زاد فيو ربا ، فقال ابن عبـاس : أستغفر الله وأتوب اليه ، فكان ينهى عنه أشد النهى ، . وانفق العلماء على صحة حديث أسامة ، واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد فقيل : منسوخ ، لمكن النسخ لا يثبت بالاحتمال . وقيسل المعنى في قوله . لا ربا ، الرَّبا الأغلظ النديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب النديدكم تقول العرب لا عالم في البلد إلا زيد مع أن فيها علماء غيره ، و إنما القصد ننى الاكل لا ننى الأصل ، وأيضا فننى تحريم ربا الفضل من حديث أسامة انما هو بالمفهوم ، فيقدم عليه حديث أبي سفيد لأن دلالته بالمنطوق ، ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر كما تقدم واقه أعلم . وقال الطبرى : معنى حديث أسامة . لاربا إلا فى النسيئة ، إذا اختلفت أنواع البيع والفضل فيه يدا بيدربا جما بينه وبين حديث أبي سعيد . (تنبيه) : وقع في نسخة الصغاني هنا . قال أبو عبد آله ، يعني البخاري وسمت سليهان بن حرب يقول: لاربا إلا في النسيئة هذا عندنا في النعب بالورق والحنطة بالشعير متفاضلا (۱) وفي قصة أبي سعيد مع ان ولا بأس به يدا بيد ولا خير فيه نسينة ، . قلت : وهذا موافق عمر ومع ابن عباس أن العالم يناظر العالم ويوقفه على معنى قوله ويرده من الاختلاف الى الاجتماع ومحتج عليه بالادلة وفيه اقراد الصغير للكبير بفضل التقدم

٨٠ – باب بيع الوَّرِق بالذَّهبِ نَسِئةً

٢١٨٠ ، ٢١٨١ - مَرَثْنَا حَفَقُ بنُ عَرَ حَدَّنَنَا شُعِبَةُ قال أَخْبِرَ فَي حَبِيبُ بنُ أَبِي ثَانِ قال سَمِتُ الْمِنْهَالَ قال: سألتُ الدِّرَاء بنَ عازبِ وزيدَ بنَ أَرْتُمَ رضىَ اللهُ عنهم عن الصَّرف ِ، فـكلُّ واحدٍ منهما بقول: هذا خَيرٌ منى، فَــكلامًا يَقُول: نَهَى رسولُ اللَّهِ ﷺ عَن بَيْعِ الذُّهَبِ بالوَّرَق دَيناً ﴾

قيله (باب بيع الورق يالذهب نسيئة) البيع كله إما بالنقد أو بالعرض حالاً أو مؤجلًا ، فهي أربعة أقسام : فبيع النقد إما بمثله وهو المراطلة ، أو بنقد غيره وهو الصرف . وبيع العرض بنقد يسمى النقد ثمنا والعرض عوضاً ، وبيع العرض بالعرض يسمى مقابضة . والحلول في جميع ذلك جائز ، وأما التأجيل فانكان النقد بالمقد مؤخرا فلا يجوز ، وإن كان العرض جاز ، وان كان العرض مؤخرا فهو الـلم ، وان كانا مؤخرين فهو بيع الدين بالدين وليس بحائز إلا في الحوالة عند من يقول إنها بيع، واقه أعـلم . قوله (عن الصرف) أي بيـع الدام

(١) ياض بالاسل

بَالنَّفِ أَوْ عَكَمَ، وعَنْ بِهِ لَسْرَفُ مَنْ مُقْتَمَنِي البَّيَاءَاتُ مِنْ جَرَادُ التَّمَاصُلُ فَيْهِ ، وقيل من الصرف وهو تصويتها في الميزان ، وسيأتي في أوائل المبيرة من طريق سنران عن عرو بن دينار عن أبي المهال قال • باع شريك ل دراهم. أي بذهب. في السوق نسينة . فقلت : سبحان الله أيصلح هذا ؟ فقال . لقد بعثها في السوق فا عابه على أحد ، فسألت البراء بن عاذب ، فذكره . قوليه (هذا خير منى) في دوآية سفيان المذكورة و قال فالق زيد بن أرقم فاسأله كان أعظمنا تجارة ، فسألته ، فذكره . وفي دواية الحيدي في مسنده من هذا الوجه عن سفيان ، فقال مدنى البراء ، وقد تقدم في د باب التجارة في البر ، من وجه آخر عن أبي المنهال بلفظ ، أن كان بدا بيد قلا بأس · وإن كان فسيئًا فلا يصلح . وفي الحديث ما كان عليه الصحابة من التواضح ، وإنصاف بعضهم بعضا ، ومعرفة أحدثم حق الآخر، واستظهار العالم في النام في العلم، وسيائي بعد الكلام على هذا الحديث في الشركة إن شاء

٨١ - باب بهم الذهب بالوَرق بَدَأُ بِيَد

٢١٨٢ – وَرَحْنَ عِرَانُ بِنُ مُسِرَةً حَدَّثَنَا عَبَادُ بِنُ التَّوْامِ أَخِيرَنَا تَمِي بِنُ أَبِي إسعاقَ حَدَّثَنَا مِيدُ الرحمني بنُ أَنِي بَكَرَة عن أبيهِ رضَىَ اللهُ عنه قال ﴿ نَهِي النِّهِ عِلَيْكُمْ عَنِ النِّصَّةِ بِالرَّفِةِ والدَّهبِ بِالدُّهبِ إِلاُّ سواة بسواه وأمَّرنا أن تَبتاع الذُّهبَ بالنُّشاءِ كِنتَ شِمًّا ، والنَّفعَةُ بالذَّهبِ كِنتَ شِمَّنا ﴾

قِلَهُ (بَابَ بِدِ. النَّمَدِ بَالَقِ قَ بِدَا بِيدٍ) ذكر فيه حديث أن بكرة الماضي قبل بثلاثة أبواب و ليس فيه التقييدُ بالحلول، وكما نه أشار بذلك إلى ماوقع في بعض طرقه : فقد أخرجه مسلم عن أبي الربيع عن عباد الذي أخرجه البحاري من طريقه وقعه ، قسأله وجلَّ فقال : يشا بيد . فقال : حكمًا سمت ، وأخرجه مسلم من طريق يحي بن أبي كثير عن محي بن أبي إسحق قلم يسق لبظه ، نساقه أبو عوانه في مستخرجه فقال في آخره . والمصة بالذهب كيف شئتم بدا بيد ، واشتراط النبض في الصرف متفق عليه ، وأنما وقع الاختلاف في التفاصل ببرا لجنس الواحد واستدل به على بيع الربويات بعضها ببعض إذا كان يدا بيد. وأصرح منه حديث عبادة بن الصاحت عند مسلم بلفظ ، فإذا احتفت الاصناف فبيعواكب شنتم ،

٨٢ - إلب يمر الزابَّة ، وهي سيم لتر باللِّقر ، ويع الزَّبب بالكرِّن ، ويع الرَّبب بالكرِّن ، ويع التراط قال أمَن : مَهِي الدِي عَلَيْكِ عَنِ الْمُوابَنِيْةِ وَالْحَا فَلَةِ

٢١٨٢ – مَدَّثُنَا يَعِي نُ بُسكِيرٍ حَدَّنَا الَّبِثُ مِن عُتَبَلٍ عن إبنِ شهابٍ أَحْدَثَى سَالُمُ نُ عَلِيهِ اللَّهِ عن عِيدِ اللَّهِ بن عَمَرَ رضَىَ اللَّ عَنهما أنَّ رسولَ اللَّهِ قِلْتَنْجُ قالَ وَلاَنْجَمِوا النَّمَرَ حَق كَبُدُوَ صَلاحُهُ . ولا تَبَيِّموا

٢١٨٤ – قال سالم" : وأخبرَ ني عبدُ الْمَوْعَن زيدِ مِن كَابِتْ إِنَّ رسولَ اللَّهِ مِنْ لِلْحَ رَخْصَ بعدَ ذَكَ فَ يَهِم

٢٤ ـ كتاب اليوع

العَرَايا بالرمُسَعُبِ أو بالنَّشر . ولم يُرخَّض في غير . •

٢١٨٥ - وَرَشْنَا عِدْ اللهِ بِنُ بِوسُنَ أَخْرِنَا ماك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنها وان رسولَ اللهِ 🐉 نَهَى عَنِ المزا بَنْهِ . والدِّابنةُ سَمُ النُّمَر بالتنركَيلاً ، وَيَعُمُ الكَرْمِ بالزِّبيبِ كَبلا ،

٢١٨٦ - وَرَشْ عِدْ اللهِ بنُ يوسُفَ أَخِرُ مَا ماك عن داود بن الطمين عن أبي سُفيانَ مَول ابن أبي أحمدَ عن أبي سعيد الخمدريّ رمني اللهُ عنهُ ﴿ انَّ رسولَ اللهِ يَرْفِينُ نَهِي عن الْزَابَنةِ والْحاقلةِ. والمزابنةُ الشراء النُّسُر بالنُّمْر على رُ.وس النَّخل ،

٢١٨٧ – وَرَشُنَا مَدَّذُ حَدَّمَنَا أَبُو مِعَاوِيةً عن النَّبِيانِ عن عكرمةً عن ابن عبَّاس رضيَّ اللهُ عنها ا قال ﴿ مَهِي النَّبِي مُؤَلِّجُ عِنِ الْحَاقَلَةِ وَالْمُزَا بَنَةٍ ﴾

٢١٨ – وَرَشْنَا عِهِ اللَّهِ مِنْ مَشْلَمَةً حَدَّثَنَا مَاكَ عَنِ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عَرَ عَن زَبِدِ بْنِ ثابت رضي اللهُ عنهم ﴿ انْ رَسُولَ اللَّهِ مَتَنْظَيْرٌ أَرْخَصَ لصاءبِ الدَّرِّ بَدِّ أَنْ يَبْبِهُمَا يَخْرَصُها ﴾

قله (باب بيع المزابنة) بالزاى والموحدة والنون ، مفاعلة من الزين بفتح الزاى وسكون الموحدة وهو الدفع التديد، ومنه سميت الحرب الزبون لشدة الدفع فيــــا، وقيل للبيع المخصوص المزابنة لأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه ، أو لأن أحـدهما إذا وقف على ما فيه مَن الغبن أراد دفع البيع بفسخه ، وأراد الآخر دفعه عن هذه الإراءة بامضاء البيع . قوله (وهي بيع التمر) بالمثناء بالسكون (بالتمر) بالمثلثة وفتح الميم ، والمراد به الرطب خاصة . وقوله : بيع الربيب بالكرم، أي بالعنب ، وهذا أصل المزابنة ، وألحق الشافعي بذلك كل بيع مجمول بمجهول ، أو بمعلوم من جنس مجرى الربا في نقده قال : وأما من قال أضن لك صبرتك هذه بعشرين صاعاً مثلاً فما زادً فلي وما نقص فعلي فهو من القار واليس من المزابنة . تلت : لكن تقدم في ﴿ باب بيع الزبيب بالزبيب، من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر ﴿ والحرِّابَةِ أَنْ بِبِيهِ آخُرُ بَكِسِ أَنْ زَادَ فَلِي وان نقص فعلَّى، فثبت إ أن من صوو المزاينة أيعنا حذه الصووة من الهاد ، ولا ينزم من كونها قادا أن لاتسبى مزابنة . ومن صور المزابنة أيضًا بيع الزوع بالحنطة كيلاً ، وقد رواه سبلم من طريق عبيد الله بن عر عن نافع بلفظ ، والمزابنة بيع ثمر "ناش بالقركيلا، وبيع العنب بالزبيب كيلا، وبيع الزرع بالحنفة كنار، وستأتى مذه الزيادة للصنف من ملَّون اللت عن نافع بعد أبواب . وقال مالك : المزابنة كل شي. من الجزاف لايعلم كيله ولا وزنه ولا عدد، إذا بيع بشيء مسمى من الكيل وغيره ، سواء كان من جنس يحوى الربا في كنده أم لا . وسبب الهي عنه مابدخيله من القاد والغروء قال ابن عبدالبر : نظر مالك إلى معنى المزابنة لغة ـ وهي المدافعة ـ ويدخل فيها الفار والمخاطرة ، وفس بعضهم المزاينة بأنها بيع النمر قبل بدو صلاحه ، وهو خطأ فالمغايرة بينهما ظاهرة من أول حديث في هذا الباب . وقيل هي المزادعة على الجزء وقيل غير ذلك ، والذي تدل عليه الاحاديث في نفسيرها أولى . قاله (قال أنس الح) يأتى موصولاً في • باب بيع المخاصرة ، وفيه تفسير المحافة . ثم أورد المصنف خديث ابن عمر من روابة ابنه سالم

ومن رواية نافع كلامما عنه ، ثم حديث أبي سعيد في ظلك . وفي طريق نافع تفسير المزابة ، وظاهره أتهـا من المرفوع. ومثله في حديث أبي سعيد في الباب، وأخرجه مسلم من حديث جاركذاك، ويؤيدكونه مرفوعا دواية سالم وان لم يتعرض فيها لذكر الموابنة ، وعلى تقدير أن يكون التفسير من مؤلًا. الصعابة فهم أعرف بتفسيره من غيرهم . وقال ابن عبد البر : لامخالف لهم في أن مثل هذا مزابة ، وانما اختلفوا هل يلتحن بذلك كل مالا يحوز إلا ملا بمل فلا بحوز فيه كيل بحراف ولا جراف بحراف؟ فالحمهور على الإلحاق . وقيل يحتص ذلك بالنخل والكرم . والله أثم . قوله (قال سالم) هو موصول بالاسناد المذكور ، وقد أفرد حديث زيد بن ثابت في آخر الباب من طريق نافع عن أين عمر عنه ، وقد تقدم قبل أبواب من وجه آخر عن نافع مضومًا في سياق وأحد ، وأخرجه الترمذي من طرقي عمد بن إسحق عن نافع عن ابن عمر عن ذيد بن ثابت ولم يمصل حديث ابن عمر من حديث زيد بن ثابت ، وأشار الترمذي إلى أنه وعم فيه والصواب التفصيل ، ولفظ الترمذي د شن زيد بن ثابت أن التي مَرْتِكُ جي عن المحافلة والمزابة ، إلا أنه قد أذن لاعل العرابا أن بينعوها عمل خرصها ، ومراد الترمذي أن التصريح بالنبي عن الذابنة لم يردني حديث زيد بن ثابت وإنما رواه ابن عمر بغير واسطة ، وروى ابن عمر استثناء العرايا بواسطة زيد بن ثابت : نان كانت رواية ابن إص محفوظة احتمل أن يكون ابن عر حمل الحديث كله عن زيد بن ثابت وكان عند، بعث بغير واسطة . واستنل بأحاديث الباب على تحريم بيع الرطب بالبابس منه ولو

تساويا في الكيل والوزن لأن الاعتبار بالتساوى إنما يصح حالة الكيال ، والرطب قد ينفص إذا جف عن اليابس نفصاً لا يتقدر وهو قول الجهور ، وعن أبي حنيفة الاكتفاء بالمساواة حالة الرطوبة ، وعالفه صاحباه في ذلك لصحة

الأعاديث الوادية في النهي عن ذلك ، وأصرح من ذلك حديث رحد بن أبي وقاص و ان النبي ﷺ سئل عن بيع الرلمب بالتمر المان أينقص الرطب إذا جف؟ قانوا نعم، قال : فلا اذا ، أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه الترمذي وأبن من يمة وابن حبان والحاكم. قوله (وخص بعد ذاك/ أي بعد النهي عن ببع النمر بالنُّمر (في بيع الواباً) وعلنا من أصرح ماوود في الرد على من حمل من الحنفية النهى عن بيع التَّى بانتمر على عمو به ومنع أن يكون بيع العرايا مستثنى منه وزعم أنهما حكان مختلفان وردا في سباق واحد، وكذلك من رعم منهم كما حكام ابن المنظد عهم أن بيع العرايا منسوخ (النبي عن بيع القر القر لان النسارة لا يكون بعد الناسخ . **قيل،** (بالرطب أو بالتم.) كله عند أبحاري ومسلم من دواية الشرار الدام النظام أداء وها مجارتا أن وكم ن التخبير وأن تُ ون

عند، وأخرجه النبال والمبالي من طبيق ال بركيدان والرق من طريق الابزاعي كلاهما عن الزهري المنظ النابال الماهم والموجعين في الله مكشا ذكر. الوآو، وهذا يؤيدكون وأواء بعني التعبير لا لفت ، بدازت ما بهرم به التووى . **وكذلك أخرجه أب**و داود من طريق الرمون أبينا عن غارجة بن ايد بن نابت عن أبيه وإسناده حميع ، وليس حسسو -سندة على الزهرى فان ابن وهب دواء عن يونس عن الزهرى بالاسنادين أغرجهما النسائى وقرقبهما ءوإذا ثبتت هذه الروأية كانت قيها حجة الوجه تصائر إلى جواز بيبع الرطب

الخروس عنى دروس النخل بالرطب انخروس أيضا على الأوض وهو وأى ابن خيران من النافعية ، وقبلً لايجوز وهو رأى الاصطغري ومحمعه جماعة ، وقبل إن كانا نوبًا واحدا لم يجز إذ لاطبعة لهـ : وأن كانا نوعين جاز يرمو رأى أن إعن وصحه أن أن عصرون، ومذاكله فبالذاكان أحدمًا على النخل والآشر على الأرض، وقيل رسئله م - الاج } و قع الإرب

الطبراني من طريق حســـاد بن سلة عن أيوب وعبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ ، وخص في العرايا ، النخلة والنخلتان يوهبان للرجل فينيمها بخرصهما تمرا ، زاد قيه « يوهبان للرجل ، وليس بقيد عند الجهود كاسياتي شرحه

٨٢ - إب يَهِم التَّمَر على رُوسِ النَّخلِ الدَّهِبِ أو النِّعَةَ

٢١٨٩ - حَرَثُ مَا تَعِي بنُ سُليانَ حَدَّثَنَا بنُ وهِبِ أَخْدَى ابنُ جُرَيْجٍ عِنْ عَظَاهُ وأَبِي الزُّبِيرِ عِنْ جابرِ رضَى اللهُ عنهُ قال ﴿ خَبِي النِّي مُسَلِّلُتُهُ عَن سَمِعِ الشَّمَر حَتَّى يَعلبَ ، ولا يُباعُ نَنَى منهُ إلا بالدِّينارِ وَالدَّرْهُمِ ،

٢١٩٠ - وَرَشُ عِبْدُ اللَّهِ بِنُ عِبْدِ الوَّ هَابِ قال سَمْتُ مال كا وِسَأَلَهُ مُنْبِدُ اللَّهِ بِنُ الرَّبِيعِ : أَحَدُّ لكَ

دَّوُدُعنَ أَبِي سُفيانَ عن أَبِي هربرةَ رضَى اللهُ عنه ﴿ انْ النِّي ۚ ﷺ رَحْمَ فَي بِيمِ الدِّرَا فِي حَمَّةٍ أُومُنِي أُو دُونَ خَمَّةً أُو سُقَ قالَ : نعم ؟

[للديث ٢١٩٠ ـ طرفه في ٢ ٢٨٢]

٢١٩١ - حَرْثُ عَلَى مِنْ عَبِدِ اللهِ حَدَّثَنَا سُفِانُ قال: قال يَمِي بنُ سبدٍ عَمَثُ بُشَراً قال: سوتُ تبهلَ مِنَ أَبِي حَشْمَةً ﴿ إِنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ تَهِي عِن بَهِم النَّمَرِ بِالنَّمْرِ ، ورخَّمَ في العَرِيَّةِ أَن تُباعَ بَخَرْصِها بِأَسُكِهِ أَهْلُهِ رُطِّهِ أَ وَقَالَ مِنْهِا أَمْرُى: إِلَّا أَنَّهُ وَخَصَ فَى القِرِّيَّةِ بَيْمُها أَهْمُ بَخْرِصِها بِأَكُومَها رُكُماً _ قال : هو سَوالا . قال سُفيانُ قَلْتُ لَيْحِيْ وَأَمَا كُلامٌ : إِنَّ أَهَلَ مَكُمَّ ۚ بَقُولُونَ : إِنَّ اللَّهِ ﷺ رَجْعَنَ لهم في بع الترابا . فقال : وما يكوي أهل مكمَّ ؟ فلتُ إنهم بروُونَهُ عن جابرٍ . فسكت . قال مُغيانُ : إنما أردتُ

أنَّ جَارِاً مَن أَهَلِ اللَّذِيةِ ٤ . قبلَ السُّنِينَ - أَلِس فه * ﴿ أَسَىٰ عَنِ بِيمِ النَّمَرَ حتى تبدأوَ صَلامُه ﴾ ؟ قال: لا [الحدث ٢١٩١ - طرقه في ٢٢٨٤] قَلُهُ ﴿ بَابَ سِمِ النُّمْ ﴾ يقت الله ١٠ ١٠ . ما . . م. النخا / أي مد أن يطب، وقوله وبالذهب أو الفعنة ، اتب قيه ظاهر الحديث وسيأتي النحث فيه . قيل (عن عطاء) هو ابن أبي وباح ، وأبو الزبير هو عمد بن مسلم ، كذا جع بينهما ابن وهب ، وتابعه أبو عاصم عند مسام ويجي بن أبوب عند "ضعاوى ، وكلايما عن أن جريج ، ورواه آبن عبينة عند مسلم عن ابن جريج عن عطا. وحده، ورقع في روايت عن ابن جرمج , أخبرني عطاءً -قوله (عن جابر) في دواية أبي عاصم المذكورة وانهما سما جابر بن عبدالله ، . قوله (عن سير النسر) بفتح

اللُّنَّةُ أَى "رَطِّب. قِوْلُه (حَى يَطْيَب) في رَوَايَةَ أَنْ عَبِيَّةً وحَى يَبِيِّرُ صَلَاحَه ، وَسَأِنْى تَفْسَيِّرَهُ بَعْدَ بَاب. قيله (ولا يباع شيء منه إلا بالدينار والدهم) قال أن بطال . : أنما انتصر على النَّف والنَّفة لانها جل مايتمامل به الناس، وإلا قلاخلاف بين الآمة في جراز بيمه بالعروض يعني بشرغه . قوله (الاالعرابا) ذاد

منا ، وليس المرأد التمر من غير النخل فانه يجوز بيعه بالتمر بالمثناة والسكون ، وإنما وقع النهي عن الرطب بالتمر لكونه متفاصلا من جنسه . قوله (كيلا) يأتي الكلام عليه في الحديث الذي بعده . قوله (وبيم الكرم بالربيب كيلاً) في دواية مسلم . وبيم العنب بالزبيب كيلا ، والسكرم بفتح السكاف وسكون الراء هو شجر العنب والمراد منه منا نفس العنب كما أوضحته رواية مسلم ، وفيه جواز تسمية العنب كرما ، وقد ورد النبي عنه كاسياتي الكلام عليه في الأدب، ويجمع بينهما بحمل النهي على التنزيه وبكون ذكره هنا لبيان الجواز، وهذا كله بنا. على أن تفسير المزابنة من كلام الني ﷺ ، وعلى تقدير كونه موقوفا فلا حجة على الجواز فيحمُّلُ النبي على حقيقته . واختلف السلف : هل بلحق العنب أو غيره بالرطب في العرايا ؟ فقيل : لا ، وهو قول أهل الظاهر واختاره بعض الشافعية متهم الحب الطبرى ، وقيل : يلحق العنب خاصة وهو مشهور مذهب النَّاقمي ، وقبل : يلحن كل مايدخر وهو قول المالكية ، وقيل : يلحق كل ثمرة وهو منقول عن الثافعي أيضاً . قوله (عن داود بن الحصين) هو المدنى ، وكلهم مدنيون إلا شيخ البخاري ، وليس لداود ولا لشياء في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الباب الذي بليه . وشيخه هو أبو سفيان مولى ابن أبي أحد ، ووقع في دواية مسلم ، أن أبا سفيان أخره أنه سم أبا سعيد ، وأبو سغيان مشهور بكنيت حتى قال النووى تبعا لغيره لابعرف اسمه، وسبقهم الى ذلك أبو أحد الحاكم فى الكنى لكن حكى أبو داود في السن في روايته لهذا الحديث عن القعني شبخه فيه أن اسمه قزمان . وإين أني أحمد هو عبد أنه بن أبي أحمد بن جحش الاسدى ابن أخي زراب بلت جحش أم المة منين ، وحكم الواقدي أن أما سفيان كان مولى ابني عبد الاشهل وكان بجالس عبيد الله بن أن أحرب نسب الله . قاله (والمزابة اشتراء الشهر بالتمر عل رءوس النخل) زاد ابن مهدى عن مالك عند الاسماعيلي وكيز ، وهو موافق لحديث إن عمر الذي فيذ ، وذكر الكيل ليس بقيد في هذه الصورة بل لانه صورة المبايعة التي رقعت إذ ذاك فلا مفهوم له لح وجه على سلب أوله منهوم . لك منهوم الموافقة لأن المسكون عنه أولى بالله من البطوق ، ويستفاد منه أن معيار التمر والزبيب السكيل، وزاد مسلم في آخر حديث أبي سعيد , والمحاتمة كراء الارض ، وكذا هو في الموطأ . قياله (عن الشبياني) هو أبو إسحق. ووقع في دوابة الإسماعيلي من وجه آخر عن أبي معاربة وحدثنا الشيبال، وصيأل لكلام عن المحاللة في و باب بيع المخاضرة ، ووقع في رواية محمد بن عمره عن أبي سلة عن أبي سعيد عقب هذا الحديث مثله . والمؤابنة فى النخل والمحافلة فى الزدع . قوله (أدخص لصاحب العرية) بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد النحتانية الجمع عراياً ، وقد ذكرنا نفسيرها لغة . قوله (أن يبيمها بخرصها) زاد الطبراني عن على بن عبد العزر عن القعني شبيخ

البخاري فيه ، كيلا ، ومثله للصنف من دواية موسى بن عقبة عن نافع ، وسيأتي بعد باب . ودواه مسلم عن يحيي

أبن يحى عن ما لك فقال مخرصها من الشعر ، وتحوه النصنف من روآية يحلى بن سعيد عن نافع في كتاب الشرب ،

ولسلم من دوا به سليمان بن بلاله عن يحيى تن سعيد بلفظ و رخص في العربة بأخذها أعل البيت بخرصها تموا يأ كلونها

وطها ، ومن طريق الليث عن يحبي بن سعيد بلفظ ، وخص في نبع العربة بخرصها تمرا ، تال بحي : العربة أن يشترى ا الرجل تمرأ للخلات بطعام أهله دعمها بحرصها تمرا ، وهذه الرواية تهيِّن أن في رواية سنهان إيراجاً . وأخرجه

ما إذا كانا معا على النخل ، وقيل إن عله فما إذا كانا نوعين ، وفي ذلك فروع أخر يطول ذكرها . وصرح الماوردي بالحاق البسر في ذلك بالرطب · قوله (بيع الثمر) بالمئلة وتحريك الميم ، وفي دواية مسلم • ثمر النخل ، وهو المراد

جابر الذي أشار اليه أخرجه النائمي وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم أخرجوه كلهم من طمريق ابن إعمن وحدثني محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن جابر سمعت رسول الله وكيليم يقول حين أذن لاسحاب إلمرايا أن يبيوها بخرصها يقول: الوسق والوسقين والثلاثة والادبع، لفظ أحد، وترج عليه إن حيان والاحتياط أن لا يريد على أبعة أوسق ، وهذا الذي قاله يتعين المصير اليه ، وأما جعله حداً لايجوز تجاوزه قليس بالواضح، واحتج بعضهم لمالك بقول سهل بن أبي حشمة . أن العربة نكون ثلاثة أوسق أو أدبعة أو خمسة ، وسأتي ذكر. في الباب الذي يليه ، ولا حجة فيه لانه موقوف . ومن فروع هذه المسألة ما لو زاد في صفقة على خمــة أوسق فأن البيع بيطل في الجبع . وخرج بعض النافعية من جواز تفريق الصفقة أنه يجوز ، وهو بعيد لوضوح الفرق . ولو بأع ما دون خمـة أوسق في صفقة ثم باع مثلها البائع بعينه للشترى بعينه في صفقة أخرى جاز عند الشافقيُّ على الاصح ، ومنعه أحمد وأهل الظاهر ، والله أعلم . قوله (قال نعم) القائل هو مالك ، وكذلك أخرجه مسلم عن يحي بن يحي قال د فلت لمالك أحدثك داود ، فذكره وقال في آخره د نعم ، وهذا النحمل يسمى عرض الساع ، وكان مالك يخاره على التحديث من لفظه . واختلف أهل الحديث هل يشترط أن يقول الشيخ د نعم، أم دلا، والصحيح أن سكوته ينزل منزلة إقراره إذا كان عارةا ولم يسمه مانم، وإذا قال نعم فهو أولى بلا نزاع - قمله (منيان) هو ابن عينة . قوله (قال يحي بن سعيد) هو الانصاري ، وسيأتي في آخر الباب مايدل على أن سفيان صرح بتحديث يحي بن سعيدُ له به وهو آلسر في ايراد الحكاية المذكورة . قيله (سمعت بشيراً) بالموحدة والمعجمة مصفراً ، وهو ابن يسار بالنحتانية ثم المهملة مخففا الانصاري . قراله (سمست سهل بن أبي عشمة) زاد الوليد بن كثير عند مسلم عن بشير بن يسار أن وافع بن خديج وسهل بن أني حَمَّة حدثاه ، ولمسلم من طريق سلميان بن ملال عن يحيى بن شعيد عن بشير بن بدار عن بعض أمحاب رسول الله ﷺ منهم سهل بن أبي حُمَّة . قَوْلُه (أن تباع بخرصهاً) هو بفتح الخاء المعجمة وأشار ابن التين إلى جوازكسرها ، وجزم ابن العربي الكسر وأنسكر الفتح، وجوزهما النووي وقال الفتح أشهر، قال: ومعناه تقدير مافيها : إذا صار تمراً ، فن فتح قال هو اسم الفعل ، ومن كمر فان مو اسم للنيُّ الخروص [ه . والحرص هو التخمين والحدس ؛ وسيأتي السكَّام عليه في الباب الذي يليه في تفسير العراياً. قِبْلِهِ ﴿ وَقَالَ سَفَانَ مُرَةً أَخَرِي اللَّهِ عَلَى بَرْعَيْدُ اللَّهِ ، والنرش أن أبن عينة حشهم يه مرتين على لفظين والمعنى واحد ، واليه الاشارة بقوله دعو سواء ، أي المعنى واحد . قمله (قال سفيان) أي بالاساد المدكور (أللت ليحي) أي ان سيد لما حدثه به . قاله (وأنا غلام) جلة حالية . والغرض الاشارة إلى قدم طلبه وتقدم قطنته وأنه كان في سن الصبأ يأخر شيوخه ويباحبهم . بديه (رحص لهم في بيع العرايا) عل الحُلاف بين دواية يحي بن سعيد ودواية أحل مسكة أن يحي بن سعيد قيد الرَّحْمة في بيدم العراياً بالخرص وأن ياكلها أطلها دعبًا ، وألما ابن عينة في دوايته عن أهل مكة فأطلة الرخصة في بيح العرايا ولم يقيدها بشيء عنا ذكر . قوله (تلت (تهم پروونه عن ببار) في دواية أحد في مستند عن سفيان ، تلت أخبره، عطا. أنه سمع من جابر ، قلت : ودواية ابن عينة كذلك عن ابن جريج عن عطاء عن جابر غدمت الاشارة اليها وأنها تأتى في كتاب الثرب ، ومى على الاطلاق كا في دوايته التي في أول الباب . قِلْهِ ﴿ قَالَ سَمِيانَ ﴾ أي بالاسناد المذكور (إنما أدنت) أي الحامل لي على قول ليحيي بن سعيد « انهم يروونه عن جابر » (أن جابرا من أهل المدينة) فبرجع

يمي بن أيوب في دوايته و فان رسول الله ﷺ رخص فيها ، أي فيجوز بسع الرطب فيها بعد أن يخرص ويعرف قده بقد ذلك من الشركا سيأتي البحث فيه • قال ابن المنذد : ادعى الكوفيون أن يبع العرايا منسوخ بنيه يَزيك عن بيع الثمر بالنبر وحذا مردود لآن النى دوى النبى عن بيع الثير بالنبر هو النبى دوى الرشعة فى العرايا فأنب آلهى والرخصة معا . قلت : ودواية سالم الماضية في الباب الذي قبله تدل على أن الرخصة في بسبع العرايا وقع بعد النبي عن بيع النمر بالنمر ، وأنظه عن أن عر مرفوعاً دولا نبيموا النمر بالنمر ، ثال : وعن ذيد بن نابَت و أنه مِرْجَجُ رخصَ بعد ذاك في بيع العربة ، وهذا هو الذي يقتضيه لفظ الرخصة فانها تكور بعد منع ، وكذلك بقية الأحاديث التي وقع فيها استشاء العرايا بعد ذكر بيع النمو بالشمر ، وقد تنست إيضاح ذلك . قوله (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) هو الحجي بفتح المهملة والجبم ثم موحدة ، بصرى مشهور . قوله (سمت مالكا الح) فيه إطلاق الساع على ما قرى ً على السيخ فأقر به ، وقد استقر الاصطلاح على أن الساع محصوص بما حدث به الشيخ لفظًا . قوله (وسأله عبيد الله) هو بالتصغير ، والربيح أبوه هو حاجب المنصور وهو والدالفضل وذير الرئيد . قوله (رخم)كذا للاكثر بالتشديد والكسيني , أرخص . . قوله (ف بيع العرابا) أي ف بيع بمر العرايا لآن العربة هي النخلة والعرايا جع عربة كما تقدم ، فحذف المناف وأقام المضاف اليه مقامه . قوله (ف خمة أوسق أو دون خممة أوسق) شك من الراوى ، بين مسلم في روايته أن الشك قيه من داود بن الحصين ، وللصنف في آخر العرب من وجه آخر عن مائك مثله ، وذكر أن التين تبعا المعرم أن داود تفرد بهذا الاسناد قال: وما رواه عنه إلا مالك بن أنس. والوسق سنون صاعاً ، وأند تقدم بيانه في كتاب الزكاة ، وقد اعتبر من قال بجواز ببع العرايا بمفهوم هذا العدد ومنعوا مازاد عايم، واختلفوا في جواز الحنة لأجل الفك المذكور ، والحلاف عند المالكية والعانمية ، والراجع عنة المالكية الجواز في الخمية فا دونها ، وعندالثانمية الجرز فيها هون الحنة ولا يجود في الحنة ، وهو قول الحتالية و أن الطابق، فأخذ النبع أن الاصل التحريم وبهد العرايا رخصة ، فيزخذ منه بما يتحقق منه الجواز ويلغي ما وقع فيه النك . وسبب أخْلاف أن النبي عن بيع المزابنة هل ورد مقدمًا ثم وقعت الرخمية في العرايا ، أو النهي عَن بيع النوابة وقع مقررنا بالرخصة في بيع العرايا ؟ لعلى الْمُولُ لايجوزُنَى الخسّة للتلك في رفع التحريم ، وعلى الثاني تجوز الشك في قدر التحريم ، وبرجع الآول رواية سالم المذكورة في الباب قبله . واحتج بعض المالكة بأن أغظة , دون ، صاخة جميع مانحت اخمه فلو عمناً بها للزم رفع هذه الرخصة ، وتعقب بأن أممل بها تكن بأن يحمل على أقل ما أصدق عليه وهد المفتى به في مذهب الشافهي، وقد ووي الترمذي حديث الباب من طريق زيد بن الحباب عن مات بشف د أرحص في ببع العرابا فيها دون خسة أوسق ، ولم يتردد في ذلك . وزعم المازري أن ابن المنذر فعب إلى تحديد ذلك بأربعة أوسق لوروده في حديث جار من غير شك فيه فتعين طرح الرواية التي وقع فيها الشك والآخذ بالرواية المشيقة ، قال : وألزم المزنى الشافعي القول به اه ، وقبها تقله نظر ، أما ان المنذر فليس في شيء من كتبه ما نمَّه عنه وإنما فيه ترجيح القول الصائر إل أن اغت لاتجوز أر[نما بجوز ما دونها ، ومو الذي أنوم المؤنى أن بقول به الدنمي كما هو بين من كبره ، وتدحك ابن عبدالبر هذا الفول عن قوم قال : واحتجوا بحديث جابر ، ثم قال : ولا خلاف بين التنافعي وما تك ومن البعهما في جواز العرايا في أكثر من أربعة أوسق مما لم يبلغ عملة أوسق ولم يُنبت علمهم حديث جار . فلت : حديث

٣٤ - كتاب البيوح

بأسا ، فإنى لقاعد عند أبي سعيد فسألته عن الصرف فقال : مازاد فهو ربا ، فأنكرت ذلك لقولها ، فذكر الحديث قال , فحدثتي أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرمه ، . والصرف بفتح المهملة : دفع ذهب وأخذ فضة وعكه ، وله شرطان : منع النسيئة مع اتفاق النوع واختلانه وهو الجمع عليه ، ومنع التفاصل في النوع الواحد منها وهو قول الجهود . وعالف فه اين عمر ثم دجع ، واين عباس، واختلف في رجوعه . وقد دوى الحاكم من طريق حيان العددي وهو بالمهملة والتحتانية وسأل آيا بحاز عن الصرف فقال : كان ابن عباس لايري به بأسا زمانا من عمره ماكان منه عينًا بعين بدا بيد ، وكان يقول : إنما الربا في النسبيَّة ، فلقيه أبو سعيد ، فذكر القصة والحديث ، وقيه ، التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعيروالنعب بالنعب والفضة بالفضة يدأ بيد مثلا بمثل ، فن زاد فهو وبالم قال ابن عبـاس : أستغفر الله وأتوب اليه ، فـكان ينهى عنه أشد النهى ، . وانفق العلماء على صحة حديث أسامة ، واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد نقيل : منسوخ ، لمكن النسخ لا يثبت بالاحتمال . وقيسل المغي في قوله و لا ربا ، الربا الاغلظ الناديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد كما تقول العرب لا عالم في البلد إلا زيد من أن قبا علما. غيره ، وإنما القصد نني الاكمل لانني الأصل ، وأيضًا فنني تحريم وبالفضل من حديث أسامة انما هو بالفهوم ، فيقدم عليه حديث أبي سعيد لأن دلالته بالمنطوق ، ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر كما تقدم والله أعلم . وقال الطبرى : معنى حدبت أسامة د لاربا إلا في النسبثة ، إذا اختلفت أنواع البيع والفضل فيه بدا بيد ربا جمعا بينه وبين حديث أب سميد . (تنبيه) : وقع في نسخة الصغاني هنا , قال أبو عبد آله ، بعني البخاري وسمعت سلبهان بن حرب يقول: لاربا إلا في النسيئة هذا عندنا في الذهب بالورق والحنطة بالشعير متفاصلا (١) وفي قصة أنى سعند مع ابن ولا بأنو, به يَدَا بَيْدُ وَلَا خَيْرُ فَيْهُ نَسَيْنَةً ؛ . قَلْتَ : وَهَذَا مُوَافَقَ عمر ومع ابن عباس أن العالم يناظر العالم ويوقفه على معلى قوله ويرده من الاختلاف الى الاجتماع ومحتج عليه بالادة وف اقرار الصغير للكبير بفضل التقدم

٨٠ - باب بع الوَرِقِ بالدَّمبِ نَسِلةً

٢١٨٠ : ٢١٨١ - مَرْثُنَا خَلَقُ بِنُ عَرَ حَدُّنَا شُهِنَا قَالَ أَخْبِرَنِي خَبِيبُ بِنُ أَبِي ثَابِتِ قَالَ سِيتُ

الِلْمَهَالَ قال : سَأَلَتُ النَّبَرَاء بِنَ عَازِبِ وزَيَّدَ بِنَ أَرْمَ رَضَى كُ عَنهم عَنِ الصَّرْفِ ، فَسَكلُ واحدٍ منها يقول : هذا تعير منى و فسكلاهما يقول : تَهِي رسولُ أَشْرِ بَيْظِيْنِ مَن يَجْرٍ سَا تَسْحِ إِنْوَرِيْنِ وَمَناً ،

قله (باب بيح الورق بالنعب نسبت) البيع كله إلما بالنقد أو بالمرض حالاً أو مؤجلا، فهي أدبعة أقسام : فبيع النقد إما بمثله وهو المراطلة ، أو بقد غيره وهو الصرف . وبيع العرض بنقد بسمى النف ثمنا والعرض عوضا ، وبيع العرض بالعرض يسمى مقابضة ، والحفول في جميع ذلك جائز ، وأما الناجل فان كان النقد بالمقد مؤخرا فلا يحوز ، وإن كان العرض جاز ، وإن كان العرض مؤخرا فهو السلم ، وإن كانا مؤخر نهو بيح الدن بالدن وليس بحائز إلا في الحوالة عند من يقول إنها بيع ، وإفه أعسلم . قوله (عن العرف) أي بيح الدام

(١) بياش بالاسأ

بالنعب أو عكمه ، وسمى به لصرف عن مقتضى البياعات من جواز التفاصل فيه ، وقيل من الصرف وهو تصويتها في الميزان ، وسياتى في أوائل المعرة من طريق سفيان عن عرو بن دينار عن أبي الميال ثال ، باع شريك في لدواهم أي بذهب في السوق فسية ، فقل : سبعان الله أجلح هذا ؟ فقال . لقد بعنها في السوق فا عابه على أحد ، في ألت البراء بن عاذب ، فقد كره . قوله (هذا نحير منى) في دواية سفيان المذكورة ، قال فالق زيد بن أرقم فاسأله فائد كان أعظمنا تجارة ، في ألته ، فقد كره . وفي دواية الحميدي في مسئده من هذا الوجه عن سفيان ، فقال معدق البراء ، وقد تعدم في دباب الشجارة في البر ، من وجه آخر عن أبي المبال بلفظ ، أن كان بدا بيد فلا بأس . ولن كان فينا فلا يصلح . وفي الحديث ما كان عليه الصحابة من التواضع ، وإنصاف بعضهم بعضا ، ومعرفة أحدثم من الآخر ، واستظهار العالم في الغيا بنظيره في العلم ، وسيأتي بعد السكلام على هدا الحديث في الشركة إلى شطح الق

٨١ - بأب بع الذهب بالوَرِق بَدا بيد

٢١٨٧ - مَرْشُنَا عِرانُ بُنُ مَيسَرةً حَدَّنَا عَبَادُ بِنُ القَوَّامِ أَخَبَرَنَا نَهِي بِنُ أَبِي إِسَعَاقَ حَدَّنَا عَبَدُ ٢١٨٧ - مَرْشُنَا عِرانُ بُنُ مَيسَرةً حَدَّنَا عَبَادُ بِنُ القَوَّامِ أَخَبَرَنَا نَهِي اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اله

سواة بسواه ، وأمرنا أن تُبتاع الدّهب بالبطّة كيف شدا ، والفضة بالذهب كيف شدا ، وليس قيه قول (باب بيد الذهب بالو ق بدا بيد) ذكر فيه حديث أبي بكرة الماضى قبل بثلاثة أبواب ، وليس قيه التنبيد بالحول ، وكأنه أشار بذلك إلى ماوقع في بعض طرقه : فقد أخرجه صلم عن أبي الربيع عن عباد الذي أخرجه المجارى من طريقة وقيه وقياله وجل اتنال : بدا بيد ، فقال : هكذا سحت ، واخرجه صلم من طريق يحي بن أبي إسحق فل بين أبياء ، والدينة أبو عواله في مستخرجه نقال في آخره ، والصفة يحي بن أبي إسحق فل بين أبياء أبياء أن العرف من المحرف منتق عايم ، وأغا وقع الاحتلام والمتراط النبيض في العرف منتق عايم ، وأغا وقع الاحتلام والمتراط النبيض في العرف النبيد ، وأصرح منه حديث عبادة و الصاحب عند ما بلغظ ، فإذا اختلف الإصناف فيهوا كيف شام ،

٨٢ - باب تيم المؤاتيد ، ومن تيم أنتر بالتَّمَر ، ويمُ الرَّبيد بالتَّمَرُيم ، ومِيمُ المَرَاةُ اللهِ اللَّهُ م قال أنسُ : تجي الدي عليهم عن المُؤاتِيةِ والْحَالَةِ

٢١٨٢ - مَرَّمَنَا تَمِي نُ بُكِيمِ مِدَّنَا الَّبِثُ مِن تَمَيلِ عن ابن ُشهابِ أخرى مالُم نُ عِدِ اللهِ عِن عِدِ اللهِ مِن عرَّ رضَى اللهُ عنهما أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال و لانتيبوا النَّمَرَ حتى تَبْدَوَ صَلاحُ . ولا تَبيوا

النُمَرَ بالنَّرِ » ٢١٨٤ – فال سالم : وأخبرتن عبدُ الْمُؤْمَن ذيدِ مِن أبت إِنَّ رسولَ اللَّهِ مَنْجُهُ رَخْصَ ببدَ ذَكَ فَ يَجِم

حول ، وفيل إذا تدر على السفاد

٢ - باسي إذا و كل الملم حربياً في دار الحرب - أو في دار الإسلام - جاز

۲۳۰۱ - حَرَّشَا عِدُ العَزِيزِ بِنُ عِيدِ الْهُ قال حدَّتَى بِوسَدُ بُنُ اللَّهِ شُونِ عن صالح بِنِ إبراهم بَ بَنَ طَلَنَا الرَّحْنِ بِنَ عَوفِ رَضَى اللَّهُ عَنْ قال وَكَاتِبُ أَبِهَ بَنَ خَلَنَا عَلَمْ أَنَا عَمْ عَلَى وَعَلَمْ عَنَ جَدَّ عِلَا الرَّحْنِ بَ عَوفِ رَضَى اللَّهُ عَلَى الرَّحْنِ ﴾ قال : الأعرف كتابًا بأن يَعْقَلَى في صاغيته بالدية ، فلما ذَكَرَتُ الرَّحْن ﴾ قال : الإعرف الرحْن ﴾ كانبي باسمك الذي كان في الجاهاية حكايته و عبد عروه » فلما كان في يوم بمدر خرجتُ المح جلولاً حرزهُ حتى وقف على تجلس من الأنصار فقال : أبية ألى خَلْنَ عَلَى المُعْلَمِ فَلَن أَنْ بَلِمَتُونا أَنْ المِنْ عَلَى اللَّهُ ﴾ أبليه كانبي المحلم أبلال ، فحرج حتى وقف على تجلس من الأنصار فقال : أبية أبن خَلَن عَلَى المُعْلَمُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ الل

[الحديث ٢٠٠١ _ طرفه في : ٢٩٧١]

قاله (باب أذا وكل المسلم - بيا في دار الحرب أو في دار الاسلام جاز) . أي إذا كان الحريث في دار الاسلام بلمان . قاله (عن صالح بن إبرام م) بأتى تصريحه بالساع منه آخر الباب . قوله (كانب أمية بن خلف) أي كتب بيني وبينه كتابا ، وفي دراية الاسماعيل عاهدت أمية بن خلف وكانبت . قيله (بأن يحفظن في صاغية) الصاغية بصاد مهمنة وغين معجنة عامة الرجل ، مأخوذ من صفى اليه إذا مال . قال الاسمى : صاغية الرجل كل من يميل اليه ، وبطنت على الآمل والمال ، وقال ابن التين : دواه الداوي ساعتي با الله المساقة المبحنة والمين المن المن بن عرف أن الذي المنت بسلم المن المنت المنت المنت المنت العن المنت بسلما نون ، ثم تسرء بأنه الذي المنت بالدن المنت كان بسلم عبد الأله . قوله (حون مه الذي المنت بترحمه ، وزاد ابن إسحق في حديثه ان امية بن خلف كان بسبم عبد الأله . قوله (حدث مه الدن) أي الأعراد . أي عليكم المنه أي أي المنت على المنت منا المنت ال

خلاله وحتى وصلوا آليه وطعنوه بها من تحتى ، من قولم خللته بالريح واختللته اذا طعت به ، وهـذا أشبه بــياق الحبّر ، ووقع فى دواية المستعلى ، فتخلو ، بلام واحدة نتية - قوله (سمع يوسف صالحا وابراهيم أباه) كذا ثبت لابي ذر عن المستعلى ، وقد وقع فى آخر القصة مايدل على سماع ابراهيم من أبيه حيث قال فى آخر الحديث و فسكان عبد الرحن بن عوف برينا ذلك الاثر فى ظهر قدمه ،

٣ - بأسب الوكالة في السَّرف والميزان وقد وشكلَ عر وابن عر في السَّرف

قوله (باب الوكالة في الصرف والميزان) قال ابن المنذر أجموا على أن الوكالة في الصرف جائزة حتى لو وكل وجلا يصرف له دراهم ووكل آخر يصرف له دنانير فتلاقيا وتصارفا صرفا معتبرا بشرطه جلز ذلك . قوله (وقد وكل عر وان عر في الصرف) أما أثر عو فوصله سعد ن منصود من طريق موسى بن أنس عن أبيه و أن عو أعطاه آنية عومة بالنمب فقال له: اذهب فيعها ، فباعها من يهودي بضعف وزنه ، فقال له عر : اردده ، فقال له البودى أزيدك ، فتال له عمر لا إلا بوزته ، وأما أثر ابن عمر قوصله سعيد بن منصور أيضا من طريق الحسن بن سعد قال وكانت لى عند ابن عمر دراهم فأصبت عنده دنانير فأرسل معي رسولا إلى السوق فقال: اذا قامت على سعر فاعرضها عليه فان أخذها والا فاشتر لهجته ، ثم اقصه إياه ، واسناد كل منهما صحيح . قوله (عن عبد الجيد بن سهيل) كنَّا لاكثر بتقديم الميم على الجيم وهو الصواب، وحكى ابن عبدالبر أنه وقع أورواية عبدالله بزير ـــنـــ ﴿ عبد الحيدُ ، بحاء مهملة قبل المبيرولم أو ذلك في شيء من نسخ البخاري عن عبد الله بن يوسف . نلمله وقع كذلك نى دراية غير البخارى . ثال : وكما لماك وقع ليحلى بن يحلى المبيني عن مالك وهو خطأ . قماره (استعمل وجلاعلي خبير) نقم في البيوع أنه أنصاري وأن أسمه سواد بن غزية وتشم السكلام عليه هناك . وقوله في آخره . وتأل ث الميزان مثل نلك ، أي والمورون مثل علت لايباع وض بوطلين ، وثال الدارس . أي الإرز التي إللو ، إلاكيلا بكيل أر درنا بوزن ، وتعقبه إن التين بأن التمركا يوزن وعو عجيب نشاء الثر (١١٠١) وتتح البر ، وشاحبة الحديث الترجمة ظاهرة النفويضه مِثِلِثِيمُ أمر ما يكال ويوزن الى غيره فهو في معنى الوكيل عنه ، وبنتحق به الصرف . قال ابن بطال : بيسع الطعام بدا بيد مثل الصرف سواء أى فى اشتراط ذلك . قال : ووجه أخذ الوكالة منه قوله ﴿ يَتُّلُجُ لعامل خير ربع الجمع بالداهم ، بعد أن كان باع على غير السنة فنها، عن بيسع الربا وأذن له في البيع بطريق السنة

إذا أحر الراعى أو الوكيلُ شاةً تموتُ أو شِناً إفْدُهُ

دَّبِحُ أَو أَصلحَ مَا يَخَافُ عَلِمِ الفسادَ

م ١١٠٠ ج } ٥ فتح الباري

أفعَلَيَكُ فَالْمِنْكَ الْمِنْكَ الْمِنْ للمانط أبى بكراحم تنعلي الخطيث البغدادي وَضَعَهُ فِي أَنهُ عَصِوراً لانِسَلامِ مُنذِنا أَسِيسَهَا إِلَى وَوَانْعَامِ اللهِ يشتل على وصفها وتخطيطها وماكات قليم الحضارة والمدنت " وبشرع فيه " ا الخلفاء والملوك والأمراء والوزراء والأشراف مرجلت لناس تسارطبقات حماة العيلم . النحاه والقرنيبن والبيانبهن واللغوتين والقرار والمفتسن والمؤين وأتكلين مهارالهل وللنطقيين والأصوليتين والمجندين ولنقهاء والقضاة والفرضيتين مريب الزامذاهب والزهاد والنتاك والمصوفة والمصام والوقاظ والراضبن انحتاب والمحتدسين ولفنكين والموسيقين والأطباء والضيادلة والجراحين والتحاب والخطيين والمتأدبين والأخبارتين والنتابين والمؤزنين والعروضيين وكشعار وبهعين والرياة والنرسان وحذاق الصناع من نبغ فيها أورَّ بعلساء مغراها ما مناهم النام النام النام النام النام النام النام النام ومشهورها ترهم وستمس أخبارهم وتاريخ وفيأم مزباهم لأجرو فرفتم بزر شحيار الساروالا ارسلا لطائفهن

> الناشرة دارالكناب العزيي بروت - سنان

ماً تى فى - ٤٨٠٠ - صفومة ماعلى ٧٢- معداداً مع العناية بشعيرة وضبط ماتبننى الفنسبط . ووضع الفهار بر لاوافية على لطرز الحدث منسقاعلى جبرك كل عمد بن يعقوب بن اسحاق الخطيب حدثنا أو حفص الفلاس عرو بن على الصير ف سحدثنا عيسى بن شعبب أبو الفضل حدثنا روح بن القاسم عن مطر الوراق عن فافع عن ابن عمر . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذ كروا الله عباد الله ، فان العبد إذا قال : سبحان الله و بحمده ع كتب الله له بها عشراً ، ومن عشر إلى مائة ، ومن مائة إلى ألف ، ومن زاد زاد دالله ، ومن استغفر الله غفر الله عنو من على حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاداً الله في ملكه ، ومن أعان على

خصومة بغير علم فقد باء بسخط من الله ؛ ومن قذف مؤمناً أو مؤمنة حبسه الله فى ردُّغة الحَبَّال حتى يأتى بالمخرج ؛ ومن مات وعليه دبن اقتُصَّ من حسناته ؛ ليس ثُمَّ دينار ولا درم » كذا قل لنا أبوالعلاء: الخطيب بالطاء ؛ ولا أحسبه إلا الخضيب بالضاد ؛ شيخ ابن شاهين والله أعلى .

_ 1011 - محمد من يعوب من السحاق من ماسك ؛ أبولكر الرزاز. حدث عن على من داود عمد من يعوب من السحاق من ماسك ؛ أبولكر الرزاز. حدث عن على من داود عمد من يعقوب القنطري . روى عنه أبوالحسن الدارقطني وذكر أنه متم منه بواسط .

عمد بن يعقوب القنطري . روى عنه أبو الحسن الدار قطني وذكر أنه سمع منه بواسط . أبو بكر الرزاز - محمد بن يعقوب بن الحسين بن أمير المؤمنين المأمون ، يكني با بكر الهاشمي - ١٥١٢ - محمد بن يعقوب بن الحسين بن أمير وليلة ، وكان له ابن يقال له ابراهم كتب عمد بن يعتوب سمع من الحسن بن على المعمري كتاب يوم وليلة ، وكان له ابن يقال له ابراهم كتب

الحديث الكثير، و وذكر محد بن أبي الفوارس أن محد بن يعقوب عدا أوفى فى المديث الكثير، وذكر محد بن أبي الفوارس أن محد بن يعقوب عدا أولى فى شنة أوم الثلاثاء اليلتين خلتا من المحراسة سنة رخسة وثان المن أبي الفوارس: قصد به لا سمع منه كتاب يوم ولينة

اربع وستين وماثنين. قال ابن الى الفوارس: فصداله داسم منه لناب يوم وسه فلم يقدّر ذاك ومات ابنه ابراهيم العدد بالسبوع فجأة . قال: وكان مولد، في سسنة خمس وثليّائة ، ولا أظنه حدث .

﴿ ذَكُو مِنْ السَّمَهُ مُحَدُّ وَالسَّمَّ أَبِيهِ يُوسَفُ ﴾

- ١٥١٣ - عمد بن بوسف بن الصباح، الغضيضي . كان يتولى حمدونة بنت غضيض عمد بن بوسف الفضيضي أم ولد الرشيد فنسب اليها . وحدث عن رشدين بن سعد، وعبد الله بن وهب .

روى عنه محمد بن عبيد الله بن المنادى ؛ وأبو بكر بن أبي الدنيا ؛ واحمد بن المادى القاسم بن مساور الجوهرى ؛ واحد بن محد بن بكر القصير ؛ واحمد بن الحسن

ابن عبد الجبار الصوفى ، وأبو القاسم البنوى ، وكان ثقة ، حدثنا أبو عمر عبد الواحد بن محد بن عبد الله بن مهدى حدثنا أسماعيل بن محد الصفار حدثنا محد ابن عبيد الله الله الله بن وهب النصفى حدثنا عبد الله بن وهب النصفى حدثنا عبد الله بن وهب المدن بن بسار قال محمد مالك بن أبي عامى

عن محرمة من بكير عن أبيه عن سلمان من يسار قال سممت مالك من أبي عام، محدث عن عمان من عفان عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال : « لا تبيعوا الدينار بالدينارين ، ولا الدرم بالدرهمين ، حدثنا احد من أبي جعفر حدثنا محمد امن المظفر . قال قال عبد الله من محمد البغوى : مات محمد من رسف من الصباح

الغضيضى سنة تسع وثلاثين – يعنى ومائتين – · محدين يوسف الانبارى ، حـدث عن أبى النضر هاشم بن التاسم . روى – ١٥١٤ -. محدين يوسف الانبارى ، حـدث عن أبى النضر هاشم بن التاسم . روى – ٢٠١٤ -.

الأبارى عنه محمد بن عبد الله مطين الكوفى . محمد بن يوسف ، أبو جعفر الدورى . حدث عن عبدى بن ابراهيم البيركى - 1010. عمد بن يوسف ، أبو جعفر الدورى . حدث عن عبدى بن ابراهيم البيرك

مانت بن أسى ، وعن الوليد بن الناسم الممداني ، وعبد الله بن محمد بن المفيرة عمد بن وسفه الكوفي ، وأسد بن موسى المصرى ، روى عنه يحيى بن محمد بن صاعد ، وأو در المبدى ابن الباغندي ، والقاضى المحاملي ، ومحمد بن خلد ، وكان ثقة ، حدثت أو ضر ب مهدى حدثنا القاضى أو عبد الله الحسين بن اسهاعيل المحاملي حدثنا محمد بن

وسف بن أبى معمر السمدى حدثنا عبد الله بن محمد يمنى ابن المنبرة حدثنا موسى بن عبيدة عن أخيه عبد الله بن عبيدة عن جابر. قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من مات وهو يشهد أن لا إله إلا الله فقد حل له أن يُغفّر له ؟ . ما قاله حكاية عن عبد الله من احمد من حنبل . قال : ورأيت في قاريخ الى طالب أن ما أن الله عن غير شيئ من حديث سويد عن سويد من عبد العزيز، وحفص من ميسرة ، فضعف حديث سويد من عبد العزيز من أجله ، لا من أجل سويد

الانبارى . أخبرنى الازهرى حدثنا عبد الرحن من عمر الخلال حدثنا محد من الحداد من الخلال حدثنا محد من الحفظ، احد من يعقوب حدثنا جدى . قال : سويد من سعيد صدوق ، ومضطرب الحفظ،

احد من يعبرب حدد، جدى . ها . سويد بن صفيه مدر بر و الرحن بن المحد من عبد الرحن بن عبد الله من مهران قال أخبرنا عبد المؤمن بن خلف النسني . قال محمت عبد من عبد الله من مهران قال أخبرنا عبد المؤمن بن خلف النسني . قال محمت ابا على و الح بن محد يقول : سويد بن سعيد صدرت الحد يا المحد بن المحد بن شعيد النساني حدثنا أبى . قال : سويد بن سعيد حدثنا عبد الكريم بن احمد بن شعيب النساني حدثنا أبى . قال : سويد بن سعيد الحدثاني ليس بنتة . حدثني على بن محمد بن لصر الدينوري قال محمت حرة بن الحدثاني ليس بنتة . حدثني على بن محمد بن لصر الدينوري قال محمت حرة بن المحدث السهمي يقول سألت الدارقياني من سويد بن سعيد فقال : تكلم فيه محم الوسف السهمي يقول سألت الدارقياني من سويد بن سعيد فقال : تكلم فيه محم الوسف السهمي يقول سألت الدارقياني من سويد بن سعيد فقال : تكلم فيه محم الوسف السهمي يقول سألت الدارقياني من سويد بن سعيد فقال : تكلم فيه محم الموسفة ا

ان معين . وقال عدت عن أبي معاوية عن الاعس س سعيد س أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « الحسن والحسين سبدا شباب أهل الجنة » قال يحيي معين : فهذا باطل عن أبي معاوية ، لم بروه غير سويد ، وجرح سويد لوابته لهذا الحديث . قال أبو الحسن الدارقطني : فلم نزل نظن أن هدذا كما قال يحيى ، وأن سويدا أبى أمرا عظها في روايته هذا الحديث ، حتى دخلت مصر في سنة سبع وخسين ، ووجدت هذا الحديث في سند أبي يعقوب اسحاق من

حتى أحار به. أخرنا محمد بن احمد بن رزق أخبرنا اساعيل بن على الخطبي حدثنا أبو على حدين بن فهم قال سمت يحيى بن معين و ذكر عنده سويد بن سعيد الحداني فقال: لاصلى الله عليه ، قال ولم يكن عنده بشيء أخبرنا احمد ابن جعفر أخبرنا محمد بن عدى البصرى _ في كتابه _ حدثنا أبو عبيد محمد بن على الآجرى قال مألت أبا داود عن سويد فقال سممت يحيى بن معين يقولهم سويد مات منذ حين . وسممت يحيى قال : هو حلال الدم . وسممت أحمد ذكره فقال : أوجو أن يكون صدوقا _ أو قال لابأس به . أخبرنا احمد بن محمد العتبق فقال : أوجو أن يكون صدوقا _ أو قال لابأس به . أخبرنا احمد بن محمد العتبق

وعلى بن أبى على البصرى وعبيد الله بن عبد العزيز بن جعفر العردى _ قال العردي م أخبرنا . وقالا: حدثنا _ محمد بن عبيدالله بن الشخير حدثنا أبو عيدى اسحاق بن موسى بن معين عن سويد بن سعيد فقال : ماحدثك فا كنب عنه ، وما حدث به تلقينا فلا . أخرا البرقائي حدثنا يعقوب بن موسى الاردبيلي حدثنا احمد بن طاهر الميانجي حدثنا سعيد بن عروبن عمار العردي قال رأيت أبا زرعة يسئ القول في سويد بن سعيد . وقال: وأيت منه شيئاً لم بعجبني ، قلت ماهو فم قال الما العروب

عن ضام ليست عندك فقال: ذا كرنى بها ، الخرجة الكنب ، وأقبلت أذا كره في بها ، الخرجة الكنب ، وأقبلت أذا كره في كلما كنت اذا كره كان يقول حدثنا به ضام . وكان يدلس حديث حربر بن عثمان . وحديث نيار بن مكرم ، وحديث عبد الله بن عمر و « زر غبا » فقلت : أبو محد لم يسمع هذه الثلاثة أحاديث من هؤلا ، فم فنت أ قلس ميد فقات الأبي زرعة فايش حاله ؟ فقال : أما كنبه فصحاح ، وكنت أتتبع أصوله فا كتب منها ، فاما اذا حدث من حفظ ، فلا . أخيرنا البرقاني قال قال انا أبو بكر الاساعيلي وما

. ۷۱۲۸ مروان بن محد ، أبو محمد الشاعر المروف بابي الشقيق ، مولى مروان بن مروان بن مروان بن محد بن محد بن مروان بن الحكم ، وهو بصرى . قال أبو العباس المبرد : كان الموات المستنق مرا على ويهزل كثيراً ومجد فيكتر صوابه ، وقدم بغداد في أيام هارون الرشيد . قوأت على الجوهري عن المرزباني قال حدثني أبو عبد الله الحكيمي وأبو بكر

الصولى . قالا : حدثنا محد بن موسى البربرى حدثنا عبد الله بن عرو المطبخى قال حدثنا عبد الله بن الربيع الكاتب أخبر الأبو المعجاج الشاعر . قال : رأيت من أبا دلامة شيخاً كبيراً في أول خلافة هارون الرشيد يخضب ، وأبا الشعقيق وأبا نواس وجماعة من الشعراء وهم في منزل أبي العناهية بالكرخ في الجزارين وساق لم خبراً . أخبر المالحسن بن على المقنمي حدثنا محد بن العباس حدثنا أبو بكر الصولى حدثنا ابن الفلابي قال محمت ابن عائشة يقول : يعجبي من شعر أبي

ليس فيها مروءة لشريف غير هذا القناع بالطبلان وبقينا في عصبة من قريش يشهون المديم بالجان وأخبر فا الحسن حدثنا محمد بن العباس قال حدثنا أو بكر الصولى حدثنا محمد بن سعيد الاصم حدثنا على بن محمد النوفل حدثنى الحسن بن سعيد الجهى أبو سعيد حدثنى أبو الشمقمق. قال أتيت بشاراً وقد أخذ صلة جزية بشمر عيلة ، فسألته مواساتى بشئ ، فقال لى عاقاك الله تسألى ومالى صنعة ولا مكسب سوى الشعر ، وأنت شاعر منلى تنكسب بالشعر ? فقلت صدقت ولكنى مردت الساعة بصديان مقولون :

الشمقمق في وصف بغداد:

سبع جوزات وتینه فتحوا باب المدینه ان بشار بن برد تیس أعمی فی سفینه فکت ساعیة ثم قال: یاجاریة هاتی مائة درهم لشمقمتی . ثم قال: خذه ه

يا أبا محدَّ ولا تكن راوية الصبيان؛ قال فأخفتها وخرجت فالقينها على الصبيان، قال على من محد: مازلت اسمعها من الصبيان بالبصرة إلى أن خرجت.

مروان بن شجاع، أبو عمر و الجزرى . مولى بنى أميـة و يعرف بالخصيني - ٧١٢٩ -من أهل حران نزل بغداد وحدث بها عن ابراهيم بن أبى عبلة، وسالم الافطس المسبن

- وخصيف بن عبدالرحن . روى عنه سعيد بن سلمان الواسطى ، واحمد بن حنبل و يحيى بن معين ، وسريج بن يونس ، وهارون بن معروف ، واحمد بن منيع ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، و يعقوب الدورقى ، والحسن بن عرفة ، أخير نا أبو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بخسم بن مهدى حدثنا القاضى أبو عبد الله الحسين بن اسماعيل المحاملي _ الملاء _ قال حدثنا يعقوب الدورق حدثنا مروان بن شجاع الماعيل المحاملي _ الملاء _ قال حدثنا يعقوب الدورق حدثنا مروان بن شجاع

(لأخبار للوفقياكي



تهدى الأمور بأهـل الرأى ما صلحت فان تولَّت فالأشرار تنقاد لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم

ولا سسراة إذا أشرارهم سسادوا(١)

١٧٠ € قال : وقال زياد لحاجه(٢) : قد ولتك حجابتي ، وعزلتك عن أربعة ، عن طارق ليل ، فشر ما جاء به ، لو كان خيراً لم أكن من شأنه ، وعن رسول صاحب النغر (١٠١ و/) فان حبس ﷺ اعة ـ يفسد عمل سنة ، وعن المنادي إذا نادي بالصلاة ، فانها كانت كتــاباً موقوتا(٣) ، وعن صاحب الطعام إذا ادرك طعامه ، فإن الطعام إذا أعد علمه التسخين فسد .

١٧١_ ﴾ حد تنا أحمد بن سعيد قال : حدثني الزبير قال : حدثني عمر ابن ابني بكر المؤملي قال: حدثني عبدالله بن أبني عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه ، عن جداً، عن عمار بن ياسر قال : قال رسول الله ــ صلى الله عليه وســــلم ــ أوصى مَن ُ أَمن بنَّه وصدَّقني بولاية على بن أبي طالب (٤) ، مَن ْ تولاَّه فقد تولاَّني ،

١٧٢_ ﴿ اخْبِرُنَا عَلَى بَنْ عَبِدَاللَّهُ مِنْ الْعَبِلِسَ مِنْ الْمُفْسِيرَةُ الْجَوِهِرِي قَالَ :

أحسني فقد أحد الله عن وجل " و •

حدثنا أبو جعفر الضمي قال : حدثني عبدالرحمن بن محمسد بن منصور قال : حد تنا الحسين بن حسن الأشقم قال : حدثني عمر بن ثابت عن محمد بن عبدالله قال : حدَّ ثني أبو عبيدة بن عمار بن ياسر عن أبيه عن جده عمار بن ياسر قال :

سمعت' رسول َ الله _ صلى الله عليه وسلم _ فذكر نحوه'' •

١٧٣٠ € وأخرنا على بن عدالله قال : وحدثنا اسماعيل بن العـــاس الوراق قال : وحد تني ابراهيم بن محمَّد بن أبي الحميم البصري الصيرفيّ بمكة قال : حدّ تنا عبدالعزيز بن الخطّاب قال : حدّ تنا عني ابن هاشم عن محمد بن عبيدالله بن أبي وافع عن أبي عبيدة بن محمد ابن عمار بن ياسر عن أبيه عن عمار بن ياسر قال :

قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ ، وذكر نحوه (٢) .

. ١٧٤ ﴿ وَأَخْبِرُنَا عَلَى قَالَ : وحَدَّثَنَا أَحْمَــَد بن مُحَمَّد بن نَصْرَ قَالَ : حد ثني عبدالرحمن بن محمد الكاء قال: حد تنا حدين الأشقر قال: حد من علي بن هاشم عن محمد بن عبدالله بن أبي رافع عن أبيي عيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه عن حده قال :

قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، فذكر تحوه^(٣) . ١٧٥- ﴿ حَسَدُ تَنَّى الزَّبِيرِ قَالَ : حَسَدَتْنَى عَمَى مَصَعَبُ بِنَ عِدَاللَّهُ عَنْ الواقدي ، قال : حد منى أبن أبي الزناد عن مخرمة بن سلمان

الوالمي قال(1):

⁽١) في الديوان : اذا جهالهم ٠ (٢) الخبر فيشرح ابن أبي الحديد ١٤/٧٪ واسمحاجبه فيه عجان ا

⁽٣) سقطت عبارة (فانها كانت كتابا عوقوتا) من ب ·

⁽٤) في ب : عليه السلام •

⁽٥) الحديث في ذخائر العقبي للمحب الطبري ص ٩٥ . يروايته عن عمار بن باسر أنضا ٠

⁽١) سقطت عذه الرواية من ٠٠ (٢) سقطت هذه الرواية من ب ٠

⁽٣) سقطت هذه الرواية من ب أيضا ٠

⁽٤) النص في الطبرى ١٨٨/٦ عن مخرمة أيضا ، والعقب: الفريد ٢٧١/٣ والفخرى ١١١ وبلاغات النساء ١٣٠ وشرح ابن أبي الحديدا/ ١٩٦

الخُهُورَتِدِللرَافِيَّةُ رِئُلْنِنَجُرِنِولِاللَّهُوفَولِيَّةُ احيا، الران الاسلام

ئے تائی المغرفہ والتازیخ

ساليف

أبي يوسف يعقوب بن سفيان البسوي

(ت ـ ۲۷۷هـ)

.

عبدالله بن جعفر بن درستویه انتحوي

الكتاب العاشر

نحقيق

أكرَم ضِيَاء أَلِعُ مُرِيّ

مطبعة الأرشاد – بغداد ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م

أبو الحدن على بن أبي طالب

ابن عدالمطلب بن هاشم بن عد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة ابن كعب بن لؤي بن غالب بن عهر ٠

حدثني عبدالله بن عثمان قال : أخبرنا عبدالله بن المبارك عن يوس (١١) عن الزهري قال : أخسسرنا على بن حسين بن على : أن حسين بن على أخيره أنَّ علياً • وحدثني سعيد بن عَفير قال حدثني ابن وهب عن يونس 🛰 قَالَ : قَالَ ابنِ شَهَاكِ : أَخْسُرْنِي عَلَى بنِ حَسَيْنَ بَنِ عَلَى عَنْ أَبِيهِ أَنْ عَلَيْنَا قال : كان لي شارف من تصبيم من المنتم يوم بدر ، وكان وسول الله صلي عليه وسلم أعطاني شارفاً من الخامس يوالمذاء فلما أردت أن أبني بفاطمة بنت وسول الله صلى الله عليه وبالم ، واعدت رجلاً صواغاً من بني قينقاً ع أن يرتجل فيأتي(٢) بأذخر أردت أن أبينه الصواغين فأستعين به على وليمة عرسى فيينا أنا أجمع يشارني منها من الأثناب والغرائر والحبال وشارفاي مناخان الى جنب حجرة رجل من الأنصار ؟ رجعت حين جمعت ما جمعت فاذا شارفاي قد أجبت أسستهما وأشرت خواصرهما و وأخذ من أكادهما فَلَمُ أَمَلُكُ عَيْنِي حَيْنِ رَأَيتَ ذَلَكَ لَـفُر مَنْهِما • فَقَلْتُ مَنْ فِعَلَ هَذَا ؟ قَالُوا : حَمَرَةُ بِنَ عَلَالْطُلُبِ ، وَهُو فِي ﴿ اللَّبِيُّ فِي شُمَرُّكُ مِنَ الْأَنْصَارَ ، عَلَّهُ فَيْنَةُ * وَأُصِحَامِهِ مَ فَقَالَتِ فِي غَنَائِهَا :

ألا ياحمز الشر ف النواء (٣)

فقام حمزة إلى السف فأجت أسنتهما ، ويقد خواصر هما ، وأخذ أكبادهما • قال على : فأنطلقت حتى أدخل على رسول الله صلى الله عليه

(۱) أخرجه البخارى (الصحيح ١/٥١ - ١٤٢)؛ من طريق ابراعيم بن موسى أخبرنا هشام أن ابن جريج أخبرتم قال : أخبرني ابن شهاب من بمثل استاد الاصل • وساق الحديث لكنه عند الفســـوي أثم ، وؤاد

ثم أحد بني سحم

البخاري آخره « وذلك قبل تحريم الخمر ، • وأخرجه في كتاب المفازي ر ٥/٥/٥) من طريق يونس عن الزعري بالفاط مقاربة •

- YYE -

وسلم وعنده زید بن حارثة ، فعرف رسول الله صلی الله علیه وسلم فی

وجهي الذي نقمت ' • فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : •الك ؟ فقلت : يا رسول الله والله ما رأيت كالبوم قط عــدا حمزة عــــلى ناقتي ، فأجتب

استمتهما ويقر خواصرهما ، وها هو ذا في بت معه شَرْب ، فدعا رسول

الله صلى الله عليه وسلم بردائه فأرتداه ، ثم انطلق يمشي ، وأتبعته أنا

وزيد بن حارثه حتى جنَّنا البيت الذي فيه حمزة ، فأستأذن فأذنبوا له ،

فاذا هم شرب ، فطفق رسول الله صلى الله عليه وسلم يلوم حمزة فعما

على ، وإذا حمزة تمل محمارة عياه ، فنظر حمزة الى رسول الله صلى

الله عليه وسلم ، ثم صعد النظر فنظر الى زكته ، ثم صعد النظر فنظر الى

سرته، ثم صعد النظر فنظـر الى وجهـه، ثم قال حمز ﴿ وهل أُنتُم الْا

عيدٌ لأبي • نعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نمل فكص رسول

وعلى بن شيبان الحنفي

حدثنا سليمان بن حرب وأبو النعمان والحسن بن الربيع قالوا: تنا

ملازم بن عمرو أحرنا عبدالة بن بدر عبدالرحين بن علي بسن شيان

عن أبيه علي بن شييان ، وكان أحد الوزد الذين وقدوا الى ترحول صلى تر

الله عليه وسلم مع بني سحيم ، قال : صلنا مع نبي الله صلى الله عليه وسلم

ملاة ، فلمع بمؤخر عنه فرأى رجلًا لا يُم صُلُّكُ في الركوع

الله صلى عليه وسلم على عقبه الفيقرى ، خرج وخرجنا معه(١) •

⁽١) يونس بن يزيد بن أبر النجاد (تهذيب التهذيب ١١/٠٥٤)٠

⁽۲) في صحيح البخاري ١٠٥/ « أن يرتحل معي فنأتي ، ·

 ⁽٣) تمامه : وَ عَنْنُ مُعْنَدُ لات بالفناء .

١٠ اضطجع أبو بكر على فراشه منذ أربعين سنة بالليل ٠ وحدثنا ابراهيم بن المنذر قال : حـدثني ابن نافع^(١) قال^٠: حدثني مكتل بن أبي سهل عن ابي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام عن زيد بن ابت قال : اذا و أيت أهل المدينة على شيء قاعلم أنه السُنَّة • حدثنا السماعيل قال : أخرنا ابن عون عن ابراهيم قال : ركب علقمه "

الى عمر فقالوا : تحفظ لنا منه ، فلما رجع قال : كان مما حفظت أنه توضأ مرتين مرتين • وقال علي : أبو فروة^(٢) نهدي يسب الى الجهني • حدثني محمد بن [أبي]^(٣) زكير الصدفي^(١) قال : أخبرنا ابن وهب عن مالك قال : سمعته يحدث قال قال ذلك الرجسل : يبعث من المدينة

أشراف الناس محمد وحزبه والشهداء أهل بدر وأهل أحد .

حدثنا أبو بكر الحميدي قال : حدثنا سفيان قال : ثنا مسمعر قال : قلت لحبِّدِب بن أمي نابيت أيهم أعنى السنَّة أعل الحجاز أم أهل العراق؟ قال: لم أهل الحجاز ^(٥) •

حدثنا محمد بن أبي السري قال : حدثنا عبدالرزاق قال : أخبرا ا

(١) عبدالله بن نافع بن أبي نافع الصائغ المخرومي (تهذيب التهذيب

.) هو مسلم بن سمساله الجهش النهست ي (تهذيب المهذيب

(٣) سقطت من الاصل .

(٤) محمد بن ابي زكين يحي بن اسماعيل مولى آل خاله بن بزيه ابن أسيد الصدقي أبو عبدالله مصري كان نقيها من أصحاب ابن وعبُّ (ابن ماكولاً: الاكمال ٤/٩١) .

(٥) تكرر في الاصل بعد عده الرواية حداث مالك م يبعث من أعل المدينة اشراف الناس ، بنفس الاسناد المذكور فبل الرواية فحذفت

من بني شمخ من فزارة تزوج امرأة ، ثم رأى أمها فأعجبه فاستفتى ابن مسعود عن ذلك فأمره أن يفارقها ويتزوج أ'مها • فنزوجها فولدت لـــه وَ أُولادًا ثُمَّ أَتَى ابن مسعود المدينة فسأل عَن ذلك فأ خبر أنها لا تحل فلما وجع الى الكوفة قال للرجل : انها عليك حـــرام انهـــا لا تنغي لك •

حدثنا أبو بشر حدثنا روح قال : حدثنا شعبة قال : أخبرنمي أبو فريرٍه عن أبي عمرو الشياني قال : تزوج رجل من بني فوارة ، فعاتت قبل أنَّ يدخل بها فرخص عدالة أن يتزوج أمها ، ورخص في الصرف • فلمــا أَتَى المَدِينَةِ فُرجِعِ أَخَذَ بِيدِي فَأْتَى أَهَلَ البِّتِ الذِّينَ أَمَرِهُمْ فَنْهَاهُمْ ﴾ وأتى الصارفة فنهاهم •

حدثنا سعيد بن منصور قال : حدثنا حُديج بن معاوية عن أبي اسحق عن سعبة بن اياس عن رجل نزوج امرأة من بني شمخ ، فرأى بعد' أمها فأعجبته ، فذهب الى ابن سعود فقال : انبي تزوجت امرأة لم أدخل بهــا ئم أعجبتني أمها ، فاطلق المرأة وأنزوج أمها ؟ قال : نعم • فطلقها وتزوج أمها ، نأتي عدالة المدينة ، فعال أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نتاو : لا يصلح • ثما أدره فلان في السخ فقال : أبين الرجاح الذي أتروج أم المرأة الني كانت نجيه ؟ تاارًا : ماهنا • قال فليفارقها • قالوا : وقد نشرت الريض (٢) رقبل الفارقيا فأنها حرام من الله عزوجل •

⁽١) الخطيب: الفقيه والمتفقه ٢٠٢/٢ لكنه يذُّكر ، أخبرنا ، بدل . حدثنا . الاولى و , نا ، بدل , حدثنا ، الثانية .

⁽۲) أي كثر اولادها ٠

حدثنا حماد قال: أخرا الدجاج (۱) عن ابى اسحق عن ابى عمرو انشيباني أن رجلاً سأل ابن مسعود عن رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها أيتروج أمها؟ قال: مم • فتروجها ، فولدت له ، فقدم على عمر فسأله فقال: فرق ينهما • قال: انها قد ولدت • قال: وان ولدت عشرة أففرق

حدثنا عبدالله بن موسى عن شبان عن الأعسَ عن أبراهم قال : كان عبدالله ببيع نفاية ببت المال حتى لقي أصحابه فنهوه عن ذلك فقال : ما أرى به بأساً وما أنا بفاعل •

وحدتنا سعيد بن منصور حدثنا هشيم عن مجالد عن الشعبي أن عبدالله بن مسعود باع نفاية بيت المال زروفًا (٢) وملسانًا (٤) بدراهم دون وزنها ، فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فنهاء عن ذلك وقال : أوقد عليها حتى يذهب ما فيها من النحاس او حديد تخلص الفضة ، ثم بع الفضة ، سازما .

م حدثنا أبو بكر الحصيدي حدثنا سفيان حدثنا صالح بن صابح بن حي الهمداني وكان خيراً من أبيه على والحسن وكان علي خيرهما - بريد من الآخر _ قال : جاء رجل الى الشعبي وأنا عنده فقال : يا أبا عمرو ال ناساً عندنا يقولون اذا أعتق الرجل أمنه تم تزوجها فهو كالراكب بدته م نان النسبي : حدثني أبو بردة بن أبي موسى عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ثلاثمة يؤون أجرهم مرتين : الرجل من أعل الكتاب كان مؤمنا قبل أن يُبعد البي صلى الله عليه وسلم فله أجران ، ورجال

- (١) هو ابن ارطأة (تهذيب التهذيب ١٩٦٦/٢) ٠
- (٢) في البلاذري : فتوح البلدان ص ٥٥٥ ﴿ بقاياً ، •
- (٣) الزيوف: النقود المنشوشة كان تخلط الدرام الفسيسة
 النحاس
 - t) . المسوحة ·

كانت له جارية فعلمها فأحسن تعليمها وأدبها فأحسن تأديبها تسم اعتقها وتزوجها فله أجران ، وعبد أطاع الله وأدى حق سيده فله أجران ﴿ خُدُها بنير شيء فلقد كان الرجل يرحل في أدنى منها الى المدينة ،(١) •

وحدثنا عيدالله بن موسى عن اسرائيل عن أبي اسحق عن سعد بن الله عن عبدالله بن مسعود : أن رجلا من بني شمخ بن فزارة سأله عن رجل تزوج امرأة فرأى أمها فأعجبه فطلق امرأته أيتزوج أمها ؟ قال : لا بأس و فتروجها الرجل و وكان عبدالله على ببت المال فكان بيع نفاية ببت المال ، يعطي الكثير ويأخذ القليل حتى قدم المدينة فسأل أصحاب محمد صلى الله عليه وسام و فقالوا : لا يحل نهذا الرجل هذه المرأة ، ولا تصلح الفضة الا وزنا بوزن ، ندما قدم عبدالله انطلق الى الرجل فلم يجده ووجد قومه فقال : ان الذي افتيت به صاحبكم لا يحل و فقالوا : انها قد تثرت له بطنها • قال : وان كان • وأتى الصيارفة فقال : يا معشر الصيارفة ان الذي كنت الماسكم آلا يحل إفتال : وإن كان • وأتى الصيارفة فقال : يا معشر الصيارفة ان الذي كنت الماسكم آلا يحل إلا تحل الفضة بالفضة الا وزنا بوزن •

« حدثنا عبدالرحمن بن ابراهيم عن أبي قطن (٢٦) عن أبي خلدة (٤٤) عن أبي العالية قال : كنا نسم بالرواية عن أصحاب رسول الله صلى الله

⁽۱) التنظيب: الرحلة في طلب الحديث ١٦-٦٦ ووقع فبه دحين الهيداني ، وهو خطأ واتما هو دحي الهيداني ، كما في ابن حجر: تهديب التهذيب ١٩٦٢/٤ وتيصير المنتبه بتحرير المسبب ١٤٦٠/٤ فهو منسوب الى قبينة همدانا وليس الى مدينة همذان .

⁽٢) الزيادة يقتضيها السياق •

 ⁽۲) عمرو بن ألهيشم بن قطن الزبيدى الكعبي (تهذيب التهـذيب ١٠٤/٨) .

⁽٤) خالد بن دينار التميمي السعدي البصري (تهذيب التهـذيب ٨٨/٣) •



1214-51217

نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية. ومدية بتصوبيات واستدراكات وفهارس تفصيلية سع دراسة وافية

وذارة الثقافة والارشادالقرمى الأرسدة المصرتيانعامة للأرد وتترية والضاعة والنشر

الضيرب الرابع

(أَلْقَابُ أَرْبَابِ الوظائفِ من أهل الصَّناعات ، وفيه خمسةُ ألقاب)

الأول - مُهنَّــدس العائرِ . وهو الذي يتوثَّى ترتيبُ العائر وتقــديُّهَا ويحكم على أربابٍ صناعاتِها . والهندسةُ عِلْم معروف فيه كتبُ مفرّدَة بالتصنيف .

الشانى ــ رئيس الأطبُّء . وهو الدى يحكم علىٰ طائفةِ الأطبُّء ويأذُنُ لهم في التطبيب ونحو ذلك . وسياتي الكلامُ علىٰ ضَبْط ذلك ومعناه في الكلام علىٰ الرئيس في الألقاب المُفْرَدة في حرف الراء فيا مدُّ إن شاء الله تعالى .

الثالث _ (رئيسُ الكَعَالين) . وحكه في الكارم على طائفةِ الكَعَالين حُكُمُ رئيس الأطبَّاء في طائفة الأطبَّاء .

الرابع - رئيس اجَرَانُحيَّة . وحكُمه في الكلام على طائفةِ الحرائحيَّة والحَجُّونِ كَالرِّيمَانِينِ المُتَفَانَّانِينَ ،

الخيامس ــ رئيس الحَرَّافة . وهو الذي يُحدُّ عن رحا حَجَّافة السياطانية ويتونَّى أَمْرِها . وكان في الزمن المنفسةم يقال له رئيس الخِلَافة جُربًا على ماكِان الأمر علمه في الخلافة الفاطمية بالديار المصرية .

الشالث _ صاحبُ الديوان . وكانوا في الزمن الأوّل يعبّرون عنــه بمتولَّى الدِّيوان ، وهو ثاني رتبة الناظر في المراجِّعة . ولهُ أمورٌ تخصُّ كترتيب الدَّرْج ونحو ذلك .

الرابع ـــ الشاهد . وهو الذي يَشَهد بمتعلَّقات الديوان نَفيا و إثباتًا .

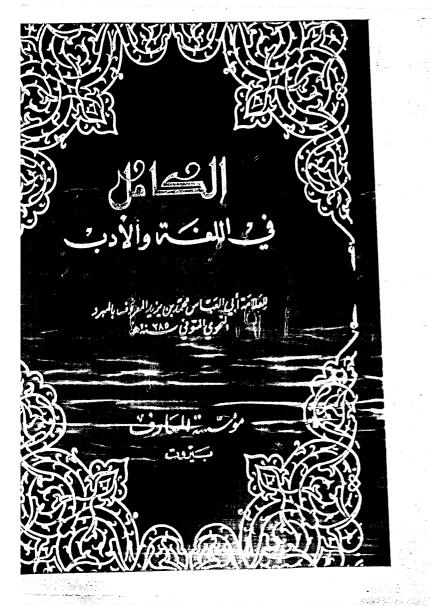
الحامس ـــ المستَوْفي . وهو الذي يَضْبِط الديوانَ، وينبِّه على ما فيه مصلحته من آسستخراج أموالي ونحو ذلك . ولعظم موقعه أشار إليــه الحريريُّ في مَقاماته بقوله : «منهم المستَوْف الذي هوقُطْب الدِّيوان» إلىٰ آخره. ثم فيبعض المُبَاشَرات قد ينقسم إلىٰ مستوفى أصــلِ ومستَوْفِي مباشرة ؛ وَلَـكُلُّ منهما أعمال تخصُّه .

السادس _ العامل . وهو الذي ينظِّم الحسبانات ويْكُتُها . وقد كان هــــذا المُقَبُّ في الأصل إنما يقع على الأمير المتولِّي العمل ثم نقله الْعُرِفُ إلى هذا الكاتِ وخصَّه به دُونَ غيره .

السابع – المسامِحُ . وهو الذي يتصدَّى لقياس أرض الزَّرعة. وهو فاعَّلُ من مَسَحَ الأرض يُمسَحُها مَسَاحةً إذا ذَرَتَها .

الشامن ـــ اللُّمعين . وهو الذي يتصدُّى للكتابة إعانةً لأحد من المبَّـاشرين . الذكورين، ومعناه وأمينتات اللغرب

التَّاسِعِ – التَّدُّ يُرَقُّ ؛ وهو الذي يتولَّى فيضَ الأموال وصَرْفهــا ، وعوا مَأْخُوذُ مِنَ الصِّرْفِ : وهُو صَرِّفُ الذُّهِبِ وَالْفَضَّةُ فِي الْمِيْرَبِ . وَكَانَ يَمَالُ لَهُ فيا تقدّم الْجِهْبُدُ .



الجيران أن يسيروا معه إلى رجـل من فريش كان موسراً من أولاد أجوادهم ليَسُدُ مَن خَلَيْتِهِ ﴾ فساروا الله فجلسوا في الصّحن ، فخرج اللهم كخطر ُ بقصب في يده حق كني و سادة " فجلس عليها ، فذكروا حاجتهم و خلة صاحبهم مع قديم نِعمته وقريب حِوارهِ ، كَخَطَرَ بالقضيب ، ثم قال 'مَتَـكُنْلا الشعر

النُصَيْبِ وقبل لكَنْسَيْرِ والأول أثبت) : إذا المال لم 'بوجب عليك عطاءً، صنعة ' تَقَدُّوي أو صَديق 'تُوامقه ' تخلُّت وَبَعْضُ السُّعْلُ حَزْمُ وتُورُهُ فل يَعْشَلُنُ اللَّالَ إلا حَقَالِقُهُ

ثم أقبل على القوم فقال: إنا والله ما تخميد عن الحق ولا تَعَد فين في الباطل وإنَّ لنا كخفرةًا تَشْغَلُ ' فضولَ أموالنا ، وما كلُّ مَن أَفْلُكَسَ من الصَّيارفَة احْتَكَانْمُنَا كَجْمُعُوهُ ، قومُوا رحمَكُمُ الله . قال : فابْتَكَدَرُ الْقُومُ الْأَبُوابِ . قوله : فلم يغتلنك المال يقول: لم يَهْنَطِهم منك. يقال: "فَلَلْدَ له من العطاء أي فطهم له. وقال رسول الله عليه عليه يوم بَدْر ، حين قال الغلامان في القوم مُعتْسَةُ مُن رَبِيعة وَشَيْبَهُ مُن ربِيعة وَأَبُو الحُكَمَ بن هِشَامٍ وَأُمَيَّةٌ مُن خَلَفٌ وقلان وفلان ؛ فقال رسول الله عَلِيْكِمْ : هذه مكة أَلَاقَتْ اللَّكِمَ أَفْلَاذَ كَسِد ها. وقال أبو 'فحافة أعنه إلهالهُ ؛ يعني اللُّمنتَشيرَ بن وَهُمْ الباهيليُّ :

تَكَنَّفُهُ فَلَادَةٌ كَيْلُدُ إِنَّ أَلَمُّ بِهَا ﴿ مِنَالَشُّواهِ وَيَكَنَّفِي مُمْرَ أَبُرُ الْعُلُمَرُ ۗ

قال عبد الليك بن مُعَيِّر : استعمل عُنْسَبَة من أبي سنيان رجه من آار على الطائف فظلمَ رحدٌ من أزاد تشنوءهَ ، فأتنى الأزادي عندة فَعَشَلَ بين

أَمَوْتَ مَن كَانَ مَطْلُومًا لَمَأْتِكُمْ ﴿ فَقَدَ أَنَّا كُمَ غَرِيبٌ الدَّارِ مَظَّلُومُ ۗ

ثم ذكر 'ظلامته ، فقال له عتبة إلى أراك أعراباً جافياً وأفي ا أحسبك تدري كم تصلي في كل يوم وليلة . فقال : أرأيت إنْ أَنْبَائْكَ ذَلَكَ ، أَنْجُمَلُ لِي عليك مسئلة ؟ قال : نعم . فقال الأعرابي :

ر كامل اول - ١٤ ،

مَوْضَعَى قَالَ فَسَرَتُ اللَّهِ فَقَلْتَ: الْحَبَّرُ وَاللَّهِ عَلَى خَلَافَ مَا قَلْتَ ُلْهُمْ خَلَلْفُنْتُ رسولَ اللهُ مِنْكُمْ وقد فَدَحَ خَدْبُرَ وَخَلَفْتُهُ وَاللهُ مُعْرِسًا بَابِنَةَ مَلَكُمِمْ وَمَا حِنْتُكَ ۚ إِلا 'مُسَلِّمَافَا'طُو الْحَبِّر ثَلَانًا حَتَّى اعْجِيزَ القومَ تَمَّ أَشْعُهُ فَانَهُ والشَّالْحَقّ. فقال العماس : وَ يَحَلُكُ أَحَقُّ مَا تَقُولُ . قَلْتُ : أَيُّ وَاللَّهُ · قَالَ : فَلَمَا كَانَ بِعد ثلاثة تخلَّتي العياس وأخذ عصاه وخرج يطوف بالبيت. قال: فقالت قريش: يا ابا الفضل هذا والله التَجَلَتُدُ لحرّ المصية . فقال : كلا و مَنْ حَلَفْتُهُمْ به لقد فتحها رسول الله عليه وأعرَسَ بابنة علكهم . فقالوا : مَنْ آتاك بهذا الحديث؟ فقال: الَّذِي أَنَّا كَمْ مُحْلَافَهُ وَلَقَدَ حَامَنًا مُسْلِمًا ثُمُّ أَنَّتَ الْأَخْمَارُ مِنَ النواحي بذلك. فقالوا : أفَّانَا كَمَا الحَمِيثُ أو لَى له . واصل الفَلُّ مأخوذ من فَاللُّتُ الحديدة ا اذا كسرت حدَّها والنضارُ البالي المجهود . ويقال : ناقة نبضايُّ أذا جَهُدَهــا السير' وجمعه انضاءً' ، وقلان انضُو من المرض . وقوله : لا يستقرض من عَوَّارْ إِ فالعَوَّرُ تَعَدُّرُ الطَّنُوبِ . يِقَالَ : اعْتُوَرَّ فَلَانَ فَهُو مُعْدُورٌ اذَا لَمْ يُحِدَّ وَالمعاوزُ أ في غير هذا الموضع الثباب التي 'نبأ لمذَّالُ للنَّصَانَ بها غيرها . وقوله : ولكن ا لمبلو الأخيار . يقال : الله يَبِنُلوهم ويبتليهم ويختبرهم في معنى٬ وتأويله يتحنهم . وهو العالم عزَّ وجل بَا يَكُونَ كَعَلَمُهُ مِا كَانَ . قَالَ اللهُ جَلَّ نَنَاؤُهُ : لَيَبَلِّمُو َكُمْ أشُكم احدَّــنَا عَمَدٌ. قال: وحدثني ابو عثان المازني قال: رأيت أبا فرعون العَلَمُ وي " ومعه النتاه وهو في سكة العطبارين بالنصرة يقول :

البنستين صب أبوا الماكا الشكا بعين من تواكا الله رَأَتِي تُسَيِّدِي مُولاكم وَلَوْ يَسَاءُ عَنْشُمُ أَغُلُمُ يَعْلَمُ الْعُلَمُ عَالَمُ الْعُلَمُ عَا

وكان أبو فرعون وعوام بني عدي الرباب بن عبد مُشاةً بن أدرًا ، وقال اليزيَّدي : مو «رالام» وكان فصبحاً. وأفسم قوم من الأعرب البصرة من الهله فقيل له : أنعراضُ لمعروفهم ؛ فقال : ــ

وَالسَّتُ بِسَائِلِ الْأَعْرَابِ شَيْنًا ﴿ مَصَّاتُ اللَّهُ أَوْ لَمْ بِمَاكُلُونِي وروى الأسدىانه افتقر رجل من الصَّارَفة بالخاج النَّاس في أخذ أمواهُم. التي كانت لدَيْثُم ، وأنْمَذُثُر إمواله التي كانت له عند الناس ، فسأل جماعة " من لاَ إِنَّ أُولِياً؛ اللهِ لاَ خُونُ مَلَيْهِ مِنْ وَلاَ لَهُمْ يَحْزُ نُونُ

المنال ولين المواد المناء

ذكر الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ: ان كتاب الحلية حل في عياة المصنف إلى نيسابور المسالة ديسار

طبع المرة الأولى على نفقة

مكنبذا أذانجي ومطبعة السعادة

ا النارع عبد النزيز بمصر ﴿ يَجُولُو مُحَافِظُةً مَصَرِ ﴾ ﴿

1 1977 - 2 1757

﴿ حَفُوقَ الطَّبِّعِ مُحْفُوظَةً لَهُمَا ﴾

ملبتة التعادة بجارما فظهم م

* حدثنا عبد الله بن محمد ثنا أحمد بن خالد الحروري ثنا محمد بن حميد ثنا نعيم بن ميسرة . قال : كان ممرو بن قيس اللائي يقرىء الناس القرآن ،فكان عِمْلُسُ بِينَ يَدِي رَجِلُ رَجِلُ حَتَّى يَعْرَغُ مَنْهُم ، وَكَانَ إِذَا مَثَّى لا يَمْتَى أَمَامُهُم فيقول تعالوا ممشى جميعاً . * حدثنا عبد الله بن محمد ثنا الوليد بن الصباح ثنا الحسن(١) بن أحمد بن الليث ثنا الحسن بن الصباح ثنا على عن سفيان . قال : كان عمرو إذا أنى الرجل من أهل العلم جئى على رَكِبتيه فيقول علمنى مما علمك

الله ، ويتأول قوله تعالى : (على أن تعلمني مما علمت رشدا) . * حدثنا أبي وأبو محمد بن حيان قالا : ثنا ابراهيم بن محمد بن الحسن ثنا . إبراهم بن سعيد الجوهري ثنا عبد الرحمن بن حبيات (٢٠) . قال قيل العمرو : ما الذي وي بك من تغير الحال؟ قال رحمة للناس عن غفاتهم عن أنفسهم . * حدثنا أحمد بن إسعاق ثنا إبراهم بن مجمد بن الحارث ثنا أحمد بن أبي الحوارى ثنا إسحاق بن خلف . قال .كان عمرو إذا نظر إلى أهل السوق بكي

وقال : ما أغفل هؤلاء عما أعد لهم . * أخبرنا محمد بن أحمد _ في كتابه _ ثنا القا-يم بن فورك ثنا إبراهيم بن

يوسف الحضر مى ثنا ابن يمان عن أبي سنان عن عمرو . قال : إذا شغلت بناسك [ذهلت عن الناس ، وإذا شغلت بالباس](") ذهلت عن ذات المسك .

* حدثنا أبو محمد بن حيان ثنا أحمد بن على بن الجارود ثنا أبو سعيد الأشج ثنا أبو خالد الأحمر . قال كان عمرو يمول : إذا سمت بالحير فاعمل به

* حدثنا أبر كر ثنا عبد لله حدثني أبو بكر بن أب سية أب أبو حال الأحمر عن عمرو بن قيس . قال: كانوا يكرهون أن يعطى الرجل صبيه الشيء فيجيء به فيراه السكين فيكي على أهله ويراه الفقير فيسكى على أهله . * حدثنا أبي ثنا أحمد بن محمد بن عمرو ثنا أبو بكر بن عبيد ثنا منضل

ابن غسان . قال قال عمرو : حديث أرقق به قابي ، وأتبلغ به إلى ربى ؛ أحب

إلى من خمسين قضية من قضابا شريح . * حدثنا أحمد بن إسحاق ثنا إبراهيم ابن نائلة ثنا أحمد بن أبى الحوارى ثنا إسحاق بن خلف . قال : كَانَ عمرو بن

قيس إذا بكي حول وجهه إلى الحائط ، ويقول لأصحابه إن هذا زكام . * حدثنا أبو محمد بن حيان ثنا أحمد(١) بن على ثنا أبو سعيد الأشج ثنا

أبو خالد الأحمر . قال كان عمرو يقول : لاتجالس صاحب زيغ فيزيغ قلبك . * حدثنا سلمان بن أحمد ثنا أبو بكر بن صدقة ثنا محمد بن مسلم بن وارة

ثنا عبد الرحمن بن الحسكم بن بشير بن سلمان قال حدثني أبي عن عمرو بن قيس. قل: من احتكر طعاما عشرين ليلة ثم تصدق به لم يكن كفارة له .

* حدثنا سابان بن أحمد [ثنا أبي بكر بن صدقة ثنا محمد بن معم ثنا عد الرحمن بن الحكم](٢) حدثني أبي . قال : رأيت سفيان الثوري يجيء إلى

عمرو ينظر إليه لايكاد يُصرف بصره عنه ، أظنه محتسب في ذلك . وقال رنمیان : عمرو بن قیس أستاذی . قال سعت عمرو بن قیس یقول : بنبغی لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفي ينتقد الحديث كما ينتقد الصيرفي الدراهم ، فإن الدراهم فيها الزايف والبهرج ، وكذلك الحديث .

* حدثنا عبد الله بن محمد ثنا عبد الرحمن بن سلم الرازى ثنا هناد بن السرى قال ثنا أبو خالد الأحمر عن عمرو بن قيس : أن معاذ بن حبل لمما طعن فجملت سكرات الموت تغشاه ، ثم يفيق الإفاقة فيقول أختمني خنقائك ،

فوعزتك إنك لتعلم أن قلبي يحب الماءك ، اللهم إنك تعلم أنى لم أكن أحب القاء في الدنيا لحري الأنياء ، ٧٠ أو ب الأشعاء ، و لكن لكابدة الساعات وضماً الصواحر ، ومزاحمة العلماء بالركب عند حلق الذكر .

أنند عن عدة من التابعين منهم و الحكم بن عتيبة ، وأبو إسعاق السبيعي وعبد اللك بن عمير ، وسماك بن حرب ، وسلمة بن كهيل ، وعطية بن سعد العوفى . وعطاء بن أبى رباح . ومحمد بن الشكدر ، ومصعب بن سعد ، ومحمد ابن عجلان ، وغيرهم .

⁽۲) نی ز : جبیان بالنون ۰ (١) في المغربية : أحسبن -(٣) لم ثرد في المفرية ٠

⁽۱) فی ز : أسد بن علی ۰

⁽٢) لم ترد في الفربية ٠

نعليه ويمشى من القرية إلى القرية حافياً ي

* حدثنا عيسى بن حامد بن عيسى الراجعى ثنا الهيئم بن خلف الدورى ثنا أحمد بن إبراهيم الدروق ثنا عبد الرحمن الطفاوى ثنا حاد بن زيد عن أيوب قال : كان الرجل مجلس إلى الحسن وابن سيرين فلا يسأله عن هية لله. حدثنا عبد الله بن أحمد بن الفضل ثنا عباس بن الفضل بن شاذان ثنا عبد الرحمن بن مهدى ثنا النكدر بن محمد بن المدكدر عمد بن النه عن حيد الديم عن أبيه عن جابر «أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى منه بعيرا وقال : يابلاله اذهب فأعطه حقه ، فأعطاني وزادني ، فأنيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال نخذ بعيرك و عنه » .

* حدثنا أحمد بن إسحاق ثنا عبد الرحمن بن محمد ثمارسته ثنا عبد الرحمن . ابن مهدى ثنا معمر بن قيس قال سألت الحسن عن أخ لى مات وعليه صوم واعتسكاف نقال : ﴿ صم عنه واعتسكف ، فإنه ما من خير تفعلونه لأموانكم إلا ألحق الله تعالى مهم أجوركم ، ولم ينتقص من أجوركم شيئاً ﴾ .

* خَدَثنا أحمد بن إسحاق ثنا عبد الرحمن بن شحد ثنا يسته ثناعبدالرحمن ابن مهمت ثنا عبد بن عقبل عن أبيه . قال : كنا عند ابن عمر عند السبد الحرام فسألته امرأة من عارب فقالت : إن أبا عندا أوصى بعير في سبيل الله عمر : « إن سبل الله كثيرة ، من سبيل الله حج البيت ، ومن سبيل الله صنة الرحم ، ومن سبيل الله قوم من المسلمين بقائلون فوما من المشركين ليس لهم مركب» .

حدثنا أحمد بن إسحاق ثنا عبد الرحمن ثنا رسته ثنا عبد الرحمن بن.
 مهدى ثنا المعتمر عن سلم بن أبى الذيل قال سألت ابن سيربن عن رجل دفع إلى
 رجل عالا ، نفارية أيصلح أن يستبضعها بضاعة ؟ قال : « لا أعلم به بأساً » .

ه حسانا الحسين بن محمد ثنا أبو محمد بن ابى حاتم ثنا أحمد بن سنان ثنا عبد الرحمن بن مهدى ثنا مروان بن عبد الواحد حدثنى موسى بن أبى دارم. عن وهب بن منبه قال المراجر ابن عباس أن قوما عند باب بني سهم بخنصمون

_ أطنه قال فى القدر _ قال : فنهض إليهم وأعطى محجنه عكرمة ، ووضع إحدى يديه عليه والأخرى على طاوس ، فلما انتهى إليهم أوسعوا له . فذكر الحديث يطوله .

* حدثنا أبو محمد بن حيان _ من أصله _ ثنا عبد الله بن أحمد بن أسيد ثنا حيد عن الربيع الحراز حدثنى أحمد بن محمد بن حبد الله للدين حدثنى عبد الرحمن بن مهدى حدثنى معاذ ثنا شعبة عن أبى بكر بن أبى حنص عن أبى سلمة بن عبد الرحمن قال : ﴿ كَنْ أَرُواجِ النِّي صلى الله عليه وسلم يأخذن شعورهن كأدنى الوفرة ﴾ روى محمد بن أبى عتاب الأعبن عن حميد مثله .

ویمن روی عنه عبد الرحمن بن مهدی معن بن عبد الرحمن بن مسعود ، ومنصور بن أبی الأسود ، ومعلی بن خالدالداری ، و مستور: بن عباد ، ومزروع ابن موسی .

عداثنا عبد الله بن محمد بن جعفر ثنا عباس بن محمد بن مجاشع ثنا محمد بن أبي يعقوب ثنا عبد الرحمن بن مهدى عن نافع عوز ابن عمر عن ابن أبي مليكة قال قال طلحة بن عبيد الله : لا أحدث عن النبي سلى الله عليه وسلم شيئاً إلا أفر معمده يقول : « عمرو بن العاص من صالحي قريش » .

و دوا او كر به مالك أما عبد الله بن أحمد بن حال حداني أبي تنا عبد الرحم و بن بنا مالك أن المحترف الله المحترف المحترف المحترف الله الله المحترف المجالس مع عينك ، فإذا وأيت المجلس يدكر الله في فاجلس معهم ، فإلك إن كنت غليا بعلمونك وإن يطلع الله عز وجذ رحمة تصبك معهم ، يا بني تباعد لانجلس في المحترف الذى لايذكر الله عز وجل وجه ، فإلك إن كنت عالما لابنعك علمك ، وإن تنا غبيا يزيدوك غباء ، وإن يطلع أن ورحل البيكم مد ذك بسخط بسبك معهم ، ولا تغبطن أمراً رحب الدراعين يسفك دماء الومنين ، فإن له عند الله عنو وجل قائلا لا يوت و .